

هـذا الجزء الأول من كتاب
الفتاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الإمام الأعظم
أبي حنيفة النعمان
نفع الله به جميع
الأنام آمين
آمين

واظله منبهر	٥٩٥٢
فن منبهر	الف ٤
تخت منبهر	اع

فهرست الجزء الاول من الفتاوى الخيرية

صحيحه	صحيحه
كتاب الطهارة ٢	كتاب العتاق ٨٦
باب التيمم ٥	باب الاستيلاء ٨٦
كتاب الصلاة ٦	كتاب الايمان ٨٦
باب الجنائز ١٥	كتاب الحدود ٩٢
كتاب الزكاة ١٨	فصل في التعزير ٩٢
باب صدقة الفطر ١٨	كتاب الشريعة ٩٧
كتاب الصوم ١٨	كتاب السير ٩٧
فصل في النذر ١٩	باب العشر والمزاج ١٠٠
كتاب الحج ٢١	باب الجزية ١٠٨
كتاب النكاح ٢١	باب المرتدين ١٠٩
فصل في الحرمانات ٢٥	كتاب اللقطة ١١٦
باب الاولياء والاكفاء ٢٥	كتاب المغنود ١١٦
فصل في نكاح المفقود ٣٠	كتاب المفقود ١١٦
باب المهر ٤٠	كتاب الوقف ١٢٤
باب القسم ٤٨	كتاب البيوع ٢٥٤
كتاب الرضاع ٣٩	باب البيع الفايد ٢٧٣
كتاب الطلاق ٤٠	باب الاقالة ٢٧٩
باب الايلاء ٦٤	باب الربا ٢٨٠
باب الخلع ٦٤	باب الاستحقاق ٢٨١
باب الطهارة ٦٥	باب السلم ٢٨٣
باب العتق ٦٦	كتاب الكفالة ٢٨٦
باب ثبوت النسب ٦٨	كتاب الحوالة ٢٩١
باب الحمتانة ٦٩	
باب النفقة ٧٤	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفق من اراد به الخير للتفقه في الدين وهدى من شاء الى سبيل المهتد
 والصلاة والسلام على سيد الاولين والآخرين محمد خاتم النبيين والمرسلين
 وعلى آله الطيبين واصحابه الطاهرين وبعد فيقول العبد الفقير ابراهيم
 ابن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا العلامة الرحلة الفهامة
 الشيخ محي الدين طاب ثراه وكانت فراديس الجنان ماواه قد شرع في جمع
 فتاوى والده شيخنا واستاذنا وكتب لها ديباجة صودتها وبعد فيقول العبد
 الفقير محي الدين هذا من ريسير من جم غفير من اجوبة عن اشئلة سئيل عن
 سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين خاتمة الفقهاء المحققين اوجده الزما
 في فقه ابي حنيفة النعمان وحيد الدهر وقربا العصر سيد والدي الخير الدين المنيف
 ومن هو خير محض كاسمه الشريف الا وهو خير الدين متع الله بطول حياته
 المسلمين فاجاب عنها بما هو الصحيح المفتح به من مذهب ابي حنيفة او بما صححه
 كما راها اهل المذهب لا خلافا في العصر او لتغير احوال الناس رفقا بعباد الله
 طالبا به رضي الله تعالى عنه يوم الخيفة فجمعها وكتبها وعلى طريق الهداية رتبها
 ليحصل التسهيل والتقريب للسائل والجيب ولما رسم غالبا الا ما قل وجوده
 في الاستفاد وكثر وقوعه في غالب الديار او لم يصرح به في الابواب وان فهم
 من كتب الاصحاب وتسميهم بالفتاوى الطبيعية لتفهم البرية وبالله
 المستعان وعليه التكلان هكنا وقد اخبرني والدي المكارم انه متع الله
 تعالى بطول حياته واسبغ نعمه على وعلية انه لا يبيع نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه
 والاخذ في تجويد ثم الاعتناء بالفقه وتحشيد وتمهيد وانه رحل من بلده

[illegible]

سُئِلَ هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ الْبُخْسِ الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَرِيحُهُ فِي غَيْرِ الشَّرْبِ
وَالْتَطْهِيرِ كِبَلِ الطَّيْنِ وَسَقَى الدَّوَابَّ أَجَابَ نَعَمْ يَجُوزُ لِذَلِكَ قَالَ فِي
جَامِعِ الْفَتَاوَى وَغَسَّالَةُ الثَّوْبِ الْبُخْسُ لَنْ تَغَيَّرَ طَعْمُهَا وَرِيحُهَا بِحَرْمِ الْاسْتِعْمَالِ كَالْبَوْلِ
وَالْأَيْجُوزِ الْاسْتِعْمَالُ فِي غَيْرِ الشَّرْبِ وَالتَّطْهِيرِ كِبَلِ الطَّيْنِ وَسَقَى الدَّوَابَّ أَه
وَقَالَ فِي الْبَزَارِيِّ وَالْبُخْسُ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي سَقَى الدَّوَابِّ وَبَلِ الطَّيْنِ وَغَوَّهَ أَنْتَهَى
وَفِي الْحَوْثِ نَقْلًا عَنْ التَّجْنِيسِ إِذَا نَحَّ الْمَاءُ الْبُخْسُ مِنَ الْبُزْكَرَةِ أَنْ يَبْلُغَ بِهِ الطَّيْنُ وَطِينُ
الْمَشِيدِ أَوْ أَرْضُهُ لِنَجَاسَتِهِ بخلاف السَّرْقِيقِ إِذَا جَعَلَ فِي الطَّيْنِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرُورَةً
لِأَنَّهُ لَا يَنْتَهَى إِلَّا بِذَلِكَ أَه وَفِيهِ نَقْلًا عَنْ الذَّخِيرَةِ وَلَا بَأْسَ بِرَمْشِ الْمَاءِ الْبُخْسِ فِي
الطَّرِيقِ وَلَا يُسْقَى لِلْبَهَائِمِ وَفِي خَزَانَةِ الْفَتَاوَى لَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْقَى الْمَاءُ الْبُخْسُ
لِلْبَقَرِ وَالْأَبْلِ وَالْغَنَمِ أَه وَفِي النَّهْرِ وَهَلْ يَسْقَى الدَّوَابَّ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ لَا وَفِي الْفَتْوَى
لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَأَقُولُ مَا فِي الذَّخِيرَةِ يُوَافِقُ مَا فِي الْبَنَافِعِ وَمَا فِي الْخَزَانَةِ مَا فِي الْأَيْجُوزِ
فَهَذَا قَوْلَانِ مُتَقَابِلَانِ لَا نَقْلًا مِنْتَافِيكَانَ أَه وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُئِلَ فِي الشَّارِبِ
إِذَا طَالَ هَلْ يَجِبُ تَحْلِيلُهُ أَوْ لَا أَجَابَ لَا يَجِبُ تَحْلِيلُهُ وَإِنْ طَالَ قَالَ فِي
أَعْلَامِ الْأَخْيَارِ وَفِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ قَالَ عَزَّ وَآلِ رَوَايَةُ الْمَحِيطِ لَا يَجِبُ إِيصَالُ
الْمَاءِ إِلَى مَآخِذِ الْحَاجِبِينَ وَالشَّارِبِ بِاتِّفَاقِ الرِّوَايَاتِ قَالَ الْحَلَوَانِيُّ وَاتَّقُوا
عَلَى أَنْ يَمْسَ الْمَاءُ شَعْرَ حَاجِبِيهِ وَفِي صَهْلَةِ النَّصَابِ إِذَا قَضَى الشَّارِبُ لَا يَجِبُ تَحْلِيلُهُ
وَإِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى الشِّفَتَيْنِ وَفِي النَّوَازِلِ لَا يَجِبُ وَإِنْ طَالَ أَه وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِ
الْمَقْدِسِيُّ فِي شَرْحِ الْكَزْزِ الْمَنْظُومِ وَالشَّارِبُ إِذَا طَالَ يَجِبُ تَحْلِيلُهُ أَه وَصَرَّحَ

بسم الله الرحمن الرحيم

في الجربة انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثمة قال وعلى
 هذا ينبغي ان يحل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب
 على ما اذا كان بحيث تبتدئ وتساب الشعر وقد جعله في التجسس من الآداب
 وصرح الولي الخ في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما
 تحت الحاجبين اه والله اعلم **سئل** العلامة شيخ الاسلام الشيخ امين الدين
 ابن عبد القادر الحنفي مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى في العسل اذا وقعت فيه
 قارة فما صفة طهارته **اجاب** المذكور في كتب الحنفية ان يوضع الماء
 على العسل الى ان يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة
 ثانية وقد طهره كذا في فتاواه **سئل** في قارة وقعت في زيت فهل اذا وضع
 في آنية مخروقة التسفل وضبت عليه الماء ثم اخذ الماء من اسفله ثلاث مرات يطهر
 كما فعله الامام ناصر الدين ابوالقاسم في الملتقط عن ابى يوسف ام لا يطهر
 وهل اذا طبع صابونا وصار مستحسنا يطهر ام لا **اجاب** نعم يطهر الزيت
 بهذا الصنع وكذلك لو صب عليه الماء فطفا فرفع ثلاث مرات كما ورد عن الثاني
 وقطع به في الظهيرية وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم
 اشتراط التلث وهو مبني على ان غلبة الظن مجزية عن التلث وفيه اختلاف
 تصحيح وفتوى وهي من المسائل المشهورة قيل غلبة الظن تكفي وقيل لا بد من التلث
 وصرح كل فاعل صاحب الخلاصة جنح الى الاول وبه صرح في مسئلة الثوب فانه قال
 ووقته سكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسألة فيغلى فيعملوا الدهن
 الماء فيرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظن ان لفظة فيغلى من زيادة النساج
 فانما لم نرم من شرط للتطهير الغليان مع كثرة النقل في المسألة والتابع لها اللهم الا
 ان يراد بالغلي التحريك مجازا فقد صرح في مجمع الرواية شرح القدوري انه يصبت
 عليه مثله ماء ويحرك فتأمل ومسئلة طهارة الزيت النجس باتخاذ صابونا
 صرح بها في المجتبى والبرازية قال **سئل** في المجتبى جعل الدهن النجس في صابون يغلى
 بطهارته لانه تغير والتغير مطهر عند محمد ويفتق به للبلوى اه وصرح به في فتح القدير
 وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وابته صاحب مخ العقارة متنه تنوير الا
 وهو منقول عن اجناس الناطقي وغيره والله اعلم **سئل** فيما لو نزل لخل الغنم
 لبن هل هو طاهر هل شربه ام لا **اجاب** لا شك في طهارته لما في الجوهر
 من ان سورما كوال اللحم طاهر كلبته والظن منه حل شربه ولم ار من صرح به والله اعلم
سئل في صاحب سكين البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون

في الجربة انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثمة قال وعلى هذا ينبغي ان يحل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث تبتدئ وتساب الشعر وقد جعله في التجسس من الآداب وصرح الولي الخ في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت الحاجبين اه والله اعلم

في الجربة انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثمة قال وعلى هذا ينبغي ان يحل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث تبتدئ وتساب الشعر وقد جعله في التجسس من الآداب وصرح الولي الخ في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت الحاجبين اه والله اعلم

في الجربة انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثمة قال وعلى هذا ينبغي ان يحل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث تبتدئ وتساب الشعر وقد جعله في التجسس من الآداب وصرح الولي الخ في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت الحاجبين اه والله اعلم

وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الفأسة على الوقتية كالصحيح اجاب
صاحب التلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي بوضوءه فرضاً وتغسل
ما شاء وينبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمس عليه وقت الا
وذلك الحديث يوحد فيه واقام مسحه على الخفين فتحرير ذلك على وجه الاختصار
ان اصحاب الاعتداد اذا توضؤوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس حكم حكم
الاصلح يمسحون في الاقامة يوماً وليلة وفي السفر ثلاثة ايام وليلاتها من وقت الحدث
العارض له بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بان وجد العذر بمقارنا
للوضوء واللبس او كليهما او فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه ح انما يمسح في الوقت
كلما توضأ لحدث غير ما ابتلى به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه
في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفأسة على الوقتية حتماً بحيث لو عكس
لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ونحوه اذا لم يكن صاحب ترتيب والله اعلم سئل
هل الايلاج في فرج البهيمه ينقض الوضوء ولولم يخرج منه شيء ام لا ينقض ما لم يخرج
منه شيء اجاب بحجج دالايلاج في البهيمه لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء
ما لم يخرج منه شيء صرح به ابن مملك في شرح الجمع في كتاب الصوم في فصل ما يجب
وما لا يجب وكذلك صرح به في توفيق العاين في الصوم وايضاً والله اعلم سئل
هل الانبياء عليهم الصلاة والسلام يحتلون ام لا اجاب قال ابن حجر الهيتمي
في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدى المستطريق لناما آدم فاحتمل فامتن
نطفته بالتراب فخلق الله تعالى منها ياجوج وماجوج واعترض بان النبي لا يحلم
وردة بان المنفى احتلام من رؤية جماع لا محذور دفع الماء اه ذكره عند ذكر ياجوج
وماجوج قال وانها من ولد آدم من حواء للحديث المرفوع انها من ذرية نوح وهو
من ذريتهما قطعاً وبه اقول لعدم رؤية نقل عن أحد من السلف ما عدا كعب
بخلافه وبه اعترض قول النووي في فتاويه انهم من ولد لام حواء عند جماهير
العلماء والله اعلم سئل في المحصة التي توضع على الكي ثم تربط بما يمنع السلا
هل يكون صاحبها صاحب عذر ام لا اجاب لا يكون صاحب عذر كما
هو صحيح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السلا
يخرج من ان يكون صاحب الجرح السائل فاذا ان كل صاحب عذر اذا منع
نزوله بدواء او غيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله اعلم سئل
هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العوام يقولون
ثلاثة ليس بها اشتراك المشط والمزود والسواك

سئل عن رجل توضأ بوضوءه فرضاً وتغسل ما شاء وينبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمس عليه وقت الا وذلك الحديث يوحد فيه واقام مسحه على الخفين فتحرير ذلك على وجه الاختصار ان اصحاب الاعتداد اذا توضؤوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس حكم حكم الاصلح يمسحون في الاقامة يوماً وليلة وفي السفر ثلاثة ايام وليلاتها من وقت الحدث العارض له بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بان وجد العذر بمقارنا للوضوء واللبس او كليهما او فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه ح انما يمسح في الوقت كلما توضأ لحدث غير ما ابتلى به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفأسة على الوقتية حتماً بحيث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ونحوه اذا لم يكن صاحب ترتيب والله اعلم سئل هل الايلاج في فرج البهيمه ينقض الوضوء ولولم يخرج منه شيء ام لا ينقض ما لم يخرج منه شيء اجاب بحجج دالايلاج في البهيمه لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه شيء صرح به ابن مملك في شرح الجمع في كتاب الصوم في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح به في توفيق العاين في الصوم وايضاً والله اعلم سئل هل الانبياء عليهم الصلاة والسلام يحتلون ام لا اجاب قال ابن حجر الهيتمي في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدى المستطريق لناما آدم فاحتمل فامتن نطفته بالتراب فخلق الله تعالى منها ياجوج وماجوج واعترض بان النبي لا يحلم ورودة بان المنفى احتلام من رؤية جماع لا محذور دفع الماء اه ذكره عند ذكر ياجوج وماجوج قال وانها من ولد آدم من حواء للحديث المرفوع انها من ذرية نوح وهو من ذريتهما قطعاً وبه اقول لعدم رؤية نقل عن أحد من السلف ما عدا كعب بخلافه وبه اعترض قول النووي في فتاويه انهم من ولد لام حواء عند جماهير العلماء والله اعلم سئل في المحصة التي توضع على الكي ثم تربط بما يمنع السلا هل يكون صاحبها صاحب عذر ام لا اجاب لا يكون صاحب عذر كما هو صحيح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السلا يخرج من ان يكون صاحب الجرح السائل فاذا ان كل صاحب عذر اذا منع نزوله بدواء او غيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله اعلم سئل هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك المشط والمزود والسواك

اجاب سب اما السواك بسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقد
 الغزواني انه لا بأس به باذن صاحبه ومثله المشط والميل واما قول الناس
 فانما ذلك لكراهية نفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة لئلا تحصل النفرة
 باعتبار انهم يعاقبون منه فربما وقعت الكراهية بينهم بسببه لانه ورد فيه
 نص خاص من جانب الشريفة يوجب محظورية والله اعلم ورايت شرح
 في شرح الروض لشيخ الاسلام زكريا الشافعي وبسواك غير باذن كره الانبياء
 وهذا من تصرفه وصحابة الروضة وغيرها ولا بأس بان يستاك بسواك غيره
 باذنه بل زاد في الجوع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكراهية لا اصل لها والله اعلم
 سئل هل يجوز في المنسوخ ان يمشي المحدث او يلو الكلب اجاب فيه تردد
 والاشبه جوازه فيما نسخ تلاوته واقر حكمه لانه ليس بقرآن اجماعا كذا في شرح
 مختصر اصول ابن الحاجب للعصدة واذ كان هذا فيما اقر حكمه فمن باب اولي
 الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله اعلم سئل عن كيفية الاستنجاء بالماء
 ما صورتها اجاب سب اما الاستنجاء بالماء فلم ار من صرح من علماء الشافعية
 اخذه وصيته وقد رايت في كتب الشافعية ويسن ان لا يستعين يمينه في شوي
 من الاستنجاء بغير عذر في اخذ الحجر يساره بخلاف الماء فانه يصيبه يمينه ويغسل
 يساره ولا مانع منه عندنا فالظن ان مذهبا كذلك وهذا هو المأثور للناس
 فاعلم انما تركوه لظهوره والله اعلم ثم رايت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزواني
 ويفيظن الماء بيد اليمنى على فريجه ويعلى الاثاء ويفعل فرجه بيد اليسرى اذ لم يكن
 عذرا فان كان بيد اليسرى عذرا يمنع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمنى
 من غير كراهية فهو بحمد الله كما بحثه والله اعلم **باب التيمم**
 سئل في التيمم لمس المصحف او تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله
 هل يجوز ام لا او ضحوا لنا الجواب مفصلا ولكم الثواب من الله جل وعلا اجاب
 المصريح به عندنا ان ما ليست الطهارة شرطا في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود
 الماء كدخول المسجد للحديث واما ما الطهارة شرطا في فعله وحله فلا يجوز التيمم له
 مع وجود الماء الا في موضع يخشى الفوات لا الى خلف كصلاة الحائزة والعبد
 فالتيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء واما التيمم لقراءة
 القرآن العظيم ينظر ان كان محدثا فهو من قبيل الاول لجوازه بدون ذلك وان كان
 جنباً فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله
 وصرحوا بان لا يقيم لدخول المسجد والقراءة ولو من المصحف او من كتابه

هذا هو الوجه
 في الاستنجاء
 باليمنى

هذا هو الوجه
 في التيمم

اول زيارة القبور والعبادة المريضة ولتعليم القرآن ولا يريد به الصلاة أو يتيم
 لدفن الميت أو الأذان أو الإقامة أو السلام أو ردة أو الأضلاع ولا يجوز الصلاة
 بذلك التيم عند عامة المشايخ ولو تيم لصلاة الجنازة أو سجدة التلاوة جاز له
 أن يصلي ستائر الصلوات بذلك التيم وتما ذلك مذكور في كتب العلماء ورحمهم الله
 تعالى سئل في رجل مسافر فيمارة بارض وخل ليس به ماء ولا حجر وتصلي في
 وقت الصلاة فهل له أن يتيم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى
 أن يجد الماء أم كيف الحال **الجواب** الصحيح من مذهب الحنفية يجوز التيم
 بالطين لأنه من جنس الارض وصارت المتون يجوز التيم بكل طاهر من جنس الارض
 حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا لم يجد الماء الطين
 يلمطه بثوبه أو عضوه فإذا اجفأ تيممه وقيل عند أبي حنيفة يتيم بالطين وهو
 الصحيح لأن الواجب عند وضع اليد على الارض لا استعمال جزء منه والطين من جنس
 الارض لأنه إذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيم به كذا في المحيط أو لكن قالوا لا
 إذا اجفأ فوف الوقت ان يلمط ثوبه بالطين ويتيم إذا جفأ حتى لا يصير بمعنى الميم
 المنهق عنها في الحديث الشريف والله اعلم سئل من دمسق عن عبارة صاحب الشفا
 حث قال فيما افترق فيه المسح والغسل لا تنقصه الجناية بخلاف المسح **اجاب**
 قوله لا تنقصه الجناية بخلاف المسح أي لا تنقص الجناية الغسل وتنقص المسح وقد
 تقرر ان الجنب لا يمسح قال في الكنز لا جناية على لا يجوز للجنب المسح على الجفأ قال في البحر
 والمحققون على أن الموضع موضع النفي فلا حاجة إلى التصوير وقد حكف علماءنا
 إلى التصوير بأشياء يطول ذكرها والحاصل ان معنى قوله في الاشياء لا تنقص
 الجناية الغسل وتنقص المسح يعني السابق عليها فاحتيم اليه ولا سبيل اليه إلا
 برفعها عنه وبزعمه يشرى الحدث إلى الرجل ومعناه لا تنقص الجناية غسل الرجل
 السابق على الجناية الكائنة بعد اللبس لأن الحدث جعل مانعا عن سريته الحدث
 إلى الرجل والمسح إنما هو على ظاهرهما فتقصه الجناية والجنب ممنوع عن المسح فلا
 إليه معها فاضطر إلى نزع خفيه للغسل وبزعمهم يشرى الحدث فيجب الغسل بذلك
 لا بسبب ان الجناية تنقصه فتأمل والله اعلم **كتاب الصلاة**
 سئل من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ إجماعهم بالتواتر عن آبائهم
 واجدادهم يصطلون على القبلة إلى جهة مستدلين عليها بأخبار المسلمين بمساجدهم التي
 بلغ تواترهم وإجماعهم من قديم الزمان وإلى الآن أن هذه المحارب الكائنة بالمسألة
 من زمن سيدنا الإمام عمر بن الخطاب رضوان الله عليه قد فتح بالمدينة المذكورة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

مستحداً ووافق محرابه المحارب المذكورة والآن جاء شخص فلكي يقول ان هذه
الجهة التي بها المحارب ليست جهة القبلة وانها منحرفة وان هذه المحارب مطعوم
فيها مستند لا بالقواعد الفلكية وادلتها والحال ان هذه القضية بلغت الى قاضي
البلد فظهر عنده وتبين وتحقق ان الجهة المذكورة التي بها المحارب المرقومة جهة
القبلة عملاً باقوال العلماء ورضيحت اعتمد والمحارب المسلمين وعولوا عليها وحكم بان
القبلة والمحارب لمقدمة الموضوعه باجتهاد لا بتبدل ولا تغير عن صفتها التي اجمع عليها
علماء المسلمين واهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبايقاء القدير على قدمه وبالأثر
بالجهة حيث ان التوجه الى عين الكعبة امر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول
حيث طعن في المحارب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها
ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا يقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة
هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على الوجه المزبور ام لا او يعمل بما قاله الفلكي المزبور
ام لا اجاب بـ اعلم اولاً ان فرض غير المكي اصابة جهة الكعبة عندنا كما مشيت
عليه المتون وصححه اصحاب الفتاوى والشروح مستند لمن بقوله صلى الله عليه وسلم
ما بين المشرق والمغرب قبلة ولان التكليف بحسب التوسع ولهذا قال بعضهم البيت
قبلة لمن يصلي بمكة في بيته او في البطحاء ومكة قبلة اهل الحرم والحرم قبلة الاقافي
وعن ابن حنيفة المشرق قبلة اهل المغرب والمغرب قبلة اهل المشرق والجنوب قبلة اهل
الشمال والشمال قبلة اهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يصير وجهها هو الوجه
الذي اذا توجه اليه الشخص يكون مساماً للكعبة ولو انما تحققاً بمعنى انه لو فرض
خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة الى الأفق يكون ما رآه على الكعبة او هو انما
تقرئاً بمعنى ان يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة وهو انما انحرافاً لا نزولاً بالمقابلة
بالكلية بان بقي شيء من سطح الوجه مساماً لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة
بعيدة لا نزول بما نزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة ويتفاوت ذلك
بحسب تفاوت البعد وتبقى المساماة مع انتقال مناسيب لذلك البعد فلو
فرض مثلاً خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط
آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل او شماله لا نزول تلك
المقابلة والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولهذا
وضع العلماء قبلة بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المغد
ان يجاوز المشارق الى المغرب فاذا علمت ذلك قهاية الفلكي المذكور ان يطعن
بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز

ولهذا

ولقد قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحري مع الحاربي وقال في فتاوى قاضي خان وجوه
 الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى الحاربي التي نصبها الصحابة والتابعين
 راجعين فعلينا اتباعهم في استقبال الحاربي المنصوبة فان لم تكن فالسؤال من الاهد
 اه فقد جعل السؤال من الاهد مؤخر عن الحاربي وذكر بعضهم ان اقوى الأدلة القطع
 فيجعله من بالشام ورواه والرملة ونابلس وبيت المقدس من جملة الشام كدمشق وحلب
 وجوز لكل الاعتماد على القطع وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع انحراف لاهل
 ناحية منها لكة لا يضركم كما قرناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في اكثر الكتب
 اما من اشترط اصحابه العين فجعل الانحراف القليل مفسدا لكن لا يتحقق الخطأ بالاغتراف
 ويسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جوز والاجتهاد
 في الحاربي بمنة ويسرة ما عدا محرابه ومساجده صلى الله عليه وسلم واما الاجتهاد فيها ان
 محراب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلبت من الطعن لانها لم تنصب الا بحضرة
 جمع من المسلمين اهل معرفة نسبت الكواكب والأدلة فحري ذلك بحري الخبر فنقل ذلك
 الحاربي وفي الخادم لم كما نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهد واما لو اجتهد فظهر
 له الخطأ ظنا أو قطعاً فلا يسوغ له التقليد قطعاً اي تقليد تلك الحاربي اه والحاصل
 المفهوم من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في الحاربي بمنة ويسرة ولا يجب وانه يجوز تقليد هذا
 قبل الاجتهاد وبعد لا يجوز له اذا ظهر خطأها واما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن
 اما بعده فيجوز وعندهم المحراب بمنزلة الخبر فلو اختلفوا خبراً لم يخلافه هل يها رضوان او يقد
 الخبر والمحراب قال في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه اي تقديم الخبر انهم جوزوا فيها
 يعني الحاربي الاجتهاد بمنة ويسرة ولم يجوزوا معه يعني الخبر اخذاً من قول الشيخ
 يجب الاجتهاد بمنة ويسرة على المحراب المعتمد لأن المحراب في الجهة بمنزلة الخبر يدل انهم يجوزوا
 الاجتهاد فيها بخلافه والمجتهد لا يقلد مجتهداً اه الا انه الى قوله بمنزلة الخبر فانه كالصريح في
 امتناع الاجتهاد بمنة ويسرة مع الخبر وذلك يدل على انه اعلى من المحراب نعم نوزع فيما ذكر
 في وجوب الاجتهاد بمنة ويسرة وفيما استدله على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك
 شيخنا ابن حجر فليتامل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحراب
 وقد صرحوا بان الحاربي التي وضعها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد بمنة ويسرة فيجوز الاجتهاد
 عندهم في المحراب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة الحاربي القديمة التي وضعها
 الصحابة والتابعون بالاولى واما عندنا فعلى اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الحاشية
 وغيرها ولا يجوز العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولو لم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه
 بل وجود حكمه وعدمه سيان اعدم دخول المسألة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية الخاصة

ولست من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلن حكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في
هلال رمضان والجاصل انها مسألة خلافة مذهب الخفية يعمل بالمحارب المذكورة ولا
يلتفت للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا
خفاء في ان مذهبنا سمح سهل خفي ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين
عين الكعبة حرج وهو مدفوع عنا بالنقل الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسألة للعبد الضعيف
والله اعلم وسئل ايضا عن هذا السؤال بصورة اخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد
في بلدة محارب متخالفة من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق
الأدلة العقلية الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة
اليقين لان المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الأدلة من غير شبهة وبعضها مخالف لهذه الأدلة
فهل يجب على الامام الحنفى اذا صلى وراة شافعيون ان يخرف في الحرب المخالف الى مقتضى هذه
الأدلة لاجل صحة صلاة الشافعية وراة ونخرج خلاف من اوجب اصابة العين من ائمة الخفية
ويكون قد زاد خيرا باصابة عين الكعبة ام لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك ام لا
وهل يجوز له ذلك ام لا واذا قلتم بوجوب اتباع محارب المسلمين مطلقا فيلزم حانه اذا وجد
محارب مخالف للجمعة ان يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك ام لا وقد وقع هذا الامر في بعض محارب
مضرو ونقل المحارب الى الجهة الاخرى كما اخبرني به ثقة من اهل العلم وهل اذا كان حنفيا يغاز
وتختر في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الأدلة فهل يجب عليه ان يأخذ بقوله
او يتعلم هذه الأدلة ام لا وهل اذا حلف حنفيا بالطلاق الثلاث انه لا يدان يستقبل بصد
عين الكعبة في جميع صلواته فصلى في محارب مخالف لهذه الأدلة يقع عليه الطلاق واذا صلى
في محارب موافق لهذه الأدلة لا يقع عليه الطلاق ام لا وما تعريف الجهة التي اذا استقبلها تخلف
صحت صلواته واذا اخرف عنها لم تصح صلواته واذا اخرف شافعي او حنفيا او حنبلي الى
مقتضى هذه الأدلة بعد اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي ان يتعرض لاحد
منهم وان يقول له جدد اسلامك نثبت الى الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما كتب
عليه سابقا ام لا واذا فعل هذا القاضي ذلك يكون مخطئا ام لا والحال انه لا يعرف شيئا
من هذا العلم اجاب اذا لم يكن المحارب من وضع الصحابة والتابعين ولا من
وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سميت وضعهم فلا عبرة به اجماعا
واما موافقة الشافعية وبعض الخفية الشارطين لاصابة في التوجه لعين الكعبة فهو
افضل بل لا ريب ولا مبدل لتصح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في تحقق ذلك ولا
يقع على وجه اليقين مع البعد باخبار الميقاتي كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد خبر ومع
ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خلا عن المعارضة بما هو مثله او فوقه لانه ملزم وقد كتبنا في

هذا ما ظهر في هذه المسألة
للعبد الضعيف والله اعلم

سابقاً من محاربي الصحابة والتابعين اعلى من خبره كما اقتضاه قولهم فان لم يكن فالسؤال من
الاقل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا الحراب
المتنازع فيه حيث كان خارجاً عن الجهة بالكلمة بان تجاوز المشارق الى المغرب كما نقله في فتح
القدير لا يعتمد عليه ولا يقلد لما لفته لجميع المذاهب اذ الحراب الخالف الجهة لا عبرة به واما
اشتبهت عليه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يحري والطلاق لا يقع على
الحالف المذكور لما استلفناه من عدم التيقن وجهتها ان يصل الخط الخارج من جبين المصلي
الى الخط المار بالكبعة على استقامة بحيث يحصل قائمتان او نقول هو ان تقع الكعبة فيما
بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كساقى مثلث كذا قال النخعي في التنازع في
شرح الكشف فيعلم منه انه لو انحرف عن القبلة انحرفاً لا تزول به المقابلة بالكلمة جازيئياً
ما قال في الظهيرية اذا تيامن او تياسر يجوز لانه وجه الانسان مقوس فعند التيامن
او التياسر يكون احد جوابيه الى القبلة كذا قاله ملا خسر في درر الاحكام وقد كتبنا ما في
معناه في الجواب سابقاً ولا يجوز للقاضي ان يقول لاحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة
مثل هذا القول معتقداً زوال اسلامه واشبات معصيته ولا ان يتعرض له بمكره ولا ان
المقصود اصابته الصواب واظهار الحق وتحريم المناظرة لاجل ان تزل قدم من ناظره
وان يظهر جهل من ماثلك او ناظره ويحب ان يقصده بذلك وجه الله تبارك وتعالى
اذ العلم صفة من صفاته فاذا كنت متصف بها فلا تعد ما اباحه لك كيف وربنا تعلم
علمنا كيف نخطب الجاهل بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً
فعلينا اتباع الحق والتكلم به وليس علينا هذا العالم والمسئلة واضحة وحاصلها اذا اجتنب
خروج عن الجهة بالكلمة لا يجوز اعتماد اجماعاً واذا لم يخرج عنها جازاً اعتماداً وان كان
فيه انحراف قليل يجوز عند الحقيقة ولا يجوز عند المشايعة ومعرفة ذلك من هذا العلم لا
احد ونحن على علم بان الصحابة رضوا عن غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا محراباً لا يعارضهم
من هود ونهم واذا علمنا ان محراباً وضع من غيرهم بغير علم لا نعتمد واذا لم نعرف شيئاً
وعلمنا كثرة المآثرين وتوالي المصلين على مرور السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحققنا
بالخطا زال الغطاء وهو في اخلاف الجهة بحيث يكون متجاوزاً المشارق الى المغرب
وقد علمت الاجوبة كلها على كلا المذهبين والله اعلم وسئل عنه ايضاً بما صورته فيما
اذا وجد في بلدة محارب متخالفة من غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمت وضعهم
ولا على سمت وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قديماً وحديثاً
بانه قد تخرب ان بعضها منحرف بمئة عن مقتضى الأدلة تخمساً وستين درجة وبعضها
خمساً وستين درجة ومن القواعد العقلية اذا كان الانحراف عن مقتضى الأدلة

مجلس في بلدة
من علماء
العلماء
مستحقين
وغيرهم

أكثر من خمس وأربعين درجة بمنة أو يسرة يكون ذلك الانحراف خارجاً عن جهة الربع الذي
فيه المشرقة من غير اشكال على أن الجهات بالنسبة إلى المصلي أربعة فهل هذه الخارجة
المنزورة انحرافاً كثيراً فاحشاً يجب الانحراف فيها بسرة إلى جهة مقتضى الأدلة والحالة ما ذكر
أم لا وإذا قلتم يجب فهل إذا عاين شخص وصلى في هذه الخارجة بعد اثبات ما ذكر تكون صلاة
فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه العقاب أم لا وهل إذا وجد في كلام الفقهاء في هذه المسألة
أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا إن
حيث زالت بالانحراف المذكور المقابلة بالكلمة بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مساماً
للكعبة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع وإذا عدا الشرط عدم المشروط
وإذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة إلى هذه الخارجة بالموضوفة بما ذكر قطعاً
ووجوب قصتها المؤدى بعد العلم والثبوت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويقتضي
مركبه ويعتزل لا يكتبه المعصية خصوصاً في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة
التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظهور دلالة محجة تحمل وعناد فوق
وفساد فعله أن يتوب ويرجع ولا يعامل بالعذاب الأليم الموجه وأما بحث الخارج
والعراق فمن مشهور مسائل أصول الأحكام والأنسب ذكر المطلق والمقتد في هذا
المقار يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء والأعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق
يحمل على المقتد حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقر في الأصول فإذا وجد في هذه
المسألة إطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمولاً على المقتد لا اتحاد الحكم وعندنا
هو محمول عليه وإن لم يتحد الحكم فالجمل في مثل ما نحن فيه مجتمعة عليه والله اعلم **سؤال** إذا
إذا كان اللفظ يبدل الرأى المهمل بالغير المجبة فإذا أراد أن ينطق بالرحمن الرحيم يقول
الرحمن الرحيم وإذا أراد أن ينطق برت يقول غبت فهل يكون اقتداء الفصيح الذي يخرج الحروف
من مخارجها به باطلاً فلا يجوز إمامته للفصيح وهل يحرم عليه أن يؤمر قصياً وهل يكون
له أن يؤمر مثله وهل يجب على الحاكم منعه من أن يؤمر في المسجد الجامع أم لا اجاب
مسألة اللفظ قد تكررت سؤالا عن حكمها واستخبرت ونظم الناس بها كلاماً
يقضي لكل سائل مرأى ومنهم الغرض في تحفته نظمنا من القول من جهة
إمامة اللفظ للمغايير تجوز عند البعض من أكابر وقد أباه أكثر الأصحاب
لما غيره من الصواب وقلت نظماً غابراً للزيمات يرضى بنظم الدرر والبيان
إمامة اللفظ بالفصيح فاسدة في الرابع الصحيح قال في البحر بعد كلام
كثير والحاصل أن إمامة الإنسان لما مثله صحيحة الإمامة المستحاضة والضالة والحق
المشكل مثله ولن دونه صحيحة ولن فوقه لا تصح مطلقاً هو والله اعلم **سؤال** فيما إذا اقتد

عليك في الانحراف
إذا كان في الخارجة
بالفصيح

لأنه لا يخرج الحروف
من مخارجها به باطلاً
فلا يجوز إمامته للفصيح

عند لا تلغ بالآلغ هل تصح على الأصح المفتى به امر تصح عند البعض وهل فاحش اللغثة
 وغيره سواء لكون المنطق بالحروف غير خالص في الجملة ليس منها لا لغة ولا عرفا كما هو الحق وإذا
 دارت الصلاة بين الصحة والفساد هل تجل على الفساد اهتماً بشأن العبادة ام على الصحة
 اجاب الرابع المفتى به عدم صحة امامة الآلغ لغثة ممن ليس به لغثة وصرح قاضي خان
 في فتاواه نقلاً عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة الآلغ لغثة غير الآلغ تصح لأن ما يقوله
 صابر لغته له ومثله في الظهيرية وغيرها واما اللغثة المسيرة فلم ار من صرح بها من علماءنا ورا
 في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض ما نصه لو كانت لغته
 يسيرة بان ياتي بالحرف غير صافي لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي رحمه الله عليهما في شرحهما
 على المنهاج وقواعدها لا تأباه وإذا دار الامر بين الصحة والفساد يحمل على الصحة بلا شبهة
 قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الذين يسرون يغالب
 الذين احدثوا الاغلبة ورواه البخاري بلفظ ان الذين يسرون يغالبون من اهل العلم
 يكون اماماً للباغين ام لا اجاب اقتداء بالبالغ بالصبي فاسد لان صلاة تغل
 وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والشروح والفتاوى وقد
 اطلقوا في ذلك فنشمل اقتداء به في الغرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول
 العامة كما في الحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاستبصار في لان تغل البالغ مضنون دون
 تغل الصبي وآله اعلم سئل في امامة الاعمي اذا لم يكن ثمر من هو افضل منه هل تكبر
 ام لا اجاب نعم اذا كان افضل ممن كان يؤتمه لا تكبر امامته فان امامة عبث
 ابن مالك الاعمي بقومه مشهورة في الصحة واستخلاف ابن ابي عمير ما لا يعي على المينة
 كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط هذا مذهب الحنفية وامام مذهب
 الشافعية فقال في المنهاج والاعمي والبصير سواء على النضر قال شارح الشرح جلال الدين وقيل
 الاعمي اولى لانه اخشع وقيل البصير اولى لانه عن النفاضة اخففظ ولتعارض المعنيين
 سوى الاول بينهما اه والاعمي سئل في رجل على يده وشم هل تصح صلاة وامامته معام لا
 اجاب نعم تصح صلاة وامامته معه بلا شبهة والله اعلم سئل في رجل اذا كان في
 الصلاة وخرج من بين اسنانه شيء من فضله الاكل هل يلقيه ام يتلعه وهل يؤذ
 المصلي ويقيم للفوائت ام لا وهل الافضل للمسافر القصر ام الاتمام وهل بالاتمام يكون
 مرتكباً حرمه ام لا وما حكم صلاة الظهر بعد الجمعة اجاب يكره ان يتلغ المصلي
 ما بين اسنانه ان كان قليلاً دون قدر الحصص وان كان كثيراً اذا على قدر الحصص تغسل
 صلاة وكذا اذا كان قدر الحصص في الصبح والقائه في المسجد مكرهه كالبصاق والذي يقتضيه
 النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاة فيلقيه في محل يباح ولا يأكله

طلب في جامع الصبي
 طلب في جامع الصبي

طلب في جامع الصبي
 طلب في جامع الصبي

طلب في جامع الصبي
 طلب في جامع الصبي

طلب في جامع الصبي
 طلب في جامع الصبي

وما حكم صلاة الظهر
 وما حكم صلاة الظهر

وقد ورد كلوا الوغم واطرحوا الفغم وهو ما يعلق بين الاسنان منه اى ارموا ما يخرج
الخلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصاً ان مكث كثيراً في الفم
وان اكله مع ذلك كرم خارجها ايضاً قال بعض المتأخرين من شراح الكثرة قوله ولو نظر
الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه او مرتما في موضع سجوده لا تفسد وان اثم اى فاعل
ذلك اعنى الناظر والاكل والمارة وانت علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قد ترعى الحلبي
فيه تحريمية ويؤذن المصلي للفائسة ويقيم وكذا الاولى الفوائت ويخبر في الاذان للباقي فان
شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على الاقامة هذا اذا فاتته صلوات ففعلها هناك فجلس وان
قضها في محال لم يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن مالك نقلاً عن الكفاية والقصر
للسافر واجب حتى لو اتم يكون اثمًا عاصيًا لانه عزيمه لا رخصة قال يعلى بن امية قلت لعمر
انما قال الله تعالى ان خفتهم وقدا من الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسالت رسول الله صلى
عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم واما صلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها اكثر الشراح وصرحوا بان الاحتياط في تركها وذلك
مبنى على جواز التعدد وعدم جوازه لكن ذكر في النسخة اخلاف المشايخ في القرى الكبيرة
اذ لم يعمل بلحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الغرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال
بعضهم يصلي الاربع بنية الظهر في بيته او في المسجد او لا ثم يسعى ويسعى في الجمعة فان كان
الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة او لا ثم يصلي
اربعا وركعتين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نغلاً وان لم تكن الجمعة جائزة
فهذا فرضه وقال في الحجة هذه القرى الكبيرة واما في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الغرض
والاحتياط في القرى ان يصلي السنة اربعاً ثم الجمعة ثم ينوي اربعاً سنة الجمعة ثم يصلي
ثم يصلي ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان اداء الجمعة صحيحاً فقد اداها
وسنة وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان
بعد هذا سنة قال الفقيه ابو جعفر النسفي راي الامام ابا جعفر الهندواني صلى الجمعة
مبردة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى اربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والاربع اعدت
صلاة الظهر ولم تر الجمعة ببردة فقال لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعاً
على مذهبه على قول الناس يصلي اربعاً بنية الظهر او بنية اقرب صلاة على ليس له اصل
في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها
اى ابو يوسف السنة بعد هاستا ثم اخلفوا في بنية تلك الاربع قبل ينوي السنة ولا
الاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وبثوت شرطها ان يقول نويت ان اصلي الظهر
ادركت وقته ولم اصله بعد وقبل المختار ان يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي اربعاً بنية

مطلبه في
الاختفاء
والجهر في
الصلوة
وفي اخلاص
واصح

كذا في الغنية اه والمساءلة افردت بالتصانيف سُئل عن مسئلة الاختفاء والجهر بالقراءة
في الصلوة واختلف الاقوال فيها وما هو الارجح مع عز وكل الى موضعه اجاب
قاله التبیین اختلفوا في حد الجهر والاختفاء فقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره والخافه
ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر ان يسمع نفسه والخافه تصح الحروف لان القراءة فعل
اللسان دون الصمخ والا قول اصح لان مجرد حركة اللسان لا تستحق قراءة بدون الصوت
وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبيحة ووجوب السجدة بالملأوة والعتاق
والطلاق والاستثناء اه وفي الجوهر في ثم قول القذوري وان كان منفردا فهو محذور
ان شاء جهر واسمع نفسه قال قوله واسمع نفسه ظاهر ان حد الجهر ان يسمع نفسه ويكون
حد الخافه تصح الحروف وهذا قولنا في الحسن الكرخي فان اذ في الجهر عند ان يسمع نفسه
واقصاه ان يسمع غيره وحد الخافه تصح الحروف وجهان القراءة فعل اللسان دون الصمخ
وقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره والخافه ان يسمع نفسه وهو الصحيح لان مجرد حركة اللسان
لا تستحق قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق
والاستثناء اه وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاختفاء للاختلاف مع اختلاف التصحيح فذهب
الكرخي الى ان اذ في الجهر ان يسمع نفسه وان الخافه تصح الحروف وفي البدائع ما قال الكرخي
اقبس واصح وفي كتاب الصلوة لمجد اشارة اليه فانه قال ان شاء قرأ في نفسه وان شاء جهر
واسمع نفسه اه فكثر المشايخ على ان الصحيح ان الجهر ان يسمع غيره والخافه ان يسمع
نفسه وهو قول الهندواني وكذلك كل ما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبيحة ووجوب السجدة
بالملأوة والعتاق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صح
الحروف وفي الخلاصة الاما ما اذا قرأ في صلاة الخافه بحيث يسمع رجل او رجلا لا يكون
جهر الجهر ان يسمع الكل اه وفي فتح القدير واعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن
فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض الصوت وهو اخص من النفس
فان النفس المعروض بالقرع والحرف عارض للصوت لا النفس فحرف تصح بلا صوت ايما
الى الحروف بعضلات الخافه لا حروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي ان يكره في مفهومه
القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المريسي ولعله المراد بقول الهند
بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانعا اه فاختار ان قول بشر قوله
الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسألة ثلاثة اقوال قال الكرخي
ان القراءة تصح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد ان يكون بحيث يسمع
وقال الهندواني لا بد ان يكون مشموعا له زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجزئ
ما لم تسمع اذناه ومن يقر به اه ونقل في الذخيرة ان الاصح هذا ولا ينبغي ان يجعل قولنا

رابعاً بل هو قول الهندواني الأول وفي العادة ان ما كان مستوعباً له يكون مستوعباً لمن
 هو بقية ايضاً الى هنا كلام الجهر واقول المسلمان اكثر المشايخ على ان الصحيح قول الهندواني
 عول عليه في متن تنوير الابصار بقوله والجهر اسماع غيره والخافئة اسماع نفسه وظاهر كلام
 القدور عتاً اختيار قول الكرخي فقد اختلف التصحيح في المسألة ولكن ما قاله الهندواني
 وارجح لا عتاً اكثر علماً ثانياً عليه هذا ودعوا خلافاً لظاهر الكمال بعيد اذا غلب الشرح
 لم يتقوا في المسألة قولاً ثالثاً بل اقتصروا على ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور روق
 ما قاله الكمال وكونه وسطاً اذ يبعد اشتراط حقيقة السماع مع العلم بانه يختلف باختلاف
 آله وربما يختلف مع حقيقة الجهر ولا يبعد في ارادة تقليد الاقوال بل اذا ادعى وجوب المصير
 اليه فهو متجه بدليل ان من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جهر في حق غيره وفي
 وقد لا يتم شياً معه له ذلك مع ما فيه من الفرق وعدم الحرج فانه مع المتعويل على قول الهند
 وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو اخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة اكثر الصلوات
 من كل خاص وعام فبين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل محتمل لزيادة البحث
 ولكن لا يقتصر على ما ذكرنا اولى لان الاسماع تضرب عما فيه اطالة وان تعلق بمحض السماع
 والحاصل ان يقال في المسألة قولان قول الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهند
 والله اعلم **مسئل** في مصطلح تلاوة السجدة هل يأتي بتكبيرتين واحدة للوضع واخرى للرفع
 ام لا وهل اذا اجتمع سجدة ثلاثية وقنوت بائناً يبدأ اجاباً يكبر تكبيرتين واحدة
 للوضع واخرى للرفع وروى الحسن عن ابي حنيفة انه قال لا يكبر عند الوضع وتكبر عند
 الرفع والا واصلح كما في الجهر امام مسألة اجتماع سجدة الثلاثية والقنوت فلا شبهة
 في تقدير سجدة الثلاثية لما صرحوا به من وجوب الصلاة على الفور ومن ان الثلاثية
 تقطع الفور والقنوت يعد لها او يزيد عليها فلو قدمه قوت الفور ولزمه الركوع والسجود قبله
 اذ هو الوارد فيا في بها بعد ذلك قضاء في تركب الاثم واذا بدأ به سلم من ذلك هذا
 ما يتبادر للسمع من كلامهم وان لم اراه صريحاً فتأمل والله اعلم **باب** الجائز
مسئل في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفنه ودفنه هل يلزمه بذلك اثم او تعزير
 اولا اجاب حيث لم يرع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفنه ودفنه لا يلزمه
 اثم ولا تعزير لكن ان كان له اقارب من النصاري فالأولى ان يتركه لهم ومع هذا لو لم
 يترك فقد باشر خلافاً لأولى ولو لم يترك محظوراً يعاقب عليه ومن المصريح به ان الميت
 الكافر يفصله قربه المسلم لكن كف غسل الثوب الجس من غير وضوء ولا تيامن وليس المعنى
 انه يجب عليه بل لا بأس ان يفعل معه ويكفنه في ثوب غير مراءى سنة في كفنه ويكفنه
 في حفرة من غير حديد ولا توسعة فان راى ما نصحت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفنه ود

مطلب في مصطلح
 تلاوة السجدة
 هل يأتي بتكبيرتين
 ام لا

مطلب في
 مسلم تولى
 غسل ميت
 نصراني
 وتكفنه
 ودفنه
 هل يلزمه بذلك
 اثم او تعزير

فقد ارتكب محظورا بلا شك لانه ممنوع عنه شرعا والله أعلم سئل عن مات جنبا هل
يوضأ بلا مضمة ولا استنشاق ام لا اجاب نعم يوضأ بلا مضمة ولا استنشاق لا طلاق
المتون والشروح والعلة في غسل الميت تغضيه ولو اراد من صرح به لكن الاطلاق يدخله والله اعلم
سئل ماذا ينوي بالنسليمين في الصلاة على الميت اجاب ينوي بها الحفظه والا
والميت اذا كانا محاذيين للمسلم عن اليمين فقط ان كانا يمينه وعن اليسار كذلك والله اعلم
سئل في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت ام على الزوج كفنها وتجهيزها اجاب كفنها
وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها عليه ووجد خط
العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في الاستيعاب الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها
فعند ابي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجة
قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبي واما اذا كان لها مال فكفنها في ما لها بالانجماع
ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على الجمع مانصه الظاهر ان اصل الخلاف في الكفن
قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقة المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب
على زوجها عند لان ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد وقال في الكبرى
فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بلا خلاف بين علمائنا يعني في ظاهر الروا
وروى خلف عن ابي يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتي وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج
كفن الزوجة وقال محمد لا يلزمه وقال في التقييس وعند ابي يوسف يجب الكفن عليه وفي الفتوى
لانه لو لم يجب عليه لوجب على الاجاب وهو كان اولي بايجاب الكسوة عليه حال حياتها فيتمتع على
سائر الاجاب وفي مخارقات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار لانه لو لم يكن عليه
لوجب عليها وهو اولي بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما لا خلافا لمتجه فلخص
ان اصل الخلاف في الكفن لان ما عدا من التجهيز كان يفعل حسبة فلم يقع فيه الخلاف وان التجهيز
الحق به وكان له ما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية
بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة او صلت الى زوجها ان كفنها من مهرها الذي لها عليه قال
وصيتها في تكفينها باطالة وكفنه في بيت المال اذا لم يكن لها مال كذا اجاب ابو بكر الاسكافي قال
الفقيه ابو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن ابي يوسف ان الكفن على الزوج كالكسوة
وعند محمد ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول ابي يوسف ناخذاه قال في الجمع
ويامر بتجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي في منظومته في باب قول ابي يوسف على
خلاف قول محمد وقول ابي حنيفة لو ماتت المرأة وهي معسرة كان على الزوج جمان المقبرة قال في
شرحها المستصفي اى الكفن وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت اه وبه علم ان ما عدا الكفن من جنس
واجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من اجرة حفرة قبر وسد على الوجه المسنون فكله على الزوج

مطلوب من جنبا
ولا يوضأ بلا مضمة ولا استنشاق
بالبطون ما زاد من غير

مطلوب من جنبا
ولا يوضأ بلا مضمة ولا استنشاق
بالبطون ما زاد من غير

على قول ابي يوسف لانه ملحق بالجهنم لكونه لا يفعل حسنة والله اعلم **سئل** في امرأة نصرانية
 تحت مسلم ماتت حاملاً فهل تدفن في مقابر المسلمين او في مقابر المشركين **اجاب** صرح العلاء للبلخي
 في ثمنية المصلي بان المسألة اختلفت الصحابة فيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر
 المشركين وقال عقبه بن عامر واثمة بن الاشعث يتخذها قبر على حدة وهو احوط وفي بعض كتب المالكية
 يجعل ظهرها الى القبلة لانه وجه الجنين الى ظهرها قال الشروحي وهو حسن وقال في النسخة الثانية
 وفي فتاوى الحجة الكافرة اذ ماتت وفي بطنها ولد مسلم قدمات في بطنها لا يصلي عليها بالاجماع
 واختلفوا في الدفن وفي الينابيع قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر
 الكفار وقيل تدفن وحدها والله اعلم **سئل** هل الافضل المشي خلف الجنازة ام امامها **اجاب**
 قال في الاختيار والاحسن في زماننا المشي امامها لما يتبعها من النساء والله اعلم **سئل** في المرأة
 اذ ماتت وليس لها محر من يلي دفنها **اجاب** يلي دفنها جيرانها من اهل القبلة ولا يدخل احد
 من النساء القبلة الا من اجبى اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد
 صريحه في الولولحمة والله اعلم **سئل** في قبر رجل غلط فيه هل ميتة دفنوها به فلما انه لم يترك
اجاب لاهله ان يكفوا اهلها نبش القبر واخراجها منه بعدت المدة او قصرت ولم يترك
 ان راوا ذلك وقد صرحوا بحرمة النبش لغير ضرورة وهذا الضرورة هي الغيرة فاذا اسقطوا
 جاز وان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته بحرمة النبش بعد اسقاط حقه وهذا مستتب
 من تعليلهم لجواز النبش في الارض المغصوبة بحق الغير وهذا اذا كان القبر ملكاً اما اذا كان
 في ارض وقف فلا نبش مطلقاً والله اعلم **سئل** في رجل مات وعليه دين لاخر فصرفت ورثة جميع
 تركته في كنفه وكفن مثله يتأق بسدسها او ربعها او اقل او اكثر شيئاً قليلاً هل يضمن الورثة الزائد
 على كفن المثل ام لا **اجاب** نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوء السراج وان كان عليه دين
 واراد الورثة ان يكفوه كفن المثل قال الفقيه ابو جعفر ليس لم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى
 بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدين كانا او غسيلين ثم قال وهو الصميم وفي بعض النسخ
 ليس للغيرياء ان يمنعوا عن كفن المثل اه فعلم منه مناه ما زاد على كفن المثل اجماعاً والله اعلم **سئل**
 في مقبرة موقوفة لدن المسلمين بني بهار رجل قبرا ودفن به ولده في تابوت فقيل ان يبلى جسده حفر
 عليه جماعة القبر وكفوه من التابوت وكسروا التابوت واللفوه ودفنوا فيه ميتاً لهم فاذا يلزمهم
اجاب يلزمهم ضمان ما اتفق على القبر ولا يحول ميتهم قال في النسخة الثانية نفلاً عن الفناء
 اتفق ما لا في اصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة يضمن ما اتفق عليه
 ولا يحول ميتة من مكانه لانه في وقفه ولا شك انهم يضمنون قيمة التابوت الذي لفظوه ولا
 شك ايضا انهم حيث علموا بالميت السابق ففعلوا ما فعلوا على وجه التقدير دون لارتكابهم محرم
 لاحد فيه والتعزير واجب بمثله كما صرحوا به قاطبة والله اعلم **سئل** عن قتل نفسه خطأ هل يغسل

مطلق
 في مقبرة موقوفة
 لا ينال المسلمين
 بني بهار رجل قبرا
 ودفن به ولده
 في تابوت
 فقيل ان يبلى جسده
 حفر عليه جماعة
 القبر وكفوه من
 التابوت وكسروا
 التابوت واللفوه
 ودفنوا فيه ميتاً
 لهم فاذا يلزمهم
 ضمان ما اتفق
 على القبر ولا يحول
 ميتهم قال في
 النسخة الثانية
 نفلاً عن الفناء
 اتفق ما لا في
 اصلاح قبر فجاء
 رجل ودفن فيه
 ميتة ان كانت
 الارض موقوفة
 يضمن ما اتفق
 عليه ولا يحول
 ميتة من مكانه
 لانه في وقفه
 ولا شك انهم
 يضمنون قيمة
 التابوت الذي
 لفظوه ولا شك
 ايضا انهم حيث
 علموا بالميت
 السابق ففعلوا
 ما فعلوا على
 وجه التقدير
 دون لارتكابهم
 محرم لاحد فيه
 والتعزير واجب
 بمثله كما صرحوا
 به قاطبة والله
 اعلم

ويصلي

مطلق
 في مقبرة موقوفة
 لا ينال المسلمين
 بني بهار رجل قبرا
 ودفن به ولده
 في تابوت
 فقيل ان يبلى جسده
 حفر عليه جماعة
 القبر وكفوه من
 التابوت وكسروا
 التابوت واللفوه
 ودفنوا فيه ميتاً
 لهم فاذا يلزمهم
 ضمان ما اتفق
 على القبر ولا يحول
 ميتهم قال في
 النسخة الثانية
 نفلاً عن الفناء
 اتفق ما لا في
 اصلاح قبر فجاء
 رجل ودفن فيه
 ميتة ان كانت
 الارض موقوفة
 يضمن ما اتفق
 عليه ولا يحول
 ميتة من مكانه
 لانه في وقفه
 ولا شك انهم
 يضمنون قيمة
 التابوت الذي
 لفظوه ولا شك
 ايضا انهم حيث
 علموا بالميت
 السابق ففعلوا
 ما فعلوا على
 وجه التقدير
 دون لارتكابهم
 محرم لاحد فيه
 والتعزير واجب
 بمثله كما صرحوا
 به قاطبة والله
 اعلم

والمرء اذا فزع عن راسه قد اذعن بالحق

مطلب: فی ثواب خمس ظلمای مجازات قتل بجیب بنسبت الدائن فالله اعلم بالصواب

الرجوع إلى

مطلب
الواجب في
حل قال
كيف
مطلب
في

في يوم الغد
المعين اذا
نوى فيه واجبا
آخر

مطلب
هل يكره من يوم
الشك من واجب
ام لا واجب

مطلب
في رجلين نذر
احدهما على
نفسه والآخر
فعل على نفسه
فعلية

مطلب
في رجلين نذر
احدهما على نفسه
والآخر على غيره
فعلية

مطلب
في رجلين نذر
بالأشياء والأول
بأنفسه من
نفسه فاعل

بالعلة لمصنعه هل يستفسر أم لا اجاب يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كما في
الجوهرة والله اعلم سئل هل يكره صوم يوم الشك من واجب آخر أم لا اجاب ذكر الزيلعي
وغيره انه يكره ويصح القلافسي في تهذيبه انه لا يكره نقله حفيد الحلبي والله اعلم فصل في النذر
سئل في رجلين يختلفان على وظيفة الدزارية بقلعة بيت المقدس الحجة بنجر احدهما من مشقة فاذ
على نفسه نذرا صوته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخذ لها بعد هذا اليوم ما دمت في قيد الحيا فله
تعالى ان اتصدق على الفقراء بخمسة غرش هل اذا تعرض للاخذ وجد ما هو المعلق عليه يلزمه التصدق
بالخمسة غرش ولا يخرج من عهد النذرا لا بذلك ام يخرج عن عهده بكهانة اليمين ام يفعل احدا
اهما شاء وهل اذا امتنع عن الشئيين المذكورين ورفع الى قاضي الشرع الشريف يحكم عليه به ويجعله
أمر لا اجاب في المسئلة اقول ثلاثة ظاهرا لرواية لزوم التصدق بالقدرا الذي سماه ويتعين
الوقا به وقيل ان اريد كون الشرطيتين السبي وان لو يرد تخيير بين التصدق به وبين كهانة اليمين وفي
رواية النوادر هو مخير فيهما مطلقا في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وبه يفتي ويصح ايضا كل من
الاقلين واما اذا رفع الى القاضي فبما امتناعه هل يحكم عليه ام لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
لا يجبره قال فيها ولو لم يقيا ثم ولكن لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقهاء مضروفا له لا امتناع
حق فلا تتم دعواه والله اعلم سئل في متول ادعى على مزاج الوقف انه نذر على نفسه انه ان جلي
عنه للوقف ما شاء ديارا وانه رجل ولزمته للوقف هل تسمع دعواه ام لا اجاب لا تسمع ولا يقضي
القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستوفيا للشرائط الشرعية وايضا صرحوا بان الفتوى على ان المعلق بخير
الناذرين بين الوقا بعين النذور وبين كهانة اليمين والله اعلم سئل في النذور المتعلقة بالانبياء
والاولياء يقبضها قوم ويرمون ان ما يتناولونه حق من حقوقهم بسبب نظارتهم ونسبة قرابة
للاولياء المذكورين وديمما وقعت الخصومات فيه بين من يدعي انه جد او جد ابيه لا محلي او مكاتب
بذلك حجج يزعم بها جملته القضاة انها دعوى صحيحة وربما حكوا بها لمن اثبت نسبه وربما وقع الصلح بين
المتداعيين بقسمة ذلك فيما بينهم فالحكم في ذلك اجاب هذه المسئلة تجعل فيها نذر
الشيخ محمد الغزالي رسالة حاصلا ان النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه واجب مقصود اذ ليس
ان يتصحب لاسباب ويشرع الاحكام وله ان يوجب على نفسه ما اوجبه الله عليه قال اعلم بان شرط لزوم
النذر ان يكون في غير معصية وان يكون من جنسه واجب وان يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج
بالاول النذر بالمعصية وبالثاني عيادة المريض وبالثالث ما كان مقصودا لغيره حتى لو نذر في
كل صلاة لا يلزم وكذا بجنة التلاوة وكذا النذر بتكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة فالواضا
النذر في سائر المعاصي كان يميناً ولزمته الكهانة بالحنث ولو فعل المندور عصى واغفل النذر كما حلف
بالمعصية ينعقد الكهانة فلو فعل المعصية الحاقوف عليها سقطت وان ثم صرح في النهاية ان النذر
لا يصح الا بشرط ثلاثة احدها ان يكون الواجب من جنسه والثاني ان يكون مقصودا والثالث

أن لا يكون واجبا عليه في الحال او في ثانی الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرها من المفروضات فاعلى هذا
 الشرط اربعة الا ان يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط الاول اذ قولهم من جنسه واجب
 يفيد ان المنذر غير الواجب لكن لابد من رابع وهو ان لا يكون مستحيل الكون فلونذر وصوم وامس او غلما
 شهر معنى لم يصح ثم قال وفي ثلث النذر للعلامة قاسم واما النذر الذي يندرونه اكثر العوار كان يقول
 يا سيدي فلان يعني به وليا من الاولياء او نبيا من الانبياء ان ردة غائبى او غوفى مريضى او قضيتى
 حاجتى فلك من الذهب والفضة او الطعام والشراب والزيت كذا هذا باطل بالاجماع لانه نذر محلو
 وهو لا يجوز لانه اعلى النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمندور له ميت والميت لا يملك وانه ان ظهر الميت
 يتصرف في الامور كغيره ان قال يا الله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا ان اطعم الفقراء باب التيسرة
 او الامام الشافعي ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء اذ النذر لله عز وجل وذكر الشيخ لحل الصفر
 المستحقه القاطنين برباطه او مستجد فيجوز بهذا الاعتبار اذ مضى النذر للفقراء وقد وجدوا الغنى
 غير محتاج فلا يجوز الصفر عليه ولو كان ذا نسب بذلك الولي ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز
 الصفر للاغنياء والاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا لحاكم الشيخ ان كان غنيا فاذا علمت هذا فما
 يؤخذ من الدرهم والشمع والزيت وغيرها فينقل الى صرائح الاولياء تقر بايهم لا الى الله فحرما بالاجماع
 المسلمين ما لم يقصدوا الفقراء الاحياء قولوا واحدا وقد علم ما نقلناه ان ما يندون العوام للشيخ
 وعلى بن عليل ورويل لا يصح ولا يلزم وليس للحاكم اخذ على انه نذر صحيح الا اذا اخذ على وجه الصدقة
 المبتدأة وكان فقيرا او علم ايضا ان غير الحاكم لو اخذ على انه صدقة له ذلك وليس للحاكم منعه لانه لم
 يملكه الا ان يكون الناذر مريضا في نذره وكان فقيرا او خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الفقيه التمر تاشي
 بتاريخ ذي القعدة الحرام من شهر ربيع ثمانية وسبعين وتسماية اقول قد استباح هذا المحرم المجمع على
 حرمة جماعة يزعمون انهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومرقي المريدين وبيبا القون في اخذ ويطا
 الناذر به فان امتنع قدموا الى قضاء هذا الزمن فيحكمون به وتما استعانوا بالشرطة وحكام السبابة
 بكل يفعلون ابلغ من ذلك وهو انهم ينسأ منهم المتصوفة ونجمع التواحي التي تقع فيها هذه النذور
 فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية بمبلغ من المال في الذمة يؤخذ منهم اذا انتهى الاجل المضروب
 فيدفع ما هو مضروب عليه وياكل ما بقي وبعد الفاضل بما حصل اليه بركة الشيخ وروى ان من منع ذلك
 هلك وان سبب قضاء حاجته هذا النذر وان الشيخ ردة غائبه او غاف في مرضه او قضى حاجته ويزعمون
 انه لا يباح تناوله لغيرهم قائلين هو نذر جدنا فلان وهم اغنياء متمولون ومن تناول شيئا منه عاقبوا
 وادلوا به الى الحكام معتقدين انه ارتكب كبيرة في الدين وبأشر شريعة بين اظهر المسلمين وربما حكم
 لهم به قضاء العهد وقد صرح في البحر انه لو رفع الى القاضي لا يجبره القاضي على وقائه ولما نتم على
 رسالة الشيخ محمد فيها ما يشفي الغليل والامر الى الله تعالى العلى الجليل والله سبحانه وتعالى اعلم **سئل**
 عن ناظر وقف السيد الخليل ونحوه اذا قاطع رجل على اقلام المذور بقري واماكن معلومة بمال ثلاثين

وهذا ما ذكره في تاريخ
 الخليل في تاريخ
 الخليل في تاريخ

او اقل او اكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه ام لا اجاب لا تصح المقاطعة على
 ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام يطول ذكره فنقتصر على
 نزونه لا الشيخ قاسم في الدر المنثور الذي يثبته اكثر العوام بخوان شقي الله مريضني اوردها التي ونحو
 ذلك فلك كذا هذا النذر باطلا بالاجماع اه فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المبلغ
 عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا لا قائل به وللعلماء مسائل في هذه المسئلة والله اعلم **كتاب الحج**
 سئل عن من لم يجد الراحة وهي المركب من الابل وجدا لبغل والحمار والفرس هل يجب عليه الحج ام لا
 اجاب قال في البحر لو قدر على غير الراحة من بغل او حمار فانه لا يجب عليه ولم اره صريحا لا ضابطا وانما
 صرحوا بالكراهة اه واولئك الفقهاء يقضون الوجوب في البغل والحمار والفرس اذ هو منوط بالاستطاعة
 وهي نعم والله اعلم سئل عن قول بعضهم وقيل انه لا ينال الزددي عندي سؤال حسن مستطرف
 فرج على اضلين قد تغرما قاتل شي برضى مالكه ويضمن القيمة والمثل معا اجاب
 هذا حلال باع صيدا معها فباعي حوامه ومارعي واتفق الصياد المبيع جانبا فيضمن القيمة والمثل معا
 سئل عن لم يأت بالركل والسقي طواف القدر والركن هل ياتي بهما في طواف الصلوة اجاب
 نعم اذا لم يقع كما في هذين الطوافين فعلمنا في طواف الصلوة ان السقي غير مؤثقت كما صرح به في البحر
 وغيره وصرحوا بان الركل بعد كل طواف يعقبه سعي فيه علم انه ياتي بهما في الصلوة ولو لم يقدمها ولو لم
 اره صريحا وان علم من اطلاقهم والله اعلم سئل هل يجوز الرمي بالحصى المتجسس ام لا اجاب يجوز
 والا افضل غسلها وفي مناسيك الشهاب الحبي والسنة غسلها تكون طاهرة يقيين فان لم يقبل
 منها يقع في يد الملك والله اعلم **كتاب النكاح** سئل في انعقاد النكاح
 بلفظ جوزتك بتقديم الحليم على الزاعي هل ينعقد به النكاح عند قوم تواردوا عليه ام لا اجاب هذا
 المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد وقد افق
 شيخ الاسلام ابو السعود العماد في رحمه الله تعالى بانعقاده بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة
 اقول وما يدل على صحة ما افق به ابو السعود وما في الظهيرة وغيرها رجل تزوج امرأة بالعربية
 او بلغظ لا يعرف معناه او زوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ يعقده النكاح يكون
 نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده النكاح فانه جملة
 مسائل الطلاق والعناق والتدبير والنكاح والتخلع والابراء عن الحقوق والبيع والتمليك فالطلاق
 والعناق والتدبير واقع في الحكم ذكر في عناق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعناق
 ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما
 يستوى فيه الجحد والمزحل بخلاف البيع ونحوه اه فاما قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعناق
 ينبغي ان يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق انه واقع مع التصحيح فينبغي ان يكون
 النكاح نافذا مع التصحيح ولا شك ان معنى قوله ينبغي يجب لما في البرازية ان عليه الفتوى

مطلقا
 قد روي في البغل
 او الحمار او الفرس
 عليه الحج ام لا
 وفيه اختلاف
 مطلقا
 نعم
 مطلقا
 بالركن
 في طواف القدر
 والركن
 مطلقا
 في طواف القدر
 والركن
 مطلقا
 في طواف القدر
 والركن

ولما في الخبر ان ظاهر ما في التجنيس ترجيحه فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فقامت له
 ولا شك ان الصبار من الجملة الاغمار تصحيف لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا ينبغي الاستعانة
 المرتب على عدم العلاقة فيه المصريح به في كلام الغزالي رحمه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو التسوية
 او جعله ما را غير ملاخظ لم اضلا اذ العاقل بمنزل عن ادراك ذلك وحيث كان تصحيفا وغلطا
 فجميع ما جاء به لا يصلح لاثبات المدعى وحيث اقر بانه تصحيف كيف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال
 بما ذكره الاستدلال غايته اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكر له بل مسئلة كونه تصحيفا بابدال حرف
 مكان حرف فلم يتعد الدليل صورة المسألة نعم لو صدر من عارف تأتى فيه ما تأتى في الالفاظ
 المصريح بعدم الانعقاد بها والله اعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومقاصده فيقع الدليل في محله
 ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصريح به في عامة كتبهم انه لا يضر من عامي بذلك
 الزاى مما مع انهم اصبحت منا بالفاظه اذ لا يصح عندهم الا بلفظ التزويج والنكاح ولم يرد في مذهبا
 ما يوجب الكالفة لهم والله اعلم **مسئل** في رجل خطب بنت اخ فقال هي لك بكذا فقال الخاطب بحضرة شهود
 قبلها منك بذلك هل ينقد النكاح والحال انه ام لا **اجاب** نعم ينقد النكاح بذلك والحال هو العلم
مسئل في رجل خطب صغيرة من ابيه بحضرة الشهود فقال لا بى هي لك عطية فقال قبلها وخطبتها
 مائة غرل هل ينقد النكاح بهذا اللفظ ام لا **اجاب** نعم يتعقد كما يؤخذ من كلامهم والله اعلم **مسئل**
 في رجل قال لا خرو هبتك بنتي فلانة فقال لا خرو قلت ثم توفي الاب فرجها لغيره بعد ان بلغت
 هل الصبار من الاب نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيبطل النكاح الثاني ام لا **اجاب**
 نعم ينقد النكاح بلفظ الهبة على وجهه فالصبار من الاب نكاح والحال انه فيبطل ما صدر من
 الاخ على اى وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلاص التسمية والله اعلم **مسئل** في رجل خطب بكرا من ابيه
 وفصل مهرها بقدر معين بحضرة شهود وجري بينهما في اثناء الخطبة ما ينقد به النكاح كقوله
 جئتك خاطبا انتك فلانة فقال هي لك وكقوله قبلت نكاحا بكذا فقال هي لك به او صارت لك
 او زوجتها بكذا فقال بالسمع والطاعة هل ينقد النكاح ولا يملك الزوج ولا ابو الزوجة فسخه
اجاب نعم ينقد النكاح بمثل هذا اللفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الاب فسخه والحال
 ما تقدم قال في الخاتبة لو قال رجل جئت خاطبا انتك فقال لا بى ملكك كان نكاحا وفي الخاتمة
 لو قالت صرت او صرت لك فانه نكاح عند القبول وفيها لو قال زوجني نفسك متى فقالت بالسمع
 والطاعة فهو نكاح وكثيرا ما يجري بين الخاطب والمخطوب منه ما ينقد به النكاح من الالفاظ
 فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية ان يقع نكاح آخر لغير الخاطب وهي زوجة للخاطب والله اعلم **مسئل**
 في رجل خطب بكرا ابنة من اخوتها اوليا لها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من الالفاظ ما ينقد
 به النكاح نحو كانت لك بكذا او صارت لك بكذا او هي لك بكذا فقال قبلها بذلك وبلغها الخبر
 فسكت راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحه عليها حتى لا ينقد عليها نكاح غيره ام لا **اجاب**

مسئل في رجل خطب امرأة من اخوتها
 اوليا لها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة
 من الالفاظ ما ينقد به النكاح
 ففعل اخوتها هل نفذ نكاحه عليها حتى لا ينقد
 عليها نكاح غيره ام لا

مسئل
 جرى بين
 اولياء ابنة
 والخطيب ما ينقد
 به النكاح وبلغها
 فسكت راضية
 به النكاح

نفقتها وأن يستدين وينفق ليرجع على الخاطب ففرض بحضور الخاطب ولم يسأله القاضي هل حصل عقد شرعي عليها أم لا هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا أم لا حيث لم يجر بينهما عقد اجاب لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجر بينهما عقد شرعي ولا رجوع للأب على الخاطب لثبوت علم صحة الفرض والامر بالاستدانة لكونها ليست نروجة بل هي والحالة هذه اجنبية والله اعلم
 في بالغة وكلت شقيقتها في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف والدها فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد وحده ولكنزلة بالشهادة منه لفرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا اجاب العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحة وإنما التعريف لأجل الحاجة عند التماخض ويصح من أيها وابنها وزوجها وسواء كان الاشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في حل أقدم الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتعديل العداية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط فيها التعريف أصلا فأتم والله اعلم فصل في المحتومات
 سئل عن الجمع بين المرأة و بنت بنتا ختها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعد مجاوز ودخل الزوج بنت بنت زوجته المدخول بها قبلها و ات منه بنت طرح ثرائت بآبن منه حتى بلغ ستة سنة فألمه بعض الفقهاء بعد مجاوزا دخالها على خاله أمها فامتنع عنها فما الحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطئ جاهلا بحرمته الوطئ ونسب الابن الحرجي ووجوب المهر المستحق اجاب أما الجواز فلا قائل به الا عثمان البتي وداود الظاهري ومن لا يعيانه من الخواارج وأما الوطئ فهو وطئ بشبهة يندرج به حد الزنا عنه فلا يحد حد الزنا ولا يضرب حيث كان جاهلا بحكمه غير ما لم يحرمه وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنته له وأما المهر فالواجب فيه هو المثل فاذا كان مثل المستحق فقد وجد قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في وطئ الطارئة فهو خذبه ولا تغل له حتى يطلق الأولى او تموت فحل نكاح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله اعلم والله اعلم
 البديع الباعث الشهيد اعلم سئل في زوجة ابن الزوجة هل تحل امره حرام اجاب تحل ذالو لا يحرم على المرء زوجة من تبناه لانه ليس بآبن له ولا تحرم بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الزوجة ولا زوجة الراب والله اعلم باب الاولياء والاكفاء سئل في حرة مكلفة بكر زوجت نفسها من ابن عمها وهو كفو لها هل ينفذ النكاح ولو لم يرص منها أم لا اجاب نعم ينفذ نكاحها ولا يتوقف على رضی عنها والحال هذه والله اعلم سئل في بكر بالغة زوجها ابوها من رجل بغير اذنها فرد النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد يمينها أم لا اجاب نعم يرتد قولها والقول قولها في الرد يمينها والحال هذه والله اعلم سئل في صغيرة زوجها ابوها بالولاية عليها لابن عمها الصغير وقبل عنه ابوه وقد اقدم ابوها على ذلك شارطا ضمان ابية المهر لعجز ابنة الصغير عن المهر فابى الاب

على الخاطب
 لا يشترط
 النكاح
 وانما الخاطب
 عند التماخض

على الجمع
 لا يجزى
 بين البنت
 وبنت اخها

على الزوج
 لا يجوز
 ابن الزوجة

على الخاطبة
 لا يجوز
 نكاحها

على الزوج
 لا يجوز
 نكاحها

الضمان قبل يصح النكاح ام لا وهل ان صح النكاح ورفع الى قاضى رى عدم صحته مع الجهر عن المهر
او التفريق بالاعسار فيه قبل الدخول فقضى ببطلان النكاح من اصله او فرق بالاعسار يصح
قضاؤه ويرفع الخلاف ويمضيه الخفى ام لا اجاب ان كان صدر ذلك من ايها على و
التعليق فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضى خان وغيره وان
كان صدره لا على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم رى عدم صحته مع الجهر عن المهر
او رى التفريق بالاعسار بعد قبل الدخول بها نفذ حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غير واحد
من علماءنا والله اعلم سئل في الاب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر في العواقب اذا
زوج ابنته القابلة للخلق بالخير والشر بغير كفوف هل يصح ام لا اجاب قال ابن فرشته في
شرح الجمع لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه او لطلعه لا يجوز عقد اتفاقا ومثله في الدد
والفرز وقال في الجهر في قول الكثر ولو زوج طفله غير كفوف او بغير فاحش صح ولم يحز ذلك
لغير الاب والجد اطلق في الاب والجد وقيد الشارحون وغيرهم بان لا يكون الاب معروفا
بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذلك مجانة او فسقا فالعقد باطل على الصحيح قال في
فتح القديرو من زوج ابنته الصغيرة القابلة للخلق بالخير والشر بمن يعلم انه شرير وفاسق
فهو ظاهره سوء اختياره ولان ترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور امر اذ مضمون
تفوق ذلك نظر الى شفقة الابوة او فظا هر كلامهم ان الاب اذا كان معروفا بسوء الاختيار
لم يصح عقده باقل من مهر المثل ولا بما كثر في الصغيرة بغير فاحش ولا من غير الكفوف فيما سؤ
كان عدم الكفاءة بسبب الفسق او لاحق لوزوج بنته من فقير او محترف حرفة دينية ولم
يكن كفوفاً فالعقد باطل فقصر المحقق ان الهام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في اكثر
القناوى في هذه المسألة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي الظهيرية يفرق بينهما ولم
يقول انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل اي ينبغي ان يكون كلام الجهر والمسا
شبهة والله اعلم سئل في رجل خطب من اخواته البالغة العاقلة وسمى المهر وقبل الاب
وركن قلبها الى الخاطب واحضر المهر وما بقي اتم العقد فرجع الاب لغيره فخطب عالم بخطبة لا
فالحكم الشرعي في ذلك اجاب المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمه الخطبة على خطبة
الغير قال في الذخيرة كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على نفوس الغنم عن الخطبة
على خطبة الغنم وان من ارتكب محرماً لم يرد فيه حد مقدريه روكا تحرر الخطبة تحرر اجابها
لانه اعانة على المعصية فيغزى الجيب اليها القادر على المنع والله اعلم سئل في امرأة تزوجت
ابنها الصغير اليتيم صغيرة سنها سبع سنوات او دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عمته
عصبته وامكان مراجعتها فماتت البنت بعد شهرين او ثلاثة قبل ان يجيز عم عصبته هل
يلزم اليتيم مهرها ام لا لبطلان النكاح بموتها اجاب لا يلزم اليتيم مهرها لان الامر

مكاتب
الاب
عن اختيار

الاب
الاب
الاب

مطلوب
الامر
مع
الامر

لا تملك تزويج ابنتها مع العم المذكور فبطل النكاح بموت المعقود عليها قبل اجازته لانه نكاح فضو
وهو يبطل به والله اعلم سئل في عم صغيرة زوجها مع وجود ابائها هل ردة النكاح هل
يرتد به ام لا اجاب نعم يرتد برة الاب حيث لو يكن غائبا غيبة يفوت الكفو والحاطب
والله اعلم سئل في صغيرة زوجها حالها فبلغت وتردت النكاح هل يرتد برة ها ام لا اجاب
ان كان لها ولي عصبة فزوجها الحال معه يرتد برة ها اذا بلغت وان لو يكن لها عصبة فلها خيا
الفسخ بالقضاء والله اعلم سئل في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان احدهما
اصغر سنا من الآخر فهل اذا زوجها الاصغر سنا يجوز سواء اجاز الاكبر سنا او فسحه
ام لا اجاب نعم يجوز نكاح الاصغر سنا حيثما جتمعت فيه شروط الولاية ولا يرد نكاح
ردة الاخر اذا هما في الولاية سواء ولكل منهما ان يتفرد بالنكاح والحال هذه والله اعلم سئل
في يتيمة لها اربعة ابناء عم كلهم في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم عقد نكاحه عليها لنفسه
بهم المثل بحضرة شهود هل ينفذ نكاحه عليها وليس لبقية عم رده اجاب ليس لهم رده وهو
مسألة تعدد الاولياء المتساوين قوة ودرجة والله اعلم سئل في صغيرة هو ابن عم صغيرة
ولها جد ام اب وهي وصية عليها حاضرة وكل منهما ام حاضرة وابن عم عصبة غائب قولاً
النكاح لمن ممن ذكر اجاب ان امكن استطلاع رأي ابن العم لا يملك واحدة منهما
النكاح بل الولاية له والا فقد نقل في البحر عن القسنة ان ام الاب اولى في التزويج والله اعلم
سئل في بكر مشتهة لم تبلغ بعد لها اقارب و ام ام متزوجة بجدها اب امها وام ابها
وعمة متزوجة باجنبي فمن يحضنها منهن ومن يزوجهما منهن اجاب الحضانة والتزويج
للأم حيث لا عصبة لها اما التزويج فلما صرح بها صاحب المتون قاطبة بقولهم وان لم يكن عصبة
فالولاية للام وهو ظم في تقديم الام على ام الاب قال في النهر هذا الترتيب يعني ترتيب الكثر
هو المعنى به كما في الخلاصة وحكي عن خواهر زاده وعن النسفي تقديم الاخت على الام لانها من
قوا الاب اقول وينبغي ان يخرج ما مر عن القسنة من تقديم ام الاب على الام على هذا القول هو
مفقد علمت به ضعف ما في القسنة لانه مقابل لما عليه الفتوى واما الحضانة فلان ظاهر الرقاع
ان الام والجد اولى بها حتى تحيض وحل الرواية المختارة المقابلة لهذه في المشتهة انها تد
للاب فحمله اذا كان اب او عصبة والموضوع هنا ان لا عصبة فافهم والله اعلم سئل في صغيرة
زوجها اخوها فبلغت فاخارت الفسخ بخيار البلوغ فادعى الزوج ان اخاها زوجها بالوكالة
عن ابنتها فلا خيار لها و ادعت انه زوجها بالولاية لغية مسافة القصر ولها الخيار فهل اذا
اثبت الزوج دعواه يبطل خيارها ام لا وهل اذا لم تكن له بينة واراد تخليفها على ذلك تخلف
ام لا اجاب نعم اذا اثبت الزوج دعواه يبطل خيارها لانه يكون نائبا عن الاب فكان
الاب هو المباشر للنكاح وقد نصوا على ان غير الاب والجد اذا زوج الصغير والصغيرة

سئل في عم صغيرة زوجها مع وجود ابائها هل ردة النكاح هل يرتد به ام لا
سئل في صغيرة زوجها حالها فبلغت وتردت النكاح هل يرتد برة ها ام لا
سئل في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان احدهما اصغر سنا من الآخر
سئل في يتيمة لها اربعة ابناء عم كلهم في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم
سئل في مسألة تعدد الاولياء المتساوين قوة ودرجة والله اعلم
سئل في بكر مشتهة لم تبلغ بعد لها اقارب و ام ام متزوجة بجدها اب امها وام ابها
سئل في عم صغيرة زوجها مع وجود ابائها هل ردة النكاح هل يرتد به ام لا
سئل في صغيرة زوجها حالها فبلغت وتردت النكاح هل يرتد برة ها ام لا
سئل في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان احدهما اصغر سنا من الآخر
سئل في يتيمة لها اربعة ابناء عم كلهم في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم
سئل في مسألة تعدد الاولياء المتساوين قوة ودرجة والله اعلم
سئل في بكر مشتهة لم تبلغ بعد لها اقارب و ام ام متزوجة بجدها اب امها وام ابها

سئل في عم صغيرة زوجها مع وجود ابائها هل ردة النكاح هل يرتد به ام لا
سئل في صغيرة زوجها حالها فبلغت وتردت النكاح هل يرتد برة ها ام لا
سئل في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان احدهما اصغر سنا من الآخر
سئل في يتيمة لها اربعة ابناء عم كلهم في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم
سئل في مسألة تعدد الاولياء المتساوين قوة ودرجة والله اعلم
سئل في بكر مشتهة لم تبلغ بعد لها اقارب و ام ام متزوجة بجدها اب امها وام ابها

مع وجود أحدهما أن كان بغيبته وشبوت الولاية له بالغيبه المجوز لذلك فلهما خيار البلوغ
لأنه زوج بالولاية وإن لم يكن كذلك بل زوج بعد توكيل سابق فلا خيار لها ومثل الوكالة
السابقة الإجازة للأحقه والحاصل أنه إذا كان بطريق النيابة لا خيار وإن كان بطريق
الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الستة يجب أن تحلف لكن على نفي العلم
لأنه على فعل الغير وهو توكيل الأب للأخ فافهم والله أعلم سئل في بالغة عاقله خطفها اغواها
وزوجها لغير كفؤ هل لا ينها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة أم لا اجاب نعم
إذا طلب الأب ذلك ففرق القاضى بينهما وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج
أم لم يدخل ما لم تلد أو يظهر حملها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الإمام أنه لا ينفذ
النكاح من أصله قال في الحاشية وهو المختار في زماننا إذ ليس كل قاض يعُد ولا كل ولي
يحسن المرافعة وفي الجنوبين يدى القاضى مذلة فسد الباب بالقول بعدم انعقاد أصلا
وهذا إذا زوجها أخوها بما إذا كان بغير إذنها فردة تيرتد بها ولا حاجة إلى التفرق
والاعتراض من الأب لأنه فضولى فيه وإن إجازته فهو كما شرعها بنفسها فلا ينها طلب الفسخ
والتفريق من القاضى فيفرق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا حاجة إلى ذلك
لوقوع النكاح غير نافذ من أصله والله أعلم سئل في بكر بالغة زوجها أخوها لأمها من غير كفؤ
بأذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم زوجها من كفؤ بأذنها ودخل بها هل يصح
النكاح الثانى وليس للأول معارضتها اجاب تزويجها بأذنها كزوجها بنفسها وهو
مسألة من نكحت غير كفؤ بلا رضاء أوليائها وفيه اختلاف الفتوى فافتي كثير بعدم انعقاد
أصلا وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة في المعراج معزيا إلى قاضى خان وغيره والمختار
للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة وبقوله أخذ كثير من المشايخ لأنه
ليس كل قاض يعُد ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنوبين يدى القاضى مذلة فسد الباب
بالقول بعدم انعقاد أصلا هو وقد أكثر علماءنا من النقل في هذه المسألة فعلى هذا
النكاح هو الثانى لعدم انعقاد الأول وأما على ظاهر الرواية وإن كان للولى الاعتراض
فسفسخ النكاح في ذلك يحتاج إلى قضاء القاضى فإذا لم يوجد فسكاح الأول باق إلى أن يقضى
القاضى بالتفريق بينهما بطلب الولي فيفرق بينهما وبين الأول ويحد عقد الثانى إن شاء
وحيثما علم أن الفتوى على رواية الحسن فالعمل بها بأبقاء الثانى أحسن والله أعلم سئل
في يتيمة ناهزت البلوغ ولا عصبة لها ولها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفؤ وهل للشيخ
بلاذها أن يحجر عليها ويمنعها من الزوج لزوجها هو لولم أراد وياكل مهرها أم ليس ذلك
ويمنع عنه شرعا اجاب نعم للام أن تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الأرحام عند
أبي حنيفة رحمه الله وعلى الحاكم أيضا وأما شيخ البلاد فلا قائل بولاية في النكاح من سائر العباد

زوج
الام
مع وجود
نكاحه

زوج
الام
مع وجود
نكاحه

زوج
الام
مع وجود
نكاحه

فان تجرأ على ذلك كان نكاحه باطلاً واكله المهر انما يأكل في بطنه النار والتسعين باجماع نقله
الشرع الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فاذا لم ينه عنه فهو بغير شك هالك والله اعلم
سئل من طرف رجل من فضلاء الشافعية انه حسن عن تزويج الاخ لاب اخته القاصرة
حيث لا اب ولا جد ولا شقيق قائلاً الاخ المزوج فاسق ولا ولاية للفاسق عند الشافعي ولا
يصح عندكم من غير الاب والجد تزويجه بدون مهر المثل وقد اشكلت المسألة على ومرادى
الاختياط عندكم حيث لا سبيل اليه عندنا فاجابكم

القول في تزويج
الاختياط

يا حسن الاقوال والافعال ومن له لطائف الآخوال ومن حوى خصائل الكمال
مع ويرجى بجل عن مقال قد وصل المكمل يا ذا الفضل وفيه ما ذا عقد غير العدل
وعقد غير الاب والجد وما يقول نعمان امام العلماء ان زوج البنت التي لم تبلغ
غيرها هل ذاك مما ينبغي ويبتغى به النكاح الحل ويبتغى به الفرج بها فحل
فخذ لما جئت اليه سائلاً جواب حق لو يضرب باطلا وعقد النكاح بالفساق
في مذهب النعمان بالفتاوى وغير جد وابي يلبس حتى النساء عندنا يلبس
كذا الجميع من ذوى الارحام لكن بترتيب لدى الاعلام فالاخ للابا اذا ما وجدنا
اولى بها منزلة ان يعقد وعندنا نقص المهر منه يبطل ان كان نقصاً فاحشاً نقله
فالخلة التزوج مرة بلا مهر مثل يوجب التبينا حتى يصح ما خلا يقينا
بمهر مثل يوجب التبينا وفي صحاح كتبنا من يورى هذه مذكرة مشهورة
هذا وقد وضع ابن ثامت امر النكاح للدليل الثاني ولم يضق امر على العبادي
من كل ما يعقبه الملامه لضاف في حالنا في الآخرة يارب خير الدين رجوا خيراً
هذا ولولا مذهب النعمان كما جلا عنهم شديد الغم يارب خير الدين رجوا خيراً

قوله ينعقد النكاح بالفتاوى اي يعقد الاولياء الفساق ففيه حذف الموصوف وابقاء الصفة
وقوله فالاخ اخ مستداخره له ان يعقد وما نافية واولى نائب فاعل وجد والف وجلي
للاطلاق كالف يعقد وقوله فالخلة او معناه ما صرح به علماءنا بان الاحتياط في غير الاب
والجد ان يعقد النكاح مرتين مرة مهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح بيقين لأنه مع التسمية ربما
يقع بدون مهر المثل فيكون باطلاً ومع عدمها يقع بمهر المثل لا محالة فيصح قطعاً والله اعلم
سئل في امرأة ثيب وكلت رجلاً اجنبياً في تزويجها من رجل فنقص الوكيل عن مهر مثلها
هل لاخنها شقيقتها الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وان امتنع يفرق بينهما اجاب نعم
للاخ ان يفرق بين اخته وبين الزوج ان لم يكمل مهر المثل لان له الاعتراض بسبب النقص عن
مهر مثلها والمراد بحق القرقة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التفرق بعد الدخول

سبب
تخلو في الزوجين
فلا يفرق بينهما

فلها

فلما تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالحاصل انما يكمل مهر المثل فتستمر حليته
والله اعلم سئل فيما اذا اشهدت على خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد وقت بلوغها ولم
تتقدم الى القاضي هل تستمر على خيارها ام لا اجاب نعم تستمر تمام تمكينا من نفسها كما في
الشفعة والله اعلم فصل في نكاح الفضولي سئل في رجل قال كل امرؤ
ازوجها فهي طالق ثم قال يجلس لرجل ليتك تزوجني فلانة هل اذا روجبه بحث ام لا اجاب
لا بحث لانه لم يتزوج بل زوج والمزوج فضولي بلا شك والحال هذه فاذا اجاز بالفعل لا بالقول
لا بحث والاجازة بالفعل كان يبعث اليها شيئا من المهر وان قل او قبلها او لم يمسها بشيء
قول واحد وبلا شبهة في قول او هناء الناس فسكت واخذ في تجهيزها كما نص عليه في الجمل
فذلك كله اجازة بالفعل فلا بحث والله اعلم سئل فيما اذا انصب نزيدي عمرا وصيتا في تزويج
ابنته القاصرة من اخ الموصي له فقبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي وابنت وصيته له
حاكم شرعي خبلي تري صحتها وحكمها ونفذه حاكم حنفى فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافض
للخلاف ام لا وهل للموصي له تزويجها بمن نص له الوصية عليه ام لا اجاب نعم هو صحيح رافض للخلاف
اذ هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع والموصي له تزويجها والحال هذه والله اعلم سئل
في رجل خطب من آخر اخته البكر البالغة وسمى لها مهر افغان اجابه الاخ الى خطبته وامتنع من
العقد حتى يدفع جميع المهر فعقده فضولي بغير اذنها واذنه وغاب الاخ فقبل لها ان اخاك
زوجك منه فكنت من نفسها بناؤه عليه ثم ثبت ان المزوج فضولي بما الحكم اجاب ان
اجازت نكاح الفضولي المذكور جاز وصار كوكاله منها سابقة وان ردت النكاح ارتدت لها
الاقل من المسمى ومن مهر المثل وتحت العدة عليها ولا نفقة لها فيها والا صل عندنا ان نكاح الفضولي
موقوف لا باطل بل هو متوقف على الاجازة والاجازة لها لا لغيرها واذ ردت النكاح وجب
المقربق بينهما وتقررا لاقل من المسمى ومن مهر المثل بدعة الزوج ويستقط عنه الحد بالشبهة
ولا ينكر المهر بتركه لو طلى الصداق قبل التفريق والحال هذه والله اعلم باب المهر
سئل في رجل زوج بنته الصغيرة لرجل شئ مشارا اليه من الملوط وقيمة لاشاوي العشرة
الدرهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح ام لا واذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر
اجاب صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطى او بالموت فينظر الى قيمة الملوط
مهما كانت فتحتسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له اذا هو طلبها بعد دفع ذلك
والحال هذه والله اعلم سئل في رجل خطب من آخر اخته ودفع له شيئا يسمى ملاكا ودرهمين
مادة اهل الروضة اتخاذه طعام به ولم يتم امر النكاح هل الخطيب ان يرجع فيه ام لا اجاب
نعم ان يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن لم يتخاذه واطعمه للناس صار كاطعم

اشهدت
على خيار البلوغ
في نكاح غير الاب والجد
وقت بلوغها ولم
تتقدم الى القاضي
هل تستمر على خيارها
ام لا
اجاب نعم تستمر تمام
تمكينا من نفسها
كما في
الشفعة
والله اعلم
فصل في نكاح الفضولي
سئل في رجل قال
كل امرؤ
ازوجها فهي طالق
ثم قال
يجلس لرجل ليتك
تزوجني فلانة
هل اذا روجبه
بحث ام لا
اجاب
لا بحث
لانه لم يتزوج
بل زوج
والمزوج
فضولي
بلا شك
والحال
هذه
فاذا اجاز
بالفعل
لا بالقول
لا بحث
والاجازة
بالفعل
كان يبعث
اليها شيئا
من المهر
وان قل
او قبلها
او لم يمسها
بشيء
قول واحد
وبلا شبهة
في قول
او هناء
الناس
فسكت
واخذ في
تجهيزها
كما نص
عليه في
الجمل
فذلك
كله اجازة
بالفعل
فلا بحث
والله اعلم
سئل فيما
اذا انصب
نزيدي
عمرا
وصيتا
في تزويج
ابنته
القاصرة
من اخ
الموصي
له
فقبل
الموصي
له
الوصية
بعد
موت
الموصي
وابنت
وصيته
له
حاكم
شرعي
خبلي
تري
صحتها
وحكمها
ونفذه
حاكم
حنفى
فهل
حكم
الحاكم
المنفذ
صحيح
رافض
للخلاف
ام لا
وهل
للموصي
له
تزوجها
بمن
نص
له
الوصية
عليه
ام لا
اجاب
نعم
هو
صحيح
رافض
للخلاف
اذ هو
غير
مخالف
للكتاب
والسنة
والاجماع
والموصي
له
تزوجها
والحال
هذه
والله
اعلم
سئل
في رجل
خطب
من آخر
اخته
البكر
البالغة
وسمى
لها
مهر
افغان
اجابه
الاخ
الى
خطبته
وامتنع
من
العقد
حتى
يدفع
جميع
المهر
فعقده
فضولي
بغير
اذنها
واذنه
وغاب
الاخ
فقبل
لها
ان
اخاك
زوجك
منه
فكنت
من
نفسها
بناؤه
عليه
ثم
ثبت
ان
المزوج
فضولي
بما
الحكم
اجاب
ان
اجازت
نكاح
الفضولي
المذكور
جاز
وصار
كوكاله
منها
سابقة
وان
ردت
النكاح
ارتدت
لها
الاقل
من
المسمى
ومن
مهر
المثل
وتحت
العدة
عليها
ولا
نفقة
لها
فيها
والا
صل
عندنا
ان
نكاح
الفضولي
موقوف
لا
باطل
بل
هو
متوقف
على
الاجازة
والاجازة
لها
لا
لغيرها
واذا
ردت
النكاح
وجب
المقربق
بينهما
وتقررا
لاقل
من
المسمى
ومن
مهر
المثل
بدعة
الزوج
ويستقط
عنه
الحد
بالشبهة
ولا
ينكر
المهر
بتركه
لو
طلى
الصداق
قبل
التفريق
والحال
هذه
والله
اعلم
باب
المهر
سئل
في رجل
زوج
بنته
الصغيرة
لرجل
شئ
مشارا
اليه
من
الملوط
وقيمة
لاشواي
العشرة
الدرهم
التي
هي
المهر
الشرعي
فهل
صح
النكاح
ام
لا
واذا
قلتم
بصحة
النكاح
فما
يجب
لها
من
المهر
اجاب
صح
النكاح
المذكور
ويجب
لها
عشرة
دراهم
بالوطى
او
بالموت
فينظر
الى
قيمة
الملوط
مهما
كانت
فتحتسب
ثم
يكمل
لها
على
العشرة
ويجب
تسليمها
له
اذا
هو
طلبها
بعد
دفع
ذلك
والحال
هذه
والله
اعلم
سئل
في رجل
خطب
من
آخر
اخته
ودفع
له
شيئا
يسمى
ملاكا
ودراهم
ين
مادة
اهل
الروضة
اتخاذه
طعام
به
ولم
يتم
امر
النكاح
هل
الخطيب
ان
يرجع
فيه
ام
لا
اجاب
نعم
ان
يرجع
بذلك
بشرط
عدم
الاذن
منه
فان
اذن
لم
يتخاذه
واطعمه
للناس
صار
كاطعم

مطلوب
بالغة
بغير
أهلها
فقد
انتهى
زوجها
ابوها

مطلوب
بغير
أهلها
فقد
انتهى
زوجها
ابوها

مطلوب
بالغة
بغير
أهلها
فقد
انتهى
زوجها
ابوها

مطلوب
بالغة
بغير
أهلها
فقد
انتهى
زوجها
ابوها

مطلوب
بالغة
بغير
أهلها
فقد
انتهى
زوجها
ابوها

الناس بنفسه طعنا ماله وفيه لا يرجع والله اعلم سئل في رجل خطب بكرة بالغة وجرى بينه وبين أهلها مقدما لتكاح فعدت عليها بغير وكالة منها على مهر معين ويستوي ذلك صحتها في اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يحصل به الإيجاب والقول ثم إن أباها حلف أنه ما يزوجها إلا بكذا الزيد كما وقع عليه الرضا أولا فوكلت والدتها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثاني ولا عبرة بتزويج غيرها بغير وكالة منها اجاب لا عبرة بتزويج غيرها بغير وكالة سابقة او اجازة لاحقة والتكاح هو الثاني ويجب ما سمي الاب فقط وأما حال هذه فان كان بلغها التكاح المفسكت ثم وكلت الاب فالتكاح هو الاول وتثبت التسميتان في الأصح لانها مشتملة بتحديد التكاح وفيها اقوال قال الفقيه بوالثب يجب كالألمهرين وذكر في المشنة انه الأصح وذكر عصام انه يجب الثاني فقط ولم يذكر خلافا وذكر القاضى انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول فيجب الثاني فقط وأما حال هذه بدلالة حلفه عما يقول عصام والقاضى وهو مقصود الاب لاسيما وقد اقتصر عليه كثير من الأصحاب في مصنفاتهم وفي إيجاب التسميتين إجماعا بالزوج والله اعلم سئل في يتيمة زوجها ابن ابن عمها العصبية بدون مهر مثلها وقصص أكثره ومات وبلغت هل لها طلب مهر مثلها والرجوع بما دفعه الزوج لابن ابن عمها حيث لم يكن مينا عليها وهل يجب تحديد التكاح ببلوغها أم لا اجاب اعلم انه ان كان بغير فاحش لا يصح ويجب تجديد التكاح وان كان بغير يسير يصح لتساهل الناس فيه وليس لابن ابن العم قبض شيء من المهر وترجع به على الزوج وهو على الزوج يرجع بما دفعه في تركه ابن ابن العم ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيمة والله اعلم سئل في رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع له مالا على جهة التزويج ومات بعد ان استهلك المال ولم يتفق التزويج ومات الحاطب ومضت مدة سنين والآن ولد له يطالب المخطوبة بما دفعه ابو الى أبيها فهل يلزمها ذلك وأما حال انها لم تقبض منه شيئا وانه لم يترك مالا أصلا وما الحكم اجاب ما قبضه الاب واستهلكه دين عليه يطالب به في إرضائه فان لم يكن له إرضاء لا يلزم احدا من ورثته وفائه فلا يلزم المخطوبة وأما حال هذه والله اعلم سئل في امرأة ابني قاهر بها ان يزوجهها امة ان يدفع لم الزوج كذا فوعدهم به هل يلزمهم لا اجاب لا يلزم ولو دفع فله ان ياخذ قائما او كافرا لانه رشوة كما في البرازية وغيرها والله اعلم سئل في رجل تزوج امرأة بمر على ان منه كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة أم لا اجاب لا يجب ما جعله للسمعة وانما يجب ما اتفقا عليه انه هو المهر وان ما صاده سمعة والله اعلم سئل في رجل تزوج زوجة بمائة وعشرين بحضرة جماعة ينقصد التكاح بحضرة ثم تراضع الزوج مع الاب على ان يدخل الى المحكمة بعقد التكاح ثانيا على سبعين حشية من كثرة الحصول فهل المهر هو الاول ام يتطل بالتسمية الثانية اجاب المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواضعة بالبينة او باقرار الزوج او بنكوله عن اليمين والله اعلم سئل في رجل تزوج امرأة

على خمسة وثمانين لايتها وعشرين كسوة لها وخمسة لعمتها هل الجميع لها امر لكل ما سئلت
 اجاب الكل لها والله علم سئل في رجل تزوج زوجته فتعرض له شخص يقول هذه فلا حتى
 وأطلب عليها خلعة هل يجوز ان يحكم بذلك ام لا وهل يحرم عليه ذلك ام لا اجاب يحرم عليه ذلك
 باجماع المسلمين ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمفروض على حكم المسلمين وقسم الله تعالى
 لنصرة الذين كف يد المتعرض لمثل ذلك والله وقع الجميع في مهاوى المهالك والله علم سئل
 في بكرين زوجتا من رجلين ودخل كل زوجة فادعى أحدهما بعد الدخول انه وجد زوجته ثيبا
 وردتها على امها واسترد نظيرتها فصر على زوجها بعد ان هم بيت زوجها لئلا بالقرية بمجاعة من
 الفلاحين ويريد فسخ التكاك وزوجته تدعى انه افترس بكازنها فقل له ذلك ام لا ويلزمه التعزير
 وهل اذا وماها بالزنا يحكم اللعان بطلها وهل على تقدير انها وجدت ثيبا يحكم عليها بالزنا فيلزمها
 قتل او حد او تعزير وهل القول قولها آفتونا اجاب لا عبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها
 كذلك حقيقة فعليه كالمهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار النفس به ولا يلزم من الثبابة الزنا
 لان البكارة تزول بوثبة او حيضة او كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شئ ومن فعلها شيئا مما
 ذكر فقد عصي الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقر وبالحلوة الصحيحة واذا ماها
 بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع غضبها منه ويجبس الى ان يحضرها والله
 سئل في رجل دخل زوجته البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقل له كيف ذلك فقال قد
 جنبها مرارا فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعي في ذلك اجاب الحكم وجوب جميع المهر وتعزيره
 عليه بتمامه وكما له والقول قولها في البكارة لنفي العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزروه ولا يقبل
 قوله في حقها وان قدما بصريح الرنا وجب عليه اللعان بطلها والحال هذه والقاعلم سئل في كبر
 زوجها اخوها بالوكالة عنها وقبضت مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج
 فادعت على وصيته فقال دفع الزوج لأمك وصدة قته الأم هل للبنت اخذ المهر من تركته او ترجع على أمها
 بما قبضته ام لا اجاب اعلم ان الدفع للام كالدفع للاجنبي فلها اخذ المهر من تركته لانه دين عليه
 وما قبضته الام مضمون عليها وهو من جملة حركاته فيوفي به مهرها والوصي قائم مقام الميت في الدعوى عليه
 بالمهر والرجوع على الام بما قبضته منه والحال هذه والله علم سئل في رجل تنازع مع زوجته في مهر الزو
 تدعى مهرها عليه وهو يقول دفعت الى امك والام تنكر هل لزوجة ان تطالبه بمهرها وهوان اثبت على
 الام شيئا يرجع به عليها وما الحكم اجاب لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة
 او صغيرة ولا وصاية لها عليها فللبنت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الام ان اثبت اخذها والله
 سئل فيمن تزوج في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا اطلبها بالبلد آخر
 وكان بينهما مدة الشفام لا واذا اطلبها لذلك فامتنعت تسقط نفقتها وكسوتها بامتناعها ام لا
 اجاب اختلفنا لا فناء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على انها تسافر معه اذا اوفاهما

سئل في رجل تزوج
 زوجته فادعى انه
 وجدها ثيبا فقل له
 كيف ذلك فقال قد
 جنبها مرارا فوجدتها
 ثيبا فما الحكم الشرعي
 في ذلك

سئل في رجل تزوج
 زوجته فادعى انه
 وجدها ثيبا فقل له
 كيف ذلك فقال قد
 جنبها مرارا فوجدتها
 ثيبا فما الحكم الشرعي
 في ذلك

المجمل وذكر في جامع الفصولين ان الفتوى عليه فوافقتا وبظاهر الرواية وافق ابو القاسم الصفي
وتبعه الفقيه ابوالكاسم بان ليس له ذلك مطلقا بغير رضى وصريح في المختار بذلك قال وعليه الفتوى
وافق بعضهم بانه اذا اوقاها المجمل والموكل وكان ما مؤننا له ان يسافر بها والا فلا قال صاحب
المجمع في شرحه وبه يعني وقد افق شيخنا المشايخ الشهاب الحلبي قاطعا به وصورة افتائه حيث لم يكن
للزوجة على زوجها من حال او موكل وكان ما مؤننا عليها وكان الطريق آمنا فله نفلها حيث اراد
وليس لها الامتناع فان امتنع فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكرافنا ذلك
كما هو مسطر بفناواه وكذا افق غيره من اهل عصره ومن اهل عصرنا به ونحن نفق بملوا ففتنه
لظاهر الرواية وانتفاء المضمان مع كونه ما مؤننا عليها وكون الطريق آمنا مع انه عمل بقوله تعالى
استكنوا من حيث سكنتم والله علم سئل فيما اذا بعثت الخاطبة الى مخطوبته شيئا من جنس
التعدين او مما لا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما بعثته ليصيب من
المهروا لانه هدية هل القول قوله ام قولها اجاب القول قوله كما صرح به قاضى خان وغيره يعنى
بيمينه معللا بان الملك وهو اعراف بجهة التملك والله اعلم سئل في عم قبض مهر بنت اخيه البالغة
من زوجها بلا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة واستهلكه وماتت من بنت وام ومن ذكر من الزوج
والعم فما الحكم اجاب ان العم في قبض المهر بمنزلة الاجنبى والدفع اليه كالدفع للاجنبى فاذا علمت
ذلك فبالدفع اليه لم يترأ الزوج فالمرأى بدمته دينها وبموتها صار بيع ما تركته ارضا عنها لورثتها
على فرائض الله تعالى تقاضى به الزوج والزوج يرجع على العم بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض
ما ليس له قبضه واستهلكه فيرجع به عليه مالكة غاية له المقاصصة بمثل ماله وان اشتبه عليك الامر
فانظر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا التحريم والحاصل ان
الزوج له مطالبة العم بما قبض ولورثتها مطالبة الزوج فللبنت النصف والام السدس والزوج
الرابع وللعمة ما بقى كما هو الحكم في ما تركتها تدبر والله اعلم سئل هل للاب مطالبة الزوج بمهر ابنته ام لا
اجاب له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر ام ثيبا وسواء دخل بها ام لا او كالة
بكر بالغة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه واذا كانت كبيرة ثيبا لا يملك المطالبة بها ابوكا
عنها دخل بها ام لا والله اعلم سئل في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر معلوم هل لايتها المزوج
المطالبة بمهرها وجبسه به ام لا اجاب نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وان
تزوجت يوم ولدت ويجبر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقد
ملكه فيطالب به واذا كان كذلك فيجب عليه حتى يوفيه او يظهر اعساره لقاضيه هذا مع ما قبله
والله اعلم سئل فيما تعرف في تزويج الابكار من ارساله مبلغا معلوما مستثنى بالشروط يقصر
اهل الزوجة في حتماتها واجرة الماسطة وشرعاء وغير ذلك ومبلغا آخر لتجنيدها وقرشها
وتبييض اوانها الفخاس وارساله طعنا ما منهيا الى بيت العروس لئلا البناء بها اذا استمر ذلك

مطلوب من المخطوبة
او ما لا يتسارع اليه الفساد
ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج
انما بعثته ليصيب من المهر
او مما لا يتسارع اليه الفساد
ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج
انما بعثته ليصيب من المهر

مطلوب من المخطوبة
او ما لا يتسارع اليه الفساد
ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج
انما بعثته ليصيب من المهر

مطلوب من المخطوبة
او ما لا يتسارع اليه الفساد
ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج
انما بعثته ليصيب من المهر

بين أهل بلده قديماً وحديثاً بحيث إذا اراد الزوج أن لا يرسل شيئاً من ذلك يشترط نفي ذلك وقت العقد فكل يكون هذا داخل تحت قولهم المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً فيكون لازماً شرعاً لا بما
المعروف في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فيقول الأمر إلى أن ما ذكر
يقول مقتضاه إلى أنه كأنه تزوجها على المبلغ الذي ستمه من النقد وعلى المبلغ المستحق بالمشروط التي تصرف
في الحمار واجرة الماشطة وثمان الحناء وغير ذلك والمبلغ الذي يتجديه فرشها ويبيضن به أو أيها وأربا
الطعام المهيأ فإن كان ذلك المبلغ الذي يرسل إلى بيت العروس ليلة البناء معلوماً للعقد من
الذم كان لا زماناً ولا مهلاً للعلم به وعدم جهالة وإن كان مجهولاً لإرادة ما سيصرفه في الطعام
والماشطة وثمان الحناء وغير ذلك في وقته أوجب فساد التسمية إذا لم يفعل كمر اجرة الحمار وكذا وكذا
في ذلك الوقت وإذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقرر مشهور هذا إذا ذكر كل سبيل أنه من المهر وإن
ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلية إلا أن يتبع الزوج والذي يظهر أنه يذكر على سبيل العدة
لأنه من مستحق المهر لأنه يوجب فساد التسمية وجوب مهر المثل وفي الحاشية ما هو كالصريح في ذلك
قال فيها رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وقوب ولم يصرف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها
قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك هو وقد جعل في البحر
تسمية الثوب لغواً وقد زاعف صاحب البحر وأخيه صاحب النهر فيه ولا حول ولا قوة إلا بالله وحمله على
العدة يوضح الكلام وينفي الملام وألله أعلم سئل في صغيرة سنها نحو تسع سنين زفها والدها على
زوجها قبل قبض جميع محل صداقها والآن يريد استردادها إليه والمطالبة بالمحلى وهي تدعى البلوغ
وتنهاه من قبضه هل يقبل قولها في البلوغ حيث احتل ويمنع الأب من المطالبة أم لا اجاب نعم
يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الأب من مطالبة الزوج لأنقطاع ولاية بالبلوغ والنهي والحال
هنا والمعلم سئل عن والد بكر صغيرة زوجها الصغير وقبل له عقداً للنكاح عليها ابن بمهر معلوم
واقرابوها بقبضه من أبيه المتوفى هل يصح إقراره بقبضه أم لا يصح وإذا قلتم يصح إقراره بذلك
هل إذا ادعى الأب أن إقراره كان كاذباً تصح دعواه بذلك أم لا تصح كيف الحكم في ذلك اجاب
نعم يصح إقرار الأب بقبض المهر والحال هذا ولا يعتبر قوله أن الإقرار كان كاذباً ولا تصح دعواه به
عند الإمام الأعظم ومحمد لتناقضه واستحسن أبو يوسف تخليف المقر له فيحلف الزوج على قوله أنه
ما يعلم أن إقراره كان كاذباً وعلى قوله الفتوى كما هو مصرح به في غالب كتب المذهب والمعلم سئل
في إقرار الأب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه اجاب قال في البحر وإقرار الأب بقبض الصداق
عند انكارها وعدم البينة غير مقبول إن كانت وقتة بالغة والآن فقبول وفي البرازية إقرار الأب
بقبض الصداق إن بكره صدق وإن ثيباً لا وقد صرحوا قاطبة بأن الأب يملك قبض صداق
البكر البالغة ومن ملك لا إنشاء ملك الإقرار والذي يخترق في هذه المسألة أن الأب إذا أقر بقبض
مهر الصغيرة يصح إجماعاً وبصداق الثيب البالغة لا يصح إجماعاً وبصداق البكر البالغة فيه خلا

مطلب
الضيق في الزمان
فيلقن في الجبل
والآن يراى
نستدهاق
مطلب العافية
زوج ابنة
واقتر يقض
مهرها في
ولا يغفل عن
فولدتها في
مطلب
اقرار الارب
بهم الصفة
مطلب
الرب الكاف
غير مقبول
الكر الكاف
في الامع

والأكثر على صحة ما لم يتقدم منها شيء فاعتمد هذا الخبر والله اعلم **سُئِلَ فِي صَغِيرَةٍ زَوْجَهَا**
أَبُوهَا وَقَبَضَ مَهْرَهَا وَخَبَرَانَهُ انْفَقَ عَلَيْهَا مِنْهُ وَصَرَفَ عَلَى بَابِ الْقَاضِي فَلْيَقِيلَ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ وَلاَ يُنَظَرُ
بَلَدُهُ لَا أَجَابَ نَعَمْ يَقِيلُ قَوْلُهُ فِيمَا لَمْ يَكُنْ بِهِ الظَّاهِرُ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يَصْرَفُ عَلَى بَابِ الْقَاضِي مَا هُوَ
أَجْرٌ لَا مَا هُوَ رِشْوَةٌ وَهَذَا إِذَا أُعْطِيَ بِنَفْسِهِ لِلْقَاضِي مَا إِذَا اخْتَصِبَ وَلَمْ يُمْكِنَ مِنْعُهُ لِأَصْحَانِ عَلَيْهِ
مُطْلَقًا سَوَاءً اخْتَلَجَ مِثْلُهُ أَوْ زِيدَ وَكُلُّ ذَلِكَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي الْكِتَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ فِي رَجُلٍ عَقَدَ**
نِكَاحَهُ عَلَى صَغِيرَةٍ بِمَهْرٍ قَدَرِ مِائَةِ غَرَسٍ وَأَمْرُ أَبِيهَا بِدَفْعِ الْمِائَتَيْنِ لِغَرِيبِهِ عَلَيْهِ دِينَ قُأَوْهَا
لَهُ وَمَاتَ قَبْلَ الدَّخُولِ هَلْ لِلزَّوْجِ الرُّجُوعُ بِنِصْفِ الْمَهْرِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ وَثَلَاثَتُهَا عَلَى الْإِبَانِ كَأَنَّهُ حَيًّا
وَعَلَى تَرْكِهِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا أَمْ لَا **أَجَابَ لِلزَّوْجِ ذَلِكَ فِي تَرْكِ الْإِبَانِ كَانَ مَيِّتًا وَإِنْ كَانَ حَيًّا**
يُطَالَبُ بِهِ لِأَنَّهُ مِنْ الْمَهْرِ لَهَا فَضْلًا دِينًا طَلِبُهُ فَيُورَثُ وَيَقْسَمُ عَلَى فَرَأْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَالزَّوْجُ لَهُ قِمَاتُ تَرْكِ
النِّصْفِ فَيُطَالَبُ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سُئِلَ فِي بَكْرٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً فَفَسَخَ**
الْقَاضِي الشَّاقِي نِكَاحَهَا عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِ بِهِ وَمَاتَ الزَّوْجُ بَعْدَ هَلْ لورثته الرجوع بما قبضت أم لا
****أَجَابَ** نَعَمْ لورثته الرجوع به إذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجب له ورد ما قبضت وأما**
له شرعًا لو كان حيًّا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعًا والحال هذه والله أعلم **سُئِلَ**

يَا سَيِّدَ أَفْتَى سَأَلْتُكَ وَأَفَاكَ يَرْجُو حَوَابًا شَافِيًا فَتِيكَ **هَلْ يُلْزِمُ الزَّوْجُ بِمَا لَمْ يَحْبِرْ**
بَذَكَرَ تَسْمِيَةً فِي الْمَهْرِ مِنْ أَيْضٍ وَأَنْزَقَ وَغَيْرَهُ **تَقْضِيهِ لَوَادِمٌ بِحُضْرٍ خَيْرٌ**
****أَجَابَ**** الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَجِيدِ الصَّمَدِ **الْوَاحِدِ الْغَرْدِ الَّذِي لَمْ يَلِدْ**
لَا يُلْزِمُ الزَّوْجُ بِمَا لَمْ يَذَكَرْ مِنْ أَيْضٍ وَأَنْزَقَ وَاشْتَرَى **وَالْفَرَضُ مَا سَقَى وَقْتُ الْعَقْدِ**
أَوْ زِيدَ مِنْ عَرْضِهَا أَوْ نَقَدَ هَذَا جَوَابُ الْحَقِّ بِالْتَمَكِينِ **قَدْ قَالَ الْفَقِيرُ خَيْرُ الدِّينِ**
مُصْلِيًا وَحَامِدًا مُسْلِمًا مِجَالًا مُعْظَمًا مَكْرَمًا ****سُئِلَ فِي أَمْرَةٍ أَدَمَتْ عَلَى****

زَوْجِهَا بِمَهْرٍهَا الْمَشْرُوطِ تَجْدِيلُهُ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا صَغِيرَةً وَأَلَّا نَ بَلَفَتْ وَتَطْلُبُ مِنَ الزَّوْجِ وَهُوَ
يَدْعِي إِيصَالَهُ لِلأُبِّ فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ شَرْعًا أَوْ فِدْوًا الجواب بالنقل الصريح والقول الصحيح ****أَجَابَ****
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَثَرَتِ النُّقْلُ فِيهَا وَالْكَلامُ عَلَيْهَا وَحَاصِلُ مَا هُوَ الْمَرْصُوقُ فِيهَا الْعِلْمُ أَنَّ مَا صَاحِبُ الْمَذْهَبِ
وَالَّذِي لَا أُوجِبُ وَصَاحِبَاهُ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ الزَّوْجِ أَنَّهُ بَيْتُهُ شَرْعِيَّةً لِأَنَّهُ دِينَ بَذَمَتُهُ
يَدْعِي أَنَّهُ وَفَاهُ وَبِالْبَيِّنَةِ عَلَى الْمَدْعَى وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ لَأَنَّهُمَا مُنْكَرَةٌ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ بِمِثْنَةٍ وَقَالَ
الْفَقِيهُ أَبُو أَلِيٍّ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ بَنَى بِهَا أَوْ دَخَلَ فَانْتَبِغَ مِنْهَا مَقْدَارُ مَا جُزِيَ الْعَادَةُ بِتَجْدِيلِهِ
وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمَحَلِّ فَإِذَا طُرِدَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ لَزِمَ بِهَا الْعَمَلُ وَلَا يَكُونُ
ذَلِكَ مُدَا فَعَالِ الْمَذَاهِبِ الْأَيُّمَةِ الثَّلَاثَةُ بِأَلْبَرِّهَا نِ الْحُكْمُ بِأَخْلَافِ عَادَةِ الْأَزْمَانِ فَهُوَ
أَخْلَافُ عَصْرِهَا وَإِنْ لَا اخْتِلَافَ حُجَّةً وَبَرَهًا **سُئِلَ فِي رَجُلَيْنِ زَوْجَ كُلِّ وَاحِدٍ مُوَلِيَّةٌ لِلآخَرِ**
وَاسْتَوَى الْإِهْرَانُ وَاحِدًا هَلَّا تَطْلُقُ الْإِجْمَاعُ هَلْ لِلْآخَرِ جَبْسُ مَوْلِيَّتِهِ حَتَّى يَسْلَمَهُ وَلَى الصَّغِيرَةِ

مطلبه
تضمنه
الصفحة
باب القاضى

مطلبه
زوج الصغيرة
فانما
الزوج
نفسه
على
فانما
الزوج
الرجوع
بما قبضت
الرجوع
بما قبضت

مطلبه
الرجوع
بما قبضت

مطلبه
الرجوع
بما قبضت

مطلبه
الرجوع
بما قبضت

هذه المسألة صرح بها الزيلعي والكمال وابن ملك وابن الشاعبي وصاحب كالا الرواية وغيرهم قال
 الزيلعي في قوله وان لم يستم او نفاه فلها مهر مثلها اي وان لم يستم لها المهر في العقد او نفاه فلها مهر
 مثلها ان وطئ او مات عنها وكذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثله مهر المثل ولهذا كان
 لها ان تطالب به قبل الدخول فتأكد ويتقرب موت احدهما او بالدخول على ما مر في المهر المستحق في العقدة
 وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم هو وفي فتح القدير في شيء
 ولنا ان المتعة خلف عن مهر المثل قال ولا نسلم ان ما سلم للدخول بها في مقابلة البضع بل بقبضها العقد
 على نفسها الملتصق به الماله في قوله تعالى ان يبتغوا بما موالكم محصنين ولهذا كان لها المطالبة به
 قبل الدخول غير ان بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شيء الجمع لابن ملك وان لم يستم في
 العقد مهر او شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها او مات لا بالدخول وقال الشافعي ان
 دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء او فقد جعل العقد سبب الوجوب والدخول والموت انما هما
 مؤكدان له كما في صورة التسمية والعقد موجب واحدهما مؤكدا وهو قبل غير متأكد ولذلك بالظن
 ينسقط نصف المستحق في صورة التسمية ومهر المثل في عدمها ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة
 قبل وجود احدهما كما هو مقرر به في كلامهم قاطبة وفي فتح القدير ايضا ويصح الرهن بمهر المثل لانه
 كما لمشي في كونه ديناً او قد استعمل اصحاب المتن مثل هذه العبارة في صورة التسمية ففي هذا الظاهر
 المستحق ان دخل بها او مات وفي ملحق الابحار للمستحق بالدخول او موت احدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول
 وفي متن الكفران سماها او دونها فلها عشرة بالوطئ او الموت وهكذا في بقية المتن والحاصل ان
 اصحاب المتن ساءوا في التعبير في لزوم المستحق في لزوم مهر المثل باحدهما وذلك ان باحدهما يتأكد
 لزوم البذل وكان قبل لان ما كن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل الدخول واجب
 فساد سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية او في النصف في وجودها كما اشار اليه في
 فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغال لذمة فلها المطالبة وذلك لان
 المهر واجب شرعاً حكماً له فلا يحتاج الى ذكره ان لم يستم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره فلا يستهان به
 واذا فقد تأكد شرعاً باظهار شرفه مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما اشار اليه في الفقه فلو لم
 تسلم نفسها قبل قبض مهر المثل لزمنا الاستهانة به وجريان البذل فيه وهو ما لا يجوز في الدخول والوطئ
 شرط في تقرب وتأكد لا في اصل وجوبه ولا يخفى ان قولهم يجب ان وطئ او مات لا يفيد نفي الوجوب بعد
 انما هو مشكوك عنه فقد تقرب في الامور ان التعليق لا يوجب لعدم وهي مسئلة مفهوم الشرط
 المقررة المحررة عندهم والجامل لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله لا يقول بوجوب شيء
 للمفوضة بالموت على ما نقله علماء فاعنه واما ففي المنهاج للنووي وان مات احدهما قبلها يغني قبل
 الغرض والوطئ لا يجب مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت لا يظهر وجوبه والله اعلم قال المحلى في شرحه لان الو
 كلاً لو طئ في تقرر المستحق فكذا في ايجاب مهر المثل في التقويض هو وكذا ما لك رحمه الله تعالى في صورة نفي المهر

مطلب
 يصح الرهن
 بمهر المثل

مطلب
 التعليق لا يوجب
 لعدم

مطلب في المهر
في المهر المجل
المطلوب

فأرادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذه الفرع نقلاً وتفقهاً والله
سئل في الرجل يدعى عليه بهر زوجه المجل ويثبت بأقرار أو بالبينه هل للقاضي أن يجسسه مع دعواه
الاعتسار أم لا اجاب هذه المسئلة أكثر مما أونا الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى أما المتو
وهي غالباً لا تمشي إلا على ظاهر الرواية فهي قاطبة على أن القاضي يجسسه في المهر المجل بطلب المدعى قالوا
لأن الأقدام على الالتزام دليل اليسار والخصاف ذكر في أدب القاضي أن القول قول المطلوب لأن العسر
أصل في بخأدم فالمدعيون متمسك بالأصل والطالب يدعى امرأ عارضاً فيكون القول قول المطلوب
وذكر في المبسوط فيما إذا وجبت الدين بدلاء ما ليس بماله كالمهر وبدل الخلع فالقول قول المطلوب في
ظاهر الرواية أهو قد نسب كل من القولين إلى ظاهر الرواية وفي الخبر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة
وسوق ثلاثة أقوال وبه علم إنما في المختصر يعني أكثر خلاف ظاهر الرواية والمقتضى به ونقل الطرئوسى
في المسئلة خمسة أقوال هذا وغير نفى بجسسه في المهر المجل بطلب المدعى منذ زيادة على ستين سنة اخذاً
بما في المتون وما شاء الله كان وما لم يمشأ لا يكون والله علم سئل في صغيرة لا تحمل الوطى هل لها نفقة
على زوجها أم لا وهل يجبس في مهرها أم لا اجاب ليس لها نفقة على زوجها اذ هي حرة والاحتباس
وليس عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فإن كان موسراً طوب به وجبس فيه عندنا في ظاهر الرواية
وفي البقال قيل ليس للأب أن يطالب الزوج بمهر ابنته الصغيرة إلى أن تصير بحال ينتفع بها وهو هذا
الشافعى الجدي لا يصح هذا إذا كان موسراً فإن كان معسراً يجبا نظاره إلى الميسرة بأجماع المسلمين
قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والله اعلم سئل في رجل تزوج امرأة بنته وعشرة
غريشاً منقصباً لها من مهر مثلها شرطاً على الآخر أن يزوجه ابنته من ابنه البالغ بعشرين وعقد لانه في
غيبته بذلك حرمة الابن النكاح فما الحكم اجاب نكاح الابن قد ارتد برة وشرط الابن أن يزوجه
أخاه الذي هو ابنه بمنزلة شرط ما لها فيه فنع وعند فتواته ينعدم الرضى بالمستى فيجكل مهر مثلها
والله اعلم سئل عن رجل تزوج اخاه اليتيم زوجه ودفع مهرها ومات وانقضت عدة زوجته فبلغ
اليتيم فترجها ودخل بها وهي حالة الأولى مختاراً ففسخ نكاحها قبل الدخول ولم يقض القاضي
بالفسخ بعد فما حكم نكاحيهما اجاب أما الأولى فمكناهما صحيح وله خيار الفسخ بالبلوغ بشرط
العصما وما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الخلع
بين الحالة وبنت اختها وإذا قضى بفسخ نكاح الأولى يسر المهر الذي دفعه الميت إذا الفسخ بخيار
البلوغ ليس بطلاق ويحب التفريق بينه وبين الثانية ثلاثاً يلزم ارتكاب المحظور واعتذار بصحوة
العقد ويجب لها بالوطى وإن تكررا لاكثر من المسمى ومن مهر المثل وإن أراد أن يجدد عليها عقد
نكاح بعد أن فسخ القاضي نكاح الأولى جاز لزوال العلة وهي الجمع بين من يجرى الجمع بينهما أثبت
النسب والعدة بعد الوطى من وقت التفريق وبينه ولا نفقة لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في
عدة النكاح الفاسد والله اعلم باب القسم سئل في البنت صلى الله عليه وسلم

مطلب في المهر
في المهر المجل
المطلوب

مطلب في المهر
في المهر المجل
المطلوب

مطلب في المهر
في المهر المجل
المطلوب

مطلب في المهر
في المهر المجل
المطلوب

هل كان عليه ان يساوى بين زوجاته في المأكل والمشرب والنوم كما هو علينا اجاب المنص
عليه في كتاب الفقه وكتب التفسير ان القسم هو المساواة في البيتوتة عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا
على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول بوجوده عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المعلوم من
الآية التريفة واما المأكل والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا يجب فيها التسوية على
احد عندنا على المفتي به من اعتبار حال الزوجين كما امر من شراح الهداية والكفر في محله والله اعلم
سئل في الرجل اذا سافر من بلدة له بها زوجة الى بلدة اخرى بينها وبين الاخرى زيادة عشرة
مسافة القصر له بها زوجة اخرى هل يجب عليه ان يقضى لها قسما بمقدار ما اقام عند الاخرى
اجاب لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع احكام امرته
لحق او غيره فلما قدم طالبت الثانية ان يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الاخرى في السفر
لم يكن لها ذلك ولم يحسب عليه بايام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العذل بنعيم من
ثم قال بعد ولو اقام عند احدهما شهرا ثم خاصمة الاخرى في ذلك قضى عليه ان يستقبل العذل
بينهما وما مضى فهو هدر غير انه هو فيه ثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل واحدة منهما
فما مضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العذل في القسمة الا ترى ان ما مضى
قبل تكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جد دنكاحها فكذلك ما مضى قبل طلبها هو والله اعلم
كتاب الرضاع سئل فيما اذا ارضعت الصغيرة الرضيع امرأة ولم
ايه هل تحرم امه على ابنة ام لا اجاب لا تحرم امه على ابنة لانها اخت ابنه من الرضاع وقد صرح
كثير من اصحاب المتون بذلك كالكنز والهداية والقدر والدر والفرد وقاضي خان والبولجانية
واكثر كتب المذهب شروحا ومثونا وفناوى كاختراته والدر والفرد وقاضي خان والبولجانية
وعبارة قاضي خان لا بأس للرجل ان يتزوج بمن رضعت ولده واخت ولده من الرضاع لأن تكاح اخت
ولده من النسب جائز اذا لم تكن ولده موطوءة فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجاءت بولد
واذعياء وكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج
ابنة شريكه وان كانت اخت ولده من النسب ونظائرهما كثيرا وفي الحاوي الزاهد اذا ار
ام امه لا تحرم امه على ابنة لانها اخت ابنه من الرضاع اه اقول وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب
الى الواقعت الصبي اذا ارضعت امه حرمته امه على ابنة اذا صارت اخت ابنه من الرضاع اه
وكيف تحرم وليست بنته ولا بيبته وقد استثنوا قاطبة ام الاخ واخت الابن من قولهم يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا امه ام اخيه واخت ابنه فالقائل بحرمته ام الرضيع على ابنة غير
مصيب بل هو غارق في الوهم الجيب سئل في امرأة ارضعت صغيرة رضعة واحدة والرضع
اخ شقيق تزوجها هل اذ وقع امره الى قاضي شافعي بعد ان تزوجها وحكم له بصحة التزوج حكاه مشهور
شرائطه ينفذ حكمه ويمضيه القاضي الحنفى ام لا اجاب نعم ينفذ حكمه واذا وقع الى قاضي

مطلب لو سافر الرجل
من بلدة له بها زوجة
الى بلدة اخرى بينها
وبين الاخرى زيادة
مسافة القصر له بها
زوجة اخرى هل يجب
عليه ان يقضى لها قسما
بمقدار ما اقام عند
الاخرى

مطلب لو سافر الرجل
من بلدة له بها زوجة
الى بلدة اخرى بينها
وبين الاخرى زيادة
مسافة القصر له بها
زوجة اخرى هل يجب
عليه ان يقضى لها قسما
بمقدار ما اقام عند
الاخرى

مطلب لو سافر الرجل
من بلدة له بها زوجة
الى بلدة اخرى بينها
وبين الاخرى زيادة
مسافة القصر له بها
زوجة اخرى هل يجب
عليه ان يقضى لها قسما
بمقدار ما اقام عند
الاخرى

خفي

مطالعہ جامعہ اسلامیہ
فاسطیہ اسلامیہ
ارتفعہ اسلامیہ
الافتاح

[illegible]

اذا قال الزوج خيمه انتم

فقالوا له انطاني
فقالوا له انطاني
فقالوا له انطاني

الحی زبیر و بنات

والدار قطعي عن مجاهد وقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة احاديث كثيرة غير ذلك وقد
جزمت المتن بأن الطلاق ثلاثا في طهر او بكلمة بدعي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار والم يعرف
المهيمن الفقار عما الذي عليه في مناه فقد عدم اهله وحل ما كان بذمته من المهر المؤجل الى حين
الفرق ووجب عليه لما دامت في العدة الانفاق ولكسوة ان طالت والنفقة احتاجت وجرم
عليه التزوج بانقضائها واربع سواها ما دامت في العدة واذا اختلف معها في امتعة البيت فجميع
ما يخصها بالصلحية القول فيه قولها يمينها الى غير ذلك مما نصبت عليه علما وانا وغيرهم رحمهم الله تعالى
والساعلم سئل في رجل سئل من خطبة كرمق دارم ادها خلف بالطلاق الثلاث انها ما تين
وعشرة امداد لا ازيد ولا انقص على طريق الظن فخط له في اثنا كلامه على سبيل التيقن انها ما تين
وقال متصلا من غير فصل او وعشرون وفي نفس الامر هي كرامة واضحة فائنا فكل يكون قوله
او وعشرون مبطلا لكلام الاول وملفيا له فلا يقع عليه الطلاق اجاب لا يقع عليه الطلاق
والحال هذه ولا يكون لا ازيد ولا انقص ما نفا من اتصال قوله او وعشرون بقوله انها ما تين وعشرة
امداد لانه التاكيد وقد صرحوا بان التاكيد لا يمنع الاتصال فكانت خلف انها ما تين وعشرون مقتصر
عليه وبمثله لا يقع الطلاق اذ ابلغت ما تين وعشرين ومن اراد ان يظهر له الوجه في ذلك فلينظر في
البحر في قوله انت طالق واحدة او لا وفي قوله انت طالق ان شاء الله تعالى والله اعلم سئل في رجل قال
لزوجه ان ابرأتني من مهرك فانت طالق فابراته فقال روي طالق روي طالق روي طالق قاصدا
بكل طلقة هل طلقت ثلاثا ام واحدة وهل اذا قصدا التاكيد واداد واحدة وصديق ريانة له من
جبراطيتها ام لا اجاب حيث نوى التأسيس كما ذكر وقع الثلاث وكذا لو لم يتوأسس ولا
تاكيدا وان نوى التاكيد يقع طلقتين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة واخرى بالتجيز بعد
وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على نكاحه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل قال لزوجه
على ما نويت هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصحيح ولا
من الكفاية والله اعلم سئل في امرأة فرقت بينها وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب
جدام حدث به وتزوجت بعد انقضائها عدتها فرمات زوجها الاول الذي فسخ نكاحه منها ولها بدعة
هل يسقط عنه بسبب الفسخ المذكور ام لا يسقط ولها اخذ من ميراثه اجاب لا يسقط ولها
اخذ من ميراثه وان كانت الفرقة بطلبها التاكيد بالدخول والله اعلم سئل في امرأة طلقت الفرقة
من قاض شافعي المذهب بسبب عشر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاض
النكاح بذلك السبب قبل الدخول على قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها ام ليس لها شيء
اجاب لا مهرها والله اعلم سئل فيما اذا كان يفعل افعال الجانين في الاحياء حتى صار الى حال
حكم الحاكم الشرعي بحبسه بالبيمارستان ولم يثبت به جنون هل يكون بذلك معفوها فاذا اطلق
ثلاثا في خلال ذلك يقع طلاقه ام لا يقع اجاب ان كان حين يلزم به لا يستقيم كلامه وافعل

مطلق
شدة من خطبة
خلف بالطلاق
انها ما تين وعشرة
امداد لا ازيد ولا
انقص على طريق
الظن فخط له في
اثنا كلامه على
سبيل التيقن انها
ما تين وعشرة

قال في
مطلق
ان ابرأتني من مهرك
فانت طالق فابراته
فقال روي طالق
روي طالق روي طالق
قاصدا بكل طلقة
هل طلقت ثلاثا ام
واحدة وهل اذا
قصدا التاكيد واداد
واحدة وصديق ريانة
له من جبراطيتها ام لا

مطلق
قال في
ان ابرأتني من مهرك
فانت طالق فابراته
فقال روي طالق
روي طالق روي طالق
قاصدا بكل طلقة
هل طلقت ثلاثا ام
واحدة وهل اذا
قصدا التاكيد واداد
واحدة وصديق ريانة
له من جبراطيتها ام لا
اجاب حيث نوى التأسيس
كما ذكر وقع الثلاث
وكذا لو لم يتوأسس ولا
تاكيدا وان نوى التاكيد
يوقع طلقتين واحدة
بوجود الشرط وهو
البراءة واخرى بالتجيز
بعد وعلى الوجه الثاني
ان وجد لا تجبر المرأة
على نكاحه والحال هذه
والله اعلم سئل في رجل
قال لزوجه على ما نويت
هل يقع عليه الطلاق ام لا
اجاب لا يقع عليه الطلاق
اذ هذا اللفظ ليس من
الصحيح ولا من الكفاية
والله اعلم سئل في امرأة
فرقت بينها وبين زوجها
قاض شافعي المذهب بعد
الدخول بسبب جدام حدث
به وتزوجت بعد انقضائها
عدتها فرمات زوجها الاول
الذي فسخ نكاحه منها ولها
بدعة هل يسقط عنه بسبب
الفسخ المذكور ام لا يسقط
ولها اخذ من ميراثه اجاب
لا يسقط ولها اخذ من ميراثه
وان كانت الفرقة بطلبها
التاكيد بالدخول والله اعلم
سئل في امرأة طلقت الفرقة
من قاض شافعي المذهب بسبب
عشر زوجها الغائب عن النفقة
والمهر ففسخ القاض النكاح
بذلك السبب قبل الدخول على
قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك
نصف مهرها ام ليس لها شيء
اجاب لا مهرها والله اعلم
سئل فيما اذا كان يفعل
افعال الجانين في الاحياء
حتى صار الى حال حكم
الحاكم الشرعي بحبسه بالبيمارستان
ولم يثبت به جنون هل يكون
بذلك معفوها فاذا اطلق
ثلاثا في خلال ذلك يقع
طلاقه ام لا يقع اجاب ان
كان حين يلزم به لا يستقيم
كلامه وافعل

الا نادرا ويضرب ويشتد فالذي به جنون وان كان قليل الغم مختلطا فاسد التدبير لكنه لا يضرب
ولا يشتد فهو المعتوه وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ اذ المصريح به عدم وقوع طلاق الجنون ولا غم
والمبرسم والمدعوس والمغشي عليه والمصروع به في حالة نزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني
الجنون فتكلمت بذلك وانا محجون فالقول قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله لا يمينه
والله اعلم **مسئل** في رجل عرف بالجنون مرة طلوع زوجته ثلاثا واعترف لدى قاضي وكتب عليه ثم قال
انما اعترفت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تخلفت به في الجنون هل يصدق ام لا اجاب استأمر ان
الجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك فقد قال في الخانية لو طلق المبرسم امرأته
فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ان رده الى حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق
غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام يقع قصتها قال ابواليث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حاله انما
الطلاق اوهكذا نقله في البحر ومثله في جامع الفصولين وفي البرازية طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت
امرأتى ثم قال انما قلت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تخلفت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية
صدق والله لا ترد ذكر فرعا يتعلق بالصبي ثم قال بعده وافق الامام ظهير الدين فيه وغيره في مسأله
البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع او فقد علم بهذه النقول انه لا يصدق قصتها في واقعة
الحال لانه لم يرد الى تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكاية ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدم على
القاضي واعترافه لديه يؤكد ذلك هذا في القصص واما في الآية فان كان في الواقع انه بناء على
ما صدر منه في حال الجنون فلا يؤاخذ به والحال هذه والله اعلم **مسئل** في رجل قال لزوجته اني اطلق
بنتك وتحفظها من وجوه الناس تكوفي طالق فليتها وحفظتها باجمدها وصارت البنت غرقا
الى المحلة احيانا هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله اعلم
مسئل في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره ستمائة صهره ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه
ويقع الطلاق ام القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه اجاب لا يصدق صهره في حقه
كما يعلم من صريح كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله اعلم **مسئل** في رجل قال لزوجته الغير المدخول
بها هي طالق هي طالق وانت طالق هل يقع واحدة او اثنتان اجاب تقع واحدة
والله اعلم **مسئل** في رجل قال لغلام عند خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها لزوجتي عني ولم
يذكر الامر والمأور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق ام لا اجاب لا يقع به الطلاق
اذ العدد انما يعيد العلم عرفا وشرعا اذا اقترن بالاسم للزهر ولا طلاق هنا ملفوظ فكان لغوا والله
مسئل في رجل اشترى الصغيرة نعلان فصاع قرأ نعلان رجل صغير فقال هو نعل بنتي فانكر ابو
فحلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل ولده وتفرقا من غير تحقيق فهل يقع على واحد منهما الطلاق
ام لا اجاب لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما افصح عنه علماء ائمتنا في كثير من الفروع
المشابهة لهذا والله اعلم **مسئل** في رجل علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته عنهما مدة ثلاثة ايام

على من طلق الجنون
لا يقع طلاقه ولا غم
والمغشي عليه

على من طلق الجنون
لا يقع طلاقه ولا غم
والمغشي عليه
مسئل في رجل
حلف بالطلاق ان
عند صهره ستمائة
صهره ينكر ذلك
هل يقبل قوله في
حقه ويقع الطلاق
ام لا
مسئل في رجل
حلف بالطلاق ان
عند صهره ستمائة
صهره ينكر ذلك
هل يقبل قوله في
حقه ويقع الطلاق
ام لا
مسئل في رجل
حلف بالطلاق ان
عند صهره ستمائة
صهره ينكر ذلك
هل يقبل قوله في
حقه ويقع الطلاق
ام لا

بلا نفقة ولا منفق وغاميا المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق ام لا اجاب
ذكر البرازي والعمادي وصاحب الفيصل وغيرهم انه لا يقع عليها الطلاق عللوا بأنه قبل الدخول غائب
عنها قال في جامع الفصولين والحق في مثله ان يعتبر العرف فلو كان من فم ان يراد به الغيبة المبتدأة
لا يحدث قبل البناء ولو يراد به الغيبة المطلقة ينبغي ان يحدث ولو قبل البناء اهـ ولا شك فيما قاله
وعرف بلادنا ارادة الغيبة المطلقة فيحدث والله اعلم سئل في رجل قال ان تزوج فلان فلا تفرقه
طالق ثلاثا فهل اذا زوجه ففصولي يحدث ام لا اجاب لا يحدث وهي مسئلة ما لو حلف لا يتزوج
فزوجته ففصولي والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته المدخولة واحدة رجعية فسئل كيف طلقت زوجته
فقال ثلاثا كما ذبا فهل لا يقع عليه ما كان اوقعه من الواحدة الرجعية ديانا فيملك مراجعتها في العدة
والحال هذه والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق على ابنه البالغ العاقل انه ما يخله ان راح لكان
في دار فخرج عن اخراجه بالقول والفعل هل يحدث ام لا اجاب لا يحدث كما يستفاد من كلام
المخلص والبرازي وغيرهما والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق لثلاثا انه لا يشتري عند زوجته
البلد يعني بلدة فهل اذا اشتى في جامعها ولم يشت عند زوجته يقع عليها الطلاق ام لا اجاب
لا يقع عليها الطلاق والحال هذه لان الشرط كون التثنية في البلد عندها ولم يوجد وعند المفسر
الا ان ينوي ذلك والله اعلم سئل في رجل له امرأتان زينب وعمرة قالت له عمرة طلق زينب فقال
طلقتها متعلقا على طلاقك ثم خالع عمرة فهل تطلق زينب ام لا اجاب من قصدا لخبار كاذبا
دين وان كان الواقع كما اخبر تطلق زينب طلقة رجعية فقد صرح في البحر في مخرج قوله ان لا يطلقك
ان بان بالحكم يحدث في صورة التعليق بالتطليق ولانه طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك فاذا
وجد الشرط وقع الجراء والجراء هنا هو الطلاق المعلق وهو رجعي فافهم والله اعلم سئل في رجل
علن طلاق زوجته على عدم ايفائه لها فرضها في يوم معين ومضى فادعى ايقاء فيه وانكرت فهل
القول قولها فطلق ام قوله فلا تطلق اجاب هذا المسألة ذكرها في الفصول العبادية وجامع
والخلاصة والبرازي والفيض الكركي والبحر ومخ الفقار وكثير من الكتب وفيها اقوال صحيحة في
والبرازي ان القول قولها وفي الفيصل والفصول وجامعه وهو الاصح وقد رجع الاستاذ عن قوله او
يقبل قوله لانه ينكر الحكم الى قبول قولها ويقع الطلاق وانت على علم بانه بعد التنصيص على صحته
لا يعدل عنه الى غيره خصوصاً في هذا الزمان الفاسد كما صرحوا به في الاستثناء والله اعلم
سئل في رجل قال لزوجتي تروحي ثمانين طالق ولا تيني له هل تطلق حالاً او مآلاً او لا تطلق لانها
ولامآلاً اجاب صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما صرح به الكمال بن الهمام الا اذا غلب
في الحال وصرح بعضهم بانها لا تطلق بكوني طالق حيث لا تيني له لاني في الحال ولا في المال وانت
على علم بانه يدين على كل حال اتي ولو غلب في الحال فافهم والله اعلم سئل في امرأة وكلت اباهما في طلاقها
فقال للزوج خذك كذا وكذا وطلعتا فطلعتا بمخرج اهل يقع الطلاق ويلزم المال ام لا اجاب

مطلق
طلاق في وقت
تزوجت واحدة
مطلق واحدة
مطلق من المنيح
بالفعل
على وان الكذب
مطلق بالكره
حلف في عتبه
لا يشترط في البلد
مطلق النسيان
له امره فان
زيتب وطلقي
قال في بحر
مطلق
طالق قولها
عدم ايفائه
فرضها في يوم

مطلق في الطلاق
تزوجت واحدة
صيغة المضارع
مطلق في
مطلق في
مطلق في

سئل في رجل قال ان تزوج فلان فلا تفرقه
طالق ثلاثا فهل اذا زوجه ففصولي يحدث ام لا
اجاب لا يحدث وهي مسئلة ما لو حلف لا يتزوج
فزوجته ففصولي والله اعلم

سئل في رجل

بمقتضى ما في المتن من ان
الطلاق لا يقع الا بان
يكون الزوج حيا
مطلقا
في طلاق المدعي

نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عندا بنسبة كما يعلم من كلام المصنف وغيره وعبارته لو قالت طلقتي
ولك ألفا واخلى عني ذلك ألف ففعل فعنده وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالأصل والله
سئل في رجل طلق زوجته يا شأ وحل عليه مهرها الموقل فالزمة القاضية به فادعى انه فقير هل يحبس
ام لا يحبس الا ان تثبت الزوجة بيساره بالبيينة وهل اذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفا والا
منها يقتسط عليه بقدر ما يكتسب مما يفضل عما لا بد له منه اجاب لا يحبس اذا ادعى الفقر
الا اذا قامت بيينة على بيساره فاذا لم تقم بيينة على ذلك وكان محترفا يقتسط عليه بقدر ما يحصل من
حرفته بعد ان تترك له كفايته من النفقة وان كان ذو حرفة فنظر الى ميسرة والده علم سئل
في رجل حلفه قاض من قضاء هذا الزمان بالطلاق من زوجته انه ياتي غدا بكذا مال يسمى
محصولا ياخذونه ظلما وكان مدعى عليه فيسب الشريعة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحبس ام لا
اجاب لا يحبس في الحائنة والثارخانية والقنية وغيرها قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة
الى منزلي فامرته طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحبسهم لا يحبس وفي القنية ان
لم يعمل هذه السنة في المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حن ولو حبسه السلطان لا يحبس فذان القرع
صريحان في واقعة الحال والله علم سئل في طلاق المدعوش هل هو واقع ام لا وما تفسير المدعوش
وهل القول قوله في الدهش ام لا اجاب صريح في الثارخانية نقلا عن ثم الطلوى بعدم وقوع طلاق
المدعوش وكذا الحق ان الهما في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في منته تنوير الانصار واعلم
انهم اجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر ما هو معصية
فانه يقع طلاقه زجرا له عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون او عته او برسام او اغواء
او دهش والجنون ذاك معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب
اختلال العقل فيسببه من كلامه العقل او مرة كلام المجانين والبرسام علة يهتدى فيها العقل
والدهش ذهاب العقل من ذهل او له وغلط من فسه في هذا المحل بالتحير اذا لا يلزم من التحير وهو
التردد في الامر او الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش كفرج فهو دهش تحير او ذهب عقله
من ذهل او له اهر فالمدعوش هنا الذاهب العقل بسبب احدهما فاذا علمت ذلك علمت التسوية
في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون اذا عرف انه جن مرة فطلاق قال
عائذ في الجنون فكلت بذلك وانا مجنون ان القول قوله يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل
قوله كما في الحائنة والثارخانية وغيرها فظهر من هذا ان المدعوش ان عرف منه الدهش مرة
فالقول قوله يمينه وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء والبيينة الثابت بالبيينة كالثابت عيانا
اماد يانه فيقبل لانه اخبر بنفسه فاغتنم هذا التحريف فانه مفرد والله علم سئل في غير مذخولة
علق زوجها توكل شخص بطلاقها اذا غاب مدة كذا وغاب المدة المعينة هل يصبر ويكلا فيقع
طلاق عليها ولها الزوج من غير تريض اجاب نعم يصبر ويكلا عنه بالطلاق لصحة تعلق الوكا

بمقتضى ما في المتن من ان
الطلاق لا يقع الا بان
يكون الزوج حيا
مطلقا
في طلاق المدعي

بالشرط فيقع طلاقه ولما التزم متى شاء والله اعلم سئل في رجلين حلفا أحدهما بالطلاق
الثلاث على غلام أنه ابن إبراهيم وحلف الآخر بالطلاق الثلاث عليه أنه ابن محمود فبينما
ابن إبراهيم المذكور فيقع الطلاق على الحالف أنه ابن إبراهيم حيث أراد بالابن ابن الابن أم لا
اجاب لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانته كالو حلف أنه مولى فلان وهو مولى مولاه وقد نواه
وكما اذا حلف أن هذه اخته ونوعا لا خيته في الاسلام كما نص على هذين الفرعين صاحب المتارخا
وغيره من ائمتنا الاعلام وقد تقر بأن ابن الابن يستحق ابنا وهذا مما لا شك فيه ولا إيهام عند
الافهام وحيث نوى ما احتمله الكلام صدق على رادته ذلك المزمع وانظر الى قول القائل سونا سونا
انما واقعة الحال اولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق الثلاث
من زوجته أنه ما عثر في مزرعته كذا فهل اذا عثر ابنه على بقع فيها وهو يدين له ويعيش به لا في نفس
يقع عليه الطلاق ام لا حيث نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو ممن يباشر بنفسه اجاب حيث
لم يباشر فعل الحث الذي هو شق الارض بالحرث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لا التعرّف
في زماننا بحيث لا يطلق عرفا انه عليه فلا يستحق البتة ان يزاده حرا ثانيا ويقال ابني وانا عثر
فهو في عرف اقليمنا خالص بما فترناه وهو ظاهر والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق أنه
ما يسكن في البيت الفلاني عقب النزول من الكروم الا كتي فلانة فنزل من الكروم وسكت كتي الفلاني
فيه عقبه ثم خرجت منه في ثاني ليلة وسكت كتي الاخرى فيه فهل يحتمل ام لا اجاب لا حيث لا خلا
اليمن بسكنى الأولى فيه عقب النزول وذلك لأن الحلف عليه عدم سكنى غيره عقب النزول فاذا
وجد سكناها عقبه لم يصدق على الثانية انها سكت عقب النزول بل سكت عقب سكنى الأولى
فان شئ شرط الحث كما هو ظاهر والله اعلم سئل في رجل عازب في ابواء زوج اخته وعياله له امر
حلف زوج اخته المذكور بالطلاق الثلاث انه لا يباذله ما دام صهرهم نائما بالمنازلة الا ابواء
المعهود له فهل يحتمل بدخوله بغير اذنه اذا رآه وسكت ام لا حيث اذا لم تكن له نية او نوى حقيقة
المنازلة هل لا يحتمل بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يعد منا زلا له لاحقيقة ولا عرفا اجاب لا حيث
على كل حال بدخول الحلف عليه لأن من تعهد اخته بالزيارة والاكل والشرب عندها لا يقال انه نازل
صهر لاحقيقة ولا عرفا اذا المنازلة مفاعلة في شرط الحث وجود فعل النزول من كل واحد منهما
وذلك معدوم واما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استعانة المنازلة لا ابواء لا حيث ايضا فقد قال
في التارخا نية نقلا عن المحيط روى عن ابي يوسف اذا حلف لا يؤوي فلانا فان كان الحلف
عليه في عيال الحالف لم يحتمل ان يعينه الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما عني
ولو دخل الحلف عليه بغير اذنه فرآه فسكت لم يحتمل انه وهو ظاهر لانه لم يؤو وانما أوى اليه نفسه
والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته في مقابلته الامراء الصبح طلاقا بائنا ثم طلقها الزوج في عت
منجر ثلاثا في حكم حاكم شافعي يرى عدم حقوق الطلاق المذكور بالمباعدة في عدة البائن بوجه الشرع

مطلب الحث بالطلاق
ان ابن ابراهيم
يعني ابنه
مستحق في ديانته
كما اذا نوى

مطلب الحث بالطلاق
لو حلف بالطلاق
الثلاث على ابنه
في مزرعته كذا
فهل اذا عثر ابنه
على بقع فيها

مطلب الحث بالطلاق
ان لا يسكن
البيت الفلاني
عقب النزول من
الكروم الا كتي
فلانة

مطلب الحث بالطلاق
ان لا يباذله
ما دام صهرهم
نائما بالمنازلة
الا ابواء

مطلب الحث بالطلاق
ان لا يعينه
الى مثل ما كان
عليه وان لم يكن
في عياله فهو
على ما عني

واذا دعاه يقيم بينة به
فصدق فيه بلا برهان
فأذا همت مقاتلي وبياتها
فجواب ما استفتيت في بيانا
هنا الكرم من كلام ائمة
هم عالمون بمذهب النعمان
تحرر المستور بالافتان
سئل في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضائه عدها
وهي تدعي ان الطلاق رجعي فترث والورثة تدعي انه بائن فلا ترث اجاب القول قولها فتر
لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول قولها يمينها وعلى الورثة البينة والله اعلم سئل في
جماعة يطبخون الصابون وضع عندهم رجل زيتا وامرهم ان يطبخوه ففعلوا عليه ببعض طلق
بالطلاق انهم ان لم يطبخوا له بعد هذه الطبخة التي على النار لنسقلن زيته من عندهم وبنت كرم الى
الباشا فل اذا بلخوا له بعد الطبخة التي على النار ولو جرة زيت يوقع عليه الطلاق ام لا طلاقه في يمينه
اجاب لا يقع الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته زوجه
طالق وكررها ثلاثا ناويا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة يملك الرجعة عليها معها ويدين
ام يقع ثلاثا اجاب نعم يقع عليه واحدة ديانته حيث نواها فقط كما ذكر الزيلعي في الكايات
 وغيره والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها ابرئني فقالت
 اراك الله فقال لها روي الى خمسين سوادا يريد دفعها عن وجهه لا طلاقها هل يقع الطلاق
 عليه بذلك ام لا اجاب لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روي كاذبي وهي من قسم ما يصلح
 جوابا ورد اولاده فيه من النية مطلقا سواء كان في حالة مذاكرة الطلاق او لا وسواء كانت
 في حالة الغضب او الرضى هو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله اعلم سئل في رجل
 قال لزوجته المذخولة هي على من الثلاث الحرمة يعني الميتة او الدم او لحم الخنزير ناويا الطلاق
 هل اذا لم يقع الطلاق يكون طلاقا بائنا لا ثلاثا حيث لم ينوها وله الزوج بها ولا تحرم
 الحرمة المغلظة ام لا اجاب نعم له الزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق البائن ولا تحرم
 الحرمة المغلظة المعينة بنكاح زوجه آخر والله اعلم سئل في رجل اساءت زوجته ظمها عليه فقالت
 ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق ام لا اجاب لا تطلق كالوقا لها انت ثلاث اوانت
 فقط اوانت متى ثلاث ولم يكن في هذا الاخير ناويا له ولم يكن في مذكرته والله اعلم سئل
 في رجل طلبت منه زوجته ان ينفق عليها فقال لها انت محرمة على ما انت زوجهتي ولا انا زوجك
 شع الله عرصتك اخذني من بيتي الى بيت ابيك هل تطلق بذلك ام لا اجاب نعم تطلق
 فقد صرحوا انه لو قال لها انت على حرام والحرام عنده طلاق يقع الطلاق وان لم ينو صرحوا
 بأن قوله انت حرام مثل قوله انت على حرام وكذا انت محرمة وانا عليك حرام او محرما وحرمت نفسي
 عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لانفسها واكله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته المذخ
 لكونها دفعت بارودته لايها فقال لها على الطلاق ما تعبري على روي لاهلك ولم ينو بقوله

مطلوب
زوجته ومات
انقضائه عدها
واذعت ان رجعي
مطلوب
حلف بالطلاق
انه ان لم يطبخ
زيت صابون
بعد هذه الطبخة
التي على النار
مطلوب
في رجل قال لزوجته
طالق وكررها
ثلاثا ناويا
بذلك جميعه
واحدة
مطلوب
في رجل تشاجر
مع زوجته
فطلبت منه
الطلاق
فقال لها ابرئني
فقلت

مطلوب
قال لزوجته
المذخولة هي
على من الثلاث
مطلوب
في رجل طلبت
منه زوجته
ان ينفق عليها
فقال لها انت
محرمة على ما
انت زوجهتي
ولا انا زوجك

مطلوب
قال لزوجته
المذخولة هي
على من الثلاث
مطلوب
في رجل طلبت
منه زوجته
ان ينفق عليها
فقال لها انت
محرمة على ما
انت زوجهتي
ولا انا زوجك

مطلوب
قال لزوجته
المذخولة هي
على من الثلاث
مطلوب
في رجل طلبت
منه زوجته
ان ينفق عليها
فقال لها انت
محرمة على ما
انت زوجهتي
ولا انا زوجك

روحي لأهلك طلاقاً وذهبت لأهلها هل إذا دعاها لصلاته يجب عليها اجابته وإذا عبرت
 عليه يقع عليه الطلاق وله مراجعتها في عدتها أم لا اجاب يجب عليها اطاعته وكذا على اوليا
 ان يسلموها الزوجاً ويحرم منعها عنه لانها لم تحرم عليه هذا القول وإذا عبرت وقلنا بأن على
 الطلاق يقع به الطلاق كما اخبرنا ابن الهام وكثير من المتأخرين فله مراجعتها في عدتها من غير
 حاجة الى عقد جديد والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لروحي على ما
 هل يقع بذلك عليها طلاق أم لا اجاب لا يقع عليها الطلاق الا اذا نواه بقوله روي في لاق
 روي مثل اذهبي كما صرح به صاحب البحر والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته ثلاثاً بحضرة شهود
 ثم ادعى انه قال لا ان يشاء الله تعالى والجماعة تقول طلقتها ثلاثاً ولم يستثن هل يقبل قوله أم لا
 اجاب لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والفتوى احتياطاً في امر الفروج في زمان غلب فيه على الناس
 الفساد والله اعلم سئل في شخص طلق زوجته ثلاثاً بحضرة عا في كلمة واحدة فهل يقع أم لا وهل اذا رفع
 الى حاكم حنفى المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعد الوقوع اضلاً وبقوع واحدة او يجب عليه ان يبطله
 وهل اذا نفذ فيقضاء لا اجاب نعم يقع عنى الثلاث في قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء
 الأمصار ولا عبرة بمن خالفهم في ذلك او حكم بقول مخالفهم والرد على المخالف القائل بعدم وقوع
 او وقوع واحدة فقط مشهور واذا حكم حاكم بعدم وقوع الطلاق المذكور لا ينفذ حكمه كما هو مقرر
 مسطور في الخلاصة وكثير من كتب علمائنا التي لا تعدد لوقضى القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثاً
 بجملة انها واحدة او بالآتي يقع شئ لا ينفذ وفي التبيين وغيره في كتاب القضاء ان القضاء بمثل ذلك
 لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو رفع الى الف حاكم ونفذ لأن القضاء وقع باطلاً لخالفه الكتاب
 او السنة او الاجماع فلا يعود صحيحاً بالتنفيذ اذ لا يكمل به الهام وقول بعض الخبالة القائلين
 بهذا المذهب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف عين رأتة فهل صح لكم عن هؤلاء وعشر
 عشرهم القول بلزوم الثلاث بغير واحد بل جحدتم لم تطيقوا نقله عن عشرين نفساً باطلاً اماً ولا
 قاجاهم ظاهراً انه لم ينقل عن واحد منهم انه خالف عمر حيين امضى الثلاث وليس يلزم في نقل الحكم
 الاجماعي عن مائة الف ان يستحي كل فيلزم في بجد كبير حكم واحد على انه اجماع سكوتاً واماناً
 قارة العبرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة الف الذين توفي عنهم صلى الله عليه
 لا تبلغ عدة المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كالحلفاء والعماد له وزيد بن ثابت ومعا
 ابن جبل وانس وابي هريرة وقليل والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد اجتمعنا النقل
 عن أكثرهم صريحاً بايقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فماذا بعد الحق الا الضلال وعن هذا قلنا
 لو حكم حاكم بأن الثلاث بغير واحد طلقة واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف
 لا اختلاف اه فقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لأحد تنفيذه ولا العمل به وانه لا ينفذ بالتنفيذ بل
 يجب على كل من رفع اليه من الحكام الحنفية وغيرهم من يعتقد عدم جوازه ان يبطله كما في المجتبى

مطلوب في هذا الموضع
 من غير ان يكون
 الا في الموضع
 من غير ان يكون
 الا في الموضع
 من غير ان يكون
 الا في الموضع

وضيره وفيه ان اصحابنا لم يجعلوا قول من نفى الوقوع خلافا لانهم اوجبوا الحد على من وطئها في العدة وقول
 الشريفي وحكي عن الحاج بن اربعة وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة وانما
 من المتأخرين من لا يعيونه فافتى بهواقتدي به من اصله الله تعالى وقول الحق الكمال وقول بعض
 الكتابلة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد افقوا
 من طهر الله فواده منهم وقع عن بصيرته بما وافق الاجماع من يهتد الله فهو المهد ومن يضل فلن ينجده
 وليا مرشدا والله علم ومستكمل مرة اخرى في رجل طلق زوجته ثلاثا مجتمعا في كلمة واحدة فافناه حنبلي
 المذهب بعدم الوقوع فاستمر معها شر الزوجية بسبب الفتوى المذكورة مدة سنين فكل يعمل
 بافناء الحنبلي المذكور ام لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال اجاب لا عبرة بالفتوى المذكورة
 ولا ينفذ قصها القاضى بذلك ولو نفذ الف قاض ويقتصر على حكام المسلمين ان يقر قوليها
 قال بعض العلماء وحكي عن الحاج بن اربعة وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا
 واحدة واختار من المتأخرين من لا يعيونه فافتى به واقتي به من اصله الله تعالى والله اعلم
 في رجل هو وزوجته المدخولة في عائلة ابيه فتشاجر معها فحلف بالطلاق انها ما تاكل في عائلة له هل اذا
 استمرت هي تاكل في عائلة ابيه يقع عليها الطلاق ام لا لكونها ليست في عائلة له وهل اذا نوى بذلك
 عائلة ابيه او اضافها الى نفسه تجوز ايحس بطلقة واحدة وله مراجعتها في عدتها ام لا اجاب
 حيث لم تكن في عائلة بل هي وهو عائلة على ابيه ونوى حقيقة كلامه او لم يكن له نية اصلا لا يقع
 عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى يمينه ما هو عليه تجوز ان تقع واحدة رجعية لانه شدد
 على نفسه بالنية والله اعلم سئل في رجل قال لزوجتي لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقا لها ام لا
 اجاب لا يكون طلاقا وان فواه فقد صرح في البحر والحانية والبرازية وكثير من الكتابلة لوقوعها
 لا حاجة لي فيك ونوى الطلاق لا يقع فهذا التصريح بان هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله اعلم
 سئل في رجل تشاجرت زوجته مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس
 ان يقولوا اما هربت من الحصيد ما قعدت عنده ولا تكن زوجة طالق بالثلاث ان قعدت
 مع عدم الخوف المقر عند عدمه هل تكون طالقا اجاب لا تطلق والحال هن والله اعلم سئل
 فيما اذا ادعت المرأة على زوجها بعد حضور من من خيبة غايها ولم يكن دخل بها انه علق على نفسه انه متى غاب
 عنها مدة كذا وتركها بالانفقة ولا منفق فمضى طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد وجد
 فاقربا الغيبة وانكر التعليق وعدم النفقة والمنفق فاطهر شجة مكنته بد مشق مكنته فيها ذلك
 فهل يجر اطلاقها الحجة يثبت الطلاق عليه ام لا وهل اذا اقامت بينة على التعليق المذكور فادعى ايضا
 النفقة وتعيى المنفق يكون القول قوله ام قولها وهل تنصو رغبته عنها قبل الدخول بها فيصم التعليق
 المذكور ام لا تنصو فلا يصح من اصله اجاب اما البتة بجردها اطلاقا بالحجة بلا بينة شرعية فلا
 قائل به من ائمة الحنفية المعتمد على قولهم لان الخط رسم مجزى خارج عن حجب الشرع الثلاث التي هي البينة والا

مطلب
 لا ينفذ قصها
 القاضى بذلك
 ولو نفذ الف
 قاض ويقتصر
 على حكام المسلمين
 ان يقر قوليها

مطلب
 اذا كان الزوج
 مع زوجته في
 عائلة ابيه
 فعلق الطلاق
 انها ما تاكل
 في عائلة له

مطلب
 لا يقع الطلاق
 بقوله لا حاجة
 لي فيك وان
 فواه

مطلب
 قال على الطلاق
 لولا الخوف
 من كلام الناس
 ان يقولوا

مطلب
 او متى غاب
 عنها مدة كذا
 وتركها بالانفقة
 ولا منفق

لا يكون وهذا لا توقف فيه لاحد واما اذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا يثبت له
 اتصال النفقة فلم تكن مدخولة فقد صرح في العبادية والبرازية وكثير من الفتاوى وعان الغيبة عنها
 لا تحقق قبل ما تبينها وحضور عندنا قال في التعليق من اصله حيث كانت بصيغة ان غيبته
 وفي جامع الفصولين جعل امرها بيدها ان غاب عنها فغاب قبل ان يبينها قيل لا يصير الامر بهذا
 لرغب من مكان يسكن فيه لانه يراد به مكان الازدواج وذلك بعد ان يبينها وعلل في الذخيرة
 بأنه قبل البناء بها غائب عنها فبحث في جامع الفصولين بحثا جالفا كلام الفتاوى قاطبة واما مسألة
 قبول قول احدهما للتعليق بان لم يقل عنها فقد اختلف علماءنا فيها على ثلاثة اقوال قيل ان القو
 لة اي يمينه وقيل قولها يمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في حق
 عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لأن كلاهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة ويمنكر
 وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتنكر وصول المال والقول قولها المنكر فيما انكر يمينه وفيما
 يدعيه البينة لازمة عليه وقد جزم صاحب القنية بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال
 ان لم تصل نفقتي اريد عشرة ايام فانت طالق ثم اخلفا بعد العشرة فأدعى الزوج الوصول وانكرت
 هي القول له اهو به فتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية والله اعلم سئل
 في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنها مدة معينة مع تركها بالانفقة ولا منفق شرع
 فوجد الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل يطلق ام لا وهل اذا كان القاضى فرض لها في المدة
 واذن لها بالاستدانة ترتفع يمينه فلا يقع عليها الطلاق ام لا يقع اجاب سبب الاشك اذا وجدتم
 الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للجزاء وفرض القاضى لا يوجب ارتقاء
 اليمن لبقاء تصور الزمعه من الحالف وقد ذكر علماءنا في الامر باليدفوعا تشهد بذلك والقضاء
 من القاضى مؤكدا للوجوب عليه لا رافع ليمينه وقد وجد الشرط فكيف تختلف الجزاء وهذا ظاهر والله اعلم سئل
 في رجل طلق طلاق زوجته على صفة وهي انه متى تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما بوجه ما اوجاز
 قول فضولي او دخل في عصمة زوجة غيرها وتسرى عليها تكن اذا ذلك طلاقا طلقة واحدة بانه تملك
 بها نفسها هل اذا توى بالاجازة الاجازة القولية دون الفعلية يصدر في فلا يقع الطلاق بها وهل
 له حيلة في ذلك ام لا اجاب لا شك انه اذا توى بالاجازة احد نوميها فنية تخصيص العام بنية
 تخصيص العام صحيحة بالاجماع المذكور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في ايمانها الكبير
 كما صرح به في المحر وغيره في مسألة ان لبست او اكلت او شربت ونوى معينا او صرحا بانه اذا قال
 امرأة تدخل في كذا حتى تطلق ثلاثا انه لا يحث بالاجازة الفعلية لان دخولها في كذا لا يكون الا بالثبوت
 فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجا بلك
 تزوجا وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزوج مثله بوجه ما فلا بد من مراعاة وبه يخرج بالاجازة الفعلية
 عن ان يكون متزوجا بل هو تزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوجه فضولي واجاز فعلا لا قوة له في

مطلب
 اذا علق طلاقها
 على غيبته بالانفقة
 نفقة فرضها
 يقع ولو فرضها
 لها القاضى
 غيبته

مطلب
 فيما اذا توى
 بالاجازة
 الاجازة
 القولية دون
 نية تخصيص
 العام

مطلوب
قال لها انت
ابرايتني اطلقك
فقلت فطلق
له الرجعة

مطلوب
قال لها روي
طالق تحل
للخنازير وتحرم
على غيرها

مطلوب
قال ان تزوج
فقلت ان اطلق
ان يصح مني
فهي طالق ثلاثا
لوقا لها ان
كان مرادك
الطلاق كونه
طالقا يتوقف
على ارادتها

مطلوب
لوقا لها
انت طالق
على المذاهب
الثلاثة يقع
طلقة رجعية

حيث نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله اعلم سئل في رجل غضب من زوجته
فقال لها ان ابرائتي اطلقك فقالت ابرائك فقال انت طالق هل له ان يراجعها في عدتها ام لا
اجاب نعم له المراجعة لانه ليس بالطلاق معلق على البراء بل البراء مستقلة بنفسه والطلاق
مستقلة بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان ابرائتي اطلقك وان ابرائتي
اطلقك لان معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله اعلم سئل في امرأة قال لها زوجها روي طالق
تحل للخنازير وتحرم على غيرها بحضرة شهود فتروجت بعدا نفقتا عدتها بغيره ودخل بها
منكرة المراجعة او كون الطلاق رجعيًا هل اذا ثبت انه راجعها بالبينة الشرعية يحكم بفسخه من
وبالتفريق بينهما وبين العاقد عليها ام لا اجاب نعم اذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك اذا عقد
الثاني عليها وقع باطلا لكونها منكوبة الغير ويلزمه العقب بالوطئ اذا الطلاق رجعي والحال هذا
لان قوله تحل للخنازير لغو وقوله تحرم على ان اراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشرع اذا تحرم به
الابعدا نفقتا عدتها عندنا وان اراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله اعلم
سئل في رجل طرده فمخدومه من بابه فأنل له ان زوجته فقلت كذا فقال ان صح عنها ذلك فهي
طالق ثلاثا هل تطلق او لا تطلق حتى يصح عنها ذلك اجاب لا تطلق حتى يصح وليس هذا
من مسائل المجازاة لان المتكلم غيرها فافهم والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقالت
اطلقني فقال ان كان مرادك الطلاق تكوفي طالقا هل يقع طلاقه ام لا حتى تسأل فيجيب بانها
ارادته وهل اذا اقر بانها طلقتها شئنا وهذه ثلاثة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثا وتحرم
الحرمة الغليظة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ام لا اجاب لا يقع الطلاق حتى تقول اردته
بعد تعليقها بأرادتها واذا اقر بما ذكر بناء على ظنه الوقوع له ان يعود اليها في الديانة كما صرح
به البرازي وبعبارة ظن وقوع الثلاث عليها باقضاء من ليس بأهل فأمر الكاتب بكتبه صك بالطلاق
فكتب ثم افشاء عالم بعدم وقوع الطلاق له ان يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصدقه لقيام
الصك او ومثل ما في البرازي في الحاوي والقنية للزاهدة ونقله في البحر عن القنية وصرح به
كثير من المشايخ اصحاب الفتاوى والله اعلم سئل وله المرحوم شيخ الاسلام الشيخ محمد بن
عما صوري في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها انت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع
عليها بذلك طلقة واحدة رجعية يملك معها المراجعة في العدة ام لا اجاب نعم يقع عليها طلقة
واحدة رجعية اذ المذاهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي
في انت طالق فله مراجعتها في العدة كما افق به شيخ الاسلام الوالد مع الله المسلمين بطول حياته
والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته المدخولة انت طالق على الثلاثة مذاهب فهل تطلق طلقة واحدة
رجعية يملك مراجعتها في عدتها ام لا الجواب منقولاً معطلاً اجاب نعم تطلق طلقة واحدة رجعية
اذا المذاهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في انت

طالق

طالق والوجه في ذلك واضح في منع الغفارة قول وقد كثرت في زماننا قول الرجل أنت طالق على
 الاربعة مذاهب يريد بذلك ان الطلاق يقع عليها باتفاقهم وينبغي الجزم بوقوعه قضاء ودينا
 كما لا يخفى اذ قول ولا شبهة في كون رجعتا لا بائنا لما قدمنا من ان المذاهب كلها قد اتفقت على وقوع
 الطلاق الواحد الرجعي بقوله أنت طالق ولا فارق بين قوله على الاربعة مذاهب وبين قوله على
 الثلاثة مذاهب اذ الوجه المذكور يشملها وكذا يشمل المذهبين والجمعة وما زاد عليها ولا خفاء في
 ذلك على ذي فهم ضعیف خلفه عن ذي فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرملة الكبير الشافعي في
 مسألة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي ابي الطيب
 عدم الوقوع في مسألة سائر المذاهب معللا بقوله لانه لا يكون وقوع على المذاهب كلها ووجه السؤال
 عن رجل قال لزوجته أنت طالق على مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجته أنت طالق على مذهب
 المسلمين اجاب فيما بان طلاق رجعي والله اعلم سئل في رجل قال لوالد زوجته شعث الله امر
 في ابتك هل يقع عليها طلاق ام لا اجاب لا يقع لانه ليس بصريح ولا كناية والله اعلم سئل فيما اذا
 علي رجل طلاق كل من زوجته بتطليق الاخرى فما الحيلة الشرعية في ايقاع على واحدة منهما دون
 الاخرى اجاب الحيلة في ذلك ان يطلق التي يريد بقاءها على مال فيقول طلقك على الف مثلاً
 فنقول لا قبل فاذا قالت لا قبل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود الشرط وهو التطليق في الحائنة
 في باب التعليق ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثم اراد ان لا تطلق امراته ولا يصير طائفاً قالوا
 الحيلة في هذا ما روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ان يقول لامرته في اليوم انت ثلاثاً على الف
 درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا قبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم وكان الزوج باراً في يمينه ولا يقع
 الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثاً وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وبهذا لا يخرج كلام الزوج من ان يكون
 تطليقاً الا ترى ان تجد اربعة في الكتاب دل على الامر ان طلقك ثلاثاً على الف درهم فلم تقبل فقالت
 المرأة قبلت كان لقول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقاً من غير وقوع الطلاق وهذا
 لأن التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق
 بخلاف التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الايجاب عدم قبل وجود الشرط ونقله
 في الخلاصة والبرازية والظاهر ان شرطية في الوعد والفتوى وللشيخ على المقدسي رسالة في هذه المسئلة
 وفيها فتوى من افتى بخلاف ذلك واقام التكرار عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجوه
 التطليق فانهم والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء
 ما هو هل هو بلفظ الايام في حاكم بشربه او هو في حاكم على حاكم به هل اذا امره حاكم بشربه فشر به بعد
 بحث ام لا اجاب لا يبحث للشك لما صرح به صاحب المحيط في مسئلة ان كان لا عذاب في في القبر
 فانت طالق لا يبحث لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفا بسبب طير فحلف احدهما انه غراب والاخر انه حمام
 ولم يعلم ذلك لا يبحث احدهما وفي الجامع لا يصغر لحد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من

مطلب
 قال لما انت طالق
 طالق على مذهب
 اليهود والنصارى
 سؤال
 مطلوب
 شعث الله
 امر منك لسب
 بصريح ولا كناية
 مطلب
 الحيلة فيما اذا
 علي طلاق كل
 من زوجته
 بتطليق
 الاخرى
 يطلاق احد

مطلب
 حلف بالطلاق
 الثلاث
 واستثنى
 وشك في
 الاستثناء
 وفيه فوائد

رأسك فأت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم ولا شبهة انه بالشرب بعد وجود احد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال ان التعليق على اننا لا نؤمنها لما طردت كلمة طائفة عليان الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا غبار عليه يشهد بصحة من شرأنا الفقه تسكن لديه والله اعلم

سئل في رجل رد له القاضى ما اقربته حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثا الى حالة البرسام ودهشته خامس عشر سنة كذا فلم يصدر في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة البرسام ثاني عشر من السنة المذكورة واقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع

شيء والقول قوله في الغلط بتعيين الوقت المذكور لا يكون اقرارا بطلاق آخرام لا اجاب نعم تقبل البينة ولا يقع طلاقا اذا البينة مبيته والقول قوله في الغلط قال في الاشياء والنظر اذا اقر بشي ثم ادعى الغلط لم يقبل كما في الخاتمة الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما اقر به المضي ثم تبين عدم الوقوع فلا يقع كما في جامع الفصولين والغنية اه فلهذا في نفس الطلاق فكيف في التابغ قطعا لا يكون اقرارا

بطلاق آخرام اجام اثنتا عشر منهم الله تعالى والله اعلم سئل في رجل تزوج صغيرة بعقد زواج خالها بالوكيل عنها فطلقها ثلاثا بعد الدخول بها هل اذا رفعت امرها الى مالكي او شافعي فيحكم ببطلان النكاح والطلاق

لمصادفة اجنبية عنه عند يصح وبعدة عليها ثانيا عقدا صحيحا لديه وينفاد لا اجاب نعم يصح لانه محتمل فينفذ الحكم فيه وهو قول ابى يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من اهل الاجتهاد ورواية ابى حنيفة ونقل في البحر من تذيب القلاشي رواية ابن زياد عن ابى حنيفة انه لا يليه اي النكاح الا العصبا

وعليه الفتوى قال وهو غير مبطل للحاقه المتون الموضوعات ليسان الفتوى ومع غرابته هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي الذي يراه واذا ابطله بطل ما وقع الزوج فيزوجها ثانيا بعقد صحيح والحال هذه والله اعلم

سئل في رجل قال لحادمه الحر على الطلاق ما تعديريد ما نخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا اخدم ام لا اجاب قد اتي شيخ الاسلام ابوالسعود الهمادي مفتي الديار الرومية بانتهى بقوله الشخصي الطلاق يلزمي لا افعل كذا وعلى الطلاق لا افعل ليس يصريح ولا كفاية قال شيخ الاسلام

محمد بن عبد الله في مخ الفقار شيخ تنوير الانصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق اضلا كما لا يخفى او قوله ولا يخفى فساد قوله وهو محتمل بقوله ليس يصريح ولا كفاية لانه ما ليس يصريح ولا كفاية لا يقع به طلاق اجماعا فاذا اخذ الرجل بما اقر به شيخ الاسلام ابوالسعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله اعلم

وسئل ايضا مرة اخرى عن رجل قال على الطلاق ثلاثا لا افعل كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على زوجته ام لا اجاب هذه المسئلة لم ينقل المتقدمين فيها نقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد اتي شيخ الاسلام ابوالسعود الهمادي مفتي الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما افعل كذا وانه ليس يصريح ولا كفاية وصريح صاحب البرازية

فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على امرأتي ولازم او فرضا وثابت قبل يقع واحدة رجعية نوعا ولا يختار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على امرأتي بغير المتأخرين افي بغير الوقوع بقوله

مطلب
اسند ما اقر
به من الاشياء
الى حالة البرسام
في شهر صفر
ثلاث

مطلب
اقر بالطلاق
بناء على اقرار
مفتي
عدم لا يقع
مطلب
زوجها تزوج
خالها بوكا
مع وجود
العصبة فطلقاتها
ثلاثا على حكم
الشافعي

مطلب
قال شيخ الاسلام
على الطلاق
الطلاق مبني
ما تعديريد
ما نخدم

مطلب
على الطلاق
الثلاث لا افعل
كذا

بأنقاده اليمين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما إذا قلنا بعدم انعقاده به من الأصل فالأمر
وأصح أن لا يمين فلا حث وهو معتد كثير من علمائنا فافهم ومن المقر أن لقول من المرفع بالاشارة تنهى
اليمين بمضية فلا حث عليه بعد انتهاء مدة اليمين إذا رجع إلى المدينة وقعد معه وسأكه والله علم سئل
في رجل حج على أخته وهي في بيت زوجها شاهر أسكنه عليه ما ألبا أخذها قهرًا وغما فعس طيه فقال إن أخذنا
ففي طالق بالثلاث فغلب عليه وأخذها قهرًا ولم يمكنه خلاصها من يد قهره إذا نوى عدم تمكنه منها ولم
يمكنه تطلق ثلاثًا أم لا حيث نوى ذلك اجاب حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نية لا تطلق
سواء كانت القرينة قولية أو فعلية كما في الخانية وفي فتاوى صاحب التنوير مستدلًا بما في فتاوى
قارئ الهداية ما هو صريح فيما أفتينا والله أعلم سئل في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر فقال لها إن
أبرأتني طلقك بالثلاث فقالت له أبرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها
طلاق أصلاً اجاب لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صرح بعض العلماء بأنه لوعلق الطلاق على أبرأ
فقال له أبرأك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على أبرأها لعدم وجود الصفة لأن التعليق على اللفظ
خاصة ولم يوجد ولا يقوم مقامه ما يؤدي معناه وقد تقررت أن ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها
وقد ثبت براءة الزوج تصحيحاً القول في فطرته على موضوعه وهو براءة الزوج ولا يتعدى إلى الطلاق
المعلق على براءة ما له لأنه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم للمنفضي عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها
الطلاق بهذا التعليق كما صرح به الولي العراقي الشافعي فكيف عند من لا يقول بعمومه وإن كان صرح
أبرأ في العرف للضرورة ولا علة يختص بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم
سئل في رجل قال لزوجته المذخور بها أنت مطلقه منذ ثلاث سنين وهما مجتمعا هل تطلق الآن
أم من وقت أسند إليه والحال أن المرأة تقول لا أدخولها الحكم في ذلك اجاب تطلق من وقت الأول
وتنفذ الأحكام على ذلك والله أعلم سئل في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة
فهل إذا واصلها كان بنفسها من غير أن يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا اجاب لا يقع
عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يمكنها من المأوى والله أعلم سئل في رجل طلق زوجته واحدة
وانقضت عدتها وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقها وانقضت عدتها فقيل له إنك لم تطلق
بل قصدها صحتها وتركها معلقة فقال هي طالق ثلاثاً قبل ما التزج بها والحال هذا أم لا وهل إذا
أدى ذلك وصدة قته يصحدها قال وله التزج بها أم لا اجاب حيث طلقها واحدة وانقضت
عدتها صارت اجنبية لا يقع عليها شيء وإذا كان انقضائها العدة معلوماً عند الناس يصحدها قال
وله التزج بها وإذا لم يكن معلوماً وشهد به عدلان فكذلك كما نغله في الغيبة والله أعلم سئل في رجل
قال لزوجته في مشاجرة أبرأني حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق والمستحق فقال لها روي
طالق على مذهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك اجاب يقع واحدة رجعية
ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق

مطلبة
هم على انتمه
لأخذها من
زوجها فقال
الزوج ان
أخذها فزني
طالق بالثلاث
أو بالبراءة
عدم التمكن
مطلبة
قال لها أنت
أبرأتني
طلقتك
بالثلاث
فقال أنت أبرأت
الله لا يقع
الطلاق
بذلك

مطلبة
أقرت طلاق
أمرته منذ
ثلاث سنين
المأوى
مطلبة
حلف بالطلاق
من زوجته
أنه لا يؤويها
فأوت بنفسها
مطلبة
طلقتها ثلاثاً
خداً أن أخرج
نظراً ففعل
فانقضت
عدتها

مطلبة
فأنت لم أبرأك
الله ففعل
روعي طالق
مطلبة
قال لها أنت
مطلقة من
شهرت بعد
طلبها الطلاق
ويقول

فقال

فَقَالَ لَهَا أَنْتَ مُطَلَّقة من شهرين ويقول نوبت الاخبار في الماضي كاذبا هل يقع عليه الطلاق
 ام لا واذا قلتم يقع له ان يرد هاهنا لا اجاب يقع قضاء لا ديانة وعلى حكم القضاء له مراجعتها في
 العدة بغير عقد وبعد هاهنا بعد حديث لم يصدر منه شئ وما ذكره الله علم سئل في رجل خاصم مع
 جماعة فقال تكون بنت فلان يعني زوجته طالقا لا بد ما اطلبكم من قدام الحاكم رائدان لم اطلبكم
 فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلبهم حتى اذا اطلبهم لا يقع الطلاق ام يستخراهم لا يقع مطلقا فلا يكون
 تجيزا ولا تعليقا اجاب قياس ما قاله الكمال في فتح القدير وقد تعرف في الحلف الطلاق يلزم مني
 لا افعل كذا يريدان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا اذا
 طالق وكذا تعارف اهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا افعل انه يكون تعليقا لاتحاد الجامع وهو
 جريان العرف باستعمال مثله ومستوع عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فاما هل والله علم سئل
 في رجل قال في حال الغضب وسؤال الطلاق لزوجته نزلت عنهما نزولا شرعيا هل تبين بذلك ام لا اجاب
 لدار من تعرض لهذا في كلامهم لكن رايت فروعا متعددة في الكليات تفشني انه يقع بمثله الطلاق الباطل
 اذا وجدت النية او دلالة الحال فيتعين الانشاء بالوقوع في الحادثة واذا علمت ان هذا يصلح جوابا لاردا
 وشبهة وتاملك في فروع ذكرها صاحب البحر والاثار خاتمة وغيرها قطعت بما ذكرنا والله اعلم سئل
 في رجل حلف بالطلاق من زوجته على عريف انه تبرطل من فلان بكذا حتى ترك تسميته والعرف منكرو
 هل يقع على الحالف الطلاق ام لا اجاب لا يقع لانه محتمل ولا يشري انكار عليه والله علم سئل
 في رجل قال للزوجة روي طالق على اليهودي وعمرى على وعمرى على روي طالق على النصارى وعمرى على اجاب
 بانه روي لان قوله روي طالق صريح فيه وقوله على اليهود او النصارى لغو لانه خلاف المشروع وهو يملكه
 وقوله وعمرى على حرمته تحصل بانقضاء العدة اذ هو ثابت شرعا بصريح الطلاق بعد الدخول والله اعلم
 سئل في رجل قال لزوجته روي طالق هل يطلق طلاقا رجعيا ام بائنا واذا قلتم تطلق رجعيا فما الفرق
 بينه وبين ما اذا اقتصر على قوله روي ناويا به طلاقا حيث اقيمت بانه بائن اجاب بانه في قوله روي
 طالقا معناه روي بصيغة الطلاق فوق الصريح بخلاف روي فان وقوعه بلفظ الكناية والله اعلم
 سئل في رجل امر ابنه البالغ بائنا طعام للضيوف فمتنع فقال له ابو زوجته بنتين بدلا وقطعت
 امرى طلق فقال طالق طالق ولم يذكر الزوجتين بل قصده الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقا
 او طلاقا واحدة منهما بقوله هذا ام لا اجاب لا يقع قال في البحر ذكر اسمها او اضناها الله بخطابها
 فلو قال طالق فقتل له من عنيت فقال امرأتى طلقت امرأته ومعنضها انه لو قال ما عنيت امرأتى لا يقع
 والقول قوله في ذلك اذ هو علم بقصده والله اعلم سئل فيما اذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج ان يزوج
 تزوج عليها او تسرى عليها تكي طالقا هل اذا فعل ذلك بغير اذن الزوج يصح الشرط اجاب لا يصح
 الشرط اذ لم يذكر من احد الزوجين والله اعلم سئل في رجل اختصم مع آخر في ادخال بنته على زوجها فقال
 ابو البنت تكون زوجتي مجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول الى شهر عاشر ولا يسهل له في ذلك هل اذا دخل

مطلب
قال الجماعة
بنت ثلاث
يعني زوجة
طالقا لا بد

مطلب
قال في حال
الغضب سؤال
الطلاق هل
عنها نزولا

مطلب
سئل
من زوجته
عرف انه تبرطل

مطلب
قال لزوجته
روي طالق
على اليهودي

مطلب
في الفرق بين
روي طالق
وروي فقط

مطلب
امر لابنه
فمتنع فقال
له ابو طلق
فقال طالق
طالق ولم
يذكر

مطلب
قال وكذا الزوج
لو كمل الزوج
انه متى تزوج
عليها او
امتنع الاب
من ادخالها
على زوجها او
زوجتي

مطلب
من زوجة
فلا لها
فقال انت
مجارة اني

مطلب
قال ان رجلا
القرية
مطلب
قال لها انت
طالق السنين
يقع بعد السنين

مطلب
قال لها انت طالق
حرام شرع
انت طالق
ثلاثا تطلق ثلاثا

مطلب
قال في ثلاث
فطلقها ثلاثا

مطلب
اذ عيلا
ولم يكن
في قول
خلاف

او ادخلها عليه قبل عاشوراء ثبت عليه شيء ام لا اجاب لا يثبت عليه شيء والمحال للمعاذ المنقذ فانهم والله
سئل في رجل ضرب زوجته فلامها فلما فقال انت مجارة اني ما اقربك غيرنا وطلاقا هل تطلق بهذا القول
ام لا اجاب لا تطلق ففي الحاشية في قوله لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك خلعت سبيلك الحق باهلك
لو قال ذلك في حال مذاكرة الطلاق او في الغضب وقال لم انوبه الطلاق يصدق قصدا في قول ابى حنيفة
وقال ابو يوسف لا يصدق ومعنى انت مجارة انت منقذة معاذة مما تكرهينه وهو قريب من معنى هذه
الالفاظ والله اعلم سئل في رجل قال ان رجلا من هذه القرية فامر ان طالق متى بعد زاحلا اجاب
اذا نقل عامة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها
انت طالق الى سنتين ولا ينة له فما الحكم اجاب يقع عليها بعد السنتين طلقة واحدة رجعية صرح
المذكور صاحب البحر والبرازية والولوية وغيرهم من كتب الحنفية قال في الولوية لاني الطلاق لا يحتمل الا
فتكون هذه اضافة لا يقع الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى معنى بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن
قابل الايقاع فله والحال هذه ان يراجعها بعدها في عدة جبراعيلها وعلى اولياها والله اعلم سئل في رجل
لزوجته انت على حرار ونوى بذلك الطلاق ثم قال عقب ذلك في العدة انت طالق ثلاثا هل يلحق الثاني الاول
اولا يلحقه كونه الثاني بانثا والاول بانثا والباثن لا يلحق البائن اجاب تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد
من علمائنا قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبيل الصريح الذي يصريح وبائن ومثله في البحر والنهر
وسمخ الغفار وغيرهما من الكتب وفي مشتمل الاحكام والباثن لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي لا يلحق
البائن اللفظي اما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط اهاق الواو هي حادثة وقعت في
حلب رجل ابان زوجته فطلقها ثلاثا وقفا في بعضهم بعدم وقوع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن
لا يلحق البائن فاعتبار المعنى اولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وافق بعضهم بوقوع الثلاث في الوقع
لكن انه لمحضها قال ابن التهمة في ش الوهبانية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه في قول شيخنا يعني
الكمال بن الهمام في فقه الحق في واقعة حلب وهي ان رجلا ابان زوجته فطلقها ثلاثا في العدة ووقع الثلاث
اهو قال ينسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو الاصح الذي عليه الفتوى الى قاضين ان وحر عليه
في فتاواه المشهورة فلم يوجد وكذلك حر عليه في الكتب الكثيرة المعتمدة فلم يوجد فاندفع ذلك كيف
وهو مخالف لما نقله في مشتمل الاحكام عن المبسوط من قوله اما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل
الثلاث والله اعلم سئل في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل
يقع ام لا اجاب لا يقع شيء ففي كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكلة ان يطلق امرأته فطلقها
الوكيل ثلاثا ان نوى الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول ابى حنيفة وقال
يقع واحدة رجعية ومثله في كثير من الكتب والله اعلم سئل في رجل ادعى على زوج اخيه بالوكالة
انه طلقها بعد الدخول بها وطالبه بمؤصداها وسأل سؤالا فاجاب بانه استثنى فطلب منه اثبات
الاستثناء فذكر ان لا ينة له هل يلزم بالطلاق الثلاث ام لا حيث لم تشهد عليه شهودا بانه وقع الثلاث

ويكون

ويكون القول قوله لاسيما وهو جعل مباح اجاب ظاهر الرواية ان القول قوله وعند بعض المتأخرين
لا يقبل قوله الابينة وبعضهم فصل بين كونه معروفا بالصالح فيقبل قوله واما لا يقبل الرواية
ببينة وحيث عكس المتأخرون بغلبة فساد اهل الرمان ينبغي ان لا يعدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا
به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لابي حنيفة ولا قوله في البحر الرائق في كتاب القضاة ما خرج
عن ظاهر الرواية فهو مرجع عنه لما قرروا في الاصول من عدم امكان صمد وقولين مختلفين متساينين
من مجتهدين والمراجع عنه لم يبق قوله اهو قول كما غلبت الفساق في الرجال غلبت الفساق في النساء بل فيهم
البلغ فلم يأتكرو الزوج فيصده عنه الاستثناء وتنكره لتخلص منه فالتقييد بظاهر الرواية احق واكثر
ويقوض باطن الامر الى الله العلي العظيم والله علم سئل عن حادثة حدثت بدمشق الشام فعرضت على
علمائها فامتنعوا عن الجواب عنها اتم رجل شافعي المذهب من علمائها افشى بوقوع الطلاق فيها على الحاكم
وهي جعل مباح من العواقب تشاجر مع عريف على محلة محي منها اموالا للظلمة اللثام بعد ظلمة منه
قدرا فوق طاقتة وصيايقه في ادائه فقال له على الطلاق بالثلاث انك من اهل النار فلا تلم الخاضر
على هذا الخلف فقال سمعت من العلماء الكرام نقلا عنه عليه الصلاة والسلام ان العرفاء في النار
هل وقع الطلاق على زوجته بذلك ام لا اجاب بعد المجلة وسؤال التوفيق لتمام التحرير والتدقيق
بقوله ما وقع بذلك عليها طلاق بأجماع من ائمتنا واتفاق ووجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم
ذلك الا المهيمن المتعالم كما صرحوا به في علته انت طالق ان شاء الله تعالى بانه لا يعلم على ذلك بحال ولو
اراده لما اجرى على لساننا لاستثناء خفي بسبب ذلك الحال قال ابن فرشته في مجمع بعد ان ذكر
مذهب مالك في ان شاء الله وعلله بانه لو لم يشأ الله ما اجرى على لسانه التطلق وكذا ان يشيئ
الله وقوعه غير مخالفة فلا يقع كما لو علق بمشقة انسانا غائب لا يوقف عليه ولا شك ان كونه من اهل النار
اولا لا يعلم عند العزيز الجبار بوجوب عدم الحنث في واقعة الحال اذ الحنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
كونه من اهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الابرار والاشرار ولا يعلم الاة المؤمن المهيمن العزيز الجبار
هذا وفي الحاوي انما هذا هو صريح غير (بما) لبرهان صاحب المحيط ان كان لا عذاب لابي في القبر فانت
طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك كما لو خلف بسبب طير فحلفا احدهما انه غراب والاخر انه حمامة
فلم يعلم ذلك لا يحنث احدهما ورقتا تلوه للجائع الاصغر لحدب ولبد السمرقندي قال لها ان كان رأسي
انقل من رأسيك فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اهو وهن صراخ في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العن
الذي هو العريف المذكور من اهل الجنة دار القرار او من اهل جهنم التي هي دار العقار والفساق والكفار
سئل في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلعتا ثلاثا متفرقة ما الحكم اجاب يقع طلاق
واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويلغو الزائد وله مراجعتها في عدتها والحال هذه والله اعلم سئل
في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وكها بالانفقة ولا منفق شرعي وتضررت بذلك
فادعت عليه بذلك وانه غاب فقيرا معسرا لا قدرة له على نفقتها تاركا لها في منزله ومحل طاعته ولا قدرة

مطلب
قال لا يخرج على
الطلاق
الثالث
انك من اهل
النار لا يقع
ومثله ان كان
لا عذاب لابي
وان كانت
رأسي

والعلم ابو حنيفة منه فاقه الذي المتعالم فيكون من اهل النار

مطلب
قال لا يخرج على
الطلاق
الثالث
انك من اهل
النار لا يقع
ومثله ان كان
لا عذاب لابي
وان كانت
رأسي

مطلب
قال لا يخرج على
الطلاق
الثالث
انك من اهل
النار لا يقع
ومثله ان كان
لا عذاب لابي
وان كانت
رأسي

على ان تصبر على ذلك لفقرها وطلبت من الحاكم الشافعي فبطل النكاح فأمرها باحضار بينة تشهد
بما تدعي فأحضرت رجلين عدلين شهدا على طبق ما ادعت فحكم بفسخ النكاح عليه مستوفيا شرائط الشرع
لديه ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها منه بزواج آخر بسترها وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم هل
لذلك ام ليس ذلك حيث كان عن ضرورة كلية مسوقة اجاب حيث ثبتت الضرورة واشتد الحاجة
الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما افق به قاضي الهداية وغيره وليس للخنفي ولا غيره ابطاله هذا هو الحق به
عند المحققين من علماء الله علم سئل عن حيلة اثبات الطلاق على الغائب ما هي وهل يصح الحيلة
في ذلك نافعة مع ان المجلدين لما يلحق النساء من الاضرار والمشقة والعذاب اجاب نعم قل في باب
الغضولين من الذخير جلوس احدهما بدعوى كفاية المهر على حاضر واخرى ان تدعى على اخرهما نفقة
العدن معلقا بوقوع الفرقة وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكره بحكم بالفرقة والضمان قال هذان الوجهان
قلما يوجدان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي ان يحيطا في تمام مثل هذه الدعوى بنظر القضاة
ثرفا لا قوليه في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر وتمرر (صه) للخلاصة قائلا او
ذلك النظر فيه ايضا ثرفا ولكن مع هذا الحكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه لا خلافا للمشايخ فيه وفي الجرح
حيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من ان الشرط كالسبب او قدرة في جامع الغضولين قيل
هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصح عنهم اصل قوي ظاهر تبي عليه القروغ بلا
اضطراب ولا اشكال فالظاهر ان يامل في الوقائع ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتي بحسبها الجرح
او فسادا ثم قال مثالا لو طلق امرأته عند العدول ثم غاب او غاب المذيون عن البلد وله نقد وبرهن على
الغائب واطمان قلب القاضي وعلت على ظنانه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي ان يحكم على الغائب قله
وكذا ينبغي للفتي الفتوى بحوزان دفعا للحرج وتامه فيه والله علم سئل فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم
الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي التمرناشي في متنه ثنويا لا بصار في باب الطلاق الصحيح بقوله بخلاف اكثر
بالتام المشاة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد تصريحه بوقوع الواحدة الباشة ان لم
يؤثر ثلثا في قوله اكبر بالبلاء هل قوله في الثلاث والمثناة من فوق ضبط صحيح او غلط صحيح ما هو وجه القلم
وسبق اليه كما به القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث لو قدر وقوعه من يقع طلاقه غير فارق بين المثناة
والمثناة او فارقا بينهما بما علم الله هل يكون ثلاثا ام واحدة باشة ام رجعية ام يفتقر الحال بين النية فيه وعدم
النية وهل للاصحاب في هذه المسألة خصوصيات اى مسألة التام والمثناة من فوق نص ضعيف او صحيح او لا
تقوم مقام الصحيح الجواب مفسلا على الوجهين والى الطريق الاحسن بما لا مزيد عليه اجاب قوله المثنان
المذكور بالثلاث والمثناة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالثلاث والمثناة في الجرح الذي هو مغترق منه قال واشاد
يعني صاحب الكفر بافخس الطلاق الى كل وصف كان على افعل لانه للتفاوت وهو محض بالبينونة وهو افخس
من الطلاق الرجعي فدخل اخشا الطلاق واسوده واشرة واخسة واكبر واعظظه واطوله واعرضه واعظفه
الاقوله اكبر بالثلاث والمثناة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت طاعة او لم ترا حاصضا ضبطه بالثلاث من

مطلبة
في حيلة اثبات
الطلاق على
الغائب

مطلبة
فيما ذكره
الشيخ الغزالي

فلما اكمل ضبطه بالثلاثة وجعله في مقابلة أكبر بالموحدة فكان عن سبعة وقطعا ثم الواقع بالتاء كما سبق
إليه فلم هذا الفاضل فالذي يقتضيه نظر الفقيه أنه يقع به الثلاث ولا يدين ويؤدل على ذلك ما صرح به
قاضيخان في زلة القاري في فروع كثيرة قائلا لما مرجعه إلى أنه لو ذكر حرفا مكان حرف وان غير المعنى
لا نقصد صلاة حيث كان الفصل بين الحرفين لا ياتي إلا بمسقة كالطاء مع الصاد والصاد مع السين
والطاء مع التاء عند أكثر المشايخ وذكر أيضا مع الخطأ في الأعراب إذا كان يفهم منه ما يفهم من الأصواب
لا نقصد أيهم مستملا بأنه لو قال لرجل زيت بالخفض أو قال لامرأة زيت بنصب الناء بعد لأن الخطأ
في الأعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فإذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يؤثر فكيف به في الطلاق
وقد طلب على السنة الناس ذكر أكثر وكثير ولا يفهم منها إلا ما يفهم من أكثر وكثير فيجب أن يقع به ما يقع
بالأخرى وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق بالالفاظ المصنفة وهي تلاق وتلاخ وطلاخ وطلاك وطلاء
ولم يعتبروا فيه بديل الحروف ولولا عدم الفراغ للاطالة لكنتنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله
سئل في رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فأدخل محولا هل يحتمل أم لا وإذا قلتم لا يحتمل هل تحل البيعة
حتى إذا دخل بعد بنفسه لا يحتمل أم لا اجاب لا يحتمل ولا تحل البيعة على الصحيح وقال السبكي في
تحل وهو ارفق بالناس ذكر في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا يحتمل بالدخول بنفسه بعد وقد اختلف
بعض الناس منيلا إلى ما هو الارفق بالناس مع كونه خلافا للصحيح والله اعلم سئل في رجل نكح ابنة الصغير
زوجة وشروطه متى تزوج ابنه المذكور وتسرى عليها في طالق منه فبلغ الصغير وتزوج عليها امرأة هل تطلق
أم لا تطلق لنفسه الشرط اجاب لا تطلق لنفسه الشرط المذكور وقد تقررت الكفاية لا يبطل بالشرط
الفاصلة وإن طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلقا أو منجزا والله اعلم سئل في رجل غضب من
زوجة الحرة الدخولة فقال لها ابرشي وأنا أطلقك فقالت له ابرك الله فقال روي طالق هل يمنع عليه
مراجعتهما في عدتها أم لا وله مراجعتها ولو قال لها ذلك مرتين نوى التاكيد والتأسيس ولا ولا اجاب
لا يمنع عليه مراجعتها في عدتها بذلك إذا أبرأ المذكور ومستقل بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لأن قوله
وأنا أطلقك وعدي وقوله روي طالق إنشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد
الموجب للبينونة في الحرة مع نية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله اعلم سئل في رجل حصل له
غضب من أحد زوجتيه الدخولة فقال لها روي طالق مثل اختي فماذا يلزمه اجاب هو طلاق بائن
حيث نواه فله الرجعة بعقد جديد واقعه اعلم سئل في رجل قال لامرأة في حال الغضب روي طالق بالشو
هل يقع عليها طلاق واحدة بائن بدون النية نحو اذهبي طالقاً رجعية اجاب يقع واحدة رجعية ولا
نوى الأكثر أو الإثباته ولم ينو شيئا لأنه صرح إذا الكفاية ما تحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا أيضا
كما صرح به قاضيخان في الكفاية وهذا الصريح مذكور ولو اقتصر على الغض روي بمعنى اذهبي كما في الكفاية
فتعمل فيه النية كما هو موضح به في كلام الثمنا والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته ثلاثا وتزوجت
بعد انقضاء عدتها منه بصغير لا يعلق بقبول أبيه له بمهر معلوم لدى شهود ودخل بها وطلقتها بالصغير

مطلب
حلف بالطلاق
لا يدخل دار
فلا يبطل

مطلب
رقيج ابنة
الصغير
وشروطه
متى تزوج
عليها

مطلب
إذا قال له
ابرك الله
فقال لها روي
طلاق لا يمنع
عليه مراجعتها

مطلب
إذا قال روي
طلاق مثل اختي
كان بائن

مطلب
إذا قال روي
طلاق بالشو
كان رجعية

مطلب
طلق زوجته ثلاثا
وتزوجت بعد
بغير مهر
أبو الصغير
المأمن

بعض الصغرة زوجتها المطلق لها ثلاثا فوراً ودخل بها ووطئها فقبل له انها لم تحل فطلقها وتزوجها
اخو البالغ فوراً ودخل بها ولم يطأها وطلقها فما الحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك اجاب
نكاح الصبي صحيح بعقد ابية له بحضرة من ينهقد النكاح بحضرة ثم وطلاق ابية لا يقع سواء كان بمال
او غير قال فجامع الفتاوى وفي ش النافع للمصدا اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد ان يطلقها بعد
البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بان المراد بالمراهق الذي يجمع مثله وتحرره
آلة ويشتهى الجماع وقد مر شمس الائمة بعشر سنين وحيث تقرر ذلك ذلك فالمرأة زوجة للصبي باقية
على عصمة وعقد الحلال له غير صحيح ووطئها وطئ شبهة لوجود العقد وان كان فاسداً فيجب مهر المثل والعقد
ويثبت النسب عند ابية خيفة ان ولدت للمدة النصوص عليها في الكتب ولذا وهي ستة اشهر وانما لم يقل
يثبت نسبه من الزوج لانه صبي والصبي الذي لا يعلق لا يثبت نسبه لعدم تصور الولد منه وقد جمعت
علما وانا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبه منه واذا علمت ان عقد الحلال له غير صحيح علمت ان
طلاقه وعدم طلاقه سواء اذهى اجنبية عنه وليست بروجة له والحال هن وكذلك عقد اخيه وقع
باطلا وطلوته بها بغير وطئ لا توجب مهر ولا عدة لان المخلوع انما توجهما في النكاح الصحيح وقد علمت انه
باطل وطلاقه لغو اذا لا طلاق من اجنبية هذا بناء على انه لم يجر قضاء قاض يرى وقوع طلاقه لا على
ولده بعض ولا قضاء قاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغرة فان جرى فلطلاقه
مجال في الحكم المركب من مذهبين الصناد من حاكم او حاكمين فلا نشير اليه حتى نطلع عليه والله اعلم سئل
في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية فادعت عليه لدعها حاكم الشرع بمؤخر صدقها فقيل له طلقها
بواحدة فقال بانحسين هل يصدق انه قالها كاذبا ويدين ام لا اجاب نعم يدين وقد صرحوا بانه
لواق كاذبا لا يقع ديانته اما كان او قعه نقله في البحر وغيره والله اعلم سئل في دعوى تشاجر مع زوجته
فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها مسامح تكون طالقة ناويا تعليقها هل تطلق ام لا اجاب
لا تطلق والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع ابية زوجته فطلقها ثلاثا وانشأ متصلا بحيث انه سمع
واسمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع واسمع هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك ام لا اجاب
هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم والذي ترجع عنده ان القول قوله لانه ظاهر الرواية والعلو
المقابلة بغض الزمان وفيه نظر اذا انفسا كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها ايضا فيطل الاستدلال
ووجب اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته انت طالق اذ ان
شاء الله تعالى بوصول المخرج هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق اذ لو اقتصر على الواو
لا يقع لان هذا استثناء والايقاع اذ الحقيقة لا يستثناء لا يبقى ايقاعا وكذا القول ثلاثا ان او قال ثلاثا
ان لم يكن لان هذا كله شرط والايقاع اذ الحقيقة شرط لم يبق ايقاعا كذا اصرح به علما وانا ونهم منها الدائم
فيها نقلا عن الحاشية الواقعة الشاطي ونص في البحر قول ابية يرميه قال وعلم التشاوه سئل في
رجل ولاه حاكم قسم قرية فالتحق كذا لاسم غضب منه لامر فقال على المزارق ثلاثا ما تطلم تحت يدك كذا لا

مطلب
طلاق زوجة
رجعية فقبل
له طلقها فقال
بالجسب
نعم يدين
مطلب
قال له ابنه منها
طلقها فقال ان كان
لك فيها مسامح
تكون طالقة
مطلب
طلاقها ثلاثا
واذا قال ثلاثا
متصل

مطلب
قال لزوجته
انت طالق اذ ان
شاء الله تعالى
بوصول المخرج
اولا وان
لا يقع

مطلب
ولا له الحاشية
فيها نقلا عن
الحاشية الواقعة
الشاطي ونص
في البحر قول
ابية يرميه قال
وعلم التشاوه
سئل في رجل
ولاه حاكم قسم
قرية فالتحق كذا
لاسم غضب منه
لامر فقال على
المزارق ثلاثا
ما تطلم تحت
يدك كذا لا

مطلب
قبل ان
تسأل
ذهبن الى
القرية الغلانية
فقال ان كان
قد ذهبن
واحدة

مطلب
بتعلق
بالنكاح
في
سياق النفي
وفي مسائل
خفية

ثم عزل الحاكم المولى على القسم ثم ولاء بعد مدة قسم القرية ثانياً ونصب الحاكم الكمال بنفسه على الكالة من ثمة
فهل تحت الحالف المذكور بالكيل معام لا اجاب لا تحت الحالف ان نوى بكونه تحت يد تحت قد نية
او سلطاناً او ملكاً او حرم اذ والحالة هذه ليس تحت يد بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا تحت ولا سلطان
شرط الحث وان نوى بكونه تحت يد كونه كمالاً فيما له عليه تكلم بحث كما هو ظاهر وان لم يكن له نية بحث كما هو
الكلام الى المتعارفين عند الاطلاق والله اعلم سئل وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نسألك عن
الى القرية الغلانية بخرب بها فقال ان كان قد داحت واحدة منهن لهاضي طالق فيصير ان اثنتين منهن
ذهبتا الى القرية معاً هل يقع الطلاق عليهما ام يقع على واحدة منهما ام لا يقع على واحدة منهما ام لا
بانه يقع عليهما لا رادته منهن من الخرب الى اذ اتوى واحدة معينة او منهما قدس فيقع على المقيمة
في صورتها وعليه المقيمين في المهنة مستنداً لآيات واحدة نكرة في سياق الشرط كنتم و طولك بالنقل
فلم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح النفل فلما رجع الى منزله بالرملة راجع كتبه فكتب ما مضى في الولويا
من باب الابلاد لو حلف لا يقرب واحدة منهن فهو مول منهن ان مضت لاربعة اشهر من حلفه من جميعاً
لان واحدة نكرة في محل النفي فتعزم وفي المنهاج لا يخصص عمر من الخفية ولو قال والله لا اقرب والله
منكما فهو مول منهما فان مضت المدة من غيرهما بآنا هو وفي منع العقار ثم تنويراً لا يصبها للشخص محمد بن
الغزالي التمر يا شئنا فلا عن فتح القدير في باب الابلاد ولو قال لمن والله لا اقرب احداً من جعلناه مولاً
من واحدة وقال لفرمول من الاربعة حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب احداً من بآنت واحدة وعلى الزوج
ان يعيتها وعنده من كلهن لان قوله احداً من واحدة منكم سواء ولو قال لا اقرب واحدة منكم يصير
منهن جميعاً فكذلك هذا قلن احداً من لا يعم لانه معرفة وكذا لا يصح ان يقال لكل احداً من على دهم واحداً
واحدة منكم فنكرة منفية فتعم ولذا صح لكل واحدة على درهم ومثله في الجمع للمع والابن ملك وفي الكو
الدول الاسنای مسئله النكرة في سياق النفي تعم سواء باشرها الثاني فحوماً احداً قائماً او باشرها
عاملها فحوماً قام احداً وسواء كان الثاني ما اولاً ولم اولن اوليس وان كان كانت النكرة صراحة على
القليل والكثير كشيء او ملازمة للنفي نحو احداً و اخله حليتها من نحو طلاء من رجل او واقعة بعد العا
عمل ان وهي لا التي لنفي الجنس فواضح كونها للمعوم وما عدا ذلك نحو لرجل قائماً بنصب الخبر ومعاً في الدار
رجل فالصحيح انها للمعوم ايضاً ونقله شيخنا ابو حيان في الارتشاف والكلام على حروف الجر عن سيوطي
ظاهرة في المعوم لا تنص فيه ولهذا نص سيوطي على جواز مخالفة فتقول ما فيها رجل بل رجلان ولا رجل
بل رجلان ان يرفع رجل كما تقرر عن الظاهر فتقول جاء الرجال لا زيداً وذهب المبرد الى انها ليست للمعوم
وتبعه عليه المبرجاني في اول الايضاح والزنجشري في تفسير قوله تعالما لكم من اله غيره وقوله تعالما يا
من آية كذا اطلق النكاح المسألة ولا بد من استناده شيء قد ذكر في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن المعوم
كقولنا ليس كل عدد زوجاً فان ذلك ليس من باب عموم السلب اي ليس سلباً على كل فرد والام كن
في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدد زوج اذا علمت ذلك

فينفخ عليه مسأكل وذكر ثلاثا ثم قال الرابعة اذا كان له زوجات فقال والله لا اطلاقا واحدة منكم قلته
ثلاثة احوال احدها ان يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون موليا منهن كلهن ثم قال الحال الثاني ان يقول
اردا الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله لاحتمال اللفظ وقال الشيخ ابو حامد لا يقبل التهمة
والتعظيم الاول ثم قد يراد بمعينة وقد يراد به تهمة فان اراد بمعينة فهو مول منها ويؤثر بالبيان كما في الطلاق ثم قال
وان اراد واحدة منهما به تهمة امر بالتعيين قال الشيخ خسي ويكون موليا من احدها من لاعلى التعيين ثم قال
الحال الثالث ان يطلق اللفظ فلا ينوي تعيما ولا تخصيصا فكل يحمل على التعيين امر على التخصيص بواحدة منهما
اصحهما الاول وبه قطع البغوي وفيه اوكلامه وفي الجامع الصغير في مسئلة ان لم يست ثوبا او اكلت
طعاما او شربت شرابا وقال عنيث ثوبا دون ثوب او طعاما دون طعام دين فيما بينه وبين الله تعالى لان
نكر الطعام والثوب وان نكر في موضع الشرط وموضع الشرط نفي والنكر في موضع النفي تعم فخص به التخصيص
ولا يصدق قصدا لان التخصيص خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اهو في التخصيص بالجامع الكبير
لمحمد بن عباد بن ملك داد الشهيد بالخلاط من باب الابداء ولو قال ان قربت واحدة منكم فواحدة منكم طالق كما
موليا منكما تطلق بالبرك كما هو بائنا تحت احدها لان النكر في الشرط تعم وفي الجراء تخص حتى في النفي والاثبات
ولو قال نفي طالق بقرينها لانها كناية عن الدخلة تحت الشرط فعمت بعونه اهو في مسئلة اطلاق في
طالق لا لفظ فواحدة منكم طالق نفي كناية عن الدخلة تحت الشرط الذي هو رواح واحدة فعمت بعونه بخلاف
قوله فواحدة منكم طالق فان واحدة فيه نكرة وقعت في الجراء فتخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف
التوحيد فقد نصتوا على انه لو كان تحت اربع نسوة وله عبيد فقال ان طلقت واحدة منهن فعبد من عبيد
او طلقت اثنتين فعبدان حران او طلقت ثلاثة فثلاثة اعبدا حرارا وطلقت اربعا فاربعة اعبدا حرارا
فطلقهن معا او مفرقا اي مرتبا في الكل او البعض متى عشرة من عبيد واحد بطلاق الاولى واثان بطلاق
الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة واربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة فلو اشترط وصف التوحيد لفظ
الواحدة لما وقع العتق على الواحد في صورة طلاقه معا لانه لم يطلق واحدة حال كونها منفرقة بل طلقها
في جملة نسائه الاربع فذهابا الزوجتين معا لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلامه تليخيص الجامع
في ذلك هذا ما ظهر لي والله اعلم **باب الابداء** سئل في رجل قال لزوجتي انت محرمة
على خمس سنين وقد مضت من غير جماع فالحكم اجاب هذا ايلاء بقرينة خبري المدة وقد بان بمضى اربعة
اشهر من وقت اليمين وبانقضائها عدتها منه محل للأزواج والله اعلم سئل في رجل قال لامرأته انت محرمة على
اربعة اشهر شرطها في الاربعة اشهر فاذا يلزمه اجاب يلزمه كفارة يمين والله اعلم سئل عن رجل قال
لزوجتي كونا محرمتين على من هذا الوقت الى مويد شت السنة الآتية بعد هذه الآتية وكان في شهر ذي القعدة
فاذا يلزمه بوطئها اجاب هذا ايلاء منها فيلزمه بوطئ كل واحدة منهما قبل مقتضى اربعة اشهر كفارة
مسئلة لتعدد الابداء كما ذكر في الجردا مضت اربعة اشهر من وقت الحلف بالاجماع وقعت طلقة بائنة
على كل واحدة مضى اربعة اشهر تقع اخرى ان كانت في العدة كما في الظهيرة او بعد التزوج بها كما نص عليه في الكفر

مطلب
انت محرمة على
خمس سنين ايلاء
مطلب
اذا وطئها في
مدة الابداء
يلزمه كفارة
يمين
مطلب
قال لزوجتي
كونا محرمتين
على من هذا

وهكذا

مطلبة
علق طلاق
زوجته على
وطئها قبل
عشرة أشهر

مطلبة
دعا امرأته
الى الخروج
فأبت فقال
ان لم يخرجني
فأنت حرمة

مطلبة
غضبت من زوجها
فقال ان لم يخرجني
فأنت حرمة

مطلبة
قال لا امرأتي
على مثل الخوف

مطلبة
قال حرمتها
الله على مدة
اربعة سنين
مثل حتى

مطلبة
في صفة
خالها معها
على ثوب واحد

مطلبة
خالها معها
على ثوب واحد
لزمه ولا يستقط
من مهرها شيء

مطلبة
استدانت من
أختها بأمر
القاضي فنفقها

مطلبة
قال زوجها
طاعها وان كان
فوق من

وهكذا الى ان تقع الثلاث على كل واحدة منهما فليست دارك امر بالوطئ قبل وقوع ذلك والله اعلم
سئل في رجل علق طلاق زوجته على المدخول بها على صفة هي ان اذا وطئها قبل عشرة اشهر تمتضي في طلاق فما الحكم
اجاب هذا يلاء فان وطئها قبل اربعة اشهر طلقت طلقة رجعية يملك من جعتها في عدة الحنث قبل
مدة الأيلاء وان لم يطأ حتى مضت اربعة بانت منه لبقاء الأيلاء لعدم الحنث بالوطئ قبلها وبالحنث بالوطئ
قبل مضى الاربعة اشهر انتهت بمسند الطلاق الرجعي وبطل الأيلاء فانهم والله اعلم سئل في رجل دعا امرأته
الى الخروج من القرية معه فأبت فقال لها ان لم تخرجي معي فأنت حرام من المولى الى مثلنا ويا جحر الحمر لا أطأ
فلم تخرج معه اجاب هو يمين ان حنث فيها بالوطئ قبل اربعة اشهر كفر كفارة اليمين ومضى حكمها وان لم
يحنث به لزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيت احكام المولى لازمة عليه حيث بحث بالوطئ عندنا والله
سئل في رجل غضب من زوجته فقال لها انت محرمة على من الجمعية الى الجمعية فادعى الحرمة المطلقة اجاب
لا يلزمه طلاق ولا كفارة يمين لعدم وطئها في المرة المخلوفا عليها وهي من الجمعية الى الجمعية والله اعلم سئل في
رجل قال لامرأته تكوفي على مثل اغواني من اليوم الى مثل اليوم فادعى عدم قربانها اسبوعا وتكوفي على بالسبع
الحرمات ويريد الحرمة الجردة فماذا يلزمه اجاب اما قوله تكوفي على مثل اغواني فقد ارتفع بمضى الاسبوع
حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوفي على بالسبع الحرمات فادعى الحرمة نفوي يمين يلزمه بقربانها كفارة اليمين وهي
اما اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة هو مخير في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحدة
منها صام ثلاثة ايام متوالية والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرمتها الله على مدة اربع سنين
مثل حتى واخفى قاصدا ليجاب حرمتها هذه المدة فقط فماذا يلزمه بهذا القول اجاب اذا وطئها قبل
اربعة اشهر من وقت القول كفر كفارة يمين فيحرر رقبة او يطعم عشرة مساكين او يكسوهم وان عجز عن التحرير
والأطعام والكسوة صام ثلاثة ايام متتابعة وان مضت اربعة اشهر قبل الوطئ وقعت عليه طلقة بائنة فيجوز
عقد عليها ويطأها ويكفر لأن هذا ايلاء وحكمه ما ذكرنا والله اعلم
سئل في صغيرة خالها معها على ثوب غير معين ألزمته فقبل زوجها ذلك هل يلزمها
ثوب وسط ولا يستقط شيء من مهرها ام لا اجاب لا ينقطع شيء من مهرها ويلزم المهر
ثوب وسط بالترامه ليدل الخلع المذكور والله اعلم سئل في رجل سأل زوج بنته الكبرى المدخول بها ان
يخالها على كذا درهم عليه هو مخنلها على البذل المضاف الى الأب هل يصح الخلع ويطلب الأب بالبذل الله
الترمة وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كانت بغير اذنها ولا يرجع الزوج بما اخذته منه على
الأب وكيف الحكم اجاب حيث اضاف الاب البذل الى نفسه صح ولزمه ولا يستقط من مهرها شيء
فتطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الأب اذا لم يضمن له ذلك وانما يكره البذل الذي التزمه في مصلح الخلع
والله اعلم سئل في امرأة استدانت من اخيها نفقها التي فرضها القاضي بأمر القاضي ثم خالها الزوج
ووقعت البراءة العامة بينهما بعد الخلع هل يستقط دين الاخ واذا قلتم لا يستقط فهل يطالب الزوج
ام الزوجة اجاب لا يستقط دين الاخ وله مطالبة ايتها شاء والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته

المدخول بها طلقها ولك ستون غرضا فكل من طلقها ثلاثا هل يستحق الستين على الأيام لأولها مطالبة
الزوج بما عليه من مهرها اجاب لا يستحق ذلك ولها مطالبة بمهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاثا عند خفة
رحمة الله كما صرح به في الكافي وغيره فراجع ان شئت والله اعلم سئل في رجل خالعه زوجته بعد الدخول بها وقضى
محل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له ان يرجع بالمقبوض ام لا اجاب لا يرجع به على الصحيح كما نقله
صاحب البحر عن المحيط وصرح به في جامع الفصولين عن فتاوى قاضى ظهير وغيرهما والله اعلم سئل في تسمية
زوجها جدها ابوابها لرجل يهرع معلوم ثم دعت المصلحة الى الخلع واراد الجدة والاب صحة الخلع على وجه يسقط
المهر عن الزوج فالجيلة في ذلك اجاب ذكر البرزاني في ذلك انه لا يحل احداها ان يخالعه اجبت مع زوجها
على مال قدر المهر فيجب البذل على الاجبت للزوج فيحصل الزوج بما عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صداقها على
ذلك الاجبت فيبرأ الزوج من المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل والثانية ان يحل بالصداق على الاب يعنى ان
وان لم يكن صلى الجدة كافي مسئلنا فيبرأ الزوج منه وينتقل الى ذمته اذا كان املا من الزوج او مثله قال
وذكر الحاكم حيلة اخرى ان يقرأ الاب يعنى او الجدة قبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الظاهر وتعتق هذا وقد
صرحوا بان الزوج اذا خالعه على صداقها على انه ضامر له مع الخلع ويضمن الجدة للزوج نصف الصداق الواجب
بالطلاق قبل الدخول والله اعلم سئل في رجل سألته زوجته ان يطلقها على ارضاع ولدها الذى هو حامل به على
امساكه مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكم الخلع اجاب نعم يلزمها
شرا فقدموها بصفة الخلع على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يبتس المدّة وتر
حولين والطلاق الكائن على عوض بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في هذا المشا
من جملة ما يتطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجملة انه عبارة عن عقد بين الزوجين المالى فيه من المرأة بذل
فيخلعها او يطلقها وفيها ايض والفاظ الخلع خمسة ذكر من حملها طلق بنفسك على الف ولان امساك الولد وار
مدة معينة منفعة معلومة وهي تقوم بالعقد فصح جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع فيه ذلك
والله اعلم سئل في رجل قال لا تطلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على ففعل
هل يصح ذلك ويلزمه دفع البقرات الاربع والعشرين من القروش ام لا يصح اجاب نعم يصح ذلك
ويلزمه دفع ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب الحق على جعل وغيره والله اعلم **باب الظهار**
سئل في رجل غصب من زوجته فقال انت على تحرمة مثل اختي سنتين فما الحكم اجاب هو يلا على قول
ابي يوسف وعلى قول محمد ظهار وصح انه قول الكل فاذا عرفت انه ظهار فالأزهر به عليه ان كان غيبا عتق رقة
فان لم يجد اى يقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيه ما رمضنا ولا الايام المنهية الخمسة المعروفة فان لم يجد
اطعم ستين فقيرا عدا وعشاء مشبعا ولا يحل لها الخروج ولا لابويها اخراجها من بيت زوجها البقاء
على عصمتها فان جاء معها في انشاء الصوم اشتانقة واستغفرت ربة فقط وهي زوجة من كل وجه وان ترتبت
الاحكام المذكورة عليه فافهم والله اعلم سئل في رجل قال لزوجتي انت مثل اختي في هذه الليلة نأوي المرأة المحرم
فما الحكم اجاب موجب هذا على ما صحح انه قول الكل انه ظهار مؤقت فيرفع بمعنى الليلة ولا يلزم شي بالعدو

مطلبة
لوطا لهما بعد
الدخول ولفها
المحل لا يرجع
عليها
مطلب
الحلة لسقوط
المهر من الزوج
فيما اذا وقع

مطلبة
طلقها على ارضاع
ولدها الذي
هو حامل به
وعلى امساكه

مطلبة
قال لا تطلق
امرأتك على هذه
البقرات الاربع
وعلى عشرين

مطلبة
لولا الامانة
انت على محرمة
فقط

مطلبة
لولا انهما
مثل اختي
الليلة فظاهر

بعدها

بعدها كما نص عليه في البحر وغيره والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها روي طالق محترمة مثل أخيه
 ناويا محترمة المحترمة المطلقة هل له أن ينكحها أم لا اجاب بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح بقوله
 محترمة اذا ناويا المحترمة المحترمة يكون ظهرا فلزمه كراه الظهار لقوله مثل اخي الذي هو تشبيه منكوحة محترمة عليه
 على النابيد وفي اخيه والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيته ان لو تعودت وتبقي في بيتي تكوني مثل
 اخي فلم تعد ما للحكم اجاب ان نوي براءا وظاهرا او طلاقا فمما نوي وان لم تكن له نية لغا كالأه ولا
 عليه وذلك ما أخذ مما ذكر في الظهار في مسألة انت على مثل التي ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الظهار
 مما يجوز تعليقه والله اعلم سئل في رجل غضب من ابى زوجته فقال هي مثل اخي فماذا يلزمه اجاب ان لم
 تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزمه شيء والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته وهي محضرة امة تكوني مثل هذه ما تحب
 وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا اجاب لا يقع عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في
 السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كراه الظهار وهي عتق رقبة ان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين
 متتابعين فان لم يستطع فعليه ان يطعم ستين فقيرا والله اعلم سئل في رجل خاصم مع زوجته وقال اني
 مثل امي انت مثل اخي ناويا المحترمة ماذا يلزمه اجاب في المسئلة خلاف وصح كونه ظهرا لا فيلزمه عمره
 ان قدر وان لم يقدر صيام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا ايام منهيته فان لم يقدر اطعم ستين
 فقيرا والله اعلم **باب العنين** سئل في بكرة دعت على زوجها بعد الدخول بها
 انه عنين لو يصل اليها فطلقها على مال فزوجها ابوها بعد عشرة ايام لعين هل يصح تزويجها قبل انقضائه
 عدتها ام لا اجاب لا يصح قبل انقضائه عدتها لوجود الخلوة الصحيحة كما صرح به علما ونافا طيبة والله اعلم
 سئل في بكرة صغيرة دخل بها زوجها ثم ان ابويها اخذاها الى قريتهما ومنعاهما عن زوجها وبلغت فادعت ان
 بزوجها عنة هل يفرق بينهما بغير دعواها ام لا اجاب لا يفرق بينه وبين زوجته بغير دعواها انه عنين ولا
 تقدير بثبوت منه ما قرأه او يقول النساء انهما بكر يؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها ايام مرضه
 ولا مرضها ولا ايام غيبته عنة ولو حجتها وهي بها مئة فان وطئ ولا يمانت عنة بالفرق ان طلبت والله اعلم سئل
 في عتق اجل سنة وادعت زوجة البكر البالغة انه ازال البكرتها في اثناء السنة يا صبيعه لا بالآله وهو كيان الزالما
 بالآله فعرضت عليه اليمين بانه ما ازالها يا صبيعه وانما ازالها بالآله فتكلم عن اليمين هل يفرق بينهما وبينه بكونه عن
 اليمين بعد اتمام السنة ام لا اجاب نعم يفرق بينهما بكونه عن اليمين والحال هذه اذ هو مما يحلف عليه
 ويقضى فيه بالنكول لانه اذا اقر بيمينه فحلف وان هو حلف والا قضى عليه كما هو اظهر من ان يذكر والله اعلم سئل
 في رجل اسلم ونحوه نصرانية بالغة ابوها يدا يفرق بينهما وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك
 ام لا واذا ادعت انه لم يصل اليها واجله استاذ قريته الى دخول الجون يصح تأجيله ام لا اجاب بقاء التكا
 في كراج الكتاب اذا اسلم مقترفا لكتب متونا وشروطا وفناوى ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا غيره
 بتأجيل غير قال في الحانية وتأجيل العنين لا يمكن الا عند قاضي مضرب ومدينة فلا تعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل
 غيرها هو المصحح به في روضة العنين اذا اجله الحاكم سنة وطلبت الانفراق بانه امةا بانه الزوج ولما بشرق

مطلبة
 قال الماروي
 طالق محترمة
 مثل اخي

مطلبة
 خرجت من
 بيته فقال لها
 ان لم تعودت

مطلبة
 اذا قال في مثل
 اخي لا يلزمه

مطلبة
 قال لزوجته
 محضرة امة

مطلبة
 قال لزوجته
 انت مثل امي

مطلبة
 اخيها ام
 طلقها لا يصح
 العقد عليها
 قبل انقضائه

مطلبة
 لا يفرق بينهما
 بغير دعواها
 انه عنين

مطلبة
 اجل العنين
 سنة فادعت
 انه ازال البكرتها

مطلبة
 لو اسلم الزوج
 لا يفرق
 بينهما ولا يصح
 التأجيل
 الا من الحاكم

مطلب
إذا هرت زوج
العين الويل
سنة في
مطلب
في عدة ممتدة
الطهر

مطلب
لوقضي مالكي
بانقضاء عدة
ممتدة الطهر
بشقة الشهر
نقد

مطلب
لست بعتة
الوفاء
تتعلق بالزوج
مطلب
لست بطلقت
أن يخرج من
بيت طلقته

مطلب
ما من زوجة
وجاهت كتاب
في بيت يسقي
مطلب
استند طلاقها
الى مدعى ما
ان صدق فلا
نفقة لها وكذا
من وقت
الاقرار على
كل حال

القاضي إذا ابى الزوج ولا تثبت الفرقة بغير اختيارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية قاطبة ووافقه اعلم
سئل في زوجة العتق الموملة الحاسنة إذا هربت أو أخذها والدها وجسها عنه هل تحسب تلك الأيام
أم لا اجاب لا تحسب والله اعلم باب عدة سئل في امرأة شابة امتد لها
هل تعتد بالشهور أم لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في ثلث الوهبانية بتسعة شهور تنقض عدة الق
غدا طهرها ممتدة فيما يحزر بحرر اجاب هو مخالف لجميع الروايات فلا يغني به نعم لوقضي مالكي
نقد ولا داعي الى الافتاء بقول نعتدانه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان الترفع الى مالكي يحكم به ونصت
علما وبذلك قال في نكاح الخلاصة قيل لحنفي تمام مذهب الشافعي في كذا وجب عليه ان يقول قال ابو حنيفة
كذا ذكر في النهي عن مخالفة الروايات وغرابية يوم نظمته أنه المذهب الذي منه لا يذهب والواجب طر الف
وحفظ المذهب منها وإذا الرود ذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لوقضي بذلك مالكي نقد
وقد نظمت نظما سالما من النقد قللت لمتدة طهر ابتسعة اشهر وقاعدة ان مالكي يقتدر
ومن بعد لا وجه للنقد هكذا يقال بلانقض عليه ينظر والله اعلم سئل فيما اذا قضى مالكي
المذهب في ممتدة الطهر بانقض عدة العدة بتسعة اشهر يقدم لا اجاب لا شك أنه اذا قضى مالكي
المذهب في ممتدة الطهر بانقض عدة العدة بتسعة اشهر ينفذ ولا يجوز نقضه لأنه لم يخالف الكتاب ولا السنة
المشهور ولا الاجماع والله اعلم سئل في امرأة توفي عنها زوجها بالذوا وبالزملة هل لها ان تخرج من بيتها
وتنتقل الى القدر قبل انقضائها عدةها ام لا اجاب ليس لها ذلك والله اعلم سئل في المرأة المطلقة هل
تخرج من بيت طلقته وهي به ام لا وتجبر على العود اليه اذا هي خرجت قبل انقضائها عدةها وتجب نفقتها عليه
وكذا كسوتها اجاب لا تخرج منه ويجبر عليها ذلك بقوله تعالى لا تخرجون من بيوتن الاية قال ابن عثا
الفاحشة الزنا فخرج لا إقامة الحد عليها وبه قال الاكثر وقال ابن عمر خرجت قبل انقضائها عدةها وتجب
على العود اليه اذا خرجت قبل انقضائها ولو باذن الزوج لان الحرمة لا تسقط بأذنه عقالة تعالى لا تخرج
لايلا ولا نهارا حتى الى محسن ما فيها مآزل لغين بخلاف ما اذا كانت له وصروا بانة اذا كان المنزل مستأ
وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها ان تخرج منه بل تمكث وتدفع الاجرة وترجع بها طيلة اذا
كان باذن الحاكم ولا يحل لأهلها اخراجها ولو امرها ابوها بذلك عليها ان تعصيهما وقد حوا على ملاذ
النساء لبيوتن مطلقا واكثر من غير مطلقات فانه يحل لمن المزوج باذن الارواح بخلاف المطلقات
اذ لا اذن فيما فيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مستهاها الكسوة اذا طالت بان كان
حاملًا او ممتدة الطهر والله اعلم سئل في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن معه في بيت يشق المبيت فيه
السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى فيه رغم علمهم ام لا ولم يخرجها اجاب
نعم لهم اخراجها والله اعلم سئل في رجل غائب قرابته طلق زوجته من مدة تزيد على تسعة اشهر ثلاثا وارسل
بذلك كتابا اليها هل يصدق في اسقاط نفقتها ام لا ولها النفقة حتى تنقض عدةها من تاريخ طردها عليه
وفاء مهرها المشروط بحلوله بطلاقها ام لا اجاب ان كذبته فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام
ان

ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقران يعنى الزوج بالطلاق من زمان معني ان المتأخرين آخروا
ويؤوب العدة من وقت الافراق حتى لا يجعل له التزويج بأختها واربع سواها زجرا له حيث كنتم طلاقا لكن لانفقة
لها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لأن قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبت
في الاستناد او قالت لا ادري من وقت الافراق وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت
الافراق والحاصل ان لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها انما عا في النفقة والكسوة وعليه وفاء مهرها المشرط
حلوله بطلاقها انما عا والله علم **سئل** في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية تمتد عدة أمها صاهيا لها على
دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا **اجاب** لا يصح الصلح قال في البحر وإذا صاهى الرجل امرأته على نفقتها
مادامت في العدة على دراهم مسماة لا يزيد لها عليها حتى تنقضي العدة ينظر ان كانت عدتها بالخض فلا يجوز
الصلح للجمالة وهذه عدتها بالخض فلا يصح الصلح للجمالة بالمدة ويجب عليه النفقة مادامت تحيض والله علم
باب ثبوت النسب **سئل** في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا وإذا قلتم
لا هل ثبت له شرف تام أم لا وإذا قلتم نعم هل يتسلسل في اولاده أم لا **اجاب** لا شبهة في ان له شرفا تاما
وكذا اولاده اما اصل النسب فمخصوص بالآباء والقائل بهذا قد نزع المنهج الواضح واتبع الوجه اللامع وادب
نسبة اليه صلى الله عليه وسلم ثبت الشرف والسيادة فإذا ثبت هذا القدر لا ينال الهاشمية ثبت لا اولاده ولا اولاد
الى آخواله لوجود نسبة تام من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالفوز والغنى في مسألة الشرف من الأم
فمن اراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله اعلم **سئل** في علي بن عبد الله الجواد بن الإمام الشهيد جعفر الطيار
وابن سيدتنا زين بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولاولاده وذريته
وعترته شرف مثل شرف الحسينة والحسينية وحمل العمامة والخضر على رؤسهم أم لا **اجاب** يطلق عليهم
اشراف بلا شبهة اذا سم الشرف يطلق على كل من كان من اهل البيت سواء كان حسنيا او حسينا او علويا
او جعفريا او عقليا او عباسيا كما كان كذلك في الصدا الاول وان قصر الحكماء الفاطميون اسم الشريف على
ذرية الحسن والحسين فقط لكن لم شرف الآل الذين تحرر عليهم الصبغة لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم
فان العلماء رحمهم الله تعالى ذكروا ان من خصنا الله صلى الله عليه وسلم ان ينسب اليه اولاد بناته ولم يذكر واعتل ذلك
في اولاد بناته فالتخصيصية العلية فقط فاولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وام كلثوم
وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم واولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم واولاد
زينب وام كلثوم الى ابيهم عمر وعبد الله لا الى الأم ولا الى ابيهما صلى الله عليه وسلم لانهم اولاد بنت بنت لا اولاد بنت
يجري الامر فيهم على قاعدة الشرف الشريف فان الولد يتبع ابيه في النسب لا أمه وانما خرج اولاد فاطمة وحدهم
التي ورد الحديث بها وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا دل يشملهم واما الشرف
الأنفص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله اعلم واما العمامة والخضر والعلامة للخضر
لما اصل في الشرف ولا في النسبة ولا كانا في الزمن القديم ولكن لبسها بدعة مباهة لا يمنع منها ولا يؤبر
بها اقصى في الباب انه اذا حدث التمييز في الجائر ان يختص بها المنسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن

مطلب
صاحبا على
نفقة مدتها
على دراهم مسماة

مطلب
هل ثبت
الشرف لابن
الهاشمية

مطلب
في علي بن عبد الله
ابن سيدتنا زين
شرف وحمل
العمامة والخضر

وَأَنْ يُعَمَّرَ فِي كُلِّ أَهْلِ الْبَيْتِ كُلِّ جَائِزٍ شَرَفًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُمِّلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ اخْتِارٍ لَا يَمُرُّ مَعْرُوفَةً عِنْدَ النَّاسِ
 طَلَبْتُ الْاِخْتِصَاصَ بِالْأَرْثِ فَرَمَهَا وَرَدَّهَا فَاذْهَبِي بِهَا إِلَى جَمَاعَةِ أَنْتُمْ بَنَاءُ عَمِّ عَصْبَةٍ لَهُ وَلَيْسَ لَهَا سَوَاقُ السَّيِّدِ هَلْ يَعْطُونَ
 بِحُجْرَتِهِمْ أَمْ لَا وَهَلْ إِذَا شَهِدَ جَمَاعَةٌ بِأَنْتُمْ بَنَاءُ عَمِّ يَكْفِي ذَلِكَ فِي شَهَادَتِهِمْ أَمْ لَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ الْجَدِّ أَجَابَ لَا يَعْطُونَ
 بِدَعْوَاهُمْ وَإِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ وَلَمْ يَذْكُرُوا الْجَدَّ الَّذِي يَجْتَمِعُونَ فِيهِ مَعَ الْمَيِّتِ لَا تَنْتَعِمُ شَهَادَتُهُمْ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِالْقَا
 بَدُونَ ذَكَرَ صَرِيحٌ فِي جَامِعِ الْفَصُولَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُمِّلَ فِي رَجُلٍ زَوَّجَ أُمَّ وَلَدٍ مِنْ زَيْدٍ بَعْدَ أَنْ اسْتَبْرَأَ
 فِدَخَلَ بِهَا الزَّوْجَ ثُمَّ بَعْدَ مَضِيِّ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِهَا ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ وَكُلٌّ مِنَ السَّيِّدِ وَالزَّوْجِ يَنْتَقِي كَوْنُهُ مِنْهُمَا لِكُلِّ الشَّعْرِ
 فِيمَا إِذَا وَضَعَتْهُ لَأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِ الزَّوْجِ أَوْ لَا أَكْثَرَ مِنْهَا مِنْهُ وَعَلَى تَقْدِيرِهَا كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ التَّزْوِيجِ
 وَكَانَ السَّيِّدُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِنَّ ذَاكَ أَعْلَى جَنَاحٍ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ أَمَّا نَفَى الْمَوْلَى فَصَحِيحٌ مُطْلَقًا إِذَا الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي
 كِتَابٍ عِلْمًا قَاطِبَةً صَحَّتْ نَفْيُ وَلَدِ الْمَوْلَى وَسَوَاءٌ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ أَقْلَ وَأَكْثَرَ مِنْ وَقْتِ الْكِتَابِ وَأَمَّا
 نَفَى الزَّوْجِ فَلَا يَصِحُّ إِذَا اتَّ بِهِنَّ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ أَكْثَرَ وَإِذَا كَانَ لَأَقْلَ يَصِحُّ نَفْيُهُ وَمَعَ صَحَّةِ نَفْيِهِ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنَ الْمَوْلَى
 مَعَ نَفْيِهِ وَلَا جَنَاحٌ عَلَى السَّيِّدِ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُمِّلَ مِنْ وَلَدٍ الْمَرْحُومِ الشَّيْخِ حُجِيِّ الدِّينِ نَظْمًا
 بِأَمْرِ بَنِي بَعْلَى أَضْحَى بِهَا كَلَامًا لَالٌ مَا أَشَانُ كُلِّ يَنَادِي أَنَا بِنُ عَمِّ ابْنِ خَالِي أَجَابَ
 هَذَا اخْوَابِي مَزْوِجٌ بِالْحَالِ اِخْتَلَفَ هَذَا كَذَا فَافْهَمْ مَقَالِي فَأَبْنِ كُلِّ يَنَادِي
 أَنَا بِنُ عَمِّ ابْنِ خَالِي وَسُمِّلَ مِنْهُ نَظْمًا أَيْضًا تَأَيَّهَا الْكَبِيرُ الَّذِي نَزَلَ بِجَوَاهِرِ أَوْ دَعَا
 أَدْبًا وَفَقَهَا وَالْحَدِيثُ مُؤْصَلًا وَمُفَرَّعًا مِنْ ذَا زَوْجِ أُمِّهِ رَجُلًا وَاخْتِهُ مَعَا
 مِنْ نَسَبٍ قَدِ اثْبَنَّا بِالْحَقِّ شَرَعًا أَشْرَعًا أَجَابَ أَمَّا ابْنُ بَابِ وَذِي لَازِمٍ فَاذْهَبَا مَعَا
 وَهِيَ الْكُلُّ مِنْهُمَا بِنْتُ مِنَ الْغَيْرِ اِسْمًا بِاسْمِ الْخَصَانَةِ سُمِّلَ فِي صَغِيرٍ
 يَتِيمٍ لَهُ أُمٌّ مَزْوُجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ وَابْنٌ لَهُ ذَلِكَ فَهَلْ تَحْضَنُ أُمُّهُ أَمْ اخْتَارَ جَاهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرَةِ عَصْبَةٌ
 حُرْمٌ وَلَا ذَوْرٌ مِنْ غَيْرِ الْعَصْبَةِ كَالْأَخِ مِنْ أُمٍّ وَعَمٍّ مِنْ أُمٍّ وَخَالَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُ الْأُمِّ الْمَذْكُورَةِ وَالْاِخْتِ الْمَذْكُورَةِ
 وَقَدْ قَامَ بِكُلِّ مِنْهُمَا مَا نَعَمُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْخَصَانَةِ فَاذْهَبَا عَنْ عِنْدِ أُمِّهِ أَوْ مِنْ أَبْنَائِهِ عَنْ عِنْدِ اخْتِهِ لِكُلِّ شَفَقَةٍ بِالْأُمِّ كَمَا
 افْتِي بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ شَهَابُ الدِّينِ الْحَلَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَعَلَّكُمْ سُمِّلَ فِي امْرَأَةٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بَارِضًا وَلَدَ
 الَّذِي هِيَ حَامِلٌ بِهِ وَحَضْبَانَتُهُ إِذَا وَلَدَتْهُ سَنَةً هَلْ يَحْجُوزُ أَمَّا لَا وَهَلْ إِذَا طَلَبْتُ عَلَى ذَلِكَ ابْنَةً بَعْدَ السَّنَةِ وَالْأَبُ
 مَعْسُورٌ لَخْتُ لَابِيَةٍ تَرْضَعُهُ وَتَرْبِيهِ حَتَّى مَاتَ أَوْ بَاتَ أَمَّا ذَلِكَ فَالْأُمُّ لَا يَنْزِعُ مِنْهَا وَيُدْفَعُ لِلْاِخْتِ أَمْ لَا أَجَابَ
 يَحْجُوزُ الْحَلْمُ عَلَى ذَلِكَ وَيَلْزَمُهَا الْوَفَاءُ بِهِ وَإِذَا ابْنَتُ أُمُّهُ أَمَّا مَسَاكُهُ وَارْضَاعُهُ لَهَا بِالْأُمِّ وَأَخْتُهُ تَقْبَلُهُ حَتَّى مَاتَ يَدْفَعُ
 إِلَيْهَا صَرِيحٌ بِهِ فِي الْحَاثِيَةِ وَالْبَرَاذِيَةِ وَالْخَالِصَةِ وَالطَّهِيرَةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سُمِّلَ فِي الْأُمِّ تَحْضَنُ
 الصَّغِيرَةَ إِلَى مَتَى وَهَلْ يَلْزَمُهَا كَيْفَ يَكْفُلُهَا خَشْيَةً أَنْ تَغَيِّبَ بِهَا أَوْ تَسَافِرَ أَمْ لَا أَجَابَ الْأُمُّ أُولَى بِهَا
 حَتَّى تَحْضَنَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَطَلِيحُ الْمُتَوَفَّى وَابْنَةُ مُحَمَّدٍ حَتَّى تَشْتَرِيَ عَلَيْهِ الْقَنَوى لِفَسَادِ الرِّمَاءِ وَلَا يَلْزَمُهَا كَيْفَ يَكْفُلُهَا
 فِيمَا ذَكَرْتُ لَعَلَّكُمْ سُمِّلَ فِي الْأُمِّ الْخَالِصَةِ الْمَبْتُوتَةِ الْمُنْقِضَةِ عَدَّتْهَا إِذَا طَلَبْتُ ابْنَةً لَخَصَانَتِهَا أَوْ وَلَدَهَا الصَّغِيرَ
 هَلْ تَحْبَابُ إِلَى ذَلِكَ وَإِذَا احْتِاجُوا إِلَى خَادِمٍ يَلْزَمُهُ وَيَلْزَمُ بِسَكْنِهَا أَيْضًا أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ تَحْبَابُ إِلَى ذَلِكَ

مطلب
لا بد في الشهادة
لمدعي الارث
من ذكر الجدة

مطلب
نفي ام ولد
فخوات بولد
ففي المولى له
صحيح مطلقا
ونفي الزوج فيه
تفصيل

مطلب
في اثبات نسبها
بنا دعي الاخوان
ابن عم ابن خال

مطلب
في نفي زوج
واختيه

مطلب
في نفي نسب
سوى ام
واختها
مترصة باجنبي

مطلب
خالعت على
ارضاع ولدها
الحامل به حثانته
سنة

مطلب
لا تلام الام
بالكفيل في
مدة الخصانة
خشية ان يغيب

مطلب
في الام المنقضة
العقد اذا طلقت
ابو الخصانة

اذ هو واجب على الاب كسؤم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن الحاضرة على الاب
صرح به غير واحد والله اعلم سئل في بكر بالغة عاقلة لها راي يريد غيرها ان يصتمها وهي تأبى ولا تريد الا انضمامها
الى امها الصالحة القان به هل يقدر على ان يصتمها اليه جبراً ام لا اجاب لا يقدر عليها على ذلك ولا يمنعها عن
المكث عند امها والله اعلم سئل في امرأة نصرانية تتنازع في صتمها اخوتها المسلمين واخوتها النصرانيون كل
يريد صتمها لنفسه فعد من تكون اجاب تكون عند من اخارت الكون عند اذ المراهقة حكمها حكم البقرة
في ذلك والله اعلم سئل في صغيرة لها ام وجد ام او واخت شقيقة ساقطات الحق من الحضنة الكون من
متزوجات باجانب ولها اخ لاب هل له ان يخصنها ام لا اجاب نعم ساقطات الحضنة بالتزوج بالاجانب
كالميتات كما في الجرح وغيره فحق الحضنة للاخ والحالة هذه وفي التارخانية بعد ان رزق المحيط واذا انتمت
النساء وكفن ازواج اجانب يصنع القاضى حيث يشاء والله اعلم سئل في صغيرة لها عم عصبة واورثت
بالاجنبى وخال فمن بلى اكاسها وحضنتها اجاب العم هو الذى بلى الكناح واما الحضنة في حق لورث
من يتقدم على العم مثل الجدة والاخت والحالة والعمة وغوها فلم اخذها والله اعلم سئل في اب مصر له من
مبانية صغيرة ستمها ازيد من سنتين ابتامتها ان تزيها وتحضنها الا باجرة وقالت جدتها ام ايها انا ارفى
ولد ولدى الفقير بلا اجر هل تسقط حضنته الأم وتكون الجدة اولى بها ام لا اجاب نعم تكون اولى بها في
الصحيح كما صرح به في الجرح وغيره والله اعلم سئل في غلام صبيح بالغ هل لبيه ضممة لية ومنعه من السفر واذا
وقع منه شيء لان يؤدبه اجاب له ضممة ومنعه من السفر وتأديبه اذا وقع منه شيء قال في الجرح نقلا عن الظهير
والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للأب ان يضتمه الى نفسه الا اذا كان غير مأمور على امر
فلا يلبس ان يضتمه الى نفسه وليس عليه نفقة الا ان يتبرع وفيه نقلا عن الوالدية اذا كان يحشى عليه شيء فالأب
اولى من الأم وفيه نقلا عن الاشبيح ان للأب ان يؤدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي التارخانية ولا
اذا كان صبيحاً ان اراد ان يخرج الى طلب العلم فلا يدين بمنعه وفي كراهية الخاتنة وكان محمد بن الحسن صبيحاً
فكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في درسه خلف ظهره واخلف سارية محافة خاتنة العن مع كمال تقواه
وفيها قبله نقلا عن العتائبة الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن صبيحاً فحكم الرجال فان كان صبيحاً
فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي المنقطة يعنى لا يحل للرجال النظر اليه يعنى عن شهوة فاما
النظر لامر شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي المنقطة الناصح
فاما السلام والنظر لامر شهوة فلا بأس به وفي استحسان كراهية الشعبي سكران واحداً من العياض
رؤى في المنام ف قيل له ما فعل الله بك قال كل ذنبا استغفرت منه غفر لي الا ذنبا استحييت ان استغفر الله
فعدت بذلك الذنب ف قيل له ما هو قال انظرني في غلام بشهوة قال القاضى سمعت الامام يقول ان مع كل
امرأة شيطانين ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا هو وفي الجرح في كتاب الحج نقلا عن النوازل ان كان الابن
امرء صبيح الوجه للأب ان يمنعه من الخروج حتى يلحق امواله كما حصل ان طاعة الوالدين واجبة بالنص وهو
حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والأحاديث في ذلك اكثر من ان تحصر والله اعلم سئل في غلام

مطلب
في بكر بالغة
لها راي يريد
عتمها الصالحة

مطلب
ساقطة الحق
بالزواج
بالاجانب

مطلب
في صغيرة
ام متزوجة
باجنبى وعم

مطلب
في اب مصر له
انته صغيرة
تزعم ام ايها

مطلب
للأب ضم الغلام
الصبيح اليه
اذا كان
غير مأمور
على نفسه

مطلب
في بكر بالغة
لها راي يريد
عتمها الصالحة

اثم انه غير مأثور على نفسه فمن يضمه اليه اجاب قال في التمهيدية الغلام اذا عقل واجتمع رأيته
 واستغنى عن الابليس للابان يضمنه الى نفسه الا اذا لم يكن مأثورا على نفسه فكان له ان يضمنه الى نفسه
 وقال في منهاج الخفية للعقلى وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصبة اولى الاقرب
 فالاقرب اه هذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأثورا عليه ولتقدير الاقرب فالاقرب من
 العصبة ولا شك في اشتراط كون العصبة غير فاسق بحيث يحنى عليه العصبة لديه والضياع عنده والله اعلم
 سئل في الصبي اذا انقضت مدة حضانه هل لعمه عصبة ان يأخذ من امة ام لا اجاب نعم نعمته
 العم قال في منهاج الجلال الذين ابى حصص عمر بن محمد بن عمر الانصاري والعقلى من الخفية ان لم يكن للصبي
 اب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصبة اولى الاقرب فالاقرب والله اعلم سئل في الميتا المنقضة
 عذتها اذا طلبت اجرة الحضانة لابنها الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا وجد الاب من غير محارمة من
 محارمها يكون اولى من الام ام لا اجاب نعم تجاب الى ذلك ويغرض لها اجرة المثل ولا يدفع للمحارم الا في
 الحضانة ولو تبرعت في حاله تمام الحالات كالاجنية كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم سئل في بركة
 عاقلة مستقلة برأيها لها ام واب يريدان يسكنها مع خنزق اتمها ويفرق بينها وبين اتمها هل له ذلك ام لا
 اجاب حيث كان لها رأي وعقل ودخلت في السن ليس لابيها ان يكرها على ان تسكن معه لا يسمي
 خنزق اتمها ولها ان تنزل حيث احبت حيث لا يتخوف عليها صرح بذلك في التمهيدية والله اعلم سئل في تيممة
 ادعى زوج عمتها ان اباها قبل موته زوجها ابنة الصغير وقبل النكاح له لتزعمها العمة من اتمها هل على
 تقدير موت ذلك باليئة العادلة تسقط حضانة الام ام لا اجاب لا تسقط حضانة الام مادام
 الصغير لا تنضم للرجل مترج به في البحر والمخ نقلا عن الفتية والله اعلم سئل في الغلام اذا استغنى عن
 نصار يأكل ويشرب ويلبس ويستغنى وعن هل لآمة عليه حضانة ام لا ويصير اى احق بضمته لآمة لديه
 ليتحل باداب الرجال واخلاقهم اجاب نعم اذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضانة امة وصار اى
 احق بضمته وقد اطبقت على هذا المتن والشروح والفتاوى والله اعلم سئل في صغير سته يزيد على ثلاث
 سنين ولها زوج وام متزوجة باجنى لا غير ذلك من العمتا وغيرها وزوجها يخشى عليها من الام وزوجها
 ان يتغيبا بها فيضيع حقه لكونها غريبين ويخشى ايضا منهما ان يأكل مهرها بالباطل هل للقاضي ان يصنعها
 حيث شاء ليؤمن على نفسها ومالها ويا امر الزوج بالانفاق عليها من مهرها حتى تطيق الرجال فيأمر على الصغير
 بقية مهرها من الزوج ودفعها اذا بلغت وان شربتها ام لا اجاب نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في
 باب الحضانة بأنه حيث لم يكن للصغير عصبة ولا من له حق حضانة يصنعها القاضي حيث شاء وساقط
 الحضانة كالاخبات وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى من المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الخشية
 المذكورة هذا لا يخالف فيه احد والله اعلم سئل في تيممة لآمال الحارثية عمتها حضانتها محارمها وامها تريدان تقرص
 اجرة حضانتها هل لها ذلك ام لا اجاب حيث ايت الام ان تحضنها اتمها لاجرة تدفع الى العمة ولا يصح
 للام ان تقرصها عليها شيئا ترجع به عليها بعد بلوغها باجماع العلماء والله اعلم سئل في صغير لها ام متزوجة

مطلب
 اذا لم يكن العم
 اب فالسواة من
 العصبة ان يضمنه

مطلب
 اذا انقضت
 عذتها وطلبت
 اجرة الحضانة
 تجاب لذلك

مطلب
 اذا اقلعت اتمها
 ليس لان غيرها
 على السكنى

مطلب
 لا تسقط
 حضانة الام
 مادامت
 الصغير
 لا تنضم للرجل

مطلب
 اذا صار الفلأ
 يأكل ويلبس
 وحده فالأب
 احق من الام

مطلب
 الصغير اذا
 كان لها زوج
 وام متزوجة
 باجنى للقاضي
 ان يصنعها
 حيث شاء
 حتى تطيق
 الوطن

مطلب
 تيممة لآمالها
 تبرعت بعمتها
 حضانتها
 اولى من اباها

تزوجت ام الصغيرة
 باجنى فمالها اولى بها
 من ابيها

وعصته في ذلك امر زوجها حق صارت ناشرة هل تجب لها نفقة ام لا اجاب نفقة العدة كفقة
 النكاح لا تقطع بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله اعلم **سئل** في الزوج هل عليه ان
 يسكنها دارا مفردة ليست فيها احد من اهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها
 وينعون الزوج عن ظلمها اذ اراده وليس له ان يشرك معها غيرهما ام لا وهل يكفيها بيت واحد من دار
 ذات بيعة من غير ارفق اجاب نعم على الزوج اسكانها في دار فدية لا يتر فيها احد من اهله وعليه
 ايضا ان يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مباح رزقها او دنيا او ينعون الزوج عن ظلمها اذ
 اراد الظلم واليس له ان يشرك معها غيرهما ولا يكفي بيت واحد من دار ذات بيوت ان يكون بجميع
 من مطبخ وبيت خلاء والا تلماء في السكن كما صرح به الله علما وانا لله **سئل** فيما لو فرض القاض
 على الزوج الحاضر ببلدة الغائب من مجلس الحكم لزوجته واولاده المتعار نفقة بغير حضرة الزوج مع تبيها
 بلا مشقة هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز ذلك والحال هذا فقد صرح في البحر في اول باب النفقة انه
 يشترط لجوب الفرض على القاض وجواز منه شرطان امد هما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما
 عمل بقول زفر في الغائب لا يحتاج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة الشفر وحيث كان حاضرا في المدة متبيرا
 احضارا للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله اعلم **سئل** في رجل ملى تزوج
 غزيرة ولم توجد النقلة بعد وهو يتعهد بابا رسال النفقة من الغزيرة الى غرة فرضت عليه دراهم لذي قاضي غرة وهو
 في الرملة من غير اربعة واحضار مع امكان ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة الشفر هل يصح هذا
 الفرض ام لا يصح اجاب فرض النفقة من القاضي قسما كما صرحوا به وقد جوزوا لزوجة الغائب
 قول زفر الحاجة اليه في قاعه وقد صرح في البحر قال عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج
 ان تكون المسافة مدة الشفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يستعمل احضار ومراجعة
 فقد انفتت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي الحاجة والاضطرار الى القضاء
 على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضار ومراجعة والله اعلم **سئل** في رجل
 تزوج صغيرة يتيم مشتهة من امها ودخل بها قبل ان يوفىها المخل والآن تركها عند امها وامتنع من الانفا
 عليها هل لها مطالبة بالنفقة والكسوة والتكفي والمهر المخل حيث كان معتقها ام لا اجاب
 على الزوج رزقها وكسوتها واسكانها حيث سكن وايضا ما بذمته من محل صدقاتها واذا امتنع من ذلك
 يجبس لينفق عليها ويجبس ليوفىها ما اعترف به من محل صدقاتها والله اعلم **سئل** في رجل غاب وترك
 زوجته بالنفقة هل اذا رقت امرها الى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا واذا رها بالاستدانة
 لترجع عليه ام لا اجاب نعم يفرض لها النفقة رفقا بها حيث كان عالما بالنكاح او رهنه عليه ان لا
 يكن مالا به قال في ملتقى الاجر هو المختار وفي كثير من الكتب وبه يفتي صريح في الزهر وعمل القضا عليه
 اليوم للحاجة فيقضي به واستحسنه اكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره متيسرا والله اعلم **سئل** في امرأة
 اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط بيجيله لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على ان

مطلبة
 على الزوج ان
 يسكن امرأته
 في دار ليس
 فيها احد من اهل

مطلبة
 لو فرض القاض
 النفقة على
 الزوج الحاضر
 مع غيبة زوجته

مطلبة
 شرط صحة
 فرض القاضي
 النفقة على
 الغائب ان
 تكون غيبته
 مدة الشفر

مطلبة
 على الزوج التكفي
 بالنفقة
 وايضا المهر
 حيث كانت
 الزوجة مشتهرة

مطلبة
 رقت امرها
 الى القاضي
 يفرض لها
 النفقة
 لو رها بالاستدانة
 لترجع عليها

مطلبة
 لها منع نفسها
 ولو سلمت نفسها
 قبل استكمال
 مهرها

مع صرتها في محل واحد لا اجاب لما منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سملت نفسها
وبصرتها المتون فاطلة ولا تقصر على السكنى مع صرتها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها لما فيه من الاضرار
والله اعلم سئل في رجل فرض على نفسه لزوجة نفقة ومعنى زمان هل تلزمه النفقة التي وقع عليها الرضى
كما تلزمه بالقضاء ولا تستقطب بمضى الزمان ولا بغيره الزوج اجاب نعم النفقة تصير ديناً على الزوج
بالرضى كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تستقطب بمضى الزمان والغيبه والله اعلم سئل في امرأه تريد
زوجها ان يغيب عنها وتخشى من عدم النفقة وتريد ان تأخذ منه كفيلاً بالنفقة هل يجيبها القاضي في ذلك
ام لا اجاب نعم يجيبها القاضي في اخذ الكفيل الى شهر وهو قول ابي يوسف استحساناً منه وعليه الفتوى
كما في الولو الجية والظهيرية وغيرها والله اعلم سئل في امرأه تحققت السفر من زوجها فطلبت منه
كفلاً بالنفقة فكفله والد فيها وفيما يترتب لها عليه شرعاً ففسا فر الزوج فرفعت امرها الى القاضي ففر
لها ما يكفيها وابنتها مقدراً معلوماً لكل يوم واذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها وعلى والد
الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فلما ان تطالب ايتها شاءت بنفقة ما ام لا فلا تطالب بها ايتها
زوجها اجاب نعم نقل في البحر الذخيرة جواز اخذ الكفيل في مسئلة مهرا السفر سواء كانت النفقة
سفره صرة او لا فراجع ان شئت ولا شك انه مبني على قول ابي يوسف وعليه الفتوى كما صرح به في الولو الجية
فعلية لها المطالبة ايتها شاءت بنفقة ما هي كما هو ظاهر والله اعلم سئل في النفقة المستدانة بأمر القاضي
بعد موت الزوجة هل للدائن مطالبة الزوج او مطالبة ورثتها ليؤدوا من تركتها او هو مخير اجاب هو
مخير لما صرح به صاحب البحر فائدة امرها بالاستدانة دون امر الزوج بها ان يصير له المطالبة على شخص
الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام انه وفي دين الزمة في ماله وان اتبع التركة فاخذ منها ترجع الورثة
على الزوج حصته منها والله اعلم سئل في صغيرة من زوجة لرجل دفعها ابوها لرجل وامر ان يتفق عليها
ويربها الى ان تدخل بزوجه وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفع منها عشرين قرشاً بعد
ثلاثين ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي اتفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين
وربما تزيد ام لا اجاب نعم له ذلك فيطالب ايتها شاءت ويحسب من المهر والله اعلم سئل في تيمم لامالها
لها ام وخال وليا وعم موسرون فعلى من تجب نفقتها اجاب تجب على امها لا على خالها ولا على ابنا عمها اما
الخال فلما صرحوا به من تأخير ابنا لام عن الام فكيف بابنه الذي يذلي به وقد خص في المنهاج الحنفى مشاركة
الام بالعصبة المحرقة غير العصبة كالحال وتوهم مشاركة الام في غاية البعد والله اعلم سئل فيما لو
امر ابو الصغيرة اقها التي هي منكوبة الغير بالانفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه ففعلت ثم ما
هل ترجع في تركه ام لا اجاب نعم ترجع في تركه كما وضحت ذلك في حاشيتي على البحر الرائق والله اعلم
سئل في رجل صاح مطلقته عن نفقة عدتها بالحيض بسبعة قروش فهل يصح ذلك ام لا واذ قلتم بعد
الصحة هل يلزمها رد الزائد على نفقة مثلها تلك المدة ام لا اجاب لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر
نقلنا عن الذخيرة وجزم به في التارخانية نقلاً عن الفتاوى والكبرى في جزم به في الولو الجية وكثير من الكتب

مطلب
إذا نفقة المتعل
عليها لا تستقط
بمضى الزمان
كما القضى بها

مطلب
إذا طلقت كنفلا
عند غيبة زوجها
يجيبها القاضي
في ذلك

مطلب
إذا طلقت من
الزوج كنفلا
بالنفقة عند
إرادته السفر

مطلب
إذا استأجنت
بأمر القاضي
تخمس ما تملك
الدين من مطالب
ورثتها أو الزوج

مطلب
زوجها أو غيرها
من رجل عامر
الابن أو غيره
يتفق عليها

مطلب
نفقة البتة
على ما دون
خالها

مطلب
إذا انفقت
أم الصغيرة
عليها بأمرها
لها الرجوع عليه

مطلب
الصلح على نفقة
العتيق في
جائز

وعَنْ بَعْضِ مَشَايِخِ بَلْغِ جَوَازِهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْخُلَامَةِ وَعَلَى مَا هُوَ الرَّاجِحُ إِذَا دَفَعَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَزِمُ لَهُ جَمْعُ فِيمَا
 زَادَ عَلَى نَفَقَةِ مِثْلِهَا كَمَا أَنَّهَا لَوْ طَالَتْ عِدَّتُهَا وَلَمْ يَكُنْهَا الْمَصْحُوحَ عَلَيْهِ تَطَالُبُ بِكَيْفِيَّتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي السُّلْمِ سَأَلَ
 فِي رَجُلٍ قَبَضَ مَهْرَ بِنْتِ الصَّغِيرَةِ وَانْفَقَ عَلَيْهَا وَعَلَى نَفْسِهِ مَعْسَرًا وَمَاتَ هَلْ مَاتَ بَقِيَ مَوْرُوثٌ عَلَى فَرَضِ اللَّهِ
 وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مَّا انْفَقَا لَا أَجَابَ نَعَمْ مَاتَ بَقِيَ بِذِمَّتِهِ مَوْرُوثٌ عَلَى فَرَضِ اللَّهِ تَحْتَ وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَيِّمَاءِ
 قَبَضَهُ وَانْفَقَ حَالُ كَوْنِهِ مَقْسَرًا أَذَلِكَ حَالُ أَعْسَانَ نَصَّ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ طُلَّامِنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي كَبِيرٍ
 فَقِيرَةٍ لَهَا ابْنَةٌ وَتَمَّ هَلْ تَجِبُ لَهَا النَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا أَلْثَلَا تَجِبُ عَلَى الْإِبِ أَجَابَ تَجِبُ عَلَى الْإِبِ وَحَدَّ عَلَى
 الظَّاهِرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي يَتِيمٍ لَا مَالَ لَهُ وَلَهُ ابْنٌ مِمَّنْ فَقِيرٌ وَتَمَّ هَلْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَى ابْنِ الْعَمِّ وَحَدَّ أُمٌّ عَلَى الْأُمِّ
 وَحَدَّ هَامٌ عَلَيْهِمَا أُمٌّ لَا وَلَا أَجَابَ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَى أُمِّهِ لَا عَلَى ابْنِ عَمِّهِ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِغَيْرِهِ وَكَانَ وَارثًا وَشَرَطُ
 النَّفَقَةِ عَلَى الْقَرِيبِ أَنْ يَكُونَ عَمْرًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَخَرَجَتْ بِأَلَا مَسْوُوعٍ شَرَعِيٍّ مِنْ
 الْبَيْتِ الَّذِي كَانَ أَعَدَّ لِنِكَاحِهَا حَالُ بَقَاءِ النِّكَاحِ فَسَكَنَتْ فِي دَارٍ أُخْرَى تَعْتَمِدُ مِنْهَا هَلْ تَكُونُ نَاشِئَةً
 بِذَلِكَ فَتَسْقُطُ نَفَقَتُهُ عَدَّتُهَا لَا أَجَابَ نَعَمْ تَكُونُ نَاشِئَةً فَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا وَلَوْ مَقْبُضَةً بِهَا الْعَدَمُ
 مَوْجِبًا وَهُوَ لِاحْتِبَاسٍ فِي الْبَحْرِ نَقْلًا عَنْ الذَّخِيرَةِ الْمُعْتَدَةِ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِ الْعَدَةِ فَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا
 مَا دَامَتْ عَلَى النِّشْوَرِ فِي الزَّيْلِ شَرَطُ وَجُوبِ النَّفَقَةِ أَنْ تَكُونَ مُجْبُوسَةً فِي بَيْتِهِ فَإِلَّا جَوَابًا عَنِ حَدِّ
 فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ لِيَا بَنَةَ وَلَمْ يَخْلُفْ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَتِنَا فِي سُقُوطِ نَفَقَةِ الْمُعْتَدَةِ بِالْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِ وَجِبَ عَلَيْهَا
 أَنْ تَعْتَدِيهِ بِغَيْرِ وَجْهِ شَرَعِيٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي امْرَأَةٍ اسْلَمَتْ وَلَهَا زَوْجٌ نَصَرَ فِي ابْنِ بَيْتِهِ فَطَلَّقَهَا
 وَلَهَا مَنَّهُ فَعَلِمَ هَلْ يَلْزِمُ الزَّوْجَ مَوْخَرَصَدًا قَتْلًا وَنَفَقَةً عَدَّتُهَا وَنَفَقَةُ الطِّفْلِ وَهَلْ لَهَا حَصْنَانَةٌ أَجَابَ
 نَعَمْ يَلْزِمُ الزَّوْجَ مَوْخَرَصَدًا قَتْلًا وَنَفَقَةً عَدَّتُهَا وَنَفَقَةُ الطِّفْلِ وَهَلْ لَهَا حَصْنَانَةٌ أَجَابَ
 وَهِيَ أَحَقُّ بِحَصْنَانَتِهِ مَا دَامَتْ أَيْمَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ أَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ ذَكَرُوا وَنَحْنُ كَلَمُهُمْ قَاصِرُونَ
 وَعَنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ بِالْعَاتِ وَلَيْسَ لِقَاصِرِينَ مَالٌ يَنْفَقُ عَلَيْهِنَّ وَالْأَخَوَاتُ الثَّلَاثُ بِالْعَاتِ يَدْعُونَ الْفَقْرَ
 وَلَهُنَّ مَعْتَقَةٌ مُوسِرَةٌ هَلْ تَجِبُ نَفَقَةُ الْإِيْتَامِ الْقَاصِرِينَ عَلَى الْعَمَةِ الْمُوسِرَةِ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ
 عَلَى كَمَتِهِمُ الْمُوسِرَةِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَخَوَاتِ أَنْتُمْ مَعْسَرَاتُ بَايَمَانَهُنَّ وَعَلَى مَدْعَى الْإِسَارِ عَلَيْهِنَّ الْبَيْتَةُ وَقَلِيلٌ
 عَلِمَاؤُنَا بَانَ الْمَعْسَرُ كَالْبَيْتِ وَالْمَسْأَلَةُ صَرِيحٌ بِهَا فِي الْبَحْرِ وَالذَّخِيرَةِ وَالْوَلُولِ الْيَتِيمَةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ وَهِيَ
 النَّفَقَةُ لِأَجْبَأِ عَلَى الْمُوسِرِينَ فَلَا تَجِبُ عَلَى الْفُقَرَاءِ لِقَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ لِأَنَّ هَذِهِ النَّفَقَةَ حُجِبَ بِطَرِيقِ الْمَصْلَةِ
 وَالْمَصْلَةُ تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ دُونَ الْفُقَرَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ نَشَأَ مَعَ زَوْجَتِهِ قَارِدَاتِ الذَّهَابِ
 إِلَى دَارِ الْوَالِدِ خَلْفَ الْوَالِدِ أَنْ ذَهَبَتْ إِلَى دَارِ الْوَالِدِ لَا تَعُودُ إِلَى دَارِ الْأُمِّ بَعْدَ خَتَامِ السَّنَةِ وَذَهَبَتْ إِلَى
 دَارِ الْوَالِدِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا إِذْنِ لَوَالِدِهَا أَنْ تَبْقَى عِنْدَ الْوَالِدِ السَّنَةَ الْخُلُوفَ عَلَيْهَا هَلْ
 يَلْزِمُ زَوْجَهَا نَفَقَتُهَا مَدَّةَ أَقَامَتِهَا عِنْدَ الْوَالِدِ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ يَلْزِمُ زَوْجَهَا نَفَقَتُهَا لِرِضَائِهِ بِأَقَامَتِهَا
 عِنْدَ الْوَالِدِ فَدَمْ صَرِيحٌ فِي فَمِ الْقَدِيرَانِ النِّشْوَرِ الْمُسْقُطِ لِلنَّفَقَةِ عَدَمُ مُوَافَقَةِ الزَّوْجِ سَوَاءً كَانَ بَعْدَ خُرُوجِهَا
 أَوْ امْتِنَاعِهَا مِنْ أَنْ تَخِيَّ إِلَى مَنَزَلِهِ وَهِيَ مُوَافَقَةُ الزَّوْجِ عَلَى أَقَامَتِهَا عِنْدَ الْوَالِدِ خَشْيَةَ الْكُفْرِ مَوْجُودًا فَالْقَوْلُ

مطلب
إذا انفق الأب
من مهر صغيرته
حاله كونه معسرًا

مطلب
نفقة الكثرة
على إحداهن

مطلب
نفقة التيمم
على أمه وولده

مطلب
المطلقة إذا
خرجت من بيت
المعدن لشكاها
حاله الكفاي
تسقط نفقتها

مطلب
اسلمت زوجة
النصراني
فطلقتها باليهودية

مطلب
مؤخر صدها
ونفقة الصغير

مطلب
مات عن زوجة
صغيرة مال
لم عين بنات
بالعات ينادون
الفقر فنفقة
الصغير فادى
عقمتهم

مطلب
حلف عليها
أن ذهبت
إلى دار والدها
لا تعود إلا
بعد سنة لها

مطلب
النفقة إن
رضي

مطلب
لا نفقة
على الأب إذا
غاب الزوج

لست نفقةها والله أعلم **سُئِلَ** في رجل غاب عن زوجته هل يجب على أبيه نفقة أم لا **اجاب** لا يجب
كما صرح به في الخلاصة وتوهم بالاستدانة والرجوع عليه **سُئِلَ** في صغيرين لها أم فقيرة عاتية
وعم على وأب غاب غيبة منقطعة هل يلزمهم نفقة أم لا **اجاب** نعم يلزمهم نفقة ما اذيجبوا لا بعد
إذا غابا لا قرب وبأنوثة الأم وفقرها وغنا العم وجبت عليه نفقةهما أحياء ولم يجتهدا والله أعلم **سُئِلَ** في صغير
له أم وعم معسران فعلى من يجب نفقة منهما **اجاب** يجب على الأم لا على العم لأنها أصل والمعدة على
الأصل ولو كان معسرا وغير الأصل إذا كان معسرا فحكمه حكم الميت والله أعلم **سُئِلَ** في المراءى إذا كان فقيرا
ولها يتيما لها عم غنى أمها القاضي بالاستدانة والنفقة عليهما فاستدانت هل الاستدانة تكون على
من يجب عليه النفقة فتكون على العم حيث كان غنيا وكانت فقيرة فجمع بينهما **سُئِلَ** في أم لا أب
نعم تكون على العم إذا كان غنيا وكانت فقيرة ورجع بما استدانت عليه والله أعلم **سُئِلَ** في رجل غاب ول له زوجة
وبنات قصر وابن أخ يتيم قاصد ووجه ما يتحصل من الملاك لنفقة زوجته **سُئِلَ** في رجل غاب ول له زوجة
والقاصر والغائب عليه دين وبعد مدة وجه ما يتحصل من الملاك لبعض أصحاب الديون فهل يدعهم
من الملاك المذكور لعياله لنفقتهم ووجه معيشتهم أم لأصحاب الديون وابن الأخ المذكور له نصف
الملاك فما الحكم **اجاب** المقرر عندنا والمسطر في كتب علماء أن الغائب إذا كان له عقار له غلة
للقاضي أن ينفق على زوجته وأطفاله من غلته وليس له أن يقتضى دينه وإن كان الذي بين مقرره لأنه إنما
يأمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكة وفي الاتفاق على زوجته وأطفاله من ماله حفظا ملكة
وفي وفاء دينه قصدا عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه اليتيم فنفقة في ماله فينفق عليه من غلة
نصف الملاك كذا في البحر وغيره والله أعلم **سُئِلَ** فيما إذا فرض القاضي لليتيم قدرا من النفقة وأمر
رجلا أن ينفق ذلك عليه من ماله وإن احتاج اليتيم إلى نفقة ولم يكن له مال حاضرة ينفق من ماله ويح
في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا **اجاب** نعم يرجع في ماله إذا ثبت ذلك وإنما احتج
إلى الإثبات لأنه يدعى ديئا ومدعى الدين يفتقر إلى البينة والله أعلم **سُئِلَ** في رجل جمع بين امرأتي في دار
واحدة واستكن كلا في بيت له فعلق على حدة هل لو أحده أن تغلب الزوج ببنت في دار على حدة أم للزوج
ذلك **اجاب** نعم لها أن تطالب بذلك كما صرح به صمدرا لاسلام في ملنقطه معللا بأن المنفعة
في الضرر أو ذرو هو مشاهد وفي منعه اعنى طلب ذلك معصاة بالنساء ولا شيء في قواعدنا يلجأ به
والله أعلم **سُئِلَ** في صرة استكنها الزوج في بيت له فعلق على حدة لكن الكيف والمطبخ مشترك بينهما وبين
صرتها هل لها أن تطالبه ببنت له كيف ومطبخ خاص أم لا **اجاب** نعم لها ذلك كما مر في البحر أخذنا
شرح المختار والله أعلم **سُئِلَ** أيضا في رجل ساكن بزوجته في بيت وقف يخصه له فعلق على حدة
ومطبخ ومرفق مشترك هل لزوجته طلب مسكن غيره أم لا **اجاب** ليس لها طلب غيره ولا يضرب
ذلك كون المرفق مشتركين غير الأجانب كما صرح به في البحر أخذنا من كلام الهداية والله أعلم **سُئِلَ**
في المسكن الواجب على الزوج شرهما ما هو أو نحو النالجواب **اجاب** المسكن الواجب عليه شر على الخ

مطلب
إذا كان كل
الأم والعمة
معسرا فالنفقة

مطلب
إذا امر القاضي
الأم للعسر
بالاستدانة
لتنفق على النتم
وله عم غنى

مطلب
غاب عن زوجة
وأولاد قصر
وعليه دين
وله أملاك

مطلب
فرض القاضي
النفقة للتم
وأمر رجلا أن
ينفق عليه من
ماله إن لم يخ

مطلب
إذا كان تطلب
زوجها سكنها
في غيرها

مطلب
لها أن تطالب
بكيف ومطبخ
خاصين

مطلب
إذا استكنها في
بيت وقف
خصه لنفها
طلب غيره

مطلب
المسكن الواجب
على الزوج شر
ما كان الخ

إذا غابت
الزوج وأب
فقيرة عاتية
فانفقة
على العم

مطلب
ان لم ترخص
الزوجة بان
تاكل من زوجها
نفقة

مطلب
خطبة امرأة
وصار ينفق
عليها لم تستغ
عن الزوج
للرجوع عليها

مطلب
اذا كان الزوج
معسرا وحكم
حاكم بغير
النكاح

مطلب
نفقة الفقير
على زوجها
الفقر ما تات
به الفقراء

بيت له مرفق وعلق على حدة فلا بد له من بيت غلاء ومطبخ ويشترط ان لا يكون في الدار احد من اهلها
يؤذيها كما صرح به في الخائفة وتكون بين جيران صالحين ويشترط ان يكون حاثونا عليها فيه ويتمكن
فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به قاطبة والله اعلم **سئل** في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب منه النفقة
فهل يلزمه تمويهها ام يقر بالقاضي لها شيئا من الدراهم واذا قلتم بمقتضاها ما التمين وما صفت اجاب
النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى **قال** في الخلاصة **قال** هشام **سأل** محمد بن النخعي عن النفقة **قال** هي الطعام
والكسوة والسكنى اه فان رخصت ان تاكل معه فيها ونعمت وان خاصمت في فرض النفقة يفرض لها بالمعسر
حمايا تدوم به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لا ذم لانه مما يختلف فيه طباع الناس واخولهم ويختلف
بأخلاف الاوقات واذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت ان تقدر ذلك بالدرهم وله
يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي ان يقدر بها ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي ان يأمرها ان لا
يحسن العشرة معه ويأمر ايضا بحسن العشرة معها وذلك بان تاكل معه وياكل معها تكون نفقتها ونفقتها
سواء فان ائتمرت بها ولا فرض عليه فاذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمرضى **قال** القائل
ينظر بمقتضى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله عبادته الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله اعلم
سئل في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها التزوجه وتحققت انه انما ينفق عليها التزوجه ثم امتنع
عن الزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما انفق ام لا اجاب نعم يرجع **قال** في الخائفة بعد ان ذكر القوي
في المسئلة **قال** المعسر رحمه الله تعالى وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة
الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا وفي التمه **سئل** والدي عن بعث الى ابني الخطيبة شكر اولوزا وجوزا
وتمرا ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخاطبة ان يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس
بأذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما علمه في الخائفة وهو ظاهر
الوجه فلا ينبغي ان يعدل منه والله اعلم **سئل** في رجل معسر تزوج بكرا بالغة ولم يدفع لها مهرها المشروط عليه
ولم ينفق عليها ولم يكسها وقد صر ذلك بحالها جدا هل يجب عليها احد الامرين اللذين امر الله تعالى بهما القوي
فامسك بمعروف او تشريح بأحسن وهل اذا صنف النكاح حاكم يري الغنى بذلك ينفق لشدة الضرورة والا
بها واضطرارها اليه ام لا اجاب نعم يجب على الزوج احدا الامرين اللذين امر الله تعالى بهما القوي
الله عليه ولم يقوله عز وجل فامسك بمعروف او تشريح بأحسن وفي صدر الشريعة واصحابنا لما مشا هذا
الضرورة في التفريق لأن دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر انها لا تجد من يقرضها وغنى
الزوج في المال امر متوهم استحسنوا ان ينصب القاضي نائبا شافعي المذهب يفترق بينهما وقد اخذ
كثير من علماء ذلك عند شدة الضرورة وهو ما ينشرح صدر العقيلة له لما فيه من دفع الحرج والاضطرار
بالنساء والله اعلم **سئل** ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير اجاب نفقتها ما تات
به الفقراء من الطعام فان اكلت معه مما ياكل فيها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم
ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك ويفرضه دراهم ما دام على حاله وان اختلف بغلاء سيعر

مطلب
إذا طلق امرأه
طلاقاً رجعيًا
تسقط النفقة
بمعنى شهر

مطلب
النفقة المقررة
تسقط بالطلاق
البائن

مطلب
الطلاق ولو
رجعيًا تسقط
النفقة المقررة

مطلب
نفقة الزوج
ونفقة الزوجة
على أبي المورس

يقوم بحسبه كما هو المفتي به والله اعلم سئل في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقتها طلاقاً رجعيًا فهل بهذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فأزيد أم لا اجاب نعم تسقط وان كانتا مقررتين كما في البرازية والذخيرة ومذكور في قاضيان ومقتضى كلام الخصاف وافق به صاحب البحر والفتوى بخلافه مخالف للشهور والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته يائسا وكان القاضي فرضا عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور أم لا اجاب نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقدرة لزوجته وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقاً رجعيًا هل يسقطان به ام لا اجاب نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحر نقلا عن المجتبى لوطيقتها الزوج في هذه الوجوه فانه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا ان الراجح عندهم سقوطها بالطلاق كالنكاح خصوصاً وقد افق به الشيخان كما في الذخيرة ويعني بالشيخين الصدر والشهيد والشيخ الامام ظهير الدين الرضائي ثم قال فظاهر كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والبائن لأن في عبارة الحائنة والظهيرية قد عطفوا البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صوره ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي علي النسفي وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدر والشهيد والامام ظهير الدين الرضائي اهـ وقد قدم قبله من النفاية انه جزم بسقوطها بالطلاق كالنكاح سواء بينهما وكذا في الجوهرة وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة بأذن القاضي كما هو العصب والله اعلم سئل في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي قررها القاضي للزوجة ام لا اجاب نعم هو مسقط للنفقة المقررة بهامطلقاً ولو كان الطلاق رجعيًا كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب وافق به الشيخ في ابن نجيم وولد شيخنا امين الدين وهي في فناويهما وصرح به في الحائنة والظهيرية وقد عطفوا البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثاً لا ينهض مع صريح النقل بالسقوط وقد اقينا فيها ملراً كما افق الصدر والشهيد والامام ظهير الدين وثوار النقل به واستغنا والله اعلم سئل في رجل مجذوب مستغرق غائب عن وجوده بحيث انه يطرح نفسه في الاوحال ولا يحول اضلاً ما يقال ولا يرد على سائل جواباً واذا اشتد به الجوع اكل ميتة او تراباً ولا يعلم الذي به ما يكون غير انه اشتد حالاً من هو محقق الجحون لا مال له ولا نوال وله زوجة اضرت بها هذا الحال لانها بسببه عادمة للعاش وفاقدة الغرائز وله اب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه ام لا اجاب حاصل القول فيه باحتصار انه حيث ثبت العجز فيه والاعسار بسبب ما شرح في السؤال من سوء المزاج وعدم الاعتماد وجبت نفقته على ابيه الموسر وكذا نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم يقوم بأمره ويدبر كما هو المذهب في المذهب والية الفقيه النيسابوري في البحر نقلاً عن الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته ابيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنة وفي نفقات الحلواني قال فيه روايتان في رواية كما قلنا وفي رواية

انما تجب نفقة زوجة الأب اذا كان الأب مريضاً او به زمانة يحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحاً فلا حاجة الى
 الحيط فعلى هذا لا فرق بين الأب والابن فان الابن اذا كان بهذا المشابة يجبر الاب على نفقة خادمه او وظيفه
 ما في الذخيرة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب وعارية ثم ولد حيث لم يكن بالاب علة وان القول
 بالوجوب مطلقاً انما هو رواية عن ابي يوسف اهو ما في البحر وقد علمت ان المذهب عند الحاجة الى الخادم تجب
 نفقة الزوجة ايضاً لانه لا احتياج الى الخادم صارت من جملة نفقة فوجب عليه فقراً انه اذا ثبت ما شرع فيه يفرض
 نفقة ونفقة زوجة عليه فانهم والله اعلم سئل في رجل بيته مملوء بالطعام الكثير ويمكن لزوجة تناوله
 ولا يجزى عنها في تناول ما يكفيها منه هل اذا ثبت ذلك يفرض القاضى عليها نفقة من الدراهم لا وفي الكسوة
 ما هو وما قدرها وما اعتبارها هل هو حالها ام باعتبار حالها معاً اجاب سب النفقة نوعان يمكن
 وتمليك فالتمكين منعين في صاحب الطعام الكثير والله اعلم ما نداء فقكر المرأة من تناول مقدار كفايتها
 وليس لها ان تطالب بفرض النفقة كذا صرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لا ثباتاً
 والحال هذه مستغنى في طلب الفرض وان لم يكن بهذا الوصف فان رضيت ان تأكل معه فيها ونفقت وان خاف
 يفرض لها بالمعروف على قدر حالها اسوة امثالها حيث ظهر للقاضى ان يفرضها ولا ينفق عليها واما الكسوة
 فذكر في الظهيرية ان محمداً ذكر درعين وخمارين وملحقة في كل سنة اراد بهما صيفيتا وشتوتيا ووالدع والغير
 يعني قيصاً وخماراً للصيف وقيصاً وخماراً للشتاء وفي المجتبى ان في ذلك يخلف باختلاف الاحكام والقائ
 فيجب على القاضى اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان اهو ولا شك انها باعتبار حالها كالنفقة والله اعلم
 سئل في رجل عقد لابنه الصغير عقد نكاح على صغيرة منها ست سنوات ففرض القاضى على الصغير في غيبة
 هذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور ام لا ولا يلزم الولد ولا الولد اجاب
 لا يصح الفرض من وجوه منها انه لا نفقة للصغيرة لا تطبق الجماع ومنها انه لا يجب على الاب نفقة زوجة ابنة صغيرة
 غير المحتاج الى خادم يخدمه ومنها انه غائب وهو حكم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الولد ولا الولد والحال هذا
 سئل في امرأة ارسلت الى زوجها وهو في موضع تعيشه ان يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال انه كان قد
 للنقلة الى موضع الذي بينه وبين موضعها دون مسافة القصر فابنت هل لها ذلك ام لا استفتوا بها بالاسماء
 من ان تسكن من حيث سكن اجاب سب لنسبها ذلك حيث وفاها المهر على ما هو المذهب خصوصاً فيما دون مسافة
 المستغر لا بها مبطل في ذلك فحشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت حرة كما بها اذ الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله
 سئل عن نفقة المعسر اجاب ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكوفي رحمه الله تعالى وقال جميع كثر من
 المشايخ ونص عليه محمد وقال في النفقة والمبدائع انه الصحيح نظر الى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
 فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاه وفي غاية البيان انه اذا كان معسراً وهي موسرة وواجبنا الوسط
 فقد كفناه بما ليس في وسعهم فلا يجوز لكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعهم وينفقة والباقي دين للبشر
 فليس تكليفاً بما ليس في وسعهم نص عليه في الجروية يعتبر في الفرض الاصل والائسرة الحاصل انه لا يكلف فوق طاقتة
 ولا يحبس في شيء لا يقدر عليه لعسره والله اعلم سئل في زوجين معسرين تطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة المعسر
 من

مطلب
 لا يصح فرض
 القاضى النفقة
 على الزوج حيث
 كان عسراً
 ولا يمنعها
 من تناول
 ما يكفيها

مطلب
 عقد لابنه
 على صغيرة
 سبها يست
 سبها لا يصح
 فرض نفقة
 على واحد منهما

مطلب
 اذا اراد الزوج
 ان يتنقلها
 الى ما دون
 مسافة القصر
 او متنعت
 تسقط نفقتها

مطلب
 في النفقة الوا
 على المعسر

مطلب
 لسر زوجة
 المعسر ما فوق
 نفقة المعسر
 حيث كانت
 معسرة

كما قد في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال الجرسوسي ولقد : على بعض الفقهاء هنا في مفهومه كما
صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي الاستدانة ولم يستدك فانها لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام
اذن القاضي في الاستدانة واستدانه هو ايضا المذكور الرجوع بما انفقت على مال اليتيم لا على العم والذالم
يكن لليتيم مال لا يصح اصل الفرض المذكور لتقييده بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما صرح في البراز
وغيرها وبه علمت ايضا ان ما يكتب في الوثائق امران يستدين ويرجع على من يجب نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم
حضور المقضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسألة لعدم
التأمل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين الفروع مع كثرة الابتلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله اعلم
سئل في امرأة تسكن مع زوجها بقرية لطلبها اخوها لتخضر عرس اختها بابلس فارسلها معه بشرط ان تعود
في شهرها وان مضى الشهر ولم تخضر فوطئها فحك سنة بابلس واستمرت بها وكان قد قررها نائب الحكم بابلس
نفقة على زوجها المذكور وخضر اخوها لطلبها وهي مقيمة بابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضى وقتها
اجاب في الغيبة ام لا اجاب حيث عصت امر صارت ناشرة فلا تسحق نفقة واذا ادعت ان اطلقها الا
بابلس وانكرها القول قوله لان الاذن يستفاد منه والله اعلم سئل في شخص ضمن ما يترتب بدمه بكم من كسوة
المعزة عليه بداهل يصح هذا الضمان ويطلبها الضمان من بما يترتب على الزوج بعد الضمان ام لا اجاب يصح
هذا الضمان كما صرح به في نفقات البحر والتأخرانية وغيرها والله اعلم سئل في اب كسوب هل تجب نفقته على ابنته
اجاب اذا كان الابن معسرا لا كسب له وله كسب لا يفضل من قوته شيء لا تجب نفقته عليه كما في كلام الامام
وغيرها والله اعلم سئل في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة لانه الفقيرة
اجاب لا يفرض لها نفقة على يد بلا شبهة واما اذا كان كسوبا وله عيال فيتمها الى عياله وينفق على الكل
حيث قدر على ذلك قال في البحرنا فلا عن شرح الطحاوي ولا خير لابن على نفقة ابوه المعسر اذا كان معسرا
الا اذا كان بهما زمانه او فقر فقط فانها يدخلان مع الابن ويكلا من معه ولا يفرض لها نفقة على احد ونقل
عن الحائث ما هو قريب منه فراجع ان شئت والله اعلم سئل في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فحكم
بفسخ نكاحها القاضي الشافعي ونفقه القاضي الحنفي وانقضت العدة هل لها تزوج نفسها لا القاضي الحنفي
او يشترط ان يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترطه لكونها خلية عنده غير خلية عند الحنفي اجاب
لكل ان يزوجهما اذهي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند الحنفي ايضا وقد سئل قاضي الهداية عن امرأة ادعت عند
قاضي ان زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم بفسخ
رى ذلك وفسخ عنها هل يجوز للحنفي ان يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه فاجاب بقوله اذا قامت بينة عنده
القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو رضى ذلك ففسخ نفقته
وهو قضا على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يرض نافذا
فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضائها عدها واذا حضر الزوج اقام بينة على خلاف
ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينة والبيتة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله اعلم

مطلبة
قال ان متضرر
الشهر ولم يخضر
في طالق او

مطلبة
ضمن ما يترتب
بذمة بكم من
كسوة امرأة او

مطلبة
هل تجب نفقته
على ابنته المعسر

مطلبة
في ابن كسوة
يكتسب

تقدر نفقته
هل يفرض
القاضي نفقة
لأمة الفقيرة

مطلبة
اذا غاب
امرأة فلا نفقة
فحكم الشافعي
بفسخ النكاح
هل للحنفي
تزوجهما

سئل في رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً ووجبت العدة هل اذا طلقت امرأته لخصانته ولدها منه ولا رخصاً حاجباً لا ولا يفر
لها عليه ما دامته في العدة النفقة العدة اجاب اما نفقة المأنة والعدو فواجبة لها عندنا واما نفقة الارضاع والحضانة
ففي الكثر لا ائمة لومنكحة ومعددة اطلقة فشمّل وصنيع صاحب الهداية يدل على اختياره وفي الزهر وهو الاول الحاصل
لها طلبة نفقة عدتها عندنا حتى تنقضي ولينها لطلب اجرة الارضاع والحضانة ما دامت في العدة حتى تنقضي في الروا التي اطلق
المتوفى عايد الجواز لها والله علم سئل في امرأة ابنتان تتحول مع زوجها من بلس الى لذهل تكون ناشرة فستسقط نفقتها
لا سيما وقد دخل بها بلد وما يلزمها اذا فعلت ذلك اجاب نعم تكون ناشرة بائناً عنها من التحول معه وتسقط نفقتها
ولزمها النفقة لا رخصاً بها المعصية ولو قضى القاضي بما لا يجوز فقد نصت جميعاً بان من القضاة ان نفقة النكاح والنفقة
سئل في رجل بمصر كره زوجته بالرملة لما اخ بالعدس حصر لدها فيها وطلب ان يفرض لخته التي في الرملة نفقة على زوجها
الذي بمصر فاجاب لم يطلب بينه على الكناج وعلى الوكالة ولا اخذ منها كفيها ولا حضرة تنفسها ولا حلفت انه ما تركه عند نفقة
ولا سأل على حالهما اقراران هما ام غيبان اراحدهما غنى والآخر فقير ليرعى الفرض بحسبه بل فرض على الغائب للغائبة
درام غير منكشف من حاله وكتب صكاً مضبوطاً فرض برسم نفقة فلانة وولدها ولما احتاجوا اليه من ثمن لم وخبره
ودخل حمام وصابون وغسيل اثواب وما لا بد لهم منه وقدره كل يوم ثمانية قطع مضربة ما هو برسم الزوجة ان يعطيه
نفقة ولديها اربع قطع على زوجها الغائب واذن لها الكناج بانفاق ذلك عليها وعلى ولدها سواء بينهما والاستدانة عند
والربيع بذلك على زوجها الغائب فرموا واذننا مقبولين لها من وكيلها شقيقتها فلان والحال ان ولدها غلام شغفي
عن ائمة وبنت فبطمة فل يصح هذا الفرض ام لا اجاب لا يصح لترك ما هو شرط لصحة وهو طلبها الذي لا بد منه عند
اعتنا باسهم ومنهم زفر رحم الله تعالى ولا ينوب طلب اخيهما عن طلبها وطلب البينة على الكناج لا زفر على القاضي لا سيما الذي
لا يعلم به وكذلك اخذ الكفيل كما نص عليه شمس الائمة الشريفة وكذلك تخليفها انه لم يترك عند هاشمياً وعلى القاضي
ان يحلفها انها ليست ناشرة قال في الثانية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة
كانت شوز وغين وياخذ منها كفيلاً ويحلفها نظراً للغائب ومن اللازم ايضاً قبل ان يفرض النفقة السؤال عن حال
الزوجين فقره غنى ائمة الى طريق العلم بالحال في فرض بحسبه فانه اذا فرض اكثر من حالة لا امتناع عن الزيادة ولا تنفيذ
قضاؤه بها كما هو في البحر وغيره والحاصل ان توافقه الفرض المذكور متعدده ولو لم يكن منها الا عد منبوس التوكيل الكف
وليت شعره حتى يساغ الحكم المحكوم له على المحكوم عليه بدعوى الغير على الغيرية به كل منهما بجر دعواه الوكالة لا افا
به حكمه كالعد بجماع كل من القضاء والقوى مسئلة بيد القلم والله علم سئل في تيمه كمالها ولها ام وعم بدة ائمة
ان يفرض القاضي لها النفقة فعمل غيبة العم ولم يعين المفروض عليه هل يصح ذلك ام لا اجاب لا يصح اذ شرط وجوب
القرية غير ذي الولاد الطلب والخصومة بين يدى القاضي فلا يصح على غائب ولو معينا فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة
ما يفعله كثير من التواب في فرض النفقة لثلث هؤلاء والله علم سئل في امرأة ادعت على زوجها انها تستيق بدمته كسوة
ست سنين اثنين واربعين فرشاً ثمن دراعين وقيصين وصمادتين وزنار وشبر وباس وبابو حين هل يصح دعواها
من أصلها ام لا اجاب لا تصح دعواها والحال هذه باجماع علماءنا على سقوط النفقة الماضية والحالية عن
والرعي في الزمان الذي قد مضى وانقضى وايضاً هذا القدر المدعى به وهو الدراعان والقيصان والصمادتان والزنا

مطلب
اختلف فيها
طلبت العدة
امرأته الحضانة
او الارضاع

مطلب
اذا امتنع من
التحول مع زوجها
من بلس الى لذهل
لا تحت لها نفقة
ولو قضى بها

مطلب
طلب الخ الزوجة
من القاضي ان
يفرض لها النفقة
على زوجها الغائب
ففعل من غير
طلبها

مطلب
في تيمه كمالها
فرض القاضي
لها النفقة بطلب
الام

مطلب
ادعت على زوجها
بدمته كسوة
ست سنين اثنين
واربعين فرشاً ثمن
دراعين وقيصين وصمادتين
وزنار وشبر وباس وبابو حين
هل يصح دعواها

والشئير واللباس والابوابان زائدان عن الواجب لها شرعا عن الكسوة الواجبة درعان وخمارا وملحقة
كما صرح به في الجوهر وغيره فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا لا قائل به والله اعلم **مسئله**
مغير ستة ثلاث سنوات هل لامة للبانة ان تمنع اباه عنها حياتا ام لا وهل اذا اتى له بطعام وكسوة
يليقان بحاله يتعين فرض الدراهم عليه ام لا **اجاب** ليس للام منعه عن ابها حياتا ولا تمنعين الدراهم
للفتة فقد صرح علما ونا قاطبة بان النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فاذا اتى لولد بذلك لا يحبر
على دفع الدراهم وانما المتعين كفاية لدفع الدراهم لامة حتى تشتري بها نفقته وفي الذخيرة والناظر
والبحر وغيرها من الكتب ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب قالوا فاحج
بالخيار ان شاء دفعها الى نفقة يدفعها صبا حاكم مساء ولا يدفع اليها جدر وان شاء امر غيرها ان تنفق
على ولده يعني الطعام والشراب والكسوة والله اعلم **مسئله** رجل اصابه مرض حار فخرج ما عليه من الثياب
وخرج من بيته هائما لا يدري مكانه وله والدة ضرية فقيرة واخت شقيقة واخت لام واخ لاب وابن اخ
شقيق صغيه وله مال من جنس النفقة كالحنطة والدراهم عنده من يقره هل يفرض لولده فيها نفقتها
دون من ذكرا ام لا **اجاب** يفرض لوالدة لا لغيرها من ذكر في الكسوة وغيره وفرض لزوجته الغائب
وطفله وابويه في ماله يعني الذي من جنس النفقة عنده من يقره فالمتقييد بالزوجة والطفل الابن
استراذ عن غيرهم والله اعلم **مسئله** عن امرأة لها بنة واحدة ابنة سبعة عشر غرسا وتطلب فرض النفقة عليه
وعلى اخيه هل لها ذلك ام لا وهل اذا وجبت نفقتها عليها وهما يطلبان ضمها الى عيالها لتاكل مما ياكلون وتشرب
وتشرب مما يشربون تكسني مما يكسبون وهي تريد فرض النفقة دراهاهم بحبرها القاضى على ذلك ام لا
اجاب لا يفرض القاضى عليها نفقتها ولها مال تنفق منه دراهاهم ودنانير وعقار او مواش او غيره
تتمكن بيعه والانفاق منه وان لم يكن لها ذلك فعليها ضمها الى عيالها وتاكل مما ياكلون وتشرب مما
يشربون اذ عليهما دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا واما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينها لها وان كانت
ذات كسب لا يجوز ان يفرض لها نفقة الا ان الواجب ديانة عليهما ان لا يزوجاها الى مشقة الكسوة
والله اعلم **مسئله** في زعيم ارسل غلاما له بخيله ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له لبعده عن مكان
الزعامته فقتل الغلام واضطر الامر الى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها ان انتظرت مراجعته
فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها وينفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من ماله
ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك ام لا **اجاب**
حيث تعينت المصلحة في ذلك واذن الحاكم بالانفاق رجع المأجور بما انفق في ذلك بالانفاق لانه نصب
لمصالح من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك والله اعلم **مسئله** رجل تزوج امرأة وتركها وسافر
الى الشام بلا نفقة من دراهاهم او طعام واضربها والمها غاية الايلام هل يكون تركها معصية توجب الاقام
فيعاقب على هذه المعصية بشديد الاستقام لما ورد عن المصطفى الرسول كفى بالمرء انما ان يضيع من
يعول **اجاب** لا ريب في ارتكابه الحرار باجماع علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا بانها والآدلال

مطلب
لن لا تم من الصغير
عن ابيه ولا تمنع
على الاب للصغير
الا الطعام والكسوة
دون الدراهم

مطلب
اذا غاب الزوج
وله مال من جنس
النفقة تفرض
في مال الزوجة
وطفله وابويه

مطلب
اذا طلت فرض
النفقة على ولا
دراهم وطلبتا
ضمها الى عيالها
لاجاب لذلك

مطلب
في زعيم ارسل
غلاما له لجمع
غلات زعامته
فقتل الغلام
فنصب الحاكم
من يجمعها ويحفظها

مطلب
لا ريب في المعصية
على من تركها
زوجته بلا نفقة

وفي الأخرى بالخزى والنكاح للحديث المذكور في السؤال وغيره من الأحاديث الواردة عن رسول الله
المتعال منها أن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته فليت
شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقدامر بالمعاشرة بالمعروف قبله بالصنف فيلزمه التقير والاهل
والتحقير لمخالفة لما امر به الشارع والله ولي التوفيق فسنأله الهداية الى سواء الطريق والله علم سئل
في الرجل هل تجب عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع بحبس حتى يسكنها اذ هو من نخلتي
مستحق النفقة اجاب نعم يجب عليه اشكانها في بيت له غلق على حدة يكون له بملك او اجارة او عارية اجاب
موجبس اذا امتنع عنه لانه من جملة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سألت محمدا
عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا امتنع عنها او عن احد انواعها يحبس في ذلك
والله علم سئل في امرأة لها زوج حاضر وابان من غير هل للقاضي ان يفرض نفقتها على احد ابنيها ام لا واذا
فرض هل يصح فرضه ام لا اجاب ليس للقاضي ان يفرض نفقتها على ابنيها مع وجود زوجها اذ نفقتها
عليه مطلقا غنيا كان او فقيرا حاضرا كان او غائبا حتى لو تعذرت النفقة عليها بجزء او غيبته فنقضها مع
ذلك على زوجها وان جاز ان يؤمر الابن بالانفاق عليها رجع عليه بما انفق اذ لا يشارك الزوج في نفقة
على زوجته احدا من رجل من قائل وعلى المولود له ذرته من كسوته بالمعروف والله علم سئل في رجل طلق امرأته
وبينهما صغير وصغيرة والصغيرين عمة تريدان تربتهما بغير شئ والام تأبى ذلك وتطالب الاب بالاجر
ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب لأم الى ذلك ام يدفعان للعمة اجاب الصحيح في المسألة
ان يقال للام اما ان تمسكي الولد بغير اجر واما ان تدفعيه للعمة صرح بذلك في البحر نفقلا عن الولو الحجة
والمسألة مصرية بها في الحانية والبنزانية والخالصة والظهيرية والله علم سئل في صغيرتين محقتو
للحدة ام الام بائع قد رها قطعة مصرية في كل يوم وابوها معسر وتريدان تحكم في اجر الحصانة باكثر منها
والحاجة ام اب تريدان تحصنهما بمجانا هل يدفعان لهما ام لا اجاب الصحيح ان يقال لأم الام اما
ان تمسكهما بمجانا واما ان تدفعيهما لأم الاب كما في الخلاصة والولو الحجة وغيرهما من كتب المذهب والله علم
سئل في صغيرة فقيرة لها اخ لاب فقير هل تجب نفقتها عليها ام لا اجاب لا تجب اذ شرطها اليسا
وهو يسا والقطرة على اصح الاقوال وعليه الفتوى والله اعلم سئل في القريب المحرم كابن الاخ اذا كان قاردا
على الكسب هل تجب نفقته على عمة ام لا اجاب لا تجب فانها لا تجب على ابية اذا كان قادرا على الكسب
فكيف تجب على عمة مع قدرته على الكسب صرح بذلك في الاب صاحب البحر والنهر والتاريخانية تفلا من
الحامى والامر فيه ظاهر والله علم سئل في يتيم له مال وام وابن عم لاب التزم امه الانفاق عليه خمس عشرة
متبرعة والتزم ابن العم انه لا يأخذ منها وان هي تزوجت هل يلزمها ما التزم ام لا ولا لأم ان تمتنع عن الانفا
عليه متبرعة خصومها مع عجزها عنه وتنفق عليه من ماله اجاب لا يلزمها ما التزم اذ هو التزم مالا
يلزم ونفقته واجبة في ماله والله اعلم سئل في رجل من طلبية العلم الشريف له اخوة من ابية تطالبه اتم
منفقتهم وهو معسر هل يلزمه نفقة اخوته مع اعسان ام لا اجاب لا يلزمه نفقتهم اذ نفقة القريب

مطلب
يجب عليه اشكان
زوجه في بيت
له غلق على حدة
واذا امتنع بحبس

مطلب
لا تفرض النفقة
على غير الزوج مع
وجوده

مطلب
طلق امرأته فزنا
صغير وصغيرة
وهو معسر
ولهما عمة تطالب
الام

مطلب
اذا كان الصغير
ام ام وابان
والاب معسر

مطلب
لا تجب نفقة
الاخوة على
الصغيرة على
اخيها الفقير

مطلب
لا تجب نفقة من
الاخوة اذا
كان قادرا على
الكسب

مطلب
في يتيم له مال
وام وابن عم
لاب التزم امه
الانفاق عليه
خمس عشرة
متبرعة

العاجز

مطلب
اختلاف
اليسار الذي
يجب من النفقة

مطلب
إذا كان للزوجة
شقيق وشقيقة
وعمران وعسر
لا يجب نفقتهم
على أحد

مطلب
إذا ملك نكاحه
شقيقة ما ملكه
في مرضه الذي
مات فيه عنه
ومن بنت لا نفقة
وإذا أقر الأخ

مطلب
في رقيق بين
أمة وأبنها
أعتقت الأمة
وماتت من
الأبن فقط

مطلب
استعارة ميتة
أمر الولد حلتها
فطلبت منها
فأنكرته فاقم
عليها نسيئة
فأدعت أنه
سرق منها

العاجز عن الكسب لا يجب على قريبه إلا إذا كان موسراً واختلفوا في هذا اليسار على أربعة أقوال الأصح
منها قولان أحدهما أنه مقدّر بنصاب الزكاة فلواستقصى درهم لا يجب قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره
الولول الحثوثاينهما أنه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى
وصححه في الذخيرة والقولان الآخران تركا ذكرهما لوجوبهما والله أعلم سئل في إيتام لم شقيق معسر
وشقيقة كذلك وعم أب لأم يدعى الأعسا ايضاً هل يجب نفقتهم على أحد ممن ذكرهم لا والقول قول مدعي
الأعسا اجاب لا يجب نفقتهم على أحد ممن ذكرهم صرح علما ثاباً أن المعسر ينزل منزلة الميت والقول
قول مدعي الأعسا إلا إذا قامت لدعي اليسارينة عادلة فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه به وإذا لم تقم
بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وإن سأل كان حسناً وإن أخبره عدل
أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبر عدلان أنه موسر فيقتضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنها تدعى
كبكية التعاوي فيجب الاحتياط والله أعلم **كتاب العتاق** سئل في مرض
ملك أخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدم فيه عنه وعن بنت فاقراً الأخ بأن أخاه اعتق جارية
المجودة وتدعيه وصدة لها الأخ واجاز وكذبها البنت فما الحكم اجاب لا يصح تملكه له في مرضه
الذي قدم فيه وما اعتق الجارية الذي اقرب به الأخ واجاز فهو نافذة نصيبه الموروث له عن أخيه وأما نصيب
البنت وهو النصف في الجارية فهي مخيرة فيه إن شاءت حررت أو استسعت والولاء لها وإن شاءت
صنعت المقر لو كان موسراً ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما ليس للبنت إلا
الضمان مع اليسار والسعاية مع الأعسا والله أعلم سئل في رقيق ثمة لامرأة ووقيته لابنها اعتقه
المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم اجاب الابن مخير إن شاء اعتق بقيقته وإن شاء استسعا
في قيمة ذلك هذا إذا لم يحجز عتقها كله أما إذا اجاز فيه جاز وعتق جميعه مجازاً لأن العتق مما يتوقف
على الإجازة إذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصته الابن فيتوقف فيها على الإجازة فإذا اجاز
جاز ومن صرح بتوقف العتق على الإجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي
أن شئت والله أعلم **باب الاستيلاء** سئل في أمر ولد استعارت من جرة حلياً
طلب منها فأنكرته فاقم عليها نسيئة فأدعت أنه سرق منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاحسها
مدة يظهر له فيها أنها لو كانت العين المستعارة باقية لأظهرتها وهل قالت أئمة الخنفئة إن الرق من مزيج
لزوم الحس بحق الغرام لا اجاب المقرآن أقر أم الولد لا يجوز في حق المولى لأنه للمالك لها ولما في
يدها ملكاً كاملاً ف يرجع الأقرار على سيدها فلا ينفذ عليه والدعوى عليها بغير حضرة لا تصح لأنها وما
في يدها ملك طلق لسيدها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيته وإن سمعت بحضرة وبنت عليها
الأقرار بعد الانكاح وطولت بعد الحرية ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها لما فيه من ضياع حق السيد
ولا يصح الإطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحس بحق الغير مطلقاً بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن
الجزع في القول لا في الفعل فاختلفا فافهم والله تعالى أعلم **كتاب الأيمان**

سئل رجل غضب من زوجته فحلف بالطلاق ثلاثا منها انه لا يستغل في حرفة الغلانية ما قامت معه مقصود
بالزوجية قل اذا ابانها ثم اشتغل في الحرفة بعد التزوج وقبله يحث بالطلاق الثلاث ام لا اجاب لا يحث
تقر بأن كلمة ما دام غاية تنهى اليمين بها وبالطلاق البائن زالت الزوجية كما علم من كلامهم فافهم والله اعلم سئل في
رجل حلف لا يدخل الزمة وفيها نساء وليس له فيها الزوجة واحدة فدخلها هل يحث ام لا اجاب يحث لا أراد
الواحدة بهذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا به في الأيمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يحث لانه نوى حقيقة كلامه فافهم
والله اعلم سئل رجل حلف انه لو تزوج في هذه السنة في هذه القرية هل اذا بذر رجل وحشا الحالف فقطع يحث ام لا
اجاب لا يحث ما لو سويبه الحشا حقيقة الزرع طرح البذر قال في العاموس الزرع طرح البذر والله اعلم سئل
في رجل حلف انه لا يدخل هذه الدار الا ان يحكم عليه الدهر فرض ابو فيها واحتاج لبره فدخلها هل يحث ام لا اجاب
لا يحث وهذا كما زل صدور من الموحدة والحكم القضاء واذا دخلها فقد حكم اي قضى عليه ربها الدهر بدخلها وهو مستثنى
من يمينه فلا يحث عليه بذلك والله اعلم سئل رجل حلف لا يدخل فلان ما دام فلان يتردد عليه فالليلة في ان يتردد
عليه ولا يحث لاجاب اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام تردده شرطا لبقاء اليمين عن التردد انتهت اليمين
فلا يحث الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك اذ كلمة ما دام غاية تنهى اليمين بها كما
صرح به قاطبة والانقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة يثبت بها عند الناس ان انقطع عن التردد فاذا كاله عادة
في التردد معلومة وانقطع عن عاداته فقد انتهت اليمين والوجه في ذلك ان الحالف قيد يمينه بدوام التردد ولا يفسد
التردد والتردد شيء ودوام شيء آخر قال في العادة والفاظ الثابتة ما دام ومالم وحتى والى فلو قال ان فعلت كذا ما دمت
ببخاري فامرته كذا فخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يحث وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا اذا حلف لا يصطاد ما دام فلان
في هذه البلدة وفلان امير هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة اخرى ثم قاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا يحث
في يمينه لان اليمين تنهى عن خروج الامير او التفرع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى
فيما لو رد فيه تقدير ان يحمله الى العادة ويعفونه الى رأى المبطل والتردد الاختلاف وفيه ما من زيادة المبالغة
وحصول الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه هل الصريح لا يحثي فاذا ترك ذلك حكم بانقطاع دوام التردد فانتهت
اليمين ولا تعود بعوده له لعدم تصور عود الديومة بعد انقطاعها فافهم والله اعلم سئل رجل حلف لا يشرب الخمر فاشرب
في حلقه هل يحث ام لا اجاب لا يحث كما في البحر فلاح عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكثرة لا يخرج فافهم والله اعلم
سئل رجل حلف بالطلاق ثلاثا من زوجة فلانة انه يحضر في عيد مجلس الشرع بعد ان امره الحاكم
الشرعي بالمحضور لمجلسه فلم يحضر هل يحث بالثلاث ام لا اجاب نعم يحث بالثلاث ما لم ينو
بمجلس الشرع مجلسا تصم اضافة الشرع اليه وحضرة فيصدق ديانته ولا يحث والله اعلم سئل في رجل
حلف لا يشارك اباه في الغلابة قل اذا باع الأب ما يتعلق بالغلابة من بقر وبذر وغير ذلك لابنه
الصغير وشارك الحالف اياها هل يحث ام لا يحث اجاب نعم لا يحث كما صرح به في البحر فلاح عن الظهير
حيث قال ولو حلف لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحث والله اعلم سئل في رجل قال لزوجتي
على الطلاق بالثلاث لا تطحن بكرة مدمغل وتجنبيه وتجنيزه ومضى بكرة ولم تفعل هل تطلق ثلاثا ام لا

مطلب
اذا فعل المحلوف
عليه بعد ان
ابانها لا يحث
مطلب
حلف لا يدخل
الزلة وفيها
نساء وليس
له في
مطلب
حلف لا يزور
قرية وبذر
مطلب
حلف انه لا يدخل
هذه الدار الا
ان يحكم عليه
الدهر فرض
مطلب
حلف لا يدخل
على فلان ما
دام فلان
يتردد عليه
فاذا انقطع
تردد فلان
انتهت اليمين
مطلب
اذا امر على شيء
للحر لا يحث
مطلب
حلف بالطلاق
انه يحضر في
مجلس الشرع
مطلب
حلف لا يشارك
اباه في الغلابة
فباع الابنة
مطلب
حلف بالطلاق
الثلاث من
زوجة ولا يطحن
بكرة ولا تفعل

اجاب لا تطلقوا اذ اليمين الذكوة والنفي لا الاثبات كما صرح به العلماء اذ هو بالاثبات لا بغيره
باللحم والنون عند البصريين وقال الكوفيون والفارسي يجهون الاقتصار على احدهما ولم يأت بواحد منهما
فكان نفيًا وقد وجد النفي وذكر اغلب علماء المسئلة وهي في البحر في موضعين الاول في ش قوله وقد تضمن
والثاني في ش قوله لا يفعل كذا تركه ابداً وكيف يحث وقد اتي بالاثبات بالاجماع ولا يختلف الحال بين كونه
بجاهلاً او عالماً لعدم صلاحية لفظه للاثبات بطريق من الطرق فافهم والله اعلم سئل في شاتين طلب منه
ان يتقدم ما تدع فاجابهم الى ذلك فقالوا لا نصديق الا ان تحلف لنا بالطلاق الثلاث فقال على الطلاق
الثلاث تكونوا اللبلة عندي فلم يأتوا اليه هل يحث ام لا اجاب صرح علماً وتاباً ان الحلف بالاثبات لا يثبت
وان يقرب بالتاكيد وهم اللام والنون قال في البحر لا يثبت من ذكرهما كما في المحيط والحلف بالعربية ان يقول في الاثبات
والله لا فعلن كذا والله لقد فعلت كذا مقروناً بالتاكيد ثمة في آخر كتاب الايمان قد منانه لوقال والله فاعل
كذا انما يمين النفي وتكون لا مقدرة وليست للاثبات اذ لا يجوز حذف نون التاكيد ولا منه في الاثبات فيلحظ
هذا وقال الشيخ على المقدسي في ش الكثر المنطوق اقول على هذا اكثر ما يقع من العوام لا يكون يسأله عدم اللام
والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بحاشارة بعض الناس بأنه بحث بصادم المنقول فلا يعبر فاذا سلم ذلك
علمت عدم حث الشات المذكور اذ يمينه للنفي لا للاثبات وقد اكثر علما وتاباً من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاثبات
من المشافعية في الكوكب قال وان كان يعني جواب القسم مضار عما ثبتنا وجبت اللام والنون ثم قال من
فيشفر عليه اذا قال والله قوم فقياسه انه ان قام حث وان ترك القيام فلا لأن المحلوف عليه هو نفي القيام
اذ لو حلف على اثباته لا قترن باللام والنون على ما سبق والله اعلم سئل عن رجل حلف ان لا يدان يروح بكرة
التمار الى فلان فذهب اليه في مكانه المعهود فوجده غائباً عن المدينة التي بها مسكنه هل يحث ام لا اجاب
لا يحث والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق انه طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت
الى بيت معين هل له سبيل الى سكناه ولا يحث ام لا اجاب سبيله ان يخرج من الشام الى غيرها والى
قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يحث اذا لم يزل ان اللطف اذا جعل له غاية وفاتت تبطل اليمين عندنا
وتجوز خروجه على ذلك فروعاً منها ان فعلت كذا مادامت يجاري فكذا فخرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يحث
لأنه جعل اليمين مؤقتة بوقت فنتمى بانتهائه مادام او كان او استمر او استقر او طول ما الامر كذا او مازا
ونحو ذلك من كل ما يوجب يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زال الدوام وفعل ذلك
فعلة واليمين منتهية فلا يحث صرح بذلك في فتاوى القاضى ظهير الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضل
وفتاوى ابا الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب وعبارة البحر لا يفعل كذا مادام يجاري فخرج نتهى عنه بالخرج
فاذا عاد عاد واليمين منتهية فاذا فعل ذلك الفعل لا يحث في يمينه اهـ والحاصل ان النقل مستغن في كونه
والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع ابن خاله فحلف بالطلاق الثلاث لا آكل من الطبخ الذي جيبه اليك ناوياً الى
فقط هل يحث بغيره ام لا وهل نفس اللحم اذا اتي به غيره وطبخه غير يحث باكله ام لا اجاب هذا تخصيص
للحرام وفيه تخصيص العام صحيح بالاجماع كما صرح به في البحر وغيره فقص لا سيما فيما بينه وبين الله فلا يحث

مطلب
حلفنا بالطلاق
الثلاث يحرم
عند اللبلة
بغير تأكيد

مطلب
حلف لا يدان
يرجع الى فلا
يكره التاكيد
فهذه اليمين
مطلب
حلف لا يسكن
هذا البيت
مادام في الشام
فالحيلة ان
يخرج منها ثم

مطلب
تشاجر مع
ابن خاله
حلف لا آكل
من الطبخ
الذي جيبه
ابو القاسم

مطلت
قال لغزوه
بالتنبي
او يغفلون
تفعل
ولا تفعل

واذا اتى به غيره وطلعه غيره لا يحنت لعدم وجود شرط الحنث والله اعلم **مسئل**
الحمد لله مجمل الصبور ومنبت الاشجار في ربيع
واله وصحه جنة ثل الذين اتجوا من بعد
هو لئلا قد فاق ابنا الزمن في قوله الصبح ايضا والحسن
هو الخليل اعني خير الدين وهو الخليل في الزكا والبر
في مقسم على الذي يدعو لاجل فعل او لما يتلو
يلزمه شرعا له الاجابة فافتنا باوجه الامسا
اجب سريعا سائدا قد جاك يرجو ابنا شافيا قنا
ودمت في عمرها سريعا ما اهتر غشطن طي والله
محمد وهو الملقب بالكمال الرجعي عفو من جليل ذي الجلال
وهو الذي بناه قد اقسما ومن لا رفاق الور قد قسما
واله وصحه الكرا وجند بالفضل والانعا
وقيل لا وانه المعتمد فلو حتى في لا يشدد
اما اذا قال بموت طلع وسورة الليل وما طحاها
وان يقل يا صباح بالا اله او بالنبى او بحق الله
والاخرى فاذ ما قيل له بالله وبحقه ان يفعله
معتزا للذي الكمال محمد الذي بالافضل
والله اعلم **مسئل** في رجل خلف بالطلاق من زوجته انها لا ترجع في هذه السنة لاهلها فذهبت بقصد الحمار
او الجبانة او بقصد ما غير الروح الى اهلها ثم انت اهلها بعد خروجهما بقصد ما ذكر هل يقع عليها الطلاق
بذلك حيث لا يمين له اجاب لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة هذه لان الروح بمعنى الذها والخروج
والاعتبار بالقصد عند الخروج فاذا خرجت لغير اهلها ثم انت اهلها لا يحنت والله اعلم **مسئل** في رجل خلف
اجازهم وقت غدا ثم لا اكل احضر واحد منهم خبزا رديا جذا يكا دان لا يؤكل فامتنعوا عن اكله من بعد
وصاحبه يدعوهم الى اكل فحلف واحد منهم بالطلاق انه لا يؤكل ناويا الاكل الكمال الاممية المعقولة هل
ولا يقع عليه الطلاق اجاب نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لان اللفظ المذكور كناية
رد اوته واحتقاره والعرف قاض بمثله فلاحث بمثله بهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رايانا
من العلماء من افتى بمن خلف بالطلاق انه لا يؤكل ناويا على الطلاق نفقته بعد العشاء بقيمة هذا ثم اطلق
مشيرا الى رجل انه لا يقع عليه الطلاق معلا بان الطلاق المذكور كناية من احتقار المشار اليه والله اعلم **مسئل**
في رجل تشاور مع اخيه وخلف بالطلاق انه ما يصالحه فما الحيلة في ايقاع الصلح بينهما من غير حث اجاب
ان اخلق الذم على ان لا يصالح عن هذه الدعوة ومن هذا المال فكل فيه وكذا لا يحنت مطلقا واذا حلف الذم على

مطلت
حلف بالطلاق
من زوجته
انها لا ترجع
لاسلها فخرجت
لامرهم انت
اهلها لا يحنت
مطلت
حلف بالطلاق
انه لا يؤكل
ناويا الاكل
الكمال الاممية
ولا يقع عليه

مطلت
في حيلة من حلف
انه لا يصالح
اخاه

بذلك ثم وكل به فان كان عن اقرار لا يحنث وان كان عن انكار او شكوت يحنث والحيلة فيه ان يصلح
فصلوك وتنع الاجازة بالفعل وكذلك اذا كان الحلف في الصلح عن دين فالحيلة صلح الفضولي وان كان
المراد الصلح القوي النافع العداوة والغيظ يترك التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم بغيره
غيره اذا حدث بغير الفاظ الصلح المعروفة لا يلزم منه الصلح ولا يحنث الا به وليراجع البحر من باب اليمين
في البيع والشراء في ثم قوله ما يحنث بالمباشرة لا بالامر ليعلم ان يطلب الوقوف على صحة أكثر ما ادعى والله اعلم
مسئل في اخوين ارادا الخروج من دمشق الى بيت المقدس فحلفا احدهما انه لا يرافقه من الشام الى بيت
ناويا انه لا يستغرق معه الطريق هل تصح نيته فلا يحنث حيث فارق قبل الدخول الى بيت المقدس ام لا
اجاب نعم تصح نيته فلا يحنث لان ذلك مما يحتمل اللفظ فافهم والله اعلم مسئلة في رجل ضاق صدره
من الاقامة في قرية فحلف انه لا يرضى سكناها هل اذا سكنها غير راض بل العناد في زوجه يحنث ام لا اجاب
لا يحنث لان حلفه على الرضى ولم يوجد حيث سكنها غير راض بسكناها للعلة المذكورة والله اعلم مسئلة في
اخرين بينهما قس نسج منه الحصر حلف احدهما بالطلاق من زوجه انها ما تنسج من قس اخيه قاصدا ان
قيل له فيه شركة هل اذا باع الاخ حصته وانقطعت منه نسبتة لا يقع الطلاق ام يقع اجاب لا يقع
الطلاق ولعلكم مسئلة في رجلين حلف احدهما بالطلاق انه عار الاخر كذا وحلفا الاخر بالطلاق انه
ما استعاضه ولا يعلم باطل الامر هو هل يقع على واحد منهما الطلاق ام لا اجاب لا يقع على واحد
الجملة والله اعلم مسئلة في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجه انها ما تفصل هذا الظاهر لنفسه فدية
بجارتها وفصلته لها هل يقع الطلاق ام لا اجاب ان كان من عادة الزوجة انها تفصل بنفسها
لا يقع طلاق وان كان من عادتها انها لا تفصل وانما يفصل لها غيرها وعلم الزوج ذلك يقع وان كان
تارة تفصل بنفسها وتارة بغيرها لا يقع الا اذا عني الزوج الامر بالتفصيل لا يقع وقد اخذ الحكم
من مسئلة ذكرها في البحر نقلا عن النوزل في ثم قوله وما يحنث بهما في وقع عنده شبهة في ذلك فليز
ويتأمل والله اعلم مسئلة في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجه انها ما تفصل هذا الظاهر لنفسها
فدفعه لجارتها وفصلته كجدة وبدنه لا غير هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع والله اعلم مسئلة
في رجل تشاجر مع زوجه بحضرة امها فقال لها بالتركية ما معناه اذهبي مع امك فقالت امها بالتركية
ما معناه لا تتكلم بهذا الكلام فيكن ضرا على تكلمك فقال بالتركية ما معناه الذي تكلمتي به يكون
هل يقع عليه الطلاق الثلاث ام لا اجاب لا يقع الطلاق اصلا وهل يفتر الى النية حتى يقع ام لا اجاب
اذ لم تكن الحال مذاكرة الطلاق ولم ينو له لا يقع شيء ولا وقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب في هذا
للجواب ما قاله الاصحاب من ان الاصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية انه ان كافيه لفظ لا يستعمل
الا في الطلاق فهو صحيح يقع بلا نية اذا اضيف الى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره هو من
كافيا القان فتعنه حكم كافيا العربية في جميع الاحكام والمراد بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كتاب
الصاوة فاذا علمت هذا فاعلم ان اصحاب الفتاوى وبعض الشيوخ صرحوا بأربعة فروع في الايقاع بطريق

مطلبت
حلف في الزمان
انها من الشام
الى بيت المقدس
ناويا الى
مطلبت
صا في ضيق صدره
من فرقة حلف
لا يحنث بها
مطلبت
حلف بالطلاق
انها ما تنسج من
قس اخيه قاصدا
مطلبت
حلف احدهما
اعار الاخر كذا
وعلى الاخر
مطلبت
حلف انها ما
تفصل هذا الظاهر
لنفسها فدية
لجارتها
مطلبت
حلف بالطلاق
انها لا تفصل
الظاهر لنفسها
فدفعه لجارتها
وفصلته كجدة
والكم لا يقع شيء
مطلبت
حلف بالطلاق
انها لا تفصل
الظاهر لنفسها
فدفعه لجارتها
وفصلته كجدة
والكم لا يقع شيء
مطلبت
حلف بالطلاق
انها لا تفصل
الظاهر لنفسها
فدفعه لجارتها
وفصلته كجدة
والكم لا يقع شيء

الامتياز ولو كانت الثلاث ونوى لا يقع لانه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المضمر فقد نوى
 ما لا يعتد به لفظه فلم يصح ولو كانت متى ثلاث ونوى الطلاق طلقت لانه نوى ما يعتد به وان قال لو نوى
 الطلاق لم يصدق وان كان في حال مذاكره الطلاق انه لا يحتمل الرد ولو قال انت ثلاث واضمر الطلاق يقع
 كانه قال انت طالق ثلاث كما صرح في المحيط وظاهر ان انت متى ثلاث وانت ثلاث بخلاف متى سواء في كونه كذا
 واما انت الثلاث فليس بكناية وفي الترخائية وفي فتاوى الفضلي اذا قال لها انت متى ثلاثا ان نوى الطلاق
 طلقت وان قال لو انو الطلاق لا يصدق اذا كانت في حال مذاكره الطلاق لكن في الحائية جعله صريحا لا يعتد
 الى التية فيه اختلاف وجوب الفضلي ما وافق كما يشهد به نظر الفقيه وفي الترخائية عن الحجة تراسة المختار ان
 يقع الثلاث اذا نوى وفيها من الفضلي اذا قال لها نوسة ونوى الطلاق يقع فقوله ترا بضم المثمن من فوق
 وبالراء المقصورة معناه لك وقوله تو بضم التاء وشكون الواو ومعناه انت وسه معناه ثلاث فحصل ان
 اللفظ اذا احتل الطلاق وغيره وخلا من كنية وعن مذاكره عما كان اللفظ او غير لا يقع واحتمل اللفظ
 للمسئولة عنه ظاهر في محتمل اذ هي مع امك فاني طلقتك وقوله الذي تجلتي به اي من الضرر المعنى به الطلاق
 يكون ثلاثا فهو من اطلاق الكل والمرادة البعض وهو سائغ ويحتمل اذ هي مع امك حتى يسكن غضبي وقوله
 الذي تجلتي به نوى جملة المنهي عنه لعل الضرر يكون ثلاثا فهو ادا حقيقة وبه لا يقع قال والله سئل
 في رجل له بنتا في خطبتها من ابن خاله فحلف بالطلاق ثلاثا انه لا يأخذها رجل غير ولاده فهل اذا نوى
 بخصوصه وان لا يملكها من التزوج فزوجت نفسها ثم اعلية من غير الخطا لاول هل يقع عليه الطلاق ام لا
 اجاب لا يقع والحالة هذه والله علم سئل في رجل حلف بالطلاق انه لا يشرب الخمر فصارت يرضع
 في الدواة ويشرب من دخانه هل يحث ام لا اجاب لا يحث للعرف كما في لا يأكل لحما اذا اكل لحم السمكة
 سئل في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته فحلف بالطلاق ثلاثا انه ما ياتي مثل هذا اليوم
 من العام القابل وانما في مثل هذه البلاد فلان اسافر عن مستي فلسطين كما اذا كان في سبيل التجارة وعكس
 مثاق في ذلك اليوم ويرثي يمينه ام لا اجاب نعم يمينه وبكل قرية او بلدة بعيدا بعدا لا تطلق الا
 معه فانت على علم بان هذا التقريب والله علم سئل في رجل حلف على صهره انه لا يرثي من هذه القرية ففعل
 عليه ورجل قهر اهل يمينه ام لا اجاب مقتضي ما افنى شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي مستد لا يملك
 فتاوى قارئ الهداية انه اذا نوى لا يملكه فرجل قهر لا يمينت والله علم سئل في رجل حلف على زوجته انه
 ما يخليها تروح الى عرس اخرها هل اذا استغيبته وراحت له يمينت ام لا اجاب لا يمينت لانه ما خلاها
 وهو في معنى لا ادعها والمصريح به في مثله عدم الحث بالذهاب في الغيبة بغير الاذن منه والله علم سئل
 في رجل عجز عن الفعل المأخوذ عليه ويمنه موقفة صورتهما حلف لا يبيت هذه الليلة في هذا البند ففعلت عليه
 ابوابها ولم يملك الخروج الا بتسور التسور وفيه هلاك النفس غالبا هل يمينت ام لا اجاب لا يمينت فلا
 في المنع حلف لا يستكن هذه الدار فارتق فلم يتدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط لا يمينت وفي المحيط
 حلف لا يستكنها في حج فوجد بها مغلقا بحيث لو يملكه فتحه ففعل يمينت وقيل لا يمينت وبه افنى ابو الليث

مطلب
 لو قال لها انت
 متى ثلاث
 او قال انت
 ثلاث
 متى

مطلب
 فيما اذا غلب
 رجل من آخر
 ائمة اجبه
 فحلف لا ياتي
 غير ولاده
 فحلف لا ياتي
 فحلف لا ياتي

مطلب
 حلف على صهر
 لا يرثي من هذه
 القرية ففعل
 عليه ورجل قهر
 اهل يمينه

مطلب
 حلف على صهر
 لا يرثي من هذه
 القرية ففعل
 عليه ورجل قهر
 اهل يمينه

مطلب
 حلف بالطلاق
 الثلاث
 انه ما ياتي
 مثل هذا
 اليوم
 من العام
 القابل
 وهو في
 هذه البلاد

والصند

مطلب
خلفه
هذا المهر
ودعت
الحاجة إلى
ركوبها
يجب
أن
يؤخذ
مادام
مهر

والشهاد بالشهاد والحاصل أن الحالف متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقفة بطلت عندنا خفيفة
ومجدد قال نجم الدين العلام في الاستدلال الفتوى على قولها هو والدين يشترقان فاعلم **سُئِلَ** في رجل حلف بالطلاق
أنه لا يركب هذه المهر وقد دعت الحاجة إلى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها مثل لا البس هذا القميص **أجاب**
لا حيلة له في ركوبها إلا أن ينوي يمينه بما دامت مهر ولا يقاس بلا البس هذا القميص لأنه عندنا يحنث بلبسه
أجد نزع شيلًا من خيطاته لبقاء الاسم فيه والله علم **كتاب الحدود**
سُئِلَ في فتاح اختطف بنتا بن ابن عمه وهي نكاح الغير وإن البكر كانها ما ذابح عليه **أجاب**
أن لو دعي شبهة مسقطه لحد الزنا وثبت عليه بوجهه الشرعي يقام عليه حد الزنا وإن ادعى شبهة يندرج الحد
عنه بها ويوجب لها من المثل لأنه لا يخلو وطء في دار الإسلام من مهر وعقر والله علم **سُئِلَ** فيما لو أقر بالشرقة في
جمع أو أنكر الأقرار هل يقطع أم لا **أجاب** لا يقطع فقد مر في البحر والنهر ومع الغفار أن الرجوع عن الأقرار
في الشرقة صحيح كالرجوع في الزنا وصحوا أيضًا بأن أنكار الأقرار رجوع وإن منكر الأقرار لا يقبل ولا
عليه بالأقرار لو كان أنكاره له رجوعًا عنه ومن صح بأن الشهادة لا تقبل على الأقرار الزلعي وأكثر الشراح والقضاة
والله علم **سُئِلَ** في شقي تخطف بكرا صغيرا ووصل إليها وأدخلها عنده من هواشقي منه فاحضر من علم
مع وجود أبيها فعقد له عقدها ولم يلحقه من أبيها إجازة ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعد وبلغت فرج
إلى أبيها وأصابها الزوج جذام وهو يطلب من أبيها أن يسلمها له هل له ذلك أم هو حرام **أجاب** لا يجب
عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا إجازة لاحقة وعينه من المثل بوطئها بعد العقد المزبور ليسقط
بصيرته فوجب العقر بالنكاح والله علم **سُئِلَ** في محسن شقي تخطف بكرا وأزال بكانها وهربت منه إلى
أهلها فبقيها يريد أن يغصبها في نفسها هل يجب منعها وماذا يلزم **أجاب** نعم يجب منعها وإذا
ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه من مثلها وإن لم ينع شبهة وثبت عليه بأحد وجهي الأقرار أو البينة وجه
بأحد نوعيه إن كان محصنا يجر ولا يحل له ذلك موضع سقط فيه التحريم فيه الزنا في مواضع ليس
والله علم **سُئِلَ** في رجل قذف محصنا بالزنا بحضور من له إقامة الحد ودفن بطلب المغدوف قتل إذا
من القاضي إقامة الحد عليه ثانيا ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف وأخبار القاض في الديانات
أجاب ليس له إقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادة عدم القذف
ووثبات عندنا لأنه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة أبدا ولا يقبل قول القاض في الديانات صرح به علماء
في المتن والشرح والفتاوى والله علم **سُئِلَ** في رجل وطئ زوجه في فرجها وهي ملك الغير فإلزم
شرعا **أجاب** يعز ويشر في الثانية لصاحبها أن يدفعها إليه بقيمتها بالغة ما بلغت وفي البقية
يطلب لصاحبها أن يدفعها إليه بالقيمة ثم نزع هكذا ذكر ولا يعرف ذلك إلا سماعا فهل عليه أهلا في البحر
والظاهر أنه لا يجب على دفعها إليه يعني إن شاء صاحبها دفعها بقيمتها ثم إذا دفعها إليه بقيمتها نزع وتقول
دلي لا قطع الحد بذلك كلما ماها شخص تحدث بحكمها والله علم **سُئِلَ** في الثغور
سُئِلَ في مؤمن تفرس بغرا سدا ليمانية في بيان سرقة فلا تمهيد رجل وأذاه وهدده بالغا فاستجبه للسرقة

مطلب
فما إذا عجز
عن الفعل
المحلوف عليه
واليمين موقفة
مطلب
لا يخلو وطء
في دار الإسلام
عن مهر وعقر
مطلب
إذا أقر بالشرقة
فخرج أو أنكر
الأقرار هل
لا يقطع
مطلب
خطب بكرا
صغيرا
ووصل إليها
ثم عقد عليها
من أبوه عما
مطلب
خطب بكرا
وأزال بكانها
وهربت منه
ويريد غصبها
يجب منعها
وطئ للملك
أن ادعى شبهة
مطلب
قذف محصنا
فقد ليس
أن عذبة ثانيا
لهذا القذف
مطلب
وطئ زوجه
ملك الغير
يعز ويشر
ولصاحبها
دفعها إليه
بالقيمة
مطلب
تفرس بغرا
سدا ليمانية
في بيان
سرقة فلا
تمهيد
رجل بالغا
فهدده
موجب للسرقة

فأذا ترتب عليه وهل يلزمه بالفراصة الإيمانية الصداقة ثم أخرى أو جرم ديني أو أم لا اجاب
 يرتب على الأئم المذكوب بايذائه وتمديدته التعزير الشديد لكرهية الحق وبغضه الصدق اذ القر الأئمة
 والنظر بالانوار الربانية لاشين فيها ولا عار ولا عورة فيها توجب النار فكيف يلحقه بذلك ثم وعقاب
 تجلب لربها الثواب فالمعرض عليه غير مصيب والمعلم سئل في شتم بعض الناس بيده ولسانه بسعيه
 في الارض المقدسة وعوانه ويأخذ منهم لنفسه لا وجعل ذلك له وظيفة استطال بها وعليها تما لا
 هل يسميه من اهل المدينة الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العاديين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم
 فماذا يجب عليه اجاب نعم يسمع الاخبار بكونه شريفا بيده ولسانه سواء كان ماضيا او غائبا لان
 الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتحصنة بحقائقه تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدمى
 الحاجة الى حصول المردى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المحرم الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد
 خاصة وهذا حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماء ائمة بان الخبر بذلك لم الاجر والثواب الجزيل حيث
 كانوا مخلصين بقصد دم دفع كلمة المتعد لقائمة المسلمين والحكام عليه وتعزيره ولو بالقتل حيث تعزير فيه
 بانه لا يرجع الا بالقتل واما السعاية والعوان فنص عبارة علماء مذهب أبي حنيفة النعمان انه يثاب قاتله
 لما فيه من دفع شره عن عبادة الله تعالى وقد ذكر البرزائي المسئلة في ثلاث مواضع من جامع المشهور واسمها
 بالبرزائية الاولى في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الحمايات وقال فجاهر الفتاوى في الباب
 السادس قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلاء الناصبي لما سئل من مفسد يشغى في الارض بالفسا
 ويوقع بين الناس الشرافة الى السلطان ماذا يجب عليه القتل مشروع عليه واجب

مطلب
 اذا اضرب الناس
 بين ولسانه
 واخذ منهم
 ما لا لنفسه
 وجعله
 لمواضع
 لتمام العدالة
 بشي من ذلك
 لم يكن حاصلا
 ويصير
 بانه ولو بالقتل
 والخبر الثواب

لفساد والقتل فيه مقنع شاهن شه ملك الملوك ابو العلاء نظم الجواب لكل من هو يبيع انتهي
 وفي المحكي ترى مسلما ينفى عمل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس
 وجميع الظلمة بأدنى شيء له قيمة وجميع السعاة فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم والمقصود بهذا كله حسم
 الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلما واقتل علم سئل في سائر في الارض بالفساد وجب عليه تعزير لا نك
 بحاله وادع لامثاله ارادوا في الامم اقامة ذلك الواجب عليه دفعا للضرر عن الاسلام والمسلمين سيما نصت
 عليه علماء الدين وافق به جل المفتين فتعرض لجماعة بامتثال صيه من يده وترك اقامة الواجب عليه وتسليمه
 وتكفاره واطلقوه من حبسه بشفاعتهم فما الذي يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الممالك اجاب
 الله توفيقا للصلوب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجب من يشفع شفاعته سيئة قال
 جل من قائل ومن يشفع شفاعته سيئة يكن ككفل منها قال اهل التفسير الكحل المنصبي اي عليه من وزر
 نصيب مسا والمباقي القدر قال القاضي ابو السعد والشفاعة السيئة التي لم يقصد بها اعادة حق
 المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا ابتغاء وجهه الله تعالى وكانت في امر غير جائز او كانت قد دفع
 حذ من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حد ود الله تعالى فقد ضاد الله عز وجل وعن عبد الرحمن

مطلب
 اذا رأى مسلما
 ينفى عمل له
 قتله
 المكابرة بالظلم
 وقطاع الطريق
 مطلب
 اذا وجب على احد
 تعزير ظلم اذ
 الامام اقامة
 ذلك على من
 به اناس من
 من ذلك الحكم
 الاثم بقدر
 ما تظفروا

بن عبد الله بن مسعود عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل
 بعير تزدى في بئر هو ينزع عنها بذنبه رواه ابو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه قد وقع
 في الاثم وهلك كالبعير اذا تزدى في بئر فصارت ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن ابي الدرداء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال انا رجل خالت شفاعة دون حد من حدود الله تعالى لم ير في غضب الله حتى ينزع
 وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد
 صناد الله في ملكه ومن اعان على خصوصية لا يعلم احق ام باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعان ظالما بباطل يندحض به حقا فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله رواه
 الطبراني والاصمغاني وعن اوس بن شرجيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع ظالم
 ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترمذي والترغيب والترهيب من جنس
 ذلك العجيب والحاصل ان سعى الجماعة المذكورين على خلاص الشقي المذكور سعى في سبيل السيئ
 وكبره عند المهتمين الديان يستحقون بها في الدنيا الاهانة والتعزير وفي الآخرة عذاب الله ودخول جهنم
 وبئس المصير والله اعلم سئل في ذي صلاح وعلم ودين سرق كسبه من خزانة الكاشية بمسجد له جار من الكهنة
 فغلب على ظنه انه السارق لما فاخبر قاضي بلد بها فواخبر حاكم العرف الذي لم يعده منه اخذ بعنف عساة
 ان يثبت له الحال بالفراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح او عتاب اجاب عليه
 بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس يذني عنف وكان من ذوي الانبياء والسادة
 عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فيمن الشريعة عليها من علمها وجاهلها من جهلها وقد صنف الناس في
 الشيا الغريبة كتباً متعددة وقد صرح في البحر نفعاً من التجسس في المعروف بالسرقة اذا وجد رجل يذ
 في حاجة غير مشغول بالسرقة ليل ان يقتله وله ان يأخذ وللإمام ان يحبس حتى يتوب لان التجسس
 لتوبة مشروع او والله اعلم سئل فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذابته على قتل رجل علمي بشهادة
 عدول فماذا يلزمه شرعاً اجاب قد تقرر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس لها حد مقد
 والاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير فيجب على المغري المذكور
 ويجوز الترفيق في القتل في البحر الرائق شرح كثر الدقائق وقد ذكرنا يعني العلماء التعزير بالقتل في
 اشياء وذكرنا من جعلها جميع الكبار والاعونة والسقاة والظلة بأذن شيء له قيمة فكيف الساعي على
 قتل نفس معصومة ظلماً أمثلة يجوز قتله تعزيراً لا جزاء غيره عن اركان المعاصي والسعي فيها والله اعلم سئل
 في شقي سعى بأخرى حاكم الشيا سقاة كاذبة قاصداً تعزيراً وايداءه ماذا يلزمه شرعاً اجاب هذه المسئلة
 اكثر علماً ونا ايرادها في كتبهم وشموها مسئلة السقاة والاعوة وافوا بوجوب قتل الشيا بها وقال القائلون
 الناصح بانظماً هو القتل شرعاً عليه ولا نفس والقتل فيه منع شاهن شملك الملوك العلما نظم الجواهر كل من هو يبيع
 وقد ذكر البرازي المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السر وفي الكراهة وفي الخطا وذكرها في منها العقار
 شرح تنویر الابصار وغيره من مصنفات الخفية حجة الله تعالى عليهم جميعاً وحشرنا في زمرة ثم آمين فقولهم القتل

مقلد
 اذا سرق من
 رجل صالح دين
 وله جار منهم
 فغلب على ظنه
 انه السارق
 فاعاد حاكم العرف
 الذي لم يعرف
 بالاختصاص
 بذلك لا ربح عليه

مطلب
 التعزير في كل
 معصية ليس
 فيها حد مقد

مطلب
 فمن سعى الى
 الحكم الشيا
 في تعزير غيره
 وايداءه
 قتله وعدم
 قتله معصية

مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحكام ايقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم
سُئِلَ في رجل سعى بنفسه الى اعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحاً لهم والفلاح يستعبد من
استغله حتى يبيع فيه ويشترى ويستحل امواله بل ونفسه وعياله وما كفاه ذلك حتى سعى بامر الله
ايضاً لهم وقال لهم هذا ايضاً فلاحكم وسلطهم عليه فماذا يلزمه شرعاً اجاب ان هذا الشقي البعيد
الطريق من رحمة الله تعالى الساعي في اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير وابلغ التحقير ولا
شبهة في جواز الترقى في تعزير الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة والاشقياء العجزة بمثل ذلك سماع في
الارض بالفساد فخر او في ما في الذكر للحكم من قوله عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية
ومن شاهد افعال الاعراب المارقين قطع بكفرهم يقيين وبأن السكوت عنهم مع القدرة عليهم من اكبر
معاصي الله تعالى لاستحلال اموال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكنت عنهم مع القدرة عليهم
اعظم منهم عند الله تعالى رب العالمين ذنباً اذ هو اذن قادر على ازالة المنكر ولم يزل من بلاد الله فعليه من الوزر
والخطيئة ما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جعلتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون
بين اظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم امنع منه واعز لا يغيرون عليه الا اصابهم الله بعقاب فلا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم بالصواب سُئِلَ في رجل عقد على منكوحة الغير ووطنها عالماً بكنها
منكوحة الغير فماذا يلزمه اجاب يوجب بالضرب الشديد ما يشد ما يكون من التعزير سياسة قوية
المهر لها وعليها عدة وهي باقية على عصمة زوجها الأول اذا انعكس الحال ههنا والله اعلم
سُئِلَ في رجل عمداً يكر بالغة في نخاج غير فخطفها في شهر رمضان وحملها الى قرية قرب قريتها وادخلها
على شيخ القرية فلقها بالقبول واكرمها وآواها وادخلها عليها والحال ان خالتها في كساحه قاتلة يتيها
عصوبة وهذه طريقة الفلاحين فما جزاؤه هو الذي تلقاه واكرمها وآواها وادخلها عليها وارتكب معصية
الله تعالى وهل يجب على حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال احب
جزاء الخاطف ومن اكرمه وآواها واعانه على هذه المعصية المعظمة الضرب الشديد والجس البدن والمأثرة
في العقوبة الى ان تظهر منها التوبة ويجوز ان يترقى في عقوبتها الى القتل لغلظ ما ارتكبه من معصية الله
وهذه طريقة يخشى على اهل الاقليم الذي تشيع بين اظهرهم فيه ولا يذكرونه ولا يتناهون عنه ان يترك
الله عليهم عذاباً من عنده وسخطاً فان ترك ذلك والسكت عنه كمن ينقر السفينة ليغرقها
وهم عنه مضربون فالمفروض على حكام المسلمين التقييد في قطع هذه الطريقة القبيحة وحسم هذه
الفعلة الفضيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فسناله سبحانه اصلاً
الاحوال والله اعلم سُئِلَ في رجل فارق صديقاً له فقال لم فارقني فقال وجدتك على غير الطريقة
قاصداً نصيحة هل يلزمه تعزير ام لا والقول قوله في قصداً النصيحة اجاب لا يلزمه تعزير والقول
قوله في قصداً النصيحة لانه اعرف بمفهوم كلامه المحتمل ولا شبهة ان في الطريقة بدل عن الاصل
والمضاف محتمل اي لغير طريقة القوم او لغير طريقة الناس وغير ذلك كما هو واضح

مطلب
فما اذا سعى
رجل بنفسه
الى اعراب
بادية
بجعل
نفسه
فلاحاً
لهم
فماذا
يلزمه
شرعاً

مطلب
اذا عقد على
منكوحة الغير
ووطنها عالماً
بكنها
منكوحة الغير
فماذا يلزمه
شرعاً

مطلب
فما اذا فارق
صديقاً له
فماذا يلزمه
تعزير

من

مطلب
في عقوق
الاب

وغير ذلك كما هو واضح من ان يشرح واظهر من ان يذكر والله اعلم **سئل في شقي يستحق دائما في عقوق**
ابيه وبأق له بكل ما يشوش عليه ويؤذيه ساكنا معه بعد اذ مسيدا في حقه قائما في اضراجه يأمره
لشوه عشرته بالخروج من ملكه فيمذهبه بالقتل ويومئ اليه بالضرب ويشترع في سبته وشتمه وأذله
عوضه وهتكه وقد كان زوجة امرأة فعلاؤه الذين بهذا السبب وسأله الاعانة عليه فزاد في الشتم
والسب وهو عقرت نفرت صفتت عفتت وقد كبر الآن وصنع بمقاساة اخلاقه وعجز عن
الاكتساب وابنه المذكور في عقوق الشهاب فهل يلزم بمتفقته ونفقة والدته ويجب عليه ان يحسن
عشرته معه ويضمه الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق اقوتوا ولكم الثواب من المهيمن
في الاخلاق اجاب يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البالغ باجماع من الائمة وانفا
لارتكابه كبير لم يقع فيها خلاف بين ائمتين وقد قال صلى الله عليه وسلم وبطل وعظم وكرم رغم انفة
ثم رغم انفة ثم رغم انفة قيل من يارسول الله قال من ادرك والدته عند الكبر احدهما او كلاهما ثم لم يد
الحجة وعن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبار شتم الرجل والدته قالوا
يارسول الله وهل يشتم الرجل والدته فقال نعم يسب الرجل فيسب اياه ويسب امه فيسب امه
ويلزمه بطلبه خروجه من دار وامتناعه من ذلك التعزير الثلاثي بحقه بحاله الزاجر لامثاله
لانها معصية اخرى محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن الاكتساب يوجب عليه بالاجماع له الانفاق
بل صرح كثير بانه واجبه عليه مع قدرته على الكد اذ لا يلقى بالشباب الكسوف ان يكلف اياه الى التعب
والجد وقد اوعد العاق بعذاب النار في احاديث تخرج عن الحد بسبب الاكثار والحاصل ان استمر
على ذلك كان ممن حرمت الدنيا والاخرة ورجع بالحسرة والندامة والخيبة الكبرى فياخذ سائر ما كان
ذلك فقد اوقع نفسه في اشتد المهالك والنجار وتعاث له السلامة في العرض والدين وان عظم
بالصالحات والمسلمين اجمعين والحمد لله رب العالمين سئل في رجل تعدى بدخوله دار زوج اخيه
بغيبته بغير اذنه وبها زوجة اخرى اجنبية عنه هم قلمها ونقل اخيه مع جميع ما لها من الاسباب الى دار
غيبها هل يحرم عليه ذلك ويكون تركها معصية من معاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير الثلاثي وهل
اذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عند الحاكم الزامه بالحضارها اليشار عليها
بالدعوى والشهادة ام لا اجاب نعم يحرم عليه ذلك ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها
شرعا وقد رفع شيخنا الشيخ محمد بن الحنفية مثل هذا فافتي باصورتها في فتاواه يلزمه ردّها
ورّد جميع الامتعة الى الزوج حيث اثبت ذلك ويجب على المتعدّي باخذ الزوجة والامتعة ودخول
دار الزوج باذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذنه بدخولها وهذا الحكم مجمع
عليه لا خلاف لاحد فيه واما احضار المدعى المنقول ليشار اليه فالتون والشرح والفتاوى طائفة به
فيجب المدعى عليه على احضار ما ذكر والله اعلم سئل في رجل يؤذي المسلمين بالخرى على خدم مضائقهم
من غير خنعة ولا اهلية للاستحقاق فاذا ترتب عليه وهل يجوز الشقي به الى الحاكم بسبب ذلك لا يلزمه

مطلب
اذا امتنع
الاب من
الخروج من
ملك الاب
بعد طلب
ذلك منه
يعزير بما
يليق به

مطلب
فيما اذا هم
على دار زوج
اخته وبها
زوجة اخرى
اجنبية عنه
واخرج اخته
مع استغفارها

مطلب
اذا كان يؤذي
الناس باخذ
وطائفة من
غير خنعة يعزير

وقال اذا عزل القاضي صاحب وظيفة من وظيفته بغير جنة ينزل ولا يبقى على ما كان عليه سائلا
اجاب بترتيب عليه التعزير كما سطر في كتب علمائنا من يؤذي غيره بقول او فعل ولو بغضب العين
يعزروه فاما الجرح فمجرمة اخذ وظيفة الغير بغير جنة وبعد جواز اخراج الوظيفة عن صاحبها فاما
لاجل عزل القاضي لصاحب وظيفة بغير جنة وعدم اهلية ولو فعل لم يصح ويجوز ان يرفع امره الى
الحاكم لينصفه فقد قال في الظهيرية رجل يصلي ويصتر التماس بيده ولسانه فلا باس باعلام السطحا

مطلب
اذا كان في
الامانة
الامير
التعزير عليه

به والله اعلم سئل في امير ارسل رجلا بصاحبون له الى فرقة يافا ليبسعه بمعرفة امينها فباع البعض
وبقي البعض واخفى فردة ووضعه مكانها فردة نصراني وانكشف امره بالخيانة وكتب ذلك في حجة
بالرماة وايدت بكتابة قاضي نابلس بليها باعترافه لديه وسجل الامر على حضرة الامير ليرد عنه مثل
ذلك هل الامير يرد عنه وتحقيره وتعزيره ام لا اجاب نعم للامير يرد عنه ومنعه وذبحه ومنه

مطلب
اذا كان لاخر
يا كافر يا حاد
تعزير القاتل
ولا كفران
اراد الله

واقامة التعزير عليه وايصال التعزير اليه لا ربحا به بالخيانة وخونه الامانة ومن ارتكب المعاصي
بالاخذ بالنواحي فليس من يعصى المهين حرمة وما للذعد بنفي الفساد مقام والله اعلم سئل
في رجل اذى آخر بقوله يا كافر يا حاد سالت عنه لم ولا ابولك بل كافر مشرك بالله ما ذرت عليه
اجاب يعزرو القاتل فقد قال في النظم الوهابي ولا كفر من يا كافر وهو مسلم وباء بها اثما ولو يعزرو
وقد ذكر شيخ الاسلام ابن التيمية في شرحه ان المختار الفتوى في هذه المسألة ان القاتل مثل هذا القاتل
ان اراد الشتم ولا يعتقد كфра لا يكفر وان كان يعتقد كфра فالحاجة به بذهابا على اعتقاده انه كافر
يكفر لانه لا يعتقد اسلامه كافر فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفرا ككفره
وقد اجمعتوا على انه يعزروه والله اعلم

كتاب السرقة

سئل في رجل فقد بعض امتعة زوجة ابنه من بيته فاتهم امرأة تدخل على زوجته حيا ناهلا اذا
عليها بسرقة الامتعة يعجل مجرد قوله وتحبس وتس بعباد مجرد دعواه ام لا اجاب لا يعجل قوله
المجرد عن البيعة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان فزكيان لان السرقة من جملة موجبات
الحكم والى محتاط فيها غاية الاحتياط وتبدأ بأدنى شبهة وقد ورد في الحد الشريف ادراك الحد
بالشبهات ولا تحبس ولا تس بعباد قال في البحر في التحنيس لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا
يقتى به والله اعلم سئل في رجل يتهم بسرقة او غيرها مما يجب فيه الحد والقصاص هل يحبس بمجرد
الاتهام ام لا بد من شاهد عدل او اثنين مستورين اجاب لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان

مطلب
فقد من بيعة
بعض الامتعة
زوجة امه
فاتهم امرأة
تدفع له لا يعجل
قوله المجرد عن
البيعة ولا تعذر

مستوران او رجل عدل لان التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علما ونايه
ومن يترج به صاحب لجره كتاب الكفالة والله اعلم

كتاب السر

سئل في كنيسته من يها مسجد الجماعة المسلمين وشرقيها مسجد الجماعة المسلمين ايضا بيقام بكل منهما
شعرا لاسلام وبين الثاني وبينها بقعة يتشع بها اهل المسجد في التوصل ومباشرة الوصول
ومقدما الصلوات بها فترتفع بها عباد الله تعالى عند نصارى الكفرة الى البحر الذي بها فقطعوه

مطلب
ليس لاغل
الذمة الرضا
في الكنيسته
سعة وبناء

واقاموا بها جداراً واصنافاً فوجها الى الكنيسة دافعين اصواتهم بياديين المسيح على وشبه الاظهار
 تافلين انواع اطعمة لعلهم بالصبيح والتخالبط مظهرين انواع الفرجح والتسرورو والاستبشار
 لاصنافها الكنيستهم وانتصارهم على اهل الاسلام بمنع المنجدين عن الافتقاع بها وقد حصل
 للمسلمين بذلك غاية الضرر والايلام فهل يكون من ذلك منع ان لم يعبد لهم ذلك فيما سلف من
 الزمان وفيه كثر شوكه للمسلمين والامثالهم والاضرار بهم والارغام ام لا لما فيه من المذلة والاهانة لا
 الايمان اجاب الصريح به في كتب الحقيقة وغيرهم انه لا يجوز الزيادة في الكنائس القديمة على
 النمط الاول لا في البناء ولا في الارض واصنافه البقية الى الكنيسة زيادة في الارض والجدار
 زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب ان يمنع واذا وقع برفع وخصيصاً في بقعة لم يثبت
 كونها فيما سلف منها ويستفح المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم فلا يحل للجامع الاذن لم في ذلك
 ولا يجوز تسليم اعانتهم لمية ولا ايجار نفسه للعمل فيه بل اختار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل
 ترميم واعادة مطلقاً وانتصر له ولد والجهور وان قالوا بترك التعرض لهم في اعادة المهندم
 وترميمه كما كان من غير زيادة بنقش او تزيين او ارتفاع او امتساح انما ساع لنا ذلك لانه مجرد
 تأخير المعاقبة الى الدار الآخرة لانه مجرد معصية حتى في حقهم ايضاً على القول بانهم مكلفون بالنزول
 واما اعانتهم على ذلك بالقول او الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان بعضهم قام بمعونتهم والتزج
 بذلك في نصرتهم فرأى على رأسه في عالم الرؤية عمامة نصرته اجار الله تعالى والمسلمين من ان
 يكون اغواء في مثل ذلك وانقذنا منه وكرمه من هذه المهاوى والمهلك والواجب على كل مسلم
 ان لا يعطى اذنه في دينه وان لا يكسر بقوكة الاسلام وقد ذكر في الاشياء والنظر في آخر
 الفن الثالث انه السبكي نقل الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة
 ذكره الشيوطي في حسن المحاضر في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قال قلت بسبب
 من ذلك انها اذا اقبلت لا تقم ولو بغير اذن شرعي كما وقع ذلك بعصرنا بالقاهرة في كنيسة بجادة
 زويلة فلما الشئ محمد بن لياس قاضي القضاة فلم تنفع الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفحصها فلم
 يتجاسر حاكم بفتحها خوفاً منه ان في اعادة بنائها بعد هدم المسلمين لها استخفافاً بهم وبالاسلام
 واتحادهم وكسراً لاسوتهم وانتصار الكفر وهو لا يجوز والكلهم في ذلك للعلماء ورحمهم الله تعالى
 واسعة والله سئل هل يجوز للذمي تعلية بناء لم لا اجاب بما اجاب به قاضي القضاة بقوله
 ان اهل الذمة في تعاملهم مع المسلمين مما جاز للمسلم ان يفعله في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم
 واما يمنع من تعلية بناء اذا حصل ضرر لجاره من منع منوه وهو هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاض
 ابو يوسف في كتابا الخراج القاضى له ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منفردين
 وهو الذي افتى به انا اهو وقوله وذكر القاضى ابو يوسف انه يخفهم منه انه يقتضي عدم تعلية بناءه وهو
 ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا يمنع من تعلية بناءه على بناءهم كان ذلك أولى وسئل قبله

مطلب
 يجوز اعادة
 المهندم من
 الكنائس
 غير زيادة
 على ما كان
 ولا يجوز
 اعانتهم

مطلبت
 يمنع الذمي
 من تعلية
 البناء اذا
 حصل منه
 ضرر لجاره
 في ظاهر المذهب

هل يجوز لأهل الذمة أن يعلوا بناءهم على بناء المسلمين ويستكون دأبا عالية البناء بين الجيران المسلمين
 فاجابة لا يجوز لأهل الذمة ذلك بل يمنعون أن يستكونوا محالاً للمسلمين ويؤمرون بالاعتزال في أماكن
 منفردة عن المسلمين اهـ واقول قوله لا يجوز لأهل الذمة ذلك مخالف لقوله وانما يمنع من تعلية
 بناءه اذا حصل ضرر بجاره لكنه على ما ذكره القاضي ابو يوسف لقوله وهو الذي افتى به انا وفي النظم
 الوهباني وليس رفع البناء ويقصر فالسبب شره بعد كلام قلت وفي الكلام اشعار ظاهر بمنعه
 من انشاء البناء عالياً على بناء المسلمين اهـ وهذا وان افتى به قارئ الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر
 المذهب وافتى به ايضاً أقوى مدركاً للحديث الشريف الموجب لكونهم لم يألوا وعليتهم ما علينا والله اعلم
 مسئلة في دير معد لسكن رهبان طائفة الافرنج القاطنين بالقدس الشريف وبيدهم دور جارية
 في ملكهم ملاصقة بحجر الدير وقد تشعت غالب بناءه والدور قد انهدم غالب بناءها وقد ورد الاصر
 السلطاني بتعمير الدير المعد لسكنهم وملكهم فهل لهم تغيير ما تشعت من بناء الدير واعادة ما انهدم من
 الدور الجارية في ملكهم وفتح ابواب الدور من داخل حجر دبرهم ليستكوا بها وتحفظوا برفع بناءها ليكن
 البناء مانعاً من دخول الصوبوس اليهم لئلا ينواب ذلك على مالهم وانفسهم ام لا اجاب نعم لهم عادة
 ما انهدم كما تظاهرت عليه المتون الموضوعة للصحيح من مذهب الامام الاعظم لا فرق في ذلك بين الدير
 والصومعة والكيسة وبيت النار وتعمير ما تشعت منها واعادة ما انهدم من البيوت والدور الجاز
 في ملكهم المعدة للسكن جائرة باختلاف لالتحذ للاجتماع فيها للعبادة واطهار شعائرهم واذا
 احكموا بناء بيوتهم ودورهم للحفاظ على الصوبوس لئلا ينواب على اموالهم وانفسهم لاستقرض لهم في ذلك
 وان كانوا قد نصتوا على انهم ليس لهم رفع بناءهم على المسلمين لان علة منعهم عنه مقيد بالتعلي على المسلمين
 فاذا لم يكن ذلك ولكن للحفاظ على اموالهم وانفسهم كما شرع لا يمنعون كما هو ظاهر والله اعلم
 مسئلة في يهودي يملك طبقة من جملة دار تلتهاها ارضان عن ابيه اليهودي ملكة على بيت من جملة دار
 مسلم تلتهاها ارضان عن ابيه وكل منهما ساكن في الدار التي له كما كان يسكن ابيه من قبله ويريد
 المسلم الآن ان يمنع اليهودي من سكنى طبقة والتعلي عليه قائلاً الاسلام يعلم ولا يعلى عليه اهـ
 ذلك ام ليس له ذلك لان الملك مطلق التصرف اجاب ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار
 الذمي العالية على دار المسلم وسكنها اذا ملكها ما لم تهدم فانه لا يعيد لها عالية كما كانت ومن صرح
 بذلك ابن السبكي في شرح النظم الوهباني وكثير من علماءنا والله اعلم مسئلة في ارض خارج مجاورة
 لترية أهل الذمة باعها مالكها بمش معلوم لشخص وسلبها له بالخلية هل يجوز بيعها ولشخصها ان
 يبيعها الى الترية المذكورة لدفع اموات النصاري ام لا اجاب صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين
 ان الملك مطلق التصرف للمالكين فلم يبيعه لمن شاء واوالمشترى التصرف في ملكه باتخاذه مقبر
 وقد صرح في التارخانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشترى ارضاً اوتبشاً
 من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة لم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها فيفعلون

مطلب
 دير لطائفة
 من الرهبان
 تشعت غالب
 بناءه مع دورهم
 التي بجواره
 اراد طائفة
 ما انهدم لهم
 ذلك

مطلب
 طبقة لذيخ فوق
 دار مسلم تلتهاها
 بالارض كوصية
 المسلم يتقنه
 من السكنى
 كبراهمة ميت
 يمنع من اعادةها

مطلب
 ارض قراية في
 حواشي قرية
 أهل الذمة
 اشترىها رجل

مطلب
رجل يخرج في
بعض السنين
لزبارة القديس
فتلحقه طائفة
من المسلمين
وطائفة من
اهل الذمة

مطلب
اعظم ذمى الاشياء
على المسلمين ولاخذ
لابنه عشايا الطيور
وغيرها يمنع منه

مطلب
تجسس الكافر

مطلب
عزل السلطان
بعض التماثيل
قبل ادراك الغلة
وولي غيره يجمع
الغلة اذا ادركت
في بيت المال

تماما واكالمسلمين اه والله اعلم سئل رجل يدعوه الشوق الى زيارة القدس والحليل تقربا
الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من اهل
الذمة فيصحبونه للامن على انفسهم واموالهم ويلجئون اليه عند خوفهم من ظالم او قاطع طريق ليدفع عنهم
هل ينكر عليه ذلك ام لا اجاب لا ينكر عليه ذلك اذ حكمهم حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا
والمنع واللعب بالحرام وغير ذلك مما يمنع عنه كالملاحى والفواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة
المسلمين للحاجة لزبارة القدس والحليل وفي الاشياء والنظائر نقلا عن الملتقط كل شئ امتنع
منه المسلم امتنع منه الذمى الا الحر والتخوير ولا يكن عيادة جاره الذمى ولا ضيافته او لم يزل
اهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في اسفارهم من غير تكير على من يابسون ويدلهم على الطريق
او يطعمهم او يشقيهم او يستخدمهم او يحسن اليهم او يمنع عنهم اليد القادية ويسلمهم من الظلة
والغلة الطاغية الباغية العاتية بل له في ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه
اتما الاعمال بالنيات اهل اصيل في الجواب عن مثل هذه القضايا والله اعلم سئل في ذمى اظهر
الاستعلاء على المسلمين واتخذ لولد عرسا وضربت خلفه الطبول والزمر وطيف به في شوارع
المدينة واستواقتها وبين يديه الشموع الكثيرة ويقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم
فصل يمنع الذمى من مثل ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعزرون على ذلك ام لا اجاب المصنف
به في كتب علمائنا انه يجب على اهل الذمة اظهار الذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين
تعظيمهم واختار في فتح القدير عثا انه اذا استعلى على المسلمين حلل الامام قتله وصرح فيه بمنهم
من الثياب الفاخرة حريرا وغيره كالصوف الريع والجوخ الرقيق والابرار الرفيعة ولا شك ان
هذه الاشياء المذكورة اولى بالمنع مما صرحوا به ويعزرون تعظيمهم لا ركناب الحومة وكذلك هم حيث
ارتكبوا المنوع عليهم فعليه بلا ريب وفي الاشياء والنظائر تجسس الكافر ظلم كفر فلو سلم على الذمى
تجسلا كفر اه والله اعلم **باب العشر والخراج** سئل في العطاء الذي واقي المعية
لدها هله بالتيار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التمارع المقاطع عليه بخراج المقاسمة من
قرى بيت المال وقر فيه غيره ولم تكن الغلة ادركت فهل تكون لمن عزله السلطان او لولى ولاه
ام تكون بينهما ام توضع في بيت المال حتى يتصرف فيها السلطان برأيه او نائبه المفوض اليه
ذلك من قبله اجاب المصنف به في كتب علمائنا ان من مات او عزل من اهل العطاء في اثناء
الحول امر العطاء منع العطاء فلا يعطى له شئ لا وجوباً ولا استحباباً لانه نوع صلة وليس بدن
ولهذا يسمى عطاء فلا يملك الا بالقبض ويسقط بالموت وممن يمتنع بانه صلة لا يملك قبل القبض
صاحب الدرر والعرب في كتابه المذكور فاذا تقرر ذلك علم ان الغلة المقاطع عليها توضع في بيت
المال ولا يستحقها واحد منها حتى يرى من له امر بيت المال وهو السلطان او من انايه من اهل
ذلك رايه فيه فيصرفه في مصارفه بما يقتضيه ويرتضيه والمسألة في غالب كتب المذهب ذكوة السيد

مطلب
اعلم ان
تأجيل العطاء
بأذنه بعض
الخارج بعد
قبضه له ثم
عزله عن البيع
وليس له
بعد ان يجله

مطلب
ان ارض الزارع
الارض السلطانية
سنتين لا تبطل
قدميتهم

مطلب
ارض سلطانية
في ارض الزارع
عن ابايهم
اراد بعضهم
قتلها الخ
مطلب
آجر ارض بيت
المال الزارع
فزرع المستاجر
واكل الزرع
الحواد لا يملك
المزارع الاجرة

مطلب
ارض سلطانية
عجز من هيده
عن عمارتها
فدفعها لآخر
ليس الرجوع

في باب الوظائف والجزية واقطاعه مسئلة في ذي عطاء خايس بارض معلومة من السلطان تناول ما ذونه بعض الخراج منها فباعه له باذنه بعد قبضه له بتم معلوم ثم عزل عن العطاء وادخل آخر هل يصح بيعه له لكونه ملكه بالقبض ام لا اجاب صرح علما وناوهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض فله ببيعه لاسيما بعد قبضه وايفاء مشقته ومن ملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات السائغة للمالك شرعا وليس للذي وى بعده ان يبطله والله مسئلة في ارض سلطانية بيد مزارعين يتعاقبون عليها بالزراعة جيلا بعد جيل ضاق بهم الحال فخرجوها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردها اليهم عند ردة المبلغ فرد المبلغ بعد سنين ورة والارض عليهم وصارت في ايديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وانكروا الارتهان هل اذا ثبت عليهم ما شخ املاهم يندفعون عنها ام اجاب نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قدميتهم بما ذكرنا لا ترك لهم به اعنى بالرض وان لم يصح وانما تبطل قدميتهم بالترك اختيارا ولم يوجب فادبت عليهم ما شخ اغلاهم يندفعون عنها والله اعلم مسئلة في ارض سلطانية يتوارث عليها الزراع ابا عن جد فخلعوا قبضتهم يريدان يقيمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قديما هل يبقى القديم على قدمه ام لا اجاب يترك القديم على قدمه نص على ذلك علما ونا واقطاعه مسئلة في ارض سلطانية لبست المال جارية في تيمار شخص ابرها مزارعها يدراهم لرجل فزرعها المستاجر واكل زرعا هل يملك المزارع الاجارة المذكورة ام لا يملك الاجارة لكونه لا يملك له فيها اجاب قد تقر ان اراضي بيت المال الاجارة يملكها مثل ارض الوقف وان اجارة غير نافذة لا تنفذ والارض التي في ارض الوقف المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم مزارعون فيها لا يقطع مالكم كما حرم (الكامل بن الحمام) وليس فيها حق اتساق المزارعة التي هي مجرد منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف وفي فتاوى شيخنا الحانوق من له من اهل الوقف حق السكنى ليس له ان يسكن غيره انه بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا المستعير لانه بمنزلة ضيفنا صنفه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستاجر وهو لم يشترطه له فلا يصح هذا وفي الاشياء والظواهر الاجرة للارض كالخراج على المعتمد فاذا استاجرها المزارعة فاصطلم الزرع افة توجب منه لما قبل الاصطلا وسقط ما بعده هذا من يملك الاجارة فكيف ممن لا يملكها البتة والله علم مسئلة في رجل كان بيده ارض سلطانية بيد سبأه جعله السلطان قسمها نظير عطاء محجور من كانت بيده عن عمارتها لعدم الآلة فدفعها لشخص واستمرت بيده عشرين سنين ودفعها لثالث واستمرت بيده سنة ويريد من كانت بيده اولا ان يرجع في اخذها والحال انه لا يملك ولا يفرز والثالث قد كثر بها وهيتها للزرع فهل له ذلك مع ما انفق على عمارتها ام لا اجاب الاراضي التي لبست المال والناس تزرعها على الثلث او الربع او الخمس ونحو ذلك لا يملك للناس فيها

فلا يجوز بيعها ولا مهرها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجري في الملك فلا رجوع
للاول فيها وانما حق الاعطاء والنتع للسلطان او نائبه والله اعلم سئل في ارض لبنت المال بها
بئر منهد ما اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شراؤه لها من ولاء السلطان
نظريته المال ام لا اجاب نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في الحر في شرح قوله والسوادين
فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا عن الفقه كُتِبَتْ في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاشراف برضا
الارض من ولاء نظريته المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذي ولاء فكتبت اذا كان بالمسلمين
حاجة والعيادة بالله تعالى جاز ذلك اه قال ابن نجيم كانه اجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مني على
قول المتقدمين اما على قول المتأخرين المفتي به لا يتصور جواز بيع عقار التيمم فيما ذكره فيه وما
اذا كان على الميت دين لا وفادله الا منه او رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام بيع
العقار لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به وهذه مسألة مهمة وقع النزاع
فيها في زماننا في تفتيش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبعمائة حتى ادعى
بعضهم بان البياعات من بيت المال غير صحيحة ليستحصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخير وهو
مردود بما ذكرناه اه ومثله في النهر واقول حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال
منزلة ولي التيمم وجاز لولي التيمم بيع عقاره بضعف قيمته جاز له ولو كيله فيه ذلك هذا ما
اليه صاحب البحر والحاصل انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال التيمم وما ورد
غير خاف على فقيه والله اعلم سئل في ارض خراج المقاسمة كارضى بلادنا او جعل والى الخراج
على صاحب الارض في كل سنة مبلغا معلوما لغيره فيها فلم يتسره الغرس ومضت مدة سنين
ولم يغرس بها فزرعها نحو الحنطة والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه ام لا يلزمه الاخراج القاسمة
اجاب لا يلزمه الاخراج المقاسمة لفساد الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو
الترام ما لا يلزم وفي الكافي لا يجوز للامام ان يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقص
العهد وهو حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت
في ارض الشام ما ثبت في ارض مصر بانها مائة اصحابها وصارت لبنت المال كان دفعها بالحصة
مزارعة وبالاداهم وغيرها من الدنانير والعروض وما يصلح اجرة فتلزم فيه احكام الاجارة
فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها اجرة حيث وجدت الخلية وشرائط لزوم الاجرة من الممكن
من الغرس وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله اعلم سئل فيما اذا ترك المزارع زرع الارض
الخراجية الموظفة الصالحة للزراعة يلزمه الخراج ام لا اجاب يلزمه الخراج زرع ام لا والله اعلم
سئل في غراس بيد رجل ملكا وارض الغراس جارية في تيمار الاسبا هي وعلى الانتجار المذكور
لصاحب التيمار قد رمعت ثم ان غالب الانتجار فيعت ويبقى بعضها ويريد صاحب التيمار ان
ياخذ عشر الانتجار الغانية والباقية بالتمام كما كان ياخذ مسبقا فهل له اخذ جميع المبلغ الذي

مطلب
ارض لبنت المال
فيها بئر منهد
رغب انسان
في شرائها بضعف
قيمتها
وان لم يكن
للمسلمين حاجة

مطلب
ارض خراج المقاسمة
اذا جعل والى
صاحب الارض
سنة معلومة
معلوم لا يغرس
الغرس في مدة
مدته ولم يغرس
لا يلزمه الاخراج

مطلب
ارض الشام اذا
ثبت فيها ما ثبت
في ارض مصر
لما خور منها اجرة

مطلب
اذا ترك المزارع
زراعة الارض
الصالحة للزراعة
يلزمه الخراج

مطلب
ارض لبنت المال
عمرها في تيمارها
واراد الانتجار على
عشر المبلغ ليس

كان يأخذ على الاشجار كلها الباقية والغاية ام على ما بقى من الاشجار بقدرها ام كيف الحال
وقل اذا طلب صاحب التيمار ان يتسلم الارض المذكورة له ذلك وهل هي مملوكة بما بقى من الاشجار
ام لا اجاب الواجب اجرة المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رقبته
الارض لبنت المال وللتجارة اجارتها باجرة المثل كما صرح به العلامة الشيخ قائم في فتاواه كما
الوقف وليس للتجارة رفع يد الغارس عن ذلك كدراره القائم اذ هو حق باجرة المثل ولو ابي
التجارة ذلك اذ رقبته الارض لبنت المال والخارج لمن اقطع له فلا ملك للمقطع له فيها فلا يصح
بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزبون عن ملك ماله والله اعلم **سئل** في ارض لبنت المال سيد جماعة
يتواردون على الزرع بها مدة حياتهم وآباؤهم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيمارته ذو
عطاء يريد رفع ايديهم عنها ودفعها لغيرهم هل له ذلك شرعا ام لا اجاب ليس له ذلك شرعا
بل تبقى في يد زراعتها المتقدمين اذ لا ملك له فيها باجماع العلماء واما حقه فيما عليها من الخراج **سئل**
فيها ملك يوجب جواز اعطائها لمن اشتبهته نفسه وعمل بالقامة للشهوة الاكمل ابقاها مكان
على ما كان والله اعلم **سئل** في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة
سلطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءته ام لا اجاب
لا يوجب خلافا فتعدد الاسماء وتجاوز شرعا وغرقا والمسمى واحد فاذا انى متعت مستدركا فيها بهذا
الاقرار ما هو نافذ هذا ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد
الاسمين كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** فيما اذا مات احد الجند بعد ان ادركت الغلة والزيت من
القرى التي في تيماره فهل ذلك حقه ولورثته المطالبة به ام لا من بيت المال ام لمن وجه السلطان نصر
الله تعالى التيمار له اجاب صرح علماؤنا في كتاب السير بان من مات من اهل العطاء في آخر السنة
يستحب الصرف الى قريبه لانه قد اوفى تعبته فيسحب العطاء له كذا في البحر وشرح تنوير الابصار
وفيه نقلا عن حاشية اخبراه لومات في آخر السنة صرف الى قريبه لانه قد اوفى مشقة فيصرف
اليه ليكون اقرب الى الوفاء اما اذا مات بعد تمام السنة قبل ان يخرج عطاؤه فالصحيح من الجواب
انه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلوات لا تتم الا بالقبض وان
ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله اعلم **سئل** في
ارض وقف عليها عشر في غلاتها من صيفي وشتوي وشجريون وغيره امر السلطان نصره الله تعالى
بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل المتكلم عليها ان يمنع من دفعه محتجا بانها وقف ولا شيء عليه
اجاب ليس له ان يمنع من دفع العشر فان علماءنا قاطبة صرحوا في بابها انه يجب في الاراضي
الموقوفة والله اعلم **سئل** في منبج بقرية له ارض لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الان
ويريد المتكلم على القرية وهو السباهي الان ان يأخذ عليها خراجا هل له ذلك ام لا اجاب ليس له
ذلك والعقديم يبقى على قدمه ومحل احوال المسلمين على الصلح وكجب مما اتفق لاسيما في مشا المسلمين
الخارج منها الى ذلك

مطلب
برض لبنت المال
في ارضه المزارع
من قديم الزمان
اراد التيمار
نزعها عنهم ليس
له ذلك

مطلب
اسمه محمد في البرقة
ويدعوه الناس
محمد بن واسمه
الحقيقي محمد
لا يوجب ذلك
خلافا

مطلب
ما اذا جند
بعد اذراك
الغلة يستحق
الصرف الى
قريبه

مطلب
ارض عشرية
موقوفة امر
السلطان
بصرف العشر
الى جهة ليس
للمتكلم عليها
ان يمنع

مطلب
ارض مسعدة
لم يعلم عليها خراج
اراد المتكلم اخذ
الخارج منها الى ذلك

مطلب
فرضنا ان الوقف
على المزارعين
اكد من الحقة
والشعيرة
امداد معاق
وهو باطل

المعدة للركوع والتجود فيبقى ما كان على ما كان ومن احدث على نبوت الله حادثا فقد حارب الله ورسوله
ورجع بالذل والهوان والله اعلم **سُئِلَ** في ناظر متكلم على وقف يفصل على مزارعيه اكد من الحقة والشعيرة
والقطن وغيرها بامداد معلومة عليهم وقنا طير بمجرى الحدس والتخمين رضوا او غضبوا هل هذا جائز
له شرعا ام غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصته الوقف نقصت على الفصل يكون القول قوله بيمينه
لا قول الناظر ام لا **اجاب** هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعاً ولا يثبت في ذمة المزارع لانه
ربما يحض اذ هو بيع مجهول بمعلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس مجهول المقدار والجنس الجنس لا يجوز
مجازفة الا يرى الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كلاً
بالكل المستمي من التمر واه مسلم والنسائي وانما الشرع في مثله التميز والقسمة بالكل والمجانبة
في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقف الذي يقصد به التقرب الى الله وبمثل هذه الاوضاع
يكون تقرباً الى النار وقد نص سائر علمائنا ان القول قول المزارع بيمينه وقد شكك ابن اربعة خيانة
المزارعين فارسل اليه عمر رضي الله عنه دعى امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنك فيه بالخيانة فخلعه وكل
امر الى الله وهذا الشرع الشريف فمن حاد عنه فالله قوي متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام هو
الربا كالذي ينكح امته والله اعلم **سُئِلَ** في اراضي القسم التي يزرعها الناس بالحصص هل تقسمها ان
يضر بها عليها شيئاً معلوماً في مقابلة حصصهم بسمونة فصلاً وذلك على وجه انحرز والتخمين
ولا يضابق ما يخص حصصهم بل يزيد ثاثة وينقص اثنى ام ليس ذلك خصوصاً على وجه الجبر اجاب
ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويستمنونه فصلاً امر خارج عن الشرع الشريف بعيد عن
المنيف ويزداد بعداً بفعله جبراً وقهر التوصل فاعلوه به الى الجور والظلم باخذ الزائد عن حقهم
من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين ومجاورة الحق
المبين والامر لله رب العالمين **سُئِلَ** في قرية فصل على اهلها قسماً مزارعها بامداد معلوم
مخالف لما هو الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عادتها فيما تحتل وانفق اهل القرية على توزيع
ما فصله على قراريط اهل القرية وفيهم من لواعت برت القراريط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم
لما حصته ما جعله عليه من اهل بلزم بذلك ام لا يلزم وتكون العرامة والتوزيع هذه للظلمة حيث لم يمكن
رفعها بحسب فصل من الغلة لاهل وجه الجور والتعدي بحيث ان يجعل على الزرع القليل كثيراً وعكسه اجاب
لا يجوز توزيعها على القراريط لانه الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه القسام واما
الحصة منه لا القراريط والعرامة اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كانت على الانفس فهي بحسبها كما
نصتوا عليه والله اعلم **سُئِلَ** في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها شجر زيتون روماني لبيت المال
وقدمت سنون وهو يعطى ما عيش عليه من الخراج واهل القرية ممن في ايديهم الروماني يريدون
ان ياخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك ام لا **اجاب** لا بسلك بالغير من الملك مملك
الروماني الذي لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لانه ما هو لبيت المال مفوض للامان

مطلب
ليست اقسام
ان من اقسام
وضع شيء
عليها

مطلب
او ظلم قسام
او من اقسام
وضع شيء
عليها
على الخراج

مطلب
غرس زيتون
مملوك في
قرية روماني
زيتون روماني
لا يؤخذ منه
مثل الروماني

او ناعبه ان شاء عمره لبنت المال من مال بيت المال ورد جميع الخراج في بيت المال وان شاء عامل
 عليه بصحة من الخراج واما ما هو ملك في ارض الخراج الموظف فلا يتجا وزفيه ما وظفه عمر رضي الله
 تعالى عنه واما ما هو في ارض خراج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخراج كالعشر المتعلقة به وان
 كان مضرفه مضرف الموظف فهو كالوظف مضرفا وكالعشر مأخذا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل
 ما يؤخذ من الروما في الذي لبنت المال فانهم والله اعلم سئل في فلاح رجل من قرية الى اخرى جارا
 في تيمار جندى فمكة مدة سنين يزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في ارض خراج المقاسمة بنا بلس وقد فن
 بها واضرأه لها هل يؤخذ منه خراج المقاسمة وللتيمار اخراجه منها ام لا اجاب نعم يؤخذ خراج
 المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبسته او استهلكه في ضمن وقطعا وفي خراج الق
 كذلك على الصحيح كما صرح به في التاخرمانية عن الذخيرة واما اخراجه من القرية لكونه مضرا فجمع
 لاسيما مع كونه افاقيا نزليا لملك له فيها وقد نفى عمر رضي الله عنه رجلا كانت تفتش به الرجال والنساء
 مع ما كان له من الملك والامالة في المدينة فكيف بهذا النزول الا فاقى الذي لا ملك له بالقرية
 مع اضراء والله اعلم سئل في قرية لبنت المال يتصرف فيها السبا هي نظير عطانة فيه هل له ان
 يقلع غرس زيتون بها مباح لاهل القرية سابقا ولاحقا ام لا اجاب ليس له ذلك اذ هو ليس
 بملك انما له تناول الجزاء المعين له من جانب السلطان لا انلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله اعلم
 سئل في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غرس زراعتها غرس شجر زيتون في ارضها هل لاحد
 المتكلمين على احدى الجهات الموقوفة الضيعة عليها ان يختص باعلى شجر الزيتون من عداة المقر
 فيصرفه للمكمل عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها ام لا اجاب ليس له ذلك باجماع المشايخ
 اذ العداة المعروف بتمن البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغارسون في مقابلة الانتفاع
 بالارض الموقوفة او السلطانية او المملوكة فيجري على حسب ذلك ويدفع لكل حصة استحقاقها الله
 يخصها كما يجري في الزرع المستوى والصيفي وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضروات واختصا
 جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله اعلم سئل
 في قريتين خريتا من الظلم وكثرة التكالييف من ياطيحة ومباشرة وكيمالة وقهوجية وقواسية وطبا
 وسياسة وانواع من الظلم يطول تعدادها لا اصل لها في الشرع ولا عرف القانوني ولا احتملا
 قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلومات فنقل متوليها ما قسمها من الربع الى الخمس لما رأى من ان
 لا عمارة لها بدون ذلك فجعل قسمها الخمس ورفع تلك الوظائف البذعية بمعرفة حاكم الشرع الشريف
 وكتابة حجة بذلك لما رأى من المنفعة العائدة على الوقف بذلك وانه اذا رام قسم الربع عليها
 لا يعمر ان هل ما فعله المتولي واقوة عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب تقوى
 لانه اذا اعيد الربع امتنعت الزراع عن زرع اراضيها بالكلية ام لا اجاب قد قرر لدى
 العلماء ان الظلم يجب اعداه بحرمة تقريره واذا حملت الارض ما لا يتحمل كان ظلما يجب اعداه

مطلب
 رجل من قرية
 الى اخرى جارا
 في تيمار جندى
 فمكة مدة سنين
 يزرع ولا يعطى
 خراج المقاسمة
 بنا بلس وقد فن
 بها واضرأه لها
 هل يؤخذ منه خراج
 المقاسمة

مطلب
 السبا هي نظير
 قطع غراس الزيتون
 المباح لاهل
 القرية

مطلب
 في قريتين
 خريتا من الظلم
 وكثرة التكالييف
 من ياطيحة ومباشرة
 وكيمالة وقهوجية
 وقواسية وطبا
 وسياسة وانواع
 من الظلم يطول
 تعدادها لا اصل
 لها في الشرع ولا
 عرف القانوني ولا
 احتملا قسم الربع
 مع تقدير عدم
 هذه الظلومات

ولا شبهة ان اخراج المقاسمة على حسب الطلقة فاذا لم تطبق الربع ينقل الى الخمس بل اذا لم تطبق الخمس
 بان كانت ارضا قليلة الربع كثيرة المؤن بحيث لو قرر عليها الخمس تعطلت ولا يفضل ان ياشي به
 المؤن او كان يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعاملته لعلكم تحملن
 الارض ما لا تطبق فقلا لا بل حملنا ما يطبق ولو زدنا الطلقة وقد نص الشكاكي انه اذا جاز
 النقص عند قيام الطلقة فبعد عدم الطلقة بالطريق الاولى ذكره في البحر فظهر ان ما فوله المتو
 قن حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقويم ويجوز نقصه لانه ظلم والحال هذه والله اعلم
 سئل في ارض وقف يؤدي متوليها كل سنة للعشار عشرين نظير ما عليها من العشر هل العشار
 ان يطلب العشر من نزع مستأجرها او مستحق كرتها ام ليس له عليهم سبيل اجاب صرح في البحر
 نقلا عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المورع عند ابي حنيفة وعندهما على المستأجر والقول اما قال
 الامام فليس على المستأجر ولا على المستحق كون سبيل عنده والحال هذه والله اعلم سئل في رجل
 يده ارضي بعضها وقف وبعضها لبنت المال يزدها بالحصّة هل يمكنه بذلك فجري بعد موته
 على فرائض الله تعالى ام لا واذا قلتم لا هل اذا وضع احد بنى المزارع يده عليها مزارعة وتصرف فيها
 مدة ثم مات هل زوجاته وسائر بناته ان يحاصرن بنيه فيها ويقاسمهم فيها كقسمة املاكهم
 وتجري على الفرائض الشرعية ام لا حق لمن فيها اجاب اراضي الوقف واراضي بيت المال الاملاك
 لمزارعيها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم كما صرح به في البرازية وغيره فليس لزوجات المزارع ولا لبنات
 فيها حق ومن تصرف فيها بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له في رقبته ملك بالاجماع المسلمين
 والارث انما يكون فيما تركه من المال وهذه الاراضي ليست مما تركه والله اعلم سئل في قرية تنصف
 ارضها وقف والنصف سلطان في جلا كثير من اهلها من المعاصم وكثرة المظالم وطال عليهم الامد وهم
 قاطنون ببلاد الاسلام وقد تولدوا وتناسلوا وتركوا اوطانهم وارضيتهم المذكورة وبعد ما يزيد
 على ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف او وكيله يريد جبرهم على العود او غلصتهم على اراضيهم المذكورة التي
 تركوها هل يلزمون بذلك شرعا ام لا اجاب لا قال من العلماء بالزامهم بواحدة منها لا سيما
 الناظر او وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة وبالعصا بوزن
 ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى ارض الوقف عاملة
 بالحصّة وهو كالمستأجر وليس عليه خراج كما صرح به علماءنا قال في الاسعاف واذا دفع بها يعني دفع
 المتولي الارض مزارعة فالخراج والعشر من حصّة اهل الوقف لانه اجارة معني اه وفي اوقاف هلال
 ارايت القائم بأمره هذه الصدقة اذا دفع الارض مزارعة بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر
 العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم المزارعين بالحصّة كيف يطلبون
 للعود الى بلدهم جبرا لاجله ما هذا الا ضلالا بعيدا وبشله نقول اذا كانت الارض لبنت المال وتدفع
 مزارعة المزارعين فلما خوذ منهم بدل اجارة لخراج كما صرح به الكمال بن الهمام وغيره وما هو مصرح به

مطلب
عشر الارض
العشرية على
المورع لا على
المستأجر

مطلب
ارض بنت
المال لا تورث
فليس للزوج
والبنات فيها حق

مطلب
قرية تنصف
ارضها وقف
والنصف سلطان
في جلا كثير من
اهلها من المعاصم
وكثرة المظالم
وطال عليهم
الامد وهم
قاطنون ببلاد
الاسلام وقد
تولدوا وتناسلوا
وتركوا اوطانهم
وارضيتهم
المذكورة وبعد
ما يزيد على
ثلاثين سنة
جاءهم ناظر
الوقف او وكيله
يريد جبرهم على
العود او غلصتهم
على اراضيهم
المذكورة التي
تركوها هل
يلزمون بذلك
شرعا ام لا

ان خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وان ارض بيت المال لاخراج فيها والمأخوذ منها اجرة فلا شيء على الفلاح
لو عطّلها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه بسببها وبه علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزراعة وسكن
مصر فلا شيء عليه فانفعله الفلاح من الاضرار به فخر اصرح به في البحر الرائق وفي النهر ما يفعل الا
من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويستحق ذلك فلاحه واجباره على السكن في بلدة معينة ليعمر داره
ويزرع الارض حرام بلا شبهة واجمعوا على الاقتصار عند الحجر والغينة او المروء عن الارض
الخراجية على انه امانة يدفعها السلطان لمزارعة لغيرهم وان لم يجد من يأخذها لمزارعة يؤجرها
وان لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع
الى المزارع مقدار ما ينفق في عمارة الارض قرصا قالوا وهذا قول القضاة واما قول الامام
لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الحجر بمثله وقبل انه قول الكل فاقصبارهم على ذلك يمنع تعريضهم لغير
المزارع والتعرض اليه بشئ ما ذكر في السؤال ويقضي بانه ظلم وضلال لا يحل بحال ولا حول ولا قوة الا
بالله اليه المرجع والمآب **سئل** في ارض خراجية التي عليها السبيل حبسا وبعض احجار فترك اربابها
زعمها مع امكان اصلاحها هل يجب عليهم خراجها الموظف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب
ذلك ام لا **اجاب** نعم يجب عليهم الخراج ولا يعذرون بالترك مع امكان اصلاحها **قال** في
الحائنة وان كان في ارضه قصبة او طرفاء او صنبور او خلاف او شجر لا يثمر ينظر ان امكنه ان
يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل كان عليه الخراج وفيها بعد بقليل وان كان في ارض الخراج
قطعة ارض سبخة لا تصلح للزراعة ولا يصلح الماء اليها ان امكنه اصلاحها كان عليه خراجها وان
لم يمكن فلاخراج عليه ومثله في غيرها والله **سئل** من حاكم غرق اذا اخذ خراج المقاسمة من الزرع
مدة سنين فاستخقت الارض بان ظهرت وقعا ارساديا هل يؤخذ من الزرع ثانيا ام لا ويجزى
من العهدة **اجاب** قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعة ثانيا صرح به في التارخانية والله اعلم
سئل فيما اذا اصاب الزرع آفة في ارض الخراج بنوعه هل يسقط ام لا ومثل الزرع الكرم
والرطوبة وغودك وكذلك في ارض العشر ام لا **اجاب** في المتون والشروح والفتاوى اذا
اصاب الزرع آفة سماوية لاخراج كما غرق والحقق والبزاذ في الجراد بذلك
حيث لم يمكن دفعه ولا شك ان الدودة والغارة والقردة والنمل كذلك وصرح كثير من علماء
بعدم السقوط في القردة والتسابع والافاعي ونحوها حيث امكن المنع اذا العلة عدم القردة على
الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة والمقاسمة والعشر بل بالاولى في الاخرين لتعلق ذلك ببعض
الخارج فيها فكانا بهذا الحكم اولى ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحوها وهذا هو الصحيح والاقرب
ان العذر لا يبعد من الظلم وقد صرح علماءنا في هذا الباب انه مما يجد من سيرة الكاسرة
انهم اذا اصاب الزرع آفة غرموا له ما انفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فاذا
لم يعطه الامام شيئا فلا اقل من ان لا يعطيه **خراج** والله **سئل** في ارض قرية قسمها الربيع وهي وقف

مطلب
لو عطّل زرع
ارض الخراج
ارض لصاحب
القاء السبيل
فيها يلزمهم
الخراج

مطلب
لو اخذ خراج
المقاسمة
من الزرع
ثم طهرت الارض
وقضى خراجها
من العهدة
مطلب
لو اصاب الزرع
آفة سقط
الخراج منه
ومثله العشر
ومثل الزرع
الكرم والرطوبة

ارضاء من حصرة السلطان غرض اهلها المشابكون واللاحقون فيها زيتونا باذن المتولين
 قديماً وحديثاً غاب المتكلم عليها وان جددان زيتها وخافوا عليه الهلاك فجددوا لغيبته بغير اذنه
 والآن يتشطط عليهم في حصرة الوقف ولا يصدقهم في مقام فعل القول قولهم في ذلك وهل عليهم
 عقوبة لجدتهم في غيبته للضرورة ام لا اجاب القول قولهم في ذلك لان كل شخص منهم امين على
 ما في دين ولا يثبت ما يدعيه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الزيادة فعليه البينة الشرعية واذا عجز عنها وطلب
 منهم اليمين على ما ادعى به فله ذلك اذ البينة على من ادعى واليمين على من انكر لو اعطى الناس بدخواهم
 لادعى اناس دماء اناس واموالهم ولا يلزمهم عقوبة بجمع ما لهم وحفظه خشية الهلاك والله اعلم
باب الجزية سئل في اهل الذمة اذا امتنعوا من اداء الجزية وقت
 وجوبها وعاندوا وقالوا مالنا عادة ان نعطي عن الاعزب حتى يترقى ولا نعطي عن المترجم منها غير
 غرض ومشايخنا ما عليهم شيء هل يتبع قولهم شرعاً ولا يتبع ويأتهم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع
 والعرف ان يأمرهم بدفع الواجب عليهم شرعاً ويرجمهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو مقدور في دفع
 عند اهل العلم وما مقدار ما يؤخذ منهم شرعاً وعلى من تجب الجزية اجاب لا يلتفت الى قولهم ولا
 يتبع بل كل من امتنع عن ادائها يردع ويرجم ويضغ وتؤخذ قهرًا وقسرًا وجبرًا اذ الجزية هي المصنعة
 دماءهم عن شيوخنا ومنعت ايدينا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم فالعز من قائل قاتلو الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقالت صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بجهتها وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح
 واذا ما قالوها ندعوهم الى الجزية لاهل صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه احمد ومسلم والترمذي
 ولانه بقول الجزية ينتهي القتال كما ينتهي بالاسلام وفي الحسن عن عتبة بن عامر انه قال قلت يا رسول الله
 اننا نمر بقوم فلاهم يضيفونا ولاهم يؤذون مالنا طمئنت من الحق ولانا خذ منهم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان ابوا الا ان تاخذوا كرها فخذوا كذا في المصابيح وهي عند عدم وقوع الصلح حين
 الفتح على شيء على الفقير في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكث ضعفه بدينارهم عمر
 رضي الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال معلوم ثم يتغير جاهلية
 ولا اسلام الى الآن وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى والمجوس والوثني عندنا اذا كان محبياً
 وتؤخذ من الصابئة عندنا بصفة حمدة الله تعالى لا عند ما رجمها الله تعالى ومرة كل بالغ سواء كانت
 متزوجة او غير متزوج ومشايخهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تسقط الجزية عنهم
 ولا تؤخذ من وثني عربي ومرد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن واعمي وفقير غير مختل ولا
 لا يخالط وشمل العبد المدتربان امر الولد ومثل الزمن والاعمى المقلول ومقطوع اليدين والرجلين
 والمشمع الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والكرار ولا تقبل منه اذا ايسرها على يدنا

مطلب
 اذا عاندوا
 الذمة وقالوا
 ان عاندوا
 لا نعطي الجزية
 عن الاعزب
 الى غير ذلك
 لا يلتفت
 الى قولهم

مطلب
واما الذي
لا من قوله
لا تطالب
ورثته بالجزية
مطلب
غات نصراني
وعليه خالية
لا تطالب
بها احد
مطلب
في حجة
سنة سيدنا
ابراهيم

فأصح الروايات بل يكلف ان يؤد بها بنفسه قائما والقابض قاعد وفي رواية يؤخذ بتبليبه وهذه
هنا ويقول اعط الجزية يا ذمي كذا في الهداية لانهم مأمورون باعطائها حال كونهم صاغرين وبحث
انجزيه طويلا فنقتصر على ما ذكرناه والله اعلم **سئل** في ذمي مات لامن تركه هل تطالب ورثته بجزية
ام لا **اجاب** لا تطالب ورثته بجزية من ماله بالاجماع اما عندنا فلسقط طوعها بالموت واما عند القائل
بعد مسقوطها به يقول انها كدين الادي والارث وفاق من ماله والقول قول الوارث
بيمينه انه لم يترك مالا والله اعلم **سئل** في نصراني ثنائي وطينة جالية هل يلزم زوجته واخاها ان
اجاب لا يلزم الجالية الا من هي عليه فلا يطالب بها اب بباينة ولا ابن بباينة فيها كالدين الشرعي القائل
بذمة المديون لا يطالب به احد غيره والله اعلم **باب الردس** **سئل** في شق
لعن بنى الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذي اثنى عليه الملك لخليل في القرآن الكريم بانه اقام حليم فلما تبت
عليه وهل اذا جادنا ثيابا من قبل نفسه راجعا عما قال ليدفع عنه موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه
اجاب يقتل حدا ولا توبة له اضلا في البرازية وغيرها من كب العتوى والتفطلها لو ارتدت
والعيا ذباله تعاخر امراته ويجدد النكاح بعد اسلامه ويعيد الحج وليس عليه اعادة الصلاة والصوم كالكا
الاصلي والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطى بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زنا ثوان في بكلمة الشهادة
على العادة لا يجزئ مالم يرجع عما قاله لان باتيانها على العادة لا يرتفع الكفر ويومر بالتوبة والرجوع
عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه
او احد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له اضلا سواء كان بعد القدرة
عليه والشهادة او جادنا ثيابا من قبل نفسه لتردق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يصح رديه
خلاف لاحد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا العذف
لا يروى بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى والابن بشر والبشر جنس
تلقم المعرة الا من اكرمه الله تعالى والبارى منزله عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى يتفرقه
المرتد لاحق فيه لغيره من الادميين ولكونه بشرا قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى
ويقتل حدا وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم والبدك واهل الكوفة
والشهور من مذهب مالك واصحابه والخطابي لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا
كان مسلما وقال محمد بن المالكى اجمع العلماء على ان شاتم كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه
وكفره كفره قال الله تعالى ملعونين ايها ثقفوا اخذوا وقتلوا تقتيلا سنة الله الآتية وروى عبد بن
ابن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه انه صلى
الله عليه وسلم قال من سب بيانا فقتلوه ومن سب اصحابي فاضربوه وامر صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن
الاشرف بلا اذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابن خطي بن
وكان متعلقا بانسان الكعبة ولان المسألة تعرف في كتابنا الصغار والمسئول على شارح الرسول

مطلب
في حكم
سب سادات
محمد صلى الله
عليه وسلم

وفي الاشياء كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة اتجماعة الكافر بسب نبي وبسب الشيعين
اواحدهما وبالسب والزندقة الى آخر ما فيه والمسألة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطالة والحوار
فيها وجوب قتل مثل هذا الشقي المشهور في حق مثل هذا النبي الجليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام
والله اعلم سئل في مسلم سب خير خلق الله تعالى اجمعين محمدا رسول الله به العالمين وشتمه في وسط
الشوق مركبا اعظم الفسوق فاحكم هذا الشقي للعين افتونا ما جورين اجاب بحكم الله
وبه صرح في الفتاوى حيث قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكم المرتدين ويفعل به
ما يفعل بالمرتدين ومن مكره بذلك ابن افلاطون في كتابه المستفي بمعين الحكام حيث قال لا قلا عن
الطحاوي ما صورته ومن سب النبي وابغضه كان ذلك منه ردة وحكم المرتدين وفي الاشياء والنظا
كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة اتجماعة الكافر بسب نبي وبسب الشيعين اواحدهما
وفي البرازية في المرتد ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يحدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد
وهو القتل اذ اسب الرسول صلى الله عليه وسلم او واحد من الانبياء عليهم السلام فانه يقتل حدا ولا توبة
له اصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة او جاء تائبا من قبل نفسه كالمتردق فانه حد وجب فلا
يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه حق تعالى به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق
الادميين وكحد العذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى والان النبي
صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس لحقهم المعرة الا من اكرمه الله تعالى والبارى منزعه عن جميع المعايير بخلاف
الارتداد لانه معني تنفذه المرتد لاحق فيه لغيره من الادميين ولكونه بشرا قلنا اذا شتمه عليه الصلاة
والسلام سكران لا يعفى ويقتل ايضا حدا وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وادما
والبدري واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين اختلف
في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال سحنون المالكى اجمع العلماء ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شتم في
عذابه وكفره كقول الله تعالى ملعونين اينما تقفوا اخذوا وقتلوا تقيلا سنة الله الية وروى عبد بن مؤيد
ابن جعفر عن ابي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه اذ صلى الله
قال من سب نبيا فاقبلوه ومن سب اصحابي فاضربوه وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشتر
بلا اذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر بقتل ابن خطل هذا وكان
متعلقا باستار الكعبة ولا لائل المسئلة تعرف في كتاب الصيام المسلول على شاتم الرسول وقبالة فيه
وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب البحر والله اعلم سئل في نصرا في دعي تجرى على الجنايا الفع
المجدي صلى الله عليه وسلم بالسب فماذا يلزمه شرعا خصوصا اذا كان قصده غيظ المسلمين ومذمة الباطن
ومذمة الاسلام اجاب يبلغ في عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علما ونا بانه نحو الرقي في الدرر
الى لقتل اذا عظم موجب واعني من موجبا التعزير اعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي
اليه نفس المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كما لا يجزى اعدا الذين الى احراف اخذوا المسلمين بسب بيتهم

مطلب
في نصرا في
سب سادات
محمد صلى الله
عليه وسلم

من الكفرة المتمردين وعلى الله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الكبير
 المنع والاعمال مسئلة عما نقله الزاهد في حوايه بقوله خرج قيل له في الخروج الى دار الحرب منجر افقاء
 الكافرون والحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان اراد به ان يرجع ثمة اكثر لا يضروا وان اراد به ان
 دينهم خير كفر قال ولكن لا مذهب وجد احسن منه ان الكفار خير من المسلمين في المعاملة والتجارة والقلة
 خائنهم وغرهم وقلة الظلم على التجار وعدم اخذ ولا تهم اموالهم بغير ثمن او بتمن بجنس وهو الظاهر
 لا يكفره لزمكنا نواخير من المسلمين في المعاملة اخذ مع ان اساسهم على تقوى واساس الكفار على غير ذلك
 هل له حكمة ظاهرة او سبب جلي اجاب الظاهر ان السبب في ذلك كثرة تعرض لشيطان لهم خشية
 من يدين فوجبا ثمة المقررون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه امن من فواتهم واستراح منهم وترك
 التعرض لهم ولم يغيرهم من اضله الله تعالى عن سواد الطريق والله اعلم مسئلة في رجل سئل شيئا فقال لو جاء
 النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت او غور ذلك هل يكفر ام لا اجاب لا قال في جامع الفصولين وامن احص
 وقع بينه وبين صهره خلا في فقهاء نويس ثمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ياتر با من لا يكفر وقد اتى به من
 الشافعية السبكي والرنلي معلا وبانه يدل على التعظيم وبانه منتف بلو وبانه لو قد رجحه وشفاعته
 وعدم تبرؤها لا يكفر فقد شفع في قضايها ولم تقبل كما في قضية بريرة لما عتقت فقال الزوبك وابو ولدك
 فقالت انا فرفي قال لا ولكن اشفع قالت لا حاجة لي فيه فاجتمع المذهب على عدم كفره والذي يظهر انها اجاب
 والله اعلم مسئلة في رجل يدعي العلم ويؤمن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة واجمته حلت له بجرده
 نظره سواء كان لها زوج او لم يكن ويدخل بها هل اذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا للمقام الرسول
 عليه افضل الصلوة والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة في مقام طلبة ما يقيم على المرتد وهل اذا تاب وقبل توبته
 ام لا اجاب نعم يكون بذلك مرتدا فيترتب عليه احكام اهل الردة من وجوب قتله فقد صرح علماءنا
 في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او واحدا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام واستخف
 بهم فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة او جانا تابا من قبل نفسه
 لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين ووقع في عبارة البرازية
 ولوعاب نبيا كفر وقد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه امسك عليك
 زوجك الآية ما يكذب الزاعم المذكور من ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن علي بن
 الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اوجاه الله تعالى اليه ان يزيدا يطلق زينة وانت تزوجها بنزع
 الله اياها فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينة وانها لا تليق به واعلم بانه يريد طلاقها قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على اجهة الادب والوصية اتق الله في قولك وامسك عليك زوجك
 وهو يعلم انه يغارقها وهذا الذي اخفى في نفسه ولم يرد انه يا مرغ بالطلاق لما علم انه سيتركو
 وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلحقه قول من الناس ان يتزوج بزينة بعد زيدا وهو مولاة
 وقد امره بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشى الناس في شيء قد اباحه الله تعالى له

مسئلة
 في قول الزاهد
 نعم قيل له في
 الخروج الى دار
 الحرب

مسئلة
 لو قال لو جاءني
 النبي صلى الله
 عليه وسلم ما فعلت
 لا تكفر وتذالم
 انما ياتر با من

مسئلة
 من قال ان النبي
 كان اذا نظر
 الى امرأة واجمته
 حلت له بجرده
 نظره تنقيصا
 لمقام الرسول
 بغير كفر

مسئلة
 في تفسير قوله
 واذ تقول للذي
 انعم الله عليه
 وانعمت عليه امسك

بان قال امسك عليك زوجك مع علمه بانه يطلق واعلم ان الله تعالى احق بالخشية في كل حال ثم
قال قال علماؤنا وهذا القول احسن مما قيل في تاويل هذه الآية وهو الذي عليه اهل التحقيق من المفسرين
والعلماء الراشدين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي ابوبكر بن العربي وغيرهم
ثروا قال فاما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زينب امرأة زيد وزيدا اطلق بعض الجاهل يعني الضقة
عشق وهذا انما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا او مستخف بحرمته صلى الله
عليه وسلم او في الكشف ما يكشف النقاب عن وجه الخطا والصواب في هذه المسئلة وفي استنباط النزول
قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له اى ما كان عليه من اثم فيما اباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد
عليه فيسنة الله في الذين خلوا من قبل من الانبياء وابتلاهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا مما
ليس فيه نقص ليل الطبيعي الذي لا يكاد يشلم الاذى منه معصوما كان او غير معصوم فلما نظر النبي
صلى الله عليه وسلم الى امرأة زيد ثم اتاها بقلبه ان طلقها زيد تروجها والمباح لا يستحق امانة والله تعالى اخبر
انه ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاستيفاء الامور بالحاكمة الشرعية فكان جوابا للمنافقين وقد ظنوا
زيد وخطبها له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى ابد لك خيرا مما ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر
وقالت الامر لله ورسوله مرجا رسول الله صلى الله عليه وسلم اهو باختيار فخطبه صلى الله عليه وسلم وتروجه
اياها بعد زيد يكتب القائل كان اذا نظر الى امرأة واعجبه حلت له بغير دنظره ويدخل بها فخر او القائل
بتكلمه بين العوام تنقيصا للمقام الرسول عليه افضل الصلوة والسلام بهذا الكلام ان يقتل بعد ان
يضاف به في الاسواق ولا تقبل له توبة عندنا كما نصت عليه علماءنا الاعلام والله اعلم ^{مطلب} ^{لوروى القسري} ^{على الارض} ^{ومر قها يخر} ^{مطلب} ^{لوروى القسري} ^{على الارض} ^{ومر قها يخر}
دفع لاخر فتوى شريفة من شيخ الاسلام فرماها الى الاوض ومرضها واستهزأ بها فاذا يلزمه شرعا
اجاب صرح كثير من علمائنا بكفره قال في البحر في تعداد الكفرات وبالقاء الفتوى على الارض حين اتي
بها خصمها يكفر بالقاء الفتوى الخ وقال ابن القيم الفتوى لو عرض عليه خصمه فتوى لا تمة فردّها وقال
جه باز نامه فتوى ورده قيل كفر لردّه حكم الشرع وعبارة البرازية يكفر بغير لفظ قيل ولو قال
ليس كما افترى او قال لا يعمل بهذا يعثر اذا باشر المنكر وهذه عبارة جامع الفصولين والترددانما هو
عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع واما لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والدين باجماع المسلمين
والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة ان الويل ثابت لمن استهزأ بالشرع الواضح الجليل الجليل اعادنا الله
من الموبقات ونصم لنا والمسلمين بالصالحات والاعلم ^{مطلب} ^{لوروى القسري} ^{على الارض} ^{ومر قها يخر} ^{مطلب} ^{لوروى القسري} ^{على الارض} ^{ومر قها يخر}
سئل في متوكل على اوقاف سيدنا خليل الدين
على نبينا وعليه افضل الصلوة والسلام مسك جماعة من الفلاحين وسجنهم ظلما بغير طريق شرعي فوكلوا
جماعة من عشيرتهم لياتوا حاكم العرف المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا
ليخضروهم مع غريمهم لمجلس الشرع الشريف فخصروا واستغاثوا فامرسل الحاكم المذكور اليه فخصر واحضر
الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم اذه بي الى الشرع الشريف
فقال انا لا انظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطف مستحقا بالشرع الشريف وثبت استحقاقه

مطلب
لوروى القسري
على الارض
ومر قها يخر

بالبيئة المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتطاول على الحاكم المذكور ورفع مروتة مستحقا به قائلاً
 له بالتركية بياناً مسؤوله فحصل له بذلك ايذاء وهو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان
 فماذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستحقا به وما يلزمه على ما صدر عنه من سوء
 وشنيع افعاله اجاب قد تقرر عند علماء الاسلام وهذا الانام ان من استخف بشرع النبي عليه
 الصلاة والسلام فقد اذنب باجماع المسلمين ولزمته احكام المرتدين المقررة المسطرة في المتن والشرح
 والفتاوى المستغنية عن الشرح والبيان من وجه الاهانة بالجس وكشف الشبهة والقتل ان لم يجدد
 الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين واما ما يتعلق بايذاء
 المسلمين وصناد الله تعالى اجمعين فقد صرح اكثر من ايتنا رحمهم الله تعالى ان من آذى غيره بقول
 او فعل ولو بغير العيش عز وجل في باب اول ما يوجب وحشة ويعقب اذية من الالفاظ الحشنة المستعجلة
 للاستخفاف والاهانة المؤذنة بالاستصغار خصوصاً بذوى المناصب المتلقة من الحضرة الخافوا
 فان الله تعالى اوجب علينا طاعتهم والزمنا اجابتهم وحمولنا الاقيات عليهم والاستهانة بهم اذ
 هي مؤذية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الاهانة في موضع التكريم مضرب في ذميم
 والحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا ادب له مع الخلق لا ادب له مع الحق ومن لا ادب له
 مع الحق فهو آثم مجرم ومن يهين الله فانه من مكرم والله سبحانه وتعالى التوفيق والهادي الى سواء الطريق
 سئل في طائفة من الفلاحين وهو الى الشرع الواضح المبين في قضية تتعلق بالجنايات من قتل وجراها
 فابوا قائلين لا تغل بالشرع وانما نعمل بدعائر العرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم شرعاً اجاب
 ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة الشرع واستحقاقاً فلا يترتب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب ان
 يجري عليهم احكام المرتدين وان لم يكن واحداً منهم فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال
 لخصمه حكم الشرع كذا فقال خصمه من يرسم كاري كتم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ انا
 اعمل بالعادة لا بالشرع وايد القول الاول برفع من عاد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب
 المذهب واما مقوية المذكورين وتعزيرهم واهانتهم فواجبة على حكام المسلمين لان العرب والفلاحين
 غلب عليهم افعال الشرع والرجوع الى الدعائم وبقا تطرقوا الى هدم الشريعة بالكلمة ان تركوا امرهم فلا
 يجوز ارضاء اعنتهم في الضلال واهمال امرهم فيما لا يجوز فيه الاهمال خصوصاً فيما يتعلق بهذا الشأن الذي
 طالما ضربت الصحابة دونه بسببها حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شد صلابة وقام فالتعين
 على حكام المسلمين والاسلام وسائر ولاية الانام تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلافى هذا الشأن الصعب
 المذهل والتيقظ له برقة مثل هؤلاء الى الشرع المجدي وترك ما عداه مما لم ينزل الله به من سلطان ومن ابي
 وتما عنهم في الضلال يجب ان يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله المهيمن للتعال اليه
 ربيعتا ومرتدنا وطينة اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قوم من سماء الشريعة وارفع عمدتها وثبت قوائمها يا
 مسكت السموات التي تقع على الارض مني اللهم آمين سئل في رجل سكن داراً له ثلثها والثلث الآخر لا آخر

ملاحظة
 من آذى غيره
 بقوله او فعل
 ولو بغير العيش
 عز وجل

ملاحظة
 من قال لا اعمل
 بالشرع بل
 اعمل بدعائر
 العرب

قيل له ان شريكك يطلب قسمة الدار اما ان تستاجر حصته منه او تباينه فقال لا اقبل بذلك ولا
ارضى به فقال له الحاكم ارض بالشرع فقال لا اقبل بذلك واجابة له مفت بانه حيث خالف الشرع فقد
كفروا بات زوجته منه ويلزمه تجديد ايمانه ورجعة زوجته وكتب عليه بذلك مجل فحل بثبت بذلك
كفره ام لا اجاب **اللهم اني اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفرك مما لا اعلم**
انك انت علام الغيوب اعلم ان علماء ناصروا في كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه
مثل هذا ان يبادر بكفر اهل الاسلام مع القضاء بصحة اسلام المكروه والاسلام يعالو والكفر شيء
عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان الا بحجود ما ادخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبحر
الشيخ زين بن نجيم روى الطحاوي من اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحجود ما ادخله فيه ثم ياتيه
انه ردة فيحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع ان الاسلام يعالو
فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا لا يبادر بكفر اهل الاسلام مع انه يقضي بصحة اسلام المكروه اقول قد
هذه لتصير ميزانا فيما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع **لا يكفر**
على قياس هذه المقدمة فليست امل اه وفي الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم فلا يجعل المؤمن كافر متى
وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا طلق الرجل كلمة الكفر عدل لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض
اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يعتد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح
عندي لانه استخف بذنبه اه وفي الخلاصة اذا كان في المسئلة وجوب توجب التكفير وقبحه
واحد يمنع التكفير فعلى المفتي ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للظن بالمسلم زاد في البرازية
الا اذ خرج بارادته موجبا للكفر فلا ينفعه التأويل حينئذ وفي التاترخانية لا يكفر بالمحتمل لان الكفر
نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانه نهاية اه قال في البحر والحاصل ان من كمل
بكلمة الكفر اه الا واعيا كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضي خان في فتاواه ومن تكلم بها
خطأ او مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما كفر بها عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا
بأنها كفر فبغير اختلاف والذي تحررنا لا ينبغي بتكفير مسلم امك من كل كلام على محتمل حسن او كان في كفره اختلاف
ولورواية ضعيفة فعلى هذا فاكثرا لفاظا التكفير المذكورة لا ينبغي بالتكفير بها ولقد ازمنا نفسي ان
لا افتي بشئ منها اه والله اعلم **سئل** في خوربا السعادة وبني عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر
والبحران وغيرهم من عرب البوادي الذي يطلقون نساءهم فيترقيج الرجل منهم زوجة الآخر المذخلة بعد
طلاقه جمعة او اقل وكذلك يفعلون لا يعتدون مطلقا ويستحلون ذلك واذا توفي احد منهم عن عشرين مثلاً
وله ابن يتم وغو ذلك من العصية **وان** يعلم يورثوا البنا مطلقا مع بل بعد ومن بانفسهم ميراثا وموتون
ذلك لعصيته فقط ويستحلون ذلك ويصددون ببعثته **سئل** الله عليه وسلم ولكنهم يكرهون البعثة والنسوة
اذا قيل لاحد ان ربنا سبحانه يحيي المخلوق بعد موته ويحاسبهم على اعمالهم فيقول له لا ندرى ذلك ولا يقبل
الصلاة ولا يؤتون الزكاة وادبهم الفسا في الارض وقطع الطريق وقتل الانفس التي حرمتها الله تعالى

مطلب من الحكم
في حكم من تكلم
بكلمة الكفر بفصل
بين كونه هان
او لا عباه

مطلب من الحكم
في حكم من تكلم
بالذين يطلقون
نساءهم فيترقيج
الرجل منهم زوجة
الآخر المذخلة بعد
ولا يعتدون
بميراثها

وَيَبْهَوْنَ الْكَرْبَ وَيَقُولُ بَاتِعْهُ هَذَا فَلَا تَحْيَ اِسْمِعْ لَنْ شَتَّ كَيْفَ شَتَّ وَاقْتَصِرْ فِيهِ بِالرَّهْنِ كَيْفَ شَتَّ
مُسْتَحْلِينَ ذَلِكَ وَمَنْ قَبَا نَحْمُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ اِذَا جَاءَتْهُ زَوْجَةٌ الْفَرْ مَغْضَبَةٌ مِنْ زَوْجَتَا وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا
اَذَى قَرَابَةٍ يَذْجُ شَاةً وَيُطْعِمُهَا لِأَهْلِ حَيْتٍ وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا فِي الْوَامِ وَيَعِدُّهَا زَوْجَةً لَهُ مَعْتَقِدًا حَلَّ ذَلِكَ قَبَا
حُكْمِ اللَّهِ فَكَمَا فِهْمُ وَمَا الَّذِي حُجِبَ عَلَى الْحُكْمِ فِي حَقِّهِمْ شَرْعًا مَعَ نَهْيِهِمْ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مَرَادًا وَأَمْرَهُمْ لَمْ يَأْتِ بِالسَّلَامِ
وَالْاِتْقَانِ لِأَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَزِدَادُونَ اِتِّخَالْفَهُ وَيُخْرِجُونَهَا عَنْ أَهْلِهَا أَجَابَ قَدْ سُلِّ عَنْ هَذِهِ
لِلْمُسْئَلَةِ مَشَافِئُ الرَّاهِدِ الْوَرَعِ الْعَالَمِ الشَّيْخِ أَمِينِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَالِ الْخَفِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَأَجَابَ بِمَا
حَاصِلُهُ الرُّقُومُ فِي قَوَائِدِهَا مِنْ اسْتِحْلَاحِ عِلْمِ الرُّمِ وَحُرْمَتِهِ فِي دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَأَنَّ فَرْجَهُمْ
وَوَعظُوا أَمْرًا حَلَّ قَتْلَهُمْ وَقَتْلَهُمْ وَآخِذُوا أَمْرَهُمْ ثُمَّ يَنْظُرُونَ فِي حَالِ نِسَائِهِمْ أَنْ كُنَّ مُؤْمِنَاتٍ مَكْرُوهَاتٍ لِدُنْبِ
لَمْ يَلَيْتُمْ تَعْرِضَ لَمْ يَفْعَلْ الْأَحْكَامُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حَلَّ سَبِّهِمْ وَيَسْعَوْهُمْ كَالْمُؤْتِمَاتِ أَوْ حَيْثُ قَطَعُوا
الطَّرِيقَ وَقَتْلُوا الْإِنْفُسَ وَآخِذُوا الْأَمْوَالَ الْفَرْجَ وَأَوْهُمْ مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَرْشِ قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلِ الْمُنْجِزِ
الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا وَتَقَطُّعُ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ
مِنْ خِلَافٍ وَأَوْ يَنْقُضُوا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَمْ يَزِدْ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَزِدْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ هَذَا حُكْمُهُمْ مَعَ كَوْنِهِمْ كُفَرَاءَ
وَبِهِ يَعْلَمُ حَلَّ قَتْلِهِمْ مُطْلَقًا وَحَالًا هَذَا وَيُثَابُ قَاتِلُهُمْ وَأَجْرُ الْقَاتِلِ لَهُمْ كَأَجْرِ الْقَاتِلِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ مَعَ خُلُوصِ
النِّيَّةِ لِأَنَّهُ مَجَاهِدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى وَاللَّهُ عَالِمُ سُلِّ فِي طَائِفَةِ الدُّرُوزِ الْقَاتِلِينَ بِالْوَهْيَةِ الْحَاكِمِ يَا رَبِّ
الْعَبِيدُ وَبِالْإِسْنِغِ وَبَعْدَهُمْ نُبُوَّةُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَسْتَتِرُونَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ
بِالصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِعِ الدِّينِ هَلْ يَقْبَلُ إِسْلَامُهُمْ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ أَمْ لَا
لَمَّا اشْتَهَرَتْ عَنْهُمْ مِنْ اخْفَاءِ الْكُفْرِ وَأَطْعَامِ الْإِسْلَامِ وَآذَا غَارِ الْمُسْلِمِينَ وَسَبُّهُمْ فَاشْتَرَى مُسْلِمٌ مِنْ تِلْكَ
السَّبَابِ يَا فَا حُكْمُهَا أَجَابَ صَرَحَ الْعَلَامَةُ الْكَمَالُ بْنُ الْقَامِ فِي فَرْجِ الْقَدِيرِ بِأَنْ مَنْ يَسْبُطُ الْكُفْرَ وَيُظْهِرُ
الْإِسْلَامَ فَهُوَ الْمُنَافِقُ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَكْمُهُ فِي عَدَمِ قَبُولِنَا تَوْبَتَهُ كَالزُّنْدِيقِ لِأَنَّهُ فِي الزُّنْدِيقِ لَعْدَمُ
الْإِطْمِنَانِ إِلَى مَا يَظْهَرُ مِنَ التَّوْبَةِ إِذَا كَانَ يَخْفَى كَفَرَهُ الَّذِي هُوَ عَدَمُ اعْتِقَادِهِ رِيَاءًا وَالْمُنَافِقُ مِثْلُهُ فِي الْإِفَاءِ
وَعَلَى هَذَا فَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِحَالِهِ أَمَّا بَابُ يَعْتَرِضُ بَعْضُ النَّاسِ عَلَيْهِ أَوْ يَسْتَرْهُ إِلَى مَنْ أَمْسَ إِلَيْهِ وَالْحَقُّ أَنَّ الَّذِي يَقْبَلُ
وَلَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ هُوَ الْمُنَافِقُ وَالزُّنْدِيقُ أَنْ كَانَ حَكْمُهُ ذَلِكَ فَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُبْطَلًا كَفَرَهُ الَّذِي هُوَ عَدَمُ التَّوْبَةِ
بَدِينٍ وَيُظْهِرُ تَدِينَهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى أَنْ ظَفَرْنَا بِهِ وَهُوَ عَرَفِيٌّ وَالْأَوَّلُ فَرَضْنَا هَذَا مَظْهَرًا لِذَلِكَ حَقًّا
يَجِبُ أَنْ لَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ كَمَا شَرَّ الْكُفَرِ الْمَظْهَرِ كَوْنِهِمْ إِذَا ظَهَرُوا وَالتَّوْبَةُ أَوْ فِي الْحَايَةِ قَالُوا أَنْ جَاءَ
الزُّنْدِيقُ فَاقْرَأَهُ زُنْدِيقُ قَتَابٍ مِنْ ذَلِكَ تَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَإِنْ آخِذْتُمْ تَابَ لَمْ تَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَيَقْتُلُ هُوَ وَأَمَّا حُكْمُ
السَّبَابِ فَقَدْ قَالَ فِي الْحَايَةِ بَلَدٌ يَدْعَى أَهْلُهَا الْإِسْلَامَ يَصُومُونَ وَيَصَلُّونَ وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَعْبُدُونَ
الْأَوْثَانَ مَعَ ذَلِكَ فَآغَارَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ وَسَبُّهُمْ فَاشْتَرَى مِنْهُمْ مُسْلِمٌ مِنْ تِلْكَ السَّبَابِ قَالُوا أَنْ لَمْ يَكُنْ مُؤْمَرًا
بِالْعُبُودِيَّةِ وَالرِّقِّ لَمْ يَكُنْ يَحْجُوزُ شَرَاءُ النِّسَاءِ وَالصِّغَارِ مِنْهُمْ وَلَا يَحْجُوزُ شَرَاءُ الذُّكُورِ الْكِبَارِ كَمَا أَنَّهُمْ أَنْ أَقْرَأُوا بِالْإِسْلَامِ
ثُمَّ عُبِدُوا وَالْأَوْثَانَ كَانُوا مُؤْمَرِينَ فَجُوزَ اشْتَرَا قَتْلَهُمْ نِسَاءً وَصِغَارًا وَلَا يَحْجُوزُ اشْتَرَا قَتْلَ الْكِبَارِ كَمَا لَا يَحْجُوزُ

مقتضى
في حكم الذنوب
التي تليها بالهبة
الحاكم بامر الله
وبعد نبوة
نبينا وغير ذلك

من أهل الردة وإن كانوا مقربين بالرق والعبودية للمكلم فيجوز سببهم واسترقاقهم فإذا ملككم جاز بيعهم
أمر الله علم **كتاب التلقطة** سئل في رجل التلقطة هيمة فأدعى
المالك أنه غاصب وأدعى هو التلقطة ولا إلهاد ولا بيعة قال القول لمن منهما أجاب القول للمالك
اجتماعاً حيث ادعى أنه غاصب فلو صدقه في الالتقاط وأدعى أنه لنفسه لاله اختلفت أئمة فقال أبو حنيفة
ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف القول قول التلقطة أجمع إلى البحر في المسئلة والله أعلم سئل
في رجل وضع يده على فرسين بغير إذن مالكهما وخبأهما في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما أنه أخذ
ليردهما إلى مالكهما ولم يعرف عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصبهما متغلباً لا قد
لما كان على خلاصتهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم إظهارهما أم لا وهل يقبل قوله أنه شهد بلا بيعة
أجاب نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما أنه أخذهما ليردهما على مالكهما فإن ادعى
ذلك ولم يقيم على دعواه بيعة لا يقبل قوله ويضمن عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف إذا كذب المالك في
ذلك وأدعى تعديه عليهما وكذلك لو صدقه المالك أنه التقطهما وكذبه في قوله التقطهما لآدم
وأدعى أنه التقطهما لنفسه يكون صامناً عند أبي حنيفة ومحمد ردهما الله تعالى والله أعلم سئل في قرية
سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها مزارع من مزاريق القرية بدياً بالآلات من عنده
هل يملكها أم لا أجاب لا يملكها بذلك وإنما يملكها بتمليك السلطان له أو من فوض له السلطان
ذلك وإذا اتخذها المزارع بدياً بالآلات من عنده لزمه اجرة مثلها البيت المال حال كونها خالية من الآلات
التي لا كمال للبيعة إذا استعمل بغير إجازة على المفتي به والله أعلم **كتاب المفقود**
سئل في ناظر وقف قبض من متقبل اجرة مستغل ثم فقد الناظر ولم يمكن المتقبل من الاستغلاء فلزم
أن يرجع على الناظر والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرع هل المتقبل أن يتناول
استحقاقه في غلة الوقف أم لا أجاب ليس له ذلك وقد صرح علماؤنا بأنه ليس للقاضي أن يقضي في حال
المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا الغائب المقضي عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع إلى المقضي له حتى
يحضر والقضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسألة شهيرة فلا تستعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا
يجوز للقاضي أن يوفى به شيئاً من ديونه لأن بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق
والله أعلم سئل في امرأة ماتت عن ابن مفقود فوضع أمين بيت المال يده على قار من تركتها وباعه
قبل القبض بموتة فحضر المفقود بعد موت البائع فما الحكم أجاب للمفقود رد البيع واخذ العقا
ويرجع المشتري على بائعه بالتمس وإن تعذر تأخرت مطالبة إلى يوم القيمة والله أعلم سئل في مفقود
ثبت موته بموت اقرانه لدعواكم شرعية بثبوتاً شرعياً وله ولد غائب غيبة منقطعة نصيب الحاكم الشرعي
قيماً عنه لسماع الدعاوى الشرعية وأدعت عليه زوجة المتوفى المزبور بمؤخر صداقها بدمته واشتبهت
بوجبه القيمة المزبور الثبوت الشرعي والحال أن المتوفى لم يترك سوى حصته في دار فضل القيمة بيع الحصة
لوفاء مؤخر صداق الزوجة أم لا أجاب نعم لبيع الحصة المذكورة لوفاء صداق الزوجة لأنه دين

مطلب
إذا ادعى المالك الغصب
والتلقطة

مطلب
إذا ادعى التلقط
اللقطة وأن يشهد
لا يقبل منه إلا
بيعة

مطلب
في قرية سلطانية
بها مغارة عادية
اتخذها بدياً
قوله بدياً
وتشبه به الدار متولداً
هو المكان الذي يحضر
فيه الزيت في غارهم

مطلب
قبض الناظر على
مستغل ثم فقد
الناظر ولم يمكن
المستأجر من الأجر

مطلب
ماتت عن ابن مفقود
فباع أمين بيت المال

مطلب
حكم بموت المفقود
وعليه ديون بائع
عقار لاجلها

بذمة الميت ففي العادة وكثير من الكتب والعبارة لها وإذا كان للميت تركه حين توفي وورثته في بلد آخر
 وأدعى سنان عليه مالا والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي وصيًا لأن الغيبة المنقطعة بمنزلة
 الموت وفي المنتقى إذا كان على الميت دين فبيع العقار بآثره كما لم يقل عند أبي حنيفة والنقل في ذلك متواتر
 في الكتب المتكاثرة والله اعلم **كتاب الشركة** سئل في دار مشتركة
 بالارث بنى أحد الشركاء فيها بناء فحكمه شرعًا اجاب صريح علمًا وبأنه إذا بنى بغير إذن الشركاء
 وطلبته القسمة يعقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها وآلة تهدم وهذا إذا بنى باجماع والآلة هي له وإن
 بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا يقيمها وصنع من عند لا يهدم ولا يرجع بشئ مما
 انفق على العملة وإن بناه من النقص المشترك من ماله فماله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشركة
 كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبيعة على بقية الشركاء المدعين اذ هم
 خارجون عنه وهو ذرير والمحال ههنا والله اعلم سئل في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين اخيه بغير
 اذنه منفعًا على العمارة من ماله فالحكم الشرعي اجاب ان بنى بأنقاضها فالبناء مشترك ولا
 يرجع للباقي بما لا قيمة له اذا هدم فيمنع هدمه واذا طلبت القسمة كلاهما واحدهما تقسم وكل واحد
 ما وقع في نصيبه وإن بنى بغير انقاضها مما له قيمة وطلبنا القسمة او احدهما قسمت وكل ما وقع له من
 النصيب فانه وقع في نصيب الباقي فيها وآلة هدم بناؤه واخذنا نقاضه التي بناها لانها ملكه ولا يخرج
 عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون غاصبًا حال البناء نصيب اخيه وشاغلًا ملكه بملكه
 فيؤمر بالرفع ان طلب والله اعلم سئل في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بما
 واصلاح حيطانها ومرمتها وهم متنعون هل يجبرون على العمارة ام لا اجاب لا يجبرون على ذلك
 كما صرح به غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى والله اعلم سئل في دكان مشترك بين جماعة نصفها
 مشاع وقف على جهة بر والباقي ملك آخين استمرت بل آلت الى السقوط وتألم الملك عمارتها والآخر
 يريد هاء ويطلب منهم مساواة في تعميمها وليست قابلة للقسمة ولا يتوصل المتولى الى الحصول مقصود
 الواقف مادامت كذلك فهل يجبر الملاك على مساواة المتولى في العمارة او يعمر من ماله ويرجع على
 للملاك بما يرضونهم اجاب صريح علمًا وبأنه إذا هدم فاني أحد الشركاء او أحد
 الشركاء العمارة ان احتمل القسمة لاجبر ويقسم والآية بنى الشريك ثروته ليرجع قال في الاشياء
 والنظائر في كتاب القسمة المشترك اذا هدم فاني أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم
 والآية بنى ثم ابره ويرجع وصريح علمًا وبأنه إذا وقف اذ احتج الى تعميم جازت الاستدانة عليه
 اذن القاضي حيث لم يتسرع اجارة عينه ولو بشره متاع باكثر من قيمته وبيعه ويصرفه على العمارة كما
 حره ابن وهبان وذلك كله للآلة في المنفعة الوقف والاهتمام به فانظر الى هذا الامر الذي اوجبت
 مراعاة الوقف له ولما هو القاصي فامتنع يكلف المتولى عمارته ويرجع على الشريك بحصته وإن شاء
 امره باجارته وإن شاء يهدم حصته الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الى نصيبه بالتصرف والحال ههنا

مطلب
 بنى أحد الشركاء
 في المشترك بغير
 اذن البقية

مطلب
 حكمه كالذي
 قبله

مطلب
 لا يجبر الشريك
 على العمارة

مطلب
 وكان بعضها
 وقف وبعضها
 ملك الى الملاك
 عن عثمان

مطلب
 يجوز الاستدانة
 على الوقف لعمارة

ويقتضي بكل ما هو نافع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحائط وعمارته لو كانت الدارين
متغيرين لكل واحد منهما وصية انهدمت وابي احدهما العماره فالوصي يرفع الامر الى القاضي حتى يجبر
على العماره طاحونه او حمار مشترك انهدم وابي الشريك العماره يجبر هذا اذ بقي شيء اما اذا انهدم
الكل وصار صحرا فان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتى يكون ديناً على الشريك اه وفي الحائنه
حمام بين رجلين عاب قدس او حصنه او شيء منه واحتاج الى الرقعة فاراد احدهما المرمه من منع الآخر
اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها القاضي ويؤتمرها بالاجرة ويأذن لاحدهما في الاجارة والمرمه من
الاجرة قيل هذا قول ابي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما في حجر وبالك
بعضهم القاضي يأذن لغيره اى الممنوع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانسحاق به حتى يؤدى حصته
والفتوى على هذا القول وما عليه الفتوى هو الذي صدرنا في الجواب وما الحقنا هذا الا ليظهر
ان الفتوى علينا ايضا فيجوز الحكم به والله اعلم سئل رجل باع آخر حصته قراريط معلومة في
معلوم ثم باع المشتري الحصه لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فهلكت عنده هل يصح من البايع
الثاني للأول قيمة نصيبه ام لا واذا قلتم بالضممان هل تؤخذ القيمة من تركه اذا مات ام لا اجاب
هو اعني المانع الاول فخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعديبه بتسليمها لثالث بغير اذن بايعه
فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له ان يضم المشتري منه لانه مذكور بالضممان فكما دفعه
دفع ملكه ولا ضمان عليه اى على المشتري الثاني لدفع المالك ملكه له وان ضمن المانع الاول للمشتري
الثاني لا يرجع بما ضمن على بايعه هو لانه عامل في القبض لنفسه ومن مات من اختار تضمينه
يؤخذ الضمان من تركه والله اعلم سئل في فري مشترك بين اثنين احدهما له ربع فيهما والاخر
الباقى باع ذوالربع ربعه فيها لرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل يضم حصته ان هلك وجب عليه
رد هالك الشريك ان كانت باقية ام لا اجاب نعم الشريك بتسليمها للمشتري ضمان لحصته شريكه
وان كانت قائمه يجب رد هالكه وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك والله اعلم سئل
في فري في يد احد الشريكين اتبعت نتاجا كلما طلب الشريك شيئا من نتاجها يسكن في يوم ونوبة
يسعه منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند مشتر متسلم منه بغير اذن شريكه وبغضنه هلك
لذي ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يد رجل يضم بالمنع والتسليم للغير بغير اذنه ام لا اجاب
نعم يضم اذ الشريك حكمه في حصته شريكه حكم المودع والمودع بالمنع ضمان لما هلك عنده بعد المنع
وما باعه وسلم للمشتري بلا اذن شريكه او وهبه وسلمه كذلك وهو ظالم متعدي فيخبر الله اعلم
سئل في فري مشترك بين ثلاثة اركبها احدهم الى آخر بغير اذن الثاني هلك تحتها هل يضم
ام لا اجاب نعم يضمنا ونجبر في اتباع احدهما حيث كان ذلك بغير اذنه اذ قد تقرر ان العلماء
همم الله تعالى ان في شركة المالك كل واحد من الشركاء اجنبي في حصته الاخر وفي المذات الدائبة
المشركة لا يركبها الشريك بغير اذن شريكه يضم فيضمن بالركوب لتعديبه والله اعلم سئل في فري

مطلبت
باع حصته
الجاره في فري
فباعها لثالث
لثالث وسلم
فهلكت فالبائع
الاول بالخيار

مطلبت
باع احد الشريكين
نصيبه من فري
وسلم للمشتري
فهلكت

مطلبت
يضمن احد
الشريكين بايعه
او وهبه من فري
المشتري بغير
اذن وكفلا
بالمنع

مطلبت
اذن احد الشريكين
لشريكه في فري
الفسر هلكت
فلثالث الخيار

بين ثلاثة لواحد نصفها وكل واحد من الاثنين ربعها وقع على أحدهما جريمة لحاكم العرف فدفع الفرس
 بأمر شريكه له وهلك عند قل يضمن الشريكان حصته صاحب النصف فام لا اجاب نعم يضمن الشريك
 اما الدافع فلا توقف فيه واما الآخر فلصحة امره فيما يملك فكانها سلبا هاما معا والله اعلم سئل في قول
 اتفق الشركاء فيها على وضعها عند احدهم فباع واحد منهم واخذها من عنده بغير اذن الغائب فهلك
 عنده بذا يخرج بها هل للغائب تضمينه ام لا اجاب نعم له ذلك اذ قد صرحوا في الذابة المشتركة
 بانه يصير غاصبا باستعماله فلا يبرأ عن الضمان الا ما لزمه والله اعلم سئل في شريكين في فرس
 لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث باع صاحبه الثلثين ثلثا منها لاجنبي ولم يسلمه ولم يأذن له باخذها
 فذهب اليها فوجدها في الصنبر فاخذها بغير اذن البائع وبغير اذن الشريك فهلك عند هل على
 البائع ضمان حصته الشريك الذي لم يبيع ام الضمان على المشتري اجاب حيث لم يسلم البائع الفرس
 للمشتري لا ضمان وانما الضمان على المشتري حاصلة اذ البائع لم يتعد مجرد البيع على حصته الشريك واما
 يثبت التعدي لو سلم ومما يثبت الحكم المذكور ما في البرازية في الوديعة قال بعث الوديعة وقبضت
 ثمنها لا يضمن معالم يعقل دفعها الى المشتري وقد سئل قارعا الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع
 احدهم حصته من اجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير اذن بقية الشركاء فهلك عند فاجاب الشريك بخير
 ان شاء واضمنوا الشريك وان شاء واضمنوا المشتري منه اه وانما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم
 من البائع في مشكلتنا والله اعلم سئل في دار معدة للاستقلال بين بالغ ویتيم وامراة سكنها الشريك
 البالغ بلا استئجار حصته الیتيم سنة هل يلزم البالغ اجرة مثل حصته الیتيم ام لا اجاب قد افق
 كثير من المتأخرين بوجوب اجرة المثل في ذلك صيانة لمال الیتيم والله اعلم سئل في شيوخ قطن بين جليلين
 قسمة احدثهما في غيبة الآخر وحث على حصته وترك حصته الآخر فاخرج قطنا واخذ هل هو مخصوص به
 ام مشترك بينهما اكثروه اجاب القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك الحارث والله اعلم
 سئل في زوج امرأة وابنها اجتمعا في دار واحدة واخذ كل منهما يكتسب على حدة ويجعان كسبهما سوو
 فحصل لكسبهما اموالا ولا يعلم التفاوت ولا التساوي فيه ولا يمكن التمييز هل والحال هذه يكون المال
 المجتمع بانواعه بكسبهما سووية ام لا اجاب نعم هو بينهما سووية حيث لا يميز كسب هذا من كسب
 ولا يختص احدهما به ولا بزيادة على الآخر اذ التفاوت ساقط كلسقطي السنايل اذا خلطها اما التقطعا
 وحيث كان كل منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصته الآخر فلو كان احدهما صاحب
 يد والآخر خارجا واختلفا فالقول لذي اليد والبينة بينة الخارج والله اعلم سئل في اخوة اربعة ملقوا
 عن ابيهم تركه فاحدوا في الاكتساب والعمل فيها جملة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما
 حصلوا بالاكتساب بينهم سووية وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا اجاب نعم يكون
 الجميع بينهم ارباعا لكل ربع وان اختلفوا في الرأى والقوة اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولا خوة على
 الشركة والله اعلم سئل في اخوين سعيهما واحد وعائلتهما واحدة حصلوا بسعيهما اموالا من مواش
 ولا

مطلبة
ضمن احد
الشركاء بالمال
للبايع المشتركة
بغير اذن

مطلبة
في دار معدة
للاستقلال
بين بالغ
وبين

مطلبة
ما حصله الشركاء
في المال بالاكتساب
يكون بينهم
بالسووية

مطلبة
حكمه كالذي
فصل

والآن يريد احدهما مفارقة الآخر ومقاسمة المال متانصة ويأبى الآخر قبل والحالة هذه جميع
ما حصل له بسفيهما وكسبهما مشترك بينهما ما يجب قسمته بينهما متانصة ام لا اجاب نعم
ما حصل له بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز ان يختص به احدهما دون الآخر وما علم مثل
في رجلين اشتركا شركة وجوه واشتريا من جماعة بصناعة متانصة والرجح كذلك فحسرت تجارتها
فهل تكون الخسارة عليهما سوية ام لا اجاب نعم ما خسرا فهو عليهما بقدر ملكهما في المشتري
وهذا الحكم ثابت عليهما سواء باشرع عقد الشراء او بآشبهه احدهما تضمنتها الوكالة والله سئل
في رجلين لهما فدان اتفقا على ان كل ما يلتقي في الارض من بذرهما بينهما فصار كل منهما يعطى من شركة
البذر ليلقيه في الارض بينهما فيسئل له بعد ذلك حتى بذرا قدر معلوما منهما فاتفقا ان اخصى
احدا البذرين وضعف الآخر والآن احدهما يقول لشريكه بذري لي وبذرك لك فهل يكون مقتضا
من الآخر والزرع كله بينهما ضعيفه وخصيه ام لا اجاب الخانع بينهما والحال هذه والله علم
سئل في مغرلين اشتركوا على ان يغزوا للناس بقايا جرونتهم ويكون المتحصل بينهم سوية فز
احدهم وتقيده به واحدهم يمرضه هل ما يتحصل يعمل بقيتهم يعقسم بينهم على ما شرطوا ويكون
للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمريض ام لا اجاب المتحصل بينهم على ما شرطوا العايل وغيره
فيه سواء كما هو مستريح به في كثير من المتون والشرع والفتاوى والله علم سئل في شرك اتم
شريكه بالخيانة هل يقبل كلاً أم شريكه في حقه ام لا يقبل ولا يلزم المتممين اجاب لا يقبل قول
شريكه في حقه ولو اراد تخليفه على الخيانة المبنية لم يخلف كما في الاشياء والنظار لكن في فتاوى قاضي
الهداية ما يخالفه والله علم سئل في ثلاثة اشتركوا شركة فاسدة وصحبة ما احدثهم فادعى الذي
بيده المال عند اعادة قسمته ان له كذا وصدة شركه وكذا به ورثة الميت هل يقبل قوله بينهما ام لا
اجاب القول قول من بيده المال ان له فيه كذا وكذا اذ اليد له فيصديق في كل ما يقوله والله علم
سئل في رجلين لكل منهما اواني نحاس معدة لطبخ الدبس اتفقا على ان يؤجرا ذلك والاجري بينهما
فتعطلت آنية احدهما وامانه الآخر على الطبخ في آنيته فما الحكم في ذلك اجاب الشركة المذكورة
فاسدة وما طبخ في آنية احدهما فاجرتها لصاحبها وللآخر اجرة المثل لعمله معه ومثله الذي تعطلت
آنيته ما طبخ فيها قبل ان تعطل فاجرتها لصاحبها وللآخر اجرة المثل لعمله معه كن دفع لآخر آنية
ليبيع برأى على طهرها على ان الرجح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض فالرجح للمالك البر والمالك
الدابة اجر مثلها وكرجلين لاحدهما بغل وللآخر بعير اشتركا على انه يؤجر ذلك والاجري بينهما فاسد
ويقسم على عمل البغل والبعير والفروع الشاهدة لذلك كثيرة والله علم سئل في ثلاثة شركاء
متساوئين من المشترك بينهم قاش مضري باع احدهم لرجل ذى ففستله منه ثم دفع الثمن لآخر
الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذكورين على الذمى بما صورته ادعى فلان بن فلان على فلان
ان من المشترك بينه وبين كل من فلان وفلان قاشا مضريا وانه باع الذمى عليه بكذا من الثمن

مطلب
للخسارة على
الشركين بقدر
الملك

مطلب
بينهما فدان
اتفقا على ان
البذر متانصة
فأخصب احد
البذرين وضعف
الآخر فالراجح
بينهما

مطلب
مغرلين اشتركوا
على ان يغزوا
لناس بقايا جرونتهم
سوية فز احدهم
وتقيده به واحدهم
يرمرضه هل ما يتحصل
يعمل بقيتهم يعقسم
بينهم على ما شرطوا
ويكون

مطلب
اذا اشتركا
شركة بالثمن
لا يقبل

مطلب
اذا ادعى احد
الشركاء الذي
في يده المال ان
له كذا نصيب

مطلب
اذا اشتركا
الطبخ فادعى
احدهما لرجل
فادعى

مطلب
اذا اشتركا
شركة بالثمن
لا يقبل

مطلب
اذا اشتركا
شركة بالثمن
لا يقبل

وتسلك منه وان المدعى عليه دفع ثمنه لغلان الذي هو أحد شريكه بغير اذنه ويطلب به بذلك ناعما
انه لا يلى قبض الثمن الا بالبيع وسأل سؤالا من ذلك فاجاب بانى اشترى به كذا من شريك فلا
الذى دعيت انى دفعت له الثمن بغير اذنه ودفعت له الثمن وبرئت بسبب ذلك ذمنى هل تسمع من
المدعى هذه الدعوى المذكورة ام لا تسمع لكون دفعه لشريكه المفاوض بغير اذنه موجبا لبراءة ذمته ولا
لم ياذن له بالدفع ويؤخذ باقراره فى الدعوى وقوله دفع لغلان الشريك بغير اذنى وان كان هو الشريك
لعقد البيع ام لا اجاب المقرر فى سائر الكتب متونا وشروحا وفتاوى ان كل واحد من شركاء المفا
وكيل عن الآخر وكفيل فكل دين لزم احدهما تجارة وغصب وكفالة لزم الآخر حتى ان احدهم لو اجر عيلا
فان للتاجر مطالبة الآخر بتسليم العبد كما ان الآخر اخذ الاجر فان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه
الديون الواجبة فى التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها فصا وكل واحد منهما مطالبا ومطالبا فاذا
علمت ذلك ظهر لك فساد دعوى الشريك المدعى بدين قبضه شريكه وان توهمه بسبب عدم اذنه ولا
كان متباشرا لعقد البيع اذ له الرجوع على المشتري توهم باطل داحض لا يتسوغ له الادعى بذلك كيف
واجبكم بان الدفع لاحد شركاء المفاوضة موجب لبراءة ذمة المدينين كدنيه وكبلا عنه فى ذلك كما هو
مستفيض فى كلام علماء فاطية والله اعلم سئل فى اخرون شركتين شقبتين متفاوطين والكبير
مفوض للصغير فى التصرفات المالية والعقود البيعية فهل كل شئ اشتراه الصغير يكون مشتركا
بينهما وان كتب اسمه فهو عارية ام لا اجاب نعم يكون مشتركا بينهما الا طعام اهله وكسوتهم كما هو
صريح كلام المتون والشروح والفتاوى والله اعلم سئل فى ملاحين يعمل كل واحد منهم فى سفينة
اشترى كل واحد على ان كل ما يحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل حملها او كثر هل تصح هذه
الشركة ام لا تصح وتختص كل سفينة باجرة حملها اجاب لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المحصل
على عدد السفن بل اجرة كل حمل سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله اعلم سئل فى دباغين اشترى
فاشترى احدهما رجلا فى جلود هل تلتزم المطالبة بها ان صح السلم او برأس مال السلم ان لم يصح وهى
بشركة العنان ام لا اجاب سبب الطلب للسلم والمسلم اليه الامتناع عن الدفع لشريكه والله اعلم سئل
فى اشكا فى اشرك مع آخر على ان يشترى له الجلود بماله وهو يصنعها نعالا والرجع بينهما انصافا
لهذا النصف بعلمه والآخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة ام لا تصح واذا قلتم لا تصح فاللهم
فى الحاصل من ذلك اجاب لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود والمعامل اجرة مثل
عمله لانه عمل فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد فى ثمنها وهذا فاسد كما اذا دفع جارية مريضة
الى طبيب وقال عالجه فان برئت فازاد فى قيمتها بالصحة بيننا فانه لا يصح والطبيب اجرة المثل
وقد ربما انفق فى ثمن الادوية والله اعلم سئل فى ستة نفر اشترىوا شركة وجوه على ان يشترى البنات من
رجل بوجوههم ويبعوا والرجع بقدر المشتري ففعلوا وادخل اثنان منهم رجلا ثالثا بعينه ما بغير
اذن البقية هل يكون شركاء الستة ام لا اثنين ام لا ولا وان عمل مع الاثنين ماذا يستحق معهما

مطلب
اشترى واحد
شركا المفا
فتى بينهما

مطلب
اشترى الاثني
على ان ما حصل
من كل سفينة
بينهم سوية

مطلب
اشترى رجلان
المشركين جلود
ليشترى المطالبة

مطلب
اشترى رجلان
على ان يخرجه
جلودا او يصنعها
لا تصح والرجل
طبيبها اجرة
والعامل اجرة
مثل عامه

مطلب
اشترى شركة
وجوه فادخل
اثنان منهم رجلا
بعينه ما بغير
شركاء

اجاب لا يكون شريكاً لمن لم يأذن له بالاجماع اذا بالشراء من البائع يكون له الملك في شئ من
 المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شئ من نصيبه با دخاله في شركة ومن احتمله فيه وان قال له ما اشتريته
 من اللبن من فلان فلك فيه ثلث ثلثنا صحت وصار وكيلين عنه في ذلك وان لم يذكر ذلك او ما هو
 في معناه لا يصح وان لم تكن مشقة في العمل معهما طمعاً فيما عتياه له فله اجر مثل عمله فافهم والله اعلم
 سئل في فرس مشتركة باع احد الشركاء حصته منها بشئ معلوم لرجل بذمته واشترى منه كراماً وفاقا
 والآن شركاءه يقولون الكرم للشركة لا مشتركا في الفرس وهو يقول ما بيعت الا حصتي وما اشتريته
 الا خاصة هل القول له ام لم اجاب القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشتري الكرم الا له
 ان صحت دعواهم بان قالوا بيعت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفرس
 مشتركة لا يلزمه بين لفساد الدعوى والحال هذه والله اعلم سئل في اخوين متفاوضين تزوج
 احدهما زوجة بمهر وزوج ابنة ابيهما زوجة بمهر وقضى المهر من مال الشركة هل للاخ الاخر ان يطالبه
 بنصف ما وفاه وله ان يجبره على ذلك ام لا اجاب نعم له ان يطالبه بنصف المهرين ويجب له
 لان ذلك ملحق بكسونه وكسوة اهله فيضمن حصته اخيه واذا اربى ذلك بذمته يجبر فيه ان لم يوفه في
 سئل في فرس مشتركة بين اثنين تعدى عليهما رجل فركبها بغير اذنها ثم سلكها لاحدهما فانت عند
 قبل ان تصل الى الآخر هل له ان يضمن المتعدى ام لا اجاب لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان
 تعلق به الا بوصفها لهما ايده او باجازة فعل المتعدى على القول بان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح
 صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع الفصولين وذلك لما تقر بان شريك المالك اجنى من حصته
 شركة فكانه دفعها لاجنبي فيضمن كما اشار اليه في جامع الفصولين ايضا في اخر الخامس بقوله (فمن)
 سئل مولانا عن موافق لهما غاب احدهما فدفع الشريك الاخرها الى الراعي فهلك هل يضمن نصيب شريكه
 اجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظهما بياد جبر فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء
 ولم يتركها بيده يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب قوماً لحفظه كذا اجاب والله اعلم سئل
 في رجلين اشتريا خمسين قرية ليبيعاها في المزرب على التحج فباع عشرين وكسدا الباقى فساخر به
 احدهما الى دمشق الشام وقا يضمن به فرسا وركبها الى بيت المقدس وهلكت معه ولم يوجد من فريده
 اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا يتفقد عليه ما فعله شركة ام يضمن قيمة
 حصته من القرب اجاب نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت شركة ملك ولم يأذن
 له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في القرب لتعديه بركوبها اذ كل واحد من شريكي
 الملك اجنبي في حصته الاخر فيمتنع عليه بركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقر من عهدي الامام ان
 وكيل البيع له البيع بما عثره وان وباى شئ كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالنقد لما صرحوا به من
 جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة واما ان كانت شركة عقد وعين له حكماً فاقبضه وضمن
 فاذا عثر له المزرب وتجاوزته الى دمشق ضمن لخصم شركته بالمكان كانتهوا عليه فاطمة والله اعلم

مطلبه
 باع احد الشركاء
 حصته من آخر
 واشترى بالفرس
 كراماً من الآخر
 فاذا عثر على شركة
 ان الكرم للشركة
 فالقول قوله

مطلبه
 وفي احد النفاوين
 مهر زوجته وزوج
 ابنة من مال
 الشركة

مطلبه
 اذ اربى رجل
 فرسا بغير
 اذن مالكها
 لا يبرئ الضمان
 بتسليمها
 لاحدهما

مطلبه
 بيع بعض
 عروض الشركة
 وكسدا الباقى
 فساخر به
 احدهما الى
 الشام وقا يضمن
 به فرسا يضمن

سئل في فرس بياحد الشركاء باع منها حصته وسلمها المشتري ثم ردها المشتري ليد بائعه فأتته
عنده قبل وصولها إلى الآخر هل على واحد منه ما ضمان أم لا اجاب لا ضمان على واحد منهما لانه
برده حاله زال التعدي فارتفع الضمان والله اعلم سئل في اربعة شركاء عتاقا قال الذي يبيع
المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعت له دينه هل القول قوله يمينه أم لا اجاب نعم
القول قوله في ذلك يمينه وقد صرحوا بان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت منها
ان كان الماله في المقر فلا قرأ صحيح وله ان ياخذ المائة صريح بذلك في شرح تنوير الابصار نقل عن
جواهر النجاشي والله اعلم

مطلبة
باع من يمين
الفرس لشركة
حصته وسلمها
مطلبة
اذا قال لفلان
استدنت من
فلان ودفعت
له لم يصدق
يمينه

كتاب الوقف

سئل في وقف صورته وقف على فريخ ومسلم ولدي المرحوم حري بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح
الجامع المعروف بجامع الشاطون بنا بلسن عمرى ذلك ابدالاً بين الخومات فريخ فهل تصرف غلته لآخيه
أم لمصالح الجامع أو غير ذلك اجاب لا تصرف غلته لآخيه ولا لمصالح الجامع بل للمفقر الى
ان يموت الا في الثاني فيصرف الى مصالح الجامع جميع غلته الوقف لان تصرفه لمصالحه مشروط ببقاء
وصرف حصته الا بعد وفاته مشكوت عنه فلا تصرف لآخيه الا اذا كان فقيراً بجهة كونه من الفقراء
والاعلم سئل في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف اماكن الوقف فجعل منها اولاداً ما هو
مختص بالاولاد الظهور ومنها ما هو مشترك مرتباً ثم اعقب ذلك بقوله وبشرط في وقفه هذا شرط
منها اذ امانات احد الموقوف عليهم من ولد او ولد ولد انتقل نصيبه له واذا امانات عن غيره فالى من في
درجة ومنها ان الطبقة العليا تجب السفلى فهل حصته من مك عن ولد او ولد ولد فيما انتقل له علم بقوله
المذكور ان تكون لذل الطبقة العليا عملاً بترتيب السابق بتم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تجب
السفلى ويكون حكم المخصوص بالاولاد الظهور والمشارك واحد في هذا ام حصل اختلاف لاثنين فيه
بهذا التفصيل ام كيف الحال اجاب قوله وبشرط في وقفه هذا مشروطاً براجع الى المشترك والخامس
لانما واحد باعتبار مستي الوقف والحكم فيها باعتبار الانتقال الى الولد او ولد الولد واحد ولا ينافيه
اشتراط الترتيب بين الطبقات لانه عام يخص بقوله على ان من مات من ولد الخو فية اعمال الكلايين
واللاحق مؤكداً على عادة الواقفين من اتيانهم بالمؤكد كقولهم طبقة بعد طبقة وبطننا بعد بطن ونسلاً
بعد نسل والمراد ان الامثل يحجب فروع نفسه لا فروع غيره والله اعلم سئل في محدود وقف واقف
وسمى حدوده الاربعة وداخلها مشتمل على فائزرة ومعصرة نريتين اعني بذا غير ان كتاب الوقف فيه
انهم الفائزرة وليس فيها اسم البذل فهل يشتمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملاً بالتحديد ام يخص
الفائزرة دون البذل عملاً بالتسمية وبما الحكم اجاب يشتمل الوقف ما احاط به الحد ودان الحد
وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحد وغايته انه ترك شيئاً لا يشترط ذكره اجماعاً وايضاً قد عرر
ان العتاق ترفع المعقبة بحدوده لا باسمة حتى اشترط ذكرها في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله اعلم
سئل فيما اذا اول السلطان ناظر الى وقف هل لغزله بغير حجة ولا مصلحة ام لا اجاب

مطلبة
وقف على فريخ
ثم من بعدهما
على مصالح الجامع
كذا في مات
احدهما الخ

مطلبة
اذا وقف على
محدود يشتمل
الوقف جميع
ما هو داخل
الحدود

مطلبة
السلطان ناظر
الى وقف هل
يلغزه بغير
حجة ولا مصلحة

منصوب السلطان ومنصوب القاضي سيان وقد صرح في الثانية ان منصوب الثاني لا يستحق
 بغير حجة ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كالوكيل عنه كما افاده في البحر وغيره واعلم
 مسئلة في وقف اشبهت مصارفة كيف يفعل في غلة اجاب ان لم يوقف على شرط واقفه بعمل فيه بما
 كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام ايضا وعلم اصل المصروف على الذرية يصرف الى الكل من غير
 تمييز ذكر على انثى ولا تقديم بطن على بطن اشغل واعلم مسئلة اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى
 كاتب الوقف معلوما هل يصرف عليه معلومة ويشتري في وظيفة الكتاب ام لا اجاب نعم يصرف له في
 في وظيفة الكتابة مسئلة في وقف فقد شرط واقفه واشبهت مصارفة فادعى شخص على الحكم عليه
 استحقاقا فيه فالحكم حيث اشبهت مصارفة ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام اجاب لا بد لدعي
 من ان يثبت دعواه بالبيئة والا لا يصرف له شيء واعلم مسئلة في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من
 بعد على ولديه لصلبه لوجودين الا ان هما اللذان ازين الدين عبد القادر والزينى خاق الباخ الرشيد
 الحال العارضين وعلى من سيحده من الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم القرينة الشرعية مادام
 البنت قاصرا عن درجة البلوغ ثم من بعد اولاده الذكور على اولادهم ثم على اولادهم ثم على نسائهم
 واعقابهم يشترك فيه الاثنان فاخوفا بالسوية وينفرد فيه الواحد عند عدم المشاركة بحسب الطبقة
 الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد او ولد وولد او استغل منه فنصيبه لولد او ولد وولد و
 وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين اعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد وولد ولا نسل ولا
 فنصيبه لمن يوجب في طبقته ودوي ديجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاق هذا
 الوقف او لم يترك ولدا او ولدا او استغل من ذلك قام في الاستحقاق مقام اصله واشتق
 ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون
 ذلك وقفا على اولاد اخيه المرحوم شمس الدين الجاليس ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسبهم
 وعقبهم اولاد الذكور دون اولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهما اعلاه وشرط الواقف
 شروطا منها ان يصرف في الشاظر على وقفه والمتولى عليه بنتي الواقف لوجودتين ان الوقف وهما اصل
 وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة سليمانية وكل بنت ستحد للواقف المذكور في كل سنة ثمانين
 قطعة واذا توفت بنات الواقف فلا استحقاق لاولادهن في الوقف المذكور ولا لاولاد اولادهن
 سواء كانوا ذكورا واناثا فان اولاد البطلون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وهذا الغلط الوا
 مات الواقف وولده المذكوران وبناته لصلبه ولم يحد له اولاد بعد الوقف وبقي ابنا وابنة وبنات
 ابنا واولاد بناته فهل لاولاد بناته الذين آباؤهم من الاجانب استحقاق في الوقف ام لا وهل لبنات
 ابنا استحقاق ام لا واذا قلتم لمن استحقاق هل لاولادهم من الاجانب استحقاق ام لا وهل ينقطع
 استحقاقهم بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وقد ذكر فيه فحق لبنات الصلابة
 ماد من قاصرا وهل استحقاقهم بعد البلوغ يصرف الى من سواهم في الذرية من اخواتهم وابنائهم

مطلب
 في وقف
 اشبهت
 مصارفة
 مطلب
 يصرف الى
 كانت الوقف
 ما كانت تصرف
 له القوام
 مطلب
 ادعى استحقاقا
 في وقف اشبهت
 مصارفة لا تصرف
 له الا اذا ائتمنت

مطلب
 في رجل وقف
 وقفا على نفسه
 وولديه وعلى
 من سيحده
 له من الاولاد
 الذكور والاناث
 ماد من قاصرا
 الخ

واخوانهن وبنات اعمامهن القاصرات بحيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه الى ابائهن وينزل رهن من الوقف
 منزلة موتتهن فيصرف الى ذوي درجاتهن ام يختص به اخوتهن عملاً بقول الواقف على ان من مآ من ولد
 او ولد ولد الخ فنصيبه لولد او ولد ولد ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
 فنصيبه لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت الى ذوي الطبقة مشروطاً بعدم الموت عن الولد
 او ولد الولد وهذا اعني والدهن ميت عن ولد ولا يضتر تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ الاخت وكما هو
 الى غرض الواقف من صرف نصيب الميت الى ولد او ولد ولد كيف الحال اجاب لا استحقاق لاولاد
 البنات الذين اباءهم من الابناء الشرط المصريح بعدم استحقاقهم في قول الواقف ان اولاد البطلون ليس
 لهم استحقاق في الوقف المذكور وما بينك الابناء فلهن استحقاق لانهن من اولاد الظهور لكن مادام قاصراً
 لقول الواقف بعد ذكر الاولاد والاولاد على الشرط والترتيب المشروحين اعلاه وقد شرط في الصلابة
 دويلم القصور عن درجة البلوغ اذا الاوصاف شرط فلم غيرهن به واذا بلغ صرف استحقاقه من سواهن
 في الدرجة ولا يختص به اخوتهن اذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مشكوك عنه لم يبي الواقف لمن يصرف بعد
 البلوغ فهل فيه بصدر العبارة المتقدمة ومؤداهما انه اذا اوجبت درجة اعلى من درجاتهن فهو مقسوم بين اهلها
 على الغريضة الشرعية والا اوجبت درجة مساوية فهو مقسوم بين اهلها كذلك واما التوهم المذكور في التو
 لاختصاص اخوتهن باستحقاقهن فغير ملفتا اليه لان مادخل في استحقاقهن انقطعت نسبة الميت
 فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على ان من ملت من ولد او ولد ولد فنصيبه لولد الخ بل هذا
 استحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة الاستحقاقية بالبلوغ فيرد في الوقف على ما اقتضته عبارة
 الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو اعلى منه كما هو ظاهر هذا التو
 ساقط الاعتبار طياتا مل والله اعلم مسئلة رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعد على اولاد
 الموجودين الآن وهم عبد الكرم وشهاب الدين وأخته وصاحبة وأم الفرج وعلى من سيحدث له من الاولاد في الغرض
 الشرعية ثم من بعد الذكور المذكورين اعلاه على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبتهم على الغريضة
 الشرعية اما الاناث من بنات الواقف وبنات اولاد الذكور الموقوف عليهم اذا كن حاليات عن الزواج يستحقين
 في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا تعزبن عما حقهن على الشرط
 والترتيب المشرح اعلاه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم واولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الاناث متزوجة
 او غير متزوجة فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصا الواقف
 على الشرط والترتيب المشرح اعلاه هذه عبارة الواقف بنات الواقف واولاد الجميع ما عدا ابنة أم الفرج و
 ابن ابن عبد الكرم امرأة تسمى حجازية متزوجة وطها بن فكل ينحصر ربع الوقف الآن في أم الفرج التي هي بنت
 الواقف ام يقسم بينهما وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن الواقف وهل لحجازية نصيب في الوقف ام لا
 خاص بأم الفرج لكونها عازية وكيف الحال اجاب ربع الوقف منحصر الآن في أم الفرج ولا شيء
 لحجازية ولا لابنها اما هي فلكونها متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه منهم وان لم يكن

مسئلة
 وقف وقف
 على نفسه ثم على
 اولاده الموجودين
 ثم وشروط
 في استحقاق
 الاناث ان
 يكن نكاح
 من الزواج
 فاذا لم يكن
 ذكر يعود
 الوقف الى
 الاناث متزوجة
 والاولاد

من بعد اذ المراد من اهل الوقف من دخل باللفظ السابق من الواقف ان الوقفية وان لم يستحق بعد
واما ابنها فلشرط الترتيب المستفاد بتم بين الطبقات فلولاهما لا استحق مع وجود بنت الواقف اذ
لا ترتيب بين بنات الواقف وبين اولاد بنى الواقف لكونه افراد من حكم مستقل حيث قال اما الاناث
ولولاه لا استحق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منها حاجب محبوب بالآخر فاين قلت كيف دخل
ولد البنت الذي هو ابن جازية في الوقف قلت بقوله على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم
كما هو ظاهر لمن صبح اصبعاً من اصابعه في علم الفقه والملة سئل في واقف وقف وقفاً وشروط في كفا
وقفه مانعته انشا الواقف اثنائه الله وقفه هذا منبئاً على ولد الطفل المدعو حسن ومن سجد له من
الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم
ثم على انسا لهم واعقابهم المذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وانسا لهم واعقابهم
عن ولدا واسفل منه انتقل نصيبه الى ولد او لاسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن
غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب ما نصيبه الى من هو في درجة وذوي طبقة يقتسم في ذلك الاقرب
قالا قرب للمتوفي وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم واعقابهم قبل استحقاقه
شي من منافع هذا الوقف وترك ولدا واسفل منه استحق ذلك لترك ما كان يستحقه والد ان لو كان
حيثا وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقضى المذكور على هذا الترتيب المذكور ما ذك وقفاً على اولاده
الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلي الموجود من اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على الشرط
والترتيب المذكور اخلاء ثرائه ولد الواقف المذكور المدعو حسن مات صغيراً في حياة ابيه وحده للواقف
اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم بنت واعقب بنتاً فماتت واعقب ولداً ذكر اسمته محمد فمات قبل استحقاق
محمد المذكور هذا الوقف بجهة دخوله في عموم الذكور في قول الواقف ثم على اولاد اولادهم الذكور بجهة دخوله
في ذكور النسل والعقب بقوله ثم على انسا لهم واعقابهم الذكور بالجهتين ام لا يستحق بجهة ما اجاب
كل من اشترطين لو انفرد لكني علة في دخول محمد المذكور وقد تقر بان لا مانع من تراحم العلل والامتنافاة
الى الاولاد لا الى الواقف نفسه قال ثم على اولادهم المذكور كذلك الامتنافاة في الانسال والاعقاب انما هي فيهم
لا الية ولا شك انه ذكر من اولاد اولاد اولادهم كان ذكر من انسا لهم واعقابهم وان كانت جدته محترمة
عنها بقيد الذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة وانما هذه والله اعلم سئل في وقف مستجل ابطاله نائش
قاضي مستنداً الى عدم لزومه عند الامام الاعظم قبل السائب ولاية ابطاله للمعنى المذكورام ولاية الامام
خاصة بالقاضي الاصل اجاب قال في البحر الزاقي وهو متايبية لا يرد منه وهو المراد من القاضي
يملك نصب الوصي والمتولي ويكون له النظر على الاوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاضي ثم قال وعلى
هذا فقولهم في الاستدانة بامر القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكر والقاضي في امور الاوقاف
اهو موصى في ان نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي كرهه المشطط
في منشور نصب الولاية والاوصياء وفضل له امور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شينا

مطلب
وقف وقفاً
حجراً على
حسن وعلى
من سجد له
له من اولاد
الذكور خاصة
دون الاناث
ثم مات
حسن في حياة
ابيه وخلف
ولدا يستحق
الموقوف

مطلب
ليس للمتولي
ابطال الوقف
ونصب الوصياء
وقوله القاضي
والا بالامتنافاة
وانما ذلك كله
لقاضي القضاة

متعلق
لا يعمل بحد
الخط

الشيخ محمد بن مبرج الدين الحانوق لما في اطلاق مثله لنواب في هذا الزمان من الاختلاف والمثلية
لا يصر فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين الدين صاحب الجور
وانما استخرجها تفهيمها والله اعلم مسئلة فيما اذا وجد دفتر سلطاني جديد ان الطاحونة الفلانية وقف
على زيد ثم على ولده واولاد اولاده ثم وثم واذا انقرضوا كان للحرمين الشريفين وكتاب وقفه زيد
وقف ثلثي الطاحونة على اولاد الظهور دون اولاد البطون ولا تعرض فيه للثالث الثالث وهذه الحجة
المستقيمة بهذا السؤال بحجة الصقي بها السؤال الكتب عليه الجواب قبل ثبت وقف الطاحونة المذكورة
جميعها بموجب دفتر السلطان وتوقع اولاد البنت بموجب قوله فيه ثم على اولاده الخ الموجب لاجراء
اولاد البنت كما صرحوا به ام يعمل بهذه الحجة ام لا يعمل بشئ مما ذكرنا اذا قلتم بالاخير ولا يجوز في الثلث
الثالث فمسئلة يعمل به شرعا واشتبهت مصارفة فالحكم فيه اجاب لا يعمل بحد دفتر ولا يخرج
الحجة لما صرح به علماؤنا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العقل به ككتاب الوقف الذي عليه خطوط القضا
الماضين وانما العمل في ذلك بالبينة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه الاول ان
امثلة النافذة المذكورة على بينة المستحقين من اولاد الظهور لا يجوز ولا يبطل حكم الثاني ان جعل
الذي يخص من فرائض المذموم مع من يشركه من اولاد بركة المذكورة قيراطا واحدا ونصف قيراط
والذي يخص من عبد القادر وباراهيم المذكورين قيراط واحد ونصف قيراط وهذا لا يقول به احد بل هو
مخالف لاجماع المذاهب باسرها اذ لو ثبت دعوى المدعيين المذكورين الذين هم امرجات وعبد القادر
بالبينة الشرعية لوجب ان يقسم ربع هذا الثلث على مدد رؤس اولاد الظهور واولاد البطون
لا يفضل فيه الذكر الانثى وذلك يختلف بكثرتهم وقلة من ان اخذ هذه القسمة التي قسمها حتى
اعطى امرجات ومن يشركه قليلين كانوا او كثيرين قيراطا ونصفا وعبد القادر وباراهيم بانفراد
قيراطا ونصفا وبقية اولاد الظهور كثر وام قلو اربعة قسمة قراريط هذه قسمة مخالف لاجماع المسلمين
فكيف يعمل بها شرعا والحكم بما خالف لاجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي الثالث
ان اصل دعوى المدعين غير مستبوعة شرعا لجهة المدعى بقوله وان استحقاق امرجات المذكورين
من يشركه الخ وقد قرر ان من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المدعى ومداها لنفسه مجهول لا يرد
مقداره وليس خصما من غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على اهل العلم فاذا علمت ذلك فالأصل
ان من اثبت بالبينة حقا فهو له فيجب على الغاصب ان يطالب اولاد البنات ببينة تشهد بمدعاهم لان
استحقاق اولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مدعين والبينة على من ادعى
فاذا عجزوا عن اقامة البينة يطلبت من الاخرية فاذا عجزوا واشتبهت مصارفة هذا الثلث فقد صرح
علماؤنا بأنه ينظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يضررون
فينتجى على ذلك لان الباطل انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو البطون بحال كبير
فيعمل على ذلك واذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعطى لاولاد البطون شئ للشك في استحقاقهم

ونعم

ومع الشك لا يجوز الحكم لم بشئ هذا وقد اطلعت على ما في ايدى الفريقين من
الحجج والمشككات فلم اجد ما يسوغ للقاضي الحكم بدخول اولاد البنات في هذا الثلث
الا بينة الشرعية فليشد القاضي نواجزه على طلبها منهم فان لم يقموا عليهم وليتدبر
خشية الاقحام فيما لا يجوز من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي العظمة والتوفيق لنا
الهداية الى سواء الطريق بمنه وكرمه وسوايع نعمه والله اعلم سئل في عقارب جماعة تلقوه
بالارث عن ابيهم عن جدتهم برزيا لان رجل يدعى انه وقف بحد مستند ابانة موجود بالمرز
السلطاني في وقف هذه هل مجرد وجوده في الذمة السلطانية كاف في ثبوت كونه وقفا ام
اجاب جميع الشرح ثلث البينة والاقرار والنكول لا مجرد الخط لانه علامة لا تبني عليها الاحكام
والله اعلم سئل في قسمة اهل الوقف هل يجوز ام لا اجاب ان كانت قسمة تملك فهي
باطلة وان كانت قسمة تناوب يجوز صريح به في الفتاوى الحلية وفي الاسعاف ما يؤيد والله
سئل في ارض وقف على الذرية هل يجوز ان تقسم قسمة تحفظ وعارة لغير كل ما يجرى
لا قسمة تملك ام لا اجاب صريح في الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم لم يخرج
كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا شيخنا الميرزا محمد باقر الحلي رحمه الله تعالى فتاواه ان
قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد له بمسألة الارض المذكورة وفي القسمة ضيقة موقوفة
على المولى قلتم قسمتها قسمة حفظ وعارة لا قسمة تملك فيحل ما في الخصاف والمثلون والشرائح
من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعارة توفيقا بين الكلامين والله اعلم
سئل في ناظر وقف وكل جارح باجارة مستغل الوقف وقبض اجرة وقفه ففعل عمل
الناظر هل الناظر الجديد ان يدعى على الوكيل باقبض ام لا وهل اذا انكر المرزول ايصال الغلة
يقبل قوله ام لا اجاب قد تقر صحة توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضي اذا علم له
وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه لوكله مع يمينه فلا عبرة بانكار المرزول والقول قول الوكيل
في الدفع يمينه لان الوكيل امين وقد اخبر عن ايصال الامانة فيقبل قوله يمينه والله اعلم سئل
في اضطل وقف منه مدبرانه واشقفته بملك ناظر وقفه لرجل يعمروا له وينفع به سكانا
باجرة معلومة في كل سنة فتسئل المستاجر ويبنى فيه بناء حتى صار ذا رغبة فزاد انسان عليه من غير
زيادة الاجرة في نفسه باهل تنقص الاجارة ام لا اجاب قال في البحر نفلا عن المحيط وغيره
حلت وقف عمارته ملك لرجل في صاحب العماره ان يستاجر به باجر مثله ينظر ان كانت العماره
لورفعت يستاجر باكثر مما يستاجر صاحب العماره كلف رفع العماره ويؤجر من حين لان التقصا
عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستاجر باكثر مما لا يستاجر به لا يكلف ويتراجع
في يد بذلك الاجرة لان فيه ضرورة اه والله اعلم سئل في ارض وقف بيد جماعة اتخذوا
ويؤدون على عدد الاشجار قد مر من المال والآن فنيت الاشجار وصارت ارض ملساء تروى وتستغل

مطلب
ادعى رجل عقارا
بيد جماعة
بيد جماعة
الى دفتر سلطان

مطلب
لا يجوز قسمة الوقف
قسمة تملك

مطلب
يجوز قسمة الوقف
لحفظ الزراعة

مطلب
لو ادعى وكيل
الناظر باجارة
مستغل الوقف
دفع الاجرة له
قال قول له يمينه

مطلب
دفع الناظر
اضطل وقف
منه مدبرانه
ويبنى فيه
بناء معلومة
فزيد انسان
عليه

مطلب
ارض وقف
بيد جماعة
اتخذوها
لحفظ الزراعة

في كل سنة والمتكلم عليها يطلب القسم لكونه انفع لمحله الوقف هل له ذلك للضرر المتيقن بالوقف أم لا اجاب
نعم طلب القسم لكونه انفع للوقف وقد ترا دفت سبعة العلماء قاطبة على ذلك وصرحوا بانه
يفتى بكل ما هو انفع للوقف ولا قائل بذلك وقد صارت الارض ملساء تزرع وتستغل
في كل سنة لانه يؤدي الى الضرر الكلي ولا قائل به والله اعلم سئل في ارض وقف بايد
مزارعين متعددة لكل قدر منها في دين من قديم الزمان ادعى احدهم على آخر ان مقدار ارضه
دون ارض الآخر يريد ان يقاسمه في ذلك هل له ذلك ام لا وسبق القديم على قدمه اجاب
ليس له ذلك وسبق القديم على قدمه ولا يعطى له شيئا مما في يد الآخر اذ ذاك وان كان زائدا
فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة والاعظم سئل في رجل وقف وهو بحال
الصحة منبر او قفا على نفسه ثم من بعده على ولد محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث على الفرض
المشعية اما الاناث فلمن الاستحقاق بالوقف اذ اكن خاليات من الازواج فاذا تزوجن هو
حقهن وكلتا تأمين عادهن وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولاد
واولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم ابنا ما تناسلوا واما ما تناسلوا فبطلت بعد طليقة وشرط
الواقف المذكور شرطا في وقفه هذا منها ان يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده
للارشد فالارشد من الموقوف عليهم الى ان قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم
نسلي ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات الواقف واذا انقرض عصبات الواقف ولم يبق
منهم احد كان وقفا على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلوة والسلام مات محمد في حياة ابيه الواقف
بعد ان احدا الغلة ثلاثينيات فتزوجن واحد اللهطن اولاد اهل يصرف ربع الوقف لمن ام لاولاد
ام لعصبة الواقف ام لحرم سيدنا الخليل عليه الصلوة والسلام ام لقر ذلك وهل يجري شرط القام
في النظر كما يجري في الضرر اليها ام وهل يحل تناول من ربع الوقف وجه ما الحكم في ذلك اوضحوا لنا
الجواب مفصلا معللا اجاب اعلم انه قد قام بكل المذكورين مانع من الصرف اما بنا
الواقف فليسقوط حقهن بالازواج واما اولادهن فليسقوط حقهن من الوقف بقول الواقف وليس
لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فكذلك
لا يصرف لهم مع وجود امهاتهن لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم فلا يصرف
لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف وجه حرم سيدنا الخليل فاذا كان كذلك فالصرف
الى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال لا استأولوا قال على ذلك
هذين فاذا انقرضا فعلى اولادها ابدا ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا
احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا
مات الولد الاخر نصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل
لاولاد الاولاد بعد انقرض البطل الاول فاذا مات احداهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء

مطلب
ارض وقف بايد
مزارعين ادعى
احدهم ان مقدار
ارضه دون
ارض الآخر

مطلب
وقف على نفسه ثم
على ولده وعلى من
سيحدث له من
الذكور والاناث
اذا اكن خاليات
من الازواج
ثم على بقية النظر
والان لم يبق
الاناث اتين
متزوجات
ولهن اولاد

وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد شراج الدين الحانوقي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف
 الى الفقراء مستدلاً بما نقلناه عن الاستعاف قائلاً والمسئول عنه مسأولاً ولهذا يعني فكان النص
 فيه نصاً في مساوية فصح الاستنباط ومثل ما في الاستعاف في الحانية والخلاصة والبرازية
 والتاريخانية وغالب كتب الفتاوى والشرح المطولة فاذا علمت ذلك وان الصرف امتنع بجهة
 الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكن من وارز واجمع بصفة الفقراء علمت جواز الصرف اليهم وإلى
 ازواجهم وأولادهم بجهة كونهم من الفقراء وخصوصاً والوقف بمخر في الصحة غير مضاف إلى
 ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول أولاد الواقف الفقراء قبل
 واما مسألة النظر فلا شك انه لا بد منه من بلا شبهة اذ شرطه لا بد منه فلا بد من الوقوف
 عليهم ولا شبهة في كون من الموقوف عليهم وان قام بين مانع من الصرف وكذلك اذا كان
 المستحقين بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا يخار عليه واسلم **سئل** في دكان وقف وضع رجل
 يده عليه مدعيًا فيه الملك بالشراء من زيد وبني علي ظهره بيتاً وفي جوفه بني بيتاً وانفع بالمكان
 ويظهره وجوفه مدة تسنين ثم اثبت وقفه ناظره لدى الحاكم الشرعي بالبيتة الشرعية حسباً
 وجدي في كتابه المسجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يده واضع اليد المذكور عنه
 تلزمه اجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه ام لا اجاب نعم تلزمه اجرة المثل
 اذ منافع الوقف مضمونة صيانة له عن ايدي الظلة ويهدم بناؤه ولو يضر بالوقف فان ضرر
 هو اعم من الباقي المضيع لانه فليترتب الى انه دامه ووليه اجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين
 وفي بعض الكتب لناظره تلك البناء باقل القيمتين للوقف من زرعاً وغيره من زرع بمال الوقف
 بمثل صريح في الاشياء والنظار وكثير من الكتب واقعه اتم **سئل** في تقرير الوظائف **والسؤال**
 عنها هل ذلك للقاضي الملتزم الذي لم يشترط له الواقف ذلك اجاب **تقرير الوظائف**
 للقاضي الملتزم الذي لم يشترط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف
 وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه الواقف له كما صرح به في البحر اخذاً مما في الفتاوى الصغرى
 واقعه اتم **سئل** في رجل وقف عقاراً على اولاده واولاد اولاده ثم وشم ومن جملة الوقف دار
 ودكان ادعى رجل بطريق الوكالة عن ابيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكل
 احد المستحقين في اجارة دار الوقف بانه اجر الدار ونصف الدكان بثمانية غروش وان
 الاصيل والموكل مستحقان في الغلة الربع ويطلبان وكل الاجارة المذكور بقرشين منها فالتا
 الوكيل بان خليفة لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ريع الوقف بحكم
 نائب الحكم بعد دعوى صحيحة ثم احضر المدعيان شاهدين شهدا ان الاصيل واخوته اولاداً
 وانه الموكل من ذرية الواقف فحكم نائب الحكم باستحقاقهما ريع الوقف وامر الوكيل بدفع ما يحق للاصيل
 والموكل ومن يشتركان الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح ام لا اجاب هو غير صحيح

مطلب
 اذا وضع رجل
 يده على دكان
 وقف مدعيًا
 الملك وبني قولي
 ظهره وفي جوفه
 ثم ثبت وقفته
 تلزمه الاجرة

مطلب
 تقرير الوظائف
 للقاضي لا للناظر
 الا اذا شرط الط
 له ذلك

مطلب
 الموكل في اجارة
 الوقف لخصما
 لمدعى المستحقان

لأن وكيل أمانة الدار والدار لا يضمن خصما لمن يدعى استحقاقا في الوقف لأنه ليس له عمل وكل فيه ففي جامع
 القضاة ولا يكل أجارة الدار إذا دعى الساكن أنه عمل الإبرة لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض
 حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يضمن خصما المستحق آخر والدعوى في أمانة الوقف والمالك
 للدعى إنما هي على ناظره لا على وكيله في أجارة أو قبض عملة أو عمل من أعمال الوقف فكيف تسمع الدعوى
 على وكيل أحد المستحقين في أجارة دار الوقف ويقضى للمدعى وشرط صحة القبض مفقود وهو الضم
 المقضى عليه وأيضا شهادة الشاهدين بأن الأصل وأخوته والموكل من ذرية الواقف لا تكفي حتى
 تبين إذا ثبت لا يدخل مع أن الذرية لم يطلق النسل فلا يصح حتى تبين بياننا لا يتخلل فيه أن
 ولا تكفي الشهادة بانه من ذريته كما لا تكفي الشهادة بانه من قرابته حتى يفسر القرابة والعلم من أمره بأن
 يدفع ما يخص الأصل والموكل ومن يشركها والحال أن من يشركها لم يسأل الدفع ولم يدع الاحتيا
 وهو مقضى له وأيضا الوكيل عن أبيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو وكيل بقبض استحقاقه
 أو بدعوى استحقاقه فإن كان الأول وهو الظاهر من قوله وأمر الوكيل بدفع ما يخص الأصل والموكل
 ومن يشركها وهو قرشانه لا يصح كونه مدعيا لاستحقاقه في الوقف لأنه وكيل في مجرد القبض
 وهو خضم فيه لا في أمانة استحقاقه فافهم والله أعلم سئل في وقف أهل وقفة أبو الوفا على نفسه
 ثم على ولاده الذكور والإناث تعاقبت عليه نظاره يصرفون ربعه بين أولاد الظهور والبطون
 للذكر مثل حظ الأنثيين ناظر أبعد ناظر مدة تزيد على مائة وأربعين سنة إلى أن توفي عليه الآن ناظر
 وقصر على أولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظارة من قبله مدة تزيد على عشرين سنة ابتاعا لما هو
 في كتاب وقفة المسجل في السجل المحفوظ الآن من الصرف على أولاد البطون منكم أكون الوقف
 صاذا راعى إلى الوفاء المرنور ومدعي أن الوقف من قبل الشرفي يونس عم أبي الوفاء المرنور وأنه
 خاص بالذكر دون الإناث وأولاده من يده لدى نائب الحكم حجة عليها تافيد القضاة
 الماضين واحدا بعد واحد بها مكتوب أن الشرفي يونس وقف الأماكن المذكورة على نفسه ثم على ولد
 أخيه أبي الوفاء وشقيقه أبي القاء وولده أبي السعد ثم على نسالة الذكور دون الإناث فقرأت بوجه وكيل
 شخص من أولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يبدد دفاعا فكث نائب الحكم للناظر
 حجة بمنع أولاد الإناث بحجة المقررة لديه ومن جملة ما كتب بها عرف يعني نائب الحكم الوكيل أن
 وقف الشرفي يونس مخصص بالذكر ولا شيء للإناث ولا أولاده من بموجب شرط الواقف المحكي
 والمشرح في الحجة المذكورة ولم يكن سيد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا أقام بينة تشهد على ما ادعى
 فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور بحجج الخطأ بانه وقف يونس وأنه خاص بالذكر دون الإناث
 وأولاده من عملا بحجج المقررة لديه وكتب له بذلك حجة وأنه مري حكم الواقف على الوكيل المرنور
 على من يوجد من ذرية الإناث معللا بأن الواحد منهم خضم من الباقيين فهل حكم القاضى عليه جميعا
 بحجج هذه الحجة صحيح أم غير صحيح ويجل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ ويصير النظران

مطلب
 وقف تعاقبت
 عليه نظارة
 واحد بعد واحد
 وهم يونس
 وأولاد الظهور
 والبطون والآن
 يدعى ناظره أن
 الوقف على الذكور
 مجرد حجة

بموافقة ولا يعمل بمجرد الحجّة التي تناقض ذلك اجاب سب الحكم بحجّة الحجّة لا يصحّ سبها
مع صرف النظر السابقين الموافق لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الاخرية
بانه اذا اشبهت مصارف الوقف بنظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوا
كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فيسنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك
على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف
وهذه الاوقاف التي تقام امرارها وما الشهود عليها فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وفي ايدى
القضاة اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استقصينا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة
فاجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفة واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيلاء
العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بانه يحل حال المسلم على الصلوات
ما امكن فيجب ان يحل حال من سبق من النظر على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف
ولا يحل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في ظل الحجّة التي
ناشأ الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف بقصد استحقاقه خصما فيما ليس لا فيه وهو اشبه
وقف على الشرفي يونس وابطل كونه عن اى الوفاء واختلاف المصارف ومنع الاثاث واولاد
فهو اشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها زيد المستاجر اذا ادعى المستاجر انها ملكه واقام
عليه بينة انها ملكه فانه لا يكون خصما في ذلك لاجتماع ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس
خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من يوجد من ذرية الاثاث معك لا بان
الواحد منهم خصم من الباقين ما هذا الا جهل عظيم نعوذ بالله تعالى من الزيع والضلالة ونسبر
الى الله تعالى عن جهل الجهال والله اعلم سئل في ارض وقف ثمة للزراع بالخصّة متأثران بها
عن ابني وبنات وابن ابن فاخذ ابن الابن يزرعها بالخصّة كما كان جدّه يفعل من تبلغ
اربعين سنة بعد ترك النسي لمزارعتها باختيارهم والابن يريدون رفع يد ابن الابن عن
مزارعتها هل ذلك مع تركهم الاختيار في هذه المدة ام لا اجاب ليس ذلك فقد صرح
علماؤنا بان الحق للمزارع يسقط بترك الارض اختيارا في الارض التي هي بالخصّة سواء كانت
ارض وقف او ارض بيت المال ولا يجري فيها الاوت والله اعلم سئل في رجل استهلك من
ابنته خمسة واربعين قرشا ثم فرغ لها عن نصف ارض وقف فخرجه بيده نظير المبلغ المذكور من
هل يصح ان تكون عوضا عما استهلكه ام لا اجاب لا يصح ذلك والحال هذا اذا لا يصح
بارض كوقف الحكومة لا يجوز له والى بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلو يجوز ان يكون
عوضا عما استهلكه من مهر ابنته والله اعلم سئل في امكان تعدّد تعدد الباعة فيها واحدا
بعد واحد ومضى طبع البائع الاخير منها مئة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على
جماعة مغلوبين من قبل جدّهم فلان بن فلان هل تسمع دعواه بعد بيعه ام لا وهل يستحق

مطلب
ما مزارع ارض
الوقف من ارض
وبنات وابن ابن
فصاحب ارض
يزرعها كما كان
لا تخرج من يد

مطلب
فرض ابنته من
ارض كوقف فخرج
مقابلته ما استهلكه
من مالها

مطلب
في رجل باع عتقا
ثم ادعى انه وقف

بين ان يكون البائع وكيداً او اصيلاً اجاب لا تسمع كما نص عليه اكثر علماء الفقه القاضين
 رجل باع عقاراً ثم ادعى انه باع ما هو وقف اخلف المشتري فيه والصحيح انه لا تسمع وفي الزيلعي لا تقبل
 وهو أصوب وأخوط وفي فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم رهنه ان ما باعه وقف لا يقبل لان
 مجرد الوقف لا يزيل الملك وفي التاترخانية ولو باع عقاراً ثم رهنه ان باع وهو وقف لا يقبل
 وفي الفصول العارضة رجل باع داراً ثم ادعى انها كانت وقفاً فان اراد تخلفا لمدعى عليه ليس له ذلك
 لان الخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان اقام البينة على ما ادعى اخلفوا فيه قيل لا
 لانه متناقض وقيل تقبل ثم قال وينبغي ان يكون الكتاب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعيا منهم
 لا تقبل البينة بدون الدوى عند الكل وان كان على الفقراء او للشيخ عند ما تقبل وعند ابن حنيفة
 لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وهكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو أقوى في الفضل
 الكرماني والنقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة ان الوكيل في البيع اصيل في حقوقه فلا فرق في
 ذلك بين ان يكون وكيداً او اصيلاً ولذا اطلق الجواب في المسئلة ولم يفرق بينه وبين هذا الاعيان
 عليه والله اعلم مسئلة فيما اذا تقرر التولي في وظائف الاوقاف هل يصح مع وجود القاضى ام لا
 اجاب بما في الامتلاء والنظار القاعدة السادسة عشر لولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة
 وفرع عليها فروعا ثم قال وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله
 وقال في الجهر وفي الفتاوى الصغيرة اذا ما تولى والواقف حتى فالرأى في نصبه قيم آخر الى ان
 لا الى القاضى فان كان الواقف ميتاً فوصيته اولى من القاضى فان لم يكن اوصى الى احد فالرأى في ذلك الى
 القاضى اهـ فاذا كان ولاية القاضى متأخرة عن الشروط له وصيته ويستغاد منه عدم صحة تقرير القاضى
 في وظائف الاوقاف اذا كان الواقف شرط التفرغ للتولي وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا
 وقبله بغير اهـ كلام الجهر وفي النصرة ظاهرة انه لو كان يعنى المستحق للوقف ناظر املك الاجابة
 والدمري فان اجرها الحاكم بقي له ولاية الاجارة مع عدم اباائه بحكم الولاية العامة جزم في
 الامتلاء والنظار بان ليس له ذلك اخذاً بما افتى به الشيخ قاسم من انه لو شرط التفرغ للتاظر لغير
 لغير ولاية ذلك ولو كان قاضياً ويبدل عليه ما في الغنة القاضى لا يملك التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصيته ولو كان منصوبه اهـ وفي الجهر شروط الجواب في مسألة الاجارة والحاصل ان المسئلة
 بخصيصتها لا تضر فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة لا تنطبق بان الناظر الشروط
 له المقرر ولو قرر شخصها فهو المعبرون تقرير القاضى اذا يملك ذلك معه اما لو لم يشترط له ذلك
 فلا ولاية له في التقرير فلا تشمل القاعدة كما هو المفهوم من قولهم اذا كان الواقف شرط التفرغ للتولي
 ومنها هم التصديان في معقول بها فاذا رفع للمفتى ذلك بحيث بانه ان كان الواقف شرط له التقرير
 في الوظائف فتقرر هو العتبر لا تقرير القاضى فان لم يشترط له فالمعتبر تقرير القاضى والله اعلم
 مسئلة في اوقاف نص في كتاب وقته على ان تقرير الوظائف الناظر بقوله بقدر الناظر فهل يكون التفرغ

مطلبت
 التفرغ في
 وظائف
 الاوقاف
 المستقلة

مطلبت
 التفرغ في
 وظائف
 الاوقاف
 المستقلة

مطلبة
في مبنية
وقف

المذكور للناظر ام لا اجاب ولاية القاص في تقرير الوفاة متاخرة من الناظر الشروط
له المتقرر من الواقف فلا يصح تقرير القاصي معه والله اعلم **مسئل** في وقف صورة انشاء الواقف
وقفة هذا على ولد الصغير حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور خاصة دون الاناث ثم من
بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسابهم واعقابهم الذكور دون الاناث على ان من مات
منهم ومن اولادهم وانسابهم من ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولد او الاسفل منه وعلى ان
من مات من اولادهم واولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من
هو في درجة يقدمهم في ذلك الاقرب فالاقرب للموتى وعلى اية من مات منهم ومن اولادهم واولاد
اولادهم وانسابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا او اسفل منه استحق ذلك
المترك ما كان يستحقه والد ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض الذكور
على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وفقا شرعا على اولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن
فعلى الموجود من اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور اعلاه فاذا
انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وفقا على سباط سيدنا
خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم فان تعذر الصنف على السباط المذكور عاد ذلك وفقا
على الفقراء والمساكين من امته محمد صلى الله عليه وسلم فخلت الارض منهم لم يبق لهم نسل ولا عقب
وتصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت
اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ولصيفة ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور اذ هم ههنا
الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه صفية وابنها عنه
فهل لاستقلاله به ومنعه لها عنه وفيه ام لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد بن الواقف
الذي ترتب عليه استحقاق اولادها واولادها مع قول الواقف واعقابهم الذكور وقوله
فاذا انقرض الذكور على هذا الترتيب وقد كنتم اقدم الحكم في ذلك وعظمت بما تقاعس فهمه عن بغض
الناس فالمسئول الآن ايضا ذلك ليرزول الوهم **اجاب** اما استقلال محمد بن محمود بالوقف
دون عمته فلا يثبت اليه فهم فاهم خلفه عن هو بفروع الفقه المستنبطة من اصوله عالم وان
سبق الى فهمه انه ذكر ابن ذكر فاته ان جدته المدعي بها انى واذا اعتبرنا الذكورية قيدا للاباء
والابناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها اما هي فلكونها انى وكذا بنتها واما ابنها فلكونه
ابن انى واذا لم تستحق هي ولا ابنها ولا بنتها فمن اين ياتي استحقاق ابن ابنها محمد والشرط انتقال
نصيب من مات من اهل الوقف من ولد او اسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سبقت فساد
محمود وصفية وامهما من اهل الوقف وعلى هذا الزعم العاسد يكون الوقف لجهة السباط لا لقطعة
الذكور المنسوبين الى الواقف اذ محمود ليس منسوبيا اليه واما هو منسوب لابييه وابوه ليس من ذرية
الواقف بل هو اجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف الى السباط بموت محمد بن الواقف

لكننا نظرنه نظراً اصولياً موافقاً لغيره الواقف وقوان العامة نصّ في افراده وبُعاده عن الخصام
 فيستبينه اذا كان متأخراً عنه فنظرنا الى قوله واعقابهم المذكور فرائنا به متقدماً على قوله على ان من
 مات منهم ومن اولادهم وانسأ لهم من ولده واستقل منه انتقل نصيبه الى ولده او الاستقل منه
 فنسأناه به فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاق ابنتها عملاً بهذا العام المتأخر
 اذ لا يملك شاك في دخولها تحت قوله على ان مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخله في مستحق الولد
 اذ هو ام من الذكر والانثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبه كانت تقطع من الجهة
 لان الوقف والحال ههنا يكون على الذكور من اولاد الذكور وبوت محمد انقطع الذكور من اولاد الذكور
 والجهة الثانية التي هي جهة اولاد الاناث ان لم تكن نفلي الموجود من اولادهم معدومة فتعيق
 السماط على هذا الاعتبار لكننا نظرنه الى اعتبار المتأخر من الشرط كما صرح به الامام الخفاف
 الوينا عنان الاعتبار عما تقدم خصوصاً وغرض الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه او لمن
 كل جهة فاذا تعذر فلن ينسب اليه بجهة ما يؤيد قوله في آخره فاذا انقضوا من آخرهم وظلت الارث
 منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وفقاً لشرعياً على سماط سيبينا الخليل وبقا وبنت محمد بقى
 النسل فلا يضر في السماط معها واذا استحققتا استحق اولادها واولاد محمود وصفيته وانقسم
 عليهما مناصفة لعدم اشتراط مرتبة الذكر وبوت محمود انصرفت حصته لولده فقط عملاً بقوله
 على ان من مات منهم ومن اولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد الذكورية في الآباء والابناء شرطاً فيهم
 للاستحقاق لزم استحقاق ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سبقت بنت البنت المتخللة
 وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق غرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص
 الاصوليون ان الغرض يصلح مخصصاً وقد كان غرضه على هذا السؤال مرة وليس لصفيته فيه ذكر
 فاقبت باعصار الوقف في محمد بن محمود لعدم الزام وكذا افق الشيخ حسن الشربل الى ونقد
 على جهة السماط ولم يتعرض لجهة صفيته لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصاً بالوقف وذلك كيف وجهي
 اقرب للواقف منه وقد لا يقدم الاقرب فالاقرب للمتوفي فاذا اعتبر الاقرب فالاقرب للمتوفي فاعني
 الاقرب فالاقرب اليه اولى ولولا قوله على ان من مات منهم ومن اولادهم الخ لجهتها واما قوله فاذا انقض
 الذكور على هذا الترتيب المذكور فعناه اذا انقضواهم واولادهم وانسأ لهم واعقابهم على ما سبق
 من الترتيب الشرط وقد ذكر في شرطه ان من مات منهم ومن اولادهم وانسأ لهم عن ولده واستقل
 انتقل نصيبه الى ولده او الاستقل منه هذا هو الترتيب المذكور فتأمل ترشده من تامل فيما قلناه وراعي الانصاف واجب
 الاعتساظ لظاهر الحق الذي لا يخفى والرجوع الى الحق خير من التماذي بالباطل والحق احق ان يتبع والله اعلم سئل
 في وقف حكم حنفى وغيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من وجود المدعى الشرعي والمدعى عليه كذلك هل
 لحاكم آخر حنفى او غيره ان يحكم بنقضه وجوان بيعه للوقف او غيره ام لا وهل اذا كان في مكان الوقف ما يصح بيعه
 الحكم بنقضه وكان الواقع في نفس الامر لا يصح معه النقص كما شرع ولم يكسب ذلك فيه وقامت بينه شرعية

مطلب
 لو حكم بلزومه
 الوقت بعد
 استيفاء
 شرائطه
 لا يسل الى
 ابطاله

عليه من بيع ونحوه اجابك بعد ان حكم بالزوم على وجهه حاكم شرعي لا بسبيل الى ابطاله
ونقضه لان ملك الواقف زال عنه بالتضاء لا الى ما لك وهو بعده لا يتم فافسد
ماض لا يرد عليه استفاض فلو نفضه حاكم بناء على انه لم يقع فيه حكم حاكم بالزوم
ثم تبين انه وقع فيه ذلك بالبرهان الواضح اليان لنا الحكم فيه بالبطالان وقاد
الوقف على ما كان كما كان واستقضى جميع ما ترتب عليه من بيع ونحوه بالاجماع وقد
صرحوا بان الاعتبار في الشروط لما هو واقع لا لما كتب في مكتوب الوقف فلو اقيمت
بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف عملها بلا ريب وذلك لان المكتوب خط مجرد ولا
عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بل هو خارج عن حجج الشرع الشريف والاعتبار لما قامت بالبينة
ومن المصريح به عند علمائنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المفتى به وهو
الواقف او الناظر للزوم بحكم حاكم شرعي على وجهه بعد الحكم بالبطالان دفع وهو
مقبول كما شرعنا وهذا مما تشبهه فيه والله اعلم سئل في وقف لم يحكم بلزومه حاكم
اذا بيع وحكم بصحة بيعه فاص يصح ويكون ابطالا له ام لا اجاب نعم يصح ويبطل
الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق التصناء بلزومه كما في الخانية ان يسلم الواقف
ما وقفه للمولى ثم يريد الرجوع فينازع المتولى بعدم اللزوم ويختصمان الى القاضي فينقض
بلزومه فاذا فعل كذلك فليس للقاضي ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله اذ الحكم
بلزوم الوقف بلا مسازع لا يوجب لزومه قال في البحر نقلا عن البرازية اما اذا بيع الوقف
وحكم بصحته فاض كان حكما بطلان الوقف اه ثم قال بعده قلت انه في وقف لم يحكم
بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن مستجلا اى محكوما به وتماه فيه
والله اعلم سئل في وقف عقارا كاملا ومشاعا صفتة واحدة وكتب الموثق في كتاب الوقف
وحكم الحاكم المشار اليه اعلاه بصحته ولزومه بعد تقدم دعوى صحة شرعية صدرت
بذلك ورد الجواب عنها قبل هذا حكم بالصحة واللزوم ام لا بد من بيان الدعوى والمذعى عليه
ولما ذكره الحكم الشرعي وهل اذا باع القاضي شيئا من عقار هذا الوقف يكون حكما بابطال
جميع الوقف ام بما باعه اجاب الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقات في الوقف
والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا نزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول لمديعها
وسيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا فلا والاصل ايضا
في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون
بيعه حكما بابطال جميع الوقف اذ لا وجه له والله اعلم سئل فيما لو اطلق القاضي
لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثة
من خضم شرعي على خضم شرعي فباع الوارث الوقف هل يصح ام لا اجاب نعم يصح

مطلبت
الدفع يصح
بعد الحكم
نفسه قبله

مطلبت
بيع الوقف
قبل الحكم
بلزومه
ابطاله

مطلبت
لو وجد في كتاب
الوقف وحكم
بصحته ولزومه
بعد دعوى
صحة كان
حكما ولا يشترط
بيان الدعوى
والمذعى عليه
والمحارفة

مطلبت
لو اطلق القاضي
لوارث الوقف
الوقف الذي
لم يحكم بلزومه

فإنه ذميمة . . . وفي فتاوى صدر الإسلام القاضي إذا أطلق بيع وقف غير مسجل
 صحت . . . رت . . . لو وقف يكون ذلك منه حكماً بطلان الوقف ويجوز البيع وإن أطلق
 غير وارثه . . . لأن الوقف لو بطل يعود إلى ملك وارث الوقف وبيع مال الغير لا يجوز وفي
 الخلاصة وإذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف إذا
 الشئ إلا أن طهیر الدین أنه لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكماً بنقض الوقف
 وإن أطلق لغير الوارث فلا وهو مثله في كثير من كتب علمائنا والمراد بقولهم إذا لم يكن مسجلاً
 أي محكوماً به على وجهه وأصله ظاهر وهو أنه قضاء بقول الإمام فينفذ وكيف لا وقد
 بقوله غالب أصحاب المتن والله أعلم . . . سئل في رجل وقف عقاراً وشقها من عقار له
 حاكم شرعي وكتب ما أحصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم الذكور
 دون الإناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم وثم وجعل النظر لنفسه ثم للأرشد فالأرشد
 إلى أن كتب ورفع الواقف يملكه ووضع يد نظره ثم ذكر وحكم بموجبه حكماً شرعياً ولم
 يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فلهقت ابنة الديون الفادحة فباع الشقص
 بعد أن أطلق القاضي الشرعي له ببيعة فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمشتري فتسليمه
 فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحة وكان على نفسه وكان مضافاً لم يقض
 حاكم بجواز قضاء مستوفياً للشروط يصح البيع ويبطل الوقف فيه أم لا اجاب
 نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن محكوماً بلزومه حكماً مستوفياً للشروط ففي
 الخلاصة إذا كتب يعني القاضي شهد بذلك وفي الصك باع بيعاً جائزاً صحيحاً كان
 حكماً بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير وأما إذا
 أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل يعني غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض
 الوقف اجاب الامام طهیر الدین أنه لو أطلق يعني القاضي لوارث الواقف يجوز البيع
 ويكون حكماً بنقض الوقف وإن أطلق لغير الوارث فلا أما إذا بيع الوقف وقضى القاضي
 بصحة البيع كان حكماً بطلان الوقف وأما وقد سئل شيخنا هو سلام مفتي الامام السعدي
 العمادي مفتي الروم عن واقف باع شيئاً من وقفه للصحة وسلمه إلى المشتري ومضى سنون
 هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب ان لم يكن مسجلاً يعني محكوماً بلزومه وقد
 باعه رأى القاضي تبطل وقفية ما باعه والباقي على ما كان نقله في منح الغفار وفي فتاوى
 صاحب المنع سئل من وقف لم يسجل هل إذا حكم قاض ببيعه يصح حكمه ويبطل الوقف اجاب
 نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية إذا بيع الوقف وحكم بصحة قاض كان حكماً
 بطلان الوقف قال وذكر شمس الإسلام أقر الواقف واحتاج إلى الوقف يرجع إلى الحاكم
 حتى يفسخ إن لم يكن مسجلاً وهذا ظاهر على مذهبي الامام وأما على مذهبيهما فيصح ايضاً

مطلب
 لو باع الوارث
 لو وقف
 صحة بيعه
 حاكم شرعي
 حيث لم يتقدم
 حكم بلزومه
 مستوفياً
 للشرائط

لوقوعه في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والمقول فيها
 كثيرة والله اعلم سئل فيما اذا اوقف شخص وقتا وحكم به القاضي ثم الحق الوقف بمقارنا
 ومات الواقف فباع ابنه الوقف للمحق وحكم القاضي بصحة بيعه هل ينفذ بيعه ولا يكون
 حكمه حكم الاول ام لا ينفذ بيعه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكما في اللاحق اجاب
 لا يكون الحكم في الوقف السابق حكما في اللاحق باجماع العلماء فيثبت له اهل اللاحق احكام الخالي
 عن الحكم فاذا باع الواقف او وارثه وحكم القاضي بصحة بيعه نفذ اذا اوقف لبرور ملك
 الواقف لا يقضاه القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في المتأخر فينفذ بيعه حيث قضى
 بصحة القاضي لانه فصل مجتهد فيه والله اعلم سئل عن حاكم خبلي حكم بصحة بيع
 حصه معينة موقوفة على جهة بر لجهة وقف آخر اشتراه ناظر الشرعي لها على قاعدة مذهبه
 الشريف بمسوغ له فيه ثم رفع الى حنفى فامضاه في وجه ناظر البائع الموقوف بعد المرافعة في
 شرائط صحة الحكم المقررة لان البائع يدعى فساد البيع ويطلب الغش به قل له ذلك بعد
 حكم الخبلي وامضاه الحنفى وتنفيذ لحكمه على وجه الشرعي ام لا اجاب لا يصح
 ان يقول عليه في ذلك انه لا تصح دعواه بعد ما ذكر اذ هو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع الى
 فيه حيث كان الخبلي يراه وقد قال علماؤنا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيها من اهل
 الجعة فالنفس به مطمئنة والله اعلم سئل في واقف اكره على بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ
 بيعه ام لا وعلى تقدير عدم الاكراه بان باع طائعا هل ينفذ بيعه ام لا وهل تقبل بيئته بالوقف
 بعد بيعه ام لا اجاب ببيع المكن غير نافذ مطلقا وبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا
 ثبت احد الامر من اعنى الاكراه او الوقف المستحيل بوجهه الشرعي رد الوقف الى جهة ورفض
 يد المشتري عنه باجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم منا الافاء في مسئلة البيع
 ثم دعوى الوقف بعد واجبا بما عليه القول في الافاء والقضاء وهو التفصيل بين دعوى
 الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بيئته البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدر
 من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه تقبل اهره في منع العقار
 بعد نقله الى فتح القدر وهذا التفصيل حكاه من بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين
 فينبغي ان يقول عليه في الافاء والقضاء اهره فالخا صل انه اذا ثبت الاكراه في البيع وحده
 فهو كاف في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده هو كاف في رفعه فانهم والله اعلم
 سئل في عقار موقوف من قبل زيد على اولاده وذرية ثم على جهة بر لا تنقطع الى الوقف
 الى زيد من اولاده نظرا واستحقاقا فباع حصته منه من رجل والان يريد الدعوى بذلك
 هل تسمع دعواه وينقض البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية ام لا اجاب
 لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام البيئته اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة

مطلب
 وقف عقارا
 وحكم بلزومه
 ثم الحق الوقف
 به عقارا واما
 اوقف فباع
 ابنه المحقق

مطلب
 اشترى ناظر
 لجهة وقفه
 وقفه معينة
 من ناظر وحكم
 حنفى ثم امضاه
 حنفى فاذا ادعى
 البائع فساد البيع
 بعد ذلك لا تسمع

مطلب
 اكره الواقف على
 بيع وقفه المحكوم
 بلزومه فالبيع
 غير جائز

مطلب
 باع ثم ادعى
 انه وقف واقار
 البيئته فالبيع
 يقبلها

وكثير من الكتب وعلوه بان الوقف من الله تعالى فتسمع فيه اليقينة بدون الدعوى وفي
 بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه
 الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة
 على المقتضى به والله اعلم سئل في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس هناك
 ما يعمره من الوقف هل يجوز ان تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها ام لا اجاب
 مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فان قال ولا يؤجر فمن السبيل الا اذا احتج الى نفقته
 فيؤجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة يؤجر قطعة
 منه بقدر ما ينفق عليها وهو يعلم الحكم في المدرسة بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسي بحثا
 يلوح رده ولا اعتبار بحجته وقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسي لم يكن من اهل الوقف
 وقد نقل كثير من علمائنا عن الناطقي الاستدلال المذكور وسئلوا له تحريجه ومعلوم ان الفرق
 بين الناطقي والطرسوسي كما بين السماء والارض وحيث كان الناطق مصلحا لا يخشى الفساد
 والله يعلم الفساد من المصلح والله اعلم سئل في مسجد انهدم من جانب وليس له مال يعمره
 هذا المنهدم وان ترك انهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لاجلها في السنة الا
 حاقلة وليس هناك من يرغب في استئجارها مدة هل تباع لاجل بناء هذا المنهدم ام لا احاب
 ان امكر عمارة المسجد بغلتهما شيئا هتئسا ولا يخشى اهدام المسجد بحج عمارة منها وان لم
 يمكن تباع ويعمر المسجد من ثمنها قال في التاترخانية نقلا عن فتاوى النسفي سئل عن اهل محلة باعوا
 وقفا المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز بائرا القاضى وغيره اه وهو موافق للقاعدة المشهورة
 اذا اجتمع ضرران قدم اخفهما ولا نعلم ان احدا من علمائنا خالف في هذه المسئلة لا سيما
 والواقف لها مسجد والله اعلم سئل في خان مسبل احتاج الى المربة هل يجوز اجارة جانب
 منه لينفق على عمارة من اجرة ام لا اجاب نعم تجوز اجارة جانب بل تجوز اجارة جميعه
 لذلك لتعين المضطحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك لا يجارة
 بقيمة من المسجد لعمارة تجارة فبالك بالخان وفي المجتبى قال محمد في الدار لتسكني الغرارة
 والمرابطين والرباط والخان اذا احتاج الى المربة يؤجر منها بيتا او بيتين او ناحية فينفق من
 غلتهما في عمارة عنه انه ينزله الناس سنة ويقر من اجرة اه وفي جامع المصنوعين في اخر الفضل
 الثالث عشر لو لم يكن المسجد واقفا احتاج الى العمارة لا بأس بأن يؤجر جانب منه لعمارة من المحوط
 وفي المجتبى ايضا قال الناطقي وقيامه يعني في الفرس لم يمس حيث جازت احارته بقدر نفقته
 في المسجد ان تجوز اجارة سطحه لممرته والنقل في المسجد مستفيض وهو لما يجب احترامه فكيف
 في الخان المسبل للسافرن ونازلين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقيه والله اعلم سئل
 في مغل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلو موقوف على جهة بر آخر من وقف اخر

مطلبت
 اذا انهدم
 المسجد
 يباع وقفه
 لعمارة ان
 لم يمكن من

مطلبت
 تجوز اجارة
 جانب من
 الخان لممرته
 بل جميعه
 وكذا تجوز
 اجارة بقعة
 من المسجد
 لذلك

المسلم المتفضل فانهدم العلويان هدامه فتمتد بعمارتها ناظر العلوي من ماله متبرعا ثم عزل قبل ان يعمره بالفراغ عن النظر لولده ثم ان ولد عمره باذن القاضي ليصل الى عمارة العلوي لما رأى في ذلك من المصلحة هل يكون متبرعا بتمتد والده المذكوران بينه متبرعا عام لا يكون متبرعا بتمتد والده ويرجع بما انفق اجاب قد تقر بان ولاية القاضي عامة وان له ولاية الامر بالاتفاق في كل موضع له ولاية الجبر وهناله ولاية الجبر في البحر نقلا عن الخصاف اذا امتنع يعني الناظر من العمارة وله اي للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها والا اخرجته من يده اهو اذن القاضي موجب للرجوع في مسئلة الحايطة المهرلك والقروال ربع المشتركين وفي البحر اذن الشريك كاذن القاضي فيرجع بما انفق كما حرره ابن الشحنة في شرح الوهبانية والفروع الدالة على الرجوع في مثل هذه المسائل اذا كان الاتفاق باذن القاضي اكثر من ان تهدم والله اعلم سئل في دار وقف اجر بعض المستحقين حصته فيها للناظر عليه هل تقع اجارة ام لا اجاب لا تقع لامور ثلاثة الاول المستحق من غلة الوقف لا تقع اجارته الثاني ان ناظر الوقف لا يملك استئجار دار الوقف لنفسه الثالث انها اجارة متاع وهي لا تقع كما جرت عليه متون المذهب والله اعلم سئل في ناظر وقف اهل جعل طاحونة للوقف مصبنة وادعى انه اتفق عليها ما لا من مال نفسه بغير اذن القاضي ويريد الرجوع بما انفق من غلتها هل له ذلك ام لا وهل يقبل عجزه بقوله انه فعل ذلك باذن القاضي ام لا اجاب ليس له ذلك لا يرد على دينه على الوقف لوجه الزومه بغير اذن القاضي قال في البحر لو كان الواقع انه لم يستأذن القاضي محرم عليه ان ياخذ من الغلة لما انه يغير الاذن متبرع اهو والله اعلم سئل في متول على وقف من جانب السلطنة العلية باسرى بنفسه وباتباعه وتعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي ريع الوقف عوائد قديمة معهودة يتناولها النظام بسعيهم هل له طلب تناولها كما جرت به العادة القديمة ام لا اجاب نعم له طلبها وتناولها اذ المعهود كالمشروط قال في البحر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الحق القيم يستحق اجر سعيه سواء شرط له القاضي واهل المحلة اجرا ولا يثبت له لا يقبل القوامة ظاهرا اباجر والمعهود كالمشروط وقال في الاشباه والنظائر نقلا عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرط اهو فهو غير صحيح في استحقاقه لما جرت به العادة والله اعلم سئل في شخص وقص عقار على جهة برو شرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من بعده الى ذواته ثم الى اولادها ثم الى الارشد من عتقائه ثم الى اولادهم ثم ثم الى الوقف الى عتقائه وتولي النظر والتولية عليه ارشدهم حسبة فانتدب له شخص اجني وطلب من القاضي ان يصبه ناظرا قانيا والبال ان الناظر المشروط بنظر الواقف عدل كاف هل يصحبه القاضي الى ذلك ام لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل لقاض آخر رقبه وبقاء الناظر الذي شرطه الواقف

مطلبت
علو وسفل
معقول فان على
جهتين من
واقفين انهدم
المتفضل فعم
ناظر العلويان
القاضي المستحق
الى علوه لا يجوز
متبرعا

مطلبت
لا يجوز اجارة
المستحق
لناظر

مطلبت
اذا جعل الناظر
طاحونة الوقف
مصبنة بغير
اذن القاضي
وانفق من مال
نفسه كان
متبرعا

مطلبت
لناظر الاجر
وان لم يشترط
له لان المعروف
كالمشروط

مطلبت
لا يصح تولية
القاضي غيره
المشروط
النظر من جهة
الوقف

حيث كان عدلاً كافياً لا اجاسيب ليس له نصيبه قال في البرازية وفي الاصل الحاكم
لا يهل القيم من الاجانب مادام في اهل بيتا الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من
يصلح ونصيب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الى اهل بيت الواقف ومثله في جامع
الفصولين وفي البحر نقل عن جامع الفصولين مقررنا الى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين
شرط الواقف بان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يولي غيره بدوفاً
ولو لاولاده هل يصير متولياً قال لا اهر فقد اذ حرمته تولية غيره وعدم صحتها لو فعل اهر
فالاحاصل ان تصرف القاضي في الاوقاف مقيّد بالمصلحة لا أنه يتصرف كيف شاء فلو
فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الاصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض
والله اعلم سئل فيما اذا صرف المتولي على المستحقين واخر العماراة الغير الضرورية هل
يضمن ولا يرجع على المستحقين ام لا اجاب لا يلزم للمتولي بذلك حيث لم يخش
ضررين قال في الكافية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر
والوقف محتاج الى الاصلاح والعماراة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى العماراة يتقر
ذلك البر فانه ينظر انه ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض ومرمته الى الغلة الثانية
ضررين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة
الثانية وان كان في تأخير المرممة ضررين فانه يصرف الغلة الى المرممة فان فضل شيء
يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهرة انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العماراة
الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضررين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولي المعروف
بما دفع للمستحقين والحال هن ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه
قال قد وقعت المناظرة بين العلماء من اهل التصنيف في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع
مطلقاً وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائماً لا يملك
او مستهلكاً ومنهم من قال انه يرجع به قائماً ويضمن بدله مستهلكاً لانه مادفعه على وجه
الحبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا اصح الوجوه ففي شرح المظالم وهباني شيخ الاسلام
عبد البر من دفع شيئاً ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الحبة واستهلكه
القابض اهر وقد صرحوا بان من ظن ان عليه ديناً فبان خلافة رجوع بما ادى ولو كان
قد استهلكه رجوع بدله والله اعلم سئل فيما اذا استدان متولي الوقف باذن قاضي
الشرع الشريف في عماراة الوقف ولو ازمه ومخاطبة حيث لم يكن فيه غلبة حبه الاستدانة هل
يجوز له ذلك والمستدان منه المطالبة ام لا اجاب الصحيح من المذهب انه ان شرط
الواقف في وقفه جاز ذلك لناظره وان لم يأذن القاضي لان شرط الواقف كضمان الشاؤ
وان لم يشطه الواقف يجوز بما للقاضي او اذنه وان لم يوجد احد الامر به فالاستدانة

مطلب
في المتولي اذا
صرف الغلة
للمستحقين
او لجهة بر
واخر العماراة
الضرورية
او غيرها وفي
الرجوع على
المستحقين

مطلب
لناظر ان
يستد
بعمارة وقف
مطلبا

جوازها للضرورة اذ القياس يترك فيما فيه ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب كما صرح
 به في البحر وغيره واما مطالبة الدائن للتأخير بدنية فلم يمنع منها احد من العناء والله اعلم
 سئل فيما اذا صرف متولى الوقف في عمارته مبلغا معلوما باذن الحاكم الشرعي هل له ان
 ياخذ جميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع المستحق الوقف
 شيئا حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العمارة ام لا احكام
 العمارة مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن تركه انما
 بضربين والوقف الاهلي كغيره والله اعلم سئل في متولى على وقف استدان بامر القاضى
 مبلغا للصرف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعائر كدرسى المسجد ونحوه وباع زينا
 موقوفا على التنوير بخصوصه وفي ثمنه ذلك الذين هل هذه الاستدانة جائزة له ام لا ويضمن
 ما باعه من الزيت واذا قلتم يضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين ام لا اجاب
 المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لماعنه بدلا يجوز له ان يستدين مطلقا
 وان كان لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضى جاز ولا لا والعامة ما لا بد منه فيستدين
 لها باذن القاضى واما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضى
 لان له عنه بئرا كذا في البحر واستفيد من قوله عنه بدان ما لا بد له منه كالامام ومن يتعطل
 المسجد بسببه ملحق بالعمارة واما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتنوير لوفاء دين صرفه على
 المستحقين المذكورين فهو غير جائز اجماعا ويضمن لمخالفته شرط الواقف وهو كص
 الشارع وله الرجوع بما دفعه على المستحقين المذكورين كمن دفع مالا لاخر زاعما انه له
 فظهر ان غيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله اعلم سئل في متولى وقف طلب منه
 ارباب شعائر الوقف معلوما تم بعد تمام الحول فادعى انه لا شئ تحت يدين من غلات الوقف
 فاستأذن القاضى في الاقتراض لصرف المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عنده
 هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث يثبت
 اخذ بدله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة اخرى ام لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع
 المتولى الجديد شيئا من غلة الوقف الى المقرض ظنا منه لزوم ذلك في غلة الوقف يرجع عليه
 بما دفع اليه ام لا كيف الحال اجاب حيث اذن له القاضى بالاستدانة لارباب الشعائر
 وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف وارباب الشعائر الامام والخطيب والمؤذن
 والمدرس للدرسة وما لا بد عنه للمشهد فلا يرجع عليه ولا على المتولى الجديد والله اعلم سئل
 فيما لو اذن متولى الوقف لمستاجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على مرته
 ليكون ما يصرفه دينيا على جهة الوقف فصرف مالا معلوما واستقر له ذلك الذين اجر
 المتولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى

مطلب
 لو صرف المتولى
 في عمارة الوقف
 من ماله بامر
 القاضى لآخذ
 لان العمارة
 مقدمة على غيرها
 في الاهلي وغيره
 مطلب
 الاستدانة
 لما سنده كالتفصيل
 للمستحقين
 بالجوزة
 لما سنده
 بجوزة

مطلب
 اقتراض المقرض
 لارباب الشعائر
 باذن القاضى
 صحيح ويضمن في غلة
 الوقف

مطلب
 اذن المقرض للمشهد
 في صرف على مرته
 للمؤذن وبنائهم
 المتولى

فاعتد ربان لآمال للوقف تحت يدك يوفي منه فاذن للمستأجر الثاني أن يدفع إليه دينه ٧
ليكون دينه له على جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك
صك عن القاضى مات المتولى ويريد زيد الرجوع بمثل ما دفع الى الذين الذى هو المستأجر
الاول فمثل له الرجوع على المتولى الجديد فى مال الوقف الذى تحت يده او فى تركه المتولى الاول
وترجع الورثة على المتولى الجديد فى مال الوقف ام كيف الحال اجاب المصريح به ان الوقف لادمة
له وان الاستدانة من القيمة للوقف لا تثبت الدين فى الوقف اذ لا ذمة له ولا يثبت الدين الا
عليه ويرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه فى الرجوع عليهم فى تركه الميت ثم يرجعون
فى غلة الوقف بالدين من ولأى الوقف بعك قال الفقيه ابو جعفر ان القياس بترك فيما فيه ضرورة
والاحوط ان تكون الاستدانة بامر الحاكم لان ولايته اعم فى مصالح المسلمين من ولاية
الناظر الا ان يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس ان يشتدين بنفسه وفى المسئلة كلام
طويل واختلاف كثير والفتوى على ان الاستدانة فيما لا بد منه تجوز والاولى ان تكون
باذن القاضى وقيل الاولى خلافه لما علم من تغيير الاحوال والحاصل ان الرجوع فى تركه
المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولى الجديد والحال ما ذكر والله اعلم
مسئلة ناظر على وقف اذن لرجل ان يصرف فى عمارة مكان من اما كن الوقف فاستقرض
الرجل من اناس العشرة برمح وعقد فى الرمح عقدا شرعيا وزعم انه صرف هذا القدر على
العمارة فهل يلزم تلك الزيادة الوقف ام لا يلزمه بل يضمنها من مال نفسه اجاب
اعلم اولاً ان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الاول ان تكون لضرورة
كعمير وشراء بذر الثاني اذن القاضى لثالث ان لا يتيسر اجارة العين والصرف
من اجرتها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت الشروط
فاستدان العشرة باثنى عشر او ثلاثة عشر وعقد فى الزيادة عقدا شرعيا بان اشترى
من المقرض شيئا يسيرا بها فقد صرح فى الترخائية والقيمة ان يرجع بالعشرة
الاصليّة فى غلة الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله اعلم مسئلة رجل
وقف منقولا فيه تعامل على اولاده الصغار ثم من بعدهم لجهة بر غير منقطعة ثم اقام
وصيا على اولاده المذكورين وامرهم بمهد للوقوف وحفظه الى اناس الرشيد فى احدى
ثم مات الوافق وقام الوصى بما فوض اليه ثم مات مجهلا وضاع الموقوف واوفس
الرشيد فى احدى فهل يضمن موته مجهلا ويؤخذ ضمانته من تركته ام لا وهل اذ الخلة
مع ورثة الوصى فادعى انه مات مجهلا وادعوا انه بين ولم يمت عن تجهيل يقبل قوله
ام قولهم اجاب اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصى الواقف اذ انصه عند
موته وصيا ولم يذكر من امر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيته

مطلب
وقف منقولا
على اولاده
ثم اقام وصيا
وامره بمهد
لوقف ثم
مات الوصى
بجهل

يكون شريكاً للمتولى في امر الوقف الا ان يقول وقفت ارضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها
لفلان وجعلت فلانا وصيها في تركاتي وجميع اموري فحينئذ ينقرد كل منهما بما فوض اليه كذا
في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متولى على الوقف المذكور وقد نصتوا على

مطلب
المتولى اذا
مات مجهلاً
لغلا الوقف
لا يضمن
والعين
يضمن
تخلف
الوصي

ان المتولى اذا مات مجهلاً لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهلاً لمال البديل يضمن
وقد استفيد من ضمانه مال البديل ضمانه للذناير الموقوفة وهو ينادي في مسئلتنا
بالضمان فنقول انه ضمان بالموت عن تجهيل للنقول لوقوف فان قلت ما تضمن بقوله
الوصي اذا مات مجهلاً لا يضمن وهي في الفصول العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب
قلت وهو مع كونه احداً القولين لا يعكر علينا لان القياس القضيي بالموت عن تجهيل
مطلقا لكن استثنى بعض المسائل واخرج من هذا الاصل فاذا لم يكن باعتبار كونه
وصياً يضمن باعتبار كونه متولياً وترجح الثاني بقيام السبب الموجب للضمان وهو وصيه
منتهكاً له بالتجهيل وايضا هو داخل في عموم قولهم يضمن المتولى مال البديل بالموت عن تجهيل
فانه متولى مات مجهلاً لعين الوقف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصياً ولئن قلنا
بالتعارض الموجب للتساقط فالرجوع عندنا الى الاصل وهو قولهم الامانات تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانته وقد مات الامين فيها عن تجهيل فيضمن
والامر فيه للتضلع من الفقه متكشف ظاهر وانما اتيت بهذا الكلام لئلا يسبق بعض
الافهام الى ما ذكر من الابهام بخصوص مشكلة الوصي المسطرة في كتبنا الاعلام واذ اقرر
هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعي والوارث فقال المدعي مات عن تجهيل وقال
الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت او انه
ردها في حياته لمستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البينة كما صرح به في الانشاء
وغيره وجهه ان الوارث يدعواه البيان يدعي امر عارضاً سقطاً للضمان بعد تقرر
بالموت والاصل عدمه فهو يدعي خلاف الظاهر وخصه بتمسك بالظاهر والقول قول من يدعي
الظاهر والبيينة على من يدعي خلافه والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه ثم من بعد
على اولاده الموجودين يومئذ ولما دثن من تاريخه الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثى
ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده وتسلم وعقبهم ابداً ما تناسلوا بطناً
بعد بطن تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى اولاد الظهور دون اولاد البطون
ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولد أو ولد استقل بضيبيته الى ولده او ولد وله مع
وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده اوجده هذه عبارة الواقف
مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل ياخذ بضيبي
الميتا بنه ولا استحقاق لولدي ابنه معه او يستحقان معه مع وجود طبقة هي اعلا منها

مطلب
قال الواقف
الطبقة العليا
تحجب السفلى
ومن توفي من
المستحقين وله
ولد او ولد
ولد او ولد
واحد عن ابن
وابني ابن

ام لا واذا قلتم لا فكيف القسمة اجاب يأخذ نصيب الميت ابنة ولا شيء لولدي من مات قبل ابية مادام واحد من الطبقة التي هي اعلى من طبقتها فاذا انقرضت استحقا ولم يعمل باشرط انتقال نصيب الميت الى ولد حينئذ لكون الواقف قال على اولاده ثم على اولاد اولاده فيلزم دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخشاف حسبما نقله عنه في الاشباه والنظائر والله اعلم
 سئل في رجل حصل بينه وبين اخته شقيقته منازعة في وقف شرط واقفه موهبه لمساواتها له في الاستحقاق وقد كان استهلك ما يخصها مدة سنين فوقف المسلمون واجروا الصلح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخت للدخول واقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة بان موجب شرط الواقف ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل ابراء والاقرار الجاردين في ضمن عقد الصلح ولما الدعوى ام لا اجاب ابراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في البرازية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الاخر عن دعواه او كتب واقرا المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح ابراء السابق والمختار انه تصح الدعوى والابراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار ائمة خوارزم ان يرسم الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابرائه ابراء عما غير داخل تحت الصلح او يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكما لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نار النزاع حسنة فانه ما شرعت للمعاملات والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدقاع اهر فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على استثناء الابراء والاقرار ببطلان الصلح والحال هكذا والله اعلم سئل في رجل بنى في الوقف بغير مسوغ شرعى فما حكمه اجاب ان كان الباني هو المتولى فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لولا يضر فان اضر فهو المضيق لما له لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتعديده بهذا التصرف وافتى كثير بانه يملك للوقف باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولى فان كان باذن المتولى ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولى

مطلب
 الصلح الفاسد
 لا يمنع صحة
 الدعوى ولو
 حصل بعده
 الابراء

مطلب
 في رجل بنى بغير
 مسوغ شرعى
 الوقف بغير
 مسوغ

فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه او اطلق رفعه لو لم يضر بارض الوقف
 فان اضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله اعلم
 سئل فيما اذا بنى احدا المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف
 لنفسه بغير اذن ناظره بجماعة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيره ما قيمته هل
 للناظر منعه من الانتفاع بها وتجري في جملة الوقف على شرايطه ام لا **اجاب**
 نعم للناظر منعه منه والحاقه بجملة الوقف ولجراؤه على ما شرط الواقف وليس للبناء
 الرجوع بما انفق على الجملة ولا على الجص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله اعلم
 سئل في عليقة جارية في وقف تهدمت فاذا نال ناظر الوقف لرجل ان يعمرها من ماله
 فعمرها من ماله بعد الاذن واشهد ان العماره للوقف بعد منازعة الناظر له فالحكم
 في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها **اجاب** اعلم ان عماره الوقف باذن متوليه
 ليرجع بما انفق توجب الرجوع باتفاق اصحابنا بما انفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في
 جامع الفصولين في عماره الناظر بنفسه قولين وعماره ما اذونه كعمارته فيقع الخلاف
 فيها وقد جزم في القنية والكاوى الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع
 بمعظم منفعة العماره الى الوقف والله اعلم سئل في جماعة وضعوا حايطا على بناء
 وقف تعدوا بهل يومرون بهدمه **اجاب** نعم يؤمرون برفعه ان لم يضر بالوقف
 فان اضر فهو المضيع لماله فليستريض الى زواله وقد صرح علماؤنا ان للناظر مملكه
 للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وقد اتفق علماؤنا على انه يبقى بكل ما هو
 انفع للوقف وافتي علماؤنا المتأخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذا غصب فيقتضى
 بها في هذه المسئلة والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخيه بيتا مملوءا بالقماءة بمن
 معلوم فاشتغل بتعزيلها منه ولم يشكن به لعدم صلاحته للسكن وباعه واستحق
 لجهة وقف فهل يلزمه اجرة له ام لا لعدم تصور الانتفاع به مع ما ذكر **اجاب**
 لا يلزمه له اجرة والحال هذه لان قولهم تضمن منافع الغصب صريح في اشتراط تصور
 المنافع ومع ما ذكر لا تتصور والله اعلم سئل في رجل وقف وقفه على نفسه
 ثم من بعد وفاته يبدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارته ثم بجهاات عين لكل واحد
 من اصحابها قدرا معلوما وما فضل من الربح لبنته فلانته ولمن وجد من اولاد الواقف
 حينئذ ثم لا ولا دهر وأولاد اولادهم ونسبهم ولدا الظاهر دون ولدا البطن ثم
 لبر لا ينقطع شارطا النظر لنفسه وبعد لشقيقه وبعد لبنته المذكورة ثم
 للارشد من ذويها لا يستحق آل النظر لرجلين من ذريته لارشديتهما فقتر القاض
 معها من الذرية متوليا غير الناظر بعلوقة نظرا الى ان قول الواقف يبدأ الناظر على ذلك

مطلب
 لو بنى احد
 المستحقين
 فوق بيت
 الوقف من
 نقض الوقف
 يكون لجهة
 الوقف
 مطلب
 عماره الوقف
 باذن متوليه
 توجب الرجوع
 وكذا عمارته
 بنفسه

مطلب
 اذا وضع جماعة
 حايطا على بناء
 وقف تعدوا
 يومرون بالرفع
 ان لم يضر

مطلب
 اذا اشترى بيتا
 واشتغل
 باصلاحه ولم
 يشكنه ثم اشترى
 لجهة الوقف
 فلا اجر عليه

مطلب
 النظر لرجلين
 بحكم شرط
 الواقف
 لا يصح تقرير
 القاضى معها
 آخر بعلوقة
 ويسترد منه
 ما اخذه

والمتولى عليه بعمارة اقتضى ناظرا واقتضى متوليا غيره فهل يصح تقريره متوليا غير الناظر
 بعلوقة بناء على ذلك ام لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه لجعل الوقف
 الفاضل عن المصارف المعينة للدولاد والذرية ولم يصحح بمتول غير الناظر عليه
 بعلوقة وهل يشتفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متول غير الناظر ام لا
 اجاب لا يصح تقرير متول بعلوقة مع الناظرين المذكورين لانه احداث وظيفة
 في الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضى عبارة الواقف مغايرة المتولى
 للناظر لان هذا من باب عطف النعت على الموصوف والمعنوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على
 ذكر الناظر في شرطه ولانه لا يجوز للقاضي التصرف الا بما فيه مصلحة للوقف ولا
 مصلحة في جعل متول بمال معلوم مع ناظر يقوم بمصالحه من غير مال وقد صرحوا
 بان منصوبيا للقاضي لا يستحق ما قرره الا على جهة الاجرة لعملة حتى لو لم يعمل لا يستحق
 شيئا ولو عمل لا يزاد على اجرة المثل هذا الوهم يعين الواقف ناظرا اما اذا عين لا يجوز
 للقاضي تعيين اخر معه باجر غير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناظرين يستحقان النظر
 بشرط الواقف ويعملان بلا اجرة وكونهما من اهل الاستحقاق في الوقف بحر صان
 على القيام بمصالحه من غير مقابلة يقرر متولى بعلوقة هذا لا يقول به احد من العلماء
 فيجب رد ما تناوله من العلوقة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا
 والله اعلم سئل في ارض قراح وقف على العمارة العامة بالقدس الشريف بنوعها
 رجل ويؤدى حصة الوقف من الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات
 المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعله والان برز شخص يزعم انه كان مزارعا فيها
 فيما غير من الزمان ويريد انتزاعها من يده واعطاءها لغيره هل له ذلك بغير اذن متولى
 الوقف المذكور ام لا وهل تملك ارض الوقف بوضع اليد عليها من ارضه ام لا اجاب
 ارض الوقف لا تملك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين مفوض
 الى متولها وليس لمن زرعتها مدة ثم رفع يده عنها ان يتصرف فيها بالرفع لمن شاء
 اذ لا حق له فيها كما هو ظاهر والله اعلم سئل في ارض وقفها ما لكها على ذرية ثم على غيره
 لا ينقطع غلة واستغلا لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها الناظر للمزارع بنوعها
 بالحصة هل تملك المزارع دفعها للمزارع بمال يأخذه منه في مقابلتها ام لا وللناظر
 دفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فزاعه ويرجع المزارع الثاني على المزارع الاول بما
 دفعه له من المال اجاب ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا فزاعها ولا يملكها
 المزارع ولا تصرف له فيها بالفراغ عن منفعتها بمال يدفعه له مزارع اخر لغيره
 لنفسه لان انتفاعه بها الثابت باذن ناظرها محذور حتى لا يجوز له الاعتياض عنه

مطلب
منصوب
القاضي لا يستحق
ما قرره الا على
جهة كونه اجرة
لا امراد على اجرة
المثل ولا شيء
له اذا لم يعمل

مطلب
ارض الوقف
لا تملك بوضع
يد المزارعين
عليها وليس
للمن يزعم انه كان
مزارعا ان
يتزعمها من
في يده

مطلب
لو دفع الناظر
ارض الوقف
لمزارع ليس له
ان يدفعها لغيره
ولو دفع المزارع
الثاني للمزارع
يشترطه منه

بما لا فإذا اخذ ما لا في مقابلة الاعتياض عنه يشترده منه صاحبه شرعا والوقف
 محرم بحركات الله تعالى مصان عن ذلك والله اعلم سئل في ارض وقف جارية في مغل
 ذمى بنى بها بئر او غرس اشجارا وصاروا يشتويها وصنفيا باذن ناظر الوقف وهي تصرف
 زيادة عن عشر سنين هل لاحد ان يرفع يده عنها زاعما انه كان يزرعها قبله ليس له ذلك
 اجاب ليس له ذلك قال في القنية (بح) له حق القرار في ارض وقف
 او سلطانية ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد ثم قال قال رضى الله عنه
 قول (بح) احوط وقد ذكر انه يثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين فليف
 لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كرادار وهو البناء والاشجار
 فلا شبهة في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدمته
 اذا تركها اختيارا والحاصل انه احق بالانتفاع بها من غيره والحال هذه والله اعلم
 سئل في وقف على قربات له متول وكل وكيل يقوم مقامه في التقاضي ومباشرة
 قسم الغلال الصنفى والشتوى وفي كل شئ يتعلق بالوقف من الوقوف على الحكام
 وارسال القضاء ونصب المباشرين وخلاص الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه
 وجعل له الرأى فيما يحث للوقف وعليه واطلق له التصرف وكالة عامة مطلقة مقبوضة
 رأيه وسافر الموكل وتصرف الموكل كما هو مفوض اليه فهل تكون يده امانة فلا ضمان عليه
 وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع ما لا باذن حاكم الشرع الشريف
 لرجل قصد اخذ الوقف والتصرف فيه ولم يكن دفعه الا ببذل ذلك المال يكون
 ضامنا له ام لا اجاب صرح الخصاص بان للقيم ان يوكل وكيل يقوم مقامه
 وكذلك في الاشعار كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ احمد الحلبي صرح
 به في موضعين وقال يكون المال في يد امانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول قوله
 فيما قبض وفيما صرف كموكله وفي دعوى الهلاك وحيث عظم له التوكل ونابا الوقف فاشبهه
 ولم يمكنه دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لضمان عليه قيا ساعا على الوصي ومن
 المعلوم ان الوقف يستقي من الوصية خصوصا وقد اذن له حاكم الشرع الشريف
 ومبنى امر الحاكم على الصحة فنقول ان لما رأى من المصلحة للوقف والمفقى به في الوقف
 ما هو الاصل في جميع اموره والنقول على ما ذكرنا كثيرة مستفيضة في كتبهم والله اعلم
 سئل في رجل وقف وقف على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على اولادها ثم ونم
 وفي الوقف اشجارا وقف للسيد الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام
 افتقر الواقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم بلزومه بعد دعوى شرعية فباع
 او شيئا منه هل اذا حكم قاض يري بطلانه بسبب عدم جوازها على النفس وبسبب جواز وقف الاشجار على غيره الارض

مطلب
 بنى بئر او غرس
 ارض الوقف
 ما ذن الناظر
 وهي تصرف
 سنين لا تزيد
 من ثلث سنين
 تصرف غيره فيها
 سابقا

مطلب
 وكل وكيل وكالة
 عامة في كل ما
 يتعلق بالوقف
 فالقول له فيما
 قبض وصرف
 وفي دعوى الهلاك

مطلب
 اذا باع الوقف
 من غير ان
 يحكم بلزومه حكم
 قاض شرعية

اوديب علم الزواضلا كما هو مذهب الامام الاعظم ويجوز بيعه بنفذه ام لا اجاب
 نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول لاختلاف العلماء فيها وليست مخالفة
 لكتاب ولا لسنة مشهورة ولا لإجماع كما نص عليه علما وفاقا طيبة والله اعلم سئل
 في ناظر على ارض وقف جرت العادة بزراعتها بالحقصة كالبيع مثلا ومب لبعض مزارعيها
 حصة الوقف منها هل يجوز ذلك ام لا اجاب لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصو
 والاب مال الصغير والله اعلم سئل في بيع انقاض الوقف من حجر وطوب وخشب
 هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز الا في موضعين عند تعذر عوده للحمل وعند
 خوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عمارته فراجع ان مشت
 والله اعلم سئل من فاضى دمياط في حادثه اختلف فيها فتيا جماعة بمضري في واقعة
 وقف وقفا على نفسه ثم على اولاده زيد وبكر وعمر وشم على اولادهم ثم على اولاد
 اولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب العليا السفلى على ان من مات
 عن ولدا وولد ولدا انتقل نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد
 انتقل الى اخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق ثم على برعيه مات الواقف
 وتناقل الوقف ذريته بطنا بعد بطن وكان من جملة المستحقين هند فماتت عن
 بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن عم مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا لفق
 ولا اخوات وكان من جملة المستحقين حلا فاطمة خالة زيد وعمرة وحفصة وطبقها
 فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معها في حصة تدعى فاطمة انها اقرب لزيد فحق
 وعمرة وحفصة تدعيان علو الطبقة وانما بسببه احق منها كما هو مقتضى قول
 الواقف تحجب العليا السفلى وأفتاهما به عالم متمسكا بعلو الطبقة وافتي عالم اخر
 بانقلها الى فاطمة متمسكا بأقربتها له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها
 من اصل واحد وهو هند وان ما تدعيه حفصة وعمرة من علو الطبقة ممنوع بأن
 حجب الطبقة العليا السفلى محمول على حجب الاصل لنفسه دون فرع غيره فيما اذا شرط
 الواقف على ان من مات منهم عن ولدا انتقل نصيبه اليه كما بينه العلامة ابن نجيم في
 الاشباه وأن انتقال حصة زيدا اليها دون حفصة وعمرة وان كانتا اعلى طبقه لكون
 ذلك اشبه بغرض الواقف من عدم خروج استحقاق احد من اهل الوقف عن فرع ولده
 بمشي حجب حفصة وعمرة لها كما عرى للاشباه وكون كل من حفصة وعمرة وفاطمة
 مشاركات لزيد في الاستحقاق غير ان مشاركة حفصة وعمرة عامة ومشاركة
 فاطمة خاصة فجعل الحال كان زينب والد زيد لم توجد وأن حصة هند انتقلت
 الى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وافتي بعض العلماء بنقض القسمة في هذه

مطلب
 لا تقصصة
 الناظر للمزارع
 حصة الوقف
 وكذا الاب
 والوصي مال
 الصغير
 مطلب
 لا يجوز بيع انقاض
 الوقف الا في موضعين
 مطلب
 في طائفة اختلف
 فيها

القضية ورجوع حصّة زيد لأصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين كما كالم
 في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال اجاب لا يشك مثله ولا يرتاب في
 ان نصيب زيد بموت ينتقل الى اعلا الدرجات من اصل الوقف للترتيب المستفاد بشم
 المؤكد بقول الواقف بصفة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يشترط منه سوى من
 مات عن ولد أو ولد ولد وان سفل ومن مات عن اخوة واخوات وقد صدق على
 زيد ذلك لانه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصريح كثير في مثله بعوده الى
 الطبقة العليا بحسب البطن الاعلى للبطن الاسفل في غير ما استثناه الواقف في نظر
 اليه ويعول عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد
 اشترط الترتيب في الطبقات وأكد وهو عام خصصه بقوله على ان من مات منهم
 عن ولد أو ولد ولد الى قوله انتقل الى اخوته واخواته المشاركون له في الاستحقاق
 فبقى ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن
 اخوة واخوات فيكون مضروفاً على الدرجات كائناً من كان والعام نص في كل فرد
 من افراده فان كانت حفصة وعمرة من اعلى الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاً
 وان كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة اعلى من طبقتيهما
 فلا شيء لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات اصل وذكر
 انتقال نصيب الولد لولد فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اول
 من الفرع فقول المفتي الاول وانما هي عمرة وحفصة اعلى منها فها الحق منها كما هو مقتضى
 قول الواقف بحسب البطن السفلي لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكون علو درجتيهما على سائر
 المستحقين للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه ان يقول ان اخصر علو الدرجة
 فيهما ويفصل كما فصلنا في قولنا فان كانت حفصة وعمرة من اعلى الدرجات ولا شريك
 لهما اختصا به وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وان
 كان هناك طبقة اعلى من طبقتيهما فلا شيء لهما من ذلك ويصرف الى اعلا الطبقات
 عملاً بالاصل وقول الثاني بانثقالها يعني حصّة زيد الى فاطمة لأقربيتها له وكونها
 مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من فرع واحد وهو هند وان ما تدعيه
 حفصة وعمرة من علو الدرجة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا للسفلي محمول على حجب
 الاصل لفرعه دون فرع غيره الى اخر كلامه غير مستقيم لان الواقف خصص صرف
 حصّة من يموت لولده ان كان او ولد ولد فان لم يكن فلا اخوة واخوات وفاطمة
 ليست كذلك والشركة في الاستحقاق تجزئها لا توجب مطلقاً صرف حصّة
 من مات لا عن ولد ولا ولد ولد ولا عن اخوة ولا عن اخوات للأقربا ليه وهو حال عنهما

اي عن قرابة الاولاد والاخوة والاخوات وقد عين الواقف الصنفين هما وما منفيان عن
فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الاخوية ولا دخل لكونها
من فرع واحد ولا لقوله وان ما تدعيه عمره وحفصة من علو الطبقة ممنوع الخ
اذ لا اصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة لانتقاء الوضعين المصرح بهما في كلام الواقف
الولادة والاخوة فكانا شرطا لاستحقاق حصة من مات لاعتن ولد ولا ولد ولد
ولا اخوة ولا اخوات ولا شباه ليس فيها ما يشهد بشئ مما ذكر ولا يظهر كونه اشبه
بغير الواقف لان اعتناؤه بالدرجة التي هي اقرب اليه اكثر من الدرجة التي هي
ابعد عنه واعجب من ذلك كله فجعل الحال كان والد زيدا لم توجد هذا الجعل الاضطراب
اليه ولا موجب لادعاء عدم وجود من وجده واجبا لوجود مثله بديهي البطلان
وقولا لثالث بنقض القسمة ورجوع حصة زيد لاصل الوقف وتوزيعها على ساكني
المستحقين غير جار على اخلاقه بل على المستحقين من اعلى الطبقات فان نقض القسمة
لا يجوز الا بانقراض الطبقة العليا بالكلية على احد القولين في نقض القسمة كليهما
انقضت طبقة تقسم على الاحياء والاموات فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب
الاموات كان لاولادهم واولاد اولادهم واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل
في الذرية والله اعلم **مسئل** في رجل نضبه السلطان ليصلي بالناس عن ائمة
المنصوبين للاقامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية باحدهم مانعة من حضور الجماعة
ويختص هذا الامام باقم المعين وفقا للسلطان باولئك الائمة فاذا سافر احدهم
لتعاطي النيابة عن حكام الشرع في بعض البلدان لاجل التكسب بذلك وتحصيل
الاموال او سافر الى مدينة اسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف
والتكدي من الناس استكثارا من حطام الدنيا وبما طالت غيبته فبلغت الحوائك
او الحوائك فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا ان يقوم مقام ذلك الغائب
في الامامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة واخراج تلك
الوظيفة عنه اذ انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض او سفر واجب ام كيف
الحال اجاب انما يلزم المعين القيام عن نزلت به ضرورة شرعية تمنعه عن حضور
الجماعة بالكلية فاذا سافر احدهم لا ضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صريح ان
انه اذا سافر للحج او لصلة الرحم لا يستحق المعلوم مع انهما فرضان عليه فكيف بما ليس
كذلك وحينئذ يكون لا يستحق المعلوم يستحق الغزل لا ارتكابه الا انرا عا هو لازم عليه
محتوم وبه يعلم ان المعين اذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا
اخراج الوظيفة عنه لعدم الوجوب لذلك وهو المرض او السفر الواجب ونحوهما ما يقع

مطلب
نص السلطان
رحمة ليصلي
بالناس
عن نزل
ضرورة
شرعية
ما حال ائمة
بالمسجد
لا يلزم
القيام بذلك
الا عند ذلك

غلبة الظن بالرضا به من حضرة السلطان لقصد الشريف به التخفيف على العبد الضعيف
ولا يخفى ما يميز أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بإثباته لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير رخصة
فلا يكون للمعين ذلحة بالتخلف في غير نزل ضرورة موجبة له أي للإمام الأصلي ومثل
ذلك لا يتوقف فيه فقيهه والله أعلم سئل فيما إذا وقف زيد وقفه بمنزلة على ولد به
صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما وسلمسا
وعقبهما على الغريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات من أولادهما وأولاد
أولادهما وذريتهما وعقبهما وترك ولدا أو ولد ولد استحق ولده وولد ولده ما كان يستحقه
والد لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا مثل ولا عقب عاد نصيبه إلى
من هو في درجته وذوي طبقة على الشرط المذكور تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا
انقرضت ذرية الموقوف عليهما ولم يبق لهما مثل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من سيحدث
للاوقف من أولاد الذكور والأناث على الشرط المذكور ثم على جهة برمتصلة ثم مات صلاح
الدين عن ابن وبنتين وهم محمد وسيتته وروسا ثم مات محمد بن الواقف عن بنت تدعى مربية
لم مات سيتته عن ابنتين وبنات وهم محمد وإبراهيم وفاطمة ثم مات فاطمة عن ابن وبنتين
وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد بن سيتته عن ابن وبنتين وهم محمد وموئمة
وخاصكية ثم مات روسا عن بنت تدعى قضاه ثم مات إبراهيم بن سيتته عن ابنتين
وبنتين ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت تدعى رقية ثم مات رقية عن غير ولد وفي ذريتها
قضاه ثم مات قضاه عن أولاد دخلاتها الموجودين من أهل الوقف المتناولين بربعه وعن ابن
وبنت أخ مات أبوها قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فكيف يقسم ربع الوقف بينهم على شرط
الواقف وماذا يخص كل منهم اجاب هذا السؤال ورد علينا سائقا من دمشق
فاجبت بأن يعطى لريم الخمس منه ولمحمد بن محمد بن سيتته خمس الخمس ولاختها مؤمنة نصف ذلك
ولاختها خاصكية مثله لابن إبراهيم بن سيتته خمس الخمس ولاختها نصف ذلك ولاختها
مثله ولمحمد بن فاطمة خمس العشر ولاختها زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثله فحجة
ما ذكره خسان وقد اجتمع لقضاه ثلاثة أخماس وموتها لا عن ولد يصرف لمن في درجتها
بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل أن الموجود هنا مريم بنت محمد لعدم ذكر
موتها في السؤال ودرجتها إلا أن أعلى الدرجات ولا سبيل إلى نقض القسمة مع وجودها
فلا يصرف نصيب قضاه لما لعلود رجتها عنها وقول السائل مات قضاه عن أولاد
خالاتها فاسد لأن الموجود أولاد أولاد دخلاتها سيتته كما هو ظاهر من نص السؤال أن
يكن خطاه من السائل في ترتيب الموتى وذكر عدد دهر على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال
وعن ابن وبنت أخ مات أبوها قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فانه فاسد والحال

مطلوب
في ترتيب
المستحقين
الموقوف عليهم
والشروط الواقعة
في عبارة الوقف

منه لانه ان اراد بالابن ابن الاخ اكتفاء فلا يخ موجود حسبما تقتضيه العبارة المتأخرة
وان كان موجودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان جماعته
استحقاقها وان اراد بالابن الابن لبطنها فلا يناسب ان يقول عن اولادها بنتا
لا يخصار استحقاقها فيه لو كان والظاهر موتها لا عن ولد واذا كان كذلك فلا ينقطع
حاصل فيه كما هو حاصل بعد موت صلاح الدين بن الواقف وكلاهما ينقطع عن داخل
في معنى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور
عندنا والمتظاهر على السنة على ما شو مع ذلك لو كان اهل الوقف بصفته الفقير جازا للصرف
اليهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصلة فصفة الفقير تشملهم وقيل الى مستحق الرقة
وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى اقربا الناس الى الواقف والحاصل انه اذا
كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف لهم بل هم اولى من سائر الفقراء لان مقصود الواقف
الثواب والتصدق على القرابة اكثر ثوابا واليه اشار صلى الله عليه وسلم بقوله لا قرابة
ابن مشعود حين سألته عن التصديق على زوجها لك اجر ان اجر التصديق وأجر الصلة ثم اعلم
ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت اخيه محمد وهذا الانقطاع
يزول بموت من هم سواء كان له اولاد ام لم يكن لاننا ننقص القسمة بموتها ونقسم الغلة
على الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فنعطى الى ما يخصه منها ونصيب الميت
لولده او ولد ولد كما شرط وهكذا فافهم والله اعلم سئل في واقف وقف
وقفا على مصارف خيرية عينتها في كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لاولاده المذكورين
بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم وذريرتهم ونسبهم ابدان ما تسئلوا واثما ما تفاقوا
وقال بصريح لفظه على ان من مات عن ولدا وولد ولد او اسفل من ذلك يصرف اليه غير
ان الكاتب لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا شهد العدول بذلك يعمل به ويعطى نصيب من
مات عن ولدا وولد ولد او اسفل من ذلك لاولاده او ولده او ولد ولد ام لا واذا لم تشهد
الشهود قلن يصرف اجاب العبرة بما تلفظ به الواقف لا لما كتب الكاتب فمرعبارات
على اثنا العبرة لما هو الواقع في نفس الامر فاذا ثبت ان الواقع في لفظ الواقف من مات عن
ولدا وولد ولد ونحو ذلك صرف نصيب من مات لولد او ولد ولد ومثله قوله من مات
عن اولاد الى اخره وذلك يثبت بشهادة العدول بوجه ناظر الوقف لانه الخصم فيما يدعى
عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لان الواقف لم يبين مصرف
مع من هو اعلامته وقد قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل وموت واحد منهم
لم يبق حتى ينقطعوا باجمعهم وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء واما مذهب
الشافعية فالمشهور انه يصرف الى اقربا الناس الى الواقف والله اعلم سئل

سئل
العبرة بما تلفظ
به الواقف
لا لما كتب
الكاتب

مطلب
ادعى المعزول
ان مال الوقف
اخذه القاضى
الفلايى
يصدق

فيما اذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظرا قبله مبلغ معلوم للوقف من النقود وسماه في دعواه
وانه استهلكه فبقي في ذمته لجهة الوقف وطالبه برده فاجاب بالانكار قائلا كان للواقف
تحت يدي مائة قرش بدل عين بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل وقد
اخذا للقاضى الفلايى وجو خذاره جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعى وما أمكن دفعها
عن ذلك هل القول قوله يمينه في ذلك ولا ضمان عليه ام لا اجاب نعم القول قوله
بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علما وناقطة بان يد الناظر على الوقف بامانة
لا يدعدوان قال في الذخيرة وان باع الارض فقبض الثمن فملك في يد فالا ضمان عليه
ويكون الثمن عنده امانة واخذ القاضى وعونه المال كاخذا للصنوس وقد قال كثير من
علمائنا المتأخرين عن قضاية زمانهم تسما باسم القضية وهم باسم المصنوس الحق فلا يضمن
حيث لم يمكنه دفعها والله اعلم سئل في ناظر الوقف اذا تعذر عليه خلاص الدين لصهر
المتقبل يلزمه ضمان ذلك ام لا اجاب لا يلزمه ضمان باجماع العلماء لانه فعل
ما هو مفروض عليه شرعا فكيف يضمن والله اعلم سئل في الناظر على الوقف الذي
هو من جملة المستحقين فيه اذا ادعى عليه شخص انه من جملة المستحقين فاقربما ادعاه واقبتم
فيما سلفا انه ينفذ اقراره عليه خاصة ويشتركه في ملكه خاصة هل اذا مات المقر وانقطع
استحقاقه منه يبطل اقراره له ويقسم على الباقيين حسب ما شرطه الواقف ولا يدفع له من
ربعه شيء ام لا اجاب نعم يبطل اقراره له ويعطى ما كان له والمقر له باقراره الى من
يستحقه من اهل الوقف المعلومين المحققين كما صرح به الناصح في مختصره ومثله في التاتر مخانية
عن المحيط وكذا في الامتاع وغيره وينع المقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما
يستحقه في الوقف ويموت وينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره به والله اعلم
سئل في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على اولادهما
الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم المذكور ودون الاناث
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على النساء ثم اعقابهم المذكور ودون الاناث
ثم قال على ان من مات لاهن ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه الى من في درجته فان انقرض اولاد
الذكور عاد ذلك وقفا على اولاد الاناث من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته وآل الوقف
الى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن اقر له لايقر
له استحقاق فيه بان له في الوقف كذا فشاركه في حصته وبطل اقراره بموته عن اختيه
وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عمته ام الى اختيه ام يستمر المقر له
على استحقاقه كبقا الحال اجاب يصرفه معا كان يتناول المقر والمقر له للوختين
لانها في درجته والعمة من درجة ابيهما فلا تستحق معها للشرط المذكور فاستحقاه

مطلب
لا ضمان على الناظر
اذا تعذر عليه
خلاص الدين
مطلب
اذا اقر الناظر
المستحق لا يخر
شأركم خاصة
مدة حياته

مطلب
آل الوقف يرضون
وبنتين فكلهم
افق - آلاين لاخر
بالاستحقاق

مضافا لما كانتا مستحقين قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه
 يستحقه في الوقف ويموت وينقطع استحقاقه وينقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح بالناصحي
 في مختصره ومثله في التاترخانية عن المحيط وكذا في الاشعاف وغيره والله اعلم **سئل**
 فيما اذا كان نصف الوقف الاهلي مختصا بابنة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف
 الاخر مختصا بابن الواقف المدعو منصور ووصد في جماعة من ذرية منصور وذرية
 فرح لرجل اجنبي منهما ومن ذريتهما بان له من نصفها المختص بها وبذريتها استحقاقا
 قدره كذا وكذا من قبل اليه من امه فاطمة والى فاطمة من امها خديجة بنت فرح ابنة الواقف
 المزبور ثم مات المصداقون جميعا عن اولاد وظهور كتاب وقف متصل للدة امها في
 بنت خديجة المزبورة متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي
 ابنة زوجها من غيرهما فهل يعمل به وتكلف اولاد الاجنبي الى اثبات نسبهم ولا يعتبر بتصرفهم
 ونصف ابائهم بمجر المصادقة المرقومة لم لا اجاب **المقر** انما ينفذ اقراره على
 نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر اقرار الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا
 او انه يستحق الربع دون وصدقه فلا يصح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته
 ولو كان كتاب الوقف مخالفا له حمل على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما اقر به المقر
 اهـ وقال الناصحي في مختصره قال الخصاص انهم ان يروى ذلك عن محمد بن الحسن بن قف
 وقفا على زيد وولد ونسله فافرض بان واقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث
 من الغلة يقسم فما اصحاب زيد ايشاركة المقر له فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولان
 ونسله واذا مات زيد بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء اهـ
 وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليه والله اعلم **سئل** فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه
 الثابت المضمون المحكوم بصحته ما صورته انشاء الواقف وقفه هذا على نفسه مدة
 حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين حالا وهم جهة الله وداود وامة الله ومن
 سيره الله تعالى من الاولاد ذكورا واناثا يدينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ
 الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم وانسابهم واعقابهم ابداما عاشوا
 ودايما ما بقوا الطبقة العليا تحي الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد
 او نسل وعقب عاد نصيبه الى ولد وولد ولد ونسله وعقبه ومن مات منهم
 عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي
 طبقة من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم اجمعين قبل استحقاقه
 شيئا من الوقف وعقب ولدا استحق ولد ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا ثم من بعدهم على
 جهة برمتصلة ثم ان الواقف انتقل الى جهة الله تعالى ولم يترك سوى جهة الله وداود وما

مطلب
 اذا قرأ المستحق
 لا يخفى الاحتجاج
 بشارته ولو كان
 الوقف بخلافه

مطلب
 خلافه في تقديم
 ذي الجنتين
 على ذي الجنة
 وفي التقديم
 بقوة القرابة

علما من الاولاد مات حال حياة الواقف من غير نسل فاقسم كل من هبة الله وداود
 غلة الوقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين دخري ومريم فانتقل نصيبه لهما
 ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكرمة فانتقل نصيبه لهما ثم تزوج محمد بدخري شدة
 ماتت عن ولدين منه هما هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما لهما ثم ماتت كريمة
 عن ولدين له علي فانتقل نصيبها له ثم مات محمد عن اربعة بنين هبة الله ومصلح
 الدين ولدي دخري وفضل الله واحد من امرأة اخرى فانتقل نصيبه لهما ثم مات مريد
 عن ولدين له مصطفى فانتقل نصيبها له ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي
 درجته من اهل الوقف اخ شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله واحد وهما اخوان لآب
 وابن خالته وهو مصطفى بن مريم وابن عمته وهو علي بن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين
 من ابيه وامه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب
 الى الواقف سواء لان كلاً منهم يدلي الى الواقف بواسطة بنين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة
 الله بن الواقف وعلي بن كريمة بنت هبة الله بن الواقف ومصطفى بن مريم بنت داود بن الواقف
 او يختص به الاخوة لكونهم اقرب الى الميت ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف ويختص
 به الاخ الشقيق لكونه اخا شقيقا فتكون القوة بمنزلة القرب ويكون القرب الى الميت
 كالقرب الى الواقف لكونه يدلي الى الواقف بجهتين بالابوة والامومة فيكون اقرب الى الواقف
 فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله بن الواقف وهو ايضا ابن دخري بنت
 داود بن الواقف ومعه اياه ليس كذلك اجاب اما صرف نصيبه فهو لمن في درجته
 بالاجماع لان فوقه ولا من تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على ذي جهة بقول
 الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى لكل لان زيادة الجهة
 قوة لا اقربية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب قاربه يكون
 بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لآب والاخ
 لامر وعند علم الاخ لابوين يستوى بين الاخ لآب والاخ لامر قائلا ان الذي من قبل
 الاب ارتكض معه في صلب الرجل والذي من قبل الام ارتكض معه في رحم الام فليس بينهما
 باقرب من صاحبه ولا يكون هذا على الموارث قال ابن الصباغ في جديدين احدا من جهة
 والاخرى من جهتين فيه وجهان احتمل انهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرجات
 ومعنى القرية تقف المسئلة ولا تجتمع مرجحا فاشكلت المسئلة علينا فوجعنا الى المقوف
 رأينا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف
 وبعضهم قال لا فليان بضطمو الا ان اقربا فعل تفضيل من القرب ضد البعد فاضل معناه
 يساعد من قال بالمساواة والذي يظهر ترجيحه من قولهم في قرابة الولد المساواة عملا بحقيقة

المعنى في الاقرب لاسيما في جهة قرابة الولادة قال في مختصر الناصح في باب الوقف على
 الاقرباء يبدا بالاقرب فالاقرب قال ابو يوسف في قوله ارضى صدقة موقوفة
 على قرابتي الاقرب فالاقرب بعد نقله مذهب محمد واليه ذهب هلال تكون الغلة
 لا قربهم وابعدهم الى الواقف بينهم بالتسوية قال هلال وهذا القول عندنا ليس
 بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد انتهى والذي يظهر رحيته حيث جرت
 الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهي قرابة الولادة لا قرابة الاخوة المتفرقين مساواة
 الجميع ممن يدلى من قبل ابويه أو أبيه لانه يلزم من اعتبار رحيته ذى الجهتين على ذى
 جهة في ابن هو ابن ابن عم واخر من اجنبتى كأمراة تزوجت بابن عمها ولها منه ابن ومن اجنبت
 ابن الاخرو وقتت على الاقرب فالاقرب اليها من اولادها ونسبها وذريتها بترجى احد
 ابنيها وهو الذي من جهة ابن عمها على الاخر وهذا بعيد جدا عن غرض الواقفين واما
 من ادلى بالام فقط ففقيه تردد ولو قضى للقاضى به عن جهته ان نقد قضاؤه لانه
 محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قررت لك وفي شرح المنهاج للرملي في شرح قوله كما ان
 مضرفه اقرب الناس جميعا انما في تقديم وجوب ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة
 ما افنى به العراقي ان المراد بهما في كثير الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف والمتوفى قرب
 الدرجة والرحم وقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بهما في مستويين في القرب من جهة
 الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج
 لابن حجر والله اعلم سئل في ارض موقوفة من قبل زيد بها اشجار زيتون وقف من قبل
 عمر وعلى جهة بزمعينة وان القيم على الوقف عمر ويؤدى ما عليها من المعين في كل سنة
 لجهة وقف زيد المعين بدفتر زيد المزبور وان القيم على وقف زيد تعدى وزرع نزع
 بين اشجار الزيتون التجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعى وحصل للاشجار المزروعة
 اطلاق وضرر بسبب ذلك وصارت غلتها اقل مما يتحصل منها سابقا فهل على قيمه
 وقف زيد المزروع بين الاشجار التجارية في وقف عمر وارشا اشجار المزروعة وهل
 له زرع الارض المزروعة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد والجهة وقف
 عمر وام كيف الحال اجاب نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدى لما ليس من
 الاشجار التجارية في وقف عمر وبغير طريق شرعى حيث ثبت انه بسبب شرع والقيم
 على الشجر باحد الخياري ان شاء اخذ الحطب لجهة الوقف واشتكل قيمته قبل ببسه
 وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل ببسه لانه متعبد بالزرع اذ ليس
 للقيم ان يزرع في ارض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويضمن ما تنقص
 من قيمة الارض ايضا ان انتقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المتحركة فما بالك

مطلبت
 ارض موقوفة
 من قبل زيد
 وبها اشجار موقوفة
 من قبل عمر وزرع
 قيم الارض بين
 اشجار الزيتون
 بعضها فعلته
 ضمنا ما ليس
 وطلته ضمنا
 ما تنقص من
 الارض ان
 انتقصت

بالاحتكارة وما قابل ضمان الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى غيرها
 واصلاحها حتى تقود لما كانت لا الى الضرف على المستحقين لان ضمان عين الوقف
 ولا يصرف شيء من عين الوقف لمستحق غلته وما قابل ضمان نقصان الارض مضروفاً
 الى اصلاح الارض لا الى المستحقين الغلة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا باس
 بايراد ما يوضح الوجه فيما اقتينا به فنذكر مسألة الاحتكار وقد نص عليها الخصاف
 والزاهد في قنيتة وحاو به وهي ايضا في فتاوي شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين
 ابن الجلي قال فيها جرى عرف الديار المصرية به وتحكم القضاة بصحته ولزومه ومنهم
 شيخ الاسلام السعد التري واطال في ذلك اطالة حسنة ويكنى في ذلك كلام
 الخصاف وقد صرحوا بان للشك الاحتكار الاستبقاء وان ابي الموقوف عليهم الا القلع حيث
 كان ذلك باجرة المثل وفي الاشعار في فضل انكار المتولي الوقف وفي غضب الغير
 اياه لو اشتغل الغاصب الارض سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض
 ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم اجر مثلها واجر مثل
 مال اليتيم وما اعد للاستغلال ومنه يعلم مسألة قسم الزرع وفيه قبل هذا يسير
 ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل
 العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذا فيما قام مقامها في تماحقهم
 في الغلة خاصة انتهى فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا صادف
 غلتها اقل فلا قائل بضمانه لان لم يقع الغضب على عينها ولو وقع الغاصب على الاشجار
 وقد اغلت فتلقت ضمانها لوقوع الغضب عليها مع الاصل بخلاف ما اذا اغلت في يد
 فافهم والله علم **مسألة** فيما حل بوقف ابي الانبياء الكرام السيد الخليل على بني ائمة
 وعلى ساثر الانبياء الصلاة والسلام من احداث المربيات فيه فيلزم من ذلك الاختلاف
 سماطه الشريف وما هو المشروط فيه واستقام حتى السدنة فيه والغراشين واثمته
 ومؤذنيه لصرفه لغير مستحقه فهل يجب على ولاية الامور لجزل الله تعالى لهم الاجور منع
 تلك المربيات المحذرة وقطعها وحسم مآذنها ام لا **اجاب** نعم يجب على الولاية اعطهم
 الله تعالى حسم مادة تلك المربيات المحذرات وقطع تلك المربيات فقد صرحوا بجرمتها وعدم
 حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصاً على من كان له بسطة يد
 وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة بالاولا واقاف مقيد بالمصلحة لا ان يتصرف كيف شاء
 فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها القاضي اذا قرر في اشأ
 في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوماً لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفرش تناول
 المعلوم ثم قال لا يستفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف

مطلب
 لا يجوز احداث
 المربيات في
 الاوقاف ولا
 التفرير في
 الوظائف
 بغير شرط الواقف
 ولا نقض المسجد
 من مال الوقف
 وان فعلت
 القتم ضمنه الا
 اذا خاف عليه
 الضياع

كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاشباه والنظائر بعد
مسئلة الفراش وبرد علم حرمة احداث الوظائف بالاقواف بالاولى وبرد علم ايضا حرمة
المراتب بالاقواف بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعده
الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي المسائل
الشهيره والنقول فيها كثيره هذا ولوقف السيد الخليل عليه وعلى تبينا الصلاة والسلام
زيادة الاعتناء لرفعة شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسبته
على ما نسب لغيره من اوقاف اولياء والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة
الاهتمام به والاعتناء بشانه يقفه ذلك من كان له قوه في ايمانه واعتقاده صحيح في اسلامه
واحسانه وفقنا الله للمحبه وبرضاه بفضل العظم وفيضه العيم والله اعلم
سئل فيما حل بوقف المسجد الأقصى الذي يطلق القرآن بفضل وبوراء حوله ووردت
الاحاديث الشريفه باسراجة تعظيما لشانه وتوقير له من احداث الوظائف بكثرة القرض
له بغير شرط من واقف وغيره من المصدرين والواقدين والمعنيين للائمة والخطباء
بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشحنة وغيرهم
من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اضطلعهم الله تعالى ووفر
لهم الاجور حتم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لا سيما مع احتياج المسجد المذكور
لعمارة ما انهدم وترميم ما استمر وعمارة مسقفاته وتلافي ما اشرف على الخراب من مستغلاته
وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نقشه بالجص وزخرفته بماء الذهب
والفضة واللازورد ونحوها من الالوان ام لا اجاب نعم يجب على الولاية حسم مادة
تلك المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرح العلماء بحكمها وعدم تناول علوفها فيكون
قطعا من باب ازالة المنكر وهو فرض على من له بسطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر صرف
القاضي بالاقواف مقيد بالمصلحة وليس له ان ينصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف
شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها اذا قرأ القاضي فراشا في المسجد بغير
شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلومة ثم
قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف ككسادة
ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاقواف بالاولى وفي الاشباه والنظائر ايضا
في القاعدة الخامسة بعد مسئلة الفراش وبرد علم حرمة احداث الوظائف في الاوقاف
بالاولى وبرد علم ايضا حرمة المراتب بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى
من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف والدعوى
اعتناء بشأنها وهي المسائل الشهيرة والنقود فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالغته ادنى

مطلب
اذا لم يشترط
الواقف للنظر
شأنه ولا فرض
له القاضي
فلا شيء له
الا اذا سعى
في فعله بقدر
سعيه

الما بل اظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة او محتاجا لها فكيف مع
 احتياجه الى العمارة والترميم وتلا في ما هو مشرف على الوقوع من بناءه الخادش والقديم او بناء
 مستغفاته وترميم مستغفلاته والمتون قاطبة قد تردت على انه يبدأ من غلته بعمارة به شرط
 لان قصدا لواقف صرف الغلة مؤبدا ولا يبقى دائمة الا بالعمارة وكذا الشروح والقشاي
 فلا ينكر ذلك الا من اصله الله تعالى وابعده واقصاه عن رحمة وطرده فلا يحتاج الى الاطناء
 بزيادة على هذا الجواب واما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف فخر امر مطلقا كما صرح به علماءنا
 ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا اي نفى الكراهة في نفسه اذا فعل
 من مال نفسه امما المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النفق ولو فعل ضمن لم فيه
 من تضييع المال فان اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع بطمع الظلة فيها فلا بأس به حينئذ
 او قوله فان اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله
 لا بأس الخ يعني ولا يضمن وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه والله اعلم سئل فرب
 بني مسجد الله تعالى واذن للمسلمين بالصلاة فيه فمضوا وانشأ مدرسة ايضا وقفها على الشغلين
 بالقرآن العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأ بها القرآن ويورد بها الاخذ
 النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط ان يكون الامام بالمسجد المذكور وجميع المستحقين في
 المسجد والمدرسة من اهل مذهب الامام المبجل احمد بن حنبل يقسم القيمة ربع الوقف بينهم على
 ما يراه وان تعذر الصرف على بعضهم يصرف الى بقيتهم وما له الى الفقراء المسلمين وشرط
 النظر في ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعد لابن اخيه ثم لارشد فالارشد من ذرية ابن اخيه
 فان عدموا ولم يكن منهم من يصلح للنظر فالنظر فيه لشيخ الخائبة الفلانية ولم يعذر الوا
 لناظر شيئا من الغلة فهل يعطى له شيء من ذلك ام يعطى الجميع المذكورين بعد العمارة
 عملا بشرط الواقف وهل اذا تعذر الصرف الى بعضهم يصرف الى بقيتهم كما شرط وهل
 اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن اخ الواقف وانه يصلح للنظر يعمل بمجرد قوله وهل يجوز
 تغليب باب المسجد دائما ومنع المصلين فيه وفتحته في كل يوم جمعة للنساء يضربن فيه
 بالدفوف ويرفعن اصواتهن فيسمعن كل من مر على باب المسجد ام لا واذا قلتم لا فانيترتب عليه
 بالطريق الشرعي وهل اذا ثبت اختلاسه بالوقف ترفع يد عنه ويقام شيخ الخائبة ناظرا
 ويولي حاكم المسلمين من شاء احسب حيث لم يشترط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضى لا يستحق
 شيئا واذا نصب القاضى ناظرا ولم يعين له شيئا فعل فيه وسعي سنة مثلا قيل له اني لا انافع
 لا شقورا الا بالعقد ولم يوجد وقبل يستحق اجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهرا ولا باجرا والمعهود
 فيعمل الاول على ما اذالم يكن معهودا جعلا بين القولين فعلم بذلك انه يدور العمل لا يستحق شيئا بدون
 شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع المستحقين المصون عليهم ويصرف ما تعذر صرفه على بعض

لبقيةهم على ما يراه القيم بعد له مارة واذا لم يكن نسب الرجل المدعى انه من ذرية ابن اخ الوقت
معروف فابعد له من بيته تشهد له بمدعاه ولا يعطى بمجرده دعواه ويحرم عليه قفل باب
المسجد في اوقات الصلاة قولاً واحداً ولا يدخل بذلك في عمده قوله تعالى ومن اظلم ممن منع
مساجد الله ان يذكر فيها اسمه الاية ويؤدب على ذلك لا سيما وقد ممكن النساء من ضرب
الدفوف ووقع اصواتهن واذا ثبتت خيانه وجب على القاضي عزله وان شرط الواقف
ان لا يعزله القاضي والسلطان لانه شرط مخالف لحكم الشرع فيبطل قال في المحرر
اي مقتضى ما صرح به البزازی بقوله ان عزل القاضي للناس واجب عليه وعليه الاته
بتركه فاذا عزله القاضي ولم يوجد احد من ذرية ابن اخيه او وجد وكان ممن لا يصلح بالنظر
فيه لشيخ الحنابلة الذي شرطه الواقف اذ شرط الواقف كصل الشارع وكل ما أثبتناه نص
عليه علماً وانا والله اعلم سئل في احد المستحقين في الوقف اذا ساقى على كرم موقوف او اجر
عقار الوقف وكتب في صك المساقاة او الاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية الشرعية
على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غير بشرط الواقف انه لا ارشاد فالارشاد هل تصح
مساقاته او اجارته مع كونه ليس ناظر اعلى الوقف ولاية له عليه انما هو من بعد المستحق
ام لا واذا قلتم لا تصح فما الحكم في ريع الوقف اجاب لا تصح مساقاة المستحق في
الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره لا للمستحق في غلته باجماع علماءنا ولو كتب في صك
المساقاة والاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية توهم ان استحقاقه في الوقف يوجب له
ولاية على الوقف اذ العبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في الصك واذا قلنا بفساد
المساقاة فالريع كله يوضع في الوقف ولا يستحق للعامل لانه غاصب عمل في الوقف بغير
اجارة نافذة بل ترد برده ناظره فكيف اذا لم يعمل كما ذكر في السائل بلسانه فامتنوا وله
والحال هذه من ريع الوقف حرام مستحب رده الى مصارف الوقف والله اعلم سئل
فيما اذا وجهت مشيخة على قراءة كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من
هو اهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق ام لا اجاب نعم يجب
على الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة باعطاء غير
المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله اعلم سئل في قرية خراجية يصرف تسعة اعشار
خراجها لمدرسة مخصوصة والاعشار العاشر لبيت المال مصر وفلجندى هل اذا تناول
المتكلم على المدرسة تسعة الاعشار وبقى العشر بمدة من ارضها يطالب المتكلم على المدرسة
بخصه بيت المال مما قبض ام لا اجاب لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع الذي
الخراج لازمه شرعاً وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة
الشركة بل المفوض نصيب المدرسة ولا شركة للجندي فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعدياً

مطلب
بدا من غلة الوقف
تجارته والعقل الناظر
في الصنف المشتق
واذا اوجها احد من
متعينه للناظر
ليس له الرجوع

في قبضه وصرفه لمستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعديد بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه
لمستحقه كما لا يخفى على فقيهه والله اعلم سئل في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارتهم لا
وهل القول قوله في الصرف الى المستحقين ام لا واذا اوجب كل فرد منهم شيئا من متعينه المقبوض به
لناظر هل لهم الرجوع فيه ام لا واذا اخذ كل واحد من المرتزقة بعلوقة قربة يتحصل من غلتها انصافا
ما يستحقه هل لهم ذلك ام لا اجاب نعم يبدأ من غلته بعمارتهم بلا شرط لان قصد الواقف
صرف الغلة مؤبدا ولا يتبقي كذلك الا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم
لانه امين يدعى ايصا لاما نتم الى مستحقها واختلف في تحليفه واعتمد الشيخ زين في فوائده
انه لا يحلف وقيل يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له
وقبضه واستهلكه وليس للمستحقين اخذ القرى بما لهم من العين اذ حقهم ليس في عين الوقف
لا سيما مع كونه انصافا ضعيفا والله اعلم سئل في دار الوقف المعدة للائحة فلا اذا
خرّب صرحها المعلناء الاشبية هل تجب عمارتها من اجرتها ام لا اجاب نعم تجب عمارتها
من اجرتها فقد صرحوا بوجوب العمارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى قالوا
البياض والحمر في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعلان والافعال والله اعلم سئل في رجل
وقف على ولد يراين الدين ومجود وعلى من يسيده من ذكوره واناث على الفريضة الشرعية ثم
وتم على ان من مات عن ولدا وولد ولد فخصيبه له مات الواقف عن ابنه المذكورين ثم مات
امين الدين عن بنت فاكل جميع الغلة اخوه مجود ثم مات مجود عن ابنتين فما الحكم فيما اكل وفي
قسمة الوقف بعد موته اجاب اما ما اكله مجود من حصة بنت اخيه وهو النصف فمضمون
عليه ويؤخذ ضمانه من تركته ويدفع لها واما قسمة غلة الوقف بعد موت مجود فهي على رؤسهن
اثلاثا فان تقضى القسمة بموته كان نص عليه الخصاف ونعطي كل واحدة ثلثا ولا تنظر الى قول
الواقف من مات عن ولدا وولد ولدا ونقل نصيبه له وقد خلط من افق بعدم نقض القسمة لما
فيه من مخالفة غرض الواقف فافهم والله اعلم سئل من دمشق فيما اذا انشأ رجل وقفه على
نفسه ايام حياته ثم يقر على اولاده الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل
حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشتركة فيه الاثنان فما فوقهما ثم من بعدهم على اولادهم
كذلك ثم على اولاد اولادهم نظير ذلك ثم على انسالمهم واعقابهم مثل ذلك على ان من توفي منهم ومن اولادهم
واولاد اولادهم وانسالمهم واعقابهم عن ولدا وعن ولدا ونقل نصيبه
من ذلك الى ولد ثم الى ولد ولد ثم الى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه
وعلى انه من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسالمهم واعقابهم عن غير ولد ولا ولد
ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف
المستحقين له المتناولين اربعة واجون يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي منهم زيادة

مطلب
اذا خوت
صريح الدار
الموقوفه بغير
من اجرتها

مطلب
وقف على نفسه
ثم على ولده
وعلى من يسيده
من ذكوره واناث
ثم مات احدهما
عن بنت فاكل
المجود جميع
الغلة ثم مات
عن بنتين او

مطلب
في وقفه محض
على ترتيب
المستحقين
وعلى شروط
ذكرها الراشد

عما بيده من ذلك ثم على ولد من انتقل اليه ثم على نسله وعقبه على الشوط والترتيب المذكورين
 اعلاه وعلى ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسألمهم واعقلهم قبل استحقاقه
 لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولد أو ولد ولدا ونسلا او عقبا استحق ذلك المتروك مكانا
 يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين
 اعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يستحق عرو عن اولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عرو
 عن ابنين وبنين ثم مات ابن عرو واحد بنين عن غير ولد والوجود الآن اخيهما واولاد ابن عرو
 الذي مات في حياة الواقف فهل ينتقل نصيب الميتين الذين ماتوا عن غير ولد الى اخيه المذكور
 بمفردهما ولا يشارك فيه اولاد عرو المذكورين لم لا اجاب نعم ينتقل نصيبهم الى اخيهما
 العلم المذكورين لا شتواهم في الدرجة وهم من اهل الاستحقاق المتساولين لربعه قطعا للذكر مثل حظ
 الانثيين زيادة عما بيده وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله اعلم وفي ذيل السؤال
 ماصوره وفي هذه الصورة اذا مات احد مستحق الوقف عن ولد واولاد اولاد ماتوا في حياة ابيهم
 قبل استحقاقهم لشيء من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه الى ولد دون اولاد اولاده الذين
 ماتوا في حياة ابيهم ام لا اجاب يقسم استحقاق الميت على ولد الحى وعلى اولاده الذين ماتوا
 في حياته فما اصاب الحى اخذ وما اصاب الميتين دفع لاولادهم عملا بقوله على ان من توفي منهم ترك
 اولادهم واولاد اولادهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا او ولدا استحق
 ما كان يستحقه لو كان حيا الى اخره وهذا ايضا مما لا شبهة فيه والحال هذه والله اعلم سئل
 فيما اذا وقف زيد حصته من بستان في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته
 صافقة وعلى من بعده من اولادها ثم على اولاد اولاده ثم على ذريته ثم على انسألمهم واعقلهم
 ثم على جهة بر متصلة وسله الى عمر وبعد ان جعله معه شريكا في النظر على وقفه المشطور وبعد
 ارادته الرجوع عنه حكم الحاكم الحنفى في الترافع لديه بلزومه ونفوذ ثم مات زيد بعد التسهيل
 عن بنته المذكورة وزوجته واخت فادعت الاخت عدم لزوم الوقف المزبور لصدوره في مرض
 الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فغلته تقسم ميراثا مدة حياة صافقة بنت الواقف
 المذكورة فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازما وتختص بنت الواقف
 المذكورة بغلته لكون الواقف بنحو الوقف وسله في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته
 ام لا اجاب النصص عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية ولا فرق بين ان يتجزه
 المريض بان يقول وقف على كذا او يوصي به فقد صرح هلال في اوقافه بان قوله ارضى صدقة
 موقوفة على ولدي في اخره وصية والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة بقية الورثة ولو خرجت
 من الثلث واخيرا الوارث تجوز ما لم يثبت وقبل جمع الواقف المذكورين الوارث وغيره بقوله ثم على بنته
 ثم على اولاد ولده في اخره في زعم اولاد اولاده من الثلث ولم يجز على البنت مطلقا فاذ لم يجز

مطلب
 الوقف في مرض
 الموت وصية
 فلو جمع الواقف
 بين الوارث
 وعزوه لا يصح
 بالثبوت
 الوارث ولو خرج
 من الثلث

بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال ولم يخرج تقسيم غلته
 جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت صادقة فاذا ماتت صرفت غلته كلها الى اولاد اولاده
 ان خرج من الثلث والا فمسا بربحوا الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صرحا ما ذكر
 في الخاتمة وغيرها امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على اولادهن واولاد
 اولادهن ابدا ما تناسلو فاذا انقرضوا فعلى مصالح المشيد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت
 ابنتين واختا واختا لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام
 جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة
 جميعا على فرايض الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها الى اولادها
 واولاد اولادها لا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية واذا لم يخرج الاخت
 بطلت الوصية للورثة وتجوز لاولادهم واولاد اولادهم غير ان الوقف انما وصى لاولاد
 الاولاد بعد موت الورثة كان ذلك اوصيت لاولاد اولادى بغلة هذا المنزل بعد خمسين
 وذلك جائز والوصية بالغلة لابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا جاءت
 نوبة اولاد الورثة صرفت الغلة اليهم والله اعلم مسئلة في قطعة ارض بقرية موقوفة من
 جانب السلطنة على مصالح زاوية منسوبة لولي وقفا ارضا دياهل لمن ولاد السلطان
 على تلك القرية ان يتعرض له بطلب شيء على تلك الارض مع ان عينه من تقديم من الولاية لم يتعرض
 بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة ام لا اجاب ليس له ان يتعرض له بطلب شيء
 اذ السلطان نصر الله تعالى انما اطلق له فيما هو خارج عن اوقاف المساجد والزوايا والاملاك
 والمقابر واما اوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة اما صرحا او دلالة وفي رسائل
 ابن خنيم قال قلت هل له يعنى السلطان نصره الله تعالى ان يجعل ارضا وقفا على مشيد قلت نعم
 ذكر قاضي خان ان لمن له مصارف الخراج بناء المساجد والمقبرة منه على تعبيرها وفيها ولو
 السلطان ارضا من بيت المال على مضلة المسلمين جاز الوقف وفي منقولة ابن وهبان
 ولو وقف السلطان من بيت مالنا المضلة عمت تجوز ويؤجر وحاشا السلطان الاسلام
 الحافظ لدين الملك العلام ان يطلق لاحد من الانام ان يتناول ذلك السحت الحرام والله اعلم
 مسئلة فيما اذا اشكن ناظر الوقف واحد مستحقه رجلا عقارا الوقف بلا استيجار وممكنه
 مدة هل يجب عليه اجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له ام لا اجاب
 نعم يجب عليه اجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا
 يمكن واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابراءه له ولان الوقف قديطر اعليه ما هو مقدم
 عليه كالعمارة فابراؤ باطل والله اعلم مسئلة في رجل وقف وقفا على جهات برعينها وعرها
 فصل من ريع الوقف بقدر مصارف البر التي عينتها يقسم على اربعة اقسام يعطى لاولاد ابنة

مطلب
 لمن ولاة السلطان
 ان يتعرض للادوية
 باخذ شيء منها

مطلب
 اشكن ناظر الوقف
 او احد مستحقه
 رجلا عقارا الوقف
 بلا استيجار

مطلب
 وقف وقفا على
 جهة برتين من اولاد
 ابنه وعر زيد وبكر
 وقفا على ريع الوقف
 من ذلك

وهو زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لا ولادهم ثم لا ولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم ابدا
 ما ناسلوا واثاما ما بقوا اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم تجب
 الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولدا وولد وانتقل نصيبه لولد او ولد وله فاذ لم
 يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه الى من هو في درجة وذوي طبقة فان لم يكن انتقل
 لمن هو اقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقية ذلك وقدره ثلاثة اربع
 لبنات الواقف المتساويته وهن عمرق وبكر وذئب بينهما سوية لكل منهن الربع ثم من بعدهن
 لا ولادهم ثم لا ولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم ابدا ما ناسلوا واثاما ما بقوا الطبقة العليا
 منهم تجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولدا وولد وانتقل نصيبه لولد او ولد
 وله ومن مات عن غير ولد او ولد ولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هو في درجة
 وذوي طبقة فان لم يوجد له درجة ولا ذ وطبقه ينتقل لمن هو اقرب اليه للذكر مثل حظ
 الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا انقرضوا باجمعهم كان وقفا على الفقراء والمساكين
 ثم ان زيدا وبكر اما تاولم يعقبا ثم ماتت فاطمة واعقبت اولادها فاهل ينتقل نصيبها لاولادها
 او لمن هو في درجتها من الموقوف عليهم لكون اولادها ليسوا من اولاد الظهور وهل المراد بقول
 لمن هو اقرب اليه قريبا لنسب وان كان من غير الموقوف عليهم او يختص القريب بالموقوف عليهم
 اجاب سبب ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة
 لا ولادها لانه هو في درجتها عملا بقول الواقف على ان من مات منهم عن ولدا وولد ولد الخ
 فان مرجح الضمير في قوله منهم الى اولاد الظهور ففاطمة من اولاد الظهور وقد شرط ان من
 مات منهم عن ولدا وولد ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لاولادها للذكر منهم مثل
 حظ الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما ان زيدا وبكر اما تاولم يعقبا حرف ما كان
 لها لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجة فصار
 الربع باسم نصيبها فيصرف لاولادها ولا دخل لاهل الثلاثة اربع فيه بل هو وقف مستقل
 على اولاد ابن الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى ان من مات من اهل هذا الوقف ولم يكن
 له ولد ولا ولد ولد ولم يساوه في درجته من اهل واحد ينتقل نصيبه لمن هو اقرب اليه نسبا
 فان قلت لا تفعل في قوله اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون قلت قد تقرر ان الواقف
 اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالمتاخر منهما وقوله على ان من مات منهم عن ولدا الخ متأخر
 عن قوله اولاد الظهور فتأمل هذا ما ظهر لفهمي القاصر ومن ظهر له خلاف ذلك فليفتد
 وله الاجر الوافر وما ابرزت هذا الجواب لابعاد النظر في كلام الاختصاص والاخذ المذكورين
 عبارة اتم يفهم والله اعلم سئل في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده
 واولاد اولاده واولاد اولاد اولاده ونسبه وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر

مطلب
 اذا لم يشترط
 الواقف الترتيب
 يدخل الولد مع
 موجود ولد

لا تنتفع فهل كل من كان له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلي به حيث
لم يشترطاً لترتيبهم لا اجاب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق
الابن مع وجود والد له والحال هذه والله اعلم سئل في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد ٧
واولاد اولاد الاولاد هل يدخل ولد البنت في ذلك ام لا اجاب لا يدخل ولد البنت في الوقف
على الولد من ذرية او جعاف في ظاهر الرواية وهو الصحيح المفتى به كما في البحر وفيه بعد هذا وصح قاضي
خان دخول اولاد البنات فيما اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وصح عدمه في ولدي اهر
فقد فرق قاضي خان بين الجميع كما في واقعة الحال فصح دخول اولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه
ففي المسئلة اختلاف فيصح وترجح القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه
لكونه اصل المذهب خصوصاً في اكثر الكتب ان المفتى به عدم الدخول والله اعلم سئل في رجل
وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده
ثم على ذريته ونسبه وعقبه الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية طبقة بعد طبقة
ونسلا بعد نسل الى اخره وحكم بصحته ولزومه حاكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور اولاد
البنات ام لا يدخلون واذا افدتم ان في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول بخلاف
الرواية هلال والخصاف ينفذ ويرفع الخلاف ام لا اجاب هذه المسئلة مشهورة في
غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والخصاف ان اولاد البنات يدخلون
وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيراً فتنى بظاهر الرواية وكثيراً خذبر رواية هلال والخصاف
قال عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول
في هذه الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غير ولا يسرى الى اذهانهم غالباً سواء وقال فيه
في لفظ الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الائمة اذا وقف على اولاد اولاد فلا يدخل
تحت الوقف واولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السعدى والشيخ الامام شيخ الاسلام
هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن اصحابنا ونقله عن محمد
قال واجتج بذلك في كتاب حججه على مالك وهذا عندنا احسن والله اعلم قلت وينبغي ان يصح رواية
الدخول قطعاً لان فيها نص الدخول عن اصحابنا والمراد بهم في مثل هذا البوحيفة وابو يوسف ومحمد
وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيرهم وعليه
علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قد مناه والله اعلم اهـ وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل
قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن اولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فخرج الى المختار
لخصاف الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في النفع الوسائل وغيره
وتقدمت المحاورة بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة
والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاف ينبغي الافتاء بما اختار مع النصيص على اختياره

مطلب
دخول ولد البنت
في الوقف على
الاولاد واولاد
الاولاد فيه
خلاف

مطلب
في دخول ولد
البنت في الاولاد
والاولاد الاولاد
خلاف

والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها والده الشيخ احمد من خط والده المزبور المولاد
البنات من الذرية على القول الراجح انتهى وقد جزم في الاستعاف بأن النسل للولد ولدا ولدا ولدا ولدا
ذكورا كانوا أو اناثا فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية هلال والخصاف فلا شبهة انه اذا قضى
قاضي يراها غير مقلد بدخول اولاد البنات نفذ وارفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء
وقد نص على ذلك ان احدى في الحاوي والقنية وهو جار على القواعد فقد صرحوا بان فضله
القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية برفع الخلاف ولا يجوز بعد نقضه والله اعلم
سئل في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفى وعمر وحمزة وستان
وحسينية وعلى من سجد ثلث الله تعالى له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على نسلم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الظهور منهم
دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولا بنت نقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقف على اولاد
البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخر لجهة برعنها مات الواقف عن اولاده المذكورين
ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد ذكور واناث هل اولاده شئ في الوقف مع وجود اولاد
الواقف المذكورين ام لا شئ لهم مادام واحد منهم موجودا لكونه لم يتعرض لذكر من مات عن ولد
انقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك اجاب لا شئ لاولاد اولاد الواقف مادام
واحد من اولاد الواقف ذكرا كان او انثى لترتيب الاستحقاق بتم مؤكدا له بقوله الطبقة
العليا منهم تجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على ان من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو
مقر له فان مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان في درجة ليست محبوبة باعلى
فيصرف نصيبه لمن هو في درجته وهم اهل الدرجة العليا فان من ذلك من اهل الاستحقاق
موجودا والله اعلم سئل في رجل مقر في وظيفة خطابة وامامة عنه سفر ضرورة
فاستتاب رجلا يقوم فيها مقامه فباشر عنده مدة اشهر ثم اخذها عنه باعانة المتولي
بغير جحفة فاستردها بنقري من سلطان واعادها السلطان عليه كما كان فاخذها النائب
ثانيا كاخذه الاول هل يصح اخذه ام لا لكونه بلا جحفة واذا قلتم لا فما الحكم في معلومها
اجاب صرح العلماء رضي الله عنهم بانه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير جحفة
والمسئلة في البصر وغيره وقد اشتهر اشتهاها فلا تحتاج الى ان تزيد ما اظهرها وصرح في البحر
ايضا بعد كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوظائف ان عمل الناس بالقاهرة على
جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة قال ثم
رايت في الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استنابة غيره بلا اذن بخلاف
القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاغرة وتصح النيابة وقد رد على الطرطوسي في

مطلب
اذا شرط الواقف
ان الطبقة
العليا تجب
السفلى فلا
شئ لاولاد الاب
مع الاولاد

مطلب
لا يجوز عزل صاحب
وظيفة بغير جحفة
واذا استتاب
آخر يقوم بها
فغلبت عليها فله
الاجرة ان شئت
والمعلوم الاولاد

استنباطه عدم جواز الاشتباة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل فحجب
 العمل بما عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للاستنباط وليس
 للنائب الا الاجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه
 وفي العمل الذي استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى
 ان الاستئجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة
 من الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله اعلم سئل في
 رجل بيده وظيفة تولية على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم ان بكر اذهب الى وكيل
 السلطان وذكر له ان المتولي المذكور اخرب الوقف المزبور فاعطاه التولية بناء على ذلك
 ثم ان بكر اجله براءة شريفة تتضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على القاضي الشرع فلم يعده
 في ذلك لعدم ثبوت ما انتهاه وابقى المتولي السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر
 براته ولا اذن له في التصرف ولا قرئت البراءة على المتولي السابق ولا احد من قضاة الشرع
 الشريف منعه عن التصرف فهل يجوز اخراج الوظائف عن اربابها بغير جنة شرعية ثابتة
 بوجود صاحب الوظيفة ام لا وهل والحال ما ذكر اذا تصرف المتولي السابق في الوقف يكون
 متعديا ام لا ابسطوا لنا الجواب اجاب قال في البحر الرائق واما عزل القاضي له فشرطه
 ان يكون بمحنة واستدل عليه بما نقله في الاستعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد افاد
 حومة تولية غيره بلا خيانة وعدم صحتها لو فعل ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير
 جنة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل بما نقله عن البرازي وغيره فاذا علم ذلك
 فقد ظهر عدم جواز العزل من السلطان بنفسه ومن وكيله وذي راي كان اوقافا للمانات
 القاضي وكيل عنه ولا يثبت مستفاد منه كما هو الظاهر من ان يبحث فيه وينتقنه وان
 يوصف المتولي السابق بالتعدي في التصرف ولكن له والوظيفة لم تخرج عنه وتصرفه
 صادر من اهل واقف في المحل وعزل الاول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر وهو فاسد
 والمبني عليه مثله وحيث بنى على ما انتهى فالظلم والتعدي غير جائز للاخذ للمنهى فيه ولا
 للعطى اذ هو وقعة في عرض المسلم الثابتة حرمتها بالكتاب والسنة خصوصا لدى الكلام
 وولاية الانام فهناك معصية عظيمة في الاسلام وخلقة ذميمة بين الخواص والعوام حميدة
 في تمهيد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد المشايخ من مسلم الناس من يد ولسانه والله اعلم سئل
 في متجد توالى عليه ايدى النظار من اهل الشام الذي المشجدة مدة سنين متعددة انه
 رجل مغربي للسلطنة العلية ان نظره مشروط للمغاربة والحال ان النظر قد بما وحديثا
 الى الان لا يعرف الا اهل الولاية المذكورة فولاه السلطان بناء على ذلك هل اذا اظهر الامر
 بخلاف ما انتهى بين عزل الاول ام لا ينبغي اجاب نعم اذا اظهر الامر بخلاف ما انتهى

مطلبت
 لا يجوز عزل
 صاحب وظيفة
 الا من سلطان
 ولا من وكيله
 وزير اكان
 اوقافا
 بغير جنة

مطلبت
 وفي السلطان
 رجلا نظارة
 مشجدة
 على انها
 ظم الامر
 ما انتهى
 الاول

لا ينزع الاول لان التولية الثانية معلقة بالشروط والمعلق بالشروط ينتفى بانتهائه
فانتفى بانتفاء ما انتهاه فافهم والله علم سئل في شخص قرر عليه السلطان وظيفه
والد بعد وفاته فانتفى خرا للسلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير من انتهى انتهاء عليه
في الواقع فعزله واعطى المنهى حسب انتهائه هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه
لم يصح ادق كل من العزل والتولية محلا ام لا اجاب نعم لم يصادف كل من العزل والتولية
محلا اذا اعطاه بناء على انتهائه وحيث كان انتهاء خلاف الواقع فلا اعطاه لم يصح ادق محلا
والوظيفة باقية على من وجهت اليه اولا والله علم سئل فيما اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة
كانت في يد رجل فرع لغيره عنها بما هل يكون لمن قرره السلطان او لمن فرغ له عنها اجاب
انما يكون لمن قرره السلطان اذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بصحة المانع فيها او بعد ما
الموافق للقواعد الفقهية كما حرره العلامة الشيخ علي بن غانم المقدسي ثم رأيت صريح المسئلة
في شرح منهاج الشافعية لابن حجر في كتاب الوفاق ماصورته لومات ذو وظيفة فقرر الناظر
اخر فبان انه نزل عنها لاخر لم يقدح ذلك في التقرير كما افق بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره
مع علمه بذلك فكذلك لان مجزئ النزول سبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم
يوجد فقدم المقرر انتهى والله علم سئل في رجل بيده وظيفة نظير بتقرير فاضل فذعنه
رجل وظيفة التولية براءة شريفة فهل ينزع عن النظر ام لا اجاب ان شرطها الواقف
وظيفتين كل واحدة منهما وظيفة مستقلة بذاتها بان عين النظر لشخص والتولية لاخر
او جعل هذه معلوما وهذه معلوما لا ينزع عن النظر لان الماخوذ ليس ماعليه والا كان لاخذ
الوافق لوظيفتين ماعليه فينزع عن حيث اجتمعت شروط العزل لاحلاق اللفظين على الاخر كما يعلم ذلك من له
اذ في المام بالحقه وقد تقرر ان احداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز ان يجعل متول بعلاقة
مستقلة مع ناظر الوقف بعلاقة مستقلة لانه احداث وظيفة في الوقف وهو لا يجوز
والله اعلم سئل في رجل عزل عن التولية على مسجد كجحة وولى رجل غير شهدا هل المشيد بعلمته
وعفته ثم ولى الاول بانتهاء ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير جحة هل ينزع ام لا وللقاض
ابقاؤه على التولية اجاب قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب
وظيفة ما بغير جحة ولو عزله الحاكم لا ينزع بغير جحة وللقاض بقاءه على وظيفته والله اعلم
سئل في رجل مات فقرر القاض في وظائفه جماعة ثم ان رجلا انتهى الى السلطان امر الميت
فقرره في وظائفه بناء على شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاض السابق فهل العبرة بتقرير
القاض ام بتقرير السلطان مع انه انما قرره بناء على ما انتهى غير عالم لما فعل القاض اجاب
العبرة بتقرير القاض لا بتقرير السلطان بناء على ما انتهى اليه كمسئلة الوكيل اذا نجز ما ولى
فيه ثم فعله الموكل خصوصاً لم يوجد من السلطان تنصيب على عزل المقرر فالقضا دمر منه مبنى

مطلب
اذا قرر
السلطان
ساحبا لوظيفة
وولى غيره على
حسب انتهائه
وحال خلافه
لاستحقاقه
ولا تصح تولية
الرجل
مطلب
اذا فرغ صاحب
الوظيفة عنها
لغيره وقرر
السلطان آخر
نهي لمن قرره
السلطان

مطلب
اذا قرر القاض
ناظرا ثم قرره
السلطان
متوليا مع ما
قرره السلطان
ان لم يشط
الموافق لوظيفتين

مطلب
عزل المتول بجهة
وولى غيره ولم عزله
السلطان بغير
جحة وولى الاول
لا يصح

مطلب
قرر القاض جماعة
في وظائف
مات ثم قرر
السلطان فيها
رجلا شاعرا على
شغورها

مطلب
ادع ناظر الوقف
كتاب الوقف
رجل والرجل
لاخر فصار الآخر
يعمر ويتناول
الاجرة من غير اذن
القاضي

على امرتين خلافة فلا يصح والله علم سئل في ناظر وقف اراد السفر فاودع كتابا للوقف
لرجل والرجل اودعه لاخر فطفق الاخر يعمر في الوقف بغير اذن القاضي ويتناول الاجرة ويصرفها
كذلك من غير اذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه ام لا يجوز ويرجع على من عليه الغلة
ويكون المنصرف متبرعا في ذلك اجاب تصرفه بغير اذن القاضي والمنولى لا يجوز
فان كان بنى للوقف فهو وقف لكن بغير ذلك من ماله ولا تبرأ ذمة المستأجر عن الاجرة بالدفع
له فللناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك او غيرهم وان بنى لنفسه او اطلق
رفعه لو لم يضر ولا يملكه القيم باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بما لا للوقف فان اذن بغير
الي ان يخلص ماله كما تقر في مسئلة تعهد الاجنبي في الوقف بلا اذن والله علم سئل فيما
لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف ام لا واذا قلتم يجوز فهل
اذا اثبت رجل منهم انه علوي بوجه الواقف بشهادة رجلين شهدا بانهم علوي لشهرته عندهما
بذلك يثبت نسبته ويدخل في الوقف ام لا اجاب نعم يجوز الوقف عليهم كما صرح به في الاما
وكثير من الكتب قال في الخانية وهو المختار فاذا اثبت رجل منهم انه علوي بوجه الواقف
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ثبت نسبته ويدخل في الوقف والمسئلة مصرح بها في كثير
من الكتب والله علم سئل في الوقف على الصوفية هل هو جائز ام لا واذا قلتم غير جائز
هل اذا وقف خاتناه على الصوفية ومات لا عن وارث ورأى السلطان نصرا لله فعلا
ان يجعلها مدرسة ويقيم لها مدرسا فاراد المدرس ان يدرس ويأخذ القدر المتعارف
هل له ذلك ولا يجوز منعه عن التدريس واخذ ذلك اجاب المصريح به في كتب اصحابنا
ان الوقف على الصوفية وصوفي خاتنه لا يجوز كما هو الرواية المرجوع اليها من جانب الكل قال
في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب اخرج القاضي الامام على السفندى الرواية من وقف
الخصاف انه لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه امه فاذا علم ذلك علم ان السلطان
ان يجعلها مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله اخذ ما هو مذكور
حيث لا مانع من موانع الشرع الشريف اذ ولايتها والحال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر
والله علم سئل في متول على زاوية ادعى حصته في عقار بيد رجل انها وقف على مصالح الزاوية
من قبل عم المدعى عليه واتى بكتاب وقف يطق بذلك هل يعمل به ام لا اجاب لا يعمل
بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت اليه لان الحجج الشرعية ثلاثة البينة والاقرار والتكول فلا يفتقر
القاضي بغير واحدة منها والله علم سئل في وقف ضاق ريعه عن الصرف الى مستحقه من خطباء
وائمة وموذيّن وشعاليّن ونوابين وتنوير وغير ذلك فهل يقدم احدهم في صرف امرهم فيه
سواء اجاب الذي تحرر من كلام صاحب البحر نقله عن الحاوي القدسي ان الذي يبدأ
بربع الغارة ما هو اقرب الى الغارة واعلم للصيغة كمام المسجد والمدرس للدراسة وينبغي لها

مطلب
يجوز الوقف
على العلوية
اثبت انه منهم
يدخل في الوقف

مطلب
لا يجوز الوقف
على الصوفية
والعميان واذا
وقف على من
خاتناه قلنا سلطان
ان يجعلها مدرسة

مطلب
لا يثبت الوقف
بمجرد كتاب الوقف

مطلب
اذا ضاق
ريج الوقف
بدا بما هو
اقرب الى الوقف
كلاما

المؤذنين بالامام وكذا الميثاق لكثرة الاحتياج اليه كما في الاشياء والخطيب ملحق بالامام
 بل هو امام الجمعة قال في الجرح المبرج بكسر السين اما القناديل ومراجه مع ذبيها وبسط
 بكسر الباء اما الحصى ويطحن بها معلوم خادما وهو الوقاد والفرش وتغييره بشم دون الاول
 يدل على انها مؤخران عن الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته
 للمدرسة للتدريس لا بام المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب
 تعطلت بخلاف مدرس الجامع امر ومن رام الزيادة يرجع الى الجهر والله علم سئل في
 مسجد له امام وخطيب ومؤذنون هل يقدم في الصلوة بعضهم على بعضهم ممنساوون
 اجاب الامام والخطيب والمؤذنون سواء في التقديم لا منزية لاحدهما على الاخر
 والله علم سئل في مسجد الخطيب اما مؤذنون وخادم ايهم يقدم في صرف العلوقة وانا
 صرف الناظر الى المؤذنين وحرمة الامام والخطيب هل هو مخطئ او مصيب اجاب ان لم
 يضيق ريع الوقف فلكل ما شرط له وان ضاق يقدم الثلاثة الاول في الصلوة على الخادم
 وانظر ما كتبه في الاشياء نقلا عن الحاوي القدسي يزل عنك في ذلك الاشتباه ولا ريب
 ان الناظر في تخصيصه الدفع للمؤذنين وحرمان الامام والخطيب مخطئ غير مصيب والله علم
 سئل هل للقاضي ان يقرر شخصاً في وظيفة كتابية في وقف مدرسة بغير شرط المواقف
 ام لا اجاب ليس للقاضي ان يقرر وظيفة كتابية في الوقف بغير شرط الواقف ولا
 يحل للقرار الاخذ الا بالنظر على الوقف كما في الفوائد الزينية والله علم سئل في رجل وقف
 وقفا مشاعا في عقاره ولم يرزده ولم يسلمه الى المتولى حتمات هل للقاضي ابطال الوقف
 وجعله للورثة ام لا اجاب نعم للقاضي ابطال الوقف وكان هذا حيث لم يقع
 فيه حكم فاض بوجهه الشرعي من تقدم دعوى صحيحة شرعية على ما مال اليه بعض الحكماء
 او وجود مقتضى عليه مع اقامة بيينة ونحوها من الحجج كما هو الراجح لينصب القضاء عليه
 كما هو مشهور والله علم سئل في رجل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعد
 على اولاده لصلبه الموجودين الان وهم لوير وعبد الكريم واحمد وسعد الدين جميع الوقف
 بينهم بالسوية لا منزية لاحد منهم على الاخر ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم
 اولادهم وورثتهم وسلم وعقبهم ابدا ما داموا واثما ما بقوا هل يدخل اولاد البنات في هذا
 الوقف ام لا اجاب نعم يدخلون حيث اضاف اليهم كل في الخلاصة والبرازية ولو قال
 على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكاملهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت اهو هذا
 لا خلاف فيه اما اذا اضاف اليه بان قال على اولادي واولاد اولادي او ولدي وولدي ولدي
 بصيغة الجمع او افراد في دخولهم وعدمه الخلاف المشهور المعلوم في كتب اصحابنا والله علم
 سئل في امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناظرا يتصرف في المال ويصرف من الربح

الامام والخطيب
 والمؤذنون سواء
 في التقديم

مطلب
 سئل هل القاضي
 في وظيفة الا النظر

مطلب
 القاضي ابطال
 الوقف مشاع
 حيث لم يحكم به

مطلب
 اذا وقف على
 اولاده واولاد
 اولادهم

مطلب
 يدخل اولاد البنات
 على اولادهم
 واولاد اولادهم
 في الوقف

للقراء على موجب ما عينت الواقفة في شرط وقفها ثم بعد مدة ضاع من مال الوقف شطر
 في زمن نظاره السابقة وصارت علوقات القراء على حكم التوزيع قبل التناظر لان له ان
 ياخذ علوقته تماما على حكم ما عينت له الواقفة في شرط وقفها او لا يدخل مع القراء في التوزيع
 اجاب لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يقدم على القراء فيصير اليه معينه تماما حيث
 كان في مقابلة عمله وكان قدر اجرته ثم ما فضل يوزع على القراء وقد نقل في الاشباه عن ابي
 استواء المستحقين عند الضيق وان مخالف لمذهبنا فارجح اليه يظهر لك صحة ما افيتت به
 والله اعلم سئل في واقف وقف على ولدته احمد وجمال الدين ثم على اولادها واولاد اولادها
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى غير ان من كان له ولد من الاباء او ولد ولد انتقل نصيبه
 الى ولده او ولد ولده والا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت واحدة
 من بنات ابناء الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف استحقاقها لاختها حيث كانت
 هي الطبقة العليا ومن سواها من اهل الوقف دونها ام لولدها اجاب لا يصرف استحقاق
 الميتة لولدها ولا لولد ولدها لقول الواقف من كان له ولد من الاباء الخ فالقيد بالاباء مخرج
 للامهات فلا ينتقل نصيب من مات من الامهات لولدها ولا لولد ولدها بل يصرف لذوي
 الطبقة العليا لا لمن في درجتها العود الضمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته
 الى من القيد بكونه من الاباء وحاصله ان انتقال نصيب الى ولد او ولد ولد مقيد بكون
 الميت من الاباء وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته مقيد بريا في قول الواقف
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات
 الى ذويها الطبقة العليا لا الى ولدها وولد ولدها ولا الى ذوي طبقتها والحمد لله والله اعلم
 سئل في متول قبض الغلة وفي دينه بها وترك الغارة مع الحاجة اليها هل تثبت خيانه
 بذلك ويجب اخراجه ام لا اجاب نعم تثبت خيانه ويجب اخراجه فقد صرح في البحران
 امتناعه من التعير خيانه وصرح في المن اذية بان عزل القاضى للنائى واجب عليه قال في البحر
 ومقتضاه الا ثم يتركه والا ثم بتولية النائب ولا شك فيه والله اعلم سئل في وقف وقفه
 زيد على نفسه ثم على اولاده ذكر را كانوا اوتوا على الغريضة الشرعية ثم من بعدهم الى اولادهم
 ثم اولاد اولادهم ثم انفسهم واعقابهم على ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وان
 سفلوا اترك ولدا او ولد ولدا او سفل منه فنصيبه المولد ثم الى ولد ولده وان سفل الى
 ان من توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم الى اخره عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
 عاد نصيبه لمن هو في درجته من اهل الوقف الا قرب الا قرب الى المتوفى من اهل الوقف يستوي الخ
 الشقيق والاخ من الاب ومن بحر بحرهم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقة
 اليه من اهل الوقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك

مطلب
 وقع في عبارة
 الواقف ان من
 كان له من الاباء
 ولد او ولد ولد
 انتقل نصيبه
 الى ولد ما وولد
 ولده فماتت
 شقيقة من بنات
 ابناء الواقف
 لا تصرف نصيبها
 لولدها ولا لولدها

مطلب
 ثبت خيانه بتولي
 تصرف الغلة في
 دينه وجب اخراجه

مطلب
 في صورة
 وقف

ولدا أو ولد وولدا أو أسقل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان جيا يتما ولون ذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم ذكر اكان او انثى ويشترك الاثنان فافوقهما فئة ذكورا كانوا او اناثا بينهم على الشرط والترتيب وبعد الانقراض الى جهة بر منصلة مات رجل من اهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف عن غير نسل والموجود من اهل طبقة ابن خالته احمد بن عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وبنت خالته امينة بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وعن محمد بن احمد بن عبد الرحمن بن الواقف فلم ينتقل نصيب هذا الميت من اهل الوقف المزبور اجاب ينتقل نصيب الميت المزبور لاحد ولا امينة ولمحمد للذكر ضعف ما للانثى بالشرط المذكور حيث كانوا من اهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله وعقبه ذكر او انثى للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي عن ولد او نسل عاد ما كان جاريا عليه على ولد ثم على ولد ولد ثم على نسله على الفريضة الشرعية وعلى ان من توفي عن غير نسل عاد ما كان جاريا عليه على من في درجة من الوقف يقدم الاقرب فالاقرب اليه ويستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب الى اخر ما ذكر والمرد من اهل الوقف من له حق ما حالا او مالا وقد احرزنا بقولنا من اهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل اولاد البنات وان صرح كثير بدخولهم اذا ذكرنا بصيغة الجمع مضافين الى نفس الوقف لا الى الاولاد كما هنا ويدخل البطن الرابع وان لم يذكر استحصانا ووجه الاستحصان في لغة قال على اولادهم فقد ذكر اولادهم على العموم بصيغة الجمع فينع ذلك على البطن كما هنا فدخل فيه اولاد البنات لانه قال على اولادهم واولاد البنات من اولادهم ذكره في نفع الوسائل في المسئلة الثلاثين عن ابن مازة وانما اطلنا في ذلك لكثرة الاشباه في دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد والله اعلم سئل في واقف وقف وقفا في صحته وعافيته على اولاده واولاد اولادهم ثم وثم ماتنا سلوا ومانعوا ووجعنا وجعل اخر لجهة بر لا شق طع هل يكون الوقف سوية بين الذكور والاناث ام لا اجاب نعم يكون بينهم كما صرح به هلال ومن لا خسر وفر اجمعها ان شئت والله اعلم سئل في واقف شرطي في وقفه المعين على مشيخ الفلا في النظر والولاية عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لمعتوقه ارغون شاه ثم من بعده للارشد فالارشد من ذرية عتقائه الرجال دون النساء فان لم يكن منهم رشيد او انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن يكون نائب السلطنة الشريفة بغزة المحرسة وشرطه ان تعذر الصنف لخراب المكان كان مصر وقاربعة على القلعة والمساكين اينما كانوا واينما وجدوا هذا حاصله انقرض الرجال من ذرية عتقائه دون النساء ويخرب المسجد ودرث وتفرق الناس عنه فلا يصلي فيه وتعذر الصنف عليه لخراب ونقطت اوقافه وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال في الذي يتعين للاستبدال اهل امين

مطلب
اذا وقعت وكفها
على ولدها
اولا من كل شيء
الذكور والبنات
بالسوية

وقعت وقعا على
منه كذا وشي
الذي له ثم لمع
ثم لمعته عفا
الرجال كان
فلما في السلطنة
الشريعة وان
تعددت في
كان رغبة

بيت المال ام الارشدمن النساء او نائب غرة وما الحكم في نفس المسجد المذكور اجاب
النظر لنائب السلطنة الشريفة بغرة المحروسة ولا ينظر للنساء من ذرية العتقاء لقوله
دون النساء فهو صريح في المنع من النظر فيه لمن ولوال الصنف الى الفقراء والمساكين كما هو
ظاهر فاذا علم ذلك فنائب السلطنة بغرة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالامر والنهي والتدبير
والعقود وقبض المال ونحو ذلك فان هذه الاشياء هي وظيفة الناظر واما الاستبدال فهو
للقاضي ونائبه لا للناظر ولا لامين بيت المال اذ لا دخل لوكيل بيت المال في التصرف
في الوقف بحال فاذا صار الموقوف بصفة مجوزة للاستبدال فالقاضي او نائبه هو الذي
يلي ذلك وقد صرحوا بان ارض الوقف اقل ثلها لافرة او صارت بحال لا تصلح للزراعة ولا
تفضل غلتها عن مونها وصالح الوقف في الاستبدال جاز الاستبدال للقاضي لجهة المفسر
بلد العلم والعدل ومسئلة الاستبدال شهيرة مذكورة في اغلب كتب المذهب والمعتمد
للقوى ما ذكرناه واما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الشيوخ فيه
فقال محمد اذ خرب وليس له ما يعمر به وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد اخر او لخرب القرية
اولم تخرب لكن خربت القرية بنقل اهلها واستغنوا عنه فانه يعود الى ملك الواقف ان كان موجودا
او ملك ورثته ان لم يكن وقال ابو يوسف هو مسجد ابدا الى قيام الساعة لا يعود ميراثا
ولا يجوز نقله ولا ينقل ماله الى مسجد اخر سواء كانوا يصلون فيه او لا والقوى على قول
محمد في آلات المسجد كالقناديل والحضر والبوارى وعلى قول ابى يوسف في ذات المسجد من حنية
التابيد والمسئلة طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لانه ذبقة كلامهم والله اعلم
سئل في وقف على شعائر مدرسة لم يعلم بيعة شرعية مقدار ما شرط الواقف للمتولى
وارباب الشعائر من العلقات انتصب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكاتب وجا بيان يقول
كل منهم قد نصر السلطان في براقي على ان لي من العلوفة كل يوم ركنا وكذا من الدارهم فاستغفروا
نصف غلة الوقف مع ان عملهم في الوقف عمل حقير جدا فان مستقل الوقف ارض توجد
بالمقاطعة الشرعية وتؤخذ اجرتها من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف
في اقل من درجة رملية فهل يجابون الى ذلك فما فضل عنهم ولو اقل قليل بصرف الى المدبر
وياقربا بالشعائر كيف الحال اجاب حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يصرف
لهم ينظر الى ما كان معهودا من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه
فينبئ على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون
بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف
باذن القاضي فالواجب اجرة مثلهم ومنع عنهم الزوائد على اجرة المثل هذا اذا عملوا
وان لم يعملوا لا يستحقون اجرة وان نصيبهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر ان كان

مطلب
استبدال
الوقف يكون
للقاضي

مطلب
اختلاف
الشيوخ في
المسجد بعد خرابه

مطلب
اذا لم يتفقوا
على ان يوقف
بصرف المتولى
وارباب الشعائر
مثل فاكات
بصرف القوام
التابعين
وان لم يعلم فللقاضي

المعهودا ثم لا يعملون الا باجرة المثل فلم يرجع المثل لان المعروف كالمشروط والا فلا شيء
 لهم واهل علم سئل فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصايبه
 ابرهاني ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على ولاده ثم على اولاد اولاده ثم على انساله واعتقابه
 على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد
 ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب وعقب وانقرضوا عا د ذلك
 وقفا شرعيا على من يوجد من اخوته لابي له ذكر اكان او انثى ذكر اكانوا او اناثا ايبنهم
 على الفريضة الشرعية على الحكم المعين فيه اعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم وبادهم الموقوف
 عن اخيرهم عا د ذلك وقفا على الزاوية الكاشة بباطن دمشق المعروفة باشاء الوقف وعلى
 سائر مصارفها الشرعية فاذا تعذر فعلى الفقراء والمساكين المسلمين فان امكن العود
 عاد وشرط النظر لنفسه ثم من بعده لولده ابراهيم المذكور ثم للارشد فالارشد من ذرية
 ابراهيم ونسله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكب بذلك وقيمة ناطقة بذلك ثم مات
 الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب فتناولوا الوقف
 ثم انقرضوا عن اخرهم ولم يولدوا واولاد اولادهم ينقل الوقف الى الزاوية المزبورة
 يا انقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف احد من اولاد الاخوة وذريتهم امر لا
 اجاب الا قرب الى غرض الوقف انما الى اولاد اخوة ابراهيم لا من اولاد اخوة ابراهيم
 الى غرض الوقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرفنا باللام وذلك
 للعموم والاعتبار لعموم اللفظ والعامة تنقي على عمومه حتى لا يعتبر معه خصوص المسبب
 وقد ذكرنا ذلك في العناية شرح المداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقوال
 اوسكوت او انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى قوله والصلح خير فانه باطلا قد يتناولها
 يعني الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص المسبب
 فهو مناد في مسئلتنا باسحقاق اولاد اخوة ابراهيم لم يدين الامرين الذين هما غرض
 الواقف واقادة اللفظ له والحق الحق بالاتباع والله اعلم سئل في النزول عن الظانف
 بما لا يعطى لصاحبها هل يجوز ولا يلزم ان لا يعطى لغيره اجاب قد صرح في الاشياء
 والنظائر ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ورفع عليه فروعا منها النزول عن الظانف
 بما لا يعطى لصاحبها فعلى اعتبار ما ينبغي الجواز اقول قوله قبله المذهب عدم اعتبار العرف
 الخاص يعني ان الصحيح خلافه وقد لا العلامة المقدسي الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن
 الوضائف لانه حق تجرد فلا يجوز الاعتياض عن حق الشفعة اه والله اعلم سئل في
 رجل فرغ لاخر عن وظيفته واعطاه مالا مجازاة على صنعه من باب المقابلة ثم بعد مدة
 اخذها شخص عنه بحكم السلطان تجردا نهائيا هل للفرد له ان يرجع بالمال المدفوع والمال
 لا يرجع والا فبغيره خلا

مطلب
 وقف على ولده
 ابراهيم ثم على
 اولاد اولاده
 الاثم على اخوته
 لابي له ذكر اكان
 او انثى ذكر اكانوا
 او اناثا ايبنهم
 الكل ولم يوجد
 الا اولاد اخوة
 لاب

مطلب
 الفتوى على
 عدم جواز
 الاعتياض عن
 الوقف

مطلب
 اعطى لاخر مالا
 في مقابلته وظيفته
 ثم اخذها شخص
 بحكم السلطان
 فان كان دفع الارباء
 لا يرجع والا فبغيره خلا

هذه ام لا اجاب ليس للمفروع له أن يرجع على الفارغ بالمال المدفوع والحال
 هذه اذا اعتبه أي الفراغ ابراء عام او خاص منه وهذا باتفاق واذا اخلا منها فالتأخر
 كلام في الرجوع بما بذله من الحظ عوضا عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار العرف
 الخاص ومنهم من قال به معللا بان حق مجرد والحق الجرد لا يجوز الاعتياض عنه وأما اذا
 جعله من باب المجازاة على الصنيع او لحقه ابراء عام أو ابراء منه خاص فلا قائل بالرجوع
 والحال هذه والله أعلم سئل في رجل له وظيفة فرغ عنها الاخر بعوض وقرره القاضي
 لاهليته ونذر المفروع له للفراغ اذا ارد اليه نظير المدفوع بفرغ له ثم فرغ المفروع
 له لاخر فقرره القاضي كذلك والان ينازع الفارغ الاول متعللا بالانذار السابق
 فهل تقرير القاضي للمفروع له بعد الفراغ صحيح نافذ حيث كان اهلا ولا يقضي بالانذار
 المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعا أم لا اجاب تقرير القاضي للنزول له عن الوظيفة
 صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بأن من فرغ عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وافق
 العلامة قاسم ان من فرغ لا انسان عن وظيفة سقط حقه منها سوله قرا لناظر المنزول
 له ام لا قال في الجهر بالقاضي بالاولى ولا يلزمه الوفاء بما نذر اذا نذر لا يلزم الوفاء
 به الا بشروط وهي مختلفة في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضي لا يقضي به
 على الناذر كما صرحوا به قاطبة اذ وجوب الوفاء به في حال اجتماع شرائطه فيما بين الناذر
 وبين الله تعالى اما الحكم في خلاف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه
 كما قرر في محله واما صحة الفراغ من اصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم
 فيها بعض أهل التمييز من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه انه لا يصح ولا يستحق العوض
 وانه حاصله انه عزل نفسه عنها وفوضها لغيره بعوض فصم العزل وبطل ما سواه
 واما تقرير القاضي للنزول له فيما لا منازعة في صحته هذا هو المحرر في هذه المسئلة والله أعلم
 سئل في رجل نزل لاخر عن وظيفة معلومة فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل لاخر
 ان يرجع بالمبلغ الذي دفعه له اجاب له ان يرجع به بل ولولم يتبين ذلك لانه
 اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به قاطبة ومن افنى بخلافه فقد افنى بخلاف المذهب
 لبناثه على اعتبار العرف الخاص وهو خلافا للمذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها
 للتأخرين رسائل واتباع الجادة اولى والله أعلم سئل من دمشق فيما اذا وقف رجل
 وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعد على جهة بر معينة وما فضل بعد ذلك يضر لزوجته
 الواقف ان كانت موجودة ولين يوجد حين ذاك من اولاد الواقف المذكور والانات بينهم
 المذكور مثل حظ الانثيين ليستقل بذلك الواحد من الاولاد والزوجة المذكورة عند الامتداد
 يشترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع ابلا ما عاشوا واداما ما بقوا ثم من بعدهم لا ولاهم

مطلبه
 اذا فرغ لاخر عن
 وظيفة بعوض
 ونذر المفروع له
 للفراغ ان يرد
 اليه عند رد نظير
 العوض سقط
 حقه منها ولا
 يلزم الوفاء بالند

مطلبه
 نزل لاخر عن
 وظيفة بعوض
 له ان يرجع بما
 دفع مطلقا

مطلبه
 في وقفته

ثم لا ولاء أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور خاصة للذكر مثل حظ الأنثيين
طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وعلى أنه إن توفيت الزوجة انتقل نصيبها لمن يوجد من
أولاد الواقف فإن لم يوجد ذلك فلم يوجد من أولاد أولاده وعلى أن من توفي منهم انتقل نصيبه
لمن يوجد من أولاده فإن لم يكن له ذلك فلا ولاء أولاده وذريتهم فإن لم يكن له ذلك
فلم يوجد من أخوته وأخواته المشاكرين له في الوقف فإن لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات
إلى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا
الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك من أولاد
الظهور وإلى الوقف إلى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك وبعضه قام من تركه من
الظهور بمقامه واستحق ما كان أحله مستحقه لو كان حيا وعلى أنه من مات من أهل طبقة
مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه من ظهره وإلى الواقف إلى أنقرض أهل تلك الطبقة
المستوية وكان قلا انتقل إلى من هو أسفل منها استحقاق من مات قبله بالتفاضل واستحقاق
نازل مع وجود علامته نقضت القسمة السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد
من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأوان
فإن لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعد صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من
الباطون حين ذلك ثم من بعدهم لا ولاءهم وذريتهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشرع
ذلك أعلاه فإن لم يوجد أحد من نسله من الباطون وانقرضوا كان ذلك مخصصا إلى الماهر
من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستيتها وعن ابن
ابنه بدر الدين ثم مات ستيتها المذكورة عن ابنها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين
المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من أولاد الباطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها
عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت
زين الدين وانقرضت أولاد المذكور حين موت عابدة المزبورة ووجد أولاد الباطون من اثني عشر
عابدة المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستيتها المزبورة ابنها محمود المذكور
ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل
استحقاقه عن أربعة أولاد ذكور وهم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن
المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المذكور وهي عائشة المزبورة
وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستيتها ما كان يستحقه محمود المذكور لوقف
الواقف على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم قبل استحقاقه لشيء
من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك من ولدا أو ولد يستحق ذلك
المتركة ما كان يستحقه المتوفى إن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق أولا وقد وقع هذا

السؤال بعينه ثانياً له ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموحدين المذكورين حين موت عابدة المذكورة اولاداً بطون ويصرف الوقف عليهم جميعاً على الفريضة الشرعية من غير مراعات ترتيب بين الفرع واصله وفتح غير عملاً بعموم قول الواقف فان لم يوجد احد من اولاد الواقف الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذاك اولاً ويجري الحكم في اولاد البطون كما يجري في اولاد الظهور استحقاقاً وحرماناً وجباً ونقصاناً وكل شرط شرط في اولاد الظهور تجب مراعاته في اولاد البطون عملاً بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر اولادهم ونسألهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاه اجاب لا وجه للقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلوز كرههم وذكر اولادهم ونسألهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجري كل شرط شرط في اولاد الظهور في اولاد البطون فاذا علمت ذلك فاعلم انه بانقراض اولاد الظهور الموقوف عليهم صار الوقف على اولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف فيقسم اولاداً على خليل وعائشة ولدي محمود على الفريضة الشرعية فما اصاب عبد الرحمن لولد سليمان وقسم من ستة لعائشة اثنان ولحمود واحد ولأخيه احمد كذلك ولزبن الدين مثل ذلك وسليمان ما حصل باه عبد الرحمن ولا شيء لاولادهم مع وجودهم لجهلهم بوجوب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقد اوجب فيهم ما اوجب في اولاد الظهور وفي اولاد الظهور لا ينال الفرع شيء من منال الوقف مع وجود اصله هذا واذ ماتت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسبما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف اعني حجب اصل فرعه ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لاهل الفتوى فلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشار وجع في ذلك بان اهل الوقف اختلفوا في حصة خليل وأخيه هل وصلت اليهما بالتلقي من محمود بعد قبضه على محمود ومن في طبقة ام بغير تلقى فكتب ما صورته لا يقسم على محمود لا تقراض جميع طبقة واندرا س اهل درجته اذ بانقراضها انقطع النظر عنها وقسم على اهل الدرجة النازلة عنها لعدم انقراضها بوجود عائشة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف بانقراض القسمة بانقراض كل بطن وقسمة الوقف على البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا اولاداً واولادهم او الاسفل منهم ان لم يكونوا فكذلك قسم عليها اثلاً لخليل لثلاث وعائشة ثلث عملاً بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على الانثى فما اصاب عائشة لها ما دامت حياتها وما اصابها خلية المذكور صرف لاولاده الاربعة بالسوية فما اصاب عبد الرحمن صرف لولد سليمان

ولم يحكم بانئصال نصيب عائدة لولديهما سليمان وباقيته لان الشرط المقرر في اشتقاق اولاد
البطون ان من مات منهم اى من اولاد البطون عن ولد او ولد ولد الى اخره فنصيبه له وابنة
ليست من اولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم يصدق على ولديها المذكورين انهما ولدا
ولد بطن لها فلا يصح صرف مالها لولده الا بقطع الحكم عن اولاد الظهون بموتها واستقلال
اولاد البطون بالوقف بشرط مستقل فافهم والله علم سئل في وقف اهل له متول وشا في
وال امر فظله بشرط الواقعة الى ابنتها واراد ان الناظرة ان توكل مشارفا اوقف الا يل اليها
في مصالح وقفها والتاوى لدى السادة الحكام فيما اختلس منه والتصرف عنها
في امور فنهل المتولى معارضة المشارفا الذى هو وكيل الناظرة اوله التصرف بغير ضاه
المتولى اذ هذا مع لجهة الوقف اجاب ليس له التصرف بغير اذن المتولى اذ ليس لبنت الوقف
الناظرة نفسها ذلك مع المتولى وقد صرحوا بان لا يجوز تصرف الوصى الا بعلم المشرق فكيف
المتولى واما اختلاس المتولى للقاضي ان ينظر في ذلك او يفوض الامر الى من يثق به في النظر
فان تبين له اختلاسه وخيانتة عزله والله علم سئل في ساقية مسئلة يتعاطى ايجارها
ومصالحها فاشترى وصرفه كما امر به وعزل وتولى ناظر غيره وصاده الرجوع بمادفع هل
يرجع على البيارى امر على الناظر ام لا رجوع له بشئ اجاب ان كان المبلغ من مال
الوقف فلا رجوع له على احد مطلقا وان كان من ماله ودفعه لا باذن القاضي فكذلك
لانه لا يملك الا ستدانة على الوقف لا باذن القاضي وان كان باذن القاضي ليرجع
في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجديد ولا على البيارى فينظر الى دخول مال الوقف
ويؤفى منه والله علم سئل في مدرسة اشغل مدرستها بالوفاة الى رحمة الله تعالى ويريد
متوليها ان يدعى على ورثته بان لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له
ومعين من ورثته مما ترك ليعمر به ما ينعم به الى العمارق منها والحال ان لها ريعا
من القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجرد قوله انه لم يد رس اجاب
اعلم اولاد ان اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس بان لم يباشر وظيفة التدريس وادعت
الورثة انه باشرها فالقول قول الورثة في المباشر مع اليمين يعنى على نفى العليم بعلم المباشرة
لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشر مع اليمين لان اليمين فكذلك ورثته
كما صرحوا به ومن جملة من صرح به العلامة الشيخ تهابا للدين الحلبي في فتاواه فاذا
علت ذلك فاعلم ان العمارق انما تقدم اذا ضاق المحصول ولم يوجد سوى ما يعمر به بقدر
ما سبق الموقوف على الصبغة القى وقفه الواقف عليها وكان في تخير العمارق ضرر بين اما
اذ لم يضيق بان كان هناك محصول من ريع قرى الوقف وضراره فيؤخذ منه ويعمر

وكذا اذا اضاف ولم يخش ضررين يجوز الصرف على المستحقين وتاجير العماره الى الغلة الثابتة
 خصوصاً على مدرس المدرسة لانهم قالوا الذي يبداً به من ارتفاع الوقف عمارته
 شرطاً لواقفهم لانهم ما هو اقرب للعمارة واعم للصحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة
 ثم وقد علم بذلك عدم جواز اخذ ما تناوله المدرس من المعلوم المشروط له واخذ
 العطية المعينة له من بيت المال لان الحق وصل الى مستحقه فلا يؤخذ من ورثته والحال
 هذه والله اعلم سئل في ارض محتكر فنى اشجارها وذهب كردارها ويريد محتكرها ان تستمر
 تحت يد المحتكر السابق وهو دون اجرة المثل وكانت قد بما قبل الاحتكار ترفع للزارعين بالاج
 على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يد المحتكر السابق جبراً على الناظر ام لا ولناظر
 ان يتصرف فيها بما فيه الحظ الجاني لو وقف من دفعها بالحصة المذكورة على الطريقة المزبورة
 او اجارها لدارهم والدناظر او غيرهما بما يرى فيه من الحظ والغلبة الجاني لو وقف ام لا
اجاب لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه الحظ الجاني لو وقف
 من اجارها باجرة المثل او دفعها بالحصة والحكم لا يوجب استبقاءها في يد ابلع على ما يريده
 ويشتهى وقد صرحوا بان يجب الافتاء في الوقف بكل ما هو الا نفع له فيجب فغن ما هو الا نفع
 على الناظر من الاجابة او الدفع بالحصة على طريق المزارعة والله اعلم سئل في مثل الوقف
 اذا صرف حال ولايته زيادة عما قبضه من ريعه يصير له ذلك ديناً على الوقف ويرجع
 به عليه ام لا يرجع ولو كان ياد القاضى حيث لم يكن لضرورة عماره الوقف ونحوها
اجاب الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علما اثنان الصحيح من المذهب انه لا يصير
 ذلك ديناً له على الوقف قال في البحر والمعتمد في المذهب ان ماله منه بد لا يستدين مطلقاً
 وان كان لا بد له فان كان بامر القاضى جازوا فلا والعمارة لا بد منها فيستدين لها بامر
 القاضى ولما غير العماره فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضى
 لانه له منه بد كما صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من
 ماله لا بد منه بغير اذن القاضى لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال
 حينئذ للوقف واذا صرف من ماله فيما له بد عنه ولو باذن القاضى لا يرجع ايضا على ما هو
 الصحيح من المذهب والله اعلم سئل في واقف شرط في وقفه ان تكون وظيفة الامامة
 والاذان بالمسجد الكتابي بالبلد الغاشق لواحد وان يعطى من المعلوم كل يوم درهمين بنجدين
 فما المراد بالدرهم اربع مائة درهم النسخ الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل
 بوضع يد فاشهره الله تعالى عنه ام ان درهم الذي اصطلح عليه اهل زمان الواقف
 وانصرف به الفقه يندوا لا يندوا به قال كان اقله اصطلح على درهم مخصوص في ذلك الزمان
 وشال اذا اشكل

مطلب
 اذا فنى اشجار
 الارض المحتكره
 وذهب كردارها
 وراذ محتكرها ان
 تستمر تحت يد
 المحتكر السابق
 وهو دون المثل
 لا يجاب لذلك

مطلب
 اذا صرف المتوفى
 من ماله زيادة
 على الربح وله منه
 بد لا يصير ديناً
 على الوقف ولو
 بامر القاضى

مطلب
 ينصرف الدرهم
 الراجح الى ما
 عليه الناس
 زمن الواقف

اجاب ينصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف مالم يثبت بالبينة
الشرعية انه اعنى الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه واذا
اشكل ولم تكن بينة فالقول قول الناظر بلا يمين لان تكوله واقراء على الوقف لا يصح
ولا ينظر الى ما تجدد بعد من الواقف والى ما كان قبل اصطلاح اهل زمانه مما
لا يسبق الغم اليه لان الالفاظ المجملة في الوقف تحمل على العرف الجاري في المخاطبات
القولية وقد اشتهر من قواعدهم المعروف عرفا كالمشروط شرط وهذا مما لا ريب فيه
والله اعلم سئل في حمام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها افضل الصلاة واتم
التحية هل للقاضي ولاية ايجاره مع حضور المتولي عليه وعدم اباة عن ايجاره
ام لا اجاب صرح في البحر انه مع حضور المتولي ليس للقاضي ايجار الوقف الا
اذا ابي وغاب غيبة منقطعة لان الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة هذا
ما تحرر من كلامهم والله اعلم سئل في واقف انشا وقفه على نفسه مدة حياته
ثم من بعده على ولد ولد المسمى باحمد ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده ثم على
اولادهم واولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم اولاد الذكور دون اولاد الاناث
مات احمد الذي هو ابن الواقف عن ذكور هما يحيى ومحمد وانثى هي امته فهل تستحق امته
المذكورة شيئا مع قول الواقف اولاد الذكور دون اولاد الاناث الذي هو بدل بعض
من قوله ثم من بعده على اولاده ام لا اجاب لا شك في استحقاق امته لقوله اولاد
الذكور وهي بهذا الوصف لانها بنت ذكر واما اولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم من
نيسوان اولاد الذكور بل هم اولاد انثى فخر جواب هذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاحقاق
واولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله اولاد الذكور قيد في جميع اولاد الذكور
والانثى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر واولادها يحرمون بكونهم اولاد
انثى فالحرمان الانثى لا الانثى التي هي بنت ذكر من اولاد اولاد الواقف المذكور
وان بعدوا واولادهم في ذلك والله اعلم سئل في مدرسة لها مدرس حنفى قائم
بشعائرها ومدرس شافعى صغير يعد في المكتب وفي دفاتر الواقف التي هي بيد المتولين
سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بما في الدفاتر ويستوى
الذين يعلمون والذين لا يعلمون او يوصف الى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف
ولا يدفع الى المدرس الشافعى شيء لعدم اهليته ومباشرة وهل اذا علم شرط الواقف
في قدر علوقة المدرس كنه لا يقوم بكفايته بخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما
المراد بما يكفيه اجاب لا يعطى الصغير العارى عن العلم الذي يعد في المكتب
ولو وجد في دفاتر الواقف التسوية بينهما في العلوقة لان ذلك يكون حال اهلية

مطلوبه
ليس للقاضي ايجار
الوقف مع وجود
المتولي الا اذا ابي

مطلبت
تدخل بنت الابن
دون اولادها
في قول الواقف
اولاد الذكور

مطلوبه
لا يعطى المدرس
الحنفى من العلم
ولو نص الواقف
عليه ومن قام
بالشعائري يعطى
بقدر عقارته
ويجوز لغير شرط
الواقف

الاثنين لاء لقاء المدرس وملازمة المدرسة بالقائما وايضا انهما ما شرط عليهما وقلنا نكر
 ابن نجيم في الاشياء على كثير من فقهاء زمانه باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة لومع مخالفة
 الشروط واذا علم ان علوفة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تنعطل بغيبتها عن
 المدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اشراف ولا تقدير والله علم سئل
 في مدرسة لها مدرسان حنفى وسافى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف
 وثلاثة تجابة ونائب ناظر وبواب ومؤذن ضاق ريع الوقف عن الوفاء بعلوفاتهم على وجه
 التمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر سهامهم في العلوفة المذكورة في الدفاتر التي
 بيد المتولين وعلى الدروس ليستوى الرئيس والمدرس او يصرف الى المدرس للقائم بشعائر
 المدرسة من فراء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد
 العمارة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشرو وظيفة او غيره ممن ذكر اننا اجاب يقدم
 المدرس الملازم للدروس فيها اذا كان عالما يتقيد وكانت تنعطل بغيبتها اذا غاب عنها
 في دفع له المشروط بنظر الواقف وان كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين
 يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوي المدرس به قرر عليه وان لم يوجد مثله
 يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لانها تنعطل وغرض الواقف بآياه ولا رضاه
 وليس لمن لم يباشروظيفته استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقرير مختص بما صرح به علماؤنا
 وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله علم سئل فيما اذا انشا الواقف وقفه على ولديه
 هما احمد وعابدة وعلى اولاد ولد ابى بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على
 القرينة الشرعية على ان من مات منهم ومن اولادهم وانسا لهم عن ولدا واسفل منه عاذ فيه
 من ذلك الى ولد ثم الى اسفل منه وعلى ان من مات منهم ومن انسا لهم عن غير ولد ولا
 اسفل منه عاذ نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقتة من اهل الوقف
 وعلى ان من مات منهم ومن انسا لهم واعقابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف
 وترك ولدا واسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمتوفى ان لو كان جيا وقام مقامه
 في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وبعد الانقراض على جهة برمتصا
 ولدا الواقف احمد وعابدة عن غير ولد ولا اسفل منه وانحصر الوقف في اولاد ولد شمس الدين
 محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمر ورقية ثم مات
 زين العابدين عن ابن وبنيتين هم محمود وجديدة وخديجة ثم مات كل من محمود وخديجة عن
 غير ولد ولا اسفل منه ثم مات رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زينب عن غير ولد ولا
 اسفل منه والموجود حين موتها عمر بن اخيها شقيقها المذكور وجديدة بنت اخيها زين
 العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا اسفل منه والموجود حين موتها جديدة بنت عمه

مطلب
 ان لم يفرغ
 الوقف باربع
 الوظائف تقدم
 المدرس فان لم
 يرضى بالمشروط
 ولم يوجد مثله
 يرضى به يدفع له
 ما يكفيه ولو
 استغرق الغلة

مطلب
 انشا وقف على
 ولديه وعلى اولاد
 ولديه

المذكورة وفاطمة بنت اخته المذكورة وهما الباقيتان من اهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة
الوقف بينهما اجاب لفاطمة بنت رقية نصيب امها وهو ثلاثة ارباع وخمس
قيراط والباقي وهو عشرون قيراطا واربعة اخماس قيراطا لحبيبة اذ نموت محمودة وخديجة
لا عن ولد انتقل نصيبهما لحبيبة لكونها في درجتها ونموت زينب لا عن ولد انتقل نصيبها
لحبيبة وعمر بالا نقطاع المصريح فيه بان يصرف الى الاقرب للواقف لان اقربها غرضه
على الاصح ونموت عمر لا عن ولد انتقل نصيبه لحبيبة لكونها في درجته ولا شئ لفاطمة
بنت رقية لخت عمر من نصيبه لبعدها درجتها عنه والله اعلم سئل في جامع كيركس
اتصال عمان المدينة به ودرث وانهدمت سقوفه المعقودة بالطين والحجر وصارت
تدخله السيول شتاء وتستوعب الشمس جميع ارضه صيفا فتعطل فتركه الناس لذلك
بحيث ان من دخله لا يأمن على نفسه مما هنالك وتفرق الناس عنه ولا يمتنع عوده
ولا بطمع في ان يجتصر بعد جفاف عوده ومن داخل المدينة جامع معمور بالصلاة
وشعائره قائمة في كل الاوقات قد الفه المصلون ورغب فيه المتعبدون الا ان رتبته وقفه
قليل ويحتاج الى مصرف جم جليل فهل يصرف ريع الجامع المتعطل الخراب الى مصلح الجامع
المعمور بذكر الله تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المباني ام يكون
ميراثا لورثة الباني ام لا ولا الجواب مفصلا اجاب تحريم هذا المقام بما لا مزيد
عليه من الكلام ان المسئلة فيها خلاف بين الائمة الاسلاف فقال ابو يوسف يبقى
مسجدا ابدا الى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله الى مسجد اخر
سواء كانوا يصلون فيه او لا وعند محمد يعود الى صاحبه ان كان حيا او الى ورثته ان كان
ميتا وان كان لا يعرف بانيه او عرف ومات ولا وارث له واجتمع اهل الحلة على بيعه ولا يستعمل
بثمنه في المسجد الاخر فلا باس به وتصرف اوقافه اليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب ان بعضهم
ذكر ان قول ابى حنيفة كقول ابى يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله محمد يقول
ان الباني لخرجه عن ملكه لجهة من المنافع فاذا ابطال الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده الى
ملكه كالكنز اذا افتقر الميت السبع عاد الى ملك الورثة وابو يوسف يقول انه اسقاط
لملكه فلا يعود اليه كالاعتاق الا ترى ان المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفتنة ولم يعد
الى ورثة الباني والفتوى على قول ابى يوسف كما في الحاوي القدسي وفي المجتبى واكثر
الشايع على قول ابى يوسف ووجهه في فتح القدير بان الاوجه وصح قوم قول محمد وفي
الواقعات للصدر الشهيد المسجد اذا خرب وهو عتيق لا يعرف بانيه وبخا اهل المسجد مشيما
اخر فاع اهل المسجد المشيد الاول واستعمالوا بثمنه في بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز
هذا البيع وان كان لا نفق به جاز وفي الخلاصة والبرازية عن الحلواني اذ خرب مسجد وتفرق الناس

خطبت
اخلف الصاحب
في مصر في ربيع
سنة ١٢٠٠

تصرف واقفه الى مسجد اخر وفي النوازل وكثير من الكتب انه لا باس به وهذا كله على قول محمد
رحمه الله فخر من هذا التقرير ان المسئلة اجتهادية والاختلاف فيها مجال والاجتهاد فيها
مساغ فاذا توفرت شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي رويت موافقته فيه لقول
الامام الاعظم بعد النظر في المصلحة للمصلين والاعانة للمتبعدين فلا شك في صحته ونفاذه
وارتفاع الخلاف فيه فانظر الى قوله في الواقعات وان كنا لا نغنى بهما وما ذك الا انه
قد تكون المصلحة فيه متعينة فاذا علم الله سبحانه وتعالى خلوص نيته وصفاة العلوية وقصد
الدار الآخرة والاجور الوافر والاخذ بما هو يشر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع مبرر
فان الدين كله يسر وان خشى عاقبة سوء انقلاب موضوع فالعمل بما عليه الفتوى ولا
والامور بمقاصدها وكم من شئ واحد يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية
بالنية الشرية والله اعلم سئل في زاوية معطلة خربت ولها وقف هل ينقل ما يتحصل منه
ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات الخمس لا يصرف احدا الوقفين للآخر
اجاب لا يصرف احدا الوقفين الى الاخر صرح به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل
منه للزاوية فيبدأ بعمارتهما منه على الحالة التي كانت عليها سابقا والله اعلم سئل في وقفين
اتحد واقفهما وجهتهما خرياحدهما هل يمر من ريع الاخر اجاب نعم اذ غرض الواقف احيا
وقفه وفي منع ذلك امائته وقد صرح بذلك صاحب البرازية نقلا عن الفتاوى الخوارزمية
والله اعلم سئل في وقفين اتحد واقفهما واختلفت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل تصرف
غلة احدهما للاخر ام لا ويضمن فاعل ذلك ويرد الى جهته ليصرف عليها اجاب لا تصرف
غلة احدهما للاخر حيث اختلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله اعلم
سئل في ناظر يستيج صرف غلة وقف الى وقف اخر من غير اتحاد جهتهما وواقفهما فما الحكم
في ذلك اجاب لا يجوز له ذلك لانه بمنزلة ما ليس باختلاف ما الحكم فيكون صرفه الى اخر
تعدا محضا وفي البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارته بعد ان قدم نقولا في المسئلة
وقد علم منه انه لا يجوز لتولي الشيوخ بنية بالقاهرة صرف احدا الوقفين للآخر وقال في شرح
قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي القنية فيم يخلط غلة الدمن بغلة البوادي
فهو سارق خائن او مثله في الزاهدي له بر من عدا التاجري ولا ريب في انه لما كره تاديبه على
ذلك لا ريب في كراهة معصية لاحد فيها مقتدر والله اعلم سئل في قيم المشيد هل القول قوله
فيما لا يكذب الظاهر فيه كالعارة والصرف على مصالح المشيد التي لا بد منها ام لا اجاب
نعم بقيل قوله في ذلك وفيما حصل في يد من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالحصير
والدمن ولجر الحادير ونحوه فيما حصل على العارة مما لا يكذب الظاهر فيه وجميع مصالح المشيد
والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على اولادهما المذكور مثل سئل

مطلبت
اذا اختلفت
الوقفين
غلة احدهما
لا تصرف

مطلبت
لا يجوز
صرف غلة
الوقفين
لجهة الاخر

مطلبت
القول قوله
فيما حصل
من الغلة
والوقف

مطلبت
في شهادة
الاشقان

الاتيين ثم على اولاد الذكور ومن بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم وثم شارطا
 ان من مات لا عن نسل فصيبه لمن في درجته وبعد تقرر ان اولاد الذكور على اولاد الاناث
 الوقوف الى ابن ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين
 فما فرمدا الابن لمن لا يعرف له استحقاق بان له فيه كما انفذت لا على عمه واخته وما
 لا عن ولاد وبطل اقراره فمنعه عنه فانما يتحقق له على الاستيعاب ان كان له الميت والى
 جماعة شهد واعند نائب الحكم بما نطقه انه هو وورثته ووجه متصرفون في اربعة قرايط
 من قديم الزمان الى الان لكونهم من اولاد خريص وزاد احداهم ان الاربعة قرايط المزبورة
 من الستة عشر قرايط الموقوفة على اولاد الذكور وزاد شاهد اخر ان علوان يعني ابا المنيح
 ابن عطاه الله جدا للمنيح وهو ابن عمه لزم لمحمد يعني والد منصور المقرض الى نائب الحكم المذكور
 من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصدق واما ايصا الى الشهادة الى الوقف
 فتستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الا بخريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من
 الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا موقعه ام لا اجاب كل
 ما ذكر فيه ليس واقعا موقعه الذي يوافق المنقول المنصوص عليه لان الشهادة بانه هو
 والده وجد متصرفون في اربعة قرايط لا تثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف للملك
 ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور او رقة الطريق
 على اخر وبرهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علما ثنا واما امتلات
 به بطون الدفاتر ان الشاهد اذ اضرب للقاضي انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته
 وانواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو وابوه
 وجد متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية او وكالة او غصب او نحو ذلك ومما صرحوا به ان دعوى
 بنوة العم تحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجدة ليصير معلوما لان انتساب بهذه النسبة
 ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر
 الجدة والمقصود من العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم الجدة لا يتحقق به استحقاقه من
 وقف الجدة الا على تحقق العمومية بانواع منها العم للام والسؤال ممن حضر عن هذه الشهادة
 والاتصال وجوابهم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة والله سبحانه وتعالى
 المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك خال في المحضر لا سيما مع قولهم ايصا الى الشهادة مستحيل
 وان هذه الطائفة لا يكون الا بخريص فانه اقوى دليل على اشتباه مسمى خريص فاني خريص
 هو الواقف منهم هذا مع تصريح على اثباتان المشتق لا يصلح خصما وهذه دعوى على المشتق
 ولا تسمع الا على الناظر وفي البزازية وكثير من الكتب الفتوى على انه لا تسمع الدعوى
 على المشتق وهذه لم يذكر فيها ان المدعى عليه ناظر او غير ناظر والخاص ان خلل المحرر

مطلبت
إذا قام بنحو
الاستحقاق بنية
على المستحق
في الوقف بأن
حدها وانما جده
أخوان لا تمنع

المشتمل على ما ذكر ظاهره والله أعلم سئل في وقفها على اقناظره الذي هو من جملة
المستحقين لرجل ما انه يستحق في الوقف المذكور اربعة قاريط فنقلا قراره على نفسه
وطفق يتناول اربعة قاريط من استحقاقا لناظر المقر ثم مات لناظر المقر فبطل الوقف
بفتوى المفتي وخلص الوقف جميعه لا امرأة وبنتي شقيقها فادعى المقر له انه متصرف في
اربعة قاريط بالثمن عن والده فلان والده عن جده وان الوقف لان انحصر فيه وفي المدعى
عليها التي هي لناظره المذكورة وفي بنتي شقيقها وان له ثمانية قاريط ولحن ثمانية
قاريط ويطلب لناظره المدعى عليها بالثمانية قاريط فانكرت كون من اولاد الظهور وكونه من
اهل الاستحقاق فاحضر شاهدا شاهدا ان لناظره المذكورة المدعى عليها هي ميرة بنت محمد
ابن حمودة وعلى ان المدعى هو علي بن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وان حمودة وعبد
لخوان ولدا خليل بن خريص فهل تقبل شهادة هذا الشاهد وثبت مدعى المدعى المذكور
ام لا اجاب لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور المدعى حتى ياجماع العلماء لعدم صحتها
على المدعى اذ لا يلزم من كونها اخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بها فافهم
والله أعلم سئل في قدور وقف معقة للاجارة استعمالها رجل زاعما انه استبدلها
من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فما الحكم اجاب يلزمه
اجرة مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها انفع للوقف فيجب والحاصل ان الانفع منها للوقف
يجب سئل في حانوت وقف اهل نوجر كل يوم بقطعة اجرة ناظره سنة بثمانية
غروش اسدية هل يكون غشنا فاحشا فلا يجوز اجارته ام لا فتجوز لاسيما اذا كان
لمصلحة اجاب الاجارة المذكورة صحيحة والحال هذه والله أعلم سئل في وقف
على مصالح مسجد بنى مكتوب في شرط واقعه انه يصرف على الواردين والمجاورين له
وولاته تصرف ريعه للواردين فقط لا للجياردين الملاصقين له على هذا مدة سنين
وكتابا لوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بما في كتابا لوقف فيصرف على الجياردين ايضا
ام يعمل بما كان يعمل به المظار المتقدمون فلا اجاب حيث كان له رسم في ذلك
القضبة وهو محفوظ في ايديهم اجرى على رسمه الموجود في دواوينهم استحسنانا و
ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع والا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الرمان
من ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك والله أعلم سئل
في وقف صورته انشاء الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده احمد وعلى نبيه
عائشة ورجة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات عن ولد او ولد ولد او اسفل منه نقل
نصيبه لمن هو في درجته على اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون فاذا انقرض اولاد

مطلبت
استعمل قدور وقف
المعقة للاجارة
فانقصت قيمتها

مطلبت
حانوت نوجر كل يوم
بقطعة اجرة ناظره
سنة بثمانية
غروش

مطلبت
يعمل في غلة الوقف
ما هو موقوف في
دواوين العضا
لا ما عهد من حال
القوام السابقين

مطلبت
انشاء وقف على
نفسه ثم على ولده
احمد وعلى نبيه
عائشة ورجة

الظهور ولم يبق لهم نسل عاد على اقرب عصباء الواقف ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ونسلمهم على الشرط والترتيب المنصوص فاذا انقضىوا باجمعهم عاد ذلك وقفاً على سباط
سيدنا الخليل فاذا انقضى ذلك عاد وقفاً على فقراء المسلمين وشرط شروطها الى النظر
على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم واذا آل
الوقف للسباط فلنظاره واذا آل الى الفقراء فللقاضي الشرع الشريف بمدينة السيد
الخليل على نبينا وعليه وعلى بقیة الانبياء صلوات الملك الجليل ومنها ان من تزوجت
من الاناث من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فاذا تأيمنت عاد استحقاقها
هذه الصورة مات الواقف عن ذكر من اجد ورجعة وعائشة ثم ماتت رجعة ثم ماتت لجد
ولم يعقبا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع التزويج الموجب لمرمانها ولها اولادهم
لا ب هو اقرب عصباء الواقف فهل يصرف ربع الوقف لها ولا اولادها ولا يخي الوقف
المذكور اولاً لسباط الخليل والفقراء ومن يكون ناظر اعليه هل هو هي اذا ثبتت ارشديتها
واحد اولادها واخو الواقف اجاب اعلم انه قد قام بكل مانع من الضرب اما عائشة
بنت الواقف فلتنزوجه اذ هي داخله في عموم قول الواقف من تزوجت من الاناث من بنات
الظهور كما هو ظاهر واما اولادها فلا يخرجهم من الوقف باشرطه لا اولاد الظهور
دون اولاد البطون وهم من قسم اولاد البطون ولو قد رنا عدم هذه الجملة من كلام الواقف
والباقي على حاله فلكذلك لا يصرف لهم مع وجود امهم لمحبهم بها ومثل هذا نقول في جهة
العم وسباط الخليل فاذا علمت ذلك فاعلم ان علما صرحوا بانها اذا قام مانع من استحقاق
الموقوف عليهم يصرف الوقف الى الفقراء حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق واذا علمت
ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربع لعائشة واولادها اذا كانت وكا نوافقرا بجهة كونهم
من الفقراء وقد صرح علما بان الوقف حيث كان مجزاً في الصحة يجوز لاولاده الفقراء
تناوله فللقاضي ان يجعل ذلك فيها وفي اولادها حيث كان نوافقرا واما النظر فلا شك
انه لا ارشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وان قام بها مانع ولذلك اذا زال المانع
استحققت فاذا ثبت انها ارشده في لناظر بشرط الواقف كما هو ظاهر والله اعلم سئل في مدة
جهل شرط واقفها قرر السلطان رجلا في النظر عليها وفوض له السكن بيت معين منها
معد للشيخ وهو بيده وظيفه المشيخة وللمدرسة بواب يريان يسكن بالبيت المعد
للشيخ وقد جرى العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معد له فهل البواب
السكن في بيت الشيخ ام لا وهل له التجاوز في السكن الى غير من المدرسة وهل له
ان يسكن في بيت راكب على المسجد الاقصى بنسائه ام لا اجاب صرح علما بان
الوقف اذا اشبهت مصارفه بضيايع كما يرى نظر الى المعهود من القوام فيما سبق

مطلب
اذا اشترى مضافاً
لغيره ينظر الى
المعهود من القوام
فما سبق وليس
طوبى ان يسكن
في غير ما جرى العرف
به له

فبني عليه فحيث جرى العرف ان البواب يسكن في محل مخصوص ليس له ان يتجاوز الى غيره
وليس له منازعة في البيت المذلل للشيخ وليس للبواب ولا لغيره ان يسكن بنفسه ولا بمنسأته في بيت رآه
على المسجد الا قضى لانه مستجد الى عتات السماء فلا يجوز اتخاذه مسكنا لانه يؤدى الى المنع فقال تعالى
ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وبه ثبت وجوب ازالة ما بنى في المسجد المذكور لغير
المسجدية كما هو اظهر للفقهاء من الشمس وحيث وافق تفويض السكن له المهود فيه فيما سبق
لا يجوز التعرض له بالمنع والله اعلم سئل في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلواتها
خرج منها المصلحة فسكنها نائب المتولى فلما اراد البواب الرجوع اليها منعه منها واستمر ساكنا
فهل له ذلك ام لا اجاب ان عرف لها شرط ثابت من الواقف فزى على ما شرط والا ينظر الى
المهود فيما سبق فبني على ذلك وان لم يعرف المهود فيها فلا سكنى لهذا ولا لهذا اذا ليس
من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفتين ذلك وقد اخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشبه
مصارف الوقف فراجع ان شئت والله اعلم سئل في امرأة وقفت وقفاً على بنتها فاطمة
ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على نسلها ثم من بعد انقراضه على ابن اخيها فلان ثم على
اولاده ثم لجهة بر لا تنقطع مانت فاطمة عن بنتها منى وليلى ثم مانت منى عن اولادها احمد
وعلى وابراهيم وسيتته وفاطمة ثم مانت ليلي عن ولديها عبد الجواد وفاطمة ثم مانت احمد بن منى
عن اولاده علاء الدين واسماعيل وفاطمة ثم مانت ابراهيم عن اولاده سليمان وخليل ورضيه
وعزهم مانت فاطمة بنت منى عن ولديها يوسف وامنة ثم مانت امنة عن بنتها قادية ثم مانت
عبد الجواد عن اولاده ابى بكر وصالح وفاطمة وصفيه فهل يصرف ريع الوقف على المذكورين
جميعا بالسوية ام يختص به اعلاهم بطنا اجاب مختص به اعلاهم بطنا وهم على وفاطمة
بنت ليلي وسيتته فيكون ريع الوقف بينهم اثلاثا لكل منهم الثلث للترتيب ثم وعدم
التنصيب على التفضيل هذا وقد ذكر لي ان عليا المذكور اقرانه مشترك بين الجميع وانهم
يستحقون سوية هل ينفذ اقراره على نفسه لا على فاطمة وسيتته فاجبت بان ينفذ على نفسه
مؤاخذه له باقراره فيقسم ريع الوقف اثلاثا لثلاث فاطمة وثلث لسيتته والثلث لثالث
بين على وبين المقر له سوية كما علم من باب الاقرار والله اعلم سئل في طاحونة ثلثاها وقف
ثابت على ذرية واقفها من اولاد الظهور وثلثاها تنازع معهم فيه اولاد البطلون فهم يدعون
انهم شركاء معهم فيه بالسوية ولا تسك يقطع لاحدهما بل هناك حجج مع كل منهما لا يقوم
بها حكم شرعى لما فيها من الخل عند اهل العلم واشتبه الامر في المصروف فما الحكم اجاب حيث
لم يكن لهذا الثلث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه امله فمن ثبت من الفريقين حقا
بالبينة الشرعية فهو له هذا اذا لم يعلم حاله فيما سبق اما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان من
انقوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفه فبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على ما

مطلبت
مدرسة لها بواب
يسكن خلوة فخرج
المصلحة فسكنها
نائب المتولى ومنعه
من الرجوع اليها
فيه تفصيل

مطلبت
ينفذ اقرار واحد
المستحقين في
حقه خاصة

مطلبت
اذا حصل التنازع
في الوقف جعل
بدواين القضاة
وما كان عليه
القوام السابقون
والا فالبينة

شروط الوقف وهو المظنون بحال المسلمين فيجعل على ذلك قال في التتارخانية في الاوقاف
 لتقيدهم عهدا ومات لتهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها اهلها بجرى على الرسوم
 الموجودة في دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن بالمرسوم والقاضي يجعلها موقوفة فمن ثبت في
 ذلك حقا يقضى له به وفي واقعات الناطفي قال اضطررنا ان نرى ان على شيء فيما بينهم فالقاضي
 بعد ذلك ويقضى بالغلبة بينهم اه وفيما نفع ان مسائل ذكر في النخبة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف
 مشهور استتبهت مصارفه وقد رما بصرفه في مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق
 من الزمان من ان قوامه كيف يعملون الى اخر العبارة التي قلدها فيها فذكر على الحكم في المسئلة
 واهل علم سئل فيها اذا سكن احد مستحق في دار الوقف فبعد الى كسبها ورفعها وبني
 مكانه جاما معظم منفعتها ترجع الى الساكن لا الى الوقف وصادقة الناظر وبقيت المستحقين
 هل يرجع الباقي مما انفق على الناظر او على المستحقين او لا اجاب لا يرجع على احد
 لما صرح به في البحر نقلا عن القنية انه اذا اذن الناظر للمستاجر بالعمارة ان كان معظم منفعتها
 ترجع الى الوقف رجوع على الناظر والباقي كان ترجع الى المستاجر وفيه ضربان الاول ان كان بالاركة
 او شغل بعضها كالشور لا يرجع ما لم يشترط الرجوع والله اعلم سئل في حكاية توقيف عليهما
 بناء لرجل انهم فجدده ومات هل تطالب ورثته برفعه واجرة المثل في تركته لمدة وضعه
 حيث لم يكن السفل له وانما هو حق الوقف اجاب نعم تطالب ورثته برفعه واجرة المثل فذكر
 مدة وضعه حيث لم يكن السفل له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما اذا لم
 يضرب بالوقف واذا اضرب فهو المضييع لماله فليترى الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح
 علما وانا ان لناظر يملكه باقل التيمين للوقف من زرع او غير منزع بما لا الوقف والله اعلم سئل
 في مدرسة موقوفة سكنها رجل بالغلب مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة
 لورثة الساكن مدة سكنه بها باجرة المثل وتوخذ الاجرة من تركته ام لا اجاب نعم لناظر
 ذلك فقد افق الشيخ على بن غانم المقدسي بذلك في مسند تعدى عليه رجل وجعله بيت قوم
 فقال يلزمه اجرة مثله مدة شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة
 عندنا بالانصب هي ان له والله اعلم سئل في مستاجر خان وقف استرم فصر المستاجر
 باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون ديناً على جهة الوقف فتبين الغبن في الاجرة فزاد عليه
 رجل اخر واستاجر لاياء الاول عنه ودفع لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له
 فدفعه الناظر ومات وولى عليه غيره وانقضت مدة اجارة الثاني فطلب دينه من ورثته
 الناظر المتوفى هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك والحال انه اذا الناظر رسول عن المستاجر
 الثاني فلم يتعلق بدينه دين له لكن حيث اذن الحاكم الشرعي بارجع على الوقف فيؤخذ من غلته
 لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها المتولى عليه اذا اذن له القاضي ويؤخذ من غلته

مطلب
 سكن احد مستحق
 دار الوقف
 فكيف ينبغي
 مكانه جاما وادار
 الرجوع ما انفق
 ليس له الرجوع

مطلب
 اذا بنى على تانيق
 الوقف متعديا
 يطالب بمحوه وورثته
 تارفع اذ لم يضرب
 بالوقف وعليه
 اجرة المثل

مطلب
 اذا سكن مدرسة
 او مسجد او نحو عليه
 اجرة المثل

مطلب
 استاجر خان وقف
 استرم فصره باذن
 الناظر والقاضي
 من ماله فزاد عليه
 آخر واستاجر منه
 فدفع الاول فصره
 على يد الثاني فادار

مطلب
شرط صرف
فما قبل وقفه
لا ولادة الى ان
قال على ان من
منهم من ولد اولاد
ولذلك يتحقق ما كان
يتحققه

بلا شبهة صرح به كثير من علماؤنا والله اعلم سئل في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه
لاولاده فلان وفلان ومن عساه يحد للذكر مثل حظ الانثيين خلا بنته لصلبه فلانة
فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولادهم ثم لا نسائهم واعتقاهم على ان من
توفي منهم عن ولد وان سفل عاد نصيبه لولده وان سفل ونسله وعقبه ومن لا ولد ولا سفل منه
ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وان لم يكن في درجته احد فلا قرب الموجودين الى
الواقف من اهل الوقف على ان من مات منهم اجمعين قبل ان يصل اليه شيء من منافع الوقف وترك
ولدا او ولدا واسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو بقي حيا ايا كان او اما او جلا
اوجة ويدخل فيه اولاد البنين والبنات وبعد الا تقراض على جهة برعيتها مات احد المستحقين
عن ابن ابن بنت ماتت امه في حياة امها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف اليها هل ينقل
نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفية في حياتها قبل استحقاقها الشيء من الوقف ام لا الجواب
اعلم ان البنت التي ماتت في حياة امها المذكورة لو كانت حية لشاركت احاها بمقتضى قول الواقف
ان من مات منهم قبل وصول شيء اليه من الوقف وترك ولدا واسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي
ان لو بقي حيا ايا كان او اما فابن البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه امه لو كانت حية ان لو كانت
موجودة لشاركت اخاها ولاينا في هذا اشتراط الواقف بشم لان ذلك عام خصصه قوله
على ان من مات عن ولد الخ فلو علمنا بعموم اشتراط الترتيب لزمنه الغناء الكلام اعني كلام
الواقف بخلاف ما اذا علمناه وخصصنا به عموم الترتيب فان فيه اعمال الكلامين ولجميع
بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة اجاب
بعدم الدخول وقارة اجاب بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زين نجيم في اشباهه
اما مخالفته في اولاد المتوفي في حياة ابيه فواجبة لما ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي
ماتت في حياة امها ما كانت تستحقه امه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية لغيره
والله اعلم سئل في وقف تقادم امره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقدره
من قوامه صرف غلته الى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جلا بعد جيل هل يجب اجراؤه
على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلفون الى بيته في اتصال نسبهم والحال هذه ام لا الجواب
نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلفون الى بيته حيث كان في ايديهم جلا
بعد جيل قال في انفع الوسائل واما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف
يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف اشتبهت مصارفه وقد رايه
الى مستحقته قال ينظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه
والى من يصرفونه فينتى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف
وهو المظنون بحال المشي في فعل على ذلك اه ومن القواعد الفقهيّة ان اقصى ما استدل به

مطلب
اذا كان لوقف
رسوم في دواوين
القضاة وعرف
من قوامه صرف
غلته الى جماعة
مخصوصين يجب
اجراؤه عليهم
ولا يكلفون
بيته في اتصال
نسبهم

مطلب
إذا غرم الناظر
مالاً بدونه لا يتراع
الموقف من يدوي
الشوكة لا أخذه

مطلب
إذا شرط الواقف
لناظر شيئاً
استحقه مطلقاً
والأفله أجره للمثل
أن عمل

على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله أعلم سئل في ناظر وقف غرم
لنقضاء العهد ما لا بد منه في التراجع من يدها من الشوكة هل له اخذ ذلك المال من ارتفاعه
أم لا اجاب نعم له ذلك والحالة هذه ففي البحر وكثير من الكتب للقيم صرف شيء من مال
الوقف الى كتب الغتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من ايدي ذوي الشوكة والله أعلم
سئل في ناظر وقف لزوم الدعة والسكون واستأجراناً من جنبه للعمل الواجب عليه القيام
بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب اجرا على عمله الف قرش احدث لكل ناظر ولم يكن له ذلك
فيما سبق هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه اجاب اعلم اولاً ان علماً شأنا صرحوا
بان الناظر اذا لم يشترط الواقف له شيئاً لا يستحق شيئاً ما لم يعمل لان ما يأخذه بطريق الاجرة
ولا اجرة بدون العمل واذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم فيدفع له ما شرط قال في البحر
وقد تمسك بعض من الاجرة له بقول القاضي خان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان للمقاضي
ان يجعل للتولي عشر الغلات مع قطع النظر عن اجرة المثل وهو غلط ثم قال فقلنا فاذ ان القاض
الثاني يحط ما زاد على اجر المثل فاذا عدم صحة تقدير القاض لناظر معلوماً اكثر من اجرة
المثل فالفقهاء المحضون حيث شرط الواقف له شيئاً اخذه والا لا ما لم يعمل فيدفع له اجرة
مثله فاجاب انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر اجرة المثل لان ائد عليها والزائد
يحتم حرام لا فله بحكمه ويلزمه رد ما اخذ زائداً عن اجرة مثله والله أعلم سئل في واقف
وقف وقفاً على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده وعلى نسله
وعقبه وذريته ذكورا فاذا انقرضوا كان ذلك وقفاً على الاناث الطبقة العليا تجب
الطبقة السفلى فاذا انقرضوا كان ريع ذلك على اولادهم ذكورا واناثا فاذا انقرضوا
كان ريع ذلك مصر وفا لجهة بلا تنقطع الاخر فهل قوله الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى
شرط خاص بالاناث ام عام في الجميع اجاب هو عام في الجميع الذكور والاناث بقول
الواقف الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين الذكور والاناث والمعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فاذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهن حكم الذكور فاذا انحصر
الوقف في الذكور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر انتقل نصيبه الى المتساوية
له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى الى اهل الدرجة بانسوية وهكذا
في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئاً حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلمائنا في ذلك
والله أعلم سئل في وقف اهل قديم لم تعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل وضدهما ولم
يعلم لأن ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص شه عفيف وانحصر فيه ثم مات عفيف حتى
بنيتين هما م كلتوم وعائشة فتصرفتا فيه انصافاً ثم ماتت ام كلثوم عن ابنتين هما حافظ الدين
وفخر الدين فنصرفا في النصف الذي تصرف فيه امهما انصافاً وماتت عائشة عن ابن اسمه زكريا

مطلب
قول الواقف الطبقة
العليا تجب السفلى
بعد قوله ذكورا
واناثا شرط
عام في الجميع

مطلب
في وقف لم تعلم
شروطه ولم يعلم
ما كانت تصنع
قوامه

فصرف في الذي تصرفته فيه امه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنين هما محمد و ابراهيم ومات
محمد الدين عن ابنين هما عفيف وعبد الله فتصرف هؤلاء الاربعة في النصف ارباعا ثم مات
عبد الله وذكر ابن غير ولد ولا ولد ولد ولم يبق من نسل عفيف الا اول سوي محمد و ابراهيم
وعفيف فكيف يقسم ربع هذا الوقف عليهم اجاب يصرف نصيب عبد الله لولده
شقيقه لكونه مقدما على ابني الم وهو الظاهر مما تقدم من الصرف للاقرب للثبوت فالاقرب هو
نصيب زكريا بموته لانه ولد ولا ولد ولا ولد لابنائه بن خالته عفيف و ابراهيم ومحمد سوية
للتساويهم في الدرجة وقربهم من المتوفى قال في التارخانية الاوقاف التي تقام لمرا
ومات الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فقال في حق هي وقف علينا وقفها
فلان لغير ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين
احدهما اذا كان للواقف ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان ظاهرا
في دواوين القضاة يعملون عليها او لم يكن فاي فريق عينته الورثة فالقاضي يجعل الوقف
له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذا على وجهين ايضا ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين
القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم
يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة فمن اثبت في ذلك حقا بقضو
له به او هو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة واختلغوا فيه يقسم على ما كان من الورثة
قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الاقرب فالاقرب من الميتة تجري في الدواوين
كلها ذلك فافهم والله علم سئل في ناظر وقف اهل بيصرف فيه بالنظر حسبما شرط الواقف
بتقرير القضاة الماضية واحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على عشرين سنة
وتقسم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه ليس من الورثة
ويريد الرجوع عليه مما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه مع
ما ذكر ام لا تسمع اجاب لا تسمع مع ما ذكر اذا المنازعة في الاستحقاق بينهم
لا في نفس الوقف المستثنى بالسمع والتفني لا يحيط به الا علم الله تعالى والله اعلم سئل
في دعوى مستحق في الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة ام غير مسموعة الجواب مصرحافيه
بنقول الاصحاب اجاب المصريح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر
الدعوى من الموقوف عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يقتضي كذا في جامع الفصولين قال في التلخيص
ولو ادعى انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم او على الواقف
او في فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي واما الدعوى على المستحق فهي جائزة
حيث كان واحتمايد لو وضع يد نعم الدعوى من المستحق قبل التجوز ولحق ان الوقفا اذا
كان على معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة ويبقى

مطلب
هذا الدعوى المستحقة
على ناظر الوقف
المقاسم لهم مدة
اته لسبب الذم
لا تسمع

مطلب
دعوى المستحق
على مثله غير
مسموعة

بانه لا تصح لان حقه اخذ الفلّة لا التصرف في الوقف اه وفيه ايضا ان مستحق غلة الوقف
لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راعيا للعدة لا تسمع الدعوى من الوقف
عليه ثم ومن قولنا وادراين رستم تسمع قال وبلاول يغتيا اه فقد علمت ان فيه روايتين وان
الاصح عدم العتة فلما خالفه يحمل على الرواية الثانية والله اعلم سئل فيما اذا كانت امرأة
واضعة يدها على قلد واستحقاق معين في وقف معلوم ونصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة
المرفومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصة المرفومة مدة ثم مات الابن المزبور عن اولاد فجاء
رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور ان المرأة المرفومة جده لأمه واثبت ذلك بالبيينة
لدى القاضي والان يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جده
لامه زاعما ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامم حين ثبوت نسبته ان المرأة جده
لامه لم لا اجاب نعم يستحق من حين موت جده تر بالا شبهة وطلبه على من تناوله لاجل
التناظر اذ لناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه بخلاف
ضمان عليه في ذلك لعدم تقدير بعلم علمه المستحق وله مطالبة به شرعا منع فاعلم
فافهم والله اعلم سئل فيما اذا وقف على اولاده لصليبه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر
وعبد الرحمن وعلى من سجد لله له من الاولاد الذكور والاناث ثم على اولاد الذكور ثم على اولاد
اولادهم واولاد بنينهم وبنين بنينهم بطنا بعد بطن على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد
انتقل نصيبه اليه وان لم يكن له ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من هو مستحق الوقف
هذه عبارة الواقف انحصر الوقف في عبد الرحمن بموت اخوته قبله لانه عقيب ومات عبد الرحمن
عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر
في عبد الرحمن لابنه ولا شيء لابني ابنه منه وكذا الحكم في بنينها ما دامت طبقة تقولوا عليهم
من اولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط للترتيب المذكور في الوقف ام لا اجاب
بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولد عبد الله بقوله من مات منهم عن ولد او ولد ولد وانتقل
نصيبه اليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والده حقيقة حتى ينتقل الى ولديه
والحقيقة لا تصرف عن مدلولها بمجرد عرض لم يساعده اللفظ فلا يحمل النصيب في كلام
الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء لاولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا لاولاد اولادهم
وان سفلوا ماداموا في الحجي بطبيعة ما تجبهم من المستحقين للانصيباء بالفعل والحال اه
والله اعلم سئل في رجل استأجر ارض وقف للبناء والغرس فيها فبنى بناء تبلغ قيمته
اصعاف قيمة الارض والمقر له اجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة او مات المستأجر
عن ورثة وابي الموقوف عليهم الا القلع بقلع ام يبقى باجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر
رعاية لجانب الوقف بدفع اجرة المثل ولجانب المستأجر او ورثته بعدم اتلاف البناء خصوصا

مطلبت
امرأة لها حق
في وقف فماتت
ثم أتت رجلها
بعد ان استحق
من وقف الموقوف
للمن وقف الموقوف

مطلبت
انحصر الوقف
في رجلين من اولاد
الواقف وقدر شرط
ان من مات منهم عن
ولد او ولد ولد
انتقل نصيبه اليه
ثم مات الرجل من
اولادهم مات ابوه
في حياته ومات ابن

مطلبت
في رجل استأجر
ارض في وقف للبناء
والغرس فيها
فبنى المنة او ما
المستأجر والى
الموقوف عليهم
الا القلع

وقد بان

وقد ابتلى الناس مثل ذلك كثيرا **اجاب** قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلها
يعنى البناء والغرس وسلمها يعنى الارض فارغة وفي القنية استأجر ارضا وقفا وغرس
فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم تستأجر ان يستيقها باجر المثل اذ الم يكن في ذلك ضرر
ولو انى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسألة الارض المحتكر وهي
منقولة ايضا في اوقاف الخصاف اه كلام البحر ومثله في شرح الشويعر المستحق للوقف
وفي الحاوي الزاهدي ذكر ما في القنية راجعا للاسرار لجم الدين العلا في خلاف ما اذا
استأجر ارضا ملكا ليس للمستأجر ان يستيقها كذلك ان ادى المالك الا القلع بل يكلفه
على ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس اكثر من قيمة الارض فاذا لا يكلفه عليه بل يضمن
المستأجر قيمة الارض للمالك فتكون الاغراس والارض للعقدس وفي العكس يضمن المالك
للمستأجر قيمة الاغراس فتكون الارض والا شجار له وكذا الحكم في العارية اه وانه
على علم بان الاجارة تنتهي بمضي المدة ولا يبق لها اثر اجماعا وبموت المستأجر تنقسم عندنا
خلافا للشافعي فلا يظهر اثر الانقضاء معه كما نص عليه قاضيان بقوله قال مولانا
رحمه الله تعالى وينبغي ان لا يظهر اثر الانقضاء هنا الخ فالحكم في استيقاها باجر المثل
في صورة الموت على ما نص عليه الخصاف والزاهدي اه ولوى دفعا للضرر لا سيما ما ابتلى
الناس به كثيرا مع رعاية جانب الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت
لا توجب اكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم اضرار بائتلاف بنائه ولعمري
انه شرع ظاهر مستقيم وقد افق به من له قلب سليم والله اعلم **سئل** في ناظر وقف
على ذرية شخص بني في ارض الوقف بيتا بانه لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث
عنه اذا مات ام لا وهل اذا ادعى ناظر الوقف حلالا على الورثة او على بعضهم ان الباني المذكور
بناه بانقضاء الوقف فيرجع الى الوقف يقبل قوله بلا بينة ام لا وهل اذا اقام بينة من
الورثة المستحقين تقبل ام لا **اجاب** نعم يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل
مجرد قول الناظر انه بناه من انقضاء الوقف بلا بينة واذا اقام بينة من الذرية
المستحقين لا تقبل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينفك عنهم بخلاف
فقهاء المدرسة والجار ومن له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم ينفك فافهم
واما مسألة نقض هذا البناء فلم يسأل عنها وحكمه النقض لخلص منه ارض الوقف والله اعلم
سئل في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفي وعمرو وحمزة وستانا
وحسينة وعلى من سجد لله من اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على نسلم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الظهور منهم
دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد

مطلب
اذا بني اقل
في ارض الوقف
ملكه لنفسه
ولا تقبل شهادة
المستحقين بانه
بناه بانقضاء الوقف
بخلاف شهادة
فقهاء المدرسة
ومن له ولد في
مكتب الوقف

مطلب
اذا رتب الوقف
الاستحقاق
فلا شيء لاولاد
اولاد الابن
اولاد الابن

والولد ولد استقل نصيبه لمن هو في درجة فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على اولاد
البطلون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخر لجهة برعينها مات الواقف عن اولاده المذكورين
ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد ذكر واثلاث هن الاولاده شئ في الوقف مع وجود اولاد
الواقف المذكورين ام لا شئ فلم مادام واحد منهم موجودا اجاب لا شئ ولا اولاد اولاد
الواقف المذكورين مادام واحد من اولاد الواقف ذكر كان او انثى لترتيب الاستحقاق
بشم موكداله بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على ان مات
عن غير ولد كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صلح والشيخ محفوظ المفتون
الحنفيون بغزة جوابي كذلك هذا وقد افتى برهان الدين الطرابلسي الحنفي في مثله واستحقاق
اولاد الميت مع وجود من بقي من اولاد الواقف قال لمفهوم القيد المسكوت عنه يقتضي ان
اولاد الميت مع ضرورة انحصار علة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم احدا
ولا يخفى ما في ذلك لما علم ان المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير ان استحقاق اولاد الميت
هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود
الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه ان يكون لاولاده والاصل عدم الغلة
وضرورة انحصار علة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم احد لا يلزم منها استحقاق
اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام زكريا الشافعي
الانصاري افتى بما افتيت في واقعتين وان لا يرجع استحقاق الميت الى اولاده مع ما ذكر
قال وان افتى برأي يرجع الاستحقاق لاولاد الميت الشيخ والى الدين العراقي رحمه الله عملا
بمفهوم الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى
ولا يلزم منه ان يكون لاولاده بل يرجع استحقاق الميت لاجله لا لشرط الواقف بل يكون
الوقف منقطع الوسط ولحقه اقرب الناس الى الواقف اذ قد افتى مولانا الشيخ احمد شهاب
الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما افتى به الشيخ والى الدين العراقي والله اعلم سئل
في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه ومم عبد الرحمن
وسليمان ورضوان وام الاخوة وام الخير وعلى من سجد ثراه له من الاولاد ثم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم على سلم وعقبهم يدخل في ذلك اولاد الظهور دون اولاد البطلان
لذا كر مثل حظا لاثنيين على ان من مات من الابداء عن ولد او ولد ولد استقل نصيبه اليه ومن
مات عن غير ولد ولا ولد ولد استقل نصيبه الى من هو في درجة وذوي طبعه تحجب فرع
الطبقة العليا دائما منهم فروع الطبقة السفلى وتحجب الاصل فرعه لا فرع غيره شجره
الحال في ذلك ايضا ما اذا انقرضوا باجمعهم عاد وقفا على اقرب عصبات الواقف مرتبا
على ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال حياة ابيه الواقف عن ابن يدعى عبد الرحمن

سئل
وقف على نفسه
على اولاده
مات احد الاولاد
وحياة ابيه الواقف
من اثنين

سبعة مات رضوان في حياة ابيه ايضا ولم يعقب ثم ماتت لواقف عن ابنه سليمان المذكور
وعن بنتيه ام الاخوة ولم الخير فهل يستحق عبدا الرقيم المذكور اعلاه في ربيع الوقف شيئا
مع سليمان واخوته ام لا اجاب لا يستحق شيئا معهم وقد افق في نظير ذلك الشيخ زين
ابن نجيم ووالد شيخنا امين الدين بن عبد الغال وغيرهما لان والده لا يستحق شيئا مع جده
والده حتى يصرف ائتمه لاننا انما ينتقل اليه نصيبا بيه ولا نصيب له وقت موته بل وقت قبل
الاستحقاق والله اعلم سئل في واقف وقف وقفا على نفسه ثم على ولد يرمي محمود ومحمد ومن
سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولادهم ثم واثم اولاد
الظهور دون اولاد البطون على ان من مات منهم عن ولدا وولدا وولدا وولدا وولدا وولدا وولدا وولدا
نصيبه لولده او ولده وولده ونسبه وعقبه على الشرط والترتيب المشروح ومن مات منهم
عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقة من مستحق الوقف
المذكور ومن مات منهم قبل استحقاقه لم يترك شيئا منه وترك ولدا او ولدا وولدا وولدا وولدا
من ذلك قام في الاستحقاق مقام اصله واستحق ما كان يستحقه ان لو كان جيا ثم على جهة تبر
لا تنقطع مات لواقف عن محمود ومحمد المزبورين ثم مات محمود عن ستة اولاد احم وصاحبه
الدين واحصيل وعز ونيمة وعن اولاد ابنته يحيى المتوفى قبل ابيه وهم خليل وابراهيم والعتبة
ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين عن بنتين فاطمة ونور الهدى ثم ماتت فاطمة عن
اخوها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن اولاد عمها يحيى المزبورين وعن اعمامها وعماتها المذكورين
هل ينتقل ما يخص نور الهدى لا اولاد عمها يحيى كونهم في طبقتها ام لا اعمامها وعماتها المذكورين
اجاب هو لا هل طبقتها المستحقين لا للاعمام والعماة المذكورين لقوله من مات عن غير ولد
الخ فنصيبه لمن يوجد في طبقة من المستحقين فخرج الاعلى والادنى وغير المستحقين والله اعلم
سئل في ارض وقف بقربة تغلب عليها متغلب وغرس فيها شجر او اثمر الشجر ومات المتغلب
فوضع اهل القرية يدهم على الاشجار هل للتكلم على الوقف الدعوى عليهم واشبات الارض للوقف
ونزعها من يدهم ويلزمهم اجرة مثلها مدة التغلب في تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين
فتؤخذ منهم وهل تبقى الاشجار ام تقلع اجاب نعم للتكلم على الوقف الدعوى على المتعدى
بوضع يده على ارض الوقف واقامة البرهان عليه ورفع يده عن الارض ومطالبة ابنته باجرة
المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقلع الاشجار الموضوعه بغير حق مالم يضر ذلك
بالارض فان ضرفهوا المضيق لماله وافق بعض علما انما يملكها للوقف باقل القيمتين منزوعا
وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع الفصولين ولو اصاب طمو اعل ان يجعل
لوقف ثمن هو اقل القيمتين منزوعا او مبذبا فيه صح والله اعلم سئل في ارض وقف غرس
فيها المتولى عليها غراسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بما لها عليه وكبرها الارض ليستمر لها

مطلب
اذا وقع في لفظ
الواقف ان من
مات عن غير ولد
ولا ولد ولا نسل
فنصيبه لمن يوجد
في طبقة من مستحق
الوقف فمات
شخص من اولاد
عمه ولعماته وعماته
فنصيبه لاولادهم

مطلب
للتكلم على الوقف
الدعوى على المتعدى
ومطالبة ما تجوز
وقلع الاشجار
مالم يضر

مطلب
غرس المتولى في ارض
الوقف ان يبيع
ملكه زوجته او غيرها
الا وحسن ماتت

لما حق بقاء الغرس فيها ومات المتولى وملك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة ولما بنت زرع ابنها
الارض بغير اذن المتولى على الارض زاعما ان امه لما حق الزرع وانها حق بالارض من غيرها
لما بها من الشجر فهل زعمه صحيح ام غير صحيح واذا قلتم غير صحيح هل تكلف المرأة وابنها الى قلع الزرع
وما بقي من الاشجار ولا تملك ان تمنع عن المتولى بسبب ما بقى لها من الشجر ام لا اجاب
يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الارض للمتولى فارغة عنهما اذ ابتداء الفعل وقع ظيلا وهو
واجب لاعلام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق وعلى تقدير ان يكون
اصل الغرس وضع حتى فيموت المستأجر تبطل الاجارة ويجب رد الارض الى ما كانت له وهذا
اذا لم يضر القلع بالارض فان ضرر القلوع ان يملكه بقيمته مقلوبا للجهة الوقف والله اعلم
مسئل في غراس وضع في ارض وقف بدون اجر المثل واستمر سين عديده وباعه وباعه
لاخر وفي خلا له ارض قرح للوقف يزرع المشتري بما يقولا وينتفع بها هل يلزمه اجره للمثل
في القراح والمشغول بالغراس ام لا اجاب صرح علما وثابان القيم لواجب الموقوف بدون
اجر المثل قدر ما لا يجتاز فيه حتى لم يجز فقبضه المستأجر وانتفع به لزومه لاجر المثل بالغا
ما بلغ على ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس
اذا منافع الوقف المعصوب مضمونة على ما افق به علما وثابا المتأخرون صيانه تمالا الوقف
وان امتنع من اجرة المثل يكلف الى قلع غراسه ويسلم الارض للمتولى خالية عن غراسه علم
يضر الوقف فان اضرع فهو للضرب بما له فليتربص الى خلاصه مع اذا شرب اجرة المثل لا يضره مشغول
بغراسه وعلى ما عليه الفتوى بحج القضاء والافتاء فعلى المفتي ان يفتي به وعلى القاضي ان
يقضى به والله اعلم مسئل فيما اذا وقف بعض الورثة حصه في دار ليس للمتوفى تركه غيرها
وعليه مهر زوجته المستغرق لها هل يصح وقفه ام لا اجاب لا يصح لان استغراق التركة
بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا ينقذ الا في الملك ولا ملك له والحال هن والله اعلم
مسئل في واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على اولاده محمد وعلي وموسى وابي
الخير ثم من بعده كل منهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم وشم الذكور دون الاناث ثم على
جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن الاربعة بنين المذكورين ثم مات ابو الخير عن ولد نور
الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكرم ومات علي عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه
طله وعن ابن ابنه عوض مات ابو في حياة ابيه ثم مات طلح عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض
لا عن ولد ومات كرم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن ابناثة الثلاثة ثمس الدين
ومحي الدين وعلي ومات حسين اخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابنه اسمعيل
الدين ومات ابو في حياة ابيه ومات محمد هاما عن ابنه مصطفى وحسين فالوجود الان مليون
فكيف يقسم لان الوقف اجاب يقسم لان ريع الوقف على من سببه كرفصيب والدين

مطلب
استأجر ارض
بدون اجر المثل
فدوس فيها باعده

مطلب
لا يصح وقف الوارث
عند استغراق
التركة بالدين

مطلب
وقف على نفسه
ثم على اولاده
احدا لا وادع
واحد ابن مات
ابوه في حياة ابيه

ابن الخضر الربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلى ومحي الدين ابنته
 خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء لغير الدين بن بن حسين
 لموت ابنيه في حياة جد ولصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصصا ايها وهي نصيب الثمن
 وما عدا ذلك وهو ثلاثة اثمان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه والصحيح الاقوال فيه انه
 يصرف الى اقرب الناس الى الواقف واستدلوا له بان الصدقة على الاقارب افضل لانها
 صدقة وصلة وافرهم هنا الى الواقف نور الدين بن ابي الخضر بن الواقف وحسن بن موسى
 ابن الواقف فهذا صحيح ما قيل فيه والله اعلم مسئلة في متولى وقف ولاه السلطان تولية
 ذلك الوقف من ابتداء مارس سنة كذا الى مارس السنة التي بعدها واذن له ان يتصرف في جميع
 ما يتحصل لجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا
 الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتزوير مسجد ذلك الوقف
 وكان صرفه من ماله باذن الشرع الشريف زيتا في تزوير ذلك المسجد ليرجع بنظير على ما
 استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتزوير وكتب دفتر محاسبية
 الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور ايرادا ومصرفا في دفتر المذكور
 وعين مقدارا له من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تزوير المسجد وبقي الزيت للمتولى عند
 الرعايا بموجب دفتر المحاسبية ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا
 فقبض المتولى الجديد المنصب الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في
 مدته فعرض المعزول امره على السلطان فبرز امره بتخليص زيت المذكور ودفعه للمتولى
 المعزول نظير ما صرفه في التزوير ان كان عند الرعايا يؤخذ منهم وان كان قبضه للمتولى
 الجديد وصرفه في زمنه من الوقف وتبين لان ان المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف
 الوقف في مدته فهل حيث نصر السلطان ان كل متولى يقبض ماله سنة ويصرفه في مصارف
 سنته وقد صرف المتولى المعزول باذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التزوير
 ليرجع بنظير وجعل القاضي عند المحاسبية الزيت الذي لدى عند الرعايا له نظير ما صرفه من
 الزيت وكتب في دفتر المحاسبية ليس للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته
 لانه ما مورب قبض ما يتحصل في سنته وممنوع عن قبض ما يتحصل في سنة غيره بالسلطان
 وهل اذا قبضه المتولى الجديد المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله ايرادا
 ومصرفا في دفتره يكون للمتولى العتيق الرجوع بنظير على مال الوقف لكونه صرفه في
 مصارف الوقف لا اجاب هذا السؤال يتوقف جوابه على اشياء تتقدمه وهو
 ان التولية على الوقف هل تخصص الزمان له لا والثاني اذا صرف المتولى باذن القاضي
 ليرجع هل له ان يرجع ام لا الثالث هل الزيت من جملة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة

مطلوب
 وفي السلطان جلا
 على الوقف من ابتداء
 كذا الى كذا واقف
 في الصرف فاستقر
 عند رعايا الوقف
 زيت للوقف
 من عند ليرجع
 فتولى متولى آخر
 واخذما استقر عند
 الرعايا قبل ارجوع
 عليهم القديم

هذا ما ذكره الفاضل من رابع هل المتولي ان يصرف ربع سنته في سنة اخرى ام لا
 عن الاول انه يخصه ريب كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرها وهذا لا خلاف
 بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع في البرزانية قيمة الوقف اشترى شيئا لمؤنة المسجد
 بلاذن الحاكم بما له لا يرجع في الوقف في البحر وظاهره انه لا يرجع له مطلقا الا
 باذن القاضي سواء كان انفق ليرجع او لا وسواء دفع الى القاضي او لا وسواء برهن على
 ذلك او لا اه وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي
 والعمل على الاستحسان لا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصح انه من جملة مصالح
 المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرف ربع سنته في سنة الا اذا شرط الواقف او نص عليه سلطان
 في توليته صريح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتاواه فاذا اتقرر ذلك علم انه ليس للمتولي الجديده
 تناولها هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله وضمن لتعديده بالاحكام ليس له
 اخذ وضمن للدافع له ايضا والمتولي العتيق بالخيار في تضمينها ما شاء لوجود العقد من كل منهما
 كما هو ظاهر والله اعلم سئل في كرم مشغل على عنب وبعض من التين وارضه وقف سيندنا
 الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء افضل الصلاة واهم السلام من الملك الجليل تداوله
 الايدي بالشراء ثم ادعى رجل مواعدا المستحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تسمع دعواه ام لا
 اجاب الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفصولين راعى اللعنة
 لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم روى عن ابي راسم تسمع قال وبالاول لا تسمع وقال قبله راعى
 لفتاوى رشيد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولي ولو كان
 الوقف على رجل معين قبل مجوز ان يكون هو المتولي بغير اطلاق القاضي اذا الحق لا يعدوم في حق
 بانه لا يصح لان حقه اخذ القلة لا التصرف في الوقف ففيه روايتان والاصح انه لا تسمع دعواه
 بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا تسمع اذ الكرم اسم للارض والشجر في عرف
 بلادنا وفي اللغة ايضا يطلق الكرم على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس فان اريد به الشجر
 فوقف الشجر على جهة هي غير جهة الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من
 غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض
 والمبنة بحكم الاتصال وان اريد كل من الارض والشجر في بطلانه بديهي التصور وان اريد
 الارض فبديهي البطلان اولا وايضا مما صرح به الاختلاف لو ادعى رجل على اخوان هذه الارض
 التي في يده وقفها زيد بن عمرو علينا وذا البيت محمد الوقف ويقول هي ملكي واقام المدعى بيعة
 ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البيعة انها كانت في يده يوم وقفها
 لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد تكون في يده بعقد اجارة او اعادة ونحو ذلك وفي
 مسئلتنا ادعى انه وقف جده وقد يقف ما لا يملكه فلا تسمع الدعوى به ولا الشهادة والله اعلم

مطلب
 في دعوى ناسخ
 المستحقين على
 ذي اليد آتية
 وقف جده
 وفي وقف آتية
 او الشجر بدون
 الارض وفي
 وقفها به ونها

سئل في ارض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس بها رجل غرسا
ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحده له ثم وثم بجميع حقوقه وطرفه وجدره
وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق حوله هل يصح وقفه الشامل للأرض والغراس ام لا الجواب
الحقوق الشرب والسيل والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على
نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية
لا سيما وقد قال قاضي خان لوقا لوقف على نفسي ثم على فلان او على فلان ثم على نفسي لا يصح
اخر فقد جزم بقول محمد الذي هو اقرب الى موافقة الآثار وصرح في شرح المجمع ان اكثر فقهاء الامم
اخذوا بقول محمد والله اعلم سئل في رجل استأجر من المتولي على اوقاف الحرمين الشريفين جميع جهات
وقتها الحرمين بغزة والقدر الشريف ولد والرملة ونا بلسجوت الوقف ودكا كينه وجاما كنه
وبستاينه والخصص النجالة في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة بسبعمائة قرش عمل
في رجب شارطا عليه ان اذا زاد عليه احد وقيل الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي
لك على الوقف سائبا وهو كذا عدد مسمى وان معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف في النول المذكورة
اولا لجامعة معلومين بموجب لفاتر تدفعه لهم خارجا عن الاجرة المعينة من مالك وحصل حالك
الى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولي عليه ام لا يلزمه وله
ارجوع على المتولي وعلى المدفوع لهم ام لا ولا يجيب لا يلزمه ما التزمه اذا لا تجارة المذكورة
مع الالتزام المذكور فيها فاسد بل ارب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا باشرها
المستأجر المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لتمام المنفعة بالمسمى المسمى قبيل
بوجود اجرة المثل فلم يتم المستأجر المذكور غرضه بالاحتساب على المسمى وقد بطل والشئ اذا بطل
بطل ما في ضمنه اذ يبطلان الاصل فيبطل ما تنفرع عليه فيرجع به على المتولي لا رفع باذنه وامر
له بالشروط عليه فكان من جملة الاجرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل المسمى
واذا اختلفا على المجر والمستأجر فيها فالقول قول المستأجر لانكار الزائد والله اعلم سئل في رجل
يريد ان يقف نصف دار له على نفسه فزوجته مدة حياتها ثم من بعدهما على ولدهما الذكر وولد
ولده هل اذا قضى بجوازه يصح وينفذ ام لا الجواب نعم وقف المشاع اذا قضى القاضي بجوازه جاز
وارتفع به الخلاف وهو انه قد قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكي والمكنبلى لانه قضاء في فضل
مجتهد فيه وصرحوا بان للقاضي الحق المقتل ان يحكم بصحة وقف المشاع لا خلافا للزوج
في ذلك والمسئلة فيها قولان صحيحان فيجوز القضاء والاقاء باحدهما وينفذ القضاء
بذلك والله اعلم سئل في مسجد لاحتاج الى العمارة ولناظره معلوم بشرط الراقف هل يصح
له اجرة عمله الى المباشرة لها او لا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقفه عمل او لم يعمل
الجواب لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا فكان من جسمه

مطلب
في ارض موقوفة
غرس بها رجل
ثم وقفه على نفسه
ثم على ولديه

مطلب
في رجل استأجر
من المتولي جميع
جهات الوقف
والمزارع
والقصور والحد
والرملة وقا

مطلب
اذا قضى القاضي
بجوازه فمقتضى
الوقف

مطلب
في رجل اوقف
دارا على مسجد
ثم اوقف على
العمارة

واقعات الضرر على بناءه على المدعى والله علم هذا وقد صرح علما ونايان لصاحب الكردار حق
القرار وهو ان يحدث المزاج والمستأجر في الأرض بناء او غرسا او كسبا بالتراب باذن الوقف
او باذن الناظر فبقي في بده وفي البحر ومنع الغفار نقلا على القنية وهي في الماء والراهد
ايضا استأجر ارضها وقفا وغرس فيها او بنى ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر
ان يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ان الوقف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك
اقل في البحر ومنع الغفار وهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف
الخفاف اهل وصورة ما في اوقاف الخفاف حانوت اصله وقف وعمارته لرجل وهو لا يرضى
ان يستأجر ارضه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل باكثر مما
يستأجر صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجراء
وقد ذكر في الخانية مسئلة بيع مكنتي الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع
الفصولين في الفصل السادس عشر نقلا عن الذخيرة ونص عليها في الفتاوى الكبرى والخلاصة
والبزازية واغلب كتب الفتاوى وهي شري سكتي دكان وقف وفي بعض المنفع شري سكتي
في دكان وقف فقال المتولي ما اذنت له بالسكتي فامر بالدفع فلو شراه بشرط التراد
يرجع على بائنه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بتقصانه اهل وفي جامع الفصولين والقنية
والخلاصة وغيرها بنى المستأجر او غرس في ارض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المستحق بالقرار
له الاستبقاء باجر المثل اقول ليس الغرض بابراد هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع اليقين
بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه باجتماع اطراف الستة التي هي الاركان في كل
حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت
اطراف كل قضية جزمية
ست يلوح بعلمها التحقيق حكم ومحكوم به وله ونحوه كونه عليه وحكم وطريق
فاذا نصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لمضته ولزومه من مالكي يراه او غيره صح ولزم
وارتفع الخلاف كما في مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا لاجماع
خصوصا فيما لنا من ائمه ضرورة لا سيما في المعامل والمدن المشهورة كمصر ومدينة
الملك فانهم يتعاطون ولم فيه نفع كلي ويضرهم نقضه واعدامه فلزم ما بفعله تكثر الاوقاف
الازم الى ما فعله الغوري باخذ من كل تاجر قدرا معلوما بحسن الاختيار منهم وكتبه في
مكتوب الوقف فهو دائر معه اينما دار بحيث لو اراد ان يخليه لتاجر اخير يدفع له ذلك المقدار
ومما بلغني ان بعض الملوك عمر مثل ذلك باموال التجار ولم يضره عليه من ماله الا درهم والشار
بل فاز بقبرته الوقف وفاز بالمنفعة للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن امته
والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله اعلم سنن من طرقت
الشام سنة في وقف اهل شرط واقفه ان يكون على نفسه مدة حياته ثم من بعده على

هذا
الوقف
الذي
هو
مكتوب
الوقف
الذي
هو
مكتوب
الوقف
الذي
هو
مكتوب

اولاده لصلبه وهم فلان وفلانة وفلانة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد
الذكور والانات بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على اولاد
اولاد اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على النساء لهم واعقابهم وان سفلوا بطناً بعد بطن
الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد او ولد ولد
او نسل او عقب عاد ما كان جارياً عليه من ذلك على ولد ثم على ولد ولد ثم على نسله
وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير
ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جارياً على المتوفى من ذلك الى من هو معه
في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب اليه ويستوى فيه
الاخ الشقيق والاخ لاجل فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين
اليه من اهل الوقف مات رجل من اهل الوقف ومشتقيه وهو في الدرجة الخامسة عن عبد
ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خالة له وهو معه في درجته وترك ابها
اولاد اولاد خال امه وهم في درجته ايضا لكن فيهم من اصله موجود يستحق
في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين فهل
ينفرد ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق او يشترك هو واولاد اولاد خال امه فيه
على الفريضة الشرعية او ينفرد اولاد اولاد خال امه فيه دون ابن خالته وهل اذا استحو
اولاد اولاد خال امه في ذلك يدخل فيه من ابوه موجود وهو مستحق في الوقف المذكور
او لا يدخل وهل يحجب بابيه او لا يحجب وهل يسمى من اهل الوقف ولا يسمى وما المراد بقول
الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك
الاقرب اليه فالاقرب وما المراد بقول الواقف ايضا ~~من~~ لم يكن في درجة المتوفى من يساويه
فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف افيد والنا الجواب وبسطوه وبينوا لنا الدرجة
ما تكون والطبقة والنسل والعقب والقرب والبعد كثر الله فوائدهم وفسح في مدرككم
ونفع المسلمين بعلومكم اشغوا الجواب واوضحوا ايضا حاجتنا لان هذه المسئلة موقوفة
على فتواكم احسن الله متقلبكم ومثواكم وجعل في اغلال الفردوس مقرم وماؤكم
اجلب اعلم ان شرط الواقف كصل الشارع وقد نص الواقف ان من مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جارياً على المترقى الى من هو في درجته وذوي
طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب فوجب مراعاة ما شرطوه في
صرف نصيب المتوفى المذكور الى من هو الاقرب اليه في درجته وهو ابن خالته حيث كان من اهل الوقف
الا اولاد اولاد خال امه الذين هم بعد قرابة وان اتحدوا معه درجة لان اقرب القرابة هو

الى غرض الوقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه
 فالاقرب وذلك صريح في اعتبار الاقربية التي هي الداعية الى المشقة ومن يد الراجعة والى
 بذلك المال بلا اشكال مع استواء الدرجة وكان اوفق لغرضه المعتبر عند العلماء حتى
 بان يصلح مخصصا فظهر بما تقر ان اولاد اولاد داخل الام المتوفى لا يستحقون مع ابن خاله
 شيئا في نصيبه واما تسمية من لا يتناول شيئا من اهل الوقف فجائز كما صرح به السيوطي
 واختاره في الاشباه والنظائر ومنع قول القائل بعد جوازه وقوله في السؤال ما المراد
 بقول الوقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في
 ذلك الاقرب اليه فالاقرب انما يستحق بالشروط ولا يمنع ما هو له عما صار بعده لم يموت
 من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشروط الذي شرطه الوقف والمراد بقوله فان لم
 يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف اذ لو لم يوجد من يستحق
 من اهل درجته يصرف لاقرب الموجودين من اهل الوقف له وتقدم شرحه واما الطبقة فهي
 الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب درج المسلم رتبة الواحدة درجة واستعير
 للوقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد احدهما خلاف الاخر قال في المغرب
 قرب خلاف بعد وقال فيه وقيل القرب في المكان والقربة في المنزلة والقرابة والقربى
 في الرحم والله اعلم ^{مطلوب} ^{اذا شرط الوقف} ^{النظر لنفسه ثم} ^{للاولاد فالأولاد} ^{كان النظر للأولاد} ^{مطلقا وليس لهم} ^{بدرجته الاخوان}
 مسئلة من بيت المقدس في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم
 على اولاده واولاد اولاده ونسله على الغرض الشرعية الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى
 وشرط النظر لنفسه ثم للأولاد فالأولاد من الموقوف عليهم فهل النظر للأولاد من الطبقة السفلى
 للمستحقين الان ام مطلقا وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه اجاب ^{مطلوب} ^{في تعارض قول} ^{الوقف عاد ذلك} ^{وقفا شرعا على} ^{من هو في درجته} ^{وذوي طبقة} ^{مع قوله يقدم في} ^{ذلك الاقرب فالأقرب} ^{الى المتوفى}
 النظر للأولاد
 مطلقا وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بعد دان يصير اليه قال في الاشباه والنظائر
 وما ذكره السبكي في تأويل قوله ^{مطلوب} ^{اذا شرط الوقف} ^{النظر لنفسه ثم} ^{للاولاد فالأولاد} ^{كان النظر للأولاد} ^{مطلقا وليس لهم} ^{بدرجته الاخوان}
 الى الاقرب بل صرح كلام الوقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل
 في الاستحقاق بالكلية ولكنه بعد دان يصير اليه اها قول والسبكي قال في موضع اخر
 ان اولاد الاولاد موقوف عليهم في حياة الاولاد بمعنى ان الوقف شامل لهم ومقتضى الصرف
 اليهم وله شرط اذا وجد عمل المتقضى عمله وهذا اقرب الى قواعد الفقه والله اعلم ^{مطلوب} ^{في تعارض قول} ^{الوقف عاد ذلك} ^{وقفا شرعا على} ^{من هو في درجته} ^{وذوي طبقة} ^{مع قوله يقدم في} ^{ذلك الاقرب فالأقرب} ^{الى المتوفى}
 فيما اذا شرط الوقف في كتاب وقفه شروطا ومن جملة شروطه ان من مات من اولاد
 هذا الوقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعا على من هو
 في درجته وذوي طبقة يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى وماتت واحدة
 من اولاد اولاد هذا الوقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب ولها اولاد
 عم وابن اخت من ابيها من اهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن اختها لكونه اقرب اليها ام لا

اجاب بنقل نصيبها لابن اختها من ايها الذي هو من اجل الوقف حيث كان الوقف على
الاولاد ثم على اولاد الاولاد ثم وثم على انه من مات منهم عن ولد او ولد ولد او اسفل منه فصيبه
له ومن مات منهم لا عن ولد الى اخره عاد ذلك على من هو في درجته وذوي طبقاته يقدم في ذلك
الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة تقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض لقوله
عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من خلفه ام لا وقوله
الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرح فيها الى الاقرب اليه وان كان انزل
درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخرا عن قوله يوصف على من كان في درجته
فينسخه او نقول بتقييد الدرجة بالفخذ ولا يكون ناسخا اعمالا للكلام بها امكن هذا وقد
ذكر لي صاحب الواقعة يطلب نقلا في المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معللا
لشد في خصمه فتعرت عن المسئلة فاثبت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثله فاذا تعارض
مذان الامران وتعارض معنى الاقربية مع معنى الدرجة فقف المسئلة ولا تجرد مرجحا
فاشككت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فرائنا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد
الواقفين والى مقاصد اهل العرف ما لم يقصد الاقرب الى الواقف وهاهنا لم يقصد الاقرب
الى الواقف فلذلك ترجح عندنا استحقاق هذا الاقرب الى المتوفى والله اعلم لكنه قد وقع حكم
لذمه له درجة مبني على شهادة انه هو المستحق فحكم القاضي بموجب ذلك من غير ان يحيط علمه
بما ذكرناه وانا متوقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما اراده ليست بصحيحة وايضا
فشهادة الشهود بالاشتقاق في قبولها نظرا لانه حكم شرعي وهم انما تقبل شهادة تهم
بالاسباب فشهادتهم بانهم في الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس اليهم فحكم القاضي بموجب
ما شهد واهر عندي فيه نظرا لكونه لم يتأمل اطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها
وعندي في نقضه ايضا نظرا لاجل الاحتمال وقربا لما اخذ وانه لو نظر في ذلك وخالف
ما قلناه وحكم بخلافه عن علم وترجح كنت اقول ان حكمه صحيح بمتنع نقضه فهذا الذي عندي في هذه
المسئلة ارى في هذه الواقعة لاجل الحكم ان يصحطوا الى ان ينقض الحكم لم يرجع الى ما قلناه
ويشبهه لمثل ذلك في غير من الاوقاف فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا ينبغي
الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهلة من ان من مات انتقل نصيبه الى ولده ولا
ينظرون الى قوله ثم الى ولد ولد ونسله وانا ايضا ما كنت انظر في ذلك الا في هذه الايام
وهذه الامور بحسب ما يقدره الله فالقلب والله اعلم اه كلامه اقول والمصرح به في كتبنا
متونا وشروحا وفتاوى انه لا يدخل في اسم القرابة الا ذوالرحم المحرم عندنا الى حينئذ فلا
يدخل ابن العم في قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى لانه رحم غير محرم وابن الاخت رحم محرم
فدخل فيه وبصره اليه بصرح كلام الواقف والله اعلم مسئلة في قوة نصفيها وقف

هذا هو الوجه الذي
استدل به في كتابنا

لأربابه والنصف الآخر ملك لأخيه فطلب صاحب الملك قسم حصته في جهة وتميز
 الملك من الوقف ليعمره وينتفع به كيف شاء وكما شاء فامتنع الناظر على النصف للوقوف
 عن القسمة وإلى التمييز المذكور فهل للقاضي أن يجبر الناظر على القسمة وعلى تمييز الملاك
 الوقف لينتفع صاحب الملك بملكه كيف شاء وكما شاء أم لا يجلب نعم يجبر على القسمة
 لتمييز الملك من الوقف فينتفع كل بما يخصه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله اعلم
 سئل فيما إذا بنى زيد مسجداً أو سبيلاً ووقف على مصالحهما اللازمة لهما أراضى بها
 غراس زيتون مع الزيتون المذكور وشرط النظر لشخص مخصوص فقرر السلطان كاتباً
 لضبط غلاته وبواباً للمسجد لشدة احتياج المسجد إلى ذلك وعين لكل معلوماً في كل سنة
 فهو يعمل بتقرير السلطان حيث رأى المصلحة فقيمت في ذلك ولولم ينص الواقف عليه بخصومه
 ويجعل للعين له تناول ما عين له وإن امتنع الناظر من دفعه أجبر عليه أم لا يجلب
 نعم يعمل بتقرير السلطان ويجبر الناظر على صرفه من غلة الوقف ولولم ينص الواقف عليه
 بخصومه والحال هذه والله أعلم سئل في وقف صورته إنشاء الواقف ووقفه غلات
 نخيل على ولده الطفل المدعو حسن وعلى من سيحدث له من الأولاد المذكور خاصة ثم على أولادهم
 ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسائهم وأعقابهم المذكور على أن
 من مات منهم ومن أولادهم ونسائهم عن ولداً أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده
 أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل
 ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته يقدم منهم الأقرب فالأقرب وعلى أن من مات منهم
 ومن أولادهم وأولاد أولادهم ونسائهم قبل استحقاقه لشيء من هذا الوقف وترك ولداً
 أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حياً فإذا انقضى الذكر على هذا الترتيب
 المذكور عاد ذلك وقفاً على الموجودين من أولاده الإناث ثم على أولادهم من على الشروط والترتيب
 فإذا انقضى الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفاً على سباط الخليل ثم أنه حدد للوقف
 ولداً اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم
 ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد فتصرف في الوقف مدة بحكم
 قول الواقف المتقدم ثم على أولاد أولادهم المذكور وبخوله في ذكور النسل ثم إن ناظر وقف
 الخليل لأن ادعى على محمد بأن الوقف إلى جهة وقف الخليل محجباناً بآباء محمد الخا
 حسن بن الواقف لم يدخل في الوقف لأن الضمير في قول الواقف على ولده الطفل حسن
 وعلى من سيحدث له من الأولاد يرجع إلى حسن لأنه أقرب إلى الواقف فحكم القاضي برفع يد
 محمد وتسليمه إلى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل متقدمة
 على من سيحدث للوقف من الأولاد أم يتعين إرجاعه للوقف للقرائن الدالة على ذلك فتكون

مطلب
 إذا قرأ السلطان
 بواباً للمسجد
 فكانت الغلات
 الوقف وجعل
 لكل معلوماً
 ويجبر الناظر
 على دفع المعلوم

مطلب
 إذا وقف ولد
 الطفل وعلى من
 سيحدث له
 فالضمير في له
 يرجع للواقف

وقد التحيل متاخرة عن جميع من ينسب الى الواقف واذا قلتم بتعيين رجوعه الى الواقف
 ودخول ولد محمد فهل تمتنع دخول محمد بن بن بنته ام يدخل ويستحق بالجهتين المذكورتين
 وينقض حكم القاضي المتقدم اجاب قد اجاب مفتي الحنفية معصر مولانا الشيخ جسر
 الشربلاني بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من يحدث له رجع الى الواقف لا الى ولد
 حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن احد من له نوع المام غمسائل الفقه وحيث حدث محمد بن الواقف
 بعد صده ورا الواقفة بان لم يكن سابق الحدوث على ابنته حسن صارا لا يستحقان الآن
 خاصا بمحمد بن محمود مقدما على جهة سماط التحيل والا فهو مقدم عليه وقد استفتي
 في هذه الحادثة بما هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم
 معارضة الاقتداء فيه بين المشايخ ولنظر من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين
 محمد بن الواقف وبين ابنته حسن فان كان محمد سابقا لمحق في الاستحقاق الان لسماط التحيل
 وان كان حسن سابقا على محمد في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سماط التحيل عليه
 الصلاة والسلام اه واول اما ارجاع الضمير الى الواقف فيما لا يشك احد ذو فهم فيه
 انه هو الاقرب الى عرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقرر في شروط الواقفين انه
 اذا كان اللفظ محتملا ان يجب تعيين احد محتمليه بالعرض واذا ارجعنا الضمير الى حسن ازم
 حرمان ولدا الواقف لصلبه واستحقاق اولاد اولاد اولاد بناته وفيه غاية البعد
 ولا تمسك بكونه اقرب مذكور لما ذكر من المحظور وهذا لغاية ظهرون غنى عن الاستدلال
 له واذا كان حكم القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب اما اذا كان
 مبنيا على وجود محمد ان الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذا الوقف على من يحدث ومحمد لم
 يحدث بعد الوقف فلم يتناوله لفظ الواقف هذا واول الجواب في جوابه وان كان حسن سابقا
 في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه اناط الحكم بسابقة له في الوجود لير
 كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير انه كان ان الوقف موجودا ليس له
 حق لما قلنا انه لم يتناوله لفظ الواقف لان لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف
 على حسن وعلى من يحدث فليتنبه لذلك وقلت ومارمت ذما للجيب وانما
 خشيتا فتحا ما في قضاء محرر وكيف ولحكام الشريعة ولجب صبرنا تنها عن كل دخل منكم
 والله علم سئل في اخوين وقفا دارا مشتركة بينهما وكتب ما صورته انشاء الواقفان
 المذكوران وقفهما هذا على انفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على اولادهما الذكور والاثنا
 يلزم على حكم القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد الذكور
 دون اولاد الاناث وجعلا بعد انقراض اهل الوقف باشرهم عاد ذلك وقفا على مصالح
 المسجد الغلاني بمدينة نابلس وسجل وحكم به مات احد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات

مطلب
 اخوان انشاء
 وقفهما على انفسهما
 ثم من بعدهما على
 اولادهما الذكور
 والاثنا
 ذلك على الشريعة
 الغلاني

الوارد الذكر عن عمه الواقف الثاني وعن اولاد عمه فهل حصبة الواقف الميت تصير لاجله
اولاد ولديه او للشهد او للفقراء اجاب لا تصرف الى الاخ لعدم اشتراط صرف
حصبة اخيه له بعد موته ولا لاولاده ولا الى الشهيد لانه مشروط بعد انقراض اهل الوقف
فتعين صرفه الى الفقراء وقد رفع لشيخنا السراج الحانوقي سؤال صورته ما قول سيدنا
ومولانا شيخ الاسلام في اخوين شقيقين لهما عقار سوية بينهما وقفاه على انفسهما
مدة حياتهما ثم من بعدهما على اولادهما الذكور والاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية
للك ذكر مثل حفظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون الاناث كذلك ثم على اولاد
اولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فاذا انقرضوا وخلت الارض منهم عاد وقفا
على اولاد الاناث فاذا انقرضوا بالجمعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفاه على صاحب
مسجد عيسته الواقفان ثم مات احدا الاخوين الشقيقين عن ولد وعن اخيه الواقف فهل
يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا ام لا ثم اذا مات الولد ايضا ولم يكن له عقب
ولا نسل هل يعود وقفاه لعميهما للشهد المذكور ويستحق الوقف المذكور جميعه ثم
الواقف احدا الواقفين لكون انهما وقفاه على انفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما على ما شرطاه
فاجاب المصريح به ان الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فاذا انقرضا
فهو على اولادهما الخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض احدا الابوين خلف
ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات
الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده الى اخر ما ذكره اقول والمسئول عنه مساو
يلذا الا ان قول الواقف وقفته على ولدي هذين ثم من بعدهما على اولادهما بمنزلة
قولا الواقفين وقفنا على انفسنا ثم من بعدهما على اولادنا هذا ما ظهر والله اعلم اه كلام شيخنا
فيه علم انه مادام شقيق الواقف الذي هو احدا الواقفين فالنصف مصرف للفقراء
والنصف له فاذا مات يصرف جميع الوقف الى اولاده لعدم مانع حينئذ واقول قد عرفت
على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على اجوبة فيه لمشايخ متعددين وكل واحد
فهم شيئا فاجاب على قدر ما فهم والمتجه ما ذكرناه المبادر والا قرب الى غرض الواقفين
كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصريح به لانه
وقف واحد بخلاف المسئول عنه فانه وقفان في مسئلتنا فاعتبر كل واقفا
ما يخصه على اولاده وقفامستقلا لا مشاركة له مع الاخر فيستحقفه الشهيد
والله اعلم مسئلة في سلطان جعل جزية الى مصباح مسجد واقى بقدر سلطان اخر
وجعلها الى ائمة وخطبائه هل يتبع ما امر به شرعا وليس لغير من اراد بالشعائر
مضايقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان نصرة الله تعالى وما الحكم اجاب

مطلب
اذ اعين السلطان
خطباء وائمة
آخرون مع الذين
كانوا احوال الوقف
صح حيث اطلق
الواقف

مطلب
لانظر لقوة
القربة مع قول
الواقف بتقديم
الاقرب فالاقرب
الى الواقف

مطلب
ادعى للتولي
المعزول ان
ما جمعه من غلة
الوقف له في
منازلة ما صير
من غلة لا كونه
وقفا من غلة

ثم للسلطان ان يختص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق اذ هو مفوض اليه وتجار
له في المنع والاعطاء والحال هذه والله اعلم سئل من الشيخ ابراهيم البخاري المذنب
في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي واثمته وحال الوقف كان الخطباء والائمة
نحو خمسة مثلاً فعين السلطان خطباء وائمة آخرين غير الخمسة واشركهم معهم في المباشرة
في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في الغلة ام لا اجاب حيث
لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدداً مخصوصاً بل اطلق وقال على خطباء المسجد النبوي
واثمته يدخل من انصف بهذا الوصف ممن حدث بتولية السلطان كما يدل عليه كلام الناصبي
وعبارته لو قال وقفت على ولد زيد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه سائر
اولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفي الدخول بالتعيين والعد المنتهين في واقعة الحال
وفي اوقاف هلال قلت اريت ان كان له يوم وقف لوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى
قال فالغلة لهم جميعاً والله اعلم سئل في وقف صورته وقف على نفسه ثم على اولاده
ومن سيحدث له للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاده ثم ثم على ان من مات عن ولداً واستقل
منه عادي نصيبه له ومن مات لا عن ولد ولا اسفل منه عادي نصيبه لمن هو في درجته
يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء محضه وترك ولداً
او اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حي مات الواقف وانحصر وقفه في ابنين له
فاقسماه مناصفة ثم ما سلك منها عن اولاد اولاد اولاده وانحصر لوقف في ستة اولاد
ذكر واثاث من نسلها متساوين في الدرجة فمات واحد من الستة عن اخ شقيق واخوين
لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه كذلك فهل يكون نصيبه مقسوماً بين هؤلاء
الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب الى الواقف سواء غير انهم مختلفون
في قوة القرابة للمتوفي او يختص به الاخ الشقيق دون البقية اجاب نصيبه يكون
مقسوماً على الخمسة المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين لكونهم في القرب الى الواقف
سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا ينظر لها مع قول الواقف يقدم الاقرب
فالاقرب الى الواقف ولم يقل لليت فقد اعتبر الواقف الاقرب اليه لا القوة وهذا مما لا
يشك فيه وقد تقر عند العلماء تاخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفاً وجهة الاستحقاق
في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على ذى جهة
في شرط وهذا واضح جداً لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله اعلم سئل
في ناظر وقف عزل بعد جمعة الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في اماكن معلومة
فطلب منه الناظر حالاً ان يسلمه ما جمعه من ذلك ليصرف فيها شرطه الواقف في الجهات
والمصارف فابى قائلاً ان ذلك كله لي لاني ملتمز مبه وقد وفيت المصارف من مالي فالغلات

ليحقى هل يكون ذلك وقفا شرعيا يمنع المتولى حاله عن التعرض له ام لا يكون ويطالب
بتسليم جميع ذلك لكونه حق الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح الالتزام بالجاب
لا يكون قوله هذا وقفا شرعيا ولا امارعيا بل خطأ جليلا وشيافرا غاى الشرع لجنيا
اذ لا قائل من فقهاء الاملاام بصحة الالتزام في اوقاف الامام لانك مهما اعتبرته
كان باطلا وكيف ما قومتها كان مائلا فان قدرته بيعا فهو بيع المدوم والمجهول
وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المدومة الاتية فيما يؤول
وهي في الوجود لا تجوز فكيف يستأجر منها ما يسجوز وان اعتبرته واحدا لما سيجز
ومنهنا لما سبق قبض فالحبة في مال الوقف لا تجوز ولو عوض حبة الارب مال وله
القبرين مع تخلف جميع شرائط الحبة في ذلك وان اعتبرته ذلك صدقة منه على الواقف
بحر صدق قاعليه فهو احرى بالبطلان لما سبق ولما انه يؤدى الى بطلان العمل بشرطه
الذي هو كصل القران وبقية الاعتبارات بديهية التصولات فالحق الجمع على حقيقته
والحكم المتفق على شرعيته الحكم للمتولى حاله لا باخذ الغلات وقبض المقتضيات ليظهر
فيما شرط وقفها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهرا وترفع يده عنها اجبرا كما هو العدل
لما موربه لا سيما في اموال الاوقاف التي نص على وجوب حبسها والاعتناء بشانها
اكابر الامتلاف والله اعلم سئل في رجل وقف دارا على اولاده ثم على اولادهم ثم وثم وجعل
اخر جهة قبر لا تنقطع هل تكون وقفا عليهم يستكنونها او يستعملونها او لهم السكنى
او الاستغلال وهل اذا سكنها اقدم ببقيةهم مطالبة باجرة المثل فلهذا لا بد من الاستغفار
للاستغلال وليس لهم سكنها فحق القدر وليس للوقوف عليهم المداين في الاستغفار
كما انه ليس للوقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب اجرة المثل للشريك اذا
سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا اطلق او عين الاستغلال
كان للاستغلال وان قيد بالسكنى تقيدها وان صرح بهما كان للسكنى والاستغلال
جرى على كون شرط الواقف كفض الشارح فله الاستغلال فقط لاحق له في السكنى ومن له
السكنى لاحق له في الاستغلال واذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه اجرة المثل مطلقا سواء
كانت الدار للسكنى او للاستغلال وان سكن في دار السكنى والشريك الاخر لم يتمكن للضييق لا يجوز
لنصيبه لجرة لان التضييق ليس له الا السكنى ولو كان الى جنبه الاخر وليس له مطلب اجرة
لخصته وهو محل كادىم الخصاف بانه لا اجرة على الساكن يعني الذي لا يمنع عن السكنى للضييق
او لغيره حيث لم يمنع الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على البعض كلامهم
في هذا المثل فلم يعلمه والله اعلم سئل في دار موقوفة على اولاد الواقف الاربعة وسكنهم
سكنوا واسكانا ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم وثم وثم على جهة بر لا تنقطع هل اذا

مطلب
اذا اطلق الواقف
او عين الاستغلال
كان له وقفا
يكون للسكنى
الا اذا سكنها

مطلب
من له السكنى
لا يستحق
الاستغلال
وبالعكس

مطلب
اذا سكن احد
الموقوفين فلم يمنع
بالسكنى حق
السكنى للاخر
عليه البقية

سكن

سكنها احد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى المشروطة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقي
اجرة ام لا يستحقون الجلب لا يستحق الباقي عليه اجرة له سكناء بماله من الحق
المشروط له بنصر الواقف الذي هو في وجوب العمل به كص الشارح قال في المجر
ناقلا عن فتح القدير ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى ان يكرها ولو زادت على قدر
حاجة سكناء نعم له الاعارة لا غير ولو كثر اولاد الواقف وولده ونسله حتى ضاقت الدار
عليهم ليس لهم الاسكانها تقسط على عددهم ولو كانوا ذكورا واناثا ان كان فيها حجر ومقابر
كان للذكور ان يسكنوا نساءهم معهم وللنساء ان يسكنن اولادهن معهن وان لم يكن فيها
حجر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تقع فيها مهايأة انما سكناءها المجعل الواقف له ذلك
لا غيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجد الاخر موضعاً لكفيه لا يستوجب
الاخر اجرة حصته على الساكنين بل ان احب ان يقعد معه في بقعة من تلك الدار بلا
زوجة او زوج ان كان لاحد من ذلك فعل والترك المضيق وخرج او جلسوا معاً كل في
بقعة الى جنب الاخر والاصل المذكور في المشرح والفروع في وقاف الخضاف ولم يخالفه
احد فيما علت وكيف يخالف وقد نقلوا الجماعهم على الاصل المذكور انتهى واشترط
الاسكان لا يوجب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه للمشروط له
وهو السكنى فلم يكن غاصباً لمنافع الوقف حتى تقول بوجوب الاجرة عليه على قول من قال
بوجوب الاجرة على غاصب الوقف فتنبيه لذلك والله اعلم سئل في دار موقوفة على
جهة شرط الواقف السكن فيها لمرتين مدة حياتها فسكنت احداهما وطلبت الاخرى السكن
فلم تمنعها وايت الالمهاية او القسمة وفتح باب اخر فهل الثانية ان تجبر لختها على القسمة وفتح
باب اخر وعلى المهايأة ام ليس لها ذلك حيث ان الواقف شرط لها السكن والمحل قابل لسكنها
معاً من غير قسمة حيث لم توافقها الثانية على القسمة ولا على المهايأة وهل اذا كان الواقف
شرط السكن للمرأتين هذه الدار مدة حياتهما هل لهما ان يتكما ازواجهما معهما من غير
رضى المستحقين في الوقف ام لا وهل اذا تراضيا على القسمة وفتح باب اخر للدار الموقوفة هل لهما
ذلك من غير رضى المستحقين ام لا الجلب ليس للثانية ان تجبر لختها على القسمة ولا على
المهايأة ولكل منهما ان تسكن زوجها معها وتمنع القسمة وان تراضيا على الزوجه
المذكور وقد صرح بالمشكلة صاحب البحر بقلا عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا
يقسم وان وقف على اولاده والله اعلم سئل في احد الشراك في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف
بدون اذن البقية هل تجب لهم عليه الاجرة ام لا الجلب نعم يجب عليه قال في البحر نقلاً
عن القنية لحد الشريكين اذا اشتمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الاخر فعليه اجرة
الشريك سواء كانت وقفاً على سكنها او موقوفة للاستغلال والله اعلم سئل في وقف

مطلب
سئل في وقف
عليه السكنى
من بكرى وله
الاعارة وله
ان يسكن معه
زوجته
وبالكل

مطلب
سئل في وقف
الموقوف عليهم
السكنى
او القسمة
او المهايأة
لا يجاب بذلك

مطلب
احد الموقوف
في الوقف
السكنى
او القسمة
او المهايأة
سئل في وقف
عليه السكنى
سئل في وقف

مطلبت
المشروط له
السكنى عند الحاجة
ليس له السكنى
عند عدمها فلو
كانت امرأته
وسكنت مع زوجها
فعليه الاجرة

صورتها انشا الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على بناته عمره وزاهدة وشمسية واسية
بينهن بالسوية شارطا السكنى لمن عند حاجتهن اليها آل الوقف الى زاهدة وشمسية
واسية فتغلبان وجازاهدة وشمسية على دارين من دورا لوقف وسكناهما مع زوجتيهما
مع الغنية عنهما واسية فاصرة لا زوج لها نحو واحد عشر سنة فلما تزوجت واسية
تقلب زوجها بها كذلك في دار من دورا لوقف ايضا والدور متفاوتة فما الحكم الشرعي في ذلك
ابسطوا لنا الجواب حاشين الثواب اجاب **اعلم** اولاً ان من المقرر في المذهب ان من له سكنى
دار ليس له ايجارها واخذ ظلمها الا بتخصيص من الوقف ومن له ايجار دار واخذ ظلمها ليس له
سكنها الا بتخصيص من الوقف وحيث قصر الوقف السكنى على حالة الحاجة ليس له
عند عدمها السكنى انما هو الاستغلال فقط فاذا سكن مع عدمها فاجرة المثل لتلك الدار
واجبة لكن على الزوجين لا على الزوجين لما تقرر انهما على المتبوع لا على المتابع كما قرر في الخصم في الخلا
الناظر منهم ويصرفها الى العمارة ان كانت هناك عمارة والا فزوجها عليهن فان قلت ما قلته
الاخذ منهن والزوج عليهن قلت حيث كانت الدار متفاوتة والخصم ليس له كل دار على حق في اجرة
مثلاً لاجل الشراكة الحاصلة في الوقف في شخص من الساكنين في الدار فيدفع له قال
في البحر نقلا عن القنية لحد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر
فعليه اجرة حصته الشريك سواء كانت وقفا على سكنها او موقوفة للاستغلال اهـ
وهذا صريح في ان السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون اذن الشريك موجبة لاجرة المثل
بحصة الشريك وقد علم الجواب مما قررناه على كلاً من المالكين فتأمل وان شئت فقل من بحر الجواب
في هذه المسئلة على هذا الوجه والله اعلم **سئل** في متولي وقف على ذرية شخص سكنه
احدا الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية كالهواضر ونحوها بغير اذن
شريكه طلب منه اجرة المثل لحصته فاقى وتعلل بدفع المغارم هل يجب عليه اجرة مثل حصته
ام لا وهل تعلمه مقبول ام لا **اجاب** عليه اجرة حصته الشريك سواء كان وقفاً
على السكنى او موقوفاً للاستغلال كما صرح به في البحر نقلا عن القنية وليس للساكن
ان يتعلل بما ذكره لا يلزم شريكه المذكور شيء مما دفع من المغارم حيث لم ياذن له بالدفع
ليرجع عليه حصته منها كما انه ليس للذي لم يسكن ان يقول للاخر اننا اسكن بقدر ما سكنت
لان النهاية انما تكون بعد الخصومة والله اعلم **سئل** في ثلث عقار موقوف للاستاجر
فيه عمارة زادت بسببها اجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لفساد الابانة ونحو ذلك
هل يقضى عليه بها حال كونه عاملاً بعمارة التي هي ملكه او حال كونه خالياً عنها **اجاب**
يقضى عليها باجرة المثل حال كونه خالياً عن عمارة التي هي ملكه اذ لا يجب على الانسان اجرة
ملكه اذا انتفع به واهه اعلم **سئل** في رجل وقف وقفاً وجعل له متولياً وجعل لآخر

مطلبت
اذا سكن احد
الموقوف عليهم
بالغلبة ومصارف
يدفع عنه مقام
سلطانية لغير
اذن من يملكه
عليه اجرة حصته
شريكه ولا يلزم
شريكه بدفعه
بغير امر

مطلبت
اذا زار خارجة
الوقف رتب
عمارة المستاجر
لا يحسب له الا اجرة
مطلبت
لو شرط الاضمان يكون
لوقفه باخره ومصارف
لا يجوز جمعها في رجل

ناظر ايمن مشرفا عليه هل يجوز ان يجمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا
 ام لا يجوز الجواب منقول لا مصرح مستنبطاموضحا اجاب لا يجوز ان يجمع الوظيفتان
 في رجل واحد لاعلى ما ذكره الناظر ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى
 عنهما ما ذكره في الثانية في باب الوصى فيما يكون قبولا للوصية من قوله رجل وصى له
 رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناظر في انهما وصيانا كانه قال جعلتكما وصيين
 فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد به احد الوصيتين وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 يكون الوصى ولا بما مساك المال ولا يكون المشرف وصيا واثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف
 الوصى الا بعلمه اهله فهذا صريح في عدم جواز اجتماع الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكره
 الناظر في افراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأي اثنين ونظرهما تصرفا ولم
 يرض بواحد واما على ما ذكره ابو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف الوصى بلا علم مشرف عليه
 وانت على علم بان الوقف يستقي من الوصية وان مسائله تفرع منها وهذا ظاهر لا يحتاج
 عليه ويظهر للفقهاء بادي امالة نظر اليه والله اعلم سئل في وقف له ناظر ومتول هل
 يجوز لاحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الاخر ام لا اجاب لا يجوز لاحدهما
 ان يتصرف بغير علم الاخر بل ولا يجوز له ان ينفرد بالتصرف كما هو صريح كلام علي اثنا
 في غير ما مصنف والقيم والمتولى والناظر في كلامهم معنى واحد كما يشهد به فروعهما المتقدمة
 عليها تلك الالفاظ يفهم ذلك من كان من اهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم
 الفقهاء والله اعلم سئل فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة
 بالاوقاف المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا عاما عليها والاوقاف التي بالقدس منها
 ناظر خاص منصرف منصوب من قبل السلطان ايضا هل للناظر العام رفع يد الناظر
 الخاص المنصرف عن التصرف فيما يسوغ له شرعا ام لا واذا عزل السلطان المتولى العلم
 ونصب غيره ينزل بذلك المتولى الخاص بيت المقدس ام لا اجاب ليس للناظر العام
 رفع يد الناظر الخاص المنصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة
 اقوى كما هو المقرر عند اهل العلم واصحاب القضاء والفتوى ولا ينزل الناظر الخاص
 بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا
 تلازم بينهما بوجه من الوجوه ومسئلة لا ينزل نائب المستنيد بعزله تكشف القناع
 من هذه بل هذه بالاولوية اولى باتفاق اهل الاستحسان والوجوه والامر فيها عن زيادة
 النبيين والله الموفق والمعين وهو اعلم العالمين سئل في رجل يدير وظيفة لما
 على مسجد يؤتم اوقات الصلوات الخمس في كل يوم بعثاني وقد تناول جميع المعلوم من قيم
 الوقف والحال انه قد كان ام في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق للمعلوم الا المقدار المشرف

مطلب
 المشرك ان ينفرد
 بالتصرف بغير علم
 الناظر وبالعقل

مطلب
 اذا اولى السلطان
 ناظرا عاما وناظرا
 على الاوقاف ليس
 للعام رفع يد
 الخاص

مطلب
 اذا اتم الامام
 بعض الاوقاف
 دون بعض فله
 من المعلوم بقية
 ما باسحق

والباقي يرجح عليه ويكون موافقاً لجهة الوقف أم كيف الحال اجاب الذي تحصل من
كلام البصر ان مقتضى كلام الخصاف انه لا يستحق الا بمقدار ما يشر به صرح ابن
وهبان في المسائل فرلح اوصلة الرحم حيث قال لا ينزل ولا يستحق المعلوم مدة سفره
مع انهما فرضان عليه وان مقتضى كلام صاحب القنية وهو امام يترك الامامة لزمارة
اقربا في الرسايق اسبرحا او نحو او لمصيبة او لاستراحة لا بأس به ومثله عفو
في العادة والمشرع انه يستحق اذا كان كذلك للعرف وانت على علم ان كلام الخصاف
لا يصادمه كلام صاحب القنية وقد نص في انفع الوسائل ان مقتضى كلام الخصاف
هو الفقه اقول ويؤيد ايضا نصهم على جواز الاجارة في هذه الطاعات فكان شبه
الاجارة قويا فيها والله اعلم سئل في كتاب وقف باشك الكتابة مدة ثم عزل في ثلث
السنة هل يبسط معلومه المقرر له على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعاً لا
الجبس نعم يستحق بحسب المدة التي عمل فيها لكون معلومه في مقابلة عمل الكتابة فاذا
عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم او ثلثها استحق ثلث المعلوم وهكذا حتى لو عمل
يوماً واحداً استحق بحسبه وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومه في مقابلة العمل وقد
صرح بذلك الطرسوسي في انفع الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس والفقير
وصاحب وظيفة وما وقد نقله في الاشباه وقرره وقال في انفع الوسائل انه الاشبه
بالفقه والاعمال معلل ابانه في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتابة لان
الكتابة عمل بلا تردد غير واجب والله اعلم سئل فيما اذا مات المدرس بعد تمام السنة
مدرس اهل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس ام لا اجاب نعم يستحق المشروط
بعمله كما صرح به في انفع الوسائل وتبعه في الاشباه والنظائر قال في انفع الوسائل بعد
نقول من رتبها لصاحب القنية فممن الفروع التي ذكرها صاحب القنية فيها ما هو حق
وذلك ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا
ان هذه الوظائف شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتزدد الى مكان معين ويقرأ ويفيد
الطلبة ويهدي ثواب قرأته الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب
عليه فعليه فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في حق
الاجرة وقال في الاشباه فاذا مات المدرس في اثناء السنة مثلاً قبل مجيء الغلة قبل
ظهورها وقد باشم مدة ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قيمة الغلة الى مدة مباشرة
والى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس
المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة ولذا
كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب

مطلبت
اذا عزل الكاتب
في اثناء السنة
وكذا كل صاحب
وظيفة يكون
معلومه في مقابلة
العمل

مطلبت
اذا مات المدرس
بعد تمام السنة
استحق المشروط
وكذا الفقيه والامام
وان في اثنائها
فحسابه ولا يعتبر
في الغلة فلاف
الاولاد الموقوف
عليهم فانه يعتبر
فيهم مجيء الغلة

مطلب
مدونة لمدونة
صحة ترد في كل
سنة فوات ولم
ترد سنة من
سنة ثم ولي
السلطان بها
مدونة فاذا
بعد سنة بسنة
فمن الثاني والآخر
بها للاول

وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالغة والاعدل كذا حرره الطرسوسى فى انفع الوسائل
والله علم مسئل فى مدرس عمدة مائة والمدسة صرة معلومة وارودة فى كل سنة
لمدرستها وقد كان يدرس فيها منذ سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد فى سنة من سنيه
ثم ولي السلطان مدرسا بها فأتت الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور ولا فتنازع
ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم فى الصرة الواردة فى زمان الحى لورثة الميت ويحكم
بها للمدرس حالا واذ احكم بها لورثة الميت فهل الحكم المزبور باطل لمخالفة الشرع
الشريف ام لا اجاب يحكم بها للمدرس حالا لان الاصل صرف ربع كل سنة
لمستحقه فيها وقد وردت فى مدته فلا تنعدها وقد شهد لذلك اصول كثيرة وفروع
منها الحادث يضاف الى اقرب اوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين
الحائى فى فتاواه انه لا يصرف ربع سنة فى سنة قبلها خصوصا اذا ضاقت على السنة
التي لم تصرف للتوفى والصرف عنزلته قطعاً فتعينت للسنة التي وردت فيها بلا شبهة
واذا احكم بها لغير المدرس حالا لا يجوز لمخالفة الشرع بترك المحقق لاجل الموهوم راد
هى لسنة محقق والحال هذه واحتمال كونها معينة لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر
والله علم مسئل فى امام عزلا ومات فى ثناء السنة هل يستحق بقدر ما عمل ام لا
اجاب نعم يستحق بحسابه كما حرره فى انفع الوسائل والله علم مسئل فى كرم موقوف
على اولاد الواقف مات ولد منهم بعد خروج زهرته وصيرورته حضر ما هل حصته ميراث
عنه ام لمن ال اليه الوقف بعد اجاب بل ميراث عنه لان المراد بطول الغلة او خروجها
او مجيئها فى كلامهم صيرورتها ذات قيمة كما صرح به فى انفع الوسائل ولا شك ان المحضر
له قيمة وقد صرحوا بان اذ مات بعد خروج الغلة حصته ميراث عنه بل صريح كلامه فى انفع
الوسائل انه ميراث ولولم يبد صلاحه قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحل كلامه حال يوم تجى
الغلة وتأتى الغلة على ظهور الزرع من الارض والزهور من الغصون لان له قيمة فى الجملة
كما لو اوفى جواز سبع ما لم يبد صلاحه اه والله علم مسئل فى رجل سافر لعدة اشهر
عنه نائباً فى وظيفة امامة وخطابه مقررته عليه بتقرير شرعى وجعل للنائب عنه
اجرة معينة لمباشرة عنه فباشرة اشهر وسعى النائب فى اخذ الوظيفتين عنه فوجها
له بانها اثر الذى هو غير مطابق للواقع وبانها شاغرة فان فهل تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه
بذلك ام لا تخرجان عنه وان كان النائب تناول شيئاً من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق الا
الاجرة التي جعلت له مدة مباشرته ام لا اجاب لا تخرج الوظيفتان عن المنور عنه
بذلك اذ لا تكون الوظيفة شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما انتهت مكان
وجوده شرط الصحة فنسقطه بغيره كما لو فى السؤال معادى فى الجواب اقتضاء ولا ريب

مطلب
الامام سجد
عنه اذا عزلا ومات
مطلب
اذا مات الموقوف
عليه بعد خروج
الغلة بان صار
لها قيمة يورثها

مطلب
رجل اشتد به رجل
باجرة معينة فى
وظيفة امامة
وخطابه فان
النائب لا يسقط
بانها شاغرة
عنه على ما انتهت
على ذلك

في ذلك وكتب الاصول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا انقرر ذلك مع تقرر صحة
الاستنباط كما بيناه في افتاء سابق فماتناوله النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب
استرداده اذ لا حق له في جهة الوقف وانما له الاجرة المشروطة التي شرطها له المستنيب
حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فان من اعطى شيئا بناء على ان حق ثابت فبين خلافه
يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله اعلم سئل هل للقاضي
اقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنصوب من جهة السلطان والقاضي خشية ضياع غلة
الوقف اجاب نعم نعم نعم اقامته له وليسوغ له التصرف المفوض اليه من قبل قاضي الشرع
ولا خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب اقام القاضي
مقامه رجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه اهـ ومثله في مختصر الانصافي لوقفي هلال والحصا
وهذا في منصوب الواقف فما بال ك بمنصوب غيره وكيف لا نعم وقد تعين النظر فيه وصرحوا
بانرجح الافتاء والقضاء بكل ما هو نفع للوقف فاذا علمت صحة اقامته مقامه علمت جواز
جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله اعلم سئل في محدودات موقوفات
على الروضة الشريفة بفلسطين استمرت والناظر عليها غلب عنها بدمشق الشام هل لقاضي
الشرع الشريف بالقدس المنيف ان ينصب باجرة مباحة من مرتبها ببعض غلاتها المضطحة الوقف
ودفع ضرره ان لم يجعل بالمرقة ام لا اجاب نعم لقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى
صرح علما ونايان للقاضي ان يستاجر فراشا للشيخ بلا تقرير لمصلحته وصرحوا بجواز الاستدانة
على الوقف للتعمير اذا تعمير من امر مصالح الوقف فقد صرحوا بان الناظر اذا صرف للمستحقين
مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذ لا حق لهم في الغلة زمني التعمير بل لا حق لهم من الاحتياج
اليه عمل ولا وهذا مما لا توقف فيه فاذا ان القاضي بالتعمير في مسقفات الوقف واصلاح
الاراضي صحيح فاذا رضى المتولي ام غضب باجرة المثل وما قاربها جمع عليه والله اعلم سئل
وقف جارية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها المتولي بعد موته وباعها بالغير
الفاش فهل يجوز وقفها وبيعها ام لا اجاب وقفها غير صحيح على الاصح المفتي به فلورث
الواقف انتزاعها من يد مشتركيها ومشتريها يرجع بثمنها على المتولي الذي باعها ما لم يكن حكمه
حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرابط الحكم لارتفاع الخلاف بحكمه في محل اجتهاد والله اعلم
سئل في أربعة اخوة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فانشأ كل واقف ربعة على نفسه ثم
على اولاده الذكور ثم على اولاد اولاده الذكور ثم على الذكور من اولاد اولاد اولاده كذلك
ثم على نسله وان سفل لا دخل فيه الا ناث الا ان تكون انثى فقيرة وزوجها فقير فلم يها
نصف ما للذكر فلو مات ابوها واولاد ذكره واخوها عن غير ولد استحققت ما لوالدها واخوها
ايام فقرها ووقف زوجها على ان من توفي من اولاد كل واحد من الواقفين واولاد اولاده

مطلبت
للقاضي اقامة
قيم على الوقف
بغيبته ناظره
المنصوب من جهة
السلطان
بل ولو من جهة
الوقف

مطلبت
للقاضي ان ينصب
مباحا لغيره
الوقف باجرة حش
مباح الناظر

مطلب
وقف رجلا جارية
على مصالح المسجد
فباعها المتولي
بعد موته

مطلبت
للقاضي الفسقة
بانتزاعها من يده

المستحقين للمنافعة عام ما عليه تولد ثم على ولد ولد ثم نسله بينهم على ما ذكر وان مات
 من اولاد الواقفين ونسبهم المستحقين عن غير ولد ولا ولد ولد ونسب عام ما كان جاريا
 عليه على اهل درجته ثم على ولد من استقل اليه من اهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على
 المشرط والترتيب المذكورين وان توفي من اولاد كل من الواقفين ونسبهم وان سفل قبل استنفاد
 وترك ولدا او ولدا فليست استحق ما كان يستحقه والد له لولتي جيا اباء دون امهات هجر
 ذلك عليهم ابدا ومن يقطع نسله من الواقفين المذكورين من المذكورين بان توفي للنسل كله ولا ولد
 ذكر له عام ما كان جاريا عليه على بناته ثم بنات بناته ثم على بنات بنات بناته وان سفلوا ثم على
 اولادهم ثم على نسلمن وان سفل ومتى انقضى نسل واحد من الواقفين من الاناث ايضا عام
 ما كان جاريا عليه يعني النسل على اخوته الثلاثة المذكورين ثم على اولادهم ثم على نسلمن وان سفل
 بينهم على ما ذكر في اولاد المتوفى من المذكورين هجر ذلك كذلك عليهم ابدا فاذا انقضى نسل
 الاخوة المذكورين باسره بان لم يعقبه عام ذلك وقفا على اقاربهم من جهة ابيهم وعلى نسلم
 يقدم الا فقر والاحوج على غيرهم وكذلك اولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بناتهم هجر
 ذلك عليهم كذلك ابدا فاذا انقضى نسلهم عام وقفا على اقارب الواقفين من جهة امهاتهم
 يقدم الفقير منهم على الغني فاذا انقضى نسلهم عام وقفا على الفقراء والمساكين المستلزمين
 بالقدم من الشريف بينهم على ما يراه الناظر فاذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عام ذلك وقفا
 على مصالح المارستان بها وجهات وقفه ومتى تعذر الصرف الى ذلك عام وقفا لمصلحة
 المسجد الاقصى وساثر جهات وقفه ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين
 حيث وجد واي جري ذلك كذلك ابدا هذه صورة كتاب الوقف مات الواقفون الاربعة
 واقطع نسل ثلاثة منهم وانحصر الوقف في ولد ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن احد الواقفين
 الاربعة ثم مات تقي الدين عن ابنين وبنات هم عفيف واحد وفاطمة مات عفيف عن ابنتين
 كلثوم وعائشة ثم مات احمد عن بنتين ثم مات فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور
 عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم مات عائشة بنت عفيف عن ابن اسمه زكريا ثم مات كلثوم
 عن ابنين وبنات هم حافظ وفخر الدين وعابدة ثم مات واحدة من بنتي احمد عن ابن اسمه محمد
 والاخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ عن ابنين وبنات ثم مات فخر
 الدين عن ابنين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل احمد ونسل فاطمة على حسب ما شرطه
 الواقف ام يحرم منهم نسل بشي اقتضته عبارة الواقف في وقفه هذا فاذا قلتم باستحقاق
 الكل فهنا يستحق كل من بنتي محمد بن بنت احمد وزكريا بن عائشة واولاد حافظ وابني فخر الدين
 وعابدة وبنات بنت احمد وبنتي محمد بن فاطمة بنت تقي الدين وهن راعي وصف الحاجة فيهم
 كما شرط في بناته وكذلك شريطة تفضيل الذكر على الانثى وشرط الترتيب ام لا راعي فيه شي ثم

بجانب نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل اجد ونسل فاطمة ولا يحرم احد منهم
 لانقطاع نسل الواقفين الاربعة من الذكور وصيرورة الجميع من نسل ابني وبنت ابن ابن
 ابن الواقف بموت اجد بعد موت عفيف ابني نفي الدين فدخلوا في قول الواقف ومن انقطع نسله من
 الواقفين من الذكور الى قوله ثم على اولاده ثم على نسله وان سفل وقدا انقطع الذكور من نسلهم
 وما بقوا الا الانثى ونسل الاناث والذكر والانثى داخل في مسمى اولادهن ونسلهن ان سفل فدخلهم
 تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب بتم وشرط من توفي عن اولاد او اولاد عاده
 ما كان عليه على ولد الخ ومن لا ضل اهل درجته فرجعت الى مسألة السبكي المأخوذة من
 مسألة الخضاف ونقض القسمة بانقرض كل طبقة فيهما والكلام فيهما مقرر مشهور اذا كانت
 ذلك فقد انقضت القسمة باخر من مات من اهل طبقة كلشوم وهم عائشة بنت عفيف
 وبنت اجد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من حافظ وفخر الدين وذكرا وعابدة
 ومحمد بن بنت اجد وبنت بنت اجد ورابعة ومؤمنة بنتا محمد بن فاطمة يقسم ربع الوقف على
 اثني عشر سهما للذكور الاربعة كل واحد سهمان بثمانية اشهم وللاناث الاربعة اربعة
 اشهم لكل واحد سهم فلهذا جملة الاثني عشر سهما ثم بموت حافظ انتقل نصيبه لابنه
 وبنته اخماسا لكل ذكر منها خمسان وللانثى خمس وموت فخر الدين انتقل نصيبه لابنه
 ايضا فالكل واحد منهما نصفه وموت محمد بن بنت اجد انتقل نصيبه الى بنتيه ايضا فالكذا
 والباقي من اهل الطبقة وهم ذكرا وعابدة وبنت بنت اجد ورابعة ومؤمنة باقون على انصاف
 فذكر يا سمان من اثني عشر سهما ولعابدة سهم منها ولبنت بنت اجد سهم منها ولؤمنة سهم
 منها وراعي وصف الحاجة وكذلك تفصيل الذكر واشترطا الترتيب في الاصل مع فرع وعمله
 الفرع مما لا ضل بموته لصريح قوله بجرى الحال بذلك عليهم كذلك في كل جملة من جملة والله
 مسئل في وقف صورة كتابه الذي بيد فاطمة الذي هو واحد اولاد الظهور المستحقين له
 المتصل بالقضاة واحد بعد واحد الى الان انشا الاخوان الشقيقان هما محمد وابراهيم
 وقفهما سووية على انفسهما ثم من بعد كل منهما على اولاده وواحد وليي ومني وحلب وست
 الروم اولاد محمد وسجى بن ابراهيم وعلى من يحدث لهما من الاولاد الذكور والاناث ما عاشوا
 على الفريضة الشرعية ثم على اولادهم ثم على انسا لهم ذكورا واناثا من اولاد الظهور خاتمة
 دون اولاد البطون يشترك الاثنان فافوقهما على الفريضة الشرعية هذه الصورة اهي
 وقد كان اولاد البطون يتناولون من ربع الوقف ويشاركون اولاد الظهور فيه ممنكين
 بصورة نقلت من السجل بتاريخ بيته وبين الصورة الاصلية المذكورة زيادة عن سبعين
 سنة ليس فيها قوله من اولاد الظهور خاصة دون اولاد البطون حذفها الكاتب
 سهوا من عند قوله على الفريضة الشرعية الاولى الى قوله على الفريضة الشرعية الثانية

مطلت
 المعلوم به
 الوقف الاصلية
 المتصل بالقضاة
 لا بما في ايدى
 المستحقين

يسبق نظره اليها فحضر ناظر الوقف الذي هو واحد اولاد الظهور بالصورة الاصلية لدى
الحاكم الشرعي وادعى على رجل من اولاد البطن بان له محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوت ادعيته معا
شرعيا بعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعا ثم ادعى بعده ولد البطن المزبور الذي منعه الحاكم
الشرعي لدى قاض اخر على الناظر المزبور استحقاقا في الربع فمنعه الحاكم الشرعي الثاني ايضا
وامضى حكم الاول بعد ثبوت مضمون الوقف الاصل المشرح اعلاه لدعيته منعاً شرعياً بعد
اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعا كتاب الوقف الاصل المتصل بالقضاة واحداً
بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به التالي عن الشبهة لم الصورة المنقولة من السجل الخالية
عن الثبوت المترجح فيها سهواً الكاتب وسبق نظره على الوجه المشرح اجاب لا شبهة
في ان المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصل المتصل بثبوت بالقضاء المحكوم التالي
عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت المترجح فيها سهواً الكاتب
يسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيراً للكتابة في متشابه السطور والعهد على ما ثبت لدى
الحاكم الشرعي وقضى به لا على وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه والله اعلم سئل فيما
اذا كان كتاب وقف على ذرية مستجلاً في سجل القاضى المضمون في صناديق القضاة عتق اولاد
الايدي وثم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكما بالوقف تحت يد زيد من الذرية بحكم
كونه ناظر على الوقف انقل اليه ممن كان قبله من الناظر لكن في هذا الكتاب ما يخالف السجل والصورة
من نحو زيادة كلمة او تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة للسجل والصورة وكل ما ذكر
عليه خطأ القاضى بثبوت عند فله ينبغي ان يقدم العمل بالسجل والصورة التي نفاقه على العمل
بالكتاب الموصوف بما ذكر اعلاه بعد ان يظهر مقتضى لذلك اجاب نقل في التنازع خائفة عن
وقف الخصم فان الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فما كان
مرسوماً في دواوين القضاة وهي في ايديهم اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم نسخاً
اذا تنازع اهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان
اثبت حقا حكم له به امر فمقتضاها ان يعمل بالسجل المحفوظ في ايدي القضاة وما وافقه وطلقة
لا يخالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها اصلاً الا بالبرهان الشرعي والله اعلم سئل
في طلحة موقوفة وقفاً شرعياً اجراً ظاهراً قيراطين منها لرجل تسعين سنة في عشرة عقود كل
عقد تسع سنين باجرة قدرها ثلاثون سلطانياً لدى قاض حنبلي المذهب وكتب في صدر الاجارة
ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن موجه عدم انقضاء الاجارة بموت المتواخرين اولادهما
فوضع المستأجر يد عليهما مائة سنين ومات الاجر ثم المستأجر عن ولديه محمد وعلق فوضعا
ايديهما عليهما وركبهما دين لرجل ومات هذا الرجل عن صغيرين هما اسماعيل وتقي فاجر محمد بعد
موت اخته علق وانحصار ارثه فيه القيراطين لاسماعيل وتقي بعقد وصيهما هما تقيته سى الاجارة

سئل
على ان رافض
المتقادم
بما قد
لا تختار الوقف

سئل
امر ناظر الوقف
قيراطين في
عقود تسع
سنة
وعشرة عقود
حكم في حنبلي
وبعدم انقضاء
الاجارة بموت
المتواخرين

فوضع الوصي يده عليهما ليتيمين ففنا ولا غلة القيراطين مدة سنين فما الحكم في ذلك كله
 نجيب الاجابة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهي لا تقع
 في الوقف وكونها في المشاع وهي لا تقع في الوقف ولا في الملك وتجبر اجرة المثل على كل من وقع
 يد على المشتاجر بقدر مدته وقد تقرر ان الاجارة تنفس بموت العاقلين او احدهما حيث
 عقدها العاقل لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد انفسخت بموت المشتاجر لا عقدها
 لنفسه وحكم الحنبلي بعدم انقاسها بعد موت المتواجرين او احدهما لا يفيد فائدة القضاء
 لان الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه الشرعي بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين
 فكيف يحكم بعدم الانقاس بالموت ولم يكن والحكم لا بد ان يكون في حادثة بعد دعوى
 صحيحة فينصب الحكم عليها لدفع الخصومة بين المتداعين فيما ادعى وحين حكم الحنبلي بعدم
 الانقاس بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضية
 ومن المقرر ان الاوقاف تجبر فيها اجرة المثل بالغة ما بلغت وبحسب الافتاء بكل ما موافق للوقف
 صيانة له حتى مخرجها بان منافع الغصب مضمونة على غاصبها وعليه الفتوى والله اعلم سئل
 اذا اشترى اخوان من عمر ومكانا معا بمائة مائة مائة معلومة مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور
 مدة والان يدعى للمشتريان ان المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع
 المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق الشرعي ام لا اجاب نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف
 ان كان له متول وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فحاصمان ويثبتان الوقفية فاذا اثبتا
 ظهر بطلان البيع فيستردان الثمن من بائعه قال في التتارخانية ناقلا عن فتاوى التجنيس
 ادعى مشتري ارض على بائعه ان هذه الارض موقوفة وقد بعتهما متي ايها البائع بغير حق فاللير
 له هذه الخاصة يعنى مع البائع انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا
 فيخاصم ويثبت الوقفية فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه
 وقال فيها ايضا ناقلا عن النسفية سئل عن اشترى من اخرا رصا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه
 الارض وقف على كذا وقد بعته ما ليس لك بيعه وقبضت الثمن مني بغير حق فعليك ان ترد الثمن
 على من له الخاصة وهل له ان يحلفه بالله ما تعلم ان الارض التي بعتهما متي انها ارض وقف كذا
 وليس عليك رد الثمن على فقال لا ولا تقع الخصومة الا للمتولى والوجه في هذا ان يخاصم
 المتولى في ذلك وان لم يكن لما متول ينصب للقاضي رجلا يخاصم فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان
 البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى الى البائع اهر وفي جامع القصولين في الفصل الثالث
 عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ادعى المشتري على بائعه ان البيع وقف تقبل في الاصح
 وينقض البيع اهر يعنى على بائعه ان كان هو المتولى وفي الحاوي الزاهدي قطع حج للقاضي عبد الجبار
 النجدي اشترى رصا وتصرف فيها سنين ثم لاقام بيعة على ان فيها كردة مسجلة فله ان يسترد

مطلبت
 تسمع دعوى
 المشتري ان
 البيع وقف
 والخصومة مع
 المتولى ان كان
 والا ينصب
 القاضي متوليا

من الكردة قال وفي ط الحيط ليس الخاصة في المسئلة اليه يعني الى المشتري مع ابيع
 حيث لم يكن متوليا انما هو متولى الوقف وان لم يكن له متول نصيبا القاضى متوليا حتى يعلمهم
 فثبتت الوقفية وبطلان البيع ثم يشترط الثمن وجواب الخجندی مستقيم على قول الفقيه ابي
 جعفر وابي الليث والصدور الشهيد بان دعواه وان لم تصح اى على غير المتولى للتناقص لان
 بقوت الشهادة على الوقفية وانها تقبل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى اذ هو من جهة
 رجل باع ارضا ثم قال ان كنت وقفها ان قال هو وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له ان
 اما لو اقام البيعة تقبل كما لو شهد واعلى عنق الامة من غير دعوى لامة تقبل فكذلك لما
 تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا لو ادعى المشتري على بائعه ان هذه الارض وقف على مسجد
 كذا وفي الحاوى قال تقبل البيعة وينقض البيع عند الفقيه ابي جعفر قال الفقيه ابو الليث
 وبه ناخذاه والنقل في هذه المسئلة كثير فلنقتصر على ما ذكره الله علم مسئلة فيما يلي
 جماعة لاخون جميع مكان معلوم بناء على انه جار في ملك البائعين بيمين معين مقبوس
 وعمل المشترين في المكان المزبور عمارة جديدة ثم ظهر ان المكان المرقوم وقف وحكم به
 لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ للمشتري الرجوع على البائعين بالثمن المرقوم
 وبقيمة العمارة المرقومة مبنية ام لا اجاب لا شبهة في انه يسوغ للمشتري الرجوع بالثمن
 المؤدى الى البائع صرح به غالب علما تناو اما الرجوع بقيمة العمارة فلما ان رجعا بقيمة
 ما يمكنه ان يهدمه ويسلمه لها قال في المجتبى اشترى دارا وخصصها اوطين سطوحها
 ثم اشترقت لا يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين وانما يرجع بقيمة ما يمكنه ان يهدمه
 ويسلمه له اذ وفي الامشابه والفتاوى في بعض الكتب للناظر بملكه اى برضى البائى كما صرح
 به في البحر في كتاب الاجارة باقل الفيتين للوقف منزع وغير منزع عما لا لوقف فان لم يرض البائى
 فهو المضيع لما له فليترى الى خلاصه واذا ترى عليه اجرة مثله للوقف على اختيار المتأخرين
 في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله علم مسئلة فيما اذا اشترى اخوار من جماعة
 جميع مكان معلوم بيمين معين مقبوض لدى حاكم شرعى حتى بموجب حجة شرعية ثم نفذ الحجة
 المرقومة حاكم شرعى مالكي وحكم الحاكم المالكى باسقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا للغير ملك
 او وقف ما لم يكن المشتري عالما بالا استحقاق للغير حين العقد على قاعدة مذهبه الشريف
 وكتب بذلك حجة والان يظهر ان المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطلب الباعل للوقف المشغول
 المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة نصهر فما فيه فهل يسوغ للمشتري الرجوع الى حاكم الحاكم المالكى
 باسقاط الغلة المرقومة ام لا اجاب لا يسوغ للمشتري الرجوع الى حاكم الحاكم المالكى في ذلك
 لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل المفتى به عندنا انه لا يكون قضاء
 على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة والتكلم على الوقف ان يطلب المشتري

مطلبت
 رجل باع ارضا
 ثم ادعى ان
 كانت وقفها

مطلبت
 اشترى سحانا
 وعمره عماره
 جديدة ثم ظهر
 ان المكان وقف
 فارد الرجوع
 بالعمارة له

مطلبت
 اذا اشترى سحانا
 بانه لا يكون
 المشتري سحانا
 ان ظهر سحانا
 المبيع ولم يعلم
 بذلك لا ينفذ
 حكمه لو ظهر له
 وقف وعلى
 المشتري الرجوع
 بالثمن

المزبورين باجرة المثل في مدة وضع ايديهما عليه على ما عليه الفتوى صيانة للوقف وليس
 هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمنا به صار حكما على ساثر الناس كافة وقد اشترطوا
 تنفيذ الحكم المجتهد فيه ان يصير الحكم حادثة فتجري فيه خصومة صحيحة عند القاضي
 من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالك لم تجر فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم
 على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد صرح في الجاوي والقدسى بان يفتى بكل ما هو واقع
 للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير واحد من علماءنا باختيار الانفع قالا
 للوقف في مسائل كثيرة والافتاء بذلك والله اعلم سئل في جهات معلومة يشترط
 فيها اثنان غائب احدهما اربع سنوات والحاضر بياشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر
 الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب نائباً
 عنه يقوم مقامه ام لا الجواب ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان
 ان الحج وصلة الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق بهما العزل فلما بالك بغيرهما والله اعلم سئل
 في وقف صورته انشأ الواقف المذكور وقعه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده
 لصلبه الموجودين الان وهم سراج الدين عمر وعبد الرحيم وابراهيم وامة الرحمن وامة الكرم
 المشمولون الان بحجره وولاية نظره القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى
 له من الاولاد يقسم ربع ذلك بينهم بالفريضة الشرعية فسيمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين
 ثم من بعدهم على اولاد المذكور ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم وذرياتهم وسلم
 وعقبهم كذلك الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين تحجب الطبقة العليا الطبقة
 السفلى دائما على ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولدا او ولد ولد عاد نصيبه لولد
 او ولد ولد او اسفل من ذلك ذكر كان او انثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير
 ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك ذكر كان او انثى عاد نصيبه الى من هو في درجة وذوي
 صبقته فان لم يوجد احد من مستحق الوقف المذكور مساو له في درجة وذوي طبقته عاد
 نصيبه الى اقرب الموجودين الى الواقف المذكور وشرطا لواقف في استحقاق الانثى ان تكون
 ابما فان كانت ذات زوج فلا حق لها في الوقف بل يكون لها السكنى لا الاسكان فان تاهت
 عدا استحقاقها فاذا انقرض المذكور من اولاده يرجع ذلك كله وقفا على بناته الموجودات
 حينئذ ان كن متزوجات او غير متزوجات ثم من بعدهم على اولاد البطون ثم على اولادهم
 واولاد اولادهم بطنا بعد بطن ابدا ماداموا دائما متعاقبا الى ان يرث الله الارض ومن
 عليها وهو خير الوارثين انقرضت لاناث من اولاد الواقف وانحصر هذا الوقف في خليل
 وشروين وشرقا الدين وهم ابنا ابنا الواقف مات خليل عن محمد چلبى ثم مات شرف
 الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفيته ثم مات شروين عن ابنته نور الهدى ثم مات القاضي محمد

مطلب
 اثنان يشترط
 في جهات معلومة
 فقبض احدهما
 جميع معلومها
 فقبض الشريك
 وطلب ما يخصه
 مطلب
 في نقض الفتوى

ابن شرف الدين اخو فاطمة وصفيّة عن غير ولد ثم مات محمد جلي بن خليل عن ثلاث بنات
وهن عائشة ومؤمنة ورابعة ثم ماتت نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة
بنت محمد جلي بن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما احمد ومحمد
وبنتين بدر ووصفيّة فكيف يقسم الوقف بين الموجودين اجاب لصفيّة بنت
شرف الدين اربعة قراريط واربعة الخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولبنت نور الهدى
بنت شروين خمسة قراريط واربعة الخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولرابعة بنت
محمد اربعة قراريط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولاختها مؤمنة مثلها ولاحمد بن
فاطمة قيراط وثلاثة الخماس قيراط ولاخيه محمد مثله ولاختها صفيّة اربعة الخماس
قيراط ولاختهم بدر مثله وذلك لتقص القسمة بموت شروين لان قراض درجته قسمنا
على سبعة اشهم لان فيها ذكرين وثلاث اناث فموت القاضي محمد استحق سهمه جميع اهل
طبقة الموجودين فقسم للذكر مثل حظ الانثيين حسب الغرض الشرعية في ذلك
وموت محمد جلي استحق سهمه بناته الثلاث وموت نور الهدى استحق سهمها بناتها
وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها ابنتها رابعة ومؤمنة وبنت نور الهدى
لانهن اهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها اولادها محمد وليد وصفيّة وبدر
بقوله اولاد اولادهم بالميم وبه يتقرر الدخول ولم تنقص القسمة لعدم انقراض البطن
الذي والى البطن المنقرض بموت شروين لبقاء صفيّة فلوانقرض بموتها تنقصنا القسمة
وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يليه واعطينا سهم من يموت لبيه الى ان ينقرض
وهكذا على ما رجحه اهل التحقيق واذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه
من الحساب والله اعلم مسئل في ارض الوقف القراض اذا استخكرت باجرة هي اجرة المثل
لا تخاذها دار ابعدا نثبت انها اجرة المثل وقيمة العدل لدى حاكم لشرع واتخذ دارا وانتقلت
من مالك الى مالك والان ناظر الوقف ينازع في كون الاجرة دون اجرة المثل ويدعي انها
بغبن فاحش ويريد نقض البناء هل يقبل بمجرد قوله ام لا وما حكم الارض المحتكرة لبا
لا يقبل بمجرد قول الناظر ان هذه الاجرة دون اجرة المثل والقول قول صاحب العمار
لان تكرار الزيادة كما هو ظاهر وليس لناظر نقض البناء بمجرد دعواه انها دون اجرة
المثل ومسئلة الاحتكاك اصرح بها صاحب المجر ومخ الغار وهي في اوقاف الخفاف
وكثير من الكتب المتبرخ قالوا ان كانت العمارة اذا رفعت منها لا تستاجر باكثر مما
تقرر تترك في يد صاحب العمارة الذي بناؤه مقرر وان كانت تستأجر بالاكثر
ورضى به فهو اولى بدفع الضرر وان لم يرض به رفع ان لم يلحق برفعه ضرر وان لم يلحق
الارض ضرر يترتب وقيل لناظر ان يأخذ للوقف باقل القيمتين مقلوعا وغير مقلوع

مطلب
لا ينقض البناء
من الارض
المستحقة
قول الناظر
بغبن
فاحش

مطلب
الارض المستحقة
ان كان يحسب
لورفع البناء
منها لا يقع ضرر
بالاكثر
في يد صاحب البناء
وان كانت

والخاص به لا يضر ولا يضرار وهو باطلا فريشمل مسئلة الاحتكار فالواجب في ذلك على القضاة النظر من الجهتين جمعاً بين الجانبين بما لا يضر فيه ولا يثني والله اعلم
 سئل فيما اذا احتكر الناظر الذي هو من جملة المستحقين بمعرفة القاضي واذا نزل له مكاناً خراباً بعمره باجرة المثل حين ذلك وامضاه قاض آخر وعمره وكملته عليه جملة اموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقف نقض بناءه ام ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا يضر على الوقف ام لا
 اجاب - قد افق كثير بالاستبقاء اذ فيه مراعاة الجانبين جانباً الوقف بدفع اجرة المثل خصوصاً اذا كانت الارض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤجر باكثر من ذلك وجانب مالك البناء لعدم اضراره بنقض بناءه وقد قال في القنية استأجر ارضاً وقفاً وغير فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يستبقها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القطع ليس لهم ذلك قال في البحر وهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضاً في اوقاف الاختصاص اهـ والله اعلم سئل في ناظر وقف
 احتكر ابنه الكبير ارض بستان للوقوف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بانقص من اجرة المثل بقصاً قاحشاً اذا جرة مثلها اضعافاً ما عقد عليه الاحتكار لدى قاض حتى عزل الناظر بعد ان غرس المحتكر غراساً ورفع الغار
 الامر الى قاض شافعي المذهب قامضاه شافعي المذهب في وجه ابيه المنزول بعد عزله فترافع الناظر الجديد مع الغارس لدى قاض حنبلي قامضاه ايضاً لعدم اقامة البيعة على الغبن الفاحش الذي ادعاه المتولى الجديد هل اذا اقام بيعة شرعية لدى قاض شرعي انة الاحتكار وقع بالغبن الفاحش الموجب لفساد الاجارة شرعاً تقبل بيئته ويجعلها ويلزم المحتكر اجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر عن الشاهي والحنبلي يكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني كان للجزء عن اقامة البيعة على الغبن الفاحش ام لا اجاب - اعلم ان اجارة الوقف بقدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة العاسدة وتجب اجرة المثل بالغة ما بلغت نظر للوقف بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يغتني بالضم ان في غصب عمار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصالات والتنافقات في زماننا المجردة عن دعاوى يعني الصحيحة ليست حكماً وصرحوا ايضاً بان كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيعة

مطلب
 في حكم الارض
 المحتكرة اذا مات
 الناظر والمستحكر
 وارا المستحقون
 نقض البناء

مطلب
 الاحتكار بالغبن
 الفاحش غير
 صحيح ولو امضاه
 حاكم يراه

يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصولين بالاختيار
ان الدفع اذ ابرهن عليه بعد الحكم يقبل وبطل الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك
وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارباب في قبول بيينة المتولى الجديد بالغبن الفاحش
وجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور فساد سبب وقومه بالغبن الفاحش الذي
تأباه اقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلي بالوقف وهجوم أهل الجاهة
عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمان ويرضى الشيطان وما شاء الله
كان وبه التوفيق وعليه التكاليف والله اعلم سئل فيما اذا مات المحتكر فتناول له
التكلم على المكان المحتكر من ورثته ما عليه من الحكم هل يعضى على العصة ولا يفسخ العقد لا
اجاب اذا بنى او غرس في الارض المحتكرة وكان المحتكر يدفع اجرة المثل لما قبل البناء او القبر
ومضت مدة الاجارة فله ان يستبقها بالاجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو ادى الموقوف عليهم
الا القلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماء ائمتنا واذنات المحكر او المحتكر فلو ارثه الاستثناء
لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو قلع لا توجب اكثر منه ولو حصل ضرر مما في دفع
الضرر بان كان المستأجر او وارثه مغلسا او سبي المعاملة او متغلبا يخشى منه او غير ذلك
من انواع الضرر يجبان لا يجبر الموقوف عليه وفي قاضي خان صراحة بذلك في مواضع شتى
وكذلك في غير من الكتب المعتمدة والله اعلم سئل في واقف وقف وقفنا على جهة بر وعين
له عشرة انفار كل نفرا منه وتوفى الواقف الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد ان يبطله بغيرهم
او يشرك غيرهم معهم او يزيد عليهم مخالفا لشرطه الواقف ام لا اجاب لا يجوز لاحد
ان يفعل شيئا مخالفا لشرطه الواقف اذ شرط الواقف كصل الشارع والزيادة والتبديل
والاشراك كل منها مخالفا لشرطه فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوى التحقيق
يصح ان يكون التشبيه في وجوب العمل ايضا من جهة ان التصرف في الوقف على اتباع شرطه
لاننا اوصى بملكه وقال علماؤنا قاطبة ان قضاء القاضي ينقض اذا كان حكما لا دليل
عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء
كان نصا او ظاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشهيقة فلا حاجة الى ذكر الكتب المصروفة
بها فانها كثيرة والله اعلم سئل في رجل اراد ان يجعل بيت شعرا مسجدا ويقيم فيه مؤذنا
واما ما فعل اذا جعله مسجدا بنيت ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من بقعة
الى بقعة في ارض موات تجرى عليه احكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بني
مسجدا الى اخره لا اجاب لا بصير مسجدا فلا تجرى عليه احكام المساجد لانه
ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد بما لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علماؤنا
قاطبة بان وقفنا المنتزعة لا يتغير فيها تعامل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا

مطلب
اذا مضت
مدة اجارة
المحتكر فله ان
يستبق الارض
باجرة المثل
ولو ادى الموقوف
عليهم

مطلب
وقف وقفنا على
جهة بر وعين
الفاقر لا يجوز
تدليسهم
ولا الزيادة
عليهم ولا اشارة
غيرهم معهم

مطلب
لو اراد رجل
ان يجعل بيت
شعرا مسجدا
لا يصير مسجدا

مطلب
مجرد في يد
ذي يد يد عنه
ارثا وآخرا انت
وقفته على ابنته
فادعى ذواليد
انه من ذريتها

بأن للسجد المتخذ لصلاة الجنائز والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد ام لا مع كونه
غير منقول ولأن شرطه التأييد وهو مفقود من بيت الشمس واما حصول ثواب ما لم يتخذ
ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لانه من اعمال البر ولا يضر في ذلك عدم اخذه لاحكام المساجد
فلا ينبغي ان يمنع من هم بذكر لاجل ذلك والله اعلم سئل في ذي يد على محمد وديعده ملكا
ارثا عن والد وان والد ارثا عن فلانة بنت عمه عصبتها وديعده ناظر وقف خارج
انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة واولادها وذريرتها ثم وثم وابنته بالوجه الشرعي
وحكم به حاكم شرعي فادعى ذواليد انه من جملة ذريتها ولما استحقاق في الوقف وانه فلان
ابن فلان الى ان وصل الى فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرد دعواه ام لا مالم تقم بيينة طائلة
من كاه على ما ادعاه اجاب لا يعمل بمجرد دعواه مالم تقم بيينة تشهد بنسب معلوم
يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقر ان شهادة غير العدل بالجماع العلاء لا تقبل والله اعلم
سئل في رجل وقف على اولاده واولاد اولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة عن بنتين
وبنات وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن ابن عم فهل له مدخل
في الوقف اجاب لا مدخل له مالم يثبت انه من نواقل الوقف وقد صرحوا بان اذا وقف على
اولاده واولاد اولاده يصرف الى اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى
العقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول لكل بخلاف اسم كل والد
فان يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النواقل ما تناسلوا والله اعلم سئل في ارض
وقف كان لشخص فيها كراشا شجار زيتون وعنب بعدها ناظر الوقف كل سنة فيأخذ على
كل شجرة قدرا معلوما وقد فنيت تلك الاشجار ولم يبق الا بعض اشجار زيتون والناظر يطلب
ان يأخذ المقدار الذي كان يأخذه على عدد الاشجار التي فنيت وبأبي صاحب الكراشا عن ذلك
وهو يصرف في الارض بما له من حق الاستغناء بسبب الكراشا المذكور بالزريع الشتوي
والصيفي وعرف اهل تلك الجهة قاطبة ان يزري الارض بحصة معلومة من الخارج فهل
عليه اذا زرع تلك الحصة المزرعة في مثله أو أجر المثل للارض ام العدد الذي كان يدهم
حال وجود الدوا الى اجاب اما الاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوا الى التي قد
فنيت فلا قاتل به شرعا واما اخذ الحصة فان كان المتولى دفعها لذلك فعينته وليس له
هي على وجه المزارعة وان لم يكن دفعها لذلك فالقتوى بما هو ارفع لجهة الوقف ان رأى
اخذ الحصة انفع اخذها وان رأى اخذ أجرة مثملا دراهم انفع اخذها وقد صرحوا بجواز
دفع ارض الوقف مزارعة وفي قاضيخان ارض موقوفة في قرية يزريها اهل القرية بالنصف
او بالثلث وفيها خاكر من جهة قاضي البلد فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة
بدراهم معلومة فلما ادرك الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج فان بعضهم

ان يأخذ

ان ياخذ حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل
 المتولي متوليا قبل تقليد الحكم او كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم
 في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل المتولي متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد اخرج
 الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها فتنتزعها
 المستاجر بصير كان المتولي دفعها من ارضه على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان
 للمتولي ان ياخذ ذلك من الخارج والله اعلم **سئل** فيها اذا استاجر زيد من متولى وقف
 ارضه وماء للوقف باجرة المثل واذن المتولى للمستاجر بالغراس في الارض والماء يسقى
 الغراس على شرط ان يكون نصف الغراس تبعا لارضه ومائه والنصف الثاني للغراس
 فتما ونشأ الغراس وصار له غلال فاستخرج المستاجر واستاجر من المتولى اجارة جديدة
 واذن له بالغراس مما اراد واختار ووقف المستاجر حصة النصف من الغراس لاولاده
 ولجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقف
 المذكور متولى يستأجر منه ويستأذن منه بالغراس باجرة المثل فاشترى غراس جديد
 مسجد بعد مسجد فجاء عمر ووراد فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض فاما
 فاجع المتولى فهل يسوغ للمتولى ان يوجر نصف الغراس وارض الوقف والماء لغير ذى اليد
 الزود الفاحش عن اجرة المثل **لا اجاب** كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد
 على الوجه المشروح والاجارة الثانية وهي اجارة من عمر وفاسد ام الاولى فلعدم ضرب ملك
 معلومة فلما هو شرط في الخايئة رجل دفع الى رجل ارضاً مدة معلومة على ان يغرس المدفوع
 اليه فيها غراسا وعلى ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما اجازاه ومثله في كثير من الكتب
 فتصريحهم بغير المدة صريح في فسادها بعده ووجه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار
 والحال هذه مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يضلها فما خرج كان بينهما لنفسه
 ان لم يذكر اعموا معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال واما الثانية
 فانها اجارة نصف الغراس لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر
 له لا يصح لانها وقعت على استهلاك العين قصدا كاستيجار بقره لشرب لبنها فاذا عرف ذلك
 عرف منه انه لا يجوز كل منهما وليرجع من يشك في ذلك الى كتب المذهب كالتحانية والتارخانية
 وشرح الدرر ومنح الفقار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله اعلم **سئل**
 في رجل اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة كاتبة ولاية وحجة قاض بها منازعة في استحقاق
 بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على اولاده
 وعلى اولاد اولاده والفقهاء المذكورون والاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على اولاده
 واولاد اولاده وذكره بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها ان الامانة

مطلبت في
 استأجر من متولى
 الوقف ارضاً
 وماء ليعرس
 ويكون نصف
 الغراس تبعا
 لارضه والماء
 يسقى الغراس
 على شرط ان
 يكون نصف
 الغراس تبعا
 لارضه ومائه
 والنصف الثاني
 للغراس
 فتما ونشأ
 الغراس وصار
 له غلال فاستخرج
 المستاجر واستاجر
 من المتولى اجارة
 جديدة واذن له
 بالغراس مما اراد
 واختار ووقف
 المستاجر حصة
 النصف من الغراس
 لاولاده ولجهة
 البر ومضى على
 ذلك مدة تزيد
 على سبعين سنة
 وفي هذه المدة
 كلما تجدد للوقف
 المذكور متولى
 يستأجر منه ويستأذن
 منه بالغراس باجرة
 المثل فاشترى
 غراس جديد
 مسجد بعد مسجد
 فجاء عمر ووراد
 فاحشا في نصف
 غراس الوقف وفي
 الارض فاما فاجع
 المتولى فهل يسوغ
 للمتولى ان يوجر
 نصف الغراس وارض
 الوقف والماء لغير
 ذى اليد الزود
 الفاحش عن اجرة
 المثل **لا اجاب**

مطلبت في
 العبرة بما تقوى
 طاعة البينة
 لا بما يؤخذ من
 الخطوط

ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على نفسه
ثم نلى اولاده واولاد اولاده ذكره بحذف الواو فيها فموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل
ان الاثاث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر فهل العمل بكتاب الوقف ام بالرجعة التي
مكتوب فيها وذكره بالواو ام بتعريف القاضى ومنعه له بسبب الكتاب الدال علته
الرجعة المذكورة التي حذف منها الكاتب الواو في الحجة وهي مثبتة بخط كاتب الولاية
ام العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البينة الشرعية لا بمجرد هذه الكواغد والخطوط الرقعية
اجاب العبرة لما تقوم عليه البينة الشرعية عليه لا لما يوجد من الخطوط والكواغد فاذا قامت
البينة على كتاب الوقف وثبت مضمونها وجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الواقف لشرطه المذكور
وكذلك لو قامت البينة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة السافطة الواو لكونه قيدا
لازما فيختلف الاستحقاق بعده وامام الواو التي الاصل فيها العطف الذي الاصل
فيه المغايرة لو ثبت بالبينة وحكم بدخولها حاكم يراه نفذ او بعده نفذ اذا توفرت شروط
الحكم بصيرورته في حادثة شرعية واذ لم تقم على واحدة من الصور بينة يرجع الى مجرد النظر
الى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكومية فمن كان ذا يد كان القول قول يمينه
والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده محمد وموسى وعلى ابى الخير ثم من بعد
كل منهم على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم من بعدهم
ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن اولاده المذكورين ثم
مات محمد عن ابن اسمه عوض مات ابو في حياة جد وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن
اسمه حسن مات ابو في حياة جده طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانقر عوض
فخذنا منسوبنا الى محمد بن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكريم ثم مات على عن ابنيه حسين
وخليل ثم مات خليل عن محي وشمس الدين ومحي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي
وعن ابن ابن اسمه فخر الدين مات ابو في حياة جد ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين
ثم مات ابو الخير عن نور الدين فالوجود الآن من نسل الواقف حسن وكريم ابنا موسى بن الواقف
ونور الدين بن ابى الخير بن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلى وشمس الدين ومحي الدين ابنا
ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين ابني ابن ابن الواقف وفخر الدين
ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ريع الوقف لجاب يقسم بعد كل على اولاده فيعطى عوض ابن ابن
ابن الواقف ربعة ويختص به من غير ان يشاركه فيه احد من اولاد اخوة ابية الثلاثة ويعطى حسن
وكريم ابنا موسى بن الواقف ربع ايها ابينها سوية ويعطى نور الدين بن ابى الخير بن الواقف ربع ابية
فيستقل به ويعطى على وشمس الدين ومحي الدين وعبد الباقي ابنا ابن الواقف ربع جدهم يقسم
بينهم ارباعا على قدر رؤسهم ويجوز فخر الدين ومصطفى وحسين ابنا ابن ابن الواقف لنزول

طلب
مات على نفسه
ثم على اولاده
وسببهم
بعد كل منهم على
اولاده والموجود
الآن شفا وتكون
في الدرجة

رتبتهم عن ذكرناه من على ومن ذكرناه معه من اهل الدرجة التي هي على من رجتهم والعلة فيما
 ذكرنا من الحكم ما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاعتبر كل واحد
 من الاربعة كما نرى ليس معه غيره في اولاده من اخوته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر اوجبت عموم
 افراده بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموم الاجتماع دون الافراد وهي مسئلة من دخلها
 الحصن المعروفة المشهورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف ما لكل واحد من الاربعة بنين
 لاولاده يستقل به الواحد والاثنان فزيد ثم يقع الترتيب بين اولاد كل واحد منهم واولاد
 اولاده لقوله ثم من بعدهم على اولادهم ثم وثم فيجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم اشتراط
 صرف نصيب من مات لولده والامر في ذلك ظاهر بين لا غبار عليه والله اعلم سئل في امرأة
 اسقطت حقها من وقف شرط للذرية وهي منها هل يسقط اهل الاجاب لا يصح اسقاطها
 قال في الثانية في كتاب الشهادة اما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون
 مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال بطلت حتى كان له ان يطلب ويأخذ بعد
 ذلك امر هذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف
 من غير توقف على تقرير الحكم وقد صرحوا بان شرط الواقف كمثل اشراف فاشبه الارث في عدم
 قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب ان يحذروا الله علم سئل
 في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة حياته ثم على اولاده الذكور والاناث ثم على اولادهم ثم
 على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم المذكور ثم على اسماهم ابداما عاشوا على ان الانثى في الموقوف
 عليهم تستحق بشرط الملة والحاجة واذا تزوجت سقط حقها من الوقف بحري الحال على ذلك ابد
 الابدين الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهي خير الوارثين وجعل اخره على مصالح حرم النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم شرط شروطا منها ان يبدأ بما رثه وما فضل يصرف على الموقوف عليهم على الشرط
 والترتيب المعين اعلاه مات اولاده الذكور جميعا وبنى اولادهم ولم يبق من صلبه الابنت له اولة
 محتاجة فكيف تصرف ثلثه وهذا اذا اطلق الواقف الوقف ولم يعينه للسكنى او الاستغلال
 كيف يكون الحال اجاب اما الصرف لان ثلثه فهي باسرها لابنته للترتيب المستفاد به
 ولم يستثن بقوله غير ان من مات كان نصيبه لولده فالترتيب يدعى فلا شيء لاولاد البنين
 مع ولدا الصلب ذكر كان او انثى والجمع في قوله ثم على اولاده يراد به جنس الاولاد لا حقيقة الجمع
 اذ الواحد ينفر دبرا اذا انفرد فتكون العلة كلها لانها من اولاده لصلبه وهم من اولاد الاولاد
 فنجبتهم بعلود رجتهم عليهم كما هو ظاهر لا غبار عليه ولا توقف فيه واما ما يكون اذا وقف
 ولم ينص على السكنى والاستغلال فالصريح به في كتابنا ان الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلا
 لا السكنى قال في النظم الوهباني

مطلب
 اذا اسقط
 حقه بعض الذرية
 للتوقف عليهم
 لا يسقط تركه
 المستحق في
 المدرسة

مطلب
 وقف على نفسه
 ثم على اولاده
 الذكور والاولاد
 بشرط الملة
 والحاجة ولم
 يوجد الابنت
 الواقف ارسله

...

مطلبت
 اذا اطلق
 الواقف
 فهو على الاستغلا

ومن وقفت دار عليه فماله سوى الاجر والسكنى بها لا يقرر

قال شارحه ابن الشحنة مسألة البيت من التجنيس والخاصى وقف من لا على وليه واولادهما
ابدا ما تناسلوا فاذا السكى ليس لها حق في السكى لان حقها في الغلة اهو في الخانية دار
موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابى جعفر رحمه
الله راستدل في ذلك بجواز اجارة الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكى
لما حازت السكى للموقوف عليه لانه يكون مستأجر سكى دار له حق السكى فيها وذلك
باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكى الدار منزلة الاجنبى اهو فتحصل من ذلك
ان جميع الغلة تصرف على الارملة المذكورة التى هى بنت الواقف لصلبه لاحق لاولاد ولولاد
الواقف مادامت حية والله اعلم سئل فبن وقف وقفا وفرض يظفر لشخص وتوفى الواقف
ثم الناظر بعد ان اوصى الى ولده بالنظر هل يكون ولدا الناظر المذكور لاحق من غير لم لا وهل على
تقدير عدم الوصية يجوز نصب الناظر اجنبيا مع وجود من يصلح من ولدا الواقف واقرانه
ام لا اجاب بقوله قال فى التارخانية نقلا عن السراجية وان ما ذال القيم بعد مامات
الواقف فان كان الغنم قد اوصى الى غير فوصيته بمنزلة اهو ومثله فى الميزانية وفى البحر
اذا مات المتولى المشروط له بعد الواقف فان اوصى الى غير بنصب غير وشرط فى المجتبى ان لا يكون
المتولى اوصى به الى رجل عند موته فان كان اوصى الى نصب القاضى اهو ومثله فى كثير من الكتب
حتى قال فى الخانية والظهيرية وغيرها والعبارة للخانية ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا
وشرط ان مات هذا المتولى ليس له ان يوصى الى غيره جاز هذا الشرط اهو والغتية يفهم
من هذه العبارة الابلغية فى اثبات الولاية لوصى الناظر المذكور اذ التنصيص على جواز
الشرط لدفع توهم بطرائعه بعد الجواز كما يدريه من اكثر من معاشرة نقاشا بكاء عبادا
ان مثل ذلك يقال فى مثل هذه المسائل التى كثر نقلها ودورانها بينهم حتى كانوا مفرقة
فى علم كل فقيه فاستغنى عن ذكرها بل كما يتفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك
فان كتب المذهب طائفة بها كما هى طائفة بمسئلة تولية ولدا الواقف واهل بيته فانهم صرحوا
قاطبة بانه لا يجعل الناظر من الاجانب مادام يوجد من ولدا الواقف واهل بيته من يصلح
لذلك قالوا اما لانه اشفق اولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه حتى قالوا فان اقام
اجنبيا لعدم صلاحية احد من اقرباء الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه والله اعلم
سئل فى دار موقوفة مع حاكورة ملاصقة لها مستأجر الحاكورة رجل اجارة طويلة مضي
غالبها فاستبدلت الدار والحاكورة بدار اخرى فى بلدة اخرى لغرض استبدال لا شرعا الذى نائب
الشرع الشريف فادعى مستأجر الحاكورة فى مستبدال الدار والحاكورة فساد لا مستبدال اهل قمع
دعواه الفساد مع انه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له ام لا هم دعواه فساد لا استبدال
وما الحكم فى الاجارة الطويلة فى الوقف هل هى صحيحة ام لا وهل يشترط فى الاستبدال اتحاد البلدة

مطلبت
لناظر الذي من
جهة العرافة
ان يوصى بالنظر
بعينه ان لم
ينصب القاضى
ما ظهر

مطلب
دار موقوفة مع
حاكورة استأجر
رجل الحاكورة
اجارة طويلة
فغلب عام موقوفة
استبدال الدار
والحاكورة قالوا
ابطال الاستبدال

حيث يكون البديل والمبدل في بلدة واحدة أم لا اجاب لا تصح دعواه فساد البديل
بسبب كونه مستأجرا للمأكورة المذكورة لانه لا حق له في نفس الدار لارقية ولا منفعة -
منافعه على تقدير صحة الاجارة في منعة المأكورة فقط فكيف تصح دعواه الفساد في بلدة
الدار وهو اجنبي عنها وعلى تقدير ان الدار والمأكورة معا في اجارته لا يملك فسخ البيع قل
في الخاتمة ولو اجر من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في حق المستأجر فان اراد المستأجر
ان يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اهـ وقال بعده قبيل الكلام على الاجارة
الطويلة الاجر اذا باع المستأجر ف اراد المستأجر ان يفسخ البيع معه اختلفت الروايات فيه
والصحيح انه لا يملك الفسخ اهـ وهذا ولو قدرنا ان له الفسخ على غير الصحيح من المذهب فهو لا ينافي
الا في المأكورة لا غير اذا المأكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع بين ملك
ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو اظهر من ان يقرر ودعوى فساد
الاستبدال لا يكون الا من خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لا حق له في الدار ببيع
ولا نظيره ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح حقه ما يدعي بطلان الاستبدال في الدار
ظهور الشمس في رابعة النهار واما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة
ومن جملة من نص عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل اجر
خميعة ثلاثين سنة وكتب في الضمان لجر ثلاثين عقدا كل عقد عقب الاخر والضيعة قد
فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في التوازي الاختلاف للشيخ وقول المندواني
واختار القتيبة ابو الليث انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اهـ يعني من دعوى
الملك فيها خصوصا في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس من عن القاضي الامام ملك
الملوك ابى العلاء الناصحي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال -

مطلبت
الاجارة الطويلة
غير صحيحة ولو
بمقدور

افتي بطلان الاجارة معشر من زمرة الفقهاء قطعوا لالزاما
وبذلك افتي للتدين حسبة كي لا يكون بما احرم ظالمسا

مطلبت
لا شرط لصحة
الاستبدال
اتحاد البلد
والحالة

ثم قال المختار انه لا يصح وافتي جماعة من الفقهاء ببطلان الاجارة وانا افتي كذلك واما اشتراط
اتحاد البلدة فلا قال به وصرح كلام هلال والخصاف وفضي خان وغيرهم بجواز في اي بلد شاء
حيث كان اكثر ثلثة وبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة واما قولهم في منع احسن وقولهم انما يجوز
ذا كان في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة فنعني الاحسنة والخيرية
بما هو المقصود للوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة الم ترم علو المسئلة باحتال الخراب
نادون المحلتين لقلة الرغبة فيها فكيف يقاس البلدان لئلا لا يمتلآن الخراب على المحلتين -
للتين احدهما القلة الرغبة تحتل الخراب كما هو مشاهد في الامصار الكبار كصبر وغيرها -
عليك ان تتأمل في قوله او تكون المحلة المملوكة خيرا من الموقوفة فهذا صريح في انه اذا تمت

مطلب
لا يتوقف ثبوت
الوقف على كتاب
بل البينة ويسوغ
لشاهد الوقف
ان يشهد بالسابع
وفي اشتراط
تسمية الواقف
خلافا

ملوكة خيرا من الموقوفة فلا يستبدل جازر والحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك
كان كادام هالدا الذي هو العدة في الوقف مردودا كالم غيرم وذلك غير مقبول والله اعلم سئل
فانرض موقوفة على ذرية شخص ما داموا ثم من بعدهم على جهة ترك لا تشقطع وبها يشير زيتون قديم
نصفه لمستحق الوقف ونصفه بيد جماعة تقادم العهد عليه فادعى بعض الجماعة الملك
في الارض بقدر حصته في الشجر وانكر الوقف في الارض وطالب المستحقين للوقف باحضار
كتاب الوقف فاذا رواه يتوقف ثبوت وقف الارض على احضاره ام لا يتوقف الا على
احضار البينة الشرعية ويكون في ذلك قول الشاهد اشهد انها وقف واطلق او قال بعد
ان شهد به لم اعين انوقف لكن اشتهر عندي واخبرني من اتق به وهل تشتراط تسمية الواقف
ام لا حيث كان قديما وهل اذا ثبت وقف الارض بوجهه الشرعي يحكم في ارضه وشجره بكل
ما هو اتفق عليه من قلع او ابقاء ام لا وهل اذا اقر احد المشتحقين للوقف بوضع يد لاحد
على حصة مشاعة من الشجر تمنع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف الارض المذكورة ام لا
اجاب لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان حجج الشرع الشريف ثلاث البينة
والاقرار والتكليف وكتاب الوقف انما هو كاعاء به خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به
كثير من علمانا والعبرة في ذلك للبينة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد ان يشهد بالسابع
ويطلق ولا يضر في شهادته قوله بعد شهادته تدل على اعيان الوقف ولكن اشتهر عندي واخبرني به
من اتق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بيننا ائمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين
راى اللعة ينبغي ان تقبل لو كان قديما وقف مشهور قديم لا يعرض ولا يفتقر الى البينة المستوفى عليه
ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فالتحتم ان يجوز اهر وقد صرح
علماؤنا بان ينبغي ان يصح ان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو اتفق
لوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في تحاوى القدسي واقرار احد المشتحقين
بوضع يد لرجل على حصة من شجرة لا يمنع المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف
من دعوى الوقف اذ ابدت حنوعة الى يدحق ويدعدوان ويدحق متنوعة الى يد اجابة واجابة
وودعة وملك فلا تمنع المقر نفسه فكيف تمنع غير هذا المنع يدهى البطلان وليس فيه
ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف مفتوح غير مقفول واليه قد روي
وباب العلم او اكا بر المحي وكل ما ذكر فيه مما هو عنه مسؤول قد تظافرت وتظاهرت عليه
النقول فله حاجة فيه الى الاسهاب ولشرع الاطنا والله اعلم سئل في وقف وقف
وقفا على زوجته زاهدة بنت مراد وعلى تابعه علي تراحم سووية بينهما ثم من بعدهما على
اولادها واولاد اولادها وسلمها وعفيهما وذريتهما ابدا ما عاشوا وادما ما بقوا
ثم بعد انقراض نسليهما وذريتهما يكون ذلك على مصباح النصحة المشرفة والسجدة الاقصى

مطلب
وقف على زوجة
وعلى تابعه ثم ذرية
ثم على الصخرة
ذرية لاسم ذلك

مطلب
في تقصير القسمة

الشريف ماتت الزوجة المذكورة لاعن ولد هل يصرف نصيبها المصالح العشرة الشريفة
ام لا اجاب لا يصرف نصيبها الى العشرة الشريفة لان الصرف لها مشروط
بانقراض نسلها ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذا وللقاضي صرفه للبايع
وذريته لا سيما اذا كانوا اقراء لانه اقرب الى عرضه والله اعلم سئل من دمشق فيما ان
انشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على اولاده له
الموجودين يومئذ وهم محمد زين العابدين وصالح الدين يوسف وامه هاني بينهم على
نصيبه الشرعية المذكور مثل حظ الانثيين وعلى من سجد للواقف المشار اليه
الاولاد الذكور والاناث بينهم على القرينة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند
رأيه ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما يجري ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك
في ذلك ثم من بعد اولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك على اولاد الذكور منهم خاصة
لما لاناث ثم على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم
رذلك ثم على النساء لهم واعقابهم وان سفلوا بينهم على الشرط والترتيب المذكور على ان
توفي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم ونسبهم واعقابهم عن ولد او ولد ولد
قب عاد نصيبه من ذلك لولد او ولد ولد او نسبه او عقبه ومن مات منهم عن غير ولد
ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في دجته وذوي
سفته من اهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور
ترك ولدا او ولد ولد واسفل من ذلك استحق ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفي ان كان
ما كان في الاستحقاق مقامه ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم والنساء لهم
عقابهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم
ثم على القرينة الشرعية على الترتيب المعين اعلاه وعند انقراض اولاد البنات واولاد
لأدهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد المرحوم القاضي
الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين العابدين عبد القادر بن فروات سبط والد الواقف
ناراليه ومن اولاد اولاده وذريته ونسبه وعقبه بينهم على القرينة الشرعية
لترتيب المعين اعلاه وبعد الانقراض على جهة برمتعلة فانقراض اولاد الذكور وال
نساء واولاد البنات ثم انحصر في بنت منهم ثم ماتت البنت المذكورة وآل الوقف
رته ولى الدين سبط ولدا لواقف المذكور والموجود الآن جماعة من ذرية ولى بنت
وربعضهم اعلا طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف اهل الطبقة العليا دون
طبقة السفلى اعلا بقول الواقف على الترتيب المعين اعلاه ولا يستحق احد من اولاد
طبقة السفلى شيأ مع وجود اهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على الشرط

المعين اعلاه بل قال على الترتيب المعين اعلاه فقط احاسب جميع ما راعى في اولاد الواقف
 من حجب الاصل فرعه دون فرع غيره يراعى في اولاد المرجور القاضى والى الدين لان ذلك مطلق
 في مفهوم الترتيب قطعاً وان لم يذكر معه الشرط وهذا يديها لتعقل المتره قد قال فيهم
 منها على الاستواء في الحكم حكم الفريضة الشرعية وترتيبها شرط فان قلت شرطه اى
 الواقف الترتيب جئت بصحة فلا يستحق احد من اولاد الطبقة الامليا شيامع اصولهم لان
 اشتقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولد او ولد ولده ولا يجب
 تمن فوقه ومن مات لاعم ولد فنصيبه لمن في درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض
 الدرجة العليا والقسمة على التى تحتها هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والابد
 عن التفاوت الفاحش في الا فضل فافهم والله اعلم سئل منها ايضاً فيما اذا كانت
 مدرسة لها مدرس ومعيد وغير ذلك ولها اوقاف مستغلات وغيرها ومن جملة ذلك
 دارمات الساكن فيها فذهب زيد فطلبها من جاكرا البلدة فاسكنه اياها مع ان المدرسة متوليا
 خاصا فهل يكون ذلك العطاء والاذن لزيد غير واقع وموقعه وتكرمه الاجرة في جميع ما مضى
 واذا بنى فيها بناء يكون غير محترام لا احاسب لا يكون واقعا موقعه مع المتولى الخاص
 فقد ذكر العلماء من القواعد التى يتفرع عليها كثير من الفروع والفوائد الولاية الخاصة اقوى
 من الولاية العامة وقد فرغ عليها في الاشياء والتطائر فروعاً من جملتها ما هو صحيح في المسئلة
 قالوا على هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو منصوباً من قبله
 وفي البحر في اثناء شرحه للكنز في قبله وان جعل العراف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضى
 متأخرة عن المشروط له عن وصيته وفيه وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف
 حى فالراى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضى فان كان الواقف ميتاً فوصيته الى
 من القاضى وفيه شرط والمجيب لصحة نصب القاضى ان لا يكون المتولى اوصى به الى رجل عند
 موته فان كان اوصى بالنصب القاضى وفيه نقلا عن التارخانية الوقف اذا كان على ارباب
 معلومين بحصى عدد هم اذا نصبوا متولياً بدون استطلاع رأى القاضى يصح اذا كانوا اهل
 الصلاح ثم نقل عنها قالوا عن اهل المسجد اذا اتفقوا على نصب رجل متولياً لمصالح المسجد
 فتولى ذلك باتفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستأذنا الا فضل ان ينصبوا متولياً
 ولا يعلم القاضى في زماننا لما عرف من طبع القضاة في اموال الاوقاف هو اقول لغري
 لقد نظر المتأخرون النظر الصحيح وتحن متأخرو المتأخرين قد نظرنا من طمعهم ما هو خارج
 عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطرد والصدور بالمقرن وفي غالب الكتب مسطر
 ان منافع الوقف تضمن بالاستهلاك فعلى ساكن الدار المذكورة اجرة المثل لسكنه وهذه
 ما بنى بها ويرفع لولم يضر وان اضر فقد ضيع ماله فليتوبص الى خلاصه بالانهدام وفي بعض

مطلب
 اول ساكن حاكم
 البلدة شخصاً
 في دار الوقف
 بحسب الجاهل
 ما شاء ان لم
 يضر وان اضر
 ترتب

الكتب للنظار ملكه باقل القيمة من منزوعا وغير منزوع بمال الوقف مرجع به في الاشياء
والنظار وكثير من الكتب المعتمدة والله اعلم سئل في وقف مشروط فيه ان مومات عز
ولدا وولد ولدا واسفل منه فتصيبه له بعد ان رتب بين الطبقات قبل اذ مات واحد من
المستحقين للوقف ذكر ان كان او انثى عن ولد قبل انتقاض الفسمة بالنقراض درجة بصرف
نصيبه لولده ام لا اجاب نعم بصرف نصيب من مات لولد ويكون قوله على ان مومات
الخ محصيا لقوله الطبقة العليا تجب التسلي فنجب الاصل فرعه لا فرع غيره ويعطى نصيب
كل من مات جميعه لفرعه ويستمر الحال كذلك الى ان تنقضي الطبقة الاولى باشرها فتنتقض الفسمة
وتقسم الغلة بين اهل الطبقة الثانية فمن مات من اهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان
تنقضي وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر في محله والله تعالى اعلم سئل في رجل التزم لجهة
وقف بهارته ولجرا طعامه المشروط وايصال علوفات مرزقته وجميع لوازمه بمبلغ مطلق
وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله متبرعا هل يصح ام لا يصح وهل اذا غصب غاصب
شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متوليه بضمنه الوكيل ام يذهب على الوقف كيف الحال
اجاب لا يصح الالتزام المذكور بل هو اجنبى خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه
التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه اذ هو الالتزام ما لا يلزمه شرعا ليرتد على عكسه
فما وقع عليه غصبا لغاصب من مال الوقف لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد له دفعه عنه
من سبيل والمطالبة به هو الغاصب نفست نفسه الفاجر فان اذاه في الدنيا والاخر
به في الاخر والله اعلم سئل في وقف على موات احد مستحقيه عن اخ وابن بنت ادعى ابن البنت
ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك ام لا اجاب ان كان للوقف كتاب في
ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استحصانا اذا تنازع فيه
اهله والا ينظر الى المعهود من ماله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون وان لم
يعلم الحال فيها سبق رجعتنا الى القياس الشرعي وهو ان من ثبت بالبرهان حق حكم له به
فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف عما ذكرنا ان حصته جده لأمته
تنتقل اليه ظهروا بيننا اولم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك اولم تعلم عادة القوام
ولكن اقام بينة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد من ذلك شيء
لا يحكم له به بغير دعواه والحاصل انه اذا وجد شرطا لواقف فلا سبيل الى مخالفته وانما
فقد عمل بالاستفاضة والاستيمارات العادية المستقر من تقادم الزمان الى هذا الوقت
وان لم يوجد شيء من ذلك فمن ادعى شيئا فليثبه بالبرهان والله اعلم سئل في وقف
بايدي جماعة تلقوه عن ابائهم وابطائهم عن اجدادهم وعليه عشرين بجانب بيت المال لو كمل بيت
المال اجارته مع وجود المتكلمين عليه من غله بسبب ان عليه عشرين ام لا وهل يكلفون الى بيته

مطلب
الالتزام بالعمارة
بغير ما ذكره
ولا يلزم وكيل
التقوى ما غصب
من يده

مطلب
مات احد المستحقين
من اخ وابن
بنت ادعى ابن
البنت استحقاق
الوقف
له فان وجوبه
الستحقاق في
الاصل
والا يعمل بالبرهان
من حاله فليثبت
والا فالبينة

مطلب
وقف بايدي جماعة
وعليه عشرين
لو كمل بيت المال
اجارته

تشهد لهم بالوقف مع كونهم اصحاب يد كما شرح اجاب ليس لو كمل بيت المال اجارته وكونه
 عليه عشر لا يجوز لو كمل بيت المال اجارته لان على ائتنا نضوا على وجوب العشر في الاراضي
 الموقوفة والعشر مجراه مجرى الصدقة وليس لاخذ الصدقة الاجارة وهذا مما لا يرنأ فيه
 ذوو الالباب ولا يكلفون الى بيعة تشهد لهم بالوقف اذا لم يقص ما يستدل به وكذا
 لو ادعى ذوايد الملك كان القول قوله بلا بيعة فكذا يقبل اقراره بان ما في يده وقف على
 جهة كذا ومما صرحوا به انه لا يجوز للسلطان ان يكلف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبيعة
 فان اليد تجرد بها كافية وهذا ايضا ظاهر لا مصرية فيه والله اعلم سئل في وقف له تولد
 وكاتب كل منهما مقرر على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فاذا صرف المتولي شيئا
 على لوازم الوقف وقض شيئا يجب عليه ان يكون بمعرفة الكاتب ام لا واذا قلتم لا فافان
 الكاتب واذا قلتم نعم فامعنى قولهم القول قول المتولي فيما صرفه وقضه اجاب لا يجب
 ان يكون ذلك بمعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتولي لا يفعل ذلك الا بمعرفة
 اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولي الامر والنهي والتدبير والعقد وقض المال ونحو
 ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير هكذا صرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب
 فاذا استقل المتولي بالتصرف يمكن الكاتب الضبط بالكتابة باملائه او بغير ذلك
 من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولينقض المتأخرين ما يشبه المناقاة لهلم
 ولا اعتماد به لكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس مذهب الناطق
 المحنقة والله اعلم سئل في وقف ضرورية وقف على نفسه ثم من بعده على ولديه محمد
 واخيه صالح وعلى من سيحدث له من الذكور والاثاث على الفريضة الشرعية ثم على اولاد
 الذكور ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم بطنا بعد بطن وطبقة بعد طبقة
 العليا تحجب السفلى على ان من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل
 كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولدا وولد
 ولدا مات صالح قبل والده عن ولد اسمه صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن
 ولد ولد صلاح الدين هل لصلاح الدين استحقاق مع عمه ام لا اجاب لا استحقاق
 لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا انه قد صرح في الوقف بان من مات من الموقوف عليهم
 عن ولدا وولد ولد كان نصيبه له اذ لا نصيب له وقت موته كما صرح به والد شيخنا
 امين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معترضة عظيمه
 واضطراب طويل مبني على ان المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف
 مع عدم التعرض لذكر من مات عن ولدا وولد ولد والحاصل ان محمدا يختص بالاستحقاق
 ولا شيء لابن اخيه صلاح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله اعلم سئل في رجل

مطلب
 اذا صرف المتولي
 او قبض لا يجب
 ان يكون بمعرفة
 الكاتب الا اذا
 شرط الواقف

مطلب
 وقف على نفسه
 ثم على ولديه
 ثم مات احد اولادهم
 من ابن في حياة
 ابيه

وقف وقفا على اولاده المرحومين وسميهم للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات
من الذكور عن ولدا وولد ولد فنصيبه له ومن مات عن غير ولد او ولد ولد فنصيبه
لبنه مو في درجته من الموقوف عليهم ثم على اولادهم ثم ثم فاذا انقرضوا فهو على اقرب عصباته
فاذا انقرضوا فعلى جهة برعيتهم امات وانحصر لوقف في ابنيه ذيب وجلال مات حلال
عن ابنيه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه حلال ثم مات ذيب لا عن
ولد بل عن ابن اخيه عبد النبي وابن ابن اخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى ابراهيم
وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ريع الوقف عليهما اجاب يقسم ريع الوقف
عليهما انصافا لهذا النصفه وللآخر نصفه لا ستواهما في الدرجة وقد نص الخصاف في وقفا
في مثله بذلك حيث قال فاذا انقرض البطن الاعلى بقضنا القسمة وجعلناها على عدد
البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيبه الى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ
على المقدسي شيخ شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة
ثم بانه لا يوجب اختلاف الحكم واقول والقرض يصلح مختصصا ولا يشك ان غرضه التساو
في ريع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في اعطاء واحد من المتساويين ربعا
واعطاء الاخر ثلاثة ارباع بل هو بعيد عن ان يخطر بها له في اقواله فافهم والله اعلم
سئل في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة
معينة تساوي اجرتها نحو من ثلاثة قروش استقل الناظر منها الى دار الوقف تساوي
اجرتها نحو من خمسة وعشرين غرشا واسكن معه وله بعائلته فهل له ذلك ام لا ولا
قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل او يلزم وله اولاد يلزمها اجاب نعم يلزمه اجرة المثل
لذلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في احد شريكي الوقف والاجنبى واطلقوا
في سكن الموقوف نعم الناظر والشريك والاجنبى بل والواقف بعد التسليم لتصرفهم
بانه بعد كالاجنبى والفروع المتساهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم وله شيء لانها على المتبقي
لا على التايك كما صرح به في محله والله اعلم سئل في وقفا على من جملته اما كن معذرة
لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه على بعض الاماكن التي بها احد الموقوف
عليهم وجصصه وفتح بركوى وجد دبيتا لم يكن في زمن الواقف وجد رانا ومحوضات
للزراعة وغيرها مما ليس ضروريا فهل يرجع بما صرفه على الوقف ام ليس له الرجوع وهل
اذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمه ام لا اجاب ليس له الرجوع على الوقف
والحال هذه واذا كان الصرف من مال الوقف ضمته والله اعلم سئل في محله وديد
يجل تلقاه وله عنه ومات واختلف ورثته منهم من يقول هو ملك موروث ومنهم
من يقول وقف على كذا الجهة رعا الحكم اجاب من ادعى انه وقف فنصيبه وقف

مطلبت
اذا عين الواقف
الناظر مجالا سكنه
فلسكن غيره قطعية
اجرة دون من
هو خارج له

مطلبت
اذا جرد الناظر
ماله بكن في زمن
الواقف فان صرف
من مال نفسه
يرجع وان مال
الوقف يضمن

مطلبت
ما من غير وديد
واختلف ورثته
فمنهم من يقول
وقف او منهم من
يقول موروث

وقت الحاجة ولم يأذن القاضي بها وقتها لا يثبت الدين الا عليه ولا يملك قضائه من غلة الوقف
فضلا عن عينه والاجماع منعقد على انه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال
ليس لهم ورقبة الوقف ليست للفقراء فيه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوفاء
على الوقف بل على الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارته والله اعلم
سئل في صورة كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية اراضي قرى
متعددة بأيدي فلاحيهما من قديم الزمان بحيث لا يحفظ احداهما للوقف المذكور بل هي لبيت
المال يقطعها السلطان للتمارية نظير عطائهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضى به للوقف
وترفع ايدي التيمارية والفلاحين عنها بجردها من غير شهود تشهد على خصم شرعي من جهة بيت
المال يصح سماع الدعوى عليه شرعا ام لا اجاب لا يعتمد على صورة الصورة المشرقة
ولا يقضى بها شرعا بلا شهود تشهد على خصم تصح الدعوى عليه شرعا لانها مجرد دخل وهو
لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعا لانه في الاشياء بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل
بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي
البينة او الاقرار والنكول كما في اقرار الخاينة امر ومثله في كثير من كتب المذهب والله اعلم سئل
في قرية موقوفة باراضيهما على الحرمين الشريفين هل لمزارعيها ان يقطعوها رقة من الامام
او من ناظر الوقف بما لمعلوم فيه غاية الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعا ام لا
اجاب لا يصح ذلك والحال هذا وكيف يصح مع كونه عملا مخالفا لشرط الواقف ولحكم
الشرع الشريف اذا المقاطعة على متحصل الوقف باطلة منابذه لقانونه المينف وهذا مما لا يوقف
فيه ولا يتردد في بطلانه فقيه والله اعلم سئل في شخص وقف تكية وشرط لكل ذي وظيفة
قدرا معلوما من الدراهم وغيرها هل له ان يتناول من الوقف ازيد مما عين له الواقف ام لا
وهل اذا تناوله يكون ضامنا ام لا وهل اذا اعتاد اخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور
وزعم انه بهذه العادة صار حقا له مستحقا يطيب له ام لا وهل اذا انتهى الى السلطان فقرر
له شيئا زائدا عما شرطه الواقف يحل له تناوله ويبطل تعيين الواقف ام لا وهل العوائد المخالفة
للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها ام لا وهل يجوز احداث الوظائف في الاوقاف ام لا وهل يعين
المتناول لها جميع ما تناوله زائدا عن حقه الذي شرطه له الواقف ام لا اجاب لا يعمل
لصاحب وظيفة ما ان يتناول زيادة عما عينه له الواقف فيضمنه اذا اخذ بغير حق لمخالفة
لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالسارق يعتاد السرقة لا تحل له السرقة
باتخاذها عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له
تناول ما ليس له شرعا بانها بخلاف الواقع المخالف لما هو كصل الشارع الموجب لابطال شرط
الواقف ولمصادمته فهو قاطبة بان ليس لاحد ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الوقت

مطلب
لا يثبت وقف
شخصي بكتاب
وقف

مطلب
المقاطعة على
متحصلات
الوقف باطلة

مطلب
ان يتناول صاحب
وظيفة الوقف
ما عينه الواقف
بضمين ولو باجر
السلطان

ولا يحل للقررا الاخذ الا الناظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد ان يقرر خادما
 للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشياء والنظائر في القاعدة الخامسة نقلا عن الذخيرة
 والولوية وغيرها بان القاضي اذا قرر فراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك
 ولا يحل للفراش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوطائف بالاقاق بالاولى لان المسجد
 مع احتياجه للفراش لم يحز تقريره لا مكان استئجار فراش بلا تقرير فتقريره من الوطائف
 بالاولى ثم قال سئلت لو قرر يعنى القاضي من فائض وقف سكت الواقف عن مصرفه فائضه
 هل يصح فاجبت لا يصح ايضا لما في التنازع خاينة ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما
 يشتري به المتولى مستغلا وصرح في البرازية وبتبعه في الغرر والدرر بان لا يصرف فائض
 وقف لوقف اخر اتحاد واقفهما او اختلافهما ومن المقرر المعلوم ان من تناول شيئا ليس له تناوله
 فهو ضامن له ان قيميا بقيمته وان مثليا بمثله والله اعلم سئل في رجل وقف في صحته دارا على
 جهة برهاني بنور مكانا معلوما بالافصى الشريف وان يتصدق برطل خبز للفقراء في شهر رجب
 وشعبان ورمضان وان يطبخ في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء وان يكون المتولى
 عليه شيخ المسجد كانا من كان ومات الواقف من غير كتبك والآن تنكر الورثة ذلك هل اذا
 رفع الحاكم الشرعي وقامت بيعة شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها واذا قضى بها
 ينفذ قضائوه شرعا ام لا اجاب قد رفع الاستاذنا الحانوقى برده الله مضيقه بما هو
 هذا السؤال فاجاب بما هو رده ذميا لامام ابو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد
 قوله وقفت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصححه الكثيرون فحيث حكم ببيعة
 الوقف موافقا لقول مصحح نفذوا بهم والله اعلم سئل في رجل باع زوجته غراسا في ارض
 وقف ومضى على ذلك مدة سنين ومات البائع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج
 غراسا في ارض وقف ايضا ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذا
 والاول على اولاده ثم وثم واقام على ذلك بيعة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور
 ام لا اجاب لا يبطل لامر منها ان المدعى عليه لا يصلح خصما عن الزوجة ومنها جواز
 بيع الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه بعد الدعوى الصحيحة افتى به مفتي الروم ابو السعود
 وغيره بقوله ان لم يكن مسجدا يعنى محكوما بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف
 فيما باع والباقي على حاله ومنها ان وقف الغراس يبدون الارض مختلف فيه لا سيما مع
 اختلاف الجهة فيقبل التنازع والله اعلم سئل في وقف السيد الخليل المشروط على اجره
 سماطه الجليل للفقراء والاعامل والايام القاطنين ببلده والمجاورين لمسجد عليه التلاوة
 والسلام هل يحل لناظره المتكلم عليه ان يقطع ويأكل ريعه فتصير المستحقون له في غاية
 الجماعة والضيعة مع ان فيه ما يقوم به احسن قيام وينتظم به احواله اتم النظام

مطلبت
 اذا حكم الحاكم
 بالوقف يحرم
 قول الواقف
 وقفت من غير
 تسجيل
 نقض حكمه

مطلب
 باع الزوج لزوجته
 غراسا في ارض
 وقف فادعى
 ابن ابنه على رجل
 اشترى من الزوج
 غراسا في ارض
 وقف
 ان جده وقف
 الغراس واثبت
 ذلك سلطان
 بيع
 ولا يبطل بيع
 الزوجة

مطلبت
 اذا اكل الناظر
 ريع وقف
 سيدنا الخليل
 للوقوف على احواله
 سماطه الجليل
 يجب عمره

او يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام يتناولها متحصلا من محلاتها وعدم صرفها
 على جهاتها ويقول هذه عوائدي لاحق فيها ويصرفها على لذات النفس وشهواتها بيننا
 الجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر والثواب اجاب من كان بهذه الصفات لذيمه
 والاخلاق القبيحة السخيمة يجب عزله وتبديله بمن يرضى الله فعله كيف لا والسمات
 المنسوبة الى هذا النبي الجليل يجب على كل احد صيانته من التعطيل اذ هو صلى الله عليه وسلم
 وعلى سائر انبياء الرحمن لما اشتهر من اخلاقه الكريمة مع الضعيف اورث الله سماطه لا يقطع
 على توالي الا زمان فكيف يفلح من يسعى في قطعه او يفوز من يتسبب في منعه وفي حرمان
 مجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايتام والمنقطعين وقوله هذه عوائدي
 بعيد عن الصواب اذا تناول ان كان من مال الوقف المستحق لجهة فاما هذه العادة القبيحة
 في اكل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلا مسوغ وان كان من مال المزارعين والمثقلين
 فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كلال الحاليتين هو حر يظلم في الحرام متصف بالاثام
 فعلى حكام المسلمين امادة اذاه وتولية من يتق الله ويعمل لاجراه ولا حول ولا قوة الا
 بالله والله علم سئل في ارض وقف غرس بهارجل هو وولده اشجار زيتون وتين وغيرها
 باذن شرعي من له ولاية الاذن شرعا بالجرة هي اجرة المثل لكل سنة فكلب الشجر وعظم وصار
 له ريع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعفاء وايام يؤدون اجرة المثل للموحي اليها
 هل لناظر الوقف ان يكلف الذرية قلع الاشجار ام لا والحال انهم يؤدون اجرة المثل على الوجه
 المطلوب من غير نقصان اجاب قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها وسلمها
 فارغة وفي القنية استأجر ارضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر
 ان يستيقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك امر
 وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاف امر ما في البحر ووجهه
 انه لا فائدة في قلع الاشجار واجارتها مثل اجرة فحيا استبقاء الاشجار وتوفير الحظ
 الجهتين الذرية الضعفاء بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع
 عليه لاسيما وقد تأيد نقل القنية بما في اوقاف الخصاف وعلى الناظر فيه ان ينظر الى ذلك
 بعين العدل والانصاف والله علم سئل فيما اذا اختلف صاحب وظيفة كالنذر
 والقراءة ونحوهما مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة ان يراها شرها واستحق معلوما
 وانكر الناظر هل القول قول صاحب الوظيفة او قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف
 بغير شرط الواقف ام لا اجاب القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا
 الشيخ شهاب الدين الحلبي عن صاحب وظيفة قراءة في مصحف في جامع معين مات فاختلف
 ورثة مع ناظره في المباشرة فافتي بان القول قول الورثة في المباشرة مع اليقين قال لا انتم

مطلب
 استأجر ارضا من
 وقف بآجرة المثل
 وغرس فيها
 اشجار زيتون
 من له ولاية
 الاذن ومات
 الغارس من
 ايام يؤدون
 اجرة المثل المذكورة
 فاذا اختلفوا
 يكلفهم قلعها

مطلب
 اذا اختلف الناظر
 مع صاحب الوظيفة
 في مباشرة الوظيفة
 فالقول لصاحب
 الوظيفة وهذا
 مورد الشك

مطلب
شرط الواقف في
ارتك اولاد البطلان
انقرض اولاد
الظهور وشرط
ان الطبقه اعلا
تجب التسلي فاته
ستحقه من ابن
والد من غير
اولاد الظهور

فأئمن مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لانهم امين فكذلك ورثته وهو
موافق لتواعد المذهب ولا شك انه امين على وظيفته وليس للجأ مكية شبه الاجارة من كل
وجه بل لها شبهة بالصلة ايضاً وشبهه بالصدقة فيعطى كل شبهة ما يناسبه واما احداث
الوظائف فلا يجوز قال في الاشباه والنظائر صرح في الذخيرة والولوالجته وغيرها
بان القاضى اذا قرر فراشا للمسجد بعين شرط الواقف لم يحل للقاضى ذلك ولم يحل للفراش
تناول شيئاً من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاقواف بالاولى لان المسجد مع
احتياجه للفراش لم يحزن تقريره لامكان استئجار فراش بلا تقيرير فنقرض غيره من الوظائف
لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفقه فلا توقف فيه والله اعلم سئل في قول
صورت وقف وقفه هذا على نفسه ايام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه الموجود الآن
المدعو تملك الدين ومن سجد له من الادل الذكور والاثاث على حكم الفريضة الشرعية
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
الطبقة العليا منهم نجب الطبقة السفلى ابداً ما عاشوا وادماً ما بقوا المذكور مثل حفظ الاثاث
ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفنا
على بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاثاث
ثم على اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض اولاد
الظهور يكون وقفنا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطلون ثم من بعدهم على
اخر ذكورها الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس
الدين وخلف ثلاثة ذكور واربع بنات وانحصر الوقف فيهم فموجب النص ثم مات احدى
البنات عن ولد والد من غير اولاد الظهور فهل يكون مستحقاً في الوقف ما تستحقه
والدترام يكون مجوباً باولاد الظهور اجاب هو مجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر
لان الاضافة للاولاد لا الى نفسه في قوله ثم من بعدهم على اولادهم الخ الحق يستحق بانقرض
اهلها فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفنا على من يوجد
من ذرية الواقف من اولاد البطلون قلت لا يغير الحكم المستفاد بالكلام الاول لما
تقرر في الاصول في باب وجوع الوقف على احكام النظم ان ايجاب الحكم في المستحق لا يوجب
التقي لان ضده فكيف يوجب والاثبات لا يوجب تقياً الا صيغة ولاد لالة ولا اقتضاء
وليس فيه الا اثباته بعد انقراض اولاد الظهور بل من ذرية الواقف من اولاد
البطلون واما قبل الانقراض فيسكت عنه وقد علم حكمه مما سبق فان ادعى مفهوماً
فالمتاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالادلة وهذا مقتضى اصول
مذهبنا فمن صيغ اصبعه في صيدقه لم يتوقف فيه فكيف لمن غمس يده الى رسغه فيه

والله علم وسئل عنه ايضا بما هو رتبة فيما اذا وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعد
 على ولده لصلبه شمس الدين ومن سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على القرينة
 الشرعية ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم
 بينهم على حكم القرينة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعد
 انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات الواقف
 المزبور على حكم القرينة الشرعية ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاناث ثم من بعدهن
 على اولاد اولادهم ثم على نسلهم وعقبهم بينهم على حكم القرينة الشرعية الطبقة العليا
 منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا وان سفل وآل الامر
 الى حال لو كان اصله حيا باقيا لاستحق في الوقف قام ولده او ولده وان سفل مقامه
 في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله لو كان اصله باقيا ومن مات عن غير ولد
 ولا ولد ولد وان سفل عاد استحقا قلن هو في درجته وذوي طبقاته من اهل الوقف
 ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من
 اولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين اعلاه فاذا انقضى اباؤهم وابادهم
 الموت عن اخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك وقفا على اخ الواقف لآبيه
 عبد القادر الخ اما ذكر من الجهة وقدمات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين
 وثلاث بنات ثم مات احد البنين عن ابن ثم ماتت احدى البنات عن ابن واخرى عن بنتين
 فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده ام كيف الحكم لجواب نعم ينتقل نصيب كل منهم
 الى ولده عما لا يقوله على ان من مات منهم وترك ولدا الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين
 في ذلك عما لا يقوله ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم المذكور بعد قوله على ولده شمس
 الدين ومن سيحدث له اذا تقرر ان الاضافة اذا كانت للاولاد دخل ولدا لبنت والحاصل
 انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه واما قوله ثم من بعد انقراض اولاد الظهور
 يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد
 من الكلام السابق لما تقرر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وان اتحدت
 الحادثة لا مكان العمل بمقتضى كل منهما اذا الاطلاق من المطلق معنى متعين معلوم
 يمكن العمل به مثل التقييد ولان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات
 لا يوجب نفيا لا صيغة ولاد لالة ولا اقضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض
 اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون مثبت لاستحقاق
 اولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض اولاد الظهور لانا في مشاركتهم نعم مع وجودهم وقد
 ثبت المشاركة من قوله اولا ثم على اولادهم فعملنا بكل منهما وهذا معلوم لمن له الممار

مطلبت
 في دفع المناقاة
 بين قول الواقف
 على ان من مات
 عن ولد او ولده
 قام ولده او ولد
 ولده مقامه
 مقتضى
 استحقاق بنت
 بنت الابن وبين
 قوله ثم من بعد
 انقراض اولاد
 الظهور يكون
 وقفا على اولاد
 البطون

مطلب
في زيادة التعنت
في الاجرة

بالاحول والله اعلم سئل في مكان موقوف على جهة بر ثبت عند حاكم شرعي
ان اجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان اشانا زاد فيه زيادة ضرر وجعله في كل
عام بستة قروش ثم اندعى مستاجر المكان عند حاكم شرعي بان هذه الزيادة زيادة ضرر
واقام بيينة بذلك وابطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفسادها في وجه
انخصم والآن الناظر يطلب ان ياخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك لم لا يجب
لا تعتبر زيادة الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من يزارع مع
المستأجر في الاجرة لغتنا لا تعتبر الزيادة ولذلك قدنا بالزيادة عند الكل وذكر في المحط
لا يؤيد هذا القيد اجر المستولى حمام الوقف باجر ثم زاد اخر فيه ليس للتولى ان ينقض الاجارة
اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل او زيادة يتغابن الناس فيها لانه في الزيادة على اجر
المثل لم تمنع امر فاذا علمت ذلك وكان المستأجر قد ازم بالزيادة على الوجه المذكور فالزامه
غير صحيح فليس للناظر طلب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الازام هذا ان تضمنت الزيادة على
المستأجر جبرا اما اذا وجد عقد عن تراض او زاده في الاجرة برضاه وكان قبل مضي المدة
فهو صحيح وبطالب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسدا المعنى اخر كشرط فاسد او محالة
في المدة ونحو ذلك فالواجب اجرة المثل لا يجاوز بها المسمى لما تقر ان الاجارة الفاسدة يجب
فيها اجر المثل بحقيقة الارتفاع بشرط ان يوجد التسليم الى المستأجر من جهة الاجر وانما
ذكرت هذا التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله اعلم سئل في مكان
موقوف اجرة ناظرة كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها
ام تصح في الاولى فقط اجاب العقد صحيح في السنة التي تليه فاسد فيما عداها واذا مسكن
الثانية لزمته الاجرة المعينة وهكذا والله اعلم سئل في رجل وقف عقارا على اولاده
ونسله وعقبه الذكور والاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظاهر وولد البطن واولاد الذكور واولاد الاناث على حكم اباؤهم
بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل مذكور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل اولاد البنات
في الوقف مع وجود اولاد الذكور ام لا اجاب نعم يدخل اولاد البنات لقوله من ولد
الظاهر والبطن مؤكدا بقوله اولاد الذكور واولاد الاناث على حكم ما شرط والله اعلم سئل
في رجل وقف وقفا على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على اولادهما واولادهم ثم جعل اخر لجهة
بر لا تنقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد لها وان سفل فكما يستحق الابن يستحق الابن
وان سفل مع الابن والانثى والذكر فيه مساو ام لا اجاب نعم يستحق الابن وابن الابن معه
والانثى وابنتها كذلك والذكر مثلها نصيبا سواء كما صرح به الناصح في جمعه بين كتابي هلال
والخصاف والميسق فيه خلافا والله اعلم سئل في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف

مطلب
اذا اجر الناظر ملكا
كل سنة بكذا صح في
الوقف العقد

مطلب
يدخل اولاد البنات
بقول الواقف من
ولد الظاهر وولد البطن

مطلب
وقف على ابنة وبنته
ثم على اولادها
واولاد اولادها
يدخل ولد الابن
بقوله ويدخل ابن
الابن مع الابن
والانثى كالذكر

اذا صرفها من له ولاية صرفها الى بعض فقراء البلد من تكون فقرائهما لا يمحسون يصح ولا
 يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عددا مخصوصا ولا استيعاب الجميع ام لا
 وهل اذا خصم ناظر بولاية غير من له ولاية الصرف وكلف المصروف اليه الى احضار شرط
 الواقف يلزمه احضاره ام لا اجاب نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صح
 به في الظهيرية والبرازية وغيرها ولا يكلف المصروف اليه من جهة من له ولاية الصرف
 الى احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له بان تصافه بالفقر الذي هو شرط الواقف من له
 ولاية ذلك فلا يكلف الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن غمس راسه في الفقه
 والله اعلم **سئل** في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده لاولاده واولاد
 اولاده واولاد اولاده واولاد الظهور دون اولاد البطون وكل من انتقل من اولاد الذكور
 ينتقل نصيبه الى اولاده الذكور وحمل للنساء والبنات الخاليات من الازواج السكن بالدور
 مدة حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والآن الموجود من اهل الوقف المستحقين احدى وعشرون
 شخصا ولا يدرى ترتيب الموتى فيهم يقسم على رؤس الموجودين ذكورا واناثا بشرط خلوه عن الذكور
 سوية لا يفضل ذكر على انثى ام لا اجاب مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الا على الاشتغال
 في الاستحقاق والانتفى المستحقة الذكر لا لاطلاق غير ان من مات من اولاد الذكور ينتقل نصيبه
 لاولاده الذكور فهو قيد له والاصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه
 لان الكل بوصف الاستحقاق اذ لا يجب شروط برتبة من الرب فيقسم كذلك على الرؤس غير
 ان ما اصابا المتوفى منهم كان لاولاد الذكور مع سهامهم المجمولة لهم بالسوية واذا مات
 احد منهم لاعن ولد قسم على الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصم
 وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله ولم يرتبه وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه
 له وحكمه فتمتته بين الولد وولد الولد بالسوية فيما اصابا المتوفى كان لولد فيكون لهذا
 الولد سهمان سهمه المجمول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده ام والده اعلم **سئل**
 من هفتد في قرية نصفها وقف على طائفة ونصفها وقف على طائفة اخرى ولكل نصف ناظر
 مستقل استولى متغلب عليها طاع جلة قري غيرها واستأجر المتغلب من احد الناظرين نصفه
 المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سماها له فهل للناظر المتكلم على النصف الثاني او مستحقه
 ان يطالبوه بنصف ما دفع له من الاجرة ام لا وهل اذا اكره المؤجر المذكور او ارشده على ان
 يدفع له او للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله شيئا بسبب ذلك يصح ام لا وهل اذا
 استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية بها القرية المذكورة مدة سنين واخذ الخراج منها
 او تركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ الخراج من اهلها وهل يلزمه
 بسبب اجارته المتغلب نصفه المتكلم عليه ضمان منافعه النصف الثاني مستحقه ام لا

مطلب
 وحيد من شرط
 الوقف عملة
 من الذكور
 والانات ولم
 يعلم ترتيب
 التواني حتى يعلم
 ما لكل

مطلب
 قرية نصفها وقف
 وقف على طائفة
 والاخرى على طائفة
 ولكل ناظر تغلب
 عليها رجل فاجز
 احد الناظرين
 النصف المتكلم
 عليه منه فاذا
 قبض الاجرة
 لا يشاء ان يراى
 الاخر فيها

اجاب ليس لناظر الذي لم يؤجر على الناظر الذي اجر مسبيل فيما قبضه من الاجرة ولا ضمان لمنافع نصبه المتكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكراه فلا يلزم بدله ولا يؤخذ المخرج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سوله اخذ المتولي وتركه ولم يأخذ لانفاذ علة الجباية لعدم الحماية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليها عطاء فلا ينسب المتكلم بها ان شاء الله الى الخطا والله اعلم وسئل منها ايضا في قرية موقوفة على جهة بر كالحجة نصبتها واه ناظر مستقل يتكلم عليه بالولاية النظرية ولا احد المتكلمين شجر زيتون باؤها وعليه مال معلوم لجهة الوقف نظير استبقائه بها تعدى على القرية حاكم العرف ووضع يد عليها مدة سنين واكل ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من اكل ثمرة هل يسقط عنه ما على الزيتون من المال المقرر لجهة الوقف ام لا يسقط ويطالب به مالكه المذكور اجاب لا وجه لسقوطه عنه فيطالب به شرعا والله اعلم سئل في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجب ورجية على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد المذكورين المذكورون الانثى ثم على اولاد اولادهم ثم واثم ابلا ما عاشوا فاذا انقرضوا فعلى الحرير ثم على الفقراء ماتت رجية لاعن ولد ثم مات رجب بن الواقف في حياة ابيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيّة وجيدة وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف اجاب ان صح ان الوقف صدد من الواقف على الكيفية المذكورة فغلته الان منحصر في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا لبنات رجب كلهم ظاهر لمن له ادنى فهم لقوله ثم من بعدهم على اولاد المذكورين المذكورون الانثى فافهم والله اعلم ثم سئل عن بياصورت في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده شمس الدين ورجب ورجية على الفريضة الشرعية ثم على اولاد المذكورين المذكورين الانثى ثم على اولاد اولادهم ابلا ماتنا سلوا ثم من بعد انقطاعهم لجهة بر لا تنقطع ماتت رجية لاعن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة ابيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيّة وجيدة وعن ابن اسمه على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف اجاب ان صح ان شرط الواقف كما انتهى فيه يقسم على اولاد المذكورين المستوفين في الدرجة ولا يفضل الذكر الانثى فيهم اذ شرط التفاضل في اولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يستوي الذكر والانثى والله اعلم سئل في علو لوقف وسفل وقف اخر هل يجبر ناظر السفل على عمارته من غلة الوقف ام لا وهل اذا اعمر يملك منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوي كما كان ام لا اجاب نعم يجبر ناظر السفل على عمارته من غلة الوقف لاجاء

مطلب
قرية موقوفة
وبارضاها شجر
زيتون عليه
مال معلوم لجهة
الوقف فاذا
تعدى على القرية
رجل ولم يمنع
صاحب الشجر
من اكل ثمرة
لا تسقط
عنه المعلوم

مطلب
وقف على ان
ثم على اولاده
الفريضة الشرعية
ثم على اولاد المذكورين
دون الانثى
فلا تفاضل
بين الذكر والانثى
من اولاد المذكورين

مطلب
يجبر ناظر السفل
على عمارته وليس
ان يمنع ناظر العلوي
من اعادة

لوقف وقد صرحنا علماً وأنا ان الناظر اذا المانع عن عمارة الوقف وله غلة اجبر عليها وصح
 بان امتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوي
 من اعادة علوه لان حق مستحق له فقد صرحوا جميعاً بان حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدور
 بدوام اصله قال في الخيانة رجل له علو وسفل فقال لرجل بيت منك علو هذا السفلى كذا
 البيع ويكون سطح السفلى لاصحاب السفلى والمشتري حق القرار عليه ولذا لو انهدم هذا العلو كان للشيء
 ان يبنى عليه علواً اخر مثل الاول وصرحوا ان هذا السفلى لو اراد هدم سفله بمنع لتعلق حق
 ذي العلو به متى كان ولا يطل بالانهدام ولذا كان له ان يبنيه ومنعه عن ذي السفلى حتى
 يؤديه قيمته وان كان البناء باذن القاضي فله المانع حتى يؤدي ما اتفق والله اعلم سئل
 في مدرسة مجاورة لمسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما تناوله من اجرتها على مصالح
 المسجد ويبقى في السجل المحفوظ قبل ذلك بغير وقف على المسجد المزبور ويسوغ له
 ذلك شرعاً والا لا ويجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقف مضمونة
 باجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل اذ انصب السلطان متولياً يقوم بشاؤونها
 ويردها لما وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما اخذ من اجرتها
 يصح حيث وافق اجرة المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤجر له ان
 يرجع في تركته بذلك او في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال اجاب لا تصير وقفنا
 على المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعاً ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع
 الوقف مضمونة على ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه او من تركته وورثته
 ولا يرجع على المسجد بشيء اذ لا ذمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما
 على مله بالامام ابي حنيفة النعمان والله اعلم سئل في قرية جميعها وقف على مدرسة
 معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة اخرى يؤدي اربابها تناظرها ولها بعد ذلك
 مدة مديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناولها ولحق
 لجهة مدرسته محبباً بكون جميع القرية وقفاً عليها فاني بسوغ لغيره تناولها ام
 ليس له ذلك لعدم التنا في الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل على المحقق
 اجاب ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر
 انه وضع بحق لا بعدوان ولا ينافي ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة
 لان الخراج جهة اخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز ان تكون رقبة الارض
 موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان ارض الخراج اذا وقفت وخرجت بالايضا
 لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيرها فيصرفه الامام لما هو
 مفوض اليه شرعاً فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية اوطاناً من ارضها

مطلب
 مدرسة مجاورة
 مسجد اذا اجرها
 متوليه وصرف
 اجرتها على مصالح
 المسجد فله
 ضمان منافعها

مطلب
 قرية جميعها وقف
 على مدرسة وعلى
 بعض كرومها
 خراج لمدرسة
 اخرى ليس
 لناظر المدرسة
 الاولى ان يمنع
 الثانية من تناول
 الخراج

بجهة هذه المدرسة والرفقة وخراج بقيتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج
لا يسقطان بوقف الارض لان الشارع عين لهما وجهها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان ارض
الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ايقافها على غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها على من يستحق
الخراج فاني يتوهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان الا ان يثبت ما يمنعه شرعا بالبرهان
من وجوب المنع والحرمان والله اعلم سئل في مستحق اجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية
النظرية وقبض جميع الاجرة ومات هو والمستأجر في اثناء المدة فما الحكم في الاجرة المقبوضة
اجاب يرجع وردة المشتأجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المستأجر من الاجرة على من
صرفت عليه من المستحقين ان كانوا حيتين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر
استهلكها لنفسه فالرجوع في تركته ان كان له تركة والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة
والله اعلم سئل فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده
الموجودين يومئذ وسماهم وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث يلينهم على
الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ابدا ما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة بر
متصلة وشرط شروطا من جعلتها شرط لنفسه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان
والتغيير والتبديل كمالا بداله وان تناهى ذلك منه وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل
شي من ذلك بحيث ان اذا اعتري للواقف الرجوع وما يترتب عليه فيكون بخطيئا للواقف
المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيد
في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار اليه ومق فعل ذلك
على لسان الواقف بشهادة بيعة فني كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فني لحضة
ولا يعمل بها ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم او بخط يده
لدى حاكم حنفي وحكم الحاكم الحنفي بصحة الوقف ولزومه بعد استيفاء شرائطه الشرعية
ثم طرأ على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعدت الكتاب ببيده واخرج الواقف للمزبور
احدا وولاده وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بيعة شرعية عادلة
فهل تقبل البيعة الشرعية العادلة على ذلك ويكون الاخراج صحيحا والحالة ما ذكر
ام لا اجاب اعلم اولاً ان شرطه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير
والتبديل كمالا بداله وان تناهى ذلك وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك
شرط صحيح معتبر فله الادخال والاخراج وما ذكره فيه واما اشتراط كونه بخط يد الواقف
ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق
الح فليس بالارزاع شرعا لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل
وكونه يشترط في ادخاله واخراجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة وكتب حجة ويقيد

مطلوب
اذا شرط التغيير
دون غيره الا ان
والاخراج والزيادة
والنقصان الحجة
والتبديل صحيح
واما اشتراط
كون ذلك بخط
الواقف في اخر
ما قاله فغير صحيح

في سجالات دمشق الخ مخالف للوضع الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعا فان
 اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في البحر
 ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا هنا ان اشترط ان لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته
 الشرع الشريف وهذا علم ان قوله شرط الواقف كص الشارح ليس على عمومه قال العلامة
 قاسم في فتاواه اجتمعت الامة ان من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العبدان
 فالشرط باطل وتكون الغلة للمساكين لان فيهم الغنى والفقير وهم لا يحصون وكذا
 على العوران والعرجان والزمنى ولو وقف على محتاجي اهل العلم ان يشتري لهم المداد والكا
 جانا لوقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وان سردنا الصور التي لا يرعى فيها شرط
 الواقف لزم ضيق الاوراق عنها فاذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الاخراج المنزور بل يفظ
 الواقف على ان قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه او بخط يد صحيح في الاكتفاء
 باحدهما وكيف لا تقبل البيعة والبيعة العادلة كاسمها مبينة وهي من اقوى حجج الشرع
 الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة بيعة فني كذا وهو تغيير للوضع الشرعي وبطلان
 للحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة والجماع الائمة والله اعلم سئل في مكان موقوف
 على جهة بر خرب ودر ثر تشت وتعدر غالبا استغلاله وصار كمال لا ينفع به مدة تزيد
 على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمداير فرفع متوليه الامر الى القاضي فارسل من
 جانبه جمعا من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقوف على المكان المنزور فوجد بحال
 مسوغ للاستبدال واخر وابذل الحاكم الشرعي مع اناس من اهل المحلة فاذن للتوليد
 في استبداله بعد ان ظهر وتحرر لدير واقضى الحال اشهار النداء عليه مدة ايام وانتهت
 الرغبات فيه فاستبدله شخص شئ معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان قيمته
 في ذلك الوقت تساوى المستبدل به وانه اريد نفعا واكثر ريعا وحكم القاضي بصحة
 الاستبدال على قول من جوزه من الائمة الاسلاف وصيرورته ملكا للمستبدل
 يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه ثم اشتراه
 شخص اخر وتصرف فيه وعمر كذلك ثم جاء متول اخر وزعم ان الاستبدال غير صحيح
 لكونه دون القيمة وحضر جماعة وشهدوا له بالانغراض الفاسدة ان قيمته كذا ليلة
 على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البيعة الشرعية شهدت بان
 المستبدل ير اكثر ريعا وافر نفعا وحكم القاضي بصحة ذلك فهل لا يسوغ لاحد نقضه
 ولشترى التصرف في ذلك ام لا اجاب شهود الاستبدال ان كانوا معروفين
 بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذ القضاء يصان عن الالغاء ما لم يكن
 والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا

مطلب
 اذا وجد المستوفى
 للاستبدال كونه
 البيعة العادلة
 ان المستبدل
 اكثر ريعا
 فاذا جاء متول
 آخر وزعم ان
 الاستبدال
 غير صحيح لكونه
 لا يلتفت اليه

فقد ترجحت شهادة الاولين بانصبال القضاء بها ويشهد لذلك فروع منها ما ذكر في التوبة
لو شهدت بيعة بقتل زيد يوم الخمر بمكة واخرى بقتله يوم الخمر بالكوفة لم تقبل البيعتان
لان احدهما كاذبة بيقين ولا ترجح لاحدهما فان حكم الحاكم بالبيعة الاولى لا يسمع
البيعة الثانية لان الاولى ترجحت بانصبال القضاء بها وفي قاضي خان لو اقامت المرأة
البيعة ان الميت تزوجها يوم الخمر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم اقامت اخرى البيعة
بانها تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينتها اه نعم لو كانت البيعة الشاهدة
بمسوغات الاستبدال يكذبها المحس كما لو شهد وامثلا بان الدار ساعة للاستبدال
لان هذا ما وحكم القاضي بشهادتهم وايست كما ذكر ثم شهدت اخرى لدى حاكم بانها عامرة
ان الاستبدال الى هذا الزمان وكان المحس يقضى بان عمارتها ان الاستبدال هي العماره
القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني
على بيعة يكذبها المحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته اما اذا لم تكن كذلك فلا وكذا
في كل ما فيه تعارض بينتين اذا قضى باحدهما او لا بطلت الاخرى فلا يلغى الحكم الثاني
الحكم الاول والله اعلم **سئل** في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون المبدل عقارا
او لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا احدهما وحكم حاكم بصحته ليس لاحط باطله
بسبب ذلك ام لا **اجاب** صريح كلام قاضي خان وكثير من علماء شافوا جوازه بالدراهم
والدنانير بل قال قاضي خان قال ابو يوسف وهلال لا يملكه الا بالنقد كالوكيل بالبيع
وقد اتي كثير من المحققين به اعتقاد على ما ذكره قاضي خان وان بحث فيه صاحب البحر
بما لا يجدي من كون النظاريا كلواهما او يكون ذلك في فتاوى قارئ الهداية ونعم من غلب
توقع على بدله ارضا او دارا فقد عيى العقار للمبدل لان المشتبدل حيث كان قاضي الجنة
فالتفكير به مطمئنة فيؤمن على المبدل به وان كان غير ذلك رب سلم فلا يؤمن عليه مطلقا
ومع ذلك كلام قارئ الهداية لا يقاوم صريح كلام قاضي خان مع حمله قال في النهر
بعد نقله لما في البحر ورايت بعض الموالى يميل الى هذا يعنى الى ما في البحر ويعتمد وانت خبير بان
المشتبدل اذا كان هو قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدراهم
والدنانير والله الموفق وقد اوضحنا المسئلة باكثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار
انفع الوسايل فغليك به مستغفر المؤلف اه واذ احكم الحاكم بصحته فلا شبهة في عدم جواز
ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جوازه والله اعلم **سئل** فيما اذا راى القاضي
المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بان خشي على الوقف الخراب في المال وعدم الانتفاع
بالكلية وعدم تسرع عقار ببدل به في الحال هل يجوز ام لا **اجاب** نعم اذا راى القاضي
المصلحة في استبدال الوقف بجواز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخانية والشارح

مطلب
لا يشترط
في استبدال
عقار ان يوقف
بل ان يكون
عقار عقارا

مطلب
في استبدال
الوقف
بالدراهم

وغيرهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم
المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقارا يبدل به
فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدرهم والدنانير والذي يصرح بهذا ما تورد
نقله عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينفع به المساكين فللقاضي ان يبيع
ويشترى بثمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح في جواز استبداله بالدرهم
ومن حذر منه علله بخوف الظلمة فاذا انقضى هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا
المحل والله اعلم **سئل** في دار وقف وهت جيطانها وانقضت بنائها واشرفت على
الانقضاء وقربت ان تصير كوما من التراب والانقاض وتعينت المصلحة في الاستبدال
وتقررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف ونهيه الاستبدال
ولو باخذ النقادين مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة التابعة مع نفسه ام لا يجز
نعم يجوز فقد صرح علماؤنا المشاهير بجوازه ولو بالدرهم والدنانير وقالوا اذا عينت
المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كمن شرط ان لا يكلم عليه للقاضي والسلطان
اذ مراعاته والحال انه تؤدي الى البطلان خصوصاً مع قاضي الجبنة اذ النفس به مطبقة
وقد اكثر الفحول والابطال من اراد منسلة الاستبدال وغاية المحط الموصل الى شرط
السلامة مراعاة الاصلية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخروا علماؤنا على
الافتاء بما هو انتفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المعول عليه والله اعلم
سئل في دار وقفنا استبدلها شخص من نفس الواقف بعد انتهاء الواقف للحاكم الشرعي
بانها بالصيغة المسوغة للاستبدال شرعا وطلبه له بما يقوم مقامها مما هو اهلها
واكثر نفعاً ونموا واقام شهودا شهدوا بانها بالوصف الذي شرطه الواقف فاجاب الحاكم
الى ذلك واذن له به ففعله بمبلغ من النقد واعقبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة والروم
بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور
ام لا حيث لا حسن موجود يكذب الشهود لاجاب لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد
وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه
وحكم به بحكم يراه لا يقدر على نقضه سواء ممن لا يراه لا حكم الحاكم في كل مجتهد فيه
يرفع الخلاف حيث لا حسن موجود يكذب الشهود والله اعلم **سئل** في طاحونة بفلج جارية
في وقف اهل خربت وتقطعت وانقطعت غلتهما وعاند هاهنا المستحقين مدة سنين وساخ
بسبب ذلك استبدلها فاستبدلت بنصف دار عامرة لها غلة وعاند على المستحقين
وعشرين من القروش لاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بصحة الاستبدال بعد ذلك
الاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية والآن يريد

مطلب
يجوز استبدال
الوقف حيث
تعينت المصلحة
فيه ولو مخالفا
لشرط الواقف

مطلب
اذا حكم الحاكم
بصحة الاستبدال
لا ينتقض حكمه
حيث توفرت
شرائطه

مطلب
استبدال الناظر
الوقف وحكمه
حاكم حكما مستوفيا
شرائطه فاراد
الموقوف عليه
الدعوى على الناظر
بعد صحة الاستبدال

المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضرين عن المستبدل الجاهل
هل لهم ذلك ام لا مع صحة الاستبدال والحكم بنزومه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد
تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك اجاب ليس لهم ذلك بل المصريح به انه لا تسمع
دعوى الموقوف عليه وبه يغني اعني لا تسمع دعواه في شيء يدينه للوقف ولا في شيء
يدينه عليه فيه اذ حقهم في الغلة لا في عين الوقف لخروجه عن الملك والملك فافهم والله اعلم

كتاب البيوع

سئل في رجل اشترى دارا من اخر ثمن معلوم وكتب صك التبايع بما حاصله اشترى
فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بمدينة كذا بمكة كذا بثمان كذا ومات
المشتري ثم مات ابوه فادعى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال لم يحضر من الناس شهداء
على اني ما اشتريتها الا من مال ابي هل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الاب ام لا اجاب
لا ثبتت الدار للاب بقول الابن اشتريتها من مال ابي اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون
المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت ومالك لا يبيك فاضيف مال
الابن للاب على طريق التجوز ومنه قول الصديق للصديق مالي مالك ومالك مالي فكيف يحكم بالدار
للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك ذو روية وثبات والله اعلم سئل
في رجلين تقاضيا بقرة بشور وتسلم الثور باع البقرة ولم يسلم البقرة وهلك الثور بعد
قبضه بقعله وهلك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم اجاب يضمن قيمة الثور
لبائعه لا تتفاض البيع والحال هذه والله اعلم سئل في عمر ويذمت له لزيد دين ارسله
قماشاً قال لا ان قلت كل ثوب منه بكذا فخذ من دينك والافدعه امانة عندك فلم يقبله
بما عين له وبقى امانة في حزنه المعترض شرعاً وغاب زيد وامر غلامه بانه اذا دفع له عمرو
نقد امثل ما في ذمته ان يقبضه وان دفع له قماشاً لا يقبله منه فدفع له قماشاً فقبضه
منه على خلاف ما امر به فقد رآه سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فاحترق
مع جملة ما احترق بها وهلك فهل هلك من مال المديون ام من مال الدائن اجاب انما
هلك من مال المديون لا من مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان يشتره
له وهلك قبل اجازته حيث اضاف الشراء له لانه امانة في يده اذا هلك قبل الاجازة
لا يضمن لاجتماع علما انما ان يد الفضولي اذ دفع له البائع المبيع قبل الاجازة يد امانة
اذا هلك هلك من مال البائع فافهم والله اعلم سئل عن الغبن الفاحش ما هو اجاب
اصح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال النجاشي الذي يتغابن الناس في
مثله نصف العشر اقل منه فان كان اكثر من نصف العشر فهو ما لا يتغابن الناس
فيه وقال نضر بن يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروض ده نيم وهو نصف العشر وفي

مطلب
اذا قرأ في البيوع
من مال ابي لا يلزم
منه كون المبيع
للأب

مطلب
على احد من
في القايضة قبل
القبض

مطلب
لزيد على عمرو
دفع عمرو لفلان
زيد قماشاً
وقبله منه بقران
واجازة فذا
هلك في الغلام
هل امانة

مطلب
في بيان الغبن
الفاحش

الحيوان ده يازده وهو العشر وفي العقار ده دوازده وهو الخمس والله اعلم
 سئل في رجل اشترى من اخر سكرا ورأى بعضه في الليل على المصباح او في النهار وقبضه
 وباع منه شيئا وسلمه ويريد رد الباقي بخيار الرؤية زاعما انه تغير هل روية البعض منه
 كافية ولا خيار له والقول قول البائع في عدم التغير وان لم يغيره في روية البعض منه
 مختلا هل مرده بسبب التحلل مع امكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم في ذلك الجواب
 حيث رأى ما يؤذن بالمقصود ولو بعضا ليلامع امكان الرؤية او نهارا قاصدا بها الشراء
 فلا خيار له اذا رأى كذا والقول قول البائع في ان غير المرئى كالمري ولا عبرة بالتحلل وعدمه والحال
 هذه والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر صابونا في عدول وراه البائع من رؤس
 العدول صابونا يا بسا قديما وعين له الباقي على هذه الصفة فلم يجد على تلك الصفة
 بل رآه لينا جديلا هل له خيار الفسخ ام لا الجواب للمشتري الفسخ حيث لم ير الباقي على تلك
 الصفة والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر رجل صابون في عدلين وكان اراده البائع منه
 قالبا او قالبين هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري اذا فتح العدلين ما لم يكن اردا مما رأى
 الجواب نعم لا يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي اردى مما رأى كما في جامع القصور
 والبحر الرائق وغيرهما والله اعلم سئل في رجل اشترى صابونا من اخر فقبل قبضه خطئه
 البائع بصابون اخر غير امر المشتري بحيث لا يتميز المبيع عن غير المبيع هل ينفسخ البيع ام لا
 اجاب الخلط على هذه الكيفية استهلاك وهو موجب لبطلان البيع والحال هذه
 والله اعلم سئل في رجل اشترى ثورا وقبضه ثم سقط فذبحه انسان بامر المشتري فاطلع
 على عيب قديم هل يرجع بنقصان العيب ام لا الجواب نعم يرجع بالنقصان على قولهما قال
 في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه اخذ المشايخ قال في البحر وفي الوقفا
 الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر زيتا عنده
 طالبه بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في اخرى فهل ينوب قبض الامانة عن قبض الضمان
 ام لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع ام لا الجواب المودع عند المشتري
 ما هو مودع عنده لا يكون قابضا له بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديد واما تسليم
 الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا حضرها البائع امر المشتري بتسليم
 الثمن وله ان تمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائبا في مصر المتبايعين او في غير مصرهما والله اعلم
 سئل في رجل باع ثيابا بثمن معلوم واسمه له المشتري الى رجوعه من سفره فقال الخشي
 ان تطول غيبته فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا
 طالت غيبته تلزم الزيادة وهل البيع صحيح ام فاسد الجواب هذا الشرط مفسد للبيع
 فملك المشتري الثياب بقيمتها وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله اعلم سئل

مطلب
 اذا رأى من
 المبيع ما يؤذن
 بالمقصود
 قاصدا بالشراء
 ليس له خيار
 رؤية البائع

مطلب
 باعه صابونا في
 عدول فان رأى
 صابونا يا بسا
 من رؤسها
 له خيار الفسخ
 اذا لم يجد البائع
 على تلك الصفة

مطلب
 اشترى ثورا
 فقبضه ثم
 سقط فذبحه
 انسان فاذا
 اطلع على عيب
 قديم يرجع
 بالنقصان

مطلب
 قول المشتري
 للبائع عند طلب
 الثمن ان طالت
 غيبته تلزم
 الزيادة مفسدة
 للعقد

في رجل اعطاه مديونه بها ثم وقال خذها من بعض دينك ولم يبين لها ثمنا فقصر فالدائن
في البها ثم واستهلك بعضهما وهلك بعضهما بلا تعد في الحكم الجلب ما تعد رخصاه
بعينه بسبب فعل الدائن يضمن بقيمته ضمان تعدى المودع والقول قوله في مقدار القيمة
وانبينة بينة المديون له عواء الزيادة وما هلك من غير تعد غير مضمون والقول قوله
في الحادك لبطالان وقوعه من الدين فيحق القبض بالتسليم له خاليا عن عقدي وجب الضمان
والله علم سئل في رجل باع دابة فقبضها المشتري ومكثت عنده مدة ثم استقاله
المشتري فاقاله بغيبة الدابة فلما احضرها المشتري وجد بها عينا قد حدثت عنده ففسخ
البائع الاقالة هل تنفسخ ام لا الجلب نعم تنفسخ الاقالة ويعود البيع على حاله والله اعلم
سئل في كفيل بدين مستغرق باع التركة للدائن بغير اذن الورثة والقاضي وسلمها
له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم ام لا الجلب نعم لهم ذلك والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخرون اربعة عطية الى دانه بدينه وان لم يقبله عليه فاخته
الدائن وباعه لآخر ثم وثم فرد على الباعة بعيب الى ان وصل للمشتري الاول هل له رده على الله
ام لا اجاب ان رده عليه بقضاء رده على بائعه والا لا والله اعلم سئل اذا اطلع
المشتري على عيب في المبيع فجاء به للبائع وطلب الاقالة فلم يقبل هل له رده بالعيب ولا ينفذ
طلب الاقالة ام لا اجاب له الرد ولا يمنع طلب الاقالة لكونه ليس بعرض على البيع
كما صرح به في التارخانية والله اعلم سئل في بيع الثمر هل يصح ام لا الجلب بيعه بعد
ما صلح ولو لعلف الدواب جائز اتفاقا وقبل بدو صلاحه جائز ايضا على الاصح والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخر ثمرة كرم ثم من مغلوم فاكله الغراب فما الحكم في ذلك اجاب
يلزم المشتري دفع جميع الثمن اذا شراء الثمرة صحيح عندنا سواء بدو صلاحها ام لا على الاصح
المفتي به وتسليمه بالتخلية والله اعلم سئل في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه
حدودها الاربعة هل يدخل في شرائه علوها وسفلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية
ومنازلها وصحنها وكنيفها وبثرها والاشجار التي بصحنها وجميع ما احاطت به الحدود
علويا او سفليا ويصير كل ذلك من حصة المبيع ام لا الجلب نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع
فان الدار اسم لما ادير عليه الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف
فيدخل فيه من غير ذكر كل ما اشتملت عليه الحدود وعند الاطريق باجماع اهل العلم
مما هو متصل اتصال قرار كما نص عليه العلماء الاخيار والله اعلم سئل في رجل اشترى
من اخر قماش فكث عنده سنة واراذا الرد بالعيب وجاء بقماش فقال البائع المبيع غير هذا
فهذا القول قول البائع يمينه انه ليس هو المبيع وعلى المشتري البينة ام الامر على العكس
الجلب القول قول البائع يمينه كما في البرازية وغيرها وعلى المشتري البينة والله اعلم

مطلب
بقايل المبيع
فوجد البائع
بالمبيع يمينه
ففسخ الاقالة ويعود
البيع

مطلب
للورثة استرداد
التركة التي باعها
الكفيل بلا اذنهم

مطلب
طلب الاقالة بعد
الاطلاع على
العيب لا يمنع
الرد

مطلب
بيع الثمرة صحيح
مطلقا

مطلب
الكل الثمرات الثمرة
لا يشترط الثمن
عن المشتري

مطلب
يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه
حدودها

مطلب
اراضي التي لبيت المال
لا تورث

مطلب
تورث بيت المال
بيع عقاره
بضعه
القيمة ولو
لغير حاجة

مطلب
باع بالوكالة
عن امرائه
فانت وادعي
ايضا للاثمن
التيها وانكرت
حقية الورثة

مطلب
اذا سرق
المبيع من
به البائع قبل
القبض وجب
للمشتري عليه
بما دفع

مطلب
بيع حصته
من البناء
لغيره
الشريك فيه

مطلب
اشتري احد
الشركاء حصته
شريكه من ثمن
مشتريه منها
ثم ادعى

سئل في الاراضي التي لبيت المال ويدفعها ارباب التمارات مزارعة للناس بالثلث والربع مثلاً هل تورث لمزارعيها ويجوز لهم بيعها أم لا اجاب لا تورث ولا يجوز لهم بيعها كما ذكره البزازی في الشفعة وغيره والله اعلم سئل في وكيل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا اجاب نعم يجوز بيعه لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به كما صرح بذلك في البحر واللمعة سئل في رجل اشترى من آخر قطعة ارض وقبضها وباعها وكيده لاخر فظهر مستحقه للغير واخذها بغير حق ومات الوكيل المذكور لا عن ارث ولا عن ورثة فرجع المشتري الثاني على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا اجاب نعم له الرجوع على بائع موكله وللمال هذه وللعلل سئل في امرأة وكلت نزيلها ببيع صبايون لها قبايع وقبضت منه قبايع وادعى ايضا اليها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا اجاب القول قوله بيمينه حيث صدق بنية الورثة في القبض وانكروا ايضا اليها فتأمل والله اعلم سئل في فرس مشترك بين اثنين باع احدهما باذن الآخر فيها رجل حصته معلومة من بينهما وقبض الثمن وقبض نصفه لشريكه وسلمها للمشتري باذنه ثم اقاله ويريد اخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشترياً منه تأمل والله اعلم سئل في مشترٍ طلب تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال هما عندك ودیعة حتى تدفع لي الثمن فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن ونعذر احضاره فهل ينفسخ البيع ويسترده المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي أم لا اجاب ينفسخ البيع ويسترده المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي ولا يكون ودیعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله اعلم سئل في بستان نخل مشترك بين ثلاثة باع احدهم ثلثه غلاته لغير الشريكين وغاب البائع وزعم المشتري انه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمرته فهل البيع جائز وما الحكم فيما اكلمه من الزائد على ما خصل الثلث في الست غلاته اجاب البيع المذكور فاسد لما صرحوا به من ان بيع الحصص في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز وحجت قلنا بغشنا والقرآن مثل هذه الزيادة لا تتم الفسخ ويجب على المشتري رد البيع والتمتع الموجودة وضمان المستهلك ولا يضمن ما هلك كما خص المبيع وفيما خص غيره مضمون بالهلاك لتعديبه عليه بالاحذ واذا خلط ما بحيث لا يتميز احداهما عن الآخر ضمن حصته المبيع لصيرورته مستهلكاً بالخلط فتأمل والله اعلم سئل في كرم بين شريكين انصبا باع احدهما نصفه لشريكه الاخر ثم مغلوم الآن يدعي البائع انه باع زيدا قبل بيعه النصف له فحقن ايت معينة هل سيمع دعواه او شهادته لنزدام لا تسمع وهل على تقدير ان يثبت زيدا انه اشترى جميع الشجر آتبعها بنقد الشراء فيها على حصته الشريك أم لا ينفذ اجاب لا تسمع دعواه ولا تقبل شهادته

ولا يصح بيعه له خمس شجرات معينة من كرم مشتمل على شجر كما لا يصح بيع بيت معين من دار
مشتركة بخلاف ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والشرع بذلك عند القسمة والله أعلم
سئل في شريكين في دار باع أحدهما بيتا معينا منها لا جنبي بشم معلوم هل للشريك أن يبطل
هذا البيع أم لا اجاب لا يجوز هذا البيع والشريك أن يطاله قال في البرازية دار بين اثنين
باع أحدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي
ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا يخرا أن يبطله أو مثله في الخانة
والخلاصة وغالب كتب المذهب معتلين بتضرر الشريك بذلك عند القسمة إذا وصح في نصيبه
لتعين نصيبه فيه فإذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضررا على الشريك إذا سئل إلى جميع
نصيب الشريك فيه والحال هذه لأن نصيبه للمشتري ولا يجمع نصيب البائع فيه لفوائده
بيعه النصف وإذا سلم الأمر في ذلك استقي ذلك وسهل طريق القسمة والله أعلم سئل
في رجلين بينهما بقرة مناصفة باع أحدهما نصفه من الأخر بمائة وعشرة ثم اشتري جملتها
بمائة وأربعين قبل نقد الثمن هل يجوز شراؤه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن أم لا اجاب
لا يجوز فقد صرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب في مسألة شراء ما باع بأقل مما باع
قبل نقد الثمن أنه إذا ضم للجارية البيعة والحال هذه أخرى أو باعها بالف فمسمومة فالبيع
فاسد وذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله والأولى أن يقال جهات الجواز تقتضيه
وجهة الفساد تقتضيه والترحيم هاهنا للمفسد ترجيح للمحرر ما هو الحاصل أن الحكم
لا كلام فيه لكن الكلام في وجهه وهو مفترك انظار الشارح والمسؤول عنه الحكم لا غير مقتضى
عليه والله أعلم سئل فيما لو اشترى رجل من آخر متاعا ثم قال له قبل قبضه بعه فباعه هل ينفذ
على المشتري أم لا ويكون فسخا اجاب حيث باعه بعد قول المشتري لما بعه بعه كان بيع
البائع واقعا لنفسه وانتقض بيعه الأول قال في البحر نفاد عن الحائنة لو اشترى ثوبا
او حطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض
المشتري وقبل الروية يكون فسخا وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينفرد بالفسخ في خفاء
الرؤية وان قال بعه لى اى كن وكفى في البيع فالرؤية للبائع ولم يقل نعم لا يكون فسخا
فلا يلزم للمشتري الأول منه الذي اشتراه لانفساخ عقده والحال هذه والله اعلم
في رجل اشترى خشبة بشم معلوم فقطعها فوجد حسوسه لا تصلح الا حطبها فما الحكم فيها
اجاب يرجع المشتري بالنقص بان تقوم رسالة من العي المذكور وغير رسالة فيرجع بقدر
ما ان يأخذها البائع مقطوعة فيرجع المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه والله أعلم سئل
في رجل خاف من ظالم يفرقه على دار مخرجا فانفق مع نسيبه ان يبعه في الظاهر خوفا من دينه
وليس ببيع حقيقة وإنما هو لدفع المظلة عنه واشهد على ذلك فباعه ظاهرا للكتاب الحكم بشر
ويجوز البيع

مطلب
إذا باع أحد
الشريكين دار
بشئ معين
منها بقرارة
معرفة لا يصح

مطلب
بها بقرة
بشئ نصف
اشترى جملتها
نصف ثمنه
بما عرفت
ولم ينفذ الثمن

مطلب
إذا قال المشتري
للبائع قل
فبيع ببيع
بعه فباعه
كان فسخا
مدون مطلقا
أما إذا قال
ببعي فإنه
لا يكون فسخا
إلا إذا قبل
البائع

مطلب
وجد حسوسه
يرجع بالنقصان

مطلب
إذا قام البائع
ببينة أنه فسخ
فجع المشتري على
البيع هراخوا
من الظالم قبل
ويجوز البيع

ونبه

وكتب صك البيع وادعى المشتري انه بيع حقيقة وانه لم يقع بينهما تواضع على ذلك فقل
اذا اقام البائع على ذلك بيته تقبل ويكون البيع الظاهر باطلا اجاب نعم تقبل بيته
على ذلك ويثبت بها بطلان البيع كما صرح به قاضيان بلوكنا بالاكراه وكذا في التنازع
والاختيار وغير ذلك من الكتب للعمدة والله اعلم **سئل** رجل باع من آخر شجرة يتون بيع
تلجئة ويسمونه بقرى فلسطين بيع ميمسة فتصرف في المشتري والآن ينكر كونه بيع تلجئة
ويدعي انه بيع جد حقيقة هل اذا اقام هو او وارثه البيته على انه بيع تلجئة تقبل بيته ويسترد
اجاب نعم اذا اقام كالبائع او وارثه البيته على ذلك قبلت ويسترد واذا لم يقيم بيته يحلف
المشتري لانه منكر صرح به في الاختيار وغيره فاذا انكسر اليمين ثبت كونه تلجئة واذا ثبت
كونه تلجئة ضمن جميع ما اكله من ثمرته وقد صرح قاضيان بانه يبيع باطل وانه يبيع الحازل والعلم
سئل رجل اشترى من آخر قطنا بعشرة واقفا على ان يكون كل قطنا ربيعة وقروش الاجل
في السر وتبايعان في الظاهر ثمانية الى اجل هل المعتبر ما انقضا عليه في السر او ما تبايعا عليه
في العلانية وهل اذا اقام للمشتري بيته بما ادعاه تقبل ويحكم بتمسك السر ام لا اجاب صرح
قاضيان وحاب الاختيان هذه فقال قاضيان قال محمد الثمن من السر ولم يذكر فيه خلافا
وروى المعلى عن ابي حنيفة ان الثمن ثمن العلانية وقال صاحب الاختيار روى المعلى عن
ابي حنيفة وعن ابي يوسف ان الثمن ثمن العلانية وروى محمد في الامالي ان الثمن من السر
من غير خلاف وهو قولهما وانت على علم ان رواية محمد لا يقاومها رواية المعلى كيف ذلك ومحمد
استاذ الذي اخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت ان المشتري
اذا اقام بيته بما ادعاه تقبل بيته ويحكم بتمسك السر والله اعلم **سئل** عن اشترى خمارا فخرج
عنده فاخبر اهل المعرفة انه بسبب عرج قد يربيه فالحكم اجاب يرجع بالنقصان ولا يرد
كس اشترى عبدا وبه اثر قرحة برأت ولم يعلم به ثم عادت قرحة واخبر الجرحى ان عودها
بالعيب القديم ليرده ويرجع بالنقصان ذكره في البحر نقلا عن القنية ورواها في الحاوي
لصاحب القنية والله اعلم **سئل** رجل اشترى من آخر مكيلا وقبضه وراى ذمت من
ثمنه ثرا ان البائع تعدى على ذلك البيع واخذ من مكان المشتري مديسة على نروحة وتصرف
فيه بالبيع فعلم المشتري فاجاز ما فعله هل له الثمن الذي باعه به ام مثل المكيل المذكور اعلم
نعم يجوز البيع باجازه المالك المذكور وله الثمن لا مثل المكيل المذكور اذا بالاجازة صار كالو
سألنا عليها والحال هذه والله اعلم **سئل** في تركه مستغفرة بالدين باع احد الورثة منها شيئا
هل ينفذ بيعه ام لا والقاضي بيع ذلك الشيء يلو في ثمنه الذي ام لا اجاب لا ينفذ بيع
الوارث ويقدم بيع القاضي على جامع الفصولين في الباب الثامن والعشرين والوارث لا ينفذ
بيعه تركه مستغفرة بدين الا برضا غير مائه ويقدم بيع القاضي لعدم ملكه وينفذ بيع القاضي

مطلب
اقدام البائع
بيته ان البيع
نعم تقبل بيته
المبيع ونقصه
المشتري جميع
ما اكله من الثمر
والا يحلف

مطلب
المعتبر من السر
لا من العلانية
على الرأى
واذا اقام
المشتري
البيته على
ذلك تقبل

مطلب
اذا اشترى خمارا
فخرج عنده
فاخبر اهل
المعرفة
انه بسبب
عرج قد يربيه
بالنقصان

مطلب
يجوز البيع
باجازة المالك
وله الثمن
لا مثل المكيل

مطلب
لا ينفذ بيع
احد الورثة
شيئا من
التركة استغفرة
الا برضا الغواة

سئل في بطلان ما عليه دين فباع بعض وزنه شيئا من عقاره في وفاء دينه هل البقية ورثة تقضه
اجاب ان لو تكن التركة مستغرقة بالدين لا ينفذ بيعه الا في حصته ايضا فلبقية الورثة
نقصه في حصصهم وان كانت مستغرقة به لا ينفذ بيعه في حصته ما اذا كان بغير اذن الغناه
او بغير اذن القاضي فله غرماء نقصه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل اشترى حانوتا
من جدته لاقه ودية في فيه مد سيرة وعه ساكنه براه متصرفا فيه تلك المدة هل تسمع
دعواه فيه بعد تلك المدة والتصرف اتم لا اجاب لا تسمع دعواه اصله ان تقرر ان من يرى غير
بيع شيئا ويصرف فيه يبيع ايضا او دارا فتصرف فيه لشريها ما نال والراي ساكت تستقط دعواه كما في جامع المقنن
والاشباه وغيرهما من كتب المذهب شروحه وفتاواه والله اعلم سئل في رجل استقرض من
آخر خطبة فلما طال به التيسر فاعتذر اليه قائدا واعطيك بدلها دراهم حتى ترضى وتغفر
ورخصت الخطبة ويريد المقرض اخذ قيمتها من مطالبة دراهم والمستقرض يريد دفع مثلها فالجواب
اجاب ليس للمقرض المطالبة بالذراهم بل بمثل ما اقترض من الخطبة ولو سلمنا ان المستقرض
اشترى بالذراهم الخطبة المستقرضة من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الافتراق بطل البيع
لما في البرازية وغيرها ولو كان له على آخر طعام او فلو من فاشترى من عليه بدراهم وتغفرقا
قبل قبض الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للخطبة ار الشعيرو يتلقاها ثم يطاينة
للك بها ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضاها منه باحد النقيدين الى اصيل ويستمره كندم كدني
وانه فاسد لانه افتراق من دين يدين اهو والله اعلم سئل في رجل اشترى بيتا لم يدبر ان عليه
عوارض سلطانية وقت شرائه فظهر ان عليه عوارض سلطانية هل له ان يفسخ البيع بهذا الامر
اجاب نعم له الفسخ والحال هذا لدخوله في حد العيب فانه ما اوجت نقصان الثمن عند التجار
وهذا كذلك وقد صرحوا بان لو اشترى دارا فوجد عليها خراجا له الفسخ وهذا نص فيه وقال
في الحاوي الزاهد رافع الشرف لائمة للكني اشترى ارضا فظهر انها مشحونة بنسخ ان يتمكن من
الرد لانه الناس لا يرعون فيها ولا شبهة ان محل العوارض لا يرعب فيه كما هو ظاهر وقد اقيمت
بذلك مراا والله اعلم سئل في رجل اشترى كرايا ما اشتمل عليه من الاشجار ثم مغلوم فظهر ان
ارضه قف محكرة وعلى الانتظار مال مغلوم كل سنة نظروا بقائه في الارض ولم يعلم المشتري بذلك
وقت شراء هل له ان يرد الاشجار على البائع ويرجع جميع الثمن ام لا اجاب نعم له ذلك قال
في جامع المقنن ليس شر كما فاستحق اصل الكرم دون الشجر والقضبان والحيطان فلم يشترى ان يرد الاشجار
على البائع ويسترد الثمن جميعا ومثل في كثير من الكتب والاشفا في بيع الملك والوقف والله اعلم سئل
في رجل اشترى من آخر عددا مغلوما من الثياب كل ثوب ذرعه كذا ثم كذا فذرع بعضها بعد ان خرج
في عدل فوجد ناقصا فقال جميع الثياب التي خرمت ناقصة هذه هل يلزم من نقص هذه نقص
ما هو مخزوم ام لا اجاب لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجماع العقلاء والذرع وصف
ولا

مطلب
ارباع اخذت
عقار من التركة
ان مستغرقة
لا ينفذ اصله
والر تغذي
حصته
مطلب
من رأى غيره
يبيع شيئا
ويصرف فيه
المقتري لا يسمع
دعواه بعد ذلك
مطلب
اذا اشترى المستقرض
الخطبة المستقرض
من مستقرض
فاسد او فاسد
ولا ياحد الخطبة
مطلب
فهر عليه نورين
ساعات
للمفسخ وظهر
من على ان دين
خارجا
مطلب
ظهر ان ارضه
وقف وعلى
الاشجار
مغلوم له الرد
والرجوع بجميع
الثمن
مطلب
الذراع وضع
لا يقابل شي
من الثمن عالم
بقدر كل ذراع
كذا

مطلب
على صيانة
فاطلع بعد
ان التفت كان
معك ان التفت
والما في الرجوع
بالنقصان

مطلب
اذا اطلب الحاكم
منه ما لا يدر
يعني بيع ماله
فباع يصح
وكذا ان عين

مطلب
رجل على دين
فطلبه فليس
زيتا والسعر
معلوم بينهما
يكون سقا
وان لم يقدر
بالدين

مطلب
بشره على
عن معلوم
ثم باعها غيره

مطلب
بيع الغراس
والشاه في الارض
المحتكرة جائز

ولا يقابل شئ فلا تحظه من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليست مثل حينذ فافهم والله اعلم
سئل في رجل اشترى زيتا وطحنه صابونا فاطلع بعد الطبخ على انه كان معيبا بالغل والماء لا ينفك
هل له ان يرجع بالنقصان ام لا اجاب نعم له ان يرجع بنقصانه كسئلة لتسويقي بالسمن
ولو باع الصابون بعد اطلاعه على العيب لامتنع الرد بسبب الطبخ والله اعلم سئل في رجل امسكه
حاكم السيلة وطلب منه مالا فباع عقاره لرجل وسلمه له ونصرت فيه سنين ويقول الآن ما بعته
الا لاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها ام لا اجاب يصح ولا يصير مكرها قال
في اكثر من متادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صمغ قال شارحه لانه غير مكره به
وانما باع باختياره غاية الامرانه احتاج الى بيعه لايفاء ما طلب منه وذلك لا يوجب الكره كالذا
اذا اجس الديون بالدين فباع ماله ليقتضى ثمنه دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع
الكره في الايفاء لا في البيع قال من لا مشك في دينه لانه لو عيش بيع ماله فباعه مكرها لا يصح
الا ان ياخذ الثمن طوليا او قصريا بانه لو اكره على بيعه وقبض ثمنه طائعا يصير البيع صحيحا كما هو
حكم البيع مكرها اذا قبض الكره الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد ان باعه
مكرها والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخيه ثوبا وبعده ان يعطيه بهازيتا بالسعر
الواقع يوم كذا فلما اجاد اليوم للعود وكان سعر الثوب معلوما فباعه اربل بطلبه منه فاسئل به
زيتا هل يكون بيعا بالسعر المعلوم يومئذ ام لا يكون بيعا والمديون طلب الزيت اجاب نعم
يكون بيعا نافذا والحال هذه كما صرح به في جمع الفتاوى والفتية والاحتج معزيا الى التصديق
وقد افق بذلك المرحوم صاحب فتح القفار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه للعين من
المديون فاعطاه عشرة امداد من الخطة مثابة ولم يبعها منه صريحا ولم يقر انها من جهة الدين
فهل يكون بيعا بالدين اجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المحتج معزيا الى التصديق فطلابه
رت الذين به فبعت اليه شعيرا قدر معلوما وقال خذ بسعر البلد والسعر بيننا معلوم كان بيعا
وان لم يعلم فلا وقال في القصة معلما بعبارة في طلب دينه العشرة من الديون فاعطاه القصد
من الخطة ولم يبعها صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمتها اقل من الدين
فان كان السعر بينهما معلوما يكون بيعا بقدر قيمته من الدين والا فلا يصح بيع بينهما او كلام
والاصل في ذلك ان البيع عندنا يعقد بالتعاطي فافهم والله اعلم سئل في رجل استام قرضا
من آخر وتراضيا على شئ معلوم وركن كل الاثر ولم يتفق الا دفع الثمن فاستامها رجل بعد ذلك
بازيد منه فباعه فاذا يلزمها اجاب يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير لا ركن كل واحد
منهما المعصية انتهى عنها والحال هذه والله اعلم سئل فيما اذا باع احد الشراكا حصته في الغراس
في الارض المحتكرة من اجني واعلم بما على الحصص من الحكم هل يجوز بيعه لكونه لا مطالبا له بالقلع
فلا يضره ام لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع ان يقبله في البيع اذا دفع له نظيره الثمن يلزمه الوفاء بما وعد

ام لا يلزمه ان يعقله بنفسه ولا يلزم ان يعقل ورثته بعد موته اجاب نعم يجوز بيعه والحال قد
لعدم الضرر بعدم التكلف بالقلم ففي فتاوى الشيخ زين بن نجيد اذا باع أحد المشتريين في البناء والاعمار
في الارض المحركة حصته من اجني هل يجوز بيع منه ام لا اجاب نعم يجوز وكذا من اشترى من العلم
وجهه عدم المطالبة في الارض المحركة بالقلم كما هو ظاهر واما الزور والوفاء بما وعد فالفتوى
على ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعد باقالة البيع فهو بيع بات حيث كان
التمثل المثل او يغبس يسير نص عليه الزاهد في حاويه والله اعلم سئل في رجل باع رجلا ثوبا
بشئ معلوم الى اجل معلوم ثم عاد على انه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار ثم مضى الزمن
المعين بينهما ولم يقدر البائع على التمثيل المذكور الا بعد مضي مدة فوق الاجل المعين بينهما والحال
ان الثمن المذكور الذي باع به البائع المذكور دون قيمة الدار هل البائع المذكور دفع الثمن المذكور
واسترجع الدار المذكورة ام لا وهل انعقد ذلك البيع المعاد من اصله ام يكون باطلا اجاب
يجوز للمشتري على قبول الثمن من البائع ورده الدار عليه والبيع فاسد لانه على الله وسلم عن بيع
وشرط وقيل هو جائز ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه الاكثر انه رهن لا يفتقر من الرهن في حكم
من الاحكام السيد الامام قلت للامام الحسن لما تريد قد فتى هذا البيع بين الناس وفيه
مفسدة عظيمة وفتواك انه رهن وانا ايضا على ذلك فالصواب ان يجمع الائمة وتتفق على
هذا ونظيره بين الناس فقال للعباسي يوم فتوانا وقد ظهر بين الناس ذلك فمن خالفنا
فليبرز نفسه وليقر دليله وفيما قال ثمانية وعلى كونه رهنا اكثر الناس والله جانه وتعالى اعلم
سئل في رجل باع آخر كرم ما بيع وفاء واذن له باكل ثمرته فاكل ثمرته والآن يطالبه باكل ثمرته
هل له ذلك شرعا ام لا وهل له حبسه بدينه الذي عليه حتى يؤديه ام لا اجاب حيث اذن له باكل
ثمرته فاكلها جاز وله حبس البائع بدينه لان بيع الوفاء رهن ولا يمنع الرهن من حبسه والمسلم سئل
في رجل باع من آخر عقارا بشئ معلوم واطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع
في رجل باع من آخر عقارا بشئ معلوم واطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع
بما عدا ذلك بعد ان اوفى مثل الثمن بنفسه البيع معمو كان البيع بمثل الثمن او يغبس يسير هل يكون بيعا
بعد ان اوفى مثل الثمن بآنا ام رهنا اجاب هذه المسئلة اختلف فيها مشايخنا على اقوال ونص في الحاوي والزاهد
يفسخ البيع ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع
المطلق انه ان اوفى بمثل ثمنه فانه يفسخ معة البيع ويكون با تاجيت كان الثمن ثمن المثل او يغبس
يسير والله اعلم سئل في مبايعين اختلفا فقال المشتري اشتريته بآنا واول البائع بعة وفاء
هل اذا قام كل ينة على ما ادعاه قاي البيتين اولى بالقبول بنة البائع ام بنة المشتري كذا في البيتين
وما الحكم فيما اذا آجره المشتري وفاء باذنه اجاب بنة البائع اولى بالقبول من بنة المشتري اذا لم
يذكر خلاف الظاهر في البياعات والبينة تدعي خلاف الظاهر صرح به في الحاشية والتاخرانية
فالاخرى لا يثبت وكثير من الكتب وهو الغمذ واما اذا آجره المشتري وفاء باذن البائع فهو كاذن الرهن المحرم بذلك

مطلب
اذا باعها على
فيمر كذا
التمثل
الجار
التمثل
المشتري
القبول
بعد مضي
الاجل

مطلب
بيع آخر كرم
بيع وفاء واذن
له باكل ثمرته
ثم اراد الرجوع
بقيتها
مطلب
بيع عقارا
ثم عهد المشتري
بما عدا ذلك
بعد ان اوفى
مثل الثمن
يفسخ البيع

مطلب
اذا ادعى البائع
ان البيع وفاء
فبينته مقينة
على بنة المشتري
ان كان قد اوفى
بما ادعاه
فالاخرى لا يثبت
وكثير من الكتب
وهو الغمذ

مطلب
إذا تراضوا
على بيع الوفاء
ثم عقدا من
غير اشتراطه
كان بيع وفاء
ان شرط
التواضع

مطلب
فإن شرط
البائع البيع
من مشيئة

مطلب
إذا باع حصة
في دار ووعده
المشتري البائع
أنه عند احتفال
المن يبيعه
ما باعه فمهر
بيع وفاء

مطلب
إذا دفع الثمن
استغله البيع
لزوجته ففداء
عن مهرها
فإنه قد تم
من تركته

وحكمه ان الاجرة للرهن وان كان بغير اذن يتصدق بها او ردها على الراهن المذكور وهو اول
صرح بذلك لما افادنا والله اعلم سئل في رجلين تراضعا على بيع الوفاء قبل عقد فدار وعقد
في مجلس الحكم خاليا عن الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقابض وامتنع ساكنا بها
مدة ونصا دقا بعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع بيع وفاء فيجب رد البيع
الى بائعه عند احتضار الرهن ام لا وهل تجب الاجرة فيدم لا وهل اذا اقام البائع بيته على الوفاء والشرط
بيته على البتات تقدم بيته البائع ام بيته المشتري فما الحكم في ذلك اجاب نعم اذا ثبت ذلك
فهو بيع وفاء حكم البيع فيه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري الثمن ولا تصح الاجارة
المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على الفتى به سواء كانت بعد قبض المشتري للدار او قبله ولا الهنا
سئل القاضي الامام الحسن لما تروى عن باع داره من آخر ثمن معلوم مبيع الوفاء وتقابضوا ثم
استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا
لانه عندئذ رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا يجب الاجار له وفي البراءة وان اجر
لبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا قد لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنًا كذلك
ومن اجازته يجوز الاجارة من البائع وغيره ووجب الاجرة وان آجره من البائع قبل القبض اجاز
صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو اجر عبدًا اشتراه قبل قبضه انه لا تجب الاجرة وهذا في
البيت فما ظنك في الجائر فعلم بان الاجارة قبل التقابض لا تصح على قول من الا قول الثلاثة
واما مسألة الاختلاف في البيت والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح منها ما اقتصر عليه
الحاشية في احكام البيع القاضي بقوله وان ادعى احد ما بيع الوفاء والاخر بيعا بانما كان القول
لمن يدعى البتات والبيته على مدعى الوفاء احر وقد اوضحناه في سؤال قبل هذا واما مسألة التصرف
على المواضعة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة والقبض والتأخرانية وغيرها وانها تجعل
البيع الصادر بعد المواضعة من غير ذكر الشرط على ما تراضعا والله اعلم سئل في رجل باع آخر
حصة في دار ووعده المشتري انه متى وفاه الثمن يبيعه ما باعه له فهل والحالة هذه يكون البيع
حكم الرهن ام لا واذا كان كذلك فما الحكم في الغلة اجاب البيع المذكور على الوجه المستطوع وبيع وفاء
وحكمه حكم الرهن وما استغله المشتري له سواء قلنا بان رهن او بيع فاسدا او جازا اذا شرط
على وجه العدة يوجب الوفاء في مثله وقد صرحوا قاطبة في بيع الوفاء بان المشتري لو آجره لغير
البائع فله الاجرة مطلقا سواء قلنا بكونه فاسدا كالغصب او جازا وهو واضح او قلنا بان
رهن اذ المرثون لو آجر بغير اذن الراهن فالغلة له فيصدق بها وهذا ظاهر والله اعلم سئل
في صغير ورث من امه امعة دفعها ابو له زوجته ففداء عن مهرها الذي عليه وماتت الام
هل يؤخذ منها من تركته ويقدم على الارث ام لا اجاب نعم يؤخذ من تركته مقدما على ارثه
قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الاب دينه من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه

والأب بملكه بمثل القيمة وفيه صح للاب او الوصي بيع مال الصبي بدين نفسه اذ فيه
منفعة كزويج الامة اذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف اذ ضمنه فينتفع به الصبي ومثله في
كثير من الكتب والله اعلم **سئل** في رجل اشترى حمرا فوجده يرقد عند السوق لضروريته
هل له رده ام لا اجاب له رده والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوبا
او قمارا من ثمنه ونقله من مكان العقد الى غيره ووجده عيبا فهل اذا اثبتت بوجهه ورده
تكون مؤنة الرد على المشتري ام على البائع اجاب مؤنة الرد على المشتري كما في البرازية وغير
والله اعلم **سئل** في رجل باع لآخر جميع ما يملكه هل يصح ام لا اجاب يصح اذا علم المشتري
بذلك ولا يضرب جمل البائع كما في فتاوى قاضي الهادي والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر
خطة في بئر بمن مغلوم هل يجوز للمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع اجاب
يجوز البيع والمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل
اشترى من آخر برزق قطع كل رطل ونصف من البرزق رطل من القطع الذي يقشر
حين دخوله وذرعه هل البيع صحيح ام لا اجاب هذا باطل ويرد للمشتري مثل البرزق على
البائع والله اعلم **سئل** في وصي باع مبطنة للذي استام بغية فاحش هل يصح بيعه ام لا
اجاب بيع الوصي مال اليتيم فاحش الغبن وهو مما لا يدخل تحت تقوية القويمين لا يصح
والله اعلم **سئل** في رجل باع لآخر شيئا من غير ان يوكله ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه
هل يكون اجارة عنه وليس له طلب ذلك الشيء ام لا اجاب نعم قبض الثمن اجارة والله اعلم
سئل في رجل اشترى بهيمة وسافر به فراه به عيبا في سفره ولم يتدبر على الرجوع فمضى
في سفره حتى تيسر له العود فعاد فعلم له رده بالعيب اذا ثبت بوجهه ام لا اجاب
نعم له رده والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى ثوبا فوجده نظو حاهل
نظم الشرجية له رده ام لا اجاب نعم له رده حيث كان عند بانه كذلك والله اعلم **سئل**
في رجل يبيع من بئر معينة ماء بآلات النزع هل يملكه ويسوغ له بيعه وهل هو
من البئر معينة ام لا اجاب نعم يملكه ويسوغ له بيعه وسائر التصرفات الجائزة في المملوك
بملكه واختلف واما كونه قيميا او مثليا اختلف فيه روى في جامع الفصولين لعنوانه صاحب
المحيط قائلا الماء قيمى عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال
رامز المختلقات القاضي ابي القاسم العامري ذكر ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
ان الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوي معنى لا يباع بعينه ببعض
وعن محمد رحمه الله الماء مكمل به شرذ كراما ارشيد الدين الماء قيمى
عند ابي حنيفة وابي يوسف فعلم من ذلك انه مضمون بالقيمة لا بالمثل قاله اعلم
سئل في زيد باع عقارا خرابا لا ينتفع به لعمره وبمن قبضه لدى حاكم شرعي

مطلب
اشترى حمرا
فوجده يرقد

مطلب
مؤنة الرد
على المشتري

مطلب
بيع جميع ما
يملكه

مطلب
خيار الرد
للمشتري

مطلب
بيع كل قطر
من البرزق

مطلب
بيع الوصي
بغية فاحش

مطلب
لا يصح
قبض المالك

مطلب
التمس اجارة
البيع

مطلب
اشترى بهيمة
وسافر به فراه

مطلب
نظم الشرجية

مطلب
اذا نزع الماء
من البئر معينة

مطلب
بملكه واختلف
فيكون الماء

مطلب
قيميا او مثليا

انما هو البائع
الذي يملكه
بما لا يباع
ببعضه

وحكم بصفة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة عقاره غيره ومات عمر وفادى زيد البائع
 على ورثته ان المبيع وقف اهل وابرز من يده كتاب وقف غير محكوم بصفته فهل يبطل البيع به
 ام لا سيما مع الحكم بصفة البيع الجلب لا يبطل البيع بمجرد ظهور الكتاب لانه كاعديه
 خطوط وذلك ليس من حجج الشرع الا بجمع الشرع البيئته او الاقرار او النكول عن البين وليس
 الورق والخط من حجج الشرع والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بذر بعينه من رجل بشرط ان يثبت
 فلم يثبت هل تجزئ عدم بناة يرجع على البائع بثمنه ام لا الجلب لا لانه يكون باسباب اخر
 ما لم يثبت انه فاسد عنده فان اثبت يرجع بما ادى حيث لا مال له له وان كان له مال له بان
 لشيء اخر سقط بقده ويرجع بما بقي وقيل لا كبر القطن اذ لم يثبت والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
 بزر بطيخ اخضر وزرعه فلم يثبت هل للمشتري الرجوع بثمنه على بائعه ام لا الجلب ليس له
 الرجوع بالثمن ولا بالاعتصم لانه قد استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتلاف كما صرح به الامام
 طهرا الدين في حيا القطن والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من رجل حيا القطن فزرعه فلم يثبت
 هل يرجع بثمنه ام لا الجلب ليس له الرجوع بثمنه بل ولا ينقصانه في قول صحيح وقيل يرجع
 بنقصانه ان ثبت ان عدم بناة لعيب بزره وانه لا يرجع الا بالاتفاق لاحتمال ان عدم بنة
 لرددة حرثه او جفاف ارضه او لامل اخر والله اعلم **سئل** في رجل له اولاد اربعة وبه مرض
 الجذام لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجه وهب لاحد مهر شيئا معيننا فتسلمه وباع لبعينه عقلا
 ومنقول لا معلوما لم يثبت قليل ورضوا به مع قلته واقربا بقبضه وكتب به لدى قاضي الشرع
 اشترى منك شرعي مشتمل على الايجاب والقبول وشرايط الصحة والزموم ثم مات بعد
 سنين وابنه المذكور اولا يدعى على اخوته بطلان بيع والدهم لم يرضه وعدم ثمن المثل للمبيع
 المذكور هل تسمع دعواه عليهم ام لا الجلب حيث كان بالوصف المذكور وهو انه اعم المرض
 لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجه فهبته لاحد اولاده وبيعه لبعينه بمثل ما كان
 نافذة باجماع علما شافعي حوا به في كل مرض بطول كالذق والسيل وداء الفالج والزمان ومثله
 الداء المعروف بداء الجذام لانه نوع من انواع الزمانية المصريح بها في غير كتاب فيعتمد
 ما نصه المذكور لموافقته للنقل المشطور والله اعلم **سئل** في رجل اراد السفر وعنده
 مواش خاف عليها فباع نصفها لاشان بشرط ان عاد من سفره فوجد ما حطية اخذها وان
 وجدها ميتة اخذها الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد المشتري قدامات هل يبطل حق النسخ
 بموتها ام لا الجلب حق النسخ **سئل** في رجل باع حصاة مشاة من محدود لآخر وبه ذلك
 قديم به المبيع وغيره اخذه المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب لان البائع منه ان يرده
 عليه فامتنع هل يجبر على رده ام لا الجلب نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد ضل في
 جواهر الفتاوى بانه ليس للمشتري الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله اعلم

مطلب
اشترى بذر بعينه
على شرط ان يثبت
فلم يثبت

مطلب
اشترى بزر بطيخ
اصفر وزرعه
فلم يثبت

مطلب
اشترى حيا قطن
وزرعه فلم يثبت

مطلب
بيع الجذام وم الذي
يجوز لقضاء حوائجه
ولو بغير قاض
وهبته ضحيما
من كل المثل

مطلب
البائع فاسدا
فمنع البيع ولو بعد
موت المشتري

مطلب
اذا اخذ المشتري
القبالة القديمة
من البائع بجبر
على رده

سئل في رجل اشترى
بذر بعينه من رجل
بشرط ان يثبت
فلم يثبت

مطلب
يؤمر البائع
بإحضار الصك
القديم ولا يجزئ
على ذلك إذا
أدرك قفا حيا
الحق عليه

مطلب
أدعى البائع
ثلاثة أشهر
وبعد مطلقا
والمشتري

مطلب
اشترى بثمن
وبعضه في ملكه
والبعض في غيره
ملكه لا يصح

مطلب
لا تدخل الاعقاب
الغير المركة
في بيع الدار
كالأجزاء المكونة
للابواب

مطلب
بيع الميراث من
الموت مطلقا
الأنه إن كان
عليه دين مستغرق
وقد غلبت قيمته
المشتري

مطلب
باعت لزوجها قاذ
الورثة إن ماتت
في مرض زوجها وأدعى
الزوج أنها باعته
في صحته

سئل في رجل اشترى من آخر عقارا فهل يؤمر البائع بإحضار المصك القديم حتى يفسخ
المشتري منه ويكون في يده للاحتياج اليه وإذا امتنع بجبر على ذلك أم لا الجواب نعم يؤمر
بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان المحكام وكثير من الكتب ولا يغرب عن طلب
العلم انه إذا لم يكن له صك قديم ينتفي هذا الأمر ولو أني أحضاره لا يجبس عليه لأن امره
ليس على سبيل الحكم وإن القول قوله في انه ليس له صك قديم عنده بلا دمين فتأمل نعم
لو توقف احياء الحق على عرضه كما لو غصب المبيع وامتنتع الشهود عن الشهادة حتى يروا
خطوطهم يجبر على عرضه كما أفتى به الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى صيانة لحق المشتري والله اعلم
سئل في رجل اشترى بهما من آخر ثمن مقسط كل شهر كذا ومضت مدة فادعى البائع
مضى ثلاثة اشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضى شهرين فقط فحلف القاضى البائع والزمه
بدفع قسط ثلاثة اشهر جهلا منه فهل ينقض ذلك أم لا ويسترد الزائد الجواب لا ينقض
ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بالزام القاضى لأن البائع يدعى إيجاب الحق
والمشتري ينكره فكان قضاء بعين المذهب جهلا فلا ينقض والله اعلم سئل في رجل
اشترى من آخر بيتا بثلاثة ارطال ارض بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي
في ملكه ولم يسلمه الاخر الى الآن هل لا يصح هذا البيع أم لا الجواب لا يصح البيع والحالة هذه
لأن الارز الباقي لا يثبت في الدمة بمثل هذا القول فكان يباعا بلا ثمن والله اعلم سئل في دار
بيعت وبها اعتاب غير مركبة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع تبعاً أم لا الجواب لا تدخل
في البيع حيث لم تكن مركبة بالبناء كالأجزاء المكونة لا تدخل في البيع الا بصرح الذكور والله اعلم
سئل في مريضة باعت لابن بنتها المحجوب عن ارثها بدين عتقها وبنتها قيراطاً وسبعة اثمان
قيراط بثمانية فوش ثم ماتت ذكر في الحكم اجاباً لو لم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن
لا عين فيه فأحس صم البيع ولا شيء على المشتري وإن كان عليها دين مستغرق لا تجوز المحاباة
ويصح البيع سواء المحاباة بغيب فاحش أو يسير فالمشتري عتق القيمة أو يفسخ البيع لأن وفاة
الدين مقدم على الارث وإن لم يكن الدين مستغرقاً وخروج المحاباة من ثلث سلم له المبيع بغير
شيء كالموتة للأجنبي والله اعلم سئل في رجل باع داراً وبالدار ارجاراً موضوعاً فهل
تدخل الأجزاء في البيع أم لا وإذا حال له لم يصح عليها وقت البيع الجواب لا تدخل الأجزاء المكونة
المنفصلة من البناء بها إذا حصل ان ما كان في الدار من البناء أو متصلاً بالبناء اتصالاً قراراً
يكون تابعاً له وإن كان منفصلاً لا يكون تابعاً له وأجزاء المكونة ليست متصلة اتصالاً
قراراً فلا تدخل والله اعلم سئل في امرأة اقترت لزوجها أو باعت منه عقاراً واقترت بقبض
الثن واشهدت انها لا تستحق ولا تستوجب قبضه حقاً ولا استحقاقاً وماتت فادعت
بقبضة الورثة ان ذلك في المرض الذي مات فيه وادعى الزوج انه في الصحة هل القول قول

الورثة او قول الزوج اجلب القول في ذلك قول بقية الورثة والبيتة بيعة الزوج وانم
يقم البيتة واراد استحلاله فمهر فله ذلك فان حلفوا كان الحلف على عدم العلم لا نفعل الغير
والله اعلم سئل في ذمى اشترى من مسلم دار بها علو وسفل في محلة من محلات المسلمين في
مصر من الامصار فهل يجبر الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل
لاهل الذمة ان يسكنوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الامر ايده الله تعالى
منعهم من ذلك وامرهم بالاعتزال في مساكن منفردة ام لا اجلب قال في الحاشية الذي اذا
اشترى دارا في المضرة ذكر في العشر والخراج انه لا ينبغي ان يتباع منه وان اشترى دارا يجبر على بيعها
من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز لانه لا يجبر على البيع اه وفي الصغرى ذكر في الاجارات انه
لا يجبر على البيع الا اذا اكثر في حثه جبر وفي الذخيرة واذا نكاح اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين
ليستكنوا فيها جاز بشرط اللواتي قلتم اما اذا اكثر واجتث يتعطل بسبب سكاكهم بعض المسلمين
او يتقلل بمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط بمكون ان يسكنوا في امصار المسلمين
ويبيعون ويشترون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين وقد نظر المسئلة في وجوبها

فقال وما ينبغي يتباع دار المسلم فلو اشترى في المضرة بالبيع مجبر
اذا ما اشترى من مسلم ورواية اذا كان ذاتي المضرة يشعشع ويكثر

وممن نقلها صاحب المحرر فيه وصاحب التتارخانية وغيرهما وقد علمت انها خلافة والذي يجب
ان يقول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل بدور الامر على القذة
والكثرة والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس للفقهي والله اعلم سئل في قبيل
مشركيين ربا الارض وثلاثة اعمال باع احدهم حظه لاحبى قبل ادراكه وقارض على ثمة
رجلا هل يصح بيعه وما رتب عليه من المقارضة ام لا يصح البيع ولا ما رتب عليه اجلب
لا يصح البيع فلا يصح ما رتب عليه والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر سلعة وباعها للبائع
قبل القبض فما الحكم اجلب ان كان البيع الثاني باذن المشتري او بغير اذنه لكنه اجاز له
انفسخ البيع الاول فان لم يكن باذنه ولا اجاز له وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الفخر
احله والا يحبس البائع على ملك المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني
فالاول بالخيار ان شاء فسخ البيع ورجع بالثمن ان كان نقده وان شاء ضمن المشتري الثاني
ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان نقده الثمن والا لم يرجع والمثل بالمثل والقيمة بالقيمة
وهذا الاحكام من فتاوى قاضي خان وغيرهما والله اعلم سئل في رجل اشترى جلبا بثمن
في الذمة ووضع المشتري في عدوله باذن بائعه وذهب لياثي بالثمن فرجع فوجد البائع
قد مات فطلب الجلب من ابنه فقال قد بعته هل يلزمه احضاره وان تعذر له المطالبة مثله
اجلب للمشتري رد بيع ابن بائع ومطالبة باحصار الجلب وان تعذر فله المطالبة بمثله

طلب
اشترى ذمى من مسلم
دارا في حرم السلطنة
فجبر على بيعها
خلاف

طلب
باع احد الركعتين
في القنابل قبل
ادراكه وقارض
على ثمة رجلا
طلب
اذا باع البائع السلعة
لاخر قبل ان يقبضها
الاول فبقي ببيع
تفصيل

طلب
باع على رجل ثوبا
فباعه ابنه لآخر

مطلب

اج رجل باع حليجا
ثم اشتراه منه
فقد القطن
واشتملكه

مطلب

كرم به اشجار
مختومة بعضها
وقف وبقيتها
ملك فان باع
الملك اشجارا
من غير تمييز

مطلب

باع رجل الامم
في روم آخر باع دارا
وجاء طريقه اوسيل
لدار اخرى فان
الامر في البائع
دخل ما يري في البيع
وان لم يركب

مطلب

باع احد اشجار
ريعي فركب

مطلب
اشجار وقف بين
شخصين بائنا
سها باع حصته
شريكه وان

والله علم سئل في رجل باع اخرستين رطلا حليجا بشئ معلوم ثم اشتراها منه قبل القبض وقبل النقد بأزيد من الثمن واشتملكها فما الحكم في البيعتين اجاب انما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من اجله لا يبيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز سواء كان من البائع كما نص عليه في البحر وغيره او من غير البائع والاطلاق التوحيش لهما واما الاول فقد بطل باشتمال البائع له فليس لاحدهما ان يطالب بالاشريش والله اعلم سئل في كرم به اشجار ملك متنوعة واشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الاشجار جميع اشجاره ماعدا اشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري اشجار الوقف من اشجار الملك هل يبيع البيع المذكور ام لا يصح له يهل المشتري بها الجلب لا يصح له يهل المشتري بالمبيع والحال منه فقد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال منه كبيع شاة من قطيع وكبيع نسيه من طعام لم يبينه لا يصح وان بينه بعد ذلك ومثله يفتك جميع ماله في هذه القرية من الدقيق والبر والسياب ولا يعمل المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب لمساد البيع وقد ذكر في البحر معزى الى عمدة الفتاوى رجل قال بعت منك ماله في هذه الدار من المتاع ان كان معلوما لجاز ولو قال بعت منك ما تجلدي في هذا البيت او في هذا الصديق او في هذا الخوفا ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما ولم يجهل له يسيرة جازاه وانت على علم بان الجهالة هنا فاحشة وقت البيع فمن أي نوع المبيع من انواع الشجر المختلفة فافهم والله اعلم سئل في رجل له كرم ممره في كرم اخر باعه لرجل الا الممر المعهود هل للمشتري ان يمر منه ام لا الجلب ليس للمشتري المرو منه حيث استثناء البائع من البيع فقد صرحوا بان له لو ظهر في الدار المبيعة طريقا ومسيل ماء لدار اخرى فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع ان يمر في الدار المبيعة لانه باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عيبا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لقاضي خان كما نقله عنه في البحر وهو دال على انه اذا استثنى الطريق استمر حق اللد له لا للمشتري وهو ظاهر والله علم سئل في رجل له ربع فريس باعه لآخر قائلا له بعتك ربعي في فريسي هذه بكذا فاشتراه منه بما عينته من الثمن وتقابضا فلقبه احد الشركا فقال اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يبيع الجعل المذكور ام لا ويرجع بما دفع الجلب لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربحه الذي هو ملكه ويرجع بما دفع المدة الا ان يكون البائع اشترى من شريكه ثلثا من الفريس بمقدار نصف الثمن الذي باع به او لا فيصير شراء منه ويبيع من شريكه مبتدأ فيصح ولا يرجع بما دفع والله علم سئل في غراس في ارض وقف بين اثنين هل يجوز لاحدهما ان يبيع حصته فيه من اجنبى كما يجوز من اشريكه ام لا الجلب نعم يجوز بيعه من اجنبى وكذا من اشريكه كما اقر به الشيخ فخر بن نجيم وهي في فتاواه وان كانت الارض يفرض عليها مبلغ من الدراهم يؤدي في كل سنة بغير لباة شرعية كما صرح به في النفع الوسائل والله علم سئل في ذى ولاية اوقع القبض

على رجلين إثمهما مكر فدفنهما لاخر قاطعا عليهما عشرين قرشا جرعة وسلمها لدهبا وعلى المسلم
دين للمسلم يريد ان يقاصمه بها هل له ذلك ام لا الجواب ليس له ذلك اذ لا يترتب على الرجل
بالتهمة مال حتى تنصوّر المقاصصة بدین شرعی ثابت بذمته وعلى تقدير الثبوت بذمتهما
بوجه شرعی لا تقع المقاصصة لانه بيع الدين من غير من علمه الدين وهو لا يصح والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخر ثوبا بثمن معلوم وتفرقا عن تقابض ثم ارسله بعد اربعة ايام
الى بائعه مع رجل فرأى الرجل البائع غائبا فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وقال
هل هلك من مال البائع او من مال المشتري الجواب هلك من مال المشتري لامن مال البائع
للزوم البيع وعدم الاقالة والبيع الصحيح لا ينسخه مجرد رد البيع على البائع مع عدم قبوله
صريحا فاذا هلك عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع
الصحيح وعدم انقضاءه بمجرد ايصاله الى البائع كما هو صريح الحاشية وكثير من الكتب والله اعلم
سئل في رجل اشترى من اخر قطنا بقرش فادعى بعد قبضه انه وجد ناقصا هل القول
قوله بيمينه ام لا الجواب القول قول المشتري بيمينه حيث لم يقر وقت الشراء انه قبض
جميع المبيع او انه استوفى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف او بعده فلا
قول له القول في قدر المقبوض للقباض بيمينه ضميना كان او امينا ولا فرق في ذلك بين ان يقر
فيه وبين ان لا يتصرف والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر قطنا جليبا فوزنه البائع فخصو
المشتري وسلمه المشتري ثم ادعى المشتري انه نقص كذا هل تسمع دعواه ام لا الجواب نعم تسمع
دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض بيمينه اذ لم يكن اقرانه قبض جميع المبيع او انه استوفاه
كما صرح به قارئ الهداية في فتاواه وصاحبا البحر عند قوله وان نقص بكل وهو في كثير من
الكتب والله اعلم سئل في جماعة استعاروا من اخر مزارع المقات واعاروه مثله
لزرع القطن واكمل كل ما زرعه وجاء الشتاء فزرع الكرايون بغير اذنه فلا هم فطلبوا بذمه
الذي بذروه في ارضهم وبأخذ الزرع فاعطاهم فلما استوى حصده ولا تقسم راجعين
عاصبار منهم هل لهم ذلك ام لا الجواب ليس لهم ذلك حيث اصطلحوا على ذلك بعد طلوع الزرع
لصحة بينعه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل اشترى ربيع سفينة في البحر بثمن معلوم
وسافر بها البائع بغير اذن المشتري فاشتولت عليها الا فرج هل يلزم المشتري الثمن ام لا الجواب
لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالفرس الذليعة
ولو في حظيرة ولا له البائع سلته اليك ففتح الباب فذهب ولم يمكنه اخذ بغير عون
لا يكون تسليمها والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه اخذها بغير عون فافهم والله اعلم سئل
في رجل اشترى من اخر ثلاث شوالا تنصفتة واحدة بثمن معلوم الى اجل معلوم فلما حل الاجل
دفع له ثمن شوالين منها وادعى ان في الثالث عيبا هل له رده ام لا الجواب ليس له رده فخط

مطلبت
لذا اشترى ثوبا
وقبضه ثم رده
لدار البائع وحده
هل هلك من مال البائع

مطلب
القول قول المشتري
انه البيع ناقص
ولو بعد القبض
فيه مالم يقر بانه
استوفى جميع
المبيع

مطلب
وزن البائع والمبيع
محضه نفسية غير
قائمة بالكم
يقبل قوله بيمينه

مطلب
استعار من رجلين
ما ربح صاحبه للزراعة
زرع احداهما الكرايون
ثم اصطلحوا على

مطلب
اذا باع سفينة
وسافر بها بغير اذن
المشتري ثم اخذت
منه لا يلزم المشتري
الثمن

مطلب
اشترى شوالا
فخطب بعضها
عينة ليس له رده
بل رده كلها وان
تعد ردها رديشا

بل يرد الكل أو عسك الكل وإن كان تصرف في الشئ الوالي وتعد رددهما ليس له رد الثالث
 بعيب يوجد فيه على الأصح المفتى به والله أعلم سئل في رجل اشترى جملين صفقة واحدة
 وأطلع على عيب باحدهما بعد القبض هل يردهما أو رد المعيب أم لا يرد واحدا منهما الجواب
 يرد المعيب ويأخذ السليم بحصته من الثمن ولا يردهما جميعا إلا إذا تراضيا كما صرح به في بيع
 الفضولين وغيرهم والله أعلم سئل عن خيار الغبن الفاحش الجواب قال في البحر من باب
 المراجعة والتولية نقلا عن القنية من اشترى شيئا وعين فيه غبنا فاحشا فله ان يردّه على
 البائع بحكم الغبن وفيه روايتان ويفتى بالرد وفقا للناس ثم رقم لآخر وقع البيع بغبن
 فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر الرازي في واقعاته ان للمشتري ان يرد وللبائع ان
 يسترد وهو اختيار أبي بكر الرزنجي والقاضي الجلال وأكثر روايات كتاب المنصارية
 الرد بالغبن الفاحش وبه يفتى ثم رقم خلافة وبه افتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم
 لآخر ان غير المشتري البائع فله ان يسترد وكذا ان غير البائع المشتري له ان يرد وعلى
 هذا افتوا وفقوا أكثر الناس والله أعلم سئل في رجل سأل اخرا عن فريسه التي عند شريكه
 فيها فلان هل ولدت او عشت فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيها فباعه حصته
 فيها بغيبتهما ثم تبين انها كانت ولدت ممترة هل تدخل المهر في البيع ام لا الجواب لا تدخل
 واذا اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع قال لقول قول المشتري
 بيمينه ما لم يكذب الظاهر بان كان البيع منذ شهر مثلا والمهر متما نصف عام او عام
 اذ الحادث يضاف الى اقرب الاوقات والله أعلم سئل في رجل اشترى من اخرا رزا وقبض
 بعضه وبقي عند البائع بعضه فغلا سقره فباعه لرجل باكثر من الثمن الاول وسلمه له
 واستهلكه فما الحكم في ذلك الجواب ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الاول
 وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع ثمنه الاول وبطل البيع الاول ويصح الثاني وثمنه للبائع
 وليس له ان يضمه مثله لان المبيع قبل القبض مضمون بالثمن فلا يتولى عليه ضمنا فان
 ولا ان يجبر ببعده لا يبيع ما لم يقبض وايضا قيام المبيع شرط للاجازة والله أعلم سئل
 فيما لو باع زيد عمرا وبكر حنطة في عقد واحد على سبيل الاشتراك فهل لزيد طلب جميع الثمن
 من احد المشتريين ام ليس له ذلك الجواب ليس لزيد طلب جميع الثمن من احدهما بل طلب حصته
 منه خاصة حيث لم يتكافلا والمسئلة مصرح بها في موضع لا نقد ومما يظهر شمسها ما ذكره
 اصحاب المثلون والشروح والفتاوى قاطبة في الكفاية لرجلين دين عليهما وكل كل عن صاحبه
 الخ فلو لم يجمع الثمن كلاما من المشتريين لبطل تصورا الكفاية في هذه المسئلة اذا الكفاية ضم
 ذمة الى ذمة في المطالبة واذا كانت المطالبة حاصلة في هذه المسئلة قبلها فاني تصور
 الكفاية اذ هي حينئذ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد صوروا المسئلة بقولهم بان اشترى يمينه

مطلب
 لان رد واحد الجملين
 بجبت وياخذ
 التسليم

مطلب
 في حكم الرد بالغبن
 الفاحش

مطلب
 لا تدخل المهر في بيع
 الفريسة والعول
 للمشتري في انها قد
 بعد البيع ما لم يكن
 الظاهر

مطلب
 اشترى من اخرا
 ارزا وقبض بعضه
 فباع الباقي
 من اخرا

مطلب
 لو باع من اثنين
 ليس له طلب
 احدهما بغير الثمن
 الا اذا كانا

عبدا وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله يلزم البيع بإيجاب قول
في معرفة اتحاد الصفقة بعد كلام كثير قوله ويشفع أيضا ما لو حضر أحد المشتريين وغاب
الاخر فتقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من البيع حتى ينقذ الغائب أو ينقذ هو الجميع
الح فهو صريح بانه بالحصة وهذا مما لا يشك فيه الفقيه والله علم سئل في امير الحج الشريف
اذ بعث من تابعه رجلا له خبرة بقيم المقومات الى تاجر عنده بضاعة يأق له بها بقدا أو يقومها
ففعل وحملها له ثم مات الامير والان التاجر يطالب تايعة الرسول المقوم لها هل له ذلك
ام لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه ام قول التاجر انه وكيل مطالب بالثمن ما الحكم
الشرعي الجلب لا يطالب الرسول باجماع العلماء القول لان الرسول انما هو مسير ومغير
لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا ثمن علي لك وقال
البائع انما بعثت منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في البرازية وجامع
الفتاوى للكركي وعبرة الخانية في آخر كتاب لبسوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا وقالت
كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعثتها
منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله في كثير من كتب
أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذ قال البائع كنت رسول الامير اليك فلا ثمن
لك على وقال البائع بعثت منك والتمن عليك فالقول قول التاجر بالتاء المشاة فوق والبه
الموعدة وعلى البائع البينة ان الشراء كان لنفسك ولست رسول في ذلك والله اعلم
سئل في الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل اذ باع بنيه او وقف جميع ما يملكه من عقار
ومنقول معلوم لم يضمن معلوم هل ينفذ بيعه لم يوقفه ولا يمنع من نفاذه دين مستغرق
بذمته ام لا وهل اذا أبرأهم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح ابرأؤه وكذلك وقفه ام لا
الجلب نعم ينفذ بيعه و ابرأؤه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علماء انا فاطمة
مقللين بان حق الغرماء لم يتعلق بعين ماله وانما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات
الشرعية كالبيع والوقف ونحو ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقف في صحته وعليه
ديون ولا مال له غيره هل يصح ام لا يصح فاجاب بالوقف صحيح والغلة لمن جعلت له خاصة
او والوقف داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك
والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر غرائر معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه
وليس له الفسخ بتغير السعر الى النقصان ام لا الجلب نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية
الغرائر وليس له الفسخ بتغير السعر الى النقصان والله اعلم سئل في رجل اشترى من اخر
فرسا فاطلع على عيب بعد غيبة بائعه فما الحكم في ذلك الجواب بضعه القاضى عند
عدله اذ ابرهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب بعد غيبة البائع ووضع القاضى

مطالب
لا يطالب الرسول
بالثمن والقول قوله
ببمينة انه رسول
الا ان يقيم البائع
ببينة انه كسره
لنفسه او وكيل

مطالب
يجب الاصل في صحته
ووقفه و ابرأؤه
صحيحة ولا يمنع
دين مستغرق
وتذا سائر التصرفات

مطالب
لا اشترى غرائر
معلومة من صبرة
صح
مطالب
اذا وجد بالفرس غيبا
بعد غيبة بائعه
بضعة القاضى
عند عدله

عدل ومات وحضر البائع ان لم يتنق بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان
 قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب ينفذ في الاظهر عندنا اهـ ولا شك انه يرجع
 بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله اعلم سئل
 في مؤجر مقصورة يرسل وعاءه للمستأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة شهر
 ولم يجبر بينهما بيع فخص الشيرج او غلا في الحكم الجلب ان لم يتنق على ثمن الشيرج
 فعلى المستأجر ان يدفع ما عليه من اجرة المقصورة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع
 والحال هذه والله اعلم سئل في رجل له كرم ان استطرق احد هما من الاخر باع بغيره ذلك
 الاخر على ان يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الاب من الاستطرق
 ام لا ولان تضرر بمروءه الجلب لا يملك منعه عنه وان تضرر والله اعلم سئل في
 مريضة مرض الموت باعت شيئا لها من بنتها التي هي من جملة ورثتها ولم تجز بقية الورثة هل
 يجوز بيعها ام لا الجلب لا يجوز البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذه والله اعلم
 سئل في امرأة ادعت بعد موت امها انها باعتهما المحصة الفلانية في العقار الفلاني
 بكذا في حال صحتهما فانكر بقية الورثة كونه في الصحة وادعوا له في مرض الموت فالقولان
 والبينة على من الجلب البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بينهما
 اذا حادث بعضا فالى اقربا وقاهم والله اعلم سئل في رجل مريض باع لابن زوجته دالا
 واقرب بعض الثمن في مرضه والورثة تكذب به في القبض ولا يجيز البيع فما الحكم الجلب ينفذ
 بعبء له فان كان فيه محاباة وعليه دين محيطم تجز المحاباة قلت واكثرت فالمشترى يتم
 القيمة او يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاحشة من الثلث واما اليسيرة فتعذر
 منه واما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين محيطم واذا كان عليه دين محيطم لا يصح
 والله اعلم سئل في رجل باع لآخر نصف فدان على ان يحرق عليه شركة بينهما والبذر بينهما
 واذا خرج من الحرق سالا يرد عليه وان مات بتقرر الثمن عليه ففعل وتغير احد الثوبين
 تغيرا يوجب نقصه هل للشترى رد هما على البائع جبرامع ارش النقص وان اثنى البائع ذلك لم لا
 الجلب نعم كما اشار اليه في جامع الفصولين والتاريخاينه والله اعلم سئل في اخين ورثا
 عن ابيهما مالا منه ما تصع فيه شركة العقد ومنه مالا تصع فصار كل منهما يتصرف فيه
 بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ديون وتفرقا فطرب كل واحد بما لحقه بمباشرة من
 الدين فصار يوفي ما عليه وكان احدهما زوج الاخر زوجته واشترى له جارية ودفع للمهر
 والثلث باذنه فهل لكل منهما ان يرجع على الاخر بما وفي عنه من الدين ام لا وكذلك الاخر يرجع
 بما دفع من المهر والثلث ام كيف الحال الجلب اعلم ان الاثنين اذا ورثا مالا فشركا فيه شركة
 ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبى عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف فيه الا باذن

مطلب
اذا اخذ رجل شيئا
من آخر من ثمن
يتنقا على الثمن

مطلب
اذا باع كرم او
مزرعة او غيرها
ان يملك له حق
المرور على حكمه
لا يملك له منع

مطلب
لا يجوز البيع من الورثة
الا باجازة بقية
الورثة

مطلب
ادعى احد الورثة
انه اشترى من
مورثه في الصحة

مطلب
في بيع الميراث اذا
يقبض الثمن

مطلب
اشترى قوتري
لحمين بثلثيها على
انها ان طحنت
الرجل سالتين
بركة لها فتغير
احدهما

مطلب
ورثا مالا فصار
كل منهما يتصرف
على حدة حتى
لحق كل منهما دين
وتفرقا فطرب كل
واحد بما لحقه
بمباشرة من
الدين فصار يوفي
ما عليه وكان احدهما
زوج الاخر زوجته
واشترى له جارية
ودفع للمهر والثلث
باذنه

الاخر فاذا اذن بالبيع والشراء متارحمكم حكم الوكيل فاذا علم ذلك فنقول اذا اذن
 بالشراء وقع الملك كذا اذن على وجه الاشتراك ان هذه شركة في الشراء والشركة
 في الشراء جائزة كاصح به في الظهيرية وغيرها فله الرجوع بحصته ان كان قد من ماله
 خاصة وان من مال مشترك فلا رجوع اذا الشراء وقع لها بما لها واذا باع المشتري بالاذن
 فهو كالوكيل بالبيع وحكمه معلوم وان لم يكن هناك اذن فلا يقع الملك مشترك كما في
 صورة الشراء ولا التمس كذلك في صورة البيع فلا يرجع احدهما لما وفي من الدين الذي
 بمباشرة اذ لا دخل لغيره فيه واما اذا دفع دينه لغيره فله الرجوع عليه ولا يكون
 مستعرا للاذن حتى اذا لم ياذن له به كان مستعرا وبه يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه باذنه
 او بشي الجارية التي امره بشراؤها يرجع عليه بما دفعه والحال هذه والله اعلم **مسئل** في رجل
 وكلته زوجته يشتري لها من شقيقه حصصا في عقارات متعددة ثمينة ذات قيمة عظيمة
 فباعها الاخر منها بالوكالة عنها بشي بخص لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر له الغبن
 الفاحش فقل له خيار الغشخ به حيث غرر في ذلك ام لا **اجاب** نعم له فسخ البيع بذلك
 والحال هذه وقد ذكر المسألة في فتاوى قاضي الهادي في ثلاثة مواضع او تذكره الزيلعي
 في باب التولية والرابعة وصاحب البحر وصاحب من الغفار وكثير من الاسفار فاختار بعضهم
 الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي يفق به انه ان غرر فسخ البيع واذا
 والله اعلم **مسئل** امرأة باعت لرجل دكانين لها ودار مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة
 صفقة واحدة بشي معلوم بحضرة زوجها واذنه لها واجازته بيعها اهل بنقد البيع في كل اذر
 وقل اذا انكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصفة المذكورة تصح
 شهادتهم وان يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها **الاجاب**
 نعم بنقد البيع ويقسم الثمن على قيمة البيع كله فيأخذ كل ما حصته وهو النصف قال في الجاني
 رجل له ارض بنصفها واخرها غل فباعها ربة الارض باذن الاخر بالف وقيمة كل واحد منهما
 فالثمن بينهما نصفان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه
 لعدم ذكر حصته كل من الزوج والزوجة لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد
 اتفقا على ان لكل نصف الدار والله اعلم **باب** في بيع الفاسد
مسئل في رجل اشترى من آخر زيتا سبعة عشر قنطارا على ان يطلحنه له صابونا واولا ياذن
 ثمنه واجر طحنه اذ راعا من اللوح كل ذراع منه كذا وتسليم كل مشتريه قل يصح اوله الطبخ لا يصح
 مع ما ذكره اذ شرط الطبخ بانفراذه فاسد وكذا شرط اخذ اللوح على الوجه المستطور بانفراذه فاسد
 والفاسد يجب رفعه ويحرم تفرص حتى قال في البرازية وكثير من الكتب اذا اشترى بالبيع والشراء
 على امك المشتري فاسدا وعلم به القاضى به فسخه حقا للشرع فعلى كل منهما فسخه والله اعلم

مطلب
 لوكيل بالبيع
 فسخه بالغبن
 الفاحش حيث
 غرر المشتري

مطلب
 اذا باع زوج
 لها ودار مشتركة
 بينهما وبين زوجها
 مناصفة
 صفقة واحدة
 باذنه مع البيع
 ويقسم الثمن
 على قيمة البيع

مطلب
 شراء الزيت
 على شرط طحنه
 صابونا فاسدا
 وكذا اشتراط
 دفع بدل درهم
 الثمن اذ راعا
 من الجوز

سئل في رجل ضمن من سباهي ثمره زيتون بجار زيت غير عين وباعه الزيت الذي يشترى
منه باربعة وخمسين قرشاً هل يصح ذلك ام لا اجاب لا يصح ذلك شرعاً اذ الواجب رد
عينه ان كان باقياً والا ضمن مثله وان انقطع للشان شاء البائع اخذ قيمته وان شاء صبر
الى خروج المثل والقول قول المشتري مع يمينه والله اعلم سئل في رجل اشترى من آخر قطيعاً
من الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه بكذا من الثمن بشرط ان يكون منه كذا من العدد
بلا ثمن وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح ام غير صحيح وماذا يلزم المشتري
اجاب البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله اعلم سئل في بيع الزيتون
بالزيت غير معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر اجاب البيع فاسد والزيتون
يشتري غير معين مثلي بمكيل مضمون بمثله فان انقطع ولو تصبر البائع الى الجدي يضم المشتري قيمته والقول
للشترى في مقدار المثل والقيمة يمينه والله اعلم سئل في رجل باع ثمره زيتونه التي عليه باع
جار زيتاً دنياً هل يجوز اجاب لا يجوز بالزيت العين ان كان مقدار ما في الزيتون او اقل
فكيف بالدين والله اعلم سئل في رجل باع آخر ربع فريس بالقيام عليها ما دام عذراً وسلمها له بائعها
فولدت عن حصانين وباعهما واخذ ربع ثمنهما وسلمهما وهلكا وولدت انصبا منهرة والآن يريد
اخذ المنة عنده والقيام عليها ورفع الكبيرة لبايعها يقوم عليها فما الحكم في ذلك اجاب
للبيع استرداد الفريس مع المنة وقبض البيع وتضمن المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع
الرجوع على الفريس والمشتري الرجوع بما انفق فان اختلفا في مقداره فالقول للبائع باليمين والبينة
على المشتري لدعواه الزيادة والله اعلم سئل في بيع اللبن في الضرع هل يجوز اولاً واذا قلتم لا
في الحيلة حتى يحل تناوله اجاب لا يجوز والحيلة ان يقرض طالب اللبن دراهم بقدر
ما يغلب على الظن انه يساوي اللبن او يقاربه اذا وقعت فيه الدالة ويقول مالك اللبن
ما ياف من دابتي الفلانية او من دوابي من اللبن خذ قرصاً فاذا استوفاه يجعل هذا بهذا
فيحل هذا المال والاخر اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله اعلم سئل في رجل باع نصف
كره ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع على ابنه انه شرط في عقد البائع مع ابنه حرث جميع
والابن ينكر هذا القول قوله بيمينه واذا اقام البائع بيته على الشرط المذكور يفسد البيع فحيث فسخ
اجاب القول قول ابن المشتري على نفي العلم بالشرط المذكور وان اقام البائع البينة على ذلك
حكم بفساد البيع ورفع ولا يلزم ابن المشتري حرث على كل حال والله اعلم سئل في رجل اشترى
زيتاً من آخر بسمرة الواقع يوم الطلب وقبضه فوقع غاصاً على البلد فانتهت مع ما انتهت عندها
فما الحكم اجاب يلزم للمشتري دفع مثله زيتاً لفساد البينة بحالة الثمن وتقدر رده بعينه
على بائعه ومن التقران الزيت مثلي والمثلي مضمون بمثله في البيع الفاسد والله اعلم سئل
في رجل استعار من آخر فرساً ليركبها المكان معين فسرق منه فطالبة ليعير بضمان قيمتها

مطلب
في ضمان ثمره
الزيتون
بالزيت
مطلب
اذ لا شترى
قطيعاً من الغنم
بشرط ان يكون
منه كذا من العدد
مطلب
في بيع الزيتون
بالزيت غير معين
مطلب
اذا باع فريس
بالقيام عليها
ما دام عذراً
فالبائع غير
مطالب
الرجوع على الفريس
والبينة
مطلب
في الضرع
لا يجوز
والحيلة
مطلب
اذا ادعى
البائع شرطاً
يفسد البيع
فحيث فسخ
قال البينة عليه
والقول للمشتري
او وارده
مطلب
في بيع الشعر
بعدم الطلب
فاسد بحالة
الثمن

مطلب
استطاعها
فمنه فاشترى
فالباع فاسد
ولا يلزمه

مطلب
اذا انفاستحا
بيع الغنم
لفسايض
المشترى
ما اشتبهك
من الزوائد
بجلاها اذا
هلك

مطلب
في شجر معلوك
لا تخس في
ارض وقت
باع احدها
النصف
الارض النحر

مطلب
بيعها الاطبا
فاسد فاشترى
البائع مع ولد
ان يفت
ولا يفتها
يوم القبض

مطلب
اذا ادعى على
ورثة المبت
انه باع قديرا
من الحنطة
الى دخول الحبر
فالبائع فاسد

مطلب
اشترى ثوبا
شرا فاسدا
محكم محكم
طاعة الكثرة

ثلثين في فرسين له من كل واحد ثلثا بشي معين ثم قال هو بدل الضمان بناء على لزومه له
وذلك بعد ان اشترى المستعير منه الفرس الشروقة بشي معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الا الى
فالحكم اجاب شراء المستعير الفرس الشروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضمونة عليه
حيث لم يفرط في حفظها فلا بدل فبطل قوله هو بدل الضمان وصار ثمن الثلثين بدله غير
يطلب به ويجس عليه حيث خلا عن شرط مفيد فان وجد فيه شرط مفسد وجب رد البيع
على البائع المستعير ولا يطل به العير بشي موافق اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر غنما على
ان يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن
الى انتهاء السنة فلا شيء بينهما وقبض الغنم واكل زوائد ما من ولد وصوف ولبس وتغاسخا
البيع محكم فساد فالحكم فيما اكله اجاب يضمن جميع ما اكله لانهم صرحوا بان زوائد
البيع فاسدة لا تمنع للفسخ الا اذا كانت متصلة لتتولد كوانت منفصلة متولدة كما في
السؤال يضمن بالاشتهلاك لا بالهلاك ولو هلك المتولدة لا البيع رد البيع ولا يضمن
الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها رد البيع والمسألة المذكورة في جامع الفقهاء
والبحر وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** في ارض وقف محكومة بهما شجر ملك لرجلين باع
احدهما النصف من الارض والشجر معا لغير شريكه هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز لان
الاول ضم الملك الى الوقف المحكوم به وبيعها جملة والثاني بيع نصف الشجر المشتق للبقاء لغير
الشريك وهو فاسد كما صرح به علماء اوقافنا قاطبة والله اعلم **سئل** في رجل باع فرسا بشي معلوم
مشتريا عملها وسلمها للمشتري فولدت عنده وماتت في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض
لم يقبض فالحكم في ذلك اجاب البيع فاسد بسبب الاستثناء المذكور والبايع اخذ الولد
والمطالبة بقيمة البيع المالك لا بالثمن والقول قول المشتري وان ادعى البائع ان ثمنه كلفه البيعة
والاصل عندنا في البيع الفاسد انه اذا قبض المشتري البيع في البيع الفاسد بامر البائع وكل
من عوضه مال ملكه المشتري بقيمته يوم قبضه وهذه مسألة واضحة وقد ذكرنا النقل فيها
وما قلناه مشيع مع اختصاره والله اعلم **سئل** في رجل مات عن زوجة وابن منها فادعى شخص
ان له عند ثلاثة غروش ثم مد حنطة باعه له الى دخول الحبر هل يثبت ذلك بلاينة ام لا
من بيعة واذا ثبت بها هل يكون البيع فاسدا لجهالة الاجل وهل يكون البائع مثل خطئه ام لا
اجاب البيع اذا ثبت والحال هذه فهو فاسد لجهالة الاجل وينس على المشتري الا مثل
حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لانكاره ما عداه فاي حنطة جاء بها له
القول قوله يمينه انه المثل وعلى البائع البيعة في المثل الذي يدعيه والله اعلم **سئل**
في رجل اشترى ثوبا بعشرة غروش على انه يزرع مد حنطة من حنطة في ارضه للبائع
وتقابضا وزرع المشروط فلم يرض به البائع لصعفة فترافعا الى محكم فحكم بحسم البيع

واجرة مثل عمل الثور للبائع وجدد اعقد بيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطية
غير مشار إليها فهل العقد الثاني صحيح ام فاسد واذا قلتم بفساده فما الحكم **الجواب**
هو فاسد كما لبيع الاول بسبب عدم بيان كونه جديدة او وسطا او رديئة وشراء الحنطة
لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم تكن مشار إليها ويرد للمشتري الثور على بائعه ويسترد
العشرة المقبوضة من البائع ولا اجر لعمل الثور اذ المنافع لا تضمن عندنا والزرع الضعيف
للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة البيع والحال هذا والله اعلم **سئل**
في رجل اكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم مكرها ومات المكره والمكره والمشتري
بعد ان اكل الزوائد مدة سنين فما الحكم **اجاب** الاصل ان بيع المكره فاسد للبائع
الفسخ ولا يتطل بموته ولا بموت الحامل اي المكره والمشتري وزوائده تضمن بالتعدي
فلوارث البائع فسخ البيع واخذ الحصته وتضمن ما اكل منها من مكره المشتري في اكلها
والله اعلم **سئل** في رجل باع آخر نصف فدان بمن مغلوم شارطا ان يخرج من العمل
سائما قوله ولا من على مشتريه وان عطب او تعيب فالمن مقرر فترق ثوره واشتراكه
الشارق ففوض المشتري منه ثورا بملكه واجاز البائع ذلك التعويض ويريد ان يرجع
قيمة المستهلك ويكون المعوض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور المعوض جميعه ولا يرجع
عليه بالقيمة فما الحكم **اجاب** لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة المستهلك
لفساد البيع والمعوض مشترك بينهما والله اعلم **سئل** في رجل له بذمة آخر ما ساجق زوتا
باعها له باري عاثة قرش فرفع له المشتري من ثمنها مائة واربعين قرشا هل بيع ما في الذمة
الى اجل صحيح ام لا **اجاب** بيع ما في الذمة لا يجوز الى اجل لانه اقتراني من دين يدين
وهو بيع الكاكي بالكاكي وقد غيضا عنه فحجب على المدين دفع الزيت وعلى الدائن رد ما قبض
من الدوام والله اعلم **سئل** في امرأة غرت على الخ الشريفة فباعته زوجها نصف دار
بمن مغلوم وباعها ابنها من غير كرماء وحكر كذلك وبناتها منه ثلثي بيت ونصف حكر
كذلك على انها ان رجعت سائلة بعد ملكها اليها هل بيعها مع هذا الشرط صحيح ام لا
اجاب البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين فسخه واذا اصر واعلى
امسك فبيع بفسخه القاضى حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله اعلم
سئل في رجل اشترى من آخر نصف مخول بمن مغلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون
وبعضه مقبوض وقبضها وهلك بعضها عندنا واشترى الباقي وهلك بعضه عند
فما الحكم **اجاب** ما هلك منها عند المشتري يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه
لجهالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها ما قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند
البائع فله من ماله لا ارتفاع العقد بوضوله اليه والله اعلم **سئل** في رجل باع من آخر دارا

مطلب
بيع المكره
فاسد فيلزم
المشتري
لا اكل من
الزوائد

مطلب
اذا اشترى
من آخر نصف
فدان على انه
ان يخرج من
العمل سائما
فهموله وان
عطب فالمن
مقرر فترق
ثوره واشتراكه
الشارق
ففسخ البيع
فالمشتري
يريد الزامه
بالثور المعوض
جميعه ولا يرجع
عليه بالقيمة
فما الحكم
اجاب لا اعتبار
بكلام المشتري
وله الرجوع
بنصف قيمة
المستهلك
لفساد البيع
والمعوض مشترك
بينهما والله
اعلم سئل في
رجل له بذمة
آخر ما ساجق
زوتا باعها له
باري عاثة قرش
فرفع له المشتري
من ثمنها مائة
واربعين قرشا
هل بيع ما في
الذمة الى اجل
صحيح ام لا

مطلب
اذا باع
شئنا على ثمن
ان رجعت
من الخ نعتد
ملكها فالبائع
فايد

مطلب
قبض المشتري
المبيع بفساد
ختم استرد
البائع بعضه
وفصل البعض
للاخرى يدرى

بالف قرش منها تقدم مقبوض ستمائة قرش ومقدار معلوم من الصبايون بيع له وزنا
باربعائة قرش وقبل زنته باعه المشتري البائع بما في قرش وقبضها منه وكتب بالتبائع وثيقة
شريفة بالف قرش ووعد المشتري البائع بان يعيد البيع له اذا دفع ذلك فاحكم بيع الصبايون
للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد البيع اليه فصل يعطى المشتري الف قرش او اثمانمائة قرش
المطلوبة لا غير اجاب صريح علما وناقطة بانه لا يصح بيع النقول قبل قبضه ولو من بائعه
وان تمام التسليم في بيع الكيل والموزون مكايلة او موازنة بالوزن والكيل والمسئلة في الحائز
والبرازية وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم ذلك فهلاك الصبايون او استهلكه
يبطل البيع فيه ويرجع المشتري بالتم الذي عينه له وهو الاربعائة التي اشتراها بها البطلان
بيعه بالاثني قبل قبضه ولو لم يملك بل باعه البائع الذي اشتراه من مشتريه فلمشتريه فشيئة
واتباعه بالتم الذي عينه وهو الاربعائة واما ووعد المشتري ان يعيد البيع وقد صرح علما وناقطة
بانه لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد قال
جامع الفصولين تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا شرط الاخر للتحق
باصحل العقد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رزوقا لشرط الفاسد اذا لم يبق بالعقد تحق
عند ابي حنيفة لاصد هما ثم رزوقا لا وهو بشرط الاتحاق في مجلس العقد لصحة الاتحاق
اختلف فيه الشايخ والصحيح انه لا بشرط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه
ثمانمائة قرش لا غير والله اعلم وسئل عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المسارة
بينهم وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا ام لا فاجاب عن هذا السؤال واما الراء
في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجراها مجرى الربا كما صرح
به البرذوي في فني الفقهاء قال في الامشاه والاراء للعامة في ضمن عقد فاسد لا يمنع
الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الراء عن الربا لا يمنع فستمع
الدعوى به وتقبل البيعة او مثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله اعلم
سئل رجل اشترى بغيرا من آخر بمش معلوم واجل محمول وقبضه واعاره لرجل
فأخذ البائع من يد المستعير وهلك عند الحاكم اجاب الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه
وكذلك المستعير منه براء منه اذا كل بيع ببيع فاسد اذا استرد البائع ولو بغصب براء المشتري
من ضمانه والله اعلم سئل رجل باع آخر جملا بياض وثلاثين غرضا مؤجلة عليه الى ثلاثين غرضا
كل خيار تلك الثمن فطلع الحمار ودفع له تلك ونطأ اليه بثلاثه قبل طلوع الخمارين مدعيان ان
الاجل المذكور غير صحيح وانه يستوجب كل الثمن عاجلا فالحكم في ذلك اجاب البيع المذكور
فاسد يجب فسخه ورد البيع الذي هو للجل على بائعه واستردا ما قبضه من الثمن باعها على البايع
فلا يحل استبقاء البيع الفاسد بل يجرم ولو اتفق للتبايعان فاميدا على استبقائه يجب التمسك

مطلب
باع دار من
آخر الف منها
ستمائة نقدا
وباعه مقدارا
مفقوئها من
الصبايون
باربعائة
وقبض زنته
باع من البائع
بما في قرش
ووعد المشتري
الدار بائعا
بان يعيد حاله
اذا دفع له ذلك

مطلب
الاراء العامة
في ضمن عقد
فاسد لا يمنع
صحة الدعوى

مطلب
كل بيع ببيع
فاسد او بغيره
البائع ولو بغصب
براء المشتري
مطلب
البيع الفاسد
يجب فسخه
واذا لم يتقاضا
على الفاسد
احضاها لوجه
ان علم ذلك

مطلب
ما جاز يعرض
المشتري الى دخول
الخبر ففسد البيع

الان سأل خلفها وفسخ البيع المذكور لان اشتباها معصية اذا علم به القاضى والله اعلم سئل
في رجل اشترى من اخو دا في اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشاً
مائة يكملها في رمضان والخمسون مؤجلة الى دخول الخبز دفع المشتري منها للبائع في رمضان
ستمائة وثلاثين قرشاً ثم بعد ايام منه دفع واحداً وعشرين للجملة سبعة وخمسون قرشاً هل البيع
صحيح ام لا لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم تقريره اجاب البيع فاسد لجمالة الاجل

مطلب
اشترط ببيع
المبيع من
البائع عند
اختاره للمشتري
يفسد البيع

كعدم الحاج والمصدا والدياس والقطاف ودخول الخبز اكثر جمالة من هذه الاشياء
فلا يصح جعله اجلاً للمشتري لافضائه الى المنازعة والله تعالى اعلم سئل في رجل اشترى
حصته من دار شارط ان رد البائع المثل له بعد سنة يبيعها له به فأتى المشتري وضاروصيه
بوجها ويصرف اجرتها على ايتامه فما الحكم اجاب البيع فاسد للشرط وفسخ وجوباً
ولا تضمن الاجرة لانهم صرحوا بانها اذا مات احد التبايعين فاسداً فلورثة النقص وان

مطلب
لا يجوز بيع حق
التعالي

الروايد المنفصلة غير المتولدة من البيع فاسداً لا تمنع الفسخ ولا تضمن بالاهلاك عند
ابي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله اعلم سئل في بيع
حق التعالي الذي ليس ببناء وانما هو حجر رهواء هل يجوز ان لا اجلب لا يجوز وهي مسئلة
لكثرة وغيره الذي عبر عنها بعلو وسقط حيث قال عاتقاً على ما لا يجوز بيعه وعلو وسقط
اى لا يجوز بيع علو بعد ما سقط لان له حق التعالي لا غير وهو ليس بمال ومحل البيع للمال هو

مطلب
قال الشيخ ان
ادفع كذا ففهم
العرض ففسد
حصة بها

ما يمكن احرازه وقبضه واطواء لا يمكن احرازه والمثل في المسئلة مستفيض والله اعلم سئل
في رجل اقترض من شريكه في خيل دراهم معلومة وقال ان لم اذفعها لك الى اربعين يوماً فقد
بعثك حصتي بها هل يصح البيع بهذا الشرط ام لا اجاب البيع المذكور غير صحيح ونقصه

مطلب
باع ثمره كرم
بثلثين قرشاً
ان اخرج المشتري
البائع الى الشكاه
وان لم يحوجه
فبمخسنة وعشرين

واجب على كل من التبايعين فان اضر عليه وعلم القاضى فسخته وتعالى الله عما يشرك سئل في
رجل باع لآخر ثمره كرم بثلثين قرشاً وانعقد البيع على هذه الصفة شارطاً عليه ان اخرج
البائع الى الشكاه الى القاضى وذكر البائع للمشتري ان اعطيتني من غير شكاهية اخذ منك خمسة
وعشرين قرشاً واخرج المشتري البائع الى الشكاهية الى القاضى فهل له ان يأخذ الثلاثين التي

انعقد البيع عليها ام لا اجاب البيع بهذا الشرط فاسد فيملك المشتري المشتري اذا قبضه
بأمر البائع فان كان قائماً وجب الفسخ ورده وان كان قد هلك واستهلكه المشتري وجب
رد مثله اذ الغنم مثلي كافي عامة القتاوى فاذا انعدم المثل فقيمت يوم الحصة والقول

مطلب
باع الحمار بدينار
في بطنه فضة
من شريكه قبل
ان يخرج بطنها

في المثل والحصة قوله المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور بمقدار العقد اما اذا
الحقاه بعد العقد لا يفسد على الصحيح والله تعالى اعلم سئل في مبطله بين اثنين
باع احدهما نصفها من الآخر قبل ان يخرج جميع بطنها وهي ثمر مرة بعد اخرى في عام واحد
والحاج دون النصف هل يجوز ان لا اجلب لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله اعلم

مطلب
اشترى نصف
ثم اشتريه
مطلب
في بيع ارضي
بيت المال
مطلب
في اختلاف
المستأجرين
في الثمن

سئل في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤس بقر شراء فاسدا وهلك واحد وبقي اثنان
فالكفر في ذلك اجاب من الباقيين ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله اعلم سئل
في بيع ارضي بيت المال هل يجوز ام لا اجاب اما ما حازه السلطان لبيت المال ويذم ارضه
الى الناس بالبيع او الخمس لا فيبيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه واما ما بقي على اصله فهو ملكهم
يجوز بيعه وايقافه ويكون مراثيا والله اعلم سئل في رجل اختلف مع آخر في ثمر او ثمرة زيتونه
وهو يقول اشتريتها ثلاث جرات زيتا والجرة اسم لمغفار معلوم والزيت غير مشاوانه والبايع
يقول بعثتها بستة قروش وثلاث قرش فكيف الحكم الشرعي اجاب يحلف المشتري ولا
انه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان نكل قضى عليه بها وان حلف يحلف بالبايع بعد ان
ما باعه بالزيت فاذا حلف ففسخ العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر الحلف ولم يصبر البايع
الى خروج الحديث او مثله ان لم يكن كذلك لان الزيتون مثلي كما او منحه في محله وان نكل
لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد وهو ضمان
مثله ان وجدوا ولم يصبر البايع الى خروج الحديث فقيمة وفدتقر الفساد في هذه الصوة
بخلاف ما اذا حلف فانه يفسخ العقد الذي وقع بصيغة الفساد على قيمة المبيع او مثله
فترفع الفساد قال في المحلى في الزامها في مسئلة هلاك المبيع ان كل واحد منهما يدعى غير العقد
الذي يدعي صاحبه والاخرين كره وانه يعيد دفع زيادة الثمن فيقالان كما اذا اختلفا في
جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانهما يقولان اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك
السلعة بانه يفسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الازام وهو باطلا فقه يتناول واقعة الحال
فانهم ذلك والله اعلم سئل في رجل باع اخر ارضا لاس القطن الحليم ولم يكن عنده هل يجوز
البيع ويلزم ام لا اجاب لا يجوز البيع والحال هذه قال في الحاشية رجل باع مائة من من حليم
هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولوقال البايع لم يكن عندي يوم البيع حليم
وقال المشتري كان عندك فالقول للبائع انه حادث ولا يلزمه الحليم صرح به البراءة وغيره
والله اعلم ثم سئل اذ تمران الرجل اذ باع حليما لشخص ثم ادعى انه لم يكن عند حليم ثم
وانه حدث في ملكه بعد يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فصل اذا اقام المشتري بينة
انه كان في ملكه يومئذ تقبل بينته وينفذ بيعه ام لا اجاب البينة كاشها مبينة فاذا
قامت عليه بانه وقع عليه البيع موجودا جاز البيع والزم البايع بتسليمه للمشتري والحالة هذه والله اعلم
سئل فيها اذا اشترى واحد او جماعة ثمرة زيتون لم يجد بقر وشي معينة وشوطا كل جرة
او وصلها المشتري تمام على البايع بقرشين هل يصح ام لا اجاب هو فاسد يلزم فيه رد عين
الزيتون قائما ومثله ما كان وجد المثل ولا فالبايع مخير ان شاء صبر الى وجودها واخذ
قيمتها عاجلا والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والقدر والله اعلم ٢

مطلب
بيع بالنسيئة
غير جائز

مطلب
اذا قال للبائع
لم يكن المبيع
عندى وقت
البيع وحل
المشتري
فالقول للبائع
والبينة للمشتري
مطلب
اشترى ثمرة زيتون
بمبلغ معلوم
على انه اخذ

بالمسئلة الاقالة سئل في رجل اشترى من آخر ثوبا بمش معلوم
وتسلكه ثم رده على بائعه مدعيًا انه يرد حالة العمل فقبله صريحًا وقال فيها خيرة شئنا
رجع البائع ما عنده بغير ريبا ما هل حيث قبله صريحًا انفسخ العقد السابق بينهما ومات
على ذمته ام لا اجاب حيث قبله صريحًا صارا قبوله اقالة لعقد البيع السابق ومات على
ذمته لا على ذمة المشتري والله اعلم سئل في رجل اشترى دارا بمش معلوم فذمه ففسال
البائع الاقالة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغا ليقبله فقبضه منه فلو سألنا محكم
فقر الفاتحة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقالة ام لا اجاب نعم يكون ذلك اقالة
فقد صرح على وانا انها تعقد بترك وتاركت ورفعت وسأحت يؤدي معنى تركت قال في
التهديب وسحق له بكذا وسأح وافقه على المطلوب وصحح وسمع فعلى شيئا فسهل فيه
والمسألة المتساهلة وفيه سمح جاز وفيه سمح بكذا سماحة وهي الموافقة على ما طلب
والناس تستعمل السماع في ترك ما يكرهه المستخرج عنه فقوله سأحتك المعنى تركك
اخر وافقتك على المطلوبك وسهلت لك وجذبت لك المطلوبك واسرعت لك به
فحاول في المطلوب من تركت وتاركت لاستيما مع اضافة الصلح بما دفع له في ذلك
فقبضه وهو ما لا يتوقف فيه والحال هذا والله اعلم سئل في امرأة اشترت من زوجها
دارا ما ساكنان بها بما لها عليه من الدين ثم احتاجت للنس فقال له اوفقه لغاين وقد
فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه له امرت هل ينفسخ البيع ام لا اجاب نعم ينفسخ والله اعلم
سئل في رجل اشترى جملا ثم اشتقال فيه وهلك عند البائع بعد الاقالة واراد
الرجوع بجميع النش هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك والاقالة وقعت صحيحة
ولو قد رجع حدث العيب فيه باقرار المشتري به ليس للبائع ان يرجع بنقصان العيب
وان تعذر الرد بالهلاك فافهم والله اعلم سئل في رجل اشترى فرسا وقبضها
فتعيبته عند فسأل الاقالة ليس البائع فاقاله غيرنا يا عيب هل له رد الا قال
بسبب ذلك ام لا اجاب له رد الاقالة وله امضاؤها ولا يرجع بنقصان العيب والله اعلم
سئل فيما اذا اتم الكرم لبيع واستهلك المشتري ثم رده ثم تقايلا او تغاسقا عقود البيع
هل تنص الاقالة ام لا وما الحكم في الثمرة المستهلكة اجاب لا تنص في الاقالة
رجل باع من آخر كرا ومله اليه فاكل المشتري نرله سنة ثم تقايلا لا تنص وفي الجثي والزيادة
المنفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله وراة المتولد من البيع كالثمره ومثله
في كشمير من الكتف وفي الخاميس والعشرين من جامع الفصولين والمنفصلة
المتولد كولد وثمر ونحوه تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ اهو اذا علمت
عدم صحة التفاسخ علمت ان الثمر كانا للمشتري والحال هذا والله اعلم سئل في عبيد

مطلب
قول البائع
المبيع عند رد
المشتري لم يرد
العيب فيه اقالة

مطلب
في اقالة البائع
قبل قبض
المبيع من البائع
وفي الفاظ
تتعقد بها
الاقالة

مطلب
اشترت من
زوجي دارا
ما ساكنها
ثم اقالته ببيع

مطلب
ادعي البائع
بعد قبضه
المبيع حكم الاقالة
انه هلك العيب
عند المشتري

مطلب
اقال البائع المشتري
من غير علمه بتعيب
المبيع في المشتري

مطلب
اذا اتم الكرم والكل
المشتري ثم رده
ثم تقايلا او تغاسقا

مطلب
في عبيد
المنفصلة

مطلب
استحقاق المشتري
العقد ثم تقايده
مطلب
قرض المشاع بما

مطلب
تأجيل القرض
غير المذموم

مطلب
القرض لا يلزم
للمرئ

مطلب
رجل مات وترك ورثة
وبذمت مال لجهة
وقف معاملة
بالرجح من غير مستحق
ويريد المتولي ان
يرجع عليه بمذمة
او يمنع صرف
معلوم احد هم
الوقف لتمام

مطلب
اشترى منطمة
في منسكها بخطة
خالصة

مطلب
اخذ منه ذراهم
على ان يرجعها في كل
شهر كذا

مطلب
في رضى على اتمام
باشرة عقد راحة
من غير وجه شرعي
ثم اقر بقبضه
ثم انكر

استغله المشتري هل يقع اقالته فيه ام لا اجاب نعم تقع ونظير له الغلة والله اعلم
سئل في زيد اقرض بكر ا نصف ثم تركه مشاعا هل هذا قرض صحيح ام لا اجاب القرض
صحيح ولا يمنعه الشيوع فقد صرح في البحر ومنه الفقار في كتاب الحبة نقلا عن المهاتبان
قرض المشاع جائز بالاجماع وعليه عدم توقفه على القبض اذ التصرف فيه قبله يجوز
على الاصح كما نقله في التاثير خاتمة عن الفتاوى والخلاصة والله اعلم سئل هل يلزم
تأجيل القرض ام لا اجاب لا يلزم الا اذا اوصى به والله اعلم سئل في رسول قبض القرض
اذا مات مرسله هل يلزمه ام لا اجاب لا يلزمه لان مجرد سفير ومعيرو وهذا بالاجماع
فلا ضمان عليه والحال هذه والله اعلم **باب الرضا**

سئل في رجل مات عن ورثة وبذمت مال لجهة وقف معاملة بالرجح لم يعامل فيه
بجيلة تاتدفع الربا المحظور شرعا والمتولى عليه يطالب الورثة به هل له ذلك ام لا وهل اذا
كان لاحد هم معلوم وظيفة فيه يشوع به ان يمنع صرفها له لذلك ام لا اجاب ليس
للمتولى الوقف ذلك ان هو ربا محض محرر بالكتاب والستة واجماع الامة سواء فيه
الوقف واليتيم وغيرهما والوارد فيه من عظيم الاثم وقبح الجرم لا يكاد يضبط بعده
ولا يصبر يحذو فيه عن ابن عباس قال يقان لا كل الرباخذ سلاحك للحرب ولا عبرة بمن اضله
الله تعالى فقا سه على منافع الوقف اذا كانت الدرهم دراهم الوقف على القول بجواز وقفها
فانه قياس فاسد في غاية المبينة بحيث لا راحة فيه للساواة لعدم صمد فالحد في الربا
لها ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بضمها بها في الملك ايضا ونحن انما منعناه في الملك لكونها
اعراضا لا تقوم الا بالعقد واما اخذ العشرة باثني عشر بلا وجه لثبوت الخالي عن العوض في الامة
فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع والاحوال ولا قوة لابي اسحق العظيم والله اعلم سئل في رجل
اشترى حنطة في سبيلها بعضها محصور وبعضها غير محصور بحسطة حالصة هل يصح ذلك
ام لا اجاب لا يصح كما صرح به في البحر نقلا عن الحاوي وعلى كل حال من احوال ثلاث جهن
مقدار الحنطة التي في سبيلها او علم انها مساوية لحنطة الثمن او اقل للربا الحاصل والحال هذه
والله اعلم سئل في ذمي اخذ من ذمته خمسة قروش ونصفا وتطالبه الان بقشرين زعما
منها لزوم الرجح هل يلزمه ام لا وعليه ما زاد على راس مالها اجاب ما زاد على ما اخذ منها
ربا محض فعليه ما رده باجماع الامة بل واجماع كل الامم والله اعلم سئل
في وصي على ايتام باشرة عقد مريحة مع ذميين لهم ثم اعترف بقبض ما باشرة من الرجح ثم قال
ما قبضت هل يصح اعترافه ويبطل انكاره القبض ام لا وهل اذا زاد فعلا رجا بغير معاملة تكلو
ربا يملك الرجوع فيه ولهما ان يحسبناه من اصل الدين ام لا اجاب نعم يصح اعترافه
بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والاصل ان الحقوق في مثل البيع والشراء تنعق بالعاقدة

وقبض الثمن منها سواء كان قبل الخروج عن الوصاية أو بعد كما صرح به في جامع
الفصولين وغيره ويبرأ المدينون بالدفع اليه مطلقاً حيث وجب بعقده نعم
على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار كاذباً بحلف الذميان ما كان
كاذباً في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحاً بغير معاملة فهو ربا محض مطلقاً
سواءً . . . في مال يتيم أو غيره لا إطلاق للنصوص الواردة في تحريمه والوعيد له
ولا عبرة . . . شذفاً خالف النصوص مردوداً وحتماً ولو تعلق قائله بكاف السماء والله
سُئل في صرف القطع بالقرش الاسدية اجاب هو ربا محض لم يستعاد لا وزناً
فلزم وجبه من رد البدلين ووجوب التعزير لا ربحاً بالعصية التي اذن الله تعالى
فيها بالحرب واذا انفق أحدهما ما قبضه وجب عليه ضمان مثله فيردّه ويسترد
مادفع والقول قوله بيمينه لان القول قول القابض ضماناً كان أو ميثاً والله اعلم

مطلب
في صرف القطع
بالقرش

باب الاستحقاق سُئل في رجل وضع يده على حصص
في حواكير موقوفة بارضها وشجرها وقفاً محكوماً به ياكل غلها مدة سنين ادعى الوقف
عليهم بها وبما اكل من غلها فاجاب بانهم باعوها له فهل على تقدير انهم باعوها له
يصح بيعهم ام لا حيث كان الوقف ثابتاً محكوماً بلزومه على الوجه الشرعي ويضمن
جميع ما اكل من الغلة ام لا اجاب لا يصح بيعهم وعليه ان يردّها للوقف فان
ان جبهته القاضى حتى يردّ وعليه مرة الغلة التي استهلكها ويرجع عليهم بما دفعه من الثمن
ان ثبت بالوجه الشرعي والله اعلم سُئل في رجل اشترى كرمًا فقبضه وتصرف
فيه ثلاث سنين ثم ظهر لدى قاض انه وقف بعد اقامة البيّنة واخذ البائع
بقبضه والقاضى وطلب الغلة التي اكلها المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب
ردّها على البائع ان كانت قائمة او قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري
في مقدارها ام قول البائع ام لا اجاب صرح في مجمع الفتاوى نقلاً عن جامع الفتاوى
انه يوضع من الغلة مقدار ما انفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك ياخذ المشتري
من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان اقرّ انه تناول وان انكر
بالكلية فالقول قوله بيمينه لانه المدعى عليه والآخر المدعى فيحتاج الى البيّنة والله اعلم
سُئل في رجل اشترى من آخر بغلة بثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن
من البائع فادعى البائع عندّه هل يكون هذا دفعاً عنه ولا يشترط حضور المشتحق
البائع ليعده ام لا اجاب نعم تسمع الدعوى وتقبل البيّنة ولو كان المشتحق غائباً على
الاظهر ولا شبهة ويندفع المدعى بذلك والحال هذه والله اعلم سُئل في حصان تداوى
الايدى فاستحق بدمشق الشام بالملك المطلق او بالشافى فطلب من باعوه ثمنه

مطلب
داشني الوقف
وادعى واصنع
البدل ثم ادعى
من الوقف عليهم
ولا يصح البيع
ويضمن ما اكل
من الغلة

مطلب
اذا اشترى كرمًا
وتصرف فيه
ثلاث سنين ثم
ظهر له انه وقف
وباعه المشتري
فادعى البائع
الغلة التي اكلها
المشتري فما الحكم
في ذلك هل يجب
ردّها على البائع
ان كانت قائمة
او قيمتها ان كانت
هالكة وهل القول
قول المشتري في
مقدارها ام قول
البائع ام لا

مطلب
استحققت
البغلة من
المشتري
فادعى البائع
الغلة التي اكلها
المشتري فما الحكم
في ذلك هل يجب
ردّها على البائع
ان كانت قائمة
او قيمتها ان كانت
هالكة وهل القول
قول المشتري في
مقدارها ام قول
البائع ام لا

فبرهن بائعه أنه تم عند اوعدها ببيعها هل يبطل الحكم الصادر بدمشق الشام بالاحتفاظ
 اجاب نعم تسمع بينة البائع انه تم عند اوعدها ببيعها ويبطل الحكم السابق بالاحتفاظ
 لأن ذا اليد هو البائع الأول وفي دعوى النجاج من المتبايعين بينة ذي اليد أولى بالقبول
 للحكم بها والله اعلم **سئل** رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها المشتري من آخر فاستحققت
 من يده بدعوى النجاج هل اذا اقام المشتري منه بينة انها نتاج بهيمة بائع بائعه يبطل الحكم
 للمشتري ومثله اذا اقام بائعه بينة وكذلك اذا اقامها بائع بائعه أم لا **اجاب** نعم
 باقامة البينة من كل منهم يبطل الحكم للمشتري والله اعلم **سئل** رجل باع بقرة فولد
 عند المشتري ثم استحققت من يده بالخروج الشرعي واخذها المشتري هي وولدها هل للمشتري
 ان يرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد أم لا **اجاب** نعم للمشتري ان يرجع على بائعه بالثمن
 وقيمة الولد يوم التسليم للمشتري كما صرح به في جامع الفتاوى والزيادات مقلداً بما مرر
 من جهة البائع فترجع العهدة اليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله اعلم **سئل** في
 رجل اشترى من آخر محلاً باربعة ففروش فصارت ثوراً وزادت قيمته فظهر انه عمل الغير وانه
 كان ودبعة عند البائع فهل اذا اخذ مالكه للمشتري ان يرجع على بائعه بالثمن وبما زاد
 في قيمته عند افر ليس للمشتري ان يرجع على البائع الا بالثمن لا غير **اجاب** ليس للمشتري
 ان يرجع على البائع الا بالثمن والحال هذه والله اعلم **سئل** في عمرو اشترى من زيد بعيراً
 بثلاثين وعشرين اسدياً وباعه بغيراً بعشرين وتقابضاً ومات بغير العشرين عند
 زيد فادعى اخوه على عمرو ان الجمل الذي باعه اخوه له ملكه وانه لم يأذن له ببيعه الا بحصة
 وثلاثين اسدياً وانه رد ببعه ويريد اخذ منه هل يعطى بحجر دعواه أم لا وما الحكم
 اذا اقام بينة على دعواه **اجاب** لا يعطى للمدعى بحجر دعواه بل لا بد له من بينة
 تنور مدعاه والاصل ان المتصرف بالبيع يكون مالكا ولذا لا يصح اقراره بعد بانه
 فضولي او وكيل لانه متاع في نقض ما تم من محبة فيه وسعيه واذا اقام المدعى المذكور
 بينة على دعواه استحق ان يعطى ويرجع عمرو على زيد بثلث البعير المستحق عليه وهو الثلثة
 والعشرون وقد تم البيع في البعير الذي مات وان كان عمرو استعمله او كاري عليه لا طلب الحقيقة
 بأجرة عليه اذ منافع المصنوع غير مضمونة عندنا والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى زيد بيتاً بثمن معلوم
 من عمرو وبني فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مشتق وابنة لدى قاض واستخلصه من زيد والآن
 يزعم زيد ان له الرجوع بالثمن وقيمة البناء على عمرو فهل له ذلك أم لا **اجاب** نعم له ان يرجع بثلث
 وقيمة البناء على البائع كما حتره علماً وثنا فاطمة كونه غرة وله قيمته قائماً يوم تسليمه ولعمري **سئل** في رجلين
 تقاضيا في ثوبين فتمردوا على احداهما واقام عليه بينة واستحل قضاء قاض فانك من يده بائع بائعه
 بملغ ورده على القايض فامتنع من قبوله ويريد اخذ ثوبه الذي قايض به هل له ذلك أم لا **اجاب**

مطلب
 يبطل الحكم
 للمشتري
 بدعوى النجاج
 ناشت

مطلب
 ولدت بقرة في
 يد المشتري
 استحققت
 يرجع على
 بائعه بالثمن
 وقيمة الولد

مطلب
 اذا ارادت
 قيمة البيع
 في يد المشتري
 ثم استحق
 لا يرجع على
 البائع الا
 بالثمن

مطلب
 اذا اشترى
 بيتاً وبني فيه
 ثم استحق
 يرجع بالثمن
 وقيمة البناء

مطلب
 تقاضيا في
 ثوبين

ليسر له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاشتقاق لا ينفسخ البيع لان الاشتقاق
 يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله اعلم **باب** ^{السلم}
 سئل في رجل اسلم اخرا مبلغا معلوما في جلود من جلود المغرعة وما معلوما ولكنه لم يهرز
 الطول والعرض وما تنقضي به الجعالة ولا بقية شروط السلم من المحل وضرب المدة المعينة
 وقبض ربا السلم بعض الجلود وتصرف فيها ونقي البعض لجلب السلم المذكور على الوجه
 المستور فاسد وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله الى المسلم اليه ربا السلم وجوب قيمة
 المقبوض من الجلود على ربا السلم للمسلم اليه والقول قوله فيها يمينته وعلى المسلم اليه
 البيئته اذا ادعى زيادة على ما يقول ربا السلم اذا القول قول القابض ضميننا كان او امينا
 والله اعلم **سئل** في المسلم اليه اذا مات هل يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركته ولا يلزم
 ربا السلم الصبر الى الاجل المشروط في عقد السلم ام لا **اجاب** نعم يحل المسلم فيه ويؤخذ
 من تركته المسلم اليه والله اعلم **سئل** في رجل له على اخر قطن سلبا ووزنه المسلم اليه
 الاشياء منه فقال ربا السلم لا قبله الا تمام ما وتركه فسرق هل يكون على الدائن ام على المدين
اجاب يكون على المدين والحال هنه وهما لم يقبله والله اعلم **سئل** فيما اذا اسلم
 بنا في زيت هل يجوز ام لا يجوز لا شمالي البديلين على احد وصفي علة الريا وهو لا تناف
 في الوزن **اجاب** من شرائط صحة السلم عدم اشتمال البديلين على احد الوصفين اللذين
 هما العلة للرياء وقد اشتمل عليه هنا لكونهما موزونين فان الزيت موزون كما صرح به
 في البحر والبن موزون ايضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل احدهما راس مال السلم لحرمته انما
 والله اعلم **سئل** في رجل اسلم اهل قرية ثلاثمائة وخمسين قرشا على خمسة وثلاثين رجلا
 من كاهن ابيض سبل الدواب يستحق في نصب الميزان بطر البسل الشام ستة اشين وستين
 بعدا لالف واسلم ايضا خمسين قرشا اسديت قرضا يستحق وفاؤها في الموسم المرقوم وذلك
 في كماله فلان استاذ القرية ما لا وذمة هذا صوره ما شطر في مشطوره هل يصح السلم
 المذكور وكفالة الكفيل المزبور ام لا يصح واحدهما وهل اذا انفق ربا السلم والكفيل
 على ان يسقط مشطوره بان المسلم اليه في الحرير المذكور والمستقرض للبلغ المزبور واستاد
 القرية المذكور في الظاهر استعان به على خلاصه من اهل القرية ثلثة من غير ان يكون
 مستقرضا ومسل اليه في الحقيقة يلزمه ذلك ام لا وهل يلزم اذا ادعى استاذ القرية ذلك
 في ذلك وانكر الاخر ذلك فاقام عليه بيئته بذلك تقبل ام لا وهل اذا عجز عن اقامة البيئته
 يستخلف ام لا **اجاب** لا يصح السلم المذكور اولا لعدم استيفائه شروط العدة بل
 هو فاسد ولذا فسد الكفالة في الحرير المسلم فيه لا تصح ان شرط صحة الكفالة المدين الصحيح
 وهذا غير صحيح فهل لا يطالب به اهل القرية فكيف يطالب به الكفيل واما مسئلة الطئة فقد صر

مطلبت
السلم في البديلين
من غير اشتقاق
الشرط فاسد
فصل على السلم
الذي ذكره
المال ويحتمل
ربا السلم
تعتبر

مطلبت
اذا مات المسلم
اليه هل يحل

مطلبت
دفع ثمن البديل
بغير اشتقاق
الى ربا السلم
فقال لا قبله
الا تمام ما وتركه
فسرق

مطلبت
لا يصح اشتداد
البن في الزيت
لان شرط صحته
عدم اشتمال
البديلين على احد
الوصفين

مطلبت
اذا اشتمل في جبر
البن على البديلين
فالتا فاسد
فالكفالة به
غير صحيحة
ولا يقبل دعوى
الانبيئة

قاضيخان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بها في الاختيار كثير من علمائنا قال
 قاضيخان فان ادعى أحدهما ان البيع كان نجسة وانكر الآخر لا يقبل قول من يدعى بنبذته
 ويستخلف الآخر وان اقام مدعى النجاسة البينة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك
 علم حكم واقعة الحال بصرح المقال والله اعلم **مسئل** في جماعة وكلوا رجلا يسلم لم يبلغا
 على زيت في ذمم جماعة فاسلم وادعوا انه لم يذكر فيه الاجل او غير من شروطه وادعى
 الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه ام قوله ويلزمهم كجواب
 القول قوله بيمينه ويلزمهم المسلم فيه لا ندعى الصحة وهم يدعون الفساد وفي
 مثله القول بصدعى الصحة والله اعلم **مسئل** في جماعة اذ نوا الرجل ان يسلم لهم دراهم
 على زيت من الناس تفعل غيرأت بشرائطه هل يصح ويطالب الماذون له به وهو يطالب
 الجماعة ام لا **جواب** لا يصح ولا يطالب أحد الماذون له فلفساد التسلم بترك
 شرائطه واما الذين اذنا فلعدم جواز التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في الخبر
 في الوكالة نقلا عن الجوزية فلا طلب عليهم فساد السلم او صح والله اعلم **مسئل** في رجل
 اسلم اخر عشرة قروش في قطار وعشرة ارطال من الدبس الى نزول المدبسة هل
 يصح التسلم ويؤثر السلم اليه بدفع الدبس ام لا يصح واذا قلتم لا يصح التسلم وكان قد
 دفع شيئا من الدبس يشترده ويدفع له رأس مال التسلم ام لا **جواب** صرح في منح
 الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى انه لا يصح السلم في الدبس يعني وان اجتمعت شرائطه
 قال لا ندعى من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم
 اليه الا رد رأس مال التسلم ويشترده بدسه بعينه ان كان باقيا والا فقيمة يوم قبضه
 والله اعلم **مسئل** في زيد دفع له عمرو دراهم ليخرجها له على شعير قد فنها زيد ليكر
 ليخرجها فخرج البعض وانفق البعض على نفسه والان يقول زيد ليكر قد وفيت غك
 لشعير لعمرو هل يلزمه ان يدفع له نظير الشعير ام **جواب** لا يلزمه ذلك والحال هذه
 على اى حالة تكون وانما يلزمه رد مثل ما استهلكه من الدراهم والله اعلم **مسئل** في رجل
 اشترى من اخر قدرا من الزيت بثلثين معين ثم جعل الثمن في قدر ازيد من الزيت المبيع سلما
 وعند مجيئ المحل دفع المسلم اليه المسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك ام لا وبأخذ المسلم
 اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور او لا من الزيت ام كيف
 الحال **الجواب** لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلما فيطالب المشتري بالدراهم
 التي جعلت ثمنها لا غير ويرجع بما دفعه للبائع من الزيت والله اعلم **مسئل** في امرأة
 اسلمت رجلا مبلغا في قطن يقشرو وزنا معينا سلما فاستأفحين المحل لم يجد المسلم اليه
 قطننا فاشترى منها ما بذمته من القطن بثلثين مؤثلا وحين مجيئه باعها فطس

مطلب
 القول لرب
 التسلم في دعوى
 الاجل لا للمسلم
 اليه في انحاء

مطلب
 لا يطالب الوكيل
 ولا المشتري
 بالمسلم فله
 اذا فسد السلم

مطلب
 لا يصح التسلم
 في قدرين وان
 اجتمعت شرائطه

مطلب
 دفع عمرو وزيد
 دراهم ليخرجها
 له على شعير

مطلب
 اسلم اخر في
 قطن فطس
 فاستأفحين المحل
 المسلم اليه

ببعض المبلغ وسلم لها وابتعت عليه البعض وتطالب به هل لها ذلك ام ليس لها
الاراس مال سلمها في الاصل وترد الزائد والحالة هذه اجاب ليس للمراة الا
راس مال سلمها وما اشترته من القطن يلزمها ثمنه فقاصصنه بقدر ما لها من راس
مال السلم وترد الزائد والحالة هذه والله اعلم سئل في بيع المسلم فيه من المسلم اليه
هل هو اقالة ام لا اجاب لا يكون اقاله سواء كان بقدر راس المال او باقل
او بكثر سواء قبض الثمن او قبضه او لا اما اذا استرد راس السلم راس المال بعد
ان قال انه قام على بثمن غال ونحوه فرد المسلم اليه وقبضه فانه يفسخ ويكون
ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بثمن غال فرد عليه
البائع الثمن ورد عليه وهو البيع فانه يكون اقالة على الصحيح فافهم والله اعلم سئل
في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلكا في ستم جوارزيت ولرثا كرشيا من شرائط السلم
ورهن المسلم اليه على ذلك بندقية فادعى ربه السلم ضياعها فما الحكم اجاب
السلم والحال هذه فاسد لعدم استيفاء الشروط وفي السلم الفاسد الواجب رد
راس مال السلم على ربه السلم وعلى المسلم اليه رد مثل قروشه او غيرها ان كانت قائمة
لادفع الزيت للمسلم فيه لعدم ثبوته في اذنته ويضمن المرمم الذي هو ربه السلم
قيمة البندقية بالغة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذ فاسد العقود
كصحيحها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذ لو يثبت ضياعه او هلاكه ضمان
جميع القيمة والله اعلم سئل في رجل اسلم لآخر خمسة وعشرين قرشا في ثلاثين رطلا
نابلسيا غزلا فلا حيا الى ستة اشهر فلما مضت طالبه بالغزل فاعسر فاشتراه
المسلم اليه من وكيل ربه السلم بثلاثة وثلاثين قرشا ودفع له منها ثمانية اربطان غز
اقامها ثمانية قروش واربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه
الاصيل لرجل آخر بسبعة وعشرين قرشا فما الحكم الشرعي في ذلك اجاب
اتابع الغزل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجني او للمسلم اليه اتفاقا
واما نفس السلم الذي وقع اولاه في الغزل ان استجوع الشروط وهي سبعة عشر رطلا
سته في راس المال واحد عشر في السلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة السلم
اليه وما اظن انها استوفيت واذالم لو جدد يلزم على المسلم اليه رد راس المال وهو
الخمس والعشرون قرشا الى ربه السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من الغزل وغيره
والحال هذه والله اعلم سئل في رجل اسلم لآخر قرشا في مديحطة ولم يذكر ما توقف
عليه صحة السلم ولزوم السلم فيه هل له ان يسترده ويدفع له قرشه ان كان باقيا
او مثله ان كان متغيرا رده بغيره اجاب نعم له اشتراذه اذ كل من دفع شيئا

مطلب
بيع السلم اليه
من المسلم اليه
لا يكون اقالة
مطلقا

مطلب
يجب ضمان
الرهن بالمسلم
فيه بالغة
ما بلغت
لم يثبت ضا
بالبينة

مطلب
بيع السلم فيه
قبل قبضه
لا يصح
مطلقا

مطلب
اذا فسد السلم
فترد المثل
اليه للمسلم فيه
وتدبر المثل
المال

بناء

مطلب
اشترى
غروش
قطار
قطار
قطار
المسلم
من
المسلم
المسلم
المسلم

بناءً على أنه ثابت في الذمة فيان أنه لو يكن ثابتاً له اشتراؤه ويرد عليه رأس ماله
والله أعلم سئل في رجل له على آخر قطار قطن سلكاً رأس ماله خمسة قروش اشترى
المسلم إليه من رب السلم نصف قطار بعينه بثمانية قروش مؤجلة إلى سنة وقبضه
ودفع له عند محله ماله عليه وكل له في ثانی عامه القطار يدفع نصفه الباقي ثم طالبه
بالش الذي هو الثمانية قروش فباعه نصف قطار بعينه بخمسة قروش وقاصصه
بمثلهما ماله عليه من الثمانية فهل له المطالبة بالثلاثة قروش أم لا وهل يصح جميع
ما فعل أم لا أو نحوها الجواب اجاب شراء المسلم إليه من رب السلم نصف قطار
معين صحيح لكن دفعه له بعينه بعد قبضه ماله عليه من القطن المسلم فيه غير صحيح لأن
فيه شراء ماباع بأقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبقيضه على هذا الوجه ملكه
رب السلم بمثله لأن قبض البيع في البيع الفاسد باذن مالكه موجب للضمان أن قيمته
في قيمته وإن مثلاً فبمثله ونصف القطار الثاني وقع عن السلم فيه بالدفع على
جهته فبقي لرب السلم نصف قطار وعليه النصف المضمون بمثله فإن تقاصصها
صح ووقعت البراءة عن جميع المسلم فيه ولا يطالب كل بما في عهده وبيع المسلم إليه
النصف القطار آخر بالثمن الذي هو الخمسة قروش صح فقد لزمت له لرب السلم
ثمانية ثمن النصف الذي اشتراه أولاً ولزمت له رب السلم الخمسة ثمن النصف الذي
اشتراه آخر الأمر فالقيا قصاصاً الخمسة بالخمسة فبقي لرب السلم ثلاثة يطالبه بها
وجه ما أخذ هذه الأحكام أن المسلم فيه يكون بيعاً عند القبض قال في الزيادات
لو اشترى ما نفع في كره اشترى المسلم إليه من رب السلم كخطبة بمائة درهم إلى سنة
فقبضه فلما حل السلم أعطى ذلك الكره لم يجز لأنه اشترى ما باع بأقل مما باع قبل نقد
الثمن كما نقله في البحر عن فتح القدير مستدل به على ذلك وأما المقتاصصة بالمسلم فيه
فنقل في البحر عن الأيضاح أنه وجب على رب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد
أو بعد لو يصر قصاصاً وإن وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صارا قصاصاً
إن كان قبل العقد وإن كان بعد فجعله قصاصاً جازاً وهذا وجب بقبض مضمون
فإن جعله قصاصاً جازاً وأما شراء المسلم إليه من رب السلم وعكسه فلا يشك شك
في جوازه والله أعلم

كتاب الكفالة

مطلب
لا يصح
الذلال
الخسران
المشترى

سئل في دلال قال لا أشر هذا بكذا وإن خسر فعلي فاشترى فخره هل تصح ويكره
الخسران أم لا اجاب لا تصح ولا يلزمه الخسران فقد صرح في البرازية بأنه لو قال
بائع فلا تأ على وما أصابك من خسران فعلي لم يصح وقد ذكره في البحر في قوله وما غصبك
فلان فعلي فلا تأ عنها ومثله في كثير من الكتب والله أعلم سئل في رجل قال لمتخفي

من حاكم سياسة وقد اراد الخروج من بلده لا يخرج فما اخذ منك فعلى صمانه فانه
منه ما لا ظلم هل يصح ويلزم القائل ام لا اجاب نعم يصح ويلزم القائل وهي مسئلة
المثون المعبر عنها بقولهم وما غصبك فلان فعلى والله اعلم سئل في رجل له على
جماعة متكلمين على دين مبلغ فضا طالبهم به فقال له كبيرهم دينك عندي هل يكون
كفيل او يطالب به ام لا اجاب نعم يكون كفيل كما صرح به في التارخانية بقوله
لفظة عندي للودبعة لكنه بقرينة الدين تكون كماله واسار اليه الزيلعي بقوله
مطلقة يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا وقد صرح قاضي خان
بان عندنا اذا استعملت في الدين يراد به الوجوب فاذا علم ذلك علم ان له مطالبة وجبة
واظلم سئل في رجل استعار من اخريتونا ليرهنه بدين عليه لآخر ويبيع له كل
ثمرته فاعاره لذلك سارطا الرجوع عليه ثمهما اكله المرحن منها فاكله مسين هل يرجع
عليه ام لا اجاب نعم له ان يرجع عليه مما اكله منها كما يعلم من مسائل الكفالة
بالجهول نحو ما ذاب لك على فلان فعلى وما غصبك فلان فعلى فافهم والله اعلم سئل
في قاض اقترض من اخو درهم وطلب المقرض منه كفيل فا حضر المقرض رجلا لزم
وقال له هذا يكفلي فقال الرجل ان دخل القاضى مدينة القدس الشريف وقبض
المحصل فانا كفيل عنه فيما اقترضه فبات القاضى المستقرض في اثناء الطريق
ولم يدخل القدس الشريف ولم يقبض المحصول هل تقع الكفالة ام لا اجاب هذه
المسئلة وقع فيها الشراح الهداية مجال عظيم بسبب تعقيد في العبارة يطول
الكلام عليه فنجس عنان القلم عنه ونذكر ما صرح به قاضيان في فتاواه وهو قوله
ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو ان يقول اذ اقبلت الرجح او جاء المطر او اذ قدم في
الاجنبى الدار فانا كفيل بنفسه لا يصير كفيل وكذا لو علق الكفالة بالمال بهذه الشرط
وان علق الكفالة بما هو سبب الحق او سبب لا مكان التسليم نحو ان يقول اذ قدم المطر
البلد فانا كفيل بنفسه فقدم فلان صار كفيل بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل
قدم فلان شرطا للزوم الكفالة وهذا شرط للزومها دخول القاضى مدينة القدس
الشريف وقبض المحصول ولم يوجد فكيف يصح ان يلزمه المال هذا لا يكون بحال من
من الاحوال فافهم والله اعلم سئل في حبك حاصله استأجر وقبل والتزم وتعهده فلان
ابن فلان وفلان بن فلان من فلان بن فلان وفلان بن فلان عما هو مرتب على اهالى القرية
الفلانية عن المال العتيق الباقي عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا وعن مال سلطان
ومشاهرة وخطعة وغريبة وحق حطب ومال طنطور ومجدة وعيدبة وخميسية
مبلغا قدره الفا قرش وثلاثمائة قرش يدفعان ختام شهر ربيع الاول ثلاثمائة و

مطلب
اذا قل احذ
الديونين
لذا ثبت
دينك عندك
يتكون كفيلا به

مطلب
استعار من
آخر يتونا
ليرهنه بدين
عليه من آخر
ويبيع له اكل
ثمرته

مطلب
في تعليق
الكفالة
بالشرط

مطلب
فيما تصح
الكفالة
وما لا تصح
كلها
وانشأ
غيرها

وهو الفان يذفعانها في ثمانية اشهر من غرة ربيع الثاني الى ختام ذي القعدة
كل شهر ما ساقرض وخمسوا استيجارا وقبولا وتعهدا او التزاما صحيحا شرعيا متيقنا
وصدقها على ذلك فلان وفلان وقبل كل التصديق لنفسه قبولا شرعيا متيقنا ثم ذلك
تسلم الملتزم ان المذكور ان من جنس فلان وفلان الملتزم مر لها شيخي القرية فلا وفلان
المستجوبين على المال المذكور تسليما شرعيا وكفل كل من الملتزمين صاحبه في اداء البلع المذكور
بؤخذ منها كسالة شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي الموقع خطه اعلاه وحكمه موثوقا
حكما شرعيا لعل ما تضمنه هذا الصك صحيح شرعا سالما من الخلل بغير شرع فيصح استيجارا
المستأجرين وقبولها والتزامها المصدد وفي الصك باستأجر وملتزم وقبل وتعهدا
هو مرتب على اهالي القرية الفلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان
ومشاهدة الخادم لا اجاب لامته في خلل الصك المذكور وعدم صحته اذ قوله استأجر
وقبل والتزم وتعهدا هو مرتب على اهالي القرية عن المال العتيق والافعال واقعة على ما هو مرتب
على اهالي القرية وما هو كذلك فاسد باجماع العقلاء اذ استيجارا وما هو كذلك لا يتعقل
وقوله كذلك وتعهدا والتزامه اذ الكهالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيح في اصح القوانين
فكيف بما لا اضله شرعا من محبة وعبدية وخميسة الخ قال في فتح القدير واما التواضع
فان اريد بها ما يكون بحق ككرمي النهر لترك العامة واجرة الحارس للحمة الذي يسمى
في ديار مصر الخفير والوظف لتجهيز الجيش في حق فداء الامر اذ لم يكن في بيت المال شئ
وغيرها مما هو بحق فالكهالة جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب طاعة
ولي الامر فيما فيه مصلحة للمسلمين ولم يلزم بيت المال اولزمه ولا شئ فيه وان اريد بها ما ليس
بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زماننا ببلاد فارس على الخياطة والطباخ وغيرهم
السلطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانها ظلم واختلاف للشايخ في صحة الكهالة بها
فقل تصح اذ العبرة في صحة الكهالة وجود المطالبة اما بحق او باطل ولهذا قلنا ان من قول
فتمتها بين المسلمين فعديل فهو مأجور وينبغي ان كل من قال ان الكهالة ضمر في الدين يمنع
صحتها قلنا ومن قال في المطالبة يمكن ان يقول بصحتها ويمكن منعها بناء على انها في الظاهر
في الدين او معناها او مطلقا ومن يميل الى الصحة الايام البردوي يريد فخر الاسلام اما ان
صدرا الاسلام فاني صحة الكهالة بها اهو وفي الخلاصة نقلا عن مجموع النوازل طبع الاولى ان ياكل
سهم شيئا بغير حق فاخفى بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال الخفقون للذير وجدهم الوالي
لا تطلقوه علينا وما اصابكم فهو علينا بالمخصص فلو اخذ الوالي منهم شيئا فلم الرجوع قال هذا
مستقيم على قول من يجوز ضمان الحانة وعلى قول عامة الشايخ لا يصح وفي البرازية ضمان الجبايات
على قول عامة الشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان فخر الاسلام وجماعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة للحمة

كما لمطالبة الشرعية اهـ وفي فتح القدر في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم يعني في القسمين
ما يتناه من الصحة في احدهما والخلاف في الآخر ثم من اصحابنا من قال الافضل للابن
ان يساو اهل محلة في اعطاء النائية قال شمس الائمة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعاد على المال
والجهاد واما في زماننا فكثر الثواب تؤخذ ظلما ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فخير له
وان اراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم
وينال المغنى الثواب فان قلت فقد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والايضا
بان القسوى على الصحة وما عليه الفتوى اصح مما عليه العامة قلت انه غير متسلم بل هو فان قلت
ان الشيخ زين بن نجيم في الخبر قال وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح
والفتوى على الصحة فجعله على قوله وظاهر كلامهم والمال ان ظاهر كلامهم يخالفه لما صرح به
في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلة له ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القو
بصحة تقريره قلت قال مؤيد زاده في مجموعته نقلا عن العمادية والاسير اذا قال الغير خلصني
فدفع المأمور مالا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلتين وقال صاحب المحيط
لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاضى خان
وان كفل من رجل بالجبايات اختلفوا فيه والصحيح انها تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول
صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى واما الخراج فصرح علماءنا بانها تصح الكفالة به
قال المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بان يوظف الامام كل سنة من ماله على ما يراه
لاخراج للقاسمة وهو الذي يقسم الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في الفتوى
وغیره وظاهر ان الاعتماد الاطلاق ومن ثم اطلقه صاحب الكنز فيه وغيره قال في البحر اطلقة
فشم الخراج الموظف وخراج القاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة
ونفي صحة الضمان بخراج القاسمة لانه لم يكن دينيا في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متونا
وشروحا وفتاوى هذا واما الصك المذكور فانواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعاب به ولا يلتفت
اليه شرعا وانه اعلم سئل في رجلين صا درهما والى وحبتهما فقال احدهما لا اخير خلصنا
من مصادرتي بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه عليك ففعل هل الرجوع عليه
ام لا اجاب له الرجوع ولعلم يقل له ليرجع على ففي البرازية قال الرجل خلصني من مصادر
الوالي او قال الاسير ذلك قيل لا يرجع فيها بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط
لا في المصادرة والامام السرخسي على انه يرجع فيها بلا شرط الرجوع وهو الصحيح اهـ ومثله
في كثير من الكتب والاعلم سئل في قيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به ام لا اجاب نعم يبرأ
بموت والمه اعلم سئل في قروي نزل به ضيف ففصبت بهيمة جاره فاتهم الضيف بها فاتي الى
المضيف وقال له ان فلانا ضيفك فغصبت بهيمتي الغلانية فقال له ان كان غصبتك

مطلب
مصادر والى اطلاق
مصادر لا يخرج خلصني
من مصادرتي
صح ويرجع عليه
بما دفع

مطلب
الكفيل بالنفس
يبرأ بالمكفول به
مطلب
ان كان غصبتك
بهيمة جارك

فانا ضامن فظهر غضب فلان لها هل على المضيف ضامنا ام لا اجاب نعم عليه
ضامنا وهو رد هان كانت باقية او قصتها ان كانت هالكة كما صرحت به لتوبه والشرح
والفاوى والله اعلم سئل في رجل اتهم بخرسقة بقر فأنكر فذهب فجلس في المجلس
لا يقدر عليهم لكنهم اخبروه بان فلان او صلتها اليها وباع البعوض لها والبعوض تركه عند
ودبغة فزجع اليه وطالبه برده بقره ليدفع فقال اذهب انت اليهم ومنها اخذ واملك فعلى
ففعلا واخذ وامنه ما لا يجبروا واكرها اهل يضمن ما اخذ وامنه ام لا اجاب نعم يضمن جميع
ما اخذوه والحال هذه بقوله بها اخذوه من مالك فعلى صحتها في الكتب والدلالات
والله اعلم سئل في رجل ادعى على اخيه انها ضامنا له ما تعلق بذمة فلان باذنه بالكفالة
الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليهما بالوجه الشرعي يؤخذان به ام لا اجاب نعم يؤخذان
ويحبسنا فيه فقد صرح علما وثابان حكم كفيلا الكفيل في الطلب والحبس وللأزمة
وجميع الاحكام والله اعلم سئل في رجل قال لا تركت لك فلانا او ضمته او ضامنه على هل
الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس او كفالة مال واذا كانت كفالة نفس هل يبرأ الكفيل بوجه
الى من كفله له حيث يمكنه محاصمته ولو في غير مجلس القاضى اجاب هي كفالة بالنفس
ويبرأ بتسليمه حيث يمكنه محاصمته ولو في غير مجلس القاضى ان لم يشترط تسليمه فيه والله اعلم
سئل في رجل توفي عن زوجة وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثمانية احدها من زوج
وعن ذكر والتركة مستغرقة بالدين فعوضت الزوجة عن صدها كراما وزوجة ابنه ككفالة
مهرها بغير اذن ابنه كراما وقضى القاضى به هل الزوج الميتة ابطال قضاء القاضى بذلك مع
استيفاء الشرط لا اجاب لا يقدر على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضى المستوفى
لشرائطه الشرعية وقد تقر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وان الكفيل بغير امر
المكفول عنه لا يرجع وانه اذا مات يستوفى من تركته ولا يرجع للورثة على المكفول عنه كما
صرح به في البحر وغيره والله اعلم سئل في رجل كفله مهر زوجته ابنه ومات الاب هل يؤخذ
من تركته ام لا اجاب نعم يؤخذ لكونه من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله اعلم
سئل في سفينة رئيسها نصراني عمل بها نساء واطفال ورجال من المسلمين والافرنج
واقبل عليهم في البحر فغلبوا به اهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقهم
على البر وكان متيسر القرب من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا منها اخذكم
هؤلاء فضمانه علينا فاسروهم واخذوا اموالهم واطلقوا الرئيس والافرنج ولم يعرضوا
لاموالهم هل يصح هذا الضمان فيضمنون ما اخذوا من المسلمين ام لا اجاب نعم يصح
هذا الضمان اذ المضمون عنده معلوم بالاشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين في
السفينة ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجرورا

مطلب
بها اخذ منك
فعلى

مطلب
اذا ثبت أنها
ضمنا له بذمة به
فلان يؤخذان

مطلب
في الفاظ تصح
الكفالة بها
ولا يبرأ الكفيل
بالنفس الا اذا
سلم المكفول به
في مجلس
مخاصمته فيه

مطلب
اذا اقبل نهر
زوجة ابنه
ثم مات
يؤخذ من تركته

مطلب
قاله رئيس اربك
وبعض من معه
للباقين منها
اخذكم فقلنا
فانه يكف الضمان

ومن فروع المذهب قال لا تتراسلك هذا الطريق فان اخذ مالك فانا ضامن واخذ
ماله مع الضمان والمضنون عنه مجهول كذا في جامع الفصولين راجعاً الى الفوائد
ثقة قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القدوري واما مسئلتنا فلا كلام في صحة
والله اعلم **مسئل** في رجل باع لآخر حقة الى دخول الجوز ثم كفله آخر فظهر فساد البيع
بالاجل المجهول هل يبرأ الكيل عن الكفالة ام لا **اجاب** بظهور فساد البيع يظهر فساد
الكفالة اذا لازم على الاصيل رد البيع نفسه ان كان موجوداً وورد مثله ان كان هالكاً
او مستهلكاً لانه فظهر من عدم الدين للكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكيل والله اعلم
مسئل في رجل دفع لجال ثلاثة جمال يذهب بها الى مصر بجولات لاخر باعرة مغلو
عنبت للجمال على صاحب الجمال ودفع له حماراً يركبه عارية فلما حل بمصر من الحمار وعجز
عن التبرع خرجت القافلة وان ترك المخرج معها حصل ضرر كلى للجمال والجمال فلما خرج
او دعه عند ثمة يحفظه ويقوم بأمره فلما وصل الى وطنه الاصل اخبر به فاستشيط
غيطاً فكفله آخر فيه هل الكفالة صحيحة ام غير صحيحة **اجاب** الكفالة غير صحيحة لان
شرطها ضمان الكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا لان المشتاع غير مضمون لهذا
الغذر الذي ذكر على الجمال والله اعلم **مسئل** في ثلاثة انفار كفوا دية قتل على عاقلة القاتل
هل تصح كمالهم ويطالبون بها ام لا **اجاب** لا تصح الكفالة بالدية كما صح به في الظهيرية
والخلاصة والبرازية والشارخانية نقلاً عن الظهيرية فلا يطالبون بها لعدم صحتها والله اعلم

مطلب
اذا كفن من البيع
سواء فاسداً
فالكفالة فاسدة

مطلب
الكفالة بالمستعارة
غير صحيحة

مطلب
الكفالة بالدية
غير صحيحة

كتاب الحوالة

مسئل في رجل اخذه الكبرة صر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر لزوجته الباقية فاحال
الاخ المذكور ابا زوجته بمهرها على زوج اخيه ليستوفي الاب من مهر الاخت مهرته بغير اذن
من الزوجين فاستوفي الاب من البعض وبقي البعض ومات الاخ واخذه عن محبته
ومات الاب المحال ايضاً فهل الحوالة صحيحة ام غير صحيحة وما الحكم في دفع المهر للاب هل
للدافع الرجوع في تركه الاب ام لا **اجاب** الحوالة المذكورة باطلة وللحال عليه
الدافع الرجوع فيما دفعه بعينه ان كان قائماً وبقيمته في القيمي وشله في التثلي ان كان مستهلكاً
في تركه القاصر والحالة هذه والله اعلم **مسئل** في رجل استاجر من ناظر وقف قرية
وشرط تعجيل الاجرة واحال بها مستحقاً في الوقت فقبضها ثم نقصت الاجارة فهل
يرجع على الناظر او على المستحق بما قبض **اجاب** يرجع الحال عليه بما ادى للحال على الجبل
لا على المحال والحال هذه والله اعلم **مسئل** في منول اذن له القاضى في الاستدانة للعمال
ادلا مال للوقف فمهر المستاجر باذن المنول واحاله على مستاجر حوائث الوقف ولا يصح
بقبول الحوالة هل المستاجر مطالب بالتسوية بما صرفه وحسبه اذا امتنع عن الاداء ام لا

مطلب
رجل عليه مهر
لزوجته الباقية
ولاخذه الكبرة
مهر على زوجها

مطلب
يرجع المحال عليه
بما ادى المحال
على الجبل

مطلب
اذا امر المستاجر
باذن الناظر
ويرجع عليه
ولا يكون مستحق
للمحال عليه ولا
للمحوالة

اجاب

اجاب المستأجر فقال في الجرح نقاد عن الغيبة ومثله في الحاوي الزاهد اذ قال القير ولولاك
لمستأجرها اذنت لك في عارتها فعمرها باذنه يرجع على القير وذلك والحوالة لا تلزم لانه
لا ينسب الى ساكت قول والله علم **سُئِلَ** في الحمال اذ اتوى من احتال عليه المال هل له ان
يرجع به على الاصيل افتونا ولكم الثواب الجزيل **اجاب** نعم له الرجوع على المحيل الذي هو في ابتداء
الدين اصيل لانه انما ضي هذا النقل بشرط وضو الدين لئلا يفتن المحيل عليه ولا له ان يفتن المحيل
وقد فانه ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله علم **سُئِلَ** في رجل له على آخدين فاحاله به على رجل
وقبل الحوالة ومات المحال عليه وعليه ديون لا تفي بركته بها فما الحكم في دين الحوالة **اجاب**
الحمال اسوة لغرماء الحمال عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحيل لانه قد اتوى والله علم
سُئِلَ في رجل ادعى على آخدين هو ثم مبيع فاجابه باقى اهلك به على فلان الغائب فقال
المدعى كوا قبل ذلك فاقام المدعى عليه بینه بذلك فقبلها القاضى ومنعه من معارضته
الى الاجتماع بالغائب ومخاصمته هل يلزم المدعى تغريمه او اهانته بذلك ام لا واذا حضر الغائب
ومجد الحوالة ولم يقم عليه البينة هل له الرجوع على المحيل ام لا **اجاب** لا يلزم المدعى اهانته ولا تغريمه
بذلك واذا حضر الغائب ومجد الحوالة ولا بينة للمدعى عليه ولم يعد المدعى البينة رجع المدعى على
المدعى عليه لانه قد اتوى بسبب ذلك على المحال عليه والله اعلم **سُئِلَ** في قروي عليه دين ليدو
التمح عليه بطلبه فباع لرجل بهيما له واحال لبدوى عليه بثمنه فقبل الحوالة قائلا ان العجب
ابوى الحمار فلم يجبهما ورده على ياتعه هل للبدوى طلب عليه ام لا **اجاب**
لا طلب للبدوى عليه والحال هذه لبطالان الحوالة بفقد الشرط والله اعلم
وهذا آخر الجزء الاول من الفتاوى الخيرية وتم طبعه في غرة شوال سنة ١٢٧٥ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

عن بيان الخطا والصواب الواقع في هذا الكتاب

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
١	١١	وفريد	وفريد	١١	١٦	تعد	تعد
٢	١٦	البرازيه	البرازيه	١١	٢٠	الرجح الرحيم	الرجح الرحيم
٣	٢٥	الاخبار	الاخبار	١٤	٢٤	بعضلات	بعضلات
٥	١٦	الاستخا	الاستخا	١٦	١٢	فكفيه	فكفيه
٦	١٥	افترق	افترق	١٦	٢١	لمسا	لمسا
٦	١٧	الحقنين	الحقنين	١٨	٢٤	الخلاصة	الخلاصة
٧	٢	المستقدمون	المستقدمون	١٨	٢٣	هتار طانية	هتار طانية
٨	٨	امشط	امشط	١٩	٢٠	فيها	فيها
٨	١٩	بمنة	بمنة	٢٠	١٠	وجدوا الفخ	وجدوا الفخ

مطلوب
اذا اتوى المال
على المحال عليه
يرجع به على
الاصيل
مطلب
الحمال اسوة
لغرماء الحمال
لغرماء الحمال
مطلب
اقام المدعى عليه
بینه على المدعى
انها حلتك بالدين
على فلان الغائب
وهو منكر فانه
لغائب ولم
يعد البينة ثانيا
في وجهه
مطلب
اشترى خمارا
بمن فاحاله
الى آخيه
بمنه فقبل
للشري الحوالة
ان العجب ابوى

صحيفة	سطر	خطا	صواب	صحيفة	سطر	خطا	صواب
٢٠	١٩	رجل	رجلا	٢١	٥	المسله	المساله
٢١	٦	عن من	عن	٢١	١١	الغبة	القيمة
٢١	٢٤	والكناخ والثلج	والكناخ والثلج	٢٤	٢٥	فاعتقني	فاعتقني
٢٤	٢٦	امرا جاب	ام لا اجاب	٢٦	١٤	مصلحه	مصلحة
٢٦	٢٧	الصغير	الصغير	٢٧	٢٩	المباشر	المباشر
٢٨	١	المجوز	المجوزة	٢٩	١	نقله	نقله
٢٩	١٧	بت	بت	٢٩	١٨	يضق	يضق
٤١	١٩	بما دفعه	بما دفعه	٣١	٢٧	خشية	خشية
٤٢	٢٩	ان تضاف	ان تضاف	٤٢	١٤	اجاب ان	اجاب ان
٤٥	١٤	الزوج	الزوج	٤٥	٢٨	موليته	موليته
٤٦	٢١	عمتها	عمتها	٣٨	٩	انما	ان ما
٤٨	٢٥	اعتذارا	اعتذارا	٤٠	١	بقضيه	بقضيه
٤٠	٢٧	طلعتها	طلعتها	٤١	٦	بالصلابة	بالصلابة
٤٢	٢	والمتنوه	والمتنوه	٤٢	١٩	علق	علق
٤٥	١٢	خالص	خالص	٤٦	١	ينفذ	ينفذ
٤٦	١٩	يموجر	يموجر	٤٦	٢٠	ومع	ومع
٤٨	١٨	يعود	يعود	٤٨	٢٠	بل لوجهكم	بل لوجهكم
٥٠	٣	بصيفة	بصيفة	٥٠	٦	الفتاوى	الفتاوى
٥٢	١٢	ايتاع على	ايتاع على	٥٢	٢٦	الا يا مربي	الا يا مربي
٥٦	٢	يقع له	يقع له	٥٧	١٠	البرازية	البرازية
٥٧	٢٦	وقا	وقا	٥٨	١٠	يجي	يجي
٥٨	٢٨	ضربا فاد	ضربا فاد	٦١	٢٦	اذ الحقه	اذ الحقه
٦٢	١	الكالة	الكالة	٦٢	٦	فتبين	فتبين
٦٢	١٤	مواليا	مواليا	٦٤	٩	غضب	غضب
٦٤	١٧	فيحمر	فيحمر	٦٦	١٢	قدروا	قدروا
٦٧	٥	يفتي	يفتي	٦٨	١٧	الحضرا	الحضرا
٦٨	٢٧	الحضرا	الحضرا	٦٩	١٢	مزوج	مزوج
٧٠	١٥	اجاب له	اجاب نعم له	٧٠	٢٠	تقواه وفيما	تقواه وفيما
٧٢	٢	لاتدفع الى محرم	لاتدفع الى محرم	٧٤	٢٧	يفتي	يفتي

صواب	صحيفة	سطر	خطا	صواب	صحيفة	سطر	خطا
البرازي	١٦٨	١٧	البرازي	الطرسوي	١٦٧	٢٩	الطرسوي
بصادق	١٦٩	٥	بصادق	المسجدية	١٦٨	٢٦	المسجدية
اقل	١٧٤	٢٣	اقل	فرغ	١٦٩	٨	فرغ
ادارتها	١٧٩	١٢	ادارتها	لولديها	١٧٩	١	لولديها
والدهن	١٨٤	٢٨	والدهن	ولايتيه زيا	١٨٠	١٥	ولايتيه زيا
زين بن نجيم	١٩٠	١٨	زين بن نجيم	عن ذكر	١٨٧	٨	عن ذكر
الرجوع	٢٠٠	١٥	الرجوع	ابن ابنه اسمه	١٩٧	٢٧	ابن ابنه اسمه
اليه وفي درجة	٢٠٤	٢٨	اليه وفي درجة	لا دفع باذنه	٢٠٠	١٩	لا دفع باذنه
رتبه	٢٠٥	١٢	رتبه	بذل المال	٢٠٥	٤	بذل المال
لكونها	٢٠٩	١٣	لكونها	دون الاناث	٢٠٩	٧	دون الاناث
ازواجهما	٢١٣	٢١	ازواجهما	فيه علم	٢٠٩	٢٠	فيه علم
غيره	٢١٤	٢١	غيره	اولا	٢١٤	٧	اولا
وان من مآ	٢١٨	١	وان من مآ	الوسائل	٢١٦	١	الوسائل
لديه	٢٢٠	٢	لديه	انصباهم	٢١٩	١٦	انصباهم
الانثيين	٢٢٣	١٥	الانثيين	يخلفه	٢٢٣	٦	يخلفه
فلاقا تل	٢٣٢	٢٤	فلاقا تل	طبقته	٢٢٤	٢١	طبقته
ان يفسح	٢٤٢	٧	ان يفسح	ثم على اولاد اولادهم	٢٣٠	١٦	ثم على اولاد اولادهم
الرضيات	٢٤٢	٢٧	الرضيات	أكثر غلة	٢٤٢	٢٤	أكثر غلة
له وعن صيه	٢٤٥	١٨	له وعن صيه	سبط والدوا	٢٤٤	٢٦	سبط والدوا
مناذنه	٢٤٠	١٧	مناذنه	لاخذ الصدة	٢٤٧	٤	لاخذ الصدة
اولادهم	٢٤٤	١٩	اولادهم	وتبديله	٢٤٢	٤	وتبديله
بجوف	٢٥٢	٦	بجوف	ما يؤيد	٢٤٥	٨	ما يؤيد
احضاره الش	٢٦٢	٥	احضاره الش	انه يقبله	٢٦٠	٢٩	انه يقبله
العد	٢٦٢	٢٤	العد	لجائز فاعلم	٢٦٢	١٥	لجائز فاعلم
يجوز للمشتري	٢٦٣	٩	يجوز للمشتري	ويتصدق	٢٦٣	٢٦	ويتصدق
زوجه	٢٧١	٢٦	زوجه	ام لا سيما	٢٦٤	٤	ام لا سيما
رد مثل ما قبض	٢٧٥	١٩	رد مثل ما قبض	المسخر كذا مسخرة بش	٢٧٤	٣	المسخر كذا مسخرة بش
قال في جامع	٢٧٦	١١	قال في جامع	المقبوضة	٢٧٦	٥	المقبوضة
اذا اشترى	٢٧٨	٢٦	اذا اشترى	او استهلكه	٢٧٧	٢٤	او استهلكه
				آذنت	٢٨١	٨	آذن

تم الخطا والقصا بمحمد آند الملك النوا

٥٩٥٢
الفن

فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية

٢٠٧	كتاب الكراهة والاستحسان
٢١٩	كتاب أحياء الموات
٢١٩	فصل في مسائل الشرب
٢٢٣	كتاب الصيد
٢٢٤	كتاب الرهن
٢٣١	كتاب الجنائيات
٢٣٤	كتاب الديارات
٢٣٨	باب ما يحدث الرجل في الطريق
٢٤١	فصل في الحائض المائل
٢٤١	فصل في الحيض والنفاس والطرق
٢٤٦	(وما يتضرر به الجار)
٢٤٦	باب جنابة البهيمة والجنائيات
٢٤٩	باب جنابة المملوك
٢٤٩	باب القسامة
٢٥٧	كتاب المعاقلة
٢٥٩	كتاب الوصايا
٢٧١	كتاب الخنثى
٢٧٥	مسائل شتى
٢٨٧	كتاب الفرائض

تمت الفهرست

١	كتاب أدب القاضي
١٨	كتاب القاضي إلى القاضي
١٨	باب الحكيم
١٨	باب ظل الحاضر والمستقبل
٢٦	كتاب الشهادات
٤٠	كتاب الوكالة
٥٢	كتاب الدعوى
١٠٩	كتاب الأقرار
١١٥	كتاب الصلح
١١٩	كتاب المضاربة
١١٩	كتاب الوديعة
١٤٤	كتاب العارية
١٥٥	كتاب الهبة
١٥٩	كتاب الإجارة
١٦١	باب ضمان الجير
١٦٥	كتاب الولاة
١٦٥	كتاب الأكره
١٦٨	كتاب الحجر
١٦٩	كتاب المأذون
١٧٠	كتاب الغصب
١٧٧	فصل في الشفعة والأقونة
١٧٩	كتاب الشفعة
١٨٤	كتاب القسمة
١٩١	كتاب المزارعة
٢٠٢	كتاب المساقاة
٢٠٦	كتاب الذبائح
٢٠٧	كتاب الأضحية

الف ١

الجزء الثاني من كتاب الفتاوى المختارة
لنفع البرية على مذهب الإمام الأعظم
أبي حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الأنام
آمين
م

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب ادب القاضى

سئل في وقف ثبت لدى قاض خنى رغبة لامرأة وحكم به لها حكما مستوفيا شرائط الشرعية ومنع المدعى عنها منعاً شرعياً ومات والآب ابنه يدعى دعوى ابيه بعينها فيه ولا وجه له شرعاً لخالقته شرط الواقف هل يمنع من معارضتها شرعاً حيث لا وجه لدعواه شرعاً اجاب نعم يمنع شرعاً قال الحسام الشهيد في شرح ادب القاضى وينبغي للقاضى ان ينفذ قصداً بالقضبة التى ترفع اليه ويحكم بها وقال اذا قضى بقول البغض وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويمنعها حتى لو قضى بابطالها ونقضها ثم رفع الى قاض آخر فان هذا القاضى الثالث ينفذ قضاء الاول ويبطل قضاء الثانى لان قضاء الاول كان في موضع الاجتهاد والقضاء في موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع فكان الثانى بقضائه مبطلاً للأول مخالفاً للاجماع ومخالفة الاجماع ضلال وباطل فلا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضى الثالث ان يبطلها وينقضها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستقبل الامر استقبالا في الحادث التى ترفع اليه اقول هذا في المختلف فيه فابالك بالجمع عليه والله اعلم سئل في حكم القاضى اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وان فصل الحال على ذلك النوال هل يلزم ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى ام لا اجاب لا يجوز نقضه بعد انبرامه واستيفاء شرائطه واحكامه سواء كان متفقاً عليه او مختلفاً فيه اختلافاً في محل يسوغ فيه الاجتهاد اما في كسفى عليه فظاهر لا توقف فيه الا فهم واما في المختلف فيه فلا بد من القضاة المتفقين للشرائط ارفع الخلاف وانقطع الخصام وهذا ما اجتمعت عليه الامم وانفتحت عليه الامم ومع ارتفاع الخلاف كيف يسوغ الاستئناف والله اعلم سئل في رجل الزمر بدين شرعى ومك في الحبس مدة وظهر للقاضى انه فقير لا يملك شيئاً هل القاضى يقسط عليه ما الزمر به بغير حضور خصمه ام لا اجاب حيث ظهر للقاضى انه لا مال له يملك سبيله بغير حضور خصمه قال في الحائنية واذا سأل القاضى عن الحبس بعد مدة فاخبر انه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضى يأخذ منه كفيلاً بنفسه ويخرجه من الحبس

مطلب
في وقف ثبت لدى قاض رغبة لامرأة فادعاه رجل في منع منه شرعاً

مطلب
اذا رفع الزمر حكم قاض امناً

مطلب
اذا نقض قاض حكم قاض قبله ورافع الثالث ينفذ الثالث قضاء الاول

مطلب
حكم القاضى اذا كان بعد دعوى صحيحة لا يجوز نقضه سواء كان متفقاً عليه او مختلفاً فيه

مطلب
اذا حبس بدين وظهر للقاضى انه لا مال له له اطلاقه من غير حضور خصمه بعد اخذ كفيلاً بنفسه

وفي انفع الوسائل للقاضي ان لا يتسال احدا اصدقا ولا ينفرد بالافراج عنه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال منازعة اما اذا كانت بين الطالب والمجوس بان قال الطالب اني مؤثر وقال المجوس انه معسر لا بد من اقامة البينة واما مشقة التعسيف اذا طلبه الخصم وكان معتمداً ويفضل عنه وعن نفقة عياله شيء يضطره الى دينه حاصلة ان الغريب يأخذ كل كسبه والله اعلم **سئل** في المجوس بدين مؤثر مبيع اذا سأل عنه القاضي فاجاب اهل المعرفة به انه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا اطلقه هل يحتاج الى كفيل ام لا حيث لم يكن الدين يتما او غائباً ولم يكن الدين من مال وقف اجاب سب نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحال هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار باعتبارها فيلزم عدم النظر الى الميسرة مع كونه ذا عشرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عشرة فنتظر الى ميسرة والله اعلم **سئل** فيما اذا كان فقير للديون وافلاسه ظاهراً او كان دينه بدلاً عما هو مال هل للقاضي ان يسأل عنه عاجلاً ويقبل البينة على افلاسه وعلى سبيله بحضرة خكمه واذا قلتم له ذلك فمن يتسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة ام لا وهل يفرق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد مؤثراً بما لا بد له منه ام لا اجاب سب نعم للقاضي ذلك قال في انفع الوسائل بعد ذكر الجنس والاختلاف في مدته هذا اذا كان امره يعني الدين مشكلاً اما اذا كان فقير ظاهراً يسأل القاضي عنه عاجلاً ويقبل البينة على افلاسه وعلى سبيله بحضرة خصمه وانما يتسال عن عشرته من جيرانه واصدقائه واهل سوقه من التجارة دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا اذا لم يكن في الحال منازعة واما اذا كانت منازعة بين الطالب والديون بان قال الطالب انه مؤثر وقال الديون انه معسر لا بد من اقامة البينة فان شهد ثباً هذان انه معسر على سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعتسار بعد اليسار امر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي نية على هذا الشيخ حسام الدين الشافعي رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد مؤثراً بما لا بد له منه وقد بينوا ذلك في كتاب البحر فلا يعد ثباً به التي لا بد منها غنياً ويترك له دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك والله اعلم **سئل** فيما اذا امتنع الديون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال ان له مالا يمكنه الوفاء منه الا انه متمرد ومتعنت في بقائه في الحبس وامتناعه عن الوفاء فهل والحالة هذه للذات ان يتسال القاضي في تطمين باب الحبس عليه ليضيق عليه ثم فرجة يتناول منها الطعام ام لا وهل للقاضي ان يبيع ماله في وفاء دينه ام لا اجاب سب اما عندنا في حيفه فيؤيد حبسه الى ان يبيع بنفسه واما عندهما فيبيع القاضي ذلك عليه ويؤفي الدين ويقولها يفتي كما في الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح ويؤفي الدين ويقولها يفتي كما في الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح ولا فرق بين المنقول والمنقول

مطلب
اذا اتانع الطالب
والمجوس في البينة
والاعتسار لا بد
من اقامة البينة

مطلب
اذا اخبر اهل المعرفة
ان المجوس معسر
هل القاضي يطلقه
من غير كفيل

مطلب
يقبل القاضي البينة
على افلاسه

مطلب
يسأل عن كفايته
من جيرانه ولا يشترط
لفظ الشهادة
اذا لم يكن في الحال
منازعة ولا يشترط

مطلب
الشهادة على ان
لمست شهادة على
النفي فهي مقبولة

مطلب
لا يعد التفرغ ثباً
بثبانه وكذلك
بمنزله

مطلب
في مدون خصمه
قاضي وله مال
يكن الوفاء منه
ثم انه متعنت
ستمرد فيؤيد حبسه
عندنا في حيفه
ويبيع عندهما
ويؤفي لها يفتي
ولا فرق بين المنقول

كما صححه الشيخ قاسم قالوا على قولها يترك له دست من ثياب بذلة وسباع الباقى واذا
 انكسما الاجتزاء بدون الثياب التى عليه والعقار الذى يستكه يبيعه القاضى ويوفى ببغض
 ثمنه الدين او بعضه ويشتري له ما هو دونه قالوا ويبيع ما لا يحتاج اليه فى الحال حتى يبيع
 اللب فى الصيف والنطع فى الشتاء والحاصل ان القاضى نصبنا ظرا فينبغي له ان
 ينظر للمدين كما ينظر للدائن فيبيع ما كان انظر له واما تعطيل الباب فقد ذكر فى
 جواهر الفتاوى ان بعض القضاة فعله قال رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كما لا يجوز الضرر
 لا تزيادة على الحبس وفى البحر قال به الامام الارسله وقال القاضى المراءى فيه الى القاضى
 والحاصل انه ليس بمذهب لا يصحكنا والله علم **مسئل** فى رجل ثبت عليه دين لا تزياد قراره
 وهو معسر غير ان له مالا فى بلد الا فرج التى هى دار الحرب ولا وصول له اليه هل يعد
 موسرا به فيؤدى دينه ام لا فيحلى سبيله الى ميسرة اما بوصوله اليه او بطرق ما لا غرضه
 اجاب لا بعد موسرا بذلك ويحلى سبيله فى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب والفظ
 للكتابتين المذكورين فان كان المحبس مال ببلد اخرى يطلعه بكفيل وفى البحر وظاهر كلام
 ان القاضى لا يجبر على حبس الديون اذا علم ان له مالا غائبا وفى انفع الوسائل ذكر فى الهداية قال
 واذا ثبت الحق عند القاضى وطلب صاحب الحق حبس غيره لم يجعل بحبس غيره و امر بدفع ما
 وهذا اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت باليمين حبسه كما ثبت هو والله علم **مسئل** فى القاضى
 الذى نصبه لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر هل حكمه حكم القاضى فيما عدا
 ما استثناء صاحب الاشياء حتى فى نفي اليمين عنه ام لا اجاب المراد بالامين المذكور
 الذى لا ينفقه العدة الذى قال له القاضى جعلتك امينا فى بيع هذا الشيء لا الذى نصبه
 لضبط المال فقط فانه لا يملك البيع والمراد بالعدة ما يلحق البائع فى البيع عند الاستحقاق
 والرد عند العيب وغير ذلك فحكمه حكم القاضى فى عدم لحوق العدة وعللوا ذلك بانة لو
 لزمته لامتنع الناس من تقلد القضاة وحكم امينه حكمه فى ذلك وفى الكثر وغيره لوباع
 للقاضى وامينه عبدا للفرمان واخذ المال فضع واستحق العبد لم يضمن اه قال فى البحر
 اى البائع الثمن للمستري لان القاضى قائم مقام الخليفة وهو لا ضمان عليه فلا ضمانات
 على القاضى وامين القاضى ثم قال واشار المؤلف رحمه الله تعالى الى ان العبد لو ضاع
 قبل التسليم الى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح رالى ان امينه لو قال بعثت وقبضت الثمن وقضيت
 الفرص صدق باليمين وهذه الحقايق بالقاضى كذا فى التلخيص ثم قال يقبل قوله فى اليمين
 ولا تكول اى فى تحليف المخدرة بعد قوله فعلى هذا المستخلف ليس بامينه والا قبل قوله فى
 اليمين والنكول وحده والله علم **مسئل** فى رجل طلق زوجته التى عقد له نكاحا وكتلها
 ولم يكن وليا فى النكاح دون مهر مثل بعد الدخول بها والامه ابنة ثلاث طلاقات متفرقات

مطلب
 ادلا يمكن للدين
 الاجتزاء بدون
 ثياب التى عليها
 ينسبها القاضى
 وكذلك العقار
 ويبيع كل ما يحتاج
 اليه فى حال

مطلب
 تطمين ثياب
 على المحبس لا يجوز
 كما لا يجوز الضرر

مطلب
 لا يجبر القاضى
 لادىون ان يبيع
 له مالا غائبا

مطلب
 اذا نصب القاضى
 امينا لضبط
 مال الميت
 لوارثه والقاصر
 لا يكون كالقاضي
 الا اذا قال له
 جعلتك امينا

اخرى من
 يدور على
 النكاح بعد الدخول بها
 والامه ابنة ثلاث طلاقات متفرقات

فادعى وكيلاها على الزوج المذكور مهر المثل وهو كذا زيادة على المسمى لدى حاكم شافعي المذهب
لفساد النكاح بسبب كونه بغير ولي شرعي ويطلب منه بذلك وسأل سؤاله عن ذلك فسئل
فاجاب بالاعتراف بكونه بغير ولي وبدون مهر المثل وانه صحيح على مذهب ابى حنيفة وانه
لا يلزمه سؤالي لصحة على المذهب المذكور ولم يكن حكم بصحة حاكم شرعي يرى صحته وسأل
كل من المتداعيين من الحاكم الشافعي ان يحكم بما يراه في ذلك فاستخار الله تعالى وحكم ببطلان
النكاح ووجوب مهر المثل بالوطء وبطلان الطلقات الثلاث حكما مستوفيا بشرائط الشرع
فهل ينفذ حكم القاضي الشافعي بذلك ويلزمه مهر المثل ويحل له ان يعقد نكاحا عليها من غير تحليل
واذا رفع ذلك الى حاكم حنفي يمضي به ولا يحل له نقضه ام لا اجاب نعم ينفذ حكمه بذلك
ويجب على من رفع اليه من القضاة امضاؤه لانه مجتهد فيه ففي كثير من الكتب ومنها العدة
ومجموع النوازل للقاضي ان يبعث للشافعي ان يبطل نكاحا عقد بشهادة الفسقة والخفي
ان يفعل ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بدولي لو طلقها ثلاثا
ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحته وان لا يقع الطلاق اخذ بقول محمد وفيها الوجه الى
شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز وبهذا الحكم لا يظهر ان النكاح حرام وفيه شبهة
وفي صدر الشريعة اذا قضى القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر يجب عليه امضاؤه اتم ان يكون
مخالفًا للكتاب او السنة او الاجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة
والله اعلم سئل في مفسر لا يملك المهر عقد نكاحه على ارملة معسرة لها ايتام بعبارتها
وغاب عنها قبل الدخول بها من الاعسار وعدم القدرة واليسار هل اذا فسخ الحاكم الشافعي
نكاحها بسبب ذلك ينفذ ولا يقدر قاض على ابطال فسخه والحال هذه ام لا اجاب
نعم ينفذ ولا ينقض حكمه ففي فتاوى قاضي الهادي سئل عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها
مسا فرعها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بيته على ذلك وحكم بحاكم
بري ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفي ان يزوجهما واذا حضر الاول ما حكمه اجاب اذا
اقامت بيته عند القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ
النكاح وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب
عندنا روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فاعلم ان القول بنفاذه يسوئ
للحنفي ان يزوجهما من الغير بعد انقضائه العدة واذا حضر الزوج واقامت بيته على خلاف
ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تعبل بيته والبيتة الاول ترجحت بالادلة ولا تبطل
بالثانية اهو قوله بعد انقضائه عدتها في الدخول بها اما غير الدخول بها فادعة عليها
ومثل هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام والله اعلم سئل
فيما لو قضى شافعي المذهب على غائب فيما دعت الضرورة اليه من نحو طلاق هل ينفذ ام لا

مطلب
اذا فسخ قاض النكاح
لعشرة الزوج
لا ينقض الا

مطلب
اذا فسخ قاض النكاح
لعشرة الزوج
لا ينقض الا

مطلب
فمن غاب عنها
زوجها مدة طويلة
فمقتضى الأمر إلى
نائب الشافعي بفسخ
النكاح للقاضي
لأنه نقضه
ولا يفتي بخلافه
أن يفتي بخلافه

اجاب نعم ينفذ في الظاهر الروايتين عن اصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغير
والظاهر مشيئة امرأة غاب عنها زوجها مدة تزيد على اثنين وعشرين سنة بلا نفقة
ولا مال له حاضر في الضر رفعت امرها الى النائب الشافعي وطلبت منه فسخ نكاحها من
زوجها فحكم بفسخ نكاحها على الوجه المقرر في مذهبه فهل عليها عدة عند الشافعي وعلى
تقديرها فهل هي عدة طلاق او موت وهل للقاضي الحق في تعرض لما صدر من النائب الشافعي
بتنفيذ او ينقض حيث لم يترافع اليه فيه خصمان اجاب قد اضطرت كلام علمائنا
في مشكلة الحكم على الغائب وله وآراءهم وبیانهم ولم يصنف ولو ينقل عنهم اصل قولي ظاهر
تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالذي ينبغي ان يحتاط ويتأمل ويلا الحرج
والضرورات فانها تتبع المحظورات فابالك في الثابت باجتهاد مجتهد اجمعت الناس على
صحة اجتهاده وعليه ونهذه ورعه وهو محمد بن ادریس الشافعي رضي الله عنه ومن قال في جواز
الحكم على الغائب مثله فاذا علم ذلك وعلم ما الحق من الضرر والشقة بغيبه ازواجهن كنسلة
هذه المرأة فعلى المفتي وان كان حنفيا ان يفتي بجواز الفسخ الصادر من القاضي وان
كان نائبا لان حكمه حكم الاصيل وعليها عدة الطلاق بلا شك لانه حكم بفسخ النكاح وهو
موجب لعدة الطلاق وليس بحكم بموت الغائب وليس لقاض من القضاة نقضه اى
حكم النائب الشافعي والله اعلم مسئلة امرأة غاب عنها زوجها وزكها خالية من الفرائض
والنفقة والكسوة والعاش وأدت بها الضرورات والحق لعدم النفقة والكسوة والستن
ولا ييسرها الاستدانة ولا تستطيع مشقة الكسب والمهانة فوفت امرها الى القاضي
الشافعي وقضى بالفرقة على قاعدة مذهبه مستوفيا لشرائطه هل ينفذ قضائوه
ولا يجوز نقضه وابطاله لموافقته لمذهبه ووقوعه في محل الضرر ومواضعه ام لا
اجاب نعم ينفذ لكان الضرورة والحج وقد افتى به من يعتد به من علمائنا لما رأوا
من واضح الحجج بما يلحقها من الشقة والضير وعدم تيسر الاستدانة في زماننا الذي
قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض له بابطال لما في ابطاله من الاضرار
وسوء الحال واعلم مسئلة فيما اذا حكم القاضي بمنع الشفيع عن الشفعة بسقوط
تخلف شرط شرعي من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء وهل ينقض حكمه بلاموجب شرعي
ام لا اجاب حيث استند الحكم الى دليل شرعي ووافق قولا صحيحا في المذهب نفذ ولا ينفذ
ومسئلة القضاء في المجتهد فيه معلومة وهي انه اذا كان مجتهدا نفذ وان لم يكن مجتهدا
وعلم محل الخلاف فكذا في الاصح ما لم يشرط عليه السلطان ان يحكم بالصح من مذهبه
ابي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا شرطه لا ينفذ من احكامه الا ما وافق الصح لانهم
عامة سواء وهذا ما هو المعتمد في المذهب والله اعلم مسئلة فيما لو منع مولانا الشافعي قضا

مطلب
فامرأة تركت زوجها
خالية من الفرائض
والنفقة والكسوة
وامرأته الشافعي
فقضت بالفرقة
ليس الحنفى

مطلب
اذا حكم القاضي
بمنع الشفيع
تخلف شرط لا يجوز
نقضه

مطلب
اذا منع السلطان
قضاء من سماع
الدعوى بعد
خمس عشرة سنة
لا يستمر ذلك

عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستمر ذلك ابدًا أم لا
لا يستمر ذلك أبدًا بل اذا اطلق السماع للممنوع بعد المنع جاز وكذا لو لم يغيره واطلق له ذلك
يجري على اطلاقه فيستمع كل دعوى وكذا الوصيات والسلطان وولي سلطان غيره فولي قاضيا
ولم يمنعه بل اطلق قائله وليتك لتقصي بين الناس تجازله سماع كل دعوى اذا اتى بالدعوى
بشرائط صحتها الشرعية للقررة عند الفقهاء والحاصل ان القاضى وكيل عن السلطان
والوكيل يستفيد التصرف من موكله فاذا خصص له تخصص واذا عم له تعم والقضاء
يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص واذا اختلف للدعوى والمدعى عليه
في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضى لان وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به
لا تعلق للمتداعين به فاذا قال معنى السلطان عن سماعها لا ينافي في ذلك واذا قال
اطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيينة الشرعية بغير الحكم عليه
لخصمه فيثبت بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما يمنع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك
فاذا اتاه خبر بالمنع من عدل او كتاب او رسول عمل به كما يعمل بالمشاهدة من السلطان
ومن علم انه وكيل عنه وعلم احكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان
عليه الامر ولا يكشف له الحال والله اعلم سئل في قاض ولاية السلطان ولاية اقلية
من بعض اقليم مالكة الاسلامية فاشترى منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الاقليم
في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون احكام ذلك الرجل في تلك النواحي اصاله ام نيابة
ام لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لان هذا ليس من جنس ما يباع ويشترى
كيف لا وقد تضمن ذلك التزاور فانه غير معهود في ازمته غير معلومة على ان ما سيحصل
من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون حصولا للقاضى فهذا المحصور يكون من قبيل التزاور
فلا تصح توليته والحال انه ولا يتغذ قضاياه او يكون من قبيل الاجرة في نظير كذا الوقائع
والسياسة في اخذ ذلك المبلغ اذا كان اجر الشئ حيث جوزه الفقهاء اذا لم يكن له مقر في بيت
الملك ولكن هذا لاخذ قبل العمل وعلى عمل الغير فان هذا الغير لا يتبرع للقاضى باجرة عمله
بل غرضه من نيابة القاضى السلط على الناس واخذ أموالهم مجاه للحكومة فلهذا لا يرد
بذقع مبلغ من ماله للقاضى وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا والله لا ننزل على هذا
العمل من مثاله ولا من حرص عليه فاذا علم ذلك فهل يجب على ولي الامر المنع من تعاطي تلك
الامور وزير مثل ذلك المولى والنائب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة الداخلين
تحت قوله سبحانه وتعالى واذا اخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب ليثبتنه للناموس ولا يكثر
التنبيه على حرمته ما ذكر والعرض الى السلطان ابدا الله تعال به الذين فانه اذا حصل من بعض
وكلاء السلطان مصداق في اموال المسلمين فانهم يقومون عليه ويرجعونه في السقا

مطلب
في قاض ولاية
على اقليم فاشترى
منه رجل حكومة
بعض نواحي
ذلك الاقليم
هل يتغذ قضائ
ام لا

بأنه لا بد من معرفة
بالحق في كل شيء
والتقديرات في
الاشياء من غير

أي محو
الحكمة

بأن يفعل ذلك في حق من يصدر منه منقصة في الدين وتهاون بالشرع المحمدي باتخاذ
حكومة الشرع شركا لتحصيل حطام الدنيا وسببا للتسلط على الرعايا ولهذا فإن سكوت العلماء
وخيار الناس وعامةهم عن مثل ذلك المنكر هل يكونون تاركين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
فيأثمون كلهم أم لهم مخلص لوجه التكره في مثل هذه الدأية الكبرى والبلية العظمى لا
اجاب هذه المسئلة تتحل مجلدنا ضمنها وههناك ان نشبع القول عليها فيه ولكن هنا كل
مختصر الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن هذه المسئلة الكفاية اعلم انه قد صرح في البراءة
وكثير من الكتب بان الكافر اذا شرب الخمر فشر عليه اقرباؤه الذرهم كقر واذ الوفا لو اصابته بباد
وعلى هذا اذا اخذ احد الكس والضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسراى الجديدة
واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال معلوم احتسابا بما اعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
فضر بوا على بابيه طبولات وبوقات ونادوا مبارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع
فامتنعوا عن الصلوة خلفه حتى عرض على نفسه للاسلام اخذ امين هذه المسئلة هو ان كثر قاطعين مقاطعة
الاحتساب ومقاطعة القضاء لان كلا منهما في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين
فعلى القاطع على القضاء ما على القاطع على الاحتساب ولا ينال عن جواز بيعه بل ينال
عن كفر مستحله ومتعاطيه وان كان ظاهرا ايضا غير خافي الا على عاصي ما شتم للفقهاء
ولشيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي كلام في المحصول المتجه للنائب من كتابه الحجج
والشهادات فيه ان دعوى المستنب عليه به لا تصح لان الدعوى لا بد وان تكون بحق ثابتة
معلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقا لانه ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز اخذ
لامن النائب ولا من المستنب وان كان على كتابة الصكوك والحجج بقدر ما يلحقه من الشقوق
فهو النائب لا المستنب فطالبته به غير جائزة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه
وما اخلصه من جهة قواعد الفقه ولا شبهة ان اخذ القضاء ومقاطعة ان كان مستحلا فهو
كافر بلا شبهة فكيف تنفذ احكام الكافر وان كان غير مستحله فهو ممن تولى القضاء
بالرشوة سواء وقد كثر نقل ذلك فقالوا قاطبة من اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير
قاضيا ولو قضى لا يتخذ حكمه قال في الخلاصة وبه يغني اذا الامام لو قد رشوة اخذها هو
او قومه ومو عالم به لم يحز تقليد كقضائه برشوة ولا شبهة ايضا في ان يجب على السلطان
نصرة الله تعالى منع متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لانه من الامور المخلة لهذا الدين
المبين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه ان يعمل بذلك لانه من مهمات الدين والاعمال
له في التكره واذا علم الامام اصلحه الله تعالى واصلم به ذلك جازله ان يترقى في عقوبتهم
الى القتل ليزجر وامن مثل هذه المصيبة المهلكة والنازلة الموقية وما اقرب هذه
المسئلة من مسئلة الشعاة والامونة وقد قالوا فيها ولفساد الملك بسبب الشعاة والامونة

افقوا

افتوا بان ثاب قائلهم وافتي السيد ابو شجاع بكفرهم وهو لا اشد فسادا منهم بل اشد
ولا اشد وقدا شدة بعض الناس طاعة القضاء عند قولهم اننا لا نكر التقليد بل هو من الظلم
كيف التمسك منه وهو بعضنا يعلني مقاطعة بالبوخذ ويقولون اننا لا نكر اذا لا اخذ
ويقول هذا شرع طه المصطفى من ذاب قول الحكماء لا يخذ قل الى الحققة القوم حقيقة في كفرهم باقية حتى لا يخذ
والله سبحانه وتعالى يظهر الدين من كل دنس ويظهره ويؤيد بامته العالمين العاملين امين
يارب العالمين سئل فيما اذا ولي السلطان قاضيا خفيا الحكم في بلدة معينة بمذهب
ابن حنيفة رحمه الله تعالى فحكم بمذهب ابن ابي ليلى في قضية مخالفة لمذهب ابن حنيفة وجبنا
انفذ حكمه فيها ام لا اجاب لا ينفذ لان السلطان انما ولاه ليحكم بمذهب ابن حنيفة
فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح بتدقيق القدير وغيره
كان القاضي عالما او جاهلا مقلدا او مجتهدا ناسيا او عامدا وقد صرح العلماء قاطبة
بان القضاء يختص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص فاذا خصه السلطان
بزمان او مكان او حادثة او شخص يختص وذلك لان ولاية القاضي انما هي مستفادة
من السلطان فلا ينفذ قضائوه فيما منعه عنه وحكمه فيه تحكم بقية الرعايا الذين لم
يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا مجمع عليه لا خلاف فيه انما الخلاف فيما اذا
اطلق له وحكم بخلاف مذهب وهو المسئلة التي اكرت علما وانا من ذكرها وساق للخلاف
والتفصيل واختلف فيها الافتاء والترجيح والاصح والتصحیح وقا
رأينا السؤال بهذا النمط ينادى هذا الغلط وان القيمة قامت على يراع الى رقة قد نشط
فان ذوالعلم قد اجمعوا على انهم لم يخلعوا فكل مؤمن متواخي الجرا ويعلم معنى الورى بالسطط
ليدبر بعض الذواق عليهم فيرفع هذا وشرع الرسول مصان فلا يهان بمن ان تولى الخطط
وقضى خلقه ما يشاء وفي تلك عز ما لم يحط فانهم وهلم سئل في التنافذ الواقعة في
زمانا بشهادة شاهدين على ما في الصبك بغية الخصم هل هي معتبرة شرعا ام لا اجاب
قال في البحر في قوله واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء معنى قوله امضاء حكم بمقتضاه بعد
دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في البرازية وان ارادوا ان يثبتوا حكم الخليفة على
الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البينة كما لو ارادوا اثبات قضاء
قاضي آخر فالحاصل ان الحكم المرفوع لا بد ان يكون في حادثة وخصومة صحيحة كما صرح به
العمادي في الفصول والبرازي في الفتاوى فالاولى فلو شرط لنفاذ القضاء في المجتهدا
وهو ان يصير حادثة تجري بين يدي القاضي من خصم على خصم حتى لو فات هذا الشرط
لا ينفذ القضاء لانه فتوى اهل ولا بد في امضاء الثاني الحكم الاول من دعوى ايضا كما
سمعت ثم نقل عن البرازية قاضي بلدة حكم على رجل بال وسجل ثم القى القاضي ومثله عز له

مطلب
اذا ولي الحكم بمذهب
ابن حنيفة في قضية
بغير كون
مخالفا ولا ينفذ

مطلب
التنافذ الواقعة
في زمانا بشهادة
رجلين غير معتبرة

فاحضر لدى المحكوم عليه عند قاض آخر ورهن على قضائه الا قول اجبره الثاني على اداء المال
 ان كان الحكم الاول صحيحاً اهـ فانظر الى قوله واحضر لدى المحكوم عليه ففيه اشتراط اخضا
 لدعى عليه لصحة القضاء عليه ثرقل ولو شهدوا ان قاضياً من قضاة البلد قضى بهذا المال
 لا يحكم به ثرقل في البحر اذا علمت ذلك ظهر ان التنافي في الواقعة في زمانا غير معتبرة لصيد وها
 بلاد عوى وحادثه وانما يقيم حجاب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضى الاول فلا يكتف
 له القاضى الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذ ولا شك ان دعوى القضاء حادثة من الحوادث
 فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث وهو ان يكون من خصم على خصم وقد نقل الشيخ
 في فتاواه الاجماع على ان حضور الخصم لدى شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى
 قاضيه انما ينفذ القضاء عند شرائطه من الخصومة وغيرها فاذا التوجه ليرنفذها
 وقد ذكر في الفواكه البدرية قد كنت ايتيت بشئ من الحكم قبل التصور وكنت لذلك ان اخذ بنظر
 وافرن الهدد والنهور الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الفرض من هذا
 الباب ومن اجل النعم في النظريات الشرعية الهام الصواب فخطبت هذين البتين ضبطاً لاطر
 القضاء بالحكمة جمعاً لابواب المواد الشرعية البتتان هما اطراف كل قضية حكيم
 ست يبلو بعدها التحقيق حكم وخكوميته وله وجه حكوميته وحاكم وطريق
 ثرقر في بحث الطريق فقال وبما قررناه يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم
 حادثة اى في حادثة والمراد بها الخصومة الصحيحة وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم
 شرعى على خصم شرعى ويشترط لصحتها حضور الخصم لدى عليه الى آخر ما ذكره مما لا نزاع
 لا حيد فيه والله اعلم سئل فيما اذا علمت القاضى للأذن له بالاستخلاف هل ينعزل نوابه
 الجاب قد قطع فيه النفس قاضى خان في فتاواه بانهم لا ينعزلون بموته وعبارته واذا
 مات الخليفة لا تنعزل قضاته وعما له وكذا لو كان القاضى مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف غيره
 مات القاضى لا ينعزل خليفته اهـ وفي البرازية وفي المحيطات القاضى انعزل خلفاؤه وكذا
 امراء الناحية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضى قبل تنعزل نائبه واذا مات لا والفتوى
 على انه لا ينعزل بعزل القاضى كنه نائب عن السلطان والقائمة بعزل نائب القاضى
 لا ينعزل القاضى وفي الاشتباه والنظائر بعد ذكر الجملة من القول قال فخر من ذلك
 اختلاف الشايخ في عزل النائب بعزل القاضى وموته وقول البرازية الفتوى على انه لا ينعزل بعزل
 القاضى يدل على ان الفتوى على انه لا ينعزل بموته بالاولى لكن على بان نائب السلطان فيدل
 على ان النواب لا ينعزلون بعزل القاضى وموته لانهم نواب القاضى من كل وجه فهو كالوكيل
 مع الكوكل ولا يفهم احد الآن انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضى
 في زمانا ينعزل بعزله وبموته فانه نائبه من كل وجه فهو كالوكيل مع الكوكل لكن جعل في الفراج

كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي واحمد وعندنا انه نائب السلطان وفي الثاني
ان القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب اهو وفي وقف القنية لومات القاضي وعزل
يبقى من نصبه على حاله ثور قريب قيا او كلام الاشياء فقوله لكن جعل في المراج الخسر قلمه لانه
ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في انفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي
باذن الامام ثومات القاضي لا ينقل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانه نائب القاضي
ولا ينقل بموت الخليفة ايضا كما لا ينقل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب
الامام فلا ينقل بعزله كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني هو معنى بالوكيل الثاني الذبح
وكله الاول باذن الوكيل لانه صار في الحقيقة وكلا عن الوكيل لاس الوكيل الاول وقد عللوا
عدم عزل القاضي بموت الخليفة بان الخليفة نائب عن المسلمين في تقليد القضاة والسلمون
على حاله فلا ينقل القاضي بموت النائب يعني السلطان الذي هو نائب عن المسلمين فاني
تجده قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل وجه مع صريح كلامهم قاطبة بان في الحقيقة
نائب عن السلطان حيث اذن له بالا استخلافه ومع قوله في المراج كونه كوكيل قاضي
القضاة هو مذهب الشافعي واحمد وعندنا انه نائب السلطان وما معنى قوله صاحب
الاشياء ولا يفهم احد الا ان نائب السلطان مع تصريح جهابذة العلماء وبانه اذا كان
القاضي ما ذرونا له بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم الا اذا صرح السلطان
بعزل النواب بموته او عزله بان قال في منشوره اذ امت او عزلت فقد عزلت خلقاء كفا
ينقلون بعزله لان القضاة والعزل من يقبلون التعليق وجماعة حوا اليه ايضا القضاة
يقبل التخصيص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم
الا السلطان او من اذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاة
والعزل الا منه والله اعلم سئل في مفت ينفع المسلمين بالفتوى وغيرها بالنقل الصحيح
من الكتب المعتبرة باجازات مشايخه الذين علموه العلم والعمل به ولم يعلم بوجه ما كونه ما جاز
فهل القاضي او غيره ان يحجر عليه وينعنه عن نفع المسلمين بالفتوى ام لا يجوز له ذلك وهل
فعل القاضي هذا شرع مخدب عند الله ام شرع الجهادي بلا منس وهل اذا كان ما جازا وبث عليه
ذلك وحجر عليه القاضي وافتي بعد الحجز تجوز فتواه ويقل بها كما صرح به في الدرر والنور نقلا عن
البدائع ام لا والحال ان المفتي في بلاد دخلت عن مثله علماء وعلماء يستحق من نفعي في الجرح
ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دنيا واخرى وهل يؤجر ويثاب من يعين ذلك المفتي على نفع
المسلمين بالفتوى والحكام وغيرهم ام لا بيتنا الجواب الواضح لينهما كل صالح وطاق
وهل اذا دخلت بلاد من عاود ترجع المسلمون في امور دينهم ودينهم اليه تجوز له بكرة منها الى بلاد
فيها يوجد العلم لا اجاب لا يجوز منع المفتي التوقف في دينه وعقابه وعقابه وعقابه

مطلب
في جرح القاضي
على الفتوى ما جازا
او غير ما جازا
وفي فتواه
بعد الحجز

مطلب
في بلاد دخلت
من عاود ترجع
المسلمون اليه
تجوز له بكرة منها
الى بلاد

وعلمه وقفه بالسنة والآثار ووجوه الفقه والتصحيح والاختيار لان فيه منع التكلم بما
انزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كثر على العلم يلجأ من نازح وكفى في منع ذلك قول الله تعالى ان
الذين يكتمون ما انزلنا من البينات الآية ومثلها كثير في افادة حرمة النع من الايات والآثار
المانعة من اخفاء الحق والفتن جعلت لاستجداء ما خفي ودق عيافهم المكلفين واذا
تعين شخص لها صارت فريضة في حقه بيقين فكيف يمنع عما هو فرض عليه لا قاتل به من
المسلمين ولا جاءث بشريعة من الاولين والآخرين واذا افق بما هو الصواب بعد الجرح
جازوله الثواب واذا افق قبل الجرح بالخطا لا يجوز وان تعمد فعله العقاب واذا كان
المغني بالوصف المرقوم فلا شبهة في حرمة الجرح عليه واشبات الاثم لمن جرح ولم اعان واوصل
الاذية اليه ومن لم يكن موضوعا بما ذكر وكان ما جرحا فالجرح عليه من باب الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر والجرح في حسي وليس له ان يغني الشرعي المانع من نفوذ التصرف شيئا واما المهاجرة
لتعلم العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المندوب مندوبه والامانة على الطاعة طاعة والقسط طاعة
والامانة عليها مثلها والكلام يطول على ذلك فلنقتصر على ما هو لسؤال والله اعلم سئل في
ادعى على آخر وكالة عامة عن زيد الغائب تواطؤا منها ليتوضعا الى كل ماله فانكرها الدعي عليه فاذا
للدعي بينة بذلك وحكم بها القاضي لتداعي لديه فاخذ الدعي في الدعوى على غمراء الغائب وقبض
والاقرار والابرار والانتكار حتى تلف الغالب من اموال الغائب هل ينفذ حكم القاضي في
ذلك وينفذ تصرفات الوكيل على الغائب ام لا اجاب دعوى الوكالة على الغائب بحجة عن دعوى
عين او دين على الدعي عليه لا تصح ومسئلة الدعوى على الغائب مشهورة وفي غالب كتب الهند كونه
واختلف التصحيح والافاء فيها ففي مجمع الفتاوى نقلا عن الشافعي انه لو قضى على الغائب لا ينفذ عليه
الفتن ومثله في كثير من الكتب وفي الزيلعي ان نفاذ القضاء على الغائب يتوقف على مضاء
قاضي آخر وصححه وتبعه المحقق ابن الهمام في ثم الهداية وقال بعضهم لا ينفذ ولو مضاء الف
قاضي لئلا ينظر قوا الى هذه مذهبا صحابيا هذا وفي الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية
في السابع من كتاب ادب القاضي ادعى انه وكيل الغائب بقبض الدين والعين ان برهن على
الوكالة والمال قبلت وان اقر يغني الدعي عليه بالوكالة وانكر المال لا يصح ولا تقبل
البينة على المال لانه لو ثبت كونه خصما باقرار المطلب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان
اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستلزم على الوكالة لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولو
توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصم انه يخلف على الوكالة والا ولاحق ولو انكر التكلم فهو
كأنكار الوكالة وخداه امر وقوله كأنكار الوكالة وخداه امر في الاستحلاف وجريان الخلافة
فانظر الى قوله لان التحليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين
او عين فكيف في مسئلة الهجرة عن دعوى احدى ما فالواجب على اهل الديانة القضاء والافاء

مطلب
ادعى على آخر
وكالة عن زيد
الغائب

مطلب
القضاء
على الغائب
لا ينفذ

مطلب
ادعى ان
وكيل الغائب
بقبض الدين
او العين

مطلب
الواجب القضاء
والافاء
نفاذ القضاء
على الغائب

بعد نفاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد صرحنا العلماء قاطبة
 بوجوب النظر الى الغائب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالافتعالات والدعاوى الباطلة
 والله اعلم **سئل** من اسلم مئول داره لك بما صورته فيما اذا وكل زيد عمرا وكامقيد **مطلب**
 دين في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة اخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاضي بلدة
 قاضي بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكيله انه لا يدعي بغير الوكالة المقيدة فخالف عمرو وأمره
 وكتب مكتوب القاضي واقام بينة وادعى بها وكالة عامة عن زيد فانكر بكر ذلك فانبت عمرو
 الوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف امر موكله زيد فضو
 وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وانفذ في ذلك وفي هذه الصورة بناء على الوكالة
 العامة لو تعدى عمرو والوكيل واخرج الكفيل من الكفالة وابرأ ذمة بكر من بعض الدين المذكور
 وقبض من بكر مقدارا وقسط الباقي الى سنين عديدة وافر عمرو وأنه لو سأل موكله زيد
 المبلغ المقسط على بكر لا غير وابرأ ذمة وذمة كفيله من كل حق لزيد قبلها وحكم بها القاضي مع
 لزيد مالا على بكر غير الذي وكله به عمرو فهل يضمن عمرو ما اتلفه وابرأ ذمة ذمم الدينين بتعديده
 حكم القاضي في ذلك ام لا **اجاب** دعوى الوكالة للبردة عن شخص غائب من غير خصم لا تصح
 عمرو المذكور بنية وادعائه بها وكالة عامة عن زيد وانكار بكر ذلك اى كونه وكيلة وكالة عامة مما
 لا تدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرائة واللفظ لها ادعى انه وكيل الغائب
 بقبض الدين والعين ان برهن على الوكالة ولما قبلت وان اقر بان وكالة وانكر للمال لا يصير
 ولا تقبل البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المظلوب لانه ليس بمجته في حق الطالب
 وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستلزم على الوكالة لان التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة
 ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وان انكر الكل فهو كإنكار الوكالة وحدها هو فقوله لان التخليف
 يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى فافهم ومن
 صرح بان التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين في الفضل الخامس في القضاة
 على الغائب راجع الفتاوى الصغرى وفي معين الحكام للطر المسمى في الفضل الاول من القسم
 الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى الصحيحة ان يدعى شيئا
 معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تليخص امر من الامور قال واما شرطنا كون
 الدعوى ملزمة حتى ان من ادعى انه وكيل فلان وانكر فلان لا تسمع هذه الدعوى لانه عقد غير
 يمكن عزله في الحال فلا تنفذ هذه الدعوى فائدة ما اقول تعليله بعدم ذكر امره اولا وهو
 ظاهر في الوكل ولو كانت الدعوى على غير الوكل فالشرط ذكر امره بتصوير الحكم فيه فافهم
 قلنا بان لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يسمع شئ مما فعله الوكيل لانه قضاء على الغائب بغير
 طريق شرعي يستند الى دليل اذ علما وانارهم الله تعالى لا يسمع بان نقول بجواز القضاء على

مطلب
 وكل زيد عمرا
 وكالة مقيدة
 بخصومة
 في بلدة اخرى

مطلب
 ادعى انه وكيل
 الغائب بقبض
 الدين ان برهن
 عليه ما تقبل
 وان لا

مطلب
 في الدعوى
 الصحيحة

ولو أمضاه الف قاض اذ لو سمحوا به لتوصل الناس الى اموال الغائبين بمثل هذه الاحتمالات
الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة واتخذوه ذريعة الباطل وطريقة موصلة الى اموال الغائبين
لا سيما في هذا الزمان المخالف لزمان الاوائل فان السلف كانوا قومًا صالحين يؤمنون بم
من التزوير والتلبيس والافتعال والتدليس فالواجب على اهل القضاء والافتاء الان
الدفع في نحو هذه الضلالة اللبقة والمخالات المضرة لعباد الله تعالى هذا واما السؤال عن
ضمان عمرو فالجواب عنه ان كل شيء التلغمة مباشرة بفعله فهو ضمان له ومع الضمان يلزمه
التعزير والهوان لا رتابة للعصية الموجبة لغضب الديان واما ما تلتف بسبب حكم القاض
فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب النيران وعند الله تعالى مجتمع الحضور والله اعلم **سئل في رجل**
اقام عند القاضى شاهدين شهدا انه وكيل عن فلانة الغائبة في بيع محدودة بانه
الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة ام لا اجاب القول قولها
بينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقرر في المذهب من امر الشهادة على الغائب والحكم عليه
وقد ذكر في الخامس من جامع الفصولين ما يشفي الخليل وينفي الجمل عن هوبه عليل والله
سئل في رجل مات مديونا لغيره متعديا وقد كان رهين احدى ارجلهم مشاعا لثالث
قاض شافعي واظهر الرهن محضرا كتب لديه وفيه الحكم بصحته ولزمه هل اذا رفع لقاض
حنفي يحكم بحججه ويختص الرهن بر في وفاء دينه ام لا اجاب المقر عند علماء الحنفية
انه لا اعتبار بحججه لخطأ ولا التفات اليه اذ جمع الشئ ثلاثة وهي البيعة والاقرار والكنول
كما صرح به في اقرار الخاتبة فلا اعتبار بحججه المذكور ولا التفات اليه الا اذا ثبت مضمون
بالوجه الشرعي اعني باخذ حاكم الشرعية المشار اليها وان حكم الشافعي بعدد دعوى شرعية
فان لم يكن كذلك فلا يعد حكما وجعل الخلافة في الإجماع عليه وفي الاشياء والنظائر في قاعدة
الاجتهاد لا ينقض مثله مانصته الثالث لا فرق بين الصحة والحكم بالموجب باعتبار الاشياء
في الشرط بلان وقع التنازع بين خصمين في الصحة في حكمهما كان الحكم بها صحيحا وان لم
يقع تنازع بينهما فيها فلا هو وقد ظهر بذلك انه ان وقع التنازع في صحة الرهن المذكور بين
يدى القاضي المتداعي اليه فحكم الشافعي به بعد صحة وارتفع الخلاف والا فلا يختص الرهن
اذ لو وجد ذلك والله اعلم **سئل في رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير ما للحاكم**
اجاب يأمر القاضى ورثة ببيعه ووفاء الدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حبسهم
ليبيعوا واداء البيعة لبيعه القاضي بنفسه او نصب وصيا ببيعه وقيل يجبرهم القاضي
على بيعه اذ اطلقت غريمه ذلك والله اعلم **سئل في رجل اشترى من وكيل امرأة شقصا من عقار**
كان اخذها لها وكيل آخر عنها بالشفعة وتصرف فيها مدة تسنين فادعى لها خوذته بالشفعة
على الوكيل الاخذ بالشفعة بطلانها لكون الارض بوقفا وليست للمال فبجس دعواه عليه بذلك
بطلانها

مطلب
اقام شاهدين
انه وكيل عن
الغائبة في بيع
محدود وبانه
فاذا انكرت
الوكالة القول
قولها

مطلب
في مديون
وهو تحت يد
احد الغرماء
مشاعا لثالث
الرهن

مطلب
جمع الشئ ثلاثة
مطلب
حكم الشافعي
لا يعد حكما
الا اذا وقع
بعد دعوى
شرعية

مطلب
اذ امتنعوا على
وله ثلث بيت
القاضى يبيع
فان امتنعوا
بيعه القاضى
مطلب
اشترى من وكيل
امرأة شقصا من
عقار كان اخذها
لها وكيل آخر
عنها بالشفعة
وكل آخر بالشفعة
فاذعى لها خوذته
بطلانها

حكم بطلان الشفعة من غير بينة تشهد له بمدعاه ومن غير اصدار دعوى على المشتري المضر
 هل يصح هذا الحكم والحال هذه ام لا اجاب لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذ
 الخصم هو المشتري الذي يبيع لا الوكيل المذكور فلا يصلح مدعى عليه كما هو واضح للظن
 هذا مع قطع النظر عما هو لا من الدعوى من البينة او الاقرار او النكول فان الحكم بغير واحد
 لا يجوز اذ هذه الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله اعلم سئل في وارث لم يجد خلف موثره
 متو دار وزوجة الميت تطلب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول ابيع حصته في الدار
 واقضى ذلك هل يجزى ام لا اجاب لا يجزى والحال هذه والله اعلم سئل في كروم
 مشتركة بين جماعة فيهم يتيمة باع طائفة منهم حصصها لم مشاعة ارضا و غراسا من شجر
 وكتب بذلك صك لدى القاضي باغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فوردلوعها
 فحكم القاضي لها بذلك مستوفى الشروط ثم وكلت رجلا في بيع ما اخذته بالشفعة لرجلين
 فاعثها وكتب به صك لدى القاضي فادعى المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على احد المشترين
 لدفاض ان الاخذ بها باطل بسبب ان الارض خراجية وفيها قيراط وقت خارج عن البيع
 وذلك موجه لبطلان البيع الصادر بعد الاخذ بها وسأله الحكم فحكم ببطلانها وبطلان
 البيع الصادر بعدها معتمدا على كون الارض خراجية وفيها قيراط واحد موقوف فصل
 حيث كان اعتماد في الحكم على عدم صحة بيع الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقفا ينقص
 شرعا ام لا اجاب نعم ينقص والحال هذه باجماع علما ثانيا على ان الارض الخراجية مملوكة
 لا لها يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثا عن الميت وتؤخذ بالشفعة والمتون والشرع
 والقناوى قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها بالشفعة وكذلك صرحوا بان العقار الذي
 بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك فيه الشفعة واذا بيع الوقف لا شفعة فيه
 ببطلان بيعه واذا بيع بجواره ملك لا شفعة له بالجوار وانما الشفعة بالملك واذا كان
 بعض العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب الاخذ بالشفعة
 له ما يشتفع به كشركة في البيع وفي حق البيع او جوار واما الوقف فلا يؤخذ بها وياخذ
 بها وفي التارخانية في فضل احياء الكوات من كتاب الشرب وارض الخراج مملوكة وكذلك
 ارض العشر يجوز بيعها وايضاها وتكون ميراثا كسائر مالا ذلك كما في فتاوى العتابة اه واما
 الاراضى التي لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي اراضى بيت المال فافهم والله اعلم وسئل عن ابيات
 بما صورته في كرومها قيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيمة باع بعضهم ما يملكه
 ارضا و غراسا لرجل لدى قاض فبلغت اليتيمة وطلبت الاخذ بالشفعة فوردلوعها
 فحكم لها بها ثرا باغت ما اخذته بها من رجلين لدى قاض ثان وحكم بصحة بيعها الواقع
 بعد حكم القاضي الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالشفعة على احد المشترين منها

مطلب
 في ارض مملوكة
 من غير ان يكون
 له ميراث في الارض
 او ميراث في الشفعة
 فحكم بالشفعة
 مستوفى الشروط
 الى ان لا يكون
 الخراجية الا في
 الشفعة بها
 فحكم بالشفعة
 مستوفى الشروط
 على حاله ويا في
 ثانيا في سؤال آخر

مطلب
 اذا كان بعض
 العقار وقفا
 وبعضه ملكا
 فان بيع الملك
 فيه الشفعة

مطلب
 ارض الخراج
 والعشر مملوكة
 يجوز بيعها
 ووقفها وتكون
 ميراثا كسائر
 مالا ذلك كما في
 فتاوى العتابة
 اه واما الاراضى
 التي لا يجوز بيعها
 ولا وقفها فهي
 اراضى بيت المال

لدى قاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان اراضى الكروم مخرجة وان قيل
الوقف يمنع صحة البيع في الملك والاخذ فيه بالشفعة لشيوعه في حكم القاضى المذكور بطلان
الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد البيع على المشتري الاول هل ينقضه الحكم
للمتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقع في محله ام لا اجاب حيث كان للحكم المزبور بالاستناد
الى كون الارض مخرجة وانها قيراطا وفاقا فهو غير صحيح اذ حق الشفعة ينشئ على صحة البيع
والارض المخرجة ملك لا يحل بيعها بغيرها ولو كان ميراثا وتوخذ بالشفعة
باجماع علماء ائمة وكذلك بيع الحصص الشائعة للمملوكة مطلقا جائز سواء كان الباقي مملوكا او
فتوخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقف المشاع ام لا اذ البيع وقع على الحصص
لا على الوقف ولا فاعل بعدم صحة بيع حصص الملك حتى تستع الشفعة فيها ولو طلب الملك القسمة
مع الواقف او قيمه بحباب الى القسمة واذا باع المالك قبل القسمة ملكه جاز والشيوع باقى كما
كان ولا يضرب استثناء ولا بقاء في صحة بيعه على قول كل اكل اما على قول ابي يوسف فكونه قاتلا بصفة
وقف المشاع واما على قول محمد فكونه يقول بتمام صحة وقف المشاع من اصله واما بيعهم
على صحته والحب من الحكم بنقض الحكم السابق ورد البيع على المشتري الاول ولو حضر الشيوخ
لما رة عليه والحكم السابق لا ينتقض باللاحق مع توفر شروطه لا سيما مع بطلان الاستناد
المذكور في الحكم السابق والحالة هذه ما مضى لا يرد عليه باللاحق انتقاض والامر به اوضح من
ان يشرح واطلع سئل في امرأة حبستها القاضى بدين لرجل فمهرت من السبع هل يضمن السجاني
ما عليها من الدين لبيت الدين ام لا اجاب لا يضمن السجاني لعدم موجب الضمان اذ ليس
ما يوجب من بدل عين مستهلكة او عمل كاجرة او عقد كبيع وقول بعض علماء السجاني القاضى
على رجلا من المسجونين حبسه القاضى بدين عليه فلرب الدين ان يطالب السجاني باحضاره
لا راحة فيه ثبتت الضمان لما بذمتها لان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخلف من غير
ملزمة بمطالبة الاحضار لا بما بذمته المحبوس اذ لا وجه لضمانه له شرعا فافهم وانظروا
في رجل مات في غير بلده بناحية معينة وله ابن قاصر في بلده فنصب قاضى الناحية التي مات فيها
الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضى البلدة التي فيها القاصر وصيا ايضا
فاى الوصيتين يقدم على الآخر والحال ان كلا من القاضيين مولى من قبل السلطان في محل
ولا ينفذ مختص بهما دون الآخر اجاب اما نصب قاضى البلدة التي فيها القاصر وصيا
فلا كلام في صحته واما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضى وجود التركة او بعض ثلها
فان لم يكن بها تركة لا يصح نصبه قال في التارخانية رافى المحيط واذا نصب قاضى وصيا
في تركة الايتام والايام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته او كانت التركة في ولايته والايام
تكون في ولايته او كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الامنة انه قال يصح

مطلب
اذا طلب المالك
القسمة مع
الواقف
يجاب لذلك

مطلب
الضمان على
السجاني اذا
مهرت للدين
من الحبس

مطلب
في رجل مات
في غير بلده وله
ولد قاصر في
بلده وكل من
قاضى البلدة
نصبه

على كل حال وتصير الوصية وصيتها في جميع التركة أينما كانت التركة وقال القاضي الامام ركن
 على السعد ما كان من التركة في ولاية يصير وصيتها وما لا فلا وهو شرط صحة نصيب الوصية
 الوصية ان يكون ذلك منصوباً عليه في منشور من السلطان كما صرح به في جامع النصوص
 وغيره والله اعلم **مسئله** في بكر بالغة عاقلة وكلت رجلاً ان يزوجهما من رجل فزوجهما مع وجود
 ايها الصالح للولاية ودخل بها وطلعتها ثلاثاً فزوجها له الاب قبل المحلل فحكم الشافعي بصحة
 النكاح الثاني هل ينفذ ويرفع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه ام لا اجاب قد اجمع
 العلماء ان القضاة في المجتهدين اذا صدق من تراه نافذ وادفع الى من لا يراه لا يجوز ان
 ينطله والمحل القابل للاجتهاد ما لو خالف الكتاب والسنة للشهرة والاجماع وهذا المشبه
 مما هو محل الاجتهاد وصرح كثير من علماء الشافعي النكاح بلاولى لو طلعتها ثلاثاً وبعثه الخفي
 الى شافعي ليقتدي بهما قبل المحلل ويحكم بالصحة جاز لولا ما اخذ الامروا لمؤرخين
 وهذا الحكم لا يظهر ان النكاح الاول حرام اوفيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع النصوص
 راء الاختلافات القديمة للمشايخ وقتاوى الشافعي والله اعلم **مسئله** في العرب والتركمان
 الذين يقتلون الكلاب لاجل الاصطياد وحراسة البيوت وحفظ المواشي قيل في اوانهم
 هل اذا قتلتم انها عند الائمة الثلاثة ابي حنيفة والشافعي واحمد تجبيل ما اصابته فيها او يبل
 اصاب جلدها ونجاسة سورها وعند الامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بقية ما اكلت
 او شرب طاهر وانما يغسل الاناء سبغاً يعتد بجوزلن ذكر تقليد الامام مالك في ذلك
 حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مندوحة عند امروا وما حقيقة التقليد ان ارادة في
 اضطرار اليها على خلاف مذهبه اجاب نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك لا يجوز
 تقليد غير امامه من الائمة الثلاثة رضي الله عنهم فيما يدعوا اليه الضرورة بشرطان يشترط
 جميع ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلاً اذا قل الامام الشافعي في الوضوء من القليل فعليه
 ان يراعي النية والترتيب في الوضوء والفاضة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء وان
 كانت الصلاة باطلة اجماعاً انقل ذلك الشيخ عبد الرحمن العمادى الدمشقي في مقدمة المسماة
 بهدية ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال اذا قل ما كافي مسألة الماء الذي تبلغ فيه الكفاية
 لقوله بطهارته وطهارة الكفاية فعليه ان يلتزم جميع ما يوجب الامام مالك في ذلك ومع
 هذا الاحتياط والمنزلة عن ذلك بلغ في الديانة واخرى وامثل في الصيام والسلا عن تتبع
 الرخص والكفر وعدم الاخذ في كل مسألة بقول مجتهد قوله اخف فان ذلك هو الغشقي
 والوقوع في الاتهام كما نصت عليه الائمة الثمالة الاعلام ووقع في الاصول والفروع في ذلك كثير
 المقال وجرى في الفروع من العلماء عظيم الحال فلا نظير يذكر ذلك واما التقليد فهو الاخذ بقول
 الغير من غير معرفة دليله كما صرح به اصحاب الاصول خفية وشافعية والله اعلم **مسئله**

مطلب
 ليس للقاضي
 نقسب الوصية
 الا اذا انصرت
 على ذلك في منشور
 مطلب
 في بكر بالغة
 تزوجهما من رجل
 مع وجود ايها
 فطلعتها ثلاثاً
 فزوجها له
 قبل المحلل
 الشافعي بصحة
 النكاح فقد حكم
 وارفع الخلاف

مطلب
 في التقليد

مطلب
اذا اخذ احد
المتحدين
عاشقته
ظفره لا يمسح
كل اخذ وحكم
بذلك يرجع
بالزائد في المذ
الماضية قبل
الحكم
مطلب
القضاء ببيع
الديار فذ
بمخلاف ام الولد

مطلب
اذا اخذ السلطان
قاضي الخزانة
او برصول العلم
اليه

مطلب
ان كان الخنز
بالعزل يول
فمن العزل مطلقا
وان قضى
فلا بد من العدة
او العدة

مطلب
في رجل ادعى على
فارسله القاضي
محضر فلم يجد
لاجل للقاضي
ان يخرج امراته
من بيتها ولو
طلبت المذ ذلك

فيما اذا ثبت بالبينه الشرعية ان غلة الوقف في رحا معلوم مسوية بين زيد وعمر ووقضى القاضي
بذلك بينهما التوبة القرابة الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول
من حصة المحكوم له وهو عمر زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزائد الذي تناوله من
حصته ام يقتصر على ما بعد القضاء وليس الرجوع به اجاب نعم يرجع عليه بما تناوله زائدا
عن حقه مدة السنين الماضية والقضاء ههنا مظهر ومعين لكونه كاشفا فيستند لا مثبت
وعامل حتى نقول يقتصر كما قرره استحباب وصول والفرع ايضا فيطالب به ويحبسه عليه اذ هو امتنع
والله اعلم سئل عن بيع الدبر اذا حكم بجوازه حاكم يراه هل ينفذ ام لا اجاب نعم ينفذ حكمه
ويثبت بذلك ملك المشتري له قال في الظهيرية فان باعه وقضى القاضي بموازيعه نفذ قضاءه
ويكون ذلك فتحا للتدبير حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه من الوجود ثم ادعى ليعق هو ومثله
في كثير من الكتب وقد صرح غالب علما بانفاذ قضاء القاضي اذا قضى بجوازه حيث كان ممن
يراه لانه فضل محتمد فيه والقضاء في مثله يرفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع ام الولد
فان الفتوى على انه لا ينفذ والله اعلم سئل فيما اذا عزل مولانا السلطان قاضيا او ناظرا
على الوقف او مدرسا او صاحب وظيفة ينزل بالعزيز هل ينزل بوصوله العلم اليه او بمجرد
عزل السلطان له قبل وصول العلم اليه اجاب ينزل عند وصول العلم اليه كما صرحوا به
في عزل الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشافهة به او بكتابه
له كتابا بعزله او بارساله رسولا عنه لا او غير عدل حرا او عبدا صغيرا او كبيرا
اذا قال له الرشول ارسلني اليك لابلغك عزله ولو اخبره فضولي لا بد من احد شرط الاشهاد
اما العدة او العدة او ذلك لما في انزاله قبل علمه من الاضرار وهو مدفوع مرفوع بالاخبار
سئل في رجل غائب عن بيته لاجل مصالحة وضروية ادعى عليه رجل يدعى قاض دينا او عينا
او شيئا من الاشياء فارسل القاضي له محضرا ففتش عليه فلم يجد هل يحل للقاضي ان يخرج امر
واولاده من داره ويختمها من غير طلب للدعي ذلك منه او يطلبه ما الحكم في ذلك اجاب
ليس ذلك بمجرد عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتماله يتمنع الاضرار به ومثله
طلبت المدعي ذلك منه لاقال في الحاي الزاهد رافقا والعصد على السعد ولعين
الائمة الكريمية توارى المدعي عليه سبعة ايام او ثمانية فلم يجد المدعي وطلب من القاضي ان يخرج
امرأته واولاده من داره ويختمها لا يجيبه القاضي الى ذلك له وفي الحاشية فان تعذر على القاضي
استحضار يكت الى الوار استحضاره فان قال الوالي لا اظفر به وسأل المدعي من القاضي
تسعين ريب الختم عليه القاضي لا يجيبه الى ذلك الا ان يأتي بشاهدين انه في منزله وكذا
صرح في مجموع مؤلفاته نغلا من الحيط والسئلة كثيرة الوجود في كتب علما تناو محل السمر
ان ثبت امتناعه بلا عذر اما اذا كان امتناعه بعذر فلا قائل به والحال هن والله اعلم

مطلب
لناش قاضي
ان يكتب لنا
قاضي آخر
الشهادة
فوق السجل
لغصانه الا

كتاب القاضي الى القاضي سئل هل نائب قاضي القدس بالرملة ان يكتب
لناش القاضي بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكوم بها ام لا اجاب حيث ثبت ان السلطان
نصره الله تعالى يفوض لغصانه الاستنابة ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاضي
موتى من قبل الامام عليك اقامة الجمعة وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة
لاذن السلطان فوجلا لشرط قال في تنوير الابصار في بحث كتابه قاضي رشتاق الى قاضي
مصر اقول الظاهر ان الخلاف بينهم في هذه المسئلة مبنى على الخلاف في ان مضر هل
هي شرط لتفاد القضاة ام لا فيكونا عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر انه ليس
وبه يفتي كما في البرازية بناء على هذا فينبغي بقبوله من قاضي رشتاق الى قاضي مصر او رشتاق
على انه في الحقيقة كان كتب قاضي القدس الى قاضي دمشق اذ كل قاضي مقام مستنابه كما صرحوا به
في بحث الاستنابة فظهر جواز الكتاب من نائب القاضي المذكور الى نائب القاضي المذكور والله اعلم

مطلب
اذا حكم العتق
وزوجه رجل
فاجله سنة صح
مطلب
خلال الحاضر
والشجالات

باب التحكيم سئل في العتق اذا جعل بينه وبين زوجته محكمين فاجلوه
سنة ومضت هل لهم ان يفرقوا بينهما اذا طلبت ام لا اجاب نعم يصح التحكيم في مسئلة العتق
لانه ليس بمجد ولا قود ولا دية على العاقلة ولهم ان يفرقوا بطلن الزوجة والله اعلم (باب تطل الحاضر والشجالات)
سئل في محضر حاصله حضر فلان شيخ الغاربة وذكر الحاكم انه تشاجر للغاربة بسبب الشجعة
وان شيخ الغاربة المذكور كان بالحلة فجاءه فلان وفلان ثلاثه ستماء والعصى بايديهم
وضربوه وشجوه ورضوا اضلاعه وكشف عن راسه فوجد به ثلاث شجعات ثم حضر فلان المغربي
سماه واخبر الحاكم بانه رأى الجماعة المذكورين متشاجرين وفرق بينهم وطردهم وسطر ما هو
الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر يعتبر شرعا او يلتفت اليه او مما ينبغي كتابته وهل يجب على القضاة
المخبر عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية اجاب ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الام
عدم الالتفات والاعتبار بل تسميته محضرا كما ان يكون منكرا وهو من موجبا الانتقاد عند
خلفه عن العلماء النقاد فقد صرح العلامة خسر وغيره في تعريف المحضر انه ما كنت فيه حضوره
عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار والانكار من المدعى عليه او النكول منه والحكم بالبينة المدعى
على وجب رفع الاشتباه واين الدعوى هنا من المدعى واين الاقرار او الانكار او النكول من المدعى عليه
واين الحكم بالبينة فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية المحكية موجود فيه وقد
قلنا ان الغرض من الفواكه البديرة اطراف كل قضية حكمية ست يلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطعن يوت فلا تحول ولا قوة الا بالله العظيم
انا لله وانا اليه راجعون والله اعلم سئل في محضر كشف حاصله حضر فلان وذكر الحاكم
ان داره الفلانية اهدم جدارها وتكسرت الميازيب التي كانت مركبة عليه وطلب الكشف لاغاثة
الميازيب على الاسلوب فحصل الوقوف على الجدار الكهديم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المذكور

مطلب
في محضر منه
ان داره فلان
انهما جدارها
وله تيار
مطلب
على الجدار

فاذا هو بالصيغة المشروحة فاذن الحاكم المذكور له بعمارة داره وحيطانها واعادة الميازيب
على الزقاق الغير لنا فذل على الاصل القديم اذنا صحيحا شرعيا هذا حاصل المحضر فصل بمحضر
ثبت قدم الميازيب وجواز تسهيل ما بها في الزقاق الغير لنا فاذن لا وهل بمحضر الاذن من الحاكم المذكور
حكم على اهل الزقاق بغير بنية شرعية بوجوههم او اقرار او تكول منهم بل بمحضر رؤيته جدار منهدم
وميازيب منكسرة مطروحة عليه ام لا اجاب لا يثبت بذلك قدم الميازيب وجواز تسهيل ما بها في
الزقاق المذكور ومحضر الاذن من غير شوق تسهيل لا عبرة به ولا بد لا يشانه من بنية تقوم على اهل
بوجوههم او اقرارهم او تكولهم عند طلب اليهم كسائر القضاة الشرعية والحوادث الحكيمة ولا فائده
برؤية جدار منهدم وميازيب منكسرة بل ولا يعقل ذلك وحيث كان محضر كسفرة هذه الصورة
فوجده وعدمه سواء والله اعلم سئل في محضر حاصله اتحي رجل على جاره حديق ميازيب مكية
على طبقة مائة برجي ماؤها في الزقاق المشترك وطلبت رفعها فاجاب بانها كانت قديما على الايوان
وجدد بناءه واحد على ظهره الطبقة ونقل الميازيب التي كانت قديما على الايوان ووضعها على الطبقة
وشهد له جماعة بعدم الميازيب التي كانت على الايوان فمتنع نائب القاضي الذي من التعرض له لكونها
كانت قديما على الايوان وابقاها فهل النع والابقاء كل منهما صادف محله الشرعي المنصوب عليه
في كتب الخففة ام لا اجاب لو صادف المنصوب عليه في كتب الخففة بل هو مصادف لما فيها فقد
صرح في الخلاصة ومثله في الزاوية كما في الخطا لو اراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابا واعرض او يسيل
ماء يسيل في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذلك لو اراد ان ينقله من موضعه او يرفعه او يسفله لم يكن
له ذلك وفي الحاشية ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لانه تصرف في المشترك بغير اذن الشريك
هذا مع كون الماء كلما كان شاهقا كان اشد وقعا وابتعد زمنا فيتسع انتشاره ويكثر اشتقاق
ويخفف من الارض لا يخفف التسفل فيمنع عنها شرعا وليس له ان يسيل ماء طبقة الحادث في الزقاق
المنشرك باجماع علما شافعا على شركائه وان ثبت قدم ميازيب الايوان لان سطح الايوان غير سطح
الطبقة وقد علت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل من النع والابقاء لو صادف محله بل صادف
ما صرح به هؤلاء الابطال وما بعد الحق الا الضاؤل وما للضرارة ان يزال وقد انكشف الحال
سئل في محضر حاصله ما حضروا من المتولي الخاص على جانب من الوقف الفلاني وذكر لنا ان
انه انتم عليه بتولية وقبض غلة وتناول وظيفته منه وارسال ما بقى للمتولي عليه الكبير او بعد من تعرض
المتولي الكبير بأجرة معلومة دفعها له وهي علوفة وبذفعها معا للامير الشريف يضمن للدفع فامر
الحاكم بدفع ذلك ثانيا للفلان المذكور نظير علوفة المتولي بها على القرية فدفعه اخو زيد بالزام من الحاكم المذكور
لكونه وكذا وكذا لا عند في ذلك هذا حاصل ما في المحضر فهل هو واقع موقع شرعي للموافق لقول
الحق المرموق ام لا اجاب ليس اذكر والحال هذه بواقع موقع شرعي ولا موافق لقواعدها بل هو
ذلا يخلو اما ان تكون الاجارة من المتولي الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونه ملكا ام لا فان كان الاول

مطلب
ليس له ان يرفع
الميزاب ان يرفع
ميزابه او يسفله

مطلب
في محضرين

فقد برئت ذمته زيدا المستأجر يدفع الاجرة المستأجرة في العقد له فلا يصح تضمينه وان كان الثاني
فكيف يأمر الحاكم بدفعها ثانياً والواجب في غير الصحيحة النافذة اجر لكل لا المسمى بالجماع اثبتنا
وان لقنا الناظر الكبير بالفضولي في عقد الاجارة وجعلنا افلا المتولي الخاص بطلب الاجرة غير
فلا اجارة الا كما لو كان له ثبوتاً وبه يصير المتولي الكبير كالوكيل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في بيع
الاغنياً والمنافع فيبرأ المستأجر بالدفع اليه بالجماع اصحابنا وقد اجمعت التسوية والشرح والغنا
على ان الحقوقي فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالباع والاجارة تتعلق بالوكيل كسليم البيع والمستأجر
وقبض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك فكيف يضمن
الاجرة وقد وصلها الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعقل كون المدفوع للموكل الكبير ولو يضمنه
لعدم تعيين العقود في العقود وان عيئت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه ومثل هذا لا يقع
عن تصور بل من محض تصور وحيثما كان المحضران بهذه الصفة المشروعة فما باطلان
داحضبان اذ لا وجه للضمان والله اعلم سئل في صورة محضر مقيد في السجل المخصصة ثبت
لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان فلان وفلان فلان الذين عرفها القاضي
وقبل شهادتهما بعد التزكية بمعرفة فلان ثبتت فلا وانما تستحق في ربيع وقف جدها لا فلان
ان فلان اشغلها من والدتها فلا ثبتت فلا في الواقع وان الحرمة المذكورة والدلة فلا ثبتت فلا وان
المزبور ثبوتاً شرعياً وكم بموجب ذلك حكما مسؤولاً فيه بعد تقدم دعوى من فلا بوجه فلا في
مستأجر المعصرة الغلانية بالمحلة الغلانية الجارية في الوقف ومطالبة بقرش واحد من اجرة
المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف المستأجر بالاجرة وانها في ذمته وانكاره استحقاق
المدعي المذكور وشؤال وجواباً اعذار شرعي في ذلك واعتبار ما وجب اعتباراً شرعياً وذلك وجد
اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف المذكور المفيدة في السجل فوجد بها اسم الحرمة المذكور فوجد المدعي
في ربيع وقف جده لا في الواقع المذكور اشغل ذلك عن والدتها ثبتت الواقع فلما اظهر الحال على هذا
للمتوال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين امر مستأجر المعصرة بدفع القرش للمعصرة
بر من الاجرة المدعي المذكور فامثل ذلك المستأجر المذكور امثلاً لشرعياً جاز ذلك في تاريخ كذا فلان
الدعوى الصادرة على مستأجر المعصرة المذكورة صحيحة ام لا فيكون المحضر المذكور صحيحاً ام لا فلا فيكون
صحيحاً او قل ثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغير رهاق ام لا
اجاب لا نصم الدعوى على مستأجر المعصرة بالجماع علماً انهم الله تعالى لا يمتنع اعتراف
انه مستأجر وهذه المسئلة من مسائل خمسة كتاب الدعوى واطبق التسوية والشرح والقبول
على انه اذا قرر المدعي ان المدعي عليه مستأجر لا تسبق عليه الدعوى ولا تقبل الشهادة عليه لعدم اختصاص
للدعوى ودعوى الوقف استحقاق الغلة انما هو على الناظر المتكامل عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر
صحيحاً لانه حكم على غير خصم اذا استحقاق الغلة موقوف على ثبوت نسبة بالواقع ودعوى المستأجر

مطلب
في محضر

لا يجتمع اثنتان لعدم ثبوت نسبته بالشهادة على المتأجر لانه ليس خصما في ذلك بالاجتماع على انهم
بان المستحق لا دعوى له على متقبلي حوائت الوقف باستحقاقه في غلة ما هو متقبله انما يكون ذلك
لما ظاهرا وما ذونه ولا ناظر هنا قد ادعى عليه ولا ما ذونه في نفس الغلة فاما بالك في عين الوقف
فكيف يثبت بدعواه انه مستحق عليه دفع الغلة ما ادعاه من السهام فيما علمه والمتقبل
لا دخل له في اثبات النسب ولا علقه بوجه من الوجوه فالمحضر يدري باطل التبريت به حق
للمدعي والحال هذه والخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بمكتب الوقف الذي عليه خطوط القضا
الماضين لان القاضي لا يفتي الا بالنجحة وهي البينة او الاقرار او التحويل كما في اقرار الخانية وقد
نقله الشيخ زين في اشباهه ونظائره في اول كتاب القضاء والشهادات وانشيد

مطلب
الخط لا يعتمد
عليه ولا يعمل به

فما لم يستحق له ادعاه بل اجتمعت بها كافتاؤ ذلك في المتنوع الشروح على الوجه الصحيح يخرج
فانه علم مسئل في محضر ورد من نائب الحاكم بمدينة الخليل عليه وعلى سائر الدنيا والبرلين
صلوات المؤمنين الخليل ادعى فدان فدان على فدان فدان بانه جدر منه وقطع اغصان دانية بارض كذا
وقد اضرت ذلك بحاله فمسئل المدعي عليه فانكر فطلب من المدعي البينة فاحضر رجلين من قريته لحو
شهادته بانه اقر لها بذلك فعرفه الحاكم انه لزمه التعزير فحل المحضر المذكور صحيح سأل من الخليل اقراره
اجاب المحضر المذكور غير صحيح اذ خلله ظاهر الشمس لان مجرد قوله فيه فعرفه الحاكم انه لزمه
التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما الزمه الشرع في نفس الامر بدون القاضي
فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عند جريان ذلك لا يكون حكما حيث
وقع على مقدمته الحكم او بعضها فاما بالك بقوله فعرفه انه لزمه التعزير الذي هو صحيح في ذلك
الزمره الشرع فاذا تقرر ذلك وعرفته ظهر لك ان احدا طرفي هذه القضية وهو الحاكم
متفقون وما نظما من الغرض في الفقرة المذكورة اطراف كل قضية حكمه ست يلوح بعد التحقيق
حكم ومحكوم به وله ومنح كونه عليه وحاكم وطريق وبفقد واحد من اطراف القضية يفقد
الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور فافهم والله علم مسئل في محضر حاصله ادعى شود

مطلب
جدا الكفر

مطلب
التحالف

ابن رشيد ومروفي بن مثنى على مراد بن ابراهيم الحاضر معهما وذلك بحضور يونس المحتسب
في دعواهما ان مراد اباهما رطل بن بقرشين فوزنه بازار باشا فوجد عشر اواق ونصبت
وقال الباء بالبقية فانكر فحلف المدعيان ان مراد اباهما البين بالقريش البين الشرعي ثم حضر
ابن الخماش واقرا انه الذي باع لهما البين المذكور صبرة بلا وزن فلما اظهر قريش الحاكم الشرعي انهما
بناعا البين الرطل عشر اواق ونصفا وانكارهما والاقرار بعد عرفهما انه يزنهما التعزير فطلب
الشوابعي تسطير ذلك بعد السعي اليه بما قبل يزن الساعي التعزير البليغ وضمان ما غرما شرعا ام لا
اجاب اعلم ان المحضر المذكور لم يثبت على الوجه الشرعي المشهور لان المدعين ذكر في دعواهما
انه باعها رطل بن بقرشين وهو من قسم يوزن كما شاهد ولا بد من ذكر نوعه ولا يعلم ذلك

فوزنه بازار با احتمال انفرادي وكل ما ذكرناه شرط لصحة الدعوى وقوله بخلف المدعى
 بعد قوله فانكر دليل على الجمل المفرط في كتابه وقاضيه اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله
 وان عجز ابغى عن البرهان ولم يرضها الخ ومن الاختلاف في القدر ما في الخلاصة من ان المخطط قال
 ابو سليمان سمعت ابا يوسف يبيع طعاما بعينه بعشرة وقال بعثك جزا فاعشرة وقال البشير
 اشتريت مكيالين بثمانين قالان وكذا ما يقال او وزن او فاجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف
 ثبت بخلف المدعى وقوله ثم حضر رجس النحاس واقرانه الذي باع لهما ابن صبرة بلا وزن
 فلما ظهر وتبين الحاكم الشرعي انهما باعا لابن الرطل عشرة اوان ونصفا وانكارهما والاقراء بعد
 من فها انما يلزمهما التعزير الخ لثبت شعيرتين اوان ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجر التحالف
 فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوغ له الحكم بخلف الشريين كما لم يجر التحالف
 حسما نطق الحد لانه مخالف للحد الشرعي اذ اختلف للتبايعا تحالفا وراذا ولم يكن في الحد ولا
 على وجوب التعزير بجر بخلف المدعين مع انه يحتمل الكذب مع ان علماء ناصروا بان الاصح في
 مسألة خلف المدعى عليه واقامة البينة بعد بينة عليه بالمدعى انه لا يظهر كذبه فلا يباع ولا يعز
 فكيف بما ذكره من الرجال المذكور في هذا الا قائل به واما حكمه في الضمان والتعزير والحد فشهد
 في الكتب مسطور وقول للتأخير اذ اجوز قتله حتى قال ملك الملوك الناصبي رحمه الله تعالى
 القتل مشروع عليه واجب تجارته والقتل فيه مقنع شاهدا شاهدا ملك الملوك العلوي نظم الجواهر كل من يبيع
 والله اعلم سئل في محضر حاصله اذ عزم على عرو انه كان هو والمدعى عليه وخالده عقدوا شركة
 على ان يصنع كل مبلغا وان زيدا سلم عمرا المدعى عليه خمسمائة قرش وسبعين قرشا وخالدا سلمه
 نظيرها وان يصنع عمرو ثلثمائة قرش وخمسين قرشا وان خالدا المذكور اخذ ماله المزبور من
 وانفصل من الشركة واستمر هو والمدعى عليه شركة بان يبيعا ويشتريا بينهما فمفع الله تعالى المدعى
 والمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باع حبة خنطية في داخل بيت في بيت المدعى المزبور في بلد بمائة
 وقاشا مضريا بتسعين قرشا وقاصصة بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتأخر له من مال الشركة
 اربعمائة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعاً مضومة ومائة قرش اسدية ويطالبه بالاربعمائة قرش
 الباقية له من مال الشركة وسأل سؤالا عن ذلك فاجاب بانه عقد الشركة هو والمدعى وخالدا المذكور
 وان خالدا اخذ ماله وانفصل عنها وان وضع في الشركة خمسمائة قرش واثنين وخمسين قرشا
 وان خالدا سلم مال الشركة وانكر انه تسلم من المدعى المذكور المبلغ المدعى به وان ثبت ما يدعيه فخصم
 كذا من فلا وفلا فشهدا بان المدعى والمدعى عليه تعا سلبا بحضورهما تاريخ كذا على مال الشركة
 فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعى بذمة المدعى عليه من مال الشركة اربعمائة قرش منها ثلثمائة
 قطعاً مضومة ومائة اسدية فقبلت شهادتهما بعد التزكية ولما ثبت لدى الحاكم المترافع المدعى
 شرعيا يسكن بموجبه حكما صحيحا مرعيا طلب المدعى الزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور وقدره اربعمائة

مطلب
محضر في الشركة

فإنه بذلك الرأى شرعياً تاماً مقبلاً على ما هو الواقع مسطراً فهل هذا المحضر صحيح خال
 من الخلل والنقص أم هو غير صحيح أو صحيحاً تاماً فيه واجباً عما يقتضيه باحسن ايضاح وافصح جواب
 اجاب خلو هذا المحضر أو صح من أن يذكر وذلك لما في الذهاب قد تقر من أن مال الشركة
 في يد الشريك أمانة وإن التقديرات في الأمانة والشركاء والغصون والضاربات والقبض والامانة
 لا ينوب عن قبض الضمان وإن شهادة الشاهد إنما تقبل على السبب على الحكم وإن الشهادة المترتبة
 على الدعوى الفاسدة فاسدة وإن الشهادتين سبباً تجري بين المتداعين غير صحيحة كالدعوى بسبب ذلك
 لأن الحسنة لا يصلح سبباً للجواب بل كما هو موضح بر في كثير من الكتب فإذا علمت أن مال الشركة
 أمانة في يد الشريك فلا يخلو أمّا أن يكون قد تصرف في دراهم لشركة بشر أو الأعيان وقد فعل في شها
 أو لا يكون فإن كان قد تصرف فيها لا تصلح دعوى عنها بعد لأنه قد تصرف فيها فيما هو مأذون له به
 من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عنها وإن لم يكن قد تصرف فيها فهي أمانة في يده والواجب ردّها
 بعينها إن تعاضا الشركة فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها بأنها في ذمته وقوله باعه صديق
 حنطة في داخل بيت في بيت المدعى وقاشا مضرنا بتسعين قرشاً وقاصصه بذلك من رأس
 المال الذي تسلمه وتأخره كذا فأولاً الأمانة لا يجوز للقاصصة بها وثانياً قبضها لا ينوب
 قبض من البيع الثابت في ذمة المدعى كما هو مقرر مشهور وفي غالب كتب المصنفين لاها معلقة
 وثمن البيع غير متعين فالواجب فيها ردّها بعينها حتى قال بعض المتأينين في المدعى في مثل ذلك أن
 يطالب المدعى عليه أولاً بخضار تلك الدراهم فيقيم البينة عليها كما ترون قليلاً والمدعى المذكور
 لم يذكر تصرف الشريك بالشراء ما حتى يكون حقه في المشتري ولا عده وفسخ الشركة حتى يكون حقه
 في رد عين تلك الدراهم وقوله واستمر هو والمدعى عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاملا بينهما
 يفهم من ظاهر التصرف وقوله وتأخره من مال الشركة أربع مائة قرش الخ بقوله باعه صديق
 بمائة قرش وقاشا بتسعين قرشاً بما يفهم منه عدل وقول الشاهد بخاسبا وكان آخر ما تأخر
 بعد كل حسنة المدعى بذمة المدعى عليه شهاً وبالحكم وهي كما علمت لا تصح وكون آخر ما تأخر بعد كل حسنة
 المدعى بذمة المدعى عليه الخ مسبباً عن قولها تخاسبا قد علمت عدم صلاحته مسبباً عنه وإذا لم تصح
 بسبب كون مال الشركة أمانة لا يثبت في ذمة الشريك بلا موجب لثبوت لا المال المدفوع ولا المشتري
 لا تصح الشهادتين المترتبة عليها إذ لا بد للشهادة ولو قد راها مستقيمة من الدعوى الصحيحة اذ سماعها مني
 على صحة الدعوى وقد علمت عدل صحتها فان قلت انكار التسليم من المدعى متوجّب للضمان والقبول في الذمة
 قلت نعم لكن لو جاز فيه خصوصية خصوصية شرعية وانصبتا حكم عليه بعد دعواه ومنار عنه فيه والدعوى
 التي انصبت عليها الحكم بخبر تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الانكار لأنه لم يلاحظ
 لا المدعى ولا للشاهد ولا غيرها وهو الأصل في تأنى الثبوت فيها ولم تقع الدعوى ولا الشهادة عليه
 ولا انصبت الحكم عليه وكيف يتأتى ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى فشهادة الشاهد
 بأن

مطلب
 الأمانة لا يجوز
 للقاصصة
 بها ولا ينوب
 قبضها عن قبض
 من البيع

بأن المدعى والدعى عليه تعا سببا محضو رها بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل جناية
 للمدعى بذمة المدعى عليه من مال الشركة أربع مائة قرش الخ غير مطابقة للمدعى مع كونها شهادة بالحكم
 وهو ليس لها وإنما لها الاستدراك كما شرح هذا مع أن تشقة اعشار المحضر وأزيد حشوا لا حاجة اليه
 ومن صيغ اصبعه في الفقه ظهر له خاله كعلق الصبي والمعلم **مسئل** في محضر ضويرة ادعى فلا
 اصالة عن نفسه ولا يات عن ابنه الصغيرين على رجل انه قتل ابائهما الذي هو ابنه عملا فانكر وهو
 الابن على ما ادعى فكيف القاضي انظره انه يلزمه الفصل تعريفيا فصل يكون التعريف المذكور
 حكما يمنع المخالف القائل بتأخير الفصل الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ الصغيرين
 وهل يكون الفصل مورد ثأمل فرائض الله تعالى يكون للزوجة فيه حق فيشترط حضور الكل
 على طلب القصاص لا احطاب ما ذكر من التعريف ليس حكما لان الحكم انشاء الزام او اطلاق
 وعرفه في القواكه البذرية انه الزام في الظاهر على صفة مختصة بامر ظن لزومه في الواقع شرعا
 يقال وقولنا على صفة مختصة فصل احترز به عن مطلق الزام اذا اعتبرنا الزام بالصفة
 الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وانفذت طلبك القصاص وفي معنى الحكم المطلق
 بعد تقرير كلام كثير في الشبهة هل هو حكم ام لا فالقول بان الشبهة في جميع الصور خطأ قطعاً
 هذا في قوله ثبت عندك فكيف اذ كنت فعره انه يلزمه على ذلك القصاص وكل احد يعرف ان القائل
 النفس المعصومة عمداً بغير حق يقتل يكون حكماً والمسئلة فيها خلاف في قتله قبل بلوغ الصغيرين
 فاصحابنا يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينتظر بلوغهما كما حكاه
 الرباعي فلو حكم بتأخير شافعي لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لانه ليس من صيغ الحكم في
 شيء من ذلك فلم يقع فيه خصوص حكم يمنع المخالف والمقرر ان القصاص يجري على فرائض الله
 فتشترط الزوجة فيه والام كما امر امواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص ولو ما يعفو
 البعض فيسقط القصاص وينقلب نصيب الباقي مالا ويجوز التعرض للقائل بالقتل لا
 لسقوطه بعفو العاقل قبل نصيبه او اكثر وللحاصل ان التعريف ليس حكماً وان القصاص يجري
 على فرائض الله تعالى فكل من له نصيب من الارث في ماله فله مثل في قصاص ولا كالا لا يجزى
 يسقط بعفو احدكم فلا بد من حضور جميع عاقل الزوجة لاجل استيفاء القصاص وكان
 الواجب السؤال عن اليهود وتركيتهم لا سيما في القصاص فانه باجماع علماءنا واجب والحاصل
 ان احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب منطور والمعلم **مسئل**
 في محضر ورد عليه من دمشق الشام ضويرة منع محمد افندي بن احمد الحنفى ابراهيم بن يحيى الوكيل
 عن عمر بن احمد الناطر على وقف جلد محمد بن صاحب القانون المشتق لربعة مع من يشركه الثأب
 توكله عنه في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين الوكيل عن زوجته فاطمة بنت محمد الثابت بوكيله
 عنها في ذلك وفي غير بموجب حجة سابقة وموكلهما وجهه لوقف الرقود من معارضة حجة وقفت

مطلب
محضر في
دعوى قتل

مطلب
القصاص
يجري على فرائض
الله والاحياء
واجب فيه

شهاب الدين الناصري المستقر تحت نظر احمد افندي بن محمد واستحقاقه في رعيه مع من
 يشركه في جميع الجنبه الكائنه بأرضي مقرى الحدوده بكذا وكذا الجريانه في وقف شهاب الدين
 المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ المتصل التنفيذ على العادة وابقى الجنبه محدود
 في جهة الوقف المرقوم ويتكفل احمد الناظر المزبور والمدعو مصطفى جلبي وفي المحضر المذكور دعوى
 الوكيلين المذكورين على مصطفى جلبي الوكيل المزبور بان محمد بن محمود فلاح الجنبين ازال الفاصلة
 بينهما وضمهما بغير طريق شرعي وان باب اخداهما موجود وهو الآن مسدود وان احمد
 الناظر الذي هو موكل مصطفى جلبي يعارض الوكيلين المذكورين ويقول ان الباب المسدود الذي
 هو الآن موجود لجنبه جرياش وان حدها شرقا جنبه الشارديه كما هو معين في الوقعيه
 المنزله للحاكم الموصى اليه فابرز ابراهيم ايعننا كتاب الوقف لوكيل فيه من السبل فوجد فيه الحد الشرقي
 جنبه الشارديه والبلد المتنازع فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يشهد بحد الشارديه من الجانب
 الغربي جنبه جرياش ومن الشمال الطريق وطال النزاع بينهما والتمس كل منهما من الحاكم ان
 يعين من جهته للكشف من يعتمد عليه فعين شعبا اشد فتورا ومعرفة من السبلين فوجد جنبه
 جرياش مشتملة على ارض منخفضة قليلية وارض عالية شمالية ووجد جنبه الشارديه ارض
 منخفضة وشمالها ارض منخفضة في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف البيته من
 المتداعيين المذكورين بالحد الفاصل وبالباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان والحومة
 فلاذته بنت فلان واختها فلاذته وشهدوا بان الباب الموجود الآن بجنبه جرياش وان الحد المتنازع
 فيه الذي هو شرقي جنبه جرياش غربي جنبه الشارديه كان حدا فاصلا بين الجنبين بالغرض
 من الاصول التوثيقية الموجود يومئذ وازيل وان باب الجنبه الشارديه ازيل من مدة قد
 لكونه حدي في وقت السبل فوقف الحاكم على انهما انهما كانا به الجدار من الجانب البعدي فوجد
 كونا من الترافع اخبره ابراهيم بن عثمان بانه تراب الجدار المزبور كان فاصلا وانه خوف وترك
 في محله وعاد الحاكم الكشف واخبر الحاكم الموصى اليه اخبارا شرعيا وحضر لدى الحاكم الموصى اليه
 الحاج سري الدين بن ابراهيم البعلبي وشهد على وجهها بالحد الفاصل بين الجنبين بالجدار الذي كان
 بالجلس بالقرب من الاصول التوثيقية وان الباب المسدود بجنبه جرياش وان باب
 الشارديه ازاله لسبل من قديم الزمان شهادة شرعية مقبولة فلذلك منعهم من مضارعة وقف جرياش
 وابقى لك بيد الناظر ومكة من التصرف فيه كما ذكر اعلاه فحل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعا
 اجاب هذا المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها انه لم يذكر فيه الحاج من ذي اليد وذكر
 لا بد منه كما صرح به في الانشاء والنظائر فراجع ان شككت ومنها قوله في الثابت بموجب حجة
 سابقة وانحج في كلامه كاغد فيه رقوم وبمثله الحجة لا تقوم وبمثله قوله الشاهد له بذلك
 كتاب الوقف المؤرخ المتصل التنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط في كاغد وقد نصتوا على ان

لا يعمل به فلا يعمل مكتوب الوقف الذي عليه خطوط العقب الماضين لان الغاضي لا يقضي
 الا بالحجة وهي البينة او الاقرار او النكول وانت على يقين انه اذا لم يعلم ذواليد من الخارج قالوا
 لا بد للمدعي من المدعى عليه واذا لم يعلم ذلك لا يدري البينة على من منها ودعوى الوقف كدعوى
 الملك كن كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة انه لا يعمل
 بالتأنيذ الواقعة في زماننا لعدم استيفائها شرائط الحكمة وهي كونها حادثة وقعها
 نزاع من خصم على خصم واستوفيت اطرافها الست التي نصت عليها ابن الغري في العروة البدر بقوله
 اطراف كل قضية حكمة استلزم بعد التحقيق حكم يحكم به وله مدعى كونه عليه وحكام وطريق
 ومنها دعوى الوكيلين على مضطفي بآل محمد بن محمود فلاح الجينتين ازال الفاصل وضمها بغير طريق
 شرعي وان باب اتحادها موجود وهو الآن مسدود وان احمد اقد التاظر الذي هو الموكل يعارض
 الوكيلين فليت شرعي هل هو خارج حتى يعارض الوكيلين فان كان كذلك فكيف يصح قوله في آخر
 وابق ذلك بيد التاظر وان كان ذايد كيف يصح قوله يعارض الوكيلين فهو متبادر عن غير تعقل
 ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وبرز ابراهيم ايضا كتاب الوقف من التسلل فوجد فيه كذا وكذا والتمس
 الوجود فيه شواهد في ورق ليس من حجم الشرع في شيء ومنها قوله فطلب الكشاف البينة فاما
 بالكشف ليس له طلب البينة لانها الحماكة ولا يصح الحكم منه ومنها قوله فحضر ابراهيم والحكمة فلا
 واختار فلا تشهد ولبان البينة للوجود الا بيمينه جرباش هذا بالهذيان اشبه اذ المدعى كونه
 وقف فلان على الجهة الغلانية لا كون البينة الغلانية كما لا يخفى وهذه الام لا تصح ان تكون
 ملك ولا وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المدعى ومثله قوله وان الحد المتنازع فيه الذي
 هو شرقي جنيته جرباش غربي جنيته الشاردية كان حدا فاصلا بين الجينتين بالعرب
 من الاصول الخاذه من شهادة بانه حد فاصل فلا يثبت فيه ولا تنفي للمدعى هذا مع كون القرب
 مجهول المقدار وقوله وان باب الجنيته الشاردية ان يثبت شهادة بانه لا يثبت ما يدعي المدعى
 وقوله ثم وقف الحاكم المذكور الظاهر ان مراده به الكشاف المذكور بدلالة قوله بعد وعاد الحكم
 الكشاف فاجتبر الحاكم المسمى اليه في وجه المدعين المذكورين اخارا شرعيا حكما لا يتعلق
 بالمدعى بحال وقوله وحضر بين يده الحاكم الحاج سكر الدين بن ابراهيم وشهد على وجهه ما بان
 الحد الفاصل بين الجينتين الجدار الذي كان بالجلسن بالقرب من الاصول وان الباب المسدود
 لجنيته جرباش وان باب الشاردية ازاله السيل من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك
 اذ لا يتعلق لها بالمتنازع فيه وهو كونه جاريا في وقف فلاش فلا على الجهة الغلانية بل شهادة بانه
 الفاصل بين الجينتين في اجنبية عن المتنازع فيه كما لا يخفى على فقيه الى غير ذلك من وجوه الخلل
 التي هي اظهر من ان تذكر وما اري هذا المحضر المحضر هذيان من غير تعقل على اللسان والله اعلم

كتاب الشهادات مسئلة فيما اذا شهد الشهود على رجل بالرجوع المحرر

هذا الحد
 ان يثبت

هل تقبل منه على سبيل الشهادة الشرعية أم لا تقبل اجاب لا تقبل منه ثم على سبيل الشهادة
الشرعية كما افق به شيخ الاسلام ابو السعود العمادى رحمه الله تعالى وانهم بما افقوا الله تعالى علم
مسئل في رجل باع دابة وسلمها للمشتري ثم ادعاها انفسا وشهد له البائع وقال بعثت مالا املك
وهي لهذا المدعى هل تقبل شهادته والحال هذا ام لا اجاب لا تقبل شهادة البائع بكونه البائع
ملك للمدعى كما في البرازية والحانية وغيرهما فلا يلتفت الى قوله بعثت مالا املك وعلى المدعى الدابة
البينة والله اعلم مسئل في الشاهد الفرد هل يقوم به حق ام لا وهل يشترط في قبول الشاهد عدالة
الشاهد ام لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالته سرا وعلانية طعن الخصم ام لا اجاب
شهادة الواحد كالعذر واذ اتم نصيب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحكم على ظاهر
عدالة المسلم بل لابد ان يسأل عنها سرا وعلانية في جميع الحقوق وسائر اللواذ طعن الخصم او لم يطعن
على ما طعن به لان الزمان زمان الغضا والله اعلم مسئل في شهادة الشريك شركة ملك لشريكه
هل تجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة نفعاً للشريك للشاهد ام لا
اجاب انما الممنوع شهادة الشريك لشريكه لفناوض وكذا شريك العناو ملك اذا كان المشهور
مشاركاً واما اذا ارتفع في الشريك في مقبله كما هو مفيد في المغر والشروح والفتاوى واما علم
مسئل في شهادة وقعت مخالفة للدعوة ثم اعيدت الدعوة والشهادة على وقعها هل تقبل ام لا
اجاب نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوة والشهادة ثم اعيدوا
الدعوة والشهادة وانفقا تقبل والله اعلم مسئل في رجل من اعوان حكام مدينة ما سأل
تقبل شهادته ام لا لكونه لا يتوقف عن الحرام ولا يلبس الى من اين اكتسب المال اجاب لا تقبل
شهادته والحال هذا والله اعلم مسئل في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل ام لا اجاب
لا تقبل وقد صرح في البحر عازياً بالفتح القديراً ان شهادتهم وشهادة العرفان في المالك والعرفاء
في جميع الاصناف والاضمان الجاهل لا تقبل واقول لا شك انهم فسقة مردودون والشهادات لا شاهد
ويرى من احوالهم ما لا يكاد يوصف واما علم مسئل في شهادة مشايخ القرى ورجال الجبال
والعرفاء هل هي مقبولة ام لا اجاب هي غير مقبولة كما صرح به في البحر بقوله نعم القديراً
مسئل في شهادة الذرور على المسلمين اجاب لا تقبل اذ هم كفار وبلا انكار وقد افق بعض العلماء
العالمين بأحوالهم بانه لا تحل ذباحتهم ولا مناصحتهم كالجوس بل هم شر منهم ان صح ما نقل عنهم
مسئل في رجل تزوج بنت بالغ من وليها وعقد عليها عقداً شرعياً ودفع صداقها بتمامه
فلما اراد الدخول بها ادعى رجل انهم صاخب بانه عقد على البنت المذكورة عقداً قبل هذا واقام بينة
وكتب بذلك حجة للقاضي الرملة والبينة المذكورة رجعت عن شهادتهما من غير كراه بحضرة
من المسلمين وقالوا صريحاً ان بنينا في شهادتنا هل خبت رجوعاً عن الشهادة وظهر كذبهم كون
المرأة لرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق وينقض الحكم لانه لم يصداق محلاً ام كيف الحكم

مطلب
شهادة البائع
ان باع ماله
بملك غيره
وعلى المدعى
البينة
مطلب
شهادة الفرد
كالعذر وان
تم النصيب
تسأل القاضي
عن عدالته
وعلى طعن الخصم
او لم يطعن
مطلب
شهادة الشريك
المفروض غير
مقبولة وكذا
شهادة شريك
العناو وملك
ان كان المشهور
مشاركاً
مطلب
اعوان حكام
السياسة
لا تقبل شهادتهم
مطلب
شهادة مشايخ
البلاد ورجال
الجبال والعرفاء
لا تقبل
مطلب
كالذوق
مطلب
شهادة الذرور
لا تقبل الخ
مطلب
تزوج بنت
فادعى تزوانه
روجهما فله
واشهاد ذلك
وحكم الحاكم
بغير حجة
في بعض الحكم

اجاب

مطلب
اذا وجع الشهود
يعزرون
وقرأ صحة
ان يكون لدى
قاضي

اجاب لا ينقص حكم الحاكم بروجع الشهود ويلزمهم التعزير والجزاء عليهم في اليوم
المشهد وشرط الرجوع عن الشهادة الذي ترتب عليها احكام الرجوع ان يكون عند قاضي
فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطيا والتعزير لا يوجب على كل حال لارتكاب المعصية
وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم تريان رجوعها عليه والله اعلم
سئل في شاهد مطلق ثلاثا اخر اشهادتهما الى مدة تبلغ اشين وخمسين يوما ولا عذر بهما
مع مشاهدتهما الزوجين وهما يجتمعان اجتماع الاوراج هل يفسقان بتأخير الشهادتين شهادة امام لا اجاب
نعم يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله اعلم سئل فيما اذا طلبت الشهود
الشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج الى الركوب فادى الدعي لشاهدين ابخرة
دايتهما هل تسقط شهادتهما بذلك ام لا اجاب لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزمه
في التلقط والله اعلم سئل في حاكورة مشتملة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة
شركة ملك ارضنا وغراسنا ادعى احد الشركاء على الشركاء الكاسرين والغائبين ان ارضنا الحاكورة
وقف واتى بشاهدين احدهما اعمى يشهد على الحاضرين والغائبين بانها وقف هل تقبل هذه
الشهادة على الحاضرين والغائبين ام على الحاضرين فقط ام لا ولا اجاب لا تقبل على
الحاضرين ولا على الغائبين اما على الغائبين فظاهر لان في شركة الاملاك لا ينصب احد خصما
عن الاخر واما على الحاضرين فلا في شهادة الاعمى لا تقبل مطلقا ودخل تحتها ما كان طرية
سماح كما صرح به في تنوير الابصار وغيره والله اعلم سئل في شهادة الاعمى والقروي واربا
الصناعات الدينية كالزبال والحائك والقنواقي والاعرابي اذا كان عدلا هل تقبل شهادته
كان عدلا ولو كان المشهود عليه طالب علم ام لا اجاب نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو
على طالب العلم قال في البحر في شرح قوله او يقول وليس منها اعمى ليس من الاشياء التي تصلح بالزور
فسقط بها العدالة الصناعات الدينية كالقنواقي والزبال والحائك فان الصانع قبول شهادته
ذا كان عدلا ومثله النحاسون والدلالون والعامّة على قبول شهادة الاعرابي ولو كان
عدلا افران العبرة للعدالة وهذا الذي يجب ان يقول عليه ويعنى به فاننا نرى كثيرا من
ارباب الصناعات الدينية عند من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من ارباب الوظائف
وراضي بالمناصب وذوي المراتب قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم والله اعلم سئل فيما
شهدوا على خمسة نفر من طائفة بينهما وبين الشهود تعصب ظاهر بانهم اتوا واقتتله ذهب
بها فوافوهم بملو احرر سيدنا الخليل عليه الصلوة والسلام لا شعيا وضربوا فيه بالبارود
في حقهم صوابا شي المدينة وان قصدتهم بمحقون العصا وبمحقون المدينة هل تقبل شهاد
ته اجاب لا تقبل هذه الشهادة اذ قبولها يبنى على الدعي الصحة واين هي هنا وعلى
تغيره فالتعصب موجب لردّها وعدم سماعها في الخلا والبرازية من ادب القاضي

مطلب
اذا اراد ان يثبت
الشهود ليقدر
المسافة لا يظن
شهادتهم بذلك
مطلب
شهادة الاعمى
غير مقبولة ولو
فيما يثبت
بالتسامح

مطلب
شهادة الاعمى
والقروي
وارباب
الصناعات
الدينية مقبولة
حيث كانوا
عدولا

مطلب
شهادة المتعصب
غير مقبولة

اميل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالجرح اولى وفي الجرح من الشهادات وعلى هذا كل متعصب
لا تقبل شهادته وفي معين للحكام من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يغض
الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ان كتاب الحجر في
الحديث ليس من اهل دعا الى عصبية او قاتل عصبية وهو موجب للعقوب ولا شاهد له كجاء الله
سئل في رجل ادعى على آخر ثلثة وعشرين قرشا وثلث قرش فانكر المدعى عليه فاني بشاهد
احدهما بشاثة وثلاثين قرشا وشهدا لاخر ثلثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع المخالفة
المذكورة ام لا لا سيما مع اطلاق المدعى والشاهدين القروش مع تنوعها اجاب لا تقبل
والحال من الله تعالى علم سئل فيما اذا شهد شاهد على ظالم لاخر باخذ ماله وشهد
المشهود له لشاهد بمثله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة او محلة واحدة كما تقبل
شهادة بعض قافلة لبعض على قطع الطريق ام لا اجاب نعم تقبل شهادته له ولا يمنع
من ذلك شهادة الاخر له او لا باتفاق العلماء وقد ترادف الثبوت والشرح والعتا وعلى ذلك
قال في الهداية واذا شهد رجلان لرجلين على ميت بدين الف درهم وشهدا الاخران للذين
بمثل ذلك جازت شهادتهما ومثله في متن الكنز وملتقى البحر قال غالب الشراح في مسألة
المشون في طرف الدليل والزام المخالف في دين البيت فصارت اذا شهد الفريقان في حال الحي
وفي طرف المخالف الاخر بخلاف الشهادتين في حال الحي لان الذين في ذمة الحي لبقاء ذمته لا في ماله
فلا تحقق الشركة وقد اتفق الامام وصاحبا على جواز ذلك في الحي ومسئلتنا دعوى على
الحي فوجب قبولها والله اعلم سئل في دار بيد آخر بالسكنى وبيد آخر مفتاح بيت منها
هل تكون اليد للسكان ام للذي بيد مفتاح بيت منها وهل ثبت الملك لمن بيد المفتاح في البيت
اذا شهد له شاهدا بوضع اليد عليه ام لا اجاب اليد لمن له السكنى لا لمن بيد مفتاح
بيت منها ولا يثبت الملك في البيت بشهادة شاهدين بانه ذو يد عليه اذ ليس من لازم وضع
اليد الملك لانها متنوعة بد استعارة وبد استيداع وبد استئجار وبد اרתان وبد غضب
وبد ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد وضع اليد والله اعلم سئل في رجل
ادعى على آخر انه تعد على مهرته القلاية وادخلها في داره بلاذنه وخرج على فرسه للطاحونة فبقيتها
المهرة فادخلها للطاحونة فوقعت في الشاغر وهلكت واقام بينة باقراره بذلك هل تسمع
وبضمن ام لا اجاب نعم تسمع وبضمن اما الضمان فقد صرحوا بان من اخذ حمارا غير
قتبة محش فاكله الذئب ان ساقه او تعرض له بشئ ضمن ولا لا وهذا قد تعرض لها بالاد
في الموضعين فتقر عليه الضمان اما قبول البينة فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب
بانه لو ادعى الغصبة فشهد على اقراره به تقبل والله اعلم سئل فيما اذا شهد ابن المولى ان
امه وهلكت هذا في قبض حقوقها من فلا وفي خصوص هل تقبل شهادته ام لا اجاب لا تقبل

مطلب
اذا وافق احد
الشاهدين
وخالف الآخر
لا تقبل عليه
مطلب
شهادة رجل
لاخر شهادة
بمثل تلك متقبولة

مطلب
اليد للسكان
الدار لا لمن
بيد مفتاح
بيت منها
ولا يثبت
الملك له
بالشهادة
انه ذو يد
لتنوعها

مطلب
ادخل مهرته القلاية
داره وطاحونة
فهلكت في
الشاغر تسمع
البينة على
اقراره بذلك
وبضمن

مطلب
الشهادة على الاقرار
بالغصبة بقرينة

مطلب
شهادة ابن المولى
ان امه وهلكت
لا تقبل

شهادة

شهادته كما صرح به البرزقي وغيره والله اعلم **سُئِلَ** في شهادة اليهود على النصارى وعكسه هل تقبل أم لا **جَابَ** نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا والله اعلم **سُئِلَ** في شهادة الزور التي عدلت الاشارة بالله تعالى بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ايها الناس عدلت شهادة الزور الاشارة بالله تعالى تاليا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بانها لا تثبت بالبينة معللين بانها من باب النفي وقرار الشاهد بغيره بانه شهد زورا من انذر ما يكون واضرار له الناس بها عظم فيلزم سد باب اشباهاها وتجرى لهم الذينهم كالانعام عليها فيضرب عباد الله تعالى بها هل لها طريق غير الاقرار فله تعالى تشغوا الغلغل بما يؤدى الى حشم مادة التزوير ولكم الاجر الوافر العزير من الله العليم الخبير **جَابَ** صرح الزيلعي رحمه الله تعالى في التكرار بانه اذا اقام المقضي عليه البينة انها رجعا عند قاض آخر غير الذي كان قاضي للمقضي تقبل بينته لانه ادعى رجوعا صحيحا وذكر قبله ان ركن الرجوع ان يعود رجعت عما شهد به او شهد بزور فيما شهد وشرطه ان يكون في مجلس القاضى فيه ظهر انه اذا اقام البينة عند القاضى بانها ما لا عند قاض آخر شهد بان زور وقد رجعت اليه بذلك وطلب موجب من القضاة والتعزير تقبل بينته ويقضى عليه بموجبه كما هو صريح كلام الزيلعي وهو طريق الى اشباهاها بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا ثبت بالبينة كالثابت عيانا فكان القاضى بهذه البينة عاين اقرارها بشهادة الزور فافهم ذلك والله اعلم **سُئِلَ** في رجل باع حصاة في فرس مشتركة ارجل وسلمها له هل يضمن تسليمها له ام لا وهل اذا انكر ورثة البايع البيع والتسليم وشهدت ثبوت بالبيع والتسليم يكفي في وجوب الضمان لا وهل تكلف الشهود بيان لون الدابة واسم الشتر ام لا يكفون وهل اذا اسلم القاضى من لونها فقالوا لا يدركونها رد شهادتها بذلك ام لا **جَابَ** نعم يضمن الشريك بالبيع والتسليم المستخرج سلم بغير اذن الشريك ولا تكلف الشهود بيان لون الدابة ولا اسم الشتر بعد الحاجة الى ذلك اذا دخل لذلك فيما يتعلق بالصحة ولا ترد شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع الفصولين القاضى لو سأل الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة فقالوا انهم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه لما عما لا يكلف الشاهد بيانه فاستودرك وتركه وتخرج منه مسائل كثيرة اه والله اعلم **سُئِلَ** فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير حد وقدم مع شاهدا أصلي واثبا بالاشهاد على اصلها هل للقاضى ان يحكم للمشهد له بالشهود به ام لا وهل يشترط في صحتها ان يكون الشاهد الاصل بعد ادعاه محل الشهادة مدة الشتر ام لا **جَابَ** مسألة الشهادة على الشتر افرديت بطلب مستقلة في كتب الفقهاء ومخلص القول فيها انها تقبل فيما لا يسقط بالشبهة وانها على كل اصل فرعان ولو شهد واحد اصل واخران فرعان على شهادة اصل غيره جاز ولا اشباها ان يقول اشهد على شهادتي اني اشهد ان الامر كذا وكذا واداء الفرع ان يقول اشهد فلانا

مطلب
شهادة اليهود على
النصارى وبالعكس
مقبولة
في اشباهاها
الزور

مطلب
اذا اقام بينة
ان الشاهد
قالا عند قاض
آخر رجعت
عن شهادتها
او شهد بان زور
تقبل

مطلب
شهادة فرعان
مع اصل مقبولة

اشهد في على شهادة ان لا اله الا الله ولا شهاده لغيره الا بموت اصله او مريضه او مفرغ هذا
ما مشي عليه من المذهب وعن احمد بن يوسف ان كان في مكان لو غدا لاداء الشهادة لا يستطيع
ان يثبت في اهله صح الشهادة احياء لمحقوق الناس في الاول احسن وهو ظاهر الرواية
كما في الحاوي والثاني ارفق وبه اخذ الفقيه ابو الليث وكثير من المشايخ وقال في حرر الاسلام انه
وفي السراجية وعليه الفتوى كذا في البحر وغيره واقعة اعلم سئل في شهرين فخاصما فدخل
رجل اجنبي بينهما منتصرا لاحدهما وضربه الاخر بعد ثباته ان الشهر المنتصر له اشتكى
لمنصفه في القاضي وقال انه بصري في وجهه واقام الضمان وولد شاهد بين له بما ادعى هل
تقبل شهادتهما ام لا تقبل حيث بدت العداوة والبعثت بهما والتعصب عليه وهل ورد ان النبي
صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله ما اكبر الكبار فقال الشك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا
فجلس وقال لا وشهادة الزور حتى قال السائل ليتني لو اسأل الجلب لا تقبل شهادتهما من
ظاهر منه هذه الامور لفسقتهما اذ لا يؤمن عليه من شهادة الزور وهذا ظاهر وفي غايه كفاية
مقرر مشهور واما الحد فقال البخاري في صحيحه حدثنا مسدد حدثنا بشر بن الفضل حدثنا
البحر بن عمار عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينكح
ياكرا كبيرا ثانيا قالوا اي يا رسول الله قال لا يشرك بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال
الا تقول الزور قال قال لا يكرها حتى قلنا ليه سكنت وقال النوفلي اذ كان روي في صحيح
البخاري ومسلم عن ابي بكر بن نعيم بن الحارث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا ينكحكم يا كبر الكبار قلنا اي يا رسول الله قال لا يشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس
فقال لا وقول الزور وشهادة الزور فقال لا يكرها حتى قلنا ليه سكنت وفي الترمذي والتهذيب
لم يرد روى الله تعالى عن حمير بن قاتك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح
الصبي فلما انصرف قام قائما فقال عد شهادة الزور لا يشرك بالله تعالى ثم قرأ فاجتنبوا
الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حنفا لله غير مشركين به رواه ابو داود واللفظ له
والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير موقوفا على ابن مسعود باسناد حسن قال
وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح
حتى يوجب له النار رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد ورواه الطبراني في الاثر
ولفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتضرب بناقيرها وتحرك اذيانها من
حول يوم القيمة وما ينكح به شاهد الزور ولا تغلق قدماء على الارض حتى يعذب في النار
والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور ومثاقاة مرتكبها كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لو لم
المجاهدين عليها الغير النباين بغضه رب العالمين اعاد الله للمسلمين من غصبه آمين سئل
في الشهادة بالوقف بذيان واقعة هل تقبل ام لا واذا قال الشهود سمعنا الله ووقف ولم يلفظ بالثبات

مطلب
شهادة من يد
منه العداوة
غير مقبولة

مطلب
في حديث
شهادة الزور

مطلب
الشهادة بالوقف
بذيان واقعة
هل تقبل ام لا

هل ثبت الوقف بذلك ام لا اجاب اما الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه فيها خلاف
 ذكره اكثر فقهاء قليل تقبل وقيل لا وقيل بالتفصيل ان قديما قبلت والاولا في البرازية
 شهد وان وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديما
 وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح وانما اذا لا الشهود سمعنا انه وقف
 ولم يتلفظا بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك كما نعلم فيه خلافا عند علمائنا والله اعلم سئل
 في جماعة شهدوا بوقف قائلين نشهد بالسماع لاننا سمعنا من الثقة ان الحكماء قد
 ومنع ذلك لوجوب الجهة الموقوف عليها فهل تقبل هذه الشهادة والحالة هذه ام لا اجاب
 ليعلم اولاً ان المسئلة الشهادة بالوقف بالسماع اصلاً وشروطاً لا تذكر في ظاهر الرواية
 وانما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلافة واختلف المشايخ فيها اختلافاً يطول ذكره كما هو
 دأبهم في اغلب مسائل الوقف فنذكر شيئاً مما رجحه من يعتبر رجحاً قال في الحاشية والجملة
 والبرازية لو شاهدوا بذلك لاننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي البحر في قوله وان
 للقاضي انه يشهد به بالسماع لا الخ هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير ان يقولوا
 لاننا سمعنا من الناس وقد استثنى يشكك في صحة الموت والوقف فتقبل فيها ولو فسر القائل
 انه اخبره من يثق به واستثنى العماد في قبوله الوقف وهو مخالف لطلاق الحاشية وللخلافة
 والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الامام ظهير الدين اذ لم يكن الوقف قديماً
 لا بد من ذكر الواقف واذا شهدوا على ان هذه العنيفة وقف ولم يذكر الجهة لا يجوز ولا تقبل
 بل يشترط ان يقول وقف على كذا اه وفي البرازية تشهد وان وقف ولم يبينوا الواقف تقبل
 قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديماً وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو
 الصحيح اه وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف المصروف تقبل الوقف قديماً ويصرف الى الفقراء فيه
 لو شرط بسماع تقبل اذ الشاهد ربما يكون سنة عشر سنة وتاريخ الوقف مائة سنة
 فيستغن القاضى انه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت واقصاح بخلاف سائر ما يجوز
 به الشهادة بسماع اه وهو يميل الى القول الفارق بين القديم وغيره والحاصل ان المسئلة
 وقع فيها اختلاف كثير وينبغي ان لا يعدل عن كلام قاض خان الذي قدمناه في صدد الكلام
 والله اعلم سئل في الشهادة على الوقف بالسماع هل يشترط في قبولها تقدم الوقف وما
 حد التقدم وهل يشترط ان يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان الى ان يصل
 الى من يشهد بالوقف ام يكفي قطعه بالشهادة بناءً منه على ما اشتهر عند من اخبار
 الثقة من غير بيان من سمع منهم الجواب اطلق اصحاب المتن في قبولها قال في الكنز
 ولا يشهد بما لم يعاينه الا في النسب والموت والكنكح والدخول وولاية القاصي واصبل الوقف
 ومثل في المختار وتنبؤ لابصار وفي الهداية واما الوقف فالصحيح انه تقبل الشهادتين

مطلب
في الشهادة
بالسماع
بالوقف

مطلب
لا يشترط في الشا
على الوقف تقدم
الوقف ولا قول
الشاهد سمعت
من فلان وفلان

ادعى على البنت بيتاً انه مخلف عنها وله نصفه ارثاً فادعت شراءه منها في القصة
وادعى انه في الرض ورهنه على دعواها وحكم لها به ثم وجد بينه انه كان في الرض هل تسمع
وينقض الحكم السابق ام لا اجاب لا تسمع ولا ينقض الحكم السابق لان بينتهما هي
المقدمة لمخالفتها الظاهر وهو ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته والبينة بينة من بيّنات
خلاف الظاهر والله اعلم **سئل** في شهادة البائع للمشتري هل تقبل ام لا اجاب لا تقبل والله اعلم
سئل فيما لو رد القاضي شهادة رجل ثم شهد عند في تلك الواقعة هل يجوز له ان يخاصم الآخر
قبول شهادته في تلك الواقعة اذا زال سبب الرد عنه ام لا اجاب ان كان رده الشهادته
غير تامة هي عدم العدالة بل كان لعدم الموافقة او لعني لا يوجب الحلف عدالة باعتبار عدم
الاثبات بما هو شرط القبول من الالفاظ يجوز قبولها اذا اتى بما هو شرط وان كان لهتم في ذلك
او لم يرد ولا يجوز قبولها ومن صرح بذلك استاذنا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن صالح المنجد
لما نوتى والله اعلم **سئل** في محذرة معتدة من وفاة عرف بها من يجوز تعريفها بمشروعاً بمحض
شهود اقرت باشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل اذا شهد الشهود بالماضي
للتعريف على فلانة بنت فلان من المشاهير الاعيان المعروف بها انها اقرت بمحضتها بكذا يجوز ذلك
ام لا اجاب قال علماؤنا في تحمل الشهادة على المتقبة اقوال بعضهم تتحمل ووسم في ذلك
وقال بعضهم وان لم تستغن عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كافي كافي للزكي والتميز
والاثبات احوط في الخلافة المذكورة في تلك المسئلة والى هذا القول مال الشيخ خواهر زاده كذا
نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم
شرط رجلين او رجلاً وامراً اثنين قال في الحاشية هو القول للمعتد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى
وهذا كله بعد التام في موثوقا الشهود عليها اما اذا كانت حجة واثار الشهود اليها واما لو كان من شهد
عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو اتممتا الشهادتين على فلانة بنت فلان ولكن لا تدرك هل هي هذه
المدعى عليها بعينها ام لا صحت شهادتهما وكان على المدعى اقامة البينة ان هذا هي التي سترنا
ونسبوا كذا في التارخانية ايضا وغيرهما ومن قولنا اما اذا كانت حجة التي يعلم الحكم في المسئلة
المسئول عنها وصاصله ان الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان كانوا يعرفها قبلت ولا خلاف
الى ثبت غيره وان قالوا لا تعرف انها فلانة بنت فلان التي نعلمنا الشهادتها عليها قبلت ايضا
لكن يحتاج المدعى الى اقامة بينة انها تلك بعينها انظر الى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله اعلم
سئل في العائلة الواحدة ما بين اخ وابن وعم وابن عم وما يقع الاملا بينهما متعبد
ومساعدتهم لبعضهم في الدعوى ومشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض ام لا وهل اذا
المودع للمودع في فريس الوديعة ان فلا يبرحها فان كانت وهي بيدهما تقبل شهادتهما ام لا اجاب
لا تقبل كما صرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزانة الفتاوى اذا تخاصم الشهود والمدعى عليه

مطلب
شهادة التام
المشتري لا تقبل
مطلب
اذا دعت شهادة
الشاهد لعدم
العدالة ليس له
ردّها ولا لغیر
ان يقبلها بخلاف
ما اذا ردت لغير
ذلك
مطلب
في الشهادة على
الحذرة وما فيها
من الخلاق

في شهادة من كان
في حالة واهل
بعضهم لبعض
مطلب
الشهود اذا خاصموا
المدعى عليه فقبل
شهادتهم الا عند
ما لم يسمعوا منه
في الخصومة

تقبل ان كانوا عدولا او ينبغي حمله على ما اذا لم يتأعد والمدعى في الخصومة ولم يكثر ذلك
منهم توفيقا اهكاد وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة اللودع والمستعبر والمستعبر والمدعى قبل
المودع والمستعبر الزاوه وهذه شهادة له قبل الرد وقد صرحوا بان شهادة الاجير والتلميذ لاستاذ لا تقبل
وفتره اي التلميذ في الخلافة بالذي يأكل مع عياله في بيته وليس له اجرة خاصة واما الاجير فان
كان خاصا لم تقبل والا قبلت ومنه يعلم حكم من كان معه في مائنة واحدة من اخوة غنم بالاول
والثلم سئل فيما الوادى بمبلغ معلوم وشهد البينة بانه دفع للمدعى عليه صرة من الدراهم
بمجهولة العدد لا تعرف كرمي فليثبت الذي بهذه الشهادة ثم لا اجاب لا يثبت ذلك انما
قطعا ولا يوم خلافه ما في الخاصة والخلافة واليزانية وغيرها ادعى على ورثته مائة واخضر
شهادة ان المتوفى اخذ من هذا المدعى من دياره ولم يعلم اكم وزن الدراهم قالوا ان علم
الشاهد ان كان في الصرة دراهم حررها ثم يشهدون بمقدار ما يتيقن عندهم فيها من
الدراهم قالوا ينبغي ان يعلم الجود بها لاحتمال انها تكون موهبة فاذا علم ذلك جاز فيها انهم
لا تفي حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد يتيقن ما فيها من المقدار والجودة لافي قبول الشهادة
بالجهول والحكم بالثبوت لذلك اذ لا بد من العلم بالحكم به ليحكم به والله اعلم سئل
في وقت جاصل قابة الثابت بعد ذكر الموقوف انشا الواقف المذعور حسن بن اسماعيل بن محمد بن
خريص وقفه هذا على نفسه وعلى زوجته فلا تثر على اولادها الذكور ولا انثاهن على
الفرصة الشرعية ثم من بعدهم على اولاد الذكور دون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم انشا لهم الذكور ثم غنم انحصر الوقت في شخص يدعى منصورا فقصرت
بالاستغذال مدة حياته متلقيا ذلك عن ابيه ثمرات منصور فادعى رجل بالوكالة عن
والده يسمى طوان على ابن منصور الذكور المخصوص فيه بقاياه قائدا في دعواه ان اباها لولاه
من اولاد الذكور وانه يستحق نصف ربع الموقوف المذكور فانكر المدعى عليه كون المولى من اولاد
الذكور فاقام المدعى شاهدين شهدا بان المولى المذكور ابن عطاء الله وعطاء الله من اولاد
خريص من اولاد الذكور فليثبت بهذا الشهادة يثبت المولى استحقاق نصف ربع من ابن منصور
وكون المولى المذكور من ذكور اولاد حسن الشرط لهم الربع ام لا يثبت لان شهادتهما قاصرة
على المولى الذي هو علوان بن عطاء الله وعطاء الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل
هو واقف حسن الذي هو ابن ابن خريص فجاز ان يكون من ذرية او اولاد خريص واولاد
اولاده فيكون من ذرية اخ الواقف او من ذرية ابن اخ الواقف وعلى كل لا يستحق من ربع الوقت
شيئا فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور وكونه من اولاد حسن الواقف الذي هو ابن
خريص اجاب شهادة الشاهدين المذكورين لا يثبت بها استحقاق طوان في وقت هذا
اذ لا يلزم من كونه من اولاد خريص ان يكون ابن ابن ابن حسن الواقف وانما يثبت بها

مطلب
لا تقبل شهادة
المودع والمستعبر
والمتعبر والمدعى

مطلب
شهادة التلميذ
لا تقبل شهادة
وكذا الاجير فان
كان خاصا لم تقبل

مطلب
ادعى مبلغا معلوما
واقام بنية وشهادة
انه دفع للمدعى
عليه صرة لا يعلمون
فدفعها لا تقبل

مطلب
ورجل وقف على
نفسه واولاده
وادعى رجل انهم
سروا ابنه الواقف
واقام بنية على ذلك
لا تستمع

مطلب
في دفع
اباه
ما دفع
والشاهد
الحزب

استحقاق المدعى في وقف حسن اذا جرت الى حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بها ولا يقصر
له بنصف ربع الوقف مع من يتصل بحسن الواقع من غير تحلل انشئ في نسبه فافهم ولا تعال
سئل في امرأة اسمها غزال انتقلت بالوفاة عن زوجها صغير اسمه محمد وهي واضعة يد زوجها
على الكرم المحذور المحذور بالربعة الذي حده الغري في كرم خديجة بنت اخت جدته غزال المذكور
فوضع محمد يد محمد الصغير المذكورين على ما حضر ابنه منها بالارث الشرعي وهو النصف
فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت للحاكم شرعي انه وقف من قبل جدتها لأختها
الواقفة وقد انحصرت فيها بموت غزال المذكورة لموت جميع من شرطه الواقف استحقاقا قاسم الاصول
واولاد الاولاد سواءها وكتب بذلك محضر حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة لذلك
بانها تعارضت في هذا الكرم المحذور بالربعة المذكورة وتدعيه وقعا من قبل جدتها لأختها
فلان وسالت البرهان على ذلك فحجرت فخرجها الحاكم المذكور من المعارضة لعدم البينة وبعد مضي
زيادة عن سنة ونصف سنة جدت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكلة زوجها فادعى على محمد
الولي المذكور ذكرا في حد مدعاه الغري في كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد
عليه ولما ارضع يده عليه وهو كرم المدعى عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر بما حاصله
ان هذا الحد والشامل لهذا وضع المدعى عليه يد على نصفه وهو وقف كما شرع في الاول
والى بشاهدين شهدا بانها سمعتهما معا مستفيضا واحبهما النقا وغيرهم ممن لا يمكن
تواطئهم على الكذب ان هذا الكرم المحذور وقف فلان تركة الموكلة وفيه حكم بصحة الوقف للزوجة
وان الخصم اخضر حجة لزيد كرفيها مدعي ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلا وفلا ولا وفلا من
الكرم الفلاني وانهم سمعوا ممن يوثق به انه وقف هل مثل هذه الدعوى والشهادة ثبت القام لا ثبت
لكونهم شهدا بانهم سمعوا انه وقف ولو شهدوا بانهم سمعوا وان كلا من دعوى الزوج
وضع يد محمد على نصف المحذور في مدعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه ادخل في دعواه ما لم يكن
لحمد عليه وضع يد اصلا وهو كرم الموكلة المحذور الجانب الغريب من الكرم المدعى وادعى وضع يد على
نصفه وهو كذب بقرينة المدعى اذا سئل عنه ولان المتنازع فيه كونه وقعا او ملكا وقد حكم
القاضي بصحة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لدى فهدان دعوى اصل الوقف
غير دعوى صحة اجاب لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علمائنا
لانها ليست بشهادة على الوقف بالسماح وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة
على الوقف بالسماع ان يقول الشاهد انه لا يسمع من الناس او بسبب انها سمعت من الناس
وضوء وفيه مع ذلك خلاف فالمتون قاطبة قد اطلعت القول بان الشاهد اذا فسر انه يشهد
بالسماع لا يقبل وبه صرح قاضيان وكثير من علماء عبارات قاضيان ولو قالوا يشهد بان ذلك
لانا سمعنا من الناس لا يقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في المحضر انهم شهدوا بانهم

مطلب
في امرأة اسمها
غزال ماتت
عن زوجها
وهي واضعة
يدها على كرم
ادعت خديجة
بنت اخيه
جدته غزال
انه وقف

مطلب
في الغري بنين
على الوقف بالسماع
والشهادة على السماع
بالوقف

انه وقف ولم يشهد وابانه وقف لانهم سمعوا ولا قائل بان هذه شهادة على الوقف بالسمع
وقد الوجه كاف في رتبة الحضرة المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم
وضع يد محمد المذكور على شطر الكر من الغربة بالكتابة وتكون الحكم انصب على غير التنازع فيه وهو
اصل الوقف لاصحته ومثل ذلك لا يخفى على فقيه اسهر عيونهم في طلب البغية وكبح في صافي رزق
بل وفيه والله اعلم سئل في شهادة الاعمي في النسب هل هي مقبولة ام لا اجاب المختار
صاحب الخلاصة القول وعزاه الى النصب بجاز ما به من غير حكاية خلاف كما نقله في البحر وجه
ان ما طريقه السماع غير مفقود الى الرؤية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته بشرح
الوقاية لوقيل القاضي شهادة الاعمي يعني فيما ليس طريقه السماع الذي هو محل الكلام وحكم بها
يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادة مطلقا كالبصير وصرح بهذا في
الكتب والله اعلم سئل في شهادة الاعمي وقوله بعض اصحاب المتن انها جائزة عند ابى يوسف
هل هو على اطلاقه ام هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا واذا اها اعمي وبما يجري فيه التسامع وهل
الاقرار بما يجري فيه التسامع وهل للقاضي ان يحكم بصحة شهادة على الاقرار زاعما انه قول ابى
يوسف مع ان السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم بأصح اقول ابى حنيفة رحمه الله
لكون القضاء يختص بالمواد والزمان والمكان ولا يشاخص ام لا اجاب المذهب
الصحيح المفتى به الذي مشت عليه اصحاب المتن للوضوئ من النقل الصحيح من المذهب الذي هو
ظاهر الرواية ان شهادة الاعمي لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا وقت التحمل واعمي وقت الاداء
او وقتها او كان بصيرا وقتها واعمي قبل القضاء وسواء كان فيما طريقه السماع او لا هذا هو
المذهب الذي لا يعتد به عند غيره وما سواه روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن
ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرروه في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متباينين
من مجتهد والمرجع عنه ليرتق قولاه كما ذكره وحيث علم ان القول هو الذي توارث عليه المتن
فهو المعتمد للقول به اذ صرحوا بانه اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمعتمد ما في المتن وكذا
يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى والمقررا ايضا عندنا انه لا يفتى ويعمل الا بقول الامام الاعظم
ولا يعتدل عنه الى قولها او قول احدهما او غيرها الا لضرورة كسئلة المزارعة وان صرح الشيخ
بل في الفتاوى على قولها لانه حليل المذهب والامام المقدم اذا مقام فصيحا فان القول ما قالت حنابل
وهما قول بعض اصحاب المتن انها جائزة عند ابى يوسف فلا يفتى في ترجيح القول ولا يؤذن في ترجيح
لما هو حكاية قول ابى يوسف فقط وذلك كقول في ملتقى البحر لا تقبل شهادة الاعمي خلافا لابي يوسف
فيما اذا تحملها بصيرا او بصيرا اعلم انه ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا او بصيرا
تعيينه بما يجري فيه التسامع فهو قول زفر وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقد علمت من
مقبولة بعض المتنين توهم انه قول ابى يوسف وقيد في الذخيرة ايضا قول ابى يوسف بما اذا

مطلب
شهادة الاعمي
مقبولة وفيها
كلام طويل خلا

مطلب
شهادة الاعمي
مقبولة وفيها
كلام طويل خلا

مطلب
بغير قول
ابى حنيفة
الاستماع

كانت شهادته في الدين والعقار اقام في المنقول فاجتمع علماؤها لا تقبل اهو وقد اضطرب
 كلهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك نصرت في غير الاضطراب لانه في الرواية الخارج عن
 ظاهر المذهب فلا يلتفت اليه ولو لا الاطالة لذكرناه فاذا تقرر هذا فلا ينبغي قضاها والقاضي
 بخلاف ما عينه السلطان نصره الله تعالى لانه معزول عنه فهو فيه رعية لان القضاء يختص
 واما كون الاقرار بما لا يجري فيه السماع فهو بدعي والله اعلم **سئل هل يصح ان يعبر بالمرأة**
 غير محرمة او زوجها وهل يصح من الاجنبى لكونه جارا لها ام لا **اجاب** نعم يصح التعريف
 من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة والمخدوم في القذف ومن ابنتها وابنتها وزوجها ومن قبل
 شهادته لها سواء كانت الشهادتها عليها او عليها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة حقيقة اذ لا يشترط
 فيه لفظ الشهادة لكونه خيرا محضنا والحاجة الى اخبار من يوثق بخبره والقول المعتد في
 تعريفها ان يشهد على معرفتها رجلا من عدلان او رجلا وامرأتان ولم يقل احدا يشترط كون
 محرم لها ولا جارا بل يجوز من الاجانب والاقارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا
 حاله ان يعرف بها ولا يلزمه بقوله اعرفها واعرف بها محذور حاله ان كانها كايين العم والعمة
 وابن الخال والحالة اولم يحمل كالم والخال بل يصح من الاب والابن كاسبق سواء كانت الشهادتها عليها
 او لها على الاصح الفتى به وكل ذلك صرح به علماؤها كصاحب معين للحكام والظهيرية والبراز
 وجواهر الفتاوى وغيرها في كتاب القضاء والشهادة **سئل في مدع اقام بينة على ملك**
 بهيمة مطلقا واراد المحكوم عليه الرجوع بالنسج على بائعه فاقام بائعه بينة على النسج ودفع المدعى
 هل يلزمه وشهوده تعزير ام لا **اجاب** لا يلزمه لمدعى ولا شهوده تعزير قال في المحرر لوروت
 شهادته لثمة او لمخالفة بين الشهادة والدعوى او بين شهادتين لا يعزير فان لا ندرى من هو
 كاذب منهم المشهود له او الشاهدان او احدهما والله اعلم **سئل في شهادة الراعي لصاحب بقره**
 كانت في باقوته فشرقت هل تقبل اذا انقسم اليه احرام لا **اجاب** الراعي كلودع عند ابي حنيفة
 وشهادة المودع بالملك المودع مقبولة فاذا تم تصليب الشهادة ووجد العدة التي يحكم المدعى بالمدعى
 والقطر **سئل في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل تقبل ام لا** **اجاب** لا تقبل
 شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب باشا في حاشيته على صمد الشريعة
 ولا يصح للقاضي ان يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس بمجتهد فيه اهو والله اعلم **سئل فيما**
 بينهم وبين شخص عداوة دينوية وتعصب ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه غيبة وخضرا **اجاب**
 لا تقبل شهادتهم عليه لثمة مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسقا لان النفس لا يتجزى واما قولهم
 يسمع الاخبار بكونه شريفا يصير الناس بيده ولسانه اى حيث كان المخبرون عدولا او مشهورا
 ولا عداوة بينه وبينهم ولا تعصب اما اذا كان بينه وبينهم محاداة دينوية وتعصب لا يوجب
 فرد شهادتهم مخصوص به قال في المحرر ان في شرح قوله والعدو ان كانت عداوته دينوية

مطلب
 يصح التعريف
 للمحرم من المحرم
 والاجنبى سواء
 كانت الشهادته
 او عليها

مطلب
 اذا اقام المدعى بينة
 على المشتري عنها
 ملكه واقرارها
 بينة انها تجوز غنى
 لا تعزير بينة
 المدعى

مطلب
 شهادة الراعي بالملك
 لصاحب الدابة
 مقبولة وصحها
 المودع للمودع

مطلب
 شهادة العدو على عدوه
 بسبب الدنيا لا تقبل

مطلب
 في شهادة العدو
 على عدوه وعلى غيره
 في القضاء بها

تنبهت بحسنة لوارها غيره يعني ابن وهبان الاول والذي يقتضيه كلام صاحب القية والبسوط
 اننا اذا قلنا ان العداوة قادمة في الشهادة تكون قادمة في حق جميع الناس لا في حق العدا فقط
 ومما الذي يقتضيه الفقه فان الفسق لا يجزى حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر
 ووجدتني قد كتبت على حاشيته فيما عجز من الزمان اقول بل الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما
 هو للهمة لا للفسق ويؤيد ما ياتي من ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من
 علماء ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقييد يكون ما على عدوه ينفي ما عداه وهذا هو
 المتبادر للاهتمام فتحصل من ذلك ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وفي
 معين للحكام في موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يتغض الرجل لانه من بني
 فلان او من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة
 العدو على عدوه والمسئلة دارة في الكتب والمطالع سئل في شهادة القيسي على الماني في
 بلادنا هل تقبل ام لا لما يشاهد فيما بينهما من العصبية اجاب لا تقبل فقد صرح في معين
 الحكماء وغيره بان من موانع قبول الشهادة العصبية وهو ان يتغض الرجل لانه من بني
 او من قبيلة كذا او في البرازية في المنازمتها والمقتول بالعصبية كالكلاياذي والدروازي
 يجازي والماني والقيسي بالشام فثبت العصبية بينهما فعدم قبول شهادتهما على الاخر
 والمطالع سئل في سند شهادته هندية ان وهما عدوانا للشك في ايضاهما العداوة بينهما ظاهر
 وكذلك التعصب هل يصح شهادتهما عليه ام لا اجاب لا تقبل شهادة العدو على عدوه
 اذا كانت العداوة دينية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو
 على عدوه وفي الجهر ان قلنا عدم قبولها المعنى اخرج الفسق وهو الهمة لا يصح قضاءه قال وذكر
 ابن الكمال في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو لعدوه جائزة عكس شهادة الاصل لغيره
 وهذا يدل على انها لم تقبل الهمة لا للفسق او فقد علم ما قرناه عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو
 على عدوه واقفا علم سئل في ميت ورشته جميعهم كان شهداء جلا من منهم لم يدع عينا في التركة
 بانها ملكة هل تقبل شهادتهما له ام لا اجاب نعم تقبل وتنفذ على جميعهم واقفا علم سئل
 في رجلين ورثين شهداء لورثين اخرين هل تقبل شهادتهما له وتنفذ على البقية ام لا اجاب
 نعم تقبل والمطالع سئل في شهادة اهل الحلة بوقف عليها هل تقبل ام لا اجاب نعم تقبل
 قال في الجهر في وقف الظهيرية بعد ان ذكر مسألة وقف الدرسة وشهادة اهلها وشهاد اهل
 الحلة في وقف على الحلة مانضه وكذلك الشهادة على وقف مكتبة الشاهد صبي في المكتبة لا تقبل
 وقبل تقبل في هذه المسائل كلها وهو الصم ام ومكدا صم القبول في البرازية في مسألة مكتبة
 وشهادة اهل الحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية مدرسة كذا ومن اهل تلك المدرسة
 والشهادة على وقف المسجد بالجامع وكذا الباء السبيل اذا شهدوا بوقف على بناء السبيل الى آخره

مطلبة
 شهادة (المعقولة)
 على الماني في غير موقوف
 وكذا الخ

مطلبة
 في هذين شيئا
 على سند فيهم
 عداوة وفي القضية
 بشهادة العدو

مطلبة
 شهداء جلا من
 الورثين لم يدع عينا
 في التركة هل تقبل
 وتنفذ على الجميع

مطلبة
 شهادة اهل الحلة
 بوقف عليها وشهادة
 الفقهاء بوقفها
 مدرسة ثم هل هي
 مقبولة وكذا الخ

فالمتعمد القبول في الكل والله اعلم سئل في شهادة اهل القرية المزاريين بأرض في مزارعهم الموقف
 هل تقبل ام لا اجاب صرح في الحاوي الزاهد بان شهادة اهل الارض لو كمل الرعيه والشجعة
 والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزاريين لرب الارض واختلف
 فيها والمتعمد عدم القبول لغسار الرعان والهمة وقد نقل عن نجم الائمة البخاري انه كان يقول تقبل
 ثم رجع عنه وقال لا تقبل لغسار الرعان والله اعلم سئل في الشهادة بالنسب علويا كان او غيره اذا
 قال الشهود اشتهر عندنا ذلك هل تقبل ام لا وهل يحل للشاهد اذا اخبره عدلان به الشهادة اعتمادا
 على اخبارها ام لا اجاب اجمع اصحاب المتن على ان للشاهد ان يشهد في النسب والموت والكلح
 والدخول ولا يمتنع القاضي بامس الموقف وان لم يعاين قالوا الا ترى انما تشهد بنسبه صلى الله عليه وسلم
 واصحابه وبموالغفاء الراشدين وان عليا تزوج فاطمة ودخل بها وان شريفا كان قاضيا اذا اخبر
 بها من يثق به ونص في الخلاصة انه لا بد في النسب والكلح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في
 الظهيرة ان الموت كغيره واختار في دفع القدر بالاكفاء فيه بالواحد والحاصل انه اذا اخبره عدلان
 في النسب لا كلام في جواز الشهادة واذا افتر الشاهد انه يشهد بالسماع لا تقبل شهادة قال الزيلعي
 ثم ينبغي ان لا يفتر انه يشهد بالسماع فلو فتر لا يقبل كعناية شئ في يد انسا يطلق له الشهاد
 واذا فتر لا تقبل اما لو قال اشتهر عندنا فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالسماع في هذه الفصول
 وقالوا لو يعاين ولكن اشتهر عندنا تقبل ومثله في الحانية والبرازية وكثير من الكتب ولو كان
 العبارة لها الوسمع انه فلان بن فلان الغلاني له ان يشهد انه امي فلان والله اعلم في العبارة
 الا ترى انما تشهد ان الصديق رضي الله تعالى عنه ابن ابي حنيفة هو وفيها وكذا يشهد على
 الكلح بالشهر اذا سمعوا بغيره وزفاه واخبره عدلان انها امرأه فلا وكذا في النسب اذا سمع من
 الناس يقولون انه ابن فلان او والحاصل من كلامهم ان الشهرة في باب النسب مستوغة للشهاد
 سواء كانت حقيقة كسما علم من لا يتوهم اتفاهم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظة الشهاد
 او حكمة كسهادة عدلين عند اوجب وامرأتين عدول بلفظ الشهادة وعلى ما نص عليه البرازي
 وفيه لصاحب البحر كلام قال وقوله اذا اخبره يدل على ان لفظة الشهادة ليست بشرط في الكل اما
 الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظة وشرط في العناية لفظة الشهادة على ما قالوا كذا في
 الخلاصة وشارح المؤلف رحمه الله بقوله من يثق به الى عدم اشتراط عدد وذكره في الخبر ولكن في
 الخلاصة الكلح والنسب لا بد ان يخبره عدلان بخلاف الموت وكلام البحر والله اعلم

مطلب
 يجوز الشهادة
 بالنسب والموت
 والكلح والرجل
 واصل الموقف
 والله اعلم
 وفيه كلام يفسر

مطلب
 في تقسيم الشهرة
 الحقيقية وحجة

مطلب
 لا يجوز للأب
 ان يمنع ابنه
 من وكل الرجوع
 بنقلها واث
 منع يعز

كتاب الوكالة سئل في رجل وكل اخاه في نقل زوجته الى
 محل طاعته فهل لا ينها ان يمنع من ذلك ام لا وهل اذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يعز
 وهل على الاخ الوكيل ما اخذ في نقلها ام لا اجاب فذكر في كلام علماء التوكيل نقل الزوج وجوز
 سواء كان اخا او اجنيا ويصير طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للأب منعها عنه ويمنعه

يصير آثارا متكبجا معصية لاحد فيها مقدر واذا ارتكب مثل ذلك يُعزَّر ولا قائل بمؤاخاة الاخ في
مثل ذلك اذ ليس في فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعات الله فكيف حث قصدا قصدا حاجة اخيه
للسلم واجابة شؤاله فيما لامعصية فيه والمتوهم لحصول ما خذلية او اثم في ذلك مما لغ في الجهل والله
سئل فيما لو اراد الزوج الشفيع فقال وكيل زوجته الذي هو والده انت تريد الشفيع وتبقى زوجتك
بلا نفقة ولا منفق شرعي فقال مجيبا له ان غبت عنها سنتين وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي
يكن اخي وكذا لا عني في طلاقها ان ابرأتني من مهرها المؤخر لها واشهد عليه بذلك فعقاب الزوج مدة تزيد
على المدة التي بينهما هل اذا ابرأت من مهرها المؤخر وطلق اخوه الوكيل بعد مضي مدة اكثر مما عتبتها يقع
الطلاق ام لا **جواب** نعم يقع الطلاق المنفوض بلاخ لانه توكل محض فلم يقيد بالجلوس ولا بشئ
تملك تحكيمه حكم التوكيل والله اعلم **سئل** فيما اذا وكل اهل البلدة رجلين منهم في تعاملهم سائر اهل
بلدتهم من قبض وصرف واخذ واعطاء وغير ذلك وانهم رضوا بما قولها وافعالها وكتب بذلك
حجة شرعية فتصرف الوكيلان المرقومين على الوجه المرسوم ثم بعد مضي مدة يسيرة اشهد عليهم اهل البلدة
المرقومة انهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد
العزل غير صحيح ولا يعتبر قولها في جميع ما تصرفوا به لا بد فيه من البناء اذا حكم حاكم بانه لا يلزم الوكيلين
المرقومين في جميع ما تصرفوا به بعد عزلها غيري في فقط هل يكون حكمه غير صحيح فلا يقول عليهم لا
جواب تصرف الوكيلين المرقومين بعد علمها بالعزل غير صحيح لاجل اتمام اعتبار قولها بعد العلم
بالعزل فان كان في عقدة يملكها استئناف الحال لا يقبل قولها كالمسح ولا يقبل حيث كان ذلك يدفع
الضمان عن انفسهما فقط وهذه قاعدة كلية يتفرع عنها احكام الوكيل وقد سئل عنها شيخنا الوهاب
الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الكفر المنطوق فقال هذا السؤال حسن وقد كان يخلف في ظاهره كثيرا
ان اجتمع في تجزئة كلاما يرجع اشكالا لا يوضح ملاما لكن الوقت الان يضيق عن كمال التحقيق ثم ذكر القائل
المذكورة اعلا وخرج عليها قائلنا ان مثل مقامه والنقص لا قولهم بعيدا ان الوكيل بعد العزل يقبل قولها
لما وضع دون بعض وذكر ما حاصله انه ان كان راجعا الى ما ينفي الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل
بقبض الوديعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فيصدق بيمينه والوكيل بقبض الدين يوجب الضمان
على الوكيل وهو ضامن مثل المقبوض فلا يصدق اهو وهذه القاعدة ظاهرة وتفرع عنها سئل فامر
ان كان نفي الضمان عنها قبل باليمين وان كان يوجب الضمان على الوكيل لا يقبل فافهم والله اعلم **سئل**
فيما اذا وكلت زوجة بقبض مال فقبضه ودفعها ثم ماتت فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك ام لا
جواب ان كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانة فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع
وان كان قبض دين واقرت بقبض الوديعة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع
وان انكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الا بيمينه واذا لم تقيم بينة رجعت الوديعة بحصتها منه **سئل**
ولا يرجع الدين على الزوج لان قوله في براءة نفسه مقبول لا في ايجاب الضمان على الميت والزوج فيما يخبر

مطلب
اراد الزوج
الشفيع فقال
اب الشفيع
تريد ان تزكيا
من غير نفقة
فقال الزوج

مطلب
وكل اهل البلدة
رجلين منهم
في تعاملهم
بلدتهم بعد
مدة طرازها
فتصرفوا بعد
العزل على وجه
القولها ف
تفصيل

مطلب
في تحقيق مسألة
الوكيل بالقبض
فانه اما ان
يكون قبض
قد بعت او
واما ان يبيع
الدفع الى
في حياته او بعد
مات

يوجب في ذمة الزوجة مثل دينها على الغير لما تقر بان الديون تقضى بأموالها وقد مر من الوكالة بما
 نقول لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت حرة او كان الموكل فيه وديعة لانه في الاول يملك الاستئناف
 فملك الاختيار وفي الثاني ليس له ان يملك الضمان عليها وهذه المسئلة قد ذكرت فيها اقدام وانعكست فيها
 افهام وقد ذكر بعض معاصر مشايخنا بانها تحتاج الى التحرير واعتذر بعضهم عنه لضيق الوقت
 لا بالتقصير فقال كان يختلف بخلاف كثير ان اجمع في تحريرها كاد ما نزل اشكالا ويخرج مرانا لكن
 الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله ومنته وفقت لتحريرها على الوجه الاعم واثرت
 على كل فرع منها منزلة في اصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم اول ان الوكيل يقبض
 الدين يصير مودعا بعد قبضه فيجري عليه احكام المودع وان من اخبر بشئ يملك استئنافه يقبل قوله
 وما لا فلا وانه الوكيل منعزل بمو الموكل وان من حكم امر لا يملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان
 على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير وانه يقبل ومن حكم امر يملك استئنافه يقبل وان كان فيه ايجاب
 الضمان على الغير فاذا علمت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من الدين بينة او تصديق الورثة فيه
 فالقول قوله في الدفع يمينه لانه مودع بعد القبض واذا لم يثبت الضمان لا يقبل قوله في ايجاب الضمان
 على الغير ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الورثة على الغير ولا يرجع الغير عليه لانه لا يملك استئناف
 القبض لعزله بالمودع قبضه لدين الغير ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك وافهمه فانه مفرد
 ولو اراد الوكيل تحليف الورثة على نفى العلم بالقبض والدفع او اراد للدين ذلك فله ذلك ولو ضمنوا
 المديون بعد الحلف واراد ان يخلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر ان له ذلك لما تقر من ان
 الوكيل بالقبض خصم ومن ان المال في يد امانة وكل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها
 فالقول قوله وان كل من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق براءة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق
 ايجاب الضمان على غيره وايضا كل من اقر بشئ يلزمه فانه يخلف اذا هو انكره الى غير ذلك من الضوابط
 والقواعد ولان المديون له احد المالين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي الورثة والدفع للوكيل
 اذا عاد والى تصديق الوكيل بستره وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا اقر الوكيل بعد ان دفعه المديون
 للورثة بانه لم يدفعه للموكل وانه باق عند او استهلك برده على الدافع هذا ما ظهروا من كلامهم
 وتفقهت فيه ولم ارم من اشبع القول على المسئلة ولا من اعطاها حقها في الاستقصاء وارجو الله
 ان يكون هذا التفقه صوابا والله الوفي **سئل** في رجل تزوج امرأة وسعى مهرها ودفعه الى
 اخيه المذفع لها ثم ان الزوجة ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي ان اخاه الم دفع المهر
 فلما لم يرد له اذ لم يكن للاخ بينة بالدفع لها يكون القول قوله مع يمينه ام لا **اجاب** القول
 اخيه في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لانه امين في حقه والقول قول الامين باليمين
 في حق مؤتمنه باجماع ائمتنا والله اعلم **سئل** في رجل دفع لآخر شيئا من الدراهم وامر ان يشتري
 بهما له دعة او ما يتيسر له من الجنب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه حنطة مخلوطة بالشعير

مطلب
 تزوج امرأة وسعى
 مهرها ودفعه
 للمهر الى اخيه وامر
 الخ

مطلب
 لو اشترى المأمور
 بالشعير مال الموكل
 ثم اشترى به لنفسه
 يفتقر عليه

بنسبة ويقول رب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو يمتنع ويقول ما آخذ إلا مثل دراهمي ولا آخذ
بما شئتاً قل يحتر على الأخذ من الحبوب أم لا يحتر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الحال الجواب لا يحتر
على الأخذ من الحبوب بدراهم بل بالمطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في المأز
في الوكالة بالشراء الوكيل يرانفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما امر من عنده بدراهم فالمشتري الوكيل
للاذخر في المختار فإذا كان كذلك في هذه المسئلة فبالك بالمسئول عنه ويضمن مال الوكيل للتعد
والحال هذه والله سئل في امرأة دفعت أزواجها مضطراً من ذهب في سنة العلاء وليبعة ونفقة
وردد مثله عليها ففعل واختلف الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوج
الجواب حيث امرته ببيعه صارا وكلاهما فيه ولها منه الذي باع به والقول قولها في مقدار قليل
كان أو كثيراً يمينه وشرط رد مثله مضطراً غير صحيح وإن لم تأمر ببيعه فهو قرض فاسد مضطراً بقيمته
بخلاف جنسية وهو الفضة والقول قول الزوج في مقدار ما علم سئل في امرأة استهتت بثلاث مائتين
قبل لهم كتبهم للسفر فأذنوا لزمهم المتوجّهين للسفر أنهم إذا اجتمعوا بحضور صاحب السعداء حاكم دمشق
المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعادته ما يمتني بوردى بعدم سفرهم بموجب الأمر الشريف لهم ما
جعلوا بجانب دولته من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً يدفعوه لهم سوية هل إذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم
المجمل لأن لا يلزمهم شرعاً الجواب لا يلزمهم ذلك حيث علقوه بكتبهم للسفر ولم يكونوا كتبوا
لأن اذنهم بالمجمل مشروط به فاذا عدم الشرط عدم المشروط كما هو ظاهر ثم سئل عنه بما سئ
فيما اذا قدم من أهل العطاء والعرفين الآن بالهتة اذا قالوا الجماعة من كتبهم ان كانوا كتبوا
للسفر فادفعوا عتال من بين الحل والعقد مبلغاً من المال قليلاً كان أو كثيراً ونحو دفعه لكم وتبين
عدم كتابتهم انهم لا يلزمهم ما دفعوا لتقيدهم الدفع بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل اذا
تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر الا دفع مبلغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك ام لا
اجاب لا شك في ان الغنى انما يغني بما اليه السائل انتهى واذا تبين وجود الشرط للرجوع لاشك
في الرجوع قلوا اذا رفع السائل يبيع مال باعته ذو المال جازيلاً مرة مع انهم كانوا قد اصدوا بقولانه صلح الدرا
والمعلم سئل في رجل دفع لآخر مبلغاً من القروش وامره ان يشتري منها راي من المحاجج وتبين
تبقي عليه من الثمن يدفعه له فاشترى سبعة قناطير مائتين واربعة وستين قرشاً كل قنطار ثمانية وثلاثين
قرشاً كما امره وطلب للمأمور الامر المحاجج بعد ان اخبره بثمنه فاستغلاة وقال لا احسبه الا باثنين
وثلاثين القنطار وما طالب الوكيل ورثته بأن يحكموا له الثمن من تركية فأبوا وقالوا لا نقبله الا
بما قال ليت هل لهم ذلك ام لا ويلزموا بدفع الثمن الذي اشتراه به كما امر به اجاب يلزم ورثته
دفع الثمن الذي اشتراه به كما امر من تركية ولا عبرة بقوله لا احسبه الا باثنين وثلاثين قرشاً ولا يقول
ورثته حيث امره بالثمن ثمانية وثلاثين او اطلق له الشرع والمعلم سئل في وكيل يقبض
اراً من ثوبه فقال قبضته في حياته ودفعته له وصلة الورثة في القبض وانكر والدفع للمعلم هل يلزمه
قوله

مطلب
دفعت أزواجها
مضطراً
ونفقة
في قيمته

مطلب
قبل الجماعة
بكتابة
فأذنوا لزمهم
لنحو الأمر
بعدم السفر

مطلب
ارسل جماعة من
الشعخات
واظهروا ان
مالا لا يملك
مقابلته
حيث كانوا
قد دفعوا
فما زالوا
كثيرا للسفر

مطلب
دفع له مبلغاً
من القروش
وامره ان يشتري
مها راي من
المحاجج

مطلب
في مسئلة الوكيل
بالتبصر

قوله بمسئله ام لا اجاب نعم يقبل قوله بمسئله حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة
 زلت فيها اقدام وضلت فيها افعال مع قرب ما أخذها وسهولة تصنعها فبقي عليك واجمع
 فهمك قال في المولوية في الفصل الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل بقبض ودبغة ثم مات الموكل فقال
 قبضت فحياته وهلك وانكرت الورثة او قال دفعت اليه صدق ولو كان دينا لم يصدق لان الموكل
 في الموضوعين حكى امر لا يملك اشتنا فذكر من حكى امر لا يملك اشتنا فان كان فيه ايجاب الضمان
 على الغير لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الدبغة فيما يحكي في
 الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الموكل وهو ضامن للقبض
 فلا يصدق او في فروع الكرايسى اذا وكل وكيل لا يقبض الدين فمات الموكل فقال الغير قد اديت
 الدين الى الموكل وقال الموكل قد كنت قبضت المال ودفعته الى الموكل لا يصدق الغير ولا الموكل ولو
 اودع عند انسا ودبغة فوكل وكيل لا يقبضها فانك الموكل فقال المودع قد ردت الدبغة الى الموكل وقال
 الموكل قد قبضت ورددتها الى الموكل فلا ضمان على المودع والمقول قول الموكل والفرق بينهما ان الموكل
 اقر بما ليس له ان يدايه فيفعله فلم يصدق في اقراره كالوكيل اذا قال بعد الغزل قد كنت بعث لم يصدق
 كذلك هذا وفي باب الدبغة اقر بما ليس له ان يدايه فيفعله فلم يصدق على القبض الا ان المودع
 امين فيه وقد اقر بالدفع الى من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق لم يغر منه فيجعل كالشئ في
 يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هذا والمسئلة المذكورة في العمادية وجامع الفصولين
 وكثير من الكتب وقد فهم بعض الناس من كلامهم انه لا فرق بين ان تصدق الورثة في القبض
 او كذبته في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في ضيق انكارهم القبض اما اذا صدق
 فلا شك انه يصدق في الدفع ان انكر بمسئله لان يدين موكله وهو امين ادعى ايصا الامة
 الى اهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضامن المقبوض يقع بقبض الموكل اذ يدين كونه ولا يتنازع
 ذلك الى قبض الموكل فاذا اقر الورثة بقبض الموكل فقد اقروا بضمان المقبوض على مورثهم اقضاء
 بل استغنى به ان يكون حاكما امر لا يملك اشتنا فان كان نافيا عن نفسه الضمان فانه لا علم سئل
 في بالغة عاقلة وكلت زوجهما في قبض ما قبضه لها وصيها حال صغرهما من تركه والداها ثم ماتت
 فطلبت بقية ورثتها منه ما خصها فادعى دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله بمسئله حيث صدق
 على القبض وانكر والدفع لا يقبل بمسئله لانه لا شبهة في قبول قوله بمسئله فقد قال المولوية ولو وكل بقبض ودبغة
 ثم مات الموكل فقال الموكل قبضت فحياته ثم هلك وانكرت الورثة او قال دفعته اليه صدق او في جامع
 الفصولين وكيل قبض ودبغة او عارية يتغزل بموكله فلو قال قبضت فحياته ودفعته الى الموكل
 صدق او ولا شك ان المالك يد الوصي امانة حكم حكم الدبغة عندنا انما الشبهة في مسئلة
 الموكل بقبض الدين اذا قال قبضته في حياته الخوق قد سئلت عن مسئلة الدين قبل الان فافقت
 بان ان صدق الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فاقول قوله ايضا لانه بان قبض صار امين

مطلب
 في بالغة وكلت زوجهما
 في قبض ما قبضه
 الخ

وقد صدق قوله بأنه قبض في حال يملك القبض فيها قبل وجود العزل للمكي بالموت فكيف لا يقبل قوله
مع تصديقهم في مسألة الدين وإنما لا يقبل قوله إذا انكر والقبض والدفع وقد نزلت أقوال كثيرة
في هذه المسئلة وأخطأ جماعة من المتأخرين حتى من تصدق بالتصنيف وأما مسألة الوكيل قبض
الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كما نصرت وبين في هذا السؤال والله أعلم **مسألة** في الوكيل
قبض الدين إذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدق له الموكل فيما الحكم في هذه الصفة
إذا أقام المديون بينة على أن الوكيل قد أقر بأنه قبض منه حين كان وكلاً هل يندفع عنه الخصومة أم لا
اجاب صريح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهلاك في يده والدفع إلى موكله في
حق برادة المديون ولكن قبل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لأنه حكي أمره لا يملكه الحال كما صرح
في مسألة البيع لوفال الموكل ببيع عبده مثلاً أو كيلة قد أخرجتك من الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق
لأنه حكي أمره لا يملك استئناف الحال وأما إقامة البينة من المديون بعد مواء الدفع على قرار الوكيل قبل العزل
بقبضه الدين منه حاله إذ هو دفع جميع من المديون ويكون القول قول الوكيل يمينه في الدفع لأنه أمين
بعد بثوب قبضه حال وكالاته والقول قوله لأنه أمين أدى إيصال الامانة إلى صاحبها فيقبل قوله باليمين
حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم **مسألة** في رجل ادعى بالوكالة عن ابن عمه على أن كان يذمه بملوكه
كذا من القروش دفع له كذا منها وبقي له بذمه كذا منها وطالبه به فانكر الوكالة واعترف بالدين فطلب
منه اثباتها فأقام شاهدين شهدا بأنه وكله بخلاف المبلغ هل يذم بملك القبض منه أم لا اجاب
صريح علماً وأما رحمهم الله تعالى بأن وكيل الخصم والتقاضى لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال
في الهداية العتوان لا يملك القبض لظهور الخيانة في الوكالة وقد يؤتمن على الخصم من لم يؤتمن على
المال فلا يصح المقضى عليه بدفع المال خشية أكله وخوف خيائنه فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو مقتضى
والحال من لا يستأجر فيما نص في السؤال من إطلاق المدعى دعوى الوكالة ومخالفة للشهادة فإنه وكله
بخلاف المبلغ فلم تطابق الشهادة الدعوى ومن جملة الردود عندهم رحمهم الله تعالى والله أعلم **مسألة**
في امرأة وكلت رجلاً في قبض ما خصها بالآث الثمينة من زوجها بالجر مسعى ففعله والآن تنكر انقطاع
ما خصها وتمنع من دفع الأجر المستحق فما الحكم اجاب الوكيل أمين والقول قوله باليمين ودفع
ما قبض لها والجعل له من الأجر لأن عليه ما خفي كان فعلاً معلوماً وإن لم يكن كذلك فلا أجر للثمن
لا يتجاوز المستحق لرضاه به والله أعلم **مسألة** في رجل وكله جماعة في قبض مئة صدقة من ديوان السلطان
بمصر ثم إن الوكيل قبضها وأتى بها المجلس الشرعي وشرف ووضعها بين يدي اللوق حاكم الوقت وعندها
وسلها له كاجرت به العادة ثم إن القاضي صرفها على مستحقها بموجب دفتر المقيّد بالتجمل لا حظ
وقبض القاضي استحقاق بعض الوكلاء بين العاليه قهر على الوكيل القبيحة ووضعها امانة تحت يده
تابعه وقال القاضي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلا وفاء وهو تحت يد ما تحت يدي
الخصم فقل والدالة هن يضمن الوكيل أو لا ضمان عليه اجاب لا وجه لضمم الوكيل والحال ما ذكر

مطلب
لو ادعى الوكيل
قبض الدين
والدفع
الى موكل قبل
العزل يصدق
وبعد لا يصدق

مطلب
الوكيل بالقبض
لا يملك القبض
وكذا الواظف
الوكالة

مطلب
وكلت رجلاً
لقبض مئة
ما خصها من
الآث الثمينة
معلومة

مطلب
كل جماعة
في قبض مئة
صدقة ولا يصدق
لقبضها

وكيف

وكيف يضمن وقد جرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير صحة الوكالة بقبضتها يكون التسليم
مأذونا فيه فيبذل الوكيل بذلك لبوت الاذن فيه دلالة كما هو ظاهر وانما قلنا على تقدير صحة الوكالة
لان المتصدق عليه لا يضمن توكيله باخذ الصدقة وصرفها قاطبة بان التوكيل باخذ المباح باطل وصرفها
لا يتعين الفقير ولا الذم ولو عين فلم عينته لذلك ان يصرف لغيره فامثل الوكالة على مقتضى
مذهبنا باطل وفي الحاشية لو امره ان يتصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن
فكيف يضمن الوكيل ويكمله بشئ لو تدخل ملكه ولم تصم وكالة به وسئل الوكيل للحال الا شرعي هذا
لا قائل به وانما سئل في الخصم القيم في البلد اذا اراد ان يوكل وكما لا عنه ليدعي بحق على آخر
هل المذموم عليه ان ياتي حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه ام لا اجاب صرح علما وسئل
قاطبة متونا وشروطا بان الوكالة في الخصم لا تكون الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا
مدة السفر او يريد السفر او مخدرة ووجه ذلك ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستخيره ولما
متفاوتون في الخصم فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيقتطف على رضاه وهذا مذهب ابو حنيفة
واختاره الجمهور والنسفي وصدر الشريعة وابوالفضل الوصلي ورجح دليله في كل مصنف فانك
المؤمن عليه فلزم العمل به كدفع الضمير لانيما في هذا الزمنا الفاسد والله اعلم سئل في امره
وكلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال لا ادعي كل زيد تغضنا منه فاحضره في الدعوى
واذا قلنا لا حيث كانت مخدرة قبل اذا كانت بررة يكون الحكم كذلك ام لا اجاب لا يعتبر رضاء
كما هو اختيار المتأخرين وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدر وغيره واما اذا كانت بررة فهي كالرخصة
لها التوكيل الا برضى الخصم قال في الموهب المرأة اذا كانت مخدرة جاز لها ان توكل بغير رضى الخصم لانها
لو اتى الف خطاب الرجال فاذا حضر مجلس الحاكم انقبضت فلم تنطق بحجتها لحياتها وربما يكون سببا
لغوايتها وهذا شئ استحسنه المتأخرون جعلوها كالمرصين واما اذا كانت عاقتها ان تحضر
جلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل الا برضى الخصم او بخلاف المخدرة فان الزامها بالجواب
تصديق لحقها اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بحجتها لما يقتضيه من الحياء والجل
قال في فتح القدير وهذا شئ استحسنه المتأخرون وعليه الفتوى او قد مشى عليه في الكفر ومثل في الامر
وصدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا من المخدرة وهي التحمل تحالط الرجال بها كانت
او ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في الخصم بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو
المقرر المشهور وليس للقاضي ولا للمفتي ان يتعداه لاختيار المذكور والله اعلم سئل في رجل دفع
لاخر درهم ليشتري له به ثوبا ويطلقه صبا بونا فامسك المأمور درهمه لا يمر كل ما يوجد في اليد
في بعضها واذا درهم الثمن من عنده واشهد انه يشتري للامر ويلبغ الامر فاجاز ففعله هل للمأمور
جلس الصبا بون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله ام لا وهل لامر الخصم دفع الصبا بون للامر بغير
اذن المأمور ام ليس له ذلك وعليه معفظة حتى ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه بغير اذن المأمور

مطلب
التوكيل باخذ
المباح باطل

مطلب
اذا وكل آخر
لخاصة منه
لا يجوز له
برضى الخصم
الا ان يكون
الموكل مريضا

مطلب
المخدرة لها التوكيل
بغير رضى الخصم
وكذا اذا عجز عن
الجواب

مطلب
وجهد الوكيل
في ما في مال
الموكل فاشترى
من مال نفسه
فاجاز الامر
ذلك للمأمور
ان يجلس ما اشتراه
حتى يدفع له
الملك

للمأمر ان يكلفه رده حتى يستوفي حقه ام لا اجاب نعم له حبس الصابون عنه استيفاء
ثمنه فقد صرح علماؤنا ان وكيل الشراء له حبس البيع لاستيفاء الثمن سواء اذاه للبائع ام لا وليس
لأمين المصنعة ان يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وان كان هو الذي اذوكل بمنزلة
البائع منه فحبس البيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للأمين تسليمه لغيره سلمة اليه وهو
الموكل وان فعل ذلك كان فيه متعديا ويطلب برده وتسليمه لمن له حق حبسه الى استيفاء حقه
والعلم سئل عن وكيل تاجر دفع لوكيل له اخر شيئا لغيره هل يضمن ولا يقبل قوله عليه اذا هو انكر
اجاب نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه والحال هذه والله اعلم سئل في رجل وكل اخر في خلع زوجته
فخلعها الوكيل بعد عزل الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين ام لا اجاب لا يصح طلع
الوكيل بعد عزل الموكل له فلا تبين منه قال الزيلعي قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكذا وبطلان
زوجته بالتامها ثم غاب لا يملك عزله وليس شيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق
والخلع طلاق بائن والله اعلم سئل فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضعا
يبيعها ويشتريها منها مع من يختاره ويعتقد امانة من الكارمية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهار
شائع فبينهم وباع المبعوث اليه البضعة المبعوث في مدينته وارسل مع من اختاره منهم لباعتها على
مصدق وانكر المبعوث اليه بعض الدفعا هل يكون القول قول باعث الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل
ذلك لطول الدعة ام لا بد من البينة اجاب القول قوله يمينه اذ له بغيته مع من يختاره ويراه
امينا لانه امين لو تبطل امانة والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الرازي هذا من اخرج
لكم خواهر زاده جرت عادة حاكمة الرستاق انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويشتري
بأثمانها اليهم يدين شاء ويراه امينا فاذا بعث البائع ثمن الكرايس بيد شخص ظنه امينا واتي
ذلك الرسول لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رحمه الله تعالى
وبراجتنا وغيرهما وقد عصفد بقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرط والعادة محكمة والعرف
قاضي الى غير ذلك من كلامهم والله اعلم سئل في رجل وكل رجلا ان يعامل دانه بالمرابحة
اذا حل الدين عليه بشراء الاشياء له على وجه الحيلة المعهودة في مثله هل يصح توكله وينفذ فعل الوكيل
عليه ام لا اجاب نعم يصح وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكل بشراء الاشياء مرابحة وهو جاز
والوكيل مطالبته الموكل وهذا اعلم سئل في رجل وكل في بيع شيء وقال له لا تسعه الا بمحضرة فلا
فباعه بغير محضرة هل يجوز ذلك عليه ام لا اجاب لا يجوز كما صرح به في الثانية بقوله ولو كان
بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود او بالاحضرة فلا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير محضرة فلا
ومثله لبرازية وكثير من الكتب ويعني محضرة فلا بد بحضوره او على يد ما يغفر عنه وما اشبه ذلك
سئل في الوكالة العامة هل تصح ام لا اجاب قد وضع الشيخ زين الدين لها رسالة مستقلة
حاصلها انها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعتاق والحبس والصدقة على المفتى به

مطلب
انما هو احد
وكيل رجل الموكل
الاخر شيئا بلا
اذن موكلهما
يضمن

مطلب
عادة التجار ان
يبعث بعضهم
الى بعض بضعة
ليبيعها ويشتريها
منها

مطلب
وكيل يخلو بشيء
له بالمرابحة عند
حلول دين دانه
وفعل الوكيل له

مطلب
وكله يبيع شيء وقال
له لا تسعه الا بمحضرة
فلا بد من خالفت
لا يجوز

مطلب
الوكيل في وكالة عامة
يملك كل شيء الا
الطلاق

مطلب
الوكيل في صورة
لواثق من مال
الموكل

وذلك التزويج ولو بمطلقة لعموم قول قاضيان تناولا لياحات والائتمكة فيملك ان يزوجه
امرأة بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله اعلم سئل في رجل وكل آخر في تعيد دار ورجل آخر
من قبل آخر بالانفاق على أهل بيته وصرف الموكل من ماله في تعيد هذه الدار الف درهم وانفق المأمور
من ماله على أهل بيت الآخر الف درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه على الوجه المذكور ولم يصدق كل من
الموكل والآخر الموكل والمأمور على جميع ما صرفه بل صدقاها على نصف ما ادعى صرفه فهل يصدق
بقولهما في جميع ما ادعى صرفه وبما دخل منهما ما صرفه وهم الف درهم ولا بد من ثبوت الزيادة بالينة
وهل في هذا فرق بين ان يكون الانفاق والصرف من مال الموكل والآخر وبين ان يكون الانفاق
والصرف من مال الموكل والمأمور ام لا الجواب لا بد من اقامة البينة اذا ادعى كل منهما الرجوع
على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بأن كان الصرف من مال الموكل والآخر واراد الخروج عن الضمان
فالتقول قولهما باليمين ووجهه انهما في الصورة الأولى يدعيان الدين والموكل والآخر ينكران والبينة
على المدعى واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما امينان ينكران الضمان ويدعيان الرجوع عن عهده
الامانة والتقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التارخانية قال ناقلا عن الليثية
سئل على بن احمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة
وان اراد الخروج عن الضمان فالقول قوله او فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم ان اردت مطالعة
في المسئلة ونفرت عليهما بالاحكام في المراجعة والنظر فأتيت الأول وهو ما اذا اراد الرجوع
لا يقبل قوله اجماعيا ورايت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل القول بالآخر ونقله عن نوادر
عن محمد قال دفع دراهم لئسنتها على اهله كل شهر كذا فقال انفقت كذا وقال الموكل كذا دون
ما قال الموكل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي او اقول كأن وجهه بالانفاق
وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبايع كما صرحوا به في كتاب الضمان
فهو مدعي عليه والقول الثاني قبول قوله لانه وان كان كذلك غير انه يدفع الدراهم له قبل الانفاق
امين محض لانه لم يجب عليه وقت الدفع شيء قال القول قوله وهذا الذي يجب ان يعمل عليه والله
سئل في وكيل البع اذا ملك بمجهلا للثمن بعد قبضه هل يضمن ام لا وهل يقبل قول ورثته انه
دفعه في حياته بلا بينة ام لا الجواب نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته بلا بينة
لانه يموت من تجريل في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده عن يمين الله اعلم سئل
في رجل اشترى ملحاس وكل شخص يبعده للمشتري على الموكل دين هل تقع المقاصصة وليس
للموكل مطالبة بالثمن اولا الجواب نعم تقع المقاصصة عن الموكل فيمنع عن الموكل مطالبة
المشتري قال في جامع الفصولين في السابع والعشرين ولو كان للمشتري دين على موكل البع يصير
قصبا بالثمن وكذا في الحائنة وكثير من الكتب شروحا وفتاوى والله اعلم سئل في رجل وكل آخر
بأن يزوجه ابنته الصغيرة من فانون بكذا بشرط ان لا يعقد نكاحا عليها حتى يقبض النصف منه

مطلب
الوكيل بالبيع
اذا مات بمجهلا
للثمن يضمن

مطلب
اذا باع الوكيل
بالبيع الشيء
الموكل يبيعه
من رجل آخر
على ثمن غير
المقاصصة

خشة المطل فخالف الوكيل وعقد قبل قبضه هل ينفذ ام لا ينفذ اجاب هذه وكالة مفضة
ان لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير وكيلًا بالنكاح قال في الحاوي
الزاهد رامن القاضية وكلمة ان يروجهما من نفسه بشرط ان يطلق تزويجه صرح وهذه
وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكيلًا بالنكاح فلا بد من النكاح اذ حكمه حكم النكاح
الفضولي والحالة هذه والله اعلم سئل في ذي منصب رسل مندوب رجل يستقرض منه مالا
ويشتري له منه بضاعة ووقع التاجر مع المرسا حسابا وكتب له المرسا به انه بقي له عندنا آخر كل
حساب من ثمن البضاعة كذا ختم مات ذوالنصب والآن التاجر يطالب المندوب هل له عليه طلبا
اجاب ليس له على المندوب طلب بذهو سفيره ومعتبر ومن كان كذلك لا طلب عليه في الخلاصة
امرأة اشترت شيئا وفتحت رسول زوجها اليك ولائش لك على وقال البائع انما بيعت منك
والثمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة وشمله في الرأفة وبجامع الفتوى لا كرتي وفي الحانية
في آخر كتاب يسوع امرأة اشترت شيئا من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك
وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بيعتها منك ولي عليك الثمن كان القول
في ذلك قول المرأة والبيعة للبائع ومثله كثير في كتب امثنا المعتمد وهذا صريح في واقعة الحان
اذ قول التاجر كنت رسول صانع المنصب اليك فلائش لك على كقول الزوجة كنت رسول زوجي
فالقول قوله لاسيما مع ابقاء الحسنة في ذلك وكتابة التذكرة به وفيها الباقي بعد كل حسنة
من البيع الغلاني كذا وكذا انفسن بصفا فورا ومنه بانه رسول ولا طلب على الرسول والله اعلم
سئل اخوي امراهما الاخران يزوجه امرأة ويقضي المهر عنه ففعل وقضاه من مال اشتر
هل له الرجوع بحسنة منه ام لا اجاب نعم له الرجوع اذ المهر في الكتب الفقهية ان من اشتر
بقضاه دينه يرجع وان لم يشترط الرجوع والله اعلم سئل في رجلين حضرا بمجلس الشرع
واشهدا احدهما على نفسه اصابة وعلى اخوته وكالة وشهد له جماعة بغيبة اخوته انهم وكلوه في الامم
على ان الدار التي في القرية الفلانية لاحق لهم فيها بل هي ملك للآخر الحاضر معه بالمجلس الشرعي فلما علم
اخرته بما فعل انكروا توكل انبيهم في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالاشهاد المذكور ام لا اجاب
القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشرع الشرعي انهم لم يوكلاوا اخاهم في ذلك هذا وقد اجاب
صالح الاشهاد والمظان بفساد الحكم بالملك للمدعي بسبب عدم ذكره اليده لولم يدعي عليه في
المحكمة واجاب كثير من العلماء بان الوكالة لا تدخل تحت الحكم وبانه لا تسمع الدعوى كيف يحكم على
الاخوة الغائبين باشهاد اخوتهم في جهة غيبتهم هذا لا قائل به والحال هذا والله اعلم سئل
في رجل وكل ابنه البائع في شراء عقار بيعته فاشتراه لنفسه وذكر في صكك التبايع من ماله
ومانا هل يكون العقار ميراثا عن الاب الوكيل او عن الابن كجانب يكون ميراثا عن الاب
حيث عين العقار لابن في توكيله له ويقع الشراء لابن وان عينه لنفسه قال في الكفر ولو وكله

مطلب
اذا وكله ان
زوج ابنته
من قبله
كذلك بعد
تلقاها بعد
الزواج

مطلب
اذا وكله ان
زوج ابنته
من قبله
كذلك بعد
تلقاها بعد
الزواج

مطلب
اذا وكله ان
زوج ابنته
من قبله
كذلك بعد
تلقاها بعد
الزواج

مطلب
اذا وكله ان
زوج ابنته
من قبله
كذلك بعد
تلقاها بعد
الزواج

بشراء شيء بعينه لا يشترط لنفسه قال شارحه الزبلي معناه لا يتصور ان يشترط لنفسه
بل لو اشتراه ينوي بالشراء لنفسه ما وتلفظ بذلك يكون للموكل لان فيه عزل لنفسه وهو لا يملك
عزل لنفسه والموكل غائب وقوله غائب يعني عن مجلسه والمسئلة متون المذهب وشروحه
طالعتها فاذا ذكر في الحجة اشتراء لنفسه من ماله هذا لا اعتبار به والله اعلم **سُئِلَ** في رجل

مطلب
ان يفتل اخيه
فانما اخيه
ان يدفع
لما لا يحل

اتهم بقتل اخيه فقتل جاك الاستبانة عليه ولم قطعاً انه يقع في يديه ولا خلاص له الا بدفع
فاذن لـ اخيه الحي ان يخلصه من مصاربه بما لديه دفعه اليه مخلصه حاله ان يرجع بذلك
عليه وان مات الدافع قبل اتصال المبلغ اليه هل الورثة المطالبة بما دفع مورثه عنه باذنه ام
اجاب نعم لورثة الدافع المطالبة بما دفع مورثه للحاكم السياسي باذن المتهمة المذكور واول
بذكر الرجوع كما صرح به غير ما واحد من علمائنا والله اعلم **سُئِلَ** في ناظر وقف وكل وكلاء في قبض

مطلب
اذا كان الناظر
ينعزل ويملك
تقبض فلا
توقف

غلة الوقف فعزل الناظر هل ينعزل ويملك بعزله ويظل تصرفه في الوقف ام لا اجاب نعم
ينعزل بعزله لانه يشترط ادوام الوكالة ما يشترط لا بدائها كما نص عليه في البحر والله اعلم **سُئِلَ**
في رجل وكل آخر قبض حقوقه وعقار قبض كما امر الموكل وماتا بعد ان اوصى الموكل
ما قبضه للموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من الغلة واختار تضمين الوكيل في ارثه هل الورثة
الرجوع في ارث الموكل حيث استهلك ذلك ام لا اجاب نعم قرار القضاء على المستهلك والحال

مطلب
كل من قبض
حقوقه وعقار
فانما

وانظر ما كتبه الامتة في الوكالة والغضب يتضح لك ذلك والله اعلم **سُئِلَ** في رجل له على آخر
دين طالب به فدفع له ثوباً وقال بعه وخذ دينك من ثمنه فباعه كما امره ويقول الموكل لم اقبض من الثمن
شيئاً ويطلبه بدينه والموكل ممتنع عن ايفائه محتجاً بأنه عين له دينه من ثمن البيع هل يسقط
مطالبة الوكيل بسبب ذلك ام لا والقول قوله انه لم يقبض ثمنه ام لا اجاب لا تمتنع مطالبة
الوكيل بدينه على الموكل فله حبسه اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا منفعة

مطلب
امر المدينون
الداين ببيع
ثوب لافضل
دينه فباعه

من المطالبة والحال هذه والله اعلم **سُئِلَ** في رجل اودع آخر ناقين ثوبه ببيعهما واطلقهما
من رجل معروف الى اجل متعارف فلما حل الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن
ام لا وهل اذا قلتم لا فهل اذا دفع بناء على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به ام لا اجاب نعم
اذا قضاه من ماله ليكون المال الذي على المشتري لم يحزن ورجع الوكيل بما دفع كما في جامع الفصول
وغيره والله اعلم **سُئِلَ** في وكل عن غائب بيع عقاره امره ببيع المواعين بيع ذلك العقار لشخص

مطلب
اودع رجلاً
ثوبين ثم
طلعه ببيعها
واطلق فباعها
الى اهل

من توابعه فباعه خوفاً على نفسه او ماله من ذلك الصبيح بما مقدار نصف القيمة او ثلثها
هل يجوز هذا البيع ام لا يجوز لكونه مكرهاً ما له الحاكم المذكور لكونه بالغراً الفاحش وهل اذا كنت
في صك التبايع انه لا عيب فيه وكان الواتة خلافاً من يعتبرها في الصك او ما هو الواقع في
نفس الامر اجاب صرح الفقهاء بان امر سلطان اكره وان لم يتوعد ومرتبه لا يمان
يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره يقتله او يقطع يمينه او يضربه فباخاف على نفسه وتلف عضو

مطلب
لو كان الوكيل
بيع عقار
انما يبيعه
بنصف القيمة
لا يصح
واما الباقي

والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقوله في كتاب الاكراه وشرطه قدرة المكرم على ايقاع
ما هذبه سلطانا اوليا وفي القاموس السلطان المحجة وقدرة الملك وتضمن لأمه والولي
فاذا علمت ذلك فحج دأمر المذكور اكره وان لم يتوعد المأمور بما بعد الرضا للعلم بدلالة الحال
بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هذا
واما بيع الوكيل بالغبن الفاحش فهي مسألة خلافية بين الامام وصاحبه فما يقولان بعدم
وهو به وفي البرازية ويغني بقوله ما في مسألة بيع الوكيل بما عثر وهان وبأى ثم كان نقله في البحر
في قطع النظر عن كون الوكيل مكرها الوقضى بعدم جوازها على قولها بالغبن الفاحش جاز لما علمت
والعبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في الصلح صرح به في البحر كتاب الوقف وغيره والله اعلم **سُئِلَ**
في بيع الوكيل بالبيع بما عثر وهان وبأى ثم كان اجاب مذهب الامام انه يصح ومذهبه باخلا
قال في البرازية ويغني بقوله ما في تصحيح القدر وخرج دليل الامام وهو المعول عليه عند النسفي
وهو اصح الاقاويل والاختيار عند المحبوتين ووافقه للوصل وصدر الشريعة اوافقك عليه
اصحاب التون الموضوع لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية والله اعلم **سُئِلَ** في رجل قال لا خير لي
وقعت عليه خذلي من احد بضاعة نسيت وبها فاشترى له من رجل ذنبا ثم مغلوم مشتاكلا
وباعه فخرج فيه هل البيع للوكيل ام للموكل الجيز فعله **اجاب** الروح للموكل كما ان الحسن عليه وقد
صرح علما ونا بصحة الوكالة اذ اعلم الموكل بقوله استع لي ما رأيت فوقع الشراء للموكل فالبيع له والخسر
عليه والله اعلم **سُئِلَ** في رجل وكل آخر قبض دينه من فلان وخصامة ان احتاج الامر اليها وخصامة
الوكيل لاحتياجه اليها وصاحبه على بعض الدين هل يصح صلحه ام لا يصح ويرجع عليه ببقية الدين
اجاب لا يصح صلح الوكيل المذكور فيرجع على المدين ببقية الدين والله اعلم **سُئِلَ** في رجل
قال لديونة ابعث بالدين مع فلان ففعل قضاء ولم يصل اليه ثل براء المدين من الدين ام لا
اجاب لا يبرأ كما في البرازية من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره
والله اعلم **سُئِلَ** في وكيل عن غائب أسير يريد خال الغائب التسرف في ماله ورفع يده عن تصرفه
محققا بانه اشفق منه هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك ويدوم على تصرفه ما لم يفقد
الغائب فيدوم على الحفظ لا التصرف واما قلت ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموافق
وجنونه لا من ان الوكالة تبطل بفقد الموكل فحق التسرف لا الحفظ فراجع ان شئت والله اعلم
سُئِلَ في جماعة وكلوا رجلا في قبض معاليهم من ناطر على وقف فأت الرجل وادعوا انه
قبضها منه وماتت قبله فضمن وانكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قويم بينهم على نفى العلم
حيث لا **اجاب** ان يدعو ناطر الدفع له ام لا **اجاب** لا يدعو دين في التركة وقول الناطر
لا يشك ان ابا الدين وان كان قوله مقبولا بالتصرف فهو في حق راءة نفسه في حق اثبات دين الخير
نظيره المودع اذ امر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فان كدر

مطلب
الوكيل بالبيع
لغرض غبن
فاحش فيه
عند

مطلب
امر غنوة ان
اشترى بغيرها
نسبة في بيعها
ثم تشتري بها
شئنا ففعل
وباعه فالبيع
للأخر

مطلب
لو وكله بقض
دينه لاحتياجه
ان احتاج
مطلب
قال لديونة ابعث
بالدين مع فلان
ففعل قضاء لم
يبرأ المدين
مطلب
ليس خال الغائب
رفع يد الوكيل عنه
في التسرف في ماله

مطلب
وكيل جماعة
رجل في قبض
مستحقا فتم
من ناطر
الوقف الخ

فالقول

فالقول قول المدعى في براءة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة ان الورثة ناشئون
عن الميت والقول قولهم بينهم على نفى العلم بقبض الميت ولا عبرة لدعوى القبض بلاينة شريفة
وهذا الحكم يظن انها ذكره الخطاوى في مختصره والاستيعاب في شرحه ولا يخفى فقهه على الفقيه
والله اعلم **سئل** رجل ارسل الى اخ فرقة قماش مصروف في داخلها اربعون غرسا لبيع القماش
ويشترى به ثمنه وبالأربعين ثيابا معلومة لها ويرسلها الى مصرف باع غالب القماش وبقي عشرين
القليل وقلت عن غير تجهيل بل بين للورثة غاية التبيين والعادة فيما بينهما ان يبيع تارة ثمن
وتارة ثمن مؤجل الى اجل قريب كما جرت به عادة جميع التجار فعل الورثة الميت مطالبة المشترين عند
حلول الاجل ام لا وهل اذ لم يقدروا على الاستيفاء منهم يضمنون الثمن ام لا اجاب نعم
للمطالبة المشترين بالثمن الذي تقر بمباشرة الميت في ذمتهم لان حقوق العقد المشرح عائدة الى
الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما توى عليهم والحال هذا والله اعلم **سئل** فيما اذ لو كانت
البركة بالغدة انها في قبض مهرها وقبضته هل يكون القول قولها في ايصاله اليها ام لا وهل اذا ثبت
لها على اشهادين تحبس فيه ام لا اجاب نعم القول قول الام في ايصال ما قبضته الى ابنتها حيث
صددتها في القبض من زوجها وكذبته في الايصال اليها لأنها امينة تدعى ايصال الامانة الى
صاحبها ولا شبهة انها لا تحبس في دينها لطباق التوثيق والشرح والفتاوى على انه لا يحبس اصل
في دين فهو والله اعلم **سئل** رجل زوجة ابوه بالوكالة عنه ومات الزوج لامن تركه ثمة
الاب الزوج عن ابن وتركه هل يطالب هذا الابن بمهر زوجته اخيه في تركه الاب ام لا حيث لو يكن
الاب ضامنا اجاب المقر ان الاب لا يطالب بمهر زوجته ابنة اذا باشر عقد النكاح ولو
او وكالة الا اذا ضمنه فلا يطالب وارثه والحال هذا والله اعلم **كتاب الدعوى**
سئل في امرأة ادعى وارثها على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بغافل مهر
فاقر به بناء على بقاء بذمة ابيه فاخبره بالحدول بانها ابرأت زوجها منه في حال صحته قبل وفاة
ابراؤصهما هل تسمع دعواه عليه البراءة لكونه خفي عليه ام لا اجاب تسمع دعواه لانه محل
الخفاء كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في امرأة اشهدت في حال مرض زوجها انه ليس له زوجة قبل
ولا غنم ولا بقر ولا جاموس ولا اولاد ومات فثبت بعد موته ان له اشياء من هذه الانواع وغير
هل يمنعها هذا الاشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما يظن ارام لا اجاب جميع
ما يظن للميت يجب فيه حقها الذي فرضه الله تعالى ولا يمنعها مجرد سن الكفر من دعواها فيه
كما هو ظاهر وليس في هذه الصيغة ابراء يمنع ولا صلح يدفع فلا وجه لمنعها عن حقها فيه بل لو
فيها هو ابلغ من ذلك لو صالح احد الورثة وارعا ما ثم ظهر شيء من التركة لو يكن وقت الصلح
الاصلح جواز دعواه في حصته كما صرح به في صلح البرازية وكثير من الكتب في زامع الابرار
فكيف مع ما لا ابراء فيه ولا صلح باي وجوب ينقطع حقها وهذا اما لا يتوقف فيه والحال هذا والله اعلم

مطلب
ارسل له قماش
ليبعه وخرجه
القادة بالبيع
نسيث ومجهول
فات لا ضمان
على ورثته
للمرسلات

مطلب
وكلت الباقية
انها في قبض
مهرها من زوجها
فالقول للام في
دفعها اليها

مطلب
لا يلزم الاب
حرا به الا اذا
ضمنه

مطلب
ادعى وارث
الزوجة على
ابن زوجها
فاصل المهر
فاقر به اخبر

مطلب
اشهدت في مرض
زوجها انه ليس
له زوجة قبل
ولا غنم ولا بقر
ولا اولاد ولا
اشياء من هذه
الانواع وغير
ذلك

والآن يدعى رجلان من اقدار حصته في ذلك والحال انهما مقيمان ببلدة الدعوى المدعى المذكور
ولا مانع لهما من الدعوى قبل الاستماع دعواهما لورود الامر السلطاني بعد سماع كل دعوى منهما
ثم عشرة سنة ام تسمع اجاب لا تسمع دعواهما والحال هذه فقد ثبت عند العلماء لاختلاف
الكون منهم ان القضاء يختص بالزمان والمكان والاختصاص والحوادث فالسلطان اذا منع
عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة امتنع على القضاء سماعها ولو قضوا فيها مع ذلك لا ينفذ
لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه والله اعلم **مسئل** في رجل استعار من شقيقه حلياً
لحاجة في نفسه وخطف لها ميراً انه لا يبيد عنده الا ليلة واحدة فاعارته ثم طلبت منه استرا
فادعى ملكة لنفسه او غير ذلك هل تسمع دعواه ام لا ويسترده منه اجاب لا تسمع دعواه لان هذه
الاستعارة اقرار بالملك لها كما صرح به في العدة وتختص اصول الزيادة ونوادير هشام ومحمد
ابوالبث فلا تسمع لنفسه ولا لموكله او موكلته ويسترده منه والحال هذه كما صرح به علماء الفقه
مسئل في رجلين تنازعا في محدود فادعى احدهما وهو ذوي يدان تجل لابيه ملكه لابييه
وان اباه مات وتركه ميراثا له وادعى الآخر وهو خارج وابن خال للآخر ان الجدة المزبور وقفه
على ابائه وبنيه واولادهم وان يستحق معه فيه كذا وبين وجه الاستحقاق بمواريته ومع كل
وشيقة بما يدعيه فالحكم اجاب ذكر في جامع الفصولين في الثامن في دعوى الخارج مع ذلك
انه لو اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فهو كما اجتمع شرا آن فاعلم ذلك او لا فاذ
علمته فاعلم ان حكم المشتبه به في هذه المسئلة انه اذا قام كل من المتداعيين بينة فمن كان تاريخ
بينته اسبق فهو الاحق وهذا اذا اذخاف ان لم يؤرخا وان اذخافا لا الاخر فهو لدعيه
هذا وما يجرد الوشيقة فلا يعمل بها بالبيتة والعبرة لتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك
والوقف لا بكتابة صكها اذ يجوز تأخير الكتابة عنه ولا شبهة ان هذه المسئلة من مفردات
مسائل اختلاف الرجلين المتداعيين وقد اوسعت فيه علماءنا القول في كتبهم والتمس من
واحد المتداعيين داخل والاخر خارج هو موضوع المسئلة المتنازع فيها فليتراجع جامع الفصولين
وغیره من الكتب الشهيرة فان في بعضها التصريح بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح
مسئل في دعوى العقار المرهون هل يشترط حضرة الراهن ام لا اجاب نعم يشترط حال
في جامع الفصولين وفي دعوى المرهون يشترط حضرة الراهن والمرتهن وفاقا وفيه راي للزمير
والفتاوى الصغرى باع منه شيئاً فادعى ثالث ان البايع آجر منه البيع او رهنه منه قبل بيعه
لا يصير لشريه خصماً فلو حضر البايع فبرهن عليه المدعى الآن تقبل بينة ثم رزق الفتاوى والظهير
بما يخالفه وقد صرح في الحاشية بنظيره وبعض اثبت في المسئلة اختلاف الروايات وبعض حمل الاول
على سهو الكاتب ومال شمس الانمة الى عدم سماع البينة بغية الراهن والحاصل ان المسئلة قد
وقع فيها اضطراب واختلاف جوايب وقد وافق قاضينا الامام الحنفيا في حيله وقاضينا

مطلب
في وانضم
على عقار
سنة اذ
وجعل
فنه لا
دعواها

مطلب
في استعارة
لراعي الملك
لا تسمع
لنفسه
والموكله

مطلب
تنازعا في
فادعى احدهما
وهو ذوي يدان
عن من والاخر
انه يستحق
بجته الوقف
الحق

مطلب
يشترط في دعوى
العقار المرهون
حضرة الراهن

من اهل الترخيم كما نص عليه الشيخ قاسم في التخصيص فليغتنم هذا التخصيص فانه مع اختصاصه بالشيخ
والله اعلم سئل في رجل رهن عند آخر مقعدا على دراهم معلومة ثم بنى وغاب الرهن والآن تدعى
زوجته انه ملكها وانتهى عنه عن بيعها اذ يشترط في دعوى الرهن حصة الرهن والمرحى وفاقا كما نقله
في جامع الفصولين وغيره والله اعلم سئل في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في وقف
استأجر رجل بعضا معيّناتهما من ناطقة البناء فيها فنفقه اهل الطريق مدعين انها من جملة الطريق
فشهدت بینه شرعية انها وقف على البر الذكور لدى الحاكم الشرعي وحكم بحجزها عنها في الوقف بعد دعوى حجة
وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكم حيث صدر على وجهه المعتبر شرعا ام لا اجاب نعم ينفذ
حكمه ويجعل وقفا ولو كان شهودا منها من الطريق وشهد آخرون انها وقف فالشهادة القاطنة
على الوقف اولى لانه اخص قال في الفتاوى العتبية ولو شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد انها منه
وشهد آخرون انها من الطريق فالمسجد اولى لانه اخص ويجعل ذلك مسجدا هو والله اعلم سئل
في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام النكاح وبعد الدخول في مقدار المهر ولها بينة هل تقبل بینهما
على الزيادة ام لا اجاب نعم تقبل والحال هذا والله اعلم سئل في رجل ادعى بالوكالة عن احد
اولياءه دمر عند لدى ناشى حكم مقلد الحكم بالصحيح من مذهب الجعيفة على ثلاثة انهم قتلوا بالكل
تعديا فانكروا فاقام شاهدا على اقرار معينين منهم بانها قتلته بضربتي سكين ثم احضر شاهدا
آخر شهد بمثله فالزم النائب المذكور المشهود عليه ما بدت ظاننا انها موجب القتل المذكور غير معين
نوعا من انواعها مع اباها لها هل يصح هذا الاقرار ام لا يصح لكونه خطأ مخالفا لاجماع الكثرة
صاदा من قبله الحكم بمذهب الجعيفة لانها اجاب لا يصح هذا الاقرار لما تقر عند
اثننا الاعلام في باب ما ينفذ من الاحكام بان القضاء يختص بالمواد والزماد والاشهاد
ولمكان ومنه التخصيص بمذهب كذهبي الجعيفة النعمان فيكون القاضي مغرورا بالابن المستلزم
فلا يصارف محل قضائه اذا هو خالف لمخصصه به من ولاية ولا شبهة ان ما حكم به النائب المذكور
مخالفا لاجماع المذهب وليس موافقا لقول صحيح فيه ولا مجرور مع نصريحهم قاطبة بان الحكم لهما
بخالفة المذهب ممن يزعم انه المذهب جاهلا به وليس له بمذهب غير نافذ فانظر لما في الولولجية
ولتأخرانية وغيرها يظهر لك ذلك مع كون الامر في واضحا لمن شمر راحة الفقه والله اعلم سئل
في صك حاصله ادعى زيد على عمرو انه اسلمه في ثلثة وخمسين جرة زينة انا بالمسبة وطال به فانكره
وذكر انه كفل بكره اعنده في الزيت الذي وان بكره ادفعه جميعه له فاعترف زيد بوصول البعض وانكر
لبعض فطلب من عمرو اثبات ذلك فذكر انه لا بينة له فالزم ببقية الزيت وبما يرجوع على بكره فعل
هذا الاقرار صحيح ويكتفى في دعوى السلم بما ذكر ام غير صحيح لعدم ذكر شروطه ولعدم رجوع المدعى وهو
احصالة عمرو فيه مع عدم تصديق زيد له على الكفالة وليكون زيد هو المكلف بالبينة على السلم لانه مدعى

مطلب
من عند آخر
شكنا وغاب
الراهن فادعى
زوجته انه ملكها
لا يشترط
اذا حضر
مطلب
في ساحة متصلة
بالطريق اقام
اهلها بينة انهم
منه وانهما اخذوا

مطلب
تقبل بینهما على
الزيادة اذا
اختلفت مع
زوجها في
مقدار المهر

مطلب
في رجل ادعى
بالوكالة عن احد
اولياءه دمر عند
لدى ناشى حكم
مقلد الحكم بالصحيح
من مذهب الجعيفة
على ثلاثة انهم
قتلوا بالكل
تعديا فانكروا
فاقام شاهدا على
اقرار معينين
منهم بانها
قتلته بضربتي
سكين ثم احضر
شاهدا آخر شهد
بمثله فالزم
النائب المذكور
المشهود عليه
ما بدت ظاننا
انها موجب
القتل المذكور
غير معين
نوعا من
انواعها مع
اباها لها هل
يصح هذا
الاقرار ام
لا يصح لكونه
خطأ مخالفا
لاجماع الكثرة
صاदा من
قبله الحكم
بمذهب الجعيفة
لانها اجاب
لا يصح هذا
الاقرار لما
تقر عند
اثننا الاعلام
في باب ما
ينفذ من
الاحكام بان
القضاء
يختص
بالمواد
والزماد
والاشهاد
ولمكان
ومنه
التخصيص
بمذهب
كذهبي
الجعيفة
النعمان
فيكون
القاضي
مغرورا
بالابن
المستلزم
فلا يصارف
محل
قضائه
اذا هو
خالف
لمخصصه
به من
ولاية
ولا شبهة
ان ما
حكم
به
النائب
المذكور
مخالفا
لاجماع
المذهب
وليس
موافقا
لقول
صحيح
فيه
ولا
مجرور
مع
نصريحهم
قاطبة
بان
الحكم
لها
بخالفة
المذهب
ممن
يزعم
انه
المذهب
جاهلا
به
وليس
له
بمذهب
غير
نافذ
فانظر
لما
في
الولولجية

مطلب
في صك حاصله
ادعى زيد على
عمرو انه اسلمه
في ثلثة وخمسين
جرة زينة انا
بالمسبة وطال
به فانكره
وذكر انه كفل
بكره اعنده في
الزيت الذي وان
بكره ادفعه
جميعه له فاعترف
زيد بوصول
البعض وانكر
لبعض فطلب
من عمرو اثبات
ذلك فذكر انه
لا بينة له فالزم
ببقية الزيت
وبما يرجوع على
بكره فعل
هذا الاقرار
صحيح ويكتفى
في دعوى السلم
بما ذكر ام غير
صحيح لعدم
ذكر شروطه
ولعدم رجوع
المدعى وهو
احصالة عمرو
فيه مع عدم
تصديق زيد له
على الكفالة
وليكون زيد هو
المكلف بالبينة
على السلم لانه
مدعى

لا عمرو لانه مدعى عليه ولم يذكر قل الكهالة باذن المكفول عنه او بغير اذنه لم ترتب عليه الرجوع وعدمه ولم يذكر الزيت العاقل انه من عمرو او من بكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ماهو وما مقدار وغير ذلك مما هو ظاهر لثبوتكم اجاب سبب الاثر المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط صحة دعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه من اعدام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزنياً وانتقاده في المجلس حتى يصح عندنا في صحة الله ولا يكتفى بقوله بسبب سلم صحيح شرعي على المختار اذ للسلم شرائط كثيرة لا يقع عليها الا لقواص ومثله في الخلاصة والبرازية وغيرهما من كتب المذهب ولم يذكر في الصك المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البيئة من مدعى السلم على عمرو اصاله اذا مترافه بالكهالة وذلك غير المدعى اذ المدعى الاصطفا عليه لا الكهالة له ولم يصدق عليها ولا بد في الاقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على بكر ولو ثبت اذنه بل ولم يثبت اصل الكهالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر محل يملك الايقاع ولا بد منه لصحة الدعوى المذكورة تحريراً عن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحال ان اكثر شروط التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكورة فلا تصح واذ لم تصح لا يصح الاثر المذكور لانه مترتب عليها والحال هذه والله اعلم سئل في رجل ادعى على امرأته دراً وديعة وقطناً بقشره وخلجاً فأنكر المدعى عليه وحلف فبرهن المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه فيعزر أم لا اجاب سبب الفتوى على عدم تعزيره لانه لا يظهر كذباً باقامة البينة لان البينة حجة من حيث الظاهر والله اعلم بالسرائر والله اعلم سئل في مصبقة بها خواص ملتصقة بارضها بالنساء اختلف المستأجر مع ناطرها فيها يدعى المصبة انها ملكة فبناؤه والناظر ينكر قل القول قول الناطر أم لا اجاب لا شبهة ان القول قول الناطر لا قول المستأجر كما يعلم من مسألة الكفاين الأولى وهي كفاين في منزل رجل وطع عنه قطيفة يقول الذي هي على عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل في لي صاحب المنزل فما بالك بالمتصل بارض الوقف والله اعلم سئل في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخران المحدث والفلاني الذي يملك موكلي بالارث عن ابنتها المشتري له وان اباهما اشتراه من وصيك حال صغرته فاجاب ان الشراء كان بعين فاجش ولم ينفذ فانكر الوكيل الغبن بنوعيه فطلب القاضى من مدعية البينة فأقامها بوجه فحكم القاضى بفتح البيع لذلك فهل اذا ادعى الوكيل مشتاتاً لها على المدعى عليه تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعواه باجماع علماءنا ولا تقبل بيئته اذ من المصريح بعدم جواز استئناف الدعوى بعد انقضائها على الوجه الشرعي بحكم القاضى فغايتا امره ان يقيم بيئته على ان البيع كان بمثل القيمة وقد صرحوا عند تعارض البينتين في ذلك ان بيئته الغنم أولى بالتقوى

مطلب
اذا انكر المدعى عليه
الوديعة وحلف
فبراهن المدعى
بيئته لا يعزرها
المدعى عليه

مطلب
اذا اختلف الناطر
والمستأجر في المصبة
الملتصقة بارض
المصبة فالقول
للساخر

مطلب
القول لرب المنزل
في القطيفة التي
على عنق الكفاين

مطلب
حاصله ان المدعى
الذي يدعى عليه
لا يقبل في البيئته
مقدمة

لان معناه زيادة العلم به فلا فائدة في استئناسها ثانيا فلا يجوز سماعها والله اعلم
مسئل في رجل ادعى على آخر مال واخضره له تذكر بخطه وختمه به هل يقضي عليه بذلك ام لا واذا طلب
بینه على الخط والختم يختلف ام لا اجاب لا يقضي بالخط فالتيم ولا يختلف عليه كما صرح به في
الحانية واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
للاضمين لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البينة او الاقرار او النكول كما في اقرار الخطا
نقله الاشياء وفيها لو احضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يختلف انه ما كتب وانما يختلف
على اصل المال كما في قضاء الحانية اه ولا شك ان الخط اعم من ان يكون بالعلم او بالظن
الذي هو الختم فافهم والله اعلم مسئل في رجل له مزرعة كرم اخر وقد اختلف معه في قدر
قرب الكرم يريد ان يجعل له ذراعا او ذراعين وصاحب المزرعة يطلب مقدار ما يسع ذراعه
الموقرة باجماله دخولا وخروجا في الحكم اجاب يحكم لصاحب المزرعة بمقدار اليك اعظم
للكرم فقد نصوا على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فاراد صاحب الدار ان يثنى في ساحة
الدار ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك في ساحة الدار عرض باب الدار
الا عظم فكذلك انقول في رجل له طريق في كرم رجل اراد صاحب الكرم ان يغرس في ارض الكرم
ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك له في الارض عرض باب الكرم والا عظم
ولا شك ان النص على ذلك في الدار نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله اعلم مسئل
في امر جهرت ابنتها بجهاز ودفعته لها ثروا مائة اتم فادعى بقية ورثتها على البنت بالجهاز
انه عارية وادعت هي انه ملك والام تم تدفع ذلك ملكا لا عارية هل القول قولها ام قول
بقية الورثة اجاب المختار للفتوى انه ان كان العرض مستمرا ان الام تدفع ذلك
الجهاز ملكا لا عارية لو قبل بقية الورثة انه عارية والقول قول البنت في ذلك لان الظاهر
شاهد لها والحال هذه والمنظور اليه العرف وقد صرح بذلك غير واحد من علماءنا والله اعلم
مسئل في رجل ماتت زوجته من اسباب لها متصرفية فيها وادعى اطفالا بعضها انها لها
كانت دفعته عارية والزوج ينكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج بيمينه وعلى الام البينة
ام على العكس اجاب القول قول الزوج بيمينه على نفى العلم والبينة على الام والله اعلم مسئل
في امرأة ماتت بنتها فبقيت ما في بيت زوجها من المصاغ والامتنعة مدعية انها كانت عارية
عندما وباعت شيئا من تركتها بغيبوبة ودفت معها من المصاغ والامتنعة فما الحكم
اجاب القول قول الزوج في انها تركته مطلقا وفي انها ملكة فيما يصلم لخاصة وفيما
هو مشترك الصلاحية وفيما هو خاص بالنساء وفي انه تركه يمينه ولا ينفذ بيعها في حصص الزوج
لغير ضرورة ونضمن حصص الزوج فيما دفنت معها منها ان تلفت به ولا يثبت عليها بطله
لحقه كما هو صريح كلام العلماء في الجنائز والله اعلم مسئل في امرأة ماتت في بيت زوجها

مطلب
لا يقضي بالخط
والختم ولا يختلف
عليهما بل على
اصل المال

مطلب
لا يعمل بكتوب
الوقف الذي
عليه خطوط
القضاة

مطلب
له مزرعة كرم
يختلف مع صاحب
في مقدار ما يسع
بمقدار اليك اعظم
الاعظم للكرم
كما اذا كانت في
الدار

مطلب
جهرت ابنتها
بجهاز ودفعته
فادعى ورثتها
فهو عارية قال دار
على العرف

مطلب
ادعت الائمة
على اعتبار ذلك
تركة اشهرها انه
عارية قال قول
للزوج

مطلب
باعت من تركتها
اشهرها شيئا
ودفت شيئا
واخذت شيئا
في ذلك الزوج
والتي هي عارية

الذعية استأبها فحيت أمها وضرة أمها على البيت ونقلتا جميع ما فيه وسلمناه لاختها لانيها
 وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى من استأبها المذكورة فادعى الاخ انها كانت عارية بينهما
 فما الحكم اجاب القبول قول الزوج مع يمينه انه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على
 الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين على الزوج على نفي العلم بانه لا يفعل انما
 والبنية على المدعى والله اعلم **سئل** فيما لو كان في البلدة قاضيا فوقع الخصومة بين المتدعيين
 فالمدعى يريد ان يخاصمه الى قاض من بينهما والمدعى عليه يريد الاخر قلن يكون الخيار اجاب الخيار
 للمدعى عليه عند محله وعليه الفتوى في البحر وهو باطلاقة شامل لما اذا اراد المدعى قاضي محله للمدعى
 عليه واراد المدعى عليه قاضي محله للمدعى ومما اذا تعدد القضاة في الداهية الاربعة وكثروا كما في
 القاهرة فاراد المدعى شافعيًا مثلاً والمدعى عليه مالكيًا مثلاً ولم يكونا من محلهما فان الخيار للمدعى
 عليه وهذا هو الظاهر وبه اقيمت مراراً احكام البحر اقولك وقد اقيمت به ايصاً مراراً كثيرة
سئل فيما اذا بنى مستأجر حتام وقف من ماله بناءً باذن نائب الحكم ليجتمع ما انفعه من الاجرة
 واختلف مع ناظر في مقدار ذلك هل القبول قول المستأجر ام قول الناظر واذا كان القبول قول
 الناظر هل يكون مع اليه ام بغيره اجاب لا يكون القبول قول المستأجر بالاجماع لانه
 يدعى بذلك ديناً على الوقف والقول قول الناظر باديى لانه خصم في حق سماع البينة لا في حق
 اليه لان اقراره على الوقف لا يصح واذا كان للمستأجر مديوناً لا يعمل بحجته دعواه بماله ينور
 بالبينة كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في مستأجر حتام ارض حجة مشتملة على الاذن بالبناء
 وشيئة وحكم القاضي به وبره من على الحكم المستوفى لشرائعه شرعاً هل يفعل به ام لا اجاب
 بحج الدعوى لا يثبتان لا يدفع لطلب من انشا لا ذاتي البرها يدفع للثقة قد نورد دعواه بالبرها
 وحده شئنا بهذا ناطق يرويه عنه كل ذي عرفان فيه الجواب عن السؤال وغيره اذا اقام عدل من الاذن
 قرة اليمين خذ الدين حرمانية من الاحسن والله اعلم **سئل** في رجل دفع زوجته قيمتها
 وازاراً ومنشفتين ثم حصل بينه وبينها خصامة فقال ما اعطيتك الا بشي وقالت بل اعطيتني
 هبة هل القبول قولها او قوله اجاب القبول قولها لا قوله لانه يدعى الضمان عليها وهي تكرر والله اعلم
سئل في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثم ادعى المدفوع له انها هبة والدافع انها قرض هل القبول
 قول الدافع ام قول المدفوع له اجاب القبول للمدفع في ذلك يمينه والحال هذه والله اعلم **سئل**
 في رجل باع آخر ثوباً بشي معلوم وسلم له ثم طالبه بثمنه فانكر شراؤه وادعى انه وهبه له وانكر هبته
 وطلب رده عليه بغيره او دفع ثمنه فامتنع عن رده عليه ثم مات عنده هل القبول قول البائع انه
 ما وهبه له او قول مدعى الهبة بيمينه الجواب بمنع الشور عن مالكم يصح قيمته ان لم يثبت بثمنه
 بالشئ الذي ادعاه عليه فان اثبت بغيره له فله الشئ الذي قامت عليه البينة والمدعى الهبة على مدعى البيع
 لانكاره امر الواسع لزمه ان لم يكن له بينة عليها وان اقام كل منهما بينة على ما ادعى فيبني البائع مقد

مطلب
 اراد المدعى عليه
 قاضيا واراد
 المدعى غيره

مطلب
 لو بنى المستأجر
 في حتام الوقف
 بالاذن فالقول
 في المقدار الذم
 صفة للناظر
 بغيره

مطلب
 في مستأجر
 ارض حجة
 مشتملة على
 الاذن بالبناء

مطلب
 اختلاف الزوج
 في شيء فقال
 اعطيتك
 بشي وقالت
 هوبة

مطلب
 دفع لآخر ثوباً
 فقال الدافع
 هي قرص
 وقال الآخر
 هبة

لان البيع اقوى لكونه اسرع نفاذاً من الهبة لانها لا تصح الا بالقبض والبيع يصح بدونه
سئل في اهل قرية عليها عوارض سلطانية يدعى بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد
الاخرانهم شرعاً ام لا اجاب ان جاورها وشهدوا بالشهادة باطلة اللهم صرح به الزيلعي
قال لانها اذا جازا معاً كان ذلك بمعنى المعاوضة فتفاحش الهبة فترد والله اعلم سئل في شهادة
امر دكة خدمة من هو في خدته المعنى هو اعلم بشأنه وحقيقته فخرج من عنده فاته انه عهد الى مبيته
وكسوة في حال غيبته واخذ منه كذا مبلغاً سماء وقامت امامه عليه بان غرضه بذلك استبقا عموماً ولا
في يد على ما يتوخاه هل يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متقيد بخدته
واكله وشربه من طعامه وورقته والحال انه معروف بحب الغل للزور ولكم قسم الجنا اجاب قد
سبق لشيخ الاساذ او الشعود العباد رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوبانه بحرم على القاضي سماع مثل
هذه الدعوى فلا يبان مثل هذه الحيلة معهود فيما بين الفجرة واختلافاتهم فيما بين الناس
ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام ان لا يضرغوا الى امثال هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى
ويحجروا عن التعرض لمثل ذلك العمر المتخذه وبمثله افتى شيخنا المحرم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله
التمراشي صاحب تنوير الابصار لا انتشار ذلك في غالب القرى ولا مضى ويؤيد ذلك فروع دكرت
في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى والال مدعى عليه ويريد على ذلك قبحاً ويعداً شهادته من
بعثاً يتعشني وبغداه يتعدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون
ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون سئل في امرأة وقف ابوها الماكن على اولاده التي هي من
جملتهم ومات الوافق بعد الحكم بيمينه الدفء ولزومه فادعت بعد مدة تزيد على خمس عشرة
ان بعض الوقوف ملك امها وان ويسد لرئصا داف محلاً وهي تشهد التصرف في الاماكن
المذكورة على ما شرط ابوها الوادان ونقبه من ما يخصها من الوقف هل تسمع دعواها بعد مضى
هذه المدة ام لا اجاب لا تسمع لاميور منها علمها بوقف ابها الاماكن التي تدعيها وتناولها
ما يخصها من الوقف بشرط الدواف وتركها المنازعة في ذلك ولمنع حضرة السلطان نصر الله تعالى
عن سماع ما يضمن عليه خمس عشرة سنة فان منعه للقضاء عن سماعها يلحقه بالارعية في منعهم
القضاء في الحماة المتصفة بهذه المدة فتتمتع شرعاً والله تعالى اعلم سئل في ورثة اقتسموا غلة كثر
ثرا دعوى احدهم الكرم ان والد ملك له في حال صحته وسلامه قبل تسمع دعواه وتقبل يمينه ولا يمنع
ذلك اقتسام الغلة اجاب نعم تسمع دعواه وتقبل يمينه ولا يمنع من ذلك اقتسام الغلة بل يجوز
ان تكون الغلة مشتركة بينهم والكرم لاحدهم وقد صرح بذلك في الكرازية والخلاوة والتاريخ
ومجمع الفتاوى نقلاً عن القاضي ابي امام وغيرهما من كتب لا ذهب قال في الحاشية اذعي شجر فقال المدعى
ساو مني ثمرته واشتر مني لا يكون دفعا يجوز ان يكون الشجر له والثمره لغيره اه والله اعلم سئل
في محاسب على قرية يدعى الذي قاطعه على احسبها بما بال معلوم عليه بعد ان تم حول المقاولين غيره

مطلبة
قوة طيناً نواب
سلطاناً
شهد بعضه لبعض
بالدفع لمن شكاها
مطلبة
في شات امر
كرد خدمة من
هو في خدته
لمعنى يعلمه

مطلبة
في امرأة وقف ابوها
اما انهم ادعت
ان بعضها وقف
انها لا تسمع

مطلبة
في ورثة اقتسموا
غلة كثر ثم ادعى
احدهم ان
ملكه ابيه

مطلبة
في شجر
مدعى على المدعى
في الحاشية اذعي شجر فقال المدعى

ثم غاب حولا فادعى عليه ما لا منكر عليه مما عساه وهو ينكر ويقول مالك على شيء هل تسمع
دعواه عليه لا وهذا القول قول المحاسب المقاطع ولا يلزمه يمين اجاب لا تسمع دعوى
المدعى المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لان المقاطعة على الاحتساب لا تجوز باجماع الائمة
والاصحاب قال في البرازية في السابغ من كتاب الفاظ تكون اسلاما او كبرا او خطا بعد
ان قد مر فرغا نقش عرس من سماعه الابدان وعلى هذا اذا اخذ احد المكسب والضرائب مقاطعة
نقالوا مباركة باد ووقعت بسرارى الجديدة واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال مغلول احتسابها
اعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر بواصل بابيه طبولات وبوقات ونادوا مباركة باد بمقاطعة
الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى مرض على نفسه الاسلام اخذ
من هذه المسئلة اه ووقد انعقد الاجماع على حرمة ذلك فكيف تسمع الدعوى به والاجماع منعقد
على عدم جواز ولو ادعى عليه من تسمع دعواه عليه وهو لا اخذ منه المال فالقول قول المحاسب
لانه منكر والمأخوذ منه المال المدعى واما المقاطع المذكور فلا تصح دعواه باجماع المسلمين والمعلم
سئل في رجل ادعى على آخر انه تعدى على فرسه وركبها في المرمى وهلك فاجاب انه لو شهد عليها
ولم يركبها وانما رآها في المرمى واراد ان يركبها لحاجة عرضت له فلم يركبها صلاحا ركوبه فهل جوابه
هذا يوجب الضمان ام لا اجاب هذا الجواب لا يوجب الضمان اذ الرؤية والارادة في هذا
الباب لا يعتبران والله اعلم سئل في رجل ثبت عليه اعترافه بان تعدى على فرس فلا بدعوى وركبها
بغير اذنه والزم القاضى ضمان قيمتها هل القول قول المقر في مقدار قيمتها قبل ان كان او كبرا او خطا
المقر له البيعة على دعواه الزيادة ام لا اجاب القول في مقدار القيمة قول المتعدي عليه وعلى
المقر له البيعة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع علماءنا والله اعلم سئل في رجل ادعى على
يضم شخصانها ملكه وهو ساكت فهل اذا ثبت انها ملكه يكون البناء للباقي ام شكوته تكون
اذنا وتكون البناء للمالك اجاب لا ينسب لساكت قول الا في مسائل ليست هذه منها
فالبناء للباقي والمالك الرفع الا ان يصغر بالارض فله ملكه بقيمة مقبوعا وحال هذه والله اعلم
سئل في امرأة سافر عنها زوجها فزارا من نفقتها في عام سنة فحافت الهلاك فانتقلت عندها
وتركت بنتا صغيرة فطيلة لها منه عند اهله فانت فادعى على اهله انكم فرقتم بين زوجتي
وماتت بسبب ذلك فعليك ديتها هل تسمع دعواه بذلك ام لا اجاب لا تسمع دعواه ولكها
هذه والله اعلم سئل في رجل اقر على نفسه بمال واشهد بذلك ثم بعد الاقرار ادعى ان بعض هذا
المال قرض وبعضه ربا عليه هل اذا اقام على ذلك بيعة تقبل ام لا واذا لم تقم البيعة هل يحلف المقر
له ام لا اجاب نعم تقبل دعواه وتسمع بيئته ولا ينفعة الاقرار السابق كما في الاشياء نقلها عن
القنية حتى قالوا فاقبت اخذ من الاولى بان الشهود اذا شهدوا بان البعض لا حقيقة له وانما هو
فعل مواطن وحيلة تقبل اذ وجبت فقد مدعى الرابا البيعة فعلى الطالب اليمين لانه ادعى عليه فعلا

مطلب
ادعى على آخر انه
تعدى على فرسه
وركبها

مطلب
ثبت عليه اعترافه
انه تعدى على فرسه
فلا بدعوى

مطلب
بني في ارض غيره
وهو ساكت الخ

مطلب
سافر عنها زوجها
فانتقلت عندها
اهلها الخ

مطلب
اقر على نفسه بمال
ثم بعد الاقرار
ادعى ان بعض هذا
المال قرض وبعضه ربا
فادعى عليه

لو اقر به لزمه فاذا انكر بخله والله اعلم **مسئل** في بقره تنازع فيها خارج وذو يد كل يدعي الشراء
 فهل اذا اذبحوا وتنازع ذى اليد استقر ترجيح بينة ام بينة الخارج المتأخرة التاخير اجاب بسبب يقبل
 بالاستسبق تاريخا والحال عندنا والله اعلم **مسئل** في رجل ادعى قاض ان فلان بن فلان المتوفى
 بمكان كذا بتاريخ كذا والى وانه لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بينته لدى خصم
 بطل بقره الشرعي فادعى الابن لدى قاض آخر على من بين من التركة ذلك فانكر نسبه فاقام شهادته
 شهدان قاضي بلد كذا اشهدنا على حكمه ان هذا الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل يقبل
 ذلك ويجعل وارثا ام لا اجاب نعم يقبل ذلك ويجعل وارثا في جميع الغصبين وغيره لو ادعى
 انه وارث فلان لميت وشهدان قاضي بلد كذا اشهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان لميت
 لا وارث له غيره ويجعل وارثا وقد ذكرنا امثله فيما لو شهدان قاضيان من القضاة اشهدنا انه قاضي
 لهذا على هذا بالالف او بحق من الحقوق او قال لا نشهد ان قاضيان من القضاة حكم له عليه به او شهد
 ان قاضي كوفه فعلة الى غير ذلك وعند تسمية القاضي وذكر نسبه لا خلاف في قبول مثل ذلك ولو
مسئل في رجل ادعت عليه زوجته بغيرها المجهل وهو مقر بغيره وقره ظاهره طلبه فامتنع لذلك
 هل للقاضي ان يسأل من جيرانه عن عسرة عاجلا ويحلف على سبيله ام لا اجاب نعم للقاضي ذلك
 والحال عندنا كما نقله الطرسوسي فمانع الوسائل والله اعلم **مسئل** في رجل باع بقره لانيسان
 فادعاهما آخر فاقام المشتري بينة على المدعي انه باعها لانيسان هل يقبل بينته ام لا اجاب نعم يقبل
 بينة المشتري على انه باع المدعي لانيسان والله اعلم **مسئل** في محلة قسمت بين ورثة فادعى رجل
 على واحد منهم بحصة شائعة فيها عينها واقام بينته والآخر غائب هل ينفذ الحكم فيما في يد
 الغائب ام لا اجاب لا ينفذ فيما في يد الغائب وانما ينفذ على الحاضر فيما في يده كما في جامع
 الغصولي في الرابع والله اعلم **مسئل** في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم تقبض
 الذي شرط تجليه لها هل تسمع دعواها او دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضي لها به ام لا يقضي
 حيث سلمت نفسها اجاب حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجليه على المتقي
 وانه اعلم **مسئل** في رجل ادعى على آخر شاة وانها في يده المدعي عليه غضبت فادعى الابداع هل تندفع
 دعوى المدعي ام لا اجاب لا تندفع الدعوى هذه الصورة وان اقام ذوال اليد البينة على الابداع
 في الصحيح كما في جامع الغصولي والله اعلم **مسئل** في رجل اشترى من آخر ثلثي فرب وتسلمها منه
 فادعت امرأة ان لها ريعا فيها وصدة على ان الثلثين شراء من البائع المذكور فهل تسمع دعوى
 على المشتري المذكور بغيبه البائع ام لا تسمع دعوى البائع ولا يكون المشتري خصما اجاب
 لا تسمع دعواها على المشتري حيث صدقة على الشراء المذكور وكذبته واقام برهانها على ذلك
 اذ المشتري ليس بخصم والحال عندنا لكونه مودعا في القدر المدعي عن الغائب كما صرح به في جامع
 الغصولي في الفصل الرابع في قيام بعض اهل الحق من البغض في الدعوى والمصروف وغيره والله

مطلب
تنازع خارج
وذو يد
بقره الخ

مطلب
ادعى ابيه فلان
المتوفى والى
وانه لا وارث
له غيره الخ

مطلب
ادعت عليه زوجته
بغيرها المجهل
وهو مقر بغيره
وقره ظاهره

مطلب
بايع بقره لانيسان
فادعاهما آخر

مطلب
محلة قسمت
بين ورثة
فادعى رجل
على واحد منهم
بحصة شائعة

مطلب
في امرأة ادعت
على زوجها
بعد الدخول
انها لم تقبض
منها المجهل

مطلب
في رجل اشترى
على آخر ثلثي
فادعت امرأة
ان لها ريعا فيها

سُئِلَ فِي حَصْنَيْنِ اثْنَيْنِ لِحَدِّهِمَا الرِّبْعَ وَالْآخَرُ الْيَاقِي بِأَعِصَابِ الْيَاقِي بِجَمِيعَةٍ لِرَجُلٍ غَيْرِ
 اِذْنِ الْآخَرِ وَمَاتَ عَنْهُ وَلَمْ يَجْزِ صَاحِبُ الرِّبْعِ بَعْدَهُ وَإِذَا تَضَمَّنَ الشَّرِيكَ الْبَائِعُ وَيَقُولُ قِيَمَتُهُ
 كَذَا وَالْبَائِعُ يَقُولُ كَذَا بَانْقِصَ الْقَوْلِ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ مَنْ مِنْهُمَا أَجَابَ الْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ الْبَائِعِ
 بِمِيزَةٍ وَبِالْبَيْتَةِ عَلَى الْآخَرِ وَأَعْلَمَ سُئِلَ فِي رَجُلٍ تَلَقَّى بَيْتًا عَنْ وَالِدِهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ كَمَا كَانَ وَالِدُهُ مِنْ
 غَيْرِ مَنَازِعٍ وَلَا مَدَافِعٍ مَدَّةً تَنُوفٍ عَنْ خَمْسِينَ سَنَةً وَالْآنَ بَرَزَ جَمَاعَةٌ يَدْعُونَ أَنَّ الْبَيْتَ لِحَدِّهِمْ
 الْأَعْلَى لِمَلٍّ تَشْتَعِدُّ دَعْوَاهُمْ مَعَ أَطْلَاقِهِمْ عَلَى التَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ وَأَطْلَاقُ آبَائِهِمْ وَعَدَمُ مَا نَعَى بَيْنَهُمْ مِنْ
 الدَّعْوَى أَجَابَ لَا تَسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى فَقَدْ قَالَ قَوْلُ الْوَلِيِّ الْوَلِيُّ رَجُلٌ تَصَرَّفَ مَا نَاقَى فِي أَرْضٍ فِي
 آخِرِ رَأْيِ الْأَرْضِ وَتَصَرَّفَ وَلَمْ يَدْعُ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَسْمَعُ بَعْدَ ذَلِكَ دَعْوَى وَلَدِهِ قَتَرَتْ عَلَى يَدِ
 لَأَنَّ الْحَالَ تَشَاهَدُ هَذَا مَعَ مَا فِي سَمَاعِهِمَا مِنْ فِتْنٍ بِابِ الْكُرُوبِ وَالْبَلْبِيسِ وَاللَّهُ عَالِمُ مُسْتَلْ فِي وَاضِعٍ
 يَدِّ ادْعَى وَلَا دَلِيلَ الْمَنَازِعِ فِيهَا فِي مَلِكٍ بَائِعٍ بَانْعَةٍ فَهَلْ يَدْعُ الْخَارِجُ الَّذِي يَدْعِي الْمَلِكُ الْمَطْلُوقَ
 إِذَا قَامَ كُلُّ بَيْتَةٍ عَلَى مَدْعَاةٍ أَجَابَ بَيْنَ دِي الْيَدِ مَقْدَمَةٌ لِأَنَّهُ خَصَمٌ عَنْ تَلَقَّى الْمَلِكُ عَلَيْهِ
 سُئِلَ فِي رَجُلٍ ادْعَى عَلَى آخِرَانِهِ غَضَبًا مِنْهُمَا بِجَمَلٍ قِيَمَتُهُ كَذَا فَأَنْكَرَ الدَّعِي عَلَيْهِ وَخَلَفَ هَلْ تَسْمَعُ بَيْتَهُ
 بَعْدَ الْخِلْفَامِ لَا وَهَلْ تَقْبَلُ هَذِهِ الدَّعْوَى وَلَمْ يَكُنْ الْجَمْلُ فِي يَدِ الدَّعِي عَلَيْهِ أَمْ لَا أَجَابَ سَبَّ نَصَحَ
 الدَّعْوَى عَلَى الْغَاصِبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الدَّعِي فِي يَدِهِ حِينَ ارْتَضَيْتُهُ بِغَضَبٍ لَا يَنْفَعُ بَيْتُهُ قَوْلُ الْبَيْتَةِ وَالْمَالِ
 هَذِهِ وَاللَّهُ عَالِمُ سُئِلَ فِي ذِي يَدٍ وَخَارِجٍ تَنَازَعَا فِي جَمَلٍ كُلُّ يَدٍ يَدْعِي الْمَلِكُ الْمَطْلُوقَ وَتَارِيحُهُمَا
 سَوَاءٌ قِيَمَتُهُمَا الْمَقْدَمُ بَيْتُهُ أَجَابَ بَيْتُهُ الْخَارِجُ مَقْدَمَةٌ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ دَعْوَى الْمَلِكِ
 بِسَبَبِ الشَّرَاءِ وَاحِدًا ذِي يَدٍ وَالْآخَرُ خَارِجٌ فَلَا خَارِجَ مَقْدَمٌ وَالْحَالُ هَذَا وَاللَّهُ عَالِمُ سُئِلَ
 فِي رَجُلٍ غَضِبَ ثَوْرًا مَدْعَاةً أَنْتَ نَتَاجَ بَقَرَةٍ وَذُو يَدٍ عَلَى أَنْتَ نَتَاجَ بَقَرَةٍ بَانْعَةٍ إِذَا قَامَ كُلُّ بَيْتَةٍ
 عَلَى دَعْوَاهُ مِنَ الْقَبُولِ مِنَ الْبَيْتَيْنِ أَجَابَ الْمَقُولُ بَيْتُهُ مَدْعَى النَتَاجِ مِنْ بَقَرَةٍ بَانْعَةٍ لَأَنَّ
 يَدَهُ عَلَيْهِ صَرَحَ بِهِ فِي الْحَرْجِ وَجَامَعَ الْفَضُولَيْنِ وَكَثُرَ مِنَ الْكِبَرِ وَاللَّهُ عَالِمُ سُئِلَ فِي ذِي يَدٍ وَخَارِجٍ تَنَازَعَا
 فِي بَقَرَةٍ ذُو يَدٍ يَدْعِي شَرَاءَ الْخَارِجِ يَدْعِي مَلِكًا مَطْلُوقًا وَبَرَهَنَ عَلَيْهَا وَتَكَلَّمَ بِهَا وَسَلَّمَ هَلْ تَقْبَلُ
 تَسْمَعُ دَعْوَى ذِي يَدٍ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَلِكٍ مَطْلُوقٍ أَوْ يَسْبَبُ غَيْرَ شَرَاءٍ أَجَابَ لَا تَسْمَعُ بِاللَّهِ
 سُئِلَ فِي رَجُلٍ صَنَعَ لَهُ جَمْلَ مَقْصُوصٍ بِرُوسَةٍ وَغَابَ عَنْهُ أَيَّامًا وَنَبَتَ الشَّعْرُ عَلَيْهِ فَتَسْمَعُ أَنَّهُ لَا
 الْغُلَافِي فَضَى إِلَيْهِ فَلَمَّا رَأَاهُ أَشْتَبَهَ نَبَاتَ الشَّعْرِ عَلَيْهِ فَقَالَ مَا هُوَ جَمْلِي فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ تَوْبِيخُهُ فَعَلِمَ
 أَنَّهُ جَمْلُهُ هَلْ إِذَا ادْعَاهُ وَقَامَ عَلَيْهِ عَدَلَيْنِ شَهِدَا لَهُ بِهِ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتَقْبَلُ بَيْتَهُ أَمْ لَا أَجَابَ فِي
 الْمَسْئَلَةِ لَا خِشَابَ كَلَامٍ حَاصِلُهُ اخْتِلَافُ صُطْرَابٍ وَيَنْبَغِي التَّفْصِيلُ فَيَقَالُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ
 دَعْوَى وَنِزَاعٌ وَاقَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ثُمَّ ادْعَاهُ لِنَفْسِهِ تَقْبَلُ وَإِنْ كَانَ حَالُ الدَّعْوَى وَالنِّزَاعِ لَا تَقْبَلُ وَبِذَلِكَ
 وَفَقَّ فِي جَامِعِ الْفَضُولَيْنِ بِقَوْلِهِ وَيُلَوِّحُ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ وَقَعَ فِيمَا لَوَّاهُ الدَّعِي قَبْلَ النِّزَاعِ وَأَمَّا
 لَوْ قَالَ مَعَ جُودِ النِّزَاعِ يَنْبَغِي أَنْ تَبْطُلَ دَعْوَاهُ وَفَاقًا عَلَى عَكْسِ دِي الْيَدِ ثُمَّ قَالَ هَذَا مَا وَرَدَ عَلَى

مطلب
 في حصن بين
 اثنين لاخذها
 الربيع والآخر
 باقية فباع للا
 مطلب
 تلقى يتاغى به
 وتغير فقه
 مدة ثم ادعا

مطلب
 رأى غيره تصد
 في ارض زيانا
 ولم يدع لا تسمع
 دعوى ولده
 مطلب بعد

ادعى ولا دة فلا
 بالملك
 مطلب
 تسمع الدعوى على
 الفاضل وان لم يكن
 الدعي في يد

مطلب
 ادعى كل من الخارج
 وذو اليد الملك
 المطلق

مطلب
 ادعى الفاضل
 انه نتاج بقرته
 وذو اليد انه نتاج
 بقرته بانه

مطلب
 ادعى ذو اليد
 والخارج المطلق
 المطلق وقضى له

مطلب
 صنع له جمل
 مقصوص

الحاظر الغائر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والقيام والجدد مله الطموح
وسهل الصعاب اه والله اعلم **سُئِلَ** في امرأة كانت تتناول قدرًا مغلومًا من ووقف جدها
منه منين **سُئِلَتْ** من اين التلقى فقالت من جدي ثم **سُئِلَتْ** ثانية عن ذلك فقالت تلقينه
عن ابن الوافق واقامت على ذلك بينة هل تقبل بينتها ولا بعد هذا تناقضا اجاب
نعم تقبل بينتها ولا بعد هذا تناقضا منها ففي البرازية من التناقض يعني فيما يجري فيه الخفاء
والاعلم **سُئِلَ** رجل اشترى عن كرم من هو واضع يد على الكرم بمثل معلوم فادعى شخص
بعد مضي سنة على مشري العنب ان الكرم منه كان اشتراه من بائع العنب وان العنب لكرمه
ويطالبه بمثل العنب واظهر حجة شاهدة له بانه اشتراه منه فهل تسمع دعواه المذكورة على
مشري العنب لا اجاب ليس دعوى مشبوهة والحالة هذه اذ طلبه الثمن اجازة ضمنا وهي
كالوكالة السابقة والطلب فيها مباشر للبيع لتعلق الحقوق به دون المالك والمالك يتبع البائع
فاذا اتبعه فلا يخلو اما ان يعترف له بالملكية فيجوز عليه دفع ما اقتضاه البه وامان ينكر فيكون
البرهان على المدعي اليقين على المدعى عليه اما برهانه الاول فقد صرح في جامع الفصولين واكثر كتب
المذهب بان طلب الثمن ودفعه وقبضه اجازة لبيع الفضولي واما برهانه الثاني فلما فيه وفي
اكثر كتب المذهب بان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة واما الثالث فلما في اكثر المتون
والشروح من ان المطالبة بالثمن مباشر للعقد لا المالك قال في جامع الفصولين وغيره لو اراد
المالك اخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى ان الفضولي وكله بقبض ثمنه وهذا
كله ظاهر لمن له اذنى المار بالمذهب هذا ولولم يطلب الثمن وطلب تضمينه العنب ابتداء فلا بد
من تعيين وزن العنب الذي به وبیان نوع العنب لكونه مثليا وبيان ذلك في المشايخ شرط
لصحة الدعوى في جواهر الفتاوى رجل ادعى على اخيه ان غصب من كرمه وقرأ من الاعصاب
وقطع من اشجاره كذا وقرأ من الحطب قيمته كذا فاستهلكه فانه لا تصح هذه الدعوى بهذا
القدر ولا بد من بيان نوع العنب والحطب فان قيل ان كان في العنب يشبه طهرا لانه مثلي
فلما اذا شرط في الحطب المستهلك وهو مضمون بالقيمة وقديين القيمة قلنا لان القيمة تتفاوت
بتفاوت النوع والصفة انه من الجوز او الغصا او غير ذلك وانه رطب او ابيض ولم يبين
مقداره فلا يعرف انه صادق في بيان هذا ولا بد من بيان ذلك اهو فقوله ولم يبين مقداره
لان الوقف يختلف واذا شرط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك ليستصوّر الحكم ما يحكم
به للمدعي والله اعلم **سُئِلَ** فمن اتهم بضرب آخر فرجع اليه فاشهد انه لا يستحق قبله حقا واره
عاما ومكت مدة فمات هل تسمع دعواه اوليائه وتقبل بينتهم بانه كان ضربه قبل ذلك الشاهد
ومات به ام لا اجاب لا تسمع دعواه اوليائه والحال هذه كما هو ظاهر البيان لم يصح
طرف ائمة من ائمة في فقه النعمان والله اعلم **سُئِلَ** في ثلاثة اخوة اشقاء عائلتهم واحدة

مطلب
كانت تتناول
قدرًا مغلومًا
من الفراج
فقال تلقينه

مطلب
اشترى عنب
كرم من واضع
يد فادعى
شخص على مشري
العنب ان الكرم
منه ويطلبه

مطلب
ادعى على اخيه
ان غصب من كرمه
وقرأ من العنب
او الحطب

مطلب
فان قيل ان كان
في العنب يشبه
طهرا لانه مثلي
فلما اذا شرط
في الحطب المستهلك
وهو مضمون بالقيمة
وقديين القيمة
قلنا لان القيمة
تتفاوت بتفاوت
النوع والصفة
انه من الجوز او
الغصا او غير ذلك
وانه رطب او ابيض
ولم يبين مقداره
فلا يعرف انه صادق
في بيان هذا ولا بد
من بيان ذلك اهو
فقوله ولم يبين
مقداره لان الوقف
يختلف واذا شرط
ذلك في الدعوى شرط
في الشهادة وذلك
ليستصوّر الحكم ما
يحكم به للمدعي والله
اعلم

وكسبه

وكتبهم على اختلاف نوصه بينهم وكل مفوض لآخيه بيقا وشرأ وجميع المتصرفات ما كان
عن ثلاثة بنين كبار ومضوا على امرهم فاجتمع لهم موال ثم اختلفوا فادعى عنهم ان البنت
الغلاظي والبدني الغلاظيين له خاصة دونهم وابرز صكوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون غيره
وصدقه اخوه واولاد اخيه سوا واحد ادعى حصته فيها فانكر وحلفه الحاكم لكونه ذا يد ظاهر
ومنع ابن الاخ والآن يريد اقامة برهان شرعي بينة عادلة تشهد انهم كانوا عائلة واحدة وهم
بينهم وكل مفوض للآخر بيقا وشرأ وسائر التصرفات كما شرع اعلاه وانهم مضوا على امرهم بعد
موت الاخ كما كانوا اهل تقبل بينتهم وبشئت حقه في العقار المذكور وان كتب في جميع الصكوك اشترى
لنفسه دون غيره ام لا اجاب اذا ادعى الحصة بشركة المفوضة واقام بينة بائنها من الشركة
تقبل ويحكم له بحصة وان كتب في صكك السابغ انه اشترى لنفسه اذا تقرر ان احد المفوضين
لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام اهلهم وكسوتهم وقد تقرر ايضا انه لا يشترط في شركة
التصنيف عليها بل يكفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لانه بناء على عدم البينة والله
سئل في خمسة انفار ظهروا على بنت رجل واخذوا له اموالا وانوابا ثوانه وجد اشين من
الخمس الآخذين فهل له مطالبة الاشين بجميع ما اخذوه له من الاموال والانواب وقبض ذلك
كله منها اجاب ان كانت تلك الامور جميعها في ايدي الاشين فلهما الدعوى عليها بها جميعا
ويطالبتهما بردها عليه وان لم تكن بايديهما واراد المالك اخذها بعينها فلا تسبق الدعوى بشي
منها الا على من هو بينه وان اراد التضمن وقد ثبت الاستيلاء على وجه الاشتراك في كل
بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبينة فالضما عليهم خمسة وان ثبت باقرار الخمسة فذلك
وان ثبت باقرار الاثنين بان لا اغتصبنا الاخذنا كذا وكذا وكما خمسة قضى عليها امارتها
الاول فلما صرحوا به قاطبة ان دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد ودعوى الضما تصح على
ذو اليد فينظر في دعوى المدعي بما اذا فعل معه بما ذكر واما برهان الثاني فلما صرحوا به ايضا في الاصول
والفروع من ان اشتراك الجماعة فيما لا يتجزى يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فيضها الى كل
واحد منهم كلاكه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل الجمع واحدا وفيما يتجزى يوجب التوزيع
وما نحن فيه من قبيل الثاني كالاستيلاء على الصدق ونحوه والاشترائك هنا باجتماع ايديهم وهو
متصور حتى لو قدرنا انهم حين ظهوروا اخذ كل واحد شيئا بافراده فالضما لذلك الشيء على
اخذ خاصة حيث لم يتعاقد ايديهم عليه حتى لو ثبت تعاقدهم عليه فالملك محير يصح من شأه
وترجع المسئلة الى الغاصب وغاصب الغاصب ولا بأس بذكر شئ من الفروع مشاهد على
ما ذكر فنقول قال في جامع الفصولين في الفصل الثالث رافرا الفتاوى رشيد الدين غصب قنا
فبرهن عليه آخراته فقه فقضى له ثمان المصنوعة منهن على غاصبه القن ملك لا تقبل بينة
ادعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غير ذي اليد انك غصبته متى تسلم

مطلبة
في خمسة اخذوا
من بيت رجل اموا
فقطر يا شين
منهم تسلم دعوا
عليها ان كان

مطلبة
دعوى الملك
لا تصح الا
على ذي اليد
ودعوى غصب
الضما تصح
على غيره

مطلبة
برهن على غاصبه
انه ملك لا تقبل

في حق ائتمان الا ترى ان دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب
ولو برهن الغصب منه على المقتضى له ان هذا القن يمكنه قبل المذمومة في كثير من كتب الذهب
وفي التبيين في الشركة الفاسدة معلا لا متبوا في البناج المأخوذ بأيديهما لانها استويا في
الكتب وفي كونه في ايديهما فكان في يد كل واحد منهما النصف ظاهرا فلا يصدق فيما زاد
عليه الا بينة فهو صريح في تجزئ اليد الذي هو المدعى ويؤيد انهم صرحوا قاطبة بان الفتوى على
نصود غضب الشاع وهو مما يقطع الشغب وفي التارخانية من باب الغضب نقلا عن السيرة
رجل لا اغتصبنا من فلان الف درهم وكما عشرة قضى عليه بجميع الالف ووجهه انه اراد
الاشتراك في الغصب ومن لوازمه وضع يد على الغصب وقد ردد اقراره على غيره فبقى اقراره
على نفسه فتمت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك بالبينة لتعديها كما تقر بان حجة الاقرار قاصرة
وحجة البينة متعدية وقد تقر وجوب الضمان بسبب اليد الظلمة المزيلة ليد الملك الحقيقية
وللملكة فالحقيقة مثل فعل الغاصب وللملكة مثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما اذا انتفيا
كزائد الغضب قبل المنع كما حقق وخرق في محله والكلام فيه يطول والله اعلم ^{سئل في ميت}
لا وارث له في الظاهر وعليه ديون لاناس فهل دعواهم على وكيل بيت المال ام بنصب القاضي وصيا
يدعى عليه ام لا اجاب قدر رفع مثل هذا السؤال لاستاذنا شيخ الاسلام الشيخ محمد بن الشيخ
سراج الدين الحانوقي فاجاب بقوله المنصوب عليه انه لو لم يكن الميت وارث فجا مدع الذين على الميت
نصب القاضي وصيا للدعواه قال وظاهر هذا ان وكيل بيت المال ليس خصم اذ لو صلح لكونه
خصما لما احتاج الى نصب القاضي خصما مع عييم وجوده وادعاه والله اعلم ^{سئل في رجل ادعى}
في يد خاله ارضا عن امه فادعى الحال الشراء منها وقبضها الثمن واخضر شاهدين شهدا احدهما
باقرار الام ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسلم وقبض الثمن وهو كذا هل تقبل
هذه الشهادة ويعمل بها شرعا ام لا اجاب نعم تقبل شهادتهما في جامع الفصولي ادعى
وشهد احدهما به والآخر انه اقرب به تقبل اذ هو قال في البرازية وفي الاقضية شهدا على البيع بلا
بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل وكذا الوي ان احدهما وسكت الآخر فلا شك في قبول مثل
هذه الشهادة المذكورة لا تغلقها على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه والله اعلم ^{سئل}
في ابن كبير ذي زوجة وعتال له كسب مستقل حصل بسببه اموال ومات هل هي لوالده خاصة
ام تقسم بين ورثة اجاب هي للابن تقسم بين ورثة على فرض الاستعالي بحيث كان له
كسب مستقل بنفسه واما قول علما ثنائ اب وابن في كسب في صنعة واحدة ولم يكن لها شيء
ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم
بشرط منهن اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله فاذا عدم واحد
منها لا يكون كسب الابن للاب وانظر الى ما علوا به للمشكلة من قولهم لان الابن اذا كان في عياله

مطلب
الفتوى
على تصور
غضب
الشاع

مطلب
في ميت لا وارث
له وعليه ديون
لاناس

مطلب
ادعى عتال
حاله ارضا عن امه
وادعى الحال
الشراء منها

مطلب
في ابن كبير له
مستقل يكون
من بعد الوفاة
لا لابي

يكون

مطلب
مات عن ابن
كبير وابن
صغير
والكثير
فأكثر
ثم اختلفوا

يكون معيناً له فيما يصنع فدار الحكم بثبوت كونه معيناً له فيه فاعلم ذلك والله اعلم سئل
في رجل مات عن ابن كبير وابن صغيرين لادن تركه فرباها الكبير ونشأ في خدمته ومن جملة
عائلته مع ابنه القارب لها في السن وحصلوا جميعاً بالكسب ما لا يمكن لهم مال واحتلوا فيه
فالكبير يدعي كله لنفسه وانهم كانوا معينين له بالعمل وابنه يدعي ربعه بعمله واخوانه يدعيان
ثلثيه بعلمها وان ابنه لاحصة له معهما لكونه معيناً والدين في الحكم في ذلك اجاب

مطلب
في اخوان كلاهما
في عيال الام
غرس احدهما

ان ثبت كون ابنه واخويه عائلة عليه وامرهم في كل ما يفعلونه اليه وهم معينون له فاللأكله
والقول قوله فيما لديه بميمنه وليقين الله فالجزاء امامه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف
بل كان كل مستقلاً بنفسه واشتركوا في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال وان كان
ابنه فقط هو المولى والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلون فينبغي ان يبيعوا وللمحكم دابر
مع علمه باجماع اهل الدين الحاملين للحكمة والله اعلم سئل في اخوين لابي كلاهما في عيال
الاب غرس احدهما شجرة ثمرية وهو في عياله ثمرات الاب هل هي للغارس ام تكون ميراثاً بينهما
عن الاب اجاب تكون ميراثاً عن الاب الذي هو في عياله اذ هي لالاب ولو غرسها الابن

مطلب
ساكن بنسبته
ولا يعرف له مال
مخصوص

المذكور فالعلماء في الابن والاب الذين يكتسبوا جميع ما اكتسبوا للاب لان الابن يعد معيناً
لابيه بحيث كان في عياله الا ترى انه اذا غرس شجرة تكون للاب صرح به في الخلاصة البرازية وجمع
الفتاوى وغيرها من الكتب فيقسم على فرض الله تعالى نصفها للغارس ونصفها لالخيه حيث
لاوارث له غيرها والله اعلم سئل في رجل ساكن بيت ابيه وفي جملة عياله يعينه بتعاطي
اموره ولا يعرف له مال مخصص صبيته مات هل يكون ما بين يديه وما يوجد عنده ملكاً لابيه ولا يجري

مطلب
حاصلة انه لو
بحضرة قريية
او زوجة ثمة
ادعى ملك البيع
لاشتمع بخلاف
الاجبيات
مالم يتصرف
المشتري

في دارث ام يجري فيه لارث اجاب حيث كان من جملة عياله والمعين له في اموره واخوانه
جميع ما تحصل بكتبه وجمعه بكده وتعبه فهو ملك خاص لابيه لاشي له فيه حيث لم يكن له مال
ولو اجتمع له بالكتب جملة اموال لانه في ذلك لا يبيع معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحال
فهي لابيه نص عليه علماء ائمتهم الله تعالى فلا يجري فيه لارث عنه لكونه ليس من ماله وكان له الحال

والله اعلم سئل من مرة من الشيخ صباح بن صاحب التنوير عما نقل في البرازية في كتاب النكاح في
التاميم في نكاح ابكر باع شيئاً وزوجته او بعض اقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لاشتمع واختار
القاضي في فتاواه انها اشتمع في الروجة لا في غيرها واختار ائمة خوارزم ما ذكرناه بخلاف الاجبيات
فان تكون وقت البيع والتسليم ولو جازاً لا يكون رضي بخلاف كون الجار وقت البيع والتسليم
وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً لا لا طاع سئل
اه كلام البرزقي وعمما في الفقه من كتاب الدعوى باب ما يطل دعوى باع ارضاً وسلمها
الى المشتري وتصرف فيها من زرعاً وبناء وجاز ساكت ثم الا ان يدعي انها ملكه لا تسقط
اركان حاضر وقت البيع والتسليم وسألكا وقت تصرف المشتري له فلو تصرف فيها المشتري

ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره
 المتأخرون فيما اذا باع وتسلم وولد أو زوجة حاضرة ساكتة حيث تسقط بهذا القدر دعواه
 والمعرض على جناب حضرة مولانا وسيدنا بعد هذا واقرا الدعاء والثناء في كل صباح ومساء
 ان المفهوم من العبارة ان الاجنبي غير الجار لا يصير كالجار في سقوط دعواه بتصرفه
 في البيع زمانا تخصيصه الاجنبي بالجار بعد استئذانهم الاجنبي من القريب والمطلوب من
 جنابكم انه ان وجد نقل صريح بان الاجنبي كالجار في سقوط الدعوى بتصرفه المشتري زمانا فقد
 ذلك وتشيرون من ائتي كتاب نقل ومخاى محل ذكر حتى ننظر لانه وقع في ذلك اختلاف بين
 لازلتم ملجأ الاحياء اجاب قال في شرح تنوير الابصار المستفيضة الغفار في مسائل شتى في
 آخر الكتاب باع عقارا او حيوانا او ثوبا وابنه وامرأته حاضرين يعلمون ادعى الابن انه ملكه لا تسمع
 بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً وبناء فلا تسمع دعواه او فقوله
 اذا تصرف فيه المشتري الاستثناء من قوله بخلاف الاجنبي ولو جارا فهو صريح في مساواتهما اي الجار وال
 في الحكم وبما فتى شيخ الاسلام شهاب الدين احمد الجلي المضروحي فتاواه في كتاب البيوع وفيهم المساو
 بينهما في الحكم من عبارة الاشباه فانه بعد ان ذكر مسألة القريب والزوجة قال الخامس والعشرون
 رآه يبيع عرضا او دارا فصرف المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه او فقوله رآه الضمير فيه
 راجع للقريب والزوجة وهو شامل للجار فان مسألة القريب والزوجة هي الرابع والعشرون
 الخامس والعشرين فهي غيرها ولا ريب في مساواتهما في الحكم لاشترائهما في العلة واما عبد البزار
 والفتنة فلا دلالة فيها على الفرق بينهما في الحكم اما عبارة البزازية فوجب قوله فيها بخلاف الاجنبي
 فان سكوت وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضيا مساويا لاجنبي والجار في هذا الحكم وقوله
 بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري زرعاً وبناء فيه شك هذا الحكم الجار وهو
 الحكم عما عداه كما تفرغاية ما فيه انه سلك في العبارة مشككا غير ملبح فان حقه ان يقول بعد قوله
 ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعاً وبناء كما هي عبارة تنوير الابصار واما عبد الفتنة من اقول
 الامر وضعها في الجار وهو لا ساق في غيره والذي شهد بتساويها ذكر الحيوان والثوب مع العقار والجار
 الجار وقا قريب من النازل وذكر الجار لدفع توهم الحاقه بالقريب مع دخوله في مستحق الاجنبي فان
 المراد به خلا الزوجة والقريب كما هو ظاهر وقد ذكر افتاء الحنفية من علماء مصر بتساوي الجار مع
 الاجنبي في الحكم المذكور لاشترائهما في العلة والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري
 زرعاً وبناء على ما عليه الفتوى قطع الاطماع الفاسدة وسد باب التزوير والتبليس وهذا قدر مشترك
 بين الجار والاجنبي واشترط فيها ما تصرف فيه المشتري زمانا بخلاف الزوجة والقريب لما ان الحال اكشف
 للزوجة والقريب من الجار والاجنبي فاكتم فيها بالحضور والسكوت واشترط في الجار والاجنبي
 تصرف المشتري زمانا زرعاً وبناء ليتأكد عند الحاكم ظهور التبليس بعد هذه الحالة فيمنع دعواها

نظر المدعى عليه لترجح جانب الحق بجانبه اذ المفروض على الحاكم ان يدور مع الحق كما دأب
ولدفع ما يقال ان الحال للجار اكشف من الاجنبى فينبغي الحاقه بالزوجه والقريب فالواجب
الاجنبى ولو جازا القصور حاله عن الزوجه والقريب في ذلك فالحق بالاجنبى وهذا هو القول
الراجح في المسئلة وهناك اقوال اخرى سمع الدعوى في كل مطلقا اشتراط تصرف المشتري في الكل
الحاق الزوجه بالاجنبى دون القريب وغير ذلك والله علم سئل في رجل ملك وترك عقارا
وزوجه وابنا وبنتا فادعى وكيل الزوجه على الابن ارثا فيه فادعى شراءه من ابيه واقام بينة شهدت
بوجهه وحكم له به ومنع من معارضة ثمار القضي له البنت بحضتها فيه بالارث وصدد فهل
اذا ثبت اقراره بذلك لها يلزم به ويحكم عليه مواخذة له باقراره ام لا الجواب نعم يحكم عليه
بذلك وتسمع مثل هذه الدعوى من البنت او من ورثتها فقد قال في جامع المقصود لئن الدفع من غير
المدعى لا يصح الا اذا كان المدعى احد الورثة فغيره من الورث الاخوان المدعى قال انا بطل تسمع
وفي البرازية امر القضي له بعد القضاء انه حرام وامره بان يشتريه من القضي عليه يبطل القضاء
اصله من ان هذا العين له بالمشاء او الارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء امر وقد علم
ما سبق ان احد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه قضاء
على الآخر قد خل فرعا في منقول البرازي فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد الحكم يصح اقراره
ويتغذ عليه وسواء كان بصريح قوله هو انثى عن ابي وكذبت في دعوى الشراء او بامر وتغير بالمشاء
منه بعد قوله هو حرام او باستشراؤه منه بنفسه بعد كما يعلم بالاولى وقد اكر في جامع المقصود
من الفروع الدالة على ذلك والله علم سئل في ميراث تبعت في دار آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحب الميراث في كونه حادثا وقد يما ويريد صاحب الدار رفعه فالحكم اجاب لو كان
يسئل منه الملاء وقت الخصومة ترك والقول قوله صاحب الميراث انه ما هو محمد ولو لم يكن سائلا وقتها فوجه
البينة انه مسيله قديما او مسيل ابيه او مسيل بائنه اشتراه بذلك المسيل وان جعل حاله فلا يعرف
قدمه ولا حداثته ان لم يحفظ جيرانه واقرا انه وراء هذا الوقت كيف كان يجعل قديما وينبغي للحاكم
هذه كاصح به غالب علما والله علم سئل في رجل ادعى شقفا معلوما في حدود على جماعة ذر
ايدار ثامن ابيه فاجابوه بانا اشتريناه من زيد بكذا ووقع التقابض بيننا وبينه وزيد اشتراه من
وتقابضنا كذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينة يندفع المدعى ام لا وهل اذا طلب احضار صك شرائهم
من زيد وصك شرائهم من ابيه يلزمهم ذلك ام لا وهل يكلفون ان يبين الثمن الذي اشتري به زيد
من ابيه ام لا يكلفون لذلك ولا يكلفون ان يبين ذلك ايضا الجواب اذا ثبت شراء المدعى عليهم
من زيد بعد شرائه من ابيه اندفع المدعى المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صك شرائهم من زيد
ولا احضار صك شرائهم من ابيه المدعى بالاجماع لان الشخص قد يشتري ولا يكتب صك بالشراء
وبيان الثمن انما يحتاج اليه لو احتج الى القضاء به المدعى ولا حاجة اليه هنا اذ المدعى عليهم يدعون الشراء

مطلبة
مات وترك
عقارا وزوجه
وبنتا فادعى
وكيل الزوجه
على الابن ارثا فيه
فادعى شراءه
من ابيه واقام
بينته شهدت
بوجهه وحكم
له به ومنع من
معارضة ثمار
القضي له البنت
بحضتها فيه
بالارث وصدد
فهل اذا ثبت
اقراره بذلك
لها يلزم به
ويحكم عليه
مواخذة له
باقراره ام لا
الجواب نعم
يحكم عليه
بذلك وتسمع
مثل هذه
الدعوى من
البنت او من
ورثتها فقد
قال في جامع
المقصود لئن
الدفع من غير
المدعى لا يصح
الا اذا كان
المدعى احد
الورثة فغيره
من الورث الا
اخوان المدعى
قال انا بطل
تسمع وفي
البرازية امر
القضي له بعد
القضاء انه
حرام وامره
بان يشتريه
من القضي
عليه يبطل
القضاء
اصله من ان
هذا العين
له بالمشاء
او الارث
وقضى ثم
قال لم يكن
لي بطل
القضاء امر
وقد علم
ما سبق ان
احد الورثة
وان لم يدع
عليه حقيقة
وكانت
الدعوى على
غيره من
الورثة فالقضاء
عليه قضاء
على الآخر
قد خل فرعا
في منقول
البرازي فاذا
اتى بهذا
الدفع قبل
منه ولو كان
بعد الحكم
يصح اقراره
ويتغذ عليه
وسواء كان
بصريح قوله
هو انثى عن
ابي وكذبت
في دعوى
الشراء او
بامر وتغير
بالمشاء
منه بعد
قوله هو
حرام او
باستشراؤه
منه بنفسه
بعد كما
يعلم بالاولى
وقد اكر في
جامع
المقصود
من الفروع
الدالة على
ذلك والله
علم سئل في
ميراث تبعت
في دار آخر
فاختلف
صاحب الدار
مع صاحب
الميراث في
كونه حادثا
وقد يما
ويريد صاحب
الدار رفعه
فالحكم اجاب
لو كان
يسئل منه
الملاء وقت
الخصومة
ترك والقول
قوله صاحب
الميراث انه
ما هو محمد
ولو لم يكن
سائلا وقتها
فوجه
البينة انه
مسيله قديما
او مسيل ابيه
او مسيل
بائنه
اشتراه
بذلك
المسيل
وان جعل
حاله فلا
يعرف
قدمه ولا
حداثته
ان لم
يحفظ
جيرانه
واقرا انه
وراء هذا
الوقت
كيف كان
يجعل قديما
وينبغي
للكالم
هذه كاصح
به غالب
علما والله
علم سئل في
رجل ادعى
شقفا
معلوما في
حدود على
جماعة ذر
ايدار ثامن
ابيه فاجابوه
بانا
اشتريناه
من زيد بكذا
ووقع
التقابض
بيننا
وبينه
وزيد
اشتراه
من
وتقابضنا
كذلك هل
اذا ثبت
ذلك
البينة
يندفع
المدعى
ام لا وهل
اذا طلب
احضار
صك
شرائهم
من زيد
وصك
شرائهم
من ابيه
يلزمهم
ذلك ام لا
وهل
يكلفون
ان يبين
الثمن الذي
اشتري به
زيد من
ابيه ام لا
يكلفون
لذلك ولا
يكلفون
ان يبين
ذلك ايضا
الجواب اذا
ثبت
شراء
المدعى
عليهم
من زيد
بعد
شرائه
من ابيه
اندفع
المدعى
المذكور
بلا
شبهة ولا
يلزمهم
احضار
صك
شرائهم
من زيد
ولا
احضار
صك
شرائهم
من ابيه
المدعى
بالاجماع
لان
الشخص
قد يشتري
ولا يكتب
صك بالشراء
وبيان
الثمن انما
يحتاج
اليه لو
احتج الى
القضاء
به المدعى
ولا حاجة
اليه هنا
اذ المدعى
عليهم يدعون
الشراء

مطلبة
في ميراث تبعت
في دار آخر
فاختلف
صاحب الدار
مع صاحب
الميراث في
كونه حادثا
وقد يما
ويريد صاحب
الدار رفعه
فالحكم اجاب
لو كان
يسئل منه
الملاء وقت
الخصومة
ترك والقول
قوله صاحب
الميراث انه
ما هو محمد
ولو لم يكن
سائلا وقتها
فوجه
البينة انه
مسيله قديما
او مسيل ابيه
او مسيل
بائنه
اشتراه
بذلك
المسيل
وان جعل
حاله فلا
يعرف
قدمه ولا
حداثته
ان لم
يحفظ
جيرانه
واقرا انه
وراء هذا
الوقت
كيف كان
يجعل قديما
وينبغي
للكالم
هذه كاصح
به غالب
علما والله
علم سئل في
رجل ادعى
شقفا
معلوما في
حدود على
جماعة ذر
ايدار ثامن
ابيه فاجابوه
بانا
اشتريناه
من زيد بكذا
ووقع
التقابض
بيننا
وبينه
وزيد
اشتراه
من
وتقابضنا
كذلك هل
اذا ثبت
ذلك
البينة
يندفع
المدعى
ام لا وهل
اذا طلب
احضار
صك
شرائهم
من زيد
وصك
شرائهم
من ابيه
يلزمهم
ذلك ام لا
وهل
يكلفون
ان يبين
الثمن الذي
اشتري به
زيد من
ابيه ام لا
يكلفون
لذلك ولا
يكلفون
ان يبين
ذلك ايضا
الجواب اذا
ثبت
شراء
المدعى
عليهم
من زيد
بعد
شرائه
من ابيه
اندفع
المدعى
المذكور
بلا
شبهة ولا
يلزمهم
احضار
صك
شرائهم
من زيد
ولا
احضار
صك
شرائهم
من ابيه
المدعى
بالاجماع
لان
الشخص
قد يشتري
ولا يكتب
صك بالشراء
وبيان
الثمن انما
يحتاج
اليه لو
احتج الى
القضاء
به المدعى
ولا حاجة
اليه هنا
اذ المدعى
عليهم يدعون
الشراء

مطلبة
في رجل ادعى
شقفا معلوما
في حدود على
جماعة ذر
ايدار ثامن
ابيه فاجابوه
بانا
اشتريناه
من زيد بكذا
ووقع
التقابض
بيننا
وبينه
وزيد
اشتراه
من
وتقابضنا
كذلك هل
اذا ثبت
ذلك
البينة
يندفع
المدعى
ام لا وهل
اذا طلب
احضار
صك
شرائهم
من زيد
وصك
شرائهم
من ابيه
يلزمهم
ذلك ام لا
وهل
يكلفون
ان يبين
الثمن الذي
اشتري به
زيد من
ابيه ام لا
يكلفون
لذلك ولا
يكلفون
ان يبين
ذلك ايضا
الجواب اذا
ثبت
شراء
المدعى
عليهم
من زيد
بعد
شرائه
من ابيه
اندفع
المدعى
المذكور
بلا
شبهة ولا
يلزمهم
احضار
صك
شرائهم
من زيد
ولا
احضار
صك
شرائهم
من ابيه
المدعى
بالاجماع
لان
الشخص
قد يشتري
ولا يكتب
صك بالشراء
وبيان
الثمن انما
يحتاج
اليه لو
احتج الى
القضاء
به المدعى
ولا حاجة
اليه هنا
اذ المدعى
عليهم يدعون
الشراء

مطلب
ادعى على نفسه
بتركه جرح
فقال كان
ابوك في عيال
ابي ومات
قبله الخ

من اشترى من ابيه لا من ابيه فلا يلزم الدعي عليهم ولا شهودهم تسمية الشئ الذي اشترى به زيد من
ابيه كما هو ظاهر لمن يطلق عليه اسم الفقيه والله اعلم سئل فيما اذا ادعى على عمه تركه جرح فقال كان
ابوك في عيال افي عيات قبله بلا تركه هل القول قوله ام لا اجاب القول قوله بيمينه فيما هو
بين لان اقضى ما يستدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غريم من غرما واخيه فكذلك للحوادث
والاصول في هذا الجنس الورثة متى اختلعت في موت الاقارب فالبننة بينة من يدعي الاثر والزيادة
والقول قوله من ينكر والحاج هو الدعي وذو اليد هو النكر لان الاول يدعي خلا الظاهر والثاني
يدعي الظاهر اذ اليد دليل الملك فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليد دون عمه كان القول قوله ولو كان
الدعي في ايديهما متساويا ولو كان في يد ثالث واقرباثة مال الاب الذي هو جرح الدعي فعلى ابن الاخ
البينة لان اثر الابن محقق واثر ابن الابن فيه شك والحاصل ان من ادعى خلا الظاهر لكونه خارجا
او يشك في اثره فعليه البينة ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو
الاصل الذي تبني عليه الدعا وترتب عليه البينة والايان والفقيه لا يخفى عليه من كان التمس جانبه
ومن البينة عليه بعد ان ينظر النظر الصحيح والله اعلم سئل في اراضي بيت المال التي يقتطعها السبا
نظير عطاء في الديوان هل ينتصب السباهي فيها خصما للدعي رقبتهما ملكا ووقفا ولا ينتصب
لكون بين عليهما ليست يملك اجاب لا ينتصب خصما للدعيها ملكا او وقفا لعدم ملكه لانه
السلطان ما جعل له فيها الاخراج الذي كان يحل لبيت المال فلا ملك له في رقبتهما ولذا لا يجوز
وقفها ولا تصرف فيها بما يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه والسلطان ان يخرجها عنه الى غيره
فيد عليها امانا فترجع الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة وهي واردة في كتب علمائنا وانظر الى كلام
الشيخ شهاب الدين احمد بن النقيب والى كلام الشيخ قايي قطلوبغا والى كلام الشيخ زين بن نجيم في رسالته
الموضوعة في الاقطاعات صريح في المسئلة فمن راجع كلامهم وكلام علمائنا جميعا في خمسة كتاب
الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله اعلم سئل في متول على وقف يدعي
رجل سباهي انه يقسم بعض اراض من اراضي الوقف بغير طريق شرعي وورع امره الى حاكم الشرع
الشريف وطلب من جانبه الكشف على ذلك والنظر في حدودها بموجب شرط الوقف المحل له فند
من جانبه نائبا للكشف على ذلك بوجه الاسباهي المتصرف في الارض فذكر الاسباهي ان الكشف
والتحديد لا يصدران في وجهه وانما يصدران في وجه الدفندار ووراده الامتناع من ذلك
فهل يصدر الدعوى في وجهه والكشف والتحديد ام لا اجاب مجر الكشف والتحديد غير ممنوع
مطلقا اذا تجردا عن دعوى رغبة الوقف لانها مجر اطلاع واما سماع الدعوى في ذلك في السجل
الذي هو المقاطع للشخص نظير عطاء في الديوان لا يصنع خصما لانه ليس ملك الارض بل انما جعل
الخراج الذي كان يحل لبيت المال ولذا لا يجوز وقفه لما ولا تصرف فيها تصرفا يخرجها عن ملك بيت المال
ولا تورث عنه والسلطان ان يخرجها الى غيره فيد عليها امانا فترجع الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة

مطلب
المقطع له
ارض من بيت
المال لا يكون
خصما للدعي
ملكيتها الخ

مطلب
في متول على وقف
يدعي على سباهي
انه يقسم من
ارضه الوقف
الخ

وهي دوائر في كتب علماءنا ومن اراد ان يعقف على المسألة بتصریح العقل فعليه رسالة الشيخ شهاب الدين
ابن النقيب رسالة الشيخ قاسم بن قطلوبغا ورسالة الشيخ زين الموصوعا في الاقطاعات ومن كان له
فقه لا يتوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما
سئل في سبأهي ادعى عليه مثله رضائي بين انها جارية في تيماره ويريد ان يقيم البينة عليه
بذلك هل تسمع هذه الدعوى ام لا تسمع في عين الارض اجاب لا تسمع لان الارض ليست ملكا
له حتى يدعيها له بالملكية وواضح كذلك ليس له فيها ملك وانما هو مأثور بتناول خارجها مقاسمة
او وظيفة الا ان يوكله السلطان في الدعوى بها فيملك ذلك بتقويضه وقد سئل شيخنا السراج الحلي
عن دعوى وكل بيت المال فاجاب بانه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فصير خصما
بملك لسانه وبمثله صرح صاحب البحر في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من كل
بيت المال الا اذا فوض لهم السلطان الدعوى فينصب الدعوى عليهم وعليه حيث اذن بهما السلطان والله اعلم
وكتب ايضا على مثله ما صورته لا يكون خصما يدعى عليه او يدعى هو على غيره لانه ليس له في الارض ملك
ولاشبهة ملك يسوغ الدعوى عليه اوله وقد صرح علما واثابان وكل بيت المال ليس بخصم يدعى او يدعى
ما لم ياذن له السلطان بالهتو وقد افنى بذلك امثاذا السراج الحلي ونوفى وهي في فتاواه ولذا ذكر
ما هو شاهد لصحة ما افنى به امثاذا وهو ما صرح به في جامع الفصولين في اوائل الفصل الثالث
وهو ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله وانها ملكه اختلف فيه المتأخرون فقبل انه خصم لانه يد
ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه شيء ينتصب خصما لمن يدعيه ثم قال وقيل لا ينتصب خصما
الا اذا ادعى الفعل عليه بان يقول غصبته امتي اما بدون دعوى الفعل عليه بان قال مثاذا استأجر
قبله وسلمها اليك لا الى لا ينتصب خصما وبافتي (ط) وقال (رح) هو الصحيح لا يدعى ملك العين
كستعير فلا يكون خصما اقول لا اذا وكله السلطان بان يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه
لانه قوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان وانتقل من الاخبار الى اليان والله اعلم سئل
في رجل اشترى من آخر ببيعة فادعى عليه شخص خارج انها ملكه واخذها باذنه وهي نتاج البائع
هل اذا اقام المشتري بينة انها نتاج بائعه يندفع للدعي ولو اقام بينة بالملك المطلق والنتاج لكونه
خارجا وكذلك البائع اذا اقام بوجه المشتري بينة بذلك يندفع اليه البينة في الشئ الذي
ولو اقام الخارج بينة على الشئ ويرهان المشتري على نتاج بائعه كبرها بائعه ويندفع المشتري البائع
باقامة البائع البينة بذلك عليه والله اعلم سئل في رجل باع جارية لاخر فظهرت حامله فادعى البائع
المذكور الحمل منه فما الحكم اجاب ينظر ان ولدته لاقبل من ستة اشهر من وقت البيع ثبتت نسبته
فصبر ام ولده وبطل البيع السابق ويستردّها ويرجع المشتري بالثمن ويلزمه العقر وهو من الثلث ان
كان المشتري وطها ويثبت عليه ذلك بخلافه اذا لا يخلو وطها في دار الاسلام من مهر وعقر والله
سئل في رجل ادعى على آخر ان زوجه موروثة بعد موته دفوت له كذا من النقود من تركته تعديا

مطلب
دعوى السبا هي
على مثله ارضنا
انها في تيمار
لا تسمع

مطلب
وكل بيت المال
لا يصلح خصما
سواء يدعى
او ادعى عليه
الا باذن السلطان

مطلب
هل يكون المستأجر
خصما لمن يدعى
عليه انه استأجر
قبله وانها ملكه

مطلب
لو اشترى ببيعة
فادعاه آخر
فاقام المشتري
بينة انها نتاج
بائعه يندفع
لخصم الدعوى

مطلب
ما ع جازية فظهرت
حاملة فادعى البائع

مطلب
ان المشتري
يطلب ثمنه
من الثلث ان
كان المشتري
وطها

بغير اذنه فانكره فاقام عليه بيته انه اقر تكذا فادعى المدعى عليه انه اقر بعد ان لاشى له قبله من تركه
ولا قبل زوجته المزبورة هل تقبل دعواه وتسمع بيته بذلك ويندفع خصمه عنه ام لا اجاب نعم
تقبل دعواه وتسمع بيته بذلك ويندفع عنه خصمه فقد قال في جامع القاصدين ان رافع المذخيرة لو برهن
على مال وتحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم ومثله كثير
من الكتب والله اعلم سئل في يميم باع جده ابو ابيه عقارة بغير مسوغ فطلب استردادها من المشتري
فادعى مسوغا وانكر اليمين هل يقول قوله ام قول اليمين اجاب بيع عقار اليمين لا يجوز والحال
وصرح في التتارخانية نقلا عن المتقي انه باطل وصريحه بان انه اذا وقع الاختلاف في صحة البيع وبطلان
فالقول المدعى البطلان والله اعلم سئل في زيدا ادعى على عمرو له حاكم شرعي وقال في فقره دعواه ان الدار
الغلامية الكاشنة بالقدر الذي بحلة الشرف المحدودة بمحدود اربع عينها موقوفة عليه وعلى من يشاكره
من اقاربه من قبل صلاح الدين بن بذر الدين حسن الجلولي وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على
محمد بن شمس الدين محمد بن احمد شهاب الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على اولاده ثم من بعدهم
على اولادهم وان المدعى عليه المزبور واصلع يد على الدار المذكورة وانه ليس المستحق في الوقف المزبور
وانه ساكن بالدار المزبورة بغير طريق شرعي وطالبة بتفريغها وتسليمها اليه وقال سؤاله عن ذلك
فقال اجاب بان الدار المذكورة في ذمة زوجته الحرة فاطمة بنت تقي الدين بن ربيع ولم يعلم بان المدعى
فيها استحقاقا فابن المدعى من يده كتاب وقف مضمونه موافقا لادعى فلما تأمل الحاكم الشرعي
المتداعي لديه حين صدور التصور المدعى عليه بتفريغ الدار المزبورة وتسليمها للمدعى لو كان المدعى
مستحقا للوقف المزبور هل حيث لم يكن عمرو المذكور خصما شرعيا حيث اجاب بان الدار بيد زوجته
وانه ليس استحقاقا فيها لانكون الحجج المكتبة في وجهه حجة على غيره ام لا اجاب حيث كان
امر الحاكم المدعى عليه بتفريغ الدار وتسليمها للمدعى مرتبا على ما ذكر فهو فاسد والكتابة به لا اعتبار بها
لا في حق عمرو ولا في حق زوجته وقد تقرر ان اليد للعقار لا تثبت بقصد اذ المتداعيين الا اذا ادعى
الخصم او الشرع اذ الخصم متضمنة ولو اجاب بان الدار بيد المدعى ولو اثبت المدعى يد بالبيته لاندفع دعواه
بقول المدعى عليه ان الدار بيد زوجته حتى لما علم في خمسة كتاب الدعوى فلما لم يثبت المدعى بالبيته يرد
عليه على المدعى انتفت صحة دعواه فالامر للرب عليه غير صحيح ويوضح ما في جامع القاصدين ان ادعى منقولا
فاقر المدعى عليه انه سيد يقبل اقراره لاه في العقار حتى يبرهن فلما انكر المدعى عليه حلف
(كلم) انكر المدعى عليه كونه العقار سيد يحلف حتى يقر فلما اقر باليد حلف على الملك فلما اقر بغيره ترك
التعرض فلما برهن المدعى بخدا اقراره باليد انه لا تقبل بيته المدعى على الملك ما لم يبرهن ان في يده
عليه فلما برهن على يد المدعى عليه وبرهن على الملك بخدا اقرار المدعى عليه باليد وقضى به المدعى لا ينفذ
حكمه ما لم يبرهن او يعرف القاضي انه في يد ثور وقال انما تثبت الشهادة بان العقار بيد المدعى
لنوجة الحكم وسماع البيته اما لو انكر من الابتداء كونه سيد يحلف (طظه) لا بد من معرفة القاضي

مطلب
باع الدار
الاربعة
بمسوغ

مطلب
حاصله ان
ادعى على
ان الدار
وقف عليه
اقاربه
كتاب وقف
في حكمه
بجواز ذلك

مطلب
اليد في العقار
لا تثبت
للمتداعيين

وذلك في وجه وصي ايتام عمرو المتوفى واثبت زيد المذكور ذلك والحال ان الوصي لم يحلف زيدا
 المدعى المزبور ان هذا المال باق في ذمة عمرو المزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يعرض منه عوضا ومقتضى
 مدة بعد ذلك الاثبات والآن يطلب ويكمل زيد المدعى المزبور المال من وصي ايتام عمرو المتوفى المزبور
 فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون اليمين مرتبا على المدعى ^{المتوفى} وهو يمين الا ستظها روالحال انه لم
 يتعرض في الدعوى لليمين بوجه من الوجوه والآن رتب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال
 من غير يمين ام لا **اجاب** صرح علما ونا رحمهم الله تعالى بان لا يد في ذلك من اليمين ولو ابيته
 الورثة لحق الميت اذ عساه ان يكون بذمته دين فيحتاج لو فائده نظرا له وللوارث الصغير والحكم
 المذكور وهو عدم الدفع بفهم من كلام الحائية وغيرها فلا توقف فيه والله اعلم **سئل** في رجل
 اقر قبض ودبعة من فلان ثم ادعى ان اقاربه كان كاذبا هل يحلف المدعى انه ما اقر كاذبا ام لا
 يحلف **اجاب** لا يحلف عندهما اذ التخليف يترتب على دعوى صحيحة ولم تقع هنا للنساقض
 وعلى قول ابي يوسف يحلفه وفي جامع الفصولين **خ** الشافعي مع ابي يوسف رحمه الله تعالى
 في التخليف فلما اختلف فيه يفوض الى رأي القاضى والمفتى واختار المتأخرون قول ابي يوسف وعليه
 الفتوى **سئل** في رجل باع كرما وتصرف المشتري فيه زمانا ومات وتلقته ورثته من بعد
 وتصرف فيه مدة سنين والآن تدعى امرأة انه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاقها على ذلك ام لا
اجاب لا تسمع دعواها والحال هذه والله اعلم **سئل** في ملك بيع شرعى حاصله اشترت
 فلانة من فلان فباعها ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وجازته الشرعية ويده واضعة عليه
 الى حين صدور هذا البيع وذلك جميع الحصاة الشائعة وقدرها كذا في الحدود الفلاني شركة زيد بنحو
 الباقي بئني سمى وصدق اختيار البائع لانيه ووالدها على حصاة البيع المذكور على حكم المزبور وصدق
 من اهله في محله وان لا مطعن لهما في ذلك بوجه من الوجوه اصلا ووعده المشتري البائع برد البيع
 اليه اذ اجاء اليها يتطير الثمن المسطور بعد مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتريه المبيع
 وتصرفت فيه مدة سنين واعادته الى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والآن الاخت وامها
 المذكورتان يدعيان حصاة في البيع بطريق الارث عن والد البائع هل تسمع دعواها ام لا **اجاب**
 حيث صرح بانه يبيع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الصلح وحضر تلوصدقا كما ذكر فيه لا تسمع
 دعواها عليه اذ فيه صريح الاعتراف منها بان باع ملكه فدعواها الملك فيه بعده مناقضة منها
 فلا تسمع كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل تزوج متغيرة من ايها على مهر مسمي بعضه
 معجل وبعضه مؤجل واقر الاب بقبض المجل في حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب الزوجية
 ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات ابو الزوجة وبعد مدة من موته ادعت الزوجة
 على الزوج بمجمل المهر وذكرت انه لم يصل اليها شئ منه فهل بعد الدخول وبلوغها وتسليمها نفسها
 للزوج وموت ايها المقر بقبض مجمل مهرها حال صغرها بولايته الشرعية عليها ومضى السنين

مطلب
 اذا اقر قبض
 المودعة
 لا يصدق
 في قوله اقرته
 كما دلت

مطلب
 اشترى كرا
 وتصرف فيه
 زمانا وتلقته
 ورثته من بعد
 والآن الخ
 مطلب
 في ملك بيع
 شرعى

مطلب
 اذا اقر قبض
 المودعة
 لا يصدق
 في قوله اقرته
 كما دلت

العديد على ذلك تسمع دعواها على الزوج بمجمل مهرها ام لا اجاب صرح علما وانا المتأخرون
وابوالليث الذي هو من الكتيبة السادسة وكثير من اضرابهم بان الزوج اذا بنى زوجته اى دخل بها
يمنع منها مقدار ما جرت العادة لتجنيبه ويكون القول قول الزوج في ذلك قال في الثانية من
الوصايا قال الفقيه ابوالليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى بها فان منع منها مقدار ما جرت
العادة بتجنيبه ويكون القول قول الودعة في قبيل ذلك القدر وقال في متن تنوير الابصار
فان سلمت نفسها ووقع الاختلاف في الحالين اى حالة الحياة وحالة الممات لا يحكم بمهر المثل لانا
نعلم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تسجل من مهرها شيئا عادة بل يقال لها لا بد ان تقرى
بما تجلج والا قضينا عليك بالمتعارف قال في شرحه ذكره في المحيط قال مشايخنا واقره عليه
الشارحون قال مولانا في بحره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما اذا ادعى الزوج انصاف
شيء إليها اما لو لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب الكتب مذكورة
وسبب ذلك من المتأخرين رؤياهم فساد الزمان وقطع شأفة التزوير والبهتان والله اعلم
سئل في امرأة بالغة عاقلة طلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الى ابيك حال صغرك
والاب ميت واقام بيته على اقرار الاب بالقبض حال صغرها لا على القبض بعينه فهل هذا الاقرار
كأقرار الاب بعد بلوغها انه قبضه حال الصغر فلا يصح عليها ام كالبينة على قبض الاب بعينه
في حال الصغر اجاب لا يصح عليها اذ هي الآن بالغة ولو اقر الاب بعد بلوغها انه قبضه
حال الصغر لا يصح عليها والثابت بالبينة كالثابت عيانا فكأننا في مقار بعد بلوغها
بالقبض حال صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله اعلم سئل في رجل كتب عليه في صك
اقر فلان انه استوفى من فلان ما كان له بذمته وانه ابراه من جميع الحقوق ومن الميمن وان وجبت
ادعى انه كاذب في اقراره فهل له استحقاق خصمه انه صادق في اقراره ولا يقدح في ذلك قول الموثق
ومن الميمن وان وجبت لكونها انما تجب بعد دعواه انه كاذب في اقراره ام لا اجاب لا يبرأ
استقطه والساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع اذ عدم المقضى وهو بقاء الدين في الذمة
وحيث عدم المقضى فهو من باب الساقط فليس له استحقاق في مرسقط عنه بالبراءة والله اعلم
سئل في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات احد هو وعليه دين مستغرق لتركته فلزم شرعا
بسبب ذلك بيع حصته فباعها الوصي سورة لاخويه وفي ثمنها ما كان عليه بالحاكم الشرعي
والزام موافقة لمقتضى الشرع واحكامه وما اشاخ الثاني فباع وارثه نصفه للموروث له وخلصت
الدار للثالث وتصرف فيها اربعة اشهر على عشرين سنة وبلغ ابن الاول واشهد حال بلوغه لا
يستحق فيها ابرأمة من كل دعوى وتظلم وشكوى ابرأة عاما جازما قاطعا حاسما ومات العم
المزبور عن صغير اسمه هبة الله وصغيرة وزوجته وكان قبل موته ساكن ابن اخيه للشهد بيتا
واستقر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله للبيت المزبور فانكر بيع

مطلب
ادعى الزوج
بعد بلوغها
ان اباه اقر
بقبضها
حال صغرها
واقام بيته

مطلب
اقر فلان انه
استوفى من
فلان ما كان له
بذمته وانه
ابراه من جميع
الحقوق

مطلب
حاصلة ان
القاضي اوجم
بضم البيع
لعدم ثبوت
الغبن الفاجد
ليس لان
يحكم بخلافه

ثلث ابيه المتقدم شرحه فثبت الوصي بالبينة الشرعية والزعم باجرة المثل له بعد ان حكم
بصحته البيع ولزومه وكتب بجميع ذلك صك شرعي فطلب استئجار البيت فلم يتفق له ذلك
ثم ادعى ان بيع ثلث ابيه كان باطلا لكونه كان بالغن الفاحش فقامت بيته انه بقيمة المثل
فحكم القاضي بصحته البيع ونفاذه ومنعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالغن الفاحش
لدى الحاكم فسمع دعواه وابطل البيع باخبار العارضية بانه بالغن من غير ان يأتوا
بلفظ الشهادة هل يصح ابطاله بعد وجود ما تقدم شرحه ام لا اجاب لا يصح نقض
الحكم الاول لانه بعد ثبوت الحكم السابق لا ينقض ولا يحول فقد صرح علماء اوقاف ودعوى
الرجلين نكاح امرأة بانه لو برهن احدهما وقضى له به ثوب من الآخر لا يقبل كما في الشراء
اذا ادعى من فلول وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلول ايضا وبرهن لا يقبل
لتاكده وفي فتاوى شيخ شيوخنا الشهاب الحلبي رحمه الله تعالى سئل في موقف استبدل
وحكم به خفي بعد ثبوت مسوقاته لديه فاقامت بيته بعد الحكم بانه ذوريع لم يتعطل سببه
من الاسباب النافية لذلك وحكم حاكم بوجبه بعد تقدم دعوى شرعية صدرت من مدعى
شرعي لدى الحاكم والنفي الاستبدال الاول وحكم بعود الجهة الوقف ليصرف في مضافا
على حكم شرط واقفه هل يلغى بمقتضى ما شرح ام لا اجاب لا يلغى الاستبدال الثابت اولا
لان القضاء يصحان عن الالغاء ما امكن اذ البينة السابقة قد ترجحت بانصاف
القضاء بهما ويشهد له ما ذكر ولو شهدت بيته بقتل زيد يوم الخميس وحكم الحاكم بها
ثم شهد اخرى بقتله يوم الخميس بالكوفة لاسمع لان الاولى ترجحت بانصاف القضاء بهما
قال الزيلعي في علة ذلك لانه لما حكم بانه قتل عكة صبار ذلك حكما بانه لم يقتل في غيرها
اذ قتل شخص واحد في مكانين لا يتصور اهور وفي مسائلنا كذلك لا يتصور بيع واحد
بمثل القيمة وغبن فاحش للتنافي هذا مع الحكم بمجرد اخبار العارضية مع ان الاتيان
بلفظ الشهادة ركن لا بد منه وهو ان يقول الشاهد هذا شهد بكذا ومع تقدم البراء
العام بقوله لاحق لي ولا دعوى قبله ومع تقدم الاستئجار وهو اقرار منه بانه ملك
الموخر وانه لا ملك له باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم السابق مع هذه الامور
فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واقر

عجبا القاضي ماله المأر بالفقه يعقضي والقضاء حسام اذ سئل جملة بعد فتكا ولا
يرضى به عايشا الاله امام قد قاله الرضا على خير الدين لا زلت به يوم الجزا اقدام
سئل فيما لو ادعى خالد على بكرانه واضع يده على العقال بغر حقا لكونه ملكا من املاك مورثي
فاجاب بكران وضع يده عليه لكونه ملكا من املاك والدي تلقينه بالارث عنه
فدفع خالد بان مورثي اشتراه من وصيتك بمسوخ شرعي وابرز من يد حجة بذلك

فدفع

هذا ما
هو عليه
في نسخة
الشيخ

فدفع بكر بان البيع وقع بغبن فاحش وهو غير صحيح وثمة بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع
القاضي هذا الدفع ولم يطالب بالاداب اثبات موجب الحجّة المذكورة فنعى القاضي بكر من دفع
يده على العقار وكتب بذلك حجة فهل يسوغ لقاضي آخر ان يسمع هذا الدفع من بكر ام لا
اجاب لا يسوغ منع القاضي عن هذه الدعوى لان دعوى الغبن الفاحش لا قائل بعدم
صحتها بل لو اقامها المدعى و اقام المدعى عليه بينة ان الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن
لان البينة بينة من يدعى خلافا للظاهر واليدين على من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع
بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه والبينة على من يدعي كونه بالغبن الفاحش فيسوغ لقاضي
آخر سماع دعوى الغبن الفاحش وابطال بيع عقار اليتيم بذلك بل المصريح به في كتب علمائنا
قاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة الثقة او خوف ظالم متغلب عليه او بيع
بضعف قيمته او لذين على الميت لا وفاء له الامنة او كان في الزكاة وصية مرسله لانفاذ
لها الامنة او غلاته لا تزيد على مؤنته او خشي عليه النقصان فاذا ادعى اليتيم ان الوصي باع
لا لواحدة من هذه وهو لا يجوز لسمع القاضي منه ذلك بعد بلوغه وان لم يدع الغبن والله
اعلم **مسئل** في امرأة ماتت عن عقار قتان في ابن شقيقها وزوج بنتها للتوفية وظهر
ابن الشقيق حجة باقراره في صحتها انه ملك من املاكه وظهر زوج البنت حجة مقدمة للتاريخ
بانها وهبت بنتها المزبورة وحجة الاقرار ثبت مضمونها لدى قاضي شرعي بمحضرة خصم شرعي
يدعيه ارضا عن معتق جده وشهودها موجودون والاخرى خالية عن الحكم وعن الشهود
فهل يعمل بها ويحكم بموجبها بمجرد ما ام يعمل بحجة الاقرار الثابتة بالشهود الاخيار اجاب
يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط والكاغد بل لا بيان فقد صرحوا
قاطبة بان لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن حجب الشرع الشريف والقاضي
لا يقضي الا باحدى حججه وهي البينة والاقرار والكل هذا شرع محمد سيد ولد عدنان
لا الرسم في الورق من اي كان كان والعبرة لما هو الواقع لا لما كتب بالخط من الوقائع اذ لم
ينص عليه الشارع ولا اعتمد امام باقر يستند فيه الى نص قاطع وحيث ادعى انه ملكه و
اقرت به تصح دعواه وتسمع البينة على اقراره او يقضى له بالملك ولا عبرة بحجة الحبس من
غير شهود يشهدون عليها حقيقة وان كتبت اسما وهر فيها وكتب تاريخ سابق لما قدمنا من
اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل الاربعين في خلل المحاضر والجلال
بعد ان دمر تم التهمة عرض على محضر كتبه فيه ملكه تملكها صحيحا ولم يبين انه ملكه بعوض
او بلا عوض قال اجبت انه لا تصح الدعوى ثم دمر طمح لشروط الحاكم اكتب في مثل هذا
بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما افادتم اجود واقر بالاحتيال والله اعلم
مسئل فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان بنته فلاتة زوجة عمرو المتوفية كانت دفعت له

مطلب
حاصله انه لا يعمل
بحجة الخط
وكيس من حجج الشرع

مسئل في رجل اقر بان بنته فلاتة زوجة عمرو المتوفية كانت دفعت له

كذا فروشا مبلغا معيناً فانكرو وحلف فتنعه الحاكم شرادعى عليه ثانياً بان بكر او زوج ابنته
السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته وماتت وهو بذمتها هل تسمع هذه الدعوى
الثانية ام لا اجاب لا تسمع لان الحق لا يستوفى من اثنين كما لا يجتمع مع اثنتين
بوجه واحد صرح به في البرازية وكون المبلغ بذمته يستوفى منه يتاقي كونه بذمتها يستوفى
من تركتها بعينه فهو متناقض فلا تسمع شرعاً والله اعلم **مسئل** في مدبوني رجل
دفع احدهما مبلغاً له وادعى الدافع انه نظير ما في ذمة المديون الآخر قائلاً اذن لي في دفعه
لك وقال الدين هو نظير ما في ذمتك انت فهل القول قول الدافع في ذلك ام الدين
واذا اظهر القول قول الدافع في ذلك يمينه هل يبرأ ذلك المديون الاخرام لا اجاب نعم القول
قول الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو مملك والقول قول المملك في حصة التملك في جامع الفصولين
راخر الفتاوى رشيد الدين شري من دلال شيئاً دفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال
الدلالة ففتا الى الدلالة صدق الدافع بيمينه لانه المملك وفي الاشياء والنظار القول للملك في حصة
التملك ولو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئاً فالتعيين للدافع انتهى وجامع الفصولين
ايضا تبرع رجل باء دين بدارضى من عليه صح انتهى فلا شك في براءة المديون الآخر للدفع عنه
والحال هذه والله اعلم **مسئل** فيما اذا استأجر زيد من عمرو المتكلم على وقف جهة معينة من جملة
اقلام الوقف من معلومة بأجرة معينة جميع الأشجار مقبوض سيد عمرو والمؤجر الميزور بمحضرة شهود
الصك ومعانيهم لقبضه منه وثبت مضمون الصك المرقوم لدى قاض خفي في وجهه وكيل شرعي عن عمرو
المؤجر المرقوم فاعمره ونكف وزيد المستأجر ان يحلف لم يمين الشرعي ان جميع مبلغ الاجاقضه
عمرو موثرهم منه فهل لم ذلك مع وجود الصك الذي جرى القبض بحضورهم ومعانيهم ام لا اجاب
قال العلامة الفقيه الشيخ زين بن يحيى في بحر ولم أر حكم من ادعى انه دفع الميث دينه وبرهن هل
يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً انتهى قال العلامة الغزالي اقول ينبغي ان لا يتردد في التحليف
أخذاً من قولهم المديون تقضي بأشياء لا باعياً بها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقاً على الميث
انتهى والله اعلم **مسئل** في امرأة ولدت غلاماً ما جاء وماتت هي والغلام فادعى زوجها تقدم موتها
على الغلام وادعى اخوتها لا بولائها عكسه فما الحكم اجاب القول قول الزوج بيمينه والبينة
على الاخوة اذ الزوج ينكر ادعاهم وهم يدعون والقول قول المنكر بيمينه والبينة على المدعى قال
في القنية مات عن زوجة واخ وابن مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنته وقالت الزوجة
بل مات اخوك قبل موت ابنته فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في تاريخ
موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر اختمى ينكر الزيادة
وبالاولى نكاح الارث بالكلية وهذه المسئلة جلت فيها رسالة تكاد ان تكون مفردة والله
اعلم **مسئل** في امرأة ادعت مهر في تركه والرها المتوفى بالقرب وصي اخوها الصغير يدعى فمها

مطلب
لو دفع احد
لديون مبلغاً
وقال الدافع
انه نظير ما في
ذمة متابعه
يقبل قوله

مطلب
ادعى انه دفع
الاجرة لناظر
الوقف ومن
بذمتها فاقول
فطلب ورثة
بيمين المنسأ
يحلف ايضاً

مطلب
ولدت غلاماً
وما تافادعى
الزوج تقدم
موتها وعكس
ورثتها فالقول
للزوج

مطلب
في رجل ادعى
ان له ديناً
فادعى عليه
ان له ديناً
فادعى عليه
ان له ديناً

بموت امها عشرين سنة ومعنى خمسة عشر سنة على دعواها عليه منذ بلوغها فلا تسمع للأثر مير
السلطان وهي تنكر معنى المدة المذكورة هل القول قولها فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصي فلا
يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بينة على تاريخ يوم موت الام أم لا احط بالقول قولها
لما تقر ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته فيسوغ دعواها والحال هذا ولا تقبل البينة على تاريخ الموت
والحال هذه اذ المقر ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص عليه في العادة
والظهيرية والولولية والبزاية وغيرها من الكتب والله اعلم سئل عن امرأة كان لها زوجان
اخوان وما تاتاهما ومن ايتام منها ومن غيرها وتدعى جميع ما يصلح للزوجين انه ملكها ووصى
الايتام بكذا واثام واقامت بينة واقام الوصي بينة فن المرح منها اجاب المرح بينة الوصي
لانها بينة الخادج معنى وبينة المرأة بينة ذات اليد فلا تعارضها والله اعلم سئل في ذي
جباية على وقف سافر ليحيى ماله ببلده فادعى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة وعمر
انه صرف في سنة كذا من ماله زائدا عما حصل من الوقف واورد فقر محاسبة بمعنى يا مضائق
بالزيادة ومطالبه بدفع ما فوضه بالجباية له نظير ما صرفه زائدا فسأله القاضي المند على يد
عن ذلك فاجاب بان نجاب لادراية له بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دين ولا
صرف ولم يكن وكلا في سماع دعوى تصدر على الوقف وغاية امره انه ما حور بقض ما على
من قبلي الوقف ومزارع عليه فلم يلتفت القاضي الى كلامه وحكم بالزامه وامر بدفع ما يجاء سامعا
لدعواه معتمدا على ما في فقر المحاسبة المضى غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف لعل هذا
الالزام صحيح ام غير صحيح اجاب هذا الزام غير صحيح لا طبيا ولا علميا على انه لا تصح الدعوى في الوقف على
غير ناظر كالأكار و غلة دار قل في جامع الفصولين والمأذون بالاستغلال ليس بممتول والمتمول من
الي التصرف في الوقف ولذا لم تجر الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا على غلة دار الوقف وغلة
الوقف وغير الوقف اذ ثبت انه اكار او غلة دار ومثله في لسان الحكام لابن النخبة وغيره
ولانه لا يجوز لنا ظران يستدين على الوقف ليطعم به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف
باذن القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله قدرا زائدا على المستحقين مطلقا وعلى العمارة التي
لا بد منها غير اذن له من القاضي فهو متبرع ليس له الرجوع به كما صرح به علما ونا قاطبة اذ
ليس للوقف ممة صالحة لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التغير فأجاز الاستدانة باذن القاضي للضرورة
استحسانا وحيث قلنا الجباية ليس بمخص فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبرا لما صرح به جميع علما
قاطبة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ سبخا في فتاواه كان الواقفون في الرمن المتقدم
ينصبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يد فيما يفعل ويصد قومه في القبض والضرب لانياتهم
وخيرهم وخوفهم من الله عز وجل علما تقهر الزمان وظهر قلة الدين من المتكلمين على الاوقاف
من الكذب والخيانة والايان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى سيما في زماننا قال مشايخنا

مطلب
تنازع الوقف
مع وصي الايتام
فيما يصلح للزوجين

مطلب
ادعى خالي الوقف
اليعزول على جباية
الآن انه صرف
سنة ثم ليس
زيادة عما حصل
من الوقف

لو استقرض الناظر لمصلحة الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا لا يصدق الناظر في زماننا
لما هو مشاهد انتهى وفي جامع الفصولين في أحكام الوكلاء ما عز وكيل اجارة الدار وقض
الغلة ادعى بعض السكان انه محل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم بقبض اجر حتى يحضر
الغائب انتهى واعلم ان ما في عز مبني على الرواية الدينية عن ابي حنيفة التي رواها الحسن عنه
وهي ضعيفة لان الوكيل يقبض الغلة ويكيل بقبض الدين والخلاف فيه بين الامام وصاحبه مشهور
فأما مل والله اعلم **مسئل** في جماعة يضربون بالبندي حول مطهر اصاب بندقة قوجه صغير
فبضعته ولا يعلم الضارب فما الحكم **اجاب** حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى
على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضربة منهم باجمعهم لان ذلك محال والله اعلم **مسئل**
في دعوى النسب المجردة عن حق للمدعي او دفع ضرر عنه هل تسمع شرعا ام لا **اجاب** لا تسمع
لان الدعوى قول مقبول يقصده بطلب حق قبل غيره او دفعه عن حق غيره ودعوى النسب المجردة
عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نقباء الاشراف انه شريف وليس اشرافا والله
اعلم **مسئل** فيما اذا تعدت الدعوى لغيبة المدعي عليه ثم وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسمع
بعدها ام لا **اجاب** نعم تسمع لان السلطان يضرع الله تعالى فيما اشترعه انه استنتى
من المنع ثلاث مسائل من الدعوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب
ومن المقردان الترك لا يتأتى من الغائب له او عليه لعدم تأني الجواب منه بالغيبة والعلة
حسية التزوير ولا يتأتى بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة المدعي والمدعى عليه والله اعلم
مسئل في رجل ادعى على آخر له ناس الحكم انه ضاع له صندوق فيه اسباب له واسباب
لا هله وولده مكتوبة بدفته وقد وجد مع المدعى عليه درايما من الاسباب التي كان به وطالبه
باحضارها فاحضرت وسأل سؤاله عنه فاجاب بانها اشتراها من فلان ببلد كذا بكذا من الثمن
من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكلف المدعى لا ثباتا ادعاء فاقام بينة بانها درايما
المدعى كانت مع الاسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وسأله احضارها ثعها
فاحضره فسأله من اين وصلت لك فاجاب بانها اشتراها من صارجي فكلفه الثابت اثبات شرائه
من الصارجي بالبينة الشرعية فاستمهلها فامهلها ومضت ايام المهلة ولم يأت بها فالزمه بدفع
جميع الاسباب التي ادعى انها كانت في الصندوق من جملتها الدرايا او جميع قيمتها بموجب اعتراف
بيع الدرايا للمدعى عليه التي وجدت معه الدرايا للذكورة وعدم اثباته شرائها من الصارجي
فهل الالتزام صحيح شرعا ام لا **اجاب** الالتزام بدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق
او قيمتها بسبب مصاجبتها للدرايا او مجاورتها مانا بذللها بجهلها فهو غير صحيح لعدم
موافقته لقول ضعيف خلفه عن قول صحيح والله اعلم **مسئل** في ورثة جري بينهم صلح
وابرا كل الآخر عن دعواه بطريق التعميم على وجه الانشاء وظهر فساد البراءة واراد كل مدع

مطلب
جماعة يضربون
بالبندي قوجه
صغير
وجه صغير
مطلب
دعوى النسب
المجردة لا تسمع

مطلب
اذا وجد المدعى
عليه بعد غيبته
خمس عشرة سنة
تسمع الدعوى
عليه

مطلب
ضاع له صندوق
فيه اسباب
فوجد بعضها
مع آخر قادمي
الاخر انه اشتراه
من فلان كذا

مطلب
اذا جرى البيع والالتزام
بقيمة الدرايا او مجاورتها
مانا بذللها بجهلها
فهو غير صحيح لعدم
موافقته لقول ضعيف
خلفه عن قول صحيح

ان يعود الى دعواه هل له ذلك ام لا وهل يصح البراءة عن الارث الكائن في الاعيان ام لا اجاب
نعم له ان يعود الى دعواه اذا البراءة عن الارث لا يصح والحال هذه ففي القنية وغيرها افتراق الزوجان
وابرا كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى
لان البراءة انما ينصرف الى الدينون لا الاعيان وفي البراز يجرى الصلح بين المتداعيين وكتب
الصلح وفي البراءة كل منهما الآخر عن دعواه او كتب واقرا المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد
الصلح بفتوى الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح للبراءة السابق والمختار انه قصم
الدعوى والبراءة والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على
بطلان المتضمن وحسنة البراءة عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة والله اعلم مثل
ف رجل باع ابنته بينا معلوما بمن معلوم بمعرفة الحاكم الشرعي واقرب قبضه لديه وكتب منك
البيع والاقرار ثم آلان يدعى انه اقر كما ذابا هل تسمع دعواه ام لا واذا علمت بسماع دعواه فماذا يلزم
شرحا اجاب

عند الامام الاعظم والثالث المكرم لا تسمع الدعوى له ولا يراعى قوله
لانه مناقض بمنعه التناقض وعند يعقوب الدنف يلزم في هذا الحلف
على التي لها اقر ان كان الاما استقر وهو الاصح للعقد اذ الزمان قد فسد
حتره في جينه العبد خير دينه مصليا مسكنا مبيلا مكرما والله اعلم
مسئل في امرأة باع دارا ثم ادعت انها وقفت هل تسمع دعواها ام لا اجاب لا تسمع دعواها
قال الزليعي ولو باع ضبعة ثم ادعى انها وقفت عليه وعلى اولاده لا تسمع دعواه للتناقض لان اولاده
على البيع اقرارته وان اراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قيل لا تقبل وقيل
لا تقبل وهو اصوب واحوط لانه باقامة البينة ان الضبعة وقفت عليه يدعى فساد البيع وخالف نفسه
فلا تسمع للتناقض ذكر في مسائل شتى وفي الخاتمة رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف لاختلف
المشايع فيه والصحيح انه لا تسمع وقول الزليعي اصوب للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله
أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال اهل الحيل والخداع ببيع الوقف واظهار البائع انه
ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزامه باجرته لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اضعافا ثمثه
فيجب عدم القبول حسب المادة الفساد والله اعلم بمسئل في رجل اشترى من جماعة نصف كرم ارضه
سلطانية لبنت المال ثم معلوم ثم ادعوا بعد البيع انه وقف فالحكم اجاب الصحيح لا تسمع دعواهم
كما صرح برقا ضي خان ونصر عبارته رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف لاختلف المشايخ فيه والصحيح انه
لا تسمع وفي الزليعي وان اقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو اصوب واحوط ومثل
ما في الخاتمة في التارخانية وفي الفصول العادية فصل بين كونه مسجلا أي محكوما به فقبل البينة
وبين كونه غير مسجل فلا تقبل وذكر قبله تفصيلا آخرين كونه على قوم باعيانهم فلا تقبل وبين كونه

مطلب الزمان
انتهى بنا معلوما
بمن معلوم واقرا
بمن معلوم واقرا
يدعى انه اقر كما ذابا

مطلب الزمان
انتهى بنا معلوما
بمن معلوم واقرا
بمن معلوم واقرا

مطلب الزمان
انتهى بنا معلوما
بمن معلوم واقرا
بمن معلوم واقرا
لا تسمع

على الفقراء والمسجد فتقبل وفيها قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفا وقفها هو قبل
البيع فان اراد تخليفا للمدعى عليه ليس له ذلك لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تنفع
للتناقص واما وقف الارض السلطانية التي لبثت المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف
الشجر بانقراؤه فيه خلا فبقول الطرسوسى في انفع الوسائل من الذخيرة وقف البناء من غير وقف
الاصل لم يجز هو الصحيح لانه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظير البناء من حيث ان
قيامها بالارض وهو يتبع بحكم الاتصال كالبناء انتهى هذا وان ثبت انها وقف وحكم به حاكم المقتضى
يرجع على من باعه اصيله كان او وكيله بجميع الثمن الذي دفعه اليه والله اعلم سئل في رجل
وكل شخصا يشتري له نصف شاة من محدود لأمرة فاشترى لموكله من ابنها بالوكالة الثانية
عنها شرعا ثمن معلوم وقفا بضاعة استأجر وكيل الرجل المذكور بالوكالة الشرعية لموكله المزبور
من الوكيل عن امه المذكورة الثابتة وكالته عنها جميع النصف الباقي عشرين سنة بعشرين من القروش
وصدر عقد التواجر بينهما بانجاب وقبول شرعيين وتسليمه وتسليمه وحكم بموجبه حكما صحيحا
شرعيا والآن يدعى وكيل الام ان النصف البيع والنصف المستأجر ملك ابيه المتوفى ولم يصح بيعه
ولا اجارته فيه فهل يصح دعواه ام لا والبيع والاجارة المذكوران صحيحان شرعيان اجاب لا تنفع
دعواه لتناقضه الذي لا يحتمل والبيع والاجارة كل منهما صحيح اذا جارة المشاع للشريك
صحيحة بالاجماع في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى والله اعلم سئل في ناظر وقف
ذى يد على محدود تحت تكلمه لجهة الوقف ادعى عليه متول آخر على وقف آخرانه جار في وقفه الذى
تحت تكلمه من جهة وطالبه برفع يده وتسليمه فانكر فاقام المدعى بينة شرعية شهد بما ادعى
وحكم القاضي بجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه اقام بينة انه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم
لسابق بينة الخارج ويحكم بجهة وقف ذى اليد ام لا اجاب لا ينقض الحكم السابق باقامة
بينه ذى اليد المذكور اذا البينة ليست له وانما هى للخارج وقد اقامتها وقضى له بها فلا يجوز نقضها
باقامة بينة ذى اليد كما لا يخفى على ذى فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه
بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء
ترد وبينه ذى اليد في هذه المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه فترد ولا تسمع وسواء
قلنا بان القضاء بالوقف قضاء جزئى او كلى اى على الناس كافة او مختص والصحيح المفتى به انه
جزئى ولكن قد صار ذى اليد مقضيا عليه وبينته لم تعد غير ما افادته اليد فكيف ينقض بها
القضاء بالبينة المفيدة المثبتة خلاف الظاهر ولعله جعلت البينات والقضاء بالوقف
كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار ذى اليد مقضيا عليه لا تسمع بينته بان ملكه
لما قلنا وهذا عملا لا توقف فيه لمن غس رأس خصره في الفقه والله اعلم سئل في محضر
حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة واختها فلانة بنتى اخت المدعى الثابتة وكالته

مطلب
وقف البناء
والشجر من غير
ارض الخصم
انه لا يصح

مطلب
بيع
ابن امرأة بالوكالة
عنها نصف محدود
لها وأجر الباقي
من رجل ثم ادعى
ان المحدود ملك
ابيه لا تسمع دعواه

مطلب
ادعى
ناظر وقف آخر
ان هذا المحدود
الذى تحت يدك
جار في وقفك

مطلب
في محضر

عنها بشهادة كل من فلان وفلان بأن اباه مات وخلف فرسين لحداهما شهباء والاخرى حمراء
وجاديتريضياء وعشرة قناطير دبسا وان اخته ام الموكلتين وضعت يدها على ذلك وتصرفت
فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه وماتت امهما ووضعنا ايديهما على تركتهما
ويطالبهما بما خصته من ميراثه من ثمن الفرسين والحجارية والدبس لكون امهما باعت جميع ذلك
وتصرفت فيه وسأل سؤاله فانكر فطلبت منه بيعة فاقام كلا من فلان وفلان شهدا يطبق
الدعوى فأمر الحاكم المدعى عليه ان تدفع موكلتاه له ما خصته من مخلفات امهما امر اشريعا هل
هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة ام لا لعدم ذكر قيمة المدعى التي ذكرها
شرط لسماع الدعوى بالاجماع لبتأني انضبط الحكم على شئ معين من المال وهل اذا دفع شيئا
بناء على ان لا لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه ام لا أجاب هذه الدعوى غير صحيحة
وتكفي الشهادة المترتبة عليها لأن معلومية المدعى شرط قال اصحاب المتون كالكترو وغيره
فان تعذر رأى احضار العين المدعاة بهلاكها او ضيبتها ذكر قيمتها قال الشراح ليصير المدعى معلوما
لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدة العين فلا بد من ذكر القيمة
ليتأني الحكم بشئ معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين والحجارية والدبس والكل عندنا في حق الدبس
كما صرح به في مخ الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى معلالا به بان النار عملت فيه ولهذا يجوز السلم
فيه فليت شعري باي قدر حكم به الحاكم على المدعى عليه من قيمة الفرسين والحجارية والدبس والحاكم
لا بد ان يعلم ما يحكم به واذا علمنا اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك قطعت بعدم صحة
الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعى عليه اذا دفع شيئا بناء على ان لا يلزمه فظهر
عدم لزومه له رجع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر خلل ايضا من وجوه كثيرة غير هذا منها انه لم
يبين وضع الواضع هل هو بطريق التقدي او بغيره ليرتب الضمان او عدمه ومنها قوله من
ثمن الفرسين الخ ولم يذكر انها باعت المدعى بثمن كذا او اجاز بيعها او لم يجز وان الاجازة قبل
هلاك المبيع او بعده والحكم مختلف في ذلك باختلاف الاحوال وامور يطول ذكرها والمحصل ان
هذا الصك على تقدير ثبوته لا يلزم به شئ ما لم يستوف الشروط المصححة للحكم وينصب على
شئ معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله اعلم سئل في رجل ادعى
على امرأة قدرا من الزيت والدراهم وديعة فانكوت وشهدت بالبينة باقرارها بها هل تقبل
أم لا وهل اذا ادعت ان اقرارها كان فارغا لا اصل له يحلف للمقر لا أم لا أجاب تقبل
البينة كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وعبارته ادعى الوديعة وشهد ان للودع اقر
بالاثنا عشر تقبل كما في الغصب انتهى وأما صليق المقر له اذا ادعى المقر ان الاقرار كان كاذبا
فقد صرح به اصحاب المتون قال في الكترا قر بدين او غيره ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت
حلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر ولست بمبطل فيما ندعيه عليه انتهى وهذا

معلق على مسألة فلان
من الدين وديعة
بينة على اقرارها
بقرينة غير تقبل

استحسان وعليه الفتوى والله اعلم سئل في رجل ادعى على قن بجناية موجبة للدفع او الفداء هل اذا اقر القن او نكل عن اليمين ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه او فداؤه أم لا وهل اذا ادعى الجاني عليه على المولى يحلف أم لا وهل اذا حلف يحلف على نفق العلم أم على البت واليقين أم قننا مثابين أجاب أقر القن المحصور بجناية توجب دفعه او فداؤه لا ينفذ على مولاه وكذلك النكول لا يوجب ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفق العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله اعلم سئل في رجل مات عن أخت شقيقة فقط وعليه دين لا آخر هل اذا اقرت الأخت بمحضرة شهود بوضع يدها على تركته يلزمها وفاء ما عليه من الدين منها مقدما على الارث أم لا أجاب قد تقرر لدى العلماء أن وفاء الدين مقدم على الارث فتو من الأخت المخصر ارث الميت فيها بوفاء الدين من التركة فان فضل شيء فهو لها ولا تؤمر بالوفاء من مالها وطا أخذ التركة لنفسها ودفع الدين من مالها فان امتنع عن البيع ووفاء الدين تحبس حتى تبسح او توفي الدين من مالها ان امتنع عن البيع والله اعلم سئل في رجل مات وعليه دين مستغرق او غير مستغرق فأرادت الورثة او بعضهم اداء دينه لبتى تركته لهم فتملوا قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك أم لا أجاب نعم لهم ذلك ويجوز سرب الدين على قبوله اذ لهم حق الاستخلاص والله تعالى اعلم سئل في رجل مات مؤنونا وتركته تضيق عن وفاته وقد قبض بعض غرما ثم دينه مدعيان قبضه قبل موته وادعى أحد غرما ثم انزعه هل اذا اقام بينة تقبل ويرجع على القابض بقدر ما يخصه بما قبضه المدعى عليه أم لا أجاب تسمع وتقبل بينته ويرجع على القابض بقدر ما يخصه بما قبضه المدعى عليه كالدين المشترك والله اعلم سئل فيما اذا نصب القاضي مسخرا عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم انه مسخر هل يجوز الحكم عليه أم لا أجاب صرح في التتارخانية وكثير من الكتب أن القاضي اذا نصب مسخرا عن الغائب لا يجوز ولو حكم على الغائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخران ينصب القاضي ويكلا عن الغائب ليسمع الخصومة والقاضي يعلم ان المحضر ليس بمخصم فالقاضي لا يسمع الخصومة عليه وفي الولو الجلية القاضي اذا نصب مسخرا وهو يعلم انه مسخر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر والقاضي يعلم انه مسخر لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز عندنا باجماع علما ثنائيا وفي جمع الفتاوى بالغزو الى المنتقى ان القضاء على الغائب لا يتقدو به يفتى انتهى وصرحوا بأن المقصود على المسخر قضاء على الغائب فلا يتقدل لا ينظر قوا الى هدم مذهب أصحابنا قال في البحر اعلم أن نصب المسخر عند القائل به شرطه أن يكون الغائب في ولاية القاضي اذ جعلنا ثبانا عن الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر اذا كان الغائب ليس في ولاية هذا القاضي لا تسمع هذه الاثابة وليس لهذا طريق عند علما ثنائيا انتهى فعلى هذا اذا كان الغائب بالقدس ولو احقه وتوابعه ليس لقاضي دمشق أن ينصب مسخرا عنه وليس له طريق فافهم والله اعلم سئل في رجل ادعى على آخر غضب فرس له فأكره فأقام بينة على اقران بغضبها هل تقبل أم لا أجاب نعم تقبل

مطلب ادعى على امرأة بجناية توجب الدفع لا يسرى على مولاه

مطلب مات عن أخت وعليه دين واقرت الأخت بان تركته تحت يدها تؤمر الأخت بوفاء الدين

مطلب اذا ارادت لودثة دفع الدين وابتعد التركة لهم

مطلب اذا ادعى احد الغرما على غريم آخر انك قبضت دينك بعد موته

مطلب اذا نصب القاضي مسخرا عن الغائب وحكم عليه لا ينفذ

مطلب البينة على اقران بالغضب

كما صرح به في جامع الفصولين وكثير من الكتب والله اعلم سئل في امرأة توفي عنها زوجها وأبوات
 ذمتها من جميع ما تستحقه في ذمتها من ارض ومهر وغير ذلك فهل أبرؤها من ذلك صحيح
 أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الابراء بما يخصها من ارضها وغيره يكون لها ذلك أم لا الجواب
 أبرؤها عن المهر وعن كل دين بذمة الزوج صحيح لانه حتى يسقط بالاستسقاط وقبل الابراء وأما عن
 الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاستسقاط ولا يصح الابراء عنه فلها طلبه والله اعلم سئل من اسلم مبيع
 في جماعة وصنعوا سببا بألم وألوان من الذهب والفضة ونقودا من الذهب والفضة مسكوكه في
 صناديق من الخشب في مكان أمانة ثم ان المكان الذي يرب تلك الصناديق احترق واحترقت الصناديق
 الموضوع بها ذلك وصار ألوان الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكه سببا لك وبعض النقود
 بقي على حاله فجمع الموجود من السبائك والنقد بعض اصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند
 رجل آخر ثم حضر بعض اصحاب الاسباب والألوان والنقود ويريد الدعوى بأن بعض السبائك
 الموجودة والنقود ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك أم ليس له
 ذلك ولا تسمع الدعوى بما يذم عليه الا بحضور جميع الملاك لالتباس الحال في ذلك أجاب
 أما الدعوى على المودع في حق الغائبين فلا تسمع لما علم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة البقارة
 في الكتب وأما الدعوى على بعض اصحاب الاسباب الذين يدعون ملك عين من الاعيان التي لم
 تختلط بغيرها من أودعها عند الرجل المذكور فيه فسمع لانها دعوى أحد المتخاصمين للملك فيها على
 الآخر جثا عترف الرجل المذكور بالاستيداع لهما اولا حدها اذ لا مانع يمنع من ذلك شرعا لانها قضية
 حكومية صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فجزى فيها أحكام القضاة بالحكمة وكلمة علمائنا
 رحمهم الله تعالى مستطارة متطابقة على أن كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا كذلك
 ولا تتوقف الدعوى على حضور الجميع لما فيه من الاضرار بالحاضرين مع وجود المستوفى الشرعي
 ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء عن شيء أصلا او يتميز بعد عسر صاوا كما اختلاط
 الحنطة بالحنطة واختلاط الحنطة بالشعير والحكم في ذلك بثبوت الشركة فيه لكل وكل واحد
 منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها ثبتت بالاختلاط لا بفعل
 أحد منهم والشركة بخلطهم فيها خلاف بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك ومحمد
 يقول شركة عقد ولكل حكم فمن قال شركة عقد كان الرمي على ما شرط اذا بيع المشترك بخلطهم
 وفي صورة الاختلاط لا يصح لأحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به السرخسي بمسوطه
 وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمته يوم القسمة واذا كان في ذهب وذهب
 او فضة وفضة فيا للوزن واذا اختلفوا فيه فعلى مدعى الزيادة البينة وعلى الآخر البين فاذا حلف
 ثبت مدعاه وان نكل لزمه دعوى صاحبه لان اليد متساوية اذ مدعى الاكثر ويبدو الآخر مثله
 في البدوان كانت الاعيان كلها صارت عينا واحدة لا بد من اجتماع الكل لانه الحاضر لا يملك اخذ

مطلب ابراء زوجها
 للتوفيق ما تستحقه
 من ارض ومهر وغير ذلك
 ذلك الا في ارض
 مطلب وضعها
 ذهبها وفضتها
 منها أمانة عند رجل
 فاحترق المكان فاحترقت
 النقود المسكوكه
 فماذا يفعل اصحاب

مال الغائب ويبدو عيده أمانته على الغائب فلا تسمع الدعوى عليه ولا تجوز القضية في غيبته
 لأن كل عين في الأصل بجميع أجزائها ليس الآخر فيها شيء ولا قدرة له على تسليمها الاخلو بمقتضى
 الآخر والقضية فيها مبادلة كالمبيع فيمتنعان وبهذه العلل ظهر الوجه في الأحكام المذكورة قاطبة
 والله أعلم وسئل عنها أيضا بما صورته في رجل أودع عند رجل صندوقا مقفولا مفتوحا لا يعلم
 المودع ما فيه ثم جاء زيد وعمر وبصناديق مقفولة محتومة لا يعلم المودع ما فيها ووضع أصناديقها
 فوق صندوق المودع برضى المودع فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجدت تحت الصناديق المحترقة
 صبرة فضة ادعى للمودع الأول أنها له وأنها كانت دراهم مسكوكة وادعى زيد وعمر أنها لها وأنها
 أصلها دراهم مسكوكة وكل واحد من المودعين يقول رأيي كذا وكذا فما الحكم الشرعي في هذه الصبرة
 هل هي للمودع الأول أم للمودعين والحال أن المودع لم يصدق واحد منهما بأنه كان في صندوقه دراهم
 بل يقول هذه الصبرة لأدري لمن هي ولا في أي صندوق كانت أجاب صرح علما وأنا في مثل هذه
 المسئلة بأن من أثبت شيئا حكم له به ومن لم يثبت شيئا لا يحكم له بشيء فإذا ادعى أحدهم على الآخر
 منهم أن هذه الفضة فضته وأنكر الآخر وأقر المودع بأنها كانت في صندوق من هذه الصناديق
 التي استودعها عندهم ولا أدري أي صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم لمن هي منهم صحت دعواه ورجعنا
 إلى البينة واليمين فنق قامت له بينة عمل بها وإذا لم تقم بينة ونكل أحدهم عن اليمين التي لزمته بقضى
 الخصم وإن حلف كل لخصمه أن ليست لكل قضى بالشركة بينهم كشئ في يد اثنين كل واحد منهما يدعيه
 ولا بينة له عليه ففي جامع الفصولين لو كانت العين في يدهما يجعل في يد كل منهما نصفه ويجعل كل
 منهما مدعيًا فيما في يدهما جبه مدعي عليه فيما بيده فيجوز على كل أحكام المدعي فيما بيده صاحبه
 وأحكام المدعي عليه فيما بيده حيث اعترف المودع بأنها كانت في صندوق لا يعرف منها وإن أنكر
 كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكرها معا فلا تسمع دعواها عليه لأنه مودع أنكر
 الانداع رأسا واحدا فيمتنعان أن ادعى أنها ودعية لغيرها عنده وبرهن وابن لم يبرهن وأثبتا
 الانداع عليه بالبينة لزمته دعواها وكذا الوادعي أحدهما أنه أودعه وأقام عليه البينة وللآخر
 الخصومة معه والله أعلم سئل في رجل قبض من آخر قرشاً ثمن ثوب ثم بعد مئة أتى به للدفع
 لبرذه وادعى أنه زيف فأنكر أنه قرشه المدفوع فما الحكم أجاب القول قول القابض أنه قرشه
 الذي قبضه منه ثمن الثوب يمينه صريح به قارئ الهداية في فتاواه أخذاً من قولهم القول
 قول القابض ضمينا كان أو آمينا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن البائع إذا قبض الثمن ثم جاء
 إلى المشتري وأراد أن يرد عليه شيئا منه زاعما أنه بخاس وأنكر المشتري أن يكون ذلك من
 دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري أجاب أن أقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري
 عمن ذلك ولكن إن طلب من المشتري على نفق العلم يجاب ويختلف فإن نكل لزمه الرد والله أعلم
 سئل روى الله عنه فقلاً أيا من يجوز المسائل وامق ومن فهمه للصخران رام فالق

مطلب في رجل أودع
 صندوقا عند رجل
 وأودع رجلان عنده
 صناديق ووجدت تحتها
 على الأول مضمون
 البيت الخ

مطلب إذا أودع
 البائع في رجل ثوبا على
 المشتري مدعيًا
 أنه زيف فأنكر
 المشتري كونه هو
 فالقول للبائع

مطلب إذا ثبتت كراهية
 وجه البائع فادعى أنها
 جبنه كراهية فأنكر
 البائع الحكم له

في جميع ما ذكر فادعى بعض ورثته على وكيلها الذي قاض بأن جميع ذلك تركه وطلب استحقاقه منه
 لكونه في مرض الموت فأبرز الوكيل السكن المذكورين وأقام على كل منهما بينة شرعية فنفقه منها
 شرعياً ثم ادعى آخر من الورثة على الوكيل المذكور لدى القاضي المزبور عدم صحة البيع لكونه مرضه
 وأقام على ذلك بينة فهل إذا ثبت أنه كان مفلوجاً يخرج ويحيى في حوائجه يكون حكمه حكم الصحيح
 ولا يعد مرضاً شرعياً ويتخذ عليه جميع ذلك أم لا وهل إذا تعارضت بينة الصحة وبينة المرض
 فأما البينتين تزدحمنها أحياب المصريح به في غير ما كتاب من كتب الحنفية أن للقعد والمفلوج
 والمسلول إذا انصف كل داء منهم بالطول فحكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما صرح
 به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فإذا علمت ذلك علمت أن المدة المذكورة فوق ما قدروه أضغاً
 فإن أصحابنا قدروا المرض الذي يطول به عام وليلة سبعة أعوام والأشهر الزوائد وقع زائدها
 اليها مضاً فلا سيما مع كونه يخرج ويحيى في حوائجه ويقضى من ذلك بعض مصالحه فإذا ثبت ذلك
 لدى الحاكم الشرعي مع جميع ما صدر منه مع زوجته وإذا تعارضت بينة الصحة والمرض فالبينة
 الصادرة من الزوجة بانه كان في صحته مبرحة لأنها المدعية والورثة ينكرون والبينة المدعى لا المنكر
 صرح به غير واحد من علماءنا وحيث طال ما به وانصف بما قضاه به تقدر جميع تصرفه مع زوجته باتفاق
 أهل اللزوم وأئمة والنظر إلى العمل بعبارة الكلف أولى من أهدارها والحاقه بالحوانات وكلامه بخوارها
 والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر أنه اشترى رطلين بدينار فأجاب بأن تسلمت منك رطلين
 بنار وأعطاهما إلى أبي فأوصلتهما إليه هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا وإذا قلتم بالضمان عليه هل
 يضمن له مثل البن أم قيمته أم ثمنه أحياب حيث لا بينة المدعى التسلم على الوجه المذكور يضمن مثل
 البن لأن منكره شرأه منه والقول قوله فيه يمينه ومدعى الشراء ينكر الأذن بانضاله إلى أبيه والقول
 قوله يمينه فيه فضمن المدعى عليه مثل البن لأن ثمنه ولا قيمته والله أعلم سئل في زبيدة ادعى على عمرو
 بجارية صغيرة أنها ملكه وبنت أمته وأن والدته دفعها لعمر وسيد خطها إلى أده لتعلم الأدب
 وأن الجارية المرقومة تحت يده وطالب بهما فأجاب بالانكار وأن الجارية موروثة عن والده
 فأقام زيد بينة أنها جاريته وبنت أمته وثبت له بالوجه الشرعي بعد حلفه بالله العظيم أنها منتقلة
 عن ملكه بوجه شرعي ثم ادعى عمرو بعد الأثبات أن والدته زيد وهبت الجارية للذكورة لشقيقها والد
 عمرو المذكور وروىها عليها ثم جاءت بها مرة ثانية فوهبتها له بحضور ولد هازيد المدعى وهو ساكت
 مصدق لهيتها فأجاب زيد بالانكار من حضور هذه الهبة وادعى أن الهبة إنما وقعت من والدته لوالد
 عمرو وشقيقها بن غير حضوره وبغير رضاه فهل إذا قامت بينة على حضور زيد للهبة للذكورة الواقعة
 من والدته وقصديقه في هبتها لشقيقها والد عمرو وتقبل البينة ونكوز الجارية موروثة عنه وهل إذا
 ادعى زيد أن الهبة إنما وقعت من والدته لوالد عمرو وبغير رضاه وأقام على ذلك بينة بعد ذلك تسمع
 أم لا وهل على زيد ومن شهد له مؤاخذه يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه

مطلب ادعى على آخر
 أنه اشترى من رجل رطلين
 بنار وأعطاهما إلى أبي
 فأوصلتهما إليه

مطلب حاصله
 أن المشتري إذا دفع
 مع وكذا دفع المدفع
 ودفع المدفع
 وما زاد عليه

او ملك عمرو اجاب نعم تقبل البينة فقد صرح علماؤنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم
على الخصم انه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى لو
برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم كذا في الخبر
ومكذا في جامع الفصولين واخرها وفيه امر اذعي البراءة واستعمل يومين فلم يلت بالدفع وحكم عليه
ثم برهن بالمختار انه يقبل ويبطل الحكم انتهى واعلم ان معنى قولهم يصح الدفع الخ اي اذا كان الدفع صحيحا
اما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر من دعوى زيد ان الهبة انما وقعت من والدته لوالده
عمرو وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد
ان عمرو اقر قبل الحكم انها ملكه ليس له فيها حق فهذا دفع يسمع لصحته وصحكم به والرفيق من قسم
المال وليس عليهم مواخذة يستحقون بها الا هاتان والتعزير قال الرليعي في كتاب الدعوى بعد
ان ذكر ان البينة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب ان لا ينظر كذبه
حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يبحث في يمينه ان كان لفلان على ألف درهم فادعى عليه فانكر
فخلف ثم اقام المدعى البينة ان له عليه القاومة له في كثير من الكتب والله اعلم سئل في امرأة خطبت
لابنها بكر او دفعت امتعة لابونها تادئة بنفسها واخرى بابنها ومات الابن عنها وعن ابني عم عصبة
يدينان ان المدفوع من مال الميت ولها فيه الثلثان اذ رآوهي تدعى انه ملكها لا شيء فيه لابنها اهل
القول قولها فيه ام قولها اجاب القول قولها بيمينها لان اليد لها وعليها البينة كما هو الاصل
في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعى البينة كما اجمعت عليه امتداد حمهم لله تعالى
والله اعلم سئل في رجل تولى القضاء بناحية من النواحي مدة وهو ياتي لمستنيبه في كل شهر مما
يتمد معه من معلوم الحجج والسجلات فظالمه مستنيبه بقدر ذآئد على ما تمده له واذا الدعوى
عليه عنده حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيبه ام لا تسمع عليه
دعوى منه لكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير اجاب قد سئل
شيخنا الكائن في سقاهه تعالى عهده ووقع في الدارين مجموع هذه المسئلة بيمينها فلم تاخذ في الله لومة
لا ثم اذ ليس للضلالة الا فوق عيها فاجاب بقوله ليس للمستنيب الدعوى عليه لانه الدعوى لا بد
وان تكون بحق ثابت له معلوم الجس والقدر وهذا المدعى ليس حقا له اذ القاضي ليس له اخذ
الاجر على القضاء ولو فرض انه قال احد بصحته فهو لمن باشر القضاء وهو النائب للمستنيب
فقد ظهر ظهور الشمس انه ليس للمستنيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى
فطالبت له غير جائزة شرعا انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى اقول هذا الذي ادين الله به ولقد
نطق بالحق من قال تزود حكمة منى ودع قلا ودع قالا فساد الدين والدين
قبول الحاكم للمالا واقول ارى من المالا لمحض الجور قد مالا بلا ريب ولا شك دفع من الورع مالا

مطلب فليست لانيها
جاءت في كتابها
لا يجوز ان يكون
وعلى من يدين
ان المدفوع من
فادعت الخ مطلب
اذا اتى الما لمستنيبه
بما تمده من معلوم الحجج
والسجلات فادعى
قد رآه ان يجمع

والله سبحانه وتعالى نسأله صلاح الأحوال وحسن الخاتمة إذا آن الارتحال والله تعالى أعلم
 سئل في دعوى صدرت عن وكيل فتردار خريفة الشام المأذون له في ذلك على متولى وقف
 بخصوص أرض مزرعة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الأراضي فحصل التعرض في ذلك من
 قبل حاكم شرعي وكشف وأطلع على تلك الأراضي الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وكتب
 بذلك صك شرعي يثبت أراضي الوقف بمجودها والآ أن قدم وكيل آخر عن فتردار آخر بعد مضي
 نيف وعشرين سنة يدعي أراضي خرب داخلية في حدود ما اشتمل عليه الصك المزبور فهل بعد ثبوت
 أراضي الوقف المحدودة الثابتة تسمع دعواه بعد منع المدعي السابق وثبوت أرض الوقف المزبورة
 أجاب قد تقرر ونسطر في كتب علمائنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك
 المطلق باعتبار ملك الواقف وإن أراضي بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقف المؤبدة فكان
 التراجع وقع بين ناظرين وقعين مختلفين أحدهما ذويد والآخر خارج والبيئة عليه لا على اليد
 والقضاء لذى اليد قضاء ترك لا قضاء استحقاق إذ لا يكلف للبيئة لأن أقصى ما يستدل به على
 خففة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج إلى البيئة وأما سماع الدعوى بعد المدعي السابق فهو ممنوع
 إلى أن يبرهن الملاحق بشهادة عدول فتقبل بيئته لأنه خارج وبدونها لا تسمع قال في البحر والحاصل
 أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفرع على ذلك فراجع إن شئت والله أعلم سئل
 في رجل أشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه بأنه ليس له عند زيد ولا في ذمته حق ادعى عليه
 بوديعة فأكرها فأقام عليه بيئته بها هل تقبل أم لا أجاب لا تقبل للبراءة العام بقوله ليس له عند
 الخ في المبسو وغيره ويدخل في قوله لا حق قبل فلان كل عين أو دين وكفالة وخيانة واجارة وحد فأن
 ادعى الطالب بعد سخطه تقبل بيئته عليه إلا أن يشهدوا عليه بأنه ثبت عليه بفعله بعد البراءة والله
 أعلم سئل في صك مصادقة صورته تصادق صالح بن حسن وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالادو
 للقبلة شرعا بأن الذي يستحقه صالح في الدار القلانية جميع العليتين والايوان والبيت السفلي
 المعروف بمجدودها وأنه حق من حقوقه والذي يستحقه عبد النبي بمفرد جميع الفرقين والثلاث
 غرف أيضا والعلية الكبيرة والثلاث خلاوي مع الحاكورة والمطبخ والمرتفق ومساحة الدار سوية بينهما
 هذه عبارة الصك وعرف كل بمجودده وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح مستقل بوضع
 يده على ما عياله اعلاه وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرف بأسرها والعلية الكبيرة والثلاث
 خلاوي مع الحاكورة وأما المطبخ والمرتفق ومساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليها سوية
 وآلان اختلفا فصالح يدعي أن الثلاث غرف وما عطف عليها سوية بينهما وأن له النصف فيها ولعبد النبي
 النصف فقط وعبد النبي يدعي أن جميع المتعاطف ما عدا مساحة الدار له خاصة فهل القول قول صالح
 فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واضع يده عليه ومتصرف فيه بافتراده مدة
 سنين وما هو في تصرفها معًا من المطبخ والمرتفق ومساحة الدار يكون مشتركًا أجاب كل من في يده

مطلب ادعى وكيل
 فتردار خريفة الشام
 على متولى وقف أرض
 ولم يثبت ما ادعاه
 وآلان يدعي وكيل
 آخر

مطلب أشهد
 على نفسه في صحته
 أن ليس له عند زيد
 حق ثم ادعى عليه
 بوديعة لا تسمع
 مطلب
 مصادقة في منزل

شئ يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه يمينه أنه ملكه وكل شئ كان فيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجح لاحدهما فيه على الآخر فيترك كل ذي يد على تصرفه ويمنع عنه الآخر حيث لا يبرهان له عليه بشئ يوجب الملك له خاصة أو يوجب الشركة إذا ادعاهما لأن العلماء رضوا للمعتالي عنهم قالوا أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله سوية بينهما وإن صلح أن يكون خبر القول وساحة الدار فقط فيكون التساوي فيه خاصة يصلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل لأنه الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى هو المعتبر بلا شبهة فيقضى لصالحه والحال هذه بالعليتين والابتن والبيت السفلي ليد ولعبد النبي بالغرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوي مع المحاكورة ليد ولهما بالمطبخ والمرفق والمساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يقيم برهان شرعي على خلاف ذلك فيقضى به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار مستغنية عن الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما صرح به الأصوليون في بحث الحرف عند الكلام على الواو والله أعلم بسئل في أرض كان بها زيتون لمسيح يستغله الولاية عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للأرض والزيتون متصرفي الولاية المسجد في الزيتون وبقيت الأرض قراحو لرجل بجانبها أرض فضمتها إلى أرضه وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه مثولي الوقف حالا بأنه أحدث يده على الأرض بعد فناء الزيتون مع أنه المسجد واليد لناظره عليه قد يماهل إذا شهدت بيعة بمحدث يده على الأرض بعد فناء الزيتون تترع من يده ويمكن منها ناظر المسجد حتى يثبت كونها له بطريق من الطرق الشرعية وتثبت اليد للوقف بثبوت الزيتون مع أن السجلات القديمة ودفتر كاتب الولاية لا تنطق بذلك أملا أجاب إذا برهن المثولي على أحداث بدل المدعى عليه وأن يد الوقف سابقة لشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فيطلب منه البيعة على أنها ملكه فإن أقامها على وجهها الشرعي حكم بها والا تترع من يده وتكون للوقف بثبوت كونه ذا يد إذا ادعى في الوقف للملك سواء في أن يطلب البرهان من الخارج ولا يطلب من ذي اليد في جامع الفصولين وغيره والعبارة له غصب أرضا وزرعها فادعى رجل أنها له وغصبها مني فلوبرهن على غصبه وأحداث يده يكون هو ذا يد والزراع خارجا ولولم يثبت أحداث يده فالزراع ذو اليد والمدعى هو الخارج انتهى وصرحوا قاطبة بأن صاحب البناء والشجر في الأرض ذو يد والثابت بالبيعة كالثابت عيانا فافهم والله أعلم بسئل فامرأة أجراها رجل يتا فسكنه بالإجارة مدة ثم ادعت أنه ملكها مستدلة بوضع اليد هل إذا ثبت استيجارها تندفع ويثبت ملك المورح له بذلك أم لا أجاب الإقدام على الاستيجار قرارر بأنها لا ملك لها فيه بالاتفاق ويقضى به للموجر والله أعلم بسئل فيما إذا ادعى شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار إليها بالدعوى ملك له وهكذا أقرنى بها وأقام بيعة على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا أجاب نعم تقبل ويحكم له بها إذا ثبت بالبيعة كالثابت

مطلب في أرض كان بها زيتون لمسيح يستغله الولاية عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للأرض والزيتون متصرفي الولاية المسجد في الزيتون وبقيت الأرض قراحو لرجل بجانبها أرض فضمتها إلى أرضه وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه مثولي الوقف حالا بأنه أحدث يده على الأرض بعد فناء الزيتون مع أنه المسجد واليد لناظره عليه قد يماهل إذا شهدت بيعة بمحدث يده على الأرض بعد فناء الزيتون تترع من يده ويمكن منها ناظر المسجد حتى يثبت كونها له بطريق من الطرق الشرعية وتثبت اليد للوقف بثبوت الزيتون مع أن السجلات القديمة ودفتر كاتب الولاية لا تنطق بذلك أملا أجاب إذا برهن المثولي على أحداث بدل المدعى عليه وأن يد الوقف سابقة لشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج فيطلب منه البيعة على أنها ملكه فإن أقامها على وجهها الشرعي حكم بها والا تترع من يده وتكون للوقف بثبوت كونه ذا يد إذا ادعى في الوقف للملك سواء في أن يطلب البرهان من الخارج ولا يطلب من ذي اليد في جامع الفصولين وغيره والعبارة له غصب أرضا وزرعها فادعى رجل أنها له وغصبها مني فلوبرهن على غصبه وأحداث يده يكون هو ذا يد والزراع خارجا ولولم يثبت أحداث يده فالزراع ذو اليد والمدعى هو الخارج انتهى وصرحوا قاطبة بأن صاحب البناء والشجر في الأرض ذو يد والثابت بالبيعة كالثابت عيانا فافهم والله أعلم بسئل فامرأة أجراها رجل يتا فسكنه بالإجارة مدة ثم ادعت أنه ملكها مستدلة بوضع اليد هل إذا ثبت استيجارها تندفع ويثبت ملك المورح له بذلك أم لا أجاب الإقدام على الاستيجار قرارر بأنها لا ملك لها فيه بالاتفاق ويقضى به للموجر والله أعلم بسئل فيما إذا ادعى شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار إليها بالدعوى ملك له وهكذا أقرنى بها وأقام بيعة على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا أجاب نعم تقبل ويحكم له بها إذا ثبت بالبيعة كالثابت

مطلب إذا استيجارها سندفع ويثبت ملك المورح له بذلك أم لا أجاب الإقدام على الاستيجار قرارر بأنها لا ملك لها فيه بالاتفاق ويقضى به للموجر والله أعلم بسئل فيما إذا ادعى شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار إليها بالدعوى ملك له وهكذا أقرنى بها وأقام بيعة على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا أجاب نعم تقبل ويحكم له بها إذا ثبت بالبيعة كالثابت

عيانا هكذا علمنا وأثبتنا فكذا نه بقر بمجلس الحكم أنها ملكه والله أعلم سئل في رجل
أقعد آخر مصبنة ليكتب ما يرد لها من الزيت ويحرس ما بها ويسمي أمينا يؤمر باستقبال
الزيت ممن يوصله اليه ويضعه في محلاته المعلومة مات هذا المأمور المسمى بالأمين بعد أن
أوصلتار باب الزيت زيتا على خمسة طينحة طينحة على ما هو المعتاد فادعى رجل على ورثته أنه وصل
زيتا قدره كذا اللصبا نريد تضمينهم هل له ذلك أم لا أجاب لا وجه لتضمن ورثته والحال
هذه اذ فعل ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصبنة نعم لو ادعى أنه استهلكه
وأقام على ذلك بينة ضمنه في تركته وأما مجرد عواء أنه أوصل للمصبنة التي هو بها كذا من الزيت
فلا تسمع منه لكونه لا يوجب عليه شيئا من الضمان ولو ضاع جميع ما به لا يلزمه ضمانه من غير
تعد منه عليه ولا تفريط في حفظه كما هو شرط من حال هذه والله أعلم سئل في رجل استأجر
بهيما من يدخر ثم ادعى أنه ملكه هل لا يستيام اقرار بالملك لذى اليد ولا تسمع دعوى المساومة المذكورة
في البهيمة أم لا أجاب المساومة مائة من الدعوى لتضمنها الاقرار بأن المدعى لذى اليد كذا اقتصر
في البرازية في الدعوى في نوع المساومة ولم يحن خلا وفي جامع الفضولين وأواسط الفصل العاشر
حكى في كونه اقرار الذي اليد قولين معصمين راضا للفتاوى الصغرى وحكى اتفاق الروايات بأنها
اقرار بالملك لذى اليد راضا للزيادات وقال راضا للفتاوى رشيد الدين الاستسراء ولا استسجار
اقرار بالملك لذى اليد ولم يحك عنه خلافا والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسمع دعواه بعد سبق
للمساومة منه كما في البرازية وجامع الفضولين وغيرها والله أعلم سئل فيما اذا ادعى زيد على عمرو
محدودا أنه ملكه ورثه عن والده فأجاب المدعى عليه أني اشتريته من والدك وعنك المورثين لك بكذا
واني ذو يد عليه من مدة تزيد على أربعين سنة وأنت مقيم معي في بلدة ساكت من غير عذر يمنعك
عن الدعوى هل يكون ذلك من باب لا قرار بالتلق من مورثيه فيحتاج الى بينة تشهد له بالشراء ولا
ينفعه كونه واضعا يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب الدعوى التي مر عليها خمس
سنة مع صريح اقراره بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين أم لا أجاب نعم دعوى لك التلق عن
أب المدعى ودعوى باقي الملك من المورث اقرار بالملك له ودعوى الاشتغال منه اليه فيحتاج المدعى
عليه الى بينة وصار المدعى عليه مدعيا وكل مدع يحتاج الى بينة ينور بها دعواه ولا ينفعه
وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المفاخدة بالاقرار
ومن أقرب شئ أخبره أخذا بقراره ولو كان في يده أحقا بكثرة لا تعد وهذا مما لا يتوقف فيه والله أعلم
سئل في دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية معتد للارتفاق ووضع الامتعة وما هو من
ضرورة السكنى باع المالك لها بيتا من البيتين لرجل بيعا صحيحا شرعا بمحقوقه وطرقه ومنافعه
وما عرف به ونسب اليه ومات البايع فباع ورثته البيت الثاني لرجل آخر بيعا صحيحا شرعا كما شرح
في الاول ويريد أن يبنى في الساحة يتأخر منه الضيق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد المساء

مطلب
مات أمين
المصبنة
فادعى رجل
على ورثته
نه الخ

مطلب
الملك بعد الاستسار
ولا يستسار
لا تسمع

مطلب
إذا ادعى
زيد على عمرو محدودا
أنه ورثه عن والده
فأجاب المدعى عليه
أنني اشتريته الخ

مطلب
رجل لا دار
مشتملة على بيتين
فباع المالك لها بيتا
من البيتين لرجل
بيعاً صحيحاً شرعاً
بمقوقه وطرقه
ومنافعه وما عرف به
ونسب اليه ومات البايع
فباع ورثته البيت الثاني
لرجل آخر بيعاً صحيحاً
شرعاً كما شرح في الاول
ويريد أن يبنى في الساحة
يتأخر منه الضيق على
المشتري الاول ومنع
الارتفاق وسد المساء

ونقصان الإضاءة هل له ذلك أم لا ويمنع شرعا الجواب لا شبهة فإن المساحة المذكورة مشتركة
بينهما مناصفة وللشريك منع شريكه من البناء في المشترك وإن لم يكن في البناء تضيق على الشريك
ولا سد الهواء والاضاءة فيمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه إذا طلب القسمة في السأ أو طلب أحدهما تقسم
أنصافا وقد صرح علماؤنا بأنه إذا كان في يد انسان عشرة أبيات من أرض في يد آخر بيت واحد فالحكمة
بينهما نصفان والله أعلم سئل في اختلاف قول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسرد أصحاب
النأ ليف أقوالهم مجردة عن التصحيح أي الاقوال في حالة الموت بجلى بالترجيح أجاب المجلى
بالترجيح والمعلّى بالتصحيح قول الإمام للقدم والمهام للعظم أبي حنيفة الثمان السأ في حلبة
الاجتهاد على سائر الفرسان الذي أقرت بالجلدات مناقبه وعلت في الدنيا والآخرة درجاته
ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العدل قاسم بن قطوبغا مد قول القدوري وإذا اختلف الزوجان
في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل
فإن مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منها وقال
أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج ما صورته وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل
وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل ولورثته والطلاق والموت سواء قال الإمام
الاسبيعي وأبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده الشافعي والمجوي وغيرها انتهى أقول
وعلى قول الإمام مشت أصح المتون قاطية ويكفي ذلك في الترجيح إذا المتون موضوعة لظاهر المذهب
الصحيح وما فيها مقدم على ما في الفتاوى والشروح كما أوضحه الطرسوسي في أنفع الوسائل في تحوير
المسائل وإذا ما اختلفت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف القول قول ورثة المرأة إلى قدر جهاز مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة
الزوج لأن الوارث يقوم مقام المورث فصاركا لمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام
النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها كذا في لسان الحكماء وقد استقصى
فيه في مسألة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد ممات أحدهما وقبل النكاح وبعده وبعد الموت
وما إذا كانا حيين أو أحدهما أو عيدين فراجع ان شئت وليكن اعتماده على قول الإمام أبي حنيفة
رحمهما الله تعالى والله أعلم سئل فيما إذا حكم القاضي على الخصم التاكل بالنكول ثم أراد أن
يحلف هل يلتفت اليه ويحلف ويبطل القضاء أم لا أجاب لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء
قال في الكافية لو قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه ولا يبطل القضاء ومثله
في كثير من الكتب والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر حكاة بدين فانكوها فأقام البينة
عليه بها فادعى الإبراء منها هل تسمع دعواه الإبراء عنها مع انكاره صدورها أم لا أجاب
لا تسمع لتناقضه الظاهر والامرف في ذلك بين ظاهر والله أعلم سئل في ثك كرم زنتون يقاسم
علة رجل مع أولاد أخويه يأخذ هؤلاء هذا الثلث ويأخذ أولاد كل أخ ثلثه يقاسمون بينهم كذلك

مطلب
متاع البيت إذا
اختلف الزوجان

مطلب
لو قضى عليه
بالنكول ثم أراد الحلف

مطلب
دعى لاراء
عند الكفاية غير الدب
بما كان له لا يسمع
مطلب
مع أولاد أخوته
كرم زنتون مدته زيد
على خمس عشرة سنة
بعد ذلك ادعى الخ

مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا منازعة والآن العتمة يقول لاحق في هذا الثلث لاولاد اخي فلان
لموت ابيهم في حياة ابيه بل نصفه لى ونصفه لاولاد اخي الاخر وانما كنت اسلم لاولئك تناولوا هذا
السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم ذلك كذلك ومع منع السلطان
عن سماع ما مضى عليه من الزمن مثل ذلك اجاب لا تسمع دعواه والحال هذه والله اعلم **سئل**
في يقيم تكلم عليه جده ابواؤه اقرله بأشياء من ديون وغيرها وصاد يرايح في أمواله ويكتب الدين باسمه
في السجل وكما سئل يقول هذا الغلان ابن بنتي اليتيم فأت اليتيم عن ورثة فطلبوا ذلك فقال المال
والدين الذي كنت أقرت بهما له انما هو مالي وكنت أقرله تلجئة هل يلتفت الى كلامه أولا يلتفت
الى كلامه لتكذبه نفسه في ذلك اجاب لا التفت الى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع ما أقر
به لورثة اليتيم ولا يميز على الورثة لأنه ما كان أقراره تلجئة الا على رواية عن أبي يوسف أن ورثة
المقر له يطعنون أنا ما نعلم أنه كان كاذبا والله اعلم **سئل** في فرس ارجل غائب تركها بيد اولاده
يريد آخر أن يدعى على الغائب بحضور اولاد الغائب بحصة فيها هل تسمع دعواه أم لا اجاب
لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور اولاده والله اعلم **سئل** في رجلين تنازعا في محدود أحدهما
خارج يدعى الشراء من زيد والاخر ذويدي يدعى الشراء من عمرو والمشتري من زيد المذكور برهن
المخارج أن زيدا الملتقى منه أقر قبل شراءه بأنه باعني المحدود المذكور بكذا فاشترىه بائعك
لم يجز لأنه كان في بيعي فكذلك شراؤك المرتب عليه هل تقبل بينته بذلك أم لا اجاب نعم تقبل
كما أنما واليه في جامع الفصولين وغيره والله اعلم **سئل** في محدود موروث باع بعض الورثة
حصته فيه ووضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة سنين وبعض الورثة يراه لكنه كان
حالا في بطن أمه يوم بيعه وهو لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بأنه ميراث عن أبيه هل تسمع
دعواه ولا يمنع سكوتة ورثاؤه أم لا اجاب لا يبطل دعواه بسكوتة ورثاؤه ويعذر مثل ذلك
والقول قوله في عدم العلم بينه وقد صرح في البحر أن الاصح قبول الدعوى في من قدم بلدة واشترى
أو استأجر دارا ثم ادعاه بأنه دار أبيه مات وتركها مبرأنا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فإذا كان هذا
مع الشراء أولا استبحار فكيف مع السكوت المجرد والله اعلم **سئل** في رجل تكرت دعواه على آخر
بدين له فذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لو جمع الكل بلغ خمس عشرة سنة
هل يمنع للدعي من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه لم يترك دعواه
خمس عشرة سنة اجاب لا يمنع لعدم الترك للمدة التي منع السلطان من سماعها بعد حكمها هو
ظاهرا والله اعلم **سئل** في دار وقف أهلي وجد فيها بثرة زيت قديم وهي في يد المتولى عليها من
ذرية الواقف يدعيه للوقف وآخر يدعيه لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف الاول لو وضع يد متولى
أم لا اجاب القول فيه للمتولى على الدار لأنه ذويدي وغيره خارج والله اعلم **سئل** في شريكين
شركة مفاوضة سافرا للبحار يقول وبا عابضه للعرب ثمن في ذمتهم وفي بعضه فوضعه في موضعين

مطلب أقراؤام
اليتيم له بدونه
فأما اليتيم عن ورثة
فغلبوا ذلك فقال
الح

مطلب اذا ادعى
رجل قرضا في يد
اولاد الغائب
لا تسمع
مطلب
تنازعا في محدود
لأحدهما يدعى أن
بأمره اشترى من
زيد والاخر يدعى
أن زيدا أقر الخ

مطلب انما مات
أخذ الثمن من قاضي
ورثة على الآخر فادعى
فقال في البيع لا يفسد
دعواه

ودیعة ومات أحدهما فادعت ورثته على الشريك بأنه ضامن للثمن الذي بذمه العرب وأنه أيضا
 كافي لما بقى من القول عند اللودعين هل تصح دعوى الوثنية بكفالة الشريك للثمن والقول المذكورين
 أم لا تصح دعواهم ولا يجوز إلزامهم بشئ منها أجاب لا تصح دعواهم بذلك اذ كفالة الشريك بدین
 مشترك للشريك باطلة لأنه ما من جزء منه الا وهو مشترك بينهما ولا نه يؤدي الى قسمة الدين
 قبل قبضه وأنه لا يجوز وما تظاهرت عليه المتون والشروح والفتاوى عدم جواز الكفالة الا اذا
 اذ لا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي غير مضمونة على الاصيل فكيف يجوز إلزام الشريك
 بسبب ذلك بشئ والحال هذه وماه أعلم سئل فيما لو طاع زيد على قري ومزارع من مصرفها
 ثم ان بعض متكلمي القرى المزبورة استقرضوا من عمرو مبلغا دفعوه لزيد المقاطع ليحسب لهم
 المبلغ من محصولهم الذي للمقاطع بذمهم وكتب بذلك سجل ثم ان عمرا طلب من المتكلمين المزبورين
 ما كان أقرضهم اياه لدى حاكم فأجابوا أن القرض لاحقية له وانما زيد المقاطع هددهم بالحكام
 فوافقهم صرة مجهولة وأقاموا على ذلك شاهدين احدهما من رعايا القرية المذكورة فنعى الحاكم اذ اذا
 عمرا وعرفه أنه حيث كان الامر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما يدعيه لازم على زيد
 للمقاطع المذكور فهل امر وبعد الطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه وهل
 منع الحاكم وتعرفت المدعى أنه لا طلب له على المدعى عليهم وان ما يدعيه لازم على زيد واقع في محله شرعا
 وهل الحجّة والشهادة المذكورة حكم شرعي يعتمد عليه شرعا أم لا أجاب اذا ثبت الاستقراض
 من عمرو ولا ينظر الى جوابهم المذكور لان حاصله الانكار ومع الثبوت باحدى الحجج الثلاث لا يفيد
 الانكار ولا وجه لزوم بدل القرض لزيد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة على القرى والمزارع
 على الوجه الذي يفعل الآن ليس أمرا شرعيا اذا استقرض نفسه أمر شرعي ثبت بدل القرض
 ديناه زما في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شئ كان فاذا ثبت الاستقراض بذمة متكلمي بعض
 القرى باحدى الحجج الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة زيد به وقد تقرروا في المتون كافة عدم
 صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين
 وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه للمنافاة بين كونهم أقرضه
 لهم وبين كونهم أقرضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لانه كأنه
 قال المال الذي استقرضتموه مني واستقر بدله بذمتكم استقرضه بعينه زيد لا أستم
 ولا شبهة في أن ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم أن القرض لاحقية له انكار
 والمنكر لا بينة عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدين والقول قولهم أنا ما استقرضنا فنعى
 الحاكم عمرا لعدم بينة لهم عليه لا يوجب كون ما يدعيه لازما على زيد فكيف يكون لازما عليه
 بجودهم الاستقراض وحيث بنى الحكم على مجرد ما هو المشروح في السؤال فليس حكما شرعيا قطعيا
 ومما يقطع الشغب ما ذكره البزاري في الدفع ادعى ما لا وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم أن دعواه على زيد

مطلب المستقرض
 بعض متكلمي القرى
 مبلغا من عمرو
 لزيد المقاطع
 لزيد المبلغ منهم فأجابوا

مطلب محضر
حاضره ان
لنوكيل لا يدخل
تحت الحكم

كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين لا يتجاصم مع اثنين بوجه
واحد انتهى فهذا صريح في واقعة الحال قطعا من غير اشكال والله أعلم بسئل في
محضر حاصله حضر مجلس الشرح الرجل المدعى مسلم بن غنيم الوكيل عن ابنته صفية لكانت
به وتوكلها به بعد تعريف عمها سليمان بن غنيم وأشهد على نفسه أنه ابرأ ذمة عبد القادر
ابن محمد من صداق ابنته ومن سائر حقوقها باذنها بالمجلس وأنها لا يستحق قبضه حقا
تم أشهد على نفسه الرجل المدعى غنام بن فويج الوكيل عن عبد القادر الزوج المذكور
الثابت وكالته عنها فيما يأتي ذكره بشهادة أحمد بن جابر و فرط بن محمود أنه
طلق صفية زوجة عبد القادر بعد الاذن له منه بشهادتها ثلاث تطليقات فوجب
ذلك بآنت صفية عن عصمة زوجها المذكور فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وذلك بعد
اعتبار ما وجب شرعا وثبت ذلك لدى الحاكم ثبوتا شرعيا وحكم بموجبه حكما شرعيا
هذه صورة المحضر وذلك كله بغيبة الزوج فهل تثبت الوكالة المذكورة المجردة عن دعوى
الزوجة أو وكيلها حقا يدخل تحت الحكم كدعوى نفقة العدة أو غيرها من الحقوق أم لا
تثبت وهل الحكم على الغائب بالطلاق المذكور بمثل ذلك ينفذ ويكتفى بمجرد قول الموثق
وذلك بعد اعتبار ما وجب وقوله وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بموجبه أم لا أجاب
التوكيل لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وقد ذكرنا قاطبة في جملة اثبات
الحرمة على الغائب دعوى كفاية المهر على حاضر أو دعوى ضمان نفقة العدة معلقا بوقوع
الفرقة وتطالب بالاداء وتبرهن على ذلك وصيكم بالفرقة والضمان ومع ذلك فنظر وافيه
وقالوا المذمى على الغائب شرط لا سبب وفي مثله لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عند عامة
المشايخ فينبغي أن يقضى في مثله بالمهر والنفقة على الحاضر لا بالامانة على الغائب المذمى على
الغائب ليس سببا للمدعى على الحاضر وفي البحر وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكلمها على الضعيف
من أن الشرط كالسبب فكيف بما هنا ولا شرط ولا سبب بل ولا دعوى ولا يكتفى بمجرد قول الموثق
وذلك بعد اعتبار ما وجب الخ قال في الخلاصة وكثير من الكتب الاصل في الحاضر والسجلات
أن يبالغ في الذكر والبيان بالصريح ولا يكتفى بالاجمال وفي الاشياء والتطائر ولو قال الموثق
وحكم بموجبه حكما صحيحا مستوفيا شرائط الشرعية فهل يكتفى به فأجبت مراداً بأنه لا يكتفى به ولا بد
من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في الملحق من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل
ثبت عندى باثنته المحادث الحكمية أنه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل انتهى هذا الحادثة
شارج وقالوا في مسألة الشرط المتقدمة الاصح أن هذه البينة لا تقبل اذ في قبولها ابطال حق
الغائب وكيف تثبت البينة الكبرى بشهاد الوكيل الذي لا يصح القضاء له بالوكالة المجردة وشهاد
الشهود بها غير صحيحة كالدعوى بها مجردة فلم توجد الدعوى الصحيحة التي تطلب بعدها الشهادة

فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم سئل في زيدا دعي أن له بذمة عمرو دينا معلوما وذلك في وجه وصي أيتام عمرو المتوفى المذكور وأثبت المدعي ذلك والحال أنه لم يحلف للمدعي أن هذا المال باق في ذمة عمرو والزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يتعوض منه عوضا ومضت مدة بعد ذلك إلا وأن يطلب ويكمل زيد المدعي المال من وصي أيتام عمرو فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون اليمين مرتبا على المدعي وهو يميز الاستظهار والحال أنه لم يتعرض في الدعوى اليمين ولأن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا الجواب صرح علما ونارحمهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو أبت الودعة لمحق الميت اذ عساه أن يكون بذمته دين فيحتاج لو فاته نظرا له وللوراث الصغبر والحكم المذكور وهو عدم الدفع يفهم من كلام الخاتبة والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر دينا فدفعه بأنه أحل به عليه فلأنه يدين لها على الحيل وأقام عليه بذلك البرهان هل يندفع أم لا الجواب نعم يندفع كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم سئل عن اشترى من آخر ثورا فاستحقته امرأة بالبيعة فإراد المشتري الرجوع على البائع بثمنه فادعى البائع أن ابن بقرته وأقام بيته هل تسمع دعواه وتقبل بيته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة الجواب نعم تسمع دعواه وتقبل بيته بحضرة المرأة اجماعا وبغيبتها على الأظهر لا شبهة وإذا ثبت ذلك فله المشتري يسترد الثور من المرأة ولا يتعرض للبائع والله أعلم سئل في ابن في عيال أبيه دفع له الأب مالا نقدا بخر فيه وأذن له بالاتفاق على نفسه من مال التجارة فخرج منه بغير إذنه واشترى لنفسه منه أو ابني نخاس ومات الأب بعد أن أقر في صحته أنه ليس له عندى سوى مائة قرش فالحكم فيمن النخاس وفيما أنفق في الخج بغير إذنه وفي إقراره إذا ادعى عليه بقية الودعة أنه كان فارغا الجواب أما ثمر النخاس فهو دين على الابن متعلق بذمته يشتر فيه وورثته أبيه ويحرم على فرائض الله تعالى ومثله المال الذي أنفق في الخج وأما إقراره بأنه ليس له عندى سوى مائة قرش فهو غير مانع للدعوى عليه بأكثر منها كيف لا وقد أعقب صحته مرضه ومضت موته فافهم وجه الاولين أنه بشرائه لنفسه وانفاقه في الخج بغير إذن والده صار متعديا على المال الذي في أمانيته فصار غاصبا فعلق بذمته فلا يرأى منه إلا بدفعه لما ملكه وإبراء ذمته منه ولم يوجد وجه الثالث أنه أعنى إقراره لا يستغرق الأزمنة وأعظم من ذلك ما صرحوا به من أنه لو دفع الوصي جميع تركته الميت إلى واثقه وأشهد نفسه أنه قبض منه جميع تركته والمدة ولم يبق من تركته قليل ولا كثيرا لاستوفاء ثم ادعى دارا في يد الوصي أنها من تركته والذي لم يقبضها تقبل بيته ويقضى بها أرايت أن قال قد استوفيت جميع ما تركه والذي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دينا لأبيه تقبل بيته ويقضى به بالدين صرح به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله أعلم سئل في ذي يد على أن ادعى عليه خارج أنها ملكه نبت عنه وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى في اليد الشراء من زيد منذ كذا المدة سماها فأقام مدعى النساج بيته على مدعى الشراء هل يقضى بالمدعى النساج

مطلب
أثبت زيد في
وصي أيتام عمرو
أن له ذمة عمرو
دينا ولم يحلف له

مطلب
المدعي عليه المدعي
بأنه أحل له

مطلب
استحق البقرة
المبيع فادعى المشتري
الرجوع على بائعه
فادعى البقرة

مطلب
لأبيه مالا ليس
فيه خج منه واشترى
أو ابني بغير إذن أبيه
ومأ الأب بعد
فإراد الخج ثم ادعت
بقية الودعة الخ

مطلب
إقراره على الوصي
وأنه تركته
والله بعد سهرة
على نفسه ثم ادعى
سجوعة

مطلب
أقام المدعي يدا
نبتت عنه مدعى
شراء من
زيد

مطلب اذا نصها
لاب مع زوج ابنته
لستوفاء منه قبض
ما يخصه وما يخص
قها فهذا لا يمنع الام
من الدعوى

مطلب
دعوى الارش
بعد الاستيفاء
والشراء مقبولة

مطلب اذا
ادعى على آخر مسلما
من ثمن قاش فادعى
الدعى عليه وصول
كذا منه ثم اقام بيته
ان المدعى قال
الخ

أم لا وهل لتاريخ الضياع من المدعى والمدعى عليه اعتبار كل نزاع بعض الناس أم لا اجاب نعم
يقضى به لمدعى المتاج وأما تاريخ الضياع فلا التفات اليه ولا تقويل عليه قال في جأ مع
الفصولين لو قال في دعوى الحمار غاب عني منذ شهر فقال المدعى أنا أبرهن أنه ملكي وفي يدي
منذ سنة أو نحوه يحكم به للمدعى ولا يلتفت الى بيته المدعى عليه لأن ما ذكره المدعى من تاريخ
تاريخ غيبة الحمار لا تاريخ ملكه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم بسبل في رجل بصادق
مع زوج ابنته المتوفاة عنه وعن أمها زوجها وعن زوجها فلان على أنه قبض من الزوج
ما خصه وخص زوجته من متروكا لها التي تحت يد الزوج المزبور وكتب محضر بذلك وفيه
أشهد يعني الاب عن نفسه اصالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خصها مما منسكا
واستوفاه فهل يمنع هذا الاشهاد دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة اجاب
لا يمنع دعوى الزوجة التي هي أم الميتة بشئ مما تركه ابنتها ووضع الزوج يده عليه اذ هو
اشهاد يقبض ما خصها منها ظاهرا فاذا ثبت شئ آخر فحقها باق فيه لما طلبه وما يصرح به
ما ذكره في أواخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين راجع للمستق حيث قال وفيه
دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته
قليل ولا كثيرا لاستوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى أنها من تركه والدي ولم يقبضها قال اقبل بينته
واقضى له بها ارايت ان قال قد استوفيت ما ترك والدي على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً
لابيه ألم اقبل بينته واقضى له بالدين انتهى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها
والله أعلم بسبل فيما لو استأجر زيد من عمر دارا والحال أن عمر كان وصيا عليه من قبل ولما
كبر زيد حصل بينه وبين عمر مبارأة عامة ثم ادعى زيد المذكور بعد الاستيفاء أن تلك الدار
ملك من املاك مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يعد متنا قضا أم لا اجاب
لا يعد بذلك متنا قضا لكان الخفاء في الاستيفاء ولعدم صحة البراءة عن الاعيان قال في البحر
في باب الاستحقاق في شرح قوله لالحرية والنسب والطلاق في العيون قدم بلدة واشترى
أواسنا جردا ثم ادعاهما قائلاً بأنهما دارا بيه مات وتركها ميراثا وكان لم يعرف وقت الاستيـ
لا تقبل قال والقبول أصح وفي جامع الفصولين دفع يعني الوصى جميع تركه الميت الى وارثه
وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثيرا لاستوفاه
ثم ادعى دارا في يد الوصى أنها من تركه والدي ولم يقبضها قال اقبل بينته واقضى له بها ارايت
ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً
لابيه ألم اقبل بينته واقضى له بالدين انتهى ووجهه أنه محل الخفاء فيقع الشهادة على ما ظهر
له وسماه جميع ما ترك يا اعتبار فلا يضره ذلك فافهم والله أعلم بسبل في رجل ادعى
على آخر ثمانية وأربعين قرشا ببقية قاش من أصل مائة وسبعة وسبعين قرشا فادعى

الدعي عليه وصول العشرين منها ولم يبق له بد منه سوى ثمانية وعشرين قرشا فانكرو وصول
 العشرين فخلعه عليها هل اذا اقام المدينون عدلين شهدا لدى الحاكم الشرعي على انه قال له لدى
 المطالبة مالي عندك من ثمن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشا تقبل أم لا اجاب نعم تقبل
 شهادة العدلين على اقراره بأنه ليس له من ثمن القماش المشروح سوى ثلاثين قرشا حيث صدقها
 المدينون في ذلك وثبت عدلتها بالوجه الشرعي اذ لا مانع منها شرعا والله أعلم **سئل**
 في امرأة اشترت من آخر دارا علوية بثمن معلوم وتفرقا عن تقا بض وتراض فتراكم للطرفين
 عليها فقتل الماء منها على السفلى فتدخل بناؤها وتريد ردها على بانعها هل لها ذلك أم لا وهل
 تسمع دعواها به أم لا وهل لها ردها بمجرد دعواها الجمل والغبن الفاحش مع عدم التقدير
 أم لا اجاب لم يقل أحد من العلماء بان لها الرد بمجرد التدخل المذكور فلا تسمع هذه
 الدعوى منها والعجب ممن يسمعها وكيف يجبر على الرد وقد سلمها الدار غير متدخل بناؤها وترد
 عليه جبرا متدخل بناؤها الا قائل بذلك من العلماء وأما مسألة دعوى الغبن الفاحش فخواص
 ظاهر الرواية منع الرد به مطلقا سواء غره لا غره ولم يفرقوا ظاهر الرواية ظاهر الرواية وادركنا ما ينحصر
 بفنون بالردان غره والا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث العيب بالتدخل لما اشتهر في المتن
 والشروح والفتاوى في مسئلة حدوث العيب في البيع في يد المشتري أنه يمنع من الرد فلا تسمع منها دعوى
 الرد معه ودعوى الجمل باطلة عندنا هل العلم قاطبة والله أعلم **سئل** فيما اذا ادعى البراءة في المنقول
 والعقار على آخر فنفذ الحاكم الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانيا على الوجه السابق هل تسمع
 دعواه أم لا اجاب البراءة عن الايمان باطل منقول كان أو عقارا فلو قال لا استحق قبله حقا
 مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الاخرين كان أو دينا لانه
 ابراء عن دعواها لا عنها بخلاف قوله ابراءك عنها فان له أن يدعيها والذي تعطيه عبادة الكتب
 المشهورة ان كان الإبراء عنها على وجه الانشاء فاما أن يكون عن نفس العين أو عن الدعوى بهما
 فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة أن له الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة
 الإبراء عن وصف الضمان فالإبراء الصادر في المنقول والعقار ابراء عن الايمان لا يمنع الدعوى بأدواتها
 على المخاطب ولا على غيره فافهم والله أعلم **سئل** في رجل دفع لزوجه شعرا وصوفا فالتزها
 فقتلتهما فدفعته للنساج فنتجه غطاء ثم ماتت الزوجة وتختلف الزوج مع ورثتها هدي دعوت
 ملك الغطاء والزوج يدعي ملكه فالقول قول من اجاب القزل للزوج قال الفقيه الجريان
 العادة أن الزوج يدفع لها وهي تغزل لاجل الزوج فصارت الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ
 وكيف يكون ملكا لها وقد نتجه غطاء هذا الا قائل به والله أعلم **سئل** في رجل ادعى على جماعة
 من أهل الذمة أن له بدتهم على سبيل القرض الشرعي كذا من القروش تسلوها ودفعوا لها وليس
 الكاشرا نكروا فطلب القاضي منه بيته شرعية فذكر أنه لا بيته له والنسأياهم فخلعوا فتمعه

مطلب
 فإما إذا اشترت من
 آخر دارا علوية فتراكم
 المطر وتزل منها
 على السفلى فتدخل
 البناء فادارت ردها

مطلب
 دعوى البراءة
 عن الايمان غير
 مقبولة لأن البراءة
 عنها لا تقع بخلاف
 البراءة عن دعواها

مطلب
 دفع الزوجية حمل
 وصوفا فقتلته
 ثم نتجه غطاء
 ثم ماتت وتختلف
 الزوج الخ
مطلب ادعى
 على جماعة من أهل
 الذمة مبلغا فرضا
 فانكروا فطلب
 الحاكم لعدم بيته
 بمصرع ادعى عليهم
 آخره الخ

الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم آخر بغيبة المدعى السابق أن المال الذي ادعى به المدعى السابق هو مالي
ومثلهم على يد فلان المدعى المذكور فرضا هل تقبل دعواه أم لا أجاب لا تقبل دعواه قال في
خلاصة الفتاوى ادعى عليه قرض ألت درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع الدعوى
ومثله في البرازية ووجهه أن فلانا غائب ونطقت كلمة المدعى على أن دعواه لما أدعاه فلان
الغائب بقوله أن المال المدعى به فلان ملأ أقرضه المدعى عليهم فاندفعت خصومته عنهم بذلك
فلا تسمع وآله أعلم **مسئل** فيما لو ادعى على زيد لدى قاض حكم القاضي له بموجب الشرع الشرعي
ومنع الخصم عنه من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب المدعى من
قاض آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي لذلك أم لا أجاب ينظر في دعوى المدعى ان
كان أتى بها مع دفع أقام عليه بيعة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض
له لعدم بيعة قامت منه على خصمه ثم أتى بها تسمع وإن لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد
على ما صدر منه أو لا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالذخيرة
وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما
يصح قبل إقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن
المخارج على نتائج حكم له ثم برهن ذواليد على النتائج يحكم له به انتهى فإذا كان هذا في بيعة مثبتة
وطا اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف
لا تبطل بيعة ذى اليد فيما الحق بالملك المطلق وإن حكم القاضي له بظاهر اليد الغنية له عن البيعة
فكيف يبيعة غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذا القضاء للمدعى عليه عند عدم
بيعة المخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فنقول إن أعاد الخصم الدعوى ولا بيعة معه بما يدعى
لا تسمع دعواه لأنها غير الأولى حيث لم يقر ببيعة ولم يأت بدفع شرعي يقبل شرعا وقد منع أو لا لعدم
إقامتها فما أتى به تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت إليه ولا يسمع منه إجماعا وقد أكثر
علماءنا من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان وهو باب واسع أو صله بعض علمائنا إلى خمسة
واثنى عشر فصلا وذكر في مسئلتنا ما أفتينا به فمرامه فليراجع الكتب وليتأمل والله أعلم **مسئل**
في رجل اشترى من آخر سنة أذرع من أرض بيد البائع وبني بها بناء وتصرف فيه ثم بعده ادعى
رجل على الباقي المذكور أن له ثلاثة أرايط ونصف قيراط في المبيع المذكور أرثا عن أمه ويريد
هدمه والحال أن أمه تنظر بتصرف في البناء والانتفاع المذكورين هل له ذلك أم لا وهل
تسمع دعواه مع تصرف المشتري ورؤية أمه له وإطلاعا على الشراء المذكور والتصرف المزبور
مدة مدبرة أم لا أجاب لا تسمع دعواه والحال ما مضى لأنه لا علم لنا بنصواتي متونهم
وشروطهم وقتنا وهم أن تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان اجنبيا بجو البناء
والغرس والزرع يمنعه من سماع الدعوى قال صاحب المنظومة أنفق أساتيدنا على أنه لا تسمع

مطلب
لو منع القاضي ليد
عند دعواه بموجب
شرع ثم راد المد
ستقنا قها عند
آخران أتى بها مع
دفع تسمع وات
كانت عين الأولى
لا تسمع

مطلب
اشترى من آخر
سنة أذرع وبني
بها ثم ادعى رجل
له فيها ثلاثة أرايط
ونصف أرثا عن
أمه مع أن أمه
الحق

دعواه ويجعل سكوته رضی البيع قطعاً للتزوير ولا طماع والحيل والتلبيس وجعل المحض وترك
 المتأثرة اقراراً بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء رأى غيره يبيع
 عروضاً فقبضها المشتري وهو ساكت وترك مازنه فهو اقرار منه بأنه ملك البائع انتهى فعلم
 بذلك أن الأم لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك لا تسمع دعواها وما منع المورث في مثله منع المورث
 بالاولى وذلك كله لأجل الدفع والقطع لمادة التزوير والتلبيس والحاسم لطريقة الاحتيال
 وقطع شافة الاطماع بالتدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى العاقل لينالوا
 من الدنيا الدنية نوع نائل فترى الواحد منهم على خصمه كالسبع الصائل فحسوا سماع مادة مثل
 هذه الدعوى لما رأوا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل الدنياء التي هي جبال
 الشيطان فيجب منع ذلك إذ القاعدة التي اجتمعت على صحتها أهل المذهب درء المفاسد أولى
 من جلب المصالح يدخل هذه الواقعة فيما اشتملت عليه من المفردات فيجب العمل بها في دفع الظاهر
 الذي ينصر تغير الزمان وفساد أهله الذي نطقاً لاحاديث بشركهم وفتح حال أكثرهم والله أعلم
 سئل في حائط بين شخصين تنازعا فيها ولا بينة طها ولا حدهما بنیان متصل ترسعا على
 وجه التشريك والآخر عقد عليها هل يقضى بها لها أم هي لصاحب العقد أم لصاحب الاتصال في طرفي
 الحائط الجواب الحائط لصاحب الترسيع لسبق استعماله لها على صاحب العقد انه هو كوضع الحذوع
 وقد صرحوا بأنه لو كانا أحدهما ترسيع والآخر جذوع فذو الترسيع أولى عامة المشايخ معتلين بأن
 الاستعمال بالبناء عند الترسيع يسبق على الاستعمال بجذوع وتفسير اتصال الترسيع أن تكون اتصالاً
 اللين داخله في أنصاف لبن الحائط المتنازع فيه ولا شك أن استعمال ذي العقد متأخراً إذا اذ
 في المسئلة فارجع الى جامع الفصولين والله أعلم سئل في سفلى وعلو كل واحد منهما في بدرج
 يتصرف فيه مدة سنتين تصرف الملاك بالامتناع والآن صاحب السفلى يدعى شيئاً من العلو
 لنفسه أنه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على بقية
 العلو أنه لصاحبه أم لا الجواب القول قول واضع اليد وهو ذو العلو جميعه وعلى الآخر البينة
 والله أعلم سئل في سفلى انهدم وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم الجواب
 اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجبر لكن يقال لصاحب العلو ابن السفلى ان شئت فامنع
 عن صاحبه حتى يؤدبك قيمة البناء أو ما انفقت على الاختلاف وقيل ان باذن القاضي فيما
 أنفق والا فبالقيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوق وفيها وتعتبر القيمة
 يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم سئل في صاحب علو أراد أن يبنى في علوه بناء لا يصير
 بالسفلى هل له ذلك أم لا الجواب نعم المختار للفتوى أن لدى العلوان يبنى على علوه اذ لم يصير
 اجماعاً على قول الامام وصاحبه وان نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف المختار والضرر
 وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله أن الضرر ان علم يقيناً فبمنه وان علمه

مطلب
 السفلى في بدرج
 وعلو في بدرج
 يتصرف فيه مدة
 والآن صاحب السفلى
 يدعى شيئاً من العلو

مطلب
 سفلى انهدم وصاحب
 العلو يريد البناء

مطلب
 لو أراد صاحب
 العلوان يبنى في
 علوه بناء لا يصير
 بالسفلى بذلك

مطلب
يمنع ضرر صاحب
العلو عن صاحب
السفل

يقينا فلا يمنع وإن اشكل يمنع الابرضى السفل والله أعلم سئل فيما إذا الحق الضرر بما للش
البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل عليه منع ضرره أم لا أجاب الفتوى على أن
الضرر إن تحقق أو اشكل أنه يضر أم لا يمنع ذو العلو منه وإذا علم أنه لا يضر لا يمنع وأعلم أن سقف
السفل وجذوعه وهواديه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن لصاحب العلو سكنة في ذلك
كما نقله صاحب البحر عن الذخيرة فإذا علمت ذلك فاعلم أن تطيينه لا يجب على واحد منهما أما ذو
العلو فلعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفلى فلعدم اجباره على اصلاح ملكه
فإن شاء طينه ورفع ضرر وكف الماء عنه وإن شاء تحمل ضرره اذ صرحوا بأنه لا يجبر المالك على
اصلاح ملكه وإذا تلف الطين المانع لو كف الماء بسبب السكن المأذون فيه شرعا لاضا على الساكن
وان تعدى بأن أزاله وجب الضمان وانما زدت هذا لاني بلغني أن بينهما تنازعا في سطح حضير سكنهم
لذى العلوي طاله ذو السفلى بتطيينه ليدفع وكف الماء والله أعلم سئل في ذي يد وخارج سائر
في بهيمة فادعى ذواليد شراءها من زيد منذ ثلاث سنين وادعى الخارج شراءها من عمرو منذ سنين
فما الحكم أجاب المسئلة فيها اختلاف الرواية والاكثر على أن سابق التاريخ أولى وعليه اقتصد
في الخلاصة والبرازية ونقله في البحر عن غاية البيان وخرانة الاكل ونقله في جامع الفصولين عن
المبسوط وإن صوب عدم اعتباره بقوله الا صوب عندي أن لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك
من اثنين ما لم يورخ ملك من الملك من جهة وكثرة من اعتمده واقصر عليه عولت عليه واقتيت
به سابقا والله أعلم سئل في رجل تخلف مع والد زوجته فقال سمينها كذا امرأ وقال الاب
لم نسلم نينا وهي فوق النكاح صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا بينة
للزواج فما الحكم أجاب القول قول الاب ولا يمين عليه وله مهر مثلها والله أعلم سئل في دار
بين أخ وأخت أرثا من أبيهما ما فادعى ابن الاخ على ابن الأخت أن أباه كان في حياته اشترى حصتها
بكذا احوال حياته وأقام بيته وقضاه فادعى المدعى عليه على المدعى المذكور بعد الحكم المزبور أنه
اسماهم في المدعى ودفع له فيه عشرة قروش او يوجره له بقرش كل سنة وإن ذلك اعتراف منه
أنه لا ملك له فيه فهل تسمع دعواه بذلك وتقبل بينته ويحكم له به أم لا أطيب بقوله صرح
عناؤنا قاطبة بأن الاستيلاء اعتراف بأنه لا ملك له في العين وان دفع صحيح والدفع يصح بعد
الحكم قال في جامع الفصولين في أول الفصل العاشر من المذخيرة كما يصح الدفع يصح دفع الدفع
وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما
يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل
الحكم أنه ليس له عليه شيء يبطل الحكم ثم دمر بعده لفتاوى رشيد الدين وقال حكم له بمال ثم رفع
الى قاضي آخر وجاء المدعى عليه عنده هذا القاضى بالدفع تسمع ويبطل الحكم الاول وفي الاشياء دفع
الدفع صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل إقامة البينة

مطلب
إذا قال الزوج
سمينا المرأة كذا
وقال الاب الخ

مطلب
ابن لو بنت ورثا
دارا عن أبيهما فادعى
ابن الاخ على ابن
الأخت أن أباه اشترى
حصتها في حياته
فادعى المدعى عليه
على المدعى أن
بينة المدعى عليه
بصحيح الدخول قبل
إقامة البينة ويصح
وقبل الحكم بعده
وغيره من غير الحكم
لا حول

يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في التشرح وكما
 يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار انتهى ومثله
 في كثير من الكتب فاذا قلت ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بينته والحكم له
 ودفع خصمه والله اعلم سئل في رجل لا اولاد له وله اقارب عصبة خمسة احضرهم عندما
 مرض مرض الموت واوصى لهم بزيوتون معلوم له ولهم وقال اقسموه مخامسة بينكم لا يفضل
 واحد على آخر فاقتسموه مخامسة كما اوصى وتصرف كل فيما اصابه بالقسمة مدة تبلغ ثلاثين
 سنة والآن يدعى واحد منهم باشر القسمة بنفسه انه اقرب درجة الى الميت منهم وانه احق
 بالزيوتون كله هل تسمع دعواه أم لا لمباشرة القسمة ولمنع السلطان عن سماع ما مضى عليه من
 الدعاوى خمس عشرة سنة فأزيد اجاب لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقتسام اعتراف
 بأن المقسوم مشترك كما صرح به الزيلعي وقاضيان والعمادى والبرازى لاسيما مع منع السلطان
 عن سماع كل دعوى تمضى عليها هذه المدة والله تعالى اعلم سئل فيما اذا ادعى الخارج على ذى يد
 في محدود ان ذا اليد باعه المحدود بالوكالة عن فلان الغائب بكذا وانقذه الثمن ويطلب تسليم
 المحدود منه فانكر المدعى عليه الوكالة والبيع وقبض الثمن فهل تسمع دعوى المدعى وتقبل
 بينته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا اجاب نعم تسمع دعواه لكونه خصما قال جامع
 الفضولين وهنا وجه آخر وهو ان يبيع فيقول انى فضولى فلا أسلم المبيع فيبرهن المشتري انه
 وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل بالبيع انتهى فهذا صريح في مسئلتنا فامل
 والله اعلم سئل في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محدود كان له مدة
 شراء منه بئس قيمته فاقامت زوجة الميت عنها وكيل يدعى عليه بثمنها منه فادعى الى الحاكم
 الشرعى فأقام الابن بينة شرعية شهدت بالشراء منه بوجه الوكيل على الوجه المدعى فحكم له
 الحاكم المذكور بذلك ومنع من معارضته فيه وبقيده يده عليه ومضت مدة فماتت البنت عن
 زوج وصغيرين منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضى المذكور ان المحدود مخلف
 عن الابن وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه المنجز لهم من بنت الميت الاول فيه فأجاب
 الابن المذكور بما اجابه اولافكلف القاضى المذكور المدعى المزبور بينة تشهد بان مخلف عن
 والده فأحضر رجلين شهدا لدية بوجه الابن ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينتقل عنه
 بنا قل وانما لم يعلم ما بنا فى ذلك وقبل القاضى منه شهادتهما وحكم بكون المحدود المذكور
 ادنا فهل يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه أم لا يصح اجاب لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم
 منه ولا وجه لطلب البينة المذكورة من المدعى المذكور واعلم ان كلمة علمائنا في سائر كتبهم
 تضافت على ان كل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت وان فى دعوى الشراء من الموروث
 الخصومة متوجهة على الميت وكل واحد من ورثته خصم عنه فاذا ثبت فى حق واحد منهم

مطلب اوصى
 لعصبة الخمسة
 بزيوتون معلوم
 له ولهم فمات
 فاقتسموه ثم بعد
 نحو ثلاثين سنة
 ادعى الخ

مطلب ادعى الخارج غنودا
 على ذى يد ان يباعه
 له بالوكالة عن
 القاتل فانكرذو
 اليد الخ

مطلب وضع ابن التبت
 يده على محدود فادى
 القاتل ثمنها فادعى
 الابن للشراء من
 أبيه واقام بينة
 وحكم له بذلك ثم
 ادعى عند الحاكم الخ

ثبت في حق بقتهم لقيامه مقامه كان الميت خصما بنفسه فيثبت المدعى عليه المدعى الشراء قال
في جامع الفصولين مات وترك دارا وثلاثة بنين فقاب اثنين وبقي واحد والدار بيده نصيبه
فهو نصيب الغائبين وديعة عنده والده ارفع مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا
مرسلا أو ادعى المشتري من أبيه يحكم له بالدار اذ بعض الورثة خصم عن كلهم اذ الخصوم توجهت
على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت انتهى ومثله في أغلب الكتب فانظر الى
قولهم الخصومة توجهت على الميت وقولهم بعض الورثة خصم عن كلهم فاذا علمت ذلك علمت
ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان المتأخر لا اعتبار له لاشتماله على ابطال الاول والحكم
القادر على وجب الصحة لا يجوز نقضه ومن قواعدهم القضاء محمول على الصحة ما امكن ولا
يجوز نقضه بالنسك ولا شك ان الحكم بكونه ميراثا يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا
للابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع وقوع الاول صحيحا بعد دعوى صحة
وشهادة مستقيمة فاني بطل والحال هذه والله أعلم **سئل** في رجل دفع لاحد بنيه قتما
وأفرد عن نفسه وبقية أولاده وادعى الابن على اخوته فيما بيدهم من التركة بحصته فضاحق
على تبن منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وابرا عاها ثم مات هو واخوته والآن أولاده يدعون
على أولاد اخوته باستحقاق أبيهم من التركة هل تسمع دعواهم مع صلح والدهم أم لا **أجاب**
لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم **سئل** في امرأة اقوت باستيفاء ما خصها من تركة
والدها وأشهدت ان لاحولها قبل اخوتها وماتت فادعى أحد أولادها على اخوتها فنزع الحاكم
وقضى عليه بوجهه هل هو قضاء على البقية من أولادها أم لا **أجاب** القضاء على أحد الورثة
قضاء على الكل اذ الخصومة توجهت على الميت فلا تسمع دعوى البقية والحال هذه والله أعلم
سئل في رجل اشترى حمارا وسافر به فوجد به عيبا فرفع امره الى الحاكم بثلث البلدة في غيبة
البائع وحكم بالرد بغيته ولم يضعه عند عدل بل استمر في بد المشتري حتى مات عنده فهل له
ان يرجع بالتمن على البائع أم لا **أجاب** ليس له ان يرجع بالتمن على البائع والحال هذه اذ هو قضاء
على الغائب ولا ينفذ على ما عليه الفتوى ولم قلنا بنفاذه على القول المقابل لما عليه الفتوى
فشرط الرجوع بالتمن هلاكه عند العدل لتكون يده كيد البائع حكما أما لو هلك عند المشتري
فلو رجوع له على البائع قول واحد قال في جامع الفصولين في الخامس والعشرين في الخيارات
بعد ان رمز لرشيد الدين وجد عيبا وباعه غائب وأثبت عند القاضي عيبه وشراءه فوضعه
القاضي عند عدل فمات في يده هلك على المشتري اذ الورثة على بائعه لم يثبت لغيته ثم رمز لقتاوى
الإسبروشى وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع أما لو قضى به ينبغي ان
يهلك من مال البائع اذ غايته انه حكم على الغائب بلا خصم ولكنه يتخذ في ظاهر الروايتين انتهى
فيه علمه ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لهلاك البائع عند المشتري والله أعلم **سئل**

ما لم يثبت الورثة
وأشهد على نفسه
وابرا عاها
ثم ما أولاده
يدعون الخ
طلب
أقوت باستيفاء ما
خصها من تركة
والدها فادعى
أحد أولادها على
بعضها الخ
طلب
شترى حمارا وسافر
به فوجد به عيبا
فرفع امره الى الحاكم
بثلث البلدة مع
غيبة البائع فحكم
له بالرد الخ

في رجل ادعى لدى قاضي غرة على آخر بأنه باعه حمارا بها وسافر به الى العريش فوجد به عيبا وعضو
محكم العريش وأشهد على رقه به وأنه أثبت العيب واختار الفسخ وحكم به حاكم العريش في غيبة
البائع فكلفه قاضي غرة الى البيان فأحضر رجلين شهدا بوجه البائع لدين المدعى استخار الفسخ
لدى قاضي العريش فهل بمثل ذلك يثبت الرجوع للمشتري بالثمن أم لا أجاب لا يثبت اذا لا بد
من تسمية القاضي الذي حكم ولان شهادة الشاهدين انما هي باستخارة المشتري الفسخ لا بالحكم
بالرجوع ولان الحكم على الغائب لا ينفذ على ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذاك اذا كان
شافعا أما اذا كان حقيقيا فلا كما ذكره في البحر والله أعلم سئل فيما اذا اختلف المتعاقدان
فادعى المشتري ان البيع بات والبائع أنه بيع وفاء فهل القول قول البائع وهل اذا اقام المشتري بيته
أن البيع بات والبائع بيته أنه بيع وفاء فأتى البيتين تقدم أجاب هذه المسئلة ذكرنا فيهما
اختلافا كثيرا والراجح فيها ما اقتصر عليه في الحاشية في أحكام البيع الفاسد بقوله وإن ادعى أحدهما
بيع الوفاء والآخر يخاصا بأنا كان القول لمن يدعى البات والبيته بيته الوفاء انتهى وقد عللوا به بأن
البيته لمن يدعى خلاف الظاهر وبيع الوفاء خلاف الظاهر في البيات فكانت البيته بيته من يدعيه
واعترض بأن رهن في الحقيقة وبيته البيع مقدمة على الرهن وأجيب بما حاصله صورته صورة
البيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن فانتم هذا التحريف فقد قل من تعرض له والله أعلم سئل
في حجة اشهاد حاصلها أشهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر
البالغة الثابتة وكالته عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما ينسب إليها فغله عنها على الوجه الذي
سيشرح فيه لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم الجاحد
للتوكيل هما المشهد لهما الآتي ذكرهما فيه اشهادا شرعيا في الصحة أن لا حق للوكالة ولا استحقاق
مع عيبتها فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الغائبة عن مجلس
الاشهاد المعلومة عندهم بملك ولا شبهة ملك وإن المشهد لهما يستحقان ذلك دونها وأن
ذلك تحت يد الوكالة على سبيل العارية وقبل ذلك أحد العيين اصالة عن نفسه ووكالة عن أخيه
المرقوم وقضاء قاضي ذلك كله التصديق الشرعي فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بمجردهما عند
الحجة مع مجرد المشهد لهما التوكيل أم لا أجاب لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بمجردهما الجاحد
التوكيل حق في الاسباب المسماة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها والخصم الشرعي في
ذلك ثبت العلم المذكورة ان كانت حية وان كانت ميتة فالخصم وارثها زوجها كان او غير وليست
شرعي كيف بمجرد العمان التوكيل وتسمع لهما الشهادة به وجوهرهما متضمن لتكذيب المشهد
الذي هو التوكيل وتكذيب شاهديه والاشهاد منه وشهادة الشاهدين للعين المذكورين فهذا
أمر عجيب يغود بالله من الزيف والضلال ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله أعلم سئل
في رز مشترك بين اثنين هل أحدهما فالحق ورثة الميت خسران بسببه هل على الشريك الآخر منه

مطلب
أثبت العيب في
غيبته البائع عنه
قاضي العريش
الفسخ ثم اقام بيته
بذلك عند قاضي آخر
بوجه البائع

مطلب اذا ادعى
المشتري ان البيع
بات والبائع وقاه
فالحق للمشتري
والبيته للبائع

مطلب في وكل
أقر على موكلته أن لا
استحقاق لها
مع عيبتها والعيان
بكران وكالة المقصود

مطلب لو مات
أحد الشريكين فحق
ورثته خسران
لا شيء على الشريك
الآخر

بقدر حصته أم لا أجاب ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن زبنت ورتادارا
 فادعى مدعى على الابن فيها ومحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا إذا لم تقبل الاختصاص
 غرمت فعلى منها الثلث بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم سئل في رجل مات
 عن زوجة واب وابن وبنت هل الزوجة أو وكيلاها على مديونه أو مودعه أو شريكه لمهرها أو ثمن
 بدفع الوديعة أو الدين أو مال الشركة لها أو لو كملها من مهرها أم لا تسمع لها ولا لو كملها دعوى
 في ذلك أجاب ليس للزوجة ولا لو كملها الدعوى بمهرها على مديون الميت أو على مودعه أو على
 شريكه فقد صرحوا بأنه لا يجوز للدائن شيئا منه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على شريكه
 إنما الدعوى على وصيته أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهر أو دين ما لا على الوارث
 أو الوصي والله أعلم سئل في متنازعين في نصف كرم أحدهما خارج والآخرون وبدا قام الخارج
 بينة أنه أي النصف كان لأبيه هل تقبل أم لا تقبل أجاب لا تقبل البينة على هذه الكيفية
 لما صرح به في البحر وغيره من أن الجز شرط صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية
 من كتاب الشهادة شهد أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم الجور في الكثرة وملك المورث لم
 يقبل لوارثه بل أجزأه إلا أن يشهد بملكه أو يده أو يده مودعه أو يده مستعيره وقت الموت قال الزيلعي
 والأصل فيه أن الجز شرط وهو أن يقول الشاهد مات وتركها ميراثا لها ولكن إذا ثبت ملكه
 أو يده عند الموت كان جرا ومستقلة للجز مشهورة وفي أغلب الكتب مذكورة والله أعلم سئل
 في رجل وكل آخر في بيع نصف فرس له بيد آخر غاب فباعه لرجل وسلمه ومضى زمن فحضر شخص
 وادعى على الوكيل شراءه من الموكل بعد توكله ويريد الزامه بالحضار الفرس أو قيمة النصف الذي
 اشتراه هل له ذلك أم لا أجاب لا تسمع دعواه على الوكيل لأنه لا يصلح خصمه في النصف ولا
 في قيمته قال في جامع الفصولين للقرآن ما في يده لفلان لم يصير خصما للمشتري لاتفاقهما
 أنه للغير وإنما خصمه في ذلك المشتري منه وكل من أثبت منهما الشراء بتاريخ أسبق حكم له به
 وترجع المسئلة إلى مسئلة ملك الملك من واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فإذا علم ذلك
 علم أنه لا سبيل لهذا المدعى على الوكيل المذكور لا في دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم
 سئل في امرأة لزمها يمين شرعية لدى قاض شرعي هل تحلف في بيتها أم تحضر مجلس القضاة ليحلفها
 أجاب ذكر في البرازية نقل عن المنقح عن الثاني رحمه الله تعالى أن المطلوب إذا كان مريضا
 أو امرأة يبعث من يستحلفها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبعث وفيها بعد هذا إذا ادعى أنها غير
 مخدرة وزعم وكيلاها أنها مخدرة ينظر إن كان من رأى القاضي لحضارها ليحلفها في وقت وجوبه
 لا فائدة في الدعوى وإقامة البينة على أنها مخدرة أولا فيحضرها وإن كره أولياؤها وإن كان
 من رأين أن لا يحضرها أن مخدرة فإن كانت بكرا أو من بنات الأشراف فالقول قول وكيلاها بلا يمين
 أنها مخدرة وعلى المدعي البينة وإن كانت من بنات الأوساط وهي ثبت فالقول قول الخصم على أنه

مطلب لا تسمع
 دعوى زوجة
 الميت بمهرها
 على مديونه ومودعه
 وشريكه

مطلب تنازع في
 نصف كرم ادعى
 الخارج أنه كان لأبيه
 وأقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر
 في بيع نصف فرس
 له فباعه لشخص فباع
 آخر وادعى على الوكيل
 شراءه من الموكل لا
 تسمع دعواه عليه

مطلب في امرأة
 لزمها يمين شرعية
 هل تحلف في بيتها
 أم تحضر مجلس
 القاضي

غير مخدرة مع البين وعلى الوكيل البينة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فإن الابتكار التي
من نبات الاوساط بعد الزفاف بمدة يتولين الاعمال ويخرجون الى العرس والمأتم وبنات الاشراف ولو بعد
الزفاف بمدة يتخفين عن الخروج الى هذه المواضع الا نادرا فيما يستقيم وتلاوم على التردد كعرس الاخوة والعمه
اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت مخدرة فان كانت تخرج فيما لا بد تخرج صارا للخروج لها عادة لا تبقى
مخدرة وكذا اقادة الامام الخوازي رحمه الله تعالى وفيها قبل هذا والمرأة البراقة كالرجل وان كان لا يدعى عليه
مريضا او مخدرة لم تعهد الخروج لا تخضر بل يذهب بنفسه مع الخصم او يرسل نائبا ان كان مادونا والاستخلاف
وكلا النوعين فعليه الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زمانا كيلا يتطل حشمة القاضي
والآداب تختلف باختلاف العادات انتهى والله اعلم سئل في رجل قيل له لك شجرة زيتون اربنا عن
أبيك في قرية كذا فبعها الى فباع بناء على قوله فلم ير أن له شجرات متعددة واختلف مع المشتري فالمشتري
بدعى شراءه لكل والبائع يدعى ما تقدم وهو بيع واحدة لا بعينها فالحكم لأجاب كل من أقام بينة
على دعواه منها ثبتت فان أقامها فالبينة بينة المشتري فان لم يبقا بينة متخالفا كما في الصحيح لانه
يسلك بفساد العقود مسلك صحيحها ويبدأ بيمين البائع هنا لان الاختلاف في المبيع لاق الثمن ومن
نكل منها الرزمة دعوى الآخر واذا اثبت المشتري خلفت بفسخ البيع الواقع بينهما على أي صفة كان ويتراءى
الثمن والمبيع قائم والله اعلم سئل في المتبايعين اذا اختلف في ثمن المبيع فادعى البائع لدى الحاكم
الشرعي ثمنه والمشتري اقل منه وعجز عن اقامة البينة ولم يرضيا بدعوى أحدهما هل يتخالفان
ويفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما ويتراوان أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويقضي له
بما ادعى أم لا أجاب مسألة اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بها متونا وشروحا وفتاوى
وصرحوا بأنها عند الجرح عن البينة وعدم الرضى بدعوى أحدهما يتخالفان ويبدأ بيمين المشتري
في مثل مسئلتنا فان حلف كل واحد الآخر الحلف فان حلف ففسخ القاضي البيع بطلب أحدهما وتراوان
وفيه الحديث الشريف اذا اختلفا البيعان تخالفا وتراوان والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله
اعلم سئل في امرأة اختلفت مع ورثة رجل في قدر ثمن دار باعها لابيهم فقالت بعته لابيهم بعشرين
قرشا وسلمتها له ولأقبض العشرين وقالت الورثة بعته لابيهم بخمسة ووزنتين قطنا بقتنه وسلمك
ذلك في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجري
بينهما التخالف ويفسخ البيع ما لم تقم سنة على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا أجاب بعد موت
المشتري لا يجري التخالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعني كون الدار في أيديهم والقول قولهم
في قدر الثمن باليمين على العلم والبينة على البائعة فيما تدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم لها
وأما في قبض الثمن فالقول قولها بيمينها فيه والبينة على الورثة والمسئلة صريح بها في التنازع
وغيرها والله اعلم سئل في رجل بدار لرجل اختلف فيه الساكن بترعا وما لك الدار كل يدعيه
لنفسه فالقول لمن منها أجاب القول قول المالك بيمينه أنه ملكه لا نقض له واستقراره بها

مطلب لو باع
شجرة في محل كذا
فظهر ان فيه أكثر
منها فادعى المشتري
أكل ما لقول للبائع
والبينة للمشتري

مطلب اذا اختلف
المتبايعان في الثمن
وعجز عن اقامة
البينة يتخالفان

مطلب اذا عاترت
على ورثة رجل أنها
باعت الدار لابيهم
نكذا ولم يقبض الثمن
وادعوا ان الثمن اقل
من ذلك الخ

مطلب ادعى
ساكن الدار براء
ان الفضل الذي
ملكه ولقوت
من ملك

انظروا نقله الشيخ زين في التتاليف وتبعه شيخ الاسلام مؤلفا الشيخ محمد
ابن عبد الله التمر تاشي الغدقة في منيح الغفار والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الاقرار

سئل في رجل بالغ عاقل اقر طائعا مختارا لآخر له عند طليخة زيت
طليخها صابونا واشترها منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن واجل
بغضته اجلا معلوما طالبه البائع عند المحل فاجابه المشتري بانه اشترى منه
مالا وجوده في الخارج هل يوافق اقراره ويلزمه الجأز الشرعي بما اقتر به
طائعا مختارا ام لا اجاب نعم يوافق اقراره ولا يبطل فيما اقتر به
المسلمين ونص علماء الحنفية اقراره ثمر قال كنت كاذبا فيما اقررت
به بخلاف المقر له انه ما كان كاذبا فيما اقر ولا يبطل فيما اقتر به
وهذا قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان وما ابو حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى فقال لا يخلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما اقر من غير
يمين على المقر له ويجب حتى يوفي ما اقر به والله اعلم سئل في رجل بينه وبين آخر معاينة
واخذوا عطاء تخاسب معه وفضل بذمة الآخر مبلغا بالمقاصصة ثم البضائع التي بجهة
كل منها واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لا اقيم لك بضاعتك الا بكذا انقص مما وقع اولاهل
له ذلك ام لا والاعتراف السابق ما ضر عليه اجاب يوافق بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق
وللمقاصصة ما ضر لا ينقص بمجرد قوله لا اقيم بضاعتك الا بكذا والله اعلم سئل في تركه فيها
مناخنة لا يدري كل واحد من اهل الارث مقدار حصته اقراهم واشهد ان استحقاقه بالارث
فيها كذا الا غير والحال ان استحقاقه اكثر فهل يصح اشهادهم والحال ما ذكر ام لا وهل اذا ادعى
خصمه انك اشهدت بكذا وانكر جلف ام لا اجاب الاقرار اذا كان محلا شرعا باطل ومنه الاقرار
بسهم زائدة لولث على حقه من الفريضة الشرعية كما افق به الشيخ زين بن نجيم وهو في الاقرار
في فن الفوائد من الاشياء والنظائر فاذا علمت لك فلا يمين اذا انكر الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة
اليمين القضاء بالنكول وهو لو اقر به لا يقضي عليه فكيف يجلف كما هو ظاهر والله اعلم سئل
في يتيمة دفع له وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشد موأشهد على نفسه ان لا يستحق قبله حقا
مطلقا ولا استحقاقا وبراءة علماء عن سائر الدعاوى مخبرا فهل له بعده دعوى على ورثة
الوصي المذكور ام لا اجاب لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وان كان الابراء على وجه الاخبار كقوله
هو بريء مما لي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا ملك لي
في هذا العين ذكره في المبسوط والمحيط فعلم ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا واستحقاقا
ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عين كان او دينا قال في المبسوط ويدخل

مطلب اقراره له
له عند طليخة زيت
طليخ صابونا واشترها
منه بقدر معلوم ثم
تعلق بانه اشترى منه
مالا وجوده له

مطلب عاقل مختارا
وفضل بذمة أحدهما
مبلغ بعد المقاصصة
بجن البضائع واعترف
به ثم الآن يقول الخ
مطلب اقرار
استحقاق الارث
كدام من غير ان يعلم
ما عنده والحال ان
استحقاقه اكثر

مطلب دفع الوصي
مال اليتيم له بعد
ثبوت بلوغه واشهد
على نفسه انه لا يستحق
قبله حقا وبراءة
عاما ثم اذا ادعى
الم

في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين اودين وكل قتالة او جناية او اجارة او حد فان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بيته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استعاد البراءة على العموم اهو وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قوله لو ظهر فساد الصلح بفتوى الإمامة هل يبطل البراءة المترتب عليه أم لا أو يقال اذا اظهر شيء لم يكن ظاهرا وقت الصلح هل له ان يدعيه أم لا كما هو ظاهر والله أعلم سئل في مريض مرض الموت أو تغير وارث بدعي يحيط بجميع ماله هل يصح أم لا اجاب نعم يصح لكن يؤخر عن دين الصحة وعما سببه معلوم والله أعلم سئل في زيد أقرا أنه لا يستحق عند عمرو شيئا ثم ان زيدا ادعى النسيان في الاقرار وقال كنت ناسيا في بعض الذي أقرت به أنه وصلي فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له بيمين بان المقر صادق في اقراره أم لا اجاب لا تسمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار تصح ويحلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا في اقراره اذ لم يصح محكوما عليه بالاقرار وان صار محكوما عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح كلام النزاذي وغيره والله أعلم سئل في رجل باع لا خردا رابثن معلوم واقبضه والحال أنه قبض البعض دون البعض فبات المقر له وادعى على ورثته فاحتجوا عليه باقراره هل يحلفون أم لا اجاب نعم يحلفون في متن تنوير الابصار وان كان يدعى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم انا لانعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لصدر الشريعة ونص على أنه الاصح والله أعلم سئل فيما اذا كان لوقف مسجد بيت ويدعى رجل واضع اليد عليه ان بناء البيت له وأن أرضه لوقف المسجد بناء على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر الوقف حكا الارض وتولى على وقف المسجد ناظر جديد فهل يسوغ للناظر المزبور مطالبة الرجل بتمسك يشهد له بالا ستحكار واذ الم يكن مع الرجل تمسك يشهد له يقضي بالبيت لوقف المسجد أم لا اجاب الاقرار بان الارض للمسجد اقرار بالبناء أيضا انه له فيمضي بالبيت للمسجد أرضا وبناء وقد صرح علماءنا في الاقرار بان المقر لو قال أرض هذه الدار لفلان رناؤها الى كان الكل لفلان لأنه لما أقربا الارض له ملك البناء تبعافلا يقبل قوله فيه بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا وفتاوى والله أعلم سئل في امرأة كبيرة تزوجت زوجين واحدا بعد واحد وورثت منهما اثوالا وقبضت منهما أشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أبوها لا أدخلك عليه حتى تقرى بجميع ما تملكينه لم فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا اجاب قال في النزاذية في الدعوى في نوع آخر في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي لفلان هذا الكلام محمول على البر والكرامة على اختيار مشايخ خوارجهم وعليه الفتوى فلا يتأتى التراجع وقال في الاقرار قال في صحته كل شيء في يدي أو جميع ما أملكه لولدي هبة وقد مر في العرف في بلادنا على خلافه فيحمل على البر والكرامة

مطلب آخر في
مرض الموت لغیر
وارث بدعي يحيط
مطلب آخر في
انه لا يستحق عند
عمرو شيئا ثم ادعى
زيد النسيان لا
يقبل منه

مطلب آخر في
التمسك بالقرعة
فادعى المقر على ورثته
انه لم يقبض الكل
فاحتجوا عليه باقراره
فطلب يمينهم الحز
مطلب الاقرار
بالارض اقرارا
بالبناء

مطلب ثالث كل ما
في يدي لوالدي لا
يكون اقرارا

انتهى وعلى تقدير القبل باصل الرواية وجعل ذلك حجة فشرطها في الموهوب أن يكون مقبوضا غير
 مشاع ميثرا غير مشغول فلا يملك المقر له مال بنته بغير هذه المقولة والحال هذه والله أعلم
 سئل في امرأة أبي أقرباؤها تزويجها إلا أن تقر لبنتها بكذا أو تشهد به على نفسها ففعلت والآن
 تدعى أن ليس في باطن إلا مرلبنتها شيء في ذمتها هل تسمع دعواها أو تشهد به على نفسها ففعلت والآن
 في باطن الأمر ثابت بذمتها أم لا الجواب نعم تسمع دعواها أن أقرارها كان كاذبا فتحلف ابنتها
 أنها لم تكن كاذبة فيه فان حلفت والابطل أقرارها وامتنع الزاها بما أقرت على ما عليه الفتوى والله
 أعلم سئل في امرأة أقرت أن جميع ما عندها وما تحت يدها من الحلى والامتعة والصور ملك
 لوالدها وأنه عارية تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام الكرامة بل كتب به صك لدى
 قاض باذنها الجواب نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم سئل فيما لو زوج رجل بنته لآخر
 وأراد الدخول فغضب الأب عن الدخول حتى تفرقه بعقارها وأسبابها فأقرت هل يصح أقرارها أم لا وفيما
 لو أكره موليته وهو تادر عليها حتى تقر لابنه الصغير بمأورثته من أبيها فأقرت هل يصح أم لا الجواب
 لا يصح أقرارها والحال هذه قال في التارخانية نقل عن النابيع قال أبو جعفر لو منع امرأة عن
 الزيارة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تصح الهبة ومثله في الخلاصة والبرازية وغيرهما وعادة
 الخلاصة باللفظ منع امرأته عن المسير إلى أبيها حتى تهب وصلل بأنها بمنزلة المكره وقد اتفق
 للثأخرون على أن الإكراه بخلافه زماننا من غير السلطان وإن الزوج سلطان زوجة وشيخ الإسلام
 أبو السعدي العمادي مفتي الديار الرومية استنبط من ذلك أن الرجل إذا زوج ابنته من رجل فلما أرادت
 أن تخرج من بيته إلى زوجها منعها الأب إلا أن تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من
 مبررات أمها فأقرت بذلك ثم أذن لها في الخروج عدم صحة الأقرار وقد أفتى به شيخ الإسلام المذكور
 وإذا علم أن الإكراه يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هد به وطم أن منعها عن زوجها إكراه وكذا
 منعها عن أبيها لم يتوقف في عدم صحة الأقرار في واقعة الحال والله أعلم سئل في رجل شهد آخر
 ويحكم في عرضه فطلق زوجته رجعا ثم تعرض له الشاتم ثانيا فقال له المشتوم ألم يكف ليطلقت
 زوجي من جملتك وكرد ذلك القول مرارا ثم إن المطلق توجه لناثب القاضي وذكر له صورة الواقعة
 فقال له الناب طلقت منك ثلاثا ولا مراجعة لك وأخبر أخا الزوجة بذلك فهل قول الناب
 صحيح أم لا وهل يحمل بإخباره أنه طلق ثلاثا أم لا الجواب قول الناب غير صحيح بل خطأ
 صريح حيث كان كلام الخالف هكذا إذا استفهام الإنكارى إنما يكون لما وقع وتقرر
 فالاعتنى لم يكفك طلاق زوجتي المقر السابق وهو الموصوف بأنه واحد حتى فكيف يصح
 ثلاثا بمثل ذلك إذا ذكره وإن كان مجللا فربما بد من بينة ولا يكفي إخبار القاضي أخا الزوجة بأن
 الزوج طلقها ثلاثا بل لو أخبره أنه قضى عليه به فهو باطل قال في البحر والإخبار بالقضاء منه
 كالأنشاء لا بدله من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضي شهودا أني حكمت لفلان على

مطلب أدعيت
 بعد لا قرأ ابنتها
 بكذا أنها كاذبة
 لها أن تحلف بنتها
 أن لا أفراد حق

مطلب أقرت
 أن جميع ما عندها
 من كذا وكذا الوالد
 وأنه عارية تحت
 يدها صح مطلب
 إذا منع الأب ابنته
 من الدخول على تزويجها
 وكذا الزوج إذا منعها
 من زيارة أبيها
 حتى تقر بكذا ففعلت
 لا يصح لأنه إكراه
 والهبة على هذا

مطلب طلبت زينة
 دسها ففأبى نسأله
 ألم يكف ليطلقت
 مرارا من جملتك
 وكرد ذلك القول
 نة قال له الناب
 صحيح

فلان بكذا فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تهذيب القلاء متى اذا قال القاضي حكمت
على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق انتهى فاذا كان هذا في الاخبار بان قضى فكيف بالاجابة بان
فلان وقع منه كذا والقاضي في زماننا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صرح رجوع محمد عنه فلو قدر
أنه قضى في مسئلتنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية جري الخلع بين الزوجين مرتين عنده
القاضي فقال نائية كان قد جرى عندي مرة أخرى والزواج ينكر فقال القاضي الامام لا يقضي القاء
بالحرمة الغليظة بكلام النائب اما النائب يقضي بكلام القاضي اذا أخرجه انتهى هذا قاطع للشعب
في مسئلتنا والفروع الدالة على ما قلنا أكثر من ان نحصر ويطول بذكرها الكلام وفيما قلناه كناية
لذوي الافهام والله اعلم سئل في رجل أقر وهو حيال تعتبر شرعاً بان لا حوله في المكاتب الغلايين
وأنها من حقوق فلان وفلان وتعرض عن نظير الاشهاد بذلك شيئاً معلوماً وقضيه والآن بعد
مضي مدة زعم أن الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح عليها فهل لا تفتأ
الى زعمه ولا يشهد وقع موقعه بحيث أنه لا ينالك نقضه ولا يحتاج الى تنقيص مقدار الحصة
المصالح عليها اذ هي داخلة في العموم وانما هذه أم لا أجاب لا يحتاج الى التنقيص بمقدار الحصة
المصالح عليها بل يصح المصالح مع جهالة كما ذكره الشراح قاطبة والله اعلم سئل في اجنبي أقام
بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وأرثها بعد موتها انها أقرت باستيفاء ثمن ما باعته له
في مرضها والوارث يقول لا قرار والبيع تلجئة لأصله في الباطن وانما هو جيلد لحرماً الوارث
والمقر له يقول بل هو صحيح باطنه كظاهره هل يحلف انها ما كانت كاذبة في اقرارها بالاستيفاء
أم لا أجاب نفس الاقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن الراجح صحته حيث لم يكن
دين على الميت ولا مال له سواء أكان ولا يوفي الابه فيقدم الدين المعروف والثابت بمعاينة الشهود
وعليه اذا ادعى الوارث ان ذلك كان تلجئة يحلف المقر له انه ما كان كذلك والحال هذه والله
اعلم سئل في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي ثمن قدره ستون قرشاً وأقر بقبضها وما قد ادعت
ورثته أن الاقرار بقبض الثمن كان تلجئة ولم يقبض منه شيئاً فما الحكم في ذلك أجاب يلزم المقر له
الحلف بالله تعالى قد أقر اقراراً صحيحاً فان حلف على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان نكل عن اليمين
لزمه ما ادعته الورثة وان أقامت الورثة المذكورون البينة على ما ادعوا قبلت والله اعلم سئل
في الوكيل الشراء اذا أقر بقبض المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة انكر قبضه بعد دفع
بعض الثمن مدعيان اقراره كان كاذباً لغلبة الرجاء منه ان يقبضه فلم يقبضه هل تسمع دعواه
على وكيل البيع أم لا أجاب يلزم الوكيل البائع اليمين على ان وكيل الشراء المذكور ما كان كاذباً في
اقراره بالقبض على ما اختاره المتأخرون وهو مذاهب أبي يوسف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس
وكثرة الخداع والخينات والمسئلة في غالب الكتب ومن المقرر أن وكيل الشراء وكيل البيع ترجح
الحقوق اليها لا الى الموكل والله اعلم سئل في رجل مات عن ورثة صغار ووكيل وخلف تركه

مطلب اد اشهد
على نفسه انه لاحق
له في المكاتب الغلايين
فيها العلامات الخ
وعرض قد رملوا
صح ولولم يبيح
للحصة المصالح بعد
مطلب اقر المرعي
مرض الموت اسد
تمن ما ياعه صح

مطلب اقر قبض
س ما ناعه ثم مات
صح ويلزم المقر له
اليمين بان الاقرار
صحيح
مطلب اقر الوكيل
بالشراء بقبض المبيع
من الوكيل بالبيع
صح
مطلب اقر الوكيل
بان جميع التركة
لاحد من خراف من
الظلمة وأشهد المقر
في السرانها تركه

فانفقوا في السر على أن يقرروا ظاهرا بان جميع ذلك المال لغلان أحد أبناء الميت خوفا من ظلمة الولاء
 وأشهد المقر له على نفسه شهودا في السر ان المال تركه عن الميت يجري على قرأين الله تعالى بينهم وان
 اقرارهم به نتيجة خوفا من الظلمة هل اذا شهد لهم شهود السر بذلك تقبل شهادتهم وبطل اقرارهم
 الذي في العلانية له أم لا اجاب نعم تقبل شهادتهم وبطل اقرارهم الذي في العلانية وهذه
 من مسائل التلجئة وقد ذكرها كثير من علماءنا في باب البيع الفاسد ومنهم من ذكرها في باب
 الاقرار وهي الخيانة والاختيار والبرازية وجامع الفتاوى وغيرها من الكتب وقد صرحوا
 بأن مدعى التلجئة اذا اقام بينة عليها تقبل لأنه أي المدعى عليه ذلك اذا عايناه يعترف بها الزنا
 بموجبها فكذا اذا برهن عليه خصمه بذلك اذا ثبت بالبينة كالنائب عيانا وهذا بالاجماع
 لانعلم فيه خلافا بين الائمة وهو موافق القياس والاستحسان وكثيرا ما يفعله الناس خشية
 من الظلمة لاسيما في هذا الزمان والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر أنه دفع له خمسين قرشا
 على زيت كل جرة بقرش ونصف فنكرو ذلك وادعى أنه انما وكله في خلاص خمسين قرشا من زيد قاشلا
 منها صرفه على المحاكم أحاسيك به وأنه استخلص من زيد المبلغ المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشا
 محصولا ودفع له عشرين قرشا فانكر المدعى المذكور ذلك فما الحكم اجاب جواب المدعى عليه انكارا
 لخذل الخسرين قرشا على زيت كل جرة بكذا ودعوى وكالة في خلاص خمسين نكرة فكانت دعوى مستقلة
 منه فيطلب من المدعى الاول وهو المدعى دفع الخسرين على زيت البينة فان اقامها ألزم بالقرش
 الخسرين ان كان السلم فاسدا وان لم يقمها طلب منه اليمين على أنه ما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه
 ولا تمنع بينه الدعوى فتى اقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقبض المبلغ وأنه صرف منه
 كذا وبقي معه كذا اقرار منه بشئ آخر لكن رد برة المقر له فان عاد الى الاقرار بعد تكذيب المقر له
 ثانيا وصدقه فيه بعده لزمه ويكونان قد توافقا عليه ومادام على تكذيبه كلما أقر فلا شيء
 له بما أقر به أنه باق له عنده من الخسرين الموكلة قبضها فليتبته لذلك والله أعلم سئل في امرأة أوتت
 من جميع ما هو في بيت زوجها ملك له سوى أسباب عينتها وكتب بذلك حجة ثم مات الزوج
 فادعت الزوجة أسيا بالمرتكن مما عين لها في الحجة زاعمة أنها جددتها بعد الاقرار وبقيت
 ورثة الزوج يقولون انها كانت موجودة وقت الاقرار هل القول قولها يمينها والبينة عليهم
 أم قولهم والبينة عليها اجاب الحمد لله ولما الحمد أسأله التوفيق فيما أبدى
 القول قول الزوجة المذكورة وهذه مسألة مشهورة نص عليها صاحب الخائنه
 معللا بعله جليه كون المقر أنكر الدخولا فيما أقر فاغدى مقبولا فان اتوا بحجة اندفعت
 لان دعواهم بها تنورت ثم هناك حقيقة تسام ان لم تكن بينة تقا وكلا لا يصلح الالراجا
 فهو من الميراث عنه لا محالة ان لم تكن بينة لها به والعكس في العكس وفي المسئلة
 قد قاله الفقير خير الدين مصليا على النبي الأمين الحنفى لا زهرى الرملى عامله المولى محض الفضل

مطلب مدعى على آخر
 أنه دفع له خمسين
 قرشا على زيت فادعى
 المدعى عليه انما
 وكله بخمسين
 قرشا من زيد

مطلب أقوت
 لزوجها بان جميع
 ما في البيت ملك
 للزوج الا أسبابا
 عينتها فبات شعر
 ادعت أسيا غير ما
 عينت مدعية
 تجديد فالبقول
 لها

ياديب واختار يا الهى عليه بالخير يارباه حتى أمه وصورة ما فى الخانية فى الاقرار قال ما فى يد
من قليل وكثير أو متاع لفلان صح اقراره لانه عام وليس يجبهول فان جاء المقر له لياخذ عبدا من يد
المقر واختلفا فقال المقر له كان فى يدك وقتا لا قرار فهوولى وقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار
كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البينة أنه كان فى يد المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول
هذا العبد فى الاقرار فيكون القول قوله انتهى وأنت على علم اذا قبل قول المرأة أنه حادث بعد
الاقرار رجعت المسئلة الى المسئلة اختلاف الزوجين وقد فسوا فيها على ان القول قول الهى منهما
فيما لا يصلح الاله وفى المشتبه فاعلم ذلك وتنبه لثلاث تقع فى الشبه والله أعلم سئل فى مريضة
مريض الموت أبرأت بنتها من دينها الثابت لها عليها أو شهدت بانها قبضته هل يصح أم لا
يصح أجب لا يصح قال فى جامع الفصولين مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كماله -
بطل وكذا اقراره يقبضه واحتماله به على غيره وكذا فى غيره والله أعلم سئل فى رجل قال
فى صحته ان الارز التى بيدي باسكطة يا فاو غيرها وساثر ما بيدي من قليل وكثير لىنى الاربعة
وسماهم سوية بينهم لا ملك لى فيه ولا حق وانما انا مستقرض وعامل متبرع بجلى لا ولادى
المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا أجب نعم يصح وللقاضى ان يقضى به والحال هذه
فقد صرحوا بان قول الرجل جميع ما بيدي لفلان أو جميع ما يعرف بى وينسب الى فهو لفلان
أو جميع ما بيدي من قليل أو كثير من عبيد أو غير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لو اقره
كأقراره للاجنى فيقضى به وفى الخانية ولو قال يعنى فى صحته جميع ما هو داخل فى منزله -
لا مرأى غير ما على من الميثاب ثمرات فادعى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم مهننا حكم
وفوى فانحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان فى الدار يوم الاقرار وفى الفسوق
اذا علمت المرأة ان الزوج صادق فى اقراره وان جميع ذلك كان لها ببيع أو هبة أو ما اشبه ذلك
فهي فى سعة من ان تمتع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل
انتهى وهي صريحة فى واقعة الحال فاذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لهم بما أقرته والدم
فى صحته والله أعلم سئل فى مريض أقر بقرار وأمتعة معلومة أنها لآية وابن آية فلان
شركة بينهما وأنها ملكهما لا حق له فيها ومات فادعت ببيتة فيها ارثا عنه هل تسمع بعده
أم لا أجب لا حيث لم تكن فى بين وليس ملكه فيها ظاهرا لا تسمع لصحة اقراره أما اذا كانت فى
يده أو كان ملكه فيها ظاهرا فاقارره لها باطل لما صرح به فى جامع الفصولين وغيره بان اقراره
بعين يده لو ارثه لا يصح ولما فى التارخانية من ان اقرار المريض بدين مشترك أو عيني مشترك
لو ارثه ولا يجنى باطل والله أعلم سئل فى أيتام ثلاثة أشهد اثنان منهم بعد بلوغهما
انهما لا يستحقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفلا ثما حقا مطلقا هل يمنع
أشهادهما الساكت من الدعوى عليهما أم لا وهل اذا كتب فى صك فيه دعواهم إليهما بمبلغ

معين ما صورته فموجب ذلك برئت ذمتها وذمت كفالتهما من المبلغ المذكور وثبت لدعي
 مولانا الخ بمنعه من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور أم لا وهل إذا تكرر من أحد اليهوديين أقرار
 في مجلسين أحدهما صورته أقربان لهم في ذمتهم أربعاً وخمسة وستين والثاني أقرتصو
 وفلان وفلان بأن بذمتهم هم سوية عليهم خمسمائة وخمسة وثلاثين أصل ما لهم المرتب
 بذمتهم أربعاً وخمسة وستون فمن مبيع عين فادعى الساكت المذكور أن فوكيله أنهم
 دينان أحدهما خاص به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقران الأربعمائة
 وخمسة وستين التي ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكت
 عن الأشهاد المتقدم أم قول اليهودي المقر ما الحكم أجاب لا يمنع اشهادها الساكت عن الدعوى
 عليهما لأنه إقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تتعداه والبراءة من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى
 بغيره كما هو ظاهر وإذا تعدد الأقرار بموضعين لزمه الشيطان كما نص عليه في الأشياء في الأقرار
 وعلى الخصوص إذا كان بكل أقرار صك فقد نص في الحانية والتاريخانية وغيرهما أن اختلاف
 الصك بمنزلة اختلاف السبب قال في الحانية وإن عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم
 وأشهد على ذلك لزمه المالا إن على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى
 وواقعة الحال أولوية فإن الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صك وهما في موضعين
 أي مجلسين مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم ظهر له ذلك والله أعلم
 سئل في امرأة قالت لا استحق في متروكا أبي حقائمه مات هل تصح دعوى ورثتها باستحقاقها
 فيها أم لا أجاب أن كان صدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تسمع
 دعواهم فيه وإن صدر مع عدمه لا يصح فسمع كسما عما منها لو كانت حية وذلك لما صرح به في
 جامع الفصولين من أن نفي المالك ملكه عن نفسه من غير إثباته لغيره لا يجوز وإذا كان مع النزاع
 فهو أقرار دلالة بقرينة النزاع وقيل أنه لغو والله أعلم سئل فيما إذا أقرت امرأة بالغة عاقلة
 بقبض كذا يعني مهرها قبل عقد النكاح هل يصح أقارها أم لا وهل أقار وكل النكاح بقبض
 مهر المنكوحة يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا أجاب أقار المرأة العاقلة
 بقبضها كذا على جهة النكاح قبل وقوعه صحيح ويلزم برده إن لم يتم النكاح وإن تم حسب من
 المهر وأما أقار وكل النكاح بقبض مهر المنكوحة فلا ينعقد عليها بإجماع علما أنها سواء كان
 قبل العقد أو بعده لأنه سفير ومعد والله أعلم سئل في رجل مات عن أم وأولاد وزوجة
 وترك ميراثا فقبل قسمته أشهدت الأم على نفسها أنها لا تستحق قبلهم حقا ولا ارثا وإبرأت
 ذمتهم ولم تتعرض لاسقاط ما تستحقه من التركة فهل هذا الإبراء يشمل ما تستحق من التركة
 قبل قسمتها أجاب صرح علما أن الأثر لا يصح إسقاطه إذ هو جبري لا سيما في الأعيان
 فقولها لا استحق أرثا معارض بقول الله تعالى ولا يوبه لكل واحد منها السدس فبطل به قولها

مطلب قالت
 لا استحق من متروكا
 أبي حقائمه ادعى
 ورثتها الخ

مطلب
 أقارها بقبض
 للمهر قبل العقد
 صحيح بخلاف
 أقار كل
 ما للنكاح

مطلب
 قول الورث لا
 يستحق أرثا غير
 صحيح وكذا إذا
 أبرأ أحد الورثة
 فقبض من أعيان
 التركة

لا يستحق ارثا وفي الاشياء والنظام لوفال وارث تركت حتى لم يبطل حقه وفي جامع الفصولين
 لوفال احدثه برثت من تركه ابي يبرأ الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا ابراء عن الغرماء
 بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عيناً لم يصح ولو قبض احدهم شيئا من بقية الورثة وبرئ من
 التركة وفيها ديون على الناس لو اراد البراءة من حصته الدين صح لا لو اراد تمليك حصته من الورثة
 لتمليك الدين بمنزلة عليه ولو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك
 فهو صريح بانها اى الامم لو تعرضت لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يبطل حقه من الارث
 والله اعلم **مسئل** في ائمة اعترف سيدها بانها وطئها فأتت بنت بعد اعترافها بالطء هل
 يثبت نسبها منه وورث في تركته مع بقية ورثته أم لا يثبت نسبها منه ولا ترك ايجاب لا يثبت
 نسب ولدا الائمة من سيدها بمجرد قوله قد وطئتها الا اذا ادعاه لنفسه فاذا ما السيد لا يرث البنت
 المذكورة من ماله الا اذا ثبت بيينة شرعية معدلة دعوى السيد لها واذا لم تثبت فالنبت من جملة
 ماله الموروث عنه لو ورثته والحال هذه والله اعلم **مسئل** في امرأة أشهدت على نفسها انها لا
 تستحق قبل أن يجها حقا من متروكات والدها وان الذي قبضه اخوها من الديون الخلفة عن والدها
 وصلها استحقاقها منه وهو ثمانية واربعون قرشا فهل يمنعها ذلك من الدعوى بحصتها على
 مديون ما من مداين والدها واذا اعترف اخوها أن من جملة ما قبضه وأشهدت به يقبل قوله
 في حقها أم لا وهل اذا اعترف انها اقترضت منه كذا ثم ادعت انها اقترت به ولم تكن قبضته بخلف
 لها أم لا اجاب لا يمنعها الا شهاد المذکور عن الدعوى بدین علی مديون عليه دين لوالدها ولا
 يصدق أخوها أنه قبض منه وشمله اشهادها قال في آخر الفضل الثامن والعشرين من جامع
 الفصولين مستشهدا رأيت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت
 ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يه أني أقبل بيتته واقضى له بالدين اها وأنت خبر بان واقعة
 الحال اولوية واذا قالت اقترت بالمال ولكن ما قبضته بخلفه أخوها أنها ما اقترت كاذبة كما افترى به
 المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله اعلم **مسئل** في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد
 من ورثة الميت بدین عليه فأقر له بالوكالة وانكر الدين ثم أثبت في وجه المدعي عليه الذي هو واحد
 هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعي عليه فقط اجاب ان شهد مع المقر بالوكالة رجل
 آخر يؤخذ من جميع التركة والا قال في مجموعة مؤيد زاده نقلا عن الزيارات ان انكر الوارث الدين
 على أبيه وقام المدعي بينة يقضى بالدين ويستوفى من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث
 وهذا لان القضاء على الوارث يكون قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة
 فلم يقض بقاضى باقراره حتى شهد هذا الوارث واجبى بالدين على الميت حازت شهادتها ويقضى
 بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة انتهى وهذا اقراره بالوكالة منعذ على نفسه لا على
 بقية الورثة فهو خصم في حقه لا في حق غيره اقراره بالوكالة نافذ عليه لا على البقية

مطلب
لا يثبت نسب ولد
الائمة بقول السيد
وطئها

مطلب
اقرارها بان الذي
قبض اخوها من
الديون الخلفة عن
والدها وصلها لا
يمنعها من الدعوى
على احد
المديون

مطلب
ادعى رجل الوكالة
عن آخر على احد
الورثة ديناً على
الميت فأقر بالوكا
وانكر الدين ثم
أثبت الخ

فيؤخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الفقيه الشعبي والبصري ومالك وابن أبي ليلى
قال وهذا عدل وأحسن والله أعلم **مسئل** فيما إذا أقر بمضيق بينة شرعية في مرضه بأن في ذمته
لزوجه خمسة وعشرين دينارا ذهابا مهراموثا ولا وصدة فيه وباعها نصف دار له به وصديق
على ذلك بعد موته بعض ورثته وكذا به البعض فهل لا قرار والبيع المذكوران صحيح أم لا **أجاب**
أما الإقرار بالمهر فصحيح حيث كانت ممن يؤجل لها مثل القرية كما صرح به في جامع الفصولين وغيره **بقول**
اذنية لا يوطأ إلى تمام مهر مثلها بلا إقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطاه
بيتا عوضا مهر مثلها لم يخرج البيع من الوارث لم يخرج في المرض ولو تم المثل لا إذا أجاز ورثته والحال
أن الإقرار لها بالدناية المذكورة مهر صحيح حيث لا زيادة فيه على ما يؤجل لها ولا يحتاج فيه
إلى تصديق الوارثة وإن كان فيه زيادة لا يصح بها إلا به ويصح فيها مهر مثلها وإن البيع لها لا
يصح إلا برضى الوارثة فإن رضى البعض ورد البعض جاز في حصته من رضى ولم يخرج في حصته من لم يرض
وهذه الأحكام كلها صرح بها في جامع الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم **مسئل** في رجل أقر
في مرض الموت بعشرين قرشا من المهر المشروط بتجديله لزوجته المدخولة أنها باقية لها في ذمته
وباعها بدينوناه مرهونا عنده لغيره هل يصح إقراره في تلك الحالة وبيعه للزيتون الرهن أم لا
أجاب لا يصح إقراره لها ببقاء شيء من مهرها المشروط عليه تجديله قبل الدخول بها إذ
دعواها به بعد الدخول لا تسمع منها فأقراره لها به لا يصح لأنه إقرار لو ارث وهو لا يصح في مرض
الموت وبيعه للزيتون المرهون عدم صحته أظهر من الشمس والله أعلم **مسئل** في رجل يذهب
ويجيئ في حوائج الدخلة والخارجة فيران في وجهه اصفرار وفي جسده تغيير لا يمنعه ذلك
عن الخروج لما تآربه من بلاءه إلى بلد آخر أقر وهو في هذه الحالة غير ذي فراش أن جميع ما في يده
لاخيه فلان هل يصح إقراره ويعمل به شرعا أم لا **أجاب** نعم يصح إقراره ويعمل به شرعا
وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم من اصفرار الوجه وتغير الجسد الخافه بالمرض الذي يختلف
أحكامه عن أحكام الصحيح فإن الإنسان لا يتخلو عن مرض قافدا ما يخرج في مصالحه لا
بعد مرضا عادة قال في الجامع الصغير صاحب السبل والدق ما لم يصروا صاحب فراش
فهو كالصحيح فإذا علم ذلك علم أنه كإقرار الصحيح وقد صرحوا بأن الصحيح إذا قال جميع ما
في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب إلي فلان يكون إقرارا لأهبة حتى لا يشترط
فيه شرائط الأهبة قال في الخانية قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبد أو متاع فلان صح
أقرن لأنه عام وليس بمجهول انتهى فكل شيء ثبت أنه كان بيده يحكم له به الحاكم الشرعي
كما هو صريح كلام علما ثنا وإكمال هذه والله أعلم **مسئل** في أخوين كثرت بينهما الدعاوى
والمخاصات لغريبهما الذي نأثب الحكم فرفع أمرهما إلى القاضي الكبير المستنيب فنهي نأثبه
عن سماعه دعواها عليه قائلا وإن أراد الدعوى عليه ترسله إلى هذا الجانب ولا تسمع عليه

دعوى فاذ عيا عليه لتدعى الناثب فقال على سبيل الانكار منها واستبعاد ذلك عنها أنا قلت
 أبا كما وأخا كما يعني بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقاربا منه يقتل أيها وأخها
 أم لا ولوا عاد ذلك وأقر به وشهد عليه شهود به أم لا أجاب لا يكون ذلك اقاربا لاجماع وانما هو
 استبعاد منه لصدور المخاصمة له منها والدعوى عليه وانصال الاذية اليه كما هو جار على
 الالسنه عند اذية من هو محسن غير ملقا بلته بضد ما يتأمل منه من مجازاة المحسن بالاحسان
 لا بالاساءة وهذا بما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقاربا بالقتل والله أعلم سئل في رجل دفع له آخر
 على يد ولد صابونا وثيابا ونقدرا ودبعة وأذن له في بيع الصابون والثياب بمصرف فعل ودفع ثمنها
 له وتوفي الآخر بعد وفاة ولد المذكور فاذ عي ويكل زوجة الولد على ان كلا من الصابون والثياب
 والنقد ملك للولد وزواله وطالبه بما اخصتها يعني زوجة الولد بالاصح منه فاجاب المدفع له
 بانكار كونها ملكا للولد فثلا هي للوالد سلمها الى ولد المذكور يعني كان مأمورا في ذلك هل يكون للوالد
 فتمري على فرائض الله تعالى اذ اعنه أم للولد فتمري على فرائض الله تعالى اذ اعنه واذا قلتم هي للولد هل لو
 قسمها حاكم بين ورثة الولد والحال هذه تبطل قسمته لمخالفته للوضع الشرعي أم لا أجاب
 هي للوالد لا للولد فقد صرحوا طية بأنه اذا قال هذا الزيد دفعه الى اوسله في عمره فهو لزيد صريح به
 في الخلاصة والبرازية والتارخانية وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذه
 لتمام كذا ذهو قسمة مال الغير على الغير فلا يجوز وانه تعالى اعلم

مطلب
 في رجل دفع لآخر
 صابونا على يد ولد
 ليسعه في المصروفات
 الوالد بعد موته
 فاذ عي ويكل زوجة
 الولد الخ

كتاب الصلح

سئل في قوم لهم قوة ومنعة اتموا أهل قرية باغراق آدمي في بثرو عجز أهل القرية عن درتهم من
 أنفسهم وأموا لهم الا يبذل شئ من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل انتظام حال
 القرية فهل يلزم للجميع يستوى أهل البثرو غيرهم فذكر ذلك أمر يختص بأهل البثرو اجاب حينئذ كلهم
 قدرة على منعهم وكان أخذهم لذلك قسرا على وجه التغريم فالغرامة على الجميع والحال هذه ولا
 عبرة لكره بعضهم وامتناعهم في مثله قال الفاروق لو تركتم لبعتم اولادكم وهذا مستنبط
 من فروع متعددة ذكرت في القسمة والاجارة والوكالة والله أعلم سئل في الترويض التيمارات
 بما يعطى اصحابها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز وان لم يزل له وقبض منه المبلغ ثم ارد الرجوع عليه
 هل يملك ذلك أم لا أجاب الاستحقاق التيمارات باعطاء السلطان لادخل لرضي الغير وجعله
 قلاصياض منه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في البرازية وغيرها في كتاب الصلح له عطاء في الديون
 مات عن ابنين فاصطفا على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما وبأخذ العطاء والاخر لا شئ له من العطاء
 ويبيذل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام
 العطاء له لان الاستحقاق بالعطاء باثبات الامام لادخل لرضي الغير وجعله انتهى فهو صريح

مطلب
 اتم قوم ذو منعة
 أهل قرية باغراق
 آدمي في بثروهم
 بقدر ما على منهم
 الا يبذل الخ

مطلب
 الترويض التيمارات
 بما يعطى اصحابها
 لال الرجوع

في عدم جواز التزول عن التيمادات وان للتزول له رجع بما بذل كما هو ظاهر وان كان تزوله عن نفسه
منه وقد رأيت شيخ الاسلام الشيخ على المقدسي عند قول صاحب الجلباء في التزول عن الوطائف ما نصته
والفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوطائف وقولهم للعقوف المجردة لا يجوز الاعتياض عنها
كحق الشفعة وغيرها صريح في رد قول من قال يجوز التزول عن الوطائف كما حصل ان التيمار هو
عطاء المقاتل وجاسكته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لا لمن هو مكتوب
عليه فبيعه والتزول عنه بمال غير صحيح فلم يرد دفع المال ان يرجع فيه وليسترد منه دفع له كما هو
ظاهر والله اعلم سئل في رجلين تخاضعا على حسبة بلدة بالمقاطعة ممن يلى اعطاء الحسبة
كذلك ثم اصطلحا على ان يبذل أحدهما مالا للآخر وتكتب على اسم في الدبوان ولا يتعرض له فيها
هل يصح ذلك أم لا ويسترد ما دفعه اليه أجاب لا يصح ذلك وله ان يسترد ما دفعه وعلى
الآخر رد الصلح على نحو ذلك باطل كسئلة من مات وله عطاء في الدبوان فاصطلح ابناء على كتب
اسم أحدهما في الدبوان ويبذل لآخره مالا في مقابلته وكسئلة المسارقة اذا اخذ شخص فدفع
له مالا ليكف عنه فهو باطل ويرد البذل الى المسرق والله اعلم وسئل شخص آخر بما صورته
في رجلين تخاضعا على حسبة بلدة بالمقاطعة بمال ضجر من الخاصة فدفع أحدهما للآخر مبلغا
على ان متى طلب الحسبة المذكورة بنفسه أو بناشه فالبلغ المدفوع في نظير اسقاطه حقه من الحسبة
المرقومة يكون في ذمته له رجع به نصالحا على ذلك وبراء كل الآخر براء عاما وأشهد كل على نفسه
انه لا يستحق قبل الآخر حقا ولا استحقاقا كما حرت العادة في الصكوك وبعد ذلك تعرض له
في النسبة المرقومة فهل لمن دفع المبلغ ان يرجع به والحال انه مقر بأنه أخذه في نظير تركه
للحسبة المذكورة وعدم تعرضه له فيها أجاب للدافع الرجوع فيما دفعه والحال هذه اذ الصلح
على مثل هذا باطل اجماعا اذ اللقطة على الاحتساب لا تجوز شرعا والبرأزي في المكفر على فاعلى
ذلك كلمات تقوم بها القيامة عليهم والابرة العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى رجوا
به قاطبة وخصوصا مع اقراره بعد انه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاطه حقه من الحسبة المذكورة
ولا حوله وعلى تقدير ان ثبت له حقه في ذلك فقد كلف الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها
كحق الشفعة فالوصالح عنه بمال يضار به بطل ولا شيء له ولو صالح احدي ذواته بمال لتترك
نوبتها لم يلزم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المرو في الطريق والشرب على الختار في هذين لا يجوز
فما بالك من المكوس والضرائب والمقاطعة عليهما وخصوصا علق الابراء بشرط تعليق الابراء
غير صحيح كما في المتن والشروح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المستطوره حرام
لا وجه له فهو والرياسه وقد صرحوا بان الابراء عن الريا يصح وتسمع الدعوى بوقبل البينة
هذا وقراره بعد الابراء العام بأنه أخذ في نظير تركه الحسبة بمنزلة اقراره بعد انه لا شيء له في ذمته
وقد أفنى ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البينة وعدم منع الابراء العام لذلك أخذ من كلام

مطلب
في رجلين تخاضعا
على حسبة بلدة
فبذل أحدهما مالا
للآخر لتكتب باسمه
فطلب اذ الرجوع

مطلب
تخاضعا على حسبة
بلدة فدفع أحدهما
لصاحبه مالا
على ترادف طلبها
فله الرجوع بما
دفع

قاضي خان في الصلح صرح به في الاشياء في كتاب القضاء ومما صرحوا به ان كل صلح حل حراما او حرم
 حلالا فهو باطل والحاصل ان المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة المزبورة لا فائده
 ولا مستوع له شرعا فالواجب على من بسط الله له يدا في الحكم رده الى مستحقه والله اعلم سئل
 فيما لو عرفت الورثة بان ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا عدم اطلاعهم على المورثهم
 من الدين وكتب بذلك حجة وقبضوا المبلغ ثم ظهر ان بذمتهم لمورثهم ان يدمنه هل لهم الدعوى بما ظهر
 واقامة البينة عليه ام لا وهل اذ جرى الصلح بينهم وكتب به صك وفيه ابراء كل منهما الآخر عن
 دعواه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة وارادت الورثة العود الى دعوى الزائد هل تصح دعواهم
 ام لا ايجاب نعم لهم الدعوى بما ظهر واقامة البينة على الزائد المدعى ومن له الفقه ان يدعى منها بارج
 ثم اذا ادعى بعد ذلك ببقيتها او بشئ منه وعينه لا يمنع اذ ليس فيه تناقض ولا راحة تغادر كما
 هو ظاهر واما العود الى الدعوى بعد ابراء تلو الصلح في البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى
 جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصك وفيه ابراء كل منهما الآخر عن دعواه او كتب واقر المدعى ان العين
 للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح للابراء السابق
 والمختار انه يصح الدعوى والابراء والاقرار بضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن
 يدل على بطلان المتضمن ولقد فزع هذا المختار ائمة خوفا من ان يحجر الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ
 يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابراء ابراء عاما غير داخل تحت الصلح او يقر
 بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكمنا لو حكم بطلان هذا الصلح لا يمكن
 المدعى من اعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله اعلم سئل في تركة الميت اذا كانت مستغرقة
 بالدين فصول تحت الزوجة عن ادائها ومهرها بشئ من التركة هل يصح الصلح ام لا ايجاب استغراق
 التركة بالدين يمنع الورثة من الملك في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما صرح به في الهداية
 وغيرها والله اعلم سئل عن المتخارجين هل لاحدهما ان يرجع بعده ام لا ايجاب ليس ذلك
 حيث وقع صحبا والاصل صحته ففي البرازية لو سئل عن صحته يغني بصحته حلالا على استيفاء الشرط
 اذ المطلق يحمل على اكمال الحال من الموانع للصحة والله اعلم سئل في تركة بين زوجة وأخ
 صاحب الزوجة الاخ واخرجته من التركة على شئ معلوم وكتب صك التخرج بينهما ومات الاخ
 هل لاولاده ان يدعوا في التركة شيئا كان ظاهرا وقت الصلح ام لا ايجاب ليس لاولاد الاخ ان يدعوا
 في التركة شيئا بعد التخرج المذكور والله اعلم سئل في رجل اخذ عن آخر كتابه وقف بامر
 سلطان فادعى اخذه على المأخوذ منه انه اخذ عوائد الكتابة في زمنه فصالحه على ما دفعه له
 هل يصح الصلح ويستحق المال ام لا يصح ويرجع به عليه لكون العوائد انما هي شئ يدفعه
 المزارعون من مالهم للكتابة لا من مال الوقف ايجاب الدعوى المذكورة دعوى باطله والصلح
 عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بما دفعه له والحال هذا كصلح عن تحليل الحرام او تحريم

مطلب
 اعتراف الورثة
 بان ما بذمتهم فلان
 لمورثهم كذا وكذا
 لا يمنعهم من دعوى
 الزيادة وكذا البراءة
 بعد الصلح
 الفاسد

مطلب
 استغراق التركة
 بالدين يمنع صحة
 الصلح عنها وكذا
 القسمة
 ليس لاحد المتخارجين
 الرجوع

مطلب
 اد اصال احد الورثة
 صاحبه ليس لاولاد
 المصالح ان يدعوا
 شيئا كان ظاهرا وقت
 الصلح

مطلب
 رجل اخذ
 عن آخر كتابه وقف
 فادعى اخذه على المأخوذ
 منه انه اخذ عوائد
 الكتابة في زمنه فصالحه
 الخ

الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من علما ثنا والله أعلم سئل في متدا عيين
 جرى بينهما عقد صلح وكتب صك الاستهاد والتبارى بينهما ثم بان فساده الصلح واداد المدعى
 العود إلى دعواه هل لمذلك أم لا أجاب نعم له ذلك في المختار كما ذكرنا البرزاي في الدعوى في التلح
 من دعوى الصلح والله أعلم سئل في ورثة نفا سموا الورث وأشهد كل منهم انه وصله حقه
 من التركة ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح هل تصح دعوى الوارث المشهد على نفسه
 في حصته منه أم لا أجاب نعم تصح دعواه في حصته مما ظهر ولا يضره في ذلك تقدم
 الاشهاد المرقوم قال في الاشياء والنفاث في اوائل كتاب القضاء والشهادات او الدعوى صالح
 أحد الورثة وأبرأ عاقما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته
 كذا في صلح البرزاية انتهى وفي كثير من الكتب مثله فاذا كان هذا مع البراءة العام فكيف لا
 تصح دعواه به مع عدمه فافهم والله أعلم سئل فيما اذا صالح أحد الورثة عن التركة وأبرأ
 عاقما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح هل تجوز دعوى حصته منه أم لا أجاب هذه
 المسئلة ذكرها كثير من علما ثنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة والبرزاية وقال لا رواية فيها
 ولها ثل ان يقول تجوز دعوى حصته منه وفي البرزاية وهو الاصح ولها ثل ان يقول لا انتهى
 وحيث ثبت الاصح لا يعدل عنه والله أعلم سئل في قوم قتل بينهم قتيلا ن فصالح اولياؤه
 المتهمين بهما على قدر من المال وانفقوا على أخذ بنتين به فعقد على احدهما ولم يعقد على الاخرى
 هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه أم لا وطلم المطالبة بالمبلغ من المال الذي
 وقع الصلح عليه أجاب لا يجبرون على ذلك والصلح عن النجاة بالمال جائزا لا جماع ولا يجوز
 بالحرمة ولا بما ليس بمال بالاجماع والله أعلم سئل في رجل له غنل خرق قدر معلوم من زيت
 الزيتون مرضى الآخرو مات بعد ان أعلم أخاه بماله عند فصالحه عنه بمبلغ معلوم من
 الدراهم سلمه له صلحا عما بذمة أخيه ومضت مدة تزيد على سنة أو يزيد ومات رب الزيت للمصالح
 والآن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك
 والحال هذه وقد مضى الصلح بحل العقود على العمة ما أمكن وقد أمكن فيحل على العمة والله
 أعلم سئل في رجل له على آخر دين مكتتب في محكة طالبه به فقال لا أقولك بمالك حتى تؤخره
 عني ففعل هل يلزم التأخير أم لا أجاب ان قاله علانية بخضرة الشهود يؤخذ به في الحال
 وان قاله سرا صح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله الذي أجله كما صرح به في الهداية
 والكافي والدرر وملحق لا بحر وغيرهما من الكتب المعتمدة والله أعلم سئل فيما لو أقام ولت
 المقتول على القاتل بينة بقتل يوجب الدية على العاقلة فتقضى بها ثم اصطالحا على اقل من الدية
 من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على العاقلة والقاتل كاحد ثم او يكون الكل على
 العاقل وحده أجاب يكون على العاقلة ولا يتحول عنها بالصلح المذكور بعد تقرره لانه استقام
 العاقلة

مطلب
 اذا ظهر فساده
 الصلح فالتدعي
 العود الى الدعوى
 مطلب
 قسم دعوى
 الوارث في شيء
 ظهر من التركة
 بعد الصلح ولو
 حصل البراءة
 العام

مطلب
 شمع دعوى
 ما جله فلا
 فصل

مطلب
 صالح او لينة
 للمقتولين المتهمين
 على مبلغ وانفقوا
 على اخذ بنتين

مطلب
 رجل ما ويزمته
 تدعى الزينة فصالح
 بغير رب الزيت
 على مبلغ من الصلح

مطلب
 رجل له على تزدين
 فطالبه به فقال
 لا أقولك به حتى
 تؤخره عني

مطلب
 اذا صالح ولي
 للمقتول القاتل
 على اقل من الدية
 بعد القضاء بها
 قبل الصلح على
 العاقلة

للبعض من الدية المقررة والباقي على حاله وليست هذه مسألة ما وجب صلحا
 فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقتدر بقضاء القاضي لا بصلح
 المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ما وجب صلحا صورتها صالح ابتداء قبل
 القضاء بها ففيها لا تتحملها لان صلحه لا يسرى عليهم أما قضاء القاضي
 فهو سار عليهم لولا بئنه العامة ولا ولاية للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية
 التزام فينفذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم **كتاب المضاربة**
 سئل في مضارب بالربع في ما شئت اشترى بها حليما وأوعاه في اثني عشر عدلا وكسده
 فقومه رقب المال بما زاد عليها واشترى من المضارب ثلاثة منها بغير عيبتها ونقض المضاربة
 هل يصح الشراء والنقض أم لا والمضاربة باقية أم لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة أما الأول
 فليجهاالة المبيع كبيع ثوب من ثوبين والا فاصل البيع من رقب المال اذا استوفى الشروط جاز
 وأما الثاني فلما صرحوا به أن رأس المال اذا صار عرضا لا تنقض المضاربة بصريح النقص ولا
 ببيع العرض والله أعلم سئل في مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله
 يمينه أم لا اجاب القول قوله يمينه والله أعلم **كتاب الوديعة**
 سئل في رجل أودع عنده أهل قرية أمتهم وابلهم زمن الفتنة اذ قصد هم
 باغ جا ثرجاء أن تسلم من يده فلما حضر ذلك الباغي سمع بابل الوديعة فطلبها من
 المودع طلبا خبيثا وأمره باحضارها بحيث لو لم يدفعها لا وقع فيه قتلا او اطلاق عضو
 أولخذ جميع ماله فدفعها المودع خوفا على نفسه مع جعله هل يضمن أم لا اجاب لا يضمن
 المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يمثل أمره بقتله أو يقطع عضوا منه أو
 يضربه ضربا يخاف على نفسه أو عضوه أو يتلف جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته
 كما علم من كلام العلماء والله أعلم سئل في رجل أودع آخر من النقد قدرا معلوما
 ومن العبي كذلك وأمره بان يوصلها لزيد فوصله النقد وناخوت العبي عنده لعذر
 المرض أو ما فامر أخاه بأصلها اليه لعذر المرض فأرسلها ومات المرسل اليه فادعى
 المودع ان العبي لم تصل الي زيد هل القول قول المودع يمينه أم لا اجاب القول قول
 المودع في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسال مع أخيه الذي يحفظ به ماله
 كما هو المفتي به نص عليه في النهاية والله أعلم سئل في بكر صغيرة زوجها ولها
 من رجل بالولاية وقبض مهرها ومات الاب ثم ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر
 فأبى الزوج انه دفع مهرها لابيها وقبضه أبوها وهي بكر قاصر فهل لها الرجوع بنظير
 ما قبضه أبوها من المهر من خلفاته أم لا اجاب هذه المسئلة رابعة الى مؤالامين
 عن تجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل

مطلب
 اذا صار مال المضاربة
 عرضا فاشترى رقب المال
 بعض العرض بغير عيبتها
 ونقض المضاربة لا يصح
 البيع ولا النقص
 مطلب
 القول للمضارب في
 هلاك مال المضاربة

مطلب
 اكراه المودع على
 دفع الوديعة لغير
 ما اكتمل لا يضمن

مطلب
 المودع المأمور بأصل
 الوديعة الى زيد ثم
 ذمته بدفعها لزيد
 ولو مع أخيه

مطلب
 اذا قبض الاب مهر
 ابنته الصغيرة ثم
 مات لا يرجع لها
 في تركته على ما فيه
 الخلاف

منها الاب اذ امانت مجهلا مال ابنه وقد ذكرها في الاشياء والنظائر ناقلنا عن جامع الفصولين
 وذكرها شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد عبد الله التمرناشي القزويني ناقلنا عن الفصول العمانية
 وان ذكر فيها قولين ففرق بينه وبين الوصي فقال وفي الفصول العمانية والوصي اذ امانت
 مجهلا لا يضمن واذا اخطأ به مال يضمن والاب اذ امانت مجهلا يضمن وقيل لا يضمن انتهى
 فتحران في المسئلة قولين والذي يظهر ادحجية عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة من الوصي
 فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي ايضا قول بالضمان واقتصر
 على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا انقضى ذلك فاعلم أنه ليس لها الرجوع على الراي
 في مختلفات أيها ما لم تثبت بالبرهان الشرعي انراستهلكه عينا وصادد ينارته بدمته
 بسبب الاستهلاك واذا لم يكن برهان فالقول قول الورثة بيمينهم على نفى العلم باستهلاكه ولا
 يطالبون بدفع من تركته والحال هذه والله أعلم مسئل في رجل زوج ابنته الصغيرة وقبض بمجل
 صداقها وما تبلايان فطلبت من تركته فادعى بقية ورثته ان اباها جهزها به هل يقبل
 مجرد قولهم أم لا بد لهم من بيعة على ذلك اجاب لا يقبل قولهم بلا بيعة لصيرورته دينها لها
 بذلك كما صرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتمة وجامع الفصولين وكثير من الكتب
 أما كلام الخاتمة فلم يعدم استثناء الاب في مسئلة الموت عن تجهيل وتعليط من استثنى أحد المتقار
 وأما كلام جامع الفصولين فلا نراه في احد ان ذكرى للشيخ في الاب بموتة مجهلا قيل لا كوصي فساقي
 بصيغة التمريض وقال في الثالث والثلاثين راجع المختصر ما المودع مجهلا ولم تدبر الويعة بعينها صار
 في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى ولا سيما في بلادنا فان اكثر الناس خصوصا من بني الفلاني يكون
 مهوور مولياتهم ولو هو عن ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقف والسلطات
 والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لان عدمه في هؤلاء لثلاثا يتوقف عن الولاية بسبب الضمان
 والله أعلم مسئل في رجل ارسل الى بواب وكالة الرحلة حملا من الثياب الفرسية فوقع الحمل في ماء
 فغرق فحقق البواب ان ان تركه بلا نشر في الهواء تلف فنشره حتى جف وأعاده كما كان فادعى
 رتبة على البواب انه نقص منه كذا فما الحكم اجاب القول قول البواب بيمينه انه لم يتعد على
 الاثواب بأخذ شيء منها ولا يكون متعديا بنشرها الاصلاح أمرها لانه فعل جميل ما على
 المحسنين من سبيل والله أعلم مسئل في حراث سلم الثور للبقار فضاع في يده من غير تعدل يضمن
 أم لا تجريان العادة بالدفع اليه لا على وجه الاطراد الذي لا يختلف من اهل قرية من قري كبلاد
 اجاب لا يضمن والحال هذه والله أعلم مسئل في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطعا مصرية
 ليوصلها الى فلانة التي خطب بنتها فدفعها ثم اخلفها هل يلزم الدافع استردادها من الام أم لا
 اجاب لا يلزم الدافع استردادها والحال هذه لانه أمين وقد أدى أمانته بالدفع لمن أمر بالدفع اليه
 وتم عمله فلا يكلف الى الاسترداد ممن دفع اليه والله أعلم مسئل في رجل اودع آخر ثورا شه

مطلب
 اذ قبض الان بمجل صدق
 ابنته الصغيرة ثم مات
 فاراد الرجوع في تركته
 فادعت الورثة التحم

مطلب
 رجل ارسل الى اخر حمل
 قاش فاصابه ماء ففسد
 المرسل اليه فالقول له اذا
 اتهم المرسل ماخذ شيء منه

مطلب
 حراث دفع ثورا الى بقر
 فضاع في يده لا يضمن

مطلب
 دفع لآخر درهم ليوصلها
 الى ام مخطوبته لا يلزم
 استردادها اذا لم
 يتزوجها

مطلب
 لو اودع المودع الوديعة
 ضمن

ان المودع اودعه عند آخر غير اذن المودع وهلك هل يضمن للمودع الاول قيمة الثوب يوم الابداع من الثاني
 أم لا اجاب نعم يضمن قيمة الثوب يوم تعدى عليه بالابداع وغاب عنه والله اعلم **سئل** في امان
 بفرضه سلطانة يرد اليها السفن فيلقى وسفها يسا حطبها اذ ست سفينة بها ومن جملة وسفها ايكاس
 بها أقشة قال يسفانها لامين الفرضه اذ حضرا هل الايكاس اوصري مكتوب من احد منهم بطلب ما
 هو له فكنه من اخذه فحضر جماعة من اهل الايكاس واخذوا ما لهم وبقي كيسان فحضر رجل
 ومعه مكتوب بهما فاخذهما بمعرفة لامين وأوسقهما في مركب فانكسرت المركب وغرق
 ما فيها وهما من جلته هل اذا ظهر ان اخذهما غير المالك يضمن لامين أم لا اجاب لا يضمن
 الامين اذ لا وجه لصنانه لانه حيث ظن ان اخذهما له حق الاخذ لم يكن مفروطا في الحفظ
 كمسئلة الحامي يظن ان رافع الثياب مالكمها لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرافع مالكمها
 فكذلك هنا لما ظن الامين ان اخذهما له حق الاخذ فافهم **سئل** في مودع اودع الوديعة
 عند رجل وفارق فضاع عن المودع الثاني هل يضمنها المودع الاول بمفارقة أم يضمنها
 المودع الثاني اجاب يضمنها المودع الاول عند ابي حنيفة لا الثاني لتعديده بمفارقة كما ذكر
 في السؤال والله اعلم **سئل** في رجل اودع آخر دابة فطلبها المودع فقال له المودع اودعها عند
 فلان ثم ردها على فصاحت عندي وكذبر المودع فما الحكم الشرعي اجاب يضمن اذ كذبر المودع
 ولم يبرهن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق لايئنه والله اعلم
سئل في رجل من العرب اودع عنده آخر دابة وربطها بتجاء بيته وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو
 العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها من رأسها وسرق هل يكون متعديا فيضمن أم لا اجاب لا يضمن
 حيث حفظها بما يحفظ به ماله لانه الواجب عليه حفظها كذلك وليس عليه ما لا يقدر عليه والله
 اعلم **سئل** في امرأة دفعت وديعة لرجل مع اخ زوجها بغير اذن من زوجها ليوصلها له فطلبها وادعى عدم
 الوصول اليه هل القول قوله في ذلك وتضمن حيث لم يأذن لها بالدفع له أم لا اجاب نعم تضمن بارساء
 مع اخ زوجها والقول قوله انها ما وصلت اليه لانها صارت ضامنة بارساءها معه والله اعلم
سئل في رجل اودع آخر سوارا ثم مات المودع فطلب الوارث السوار من المودع فادعى
 دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا اجاب القول قول المودع انه رد الودعة الى
 المودع بيمينه وليست مسئلة الامانات تنقلب مضمونة عن تجهيل فافهم والله اعلم
سئل في رجل سلم ثوبه لاكاره ليحفظه ويحرق عليه فصا ربييته في دار غيره ولا يبيت
 عنده فاصبح مقطوع العصبين هل يضمن هو ام صاحب الدار ام لا ضمان عليهما اجاب
 يضمن الاكار لا صاحب الدار لان الاكار امان كما للمودع ووضع في دار الاجنبي ايداع هو
 لا يملكه فيضمن والله اعلم **سئل** في مودع استهلك الحنطة الوديعة في زمن الغلاء فظا
 للمودع في زمن الرخاء بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه او يلزمه حنطة مثلها

مطلب
 وضع صاحب السفينة
 ايكاسا فيها أقشة عند
 امين الساحل وامره
 بدفعها لاربابها عند
 مجئ احد منهم او كذا

مطلب
 اودع الوديعة فضاع
 ضمن الاول

مطلب
 يضمن المودع ان كذبه
 المودع في قوله اودعها
 واسترد دتهام ضاعت

مطلب
 اذا سرق الوديعة
 والمودع يحفظها بما
 يحفظ به ماله لا ضمان
 عليه

مطلب
 دفعت الوديعة الى رجل
 مع اخ زوجها والقول
 لرجل في عدم الوصول

مطلب
 القول للمودع في انه ردها
 لرجلها عند طلب وارثه

مطلب
 اذا بئت الاكارا الثوب في
 بيت غير صاحبه فهل يضمن

ليه
 اذا استهلك المودع الحنطة
 الوديعة يجب عليه مثلها

اجاب يضمن مثلها لاقمتها يوما الاستهلاك والله اعلم سئل في مودعة ردت
 الودعة لربها فوجد هانا قصة فسالها فقالت ان زوجي اخذ منها في حياته من غير علي
 فما الحكم اجاب اقارها ينفذ في حصتها من تركته ولا ينفذ على بقية ورثته فان وقت
 حصتها بها فيها والا فلا يلزمها فيما زاد عنها ولا يلزم بقية المودعة شيئا باقارها والله اعلم
 سئل في رجل اودع آخر با رودة ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه بها على المودع بفتح
 الدال فقال دفعتها لربها هل القول قوله في الدفع بيمينه ويراعى الضمان ام لا اجاب القول
 قوله بيمينه ويراعى الضمان قال في الاشياء والنظائر في كتاب الامانات كل امين ادعى
 ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله والمودع امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله
 والله اعلم سئل في رجل ادعى ضياع المتاع هل يضمن ام لا ويقبل قوله بيمينه اجاب موافق
 لا يضمن بالضياع والقول قوله بيمينه فيه والله اعلم سئل في امرأة دفعت الى رجل ثيابا
 يبيعها وان لم تباع في يومها يردّها عليها فبقيت عندها ما مع قدرته على الرد في يومه فماتت هل
 يضمن ام لا اجاب نعم يضمن لما لفته الشرط الذي شرط عليه مع قدرته والله اعلم سئل في مودع
 الغاصب اذا اقره الموصوب على الغاصب هل يبرأ ام لا اجاب نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد
 على الغاصب والله اعلم سئل في رجل اودع آخر قوسا فادعه للمودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع
 الثاني بغير اذن المالك هل للمالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس ام لا اجاب نعم ان يضمن
 الثاني والحال هذه والله اعلم سئل في مودع قامت عليه لصوص مع جملة القافلة التي هو فيها فلما
 توجهت للصوص نحو وضع الودعة في جذر شجرة وانحفاها عن الاعين حذر اعليلها فلما رجع
 في وقت امكنه فيه الرجوع اليها لم يجدها في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن ام لا وهل جيب
 علم فيما من اللصوص على تلك القافلة يكون القول قول المودع في ذلك ام لا اجاب وضع الودعة
 وانحفاها في جذر شجرة مما تارة في المغارة عند توجهه للصوص الى الموضع غير موجب للضمان
 قبلها اذا رجع اليها في وقت امكنه الرجوع فيه اليها من غير تاخير اذ تعين الحفظ فيها كدفعها
 لاجنبى عند وقوع ضرورة كحرق واذا علم خروج اللصوص على القافلة قبل قول المودع في ذلك
 كما قيل وضعها عند اجنبى اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام المشايخ قاطبة والله
 سئل في رجل اودع آخر دراهم فانفق المودع بعضها وملك الباقي من غير تعريض هل يضمن ام لا
 وهل القول قوله في مقدار ما انفق منها وما بقي بيمينه ام لا اجاب يضمن ما انفق والقول
 قوله فيه بيمينه والله اعلم سئل في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها عجوة الى يافا فلما
 مع راع فاكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني ام لا اجاب لا يضمن وهو كمن
 المودع والله اعلم سئل في رجل اودع مكاريا حمارا عليه عجوة يوصلها لاخته بمكانة افجع
 الحمار في اثناء الطريق عن حملها فحملها المكارى على حماره وسقط له حمارا آخر في اثناء الطريق

مطلب
 قالت للمودعة ان
 زوجي اخذ من
 الودعة في حياته

مطلب
 يصدق المودع
 في قوله ردديت
 الودعة لربها

مطلب
 ضياع ما في يد
 الدلال
 مطلب
 قيل لا يبرأ ان لم
 تباع الثياب في يومها
 فردّها

مطلب
 للمالك ان يضمن
 للمودع المتأخر
 مستحب
 وضع الودعة
 الودعة في جذر
 شجرة حين قامت
 عليه اللصوص

مطلب
 انفق من دراهم
 الودعة وصانع
 الثاني
 مستحب
 اذن له ان يبيع
 الودعة لغيره
 فلو سئل
 المكارى

سئل
 رجل اودع مكاريا
 حمارا عليه عجوة
 يوصلها لاخته
 الخ

فاشتمل

فاشتغل به فذهب الحمار الذي عليه العجوة وضاعت العجوة هي تضمنها ام لا اجاب لا تضمنها
والحال هذه ففي جامع الفصولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى ستاجر حمارا وحمل عليه وله آخر
فسقط حماره في الطريق فاشتغل به فذهب الحمار للمستاجر وعنه فلو بجبال لو اتبع الحمار المستاجر
بهلك حماره ومتاعه لم يضمن والا ضمن استدل لا بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك
الحفظ لو كان بلا عذر اما لو بعدد فلا يضمن اهـ فاذا كانت واقعة الحمار هذه بحيث لو اتبع حمار
العجوة يخاف ضياع بقية الحمار لا ضمان عليه لقوله في الذخيرة وغيره ان الامين انما يضمن
بترك الحفظ لو كان بلا عذر اما بعدد فلا والله اعلم سئل في امرأة اودعت اخرى سوارا فلما
طلبت قال عندى ام على ثلاثة ايام مروا حضرة لك فلما مضت ادعت انه ضاع قبل قولها
عندى وانما استهلكت رجاء ان تجده هل تضمن ام لا اجاب تضمن قال في البراذية
استعار كتابا فضياع فجاءه مالكه فلم يخبره بالضياع ان لم يكن آيسا من وجوده لاضمان عليه
ولو كان آيسا من وجوده يضمن قال المصدر والشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية
فانه اذا وعهده الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذ كان دعوى الضياع قبل الوعد كما مر
وبيرفتى اهـ وحكم الوديعة حكم العارية والله اعلم سئل في امرأة اودعت عند اخرى دراهم ثم
طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها به ثم طلبتها فقالت ضاعت هل تضمن ام لا اجاب
تضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى اعلم سئل في رجل اودع
برامو حيا الى سماط سيدنا الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الجليل فوضعه في مكان مضيق
بيت خراب وعرضه للهلاك حتى هلك بوقوع الامطار عليه فهل يضمن مثله ام لا اجاب نعم
يضمن والحال هذه اجماعا والله اعلم سئل في رجلين اشترى با موصا واودعه من البائع بعد
قبضه وغابا ثم حضرا احدهما واخذ الباموس من البائع ونقله الى قرية اخرى واودعه عند رجل
فسرق هل يضمن ام لا اجاب نعم يضمن قال في جامع الفصولين راى الشيخ الكبير سئل مولانا
مواش لما فغا با احدهما فدفع الشريك الآخر كلها الى الراعى هل يضمن نصيب شريكه اجاب لا
يضمن اذ يمكنه حفظها بيد اجيره فلا يصير مودعا غيره الى اخر ما ذكره وسئلت بالاول
اذ الشريك فيها ليس بمودع فيها وفي مسألة السير مودع فضمن بالايدي والله اعلم سئل في
اربعة شركا في ساقية اشترى اربعة ارباع من بزر النيلة واودعوه عند احدهم واذا نواله
بدفعه لقيم الساقية وصار يزرع منه شيئا فشيئا والآن قيم الساقية يقول ما زرعت الا
ربعا ونصف ربع والشريك المودع يقول سلتك الجميع ولا ادري ما صنعت به فهل يلزم
الشريك المودع ما نقص البزرام لا وهل القول قوله يمينه ام لا اجاب لا يلزمه ذلك والقول
قوله يمينه انه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم يقول المودع ما صله القول قول كل منهما في ثنى
الضمان عن نفسه والحال هذه والله اعلم سئل في فرس مشترك بين اثنين اعادها احدهما

مطلب
طلب الوديعة
صاحبها فقال له
المودع ام هل
ثم ادعى الضياع
الح

مطلب
كالذي قبله

مطلب
يضمن المودع
الوديعة اذا
وضعتها في مضيق

مطلب
اشترى با موصا
واودعه من البائع
فدفعه لاحدهما
بغيبه الآخر فمن

مطلب
اشترى اربعا واودع
عند احدهم وامر
ان يدفعه لقيم
ساقية فاقول له
في انه دفع الكل

مطلب
اعاد احد الشريكين
الفرس بغير اذ
شريكه وارسلها
المعير مع رجل

بغير إذن الآخر لرجل ليركبها إلى مكان معين فركبها وتجاوزه وهلك تحتها وكان المغير مسلحا
مع رجل وديعة ليوصلها إلى المستعير فوصلها فاختر الشريك الذي لم يأذن تضمن شريكه
لكونه اعادها بلا إذن والمغير ضمن المستعير بسبب المجاوزة عما عين له والمستعير يريد أن تضمن رسول
المغير هل له ذلك أم لا **أجاب** ليس على الرسول ضمان والحال هذه والله أعلم **كتاب العار**
سئل في رجل سخط به يضيئ بيوتاً آخر استأذن الثاني الأول أن يبني سائر على بيته فيمنعها إذا طلع
عن الإطلاع على عورة الآخر فأنزله فمأرب البيت هل لو رثته رفع بناء الثاني عنه أم لا **أجاب** نعم
لو رثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أن له مورثهم لانه بمنزلة العارية والمغير إذا ما لورثته استردادها
والله أعلم **سئل** في رجل استعار من أخيه سيفاً وهلك المستعير ولم يبين حال السيف والورثة يقول لا أعلم
ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً ويؤخذ قيمته من تركته أم لا **أجاب** حيث مات ولم يبين حال السيف
ولا يعلم أن وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة فتجب قيمته فيها والحال هذه والله تعالى أعلم **سئل** في رجل اشتري
فرساً وتسليم يائماً ركبها رجل عارية وأمره بفتح ووصولها إلى مكان كذا يردّها عليه فلما وصل إلى المكان العين
دفعها إلى ولد البائع ليركبها إلى موضع آخر فركبها فمهلك تحتها هل تضمن قيمتها المشتري وله الخيار في
تضمين المستعير الأول والثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم **أجاب** نعم تضمن والمالك الخيار أن شاء
ضمن للمستعير الأول وإن شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الأول والحال هذه والله أعلم **سئل** في مستعير
أخل قيد بهيمة العارية معه فذهبت وهو يبصرها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل تضمن أم لا
أجاب نعم تضمن والحال هذه والله أعلم **سئل** في اللعير والمستعير إذا اختلفا في الإطلاق
والتقييد ولا يثبت فلا يثبت القول مع يمينه **أجاب** الاختلاف في الإطلاق والتقييد متشوّع
إلى أنواع شتى في الأيام أو في المكان أو فيما يحمل عليه فالقول قول رب الدائر مع يمينه وإذا قال
أعرتني دابتك وهلك وقال المالك غضبتهامني فلا ضمان عليه إن لم يكن ركبها فإن كان قد
ركبها فهو ضمان وإن قال أعرتني وقال المالك اجرتكها وهلك من ركوبه فالقول قول الراكب
ولا ضمان عليه كذا ذكر كثير من علمائنا وباب الاختلاف في الإطلاق والتقييد واسع فلا
نطلق عنان القلم فيه إلا إذا رفع اليأس الواقع فظهر به العلة الموجبة للضمان وغيره والله أعلم
سئل في رجل بنى بناء في دار زوجته بأذن زوجها فهل يسوغ له البناء في ملكها ويصير البناء
لها أم لا **أجاب** نعم يسوغ فقد صرح علماءنا وغيرهم بأن الأذن من المالك بالبناء لغير المالك يبيح
البناء وقالوا كل من بنى في دار غيره بامرؤه فالبناء لأمرؤه ولو بنى لنفسه بلا أمرؤه فهو له وله رفعه قالوا لو
عمرها لها بلا أنهما قال لنفسه رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى
هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على أن يعمر ويسكن فعمرو سكن مئة يسقط مما اتفق قدر
أجرة المثل وإن لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع بما اتفق واتفقوا على أنه لو أقرانه بنى متبرعاً
كان متبرعاً وإن أقرت ابنه بنى ليسكن فظن بناؤه أنه يلزم عليه أجرة المثل لما سكن لأنها

مطلب
استأذن رجل صاحب
سطح أن يبني عليه سائراً
لورثة الأول الرجوع

مطلب
رجل استعار سيفاً
ثم مات ولم يبين

مطلب
إذا خالف المستعير
بإعارتها فمهلك في يد
الثاني فالمالك الخيار
في التضمين

مطلب
أخل قيد البهيمة
العارية فذهبت

مطلب
اختلاف المغير والمستعير
في الإطلاق والتقييد فيه
تفصيل

مطلب
في البناء في دار
زوجته

مارضيت متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكني أي نظير عمارته وإن أنكرت الأذن فالقول قولها وإن قال هو ما أذنت لي وقالت أذنت فالقول قوله لأن الأصل عدم الأذن وإذ ثبت عدم الأذن يرفع بناؤه ويلزم به وإن ثبت الأذن له وقصاد قاعلي أنه لو كان للمستعير رفعه يطلبها وإن تصادق قاعلي أنه ينبغي لها الرجوع بما أنفق وبما أنفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماؤنا والله أعلم **مسئل** في رجل استعار من آخر أرضا لزراعتها ما شاء فزرعها قطناً ثم أتى حول فاسترد المعير الأرض وفيها شجر القطن وحوث عليه واستمر باقيا في الأرض حتى أثمر فصل الثمر لصاحب الأرض أم للمستعير الذي أصبل البزمنه **اجاب** ثمر القطن وشجره للمستعير الذي يذبحه ولا شيء للمعير فيه والحال هذه والله أعلم **مسئل** في رجل استعار من آخر مصفا وتركه في بيته وخرج إلى بعض أشغاله فشرق من غير تفريط منه هل يضمن أم لا **اجاب** لا يضمن حيث لم تكن العارية مؤقته وأما إذا كانت مؤقته وهلك قبل مضي الوقت فكذلك وإن يعدها يضمن حيث أمسكها بعد مضيته مع إمكان الرقة والله أعلم **مسئل** في رجل استعار من آخر فساورها عليه بعد أن ظفرت عند المستعير وقطع لها ثم ماتت عند المعير ويذبحي أن موتها بسبب القطع الذي وجد عند المستعير والمستعير ينكر فهل القول قوله بيمينه ولا ضمان عليه أم قول المعير **اجاب** القول قول المستعير لأنها لم تمت بسبب القطع بيمينه وعلى المعير البينة ولو مات بسبب الظفر لا ضمان على المستعير لعدم التقدي منه كموتها خنقاؤها والله أعلم **مسئل** في رجل استعار حمارة لحمل معين وأمرها الكها بردها حال وصوبها وعدم بياتها فامسكها بعد الوصول من غير عذر وبيتها عنده فضا هل يضمن أم لا **اجاب** نعم يضمن بالامساك عنده والله أعلم **مسئل** في المستعير استعارة مطلقة هل يملك الأيداع عند أجنتي أمين أم لا وإذا كان يملك وصناع المستعار بلا تعد من المودع يضمن أم لا **اجاب** هذه المسئلة تختلف فيها علماؤنا فمن قائل بأنه يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم وبه أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فيرى القاضي رأييه لأن التزجج متساو والله أعلم بالصواب **كتاب الهبة** **مسئل** فيما إذا ملك زوجة نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون وربيع بدو وشاة تملكها شرعيا بإيجاب منه وقبول منها وقبضت الزوجة الانعام المذكورات بوضع يدها عليها كما قبضت العقار وتسلمت ذلك كله بعد التخلية من زوجها ثم ما الزوج ويريد وراثته أن يجعل الملكات ميراثا بينه وبين الزوجة فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتمليك صحيح لا يكون ميراثا عنه بل هي الزوجة بالتمليك المذكور **اجاب** هي ملك للزوجة المذكورة بالتمليك على الوجه المذكور وليس ميراثا عن الميت هذا وقد تقررتان هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكرناه سوى الفرض من أن أصلها بان أمكن التساوي فيه والا فهو مما لا يقسم فقصبة النصف منه

مطلب

إذا استرد المعير
الأرض وفيها شجر قطن
فهل للمستعير

مطلب

إذا سرق في مصفا العارية
من غير تفريط فلا ضمان

مطلب

رد المستعير الفرس
بعد أن ظفرت وقطع
لها ثم ماتت فاختلفا

مطلب

أمر المعير للمستعير
بردها بمجرد الوصول

مطلب

اختلفوا في طلب
المستعير استعارة
مطلقة الأيداع

مطلب

ملك زوجته
نصف جبل ونصف
بقرة ونصف غراس
وربيع بدو وشاة
ثم ماتت فأراد الوارث
جعلها أمرا

والحال هذه والبدن مما لا يقسم كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذا البجل والبقرة
والنساء مما لا يمكن قسمة الواحد منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله اعلم **سئل** في
شخص وهب ابنه وابن ابنه محمد وداود غيره من جميع ما يملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل
بعقد واحد هل يجوز ام لا **اجاب** ان حكم حاكم بوجهه جاز والاعا عند الامام وهي مسألة
هبة الواحد من اثنين والله اعلم **سئل** في امرأة جنت بعد دخول زوجها فطلب
زوجها من ابها ما دفع من مهرها ويطلقها فدفعه هاله استرداده ام لا **اجاب** نعم لم استرد
منه وقد صرحوا بان الاب لا يملك هبة مال ولده ولو بعوض ولا شك ان هذا مال الغير فدفعه
الغير للغير بغير حق فيسترد والحال هذه والله اعلم **سئل** فيما يرسله الشخص الى غيره
في الاغراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به ام لا **اجاب** ان كان العرف
قاضيا بانهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به ان مشليا فبمثله وان قيميا فبقيمته وان
كان العرف بخلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البذل
فحكمه حكم الهبة في سائر احكامه فلا رجوع فيه بعد الملاك والاستهلاك والاصل فيه ان
المعروف عرفا كالمشروط شرطا **سئل** فيما اعتاده الناس في الاغراس والافراح والرجوع من
الحج من اعطاء الشباب والاداءهم وينتظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه **اجاب** ان كان
العرف شائعا فيما بينهم لنهم يعطون ذلك لياخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسده كفاسده
وصححه كصححه اذ المعروف عرفا كالمشروط شرطا فيطالب به ويحبس عليه والله اعلم **سئل** في
ام وهبت لابنها الصغيرين بيوت الهمد النصف ولهذا النصف ولها جد اب وهي ساكنة بها
هل تصح ام لا ولا تنفيذ الملك **اجاب** لا تصح ولا تنفيذ الملك للشيوع والشغل والله اعلم
سئل في مريض مرض الموت ملك معتوقه دارا وحاصلا فيها متاع الواهب واصطبل
فيه دواب وما يتحصل من محصول قريتي كذا اومات هل تصح هذه الهبة ام لا **اجاب** لا تصح قال
في الخانية رجل وهب دارا لرجل وتسليمها وفيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول ليس
بهية ومثله في كثير من الكتب وبهذا اعلم عدم صحة ما سيحصل من محصول القريتين بالاولى لان
الواهب نفسه لم يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر في الخانية مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى
بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرحوا قاطبة بانها اذا
لرجل دارا الواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها لانها
وما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير اذا وهبه له ابوه دارا وهو ساكن لان قبض ابيه قبض له
والله اعلم **سئل** في رجل وهب جلا نزع محصودا بنفسه او بركيله ففداه ونقاه وخرت
حنطته وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبته ام لا لزيادة قيمته **اجاب** لا يصح رجوعه في هبته
والحال هذه اذ الموهوب نزع وقد صار بفعله حنطة وتبنا والله اعلم **سئل** في رجل يزعم ان

مطلب
وهب ابنه وابن
بنه محمد وداود
وغيره

مطلب
دفع الا ما قبضه
من الزوج من
المهر لم يطلعه

مطلب
فيما يدفعه الشخص
غيره في الاغراس

مطلب
مضمون مضمون
ما قبله

مطلب
وهبت لابنها
الصغيرين بيوتا
على اسواء

مطلب
لا يجوز هبة ما هو
مشغول بمتاع
الواهب

مطلب
ليس الواهب الموهوب
ان يرجع بعد فسخه
وتنقيضه
مطلب
هبة الشجر بدون
الارض لا تصح

صهره والد زوجته ملكه شجرا معلوما في حياته وحبس الشجر عن مستحقه هل له ذلك أم لا **أجاب**
ليس له ذلك وقد تقررت أن هبة الشجر بدون الأرض كهيئة المشاع المحتمل القسمة وهي لا تصح والله
أعلم **سئل** في امرأة أراد أن تزوجها الذي طلقها قائلاً لها لا تزوجك حتى تهينني ما لك
على من المهر وهو عشرة قروش فوهبه فتزوجها ثم طلقها بائناً هل يبرأ عن العشرة قروش
التي بذمتها أم لا **أجاب** لا يبرأ كما صرح به في الحانية ونقله عنها في البحر والله أعلم **سئل** في
أفراص معلومة لشخص في كل فوس منها حصّة معلومة المقدار ووجهها لابن بنته الصغيرين
وقبل لهما ابوها وتسلم ذلك والأفراص مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعاً أم لا
أجاب نعم يصح قال في البسوط الشيخ الاسلام شمس لا ثمة السر خشي رحمه الله تعالى ولو
وهب رجل لابنين نصف عبد أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أبواب مختلفة زهلي
ومروى وهو روى ونحو ذلك جاز لأن مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكان واهبا
لنفسه من كل ثوب وكل ثوب ليس بمحمّل للقسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا
والأفراص المذكورة من هذا القسم والله أعلم **سئل** في حبة مشاع يقسم هل تصح ولو صدق
الخصم على صدورها من المورث أم لا تصح ولا توجب الملك عند أبي خنيفة ولو حكم بها نائب
الحكم المأمور بالقضاء بلا صرح من مذهب الإمام أبي خنيفة **أجاب** لا تصح هبة للشاع الذي
يحتمل القسمة كالدار والأرض ولو صدق الوارث على صدورها من المورث فيه لأن تصرفه بقية
لا يصير الفاسد صحيحاً وكما لا تصح هبة من الأجنبية لا تصح من الشريك كما في أغلب الكتب ولا
عبارة عن شذوذ الفهم ولا تنفيذ الملك في ظاهرها رواية قال الزيلعي ولو سلمه شأنه ألا يملكه
حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضموناً عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقال
وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنها تنفيذ الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع أفادتها
للملك عندها البعض اجمع الكل على أن الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرماً
من الواهب قال في جامع الفصولين رافع الفتاوى الفضلي ثم إذا ملكت أفتيت بالرجوع للواهب
هبة فاسدة لذى رحم محرمة منه إذا الفاسدة مضمونة على ما مر فإذا كانت مضمونة بالقيمة
بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك انتهى وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه
بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كما بسع الفاسد إذا ما أحد الملتبأ بعين طوره
نقصه لأنه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقدّر أن القضاء يتخصّص فأدلى السلطان
قاضي القضاة مذهب أبي خنيفة لا ينفذ قضاؤه بمذهب غيره لأنه معزول عنه تخصيصه فالنحو
فيه بالرعية نص على ذلك علماؤنا رحمهم الله تعالى والله أعلم **سئل** في رجل شهد على نفسه
أنه ملك أولاد ابنه وسماههم في حجة جميع الستة قراريط في الدارين الغلاتين اللتين أحدهما
بنا بلس والآخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي بحضور الحاكم الحق ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم

مطلب
قال لها بعد طلاقها
لا تزوجك حتى
تهينني الخ
مطلب
إذا واهب حصّة من
أفراص معلومة لابن
بنته الصغيرين فتح

مطلب
لا تصح هبة مشاع
بمحمّل القسمة

الحق وحكم الواهب بالحصة المذكورة هل حكم الحق صحيح واقع في محله أم لا اجاب نعم
 حكم الحق صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير واقع في محله اذ هو حكم بلا خصم شرعي فلم يرفع الخلا
 والحق لا يرى جواز هبة المشاع فكان قضاءه قضاء ترك لان الملك لم يخرج عن الواهب والحال هذه
 والله أعلم سئل في امرأة وهبت احدى ابنيها دارا وسلمتها له ثم مات عنها وعن شقيقه المذكور
 ثم وهبتا للشقيق وسلمتها ومات عنها وعن زوجة واربع بنات منها وابن من غيرها فالحكم الشرعي
 في ذلك اجاب اما هبتها لابنها الاول فصحيحة لاستيفاء شرائطها واما هبتها لابنها الثاني
 قبل تميز نصيبها من نصيبه بالقسمة فغير جائزة لان هبة المشاع ولو من الشريك لا تجوز كما
 هو المذهب فيكون نصيبها للوروث لها عن ابنيها الاول باقيا على ملكها بالوراثة عنه لم يدخل
 في ملك ابنيها الثاني لقضاء الهبة وانقسم ما أصابها من ثلثي الدار اثنا عن أخيه على زوجته وابنه
 وبناته الاربع وأمه المذكورة فكان ما اجتمع لها من ابنيها عشرة قرابط وثلثي قيراط ولزوجة
 الابن قيراطان ثمن ما كان له ولابنه ثلاثة قرابط وسبعة اشباع قيراط وكل بنت من بناته
 الاربع قيراط وثمانية اشباع قيراط والله أعلم سئل في رجل وهب لابنه الصغير بيتا معلو
 محمدا وهل تصح الهبة بلفظ واحد ولمزم أم تحتاج الى قبوله اجاب نعم تصح الهبة ولمزم
 وتم بلفظ واحد قال في البرازية هبته من ابنه الصغير تتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضا
 لكونه في يده أو يد مودعه أو مستعيره لا يكون في يد غاصبه أو مرتهنه أو المشتري منه شراء
 قاصدا وهذا اذا علمه واشهد عليه والاشهاد للتحرز عن الجحود بعد موته والاعلام لازم لانه
 بمنزلة القبض والوصي كالاب والله أعلم سئل في الجدة أم الأم اذا كانت بنت بنتها في
 حضانتها فوهبتها أمتعة معلومة ووضعها في صندوق ثم ماتت تلك الجدة فهل تمت
 هبتها بمجرد الايجاب كما في هبة الاب لطفله أم لا تتم الا بقبض ولتها الجواب نعم تتم الهبة
 بعقد كل من له ولاية على الطفل في الجملة كالأم والجدة أم الأم وكل من يعوله لوجود الولاية
 في التأديب والتسليم في الصناعة صرح به في البحر وتنوير الابصار وغيرها والله أعلم سئل
 في شيخ قرية طلبت من جماعة مال ليدفعه لقسم القرية على شرط ان ما يجازيه عليه به يكون
 بينهم سوية فدفعوا على الشرط المذكور هل اذا دفع القسم شيئا يكون بينهم أم لا اجاب
 حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضمونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير
 من الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناول من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم سئل
 في رجل وهب ابنا له بالغا نصف ما يملك واولاد ابنه المتوفى قبله القاصر بن النصف الآخر
 وأحرم ابنا له آخر هل تصح هذه الهبة أم لا اجاب الهبة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 قال في مشتمل الاحكام نقلا عن تيمم الفناوي ان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى واذا
 قلنا بطلانها على الاصح فما تركه الواهب المذكور يجري على فرائض الله تعالى ووجهه الشيع

مطلب
 امرأة وهبت احدى
 ابنيها دارا وسلمتها
 له ثم مات عنها وعن
 شقيقه ثم وهبتا
 للشقيق

مطلب
 هبة الاب لابنه
 الصغير تتم
 بلفظ واحد

مطلب
 هبة ام الأم لابن
 ابنتها تتم بلفظ
 واحد وكذا كل
 من يعوله

مطلب
 أخذ شيخ القرية
 من جماعة مال ليدفعه
 لقسم القرية على الشرط

مطلب
 اذا وهب ابنه
 نصف ما يملكه
 واولاد ابنه النصف
 الآخر فالهبة غير
 صحيحة

والله أعلم سئل في رجل وهب لابنه حصّة شائعة في كرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل تصح هبته له ويملك الموهوب أم لا يملك الموهوب ولو باعه الموهوب له لا يصح أجاب هبة المشاع فيما هو محتمل للقسمه وهو ما يجبر القاضى فيه الآبى على القسمه عند طلب شريكه لها لا تفيد الملك للموهوب له في المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا كان أو غيره فلو باعه الموهوب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كله صاحب البحر نقل عن المبتقى بالمعجيه وغيره والله أعلم سئل في هبة الدين من عليه الدين هل الواهب الرجوع أم لا أجاب ليس الرجوع كما صرح به في التتارخانية نقلا عن السراجيه ونضر العبارة وفي السراجيه وهب بنا له عليه لم يرجع انتهى اقول وهو ظاهر لانه ابراء في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم سئل في مبتوتة ابرأت با تها من مهرها ودينها عليه بشرط امساك بنتها منه عندها الى أن تزوج البنت أو تموت ولو يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا أجاب لا يبرأ ولها مطالبة فقد صرح جوابات الابرأه عن الدين لا يصح تعليقه ويبطل بالشرط الفاسد وعن صرح به صاحب الكثر وغيره والله أعلم سئل في رجل وهب لابن أخته بيتا وسلمه له ثم مات الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لابن أخته أم لا أجاب ليس لهم الرجوع فيها وهبه الميت لما نعين لو وجد أحدهما لكن في المنع الاول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم كتاب الاجارة سئل في متول على وقف أهلى عقدا اجارة على حانوت الوقف ثم مات هل تنفسخ الاجارة بموته أم لا أجاب لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به علماؤنا قاطبة وقد قال في الاجابة موت المتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذى أجر وكذا القاضى لو أجر ومات وكذا الاب والوصى اذا أجر والصغير ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره اذا أجر الوقف بنفسه ثم مات لا تبطل الاجارة على الاصح والله أعلم سئل في رجل استأجر حماما في قرية فوق الجلاء بها قفر مع جملة الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الجلاء أم لا أجاب نعم تسقط كما صرح به في لسان المحكام وغيره والله أعلم سئل في ثلاثة استأجروا حماما في قرية على ان لكل واحد منهم ثلثا فيه ووقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لأشفاء بالاموات ورفعوا امرهم الى الحاكم الشرعى فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب اخي خيفة رحمه الله تعالى بسبب الشيوع مراعى لشرائط الحكم هل تنفسخ الاجارة بالحكم المذكور أم وهل اذا اوجر بعده بانقص من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل تصح اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل تلزم اجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا أجاب نعم تنفسخ الاجارة بسبب ما ذكر فقد صرح في جامع الفصولين في الفصل الحادى والثلاثين في مسائل الشيوع راى المصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه اعنى المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمه أولا لو كان كله للمؤجر فأجره من اثنين فان أجل وقال آجرت الدار منكما جاز بالاتفاق

مطلب
اذا وهب لابنه
حصّة شائعة في
كرم مشترك بين
الواهب وغيره
لا تنفسخ

مطلب
ليس الواهب ابرأ
من هو عليه ان
يرجع
مطلب
مبتوتة ابرأت زوجها
بشرط ان يملك
ابنتها منه فالأبراء
غير صحيح

مطلب
ليس لورثة الرجوع
فيما وهبه الموروث
لابن أخته

مطلب
لا تنفسخ الاجارة
بموت المتولى وكذا
القاضى والاب
والوصى

مطلب
اذا استأجر حماما
فقصر الناس تسقط
الاجرة

مطلب
اذا استأجر ثلاثة
حماما في قرية على ان
لكل واحد منهم ثلثا
فيه فحكم الحق بفساد
الاجارة بسبب
الشيوع

ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك او نحوه كثلث وربيع يجب ان يكون عند ابن خنيفة على اختلاف قريها اذا كان كله بينهما واجر أحدهما النصف من أجنبي ينبغي ان يجوز في رواية لافي رواية ثم روى لا سيجابى وقال آجر داره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو انفرد أحدهما بالقبول لم يصح انتهى وانت على علم من ان اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع الا من الشريك مدخل المسئول عنه واطلاق بعضهم صحتها من اثنين محمول على حالة الاجال لتعليمهم الصحة بتوحد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشرعى فينقد وحيث وقع كذلك فاجارة بعده باجرة مثله وقبض ولو على النصف من الاجرة السابقة سواء قلنا بأنها صحيحة أو فاسدة يجب فيها المسمى لانهما ان كانت صحيحة فهو واضح وان كانت فاسدة فوجهها آجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة بسببها على وقت قلت فيه ونزلت الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان امتنع الناس عنه بالكلية سقط الاجر بقدره كمشكلة أجملاء المصريح بها في كلامه والله أعلم **مسئل** في يتيم استعمله زوج أمه في اعمال شتى من جلته الحرق على فدان والزرع في أرضه مدة سنين بلا اجارة وبلا اذن القاضى هل له مطالبة بعد البلوغ باجرة المثل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركته أم لا **أجاب** له ذلك كالدين كما يعلم مما ذكر في الاجارة والله أعلم **مسئل** في يتيم استخذه رجل مدة سنين وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوى آجرة مثله ولما بلغ دفع له نصف فرس في مقابلة خدمته وتسليمها ويريد ان يرجع فيه هل له ذلك أم لا **أجاب** لا والله أعلم **مسئل** في رجل استخدم يتيما مدة على ان يعطيه آجرة خدمته ولم يعين له شيئا هل له آجرة مثل عمله أم لا **أجاب** نعم له آجرة مثله قال في القنية يتيم ليس له أب ولا أم ولا ممت استعمله أقرباؤه بغير اذن القاضى وبغير اجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم بأجر مثله فيها انتهى وقد تقرر انه ليس لغير الاب والجد والوصى استعمال الصغير بلا عوض ومسئلة السائل لا كلام فيها حيث آجره من هو في حجره وان كانت اجارة فاسدة ففيها أجر المثل وان لم يكن آجره من هو في حجره واستعمله بغير اجارة يجب ايضا آجرة مثله كما هو صريح كلام القنية والله أعلم **مسئل** في مؤجر امتنع عن تسليم العين المؤجرة اجارة صحيحة هل يجبس حتى يسلمها أم لا **أجاب** نعم يجبس في كل حق امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كان او دينا والله أعلم **مسئل** في مؤجر حبس العين المؤجرة عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فما الحكم **أجاب** يسقط عن المستأجر آجرة ما مضى بحسابه والله أعلم **مسئل** في بدلين ثلاثة يعملون فيه زيت مما يخرج من الزيتون يعلم عمل كل في زيتون الاخر بالاجرة المعتادة من الزيت الخارج يعلمهم المالك صحيح أم فاسد ولا يستحق واحد منهم بعمله زيتا بل له آجرة مثل عمله دراهم **أجاب**

مطلب
اذا استعمل اليتم
زوج أمه في اعمال
فله ان يرجع عليه
بعد البلوغ باجرته

مطلب
استخدم يتيما
بعد بلوغه الخ

مطلب
استخدم يتيما مدة
له آجرة مثل عمله
وليس لغير الاب والجد
والوصى استعماله
بلا عوض

مطلب
تسليم المؤجر على
تسليم العين المؤجرة

مطلب
بطلان المستأجر
في حبس
العين
المؤجرة
في مدة
الاجارة
فما الحكم

لكل فيما عمل الآخر في زيتونه الخاص به أجرة مثل عمله من جنس الدراهم لامن الزيت الخادج بعمله لان في معنى فقير الطمان والله أعلم **مسئل** في رجل أجرة آخر بيتين فانهدم أحدهما هل له فسخ الإجارة أم لا **أجاب** نعم له فسخ الإجارة قال علماؤنا الدار اذا انهدم بعض بناها فلم يستأجر الخيار بغير ينقص السكنى والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة بأجرة معلومة لدى قاض شافعي حكم بلزومها وما المستأجر هل للحنفي فسخ الإجارة وهل تعتبر التنافيذ بلا دعوى ولا حادثة أم لا **أجاب** نعم للحنفي فسخ الإجارة إذ حكم الشافعي بلزوم الإجارة لا يكون حكما بعدم انفساخها لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم وأما أمر الانقصالات والتنافيذ الواقعة في زماننا المجردة عن ادعاء ليست حكما وإنما هي افتاء وفائدتها تسليم الثاني للاول قضاء صرح بذلك الشيخ رحمه الله تعالى والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر أرض وقف من المتولى بأجرة معلومة مدته معينة ليبنى ويغرس ما شاء هل اذا ظهر بطلانها لدى حاكم شرعي يؤمر بالقلع أم له لانه ينفق بأجر المثل وان أبي المتولى لا يقطع **أجاب** نعم له الاستبقاء بأجر المثل وان أبي المتولى لا يقطع القلع لان ابتداء الفعل ليس ظلما قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب الفضلى وصى أو متوزر - روي البيهقي او منزل الوقف بدون أجر المثل يلزم المستأجر بأجر المثل أم يصير غاصبا بالسهميز لا يلزمه أجر بالسكنى ذكره هنا أنه يجب على أصول علمائنا أنه يصير قاصبا ولا يلزمه الأجرة وذكر الخصاص في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه أجر المثل وجعل حكمه كما في الفاسدة فقل له اتفقت بما ذكر الخصاص قال نعم انتهى والله أعلم **مسئل** فيما لو استأجر أرضا وقفا وبني فيها وانقضت مدة الإجارة هل للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل **أجاب** بان اطلاق المتون يقتضي انه ليس له ذلك ويكلف بالقلع ونقل في البحر عن انقضية وأدفع الخصم بانه ليس له ذلك حيث لا ضرر وان أبي الموقوف عليه ليس له ذلك فترجعه وانما لم **مسئل** في رجل علم صغيرا القرآن ولم يشترط له أبوه أجرة هل يقضى له بالأجرة أم لا تسميتها **أجاب** لا يقضى له بالأجرة حيث لم تعقد بشرطها ولكن مجازاة الاحساب بالنية من غير شرط مروية والله أعلم **مسئل** في رجل دفع ولده الصغير إلى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤدب حتى اذا قارب النصف متلا استتمله أبوه منه فراا من اسطر ما تعلمه عند وصول الطفل الى النصف والى تمام القرآن فما الحكم الشرعي **أجاب** ذكر شرح الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي القرني في منتهى الدعي بتدوير الابصار انه يجب على الخوى الموسومة قال في شرحه في منح الغفار الخوى ينتج الحاء غير المعجمة هدية تهدي الى المعلمين على رؤس سور القرآن قال قلت وهي المسماة في عرف ديارنا بالصرافة قالت المؤدب في يوم اخذها يصرف المعلمين عنده في اول النهار فيفرضون بذلك اليوم زكاة الراحة

لست اخرج من
 الايمان اني
 قد اذنب
 مائة مرة
 وانا اخرج من
 وقفا من مائة
 تسعين مائة
 وحكم الله اني
 لم اذنب مائة
 حكم الحق

مجلس
مناجرات، مناقشات
و غیره

۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵

والبطالة ثم قال ومشايخ بلح يجوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد بن سلام أنه قال أقضى بشهر
باب الوالد لاجرة المعلم وفي زماننا انقطعت عطياتهم ونقصت رغبات الناس في الآخرة فلو
اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بصحة الاجارة ووجوب
الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطاء الاجرة يجلس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر
الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه انتهى والله أعلم **سئل** في مؤدب أطفال نصب نفسه للتعليم
بالاجرة فكيف مدة يعلم ثم خرجوا من عنده فهل له على اباؤهم اجرة أم لا **الجواب** قال في البرزانية
يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية نقلا عن المحيط بآية
عند عدم الاستجارة أصلا يجب مهر المثل والله أعلم **سئل** يا خير دين الله لفتي سائلا
يجعل فضلك دمت بالاحسان يا عاملا بالعلم يا من قد حوى كل العلوم من العظيم الشأن
يا عالما يا فاضلا شهدت له كل الخلائق النشأ والجمان يا أفضل العلماء يا من فضله
خرقت به العادات في الاكوان أصل السؤال وما جرى في قصتي سأ صرحن به بلاكمسان
فصريحه أني فقير عاجز وأعلم الاطفال للقسوة أن علمت طفلا من أهالي خبرة
للخط والقراءة بالأتقان وتعبت في تعليمه يا سيدي حتى انتهى في الخط والعرفان
وطلبت أجرى من أبيه والجرا فأبى ولم يعطى جزا الاحسان فاذا أثبت الشرح يا مفتي الوري
فطلبت منه عادة الصبيك هل ذلك يلزم لي عليه سيدي أم لا أفدني بالنبي العذنان
وأبن وأوصي لي جوابا شافيا لازلت في مدد من الرحمن وكفيت من سوء الحسأ وشره
وحشرت في الاخرى مع الاعيان وملاة رب العرش ثم سلامه دوما على من خفق بالقرآن
والال والاصحاب أرباب الولد من أهر والاعداء في الميدان ملاح من قبر المجد نوره
وترتب القمري على الاعصا **اجاب** هه حمد دانم الازمان
وصلاة ربي للنبي العذنان من لديه علمه ببيكان
نصر الافاضل فيه عند أئمة سوق الخلاف على الجواز ونفيه
والا قدمون على اعتماد الثاني في عصرهم قد بان محض الوان
وعليه فتوى الناس اذ في تركه وعليه ان صحت بكل شروطها
يجب الذي سبى بلا نقصان كل العقود كلاهما ستيان
وعلى الولي المذبح حتما لازما وكذا على العيدي ويوم خميسه
والحلوة الموسومة النبيان يستأجر القرا القدر زمان
فيعلمون بأمر صاحب أمرهم فخذ الجواب مفصلا في نظه
مستوفى الاسكام في هذا الشأن أعمال خير الدين بالاحسان والله
سئل في رجل دفع ولده لفتية يعلمه القرآن ولم يذكرا مدة وشرط له خمسة عشر قرشا

مطلب
مكة الاطفال
مدة عند مؤدبهم
ثم خرجوا من عنده
مطلب
في مؤدب علم صغير
القرآن والخطاطة
الاجر من اسير فلم
يعط

مطلب
رفع ولده لفتية
يعلم القرآن وكلم
بذكرة امدة وشرط
له كذا فلما وصل

على تعليمه القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضها فقيد بتعليمه فوصل الى النازعات فتنازع
مع والده فيما دفع من الاجرة وما بقي منها فحاكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة
المساء والذي بقي منها اجاب يجب له اجر مثل عمله لان الاجارة والحال هذه فاسدة
والحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه اجر المثل فان ساوى المدفوع خريجا سواء وان زاد لجر المثل
عليه يكمل له وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي الولد بيمينه وعلى
الفقيه البينة والله اعلم **مسئل** في مستأجر ربحى ماء سنة تحت الزيادة بشرط دوران
الحجر الخماسي الذي بها وشرط الاجر على المستأجر محصول الاخذى فادارها المستأجر مدة
ولم يدر الحجر الخماسي وقل الماء فما الحكم الشرعي **اجاب** الاجارة المشروحة فاسدة
باجماع علماء ثنا والحكم في الاجارة الفاسدة اجر مثلها لا المسمى على حسب الاستعمال فينظر
اجر المثل لاستعمال ما عدا الحجر الخماسي باجبار عدلين فيدفع ولا يلزم الاجر المسمى وله اعنى
المستأجر فسخ الاجارة بل يجب عليه لحزمة الاستعمال في العقد الفاسد والله اعلم **مسئل**
في رجل استأجر حراما ثلاث سنوات فتحوّل عن هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد
الحام به أم لا **اجاب** يكون عذرا وله رد الحام كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من
كتاب الاجارة وصرح كثير بما يعضده كالولولواحي والبرازي والحافى وغيرهم والله اعلم **مسئل**
في رجل به داء في أنفه اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضر به لذلك مدة
وداواه فما الحكم **اجاب** للطبيب اجرة مثله وما اتفق في ثمن الادوية لفساد الاجارة على الوجه
المذكور والله اعلم **مسئل** في تيمارى من جملة تيماره ارض بها يثر منه دم هل يجوز له اجارة
الارض مع البئر لمن يرغب في استجارها أم لا **اجاب** نعم يجوز له اجارتها وهذه المسئلة
ترجع الى اجارة المقتطع وفيها للشيخ قاسم بن قطلوبغا تليذ الكمال بن الهمام رسالة مختصرة
من اخرى لغيره فيها وكذا للشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل الكل جواز الاجارة وسئل
الشيخ قاسم وقد ارسل له من مدينة غرة هل يجوز للجندي ان يؤجر ما اقطعه الامام
الاعظم من اراضى بيت المال او لا يجوز **اجاب** نعم له ان يؤجر ما اقطعه الامام ولا اثر لجواز
اخراج الامام له في اثناء المدة كالاثر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة ما اجر ثم قال
واذا مات المؤجر واخرجه الامام عن الارض تنفسخ الاجارة ثم قال وقد وقفت على جواب لبعض
الحنفية من اهل العصر انهم لا تنفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه
في ذلك وبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط الزوم ولشهادة ذلك قواعد علماء ثنا والحالة هذه
ثم نازع في عدم الانفساخ بهما واستظهر الانفساخ باشياء والحاصل ان صحة الاجارة لا كلاً
فيها واما لزومها ففيه كلام قد عرفته مما سقته بهذا الاختصار الجيب فان فيه معظم ما في
الرسائل فليعلم ذلك لانه مفيد جدا والله الموفق للصواب **مسئل** في قوته نصفها وقف

مطلب
استأجر ربحى ماء
بشرط دوران الحجر
الخماسي ولم يدر
لغلة الماء

مطلب
استأجر حراما
ثلاث سنوات
ثم عن هذه الحرفة
الى غيرها

مطلب
اتفق مع طبيب
على مداواته وجعل
له اجرة من بيان

مطلب
اذا كان في ارض
التيمارى يثر منه دم
يجوز له اجارتها

مطلب
قوته وقف اجز المسمى
عليها نصفها لغيره
تكون له ما يخص
منه من القلن

على برة ونصفها وقف على جهة بر أخرى أجر المتكلم عليها ثلثا شأنا لرجل سنة ببال
 ليتناول ما يحصل من الثلث المذكور من الغلال صيفيتها وشتورها هل هذه الاجارة
 صحيحة أم باطلة لا يجوز معها المستأجر ان يتناول شيئا من الغلال ما الحكم الشرعي
 الاجارة المذكورة باطلة غير منعقدة لما صرح به علماؤنا قاطبة من ان الاجارة
 ادوية على اتلاف الاعيان قصد الاتعقد ولا تنفذ شيئا من احكام الاجارة فاذا علم
 ذلك فليس للمستأجر ان يتناول شيئا من الغلال بل ذلك للمتكلم على الوقف ان كان حاضرا
 وان كان غائبا يحسب على الغلة الضياع بانتظاره ينصب القاضي رجلا يقيض حصته
 وقفه ويحفظه الى حضوره فيدفع له ليصرفه في وجوهه المعينة والله أعلم **مسئل**
 في رجل ماتت زوجته عن رضيعة قات بها الخالها وقال لها ارضعيها وتعهدي امرها وريها
 على ان لك نصف مهرها ففعلت معها ذلك مدة فما الحكم **اجاب** لها اجر المثل كما في
 الاجارة الفاسدة والله أعلم **مسئل** في محدود بعضه وقف وبعضه ملك لجماعة استترم
 فاذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم ان يعمره ويصرف عليه من ماله
 ويرجع به عليهم ففعل واستمر ما صرفه دينا عليهم وسكنه مدة سنين بغير اجارة سوى
 السنة الاولى فانه استأجرها بأجرة معينة ثم اجر الجميع حصصهم ما عدا لامرأة بأجرة
 زائدة عن سنة اجارته بغير اجازته ويريدون ان ياخذوا منه أجرة تلك السنين بحسبها
 هل لهم ذلك أم لا وهل اجارة المرأة صحيحة أم لا وهل له مطالبته بما انفق على العمارة
 حالا ولو عدهم بان يحسبها من الاجرة فيما سيسكن وهل اذا ادعوا ان أجرة المثل
 كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم في جميع ذلك **اجاب** أما اصحاب الملك
 فلا أجرة لهم أصلا فيما سكن الشريك بغير اجارة فان علماءنا صرحوا قاطبة بأن أحد الشريكين
 اذا سكن في المشترك لا أجرة عليه في الملك أما الوقف فيلزم الشريك أجرة المثل على اختيار
 المتأخرين قال في الاشياء والنقار من كتاب العصب منافع المعدل لا استغلال مضمونة
 الا اذا سكن بئ أو بل ملك او عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه
 أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو لا استغلال فانه يجب الاجر
 له برأيه المثل وصرحوا قاطبة بان القول للمستأجر حجة لانكاره الزيادة ولا يلزم من استئجار المرأة
 الزيادة ان تكون أجرة المثل في نفسها كذلك لان الاجارة قد تقع بالمثل والزيادة والنقصان
 كما في ربحكم ذلك انما أغنى فيما وجب للوقف ولا بد فيه لمدعى الزيادة على ما يدعى المستأجر
 من البينة واجارة المرأة فيما عدا حصة الرجل اجارة المشاع لغير الشريك
 على عدم جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل قاضيان في فتاواه الفتوى
 عليه زوال الصلابة فاسم نصيبه بأن ما في المغنى من ترجيح قولهما شاذ مجهول القائل

مطلب
 بشرط مخالفة البينة
 نصف مهرها
 لاجل تزويجها
 مطلب
 عمر وبعضه وقف
 بعضه ملك لجماعة
 دن للتولى ومن له
 ملك لرجل بالعمارة
 صرف عليه من ماله
 يرجع ففعل ثم
 سكنه الخ

فلا يقول عليه وله المطالبة بما انفق على العمارة حالاً وان وعدهم بحسبها من الاجرة لانه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد العاقلين وكل هذه الاحكام مصرح بها في غاياب كتبنا الامام جواهرهم الله تعالى احسن الجزاء والله اعلم سئل في رجل يخرج الماء من بئر عميق بالآت ورجال ويسقي بقرا القرية وما يحتاجون في بيوتهم واكرتهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من البقر مقدار معلوما من الحنطة والآن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعاً اجاب الالزام قيمة الماء لانه قيمى على الاصح فينظر الى ما يأخذه الآخذ منه ويقوم فيعطى آخذ المنفعة به قيمته قليلاً كان او كثيراً ولا يصح الشرط المذكور للجمل في ذلك والله اعلم سئل في رجل اقرض اخيراً طريق الحج مبلغاً على ان يجمله على دابته ويطعمه من خبزه ومرقه نظير فائدة ما الحكم في ذلك اجاب يجب ان يكره له ان يركوبه وقيمة خبزه ومرقه والحال هذه اذ ما جعله من الربح اجرة غير صالح لها شرعاً وقد نهى عن كل قرض جرفتم الله اعلم سئل فيما لو قاطع وكيل السلطان زيدا على مكان متعلق بموكله في كل سنة بمبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة المزبورة بكر وافتضى الحال انه اشتراك زيد معه بالزيادة المزبورة مدة من الزمان ثم ان بكر اذاد زيادة اخرى ثم زاد زيادة اخرى فاصدا بذلك الحيلة في دفع زيد زيد هل اذ اقبلها زيد بالزيادة المذكورة الاخيرة يجاب الى ذلك ام لا وهل اذا كان بكر تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي للمقاطعة المزبورة بالنقصان يلزمه اتمامها ام لا اجاب ان كانت المقاطعة بمال واقعة على خراج الخارج من الارض وثمار الاشجار وما يستحق لجهة بيت المال من عشر وزكاة ونحوها فهي باطلة من اصلها وان كانت للاستغلال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روى فيها شروط الاجارة والظاهر ان المراد بها في السؤال الاول لانه المعتاد الجارى في هذه البلاد ولا يحتمل لذلك شرعاً الاول والثاني فلا يناط به حكم من الاحكام الشرعية المجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذ لا صحة ولا لزوم اذا لانقضاء منتف بوصفه والله اعلم سئل في اجارة القرى والاراضي التي في ابدى المزارعين لب اخذ المستأجر الخراج الحاصل بالمقاسمة منها والعوائد الظلمية كالعبدية والفسية ونحوها هل هي جائزة ام لا اجاب اعلم ان الاجارة اذا وقعت على ائلاف الاعيان قصد انما باطلة فلا يملك المستأجر ما وجد من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل الاجارة فتؤخذ من يده اذا تناولها ويضمنها بالاستهلاك لان الباطل لا يؤثر شيئاً فيجوز عليه التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كما استجار بقرة ليشرب لبنها او يستأن ليا كل ثمرته ومثله استجار ما في يد المزارعين لاكل خراجها الذي يحصل بالمقاسمة فانه عين وقع عليها الاستجار قصد امواله باطل كما علمت

مطلب
رجل يخرج الماء من بئر
ويسقي بقرا القرية
شروطاً على كل رأس
مقداراً من الحنطة

مطلب
رجل اقرض اخيراً
ليجمله على دابته
مطلب
قاطع وكيل السلطان
زيداً على مكان في كل
سنة بمبلغ معلوم
بكذا فزاد عليه بكر
فاشتركا في الزيادة
ثم زاد بكر الخ

مطلب
اجارة القرى والاراضي
التي في ابدى المزارعين
ليأخذ للمستأجر الخراج
الحاصل منها باطلة

لا سيما وقد أضيف إليه ما لا يسوغ شرعا للثو جر قبل المستأجر وهو تناول العوائد الظلمية
 التي يجب اعدامها لا تقريرها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم **مسئل**
 في شريكي عمل اشترى نفسه رجل بماله جلود البضها اقربا واشترى جميع ما تحت يديها
 وله نصف الربح الزائد على الثمن بماله ولهما النصف منه يعلمها وبيعت القرب قبل له ولها
 من الربح ما شرط أم لا **الجواب** ليس للعاملين الا اجرة عملها بالغة ما بلغت والباقي جميعه
 لرب المال اذ هذه اجارة فاسدة وفيها وجوب اجر المثل بالغ ما بلغ حيث فسدت التسمية
 كما هنا وهذا لا شك فيه والله أعلم **مسئل** في وصي اجر حصة اليتيم من شريكة بدون اجر
 المثل ما الحكم **الجواب** يختلف المشايخ في هذه المسئلة والفتوى على انه يلزم المستأجر تمام
 اجر المثل ويرا في صاحب البحر ومخ الغفار وعليه المتأخرون صيانة لمال اليتيم والله أعلم
مسئل في رجل سكن دارا ثيام بلا اجرة مدة سنين ولم يكن شريكا لهم فيها هل يلزمه اجرة
 المثل للمدة التي سكنها أم لا **الجواب** نعم يلزم الساكن اجرة المثل على ما عليه الفتوى
 والله أعلم **مسئل** في بئر معد لحزن الغلال بالاجرة بين يتيم وبالع اجره البائع باذن الوالد
 هل يلزم دفع حصة اليتيم من الاجرة لوليه أم لا **الجواب** نعم يلزم بل لو استعمله الشريك
 لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل اجرة حصة اليتيم كما افق به المتأخرون انما قاله بالوقف
 صيانة له والله أعلم **مسئل** في رجل له جمل قد دفعه لرجل ليرفع عليه الزرع من المزراع الى
 البادربلا اجرة على ان ما يحصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا **الجواب** لا يصح ذلك وجميع
 المختصص لصاحب الجمل والاخر اجرة مثله قال في البحر معزيا الى المحيط دفع دابته الى رجل ليؤجرها
 على ان الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة والاخر اجر مثله وكذلك في السفينة
 والبيتاء ومثله في كثير من كسب للذهب والله أعلم **مسئل** في رجل دفع جماله الى جمال ليؤجرها
 وثلاث اجرة للجمال والباقي لصاحب الجمال فقام الجمال عليها مدة وانزعها بعد ما منه صاحبها
 فهل للجمال اجرة مثله لاثلاث الاجرة أم لا **الجواب** نعم للجمال اجرة مثله ولا تصح الشركة بالثلث
 ونحوه في ذلك والمختصص من المكارات لصاحب الجمال والله أعلم **مسئل** في رجل يعمل بالثلث على
 جمال آخر فحصل من اجرتها حنطة وشعير يسى علقا لجمال ويريد الجمال الاختصاص به هل له
 ذلك أم لا **الجواب** ليس للجمال شئ من ذلك بل لكل رب الجمال والجمال اجر مثله صرح به صاحب
 البحر نقلا عن المحيط والله أعلم **مسئل** هل قبض الاجرة المتولى للنصوب او للمعزول فيما اجره
 المعزول وهل اذا دفع المستأجر للمعزول يطالب به ثانيا أم لا **الجواب** نعم قبض الاجرة للنصوب
 لا للمعزول وان اجر المعزول على الاصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجرة ويرجع للمعزول
 بها لكون اخذه منه بغير حق والله أعلم **مسئل** في رجل انتقب لعل الحراسة وحفظا لا ما كنت
 بأجر وعلم ذلك بين الناس قال له رجل احفظ هذا المكان واحرسه ولم يرسم له شئ هل يلزم له

مطلب
اشترى رجل جملنا
عالمه ودفعها لثوري
عمل ليجدها اقربا
وترطها بنصف
الربح

مطلب
اجر الوصي عقار
اليتيم بدون اجر
المثل

مطلب
يثربين بالغ ويتيم
اجره بالغ باذن
المولى يلزم دفع
الاجرة للمولى

مطلب
رجل له جمل دفعه
لاخر ليرفع عليه
الزرع ويحصل
بينهما

مطلب
اذا دفع جماله الى
آخر ليرفعها على
انه ثلث الاجرة
فله اجرة مثله

مطلب
اذا اراد العامل
على جمال آخر الاختصاص
بما يحصل من الاجر

مطلب
قبض اجرة ما اجره
المعزول للمتولى
لا له

مطلب
رجل عرف بالحراسة
فامر رجل بحفظ
مكان استحق الاجر
عليه وان لم يرسم

جزة أم لا **جواب** نعم حيث انتصب لذلك هله أجرة المثل على قول محمد وعليه المتون كما وانزله
 الجوهرة وغيرها والله أعلم **مسئل** رجل قال لأخرا عمل معي بقر في أرضي على أن أصنع
 حنك المعروف للفلا في فعمل بقره معه ولم يفعل معه المعروف والمشرط هل له أجرة المثل أم لا
جواب نعم له أجرة المثل حيث لم يكن المعروف الذي عينه يصلح أجرة أو جعلت مدة العمل المستأجر
 إليه أو حصل الفساد بوجه من وجوهه ومن حصل الفساد لجأ له الأجرة يجب أجر المثل بالغاً ما بالغ
 الله أعلم **مسئل** رجل استأجر كذا نائمة سنة مثلاً ثم ادعى أنه أفلس ويريد فسخ الإجارة لعذر
 لا فلاس فهل يقبل قوله بغيره في ذلك أم يحتاج إلى إقامة بينة تشهد بأفلاسه والحال أن رب
 له كان لم يصدقه في دعوى لا فلاس **جواب** القول قول مدعي الأفلاس بيمينه لأنه الأصل
 قد قالوا وقال المستأجر أريد السفر وكذبه الأجر حلف للمستأجر على أنه عزم على السفر كما ذكره
 الكرخي والقنوري وقالوا الانتقال من البلدة عذر لا أن يكون الخروج يحتمل أن يكون حيلة التول
 في الفسخ فيخلف المستأجر ومثليتنا أولوية بالحكم المذكور كما هو ظاهر والله أعلم **مسئل**
 رجل استأجره جماعة ليرعى لهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شاربطين عليه سنة بيوم ويومه
 سنة يعنون أن لم تتم سنتك فلا أجر لك وإن أتممتها فلك الأجر وعلى خمسة أشهر وعشرين عن العمل
 بقية السنة هل له أجرة لما عمل أم لا أجرة له **جواب** له أجرة مثله لما عمل في السنة المذكورة
 حسابه ولا يتجاوز به حساب المسمى لها والحال هذه والله أعلم **مسئل** رجل استأجر أرضاً
 رققاً من متول عليه إجارة طويلة وغرس فيها ثم مات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تنفسخ
 بونه على قول من جوزها في الوقف للضرورة وإذا قلتم نعم فما حكم الغرس **جواب** قال
 في الهداية في الأوقاف لا تجوز الإجارة الطويلة كيلا يدعى المستأجر ملكها وهي مازاد على ثلاث
 سنين وهو المختار انتهى وإذا قلنا بجوازها على القول المقابل لهذا تنفسخ الإجارة بموت
 المستأجر والحال هذه فيكلف وارثه قلع الأشجار إن لم يضر بارض الوقف فإن ضرر بملك
 لناظر بيمينه مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الأئمة الأخيار وعليه أصحابنا
 لمتون وقد صرح في القنية أن له أن يستبقها بأجرة المثل وإن أبقا الموقوف عليهم وبمثله
 صرح الحنفية وهو خلاف ما في المبين والله أعلم **مسئل** في دار موقوفة على مسجد أجرها
 نائب الشرع الشريف لرجل إذا ناظرها بأجرة معلومة وأذن له أن ينفق على عمارتها التي
 احتاجت إلى التعمير ويحسب له من الأجرة فهل يحسب له ما انفق حيث عمر على الوجه المذكور
 أم لا **جواب** يحسب له ما انفقه من الأجرة وإن اختلف مع من له خصومة في أصل المبناء
 فقال بنيت وأنكر الخصم فالقول للخصم وعليه البينة وإن وقع الاختلاف في قدرها
 اتفق يرجع لأهل الصنعة فإن اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وإن كان البعض
 والبعض يعتبر بالدعوى والانكار كما أفاده البرازي والله أعلم **مسئل** في دار موقوفة على

مطلب
 قد لا يرعى على مدى
 بقر في أرضي على
 أن أصنع معك
 المعروف للفلا في

مطلب
 الأفلاس عذر تنفسخ
 به الإجارة والقول
 للمستأجر في الأفلاس

مطلب
 استأجر جماعة رجلاً
 سنة ليرعى لهم بقرهم
 شاربطين أنه لم يتم
 سنة فلا أجر له

مطلب
 استأجر رجل أرض
 الوقف إجارة طويلة
 وغرس فيها ثم مات

مطلب
 أجر نائب الشرع
 حيث لا ناظر لها
 له أن ينفق عليها
 إذا احتاجه ويحسب

مطلب
 من الأجرة
 المطلوب آخر منقول
 الوقف إذا أوقف من رجل
 عقود متعددة بأجرة
 معلومة وأمر برتبها
 ليكون ما انفقه منها على
 وقفه الوقف فصلاً آخر
 أضعاف آخرها هذا
 لترميم

مصالح المسجد الأقصى استقرت فاستأجرها يهودى من متولى الوقف بثمانية قروش كل ستة عقود متعديدة معلومة باذن الحاكم الشرعى فرمها على ان يكون جميع ما يصرفه على العمارة ديناً على رغبة الوقف فبلغت المصارف على الوقف باخباره قدراً معلوماً وكتب بجميع ذلك حجة فصارت أجرتها التى هى أجرة مثلها بذلك التزم اصناف الاجرة المعينة لها وسكن بها مدة سنين وهو يدفع كل سنة تلك الثمانية قروش فعلى يلزمه اجرة مثلها بالغة ما بلغت فيطابق مما انفص عنها ام تستمر بالاجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور ام لا الجواب اعلم أولاً ان ما صرفه على العمارة يكون ديناً يوفى من مال الوقف لا من المال الذى له لصيرورة الوقف بذلك واذا صار على الوقف وبلغت اجرة مثلها اصناف الاجرة المسماة لسكن اليهودى اجرة مثلها لا سيما مع فساد الاجارة المذكورة لكونها طويلة ولئن وقعت على الوجه الذى ذكره علماءنا في كتبهم ان تجعل عقوداً مترادفة كما ذكر في السؤال فالعقد اللازم هو الاول والباقي غير لازم قال في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل اجر ضيعة ثلاثين سنة وكتب في الصك انه اجر ثلاثين عقداً كل عقد عقبة اخرى الضيعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواوى واختار الفقيه ابو الليث انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى وفي الباب السادس منها قال سئل ملك من الملوك ابو العلاء فمضى اجرداً وموقوفه مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فاجاب ائفى بطلان الاجارة معشر من زعم الفقهاء قطعاً وبذلك ائفى للتدبير حسبة كى لا يكون بما احرط ظالماً وقد صرح علماءنا رحمهم الله تعالى ومنهم صاحب الحاوى القدسى بانه يفتى بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظراً للوقف وصيانة لحق الله تعالى وابقائه للخيرات فالواجب على اليهودى المذكور اجرة المثل بالغة ما بلغت قبل العمارة وبعد هسا وله الرجوع بما صرف ولا يعمل بغيره قوله الا اذا اتفق اهل الضيعة عليه وانه لا ينقص عنه والرجوع له في غلة الوقف فان لم يكن فليتربص الى دخولها والله اعلم سئل في دار الوقف على ذرية شخص سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها فقير معاكم الوقف فبطلت ما قوله وصورة ما كتبه له في هذه المسئلة ساقط من اكثر الشيخ وكتبها وعلت في بعض النسخ فاقبها لما فيها من الغلو قد

مطلب
وقفه آتاه على
ذريته فسكنها
امرأة من ذريته
الواقف مع زوجها
فقير معاكم الوقف
فبطلت ما
قوله وصورة ما
كتبته له في هذه
المسئلة ساقط من
اكثر الشيخ وكتبها
وعلت في بعض
النسخ فاقبها
لما فيها من الغلو
قد

صريح فإنه يلزم بهدم حائط الوقف لإعادة النقصان وهو مخالف للقياس إذا الحائط ليس
 من ذوات الامثال قال في البرازية هدم حائط غير خير مالكة بين نضين قيمة الحائط وتسليم
 المنقوله وبين ان يأخذ ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لأنها ليست
 من ذوات الامثال لأن كل ما كان من صنع العبيد لا يمكنهم فيه المماثلة لتفاوتهم في الحداقة
 وقيل ان كان الحائط جديداً أمر باعادة ترائته فيكون وجوب إعادة استحسانا كما في هدم
 حائط المسجد وقول البرازي خير مالكة صريح في أن الحائط ملك وقد قال في الاشياء والظواهر
 في الغصب من هدم حائط غير فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في
 كراهة الخائنة قال شيخ الاسلام التمرناشي القرني اقول لم اقف على ذلك في كراهة الخائنة
 لكن وقفت عليه في فصل في المسجد منها ولفظ ثمة رجل حفر بئرا في فناء المسجد أو هدم
 حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضي بالنقصان وكذا لو حفر بئرا في فناء قوم يؤمر
 بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ملكه أو حفر فيها بئر يضمن النقصان انتهى كلام الخائنة
 ونقل الشيخ واقول قوله على هذا ملكه قيد احترازي عن حائط الوقف فقوله في الاشياء الا
 في حائط المسجد اما ما صرح لكون حائط الوقف كذلك والمراد بحائط المسجد مطلق حائط الوقف
 والمسجد مثاله ولم أر من ذكر حائط الوقف صريحا من اصحاب الكتب السابقة والظاهر ان
 صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تفقها وهو تفقه حسن لان العلة التي في حائط المسجد وهو
 وجوب صيانته من الهدم وحفظه من الضياع موجودة في حائط الوقف لوجوب صيانته
 وحفظه فاقول والله اعلم **مسئل** في رجل أجر بيتا كل شهر بكذا وسله ثم باعه في أثناء الشهر
 الأول لاخر فسكنه المستأجر مدة هل يجب الاجر لتلك المدة أم لا **اجاب** ان لم يكن تقاضاه
 لا يجب له أجر الا اذا كان معدا للاستغلال والاستنباط من كلامه واضح ليس فيه اشكال
 فراجع ان استربت وتأمل ان استدركت والله اعلم **مسئل** في رجل استأجر ارض بستان موقوف
 على جهة ترعقودا مترادفة وتسلم المؤجر واستمر في يده سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم
 قدرته على ادارته لغفره هل والمخالة هذه يكون ذلك عذرا مقتضيا لفسخها في المدة
 الباقية من عقود اجارته أم لا وما الحكم الشرعي **اجاب** الاجابة على هذا الوجه فيها اختلاف
 المشايخ واختار الفقيه أبو الميث أنها لا تصح وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا
 تضمن القاضى بيعتها يجوز في قاضى خان فان احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجادة طوله
 قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان
 ابن فلان ارض كذا أو دار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون
 بعضها شرطا في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي غير لازم لانه مضاف الى
 فاذا علم ذلك علم أنه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها اما غير صحيحة أصلا كما هو الصحيح

مطلب
 رجل أجر بيتا كل
 شهر بكذا ثم باعه
 لاخر فسكنه
 المستأجر مدة
 مطلب استأجر
 رجل ارض بستان
 موقوف عقودا مترادفة
 وتسلم المؤجر واستمر
 سنين ثم عجز عن
 الانتفاع به لعدم
 قدرته

فهي واجبة الاعدام لا التقرير واما انها صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضافة وهي
غير لازمة على المفتي به بل كحل من المتأجرين نقضها في اول دخول العقد وقيله نعم على
هذا القول لو دخل العقد ولزم بعدم نقضها في اوله يفسخ بالعذر ووفق المستأجر وعدم
قدرته على الارض عذر في فسخها كما في النزاذية وغيرها واما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة
فاعلم ذلك والله أعلم **مسئل** فيما اذا اجر الموقوف عليه المشروط له النظر من قبل الواقف دار
الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين واقر قبض اجرة جميع العقود ومات الاجر
وانتقل الا مستحقا لغيره فاحكم الاجارة السابقة والاجرة المقبوضة وهل تنسخ الاجارة
بموت الاجر المذكور اذا قلتم بصحتها وهل اذا ادعى المنتكلم على الوقف وهو ابن المورث ان الاقرار بالقبض
كان تلجئة يحلف المغرله ما كان اقراره كاذبا واذا كان احدث بناء في الوقف هل يهدم أم لا وهل
الواجب المسمى من الاجرة أم اجرة المثل **الجواب** الفتوى على ان اجارة دار الوقف اكثر من
سنة لا تصح كما صرح به في ملتقى البحر وغيره وافتى به قارئ الهداية فتجمل ما مضى من العقود
اجرة مثلها بالغة ما بلغت ويرجع المستأجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الاجران كان
له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة واذا ادعى ابن الاجران الاقرار كان تلجئة لزم
المستأجر يمين بانه غير تلجئة فاذا نكل لزمه دعوى المدعى وللمنتكلم على الوقف انتزاع من يد المستأجر
والزامه بهدم بنائه وتفرغ الوقف من الملك وتسليمه فاذا امتنع ان لم يضربارض الوقف فان ضرر
يملكه الناظر يقيمته مقلوعا للوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين وبصحة
العقود المتعددة لا يلزم الاجارة الا في العقد الاول اذا ما عدا مضاف ولا يلزم المضافة على
ما عليه الفتوى وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل اجرة ضيقة ثلاثين سنة وكتب
في الصك انه اجر ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الآخر والضيقة وقف فانه لا تصح الاجارة
هكذا ذكر وهو العيب وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الفقهاء
ابوالبث انه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى واما انفسا خها بموت الاجر
من حيث انها وقعت صحيحة فذكر في القنية انها تنسخ بموته اذا كان هو المصروف فقط وذكر
قارئ الهداية خلافه والواجب في الوقف اجرة المثل على تقدير الفساد ومن جمله الاجارة بدو
اجر المثل وان قلت به ثم غلت في ثناء المددة وكانت صحيحة فلم تتولى فسخها على ما عليه الفتوى
وما لم يفسخ كان على المستأجر المستحق كما في الصغيرى والله أعلم **مسئل** في المكاري اذا عين له
رب الاحمال وزنا وحلف بالطلاق انه كذا فحله المكاري بنفسه وعطلت بعض دوابه
ووزنه عند انتهاء الحمل فوجده زائدا هل يضمن ويقع طلاقه أم لا **الجواب** لا يضمن كما
صرح به في العمادية لانه باشر الحمل بيده وكان ينبغي له ان يزن او لا فهو مغتر لا مغرور ولا
يقع طلاقه للاحتمالا لثانية عنه الوقوع والله أعلم **مسئل** في مكاري حمل المتاع بعض

مطلب
بشر الموقوف عليه
المشروط له النظر
دار الوقف لرجل
عشرين عقدا كل
عقد ثلاث سنين
واقر قبض اجرة
جميع العقود
ثم مات

مطلب
عيب ذب الاحمال
للمكاري ودر الحمل
المكاري بنفسه
وعطلت
مطلب
لا اجر المكاري
اذا حمل المتاع بعض
الطريق ثم رده الى
الموضع الاول

الطريق ونقوت القافلة فاعاد المكارى المتاع الى الموضع الاول هل له اجرة حمل المتاع لذلك
المكان الذى اعاد منه أم لا **المطلب** لا أجر له فقد قل في البرازية المكارى اذا حمل بعض الطريق
ونقوته فاعاد الحمل الى الموضع الاول لا أجر له انتهى والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر مكاريا
يحمل له حمولات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى للمكارى ما ينوب الاحمال من الاغفار
من ماله هل يجوز الاجارة أم لا **المستأجر** ففسحها **اجاب** الاجارة على الوجه المذكور فاسدة
والمستأجر ففسحها واحمال هذه والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر بهيمة ليركب من غرة الى مشق
ذها با ويا با ففصاع منه حال سفره من غير تفريط في حفظه هل يضمن ولو كان ضياع حال نومه
أم لا **اجاب** لا يضمن والحال هذه ولو كان ضياع حالة نومه ولا فرق بين كونه مضطجعا أو سائرا
في السفر كما صرح به في كثير من الكتب والله أعلم **مسئل** في رجل استأجر آخر لعمل معلوم بطرا
سماة قطنا في قصره مؤجلة الى خروج القطن ثم بعد مجئ الحمل طالبه فاستمهلها فلم
يملها فاشتري منه القطن الذى جعله اجرة في الذمة بمن معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا
ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما وانما له أجر المثل **اجاب** لا يلزمه القطن ولا
ثمنه وانما يلزمه أجر المثل ولا يتجاوز به المستحق اذ الجهالة المؤثرة في البيع مؤثرة في الاجارة
سواء كانت في العين او المدة او الاجرة كما في البرازية وغيرها ففى فاسدة وحكم الفاسدة
ما ذكره الله أعلم **مسئل** في رجل استأجر اكارا كل شهر بقرشين فاشتغل شهرين وبعضا
من الثالث وطالبه باجرته فحجز عنها فقال له يكون لك الربع في الزرع على ان تكمل العمل بقية
مستك فاختذ في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وحاصه ووزاه وعمل جميع العمل المقاد
على الاكرة فهل يستحق الاجرة لعمله أم يستحق ربع الخارج **اجاب** يستحق الاجرة
لجميع عمله السابق على جعل الربع واللاحق له ولا شئ له في الخارج لانه بيع لربع الخارج
بما في ذمة المستأجر بشرط العمل بقية السنة وهو بوجوب الفساد والله الموفق الهادي
لطريق الرشاد **مسئل** في مرتين سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الراهن
عن ورثة فيهم يتيم فاستمر المرتين ساكنا بدار الرهن مدة سنين هل تلزمه اجرة المثل
لسكنه مدة حياة الراهن وبعده للورثة الكبار واليتيم بقدر حصصهم أم لا **اجاب**
لا يلزمه شئ لسكنه حال حياة الراهن ولا لسكنه بعد وفاته اما حال حياته والكبار من
ورثته بعد حياته فباجماع علماءنا وسواء اذن الميت والكبار بعد ما ولم يأذوا او اذوا
حصة اليتيم فلا خلاف في الترجيح والافق في ذلك بين المتأخرين وهذه المتقدمين
عدم وجوب الاجرة حتى قيل بغير الائمة ما يتخاد فحين سكن دار اليتيم غير الشريك
بغير عقد قال اختار عدم لزوم الاجر بخلاف الوقف والامام ظهير الدين افق باجرة المثل
في دور الوقف لا في دور اليتيم والله أعلم **مسئل** فيما اذا آجرنا ظرو وقف قطعة أرض منه بحق

مطلب
استأجر ارض وقف
الاحمال على المكارى
مفسد للاجارة

مطلب
استأجر بهيمة
منه ولو في حال نومه
لا ضمان عليه

مطلب
اذا استأجر باطلا
قطن معلومة مؤجلة
الى خروج القطن
قالاجارة فاسدة

مطلب
استأجر اكارا كل شهر
بكذا فطلب الاجرة
بعد شهرين فحجز
لنستأجر عنها فقال له
لك ربع الزرع الخ

مطلب
في مرتين سكن دار
الرهن في حياة الراهن
سنين وبعده وفاته
سنين وفي الورثة
يتيم

مطلب
اذا استأجر ارض وقف
ليغرس فيها ويكون
الغرس له فهو له ولو
الغرس بخلافه

شربها من الماء لزيد اجارة للزراعة والغراس والبناء والتعليل على ان يكون ما سيفرسته
 زيد له والحال ان في تلك الناحية من يغارس على الارض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة
 الوقف تبعاً لارضه والنصف الآخر للغراس نظير غرسه وعمله فاجر زيدا لارض الموقوفة
 لعمر وكذلك على ان يكون حصه معينة من الغراس لزيد تبعاً لارض الموقوفة وحصه
 معينة للغراس نظير غرسه وعمله فما الحكم الشرعي اجاب حيث استأجر زيدا ليكون
 ما يغرسه له فالغراس كله له بل لو غصب الارض وغرسها كان له أيضاً وسواء كانت الاجارة
 صحيحة أو فاسدة وسواء في ذلك الوقف والملك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرف
 الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال
 من قوله على ان يكون ما سيفرسه زيد له وأما اجارته لعمر وعلى ان يكون له كذا وله كذا
 فالغراس بينهما على ما اتفقا كالمراعاة اذا مالك المنفعة في الاجارة له ان يملكها غيره وهذا
 الحكم في الغراس وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل
 الذيل فلا نستغل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم سئل في رجل استأجر دميماً للتعبير
 ما انهدم وترميم ما استتر من البئر الفلا في بكذا من الاجرة على ان يستأجر فعولا منها بشرط
 انه مما حدث في البئر من شئ الى عشرين سنين فهو قائم به وكفله في ذلك ذمي آخر اذ هو فعل
 ما أمر به من التعبير والترميم هل اذا انهدم البئر او شئ منه او حدث فيه لا بفعله حادث
 بضمن الاصيل والكفيل ويؤخذ بجارته أم لا لعدم صحة الشرط المذكور اجاب لا ضمان
 على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول الانسان لغيره انا انهدم
 بناؤك فان انا من له وهذا التزام ما لا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعاً فاذا كفله به شخص
 فقد كفله شيئاً لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم سئل في رجل استأجرهما ما
 وقفاً باثنين وعشرين قطعة مصرية اجارة صحيحة شرعية من ناظر الوقف بمعرفة حاكم الشئ
 فزاد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تفسخ الاجارة بهذه الزيادة ويؤجر لذي زاد أم لا كونها
 اضراراً وتعتنا ومما يدخل تحت تقوية المقومين لانهادون الخمس الذي بعد في العقار غشنا
 فاحش الجواب لا تقبل منه الزيادة على المستأجر المزبور فلا تفسخ اجارته بهذه الزيادة
 كما نص عليه من علمائنا الجمهور والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر بيتاً يسكنه ويرمه فرمه
 وسقفه بخشب من عنده على طريقة سقايف الفلاحين وسكن مدة وأخرجه مالكه منه هل
 له أخذ خشبه أم لا اجاب نعم له أخذ خشبه لانه مستعير لا مستأجر اذ لم يجعل له بدلاً
 والحال هذه والله أعلم سئل في المكاري اذا دفع عن حمولات مستكويه ما لا من مشي معه
 حتى يحياها من اللصوص بغير اذنه هل يكون متبرعاً فلا يلزمه ضمانه أم لا فيلزمه اجاب يكون
 متبرعاً ولا يلزم المستكوي ما أدى المكاري لمن مشي معه الا ان يتبرع له بشئ يحسن اختياره

مطلب
 استأجر ذمياً
 نتبرع ما انهدم
 من البئر بشرط
 انها مما حدث
 في البئر فهو
 قائم به وكفله
 ذمي آخر بذلك

مطلب
 اذا استأجر رجل
 حائماً وقفاً زاد
 عليه آخر زيادة
 تدخل تحت تقويم
 المقومين لا تقبل

مطلب
 دفع لآخر بيتاً
 ويرمه ففعل ثم
 اخذه

مطلب
 اذا دفع المكاري
 لمن مشي معه ما لا
 للحماية لا يلزم المستكوي

على وجه مجازاة الإحسان بالإحسان بالمكافأة والحال هذه والله أعلم سئل في امرئ تطاحصه
 في عقد غير معلومة عندها أجرها لا خيها مدة بأجرة معلومة مقبوضة دون أجره مثلها
 هل تكون الاجارة صحيحة أم فاسدة وإذا قلتم فاسدة هل يجب أجر المثل بالغاما بلع أم لا يزيد
 على قدر المسمى إيجاب حيث لم يتبين نضيها فالاجارة فاسدة اذ شرطها بيان البذل
 والمبدل ويجب أجر المثل بالغاما بلع لفساد المسمى وهو عدم بيان القدر المؤجر والله أعلم
 سئل في رجل أجر محمد ودات مملوكة مشتركة وتناول أجرها مدة سنين ولأن الشركاء
 يطالبونه بمحصنتهم منها هل يحكم القاضي عليه بها لهم أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة
 على العقد ولا اجارة لاحقة بعده اجاب لا يقضى عليه لهم بمحصنته منها لان المنافع
 لا تقوّم الا بالعقد وهو صادر منه بل وكالة سابقة ولا اجارة لاحقة فلكم الشريك
 العاقد كن ملكه في غير ملكه ملك خبيث فيجب عليه التصديق به أو دفعه لشركائه خروجا
 من الاذن والثاني أفضل لخرجه من الخلق أيضا والله أعلم سئل في شركاء في دار أجر واحد
 منهم ملهم فيها سنة بأجر معلوم قائلين كل سنة سكنتها بعدها فاجرتها مثلها فسكنها
 سنين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا اجاب نعم يلزم المسمى لتلك السنين وهي مسئلة
 من أجر دار اكل شهر بدوهم صح في شهر فقط الا ان يسمى الكل وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه
 وهي دارة في الكتب والله أعلم سئل في رجل استأجر بغلا وحمل عليه وله حماد فسقط حماده
 في الطريق فاشتغل به فدفع البغل رقيقه خوفا عليه ولعده قدرته على حفظه مع الاشتغال بما
 ولوا تبع البغل هلك حماده ومتاعه فهلك البغل هل يضمن أم لا اجاب لا يضمن والحال هذه
 ارجع الى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر من ناظر
 دار استقرمه وعقرمها استقرم منها وأجرها باكثر مما استأجره هل الزيادة له أم للوقف
 وهل اذا دعي الناظر ان الاجرة الاولى دون اجرة المثل وانكر المستأجر يكون القول قوله ولا تكون
 اجارة باكثر حجة للناظر اجاب الزيادة له لا للوقف وقد مترحووا بان اذا أجر باكثر مما استأجر
 بعدا عمل بها عملا كبناء تطيب الزيادة ومن صرح به البرازي في جامعه وكثير من علمائنا
 والقول قول المستأجر ان الاجرة أجرة المثل لا تنكاره الزيادة وعلى الناظر البينة ولا تكون
 اجارة باكثر حجة للناظر على دعواه للعمل المذكور ولان عقدا الاجارة يقع بالمثل وبالزيادة
 وبالسببان فلا دليل في ذلك لمدعاء انما هي من جملة الدعاوى التي فيها البينة على المدعى
 واليمين على المنكر والله أعلم سئل في المستأجر اذا أجر للمستأجره هل يجوز أم لا اجاب نعم
 يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب تصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف
 الجنس أو عمل به عملا كبناء فطيب صرح به في الاشياء يقلا عن البرازي والله أعلم سئل
 في دارين رجلين استأجر أحدهما حصّة الآخر سنة بأجرة معلومة فسكنها سنتين هل لا

مطلب

اذا وقعت الاجارة على
 حصّة غير معلومة كانت
 فاسدة

مطلب اذا أجر محمد قد
 مشترك وتناول اجرتها
 لا يقضى عليه بمحصنة الشريك
 عند التقدمين ولكن
 يختار المتأخرين خلافة

مطلب أجر الشريك في دار
 ملهم فيها الواحد منهم كل
 سنة بأجر معلوم قائلين
 الخ

مطلب اذا استأجر بدار
 ليحمل عليه فدفعه لرفيقه
 لا اشتغاله بحماده فهلك
 مطلب اذا استأجر دار
 الوقف وعمرها لمستقرم
 فيها ثم أجرها بزيادة
 عما استأجره فالزيادة له
 والقول له ان الاجرة
 اجرة المثل

مطلب للمستأجر
 له ان يؤجر وتطيب له
 الزيادة ان بخلاف الجنس
 او عمل به كبناء
 مطلب
 اذا استأجر المستأجر
 زيادة على الدة لا يجب
 الاجر للزائد

أجل السنة الثانية التي لم يعقد لها عقد اجارة اجاب لا اجرة لها بلا شبهة اذ سكناء بطلبه
 الملك وفي الخلاصة والبغاية مثله في الاجتناب خلفه عن الشريك والله أعلم سئل فيما اذا
 سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكا مدة بغير عقد اجارة فعم لزوم الاجرة عليه
 فذفع شيئا بناء أنه لازم عليه هل له أن يرجع به على شريكه أم لا اجاب نعم له ان يرجع به والله
 أعلم سئل فدخل قاطع على مال معلوم احتسب قرية هل يصح ذلك أم لا وما الحكم فيه
 الجواب لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من المال ولا تصح الدعوى
 في ذلك ولا تقام البينة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت بلفظ
 المقاطعة او الالتزام او الاجارة كما رأينا بخط الجهلة وقد ذكر في البرازية وقعت بسريته
 واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال معلوم احتسبها أعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فضرر بوا على بابه طولات وبوقات ونادوا مبارك بادل المقاطعة الاحتسب وكان امام الجامع
 فاستعنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام انتهى وهذا مما انعقد عليه الاجماع
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم سئل في رجل قاطع على مال معلوم احتسب قرية وكفله
 به شخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة للترتبة عليها كذلك أم لا اجاب كل
 منها باطل باجماع العلماء فلا يطالب واحد منهما بشئ بل اذا دفع واحد منهما شيئا الرجوع به
 باجماع المسلمين لكونه دفعه مالم يتعلق بذمته شرعا على ظن انه متعلق بها وقد صرحوا بان من
 شروط صحة الكفالة كون المكفول بردينا لازما فلا يجوز بدل الكتابة لعدم لزومه مع انه دين شرعي
 لكن لا يلزم فكيف بما ليس بشرعي ولا جازم وليس هذا من باب النواصب التي قال بعضهم بطلان كفالته
 بها أما على تفسيرها بانها ما يكون بحق كاجرة الحرث وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز
 الجيش وفراء الاسرى فظاهروا على تفسيرها بانها ما يأخذه الظلمة بغير حق فالمراد ما ينوب
 كل شخص من النواصب المرتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل
 فافهم والله أعلم سئل في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج مقادير
 وعداد شجر وغنم وغير ذلك بما لم معلوم من أحد التقديين يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل
 منها قليلا كان أو كثيرا هل يجوز أم لا واذا قلتم لا يجوز هل اذا فعل ذلك وكل الناظر على الوقف
 وقبض المال المقاطع عليه يطالب بما الناظر أم يطالب به القابض اجاب لا يجوز للمقاطعة
 على ذلك اذ لا وجه لها شرعا لكونها لا تصور شرعا ان تكون بيعا اذ بعض المقاطع عليه معدوم
 وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعا كالرسوم الخارجة عن الشرع الشريف والدين المنيف
 ولان تكون اجارة لانها بيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة المشروحة أعيان لا منافع
 فهي باطلة بالاجماع واذا وقعت باطلة كانت كالأعدم ولذا كانت كالأعدم فللمطالب بالمال
 المقبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقف لاسيما اذا باشره بغير إذن الناظر اذ ان بالقصر

مطلب
 سكن الشريك بغير
 عقد دفع الاجرة
 لشريكه بناء على انها تلتزم
 له الرجوع

مطلب
 اذا التزم ما لا على
 احتسب قرية لا يطالب
 به ولا يحل للقاضي
 سماع مثل هذه الدعوى

مطلب اذا قاطع على
 مال معلوم احتسب
 قرية وكفل به شخص
 فكل منهما باطل

مطلب
 الالتزام والمقاطعة
 على ما يتحصل من قرية
 الوقف من خراج
 وعداد شجر وغنم
 لا يجوز

في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعا لا فيما هو ممنوع محظور من سائر الامور والله أعلم سئل
 في استئجار متحصلا الوقف النبوي من غلة كروم واداضي ومستغفا على أن يكون مصرف الترميم
 المستحق الترميم منها على المستأجر لها هل هو صحيح شرعا أم لا اجاب هو غير صحيح والحال هذه اذا الاجارة بيع
 المنافع فيفسد هاما يفسده نفي الفصول العمادية وفي كوما في التجريد البرهاني في كل جهالة
 تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة ويفسد العقد بها سواء كانت الجهالة في الاجارة او في المدة او
 في العمل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشترط المرقمة وانها تفسد الاجارة لانه لما شرط
 المرقمة على المستأجر صارت المرقمة من المستأجر من الاجر فيصير الاجر مجهولا فيفسد الاجارة
 وحكمها أعني الاجارة الفاسدة في هذه الصورة ان باشر ترميمها بحسب له وعليه الخروج مما
 قبضه من الغلة وأجرة المثل لما انتفع به بالغاما بلغ لانه من الاجر والله أعلم سئل فيما اذا
 استأجر زيد من ناظر وقف أهلي جهات الوقف المستعملة على قري ومزارع وحوانيت بحجة
 شرعية مدة معلومة معجلة وسلم الناظر لزيد المأجور تسلم مثله شرعا فوضع زيد
 على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة التواجد ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة
 وأجر المأجور من بكر ثم عاد زيد في أثناء مدة التواجد وترافع مع بكر لدى قاض فرفع يد بكر
 عن المأجور وحكم لزيد بالتصرف وحبس المأجور تحت يد زيد بحجة شرعية لاستيفاء أجره
 المعجلة ثم بعد ذلك ترافع الناظر مع زيد لدى قاض آخر فرفع الناظر من معارضة زيد وأكد
 حبس المأجور بحجة شرعية ثم غزل الناظر المذكور وتولى على الوقف غيره ويريد الثاني ان
 يرفع يد زيد عن المأجور متعللا بأن زيدا قبض بعض المأجور فليس له ان يحبس المأجور فهل
 ينتم من ذلك ويعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاضي والحالة ما ذكرنا لا وهل اذا كان الناظر
 شركاء في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر استحقاقه من غلة
 المأجور ذاعين بان لزيد حق حبس حصص الناظر للمؤجر للوقف هل يمنعون من ذلك ولزيد
 حبس جميع المأجور لاستيفاء أجره المعجلة وليس لهم مطالبة المستأجر بشئ من ذلك الا
 اجاب ان كانت الاجارة وقعت على اطلاق الاعيان قصد افي باطله كما صرح به علماءنا
 قاطبة وصادكن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا تنعقد فاذا استأجر زيد القرى والمزارع
 والحوانيت لاجل تناول خراج المقاسمة او خراج الوظيفة او ما يجب على المتقبلين من أجرة
 الحوانيت أو لاجل تناول ثمر الاشجار من بساين القرى وحصص الوقف من الزرع الخارج
 فلا اجارة باطله باجماع علما ثالا فرق بين زيد وبكر في ذلك لانها باطله والحال هذه والباطل
 يجب اعدامه لا تقريره فترفع يد زيد وعمره عن القرى والمزارع والحوانيت وان كانت الاجرة
 وقعت على المنافع كزرع الارض وسكنى الحوانيت واستوفيت شرائطها فلا سبيل الى نقص
 اجارة زيد ورفع يده واجارتهما الى بكر بجرعة الزيادة ويجب ابقاء يده الى استيفاء مدته ولو

مطلب
 استئجار متحصلا
 الوقف من غلة كروم
 وغير ذلك لا يصح

مطلب
 استأجر زيد من ناظر
 الوقف الاهلي جهات
 الوقف باجر معلوم
 وقبض زيد بعض
 غلة الوقف ثم سافر
 زيد قبل انقضاء المدة
 ففسخ الناظر وأجر
 من بكر ثم عاد زيد في
 أثناء المدة الخ

عزل الناظر المؤجر لانه لا تنفس بعزله ولا بموته ولا التفات الى ما تعلل به الناظر الثاني بالاجماع
وليس للمستحقين مع الناظر الذي هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستأجر اذ ليس لهم الا طلب
في فلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلاً والله أعلم **سئل** في قرية بيت المال ضمنها من ولايتها
لرجل مال معلوم ليكون له خراج مقاسمتها مات المضمن وولي غيره فأخذ خراجها من أهله هل
يبرأون أم لا **أجاب** التضمن المذكور باطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على اتفاق لا عيان قصد أو لا
بيعاً لانه معدوم فوجوده وعدمه سواء فصح الدفع الثاني وليس للمضمن عليهم مطالبة والله أعلم
سئل في رجل قاطع رجلاً على ما في مقاطعته بجهة الميرى من القرى والمزارع بموجب حجة بيده سنة
كاملة بمبلغ معلوم قبضه منه ثم استحق ما في مقاطعته مستحق لها بالامر الشريف السلطاني بعد
أن قبض الغلة والواجب شرعاً وكان المزارعون بالقرى تخدم المقاطع بخدم وتحمل له عيديات وخميسيات
وشيأ يقال له فتح المجل وغير ذلك مما قطبت نفوسهم أو لا تطيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور لانه
دفعه لمقاطعته وليس للمستحق الرجوع الا بما تناوله من الغلة وبما هو واجب شرعاً أم لا **أجاب** نعم
للمستحق عليه الرجوع على المقاطع بما تناوله منه من المبلغ لعدم سلامة المبدل فيرجع بالمبدل وأما
للمستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو واجب شرعاً في مثله وهو الغلة المستحقة وما يسوغ له
أخذه شرعاً والقول قوله فيه وأما ما عداه فلا طلب به شرعاً باجماع أهل شرع الله اذ هو مال الغير
لاحق له فيه لانه لم يخرج عن ملك مالكه بمجرد الأخذ فكيف يطالب به وهو اجني عنه ويحرم عليه
تعاطيه فليس له ما ليس في الشرع حله وما لم يجزه عالم وفقه وما كان يدعاه فهو محض ضلالة
وطالبها بين الا نام سفيه وكل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله بها من سلطان
وما لم يشأ الله لم يكن وما شاء الله كان والله أعلم **سئل** أيضاً في تيمارة
أجر المتحصل من تيماره لاخر بمبلغ معلوم هل يصح أم لا **أجاب** لا يصح وعلى كل
واحد منهما رد ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض يمينه وعلى الآخر البينة والله أعلم
سئل في رجل استأجر من آخر نصف أرض من بستان ملك ونصف بستان وقف جكار
في الاستحكار بما اشتملا عليه من آبار وشجر وبركة معدة لجمع الماء واصطبل وآلات ثلاثين
عقد اكل عقد ثلاث سنوات باجرة لكل سنة تمضي أربعة قروش ثم مات المستأجر وهل تنفسخ
الاجارة وان وقعت صحيحة أم لا **أجاب** نعم تنفسخ الاجارة بموت المستأجر ولو كتب في صدك
الاجارة المحكم بعدم انفساخها بموته لعدم صبر ورثتها حادثة تقام عليها البينة ويمر
عليها القضاء من حاكمها والله أعلم **سئل** في رجلين اتفقا على الزرع بعلمهما
وبقرهما وبزرهما سوية فلما خرجت الغلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف
المعق عليها بسبب حرثه الزائد عنه أي ما هل له ذلك أم لا **أجاب** ليس له ذلك مطلقاً لعمله
في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئاً ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف

مطلب
ممن رجل في تيمارة
المال بمن له ولايتها
ثم ما وولي غيره يبرأ
أهل القرية بالدفع
الله
مطلب
رجل قاطع ما في
مقاطعته لجهة
الميرى من قرى
ومزارع سنة بمبلغ
معلوم ثم استحق
ما في مقاطعته
مستحق بالامر الشريف

مطلب
لا يقع استأجر
للمتصل من التيمارة

مطلب
تنفسخ الاجارة
بموت المستأجر
ولو حكم بعدم فسخها
بموتها

مطلب
اذا اتفقا على الزرع
بعلمهما وبقرهما
وبزرها سوية
وليس لأحدهما أن
يأخذ زيادة عن
ذلك

يستحق مع عدم الاستجارة قال في الكثر في باب الاجارة الفاسدة وان استأجره تحمل طعام
بينهما فلا أجر له ومثله في منع الغفار واكثر الكتب وحمل الطعام مثال ومثله حصص الزرع
المشترك وحمله ونذريته وتنقيته والحرق عليه اوله فافهم والله اعلم سئل في اماحي مسجد
لهذا نصف معلومها وللآخر النصف اتفقا على ان من غاب منها يسد صاحبه عنه غائب
أحد هامة فسد الآخر عنه ورجع الغائب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك
أم لا الجواب ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له يوجب استحقاقة الجميع والحال هذه لانه متبرع
بعمله ونائب عنه فيه وأخذ الاجرة على الامامة لا يقول به المتقدمون أصلا واستحسنه
المأخرون لا شغل الناس بمعا شهم وقلة من يعمل حسبة لوجه الله تعالى وعليه العاقل
متبرع به على صاحبه فانعدم وجه استحقاقة حصبة صاحبه الغائب وهذا يدبره الحكم
أعلم سئل في ملك اجارة حاصلة لدى الشرع حضر فلان وأقرانه قبل تارخه أجر فلان
ما هو له وهو الربع في البستان المشتمل على شجار متنوعة تسعين سنة ثلاثين عقدا بمانه
وثلاثين قرشا وصدقه المستأجر وحكم بصحة الاجارة غيب اعتبار ما وجب ثم رفع الى نائب
حكم جنبي فكاتب ما حاصله هذا ما أشهد على نفسه انه ثبت عنده ما نسب اليه الحاكم من الثبوت
والحكم ونفذ كل منهما على وجه فلان لرجل طلب المؤجر زيادة فادعى المستأجر عليه انه يمارضه
فيه بغير طريق شرعي طالبا فسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فعرفه انه حيث استأجر كذلك
قال زيادة لا محل لها لكون العقد صحيحا لا يفسخ بالزيادة ولا بغيرها وحكم بصحته وعدم
انفساخه ولو بعت المتواجر من أوأحد هما ومكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه
الطالب للفسخ ووجه المؤجر بالتماس المستأجر فهل يعمل بالصك المذكور مع ان الاجارة
واقعة على ما يخص الحصة مما يستخرج من ثمار البستان ومع كونها وفقا محكوما به وهل
يضمن المستأجر جميع ما اكله من الثمار مدة وضع يده أم لا (الجواب) لا يعمل به اذ الاجارة
ان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاجارة على اطلاق الاعيان مقصودا
كن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر بستانا لياكل ثمره والمسئلة
مصرح بها في منع الغفار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور آخر توجب فسادها
خصوصا عندنا كالشيوع وطول المدة في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الجنبي
والحال هذه اذ طلب الفسخ وأخذ المؤجر لا يصير خصما شرعيا فبقي حكمه في غير محله
لعدم الخصم والمؤجر لم يصدر منه ولا عليه دعوى لينصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة
الجنبي لنا في الاجارة الواقعة على الاعيان والارض المشغولة والامر في ذلك واضح للفقهاء
وفيما ذكرنا له اذ في المام بالفقه كفاية ولا شك في ضمان المستأجر بجميع ما استهلكه من
الثمار اذ الاجارة باطلة والحال هذه فوجدها وعدمها سياتي والله اعلم سئل في مدر

مطلب
اتفق اما ما في مسجد
على ان من غاب منها يسد
الآخر مسده فحصل
ليس للمأخرون يختص
بالمعين

مطلب
الاجارة الواقعة على
الارض المشغولة
بالاستجارا وعلى اطلاق
الاعيان باطلة ولو حكم
بها

مطلب
مدروس مدروسة
وضع عرضا مشتركا
بينه وبين آخر في بناء
منها مدة ثم غزى وولى
غيره فاداد اجرة
المكان من الشريك
الاخر ليس له ذلك

مدرسة وضع في خلوة من خلأوبها عرضا مشتركا شركة ملك بينه وبين آخر ومكث مدة
وعزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغير من الشريك الآخر أجرة المكان الذي وضع الشريك
فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له مدة وضعه أم لا اجاب لا يلزم الشريك
أجرة باجماع علمائنا فاطية لعدم مباشرة وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظائر وغيرها
في القاعدة العاشرة الخارج بالضمان والحق أن يتبع والله أعلم سئل في رجلين أجرا
أرضا معلومة بمبلغ معلوم عشرين عقداً كل عقد ثلاثون سنة وشرطاً الخارج على المستأجر ومات
الأجران والمستأجر في أثناء المدة فما الحكم الشرعي اجاب الاجارة من أصلها وقعت فاسدة
ولو وقعت صحيحة تنفسخ بموت أحد العاقلين وإذا قلنا بقا سدها فالواجب فيها مضي أجرة
المثل لا المسمى وما بقي لا يحكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين أجرة ولا اجارة والله أعلم
سئل في رجل استأجر قري بمن له ولاية اجارتهما فنفقه ظالم متعبد عن نسلمها واختص هو بها
هل يلزمه أجرتها أم لا وهل له الرجوع بما دفع للمؤجر شرعا أم لا اجاب لا يلزمه أجرتها باجماع
علمائنا فان كان قد دفع الاجرة أو شيئا منها رجع المستأجر به على المؤجر والله أعلم سئل في
أماكن موقوفة معدة للرباغة أجراها المتولى من اناس مدة معلومة بأجر معلوم ولها بالوثة
يمر في الماء وقد منع فضلات الدباغة ونجاساتها جريان الملة فهل تكون أجرة التعزيل
عليهم كما في الكفاية والروايات أم لا اجاب في فتاوى قاضي خان واصلاح بئر الماء والبالوعة
والمخرج يكون على صاحب الدار وان كان امتلاء من قبل المستأجر وفي الجوهرة ولا يجبر عليه
اذا كان امتلاء من نفل المستأجر ايضا يعنى أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه
وفي التارخانية وان امتلأ خلاها وحجاريها من فعله فالقياس ان يلزمه نقله يعنى المستأجر
فأثبت فيه قياسا واستحسانا ومن المقرر العمل به استحسان الا في مسائل ليست هذه منها
قاذا علمت ذلك فأجرة تعزيلها على الوقف وللمستأجرين أن يخرجوا منها اذا لم يفعل المتولى
ذلك لتصرفهم بأنه عذر كما هو الاستحسان والحال هذه والله أعلم سئل في نفر قلعة لهم
عطاء في بيت المال يجلبهم ويكل بيت المال على قري لياخذوا عطاءهم من متحصلها فأجر
واحد منهم ما يتحصل من تلك القرى من قسوم ورسوم وزيت زيتون بها وغير ذلك مما
جرت العادة بتناوله من أهل القرى بمبلغ فاق الجراد على الزرع وشجر الزيتون وغيره فلم يبلغ
المتحصل نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما بقي أم لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة
الحجب هذه الاجارة باطلة لان الاجارة بيع المنافع وهذه وقعت على الايمان وهو المتحصل
من القسوم والرسوم وقد اتفق علماؤنا على ان الاجارة اذا وقعت على تناول الايمان او التلافيا
فهي باطلة قال علماؤنا رحمه الله تعالى عقد الاجارة على التلافيا الايمان مقصودا كمن
استأجر بقرق للشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر دستانا لياكل ثمرته فاذا علم ذلك علم

مطلب
أجر أرضا عشرين
عقدا كل عقد ثلاثون
سنة وشرطاً الخارج
على المستأجر ثم مات

مطلب
استأجر قري بمن له
ولايتها فنفقه ظالم
عنها له الرجوع بالاجر

مطلب
اصلاح بئر الماء والبالوعة
على المالك او الوقف
وللمستأجر فضها ان
امتنع المالك او المتولى

مطلب
جماعة لهم عطاء في
بيت المال يجالون به
على قري لياخذوا من
متحصلها من قسوم
وغير ذلك اجروا
لو أحد منهم فالاجارة
باطلة

الحكم في اجارة القرى لتناول الخراج بمقاسمة كان أو وظيفة وانه باطل وقد اقتت بذلك
مرارا وصورة ما رفع الى في قرية اجرها المتكلم عليها لاخر لتناول ما يتحصل من خراجها
ورسوم أنكتها وزكاة مواشيها هل يجوز فأجبت بانها باطلة لا تجوز والقول للمستأجر
فيما وصل الى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور والله أعلم سئل في عقار
موقوف على جهة برآجره من له ولاية ايجاره لرجل مدة ثمان سنوات بأجرة مسماة فأجر للمستأجر
المذكور ما في ايجاره المدة المعينة من آخر ومضى ط ذلك نصف مدة الاجارة والحال ان
المؤجر الأول أجره بدون أجره مثله فهل له طلب أجر المثل من المستأجر الأول أم من المستأجر
الثاني الجواب له طلب أجر المثل من المستأجر الأول لانه لما شرع عقد الاجارة الفاسدة وسوء
قلنا بصحة عقد الاجارة الثانية أم بفساده لجران أحكام الصحيح في الفاسد كما صرحوا
به قاطبة وانما قلنا سوء قلنا بصحة الاجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة
فأفتى بعضهم بان المستأجر اجارة فاسدة لو أجر من غيره اجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل
لا يملك قال في المضمرات الاصح انه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للناس
على العاقد معه كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم سئل في تجارين تقبلان فدادين
أهل قرية فسالها آخران بدخلاه معها فابيا فاستأجرا على فدادين معلومة فادعى ابه
شرط عليهما في عقد الاجارة انهما متى غابا عن القرية ثلاثة ايام يكن له الثلث معهما فهل
استجاره على هذا الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه الجواب استجاره على الوجه للشروح
فاسد باجماع المسلمين فالدعوى منه لا تصح والواجب في الاجارة الفاسدة أجره المثل
لعمله دراهم فاذا اختلف مع المستأجرين في مقدارها فالقول قولهما فيه ولا يصح التعليق
لصادر منه فلا يستحق به الثلث وان غابا عن القرية ولا قائل به من العلماء والحال هذه
والله أعلم سئل في رجل استأجر أرضا لزراعة التين بشرها من صهره ما فيها فانهدم
الصهره وغار ماؤه فما الحكم في ذلك الجواب لا شيء على المستأجر والحال هذه من الاجرة
حيث فات التمكن من الانتفاع وان كان قد عجل له شيئا من الاجرة يرجع به عليه فانظر
الحاشية والولولجية ومنع الفقار يتضح لك الامر ويرتفع عن عين يفتيك الخبر والله أعلم
سئل في رجل استأجر سقيفة مدة معلومة بأجرة معلومة فانهدمت قبل انقضاء مدة
الاجارة بترادف الا مطار هل للمستأجر فسخ الاجارة والرجوع فبأدفع مجبلا عنها أم لا الجواب
صرح القدوري بان الاجارة تنفسخ من غير حاجة الى الفسخ وصرح في الكثر بانها تنفسخ قال
في الجوهر وفيه أي قول القدوري اشارة الى أنه لا يحتاج الى الفسخ وهو الصحيح ومن أصحابنا
من قال ان العقد لا يفسخ يعني بل يفسخ المستأجر وفي صحيح القدوري الشيخ قاسم قال أبو نصر
من أصحابنا من قال انه ذلك بوجوب فسخ العقد الصحيح هو الأول انتهى وعلى كلا القولين حيث فسخ

مطلب
إذا استأجر عقار الوقف
بأقل من اجرة المثل مدة ثم
أجره المستأجر من آخر
فالمطالب بتمام أجر المثل
هو الأول

مطلب
تجارين تقبلان فدادين
أهل قرية فاستأجرا
على فدادين معلومة
وادعى انه شرط عليهما
ان غابا ثلاثة ايام يكن
له الثلث

مطلب
استأجر أرضا بشرها
من صهره ما فيها فانهدم
الصهره

مطلب
تنفسخ الاجارة وقيل
تنفسخ بانهدام المكان

المستأجر له طلب ما عجل من الاجرة لما بقي من المدة بحسابه والله اعلم سئل في رجل باع
كر دار في ارض وقف وسلم للمشتري فاستحقته زوجة البائع بعد موته وتطلب له اجرة خارجة
عن اجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل لها ذلك ام لا اجاب يلزم المشتري مدة وضع
يده على ارض الوقف والكره الذي استحق به حق القرار فيها اجرة الوقف لا حق القرار الذي يصح بيعه
حيث كان معلوما كما عرج به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب فينظر الى اجرة المثل
للبقعة مجردة عنه فيجب للوقف ولما الكردار فلا لانه سكنه بنا ويل الملك ووجب اجرة المثل
للقصبة لاختيارها المتأخرون على خلاف القياس استقصا فلان يلزم اجرة غيره بالاستحقاق
وقد صرحوا بان الملوكة المعدل للاستقلال انما تجب اجرة المثل على الساكن فيه بغير عقد اجارة اذا
سكنه على وجه الاجارة دلالة اما اذا سكنه بنا ويل ملك او عقد لاشئ عليه بخلاف الوقف والله اعلم
سئل في رجل مات وله طوفة منكسرة عند متولى وقف من الأوقاف من جهة قرأة مرتبة عليه
في كل ليلة فاقام القاضي ولده مقامه فهل لولد الميت ان يطالبه بملوكة ابيه للمكسرة ويحرم
القاضي على اعطائه طوفة والده ام لا اجاب نعم انه ذلك كما صرح به في انفع الوسائل وجعله الا
بالنقطة والاعدل وعلى بانه على ليس بواجب عليه فعليه فكان ما ياخذ في مقابلته في معنى الاجرة
وقيل لا وقد علمت ان الاول اشبه بالنقطة والله اعلم سئل في ارض سلطانية او وقف معدة لعدا
الغضب والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدي غارسها باجرة المثل مادامت الاشجار
بها ويدفع اجرة مثلها انشا رجل بطائفة منها غراسا بعد ان استأجرها من له ولاية ذلك مدة
سنتين حينها باجرة معلومة هي اجرة مثلها ومات المؤجر قبل مضي المدة هل للمستأجر استبقاؤها
حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف الاجرة عليها ويعظم ضرره بتعلق غرسه ولا تؤجر بعد قلعه
باكثر من الاجرة المعينة لها ام لا اجاب نعم له الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الضرر
على الفارس هذا وفي منع القفار نقلا عن البحر في القنية استأجر أرضا وقفا لغرس فيها
ونحن ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستبقها باجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر
ولو ان الوقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز وبهذا يعلم مسألة
الارض المتكسرة وهي منقولة ايضا في وقاف المصنف انتهى وانت على علم ان الشرع يأنى القفر
خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر
ولا ضرار والله اعلم سئل في رجل آجر بهما محل قدر معين من العنب فاد على القدر المعين
فهلك معه فما الحكم اجاب ان اطاق البهيم حمل الزائد وهلك بعد بلوغ المكان للشروط
فلساحبه الا اجر كاملا وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطبق ضمن قيمته كلها وان
اختلفا في ذلك فالقول قول المستأجر لانكاره والله اعلم سئل في رجل استأجر محلا لمحل عنب
على ان يبيع به من الثمر فنصفه اجرة حمله فمات المحل وادعى رتبة انه مات بسببه فهل على
الاجرة حمله ام لا اجاب

المطلوب
اجع تبة في ارض
وقف وسلم للمشتري
فاستحقته زوجة
البائع بعد موته وتطلب
له من المشتري اجرة
خارجة عن اجرة
البقعة

مطلوب
مات وله طوفة
منكسرة عند متولى
وقف فاقام القاضي
ولده مقامه لطلب
المكسرة لآبيه

مطلوب في ارض
سلطانية او وقف
معدة لغراس العنب
والتين وغير ذلك
انشا رجل بطائفة منها
غراسا بعد ان استأجر
ثم مات المؤجر قبل
مضي المدة

مطلوب
استأجر بهما محل
قدر معين ثم زاد
عليه فهلك مطلب
استأجر محلا لمحل عنب
على ان يبيع به من الثمر
فانما اجرة حمله

تقدير بثبوت موته يضمن أم لا اجاب لا يضمن فقد تقر انه يدملك بفساد العقود مسلما
صحيحا في مثل ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر أرضا للزراعة فزرع وعات المؤجر وهو بقا
هل يقلع أم يبقى الى ادراكه اجاب يبقى الى ادراكه بأجر المثل نص عليه في الخانية وغيرها والله أعلم
سئل فيما اذا استأجر رجل أرض بستان الوقف مدة سنة لزراعة الباذنجان والرطوبة والبقول
ونحو ذلك مما ليس لانها ثمرة وقت معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقلع من أرض الوقف وتسلم
أرض البستان لناظره أم لا وهل اذا كان في البستان نيباح للمستأجر كله أم لا يباح له
ويضمن قيمة ما أكله منه اجاب نعم يقلع وتسلم الأرض لناظر الوقف كما صرح به المتون
قالبية في الرطوبة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانها ثمرة وقت معلوم ولا شبهة
ان المستأجر ضامن لما أكل من ثمرة التين لعدم دخوله في الاجارة بل لو أدخله في الاجارة لاصح
لا تزل يصح اجارة بستان لياكل ثمرة شجرة لو قوعها على ائلاف الاعيان والله أعلم سئل
في امرأة وكلت رجلا وكالة شرعية بموجب وبينة شرعية في استخلاص ما يخصها بالارث من
والدها وفي السعي على نكاحها ممن يشاء وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحالته به على
الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية بين الوكيل والزوج فيه ثم ماتت وما الزوج
بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثة الزوج ان الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل
وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص ما يخصها من الارث وتسليمها لها
وبعد مباشرة عقد نكاحها وهل تصح دعوى الورثة الرجوع واستخلاصها المبلغ من زوجها
أم لا اجاب أعلم انه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوما وذكرت له مدة والسعي على
النكاح كذلك ذكر له عمل معلوم ومدة وجب المبلغ المعين له ولا يصح رجوعها عنه
به دعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة به شرعا والله أعلم سئل في أرض وقف
أجرها الناظر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق فما الحكم اجاب
يلزم المستأجر قلع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان نقصت
فلناظر ان يملك الشجر للوقف بقيته حال كونه مقلوعا جبرا على صاحب الشجر وان كان
لا تنقص لا يملكه جبرا ويلزم بالقلع وتسليم الأرض لناظر وان تراخيا على تجديد الاجارة
وابقاء الغرس جاز والله أعلم سئل في رجل استأجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان
ملاصق لها من جماعة بشرط ان يعمرها طاحون بغل وبزبل آلة المعصرة ويضع فيها
آلة الطاحون وان يسد باب الدكان ويفتح له بابها وينتفع بذلك ما شاء مدة ثلاثين
سنة متوالية عشرة عقود يلى كل عقد ما قبله بأجرة معلومة لكل سنة ومهما حدث
من ترميم فعلى المؤجرين ومهما احتج من آلة الطاحون كأخشاب وحديد وأحجار رحي
فعلى المستأجر وكتب صك الاجارة كما شرح وحكم الحنبلي بموجبها وفيه ومن موجه الزوم

مطلب
اذا مات المؤجر
والزراع بقل يبقى
بأجر المثل
مطلب استأجر أرض
الوقف سنة لزراعة
الباذنجان ونحو ذلك
ومضت المدة يقلع
وتسلم الأرض لناظر
الوقف

مطلب اذا استأجر
رجلا يستخلص لها ما
يخصها من ارث أبيها
ولم يشتر نكاحها مع
انه ذكرت مدة

مطلب استأجر أرض
وقفت مدة سنين
لغرس وانتهت
المدة والغرس باق

مطلب استأجر من
جماعة قبو معصرة
وجميع دكان ملاصق
لها بشرط ان يعمرها
طاحون بغل ومما
يحدث من ترميم فعلى
المؤجرين ومهما
احتج من آلة طاحون
فعلى الخ

عقد التواجر وعدم الفسخ بموت المستأجرين أو أحدهم إلى انقضاء المدة ولم يبق من المؤجرين
 إلا واحد فهل حكم الحبلى بعدم الفسخ بموت المستأجرين أو أحدهم يرفع الخلاف فيمنع الفسخ
 أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة انصب الحكم فيها بعد خصومة شرعية
 وهل الإجارة من أصلها وقت صحيحة أم لا إيجاب الإجارة المذكورة غير صحيحة للشرط
 المذكور الذي هو تعيثرها طاحونا وزيل آلة للعصرة لأن الإجارة كالبيع يفسدها الشرط
 الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لأحد المتعاقدين
 أو للعقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وإن كانت فاسدة فعلى تقدير
 حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخها فكيف وقدمات الكل إلا واحد أو حكم الحبلى من
 غير دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح أن مذهبه كذلك أو لا
 أما إذا لم يكن مذهبه كذلك فظاهر وأما أن كان مذهبه كذلك فلتخالف شرط كونه يرفع
 الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به قاطبة فتفسخ
 بافساد وتفسخ بالموت كالصحيح لأن فاسد العقود يجري مجرى صحيحها والله أعلم سئل
 في رجل استأجر حمارا بربع قرين في كل يوم مادام الماء منقطعا عنه وبقرين إذا جرى الماء
 بعد أن أذن له القاضى بتعير ما توقف أدارته عليه من ماله والرجوع به فعمر ونصرف
 به مدة بعده وزاد عليه جماعة وأخرج منه فما الحكم في كل من الإجارة والأمر بالتعير
 مع الرجوع وهل يلزم المستأجر الزيادة في مدة جرى الماء وتكون قاضية عليه بأنها أجرة
 مثله في زمن أدارته الحطب عقد الإجارة على الوجه المشروح فاسد والحكم في الفاسد وقفا
 به ما كالأجرة المثل والقول قول المستأجر في قدرها إذا أصل براءة الذمة فيما زاد ما لم تقم
 عليه بينة ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورين قاضية بشئ في مدة ما إذا الإجارة من حيث
 هي نفع بأزيد وأنقص وبأجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل إجماعا والاعتبار
 في ذلك للبيينة التي هي إحدى جمع الشرع الثلاث ولا شك أن له الرجوع بما صرف في التعير والحال
 هذه كما هو غنى عن التقرير والله أعلم سئل في رجل ساكن بمدينة بقراص وله فيها زوجة
 وابن صغير منها سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فضبط قاضى بقراص
 وصيا على الصغير فاستأجره هو والزوجة رجلا بأجر مستمى ليذهب إلى مصر ويستخلص ما ترك
 الميت هناك ويأتي به إلى بقراص فذهب فوجد الميت قد نصب وصيا على ابنه وسلمه ما يملكه
 بها فطلب الأجير ذلك منه ليوصله إلى بقراص فأبى وحملها هو إلى بقراص هل الإجارة صحيحة
 ويؤخذ ما سمي للأجير من الزوجة والصغير بحسب ادئها أو مناصفة الجلب إن لم تستم
 التركة فهي فاسدة وإن سميت فهي صحيحة فإن كان الأول قسم أجر المثل على ذهابه لمصر واستخلاص
 التركة والالتزام بها إلى بقراص ولزم له أجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط المستمى

وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب منه وما وجب على كلا التقديرين بحسب ما لهما من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم اذ القسمة في مثل ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كتاب القسمة أما صحة الاستبجار من الزوجة فلما لها من الولاية على مالها ونصيبها وأما صحتها من وصي الصغير فلما له من الولاية بالوصايا المستفادة بنصيب القاصي اذ له ولاية نصيب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت فانه قلت أم شاهد على ما ذكرت قلت أما من كرم من جازي الفقه فهو ضيق عن اقامة ذلك فان المساوي لهذا من الفروع لا يكاد يبعد فقد ذكر منه ما لا غبار عليه في البرازية وكثير من الكتب استأجر رجلا ليحمل له غلة من مطبورة عينها فاذهب فلم يجده ورجع قسم الاجر المسمى على نهاب وحمله ورجوعه به ولزم أجر الذهاب لانه الذهاب كان له وان كان لم يسم المطبورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب أجر المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب ومن هذا الجنس ما روت واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر الشجار ليقطعها وذهب بالاجراء ثم انها تقايا لا البسج في الاشجار اهل الاجراء شئ يظن ان استأجرهم ليدهبوا معه الى موضع الاشجار فله أجر الذهاب وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب فلا أجر لهم لان العقود عليه قلع الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مسألة قلع الاشجارنا فلا عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا صورتها رجل استأجر أجيراً على أن يقطع له أشجاراً بعيدة عن المصر على أن أجر الذهاب والرجوع على المستأجر قال لا يرى له أجر الذهاب ولا أجر الرجوع لان لم يعمل شيئاً انتهى قوله لا أرعى ظاهره التفقه فتأمل له وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم سئل في رجل من العلماء ربي شخصاً وعله شيئاً من العلم وكان الشخص يخدمه ويحمله فيكافيها العالم المربي في مقابلة عمله من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من اللوازم وذو وجه زوجة وقام بلوازمه ولوازمها ولم يجر بينهما عقد توأجر في خدمته له ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد بعضهم مطالبة العالم بأجرة لخدمته هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك باجماع أئمتنا اذ لا عقد توأجر له ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمنافع أعراض لا تقوم الا بواحد منها والواقع من التلمذ المذكور مكافأة وقد قال العلامة في الاسرار من رجلا بان يعمل له عمل كذا ولم ينطق شيئاً من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل ممن يعمل له أولئك الناس مثل هذا العمل بغير أجر كان متبرعاً وان كان يعمل بأجر فهو اجارة فاسدة فله أجر المثل بالغاً ما بلغ وكذا لو كان بينهما أخذوا عطاء لمثل هذا العمل بمادون الاجر يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ عند أبي يوسف وعند محمد كذلك وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلاً مما لا بد له بغير أمر ان كان قريباً له فله أجر المثل وان كان من أهل التبرع في مثله

مطلب رجل ربي
شخصاً وصار
الشخص يخدمه
له فكافاه المربي
فما ت وطلب
ورثته الأجرة من
المربي

من قبل لانه انما لم يسم الاجر رجاء الزيادة على أجر المثل وان كان أجنبيا كان متبرعا ان كان
 من أهله من قبل والا فله أجر المثل بالغاما بلغ وفي الفتاوى الوقعات مثله انتهى وفيما قاله
 العلامة المذكور جواب المسئلة وهو عدم وجوب الاجر وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم
 سئل في طاحونة ماء وقف خربت وتقطعت مدة أعوام خرابها وعدم الانتفاع بها فتحكر
 جماعة من المتكلمين عليها بأجرة معلومة وعمرها ثم ما تواروا خلفهم غيرهم من ذريتهم أو
 غيرهم فأجروها بأجر المثل عامرة والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبلها بأجرة
 المثل عامرة رغما على مالكي العماره هل لهم ذلك أم لا يجب ليس للمتكم عليها الدعوى على متقبلها
 بأجرتها عامرة لان العماره ملك للمعمر وطلبه على المتكرو بأجرة مثلها حال كونها خرابا
 حيث لم تكن المدة قد مضت وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الحانوت التي ذكرها قاضي خان
 بقوله في اجارة الوقف حانوت أصله وقف وعمارته لرجل فأبى صاحب العماره ان يستأجر أصل
 الحانوت بأجر المثل قالوا ان كآ العماره لورفعت يستأجر الأصل بأكثر مما يستأجره صاحب
 البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء وتؤجر الأصل من غيره وان كان لا يستأجر بذلك
 يترك في يد صاحب البناء بذلك الاجرانته ومنه علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله أعلم
 سئل في رجل أجر نصرا نيا طاحونا تدور بماء نهر بمبلغ معلوم ولم يعين مدة الاجارة
 هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكانت أوجرت لغيره بدون المبلغ المذكور أعلاه ولم تقع المفاسمة
 على الاجارة الاولى هل تلزم الثانية أم لا يجب لا تلزم الاجارة الثانية بالاجماع سواء
 كانت الاجارة الاولى صحيحة أو فاسدة أما اذا كانت الاولى صحيحة فلان مستأجرها اتحق بها
 لزومها وأما اذا كانت فاسدة فلان الفاسد يجري مجرى الصحيح في الاحكام فلا يد من المفاسمة
 بالفضاء والرضاء فيها كما هو ظاهر والله أعلم سئل في رجل استأجر قطعة أرض من
 متولى الوقف سنة ثلاثة قروش فادخل المستأجر رجلا معه مزارعة بالنصف فاستأجر
 المدخل ساثر الغلة ومنع المستأجر عنها فعلى من أجرة أرض الوقف وما الحكم في المزارعة بينهما
 اجاب طلب الاجرة على المستأجر لا على المستغل اذ للمستأجر ادخله باختياره وينظر الى صحة
 المزارعة ولى فساده فيترتب عليه الحكم في كليهما والله أعلم سئل في شجرة زيتون في أرض
 موقوفة مشتركة بين اثنين أجر أحدهما الشريكة الاخر نصفه فيه عشر سنين بنجسمائة قرش
 نيا كل ثمرة مدة العشر سنين فأكل المستأجر ثمرة ست سنوات وهلك المؤجر بعد ان أخذ
 من المستأجر ثلثمائة قرش وبعد بيع النصف لرجل فاستمر المستأجر على أكل الثمرة أربع سنوات
 والآن يطالبه المشتري بمائتي قرش لسنة هل له ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك ولا لمن قبله
 فان اجارة الشجر والكوم بأجر على أن يكون الثمر له لا تنقذ بل تقع باطله لانها وقعت على خلاف
 الأعيان ومضى وقت على تلافها لا تنقذ كما صرحت به علماؤنا قاطبة وكذلك بيع الثمرة

مطلب ان يستحكر
 جماعة أرض الوقف
 وعمرها ليستأجر
 طلب اجرتها عامرة

مطلب حانوت
 أصله وقف وعمارته
 لرجل أبى صاحب العماره
 ان يستأجر أصل
 الحانوت بأجر المثل
 مطلب اجرو طاحونا
 لرجل ثم اجروها لآخر
 قبل انقضاء مدة
 الأولى

مطلب رجل استأجر
 أرض وقف وادخل
 معه مزارعا فالاجر
 على المستأجر

مطلب اذا استأجر
 من شريك حصه
 في شجر الزيتون
 المشترك بينهما
 فالاجارة باطله

قبل وجودها باطل لانه بيع المعدوم ولا قابل بجوارزه وقا على ذلك مغتبط في الجهل المظلم الذي
 يبعد تعاطيه على المسلم فاذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله للمالك بعينه ان كان باقيا
 وضمان مثله ان كان هالكا او مستهلكا وعلى الشريك المستأجر ضمان ما اكل من الشجرة
 والقول قوله بعينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البينة الشرعية لان القول قول
 القابض ضمين كان او امينا فيما قبض والنقل في جميع ما قلنا مستفيض فذكر من النقل ما
 هو موجود في ايدي الناس غالبا من الكتب في الهداية عقد الاجارة لا ينعقد على اطلاق الاعيان
 مقصودا كما لو استأجر بقره ليشرب لبنها وفي الاشياء والنظائر ولا تجوز اجارة الشجر
 والكرم بأجر على أن يكون الثمرة وكذا الثبان الغنم وصوقها وفي مبسوط السرخسي والعين
 لا تستحق بعقد الاجارة وفي البرازية الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز وفي الخلاصة
 لا يستجار الا يجوز الانتفعة مقصودة في العين والمتون والشروح والفتاوى مطبقة
 على أن الاجارة بيع المنافع فكيف تجوز اجارة نصف شجر الزيتون عشرين سنين لكل ثمرته
 عشرين سنين بنجسمائة قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك المستأجر
 بعد موته ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد لا صحيح ولا فاسد ولا حولد ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم انا لله وانا اليه راجعون سئل في امرأة عزمت على الحج فاستأجرت حمارا يحملها
 ويحمل أدائها المعلومة بأجرة معلومة ذهبا وايايا يحملتها فماتت في أثناء الطريق هل
 لورثتها الرجوع بمحضة ما بقي من الاستيفاء ام لا واذا كانت قبل خروجها اشهدت على نفسها
 أنها لا تستحق بذمته حقا يدخل ما تجدد في ذمته بموتها أم لا اجاب نعم لورثتها الرجوع
 بمحضة ما بقي من استيفاء المشروط بموتها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا لا شاهد صدر بها
 كان في ذمته لا بما تجدد بموتها كما لا يخفى والله أعلم سئل في رجل استأجر حمارا يحمل
 من بلده الى الحج ذهبا وايايا يحملها الاجرة بتمامها فمات في الذهاب بمنعاعه فحمله غيره
 فما الحكم فيما قبض من الاجرة اجاب للبحال اجرة حمله الى المرحلة التي حمله اليها وبره عليه ما
 قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهبا وايايا كل بحسابه على قدر المراحل ولا معتبر
 بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكه وغيره وفي اجارات الظهيرية
 ما هو صريح في ذلك والله أعلم سئل في رجل استأجر سفينة تحمل غلالا معلوما الى محل معلوم
 بأجرة معلومة فوضع الغلال بها وسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانكسرت
 وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترد أم لا اجاب نعم له استرد اذ ما دفع من الاجرة اذ لا
 اجرة له كما صرح به قاري الهداية والله أعلم سئل بما صورته فيما سبق من جوابكم الشريف
 من اقائكم المنصف في المحضرين الذين حاصلها استأجر عمرو قرية من الوقف من متوليها
 مع وجود متوليها الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة للمتولى العام مع منع السلطان له

مطلب استأجرت
 حمارا يحمل أدائها
 للحج واشهدت
 انها لا تستحق بذمته
 حقا فماتت في أثناء
 الطريق

مطلب استأجر رجل
 حمارا يحملها الى الحج
 ذهبا وايايا فمات
 في أثناء الطريق
 وامتنع من حمله

مطلب استأجر
 سفينة تحمل غلال
 الى محل معلوم

مطلب اجارة قرية
 الوقف باطلة لانها اذ
 وقعت على استهلاك
 الاعيان كانت باطلة
 فيجب على المستأجر رد

في ذمته ما دفع

بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه أو فاسدة فيجب أجر المثل
 أو يعقد فضولي فيتوقف على اجازة التولي الخاص وغير ذلك من الاحكام لا طلاق اسم الاجارة
 فيما دفع لكم وحقيقتها مقصورة عند الإطلاق على ذلك والصحيحة هي المراد عند الإطلاق
 غالباً وأقدم الحكم الشرعي في ذلك حسبما أنى إليكم فهل إذا كانت الاجارة لتناول محصولها
 من خراج وعداد أشجار تكون من هذه الاقسام تقع باطلة من أصلها وتكون عدماً إذا
 بالباطل مسلك الصحيح بإجماع العلماء وإذا كانت باطلة فما الحكم فيما تناوله المستأجر من
 محصول القرية وفيما دفعه للتولي العام من المبلغ الجواب موضعنا معللاً مع النقل الصحيح في ذلك
 اجاب المقر في كلام مشايخنا بأجمعهم ان الاجارة تملك نفع بعوض وانها اذا وقعت على
 استهلاك الأعيان فهي باطلة ومما صرحوا به ان من استأجر بقرة ليشرب لبنها أو كرمًا لياكل
 ثمرته فهو باطل ومما يقطع الشك بقولهم جعل العين منفعة غير متصورة فاذا علم ان الاجارة
 اذا وقعت على استهلاك الأعيان قصدا وقعت باطلة فعقد الاجارة المذكورة حيث لم يقع على
 الانتفاع بالأرض بالزرع ونحوه بل على أخذ المحصول من الخراج بنوعيته أعني الخراج للوظف
 وللقاسمة وما على الأشجار من المداهم الضرورية فهو باطل بإجماع أئمتنا والباطل لا حكم له
 باطبا وعلما تناوذاً واذا قلنا ببطلانه نزم المستأجر أن يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال
 ونقود وغير ذلك وولاية قبض ذلك للتولي الخاص فلا دخل للتولي العام فيه والحال ما شرح
 والسؤال الأول لم يذكرنا فيه ان الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه من الأعيان
 ومسلتنا فيه من الاجارة مطلقاً فانصرف الى تلك المنفعة وقسمنا الاحكام على الصحة
 وحكمها من وجوب المسمى وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب أجرة المثل الى غير ذلك وأما حيث
 كان الواقع أنها على اتلاف الأعيان التي ستوجد فهي باطلة يرد المستأجر جميع ما تناوله
 بعينه ان كان قائماً وضمنا ان كان مستهلكاً أو هالكاً لانه قبضه على جهة التملك بعقد
 باطل لا حكم له اذ هو غير مشروع بأصله ووصفه ويسترد من مؤجره ما دفعه له والجواب
 يختلف باختلاف الموضوع والله أعلم سئل في رجل استأجر مكارياً يحمل قطن معين
 من الرملة الى القدس بأجرة مسماة بحمل بعضها ولا يأتى له حمله جملة فحمل بعضه ثم اشتغل
 عن بقية بالمكارة مع غيره فطالبه بحمل ما بقى فقال لا أحمل ذلك الا اذا لم أجد كروة غير هذه
 الكروة هل له ذلك أم لا ويجبر على حمله قبل غيره اجاب حيث لم يأت له حمله معاً يجب عليه
 حمل السابق لنقدته على الأخير ومضى اتفاقا الحقان قدم أول الحقلين جماعة غير خلاف والله
 أعلم سئل في رجل أجرة ما رسين من أرض بأجرة معلومة مدة سنين ثم باعها لآخر هل
 تبطل الاجارة بهذا البيع أم لا اجاب لا تبطل الاجارة بهذا البيع بالإجماع وحكم البيع أنه
 موقوف يصح ولا ينفذ وليس لغير المشتري فيه والمشتري بالخيار علم أو لم يعلم في الامح

مطلب استأجر مكارياً
 ليجل له قطناً فحمل بعضه
 فعدم تاتي حل الكل
 ليس له ان يحمل لغيره
 قبل حل باقيه

مطلب
 اجراء ضامم باعها
 فالاجارة صحيحة
 والبيع موقوف

وفي الخاتمة يتوقف على اجازة المستأجر في أصح الروايات والله أعلم سئل في رجل استأجر
 بسنا نوا وقفا للزراعة ماشاء فيه سنة كاملة باجر معلوم اجازة صحيحة وتسلمه وزرع
 فيه ماشاء فأكله الجراد وبقي من المدة ما يتمكن من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى بالغاما بل
 أم لا اجاب نعم يجب الاجر المسمى من الاجرة بالغة ما بلغت والحال هذه لانها في الحقيقة
 تعتمد المتكمن من الاستيفاء لاحقيقة الاستيفاء فيجب الاجر بالغاما بل وان اكله الجراد بالاجماع
 والله أعلم سئل في رجل استأجر أرضا بجرأجرة معلومة مدة سنين معلومة فكرها
 وزرعها صيفيا فلم ينبت ودخلت سنة ثانية فتعدى عليها المؤجر مكروبة وزرعها شتويا
 مع بقاء مدة الاجارة فما الحكم في ذلك اجاب المؤجر متعديا ثم بفعله مستحق للتغريم اذ هو
 في كل معصية لاحد فيها مقدور وهذه المعصية من هذا القبيل ويسقط عن المستأجر من الاجر
 بقدره ولا تنسخ الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية والزرع للزاد بالاجماع لانه
 نماء بذره وهو خالص ملكه وقد صرح علماؤنا بان المنافع لا تضمن بالانلاف وقد اختلفوا في
 منفعة الارض مكروبة والكراب وصفة الارض غير متقوم بانفراد كلون الدابة فلو ضمنا
 ضمنا ما نقص من قيمة الارض وذلك لما اكتمل المؤجر لها وتضمن المالك ما نقص من ملكه بفعله
 محال فافهم والله أعلم سئل في جماعة استأجروا ابلا من جمالة تحمل ممالك لهم معلومة
 وحمولات لهم مخصوصة من دمشق الشام الى القاهرة باجر معلوم على ان يكون جميع ما
 يلحقهم من الاخفاد على الجمالة فحملوا ما وقع عليه الاستئجار لبعض المسافة فكأنوا اذا طلبت
 الاخفاد منهم دفعوها الى الجمالة ليوصلوها الى الخفارية فهل الاجارة على هذا الشرط صحيحة أم
 فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يلزم الجمالة ان يمضوا بهم بقية المسافة أم لا وهل يكون جميع
 ما دفعوه باذنهم للخفارية من مالهم أم من مال الجمالة يحسب عليهم من اجرة المثل اللازمة لهم
 للمسافة التي حملوا اليها أم لا اجاب الاجارة على هذا النمط فاسدة يلزم فيها اجرة المثل لئلا
 للفق قطع ولا يتجاوزها عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضي عليها بقية المسافة لان الفاسد
 يجب اعدامه لا تقريره وجميع ما دفعوه باذنهم للخفارية لا شيء منه على الجمالة وانما هو من مال
 المستأجرين والله أعلم سئل في امرأة رهن بيتا عند آخر على عشرة قروش فأجره المرتهن
 باذنها وقيض الاجرة فهل للقبوض من الاجرة له أم للمرأة الراحنة اجاب للقبوض من
 الاجرة للمرأة لانها المالكة وقد أجر المرتهن باذنها فبطل الرهن وصحت الاجارة ونفذت ولو ز
 الاجرة للمرأة الراحنة والله أعلم سئل في شيخ فريه استأجر أربعة نفر ليحفروا بئرها بكذا
 وكذا من الحنطة فحفروا حتى أيسوا من خروج الماء هل يجب الاجرة المعينة لهم أم لا اجاب
 الذي يجب اجرة المثل من جنس النقدين لا المسمى بعينه من الحنطة اذ الاجرة كانت كالكسب
 يشترط للصحة بيان القدر والصفة ومكان الانشاء كما في السلم كما صرح به في البرازة وغيرها

مطلب استأجر
 بسنا نوا
 فأكله الجراد
 ما يتمكن
 المسمى

مطلب
 اذا استأجر أرضا مدة
 سنين وكرها فتعدى
 المؤجر عليها وزرعها
 يسقط بقدره ولا
 تنسخ فيما بقي

مطلب يشترط
 في الاجران كان من
 الكسبي ما يشترط
 في السلم

والله أعلم سئل في رجل قال له آخر عمر هذا البيت واسكنه بعمارتها فعمرو ولم يسكنه هل يرجع عليه بما أنفق أم لا اجاب نعم يرجع عليه بما أنفق والحال هذه والله أعلم سئل في رجل استأجر حانوتا من متولى الوقف مدة وبني بها بيتا باذن المتولى له بذلك ثم ان رجلا زاد على المستأجر الزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء يضرب الوقف وأبى المتولى لأذن أن يدفع اليه قيمة ذلك ويملك البناء للوقف فهل حيث كان البناء باذنه يجبر المتولى على دفع القيمة أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبقى بناؤه ويتصرف فيه بالملك ويدفع أجرة الأرض الوقف المشتقة بينا ثم أم لا اجاب ان أذن له المتولى في عمارة الحانوت ليرجع بما أنفق على الوقف أو قال له المتولى أذنت لك في عمارتها ولم يزد على ذلك كانت العمارة للوقف ويرجع بما أنفق فان اختلفا فقال المستأجر أنفقت كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستأجر فان كان أهل الصنعة على قول واحد فالقول قوله وان اختلفت أهل الصنعة فالقول قول المتولى ولا يمين عليه وعلى المستأجر البينة لانه دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما ذكره كثير من علماءنا في الاجارة وان اذن له المتولى بالعمارة لنفسه فعمرو في عرصه الوقف وبني حانوتا لنفسه فقد قال في الخانية والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضا موقوفة وبني فيها حانوتا ثم جله آخر وزاد في غلة الأرض واراد ان يخرج الثاني من الحانوت ينظر ان كان أجره للمتولى مشاهرة فاذا جله رأس المشهر كان للمتولى ان يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضرب الأرض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضرب الأرض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستأجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنيا الى قيمته متروعا ايها كان اقل بملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفا مع الأرض وان كان رفع البناء يضرب الأرض وأبى المتولى أن يدفع اليه القيمة ويملك البناء لا يجبر المتولى بل يترقب صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذه انتهى كلام الخانية فهو كما ترى صريح في ان كلام المستأجر والمتولى لا يجبر اذا أبى وجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما هو ظاهر ولا يلزم المستأجر أجرة أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف لا لمصلحته ولو لم يمتد الاجرة لزمه ضرر ان احدهما التزم به بفعله والآخر لم يلتزم به وهما ضرر التبرع الى وقت التخلص وقد التزم به بفعله ما ذبني في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخلص الا بضرر الوقف فيلزمه وضرر لزوم الاجرة من غير انتفاع بالأرض ولم يلتزم به فلا يلزمه فتمت من هذا ان البناء ملكه وان العرصه للوقف وقد قال في البرازية وغيرها لو كان البناء ملكا والعرصه وقفا وأجر المتولى باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرصه وينظر بكم يستأجر كل فاما طلب البناء فهو لملك البناء انتهى وهذا كله اذا انشأ الحانوت من أصله وأما

مطلب قال له عمر
هذا البيت واسكنه
بعمارتها ولم يسكنه
مطلب استأجر
رجلا حانوتا
من المتولى وبني
فيها باذنه ثم زاد
آخر على المستأجر
واخذ الحانوت والى
المتولى ان يدفع له
قيمة ذلك

إذا استترت فأذن له بمرمته أو تطيينه ونحو ذلك فينظر أن زاد فيه من ماله حجرا أو خشبة أو شيئا
له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى قيمته من غير تخيير أن ضرر الوقف دفعه فإن زاد فيه شيئا لا قيمة
له بعد الرفع كالتراب مثلا لا يرجع بشئ وإن أنفق على نحو تطيينه ومرتته أجره للأجرا بآذن
المتولى يرجع عليه بما أنفق في غلة الوقف لأن عين المحنوت كانت موجودة فأذن له بمرمته
وإصلاح حيطانها وسقفها والأذن موجب للرجوع فيرجع بما أنفق في ذلك فغلبه لما حررت
فانه مفرد واغتنيه فانه أوحد والله أعلم سئل في رجل استأجر ساحة مستحكرة للبناء بها
بأجرة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت بحدود أربعة معلومة فظهر أنها أزيد من ذلك
فما الحكم إيجاب الذرع وصف زيادته أو نقصانه لا يوجب فسادا في العقد ولا قسط للزاد
منه ولا للفائت فالأجرة واقعة على المحدود بتمامه ولا قسط للزائد قال في البرذنية وكثير
من الكتب استأجر أرضا على أنها عشرة جراب بكذا فإذا هي خمسة عشر أو تسعة له يعني للوَجَر
المسمى يعني لا يزداد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الإجارة كل جريب
بكذا الزمه كل جريب بدرهم والمسئلة في البيع ومسطرة في الإجارة وهي ظاهرة لا يتوقف
فيها والله أعلم سئل في رجل استأجر ساحة بداخل البلدة للبناء بها بحدودها ومناقصها
ومرافقتها وما يعرف بها وينسب إليها مدة معينة بأجرة معينة فظهر بها صهر يجرى هل يدخل
في استحكاره أم لا إيجاب نعم يدخل الصهر يجرى إذ هو مما يعرف بها وينسب إليها وهذا كما لا شبهة
فيه والأصل في ذلك أن الاستحكار عقد إجارة يقصد به استيفاء الأرض مقررة للبناء
والغرس أو لأحدهما والإجارة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وإن لم تذكر الحقوق
والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم سئل في رجل استأجر من آخر أرضا ببلغ للبناء بها
فأحكر المستأجر قطعة منها لرجل ومات المستأجر الأول فهل يبطل الأحكار الأول والثاني بموته
وللقيم أن يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة حيث لا ضرر على الأرض بالرفع أم لا إيجاب
نعم بموته المستأجر ينفسخ الأحكار الأول والثاني وللقيم أن يطالب برفع البناء وتسليم الأرض
فارغة كما هو مستفاد من إطلاقهم والله أعلم سئل في رجل ادعى على آخر أن استأجره على أن يكفل
له ما على فلان وفلان من قرص يكذا فأنكروا الاستحكار فأقام بينة شهدت على قراره له بكذا
هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا إيجاب لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة
لعدم صحة الاستحكار على الكفالة إذ هي تملك نفع بعوض والكفالة ضم ذمة إلى ذمة وإذا
فسدت الدعوى فسدت الشهادة لأن شرط صحتها الدعوى الصحيحة والله أعلم سئل
فيما إذا استأجر زيد حصّة موقوفة من بستان من المتكلم عليها مدة معلومة بأجرة معينة فيها
عقب فاحش ثم أجر زيد للخصّة المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في نواجره لرجل بأضعاف
الأجرة التي استأجرها بها في المدة المزبورة من غير أن يزيد في المأجور المرقوم شيئا فهل يلزم

مطلب ساحة
وقف للبناء بها على
أنها كذا من الأذرع
فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل
الصهر يجرى في استحكار
الساحة

مطلب رجل
استأجر أرضا
وأحكر آخر قطعة
منها فيموت الأول
ينفسخ كل من
الأحكام

مطلب لا يصح
الاستحكار على
الكفالة

مطلب إذا أجر المتولى
بدون أجر المثل يجرى
المستأجر تمام أجر
المثل

زيدادفع تمام أجرة المثل لجهة الوقف أم لا اجاب نعم يلزمه تمام أجرة المثل على ما عليه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والجونا قلا عن تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أجزاها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى وكذلك في منع الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا يفتى بما هو لا نفع لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوى لقد سئو ونقله عنه في منع الغفار والله أعلم سئل في رجل استأجر ظئرا ترضع ولده الى ان يمشى ومجل الاجرة ومات الولد بعد شهرين فما الحكم اجاب الاجارة فاسدة لمجهالة المدة يجب فيها أجرة المثل للشهرين ويسترد ما زاد عنها مما عمل بها والله أعلم سئل في رجل استأجر حرجى ماء فظنى الماء وزاد زيادة منفعته عن التمكن من الانتفاع على الوجه الذى قصده أربعين يوما هل يلزمه الاجرة لها أم لا اجاب لا يلزمه والحال هذه والله أعلم سئل فيما اذا انقطع ماء الرحى ولم يتمكن المستأجر من الانتفاع به على الوجه الذى قصده بالا ستجار هل عليه أجرة مدة الانقطاع أم لا اجاب لا أجرة عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الزيلعى وغيره والله أعلم

مطلب استاجر
ظئرا ترضع ولده الى
ان يمشى

مطلب اذا انقطع
ماء الرحى لا أجرة
عليه لمدة الانقطاع

مطلب دفع رجل
لراعى ثلاثة من البقر
فرد اثنين

مطلب القول قول
الاجير المشترك في
الهلاكه على قول الاما

سئل في رجل دفع لراعى المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه اثنين وسأله عن الثالث فقال لا أدري أين ضاع هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن فان البرازى في جامع دفعه الى المشترك ثورا للراعى فقال يعنى الراعى لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع فزمانا انتهى يعنى فيضمن على قولهما والله أعلم سئل في الراعى اذا أخذ الغنم الى المرعى فهلك واحدة بقوله انها وقعت في بئر أو كلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع يمينه انها ضاعت منه ولو قال ضاعت منى ولا أعلم كيف ضاعت اجاب عند الامام أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يجير المشترك أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يندفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله عند الامام فعليه اليمين والقاضى أفتى بقول الامام وكذا الامام الظهيرى وفي تنوير الابصار ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتى ولا يضمن بقوله ضاعت ولا أدري كيف ضاعت على قوله ومن الناس من أفتى بقولهما ومنهم من أفتى بالتضييع وأبو الميث ذكر أن الفتوى على قول الامام وعليه أصحاب المتون والله أعلم سئل في راع يرعى باقورة ضاع منها بقرة في مرعى ملتقى بالاشجار هل يضمن أم لا اذ لا يمكنه النظر الى كل بقرة اجاب لا يضمن والحال هذه فقد صرح علماؤنا ان راعى البقرة اذا كان مرعاه ملتقى بالاشجار ولا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاء منه شئ لا يضمن ومثل الاشجار الاكبات والاحجار ونحوها مما لا يمكنه النظر الى كل بقرة والله أعلم سئل في بقرة صرفت في الباقورة فتبعها الفحول فندت بهم ولم يردّها رعاة الباقورة مع قدرتهم على ردّها فضاء عدة من الفحول هل يضمنون أم لا اجاب نعم يضمنون لانهم في الحفظ المتعين عليهم فحفظون والله أعلم سئل في راع غدت من باقورة

مطلب اذا ضاع
بقرة من الراعى
في محل لا يمكنه
النظر الى كل بقرة
لا يضمن مطلب
الفحول بقره فندت
بها ولم يردّها الراعى
مطلب اذا تبع الفحول
بقره لم يقدّر على ردّها الا يضمن

بقرة صلاف فبعضها فقلت عليه وقد من الفحول التي كانت معها فحل وجد عند رجل لا تنصل
اليه اليد فطلبه منه فقال اذ الى ما دفعته من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا اجاب الراعي
أعين لا يضمن الا بالتقصير وحيث غلبت البقرة عليه وفحولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته
على ردها كالفائدة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب الرجل الذي لا تنصل اليه اليد والله أعلم
سئل في ثلاثة رعاة تربي بقرا القرية غاب اثنان منهم لعل مشترك بينهم فذمن البقر
بقرة ولم يردوها الى الباقوة مع قدرته على الرد فضاغت فقال الحكم اجاب الحكم ضما قيمتها
لربها حيث ترك الراعي ردها مع قدرته على ردها وعدم الخوف على ضياع الباقي والله أعلم
سئل في بقار ترك البقر تربي وذهب الى بعض المقات فسرقت منها ثور هل يضمنه أم لا اجاب
نعم يضمن لكثرة التصوي وتربهم لدواب الناس في بلادنا وفتوى عدم الضمان في بلاد يثون
عليها في غيبته هذا هو المعتقد والله أعلم سئل في بقار تربي بقرة طالبه رجل من
أهل القرية برده بقرة فانكر تسليمها أصلا هل اذا قام ربتها بينة على تسليمها اياها ثم ادعى
البقار اهلها لك تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعوى البقار اهلها لك حيث انكوا التسليم أصلا
لعدم امكان التوفيق والله أعلم سئل في بقار ضرب بقرة فكسرها وماتت من ذلك فهل يضمن
قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها اجاب لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه بين
اجير الواحد والمشارك ولو ردها على صاحبها مكسورة فماتت عنده بسبب الكسر لا تقدر
انه اذا دخل في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سلبا وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة
على ذلك منها ما في الخائنة في كتاب الاجارة رجل استأجر حمارا وقبضه فارسله في كرمه
فسرقت برده عنه فأصابه برد ففرض فرقه على صاحبه فمات من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم
حصينا وكان البرد بحال يضر بالحمار مع البردة يضمن قيمتها لان ضياع البردة بتركها
في غير الحصن وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على
المالك سلبا انتهى فكذلك نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ الا بالرد سلبا
وضمان الحدوان تعتبر القيمة فيه يوم التعدي وفي الجوهرة في كتاب الغصب فان زنت الحمارية
المغصوبة عند الغاصب أو سرقت فردتها الى المولى فأخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها
لانه تلفت بسبب كان في يده ام وانظر الى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وبه علم انه لا فوق
بين ان بردها الراعي الى المالك أو لم يرددها له فحولها في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرد مع
السبب المذكور تأمل والله أعلم سئل في بقار ضرب بقرة فسقطت فتعجل ما لكها وأمر
رجلا يذبحها وطرحها على البقار فالتاله عليك ضمانها وتولى وادعى انه ايس من حياتها
ويريد ان يضمنه قيمتها حية والراعي ينكر اياها وكان تناول من لحها فهل القول قوله
أم قول المالك وما الحكم اجاب لا يضمن الراعي شيئا بمجرد دعوى المالك والقول قوله

مطلب اذا نذت بقرة
ولم يردوها مع قدرته
يضمن

مطلب اذا ترك
البقر فسرق منها ثور
يضمن

مطلب اذا ادعى الراعي
هلاك البقرة بعد
انكار تسليمها لا يسمع

مطلب الاجير لو
ضرب بقرة فكسرها
يجب عليه قيمتها يوم
كسرها

مطلب استأجر حمارا
فسرقت برده عنه
فأصابه برد ففرض فرقه
على صاحبه ثم مات

مطلب ضرب البقار
بقرة فأمرها لكها
رجلا يذبحها وادعى
الايا من حياتها
يريد تضمين قيمتها
للبقار

في عدم الاياس ولا يضمن سوى ما تناوله من اللحم والقول قوله فيه مقدار او قيمة والله أعلم
 سئل في رجل ادعى على بقار ان بقرته ضاعت معه والبقار ينكر ضياعها معه هل القول
 قول البقار يمينه أم لا اجاب البقار لا يضمن فاضاع معه بغير تغريط على ما هو المذهب
 فلم تصح الدعوى فلا يترتب عليه اليمين لانها لا تكون الا بعد دعوى صحيحة والله أعلم سئل
 في حراث بيده بقر المالك تروا ما معه من البقر الفاضلة ترى يجب الارض التي يحرق بها
 حتى تأتي ثوبتها فيحرق عليها كما هي عادة أهل البلدة فاضاع منها ثور هل يضمن أم لا اجاب
 لا يضمن والحال هذه والله أعلم سئل في حراث ذبح ثور ايس من حياته بغير اذن من صاحبه
 هل يضمن أم لا واذا انكر صاحب الثور الاياس من حياته هل يحلف واذا حلف يلزم الذابح قيمته
 بورد بجمه والقول له في مقدار قيمته أم لا لانه اجاب حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن
 الذابح بالذبح قيمته واذا اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة
 على الذابح واليمين على المالك فاذا انجز الذابح عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم
 الذبح والقول له في قدر القيمة يمينه فاذا ادعى للمالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة
 والله أعلم سئل في حراث اشتغل عن البقر في التشيب حتى غابت عن بصره وضاع تغريطه
 هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن والحال هذه والله أعلم سئل في مكرت سلم الكاردي
 الحبل المكترى فاكترى المكاري مكارا يا آخر وسلمه الحبل وفارقه وضاع الحبل منه هل يضمن
 المكاري الاول أم لا اجاب نعم يضمن المكاري الاول والحال هذه اذ رب الحبل رضى بيده لا
 بيد غيره وصار كودع اودع والله أعلم سئل في مكار سبق القافلة وليس مع الاحمال
 المستأجر على حملها ما لكها وغاب المكاري عن الاحمال وأمر أصحابه بسوقها الى الحبل فاضاع
 منه وابه دابة مع حملها في تلك الغيبة وبعد ايام وجدت الدابة دون الحبل هل يضمن المكاري
 أم لا اجاب نعم يضمن المكاري والحال هذه اذ هو مودع وليس له ان يودع فيكون متعديا به
 فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا والله أعلم سئل في رجل استأجر بناء فانهدم
 جانيه من بنايه بعد ما بناه هل يضمنه ويجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان خلع عليه خلعة
 على وجه القليلك بالهبة المسلمة ليده وقبضها بحضرة ابنه البالغ فلما انهدم البناء ادعى الابن
 انها ملكه هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا اجاب لا يضمن وله أجرته
 للسماة ولا يجب عليه اعادة ما انهدم مما بناه وسكوت الابن مع حضوره الهبة والتسليم
 مانع له من دعوى المالك كما في مسألة البيع التي اطبقت عليها المتون وقولت من علم المذهب
 بالتسليم والله أعلم سئل في رجل استأجر صبيانا من ولية ليرعى بقره خاصة فاضاع منها
 ثور بغير تغريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره اجاب لا يضمن ولا ينقص من أجره شيء
 والله أعلم سئل في بقره ضوت الى بيت صاحبها فوجدت بابه مقفلا فوجدت ابلا الى مسارحها
 ليتهاة ثبات لا يضمن

مطلبه ادعى ان
 بقره ضاع مع
 البقار والبقار
 ينكر

مطلبه اذ ترك
 الحراث البقر الفاضلة
 ترى فضاغت
 لا يضمن

مطلبه في حراث
 ثورا فاختلعه مع
 ما لكانه فالقول
 للمالك في عدم الاتيان
 من الحياة والحراث

في القيمة
 مطلبه استعمل الحراث
 بالتشيب فضاغت
 البقر مطلبه

اذا اكترى المكاري
 غيره فضاغت الحبل
 يضمن مطلبه
 اذا ترك المكاري

دوابه على اصحابه
 وسبقها فضاغت الحبل
 يضمن مطلبه
 استأجر بناء ليرعى

فانهدم جانب منه
 يجب عليه اعادته
 مطلبه استأجر صبيانا
 من ولية ليرعى بقره

فضاع منها ثور
 مطلبه اذ وجدت
 البقرة بيت صاحبها
 مقفلا فوجدت ابلا

الى مسارحها فبقر
 ليتهاة ثبات لا يضمن
 والرواية

أمواره ما فقر بطنها ذئبان ضاربان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا الجلب لضمان
على الرعاة لا سيما إذا كان العرف جارياً بأن الراعي إذا دخل الباقورة إلى البلدة كما هو في
قريته لدور الرملة يبرأ ويصدق بيمينه إذا ادعى أنه جاء بها إلى القرية ولا يلزمه أن يدخل كل
بقرة في منزل ربها قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجد ربها
ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر قالوا إن كان عرفهم أن يأتي بالبقورة إلى القرية ولا يكلفو
أن يدخل كل بقرة في منزل ربها صدق البقار مع يمينه أنه جاء بها إلى القرية انتهى والله أعلم
سئل في بقار انتشرت باقورة في الرعي فوقع في مبطنة النسان فألتفت جانيا منها بعد
أن تراخى عن سوقها الرعي هل يضمن ما ألتفت أم لا وهل إذا ظن البقار أنه ضامن فاتفق
مع ربها على أن يزرعها يذر من عنده فإن نبت مثل ما كانت أو أحسن برئ من ضمانها ولا
يضمن له مقدار ما كانت تثمر لو بقيت ويكون النابت للبقار فما الحكم الجلب الاتفاق المذكور
لا عبرة به شرعاً فلا يلتفت إليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار إلا بإرسال الباقورة في الزرع
أو سوقها وقد أصابت الزرع في مشيتها أو ألفت عجماء وفعل العجماء جوارض النسي المختار
صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الأخيار والله أعلم سئل في ضائع يعمل لغير واحد
له امرأة فضة يتخذها حياصة فادعى أنها سرقت هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن
لما سرق من يده ولا يقبل قوله اجاب هذه المسئلة راجعة إلى مسئلة الاجير المشرك وفيها ثلاثة
أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان مطلقاً وأنه أمين والقول قوله باليمين والضمان مطلقاً ولا
يلتفت إلى قوله واختار المتأخرون الفتوى بالصالح على النصف جبراً عملاً بالقولين وجامع
الفصولين راخر الفوائد صاحب المحيط لو كان الاجير صالحاً يبرأ بيمينه ولو كان بخلافه يضمن
ولو كان مستوراً يؤمر بالصالح فهذه أربعة أقوال كلها معتمدة متفق عليها وما أحسن التفصيل
الاخير والاول قول أبي حنيفة وقال بعضهم قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار
التابعين وقولهما قول عمرو بن دينار ويريقي احتشاماً ما عمرو على وصيائته لا موال الناس والله
أعلم سئل في رجل دفع لغسالة ثوباً بالنفسله بأجر فنفسلته ونشرته على باب الدار و دخلت
الدار وتركته منشوراً فضااع هل تضمن حيث غاب بصرها عنه أم لا وهل إذا كانت تفصل لغير
واحد وأعدت نفسها لذلك فصارت بمنزلة الاجير للمشرك ولم يوجد منها تقريظ هل تضمن
مع هذا التقدير أم لا اجاب اذا غاب عن بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقاً وان لم يوجد من
الضمان وضاع من غير تقريظ في الحفظ فالواجب على هذا التقدير الصلح على النصف جبراً
كما أفق به اکثر المتأخرين والله أعلم سئل في راعي بقر بقرية استأذن أهلها في إقامة
رجل معين مكانه فأذنوا له ثم إن الثاني أقام ثالثاً رعي بغير إذن من أربابها فضااع ثور
سها فعلى من ضمانه اجاب الضمان على الأول لأنه ما دون له من أهلها فيما فعل وصاحب

مطلب إذا التفت
الباقورة مبطنة
انسان لضمان على
البقار إذا كانت
يضمنه

مطلب إذا ضاعت
فضة لصانع يعمل
لغير واحد فادعى
انها سرقت ففي ضمانه
وعدمه احوال

مطلب إذا انتشرت
الغسالة ثوباً فضااع
تضمن جميع قيمته ان
غاب عن بصرها والا
فنصف القيمة

مطلب عيني
البقار من حرام مكانه
بإذن رب البقر ثم
الثاني ثالثاً بغير
إذن فضااع ثور

الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لتعدي الثاني بالدفن والثالث بالأخذ ولا يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم **كتاب الولاء** سئل في معق مات عن ابن معقته وأبناء بني معقته وأولاد من زوجته مستولدة لرجل حتى فهل ارثه لابن المعق أوله ولا أبناء بنيه سوية أم لا أولاده وزوجته اجاب ارثه لابن المعق لا لأبناء بنيه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة وأولادها المذكورين لأنها أم ولد لم تنق بعد وحكم أولادها حكمها والله أعلم سئل فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجة وعن ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لأم وعن ابن ابن سيده والده ثم ما ابن ابن سيده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم ان للرقيق عقار او ظهر الا ان للرقيق عقار فهل للشقيقة ابن ابن سيده اللقوي مطالبة بما خصل أخاها من تركه الرقيق ولد على ذى اليد على خلفات الرقيق ان كان معقاً أو باقياً في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا اجاب الرقيق لا يملك شيئاً وان ملك فكل شيء حصله من المال للمالكه وان ثبت عتقه فكل شيء حصله بعد عتقه فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى لزوجته الثمن والباقي لابنه وبموت ابنه استحق ورثته ما ترك هذا الابن للام سدسه ولاخوته لأمه الثلث والباقي وهو النصف لابن ابن المعق وبموت ابن ابن المعق جرى ما ورثه منه على ورثته فيكون نصفه لشقيقته وما فضل فلا قرب عصبته وان لم يكن له عصبة يرث على شقيقته المذكورة وأما الدعوى بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها العارض بالامر السلطاني لقبول القضاة التخصيص بالحوادث فان وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمنع لا تسمع والا تسمع والله أعلم **كتاب الاكراه** سئل في امرأة ماتت عن زوج وصغير منه وعن أبوين اكراه الزوج بعد وضع الابوين يدها على خلفاتها على أن يقر بأنه لا يستحق قبل نسيبه منها حق اهل يصح اقراره مع الاكراه أم لا وتقسم تركتها على فرائض الله تعالى اجاب لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع وأيضاً الارث جبري فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيبه من خلفاتها شيئاً ففي البرازية وكثير من الكتب لو قال تركت حق من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حق لان الارث جبري لا يصح تركه وفي جامع الفصولين في الفصل الثاني والعشرين دفع جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي أنها من تركه والدي ولم يقبضها قال ألم أقبل بيته وأخفى له بها أرايت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل اهل قرية ان يكلوه في مال لزمه السلطنة رآه أو علم به عند نسيبه أنه مما تركت زوجته فافهم والله أعلم سئل في اهل قرية ألزمهم

مطلب مات عن ابن معقته وأبناء بني معقته وأولاد له من زوجة مستولدة
مطلب مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجته وعن ابن ابن سيده ثم مات ابن

مطلب اذا اكراه الزوج على ان يقر بأنه لا يستحق قبل وان ذر زوجته من خلفاتها حق الا يصح اقراره

مطلب اشهد الولد انه قبض تركه والده من الوصي ثم ادعى داراً في يد الوصي طلب اذا اكراه الحاكم اهل قرية ان يكلوه في مال لزمه السلطنة لا يلزمهم

الحاكم بأن يكفلوه في مال لزمه من جانب السلطنة العلية وله بدعادية وقدرة على قتلهم
ونهب أموالهم وغلب على ظنهم إيقاع ذلك بهم إن لم يكفلوه فكفلوه خشية إيقاع ذلك
عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا اجاب لا يلزمهم المال بذلك ولهم الفسخ إذا زال الإكراه
كالبيع ومحوه إذا علم بدلالة الحال أنهم لو لم يمثلوا أمره يقتلهم أو يقطع أيديهم أو يضرهم
ضرباً يخافون على أنفسهم أو تلف عضوهم فينشذ يكون إكراهاً منه ولو لم يكن الأمر سلطاناً
على ما عليه الفتوى صرح به غالب علماء شارحهم الله والله أعلم سئل في ذي ولاية على قبة قادر
على إيقاع ضرب وجس ملجئين باهلاً طالب من رجل منها بيع عقار له فباع خائفاً منه إيقاع
ذلك به وأقر أنه قبض ثمنه كذلك مع أن قيمة المبيع اضعاقت لثمن هل ينفذ هذا البيع على هذا
الوجه أم لا وإن كتب صك لدى قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم للفسد ويكون الاعتبار
لما في نفس الأمر لما كتب اجاب حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه يوقع به ضرباً شديداً أو حبساً
مديداً فالبيع غير نافذ والاقرار غير صحيح فليكره فسخه والاعتبار لما في نفس الأمر لما كتب
في الصك هذا وأما الرد بالعين الفاحش فقد أفتى به كثير من علماء مطلقاً ومع الغرور أجمع المتأخر
عليه وعللوا الأول بأنه أرفق بالناس فلوراء القاضي وحكم به نفذاً وهو قول مصحح أفتى به كثير من
علمائنا والله أعلم سئل في رجل وكل أخ في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع الوكيل
ما أمره الموكل به بمائتين وخمسة وتسعين قرشاً وسلمه للمشتري ثم إن الموكل أرغم الوكيل وأكرهه
وهده به بالحكام وتحقق أنه إن لم يطعه فيما يأمر به أوقع فيه ما هده به لفته عليه فكتب على
نفسه ما أمره به موكله الموصى إليه بأنه يستحق في ذمته خمسمائة قرش وعشرين قرشاً اقراراً
كذباً لوجه له شرعاً من الخوف وكفله به رجل هل إذا ثبت أن اقراره كان على الوجه المذكور يبطل
اقراره ولا يستحق عنده إلا المائتين والخمسة والتسعين القبايع بها ولا يلزم الكفيل شيء
اجاب الإكراه بعدم الاختيار فلا صحة للاقرار مع الإكراه لأن صحته تعتمد قيام المجيز
وقد قامت دلالة على عدمه والإكراه فيه يكون بائناً منها إذا قال المتقلب لرجل إني أقول لك
بكذا أو لا أقول للظالم الفلاني لقي ما لا أوجد كذا أو نحو ذلك قال في المحاوي الزاهدي
في كتاب الإكراه بعد أن رمز لجم الأئمة قال المديون لدائنه ادفع إلى القبالة وأقر أنه لا شيء لك على ولا
أقول إن ما في يدك ذهب شمس الملك فدفع وأقر أنه لا شيء له عليه فهذا في معنى الإكراه وله أن
يتدعى عليه انتهى أقول فإذا كان الرجل له جراءة وهده بمن يسمع كلام الغازي وقال إن لم تقر لي
بكذا أي بشيء لأصل له أسعى بك إلى من يأخذك بيجرد كلامي وغلب على ظن المهتد ذلك
فأقر كذا لا يلزمه ما أقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا وإذا بطل بثبوت الإكراه
على الوجه المذكور عن الأصيل يبطل عن الكفيل إذ قد تبين أن لا دين على الأصيل يصلح أن يبطل
به ولا صحة للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم سئل في ذتي حرقه الكتابة على محل

مطلب إذا كره منا

الولاية رجلاً على بيع
عقاره فالبيع غير
نافذ والمبرة لما في
نفس الأمر لما كتب

مطلب إذا كرهه إن

يقوله بكذا اقراره
بما أقر به رجل فالأقرار
غير صحيح وكذا الكفالة

مطلب إيمان تقرلي

بكذا أو لا أقول للظالم
الفلاني

مطلب إذا كره الحاكم

كاتبه على أن يقر بثباته
الاف او دعها عند صواب
شبه فاقول لا ينفذ
اقراره

يكتب ما يؤمر به مما يحصل اوقع القبض عليه حاكمه المتكلم عليه وانه بان سوباً
 اودع عنده ثلاثة الاف من القروش فهدده بالضرب الفاحش حتى اقر له قاض بذلك
 فكتب عليه بذلك هل ينفذ اقراره بذلك ام لا اجاب لا ينفذ اقراره اذ الرضا شرط لصحة
 الاقرار فيفسد الاقرار عند فوات الرضاء وهذا باجماع المسلمين فله الامتناع عن دفع
 المقرب للمقر له ان لم يكن دفعه وله استراد منه ان كان دفعه له مكرها والاكره يعدم
 الرضاء ويفسد كل امر يتوقف صحته عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم
 رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ومسائل الاكره لا تخفى على من اتقى الله تعالى
 وشكى الرحمن وعمل اليوم تشخص فيه الابصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز
 الجبار والله اعلم سئل في بحر منعهما عنها الحاجر عليها عند اادة دخول زوجها بها الا ان
 تبيعه ما لها من عقار وكرور ففعلت حين لم تجد بدا من ذلك هل ينفذ بيعها ام لا وحكمها
 حكم المكرهه في ذلك اجاب لا ينفذ بيعها وحكمها حكم المكرهه قال علماؤنا منع الزوج
 زوجته من اهلها حتى تهب له المهر تكون مكرهه والهبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي
 ملقط السيد الامام عن الفقيه ابى جعفر من منع امرأته عن المسير الى ابويها الا ان تهب مهرها
 فوهبت فالهبة باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التائنا ونخبة نقلا عن
 النبايع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي الغزي في منظومته
 المسماة بحفة الاقران في ثلاثة ابيات مشتملة على المحشوفات —

مطلب منع الزوج
 عن زوجها اكره وكذا
 منع الزوج لها عن ابويها
 يبطل البيع والشراء
 ورضية والاقرار

ومنه لورسه ان تذهب لاهلها يا صاح تقضى ما رآيا الا اذا سقط عنه المهر ففعلها لاخ وذاقه ذكرا
 لانها قد نزلت في الحكم منزلة المكره هذا فاعلم ونظمتها ونظيرتها في بيتين خاليتين عن بقول
 وما منع زوجته عن اهلها لتب المهر يكون مكرها كذلك منع والد بنته خروجها لبعها من بيته
 وفي شرح تحفة الاقران قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما للزوج
 ابنته البكر من رجل فلما ارادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا ان تشهد عليها
 انها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث امها فاقرت بذلك ثم اذن لها في الخروج فانما لفظها
 ان الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معفو المكرهه لما ذكر من المنع لاسيما والحياة يغلب
 في الابكار وفيه افاق شيخ الاسلام ابو السعود العمادى انتهى وانت على علم ان البيع والشراء
 والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غلب الاب كالأب للعمة الشائلة
 فليس الاب قيد وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من اخذ مهورهن كرها عليهن
 وجبراً حتى من ابن العم وان بعد ومتى ما وجدتها منع ضربها ورميها قتلها واهل الرسايق
 يعدون النساء تركه حتى يطلبون فيهن القسمة كما يطلبون القسمة في الاموال والله اعلم
 ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأله صلاح الاحوال سئل في مرضه باعت

مطلب باعت
 في مرض مومتها مكرهه
 وخلفت ابناً صغيراً

مطلب اذا ادعت
البلوغ تصدق
بلا يمين ولا يشترط
حضور الوصي وليا
دعواها انها رشيدة
فلا بد من بيعة

في مرض موتها كمالا بينهما كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل يتخذ بيعة أم لا اجاب
لو صحت ابنتها ففسخ البيع الواقع على جهة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البيعات
اذ هو حق العبد دونها والله أعلم **كتاب الحجر** سئل في صغيرة
لها وصي ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلا يمين أم لا وهل يشترط
حضور الوصي عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها ويؤمر
الوصي بدفع مالها أم لا بد من بيعة لانه مما يخفى اجاب الظاهر من عباراتهم أن لا يمين
عليها لعدم الفائدة في التخليف لان البلوغ والحال هذه ثبت بقولها والتخليف لرجاء
النكول وهي لو أقرت به ثم قالت كنت كاذبة لا يسمع رجوعها لتناقضها حيث كانت في سن
يحتل البلوغ فيه كما في الزيلعي والخلاصة والتتارخانية والخانية وجامع الفصول
وغيرها ومما يدل على ذلك جعله اقرارا واجارا وقد كتب صاحب البحر في شرح قوله
وما لا يعلم الا منها فالقول قولها في حقها ما صورته ولم أر صريحا ان المرأة اذا قبل قولها
في حقها في الحيض والحبة فهل يكون يمينها أولا بلا يمين ووقع في الوقاية أنه قال صدقت
في حقها خاصة وظاهره أنه لا يمين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها
وقد وجد ولا فائدة في التخليف لانه وقع بقولها والتخليف لرجاء النكول وهي لو أنكرت
ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي نقله عن الكافي قريبا ان شاء الله
تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم اشتراط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ اذا لا فائدة له
لانه لو كذبها فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخ مشايخنا شيخ الاسلام
شهاب الدين الحسبي في فتاواه التي أفتى فيها بما هو المأثور المعتبر عليه عنده لا يشترط
الرشد الا بحجة شرعية وهي رجلان أو رجل وامرأتان فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها
والا لا يسلم اليها حتى يؤمن منها الرشد انتهى والله أعلم **سئل** في المديون هل يباع
عرضه وعقاره ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست
منهما ويبقى له دست واحد واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يتباع ثيابا ويقتضى
الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي ثوبا يلبسه وهل اذا كان له ابن كفيل ما بذمته لرب الدين
يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل واذا كان له مسكن يمكنه ان يجتري بما دونه يبيع
ذلك المسكن ويشترى بالباقي مسكنا يكفيه وهل اذا امتنع من ذلك يبيع القاضى
بنفسه ليوفي بردينه أم لا اجاب أكثر علماءنا الثقل في هذه المسئلة ووجدتني
أفتيت فيها مرارا لتكثروا وقوعها وزيادتها اكثار الغلبة الماطلين وضعف الدين وعد
الاعتناء بوفاء الدين والتهاون في الاجتهاد على خلاص لذمة منه مع انه محبوب عن
الجنة ما بقي عليه درهم فمما أفتيت به أولا أنه يحبس المديون الذي يسره الاعتقار

مطلب بيع
المديون كل ما له
يحتاج اليه في الحال
جماع عليه ويكتفى
فان للقاضى ان
يتولى البيع بنفسه

حتى يبيعه بنفسه عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يبيع القاضي ويوفي الدين ثم يثمنه فالوا
 وبقولهما يفتى وفي تصحيح الشيخ قاسم قول الصاجين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره
 وفي رواية يبيع العقار كما يبيع المنقول وهو الصحيح ومما أفيت به ثانيا قال أصحاب
 المتون يحبس القاضي لبيع ماله لذئنه قال الشراح لان قضاءه واجب عليه ومبرأة
 فدينه وهذا عند أبي حنيفة وقال صاحباه يبيعه القاضي جزاء لظلمه بالامتناع وعجز
 خصمه لقصر الباع والقاضي نصيب لخلاص العاجز عن الوصول الى حقه لاسيما من
 خصم لا يبالي بالمطل للحرام ولا يكثر بلوم اللوام قالوا وبقولهما يفتى وقالوا اذا
 كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابا ويقضي الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي
 ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التجمل قالوا وعلى هذا اذا كان له
 مسكن ويمكنه ان يجتري بمادونه يبيع ذلك المسكن ويقضي الدين ببعض ثمنه ويشتر
 بالباقي مسكنا يكتفي به عن هذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع البند
 في الصيف والنطع في الشتاء ولا يرب أنه يحبس بالاصالة وابنه بالكفالة وفي البرازية
 من كتاب القاضي من العاشر في الحبس يمكن للكفول له من حبس الاصيل والكفيل وهل
 الكفيل وان كزوا أقول وأمر الدين بالفتح أثقل الاحمال واضر في الدين من جانب الأعمال
 وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله أعلم سئل في صغيرة طاعة أم أم تتحصر على
 مالها واصفة يدها عليه ولها ثياب مسرفة يبخش على مالها منه اذا تزعم من يدجدها
 لاسرافه وتبذره هل هي حق تحفظ مالها منه أم لا اجاب نعم هي حق بذلك اذ للتصرف
 بذلك يمنع عن مال نفسه خمس وعشرين سنة عند أبي حنيفة وعند صاحبيه لا يدفع له ماله
 حتى يؤمن منه الرشد ولا يجوز تصرفه فكيف مال ولده والله أعلم سئل في شخص لا ولي له
 ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الان انه لم يكن بالغاً اذا الاول ثبت النجس كان مراهما فهل
 يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فيبئن عليه بطلان عقد النكاح لكونه عقدا لا يجيز له حين
 صدوره اجاب ان كان حين ذلك بلغ سنه اثنتي عشرة سنة فلا ينفذ رجوعه ولا يصدق
 في اقل منها فلا ينفذ نكاحه والله أعلم كتاب المأذون سئل في السيد
 اذا امر عبده بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذونا حتى اذا اتفق
 برقبته دين يباع فيه ان لم يفده السيد واذا اراء يبيع ويشترى فسكت يكون مأذونا
 وهل يكون مأذونا قبل العلم بالاذن أم لا اجاب اذا امره بشراء شيء بعينه كالطعام
 والكسوة لا يكون مأذونا له لانه استخدا ولم يصادر مأذونا له لتضيقه ولا البصر مأذونا
 بذلك وتعلق برقبته دين لا يباع فيه وأما اذا اراه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه
 يكون مأذونا له الا اذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرية ولا يكون مأذونا قبل العلم بالاذن

مطلب
 الجدة اخو يحفظ
 مال الصغيرة
 اذا كان الأب
 مسرفا
 مطلب
 ادعى البلوغ فتزوج
 ولا ولي له ثم
 ادعى عدمه

مطلب
 اذا امر السيد
 عبده بشراء شيء
 بعينه لا يكون
 اذا اذنا بخلافه
 راء يبيع ويشترى
 فسكت

الا في مسئلة ما اذا قال السيد لاهل السوق بايعوا عبدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم
 كتاب الغصب سئل في رجل أخذ لآخر سكناً بغير اذن فانقطعت عنده
 ونقصت نقصاً كثيراً فاحشا فما الحكم اجاب مالكم ما خيّر ان شاء أخذها مقطوعة
 وضمته نقصاً لها وان شاء طرحها على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم سئل
 في رجل استهلك مصاعاً مشتركة بينه وبين بنته وأخت زوجته بغير اذن من الأخت فلماذا
 يلزمه اجاب بضم قيمته من خلاف جنسه ان كان من الفضة بضمن قيمته من الذهب
 وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز ان بضمن قيمته من جنسه الا اذا ساوته وزناً فراراً من الربا
 وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير اذن فيعزر والمحال هذه والله أعلم سئل
 في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها شيئاً واستهلكه ودخل
 بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من الزوج ما بقى عليه
 من المهر ويقول وكلني ابن عمها قبل موته في قبض ما بقى من المهر وذلك على عادة الفلاحين
 وجورهم على حرمهم وأكلهم للمهور من قبل المرأة ان ترجع على تركه ابن عمها بما تناوله
 من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعرض عن الزوج اجاب ما قبضه ابن العم
 واستهلكه مضمون عليه لانه متعده فيؤخذ من تركه ان كانت وقول الرجل وكلني ابن
 العم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مغرط اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال
 حياته فكيف يוכל به بعد مماته فالواجب على الحاكم نجر الجاهل ومباشرة مثل هذه الأفعال
 والله أعلم سئل في رجل أخرج فرساً من زرعه فافترسها ذئب هل يضمن ام لا اجاب
 ان ساقيها بعد اخراجها ضمن وان لم يسبقها بعه لا على ما هو المختار وعليه الفتوى كما
 في الخلاصة والبرازية وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم سئل في رجل اشترى
 ثوراً وقبضه ثم ظهر فيه عيب فرده على بائعه ثم ظهر له مستحق هل له ان يضمن المشتري
 أم لا اجاب ليس له ان يضمنه لان ذئباً برئ بالرد على البائع الغاصب والله أعلم سئل
 في رجل باع حصاة في فوس مشتركة وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها
 ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهلكت عنده هل لبقية الشركاء ان يضمنوا
 الذي اشترى وتسلم ثم رده أم لا اجاب ليس لهم تضمينه وهم مخيرون بين تضمين
 البائع او الذي هلك عنده حيث لم ياذنوا والله أعلم سئل في رجل باع ثوباً فاجتنب ذبح ناقه
 آخره عيالاً يأس من جياتها هل يقبل قوله أم لا يضمن اجاب فلا يجتنب خلاف
 نصيح وفتوى في الضمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين
 دأماً للنوازل وفوائده صدر الاسلام طاهر بن محمود انه لا استحسان فعليه القول قول
 المالك في نفى الایاس بيمينه والبقية على الذابح فاذا لم يقم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم

مطلب
 اخذ لآخر سكناً
 بغير اذن فانقطعت

مطلب
 اذا استهلك مصاعاً
 مشتركة يضمن
 قيمته من خلاف
 جنسه

مطلب
 اذا استهلك شيئاً
 من مهر بنت عمه
 ثم مات يرثه من
 تركته

مطلب
 اخرج فرساً من زرعه
 فافترسها ذئب

مطلب
 لا يضمن مستحق
 الثور المشتري
 ان رده على بائعه

مطلب
 باع حصاة في فوس
 مشتركة فرده
 المشتري ثم باعها
 لآخر وسلمها

مطلب
 ذبح ناقه آخر
 مدعي الایاس

حياتها

الذبح والقول في القيمة للذابح يمينه والله أعلم سئل في رجل تعدى على حمل آخر
وأخذه من منزله بغير إذنه وحمله حملا من الخطئة فعثر به فخرج بسبب ذلك هل لصاحبه
أن يمسك الحمل ويضمن المتعدى ما نقص من قيمته أم لا اجاب نعم له أن يمسكه
ويضمن المتعدى النقصان والحال هذه والله أعلم سئل في رجلين اجتمعا على غضب
ثور واستهلكا فضمن المالك أحدهما قيمته هل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك النصف
أم لا اجاب نعم له أن يضمنه ذلك والحال هذه والله أعلم سئل في هبة بين
شخصين تعدى عليها أحدهما وجرحها بغير إذنه الآخر ثم زال التعدى ومكثت أياما صحيحة ثم مات
خلف أنقها هل يضمن حصة شريكه أم لا ويكون كالمودع تعدى على الوديعة ثم زال التعدى
اجاب حيث كانت في يده على وجه الحفظ لحصة الشريك يزول الضمان بزوال التعدى
كالوديعة وإن كانت في يده على وجه العارية لها لا يزول ما لم يردها إلى الشريك والله أعلم
سئل في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا هل لها أن تطالب المهر أم لا
اجاب لا يضمن الأب بموته مجهلا فلا مطالبة لها في التركة والله أعلم سئل
في رجل تعدى على فرس مشترك حامل وغصبها من يد أحد الشركاء مدعي أن له عليه دين
وأوثقها على عادة الجهال فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان قيمة الأم أم قيمة
الولد أم كليهما أم لا يضمن واحدا منها اجاب يضمن نقصان قيمة الفرس بالولادة
ولا يضمن عندنا قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمنعه بعد طلبه والله أعلم سئل
في رجل وسق فرسا مشتركا على دين له عند أحد الشركاء فطلب الشركاء من الشريك ردها
منه فقال على ردها ولا تطالبوه إن ضاعت عنده فعلى هل يصح ذلك ويلزمه ضمان
حصصهم أم لا اجاب نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المغصوبة وضمانها
صحيح وليس من باب الدين المشترك تأمل والله أعلم سئل في رجل له في فرس
عشرة قراريط باع منها خمسة لآخر وسلمها فباع هذا الآخر لآخر العشرة قراريط
وسلمها مع واحد من ثنائها ثم هلك عند هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمة
حصة البايع التي هي الخمسة قراريط وعلى من عنده النتائج رد حصته في الموجود منه
و ضمان له هلك منه بالتعدى أم لا اجاب البايع الأول يضمن من شاء من المشتريين
قيمة حصته الباقية له في الفرس لتعدى الكل بالتسليم والتسلم وحق البايع المذكور
في النتائج بقدر القراريط الخمسة في الآم باق يطالب به من هو في يده إن باقيا فعينه
وإن هالكا فيضمان قيمته من شاء ممن اشترى وتسلم أو باع وسلم لوجود القبض
الموجب للضمان وإن كان الزوائد في باب الغصب غير مضمونة لأن حملها إذا لم يقع عليها
غضب أما إذا غصبها من يد الغاصب غاصب فهي مضمونة على غاصب الغاصب كما

مطلب
أخذ الحمل بغير إذنه
صاحبه وحمله
فخرج بسبب ذلك

مطلب
عصبا ثورا
واستهلكا

مطلب
إذا استعمل أحد
المشركين البهية
بغير إذنه الآخر
ثم مات بعد
ذلك لا ضمان
عليه

مطلب مات
الأب مجهلا لمهر
ابنته الصغيرة

مطلب غضب
فرسا حاملا
مشتركا من يد

أحد الشركاء ثم
ولدت ومات
الولد ونقصت

قيمة الأم

مطلب أرسق
رجل فرسا مشتركا
بدين له عند أحد

الشركاء فقال له
عليه الدين إن
ان ضاعت فعلى

مطلب له
في فرس عشرة قراريط
باع منها خمسة

لآخر فباع المشتري
العشرة لآخر
وسلمها مع واحد

من ثنائها ثم
هلك

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب
من خدع امرأة
رجل بحبس حتى
يردها أو يموت
في الحبس

أوضحته في بعض الحواشي فأمل والله أعلم سئل في رجل خدع امرأة رجلا عما أنه
قربها و فرق بينها وبين زوجها فهل يجبر على ردها أم لا اجاب يجبر على ردها
لبعلمها قال علماؤنا من خدع امرأة رجل حتى فرق بينها وبين زوجها بحبس حتى يردها أو
يموت في الحبس نقله في منخ الغفار عن الخلاصة وغيرها والله أعلم سئل في رجل
خدع امرأة رجلا و فرقا بينه وبينها فاذا يلزمها اجاب يجلسان حتى يردها عليه
أو يموتا كما صرح به في الخلاصة وغيرها ذكره في منخ الغفار في كتاب الجنابات ولا شبهة

في وجوب التعزير عليهما لانه في كل معصية ليس فيها حد مقدور وهذا من هذا القبيل

والله أعلم سئل في قاض ظالم امرت رجلا نه الموكل بأخذ ما يسمونه محصولا أن يأخذ

من رجل ما لا وجه لاخذه فاخذه هل يضمن لاخذ أم القاضى اجاب يضمن الترجما

الاخذ نعه صحة الامر وفي كل موضع لم يصح الامر يضمن لا مالا سيما اذا كان المأمور

لا يخاف منه لولم يمتل امره او كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعا

والله أعلم سئل في رجل غصب حنطة واستهلكها ثم صالحه رتها على درهم معينة

قبضها في المجلس قبل التفريق ثم أقرضها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض المذكور

أم لا اجاب نعم يصح الصلح والحال هذه ويطالب الغاصب بما استقرضه ويجب

اذا امتنع والله أعلم سئل في رجل غصب الوديعه من المودع هل للمودع ان يخاصمه

أم لا اجاب نعم له ان يخاصمه والله أعلم سئل في رجل يمارى اقراض مزارعا

حنطة وشعير او ذرة فزرع ذلك في أرضه وسافر المزارع فاستأجره أهل الحرب ووضع

التي يمارى يده على بقره وحمارة وزرعه وصار يستعمل البقر في الحرث والدياس مدة

ست سنوات حتى مات البعض ونقصت قيمة البعض فهل يضمن التيمارى قيمة المالك

ونقصا قيمة الباقي وما تناوله من ثلته وليس عليه سوى مثل ما اقترضه أم لا اجاب

نعم يضمن التيمارى قيمة ما هلك من البقر وما نقص من قيمة ما بقي يوم غصبه وعليه

رد ما تناوله له من الغلال وعلى المزارع مثل ما اقترضه من الحنطة والشعير والذرة

والله أعلم سئل في رجل له عا لول بقر وضع فيه قرنية فخلها منه رجل هل يضمن

أم لا اجاب لا يضمن فقرة ذكر في جامع الفصولين وغيره ان من حل رباط دابة

لا يضمن لعدم الاضافة الى فعله وهذا بمنزلة والله أعلم سئل في رجل ألقى

تراب مصبنته في ارض رجل حتى صار كوما هل يفترض عليه رفعه منه أم لا اجاب

يفترض عليه رفعه وتخليته من ملك الغير والله أعلم سئل فيما اذا صاد

الوالى جماعة فقالوا الرجل خلصنا من مصادرتة فدفع عنهم مالا هل يرجع عليهم به أم لا

اجاب نعم يرجع عليهم اذا ثبت انهم قالوا له ذلك وانه دفع عنهم مالا لا خلاص

مطلب
اذا امر القاضي
ترجمانه ان يأخذ
من آخر ما لا يغير
وجه فالضمانات
الترجمان
مطلب اذا استهلك
حنطة فصالح بها
على درهم قبضها
في المجلس ثم أقرضها
للفاصب صح الصلح
والقرض
مطلب للمودع
ان يخاصم غاصب
الوديعه
مطلب يمارى
اقراض مزارع اجبر
فزرعها ثم استأجر
اهل الحرب فوضع
التي يمارى يده على
بقره وزرعه
مطلب رجل له
عا لول بقر وضع
فيه قرنية فخلها
آخر مطلب
التي تراب مصبنة
في ارض رجل
مطلب اذا امر
جماعة رجال ان يدفع
عنهم مال المصادرة
يرجع عليهم

لهم آية به على قدر رؤسهم والله أعلم سئل في مستبضع باع بضائع التناوب قبض ثمنها وظلم
ثم ان مشترها تغل على المستبضع بعد خلط البضائع بان فيها غلنا واستعان عليه بشرط
متقلب اخذ له منه اربعين قرشا فمرا فحل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع بقدر
بضائعهم اجاب هي من ماله لان ما لهم لانه بخلط الثمن صار مستهلكا له وثبت
الضمان في ذمته فالماخوذ من ماله والضمان مقر عليه والله أعلم سئل في رجل
مات عن ودية وتركه وبعضهم غائب فاخذ ذوقهرو غلبة من التركة مالا غصبا
عليهم هل يختص به الحاضر فيضمن للغائب حصته ام يكون على الكل اجاب هو على
الكل ولا يختص به الحاضر حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لحصة الغائب والله
أعلم سئل في رجل له في أرض وقف حصّة جزئية مخوقيراطين هل له ان يجرها
جميعها ويستغلها دون أصحاب البقية ام ليس له الا بقدر حصته اجاب نظما
نظم ماله الا الذي يستحقه وذلك نصف السدس لا غير ذلكا ويمنع شرعا ان يضمن زيادة
له حيث كان الامر في شوكا ويارب خير الدين راهن خطه يرجيك امداد بقية المالك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فيمضي بالهداية ساكنا سليما من الآفات يرضيك فعله
ومالم تكن ترضاء في الدين تاركا سئل في منافع المعدل للاستغلال اذا مات
المالك بعد مدة سنين هل تبطل أجرة تلك السنين بموت أم لا اجاب لا تبطل بل
وارثه يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بموت يبطل الاعداد والله أعلم سئل في ذمتي
ثبت عليه أنه بنى في ساحة للغير مجاورة لملكه بغير اذن مالكها فاذا يلزمه شرعا
اجاب يلزمه دفع بناءه حيث امكن بلا ضرر بضر بناء غيره بان لا يكون مراكبا عليه
فينقضه ويسلم الساحة للمالكها فارغة عن بناءه والله أعلم سئل في شجرة
زيتون ملكت ونبت من عروقها أغصان فتعدها رجل فغلظت فوكها فأنثرت مما
ركزها بها هل الثمرة للذي ركز أم لرب العروق أم لهما اجاب الثمرة للراكن لانها
نماء ملكه قال في الحاوي الزاهدي (بخ) وصل غصنه بشجرة غيره وهو ما يقطع من
غصنه او يقشر من لحافه لتوصل به الشجرة فثمر الوصل فهو له والشجرة لصاحبها
انتهى وذكر اقول لا أخركن القلب يطعن لهذا القول اذا اصل بقاء ملك المالك ولا
وجه لملك مال الغير بمثل هذا ونقل من اسرار نجم الدين العلامة ما لفظه غصبت شجرة
غيره وقطع رأسها فركز غصنه في لحافه أو شقها وركز في نفسها في موضع القطع فثمر
يعني الغصن فالثمر للراكن الغاصب وعليه قيمتها غير مقطوعة وقيمة ثمرها بدون الركن
صلح لتناول بخ آدم وقيمة أرضها ان ضرها قلعها وقد قدمنا ما نطعن به النفس والله
أعلم سئل في مزارعين في أرض سلطانية من عادتهما ذرع للخطبة والشعير

مطلب اذا
باع المستبضع
البضائع وغلط
ثمنها لم يغتفر
المشتري عليه
واخذ منه بعض
دراهم يكون من
ماله

مطلب
اذا اخذ متقلب
من التركة ما لا يتوكل
على الكل
مطلب ليس له
ان يجر من ماله
الوقف الا بقدر
حصته

مطلب اجر
المالك للمعدل
للاستغلال ثم
مات بعد سنين
من غير اخذ الثمن
مطلب من بنى
في ساحة الغير
يلزمه الرفع ان
لم يضر

مطلب شجرة
زيتون ملكت
ونبت من عروقها
أغصان فتعدها
رجل وركزها
فأنثرت فالثمر
للراكن مطلب
في مزارعين في أرض
سلطانية وبها
خزوب من غير ان
احد ركنها هذا
بحافة خزوب
فأنثرت

وما أتبهمهما من الجبوب وبالأرض شجر خرنوب ونحوه ثابت من غير نباتات أحد ذكر أحدهما
 لحافة من لحافة خرنوب له فأنزل لشره في مزارعة الجبوب أن يشاركه في الشرع
 المذكورة أم لا اجاب ليس لشره في مزارعة الجبوب شركة معه فيما ركزه من لحافة
 خرنوبه او غضب لحافة من خرنوب الغير كما هو ظاهر وهو مصرح به في الحاوي الزهد
 مسئل في حرث أخذ بهيمة رجل حمل عليها آلة الحرث بلا اذنه وأخذها حرث آخر
 ودفعها الصبي بعقل معه سكن قاتله هات له فريكة فاخذها الصبي وهربت
 منه فمخزها بسكين فماتت من مخزته فمن الضامن منعه لها اجاب البدل المترتبة
 على يد الضمان يد ضمان فرب البهيمة ان يضمن من شاء منهم فان شاء ضمن الصبي فهو
 أي ما ضمن في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فنظرة الى عيسرة ولا يلزم أحد
 من أقاربهم والله أعلم مسئل في رجل ركب فرس صديقه بغيبته وردة ها عليه
 اول النهار وماتت عنده آخره فادعى تضمينه بسبب انها ماتت بركوبه وهو نكرو وتوفى
 مات بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه الا ببينة تشهد عليه بمدعى المدعى
 أم لا اجاب لا ضمان عليه الا ببينة والقول قوله ببينه أنها لم تمت بسبب ركوبه
 والله أعلم مسئل في متقلب استولى على قرية واخذها غصبا من يد مستحقها
 وكل من جانبه رجلا يقبض غلتها فهل يستحق القرية الدعوى على الوكيل المذكور
 وأخذ الغلة منه أم لا اجاب نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد نفرد
 ضمانه باجماع علما شافيا والله أعلم مسئل في سفينة دخلت بالصحة الى فرضة
 يافا واظهر المراكبية شيئا مما بها فتارت ربح فاشتاء ذلك واشتعلت المراكبية باطم
 اسبابهم وأمتعتهم ولرجل تاجر بداخلها ارض صبرة فضاخ عليهم ان يخرجوا الت
 باقى وسقى فاستمروا في اخراج اسبابهم ودخل الماء الى السفينة من هياج الرياح
 وتلف فهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر أم لا اجاب لا يلزم المراكبية ضمان ما
 تلف للتاجر وكل شيء سلم فهو لما لك والله أعلم مسئل في الراعى اذا فوط وضمن المرعى
 بما ادعاه المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمته من الضمان أكثر او أقل او مثل ما ادعاه
 هل للمالك أخذه أم هو ملك الراعى بما ضمن اجاب حيث ضمن الراعى ملك المضمون
 ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذه وبين امضاء الضمان والحال هذه لا يلزم صار
 ملكا من أملاكه وتم ملكه فيه برضا حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم مسئل في رجل
 استعمل ثورا آخر بغير اذنه فخرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا اجاب
 نعم يضمن قيمته بالغة ما بلغت ان مات عنده وان رده مريضاً ضمن نقصانه وبراء
 بقدر ما رده كما صرح به في الخانية في الاجارة من فصل فيما يكون تضييعا للداينة

مطلب
 اخذ رجل بهيمة
 رجل بلا اذنه
 ثم اخذها منه
 ان رده فيها
 ودفعها للصبي
 فمخزها
 منعه
 فمخزها
 مسئل ركب
 فرس صديقه
 بغيبته وردة ها
 عليه اول النهار
 وماتت آخره
 مسئل
 المستحق القرية
 الدعوى على الوكيل
 المتقلب عليها
 مسئل
 ثارت ربح بعد
 وصول المركب
 فامر التاجر
 المراكبية باخراج
 وسقه فقتلوا
 باسبابهم الات
 تلفه الماء
 مسئل
 فوط الراعى وضمن
 المرعى ما ادعى
 المالك انه القيمة
 ثم ظهر وقيمته
 اقل او اكثر او مثل
 ما ادعى
 مسئل
 استعمل ثورا آخر
 بغير اذنه فخرض
 ومات بسبب ذلك

مطلب
في الشريك او
المزارع اذا ترك
البهيمة ترعى
فتلفت او ضلت
او اكلها ذئب

ويلزمه التعذير والله اعلم سئل في قرية من عادة أهلها ارسال خيلهم في المرعى وصلا ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك بارسال الفرس المشترك أم لا لئلا يذن فيه دلالة اجاب اذا تلفت وكان الارسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو اكلها ذئب اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا واعلم ان حصّة الشريك في الفرس في نوبة الشريك أما نه كالأوديعة قال في جامع الفصولين راع الفوائد مساجب المحيط سيبدأ به الأوديعة في الصحراء هل يضمن اذا تلفت لارواية لها في الكتب فقيل يضمن لتعديده بالارسال وقيل لا اذا لومات في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو اكلها ذئب ضمن للتضييع انتهى وموضوع ما فيه فيما لم تجر العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو ترك البقر ترعى فضاع اختلف فيه المشايخ ويفتق بان لا يضمن والفقه فيه انه ما ذون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالضياح واكل الذئب ايضا كما لا يضمن بالتلف ولو لم يكن معهودا فالضمان بالضياح واكل الذئب مقدر وبالتلف فيه من الخلاف ما سلف والظاهر

في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعديدهم له دون الضمان فافهم والله اعلم سئل في شريك ترك فرس الشركة ترعى في المرعى كما هو عادة اهل القرى فضاغت ثم وجدها احد الشركاء بعد اشهر وزعم انها التقت جنينا بسبب ضياعها ويريد ان يضمنه حصته فيه هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في جنين البهيمة اذا لم تنقص انه لا

يجب فيه شيء والله اعلم سئل في غنم التفت نزعها هل يضمن مالكاها قيمة ما دعتة ام لا اجاب نعم يضمن لو ساقا ولو قربها للزرع بحيث لو شاءت تناولت منه يضمن القيمة لانه قيمى والقول فيها قول السابق يمينه والبينة على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما يقول الضامن والله تعالى اعلم سئل في رجل حرث ارضا لاخر يملك منافعها بغير اذنه وزرعها

قطنا واكل غلتها ويريد صاحبها الانتفاع بها فيمنعه من ذلك معتلا بان اصول قطنه باقيا فيها هل يجبر على قلعها وترفع يده عنها ام لا اجاب ترفع يد المتعدي وسبب كونه متعدي ان السابق اليها الحق بمنافعها من الطارئ المتعدي عليها ومن سبقت يده الى المباح فهو او به وقد ابيحت منافعها للزراع وسبقت يده لهذا المباح فكان اولى به من ذى اليد المتعدي

والله اعلم سئل في ذى شوكة تغلب خسف سقفا لرجي وقف وعطل منافعها ولا قدر لارباب الوقف على منعه لشدة تجبره وشقاوته يعلم ذلك جميع اهل ولايته وانتسابه الى بعض الجوريجية وعطلها واستمر في يد ذى الشوكة الى الآن وزهق الباطل ويدهم حاصليها نقباء ق فلان وفلان وفلان الناظر الشرعى مع فلان وفلان من النكجيرية على ان يعمرها من مالهم وينتفعوا بها وعليهم في كل سنة خمسة عشر قرشا وفي ذلك غاية العاف

الفا حسن فما الحكم الشرعى اجاب انما خسف بعض السقف فهو من قبيل الخسف

مطلب
لا شيء في جنين
البهيمة بل
يجب نقصان
الامر

مطلب
بضمن المالك
ما تلفت الغنم
من الزرع لو ساقا

مطلب
ارض لاخر يملك
منافعها بغير اذنه
ترفع يده عنها
لان من سبقت
يده الى المباح فهو

مطلب
فى ذى
شوكة خسف
سقفا لرجي وقف
وعطلها واستمر
فى يد ذى الشوكة

ان لا يز ويدهم
حجة الخ

والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الضمان وبقي عليه اثم العدوان ويلزم
بأجرة المثل من تاريخ وضع يده العادية الى الآن لان منافع الوقف مضمونة على ما اختار
المحققون وكذلك منافع مال اليتيم تكون وأما الحجة التي بيد المتغلبين فلا عبرة بها حيث
كذبها الظاهر العيان وما بعد الحق الا الضلال وقيم البهتان فالواجب على حكام الأسيلا
رفع يدا أهل الاعتداء وتقرير يدا أهل الاهتداء ولو بالأهانة والأيلام فان رد الامانة

مطلب
فمن منعها أحد
الشريكين عن
الآخر فقصها
منه متغلب

الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم نسئل في فهر
منعها أحد الشريكين عن الآخر في نوبته فغصبها منه غاصب متغلب هل يضمن قيمته
حقيقته أم لا اجاب نعم يضمن لانه ظالم بمنعه والحال هذه ورايتني سابقا سئلت
لوقال أحد الشريكين هلكت في نوبتي وأقام بيعة عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه

مطلب
في قرية بيت المال
من سبقت يده الى
مسكن او مفتاح
فهو الحق بقرتها
واحد مدة سنين
اختيارا

اذا ثبت منعه في نوبته ضمن بمنعه والله أعلم نسئل في قرية بيوتها وأراضيها البيت
المال ومن سبقت يده من الزراع على مسكن او مفتاح فهو احق به من غيره هل اذا رحل منها
أحد من مزاريها وترها مدة سنين اختار منه ثم رجع فراه في مسكنه او مفتاحه الذي
كان في تصرفه سابقا له اذا عاوجه عنه أم لا اجاب لا والحال هذه لسقوط حقه بالترك

مطلب
قال ان خدمت
انسانا ففعل حسنة
فقال الوفاء
لخاصة

الاختيار والله أعلم نسئل في شخص طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع فالح عليه بذلك
فقال ان خدمت انسانا فعلى لوقال الخاصة خمسون قرشا ثم خدتم انسانا هل تلزمه
الخمسون وفيما تأخذ الظلمة ويسمونه كسر الفدان هل هو حرام يكفر مستحله أم لا

مطلب
اذا اخلطت الشاة
المذبوحة بغيره الا
تضمن نقصان

اجاب لا تلزمه الخمسون وأما ما يسمى كسر الفدان فحرام قطعي يكفر مستحله والله
أعلم نسئل في رجل ذبح شاة غيره فأخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ بقية الذبح
في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا اجاب ليس للمالك الشاة بعد أخذها
مذبوحة الا تضمن الذبح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حية وينظر الى

مطلب
غصب شاة آخر
فذابحها ثم أخذها
آخر مذبوحة

قيمتها وهي مذبوحة فيضمنه ما نقصته وليس له ان يتعرض له في غير ذلك والله أعلم
نسئل في رجل غصب شاة فذابحها ثم ان آخر أخذها مذبوحة واستهلكها مكل

لصاحبها ان يضمن الذي أخذها مذبوحة قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا اجاب
نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد غصبها قيمتها مذبوحة يوم

مطلب
اذا تلف شاة
للطير ففسد او مالا
لا ضمان على أحد

غصبها هو ويضمن الغاصب الاول ما نقصها الذبح ولا يرجع واحد منها بما ضمنه على
الآخر وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على المستهلك بغير
مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم نسئل في سيل جرى من ماء المطر
فدخل في فاخورة شخص فالتف بعض فخاره هل يضمن جيرانه ما تلف منه أو
ما انهدم من الفاخورة أم لا اجاب لا يضمن شيء هلك بسيل جرى من ماء المطر

نفسا كان أو مالا إذ لا صنع لاحد فيه فكيف يضمن ما حدث له لا قائل بضمان بسببه
 والله أعلم **سئل** في رجل أوسق بقرة آخر متوها أن له عليه دين ثم ردها إلى بيته
 ولم يسلمها إلى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا **اجاب** نعم يضمن
 والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها أي الودعة إلى بيت المودع أو إلى من في عياله
 قبل يضمن وبه يفتي اذ لم يرض بغيره وقيل لا وبه يفتي اذ الرد إلى من في عيال المالك سرده
 إلى المالك من وجه لا من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب
 والمسئلة بحالها فانه لا يبرأ اذ الضمان ثمة كان لازما فلا يبرأ بشك ومسئلتنا مسألة
 الغاصب فهو ضامن على كل الاقوال والله أعلم **فصل في السعاة والاعونة**
سئل في رجل أرى من يأخذ كل بغلة أو فرس غصبا عن صاحبه يحمل رجل فيه من
 ذلك للمسلم وقال له بهذا الحمل كذا وكذا فحزن فأخذه بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعا
اجاب يلزمه شيان أحدهما التعزير البالغ لارتكابه معصية من معاصي الله تعالى
 وهي اذية المسلم وظلم الداية وظلمها أشد كما صرحوا به والثاني الضمان اذ اتلف المأخوذ
 كما أفتى به أكثر المتأخرين من علماء الحنفية قطعا لفساد السعاة والاعونة ولانه لا تحقق
 أو ظلم على الظن ايقاع الفعل وأخذ المال بالسعاة والعوان صار كأنه المتلف مباشرة
 فوجب الضمان ولظهور ذلك كان في غاية الاستحسان لدى من كان له قلب سليم
 من كل انسان والله أعلم **سئل** في رجل دخل بين ابني عم متضاربين ليصلح بينهما
 فافترى عليه بالكذب أحدهما لمن يغرم ونسبه إلى أنه جرحه فأدماه فأخذه الحاكم
 وضربه ضربا مؤلما وجلسه وأخذ منه مالا وأذاه فماذا يلزم الساعي **اجاب** يلزمه
 التعزير لارتكابه بما ذكر فيه معصية الله وضمان ما غرمه من المال استحسانا اذ هو
 بسعايته وشكواه كأنه القاء في النار الحماة وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد
 الاعونة والسعاة والله أعلم **سئل** يا أيها العالم المرضى سيرته
 ما ذا الجواب عن الساعي الشقي اللطم يسعي شخصان في ظلم ليهلكه فليخذل كما قسر منه بالزلم
اجاب أفتى بتعظيمه حذاق مذهبنا لما رأوا وجهه أضوا من الوضوح
 لانه مثل من أتى بصلابه عمدا ليهلكه في أسوأ البرج كما يشاهد في الاقطار أجمعها
 وفيه من أبلغ الاضرار والترح قد قاله العبد خير الدين معترفا بالذنب لكن يرجى الختم بالنج
سئل في رجل اتهم آخر انه جاء إلى امرأة بقصد الفاحشة وسعى به الحاكم
 سياسة كاذبا فغرمه مالا بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه للمسعوبه بسبب السعاية
 المذكورة أم لا **اجاب** نعم يضمن الساعي والحال هذه والله أعلم **سئل** في رجل
 سعى بأخرا إلى ذي سياسة عرقية قائلا انه خطب على خطبتي فغرمه مالا بسبب هذه
 فغرمه مالا يضمن

مطلب
ادارة الغاصب
البيت المالك
من في عياله لا يبرأ
من الضمان
المودع ففقه خلاف

مطلب
رجل سعى في أخذ
مال الغير

مطلب
اذا سعى بأخرا إلى
الحاكم فغرمه الحاكم
بغير الساعي يضمن
المال

مطلب
يضمن الساعي

مطلب
يضمن الساعي
من سعى بأخرا إلى
ذي سياسة فلا
ان يخطب على خطبة
فغرمه مالا يضمن

السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه به شرعاً أم لا اجاب نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد اضراره واذا ثبت بالرفع لمن يغرم بمثل ذلك ضارياً في نحو الرفع الى اهل المشربة الخراء والملة الزهراء لمحضر مرض في قلبه وخيش في قواه وما كل خطية تمنع غيرها بل اذا استوفيت بشروطها ومن جعلتها تسمية المهوور ضياء الخطوبة والكفاءة وأموراً أخرى وشروط بطول الكلام عليها حتى يستوجب الخطاب الثاني ارتكاب المخطور ومع استيفائها الشروط اذا رفع الى من يغرم مع تحققه أو غلبته ظنه بالتغريم يحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لا ارتكابه الحرمه واضرا به عن الشرع

مطلب
سعى بأخر رجل
من الشقياء البادية
فغرمه مالا

الشريف زيد من الشرف والحرمه والله أعلم **سئل** في رجل سعى بأخر رجل من الشقياء البادية القادرين عليه سعاية خارجة عن الشرع فغرمه مالا هل يضمن أم لا اجاب نعم له ان يضمنه لانه سعى به الى ظالم يأخذ بمجرد كلامه فيدخل في قوهم سعى به الى ظالم فغرمه يضمن كما هو ظاهر والله أعلم **سئل** في ذمى سعى بذمى الى حاكم سياسة يغرم بمثل سعائته فغرمه بسبب سعائته مالا هل يلزمه ضمان ما غرمه بسببه أم لا

مطلب
ذمى سعى بذمى الى
حاكم سياسة فغرمه

اجاب نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكاذبة كما أفق به فحول علما لنا المتأخرين حتماً للفساد قال في البرازية قال محمد يضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر كتاب الجنایات وغيره وأقول ما أقرب للصواب لما نشاهده من عدم الخلف عن أخذ

مطلب
رجل له ديانة عرض
به رجل الى الحاكم
ولم عرضه من
الساعي وجوز
ابو شجاع قتله

المال لاسيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم **سئل** في رجل له ديانة وعرض ويأوى اليه الضيف والمسافر ويؤمنه الناس على أشياءهم اودع عنده مباح شرقيته خبطة فسعى به بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم ان المباشرة كل خطيتك وأطعم مودعه أيضاً منها كذا وكذا با وافتراء واضره بذلك اضراراً عظيماً ولم عرضه بذلك فضاذا يلزمه اجاب يلزمه ابلغ أنواع التعزير وقد جوز السيد ابو شجاع من علما لنا

قتله قال لانه ممن يسعى بالفساد في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضي الله عنه أنبئني ما المثلك فقال وما المثلك لا أبالك فقال نعم الناس المثلث يعني الساعي باخيه الى السلطان يهلك ثلاثة نفسه وإخاه وامامه بالسعى اليه وهذا القدر كاف في قصه ومذمته والله أعلم **سئل** في رجل من دمياط وجد ميتاً في حاصل بعكا وليس به أثر يدل على أنه قتل فوقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وغرمهم مالا فسعى جماعة

منهم عنده بغائب انه شريك له وله حاصل بعكا فيه كذا فعمده وأخذ جميع ما هوبه هل يضمنون بسعائتهم ما أخذوه أم لا اجاب نعم يضمنون بسعائتهم لظهور أن

مطلب
سعى بأخر الى من
يغرم بالسعاية
فغرمه

الحاكم العرف يأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهم من له أدنى فهم في الفقه والله أعلم **سئل** في رجل سعى بأخر الى من يغرم بالسعاية

الكاذبة قاتله ضرب بخي وتعدى على فغتره ما لا يسع ايتة الكاذبة هل يضمن الساعى
 أم لا اجاب نعم يضمن على ما أفق به المتأخرون قطعاً للسعاية الكاذبة واختاره
 الناس لقوة وجهه الاستحسان الذى هو القياس الخفى وأنعم به وجهها لما فيه من جسم
 مادة الفساد والله أعلم سئل في رجل سعى بأخر كاذباً عنده من يغرر بمثل سعائته
 قاتله لدية ان يرضى في حريم المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرر بسبب السعاية
 ما لا فهل والحال هذه يضمن ما غرقه المسعوق ويلزمه التعزير أم لا اجاب نعم
 يضمن ذلك ويجوز تعزيره ففي البرازية كان السيد الامام أبو سجع يقول بباب قاتل الاعونة
 وكان يفتى بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ انه لا يفتى بكفرهم وجواز القتل لا يدل
 على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية والاعونة من المجازين
 الله تعالى ورسوله انتهى ومثله في مشتمل الاحكام ومجمع الفتاوى وغيرهما والله أعلم
 سئل في رجل مسكه حاكم سياسة يغرر بالسعاية فقال فلان قتل قتيلاً قاله
 كاذباً هل يعد سعاية ويضمن ما غرقه فلان أم لا اجاب نعم يضمن ويعد سعاية
 قال في البرازية قال الاستاذ سعى واشى الخليفة بان فلان مات عن ولد صغير ومال
 فقال الخليفة الولد أبنه الله والمال كثرة الله والساعى قرع الله فقال السامعون
 الخليفة برحمته الله انتهى فهذا صريح في ان قوله مات عن ولد صغير ومال سعاية فكيف
 بقوله فلان قتل قتيلاً والله أعلم **كتاب الشفعة** سئل في
 شفيع سمع ببيع المشفوع فعمد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضى بعد طلب
 الموائبة قبل طلب الاشهاد على أحد المتبايعين أو عند المبيع فهل حيث اضرب عن طلب
 الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضى تبطل شفيعته ام لا وهل القول قول المشتري
 في عدم طلب الاشهاد أم قول الشفيع اجاب صرح علماؤنا قاطبة أنه متى تمكن من
 طلب الاشهاد على البائع اذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه أو عند
 العقار المبيع ولم يشهد بطلت شفيعته فلما اضرب عنه ومضى الى المحكمة ابتداء طلب
 عند القاضى بطلت حتى قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب الموائبة وعجز
 عن طلب الاشهاد يוכל ويكلا به ان وجد ولا يرسل رسولا أو كتابا ان امكن وان لم يفعل
 ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفيعته وذلك كله منهم حرصا على طلب الاشهاد واعلاها
 بأنه متى اضرب عنه مع امكانه بطلت شفيعته والطلب عند القاضى متأخر عن الطلبين
 اى طلب الموائبة والاشهاد فاذا قدمه عليهما او على أحدهما بطلت شفيعته وليس في هذا
 اختلاف بين ائمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين لقيتني وقال
 الشفيع طلبت كان القول للمشتري يحلف بالله انه لم يطلب حين لقيتني صرح به في مجمع

مطلب
 سعى بأخر قاتلا
 ان يرضى بحريم
 المسلمين فغتره
 المسعى اليه ما لا

مطلب
 قال رجل تمسك
 السياسة فلان
 قتل قتيلاً

مطلب
 ترك طلب الاشهاد
 مع امكانه يبطل
 للشفعة ولو
 بوجلي أو كتاب او
 رسول

نقلنا عن الخانية والله أعلم سئل في اخوة لهم أرض مغروسة ولرجل أرض مغروسة ^{مطلب} تؤخذ الشفعة مجاورة لها وطريق لكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من في الأرض خراجية ذلك كونها خراجية اجاب نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك ^{العشرية بخلاف} لانها مملوكة وكذا اذا الخراج لا ينفذ في الملك ففي التارخانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة ^{اراضى بيت المال} وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وايقافها وتكون ميراثا كسائر املاكه فتثبت فيها الشفعة وأما الاراضى التى حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس فمأرصة لا تباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى وارضع اليد التى تلقاها شراء أو ارثا أو غيرهما من اسباب الملك انهما ملكه وأنه يؤدى خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صحت دعواه وعليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرته لك لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعى الذى يحتاج اليه كل حين والله أعلم سئل في الاراضى التى حازها السلطان لبيت المال ويدفعها فمأرصة بالحقبة للزارعين من الخارج منها من زرع أو غرس ويتوارثونها ^{مطلب} اراضى بيت المال لا يجوز بيعها بالشفعة أم لا واذا بيع البناء والشجر يجوز أم لا اجاب ^{بيعت المال لا يجوز بيعها بالشفعة فيها} بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة واذا بيع البناء او الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم سئل في بيت بيع وله شفع ^{مطلب} براء طلب المواثبة او التقرير تسقط الشفعة وكذلك يتأخر طلب الاخذ شهرا على ظاهر المذهب ^{مطلب} اشهد على طلب الشفعة فوراً ثم تركها شهرا فما الحكم اجاب اعلم ان الشفع اذا اتى بطلب المواثبة والتقرير والخرطيل لاخذ لا تسقط شفعته في ظاهر الرواية وان اخرا احد الطرفين المذكورين اولا سقطت لان الواجب على الشفع اذا علم بالبيع ان يشهد على الطلب فوراً فان اشهد على المشتري او عند العقار او على البائع والمبيع في يده لم يسلمه للمشتري بعد صح وناوب مناب الطرفين ثم لا تسقط بعدهما على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذى عليه الفتوى وان افتى بعض علما بتاسقوطها بالتأخير شهرا لخروجه عن ظاهر الرواية والله أعلم سئل في سفلى فوقه علو بيع السفلى هل لصاحب العلو اخذه بالشفعة أم لا اجاب نعم له اخذه بالشفعة قال في الخانية علو لرجل وسفلى لآخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفلى باع صاحب السفلى سفله كان لصاحب العلوان ياخذ السفلى بالشفعة لان السفلى متصل بالعلو فكانا جارين انتهى والله أعلم سئل في علو مشترك مع سفله باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الاخذ بالشفعة أم لا اجاب نعم له ذلك قال في الخانية صاحب السفلى بشفعة العلو حتى من الجارى في قول أبي حنيفة اذا لم يكن للجار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركة في نفس العلو وعلووا الشفعة في السفلى بالعلو بان له حق

^{مطلب} لصاحب العلو واخذ السفلى بالشفعة

التعليل وفي مكسره بالانصال وبر تعلم الاحكام فافهم والله أعلم سئل في رجل اشترى
 من أخيه ما يخصه في عقاره هل لاخوته المشاركين له فيه الاخذ بالشفعة معه ام لا واذا
 قلم لهم الاخذ هل تكون على قدر حصصهم ام على قدر رؤوسهم وهل اذا طلب البعض
 ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو لغيبته تقسم على عدد رؤوس الطالبين فقط ام لا
 اجاب هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمه في قوله ومن يشتري دارا شفيعا وغيره
 شفيع على عدد الرؤوس تقدر وهي مستفادة من المتون حيث قالوا اذا اجتمع الشفعاء
 فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم يطلب عددا فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينظر
 ولا يوقف له نصيب اذا الغائب ليس له نائب واذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب
 يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي الظهيرة رجل اشترى دارا وهو شفيعها
 بالجوار فطلب جارا آخر فيها الشفعة فلم للمشتري الداركها اليه كان نصف الدار له
 بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان مفهومه انه لو لم يسلم اليه الدار كانت بينهما
 نصفين اهـ والله أعلم سئل في حاكورة بين جماعة أرضا وخراسا باع أحد الشركاء
 حصته فيها لأحد الشركاء هل لبقيةهم الاخذ بالشفعة على قدر الحصص ام لا اجاب
 نعم تقسم الحصة على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان
 ومن يشتري دارا شفيعا وغيره شفيع على عدد الرؤوس تقدر يعني وأرضا لا على
 قدر السهام عندنا والله أعلم سئل في رجل اشترى من والده ووكيل والذته الشرعي جميع
 الحصة الشائعة وقدرها الثلث في جميع الدار الفلانية الجارية في ملكهما بالارث من
 ولدها المعلومة بمحذوها الاربعة اشتراء شرعا بايجاب وقبول وتسليم وتسليم من معلوم
 من القروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتفاخ لعقد
 البيع فهل تمنع الاقالة المذكورة الشفيع من اخذ الحصة المذكورة بالشفعة ام لا تمنع سواء
 كانت الاقالة قبل قضاء القاضي بالشفعة للشفيع ام بعد قضائه اجاب الاقالة لا تمنع
 الاخذ بالشفعة لانها بيع في حق الشفيع فياخذها بعبء الاقالة بالشفعة وقد صرحوا
 جميعا في باب الاقالة ان البيع لو كان عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تقايل لانه يقضى له
 بالشفعة لكونها بيعا جديدا في حقه كأنه اشتراه منه الحاصل ان الاقالة توجب للشفيع
 حق الاخذ بالشفعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة
 في البيع معها بلا شبهة حيث توفرت شرائط الطلب والله أعلم سئل في شخص له في ساحة
 قيراط واحد اشترى من شركته بقيتها التي هي ثلاثة وعشرون قيراطا وله جار يطلبها بالشفعة
 هل له ذلك ام لا شفعة له مع الشريك المشتري لكونه شريكا في نفس البيع وذلك جاره اجاب
 لا شفعة مع الشريك ولو باقل سهم ولو لم يطلب وشراؤه مغن عن الطلب والله أعلم

مطلب
 الشفعة على قدر
 رؤوس الشركاء لا على
 قدر انصباهم

مطلب
 يقسم المبيع على
 رؤوس الشركاء
 والمشتري كواحد
 منهم

مطلب
 الاقالة لا تمنع
 الشفعة من
 توجيها ولو سلمها
 قبل الاقالة

سئل في د ان نصفها بين ثلاثة أيتام وأتمهم ونصفها للعمم باع العم نصفه لا ينجو
والأيتام ليس لهم جد ولا وصي ولا نصيب لهم القاضي وصيتها ومضى على البيع مدة أربع
سنوات وبلغت يثمة من الأيتام وسكتت عن طلب الشفعة فسقطت شفعتها بالسكو
كما سقطت شفعة أمها به فهل اذا نصب القاضي وصيًا لليثمين الباقيين يكون له
طلب الشفعة لهما وأخذ النصف المبيع بها وكذا اذا بلغ أحد اليثمين له أخذه تمامها
بالشفعة دفعا للضرر حتى يبلغ الآخر ويختار في طلب الشفعة أم لا اجاب
الصغير اذا لم يكن له وصي ولا أب ولا جد فهو على شفעתه الى ان يبلغ فاذا بلغ له الشفعة واذا نصب
القاضي له فيما قبله الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة
والحال هذه والله اعلم سئل في حاثوت اشتراه متولى الوقف من غلة المسجد انه يدور وتطلك
منفعة الوقف منه فباعه الناظر من رجل باثني عشر قرشا باذن الحاكم الشرعي في ذلك وكتب
به صك وفيه شهادة شهوده ادناه بانها ضعف القيمة وثبوت ذلك لديه والحكم بموجب
ما ثبت عنده فحضر شفيعه وطلب اخذه بالشفعة بوجه الشرعي فقبل الحكم بالاخذ
زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الاول لجهة الوقف فقبل للشفيع ان تاخذه بالعشرين
فقال لا فقبل ولا يجوز هذا البيع أم لا واذا قلتم يجوز فهل يجب فيه الشفعة أم لا واذا قلتم
بالشفعة فهل يسقطها قوله لا اخذه بالعشرين أم لا واذا قلتم لا فهل يلزم الزيادة الشفيع
أم لا تلزمه واذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا اجاب صح قاضي خان في فتاواه بجواز بيع
ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح وانه لا يصبر وقفا وحيث اتصل به حكم القاضي
بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع واذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لان حق الشفعة
ينبغي على صحة البيع ولا تسقط الشفعة بقول الشفيع لا اخذه بالعشرين اذا لا تلزمه الزيادة
وانما تلزم المشتري فقط فان جميع اصحاب المتون والشروح والفتاوى صرحوا بان الزيادة
في الثمن لا تلزم الشفيع لانه استحق اخذ ما بالمسمى قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت
فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجدد هما العقد لما لحقه بذلك من الضرر ويلحق به
في حق المشتري لان له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله اعلم سئل فيما
يفعله الناس من الحيلة لاسقاط الشفعة كخوف قبضه فلوس جهل قدرها وضيعت بعد
القبض او خاتم به فص مجهول القيمة او صبرة حنطة او شعير او نحوها فتخلط في اخرى
قبل ان تصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها في نفس الامرام لا وهل اذا ادعى الشفيع العلم
بكمية الفلوس عد داويا لقبضة يكون القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة
الخاتم وقد ر الصبرة كيلا او غيره بما يقع به العلم يكون القول قوله أم لا واذا قلتم انقول قوله
هل هو باليمين أم لا وهل اذا اتفق المتبايعان على انهما لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل

مطلب
اذا لم يكن للصغير
اب ولا وصي ولا
جد ينصب القاضي
له فيما يأخذ له
بالشفعة والا فهو
على شفعتة حتى
يبلى

مطلب
ما اشتراه الناظر
من غلة الوقف يبيع
بيعه فهو خالي الشفعة
وما زاده للمشتري على
الثمن لا يلزم الشفيع

مطلب
الشفيع باخذ الشفعة
بما يدعيه من الثمن
بلا عين لو احتال
المتبايعان على استعا
شفعتة ويلزمهما
القاضي احصاءه
ليعلم قدره ان باعيا

لا يملك المهايأة على الوجه المشروح لان المتكلم على الوقف ان يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع
الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصاً مع فساد اجارة بالمشيوع عند اي خيفة
رحمه الله تعالى ولان الاجارة لازمة من الجانبين والمهايأة غير لازمة منهما والمهايأة لا تبطل
بالموت والاجارة تبطل به واذا كانت لا تبطل بالموت فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو ملكها
لاستدعى عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها افرز من وجه
مبادلة من وجه والمستأجر لا يملك ذلك ولا انها جوزت استحساناً للضرورة الانتفاع
بالملك المشترك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير ومائت للضرورة يتفدر
بقدرها واذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكناً ولا اجرة اما السكن فلقد
صححة المهايأة بين المستأجر وبين المالك وأما الاجارة فلعدم تقوم المنافع بلا عقد اجارة
وان قلنا ان الاجارة بالمعجزة تلحق مثل هذا فشرط صحتها بقاء المعقود عليه
وهو الانتفاع ولعمري يوجد نعمان وجدت قبل هلاك المعقود عليه تلحق ويلزم المقدار
الذي وقعت عليه المهايأة لا الزائد عليه قال في الكافي لو استخدم الشهر كله وزيادة
ثلاثة أيام لا يزيد الا ثلثة أيام انتهى وهذا مبنى على ان المنافع لا تقوم الا بالعقد
عندنا ولا عقد فيما زاد وحاصل الجواب ان اذا لم يصدر اجارة للمهايأة من ناظر الوقف فلا
شئ فيما مضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا انتفاء شرط
صححة الاجارة بالمعجزة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر المشروط لا ما زاد عليه
وان وقعت في أثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقر ان عقداً الاجارة بالمعجزة
يتجدد شيئاً فشيئاً على حسب حدوث المنفعة وهذه بمعنى ومن له المام بهذا المذهب
يظهر له صححة الجواب والله أعلم بالصواب ^{سئل} في دعوى الغلط في القسمة
بعد بناء احد الشريكين هل تسمع أم لا لوجود البناء أجاب تسمع لما في التارخانية
نقلاً عن الذخيرة قاسم قسم دارا بين اثنين وأعطى أحدهما اكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما
في نصيبه قال تستقبل القسمة فمن وقع بناؤه في قسمة غيره رفع نقضه ولا يرجعون
على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي أخذه منهم انتهى والله أعلم
سئل في بالغين وطفل اقسما شيئاً ثم بلغ الطفل فنصرف في نصيب نفسه هل
يكون اجارة أم لا أجاب نعم يكون اجارة كما صرح به في جواهر الفتاوى والله أعلم
سئل في محدود مشتمل على أربعة عقود متعاقبة لرجل نصفه ولاخر ربعه
ولاخر مثله يريد صاحب النصف والربع قسمته وصاحب الربع الثاني يابى هل يجبر
القاضي الا في على القسمة اذا طلبها شريكاً أم لا أجاب نفلاً ثم يجبر القاضي الذي هو
باجماع اهل العلم والحال ما رفع ولم نر شخصاً قالوا بامتناع اجمع كل ملكه في الذي حقه
يجبر عليهم

مطلب
دعوى الغلط بعد
بناء الشريكين
مبسوطة

مطلب
نصف الطفل بعد
بلوغه اجارة
للقسمة

مطلب
اذا امتنع صاحب
الاقل عن القسمة
يجبر عليهم

فاحش تفسخ عند الكل واذا كانت بالتراضي اختلفوا ذكر في ادب القاضي من شرح الامام
 لا سيجاني ان دعوى الغبن في القسمة اذا كانت بالتراضي لا تسمع كما في البيع وقال
 بعض المشايخ تسمع كما لو كانت القسمة بقضاء القاضي انتهى وفي فتاوى قاضي خايب
 وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه في الغبن وله ان يبطل القسمة كما لو كانت
 بقضاء القاضي انتهى وهو الصحيح انتهى كذا ذكره كثير من اصحاب الشروح والفتاوى
 فلم ير ان القسمة بالتراضي الزم منها بقضاء القاضي ووجهه ان الغبن في البيع لا يوجب
 التفسخ فكذلك لا يوجب فسخ القسمة بالتراضي والقضاء مجبر فلم يقع الرضا فله دعوى
 الغبن فكيف تنقض القسمة في واقعة الحال وقد تغير المقسوم من حال الى حال والله اعلم
 سئل في دار مشتركة بين جماعة عرفت فاصاب امرأة منها بيت وجعل طريقه
 الطريق القديمة فارادت السلوك منها فقال شركاؤها ان له طريقا جديدة اتفقنا
 مع وكيلك قبل القسمة على ان يكون السلوك منها والحال انه ذكر في صك الاقسمة ان
 الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة فما الحكم الشرعي
 اجاب حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
 الاتفاق السابق عليه مع الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك
 كان كذلك وصار مرجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة
 سئل في شركتين في كرم اقسماه مناصفة فاستحق رجل نصفه شائفا
 على ان يفرز لخصيب فصالحا على شئ منه ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والشركة مناصفة فيما بقي ويريد
 أحدهم طريق ووقت تجديد القسمة وادعى الآخر ان كلا صالح عن حظه الذي بيده وترك له ما بقي ولا حظه الاخر
 القسمة على ان يسلك
 في الطريق القديمة
 معه فما الحكم اجاب المسئلة على حسب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق
 على كل واحد منها بجزء شائع كالنصف من هذا ومن الاخر مثله ورضي كل بما بقي فالقسمة
 قد مضت لدلالة ذلك على رضی كل بما في يده والا مستقر على ما تقدم فلا تنقض وان
 كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة واحدة فلها الخيار فان وقع الرضى لكل منهما
 على ما في يده استمرت القسمة ولا تنقض بعده وان لم يقع الرضى على شئ فلها فسخ القسمة
 اقسما كثرهما نصفه
 فاستحق رجل نصفه
 فصالحا على شئ منه
 فادى أحدهما تجديد
 القسمة فادى الآخر
 ان كلا صالح عن حظه
 سئل في ورثة اقسما وورثة ثمة ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناهل تسمع
 القسمة فادى الآخر
 دعواه وتقبل بينته وترد القسمة أم لا اجاب نعم تسمع دعواه وتقبل بينته
 ان كلا صالح عن حظه
 سئل في رجل ارث من عقار ومات الراهن والحال ان ثمة من
 القسمة

من جملة ورثته فاقسموا جميعهم التركة جميعها حتى الدار والرهن هل يسقط الدين أم لا وإذا
 قسم لا هل يبطل الرهن ويصير للمطالبة في التركة أم لا اجاب لا يسقط الدين
 وله المطالبة في التركة وقد انسخ الرهن والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجلين بينهما
 بغان اقتسماها بالتراضي وجعل لاحدهما درهم على الآخر زيادة ليرجع قسمته هل تقبل القسمة
 ويلزم المال المجموع مع الاوكس أم لا اجاب نعم نصح القسمة ويلزم المال والله اعلم
سئل فيما اذا بنى اخا للشركاء في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه اجاب
 كرهنا واناذا بنى احد الشريكين بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب
 البني فيها والاهدم ولا يخفى انه اذا لم يمكن القسمة او لم يرضيا بها فحينئذ يهدم والله اعلم
سئل فيما اذا بنى احد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقص مشترك من الدار
 ما حكمه اجاب لا يملك الباقي رفعه ولا يرجع بقية ما لا قيمة له بعد الرفع ولا بأجر العمال
 اذا العمل لا يتقوم الا بالعقد كما نص عليه في البرازيرة وفي المتارخانية نقلا عن الناصري
 حاشط بين اثنين انهدم فبنى احدهما بغير اذن صاحبه كان متطوعا اذا لم يكن عليه جذوع
 وان كان لهما عليه جذوع يمنع صاحبه عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار
 انتهى والله اعلم **سئل** في متقاسمين ادعى احدهم بعد القسمة ان المورث استهلك له
 غلة قرنيه وسبى ذلك هل تسمع دعواه أم لا اجاب تسمع دعواه لانها من قسم دعوى
 الدين لا من قسم دعوى العين اذ موجب ذلك ثبوت القيمة في الذمة او المثل والاقدام
 على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله اعلم **سئل** في وصي ادخل غلة كرم في القسمة بين
 الورثة ثم ادعى احدهم الكرم لنفسه زاعما انه لم يعلم بانها غلة كرمه هل تسمع دعواه أم لا
 اجاب نعم تسمع دعواه والحال هذه والله اعلم **سئل** في العقار الذي لا يقبل
 القسمة كالطاحونة والحمام والصبانة وغيرها اذا احتاج الى مرقة وأنفق أحسن
 الشريكين عليها من ماله هل يكون متبرعا أم لا اجاب اذا الباشريك العمارة والحال
 هذه فترتها شريكه لا يكون متبرعا ويرجع بقية البناء بقدر حصته كما حققه في جميع
 الفصولين وجعل الفتوى عليه في الوالولية قال في جامع الفصولين معزيا الى فتاوى
 الفضلي راجزا فاض طاحونة لهما أنفق احدهما في مرمتها بلا اذن الآخر لم يكن متبرعا
 اذ لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به انتهى ومثل الطاحونة الصبانة اذ
 اذا الطاحونة مثال لما لا يقسم لانه حكم خاص بها كما هو ظاهر واذا اردت تحقيق
 العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر زلة القدم فان في هذه المسئلة وقع
 تحير واضطراب في كلام اصحاب والله الموفق للصواب **سئل** في الشريك في العقار
 اذا امتنع من تعميده الضروري دل لشريكه ان يعمره ويضع يده عليه الى ان يدفع له

مطلب
 اقتسما على ان يدفع
 احدهما للآخر درهم
 زيادة على نصيبه

مطلب
 بنى اخا للشركاء
 في الدار بغير اذن
 البقية

مطلب
 الاقدام على القسمة
 لا يمنع دعوى الدين

مطلب
 ادعى احد الشركاء
 الكرم لنفسه بعد
 ادخال الوص غلته
 في القسمة

مطلب
 اذا امر احد الشركاء
 بما لا يقبل القسمة
 بعد امتناع البقية
 لا يكون متبرعا

مطلب
 لا يجبر الشريك على
 عمارة العقار ويبر
 الاخر باذن القاضي
 ويمنع عن شريكه
 الى ان يسوفي له

ما غرمه على ما يحميه فيه أم لا اجاب المصترح برى كتب ائتمنا ان العقار اذا انهدم لا يجبر
 أحد الشريكين فازيد على تعميره ولكن يبنى الآخر باذن القاضي وينعه عن شريكه حتى يأخذ
 ما يخص حصته شريكه مما انفق فان امتنع شريكه عن ذلك فرفع الامر الى القاضي بحجبه حتى
 يستوفيه كمسئلة الراهن والمرتهن والله أعلم سئل في ارض مشتركة بين رجلين غرس
 احدهما الارض المذكورة ويريد ان يخصص بالفراش دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركا
 بينهما أم لا اجاب ان غرسه غير اذنه لنفسه بالفراش له ولشريكه ان يكلفه قلعه الا اذا
 طلبا قسمة الارض فاذا اقيمت فان وقع الفراش في حصة الفارس فيها والا فلعن وان وقع
 بعضه في حصته وبعضه في حصة الآخر فواقع في حصته فامر اليه وما وقع في حصة الآخر
 فله ان يكلفه قلعه وان غرس باذنه لهما أو أطلق فهو مشترك بينهما وان عين للفارس
 فهو له وكان مستعير لحصة شريكه في الارض وحكم المستعير للارض للفارس المذكور في
 خاليكتون والله أعلم سئل في طاحونة مشتركة بين أحد الشريكين على جانب من
 سطحها عليه لنفسه باذن شريكه ثم اقتسماها بالتراضي فوقت العلية على ما اصنا الآخر
 بالقسمة هل له دفعها عنه حيث لم يشترطا في عقد القسمة للباني حق قرار العلية عليه
 ام لا اجاب له دفعها اذ الباني مستعير لحصة شريكه للبناء وقد علم ان للغير ان يرجع
 عن العارية متى شاء وقد وقع السطح الذي بنى عليه في سهم الآخر ولم يشترطا في القسمة
 له حق القرار عليه وفي الاشياء بنى أحدهما بغير اذن الآخر فطلب دفع بناءه قسم فان وقع
 في نصيب الباني والا هدم انتهى والتقييد بغير اذن لما ان بالاذن هل يصير مشتركا
 أم يكون للباني لانه قيد احترازي فافهم وفي مشتمل الاحكام نقلا عن جواهر الفتاوى
 اقتسموا دارا فوق الحوض في سهم والمسيل في آخران لم يشترطا في القسمة فلهما المسيل
 ان يمنع اجراء الماء انتهى الحاصل ان السطح الذي عليه العلية ملكه الشريك كله بالقسمة
 ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله ان يكلفه دفع بناءه والحال هذه والله أعلم
 سئل في كرم بين رجل وامرأة وبلا صفة أرض لهما يعبر عنها بالحيلة تعرف بمحدوده
 الاربعة اقسمت مع شريكها الكرم بقضاء القاضي وتقابضها وتصرفا بعد ان قبض كل
 ما حصته بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل ان الحيلة في داخل نصيبه وادعت المرأة عنه
 ادخال الحيلة في القسمة وانها ياقية على الشركة فما الحكم الشرعي اجاب اذ
 اقام الرجل بينة على ما ادعى حكم له به واذا المقيم بخالفان وتفسخ القسمة بينهما
 يستقبلانها ان شاء كالاختلاف في البيع وهو ظاهر والحال هذه والله أعلم سئل
 في أخوين نشأ في الاعمال سواء وحصل لكسبها شيئا فانتشأ لكبيه منها ولد فاخ
 في العمل مع ممة وراح والده مدة سنين واخذ والده يستغل في مصالح القرية شيخ

مطلب
 عرر أحد الشريكين
 ويريد ان يخصص
 بالفراش دون
 شريكه

مطلب
 بنى أحد الشريكين
 بادى صاحبه عليه
 على ان يسطح العلية
 فاقسماها فموت
 العلية في نصيب
 الأول

مطلب
 كرم مشترك بين رجلين
 ارض مشتركة
 اقتسما الكرم فادعى
 احدهما دخول الآخر
 في نصيبه

مطلب
 اخوان حصلوا
 بكسبها شيئا ثم
 كبر لاحدهما ولد
 ونفذ في العمل مع عمه
 وادعى والده والآخر
 والده يريد اخذ
 الشئتين

ويتصرف المتصرف التدبيرى لا العسلى والآن يريد ان يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين ولاخيه الثلث فهل له ذلك ام لا ويقسم انصافا وبعده الابن معين لابييه والحال ما ذكر والله اعلم مسئلة في رجل له بنون وبنات أعد لسكناهم اماكن بشق وكان يقسم الغلة عليهم في حال حياتهم مات أحد البنين في حياته وله اولاد ثم مات جدتهم فارادوا ان ياخذوا ما كان ياخذهم هل لهم ذلك أم لا اجاب ليس لهم ذلك اذ لا يلزم من اعداده بسكناهم الملك لمعرفتكون اماكن من جملة ماترك فتقسم على فرائض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لابن الابن مع الابن شيئا ولا يلزم ايضاً من قسمة الغلة ملك المستغل كما هو ظاهر والله اعلم مسئلة في جماعة اقتسموا دارا وانفصل كل بمائتا به منها فاستحق على أحدهم طريق نصيبه لجهة وقف فما الحكم الشرعى اجاب تقسيع القسمة وتسايف لان المقصود من القسمة تكميل المنفعة باص كل منهم بنصيبه وقطع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره بشرط القسمة عدم بقاء المنفعة بالقسمة ولا بد من اقرار نصيب كل واحد بطريقه في الارض والدار وشريفي الارض وبذلك اذا قسم عديم مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن ولا فيقف القسمة والله اعلم مسئلة في ابني عمر قاسما كروما برضاها وأشهدا على أنفسهما شهودا بذلك وثبتت لك عندنا بآل الحكم الحنفى بشهادة شهوده وكتب بالمقاسمة والبراء العام بينهما منك وتسلم كل ما خصه وكل على أنفسهما انهما ادعى أحدهما على الآخر بشئ يخالف ذلك أو نكث عن هذه القسمة يكن عليه بالندرا الشرعى خمسون دينارا ذهبا يشتري به زينا لاسراج مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى أحدهما انه سبق هذه المقاسمة بين ابويها وان اباه وقف ما خصه عليه وبرز من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفتهما القلا وان شهدتهما على نفسه انه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا اشهادة بوجه وصلى المدعى من غير مدع شرعى يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الاولى شهدا بمدعى فعل بهما نأبأ الحكم الحنفى فهل هذه الدعوى مسموعة منه وما ترتب عليها من شهادة شاهد القسمة الاولى صحيح أم لا اجاب لا تسمع الدعوى المذكورة ولا الاشهاد لا مورد كبر منها التناقض من المدعى والشاهدين فالمدعى لسبق مقاسمته لخصه وقد صرح الزيلعي وغيره بان الاقدام على القسمة اعتراف منه بان للعسور مشتركا وأما الشاهدان فقد صرحوا بانرا اذ كتب في الصك ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد فيه شهد بذلك ثم ادعاه مدع فشهد له هذا الشاهد لا تقبل لانه اقرار فيكون بالشهادة الثانية متناقضا كما في جامع الفصولين وغيره ومنها ان ما في صك الوقف من شهادة شاهدين لغو لانهما

مطلب
لا يلزم من اعداد
الابن لا ولادة لما كان
سكناهم اول تقسم
غلتها عليهم الملك

مطلب
اذا اقتسموا دارا
فاستحق طريق نصيب
احدهم تقسيع القسمة

مطلب
اذا اقتسموا دارا
احدهما انما وقف
عليه كذا وكذا لا
تسمع

شهدا أنه أشهدهما أن وقف ملكه ولم يشهدا بان وقف وهو بملكه ففي البرازية وغيرها
 لو شهدوا الله أقروا شهدنا أنه وقف هذه الأرض وقفا صحيحا وكانت في يده حتى ماتت
 لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان ما اكها تقبل فلو كان الواقف بنفسه موجودا وأشهد أنه
 وقف ملكه هذا لم تسترد دعواه للملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدم المدعى الذي تسمع
 منه الدعوى في الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف
 ومنها أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به في الخلاصة والبرازية
 ومنها أن الوقف ليس محكوما بلزومه ليقبل عليه البرهان بلاد دعوى على القول به وهناك
 أمور أخرى فيها اختلاف بين العلماء فالخاص أن العبرة لصك للمقاسمة ولا عبرة بالدعوى
 الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروحة الصادرة قبلها والله أعلم
 سئل في أخوين قاسما عهما كراما وأشهدا وتصرف العثم فيما خصه بالقسمه ثم باعه
 من آخر ثم الآخر من غير ثم هذا ولته الأيدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى
 الاخوان على ذي اليد أن جميع الكرم المقسوم لهما لا شيء فيه لعنهما وان مقاسمتها له
 لم تصادف محلها هل تسمع دعواهما بعد القسمه والاشهاد أم لا اجاب لا تسمع
 لما صرح به قاضي خان والزليعي والعمادي والبرازي وكثير من علماءنا من أن الإقدام
 على القسمه اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزليعي ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة
 دينيا في التركة صح دعواه ولو ادعى عينا بأي سبب كان لم تسمع دعواه إذا الإقدام على القسمه
 اعتراف منه بان المقسوم مشترك والله أعلم سئل في أرض بين اثنين تقاسمتاها
 وكتب الكاتب في وثيقة المقاسمة فكان ما خص زيدا الجهة القبليه وعرضها تسع قصباً
 والحد الفاصل شجرة رمان والآن الشريك الثاني يقول لزيد ليس لي الا هذه الرمانة وزيد
 يقول ليس لي الا تسع قصباً فهل العبرة للقصب للحدود او لشجرة الرمان اجاب
 العبرة لما تشهد به البيعة فان أقاماها بعد الاشهاد بالقبض تقبل بيعة كل منهما في الجزء
 الذي بيد صاحبه لان خارج وبيعة الخارج أولى وان أقام أحدهما بيعة فقط قضى له
 به وان لم يقم واحد منهما بيعة تحالفا وتراد اكما في البيع لانها مسئلة اختلاف للمتقاسمين
 في الحدود وقد صرح بها في أكثر الكتب ومنها مخ الغفار وان كان قبل الاشهاد على
 القبض تحالفا ونسخ القسمه والله أعلم كتاب المزارعة سئل
 في رجل دفع ثورا لآخر على ربح الخارج فحرق عليه اياماً ثم عجز عن العمل فرده الأخذ على
 صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه أجرة المثل لعمله في الايام المذكورة أم لا اجاب
 نعم يستحق ذلك والحال منه والله أعلم سئل في رجل حرق رجلين ولم يبين حصتهما
 من الخارج هل هو الثالث والرابع فهما يستحقان في الخارج شيئاً أم لا يستحقان فيه

مطلب
 الشهادة على أنه
 اقرا أنه وقف هذه
 الأرض غير مقبولة
 الا إذا قال وكان
 ما كالمها

مطلب
 الاقدام على القسمه
 اعتراف بان المقسوم
 مشترك فلا تسمع
 دعوى أحد الشريكين
 انه ملكه

مطلب
 في اختلاف
 المتقاسمين في
 الحدود

مطلب
 دفع لآخر ثورا على
 ربح الخارج فحرق
 عليه اياماً ثم عجز

مطلب
 المهرات اذا لم يبين
 له شيء من الخارج
 يستحق اجر المثل

شيئا ولهما مثل اجر عملهما من الدراهم اجاب لا يستحقان في الخارج شيئا بل لهما اجر المثل
 لعملهما من الدراهم فينظر بكم يستاجر مثلهما للحرث بالدراهم فيجب والحال هذه والله اعلم
 سئل في رجلين لكل منهما فدان اشتركا على انهما يذراهما يكون مشتركا فذرا على هذا الوجه
 ونبت الزرع فهل يكون مشتركا ام لا اجاب يكون مشتركا اذ كل منهما صار مقرضا
 من الآخر والقرض على الوجه المشرع صحيح وان كان قرض المشاع فقد صرح في الجرحي كتاب
 الهبة بانه صحيح وليس كان فاسدا فقد تقررت انه يسلك بفاسد العقود مسلك صحيحهما تامل
 والله اعلم سئل في رجلين تشاركا في الزرع وقال كل منهما للآخر مهما زرعه ببذري
 وبقرى فهو لك مناصفة ونزرعا على هذا الشرط ببقرهما وبذرهما هل كل شيء زرعاه
 يكون مشتركا بينهما سواء ام لا اجاب نعم يكون مشتركا بينهما ويكون كل مقرضا للآخر
 نصف ما ذرع واذا تساويا في البذر التقيا قصاصا وان زاد لاحدهما بذر يطالب صاحبه بنصفه
 وبقرى يكون متساويا
 والله اعلم سئل في رجل قال لنفسه اذرع ببذري كذا خطة على ان الخارج بيني وبينك
 واساويك بمثلها يذرا من حظتي فزرعا على هذا الوجه وسرقت خطة القائل فلم يقدر على
 هذا البذر هل الذي ذرع اولا يكون بينه وبينه ام لا اجاب نعم يكون بينهما وعليه بذر
 القرض والله اعلم سئل في فلاحين قال كل واحد منهما للآخر اذرع ببذري ومهما ذرعه واساويك في البذر
 فبينا نصفان فزرعا على ذلك هل يكون الخارج بينهما نصفين ام لا وهل اذا انكروا حدهما
 ذلك وادعى انه انما ذرع لنفسه خاصة لا للشركة ولم تقم بينة يكون القول قوله بحسب
 نفسه خاصة
 ام لا اجاب الخارج بينهما نصفان قال في البرازية فان قال للعامل اذرع في ارضي
 ببذري على ان الخارج بينا نصفان فالزراعة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون
 البذر قرضا للزراع على رب الارض ومثله في كثير من كتب الفتاوى فهذا صريح في ان ما
 ذرعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط وما نكروا بينة لحصه فعليه
 ان يذرع كل واحد منهما
 والله اعلم سئل في رجلين اشتركا في الزراعة فانفقوا على ان من أحدهما بقرا وعمل
 وبذرا ومن الآخر بقرا ونظم الى بقره وبذرا يضم الى بذره فزرع كل واحد بذره مستقلا
 بلا خلط فهل الشركة صحيحة ام لا والخارج لصاحب البذر اجاب الشركة غير
 صحيحة والخارج يجمع البذر فالخارج من بذر كل لونه اما لو اتفقا على ان ما يذره أحدهما
 بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فلكل بينهما وكذلك اذا وجد الاذن بالزرع
 يصير الآخر مستقرضا فتحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين
 الحانوتي في فتاواه عن قاضي خان ثلاثة اخذوا ارضا بالنصف ليزرعوها
 فأتوا واحد منهم فزرع اثنان بعض الارض خطة وحضر الثالث وذرع البعض شعيرا
 قالوا ان فعل ذلك باذن الشركة فالخطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثلث الخطة

التي يذراها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهما بثلاثي الشعير الذي بذره وفي
 الفيض الكركي وفي النفاس خلط الحنطة بالحنطة ليس بشرط لصحة المزارعة والله اعلم
 سئل في ارض كرتها جماعة على وجه الشركة بينهم فلما كان اوان الزرع زرعا بعضهم
 بغير اذن الباقي فلما نبت الزرع قالوا لمن لم ياذن ادفع اليها قدر حصتك من البذر والزرع
 بيننا قاجا بهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركا أم لا اجاب نعم
 حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين ارض بينهما زرعا
 أحدهما ونبت فراضيا على ان يعطيه الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جازيا
 لا قبل ان ينبت انتهى فحيث تراضوا على ان يعطيهم قدر حصته من الارض بذرا بعد نبت
 الزرع جاز وصار الزرع مشتركا بينهم والحال هذه والله اعلم سئل في اكار ترك
 البقر ترعى لبلا فضاعت والعادة بين اهل تلك القرية مطردة يارسال البقر ليل ترعى
 وحدها هل يضمن أم لا اجاب لا يضمن والحال هذا في جامع الفصولين في ضمان
 المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضايع اختلف فيه المشايخ ويريى بان لا يضمن هو
 يعني اذا تعارفوا ذلك بحيث لا يعد مثله تضييعا فيما بينهم والله اعلم سئل في رجل
 ذى ارض وبقر وبذر زرع في ارضه ببقره وبذره واعانه اكاره مع جملة من الناس اختلفا
 صاحب البذر يقول الزرع زرعى ببذري والاكار يقول هو مشترك زرعه ببذرك للشركة
 هل القول قول الاكار ام قول رب البذر يجمينه حيث اتفقا على ان اصل البذر من رب الارض
 اجاب القول قول رب البذر يجمينه والحال هذه والله اعلم سئل في قطن زرعه
 انسان في ارضه ببذره وغاب عن قريته فحرق الارض رجل طامعا في اخذ ثمرته هل يستحق
 بحرثه أم هي الذي زرعه ببذره اجاب هي الذي زرعه ببذره ولا حق للمحارث فيه
 ولا اجر له لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله اعلم سئل في شجر قطن بين
 اثنين كرت أحدهما الارض عليه وقام بأمره حتى ثمر بغير اذن شريكه هل الثمر بينهما
 تبعلاصله أم هو للذي كرت وهل له في مقابلة حرثه وقيامه أجرة أم لا اجاب
 هو بينهما ولا شئ للذي قام في مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله اعلم سئل
 في رجل استرهن من آخر ارضا قرر عها المرتين قطنا واستغل ثمرته فافتكها الراهن
 وزرعها ذرة على شجر القطن فثمر شجر القطن فهل ثمرته ملك للمرتين أم للراهن اجاب
 قطننا وثمرتي يد القطن لمن زرعه اذ هو نماء ملكه فان شجره ملك للراهن لا للراهن زارع الذرة
 والله تعالى اعلم سئل في رجل مات عن صغار وكرار وامرأة الصغار منها والكرار
 من امرأة غيرها فزهرت المرأة في ارض مشتركة وفي ارض غير مشتركة هل الزرع للمرأة أم
 للزوج اجاب ان زرعت من بذر نفسها فالغلة لها خاصة وكذا ان زرعت من بذر

مطلب
 اذا زرع في الارض
 مع التبرع بذات
 الزرع ان يعطيه
 حصته من البذر
 ويكون الخراج
 بينهما

مطلب
 ترك الاكار البقر
 ترعى فضايع بعضها

مطلب
 ايعان اكار زرع
 البذر وادعى الشركة
 في الخراج

مطلب
 زرع انسان
 في ارضه قطنا
 فحرق رجل الاخر
 طامعا في اخذ
 ثمرته

مطلب
 شجر قطن بين اثنين
 اذا كرت احدهما الارض
 ليس بحق بمقابله
 شئ

مطلب
 افتك الراهن الارض
 بعد ان زرعه الميراث
 قطننا وثمرتي يد
 الراهن

مطلب
 زرعت الزوجية
 الارض بلا اذن الزوج
 وفيهم صغار وكرار

مشتري بغير إذن الكار وبغير إذن وصي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر
وان باذنهم واكمل في عيال المرأة ويجمعون الغلات ويكلمون جملة فالغلة مشتركة كما
في البراذية والله اعلم ^{مطلب} سئل في ميت مات عن زوجة واولاد منها ومن غيرها قرض
ابن كبير منهم زرعاً صيفياً ذرة وقطناً بذرها اشتراه بدراهم من التركة وذلك بغير إذن
كار الودثة وبغير إذن الحاكم والوصي على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على حكم
التركة أم هي للزراع خاصة ^{مطلب} اجاب هي للزراع ولا شيء فيها للبقية الودثة كما في البراذية
وترجع الودثة بحصصهم من دراهم الثمن التي اشترى بها البذر والله اعلم ^{مطلب} سئل
في اكار لم يشترط له في شجر القطن حصة بل سكت عن شرائط الشركة فيه هل له فيه
حصة أم لا ^{مطلب} اجاب لا شيء له فيه والحال هذه بل هو لصاحب البذر كما هو مذکور
في الولولجية وغيرها والاكار رابعة مثل عمله والله اعلم ^{مطلب} سئل في رجل له أرض
بها شجر قطن اشترك مع آخر على ان يعمل معه بيقوم منها عليه مناصفة هل يقع أم لا
اجاب لا يقع بشرطه عمل ربا لأرض فالحاج لرب الشجر وعليه الآخر أجر مثل
عمله وعمل بقره والله اعلم ^{مطلب} سئل في ثلاثة رجال لكل واحد منهم قطعة أرض له
فيها شجر قطن اشتركوا على ان يحرثوها على بقرهم وعمال فهل يقع هذه الشركة ويكون
الحاج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا يقع الشركة ولكل ما خرج من شجره وهل
للعامل ما شرط له رب الشجر أم أجرة مثله ^{مطلب} اجاب لا يقع هذه الشركة ولكل
واحد منهم قطنه الخارج من شجره المخصوص به وللعامل ما شرط له مالك الشجر حيث
خلا عقده معه عن شرط مفسده والله اعلم ^{مطلب} سئل في شجر قطن بين ثلاثة اشتركوا
مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم بيقومهم ويكون القطن مقسوماً على الستة
هل يقع ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يقع والقطن للثلاثة الاول ^{مطلب} اجاب
لا يقع الشركة في ذلك والقطن لا يصحاً الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين ولهم أجر مثل عملهم
ببقرهم والحال هذه والله اعلم ^{مطلب} سئل في رجل مزراع في أرض بيت المال والوقف والتمار
ويؤدى قسمها للجهن المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما قسمة ما يملكه
من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحة فيها ولا
شيء للبنت فيها ^{مطلب} اجاب المزراع في الارض السلطانية او الموقفا والتمار لا يملك
الارض وانما هو احق بمنفعتهما من غيره حيث لم يكن خائناً ولا معطلاً لها تعطيلاً يضر
بيت المال او الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء وتبقى في
يد ابن المزراع حيث كان صالحاً كما كان ابوه على وجه الاحقية من الغير والله اعلم ^{مطلب} سئل
في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصة وهي وقف وسلطانية ورجل من أهل
من يزرعها

القرية واضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو للثمنين من الحصة تلقاها عن
أبيه بحيث ان مدته ومدة ابيه عليها تزيد على أربعين سنة ويريد رجل ان يرفع يده عنها
ويزرعها مدعي ان له فيها حصة هل ترفع يده عنها أم لا ويملك المدعي رفع يده عنها
أجاب لا ترفع يده عنها ففي الحامو الزاهدي والقنية له حق القرار في ارض وقف
أو سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو برأه ولا يمنع له حق الاسترداد بعد ان
رمن (نج) ثم قال رضي الله عنه قول (نج) أحوط فاذا كان هذا فمن له حق القرار فيها
بأنك بالميزان الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو ان يحدث المزارع في الأرض
بناء أو غراسا أو كبسا بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعتبرة والكتب الصحيحة
المشتهرة وبه يعلم حكم اراضي بلادنا التي بأيدي المزارعين فافهم والله أعلم سئل
في فلاح مزارع في أرض سلطانية أو وقف بالحصة دخل عنها وتركها اختيارا فترل
بالقرية غير وغرس فيها باذن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد ان
يرفع يد الفارس عنها ياخذ غرسه هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك بل لو
كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط حقه فكيف اذا تركها وليس له فيها كردار

مطلب
اذا ترك المزارع
الأرض السلطانية
او الوقف باختيار
سقط حقه ولو
كان له فيها كردار

والمزارع انما حقه في الانتفاع بها مادام يتعهد بها بالزرع والانتفاع ومتى تركها سقط
حقه وجاز لكل مزارع ان يزرعها بالحصة حيث اذن له بالصريح او الدلالة ارجع الى
ما قاله الزاهدي في القنية والحامو يظهر لك ذلك والله أعلم سئل في أرض قرية
موقوفة على جهة بر بيد كل شخص من أهلها طائفة منها يزرعها بسهم معلوم من الخارج
يؤديه كل سنة لجهة الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لاحد منهم ان يتعدى على
ما في يد الآخر ويقتضيه منه فيزرعه أو يغرسه أم ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك للحاكم
رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول المتصرف فيه مدة السنين المتوالية أم لا أجاب
لا يسوغ لاحد من المزارعين ان يتعدى على ما في يد الآخر واذا فعله أحدهم للحاكم رفع يده
عنه واعادته للمزارع الاول لسبق يده الى ما أبيع له ولغيره ومن سبقت يده الى مباح
فهو أولى به وقد ذكرت علماؤنا فروعا كثيرة دالة على ذلك كمسئلة النشار ومسئلة

مطلب
قرية أرضها موقوفة
وبيد كل واحد من
أهلها حصص يزرعها
ليس لاحد منهم ان
ياخذ من حصصة
صاحبه شيئا

الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه
المسئلة أنه لا ترفع يده عن الأرض السلطانية المعدة للزراعة بالحصة بغير وجه ككونه
خائنا أو طامعا معلنين بما ذكرته وليس بشئ من قواعدنا يا بابه والمزارعون في إقليمنا
على ذلك والله أعلم سئل عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع معتاد
عليها وله يد سابقة على مزارعتها بالحصة المعهودة فيها اذا زرعتها بغير اذن ودفع
ما عليها من الحصة هل لمزارعها ان يطالبه بحصته من الخارج أو باجرة زرعتها داهم

مطلب
زرع الأرض الوقف
أو السلطانية بغير
إذن صاحب اليد

ام لا اجاب لا وان قلنا لا ترفع يده عنها ما دام مزارعها يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب والله اعلم ^{سئل} في رجل غرس في ارض وقف الخليل عليه وعلى نبينا الصلا والسلام زيتونا وصار النظار ياخذون عداده مدة عشرين سنة ويريد الآن بعض اهل وقف ويريد القرية ان يكلفه قلعها او يرضيه ببذل الارض فاثلاثا انها في ربي الذي اغرم عليه هل له ذلك ام لا اجاب ليس له ذلك والله اعلم ^{سئل} في رجل غرس في ارض وقف كرما وتصرف فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم ان الارض له ملكا او مزارعة هل تسمع دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له ام لا للمنع السلطان خلعت خلافة مبدية اجاب لا تسمع دعواه والحال هذه والمقرر في كتب الفقه ان المزارع في ارض سلطانية او وقف اذا لم يكن له كردار وهو الكس او البناء او الاشجار المسماة عندهم بحق ان الارض ملك له القرار اذا اهل الارض فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يد من هو في يده وليس لمن كانت في مزارعته ان يزعم عنها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء والاستقرار والله اعلم ^{سئل} في ارض تيماره قروعي نفر من الانفار ولها مزارعون لهم فيها كردار بغرس كثير من الاشجار واضعون ايديهم عليها عن ابائهم مدة تزيد على ستين سنة هل لصاحب التيمار رفع ايديهم عنها وقلع اشجارهم منها ليزرعها هو باكرته ام لا اجاب ليس لصاحب التيمار رفع ايديهم عنها ولا قلع اشجارهم منها والحال هذه اذ المفوض اليه من السلطان تناول المخرج الموظف عليها او الحصة المقررة في خراج المقاسمة وليس له ملك فيها حتى يملك نزع يد مزارعيها الذين صار لهم فيها ليس للمقرر عليه كردار بغرس الاشجار والنصرف الكائن منهم في سائر الاعصار والله اعلم ^{سئل} عنها يد صاحب ارض سلطانية او وقف في يد نزارع مداومين على مزارعتها مدة سنين هل ترفع يدهم الكردار عنها بغير جنة مادام اوقائين بمزارعتها ويؤدون ما عليها ام لا وهل اذا اختار احد من مزارعيها الفراغ عنها المزارع انخرصالح يصح فراغه ويسوغ للمفروع له مزارعتها ام لا وهل اذا ترك رجل منهم مزارعة ارضه استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة او سنتين هل ترفع يده عنها وتوقع لغيره ام لا مالم يكن خائنا او عاجزا او يتركها ثلاث سنين او سنتين متواليات اجاب لا ترفع يدهم عنها بغير وجه اذ المقصود منها متوفر ومن فرغ المزارع صالح فقد اتي بصالح ولم يعمل عملا غير صالح فيصح ولا اعتراض عليه والمفروع له مزارعتها الا اذا زاد على ذلك ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير جنة يأتون بها حيث قاموا بمزارعتها واداء ما عليها ولا او كان خائنا جناح على من تركها سنة او سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها فلا يقابل بالمنع والدفع فعدي رجل على من لغيره مالم يكن خائنا او عاجزا او تاركها ثلاث سنوات متواليات والله اعلم ^{سئل} يزرع ارض الوقف في ارض وقف بيد رجل يتصرف فيها بالزرع صيفيا وشتويا ويؤدى ما عليها من النصيب واخذها منه

مطلب
 رجل غرس ارض
 وقف ويريد
 القدر بعض اهل
 القرية ان يكلفه
 قلعها

مطلب
 غرس في ارض وقف
 كرما وتصرف فيه
 ثم ادعى عليه رجل
 ان الارض ملك له

مطلب
 في بيان الكردار
 الذي يستحق به
 القرار في الارض

مطلب
 ليس للمقرر عليه
 ارض التيمار ان يرفع
 عنها يد صاحب
 الكردار

مطلب
 يصح فراغ المزارع
 لغیره واذ ترك
 المزارع الارض

سنة او سنتين
 من غير مزارعة لتكثر
 غلتها لا ترفع يده
 الا اذا زاد على ذلك

مطلب
 فعدي رجل على من
 يزرع ارض الوقف
 واخذها منه

مدة سنين لا يزارع فيها منازع تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير اذن الاول التي هي في مزارعته
هل له ان يستعيد هأمنه ويكون احق بها من المزارع الآخر للمتعدى أم لا اجاب نعم لليد الشا

العادلة ترع اليد لللاحقة العادية وحيث ابيع المزارع في سبقت يده الى مباح فهو احق به

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

مطلب قف مزارع ارض الو

دفع يده عنها واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره
وان أخذ بدلا أجاب ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه لتركها باختياره
هذه المدة وان قلنا بعدم صحة بيعها اذ حق المنفعة بها يثبت مادام المستفع ينتفع بها
وينتفع جانب الوقف وبيت المال مع انتفاؤه فاذا تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له
حق القرار بواسطة الكرد اركما صرح به في الحاوي الزاهدي وفي القنية في الغصب فكيف

مطلب
اذا دفع لآخر ثوبا
على سدس الخارج
فله اجر مثل الثوب

لا يسقط حقه مع عدمه به والكرد اركان يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كبا
بالتراب ينقل من مكان إليها والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر ثوبا ليحرق عليه مع
ثوبه على سدس الخارج هل تنص هذه المزارعة أم لا والخارج كله لرب البذر وعليه أجرة
عمل الثوب اجاب لا تنص هذه المزارعة ولصاحب الثوب أجرة المثل لما عمل ثوبه من

مطلب
تمت سنة شركتهما
وانفصلا وكرب
كل منهما في أرض الآخر
واحدما يقول كل
بزرع في كرب أرضه
والآخر يريد الخ

جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم سئل في رجلين اشتركا في ذرع الشتوي الصيفي
وتمت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في أرض الآخر لذرع
الشركة وأحدهما يقول كل بزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرابين
مناصفة فما الحكم الشرعي اجاب لا يقسم الكراب وكل واحد منهما التصرف في أرضه
المكروبة وليس للآخر ان يتعزز من له بطلب قسمة في أرضه لان الكراب وصف في الارض

مطلب
شجر القطن الموروث
قبل الشركة لصاحب
الأرض

فلاحق لشريكه فيه والله أعلم سئل في شريكين في فلاحه مضت سنتهما ولا أحدهما
أرض مكروبة بها قطن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه ان ينازع فيه وفي كربا به
أم لا منا زعته له معه فيها اجاب ليس لشريكه ان ينازع في كرب أرضه ولا في شجر
القطن الذي أدخله عليه اذ الكراب وصف في الارض فلا يتصور فيه بانفراد ملك

مطلب
في كيفية قسمة
الخارج بين ثلاثة
من اقدم نصف
الفدان وربع البذر
ومن الاخرين ثلاثة
ارباع البذر من ثلثه
والعمل

لاحد وكل واحد منهما أرضه بورا كانت أو كربا فافهم والله أعلم سئل في ثلاثة نفر
من اقدم نصف الفدان وربع البذر ومن الاخر ثلاثة ارباع البذر من ثلثه
كله عليهما وأحدهم لا بقر من جهته فكيف يقسم الخارج اجاب يقسم الخارج
على قدر البذر فلصاحب ربع البذر ونصف الفدان ربع الخارج وللعاقلين ثلثه
الارباع مناصفة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذي منه نصف الفدان شيئا

مطلب
اشتركا لكل منهما
ثورا مشتركا في الزرع
عليهما والعمل نصف
البذر على أحدهما
ونصفه والأرض
على الآخر

زائدا عن العامل الذي لا بقر له لانه عمل به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق
به شيء فافهم والله أعلم سئل في رجلين لكل منهما ثورا مشتركا في الزرع عليهما على ان
يعمل أحدهما عليهما ونصف البذر عليه ونصف البذر والارض على الآخر والخارج ثلثاه
للعامل وثلثه للآخر ففعلا وخربت الغلة فما الحكم الشرعي اجاب المزارعة فاسدة
على الوجه المذكور فالخارج بينهما مناصفة بحكم البذر وليس للعامل على رب الأرض اجر عمله
لعمله في المشترك ويجب على العامل اجر نصف الأرض اذا استوفى منها كما في طائفة الفصولين

وغيره والله أعلم سئل في رجلين كل ثور اتفاقا على ان يحرق أحدهما عليهما والبذر
 منها مناصفة وللعا مل ربع الخارج يخرج من الوسط والارض للغير بالحصّة فما الحكم
 أجاب يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصّة للارض لهذا نصفه ولهذا نصفه
 ولا أجرة للعامل ولا حصّة تكونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه فاسدة
 والله أعلم سئل في شخص باع آخر نصف فدان من البقر يثنى معلوم ليحرق عليه
 ويوزع بينه وبينه مناصفة والبذر منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر
 بالثمن عليه على ان الفدان ان خلص من العمل سالما اعاده الى البائع وفسخ البيع وان
 سرق أو مات قطيعا من العمل فعليه ثمنه المعين فطفق يكرب عليه فمات واحد من الثورين
 ومرض الآخر قبل الزرع فأتى بائع البقر بمحار والعامل بمحار آخر وقرنهما وزرع عليهما
 البذر بناء على ما اتفقا ورأى الثور الباقي من المرض وخربت الغلة فما الحكم في الخارج وفي
 ضمان الثور الهالك ورد الثور الباقي وعمل العامل أجاب أما الخارج فبينهما
 نصفان استنبأ عا لبذر ولا صحة الشرط لفساد المزارعة على هذا الوجه وبضم نصف
 قيمة الثور الهالك يوم قبضه ويرد الثور الباقي دفعا للفساد بقدر الامكان اذا البيع
 المذكور فاسد والحال هذه ولا أجرة للعامل لما صرحوا به في باب الاجارة الفاسدة انه
 لو استؤجر محل طعام مشترك لا تجزئه اى لا المسمى ولا أجر المثل عندنا خلافا للشافعي
 معطين بكون العقد ورد على ما لا يمكن تسليمه لان المعقود عليه حمل النصف شائعا
 وذلك غير متصور لان الحمل فعل حتمي لا يتصور وجوده في الشائع وأثر ما من جزء بحمله
 له الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه
 عاملا لنفسه يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر الى آخر ما ذكره في
 تلك المسئلة واذا تأملت وجدته واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في أجرة العامل تفقها
 ثم رأيت كذلك في جامع الفصولين في الفصل الثلاثين في المزارعة فله الحمد والمنة حيث
 وافق تفقهي المنقول وعبارته بعد أن ذكر ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب
 الارض أجر عمله بعمله كذا في المشترك انتهى والله أعلم سئل في أخوين بالعين وابنى أخ
 أحدهما بالغ والآخرا صرا شريك الجميع في فلاحه فكان من أحد الاخيرين بذروا على واحد
 ابني الاخ بذروا على وبقر ومن الآخر بذروا وبقر ومن الآخر الثاني بقر فقط فهل هذه المزارعة
 فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر بذورهم ولا شيء من الخارج للاخ الذي منه البذر
 فقط أم لا أجاب نعم المزارعة فاسدة والخارج لارباب البذر بقدر ما كل واحد
 من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقره والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر بذرا القطب
 لينزعه الآخر في أرضه بعملته وبقره ويكون الثلث له وللآخر الثلثان هل يقسم الخارج على

مطلب
 اخذ ارضا بالحصّة
 وكل منهما ثور
 والبذر عليهما
 مناصفة وللعا مل
 ربع الخارج

مطلب
 في شخص باع آخر
 نصف فدان من
 البقر للمزارعة
 بينهما والبذر عليهما
 وصبر عليه بالثمن
 في مقابلة عمله
 نفي ان الفدان
 بقي بعد المزارعة
 يرد على البائع
 ثم قبل المزارعة
 مات واحد من
 الخ

مطلب
 المستاجر يحمل
 الطعام المشترك
 لا يستحق الاجر

مطلب
 اربعة اشتركوا
 في فلاحه ومن
 احدهم بذروا على
 ومن الثاني بذروا
 على وبقر ومن
 الثالث بذروا وبقر
 ومن الرابع بقر
 فقط

ما اتفقاً أم لا أجاب المزارعة على الوجه المذكور فاسدة وعليه أصحاب المتون فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجرة المثل لما بقي من العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول أولاً يجوز ولعله قاس على المضاربة فجعل دفع البذر كدفع الدارهم ثم رمز (جص) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع البذر مزارعة بالأرض يجوز فالبذر كرواس مال المضاربة ولم يجز عند

محمد وقال محمد بن سماعة يجهن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأنه حسن والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل استأجر حرا ثمانية ليزرع له شتويا وصيفيا فزرع جميع الشتوي ومات ^{إذا مات المزارع} فما الحكم ^{فلورثته أن يعملوا} أجاب الذي نص العلماء أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان ورثة الميت يقولون نحن نعمل كان لهم ذلك وتبقى المزارعة على شرطها إلا أن يستحصد الزرع وليس لرب ^{مكانه وتبقى المزارعة} الأرض أن يأخذ الأرض من ورثته قبل أن يستحصد الزرع وإن امتنع الوارث لا يجبر ويتفق ^{على شرطها} على الزرع إلى أن يحصد باذن القاضي ورجع بما أنفق على الوارث في حصته وإن شاء

أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل بقله ويكون كله لرب الأرض والله أعلم ^{مطلب} سئل في أربعة اشتركوا في زرع الحنطة والشعير مربعة لكل ربع فخاب واحد منهم بعد زرع ^{اشتركوا في زرع} ورجع يطلب حصته فمتعوه عنها هل لهم ذلك أم لا ^{فخاب واحد منهم} ويجب عليهم دفع حصته من الحنطة ^{الزرع} والشعير أجاب ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منها ويكون مقرضا لهم ^{اشتركوا في زرع} ومستقرضا في البذر كما صرح به في البرازية وغيرها والله أعلم ^{فخاب واحد منهم} سئل في ثلاثة نفر من

أحدهم الفدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر والأرض فما الحكم أجاب المزارعة ^{مطلب} فاسدة والخارج كله لرب البذر والأرض وللعامل أجرة عمله ولرب الفدان أجرة عمل فدان ^{إذا كان من أحدهم} صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم ^{بقر من الآخر} سئل في العامل إذا مرض فأقام آخر مقما

على نصف ماله في الخارج والآن يريد الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا ^{مطلب} أجاب ليس له ذلك بل يكون على ما شرطت حيث صحت المزارعة الأولى انظر ما في البرازية ^{من العامل فأقام} والله أعلم ^{آخر مقامه بنصف} سئل في رجلين اتفقا على الزرع ببذرهما سوية في أرض بيت المال في الحصة ماله في الخارج

والعمل من أحدهما والبقر من الآخر فحصل للعامل مرض في أثناء العمل فطلب صاحب البقر ^{مطلب} من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له اعمل أنت على بقرك وما حصلته أنا من علي على بقر ^{مرض العامل فأمر} الغير فيه بيني وبينك نظير عملك فهل الخارج يقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط ^{ولده صاحب البقر} المذكور ولا أجرة لعامل صاحب البقر لكونه في المشترك أم لا أجاب الخارج يقسم ^{أن يعمل وله في نظير} ذلك نصف ما

بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه نأوه ولا يصح جعل الحاصل من عمله بينه وبين ^{مطلب} صاحب البقر ولا يستحق صاحب البقر عمله أجرة لأنه عمل في المشترك والله أعلم ^{بقر الغير} سئل في رجلين اتفقا على الزرع الصيفي في أرض سلطانية مباحة للمزارعين بالحصة وأحدهما ^{ولا أجرة لمن يعمل} منه عمل على ثوره وثور صاحبه وثلث البذر ومن الآخر العمل على فدانته وثلث البذر والخارج

ثلاثة له والثالث لصاحبه بجملة وعمل ثوره فكذا الارض وثنيها فطابت للزراع ويقول
 ذوالثلثين لا امكلك منها الا ان تبذر الربع وتاكل الربع وربجا عما اتفقا عليه هل يجاب الى
 ذلك أم لا أجاب لا يجاب اليه اذ لا يجبر ذوالثلث عليه ويدها على الارض واحدة فاما
 ان يجريا على ما اتفقا عليه واما ان يقسما الارض مكروبة ويزرع كل واحد منهما فيما خصه منها
 على حدة والله أعلم سئل في أربعة اشتركوا في المزارعة ببذر مشترك ارباعا والخارج كذا
 وأحصوا الزرع فامتنع أحدهم عن حصده بعد استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر
 حصته أم لا أجاب لا شك في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع أحدهم
 رفع أمره الى الحاكم الشرعي فيأمر بالمساواة أو يأمرهم بالصرف عليه والرجوع عليه بقدر
 والله أعلم سئل في أخوين متفاوضين يعملان بأيديهما عمل الفلاحة نشاء لأحدهما ولد
 فكان يعينها في العمل وأبوه ربما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا في القرية وابنته
 وإخوه في العمل واذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معها والآن افرقا لآخوان ويريد
 أبو الولد المذكور ان يقسم ما تحصل بالعمل ثلاثا وأخوه يريد أن يقسمه أنصافا فما الحكم
 في ذلك أجاب حيث كان الولد معينا لهما في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم الحاصل
 بالعمل مناصفة للاب والنصف ولأخيه النصف والله أعلم سئل في رجل شرط من جانيه
 فدان بقرو نصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر عمل ليكون الخارج بينهما
 فأخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على
 قدر البذر ام على الشرط أجاب مثل هذا غير صحيح فالخارج تبع البذر والحال هذه
 والله أعلم سئل في رجل له أربعة رؤس بقرو وآخر له رأس بقرا اتفقا على شدها فدانين
 وحرثها عليهما وعلى البذر أخماسا خمسة على حساب الثور والباقي على صاحب الاربعة وعلى
 الخارج بينهما ارباعا ربعة لصاحب الثور والباقي لصاحب الاربعة والآن صاحب الثور لا يرضى
 بالربع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم أجاب ليس لصاحب الثور بشرط
 عليه العمل على فدان من الفدانين وخمس البذر الا خمس الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق
 بعمله شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا أثر له ويجب عليه رد الزائد عن الخمس
 على شريكه هذا مقرر الحق فعليه الرضى به والله أعلم سئل في رجلين اتفقا على الشركة
 في الفلاحة الشتوي والصيفي على ان يدفع هذا أرضه كرايا وبورها نظير ارض هذا
 وذرعا الشتوي في ارض أحدهما ببذرهما مناصفة وأبي الآخر ان يدفع أرضه بل يستقل بها
 وذرعا قطنا لنفسه فما الحكم في الزرع النعذر عاه فإرض أحدهما ولم يرض بالشركة الا
 بشرط دفع أرضه ولم يفعل أجاب الخارج من بذريهما يقسم انصافا عليهما بعد
 اخراج خراج المقاسمة منه على حسب البذر ولصاحب الارض التي زرع على الآخر أجره للمثل
 للنصف من الارض التي زرعت اجادة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب أجر المثل
 ارضه بل يستقل بها

بالاستعمال والله تعالى أعلم سئل في ثوبين أحدهما للعامل والآخر لشریکه هلك ثوب الشریک ^{مطلب}
فطلب العامل بدله فقال له هلك علي وعليك ولزمني النصف ولزمك النصف فدفع له ^{مطلب}
العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك بفتوى المفتی هل يرجع عليه بما دفع أم لا ^{مطلب}
أجاب نعم له أن يرجع عليه بما دفع إذا عثر بالظن البين خطأؤه والله أعلم ^{مطلب}
سئل في رجل له فدان وآخر له اثنان اشترکوا على أن صاحب الفدان يبذر السدس ^{مطلب}
والعاسل عليه يبذر السدس وصاحب الاثنين يبذر الثلثين فعملوا على ذلك وكان من ^{مطلب}
جملة عملهم الحث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لتكون غلته مشتركة على حسب ^{مطلب}
ما اتفقا عليه وفي أثناء العمل وقف ثوب لصاحب الفدان فقال له صاحب الاثنين نزرع ^{مطلب}
على ما بقي من بقرك وبقرنا على أن نعطينا جرة زيت والخارج على ما اتفقنا فقبل ذلك ^{مطلب}
وادركت الغلة فما الحكم في الزرع وثمره القطن وجرة الزيت أجاب المزارعة على الزرع ^{مطلب}
المذكور فاسدة لا شرط البذر فيها على العامل والخارج على حسب كيدزلاته نموؤه فينبعده ^{مطلب}
فمن بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من ثمره القطن العتيق ^{مطلب}
لصاحب الفدان وله أجرة مثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جرة الزيت لعمله في المشترك ولا أجرة الوصي البتيم ^{مطلب}
للعامل فيه عندما كما عرف والله أعلم سئل في الوصي هل له إذا مات ثور من بقر البتيم ^{مطلب}
أو احتاج إلى بذر أو آلات للحرث أن يجمد غيره ويشتري له ذلك أم لا ^{مطلب}
أجاب نعم ^{مطلب}
له ذلك والله تعالى أعلم كتاب المساقاة سئل في أرض بين اثنين دفعها ^{مطلب}
أحدهما للآخر على أن يغرس فيها غراسا ثلثاه للغارس وثلثه للآخر فغرسوا ونشأت الأشجار ^{مطلب}
فهل هن على ما شرط أم تكون مناصمة بينهما أم هي للغارس فقط فما الحكم الشرعي ^{مطلب}
أجاب للغارس والثلث ^{مطلب}
الأشجار على ما شرط وإذا اختلفا في الشرط فالقول قول الغارس حيث اعترف الثاني بأنه ^{مطلب}
غارس أو قامت بینه به أو حصل نكول عند طلب البين الحاصل أن يعلم بأنه الغارس ^{مطلب}
بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع الفصولين في المساقاة على أشجار ^{مطلب}
لوعرف غارسها فهي له وإلا فما في محل مملوك لأحد بما خاصة فهو له وما في محل مشترك ^{مطلب}
فهو بينهما انتهى فجعل الغارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر فإن القول قوله والله أعلم ^{مطلب}
سئل في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة يجوز من الفديزة للوقف والباقي للمسا ^{مطلب}
واستثمار الأوقحة المتخللة بين الأشجار بعد هامة طويلة بأجر المثل بحيث لا يرغب ^{مطلب}
أحد الآخر ذلك ولو تركت هلكت الأشجار بالكلية وقطعت الأرض وتعينت المصلحة ^{مطلب}
وحكم حاكم يرى جوازه نظرا لمصلحة الوقف هل يصح ذلك ويلزم ولا تبطل بموت المستوف ^{مطلب}
العاقلة لذلك أم لا ^{مطلب}
أجاب نعم يصح ويلزم ولا يبطل بموت المتولى والحال هذه وحكم ^{مطلب}
الحاكم واقع في محله خصوصا وقد تعينت المصلحة فيه كما شرح فيه وهلاك بعض الثمرة خير

من هلاك جميعها مع الاصل والله أعلم سئل في رجل دفع أشجار زيتون مساقاة عامين كالميلين
 آخر على أن يكون له ربع الخارج فعلم العام الأول ومنعه ربا الكرم عن العمل العام الثالث
 هل له ذلك أم لا ويجبر على تمكين العامل من العمل أم لا أجاب ليس له ذلك بل يجبر إذا
 ضرر قال علماؤنا رحمهم الله تعالى إن المساقاة لا تخالف المزارعة إلا في مسائل أربعة منها
 هذه المسئلة هذه العلة بخلاف المزارعة لأن فيها اتلاف للبذر والله أعلم سئل في شجر
 قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يحرقا ويغلا عليه على نصف الخارج فعلم نصف العمل ونعم
 العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاء يطلب نصفها وأخذ به بواسطة متغلب
 قهراً فما الحكم أجاب لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة باشتراط عمل رب
 القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فيوجب الفساد كما نصوا عليه قاطبة وإذا كان
 كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه الآخر أجر مثل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم
 والدنانير والله أعلم سئل فيما إذا أذن ناظر وقف أهلي لزيد بأن يغرس في أرض الوقف
 غراساً متنوعاً على أن يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الأعمال المعهودة والنصف
 لجهة الوقف فغرس زيد في الأرض غراساً متنوعاً ثم باع نصفه لغرو فهل على المشتري
 العمل ولا يستحق نصف الغراس إلا بالعمل وإذا عمل فيها عليه نصف أجرة الأرض
 لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا أجاب هذه معاملة فاسدة والغراس كله للوقف
 وللعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا ينفذ بيعه فيه فيرد ويرجع المشتري على البايع
 بالثمن إن كان قد دفعه أما فسادها فلا نهال يضرب لها مدة وأما كون الغراس كله
 للوقف فلأن العقد في الشجر لما كان فاسداً وقد غرسه العامل بأمر الناظر في أرض
 الوقف صار كان الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً له لجهة الوقف بانصافه
 بأرضه مستهلكاً بالعاقوق فيها فوجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله لأنه ابتغى
 لعمله أجراً وهو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ
 بيعه فلما ذكرنا أنه صار مستهلكاً بالعاقوق في أرض الوقف إلى آخره ومنه يظهر وجه
 رجوع المشتري بالثمن على بائعه فإذا علمت ذلك ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على
 المشتري وعدم تأني سؤال لزوم نصف أجرة الأرض ومن شك في شيء مما أفتينا به
 فليرجع إلى الخانية والتاريخانية وشرح الدرر والغرر للاخبر وموضع العقار
 وغيرهما من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم سئل فيما إذا استأجر زيد من
 متولى الوقف أرضاً وماء بأجرة المثل وأذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد على
 أن يكون النصف منه لجهة الوقف والنصف للمستأجر فغرس المستأجر من ماله وكما
 كلت مدة الاجارة استأجر من متولى الوقف الذي له الاجارة والتكلم على الوقف المزبور

مطلب
 إذا دفع له الاشجار
 عامين مساقاة
 ليس له منعه من
 العام الثالث

مطلب
 اشتراط عمل رب
 الاشجار بنفسه
 للمساقاة

مطلب
 إذا ناظر الوقف
 لا أن يغرس في
 أرض غراساً على أن
 يكون له نصف
 ما يغرسه ولم
 تضرب مدة الخ

مطلب
 استأجر من يد من
 متولى الوقف أرضاً
 بأجرة المثل وماء
 وأذن له المتولى
 بالغراس على أن
 يكون النصف منه
 لجهة الوقف وكما
 كلت مدة الاجارة
 استأجر من متولى
 المثل وهكذا
 عمرو وزاد في الاجارة

شرعا بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للمستأجر بالفراس حتى نما ونشأ جديد بعد جديد
 ومستجد بعد مستجد ومضى على هذا الحال مدة تنوف على سبعين سنة فجاء عمر وزاد
 في الأجرة زيادة فاحشة واستأجر النصف حصّة الوقف من المتولى فهل يسوغ للمتولى
 أن يؤجر حصّة الوقف لغير ذي اليد الفارس المقديم وهل يجبر زيد على قبول الزيادة عن
 أجرة المثل أم لا **أجاب** كل ما ذكر فيه فاسد والبناء على الفاسد فاسد وجه فساد
 الاجارة الاولى وجود اشتراط الشركة في الفراس في عقد ها وهي تفسد بمثلها قطعا
 اذ هي بيع المنافع فكما يفسد الشرط الفاسد عقد بيع الايمان فكذا يفسد عقد بيع
 المنافع واذا فسدت الاجارة الاولى فالفراس كله للوقف لان العامل غرسه باذن متولى
 الوقف في أرض الوقف باجارة فاسدة فكأن المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضا للفراس
 باتصاله بأرض الوقف مستهلكا له بالعلوق فيها كما صرح به غير واحد من علماء أصحاب
 الدور والغرد وشيخ الاسلام من عبدا لله صاحب تنوير الابصار وغيرهما واذا عرفت
 ذلك فلا توقف في فساد استجار عمر والواقع على الشجر والأرض كما هو أظهر من أن
 يذكر فلا يتأق سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها والحال هذه وللغراس
 قيمة الفراس وأجر مثل عمله كما صرحوا به والله أعلم **سئل** في رجل له شجر قطن دفعة أخرى
 ليحرق أرضه ويقوم عليه وله نصيبه ودفع العامل شجر قطن له الآخر كذلك فهل ما
 يخرج من القطن منها بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتفاوتا قلة وكثرة أم لا
أجاب نعم القطن بينهما على ما شرطوا والله أعلم **سئل** في رجل عامل آخر على شجر
 قطن له واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصّة المشروطة له العامل يقول شرط
 لي الثلثان وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر
 البينة أم لا **أجاب** القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل
 والله تعالى أعلم **سئل** في رجل له شجر قطن جعل آخر فيه حصّة بسبب بقر منه تصاف
 إلى بقره هل يستحق بالبقر في القطن تلك الحصّة أم ليس له إلا ثمرة مثل بقره ودرهم
أجاب مجرد البقر لا يستحق لها في الخارج شيء ففي جامع الفصولين وغيره **سئل** في رجل له شجر
 استجار بالبقر بعض الخارج لم يرد به أثر ولصاحب البقر أجر مثل بقره من الدراهم أو الدنانير القطن حيث لم
 ولا شيء له في القطن وإنما هو جميعه لما لاك الشجر والحالة هذه **سئل** في حراثت عند انسان يشترط له حصّة
 معني عامه ومن جملة ما كان فيه شجر قطن مسكوت عن اشتراط حصّة الحراثت فيه هل
 له فيه حصّة أم لا واذا قلتم لا هل اذا تعدى وحرق عليه الاخرى في ثانيا عامه بغير اذن
 صاحب هل ثمرة الحراثت أم لصاحبه الذي أصل بذره منه **أجاب** لا شيء الحراثت في شجر
 القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو لما لكة والله أعلم **سئل**

مطلب
 في رجلين دفع كل منهما
 شجر قطن له صاحبه
 ليقوم عليه النصف

مطلب
 دفع لآخر شجر
 قطن له لآخر
 اختلاف في الحصّة
 المشروطة

مطلب
 دفع لآخر شجر قطن
 لآخر
 جعل له حصّة
 في مقابلته بقر منه
 تصاف إلى بقره

لاب شجر
 فما يخرج من شجر
 استجار بالبقر بعض الخارج لم يرد به أثر ولصاحب البقر أجر مثل بقره من الدراهم أو الدنانير القطن حيث لم

مطلب
 اذا اترك العامل
 شجر العمل قبل ان
 يصير للثمرة قيمة
 لا يتقوله

في رجل حامل رجلا على شجرة فظن له ليقوم عليه فقار العامل عليه مدة ثم ترك العمل فلما أدرك
 الثمر جاء يطلب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه والقيام به قبل أن
 يبدو صلاحه أجاب حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمر فيه قيمة صح تركه ولا شركة
 له فيه بل هو جميعه لما لك الشجر قال في البرازية قام العامل على الكرم ايا ما ثم ترك فلما أدرك
 الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صارت للثمر فيه قيمة له الطلب وان قبل ان يكون له
 قيمة ثم ترك فليس له الطلب ام ومثله في التارخانية فيث رده على صاحبه قبل ان يصير
 ثمر له قيمة لا سبيل له عليه اذ لا شركة له معه فيه والحال هذه والله أعلم سئل في رجل
 ساقى آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كالنك مثله يصح أم لا أجاب هذه المسئلة
 لم نجد من صرح بها من علماءنا فيما بيننا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا
 فأجاب بقوله في المساقاة الفتوى على قولها ومقتضاها صحة المساقاة المذكورة لا نهيا
 بجواز اجارة المشاع والمساقاة كذلك انتهى وهو تنقعه جيد لان العمل في المزارعة والمساقاة
 على قولها وقد صرح في الاصل بأن تسليم الشائع ممكن برفع الموانع عن القرض وهي العلة لها
 على ان كثيرا من علماءنا صرح بان الفتوى في اجارة المشاع ايضا على قولها لا يمكن التسليم
 بالتخلى أو بالتهاني كما ذكره الزيلعي وقد صرحوا بان المزارعة والمعاملة اجارة حتى ان من
 يجزها لا يجزها الا بطريقها ويراعى فيها شرائطها والله أعلم سئل فيما اذا غرس العامل
 لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر العنب التين بغير اذن من مالك العنب والتين حتى أضرب
 الزيتون المغروس ما هو في خلا له ضرر انقص قيمته فهل يؤمر العامل بقلع ما غرسه من الزيتون
 ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار العنب والتين أم لا أجاب غرس العامل أشجار
 الزيتون في خلال الأشجار المعامل عليها تعد منه فيؤمر بقلعها واذا تحقق ان ضرر شجر التين
 والعنب ينقصان قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم سئل في شجرة
 بنقت في أرض غير مملوكة لاحد بلا انيات تعهد هادجل بمحصد ما حوطا من الحشيش والعرق
 ونقيتها وحضر أرضها مدة عشرين سنة فكبرت وأن أوان ثمرها فادعى شخصان ولد محوطها
 وجهر عليها قبله هل تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه اذ لا يملكها والى ذلك
 بذلك وهي ملك لمن تعهد بها بما ذكر والله أعلم سئل في رجل دفع لآخر أرضا ببعضها
 وبعضها قراح على ان يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمرته وعلى ان يغرس في القراح أغراسا
 وما تحصل من الاغراس والا ثمار له نصفه وضرر بالذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على
 ما شرط أم لا أجاب نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع ثمرة الشجر الكائن
 بها ونصف الغراس والثمار في المجد كما صرح به في التارخانية والله أعلم سئل في رجل
 دفع لآخر أرضا ليعرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يمتد مدة من السنين فما الحكم

مطلب
 في رجل ساقى آخر
 في حصة مشاعة
 ككث كرم

مطلب
 غرس أشجار زيتون
 بين الأشجار التي
 يعمل عليها فاضربها

مطلب
 بنقت شجرة في أرض
 غير مملوكة فتعدها
 بربع مدة طريقته
 فادعى عليه رجل
 ان والده حوطها

مطلب
 دفع لآخر أرضا
 ببعضها اشجار
 وأمره ان يغرس
 البعض الآخر وله
 ربع ثمره المغروس
 ونصف ما يغرس

مطلب
 مساقاة لصاحبه
 الشجرة غير جائزة

الشرعى أجاب لا يصح ذلك شرعا والشجر ملك الارض وعليه للغادر من أجره عمله وقيمة
 غرسه كما صرح به قاضى خان وغيره والله أعلم ^{سئل} في شجر زيتون مشترك هل يجوز
 مساقاة أحد الشركاء عليه أم لا أجاب لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعد ^{مطلب}
 جواز مساقاة الشريك صاحب منع الغفار في بابها نقله عن المجتبى والله أعلم ^{سئل} أيضا البيت المال
 في أرض سلطانية حيزت لبيت المال وتزرع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق ^{مطلب}
 رجلا ن على أن يفرسها أحدهما ببقرة ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شئ ويكون ^{النصف وللآخر}
 الغرس مشتركا بينهما بسبب أن خاله كان يزرعها ويقسم عليه وورث مزارعتها عنه ^{النصف بسبب}
 هل يصح اتفقا على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجميع ما يزرع
 من صيفي وشتوي للزراع والغارس ولا شئ للآخر ولا يورث عن خال ولا اب ^{مطلب}
 أجاب الغرس لغارسه وكذا الزرع ولا تورث الارض المذكورة ولا شئ للآخر فيما ^{اذا دفع المتولى الى}
 غرس وزرع والحال هذه والله أعلم ^{سئل} في متولى على وقف دفع أرضا للوقف مدة ^{الوقت أو شجر الوقف}
 معلومة ببعضها شجر وبعضها قراح لثلاثة رجال على أن يغرسوا بها شجرا لا تم ^{لمن يغرس ويعمل}
 ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولى لأحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله ^{لمن ولي بعده القفر}
 ربع ثمرته ثم عزل المتولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس للمتولى
 المنصوب نقض ما فعل الأول قبل تمام المدة أم لا أجاب نعم يصح ذلك ويكون على ^{مطلب}
 ما شرط وليس للمتولى الثاني نقض ما فعل الأول كما صرح به كثير من علمائنا والله أعلم ^{اذا اتفقا على زراعة}
 سئل في رجلين اتفقا على أن يشدا بقرا ويتخذا الكرة فيزرعا صينيا وشتويا شركه ^{ارض وفيها لاحدهما}
 واحدهما قطن عتيق كان زرعه العام السابق بيذره وبقرة وأكرته خاصة هل يدخل ^{شجر قطن عتيق}
 في الشراكة ويكون لشريكه فيه حصة أم لا يكون له فيه حصة أجاب لا يدخل القطن ^{لا يدخل في الشراكة}
 العتيق في الشراكة فلا حصة للشريك فيه وإن علمت بقرة وأكرته فيه كما هو ظاهر والله أعلم
 كتاب الذبايح ^{سئل} عما ألفه الشيخ محمد الغزى صاحب التنوير في شرحه ^{مطلب}
 منظومته تحفة الاقران أفدنايتها الخبر المفتى جوابا كاهلا اذا تبدا ^{صيد} اذا ما المربح ^{مطلب}
 ولم يذكر له الخلق عمدا يحل على المصتح عند قوم يفوح شذاهم مسكا وندا ^{في الصيد الذي يحل}
 أجاب الأخذ أيتها الفضال نظما لطيفا بالجواب قد استبدا رمت الى جراد أو سمك ^{عند ترك التسمية}
 فصدت الطير أو ظبيا تبدي فما قد صدته حل وإن لم تسم الله ذا الفضال عمدا ^{علا}
 وقد نظمه من بحر آخر بقوله يا فاضلا في دهره فاق أهلى عصره ومن حوى علما به
 صار وحيد دهره في تارك تسمية عندنا طي نخر عمدا بتركها قد صرحوا بحله
 فأجاب عنه أيضا من البحر والروى بأعمدة في عصره وعدة في دهره
 هاهنا جوابا منقيا تبدو كنوز سره شخص رمى جرادة أو صيد مله في بخره

ولم يستم فهو لا يظهر الطاهر رجل فادده والمسئلة في الخائنة وعبارتها رجل رمي الى
خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك يتقصده الاصطلياد وسمى قاصدا بصيدا مأكول
اللحم فقتله حل أكله عندنا وقال ذفلا يحل ولورحى الى جراد أو سمك فترك التسمية
فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف روايتان روى ابن مريم عنه
انه لا يحل لان ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح انه يوكل انتهى والله سبحانه وتعالى
أعلم **كتاب الأصحية** سئل هل الأفضل في الأصحية الذكرا أم الانثى وما
سنن الثني **أجاب** متبع في منح الغفار ناقلا عن شرح الذظم الوهابي معزيا الى
الظهيرية قال والانثى من الابل والبقر أفضل والذكر من المعز والضأن ان كان موجودا
اي مرضوض الانثيين من الرض وهو الدق انتهى وفي فتاوى قاضي خان نحوه ومفهوما
اذا لم يكن موجودا الا يكون أفضل وقال في البرازية والذكر منه أفضل اذا كان خصيا
ثم قال ورأيت في مينة القنية للتوقافي والفحل اذا كان أكثر لحما أفضل من الخصي
والا فهو كالانثى من الابل والبقر اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من النيس
اذا استويا قيمة ثم قال والكبش أولى من النعجة الا ان تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية
الحسن والتحقيق انتهى ما نقله شيخ الاسلام الغزي واجاب عن سنن الثني بقوله

مطلب
في بيان الأفضل
في الأصحية

ان الثني من الاغنام ذو سنة والحس للابل والعامان للبقر والله أعلم **كتاب**
الكراهة والا سكتنا سئل فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
من جواز لبس الحرير غير الملا مس للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والفتوى أم لا
أجاب لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس
الائمة الحلواني الصحيح ان الكل حرام يعني الذي يمس الجسد والذي لا يمس قال في الحاوي
لزاهدي قال يعفا استاذ بهديع وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا يمس الجسد بخصه
عظيمة في موضع عتفيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده
سوى هذا يعني برهان صاحب المحيط انتهى فالحاصل انه مخالف لما في المتون الموضوعة
لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لمخالفته لظاهر المذهب والله أعلم
سئل في جماعة سمو أنفسهم صوفية وفقراء فلا نية فاخصوا بنوع نسبة وشغل
بأمور لم ترد بها الشريعة المحمدية ولا الملة الاحمدية وهم جهال حتى بنوا قضا الوضوء
ومفسدات الصلاة وشرائط سائر العبادات خلفه عن طريقة الاولياء والسادات
وباطلهم وعليهم من المريدين بل هم بأنفسهم من الضالين المضلين الجاهلين باركان الدين
وية عزز أنهم من عباد الله الصالحين مع كونهم مغسوطين في الجهل لدى علماء الاسلام
فهم يبدون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا **أجاب** نعم ينبغي أن يستدل

مطلب
ما نسب لابي
حنيفة من جواز
لبس الحرير غير
الملا مس للجسد

مطلب
جماعة سموها
نفسهم صوفية
شغلوا بامور
ترد بها الشريعة
المحمدية

بعض علمائنا من مثل هؤلاء فقال افتروا على الله كذبا وسئل ان كانوا ذايغين عن الطريق
المستقيم هل ينفون من البلاد لقطع فتقهم عن العالم فقال اما طمة الاذى بالبع في الصيابة
وامثل في الدبابة وتميز الجيث من الطيب اذكى وأولى نص على ذلك في التارخانية
وتعرض لثل هؤلاء كثير من الفقهاء واقاموا عليهم النكير ورومهم بما تخفف عنده صخور
المجال والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال سئل في امام يقرأ في الجهر يا بصوت
حسن على القواعد المقررة عند اهل العلم بحيث لا يخل بحكم من احكام القراءة لكن يصادف
ان يخرج قراءته على طبق نغم من الانغام المقررة في الموسيقى من غير نحن وتطبيب هل
يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكره أم لا اجابك نعم يجوز ذلك ولا يكره اذ
تحسين الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق ابن الهمام في فتح القدير وقال
في البحر نقلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير تغن وفي البيان في آداب
حملة القرآن أجمع العلماء رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والتابعين
ومن بعدهم من علماء الامصار ائمة المسلمين على استحسان تحسين الصوت بالقراءة
واقوالهم واقوالهم مشهورة نهاية الشهرة فحق مستغنون عن نقل شيء من افرادها
ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغنية عند الحاجة
والعامه كحديث زينوا القرآن باصواتكم وحديث أبي موسى الاشعري رضي الله تعالى
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد اوتيت مزمارا من مزامير داود
رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لم
رأيتني وأنا اسمع لقراءتك البارحة رواء مسلم أيضا من رواية بريدة بن الحصيب و
الصحيح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
ما اذن الله لشيء ما اذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به رواء البخاري ومسلم
ومعنى اذن الله استمع وهو اشارة الى الرضاء والقبول وحديث فضالة بن عبيد رضي الله
تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن اشد اذنا الى الرجل الحسن
الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قينته رواء ابن ماجه وحديث ابى امامة
رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فليس منا
رواه ابوداود باسناد جيد قال جمهور العلماء معنى لم يتغن لم يحسن صوته ثم قال
قال العلماء رجمهم الله تعالى يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها ما لم يخرج عن
حد القراءة بالتمطيط فان افراط حتى زاد حرفا أو اخفاء فهو حرام انتهى فان قلت
ما تصنع فيما نص عليه في البرازية وغيرها من كتاب الاستحسان قراءة القرآن بالالحان
معصية والتالي والسامع اثمان قلت فحله ما اذا اخرج لفظ القرآن عن صيغته

مطلب
في امام يقرأ في
الجهر يا بصوت
حسن على القواعد
المقررة لكن يصادف
ان يخرج قراءته
على طبق نغم من الانغام
المقررة في الموسيقى

بإدخال حركات فيه وإخراج حركات منه أو قصر مدود أو مد مقصوراً أو تطيط بخفي به
 اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام بغسوقه القاري ويأثم به المستمع لانه عدل به عن
 نتيجة القويم إلى الإعوجاج والله تعالى يقول قرأنا عسر يا غير ذي عوج وإن لم يخرجه
 اللحن عن لفظه وقرأته على ترتيبه كان مباحاً لانه زاد بالحائنه في تحسينه ويؤيد ذلك
 تفسير كثير من علمائنا التقيين في كلام ابن عمر رضي الله عنهما في الأذان والمطرب
 الذي هو إخراج الكلام عن موضعه الأصلي وصيغته وأما تحسين الصوت فلا اظن
 ان قائلًا ما يمنع لعدم وجهه بل كان جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة
 بالاصوات الحسنة ان يقرؤا وهم يستمعون وهذا مستحق على استحبابه وهو عادة
 الاخيار والمتقين وعبد الله الصالحين والله أعلم سئل في رجل أظهر التوبة
 عند زيارة البيت المكرم قائلًا يا بيت الله أشهدك على وأشهد الله وعملًا نكته
 وكتبه ورسله اني تبت ورجعت عن خدمة الحكم وبتحاطي أمورهم وأيضاً عهد عند
 دخوله الحجرة النبوية وأظهر التوبة كذلك قائلًا أشهد على يا سيد المرسلين اني تبت
 ورجعت عن أمر الحكومة وكذلك عند الصاحبين المكرمين قائلًا أشهد على اني قاتل
 عن ذلك كله وقد كرر ذلك في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة اني ان عدت
 إلى أمر الحكومة أكن بريئاً من شفاعته محمد ولا أكون من أمته وإن فعلت ذلك فخلالي
 حرام على ونقض وعاد إلى ذلك مرة بعد مرة فإذا يلزمه بعد نقض العهد أيجاب من
 ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المنكر فهو في المعصية مرتطم وواقع في غضب الجبار
 المنتقم وقد بات منه زوجته وخت منها عصمته ويكفي في الإبناء بائنه والام
 بعظيم جرمه قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد
 توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالتفقت
 غزوها من بعد قوة انكاثا تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم ان تكون أمة هي أربي من أمة
 انما يتلوكم الله به وليبينن لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون الآية المكرمة
 فيها ما ينزل عن عين الأكمة الحكيم قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وأوفوا بعهد الله إذا
 عاهدتم لفظ عام بجميع ما يعقد باللسان ويلتزمه الانسان من صلوة أو بيع أو موافقة في أمر
 موافق للديانة وقال ابن بونس في تفسيره قال اهل التفسير المراد بالعهد هنا اليمين وقيل
 كل عهد يلتزمه الانسان باختياره ثم قال قال القاضي العبد يتناول كل أمر يجب الوفاء
 بمقتضاه ثم قال ان الله تعالى يشع نقض العهد عندهم وضرب لهم مثلاً بقوله ولا
 تكونوا كالتفقت غزوها الخ وقال القرطبي أيضاً توعد تعالى بعذاب في الدنيا وعذاب
 عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انما هو فيمن نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

مطلب
 رجل قاتل عند
 البيت وأشهد
 وأشهد الله وعملًا
 عن خدمته الخدام
 وتكرر ذلك عند
 الحجرة النبوية
 وعند الصاحبين
 وقال ان فعلت
 كذا فخلالي حرام

فان من عاهده ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوقوا السوء بما صددتم
عن سبيل الله اي بصددكم وذوقوا السوء في الدنيا هو ما يحل بهم من المكروه وهذا الامر
يحل من الكلام مجازا ضحما فليقتصر على هذا فيه غاية ونهاية لمن هداه الله ورفع
عن فؤاده دين الظلام والله اعلم **سئل** فيما ابتدع ظلما وتعديا على كنيسة لذالموقوفة
على العبارة العامة بالقدس الشريف واحدث في كل عام مرتين أو ثلاثا من اخذ مال
جزيل ووقوع عذاب وقيل على اهلها تجريا وايتداعاعا لم يعهد في غابر الزمان وقديم
الوان هل يجب على حكام الاسلام وعلماؤهم انام ممن لهم قدرة على المنع وصوله على
الصدع ان يمنعوا ذلك لاسيما مع ورود الامر الشريف الخافى والحكم للشيخ السلطان
لخالفة الشرع والقانون ومغايرته عرفا وشرعا ان يظهر بين أظهر المسلمين ويكون
اجاب نعم يجب على حكام المسلمين وعلماؤهم الانام لاسيما من له بسوطة يد وقدرة
على اقامة الحد وقوة المنع وصوله الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع فليسانه
فان لم يستطع فليقلبه وذلك اضعف الايمان ولاسيما مع ورود الامر السلطاني
بذلك ونهيه عن مباشرة منضمها الى نهى الباري جل وعلا من عزه مالك وقد ورد
الوعيد لتاركه والمضرب عنه عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه قال كنا نسمع
ان الرجل يتعلق بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني
وبينك معرفة فيقول كنت تراني على الخطا والمنكر ولا تنهاني والآيات والاحاديث
الواردة في ذلك اكثر مما تحصى ويحصر فنسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه
عز وجل من حركة وسكون والله اعلم **سئل** في المقاطعة على الاحتساب مع كونها
مخطورة وعين له في كل يوم قدر فهل يتجاوز المقطع عنه ويطلب زيادة عليه أم لا
اجاب كيف له ذلك وهو ممنوع من اصله الاول قطعا ابتدع فكل ما صار وكل
ما فعل خلافا عن سيد الرسل نقل والله اعلم **سئل** فيما اذا اخذ احتساب قرية ولايته عليها ما لا
مقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها نفسه ايضا ما لا سماء خدمة في مقابلته ايضا سماء خدمته
مقاطعته هل تلزم تلك الخدمة شرعا أم لا وما للعلماء الخفية من الكلام في هذا
المقام اجاب لا تلزم شرعا بل تحرم قطعا وللبزازي في ذلك كلام انكاف عن السهولة
ذكرة قبيل كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والامر يرجع لمن الامر كله
اليه والله اعلم **سئل** في رجل ضمن ما سيحصل باسئلة جيفا من العشر ومما اعتد
اخذ من التجار الوارد من اليها من البر والجريمال معلوم ثم اشترك آخر مع في الضمان
فحسر هل يلزمه نصف الحسر ان أم لا اجاب هذه مقاطعة والتزام بما يحدث
ولا يطلع عليه الا المهيمن السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم

مطلب
في رجل تعدى على
اهل كنيسة لذ
باخذ المال

مطلب
في المقاطعة
على الاحتساب

مطلب

اخذ احتساب قرية
بما لا يجعل من له
ولاية عليها ما لا

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

الخسران كما لا يلزم الذي اشركه وان تسمى بالضمان وقد ذكر البزازی في المقاطعة في مثل ذلك ما تحق عندة صخور الجبال وتفسح ليد ابدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون مثل من دمشق عن السماع والرقص في السماع هل تكلم الفقهاء عليها بما يقتضي الترخيص أم لا أجاب صريح في التاخير اذ نية تقلا عن نصب الاحتساب باللفظ هل يجوز الرقص في السماع الجواب لا يجوز وذكر في الذخيرة انه كبيرة ومن اياحه من المشايخ فذلك الذي حركا ته حركات المرتعش وذكر في العيون انه لا يليق بمنصب المشايخ والذين يقتدى بهم لانه يشابه للهو وان يبين حال المتمكن ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع القرآن او الموعظة فيجوز ويستحب وان كان سماع ضاء فهو حرام لان التغنى واستماع الغناء حرام اجمع عليه العلماء وبالعوا فيه ومن اياحه من المشايخ الصوفية فلمن تخلى عن الشهوة وتعالى التقوى واحتاج الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط اربعة ان لا يكون فيهم امرء الثاني ان لا يكون جميعهم الا من جنسهم ليس فيهم فاسق ولا اهل الدنيا ولا امرأة والثالث ان تكون نية القوال الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يجتمعوا لاجل طعام او قروح والخامس لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا يظهرون وحدا الاصا دقين وقال بعضهم الكذب في الوجد أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل انه لا رخصة في باب السماع في ذماتنا لان جنيده ارحمه الله تعالى تاب عن السماع في زمانه ام وفيها قبل هذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه انه دخل على اخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال لما تنس قد بد لك الله تعالى ما هو خير منه فقال اتخشي ان اموت على فراشي وقد قلت تسعة وتسعين من المشركين مبارزا سوا ما شاركني فيه المسلمون قوله وهو يتغنى بظاهره حجة لمن يقول لا بأس للانسان ان يتغنى اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره اذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن الناس من يقول لا بأس به في الاعراس والوليمة الا يرى انه لا بأس بضرب الدفوف في الاعراس والوليمة وان كان في ذلك نوع لهو وانما يمكن به بأس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه امر صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم أعلنوا النكاح ولو بالدف وكذلك التغنى وفيها عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به في الاعيا د روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيته يوم العيد وفي الدهليز جارتان يتغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله تعالى عنه وقال لهما اتغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعوهما فان هذا اليوم يوم عيد ثم ذكر عن المحيط تفصيلا آخر في التغنى حاصله انه يفرق الحكم بين التغنى لازالة الوحشة فيحل واللهو المجرد فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالشعر

مطلب
في الرقص والسماع
وفي سماع المغنا

مطلب
فيما تنقله الصوفية
من فعل وهول
وقد اطل فيه
المؤلف وفيه
حكم سماع الغناء

لتعلم الفصاحة ونظم القوافي فيحل أول الناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسليم في الآلة عياناً فيحل ولا يحرم ومنهم من فصل قائلان كان داعية الخير محل وإن للشر صبر وشبهه بسوق الدابة إن احتيج إليه حل والاحرم وانسد

أوما ترى لأبل القومى ويك اغلظ منك طبعاً تصفى إلى صوت الجلاء وتقطع لبداء قطعاً وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف واجمع عبارة فيه ما قاله بعضهم وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام قد ردت من لا يعترض عليه لصدق مقاله وإباحته من لم يتكبر عليه بقوة حاله فمن وجد في قلبه شيئاً من نور المعرفة فليستقدم والافر جوعه إلى ما نهى عنه الشرع اسلم واحكم والله اعلم سئل من دمشق عن الشيخ إبراهيم الصمادى فيما اعتاده السادة الصوفية من خلق الذكر والجهر به في المساجد من جماعة ورثوا ذلك عن آبائهم وإجلادهم وينشدون القصائد الصوفية الصلاة عن ذوى المعارف الإلهية كالغادرية والسعدية والمطاوعة وغيرهم ممن سئل لهم فقهاء الملة المجدية ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يارفاعى شئ لله عبد القادر ونحو ذلك ويحصل لهم في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون أصواتهم بالذكر فيطوبهم الحال وينشرهم للمقال ولا يخلو ذلك من حضور أنا من عوام يحصل منهم اللحن عند الهيا وقصدهم ذكر الله المهيمن الملام يدخلون خلق الذكر بنية صالحة ورجبة واضحة وثم من يعترض على ذلك ويقول لفظ شئ لله كفر قائله هالك وكذلك الانشاد وفتح الصوت والرقص بعده من غاية النقص قائلان جميع ما يفعل من ذلك لا يجوز في مذهب أبى حنيفة والشافعى وأحمد ومالك ويتكبر كرامات الأولياء بعد الماتة يشنع على فاعله غاية التشنيع بالكلية المثلوات فهل عتراضه موافق للحكم الشرعى وطابق لما يقتضيه الشأن المرعى الجواب بالنقل الصحيح عن العلماء ذوى الألباب ولكم الأجر والثواب من ربا الأرباب أجاب الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادى لنا سواك انطقنا بما فيه رضاك اعلم أوقلان من القواعد المشهورة التى هي في كتب الأئمة مقررّة مذكورة أن الأمور بمقاصدها والشئ الواحد يتصف بالحل والحرم باعتبار ما قصد له وهى مأخوذة من الحديث الذى رواه الشيخان إنما الأعمال بالنيات ومدار غالب أحكام الإسلام عليه كما نضر عليه العلماء رحمهم الله تعالى فإذا تقررت لك ذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلوه أن والى الله الشيخ الإمام العلامة العرفانهاهم جلال الدين المحلى ذكر في شرح جمع الجوامع قوله ويرى أن طريق الشيخ أبى القاسم الجنيد سيد الصوفية علماً وعملًا بمنهج طريق مقوم فانه خال عن البدع دائر على التسليم والتفويض والتبوتى من النفس ومن كلامه الطريق إلى الله تعالى مسدود على خلقهم

الا على المستقين آتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني اتكلم على الناس
 فوثق على ملك وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل
 خير بميزان وفي منولى وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات الى من رماهم من جهلة
 الصوفية بالزينة ثم عند الخليفة السلطان حتى ضرب أعناقهم فامسكوا الالجبية
 و ناسرا فاضه وكان يفتي على مذهب ابي ثور شيخه وبسط لهم النطق فقدم من
 آخرهم الشيخ ابو الحسن التوري للسياف فقال له لم تقدمت فقال أوثر أنا صاحب
 عبادة ساعة فنهت وأنها الخبر الى الخليفة فردهم الى القاضي فسأل التوري عن مسائل
 نفعية فأجاب عنها ثم قال ومصدقان لله تعالى عبادا اذا قاموا بالله واذا انطقوا منطقوا
 بالله الى آخر كلامه فبكى القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كانوا هؤلاء زنادقة فما على وجه
 الارض مسلم فقل سببهم رحمهم الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية الحسين
 الحلج في سنة تسع وثلاثمائة في سني الخليفة المذكور وهو ابو الفضل حفر المقدرام
 وفي شرح الجامع الصغير للناوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قومًا حشرته الله
 تعالى في ذمهم قال من أحب أولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحب حزب الشيطان
 فهو معهم في النيران وفيه اشارة عظيمة لمن أحب الصوفية او تشبه بهم وانه يكون مع
 تقريظه بالقيام بما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل ذلك لمحبة اياهم ومحبة
 لهم لا تكون الا لتبعية روح لما تنبهر له ارواحهم لان محبة الله تعالى محبة آدم وما يقرب
 اليه ومن تقرب منهم يكون مجاذب الروح لكن المتشبه تعوق بظلمة النفس والصوفي
 خالص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا ينكروها الاكل نفس جاهلة غبية فترجم
 لما والمسئول عنه فأما خلق الذكر والمهرية وانشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضي
 طلب الجهرية ان ذكرني في ملاء ذكرته في ملاء خير منه رواه البخاري ومسلم والترمذي
 والنسائي وابن ماجه ورواه احمد بن حنبل بنحوه بأسناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله
 اوسع وان ذكرني في الملاء لا يكون الا عز جهم وكذا خلق الذكر وطواوا الملائكة بها وما ورد
 فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهناك احاديث اقنصت غلب
 الامرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فليحتمل بها الاتحاد
 الطائفة للجهري بالتمتأة والطائفة للاسراد بها ولا يعارض ذلك غير الذكر انتهى لان حيث
 حيف الرياء او تاذي المصلين او النيام والجهر ذكر بعض اهل العلم انه افضل حيث خلا
 مما ذكر لانه اكثر عملا ولتعدى فاندته الى السامعين وبوقظ قلب الذاك فيجمع همه الى
 التفكير ويصرف سمعه اليه ويدلج في النور ويزيد المشاطة وقوله تعالى واذا ذكرنا في
 نفسك احبب عنه بانها مكينة كابة الاسراء ولا عبرة صلاتك ولا تحاءد بها ايتي مثلا

يسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن أقرله فأمر به سد الذريعة كما نهى عن سبب الاصنام
لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما حملوا الآية على الذكر حال قراءة
القرآن فخطبها له يدل عليه انفصالها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الخ وقال السأ السؤفة
الامر في الآية خاص بصلواته عليه وسلم وأما غيره ممن هو محل الوساوس والخواطر الرديئة
فأمرهم بالجهر لانه أشد في دفعها يؤيده حديث البزار من صلى منكم بالليل فليجهر بقراءته
فإن الملائكة تضي بصلاته وتسمع لقراءته كان مؤمناً الجن الذين يكونون في الهواء وبجيرة
معه في مسكنه يصلون بصلاته ويسمعون ويطرد بجهره عن داره والدور بني حبه
فهو أق الجن، وحردة الشياطين وتفسيره اعتدائه في قوله تعالى لا يجمل المعصين بالجهر
ربا أراءه مردود بان الراجح في تفسيره التجاوز عن المأمور به والاختراع فيها الأصل
أنه في الشرع والسوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بخوض ما قرر واجب فان قلت مخرج
في الخاتمة بارفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر
أنه لا لله وأصم ولا غابا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي لانه بعد من الرياء والافتقار
الى الخسر محمول على الجهر الفاحش المنهوي في البرازية ناقلا عن الفتاوى ان الذكر
بالجهر في المسجد لا يمنع احتراماً عزاً الى حق تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مسجدا لله
ان يذكر فيها اسمه ومنع ان يسعود يعنى إخراجه جماعة من المسجد سمعهم به الملوك
ويصطلون عليه عليه الصلاة والسلام جهرا يخالف قولكم قال قلت لامرأ من المسجد
لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز ان يكون لاستفادهم السادة فيه ولتعليم الناس
بأنه بدعة والفعل الخائز يجوز ان يكون غير جائز لغرض يلحقه فكذا غير الخائز يجوز
ان يجوز لغرض كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فضل تعليم الجواز ثم قال
وما روى في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال لا ترفعوا أصواتكم بالتكبير ارفعوا على
انفسكم انكم لا تدعون أصم ولا غابا الخ يحتمل انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى
أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجر بلاء والحرب خدعة واما رفع الصوت بالذكر فخائز
اه ملخصا وفي المسئلة للعلماء كلاءه يحتمل مجلدا ومع النظر الى ما تقدم لنا في صدق الجواب
في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيكتفي به والله الموفق وأما انشاد الاشعار
في المسجد فقد لا تثل الا عجرا عبد القاهر السني الا شعري مما فيه الكفاية ولو لم يكن الا
حديث كعب وقصيدة المعروفة واشارته صلى الله عليه وسلم الى المخلوق ان اسمعوا وكان
عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتخلقون حلقة دون حلقة
فيلتفت الى هؤلاء والى هؤلاء والاعجاز فيما يشهد لهذا كثيرة والاثر به مستفيض وقول
العلماء انما الشكر كلام فحسنه حسن وفيه قبح فما جاز على النثر جاز عليه وأما قوله

يا شيخ عبد القادر فهو نداء وإذا أضيف إليه شيء فهو طلب شيء أكرام الله تعالى له فالتعجب
محرمته ولا يجوز الاغترار بما في قيد الشرائع ونظم الفوائد ومن قال شيء لله بعض يكفر
الحل إذا لوجه ذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الأيمان إلا بحجود ما أدخله فيه
وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم إذا اختلف فيه ولو برواية ضعيفة ومعاذ الله
أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يروح فيها عدم التكفير ووجوب التكفير
بأنه طلب شيء لله وهو جمل وعلا غنى عن كل شيء والكل محتاج إليه وهذا لا يختلف في خاطر أحد
فإن ذكره تعالى للتعظيم كما في قوله تعالى فإن لله خمسة ومثله كثير وأما الرقص فمضيه للفقهاء
كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنع حيث وجد ذلك الشهود وغلب عليه الوجد واستدلوا
بما وقع لجعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلق وفي لفظ
جعفر أشبه الناس بي خلقا وخلقاً فجعل أي مشى على رجل واحد وفي رواية رقص من لذة
هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلاً لجواز رقص الصوفية
عند ما يجدونه من لذة المواجه في مجالس الذكر والسماع وفي التمارخانية ما يدل على
جوازه للغلوب الذي حر كانه حركات المرتعش وهذا في البلقيين وركان الدين الأيتام
وبمثل أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك إذا خلصت النية وكانوا صادقين
في الوجد مغلوبين في القيام والحركة عند شدة الهيام والشيء قد يتصف تارة بالجلال
وتارة بالحرام باختلاف القصد والمرام ويتقرر جميع ما قالوه يطول الكلام وأما أنكم كراماً
الأولياء على الإطلاق فالجواب ما قاله القائل في هداية المريد من كان يكذب كراماً الأولياء فلا
يجز مع لانه مكذب بما أثبتته السنة انتهى ومسألة كراماً الأولياء في الكتب مشهورة مسطورة
مقررة مذكورة وفي هذا القدر نهاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ثم رأيت
بعد مدة من افتائي هذا سؤالاً رفع للشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام
المالكي الدمشقي دار شيخ الإسلام وفيه من الكلام ما هو غاية المقصود والمرام فأجبت
ذكر هنا وصورة ما قول ساداتنا العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أي الله تعالى بهم
الدين وقع بهم الجهالة والمفسدين وتقع بعلومهم للمسلمين في رجل نزع انحنى حضر
مجلس حاكم شرعي وأدعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياماً ويرقصون
ويغنون وقال هذا محرم أفيت بحرمة وطلب من المحاكم المشار إليه منعهم من ذلك فأجاب
الجماعة المذكورون بأنهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحاكم الموحي إليه فتوى
أحد من السادة الشافعية فأحضر إلى مجلسه رجلاً من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر
الحاكم بجواز ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات
المختلين فإن ذلك حرام وإن الأتباع المشتمل على تزيين الرب تعالى وتقدسه ومدح الرسول

عليه افضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل
 به الشوق المطلوب شرعاً فكل ذلك جائز فأجاب به الشخص المنكر المذكور بقوله هذا
 الذي ذكرته باطل وقد كفرت بهذه الفتوى وطلقت زوجك فهل ما قاله هذا
 المنكر صحيح أو باطل وهل هو صيب في انكاره او مخطئ وماذا يترتب عليه في
 تكفيره هذا الرجل الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون بمقالته هذه
 وانكاره قارحاً في كثير من ائمة الدين كالشافعي ومالك ومخوها وطاعنا على
 السلف الصالح ومكفراً لكل من قال بجواز ذلك من المتقدمين والمتأخرين من
 الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل بولادة الامر رحمهم الله تعالى وعلماء المسلمين
 وصلحائهم مناقضة هذا المنكر على ما قاله ومقابلته على ما تقوله به من تكفيره الرجل
 العالم المذكور وتطبيق زوجته وثابون على ذلك الثواب الجزيل وما للمحكم
 السابق في ذلك فأجاب الحمد لله توفيقاً للصواب ما صدر من هذا المنكر المذكور
 والجائز في المفور من تحريم المباح وتكفير اهل العلم والصلاح أمر شنيع
 وقول قطيع لا يصدر مثله من عاقل ولا يتقوه به لبیب فاضل لخروجه في ذلك
 عن القواعد العلية وعدم رجوعه الى الضوابط الفقهية اذ من شرط انكار المنكر
 معرفة مذهب المنكر عليه لاحتمال ان يكون ذلك الفعل جائزاً لديه فيصير الانكار
 حينئذ منكراً والثالث به مردى فلا يسوغ الانكار في الفروع المختلف فيها
 مع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصولين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في
 تلك الجزئية وما يندرج تحته من قاعدة كلية ليكون المنكر على بصيرة والمنكر
 عليه في وجوب الامتناع على وتيرة قال جل وعلا قل هذه سبيلي ادعوا الى الله
 على بصيرة انا ومن اتبعني وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الآية فلا يقدم
 على النكير الا عالم مخبر متسع الرواية والاطلاع عارف بالخلاف ومراتب الاجماع
 لا سيما في مسألة السماع فانها دقيقة المفرد بعيدة المرمى واسعة المجال
 شاسعة المنال قد اضطربت فيها اقوال السلف واختلف في تقريرها ائمة الخلف
 حتى عدها بعض العلماء من المسائل التي هي الآن لم تتحرر وان كثرا لبحث فيها وتكرر
 وكثير من العلماء جمع الى عدم الترجيح وما الى التوقف دون تقوية ولا تفصيل
 فكيف يقطع بالتحريم أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم وكيف يكفر من قال
 بالجواز والاباحة في مسألة اجال كل عالم فيها قداحه ووقف بعد التأمل دون
 الباحة فالكافر من كفر بمثل ذلك ولم يسلك من التحقيق اقوال المسالك فان من كفر
 مسلماً فقد كفر كما ورد في لاثرو ومن حرم الحلال فقد وقع في الضلال واستوجب

العقوبة والنكال اذ ليس في القدر المذكور من السماع ما يجوز ينص ولا اجماع وانما
 الخلاف في غير ما عين والتزاع في سوى ما بين وقد قال يجوز السماع من الصحابة
 والتابعين خلق كثير وجم غفير قال قضى القضاة الماوردي رحمه الله تعالى
 اختلف اهل العلم في الغناء فاباحه قوم وحظروا آخرون وكرهه مالك والشافعي
 وأبو حنيفة في أصح ما نقل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب كتاب تشنيف الاسماع في
 احكام السماع انه يرد عن ابن حنيفة في الغناء نص صريح وانما استنبط بعض اصحابه
 القول بالمنع من مفهوم كلامه في قوله ولا يحضر الوكيلة وفيها الهوانتي ونقل
 صاحب النهاية في شرح الهداية من الحنفية اباحة الغناء اذا كان يتغنى ليستفيد به
 نظم القوافي ويصير فصيح اللسان قال وقال بعضهم اذا كان يتغنى ليدفع الوحشة
 عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي واستدل عليه بان أنس
 ابن مالك كان يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيا ثم قال ومن يقول بالكراهة
 مطلقا يحمل حديث أنس على انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البدائع من الحنفية
 بما ذكر شمس الأئمة وعلاه بان السماع يرقق القلب وهو ظاهر كلام صاحب الذخيرة
 من الحنفية وذهب طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير
 فأباحوا القليل ومنعوا من الكثير كما نقله الرافعي وغيره وذهب طائفة الى التفرقة
 بين الرجال والنساء فحرموا بغيرهم من النساء الاجانب واجروا الخلاف فيما سوى
 ذلك واما سماع السادة الصوفية رضي الله تعالى عنهم فبمعزل عن هذا الخلاف بل
 ومرتفع عن درجة الاباحة الى مرتبة المستحب كما صرح به غير واحد من المحققين مثل
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في مجالس
 الذكر فاجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السننية المذكورة للآخرة مندوب
 اليه وقال في قواعد الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كمشق ذواته
 وأمثه فسماعه لا بأس به ومن يدعوه هوى محرم فسماعه حرام ومن قال لا اجد في نفسي
 شيئا من الاقسام فالسماع مكروه في حقه وليس بمحرم انتهى فمن جزم بالتحريم والتكفير
 فقد أخطأ فيما قال ووقع في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال نسأل
 الله تعالى العزيمة والتوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه وكرمه آمين انتهى والله
 أعلم سئل في جماعة رحلوا عن بلدهم مما عليهم من الكلف والاذى والظلم والبلاء
 واستوطنوا بلدا غيره ومكثوا به مدة سنين والآن اتبعهم رجل ولاء السلطان
 قسا ما على بلدهم الاصل لياخذ ما تحصل من قسم ارضه نظير عطاء في الديوان
 يسمى اسبا هيا يريد جبرهم على العود الى ذلك الوطن الا ان يدفعوا له دواهم يسميها

مطلب
 لو دخل اهل بلدة
 من بلدتهم
 واستوطنوا غيرها
 لا يجبرون على
 العود اليها

كسر الفدان هل يجبرون على ذلك والحال انهم تأهلوا بالوطن الثاني ورزقوا به
اولاد او توسعوا به بحيث ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأسيا واحدا بل منهم
الحلاج والمكاري والتاجر وغيرهم ولا يجبرون لكون تكليفهم بأحد هذين الامرين
ظلمنا نهي الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال اجاب تكليفهم بذلك ظلم
وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن أمير نفسه
فله الإقامة في أي بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ
الامام العلامة الفهامة تقي الدين الهنفي الشافعي جعل في هذه المسئلة رسالة وخط
على من يفعلها من أهل الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفسكاد
في الارض وزمر الموبقات يوم الحرم ومن يقتصر على كونه ظميا وانت تعلم ما
اوعد الظالم والمصيصة أعظم ان كنت است بعالم والله اعلم سئل ايضا في
قوم رحلوا عن بلدهم في اوقات مختلفة الى بلد لدة الموقوفة وسكنوا بها لكثرة الفتن
وحظوظ الانفس والجور والاختلاف فمنهم من لم يعرف بفلاحة أصلا ومنهم من
عرف بفلاحة فقام بها غير لما رحل من البلد من رحل فأقلهم من مدة خمس سنين
واوسطهم من رحل من عشرين سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين
سنة وخمسين سنة وستين سنة وجاءهم اولاد واولاد واولاد حتى ان أحدا واولادهم
واولاد اولادهم لم يربلدا أبائهم أصلا والبلد له مقتطعون فرما ذكر أهل البلد النازلين
بها أو غيرهم لمقتطع البلد ان هؤلاء الذين رحلوا من بلدك وسكنوا ببلد فلاحوك
وأهل بلدك ولورد دتهم اليه كان عامرا وكان مغله وافر فهل يجوز في ملة من الملل
لاحدان يجبرهم على الرحيل من لدن البلد المذكورة أم لا واذا أجبرهم على ذلك
وخالف الاحكام الشرعية فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك
اجاب لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنا وانفوه ويشق عليهم
الخروج منها الى وطن هجروا وانفوه لان المؤمن أمير نفسه يسكن أي البلاد احب
وأراد ويعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ في حله من الملل
ولا يحل في بخلة من الخلل اذ عاجهم واخراجهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم
واخراجهم ولا يقول بذلك جا هل خلفه عن عالم ولا يحكم بذلك من المسلمين حاكم
كيف وخروجهم هروبا من الجور والفتن والعلم والحسن مع الاداعي لاقامة من حب
الوطن والباعث للامانة المعتاد من السكن وما يخرج الانسان من بلده التي
هي أصل وطنه الا لامر عظيم اختار القرية التي هي في بسببه كي ينجو من العذاب
الا ليم اذ حجة الوطن مسئولية على الطباع مستدعية لغرض الالتئاع وما

مطلب
اذ رحل أهل
بلدة من بلدتهم
الى غير جال
يجبرون على
الغزو عليها

قيل في ذلك النفس آثما الى بلد هاتواقة والى مسقط رأسها مشتاقة فلو وجدوا
بها خيرا نعاد واليه بحسن اختيارهم ولو شئوا بهاراثمة عدل لبادروا الى الرجوع
وهرعوا من غير اجبار هم هذا وقد رفع لمحمد بن عبد المؤمن بن بئر برين سعيد بن داود
ابن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصفهاني محمد الباقري بن علي زين
العابد بن الحسين بن علي بن ابي طالب الحسيني الحنفيني الشافعي الاشعري
رحمه الله تعالى في نظير ذلك سؤال فاجاب بما تقوم به القياس على ما على ذلك
ابتداه بالحمد لله مستحق الحمد ان الله وانا اليه راجعون مما حل بالاسلام والمسلمين
من هذه الظلمة الطغاة الذين تجرأوا بجهاشهم برهم عز وجل على اهتداد ابن فلان
يلوون على قول سيد الاولين والاخرين ولا على قول رب العالمين فيما دعوتهم اليه
انفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك لبالمرصاد
ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاشي المتظاهر سواء كان
الرجل منهم فلا حيا او غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بخير رضاه يهود ياكسان
او نصرانيا فضلا عن شخص يوحد الله وسواء تقادم عهده بالرحلة أم لا وهذا
من اقبح خصائل اهل الظلم وأبشع افعال اهل الجور لانه نوع من الاسرار الذي فيه تامة
المقهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرما وقال صلى الله
عليه وسلم ان دماءكم واموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر
الاديان وقد تنظاهرت الكتب المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والتحذير
على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لا تغريبه
ولقاضي القضاة بدمشق محمد بن اسماعيل بن احمد الوقائي نظيره ومن جوابه
كيف يشك أو يستراب في تحريم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمتها معاومة
من الدين بالضرورة وانما يستفتى عن مثل هذا الشيء على الظالم لعله يتذكر أو
يحشى وفي هذا القدر كفاية والله اعلم

كتاب احياء الموات

سئل في رجل اشجارنا وزرعنا سنين ثم رحل عنها فوضع اخوه يده
عليها ثم رجح المحمي لها ويريد الانتفاع بها هل والحالة هذه يكون الحق بها ممن
لم يحبسها اجاب الذي اشجارها او لاحق بها على الاصح لانه ملك رقبتها
بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك نص عليه الزيلي وصاحب العناية وغيرهما
والله اعلم سئل في أرض سلطانية مباحة للزراع وضع رجل فيها حجارة علا
على سبق يديه اليها فاعقبه آخر بالحرق فيها ففي الأولى اجاب الاول اولها هو
صريح كلامهم في احياء الموات اعلم فصل في مسائل الشرب سئل في الصهاريج الموضوعة

طالب
جاء رضا
ثم رحل عنها
يقطع حق
منها
طالب
علامة في
سلطانية
للزراع
راخسر
عرش

لآحراز الماء النازل من السماء في القرى والامصار كالقدس وغيرها هل يكون ذلك
 الماء المحرز بها ملكا خاصا لا يصحاب الصهاريج فيجوز لهم بيعها والتصرف فيها
 بساثر التصرفات الساكنة لدى الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء
 منها ويضمن المستقى منها بغير اباحة ما لكها ولا يكون ماؤها ماء الآبار المعينة
 التي يستعمل ماؤها وهل اذا كان بيد شخص صهرج ماء خارج عن داره في زقاق غير
 نافذ يتصرف فيه تصرف الملاك في املاكها ولا تصرف لغيره من الجيران فيه وبياعه
 لشخص ينفذ بيعه أم لا واذا ادعى بعض الجيران فيه حصته مشاعة يقضى له بمجرد دعواه
 أم لا بدله من يدته على ذلك **أجاب** لا شبهة في كون الماء المحرز بها مملوكا لأربابها
 لانها وضعت لآحراز الماء وليست كآبار المعينة والحياض التي لم توضع لآحراز
 ولي في ذلك رسالة قلت فيها بعد ايراد كلامهم يجب في الصهاريج الموضوعة في الدوا
 التي في الامصار والقرى لآحراز الماء النازل من السماء ان نقول بان الماء يملك
 بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد اقيمت بذلك مرارا
 ولا ينافي فيه ما في النواحية وكثير من الكتب لو ترح ماء بئر رجل بغير اذنه حتى
 يبيت لا شيء عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء رجل كان في الحب
 يقال له املاك الماء لان صاحب الحب مالك للماء وهو من ذوات الامثال فيضمن مثله
 انتهى لان ذلك في البئر الملعين وأما الصهاريج التي توضع لآحراز الماء في الدور
 فلا شبهة في ان ماءها مملوك لاصحابها بمنزلة الحباب والاواني ومما صرحوا به
 في باب الشرب نقلا عن فتاوى اهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح واجتمع
 فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك الماء وتنازع فيه ينظر ان كان صاحب الطشت
 وضع لذلك فهو له وان لم يضع لذلك فهو للرافع انتهى فعلم ان الفرق في ذلك
 قصد الاحراز وعدمه ولا شك ان الصهاريج في الدور انما توضع لآحراز الماء
 فيملك ماؤها كالصيد اذا دخل الدار فاعلق عليه البطل ليأخذه ملكه وأما اذا
 لم توضع لذلك لم يملك كالصيد اذا انكس في أرض انسان لا يملكه صاحب الأرض
 بذلك ومصرحوا بان لو حرق حول أرضه وهبها للانباء حتى نبت القصب صار
 ملكا له وقد بحث النكاح في البئر يعني المعينة لانها المنصرف عند الاطلاق انه
 ينبغي ان يملك حافرها وطاويرها ماءها بحفره وطيه لتعصيد الماء فكيف
 يتوقف في ملك الماء باحرازه في الصهاريج الموضوعة لذلك وأما دعوى الجار
 الذي لا بد له على الصهرج لاشك انه لا يقضى له بمجرد دعواه باجماع العلماء والحكام
 هذه والله اعلم **سئل** في فتاة قد بدار انسان يسيل بها ماء جاره من قديم

مطلب
 الماء النازل
 من السماء في
 الصهاريج
 الموضوعة لآحراز
 مملوك بخلاف
 ماء الآبار

مطلب
 ليس لبداره
 فتاة قد بدار
 بها ماء جاره
 من قديم

الزمان بحيث لا يحفظ حدوث ذلك أحد من الأقران هل له منعه أم لا أجابك
ليس له منعه عن ذلك حيث علم انه كان يجري بها قبل ذلك وبقي القديم على قدمه
كما كان فيما مضى من الزمان كما في مسئلتى النهر والميزاب والله أعلم بالصواب

سئل في أهل دار يصبون ماء غسيلهم في الزقاق فيضرب الجيران هل لهم منعه أم لا

أجاب لهم منعه لأنهم متعدون في ذلك والله أعلم سئل في دار بها

يجري ماء المحلة النازل من السماء منها لا غير هل لأهل المحلة ان يجروا منها ماء

أفتسلهم وغسل أو انهم وثيابهم وأوتاساتهم أم لا أجاب ليس لأهل المحلة

ذلك اذا اصل استعمال ملك الغير محظور وانما جاز إجراء ماء المطر المعتاد قديما بناء

على انه بحق فما سواه لا يجوز والله أعلم سئل في الطريق الخاص في سكة غير فذة

اذا اُجيج الى الاصلاح فما الحكم الشرعي فيه أجاب قال في البرازية وغيرها

اصلاح اقله عليهم اجماعا فاذا بلغوا في الاصلاح دار رجل منهم قيل انه على الخلاف

في النهر الخاص يعني قال ابو حنيفة اذا جاوزوا دار احدهم رفع عنه مؤنة الاصلاح

وكان على من بقي فكل من تجاوزوا داره رفع عنه ذلك الى ان ينتهوا وعند ما يكون

اصلاحه عليهم جميعا من اقله الى آخره وقيل يرفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له

الى ما وراء داره بوجه ما لا نه لا يستعمله بخلاف النهر وهذا اذا اجتمعوا عليه أما اذا

أبوا كلهم لا يجبرون في ظاهر الرواية واذا امتنع البعض لا يجبر وقيل يجبر وذكر

للخص في النفقات ان القاضي يأمر الذين طلبوا ذلك فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الاجرة

سئل في زقاق غير فذة بمنتهى دار

يقرب بابها صهر يج في يدرتها ادعت امرأة ان لها فيه حق الاستقاء منه بواسطة

ان اسطحة دارها يسيل منها ماء اليه وان له فما قد يما في بيت من بيوت دارها

أخبر رجلان نائب الحكم بقدمه وسيل اسطحته واسطحته اليه فأمرها القاضي

بفتح بابها الذي بيتهما والاخذ من مائه بمجرد اخبار الرجلين بعد دعواها

المذكورة هل هذا حكم نافذ أم غير نافذ أجاب هذا ليس بحكم نافذ شرعا لانه

خلاف عن شروط الشرعية اذا اخبار الرجلين ليس بشهادة للمرأة وكون ماء اسطحته

يسيل اليه لا يوجب ملك الماء لانه لم توضع لذلك والمرأة خارجة لاذات يدبغ

للبر مسدود في بيت لها من دارها والمدعى عليه ذويدا خصصته بالبيعة التي بها

فرا البئر الذي ينزع منه حال حيث تأخرت عنه ابواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور به

وانما يملك بالاحراز في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور والوان والكيزان

بل بحث الكمال بن الهمام في البئر المعينة لانها المنصرف عنها لا طلاق انه ينبغي ان

مطلب
ينبغي الجواز من حيث
هذه مسئلة بالزكاة
ان اضر بجاره

مطلب
لصاحب الدار كذا
بها محرم للمحلة
النازل من السماء
ان يمنعهم من ان
يجروا ماء اغتسلهم

مطلب في حكم
اصلاح الطريق
الخاص اذا اُجيج
اليه

مطلب
في سهرج في يد رجل
ادعت امرأة ان لها
حق الاستقاء منه
واسطحة دارها يسيل

مطلب
بفتح بابها الذي
بيتهما والاخذ من
مائه بمجرد اخبار
الرجلين بعد دعواها

مطلب
المذكورة هل هذا
حكم نافذ أم غير
نافذ أجاب هذا
ليس بحكم نافذ

مطلب
المرأة خارجة لاذات
يدبغ للبر مسدود
في بيت لها من دارها

مطلب
فرا البئر الذي
ينزع منه حال حيث
تأخرت عنه ابواب
الجيران ولم يكن

يملك حافرها الماء بحفره وطيته لتحصيل الماء فاذا علم ذلك علم ان فخر البئر الذي تترع منه الماء ولا استطراق لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو بيا بها ثبت به وضع اليد لصاحب الدار عليه فيكون غيره المدعى وهو المدعى عليه فلا يحكم عليه بمجرّد الاخبار كما كتب في السؤال وهو مما لا يخفى على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى

مطلب
مجال والله أعلم سئل فيما اذا استأجر دار للسكن في بيوتها وفي الدار صهر بيج معد استأجر دارا وفيها
لجمع ماء الاشنية وفيه ماء قبل الاجادة فهل هذا الماء ملك للموخر وليس للمستأجر فيه صهر بيج معد
الاما اياحه الموخر اجاب نعم الصهار بيج التي في الدور المعدة لجمع ماء الاشنية قبل الاجادة ليس
للموخره لاحراز الماء بملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الحطب التي هي الخوا في كافيها
فمن قال ان الماء ملك للموخر

في مسئلة الانهار المملوكة والآبار والعياض يقولهم لانها لم توضع للاحراز والمباح
لا يملك الا بالاحراز وانت على يقين بان الصهاريج المحتقة في الدور انما وضعت للاحراز
ولا ينافيه بعض العبارات الموهمة اذ محملها معلومة عند الفقيه الماهر فلا يجوز

المهر منهم أم لا اجاب له منهم كما صرح به قاضي خان وغيره قال قاضي خان
يمر على قرية اخرى وقف لجهة اخرى اهلها يستقون منه شجرهم وزرعهم هل للتكلم على
المهر منهم أم لا اجاب له منهم كما صرح به قاضي خان وغيره قال قاضي خان

نهر لقوم يمر في أرض رجل كان لخصب الأرض ان يستقي أرضه منه ان كان لا يضر باصحاء النهر
ولهم ان يمنعوه وقال قبل هذا نهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يستقي يستأنه أو أرضه
الا باذنه فان اذن القوم الواحد او كان فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان
يستقي نهره أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة ان وضع الاول فيما الاذن ثابت فيه دلالة

ولذا اقيده بعدم الضرورة لاستثائه والنقل مستفيض في المسئلة والله اعلم سئل ^{مطلب} في قناة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على جهة بر يمتد ماؤها على ارض لقرية اخرى جعل لقرية جارية في وقف شئ من المال في مقابلة شرب ارضهم واشجارهم وازرعهم منها بالجهة الوقف المذكور كل سنة ^{تمتع} فاذ جعل اهلها اولا هل يجوز ويلزمهم ذلك المال أم لا اجاب هذه المسئلة مبنية على جواز بيع ^{لجهة الوقف في مقابل}

الشرب منفردا وقد اختلف فيه قيل يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وقد جرت شرب أرضهم وشجرهم
العامة ببيعته في بعض البلدان وفي ظاهر الرواية لا يجوز قال البردوي يضمن الشرب اختلفوا فيه
بالغصب قال بكر رحمه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكر وقالوا ما عدا ظاهر
الرواية ليس مذهبا لا صحبا لنا لكن قالوا في الوقف يعني بالضممان في غصب منافع الواقف

وَبِكُلِّ مَا هُوَ أَتَقَرُّ لَهُ فِيمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَاوِي الْقَدْسِي وَمَقْتَبَاهُ لَزُومِ
الْمَالِ فَلَوْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ مَعَ تَوْفُرِ شَرَايِطِ الْحُكْمِ نَقَذَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَسْئَلٌ مِنْ دَمْشَقٍ فِي نَهْرِ
كَبِيرٍ خَارِجٍ مِنْ عَيْنٍ مِنْ وَادٍ قَدِيمٍ يُسَمَّى ذَلِكَ النَّهْرُ بِرُودِي بِشَرْبِ مَنْهُ إِذَا ضَعِيَ عَذَّةٌ وَقَوِي

عنوى خلقاً كثيراً يدرك تلك القرى شرب من غير هذا النهر وتتمثل تلك القرى على ضارفا
 من جهة منبع الماء وسفلى تحتها ومستحق فيها جهات اوقاف وبيت المال وغيرها
 وكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير يسكره أهلها في باطن النهر الكبير ليس نهر إلى
 نهرها الخاص بها وليس لأهل تلك الأنهر مقدرة من النهر الكبير بل تأخذ
 منه كل قرية في نهرها كفايتها وأكثر منها ثم وثم إلى أن يستوفي أهلها ما يحتاجون
 منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السنين يضيق هذا النهر الكبير في نهر من النهر
 أن لهم ولاية حبس جميع ماء النهر المزبور بالطين والتراب وغيرهما ذواته
 والحشيش بحيث لا يتركون شيئاً من الماء لأهل السفلى إلا ما يذوقون من
 العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما ذواته
 بالخشب والحشيش بحيث يبقى لأهل السفلى موضع حاجتهم أو ينزل لهم على نهر
 أراضهم ما الحكم الشرعي أجاب نعم يمنعون فقد صرح علماء أفاضلهم الله
 تعالى بأنه ليس للأعلى أن يسكر النهر على الأسفل ولكن يشرب بحصته ذن في النهر
 أحداث شئ لم يكن في وسط النهر ورقية النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض
 الشركاء بدون إذن الشركاء فان تراضوا على أن الأعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصته
 أو سطلحوا على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لأن المانع حفيهم وقد ذابوا
 ولكن إذا أمكنه أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لئلا يتكسر
 النهر به ونه اضراراً بالشركاء إلا أن يتراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري
 إلى أرض واحد منهم إلا بالسكرفان يبدأ أهل الأسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل
 الأعلى أن يسكروا وليس لهم أن يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر
 امرأ على أهل الأعلى حتى يروا نقل ذلك لزيلعي وغيره والله أعلم كتاب الصيد
 سئل هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يباح التلويح به أم لا
 أجاب قال في شرح تنوير الأبصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما
 الكتاب فقوله تعالى فاذا حطتم فاصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم
 لعدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولا تتركه ولا تتركه ولا تتركه
 كالاحتطاب وهو استدلال بالمعقول قلت وهو مفيد لكل اتخاذ الصيد حرفة لأنه
 نوع من الاكتساب ويخالفه ما في البرازية من أنه مباح إلا إذا كان للتلويح أو أخذ حرفة
 ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء
 رحمهم الله تعالى أن جميع أنواع الاكتساب في الإباحة على السواء والصحيح وهو مباح إلا
 للتلويح أو حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب البحر وفتاويه فإنه قال جداً

مطلب
 في الكلام على إباحة
 الصيد والتلويح به
 واتخاذ حرفة

عبارة البزازية في فوائده من هذا المبحث وعلى هذا فتأخذ حرفة كصادة السمك حرام فأوردته هنا تبعاله وإلا فالتحقيق عندي ما تقدم تقريره من إباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلبي به فلا شك فيها انتهى أقول وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرفة اتخاذ حرفة أولا باطلا في كليات الصيد وثانيا أن أصحاب المتن والشروح اطلقوا إباحته ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرفة التلبي به فقد عك من نصوص وردت صريحة في حرمة مطلق اللهو فليتأمل والله أعلم سئل في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا أجاب أخذ الطير بالليل لا بأس به والنهي محمول على الذب ونحن نقول الأولى أن لا يفعل كذا في صيد المحيط والله أعلم سئل في صياد صادة سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحل أكل المطروقة أم لا أجاب قال في النخانية إذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها انتهى وفي الفوائد سمكة في سمكة فإن كانت صحيحة حل والأول أنها مستقدرة والله أعلم سئل فيما لو صاد سمكة فوجد فيها ذرة أو خاتما أو ديناراً مضروباً هل يحل له ذلك أم لا أجاب أن وجد فيها ذرة ملكها حلالاً وإن وجد خاتماً أو ديناراً مضروباً لا وهو لقطعة له أن يصرفها على نفسه أن كان محتاجاً بعد التعريف لأن كان غنياً عندنا كذا في الأسياء والنظار للشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم كتاب الرهن سئل في رجل استعار من امرأة خاتماً ليرهنه بما يبي عليه من مهر زوجته ومات فباعته الزوجة هل يتفدي بها أم لا أجاب لا يتفدي بها ويجب عليها استخلاصه من المشتري وتحبسه عندها إلى أن تفكه المعيرة إذا لم يكن للميت مال صرح به في التارخانية والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر أسبأ استعارها من أخيه رهنها وعين الرهن مدة معلومة ومات الراهن هل للمعير استردادها نكون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل إذا انكر المعير ذلك بالرهن يكون القول قوله أم لا أجاب نعم للمعير استردادها بلا شبهة إذا العقد المذكور فاسد والفساد يجب إعدامه لا تقريره والحال أنه عين له مدة ولا حل فالرهن يفسد الرهن ولا شبهة أنه إذا انكر المعير الالذن فالقول قوله لأن الالذن يستفاد منه والله أعلم سئل في رجل استعار من آخر سوارين ليرهنهما فوهنهما بمبلغ معلوم قبضه من المرتهن ثم مات المرتهن وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعاً أجاب يجب مثل الدين للمعير على المستعير أن كان كله مضموناً وإن لم يكن كله مضموناً فيبقر المضمون يجب والتبقي أمانة والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر ذخيراً وأساو ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم الشرعي أجاب يسقط الدين قصاصاً بقدره والزائد أمانة لا يضمنها المرتهن إلا بالتعدي والله أعلم

مطلب
أن وجد في بطن
السمكة ذرة في
حلال وإن خاتماً
أو ديناراً لقطعة

مطلب
استعار من
ورهنه ثم ما
يسر المرتهن بيعه
بل حبسه إلى أن
يفكه المعير إن لم
يكن له مال

مطلب
أعاد آخر شيئاً للرهن
وعين له مدة وقد
استرداده عنه
انقضت أمانته وألغى
له إذا انكر الالذن
بالرهن

مطلب
استعار من
مهلك في بيع
المرتهن

مطلب
أد ائتماع
الرهن وبه المرتهن
يسقط الدين
عليه أمانة

خصمان أحدهما يدعي أن أباه ارتهنها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة آخرين بتاريخ كذا وأظهر مستنداً شرعياً بذلك وادعى الخصم الآخر أنها وقف فلانة على الجهة الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور أو لا وجعلتني ناظر على وقفها وأظهر مستنداً شرعياً بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الرهن المذكور وإلى ذويد عليها بالنظر الشرعي فهل إذا أقام مدعى الرهن المقبوض البينة الشرعية على تقدمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل ببينته ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا أجاب صاحب التاريخ الأقدم أولى لأنه أثبت مدعاه في وقت لا ينازعه فيه الآخر والله أعلم سئل في رجل رهن زوجته شجر زيتون ببقية مهرها عليه على أن تأكل ثمرة نظير صبرها به عليه فأكلت الثمرة هل تضمنها أم لا أجاب نعم تضمن لعدم صحة مقابلة الصبر بأكل الثمرة إذ هو ربا فكان مضموناً عليها فافهم والله أعلم سئل في رجل له بذمة آخر دين اتفاقاً على وضع رهن به عند عدل فما العدل فما الحكم أجاب الرهن على حاله فيوضع على يد عدل باختيارها وإن اختلفا وضعه القاضي على يد آخر وللقاضى أن يبيعها لاسيما على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن الرهن لم يبطل بموت العدل وإنما بطلت بذمة بموته فيختار أن غيره باتفاقهما عليه وينصب القاضي عدلاً غيره إذا اختلفا وقد اشيع المسئلة في شرح مختصر الكرخي فراجع إن شئت والله أعلم سئل في امرأة دفعت شيئاً من طبتها إلى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجهز به الميت ويكفن ففعل فهل يلزمه وفاؤه أم لا أجاب المقرانه يبدأ من تركة الميت بجهيزته وتكفينه وإن وارثه لو كفته من ماله رجع به في تركته فالزوجة إن ترجع في التركة بالمبلغ الذي جهز به الميت ولا تكون متبرعة في ذلك وتفك طبتها والله أعلم سئل في المرتن إذا مات مجهلاً للرهن هل يضمن قيمته كلاً أم لا أجاب نعم يضمن جميع قيمته طلب مرتن بارودة فدخل بها في هبة فضمن بالجهيل وغير الزائد مضمون من قبل والله أعلم سئل في رجل رهن بارودة على قرش ودخل المرتن بها في هبة فأخذت منه فما الحكم الشرعي أجاب الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغة ما بلغت والقول قول المرتن فيها وعليه ما زاد على القرش الذي بذمة الراهن والله أعلم سئل في رجل رهن عند زوجته داراً على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل إذا قلتم بأنه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الضامن بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آتية من سائر الغرماء أم لا أجاب نعم حكم الفاسد حكم الصحيح فلا ينفذ بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي آتية من سائر الغرماء والله أعلم سئل في رجل رهن بيتين لها وهاشراها لاسيما باعها لاسكو

مطلب
إذا باع امرأة
لمرأة ذواتها
مقابلة صبرها
عليه ببقية
المهر لم يضمن
مطلب
وضعاى الراهن
والمرتن الرهن
تحت يد عدل ثم
مات

مطلب
ورهن طبتها
لتكفن زوجها
لا تكون متبرعة

مطلب
إذا ما المرتن
بجهل الرهن
يضمن جميع قيمته

مطلب
ارتن بارودة
فدخل بها في هبة
فأخذت منه
مطلب
حكم الرهن
الفاسد حكم
الصحيح

مطلب
إذا باع الراهن
له هبة من الدار
المهرية فله الخراج
وله من جسد الراهن
بدهه ويجعل الرهن
على يده دار الرهن
ولو لم يقره غيرها

ثم فسكت ثم عن له ان يخرجها بما له من حق الحبس اذ يد له ذلك ام لا واذا علم له ذلك هل له مع
 ذلك مطالبتها بدينه وحبسها حتى توفيه دينه ام لا واذا قلتم له ذلك هل تجبر
 على بيع الرهن وان أبت تجبس مع كون الرهن في يد المرتهن ولا يمنع ذلك عن حبسها
 لان حقه يتعلق بمالية الرهن ولا تغدو في بيع الرهن بكونها مفلسة أجاب نعم
 له اعادة يده ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخلية اى للمرتهن وله مع
 ذلك مطالبتها بدينه المرهون عليه وحبسها به حتى توفيه ولو من ثمنه ويجبرها
 القاضي بالحبس حتى تباع الرهن او تدفع له من غير ثمنه ان تيسر ويد المرتهن يد
 استيفاء وحقه لازم محترم وتعلق حقه بماليتها يجعل المالك كالا جني حتى اذا
 جنى عليه المالك كان ضامنا كالا جني واذا كانت مفلسة لا يمتنع بيعه بذلك ولا
 نقول انها مفلسة يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التي لا تحيد عنها ولا غنية
 لان ذلك انما هو في غير الرهن اما الرهن فماليتها أحق بها المرتهن اى من سكنها فيها
 هي عنه كالا جنية كما علمت ومن صرح بان تعلق حق المرتهن بمال المالك كالا جني
 الزيلعي وغيره في شرح قوله وجاية الراهن والمرتن على الرهن مضمونة فلا تقاس
 مسئلته على مسئلة المفلس الذي ليس في يده اشته رهن بدينه فمال ذلك وافر
 والله اعلم سئل في رجل اذ رهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكتب في رقعة ان المبلغ
 الذي دفعته لفلان الغائب باق بذمته تلجئة خوفا من الظلمة ومات المرتهن عن ورثة
 هل اذا ثبت ان الاقارب على وجه التلجئة باقوار المقر له او بالينة على الاتفاق سريكون
 المبلغ لورثة المرتهن أم لا أجاب نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله اعلم سئل
 في رجل اذ رهن صرة بها حل بدراهم اقترضها للراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثة
 وأحضر بدل دراهم القرض فجاءت بها الزوجة وقد تهرت وانفق ربا لها فادعى
 الراهن فك شئ منها والزوجة تقول ان الصرة بعينها لا ادري نقصا بها هل القول
 قول الزوجة أم قول الراهن أجاب القول قول الزوجة بيمينها ان ادعى عليها
 تناول شئ من الصرة وعليه البينة والله اعلم سئل في شركة في الاستيفاء استرهن
 أحدهم سوارا من امرأة على ما عليها من معين سقى دابتها فادعى ضياعه فهل اذا قدر الضمان
 بقدره يكون على المرتهن خاصة أم عليهم جميعا على قدر شركة أجاب الضمان على
 المرتهن خاصة اذ صرحوا بان ليس للشريك ان يرهن ولا يرهن على شريكه في الشركة
 الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو ظاهر والله اعلم سئل في رجل اشترى من آخر
 صبرة سمسم ثمن معين من الدراهم وقال له امسكه حتى اعطيك الثمن بعد قبضه وقسط
 الثمن عليه فغيب بعض السمسم عند البائع عيبا فاحشا وفي الدين زيادة عن قيمة المعقب
 يسقط من الثمن بقدره

مطلب
 اذا رهن شيئا
 بمبلغ ثم اقرضه
 هذا المبلغ فغلق
 ثم مات فانست
 ورثته ان الافراد
 على وجه التلجئة
 يكون المبلغ لهم
 مطلب
 اذا ادعى الرهن
 نقصان الرهن
 وادعى ورثة المرتهن
 عدمه فالقول
 لهم
 مطلب
 اذا اشترى
 المبيع وقال للبائع
 امسكه حتى ادفع
 ثمنه فغيب قومه
 يسقط من الثمن
 بقدره

جميعه هل يضمن جميع قيمة نقصانها أم لا أجاب نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره
 والحال هذه وقد صرحوا بأن الرهن إذا انتفى عند المرتين قدرا أو وصفا يسقط من الدين
 بقدره والله أعلم ^{مطلب} سئل في شخص أدعى على ورثة زيد بدين معين وقال إن زيدا المتوفى
 ورثة المتوفى إن هذا ^{مطلب} رهن تحت يده على الدين المزبور جميع بيته المحدود بمحدوده الأربع وأقام البينة
 البيت الذي في أيديهم ^{مطلب} رهنه المتوفى تحت يده على ذلك فأحرر القاضى الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المزبور فعارضه
 فأحرر أن المتوفى أجره آخره عما أنه مستأجر لبيت من الراهن المتوفى ورهن على ذلك فالزم المرتين بدفع
 منه فام الحكم المرتين ^{مطلب} ما على البيت المرقوم من الأجرة للمستأجر فرفضها وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون
 أن يدفع الأجرة ^{مطلب} لمستأجره وقد بين مشغولا بأجرة الفير حال دعوى الرهنية يكون مخلا بصحة الرهن أم لا يكون مخلا
 بالمؤلف الأولى من ^{مطلب} بصحته حيث تسلمه بأمر الحاكم وحكمه بعد الثبوت أجاب الزام المرتين بدفع ما ذكر
 لم يقل به أحد من العلماء وللمرتين الرجوع بما دفعه للمستأجر نعم الواجب في ذلك شرعا
 النظر في كلا العقدين فإن كان البيت مقبوضا في الرهن دون الأجرة اعتبر وكما المرتين
 أحق بما ليته من المستأجر ومن سائر غرماء المير وان كان مقبوضا في الأجرة دون
 الرهن كان المستأجر أحق به من المرتين ومن سائر الغرماء وان خلا العقدان عن القبض كان
 جميع الغرماء أسوة فيه يتقاسمون به بقدر حقوقهم وان اتصل بكل منهما قبض فالعبرة
 بالذي سبق تاريخا منهما ما لم يجر صا حيا القبض السابق العقد المتأخر لانفساخ السابق
 بالأجازة منه للعقد اللاحق وذلك لأن القبض في الرهن أما شرط الزوم أو شرط الجواز
 وهو الأصح والقبض في الأجرة وإن لم يكن شرطا لكن بموت المؤجر قبله لا يكون أحق
 به من بقية غرماء لا في الأجرة الصحيحة ولا في الأجرة الفاسدة وكل هذه الأحكام
 صرح بها علماءنا الأعلام وإذا تأملها المتأمل ظهر له الحال وعرف كيف يتجه له المآل
 قصص المرتين الرهن ^{مطلب} والله أعلم سئل في رجل عليه دين لآخر ارتين بدارا للمديون نصفها له ونصفها
 إذا سكن المرتين ^{مطلب} لاولاد أخيه الضامين له فيه وهو وهم ساكنون في الدار لم يخلوها للمرتين أجرها
 أما الرهن لا يلزم المرتين للمديون بقدر معلوم هل تصح هذه الأجرة وتلزم الأجرة له على المديون
 أم لا أجاب لا تصح ولا تلزم الأجرة للراهن فقد صرح في البرازية والظهيرية وغيرها
 قال الراعي للمرتين ^{مطلب} بأن الأجرة من الراهن باطلة وعللوا بأنهم مالك فكيف يستأجر ملكه وقد أفتيت
 أن لم أعطك منك مرارا لا تحصى في الرجل يرتين محدودا فيؤجره للراهن قبل قبضه منه بأنه لا يصح
 الرهن ولا الأجرة أما الرهن فلعدم القبض وأما الأجرة فلعدم جوازها للمالك والمسئله
 كثيرة النقل لا تحفى على من له أدنى فضل والله أعلم سئل في مرتين سكن في دار الراهن
 هل تلزمه أجرة لذلك أم لا أجاب لا يلزمه أجرة لذلك مطلقا أذن الراهن أو لم يأذن
 مدة للاستغلال أم لا والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخرينا وقال له إن لم

أعطك دينك الى خمسة اشهر فهو بيع لك بمالك على ومضى الاجل هل يصح البيع أم لا
أجاب لا يصح البيع قال في البرازية في نوع وضعه عند عدك قال المرتين أن ما أعطك
دينك الى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز وذكر في طريقه للخلاف قال أن أوفيتك
مالك الى كذا ولا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال المشافعي رحمه الله

مطلب
لا تكون الزوجة
منزعة أو أمته
الرهن بعد موت
الزوج عنها وهو
أولاد صغار

تعي بطل الرهن أيضا والله أعلم سئل في ميت مات عن أولاد صغار وزوجة وعلى
الميت دين لم يزل مرتين به حانوتا تريد الزوجة أن تقضي الدين وتفك الخانوت هل إذا
فعلت ذلك تكون منبرعة أم لا ولها الرجوع في التركة أجاب لا تكون منبرعة
فترجع بما أدت في التركة والحال هذه والله أعلم سئل في رجل رهن عند امرأة خلتا لثين

مطلب
إذا أصاع الرهن
فالقول للمرتين
في قدر القيمة فإ
زادت على الدين
فإنه أمانة إن
ثبت ضياء عليه
والألا

فصاع منها واحد والمدعى يدعي أنه يساوي كذا والمرتهنة دونه هل القول قوله أم
قول المرتهنة وهل حيث ثبت ضياءه وكان الدين أقل من قيمة الخلتا لثين جميعه يقسم
الدين على الموجود والمعدوم فما أصاب حصته الدين منه يكون مضمونا وما أصاب
الامانة غير مضمون أجاب القول قول المرتهنة يمينها في قدر قيمة الخلتا لثين
الصانع وإذا ثبت ضياءه تقسم على الدين قيمة الرهن جميعه فما أصاب الهالك ينظر

مطلب
إذا جاء أجود
الدين الى مرتين
ومر بأكل ثمرة
فهو مبيع ويضمن
ما أكله من ثمرة

الى ما قابل المضمون منه فيضمن وإلى ما قابل الامانة فلا يضمن فإذا كان مثلاً قيمة الرهن
شعفا الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين نصفه وإذا لم يثبت هلاكه بالبيعة
يضمن جميع قيمة الهالك والله أعلم سئل في رجل ارتهن كرما من رجل بمبلغ وغاب

مطلب
إذا لم يعلم ضياء
الرهن لا يبيح
بيعه المرتين
حتى يثبت

الراهن فجاء البجني فقصى الدين وارتهن الكرم وأكل ثمرة مدة سنين ثم حضر الراهن
ومنتعه المرتين الكرم حتى يدفع له ما دفع للمرتين الأول فما الحكم في ذلك وفيما أكله
من ثمرة أجاب ليس له منعه ويضمن ما أكله من ثمرة وشجره ولا يرجع على أحد بما
دفعه لا على الراهن الأول ولا على الثاني لكونه متطوعا والله أعلم سئل في الرهن

مطلب
بيع الراهن الرهن
موقوف على إتمام
المرتين أو فكاكه
مطلب
إذا أسرق الرهن
كان مضمونا على
المرتين بالاقبل
من قيمته ومن
الدين

من ارثه بعد موته أجاب نعم يضمن جميع قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على
الدين منه أو من تركته بعد موته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير
الابصار والدرر والفرر والله أعلم سئل في بيع الراهن الرهن قبل فكاكه بغير

مطلب
إذا أسرق الرهن
كان مضمونا على
المرتين بالاقبل
من قيمته ومن
الدين

إذن المرتين ما حكمه أجاب ذكر في الخانية أنه يتوقف على إجازة المرتين في أصح
الروايات ويملك نقض البيع ويملك إجازته وإذا لم يفسخ البيع حتى فكه الراهن نفذ
البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في أصح الروايتين وإن شله في الكافي والهداية

زيت لاخر بطريق السلم رهن به المسلم اليه طوقا فسرق من بيته مع ثجلة أسبابه فسا
 الحكم الشرعي أجاب المقرر في مذهبن ان الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين
 فان ساواه صار بالهلاك كان للمسلم فيه قد استوفاه وان زادت قيمته فالزيادة أمانة
 وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها وطالب بالباقي والمصريح به جواز الرهن
 بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرتهن مستوفيا يعني في صورتي المساواة والزيادة وأما
 في صورة نقصانه عن المسلم فيه فيصير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك والله
 أعلم سئل في أخوين رهنا بيتا بطريق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فانهدم البيت
 ومات المرتهن وأحد الراهنين عن أخيه المذكور فهل لورثتهما مطالبة الاخ المذكور
 وليس له ان يتعلل بانهدم البيت أم لا أجاب لورثتهما مطالبة الاخ المذكور وأما
 انهدم البيت فيوجب ان يسقط من الدين بقدر نقصانه بالانهدام مثلا اذا كانت
 الدين خمسا وثلاثين والبيت قيمته ذلك فصار يساوي نصفه يسقط من الدين بقدر
 وان ثلثا فلك واكثر او اقل فيجسأ به كما صرح به في النزازية وغيرها عند التكلم
 على نقصان الرهن عند المرتهن والله أعلم سئل في الرهن اذا ضاع واختلف الراهن
 والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتهن أجاب القول قول المرتهن
 والله أعلم سئل في رجل رهن عند آخر خلفا فضنة على قدر معلوم من القروش
 فتعدى عليه المرتهن ورهنه عند آخر بغير اذنه وهلك نده فما الحكم أجاب الراهن
 ان يضمن المرتهن ويخير الراهن بين ان يضمنه قيمته من الذهب بالغة ما بلغت وبين
 ان يضمنه وزنه من الفضة والقول قول المرتهن اذا اختلفا في الوزن والقيمة بيمينه
 والبيينة على الراهن والله أعلم كتاب النجايات سئل عن رجل دخل
 دواخر على حين غفلة فحصل لزوجه رعب منه واسقطت جنينا بسببه فهل
 يضمن أم لا أجاب لا يضمن لما صرحوا به من انه لو صاح على امرأة فاسقط جنينا
 لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لتضمنه والحال هذه والله أعلم سئل في عطار طلب منه
 شربة لرضيع فذبحه ففعل ففصل لزوجته رعب منه واسقطت جنينا بسببه فهل
 مات بسبب ذلك والعطار ينكر فهل يلزم العطار شيء أم لا أجاب لا يضمن وان
 قد دنا انه مات بسبب ذلك والله أعلم سئل في رجل ناول آخر عرقا من الارض وقال
 له كل منه ولا تكثر فاكل ومات وأولياؤه يدعون عليه الدية بسبب انه مات من اكله
 هل تصح دعواهم أم لا أجاب لا تصح دعواهم ولا يلتفت اليه لان علماءنا صرحوا
 قاطبة بأنه لو ناول شخص شخصا او وضعه له في طعام وقال له كل فاكل فمات من
 ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجه انه تناول باختياره وأكل بنفسه فلا يفت

مطلب
 او نمت بيت
 طوقا فسرق
 فانهدم ومات
 المرتهن عنورته

مطلب
 القول المرتهن
 فقيمة الرهن

مطلب
 رجل رهن عند
 آخر خلفا فضنة
 رهنه المرتهن
 عند آخر بغير اذنه
 وهلك نده

مطلب
 دخل رجل دواخر
 على حين غفلة
 فحصل لزوجه
 رعب منه واسقطت
 جنينا

مطلب
 طلب من عطار
 شربة لرضيع فذبحه
 ففعل ففصل لزوجته
 رعب منه واسقطت
 جنينا

مطلب
 لو ناول عرقا من
 الارض وقال له
 كل فاكل فمات
 لا يضمن وكذا
 لو ناول شخصا

فعله اليه فكيف يعرق بنوهم فيه الشفاء يجب دية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذوليت
 والله أعلم سئل في رجل جذب سكيناً من خزانه فتناوله صاحبه فجاذبها فخرحت
 يد الجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا أجاب لا ضمان على
 صاحب السكين والحال هذه والله أعلم سئل في امرأة لها ابن ستة ثمان سنين من زوج توفي
 وبنت من آخر هو حي خرجت أمتها المصلحة اقتضت الخروج وأمرت ابنها المذكور بحمل أخته
 المذكورة فجعلها فعثر بها فوقها على الأرض فانشق رأس الصغيرة ومكثت أياماً ثم ماتت هل على
 الأم أو الصبي ذلك ضمان أم لا أجاب لا ضمان على الأم ولا على الصبي والحال هذه والله أعلم
 سئل في رجل يرعى غنماً لجماعة أذن واحد منهم الراعي في دخول داره ليسقي غنمه مع جملة غنم
 غيره من ماء بئر فالتقى الراعي نفسه في البئر ليهرج الماء فقتل عليه ومات بها هل على صاحب البئر
 أم لا سواء ما بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حرو ووهج بداخله أجاب صاحب البئر بحسن
 وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم سئل في بئر مملوكة لشخص بداخل
 داره المملوكة له بها مساكن يسكن بها بالاجرة استعار انسان منه البئر ليخزن به خبثاً فقتل
 ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فمر غلام من أولاد السكا عليها فسقط بها ومات بها فقتل
 هل لا يلزم دية المعبر ولا المستعير أم تلزمها أجاب لا تلزم دية ولها منها باجماع كل
 انسان اذ ليست البئر المذكورة بئر عدوان حتى يلزم فيها لمن وقع بها الضمان بل في بئر العدوان
 صرح أبو حنيفة النعمان بأن الساقط فيها اذا مات غنماً بالاختناق من هوائها ليس على حافرها
 ضمان وصرح أيضاً بان اذا تعذر المروء عليها فسقط فيها الضمان فكل هذه الوجوه دافعة للضمان
 ولو وجد أحدها لكفى في دفعه والله أعلم سئل في ثلاثة أحدهم مسلم والآخران نصرانيان
 اجتمعوا على قتل مسلم عمدتعديا هل يقتلون به جميعاً أم لا وهل لوليه الصلح مع أحدهم
 كالثمن من كان منهم وقتل من شاء والعفو عن شاء أم لا أجاب نعم لوليه الصلح مع أحدهم
 وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لان الحق في ذلك
 وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهمه الله رب الملائكة والله أعلم سئل في مكارله خادم كبير
 يسوس دابة في سفره وحضره جاء له من رجل سهم خطأ في إحدى عينيه فأتبعه ايام فادعى والد
 ان أسأذه جملة وهو مجروح في قافلة معها مسك وروائح طيبة وما تبسببها هل تسمع
 هذه الدعوى أم لا تسمع أجاب جملة في قافلة فيها مسك وروائح طيبة لا يوجب ضمانه فادعى والد ان
 فلا تسمع دعواه في ذلك والحال هذه والله أعلم سئل في يهودي فتح كنيفاً له فادعى عليه
 نصراني ان ابنه الصغير ماثرأخته هل تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع والله أعلم سئل
 في رجل رعى في وجه امرأة حريه فأخذها خوف بناقض ومن لزمت بسببه الغراش وماتت
 بعد ستة ايام هل يلزمه ديتها أم لا أجاب لا يلزمه ديتها لكن غرض صورته وخوف بالغاً
 ماتت بمرأته

فمات فانه لا ضمان عليه لاستناده الى خوفه الا اذا جرحتها الجرباء أو عضتها وماتت بسبب ذلك ولكن صاح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد

له والله أعلم سئل في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الأم خرجت للتفرج وتركها اذا خرجت الأم وتركت أختها الصغيرة فوقت وخفي جار وماتت تضمن

أجاب نعم تضمن الأم لترها الحفظ الواجب عليها وقد صرح بالمسئلة الزاهد في القنية والكاوي قال فيها رافرا الشرف لأمه المكي صبي ابن ثلاث سنين حتى حضنته للأم فخرجت وترك الصبي فوق في النار تضمن الأم ورمز للحيط وقال لا تضمن في ابن ست سنين ثم رمز لخذ الأمه الحكمي وقال امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت احفظيه حتى أرجع فذهبت وتركه فوق في النار فعليه الدية للأم وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه ورمز للحيط وقال أودعت صبية فوقت في الماء فمات فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا اه ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة

طلب اذا وضع بندقة ويبدأ استقرارها ويبدأ استقرارها خرجت وقتلت شخصا فلا دية هل عليه وعلى عاقلته دية أم لا أجاب ليس عليه دية ولا على عاقلته حيث لم يكن خروجها بحركة ويشهد لذلك فروع يطول ذكرها منها ما في جامع الفصولين وضعه وذكر المؤلف لهذه المسئلة نظائر

في هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف ومنها رجلان كانا يدبجان جلودا في جانوت واحد فاذا ب أحدهما شحما في رجل فحاش فصبت عليه ماء ليسكن فالتهب الشحم واصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وامتنعة الجيران لم تضمن ومنها ما صرحوا به قاطبة بقولهم ولو لم يدق الحداد ولكن حملت الريح بعض النار عن كبره فاحترقت او قتلت كان هدرها ومنها حمل قطنا الى المنذاف فلقية امرأة في السكة تحمل قبسا من النار فاصابت النار القطن فاحترقه لم تضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا ينظر ان كانت المرأة هي التي مشى الى القطن تضمن وان مشى صاحب القطن الى النار لم تضمن الى غير ذلك من الفروع

طلب اذا اجمع المباشرون والنسب قدم المباشرون طلب رجل دخل قرية بجلبة وصاح من الاعوان بندقة جهتهم فاصابت رجلا من الراجلين فقتله هل يلزم جنايته شيخ فادع جيران القرية بقولهم هو خرصهم أم لا أجاب لا يلزم شيخ القرية جناية بالاجماع القتيبة سبب الحال هذه بل يلزم الضارب المباشر لما تقر بان اذا اجمع المباشرون والنسب قدم المباشرون الخوف من ذلك والله أعلم سئل في رجل دخل قرية بجلبة وصباح فرمى رجلا من زوجته ألفت

جَنِينًا بِسَبَبِ الْخَوْفِ مِنْ ذَلِكَ وَيُرِيدُ تَضَمُّنَ مَنْ كَانَ سَبَبًا لِدُخُولِ الْقَرْيَةِ بِهَذِهِ الصَّفَةِ
 هَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيَضْمَنُ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ إِذْ لَا يَلْزِمُ الضَّمَامَاتُ
 بِمَثَلِهِ لِعَدَمِ مَوْجِبِهِ وَقَدْ أَفْتَى وَالِدُ شَيْخِنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَمِينُ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ الْعَالِ إِذَا
 صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ قَالَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَإِذَا خَوْفُهَا بِالضَّرْبِ يَضْمَنُ وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْفَرْقِ
 وَأَقُولُ وَجْهَهُ أَنَّ فِي مَوْتِهَا بِالْتَّخْوِيفِ بِالضَّرْبِ وَهُوَ فَعْلٌ صَادِرٌ مِنْهُ نَسَبُ إِلَيْهِ وَفِي الصَّبَا
 مَوْتِهَا بِالْخَوْفِ وَهُوَ صَادِرٌ مِنْهَا نَسَبُ إِلَيْهَا وَصَرَّحُوا أَيْضًا بِأَنَّهُ لَوْ صَاحَ عَلَى كَبِيرٍ قَالَتْ يَضْمَنُ
 وَفِي السَّائِرَاتِ نَهَانِيَةً نَقْلًا عَنْ مَجْمُوعِ النُّوَازِلِ رَجُلٌ صَاحَ عَلَى آخِرِ فِجَاءٍ فَمَاتَ مِنْ صَبِيحَتِهِ تَجِبُ
 فِيهِ الدِّيَّةُ وَأَقُولُ لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا فَالْأَوَّلُ إِذَا كَانَ الْمَوْتُ بِالْخَوْفِ وَالثَّانِي بِالصَّبِيحَةِ
 فِجَاءَةً وَهِيَ مَنَسُوبَةٌ إِلَى الصَّاحِ وَالْخَوْفُ مَنَسُوبٌ إِلَى الْمَيِّتِ فَصَلَا الْفَرْقَ أَنَّهُ إِذَا مَا فَعَلَ
 الْغَيْرُ يَضْمَنُ ذَلِكَ الْغَيْرُ وَإِذَا مَاتَ بِجَرْدٍ لِلْخَوْفِ لِضَمَانٍ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْفَاعِلُ مَعَ أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ
 قَالَ لِقَوْلِ الْفَاعِلِ عَلَى أَنَّهُ مَاتَ مِنَ الْخَوْفِ وَعَلَى الْأَوْلِيَاءِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ مَاتَ مِنَ التَّخْوِيفِ إِذَا
 انْكَرَى الْفَاعِلُ وَعَلَى هَذَا إِذَا صَاحَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِجَاءَةً قَالَتْ مِنْ صَبِيحَتِهِ جَنِينًا يَضْمَنُ لِنَسَبِهِ
 الْإِلْقَاءَ إِلَى الصَّبِيحَةِ مِنْهُ إِلَيْهَا وَلَوْ صَاحَ عَلَى امْرَأَةٍ فِجَاءَةً قَالَتْ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا لَا يَضْمَنُ
 لِعَدَمِ تَعَدُّهِ عَلَيْهَا لَا نَهَا أَلَقَتْ مِنَ الْخَوْفِ فَصَارَ كَالضَّرْبِ رَجُلًا أَوْ قَتَلَهُ فَمَاتَ آخِرُ
 بِالْخَوْفِ مِنْهُ فَانْقَطَعَتْ نَسَبَةُ الْمَوْتِ عَنِ الْفَاعِلِ تَأْتِلُ فَانْتَحَرَجَ رَجُلٌ وَابْنُ اللَّهِ أَعْلَمُ
 سَأَلَ فِي قُرْآنٍ بِفَرَضَةٍ يَا فَا أَرْسَلَ أَجِيرًا لَهُ حَرَابًا بِالْغَا عَاقِلًا إِلَى الْعَوَجَاءِ بِسَبَبِ
 الْمَكَارِي بِالْدَّقِ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِي الطَّرِيقِ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ
 بَلْ صَرَّحَ الْبَزَازِيُّ فِي الصَّبِيِّ بِأَنَّهُ لَوْ أَرْسَلَهُ فِي حَاجَةٍ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِي الطَّرِيقِ لَا يَجِبُ
 عَلَيْهِ شَيْءٌ أَنْتَهَى فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْحَرَابِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ بِذَلِكَ إِذَا تَخَلَّصَ إِلَى مَرَبِّانٍ
 رَجُلًا بَعَثَ رَجُلًا فِي حَاجَةٍ فَمَاتَ أَوْ قَتَلَ فِيهِ لَا يَضْمَنُ بِالْإِجْمَاعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ
 فِي مَرَاهِقٍ مَعَ مَعْلَمِهِ خَاضَ فِي مَسِيلِ مَاءٍ فَفَرَّقَ مَعَ جَمَاعَةٍ وَاسْلَمَ مَعْلَمُهُ مَعَ جَمَاعَةٍ هَلْ
 يَضْمَنُ مَعْلَمُهُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ خَاضَ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا وَجِبَ لَضَمَانٍ مَعْلَمُهُ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِأَخِي أَكُونِي عَلَى عَقْدَتِي خَصْرِي يَدِي فَكُوهَا فَشَلَّتْ خَصْرِي
 هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَمْ يَشَرْطْ عَلَيْهِ الْعَمَلُ السَّلِيمَ
 لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ فِي وَسْعِهِ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ أَرَادَ مِنْ أَخِي لَوَاطَةً بِهِ وَتَعَذَّرَ
 دَفْعُهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ نَعْمَ لَهُ قَتْلُهُ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا انْظُرَ
 فِي بَابٍ دَارًا نَسَانٌ فَقَطَّاعُ صَاحِبِ الدَّارِ عَلَيْهِ لَا يَضْمَنُ أَنْ لَمْ يَكُنْ تَخِيَّةً مِنْ غَيْرِ فَقَدْ
 عَلَيْهِ فَكَيْفَ يَمْنَعُ إِيَّادًا نَسَانٌ لَوَاطَةً وَلَمْ يَكُنْ تَخِيَّةً عَنْهُ بَغِيرَ قَتْلِهِ الْأَمْرُ فِي
 ذَلِكَ أَوْضَحُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كِتَابُ الْقِيَامَاتِ سَأَلَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ زَوْجَتَهُ

مطلب
 في دفع الخائف
 بين قول بعضهم
 صاح على آخرها
 لا يضمن وقول
 بعضهم يضمن
 مطلب
 إذا أرسل رجل
 آخر لحاجة فمات
 أو قتل لا ضمان
 عليه

مطلب
 مرهق خاض الماء
 مع معلمه ففرق
 مع معلمه
 مطلب
 قال لا يضمن
 على عتق خصره
 فكواه فشلت
 مطلب
 في قتل من يريد
 اللواط منه

فأثنت ثلاثة أسنان فوكلت أخاها في طلبه بموجب ذلك وهو مقر غير أنه يتوهم أنه
 لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويدعى على الأخ أنه شكاً عليه لحاكم سياسي بذلك فغرمه
 للضمان والشكوى ملا والأخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الأخ بمجرد الدعوى شيء وهل
 على الزوج ادراك أسنان أم لا أجابك ضرب الزوجة موجب للضمان سواء
 كان ظمناً أو بحق لأن المباح يتقيد بالسلامة ففي الأسنان الثلاثة سبعمائة وخمسون
 درهما وستة من الأبل ونصف لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس
 ومادونها ولا شيء على الأخ بالشكوى المذكورة لأن الموجب للضمان المشكوى بغير
 حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم سئل في رجل طرح آخر على الأرض
 وضرب فصاً ريصع فاذا عليه أجاب ان ثبت زوال عقله بما ذكر ففيه دية
 كاملة وإن زال بعضه فبقدره ان انضبط بزمان أو غيره وإن لم ينضبط فحكومة
 عدل وللقاضي ان يقدرها باجتهاده وهذا قلته تفقها اخذاً من كلامهم وقد صرح
 بعض العلماء بان الاصراع ضرب من الجنون والله أعلم سئل في امرأة خطفتها اخوها
 على فرس خلفه وابن عمها من محل زوجها وارد فيها خلفه على فرس وشدها اليه وسير بها الفرس
 وسيرها فالتقت عن حفظ نفسها فالتقت جنيماً بسبب الشد وملاقة السرج لبطنها
 وماتت بعده بسببه هل عليه غرة للجنين ودية للمرأة وتكون جميع الغرة للاب
 ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد أجاب نعم على مردفها الشاذ لها
 دية في الام وغرة في الجنين فامادة الام وهي نصف دية الرجل فيرثها ورثتها ووزوجها
 ادعت انها احتياها من جملة الورثة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسمائة درهم فهي للاب لا لمحصن
 حجر من راعى الجنين فيه والحال هذه والله أعلم سئل في امرأة تدعى انها كانت في دارها
 بين أغنامها فاصابها حجر من راعي الأغنام فالتقت بسببه جنيماً وهو يقول ميت
 حجر لا أدري أهو الصائب لها أم لا وعلى تقدير انه الصائب لا أدري هل الالتقاء به ام
 بغير حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل
 شهادة من شرطه مال على شهادة في ذلك أم لا واذا وجد البتوث الشرعي المستوفى
 للشرايط الشرعية ما يلزم الراعي شرعاً في ذلك أجاب لا يلزمه بمجرد الاعتراف
 بالرمي شيء لاحتمال ادعى غير ولا بالاقرار بالرمي والاصابة لاحتمال ان الالتقاء حصل بعرض
 آخر ولا بد من الاعتراف بان الالتقاء حصل به او بالبينة العادلة التي تشهد بان حجر هذا
 الراعي اصابها والتقت به او تشهد على اقراره بذلك حتى تلزم الغرة او النكول عن البينة
 المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وما يبدون هذه الامور لا يلزمه شيء واذا ثبت
 بالبينة العادلة او الاقرار او النكول فاللازم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها

مطلب
ضرب الزوج
زوجة موجب
للضمان والشكوى
بحق لا بموجب
الضمان

مطلب
رجل ضرب آخر
حتى صرع

مطلب
خطفها من محل
زوجها وشدها
على فرس خلفه
وسيرها فالتقت
عن حفظ نفسها
فالتقت جنيماً
بسبب الشد وملاقة
السرج لبطنها
وماتت بعده
بسببه

مطلب
ادعت انها احتياها
من جملة الورثة
فله النصف منها
وأما الغرة وهي
خمسمائة درهم
فهي للاب لا لمحصن
حجر من راعى
الجنين فيه
والحال هذه
والله أعلم

درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين قرشا تقر بها فاذا ثبت عليه ذلك يلزمه
 دفعها ولا تقبل شهادة أخذ المال على الشهادة ولا المشروط له عليها مال ولا المتعصب
 ولا الفاسق المرتكب ما يسقط عدالته كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم
 سئل في رجل ضرب آخر ضربات متعددة في رأسه ووجهه بسكين فقلع عينه
 واربع ارجاء من اسنانه وكسر عظم الحية الايسر فماذا يلزمه الجواب اذا كان ذلك كله بفعل واحد
 فلا قود في شيء منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو اسنان وكسر
 عظم الحية خمس من الابل او خمسمائة درهم وفي اللحي ان لم تنقل العظم بعد كسره عشر الدية وان
 نقلته فعشر ونصف عشر وان كان كل واحد بفعل مستقل يقتضيه في الاسنان
 وعليه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا او لا اذا لا قصاص في قلع العين ولا في كسر
 العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر ضربات
 على يده فجرحها جرحا فاحشا فشلت فاذا يلزمه وهل اذا قال الضارب انما ضربته عدا بسكين فشلت
 لان قريبه اتهم بواحدة من حرمي فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله
 وتذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد اجاب يجب ارش اليد
 وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لانه عمد وقد سقط القصاص بالشلل لعدم
 امكان المساواة ولا تذهب هذه الجناية بهذه التهمة باجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول
 الضارب ذهبت هذه بهذه والله أعلم سئل في رجل ضرب رجلا جرحا ففقا عينه
 فماذا يلزمه اجاب يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا او خطأ لعدم اكمل
 المماثلة وتحتله العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقدرة بمائة من الابل والفردين
 او عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف ذلك والله أعلم سئل
 في صغير لطم وجه امرأة فاسقط سناتها فاسقط سناتها في صغير لطم
 يلزم في السن اثنان ونصف من الابل او مائتان وخمسون درهما على عاقلة والله أعلم
 سئل في خيال قال لآخر رحا وضربه بعضا ففقا عينه فماذا يلزم الضارب اجاب
 يلزمه نصف الدية كما صرح به اصحاب المتون والشروح والفتاوى وهو من الابل
 خمسون مفصلة اربعا من بنت مخاض اثنتا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك
 ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا من الابل واما من الذهب فخمسمائة دينار
 ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر بجرحا صاب
 فيه فاسقط سنانا من اسنانه فماذا يلزمه اجاب يلزمه في كل سن خمس من الابل
 او خمسمائة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم
 سئل في رجل شج آخر شجرة دامية فبرث وبقى أثرها في وجهه فلما ايجب عليه شرعا

مطلب
 ضرب آخر ضربات
 بسكين فقلع عينه
 واربع ارجاء من
 اسنانه وكسر
 عظم الحية

مطلب
 رجل ضرب بياض
 عدا بسكين فشلت

مطلب
 اذا ضرب آخر ففقا
 عينه بجرحا
 الدية مطلقا

مطلب
 صغير لطم امرأة
 فاسقط سناتها

مطلب
 ضرب آخر بمصا
 ففقا عينه

مطلب
 ضرب آخر بجرح
 فاسقط سنانا من
 اسنانه

أجاب يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر يسكن
 فقطع بعض مفاصل خصره وبصره وسئل ما بقي منها وحصل للوسطى والسبابة بعض
 شلل فما الواجب في ذلك أجب في كل مفصل من مفاصل الخصر والبصر ثلث دية
 الأصبع فإن كان قد ذهب منها ثلاثة مفاصل ففيها دية الأصبع كاعلة وهي عشرين
 الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لأن في الأصبع الواحدة عشر الدية وهي
 من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الذهب منها أربعة مفاصل ففيها دية أصبع و
 دية أصبع ثم ينظر إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا ينقطع به حكمه حكم للقطوع
 في وجوب الدية فحب دية الخصر والبصر كل عشرين من الأبل وهي خمس الدية
 أو بحسب ما من الذهب والفضة المشروحين أعلاه وإن كان ينقطع به ففيه حكومة
 عدل بأن ينظر إلى ما فات وإلى ما بقي فيحكم بحسب ما به وكذلك القول في الوسطى والسبابة
 فافهم ذلك والله أعلم سئل في بئر مكبوسة بالتراب في بيت شخص عدل طار رجل
 فأخرج ترابها وخزنها خطة وسدها وغاب مدة أشهر ثم حضروا ففتحها كل ذلك بغير
 إذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات بالوقوع هل تجب دية على عاقلة المخرج أم لا
 أجب صرحوا بأن كبس البئر بالتراب شئ يحفرها فيكون بحفره كحدث البئر
 الحدوان وهو ضامن ما هلك بالوقوع فيها إن ماله في ماله وإن نفساً حرة فعلى
 عاقلة والله أعلم سئل في امرأة قتلها ابن عمها عدل طار زوج واولاد ذكور وأب مات
 الأب قبل استيفاء القصاص عن ابن أخيه القاتل فما يستحق الزوج والاولاد عليه
 أجب يستحقون خمسة أسداس دينها لانقلاب حصتهم في القصاص مالا يموت
 الأب ويرث القاتل حصته فيه كما نص عليه في التارخانية والله أعلم سئل في رجل
 قتل بنت عمه عدل طار زوج وأخ شقيق هل يقتل بها إذا اجتمع على طلب القصاص أم لا
 وإذا عفا أخوها عنه ينقلب نصيب الزوج مالا أم لا أجب نعم يقتل بها وإن عفا
 أخوها عنه فازوجها نصف دينها والمقرر في كلامنا ثمتنا أن الرجل يقتل المرأة
 وإن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية بحريان على فرائض الله تعالى
 والله أعلم سئل في رجل قتل ابنته عمداً بجرم تهمة وليس لها وارث سوى زوجها
 وأبناء عمها فإذا يجب لزوجها على أبيها بسبب القتل المذكور أجب يجب عليه نصف
 دينها في ماله خاصة وقد تقرر أن القاتل لا يرث من المقتول وإن الواجب لعبد المحض
 يجب في مال القاتل لا على ما قلناه وإن دية المرأة على النصف من دية الرجل وإن ما يجب
 على الأب والأم في أموالهم يقتل الابن عمداً يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت
 الأحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء والله أعلم سئل في رجل ضرب آخر

مطلب
 شركبوتنة
 بالتراب في بيت
 رجل فاذا خرج
 ترابها رجل كان
 ضامناً لما هلك
 بالوقوع فيها
 مطلب
 قتلها ابن عمها
 زوج واولاد وأب
 مات قبل استيفاء
 القصاص
 مطلب
 قتل بنت عمداً
 ولها زوج وأخ
 يقتل بها البتة
 وإن عفا أخوها
 انقلب نصيب الزوج
 مالا
 مطلب
 قتل بنت عمداً
 ولها زوج وأب عم
 ضرب آخر عمداً
 فكسرت سنه

يجزأوكدر عدا فكسر بعض سنه فاذا ايجب عليه اجاب ان كان الكسر مستويا
يستطاع في مثله القصاص بالمجرد اقصر من الضارب فيبرد من سنه بمقدار سن
المضروب وان لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بحسب ما به ان كان نصفامنه فنصف
ارش السن وان ثلثا فثلث وهكذا وقد تقرر ان في السن نصف عشر الدية فينظر
مقدار ما ذهب من سنه فيجب ارشه بحسب ما به حيث لم يكن القصاص والله اعلم

مطلب
ضرب رجل فذهب
بعض بصره

سئل في رجل ضرب رأس آخر فذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا اجاب
صرح في التنازخانية والبرازية وكثير من الكتب انه لو ذهب بعض بصره بصر
ونحوها فلا قصاص وفي ذلك حكومة عدل ونقله في التنازخانية عن الفتاوى
الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة وذكر ايضا في التنازخانية
ان ذهاب البصر قبل ان الاطباء تعرفه فقول عدلين منهم مقبول فيما يظهر المقدار

مطلب
ضرب امرأة في رأسها
شجها شجعة دامية

الذاهب منه بقول الاطباء فتسهل الحكومة والحال هذه والله اعلم سئل في امرأة
حره نبت اخرى وابنتها عن القاء القيامة بموضع يضرب بالمارة فانتدب اخوها
وشج الناهية في رأسها شجعة دامية فماذا يلزمه شرعا اجاب أولا يلزمه
التعزير لا ارتكابه المعصية وثانيا يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي
المصحح ان ينظر كم مقدار هذه الشجعة من الموضحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية

مطلب
جماعة يجرون جريده
بذ فقال احد
منهم ضعرا في حلقه
خشبة كلاله يرس
احدا ومنع آخر
فهرس رجل رجل

لان ما لا نص فيه يرد الى المنصوص عليه والله اعلم سئل في جماعة يجرون جريده
قال قائل منهم صنعوا في حلقه خشبة لثلا يهرس احدا فقال رئيسهم لا يحتاج
فهرس رجل رجل منهم فكسرها فما الحكم فيه اجاب الحكم في ذلك عند علمائنا
المحققين ان حكومة العدل تقسم على جميع الجارين وتسقط حصصه المصاب عنه
أما وجوب حكومة العدل فلنصر علمائنا بان في كسر كل عظم حكومة عدل وأما
كونها عليهم فلنصهم في مسئلة الاربعة نفر الذين استوجروا الحفر بئر فوقعت
عليهم من حفرهم فمات أحدهم ان على الثلاثة ثلاثة ثلاثة أرباع الدية ويسقط
ربعها معللين بان الموت من جنايته وجنايتهم فيسقط ما قابل فعله كما صرح به

مطلب
اذ وضع رجل مياذ
نصب في ذقن
غيره فذبحه على
رفعها وان اباي
اهله له ذلك علم
الرجوع

في النخانية والولوالجية واكثر الكتب وان مات الذي انكسرت رجله من ذلك
قسمت الدية كذلك فافهم والله تعالى اعلم باب ما يحدث الرجل في الطرقة
سئل في رجل له اثوان سفلى هدمه وجرده عمارته ووضع عليه عليه ونصب
عليها مياذيب نصبت في صدر ذقن غيرنا فذبحه بياهله هل اذا طلب اهل الزقاق
او بعضهم رفع المياذيب يجبر على رفعها ام لا وان ادعى انه وضع باذن من اهل البيت
له هل لهم الرجوع عن الاباحة وتكليفه برفعها ام لا اجاب لهم ان يطالبوا به

برفعها لان الزقاق الغير النافذ ملك لاهله فلم يسم ذلك سواء اضرام لاوان تراضوا

بوضعها لهم ان يرجعوا لانهما باحة والبيع الرجوع عنها كمن اباح ركوب دابة له او

مشاركة بينه وبين المباح له ان يمنعه منه متى شاء كما هو ظاهر والله اعلم سئل

في رجل له اثوان في داره عليه ميازيب بنصبت ماؤها في زقاق غير نافذ هدمه وجد

بناءه وأحدث عليه طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدثه هل

له ذلك أم لا ويكلف رفعها أجاب ليس له ذلك ويكلف الى رفعها فقد صرح

في الخلاصة ومثله في البرازية انه لو اراد اهل الدار ان ينقلوا الميزاب عن موضعه

او يرفعوه او يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الثانية في الجدوع وان اراد ان يجعله

أرفع مما كان لا يكون له ذلك لانه اكثر ضررا عما كان ولا شك بان الماء كلما كان

شاهقا فوقه اضر بلا شبهة لانه لقوته يحفر زيادة عما يحفره المتسفل ويبعد

وقعه ويكثر انتضاحه وانتشاره فيضرب به جاره وذلك لان الزقاق ملك مشترك

بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير اذن شريكه ورضاه وقد ورد النهي عن اضرار

الجار واذ ان الله اعلم سئل في رجل بنى على الطريق العام سابطا بغير اذن من السلطان

ومنع به الفضاء والهواء عن طاقة مدرسته تجاهه والآن يريد ان يهدم مدرسته هدمه

فهل تسمع دعواه بذلك ويجاب الى هدمه أم لا أجاب لناظر مطالبته بطرحه

خللة في الطريق العام بل لكل واحد من آحاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على انه اذا اضر لكل واحد ولو من اهل

الذمة غير العبيد والصبيان ان يخصه ويقضى عليه بهدمه كما صرح به في جامع

الفصولين وامن الفتاوى الديناوى ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الامام ابي

حنيفة يرفع ويمنع ولو لم يضر في التارخانية وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى

في كتاب الصلح اذا اراد الرجل احداث خللة في الطريق العام ولا يضر بالعام فالصحيح من

مذهب ابي حنيفة ان لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله في

جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام

في الصلح انه لا يعدل عن كلام الامام لانه جعله الصحيح من مذهبه وهو ولو لم يجعله

الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت انه مذهب الذي استقر عليه فان كان هذا فيما لا يضر

فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله اعلم سئل في رجل كان متكلما على مدرسة

فغير معالها بغير موجب بحيث انه سد طاقات في المدرسة المذكورة وبني تجاهها اثوانا

على سابطا أخذته على طريق العامة والآن يطلبناظر المدرسة فتح الطاقات لقدمها

وهدم السابط هل يجاب الى ذلك شرعا ام لا أجاب نعم يجاب الى ذلك والحال

هذه اذا لا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد اتفقوا على رفع الظلة حيث كانت تضر

مطلب
ليس لطلب الميزاب
ان يرفعه او يسفله
او يسفله

مطلب
ليس لطلب الجدوع
ان يرفعه

مطلب
بني على الطريق العام
سابطا بغير اذن
السلطان ومنع به
الفضاء عن طاقة
تجاهه

مطلب
اذا اراد رجل احداث
خللة في الطريق العام
بل لكل واحد من آحاد المسلمين ذلك
فقد اتفقوا على انه اذا اضر لكل واحد ولو من اهل
الذمة غير العبيد والصبيان ان يخصه ويقضى عليه بهدمه كما صرح به في جامع
الفصولين وامن الفتاوى الديناوى ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب الامام ابي
حنيفة يرفع ويمنع ولو لم يضر في التارخانية وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
في كتاب الصلح اذا اراد الرجل احداث خللة في الطريق العام ولا يضر بالعام فالصحيح من
مذهب ابي حنيفة ان لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله في
جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام

مطلب
اذا كان متكلما
على مدرسة فسد
طاقاتها بسبب
بناء سابطا أخذته
على الطريق العامة
فلناظر عليها الآن
ان يغيرها برفعها
ويكسر أحد ذلك

والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع بخاصمة آحاد الناس ما عدا العبد والصبيان
ولولم تضر صريح به في التارخانية وجامع الفصولين وكثير من كتب علماءنا والله اعلم
سئل في رجل أخرج جرسنا إلى طريق العامة وفتح به كوة مشرفة على عورات جاره ^{طلب} ^{الذي أخرج جرسنا}
هل يترفع ولا يمنع من تزرعه الطريق الفاصل أم لا أجاب نعم يترفع الجرس من وكل واحد ^{الطريق العامة}
من أهل الخصومة أن يطالبه بترعه ولا يخص بذلك الجار وما سد الكوة فالضريح ^{فتح به كوة مشرفة}
على أنها حيث كانت للنظر والموضع موضع للنساء تسد بلافريق بين الطريق الفاصل ^{على عورات جاره}
وغيره والمسئلة الأولى في الكثرة وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله
اعلم سئل في بناء تسعة بحيث آل إلى السقوط وأخبر للمعمارية أنه يحتاج في سناد ^{طلب}
وتحصينه إلى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء أحداث مثل ^{اختلاف بينهما}
ذلك إذا كان ليس في أحداثه ضرر خصوصاً حيث دعت الضرورة والحاجة إليه وجرى ^{الثلاثة في حكم}
عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً ككشف المحل من جانب الشرع الشريف بحضور ^{وضع قنطرة أو}
المعمارية وأهل المحلة وجماعة من المسلمين وأخبروا بأسره بأنه ليس في أحداث ذلك ضرر ^{غلة في طريق العامة}
أصلاً والحال أنها دعت أيضاً فجاء بناؤها أنقص من ذرع القناطر الموجودة بذلك الخط
فهل حيث جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في أحداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت إلى
المعارض للتعسف وهل كحائط الدار حريم وبعد ذلك فناءها حتى أن لصاحبها ربط دابته
إلى جانبها وأجلوس في ظلها إلى غير ذلك من الانتفاع أم لا أجاب قد أكثر علماءنا من
نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البراذية وإن أحدث في الطريق غلة لكل أحد الرفع والمنع
أضر أم لا وقال محمد رحمه الله تعالى إذا لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى
وبه يعتبر إذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفصولين في أول الخامس الثلاثين
أراد أن يحدث غلة في طريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان ذلك بغير إذن الإمام
قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى
ونقلوا عن الصغار أنه إنما يلتفت إلى خصومة من يخاصم لو لم يكن له مثل ما للخصاصم فلوله
مثله لا يلتفت إليه إذا لو أراد دفع الضرر عن العامة بدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه
متعنت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسهم
وأدق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر ولصاحب الدار الانتفاع بفناء داره بالمقاء بلح
وطين وخشب وربط دابة على الأطلاق كما نص عليه في جامع الفصولين وغيره وإذا
كان له ربط دابته فحق باب أولى جلوسه في ظلها وقد صرح به بعضهم والله أعلم ^{طلب}
سئل في أحداث دكان في طريق يضرب بالمائة هل يجوز أم لا أجاب لا يجوز حيث ^{في أحداث ثوب}
^{في طريق العامة}

ضَرَّاهُ بِجَمَاعٍ وَادَّارَ الْبَيْتَ بِمَنْ يَنْبَغُ وَكُلُّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْخُصُومَةِ ذِمِّيٌّ كَانَ أَوْ مُسْلِمًا
 مِنْهُ وَرَفَعَهُ قَالَ فِي الْكَتْرِ مِنْ أَخْرَجَ إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَتِفًا أَوْ مِزَابًا أَوْ حُرْمَةً أَوْ دَكَاةً
 مِثْلَ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْخُصُومَةِ بِتَرْغِضِ اللَّهِ أَعْلَمُ فَضَّلَ فِي الْخَائِطِ الْمِثْلَ سَلَّ
 فِي خَائِطِ مَالٍ إِلَى طَرِيقِ الْعَامِ أَوْ الْخَاصِّ فَاشْهَدَ عَلَى رَبِّهِ مِنْ لَهُ وَلَايَةُ الشَّهَادَةِ وَهُوَ الْجَارُ أَوْ رَجُلٌ
 مِنْ أَهْلِ النَّاسِ فِي الْعَامِ هَلْ يَضْمَنُ مَتَاعَهُ جَمِيعَ مَا هَلَكَ تَحْتَهُ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ لَا أَجَابَ
 نَعَمْ يَضْمَنُ رَبُّهُ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَنْ طَالَبَ بِنَقْضِهِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ وَلَمْ يَنْقُضْهُ فِي
 مَدَّةٍ يَتَدَرَّ عَلَى نَقْضِهِ حَيْثُ كَانَ إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَلَنْ كَانَ إِلَى طَرِيقِ الْجَارِ أَوْ إِلَى دَارِ الْجَارِ
 فَالطَّلَبُ إِلَى الْجَارِ فَإِذَا طُلِبَ وَلَمْ يَنْقُضْ مَعَ تَمَكُّنِهِ ضَمَنَ جَمِيعَ مَا تَلَفَ مِنْ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ لَهُ
 هَكَذَا صَرَّحَ بِهِ فَقَاهُ مَذْهَبُنَا مَتُونًا وَشُرُوحًا وَقَاوِي وَابْنُ أَعْلَمَ سَلَّ فِي امْرَأَةٍ
 جَالِسَةٍ تَحْتِ جِدَارٍ نَقُضَ بَعْضُهُ فَاصْطَابَ جِزْمَتَهُ رَجُلُ الْمَرْأَةِ فَكَسَرَهَا وَمَاتَ هَلْ يَلْزَمُ
 رَبَّ الْجِدَارِ دِيَّتُهَا أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَلْزَمُ رَبَّ الْجِدَارِ دِيَّتُهَا حَيْثُ لَمْ يَطْلُبْ مِنْ رَبِّهِ نَقْضَهُ
 قَبْلَ الْوُقُوعِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَضْمَنُ وَبِهِ قَالَ الْمَشَافِقِيُّ وَاحِدٌ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ
 لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ صَنِيعٌ هُوَ نَعْدٌ لَا مِبَاشَرَةَ عِلَّةٍ وَلَا مِبَاشَرَةَ شَرْطٍ أَوْ سَبَبٍ وَالْبِنَاءُ كَانَ
 مُسْتَقِيمًا فِي مَلِكِهِ وَالْمِيلَانِ وَشَغْلُ الْهَوَا لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِ فَلَا يَضْمَنُ وَلَوْ كَانَ مَا شَاءَ
 فَمَا بَالُكَ إِذَا الرِّبْكُنُ كَذَلِكَ وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ فِي غَيْرِ الْمِثْلِ مُطْلَقًا وَلِلَّهِ
 أَرَادَ فَتَحَ كَوَّةً عَلَى أَعْلَمَ فَضَّلَ فِي الْخَائِطِ وَالطَّرِيقِ وَمَا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْجَارُ سَلَّ فِي الْجَارِ يَرِيدُ فَتَحَ كَوَّةً
 عَلَى جَارِهِ وَفِي ذَلِكَ أَطْلَاعٌ عَلَى عَوْرَتِهِ وَحَرِيمَةٍ أَوْ بِنَاءٍ غُرْفَةٍ أَوْ خَائِطٍ عَلَى جِدَارٍ مُشْتَرَكٍ
 بَيْنَهُمَا هَلْ يَمْنَعُ عَنْ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ أَمَّا مَسْئَلَةُ فَتَحِ الْكَوَّةِ فَقِيهًا اسْتَحْسَنَ أَنْ
 وَقِيَاسُ وَالْإِسْتِحْسَانُ الْمَنْعُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا نَقَلَهُ فِي التَّارِخَانِيَّةِ وَشَرَحَ الْقَدَوِيُّ
 الْمُسَمَّى بِالْمَضْمَرَاتِ عَنِ التَّهْذِيبِ وَقَالَ فِي التَّارِخَانِيَّةِ قَبْلَ مَسْئَلَةِ الْكَوَّةِ بِقَلِيلٍ (م)
 وَالْحَاصِلُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَاجْتِمَاعُهَا أَنَّ الْقِيَاسَ كُلَّ مَنْ تَصَرَّفَ فِي خَالِصِ مَلِكِهِ لَا يَمْنَعُ
 فِي الْحُكْمِ وَإِنْ كَانَ يُوْدِي إِلَى الْحَاقِّ الضَّرَرِ بِالْغَيْرِ لَكِنْ تَرَكَ الْقِيَاسُ فِي مَوْضِعٍ يَتَعَدَّى ضَرَرُ
 تَصَرُّفِهِ إِلَى غَيْرِهِ ضَرَرًا بَيْنًا وَقِيلَ بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا وَبِهِ أَخَذَ كَثِيرٌ مِنْ مَشَائِخِنا وَطَلَبِ
 الْفَتْوَى أَنْتَهَى وَمِثْلُهُ فِي فَضُولِ الْعُمَادِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ وَأَمَّا بِنَاءُ الْغُرْفَةِ أَوْ
 الْخَائِطِ عَلَى جِدَارٍ مُشْتَرَكٍ فَالْمَنْعُ مِنْهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا قَالَ فِي الْخَانِيَّةِ
 جِدَارٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَزِيدَ فِي الْبِنَاءِ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ
 أَضَرَّ الشَّرِيكَ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَضُرَّ أَنْتَهَى وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَفِي الْبِرَازِيَّةِ جِدَارٌ بَيْنَهُمَا
 أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَبْنِيَ عَلَيْهِ سَقْفًا آخَرَ أَوْ غُرْفَةً يَمْنَعُ وَكَذَا إِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمَا وَضَعَ الْمُسْلِمُ
 يَمْنَعُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الْقَدِيمِ كَذَلِكَ أَنْتَهَى وَمِثْلُهُ فِي الْخُلَاصَةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ وَالْفَقْه

مطلب
 مضمّن ما تلف به
 المائل ما تلف به
 حيث شهد عليه
 من له ولايته
 الاشهاد

مطلب
 د يضمن ما تلف به
 الجدار الذي نقض
 بضمه ما تلف به
 حيث لم يطلب منه
 دفعه

مطلب
 اراد فتح كوة على
 جاره وفي ذلك
 اطلاع على عورته
 وحريمه

مطلب
 اذا اراد احد الشريكين
 البناء على جدار
 مشترك ليس له
 ذلك

فيه انه بفعل ذلك يصير مستعلا للملك الغير بغير اذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه
والله أعلم سئل في رجل له دار ملك وبجاره تجارته دار وقف وبينه وبين جاره شارع
يرتفع فيه الخصاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة هل لجاره منعه
من ذلك ام لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء اجاب هذه المسئلة تسئلة
فتح الكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنعه عنها لانه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك
غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدوري ان الكوة ان كانت للنظر
والساحة موضع النساء فالضرورة ظاهروا يمنع من فتحها للضرورة والظاهر والرواية
هو القياس وما عليه الفتوى استحسان والله أعلم سئل في رجل فتح في بيته كوة
للجو والفضاء مطلة على ملكه مقابلة لكوة غيره وبينها شارع ودورها هل له
منعه من ذلك أم لا اجاب ليس له ذلك اذ الملك مطلق التصرف للمالك ومسئلة للنظر والموضع
فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ايست هذه التي للفضاء والهوارة
وانما هي المعدة للنظر والموضع موضع النساء وايضا لو ثبت له مطالبة لثبت للآخر
عليه مثله والمنع من اصله خلاف القياس كما تقر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه
والله أعلم سئل في سفلى فوق علوه هل لصاحب السفلى ان يفتح في سفله طاقة او يدق
وتدا او يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا اجاب ليس له ان يفعل شيئا من ذلك في المتون
لا يتدذو سفلى فيه ولا ينقب كوة فيه بلا رضى ذى العلو قال في البحر اشرار يعني صاحب
الكثرة الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهذه سفله وفي فتح القديران فتح الباب
ينبغي ان يمنع اتفاقا وان وضع مسارا صغيرا او وسطا يجوز اتفاقا انتهى واشار
بالصغير والوسط الى عدم جواز وضع مسارا كبير والله أعلم سئل في دار مشتركة
بين اثنين هل يجوز لاحدهما ادخال الاجانب فيها بغير اذن الآخر لا خصوصاً مع
صرح النهى اجاب لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وان كان مشتركا
وهو حرام والله أعلم سئل في ساحة لدار مشتركة بين ثلاثة نفر هل لاحدهم ان يبنى
بها كنيفا او سطحا او مسطبة او بناء يختص به ام لا اجاب ليس له ذلك اذ ليس لاحد
الشركاء ان يبنى له بها بناء يختص به في المشتركة اذ فيه منع الشريك عما هو مشترك
ولا يملك ذلك وانما له ان يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وقعود ووضع
امتنعة ونحو ذلك لا يمنع به شريكه عن الانتفاع به كبناء مطبخ او كنيف في المشترك
ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم سئل في دار باع مالها بيتا منها للجار فسد
بابه وفتح له بابا آخر في داره ومات البائع عن ورثة فاشترى احدهم البيت المذكور وهو
ملاصق لبيت له في الدار يستطرق اليه من ساحتها ويريد فتح باب البيت المذكور هل
يجوز له ان يفتح في الدار التي اشتراها ام لا اجاب لا يجوز له ان يفتح في الدار التي اشتراها
لانه لا يملك الدار التي اشتراها ولا يملك الدار التي يملكها ولا يملك الدار التي يملكها
لانه لا يملك الدار التي يملكها ولا يملك الدار التي يملكها

له ذلك أم لا أجاب نعم له ذلك اذ له المرور من الساحة قطعاً من أي جهة أراد ومن له
 المرور في محل له فتح باب فيه كما صرحت به علماؤنا قاطبة ولا يقدر أحد على منعه منه
 كما لا قدرة له على منعه من المرور فيه والله أعلم ^{مطلب} سئل في زقاق مشتمل على دارين أحدهما
 في أسفله والاخرى في علاه هل يذى العليا ان يحول بابها الى جهة السفلى أم لا أجاب
 بما في قاضي خان من ان الصحيح انه ليس له ذلك وعبارة رجل له دار في سكة غير نافذة
 لها باب اراد ان يفتح لها باباً بالتحراسفل من بابها لتخلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك
 ولو اراد ان يفتح باباً آخر أعلى من بابها كان له ذلك انتهى ومثله في كثير من كتب المذهب
 ونقل في جامع الفصولين أن له مطلقاً وعليه الفتوى ونقل في التارخانية
 من الفتاوى العتبية انه ليس له ذلك وعليه الفتوى والحاصل ان في هذه المسئلة
 اختلاف النصيب والفتوى ولكن المتن على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع
 الفصولين فليكن المعول عليه والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل اشترى داراً لها ظلة حادثة
 على حائطها وحائطها على حائطها وسكة غير نافذة انهدمت هل لها عادتاً أم لا أجاب
 ليس له اعادتها كما صرح به في جامع الفصولين وسواء كان بناؤها باذن الجار أم لا
 اعادتها ان كان ذلك لانها كان باذنه فهو معبر بالحائط والمعبر ان يرجع متى شاء وان كان بغير اذنه
 حائطاً مشتركاً اذاد فهو غاصب والله أعلم ^{مطلب} سئل في حائط مشترك لا ينحس عليه السقوط اراد أحد
 احد الشريكين نقضه الشريكين نقضه يبنيه أقوى مما كان اولي بني عليه بناء هل يمنع أم لا أجاب
 نعم يمنع لان تصرف في المشترك وهو لا يجوز بغير اذن الشريك والله أعلم ^{مطلب} سئل
 في معصرة لشخص ولا يخرج حق الممر على سطحها انهدم جانب منه هل يلزم صاحب الممر شيء
 في عمارة ما انهدم مع مالك المعصرة أم لا أجاب لا يلزم صاحب الممر شيء في عمارة
 ما انهدم البطل ما انهدم من سطح المعصرة باجماع العلماء اذ ليس له فيه حق الا حق المرور وملك
 الرقبة لربها ومن له حق المرور لا يؤخذ بعلمه اجماعاً وقد صرح علماؤنا بان لو انهدم
 السفل ناهدم العلو وليس على صاحب العلو عمارته وله اذ ابني صاحب السفل سفله
 ان يعيد علوه كما كان وليس عليه شيء مما انفق صاحب السفل على سفله بل له اذا
 منع صاحب السفل من بناء سفله ان يبنيه ليتوصل الى حقه ويمنع عنه حتى يدفع
 الى قيمة بناءه بالغة ما بلغت لان من غطى الى بناءه اذ لا وصول له الى حقه الا به
 ولو بني باذن القاضي يرجع على صاحب السفل بما انفق بالغاً ما بالغ لان اذن القاضي
 كان له بنفسه لولا يته وهذا الذي استحسنته للتأخرون وفي قصة الولوالجية وبه
 سئل في سفل عليه علو ولاهل هذا العلو ممر على سطح لصلب
 السفل انهدم جانب من المحر فادعى ربه على رب العلو انه أحدث عليه حوضاً وشجرة
 فله وهو مبني

في الخوض فانهم بسبب ذلك وذو العلو يتكروا وشماء ويدعى قدما هاهنا القول في ذلك قول صاحب السفلى بيمينه أم قول صاحب العلو بيمينه أجاب القول قول صاحب العلو بيمينه وإن كان الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته لكون صاحب السفلى يدعى الضمان وصاحب العلو يتكروه والأصل عدم الضمان وبراءة الذمة من الاشتغال بحق الغير فعارض الأصل السابق أصل أقوى منه والله أعلم سئل في ذلك كان جارته في وقف مسجد جامع لها استطواق قديم فارض موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطواق المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم على قدمه أجاب يبقى القديم على قدمه إذ الأصل بقاء ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين بانه ما وضع الا بوجه شرعي والله أعلم سئل في ميزان الادرار خلف صاحبه مع صاحب الدار ما الحكم الشرعي أجاب بما في جامع الفصولين ان اختلفا في حال الجريان فالقول لصاحب الكيزاب والأفلايد من بينة وقال بعضهم يرد لو قديم واحد القديم ان لا تحتفظ اقرا نرداء هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم قال (صش) هذا في غاية الحسن سئل في الفتاوى الصغرى انتهى والله أعلم سئل في سطح بيت سفلى هو عروضة لدار علوية ذو السفلى يطالب صاحب العلو بتطينه لرفع وكف الماء عنه في زمن الشتاء محتجا بانه هو المنتفع به والتساكن فيه وذو العلو يمنع من ذلك محتجا بان ليس له فضل تطينه عليه أم على صاحب السفلى أم عليها لكونه المنتفع به وهل اذا تلف طين السطح بعلامة اشتغاب يكون مائلا لا يجبر واحد منهما على ذلك أم صاحب العلو فلو كونه ليس بمالك اذ السطح ملك لصاحب السفلى وانما لصاحب العلو سكنه والانتفاع به ولا يجبر الانسان على اصلاح ملك غيره ولا نزلوا جبرا انما يجبر لحقه او بحق ذي السفلى فلا وجه الى الاول وهو ظاهر ولا وجه الى الثاني لعدم موجه وهو التعدى لا ترى ان السفلى لو انهدم لا يجبر واحد منهما على بناء له لما قلنا وانما يقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقك سوى ان تبني السفلى بنفسك ان شئت وتحتسبه عن صاحبه الى ان يوثيك قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع عدم فواته في مسئلتنا اذ عدم التطين لا يفوت الحق بالكلية وانما يوجب نقصا ما انما صاحب السفلى فلما صرحوا به قاطبة من ان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاء طينته وودع ضرره وكف الماء عن نفسه وان شاء تحمل ضرره كبيت لاحق لاحد في علوه ومسئلتنا هذه ليست مسألة المنع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما ليقال اجمع مانع ومطلق وانما هي مسألة اصلاح الملك المتعلق به حق للغير وأما تلف الطين فان كان بالتعدى من ذي العلو فهو ماضى وان لم يكن كذلك بل كان بالمشي المأذون فيه شرعا او بمرور الايام والليالي وعلى الشمس والهواء ونحوها فلا

مطلب
لا يمنع صاحب
الاستطواق منه
مطلب
ميزان الادرار
صاحب مع صاحبها
مطلب
سطح بيت لدار
علوية ذلك صاحب
من ذي العلو
مطلب
الكون المنتفع به
وامتنع صاحب العلو
لكونه غير ماله

فصل

ضمان عليه والحال هذه والله أعلم سئل في دار جارية في ملك زيد وتجاهها دار لمالك
 المالك يفعل في ملكه بينهما درب سالك هناك يريد زيد ان يجعل سفلا داره فرنا بمنزلة الخبز ويبنى له بيت تار
 ما شاء مطلقا ويجعل باعلاء مطلقا للدخان لكن بكونها نفعه من ذلك ويتعلل عليه بسبب الدخان
 ويختار غالبا للغير فمن له ذلك أم لا ولزيد التصرف في ملكه كيف شاء أجاب نعم له ذلك في ظاهر الرواية
 منع الضرر بالبين سواء تضرر به جاره أم لا وسواء كان الضرر بينا أم لا واستحسن ذلك المشايخ من
 المتأخرين منع الضرر بالبين وفي الخاتمة دار فيها ساحة بين رجلين اقتسماها فضاوت
 الساحة لاحدهما والبناء للآخر أراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة بيتا ويسد بها
 الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق
 المنع وقال نصير رحمه الله تعالى له أن يمنع والفتوى على ظاهر الرواية وعلى هذا الو
 أراد ان يمنع في الساحة أصطبل أو تنورا أو حماما كان له ذلك انتهى والمسئلة شهيرة
 في كتب الفتاوى والشروح وقد علمت بهذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع
 امرأة لها طابون الخلاف وما هو المفتى به والله أعلم سئل في امرأة لها طابون في دارها تريد جارتها منعها عنه
 في دارها أرادت هل لها ذلك أم لا أجاب للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ولو اضرب غيره فكيف
 جارتها منعها منه مع الضرر الذي يتجمله الجيران وهو الدخان الكائن من الطابون والمنع عنه ممنوع قبا
 من وضع أخشاب واستحسننا فكثر من الجيران له يتحملون حتى نغني به مبتلون والله أعلم سئل في امرأة
 على حائط جادة يؤم وهو وضعت على حائط جارتها أخشابا وركبت عليه دالية بغير إذنها هل تؤمر برفعها عنها
 برفعها وتجبر على ذلك أجاب نعم تؤمر برفع أخشابها وداليةها عن حائطها لانه تصرف في ملك
 من الحق المرور الغير بغير إذنه والله أعلم سئل في جماعة يعمرون على ظهر عقار جاري في الوقف على جهة البر
 ليس له البناء وإن المرغوب زاعمين قدمه فبني بعضهم عليه بناء حادنا هل يؤمر برفعه عن الوقف أم لا وهل
 بني وكان وقفا لزمه على تقدير انه قديم وإن لم يجر حق المرور على ظهره يباح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء
 الاجرة مدة الوقف على تقدير انه قديم وإن لم يجر حق المرور على ظهره يباح لهم البناء عليه أم لا أجاب
 وكذا ليس لصاحب الذي أحدثه بعضهم وإذا هدم هل تلزم اجرة المثل مدة وضع البناء أم لا أجاب
 العلوم أحداث شئ اذا لم يثبت لهم حق المرور يمنعون شرعا عنه وانه اذا ثبت لهم حق المرور لا يمنعون
 على السفلى
 اذا ثبت صاحب السفلى عنه ومع ذلك ليس لمن له حق المرور والبناء في الممر باجماع العلماء ومما صرح به علماؤنا
 حدوث العلو بالبينة بان صاحب العلو ليس له احداث بناء على العلو زائد عما هو عليه في السابق وإن أحدث برفع
 حكم يهدم بخلاف ومن المصريح به ان منافع الوقف مضمونة قلزم الاجرة في ذلك لمك وضعه والله أعلم
 ثبوت مجرد اليد سئل في علو احد حيطانه على سفلى الجار يريد الجار هدمه هل له ذلك ويجيبه القاضي اليه
 وكذا بالاتفاق سئل في علو احد حيطانه على سفلى الجار يريد الجار هدمه هل له ذلك ويجيبه القاضي اليه
 والنصافي على أم لا أجاب اذا ثبت حدونه ووضع بغير حق فلصاحب السفلى هدمه وبحكم له
 القاضي بذلك لانه تصرف في ملك الغير فله تغييرا لانه عن ملكه شرعا وإن لم يثبت ذلك
 بالبيعة لا يهدم وفي مثل ذلك فروقا بين الثبوت باليد والثبوت بالبيعة والثبوت

بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينة يهدم لانها كما سمها مينة وهو حجة
 قوية ومتعدية تصلح للدفع والرفع وفي الثبوت يجزئ اليد لا يهدم قولا واحدا لانها حجة
 بظواهر الحال فقط فصلحت للدفع لا للرفع وفي الثبوت بالاتفاق والمصادق قولان
 ورجح عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفاصيلها والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**
 خيانة البهيمة والحجاية عليها سئل في رجل جمع بفرسه فالتف انسانا حال حوجه ^{مطلب} جمع بفرسه فالتف
 وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا واذا اختلف مع الاولياء فادعى الجحوج والخمر ^{مطلب} انسانا فان اثبت
 عن المنع وانكروا ذلك يكون القول قوطهم أم قوله اجاب اذا ثبت عجزه عن المنع ^{مطلب} بالبينه عجزه عن
 يهدر قال في منع الفقار وقد اجاب عنها مولانا شيخ الاسلام ابو السعود العمادي
 مفتي الديار الرومية بانه اذا تحقق عجزه عن منعها حتى اطلقت انسانا فدمه هدر ام
 والمسئلة في الفصول العادية وجامع الفصولين وغيرها والمسئلة قد وقع في نقلها الاكثا
 وأصلها عن ابي الفضل الكرماني والوجه فيها ان الراكب عند الغلبة انقطع تسييره
 فالتحقت بالمسئلة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المفتي ان القول قول
 الاولياء بينهم وان البينة على مدعى العجز عن المنع لتحقق سبب الضمان والشك
 في منافيه فهم ينكرون المنا في وهو بدعي والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت
 عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله اعلم سئل في امرأة طلبت من رجل فريسه لتركبه ^{مطلب} ادرك فريسه غيره
 فقتل عنه واركبها فصح بها ولم يقدر على منعه حتى قتل رجلا هل يضمن المرأة او صاحب ^{مطلب} فصح حتى قتل رجلا
 الفرس ولا يضمن واحد منها اجاب لا يضمن واحد منها والحال هذه اذا تحقق حوجه
 اما اذا لم يتحقق بان لم تقم بينة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لا على صاحب الفرس
 والقول قول اولياء القاتل في انكار الجحوج بينهم والله اعلم سئل في رجل مر من ^{مطلب} اذا ركبته هزأ ففترت
 طريق راكبا مراهقا نظر المهر الى جلد مفروش فيه فقمر منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ ^{مطلب} من جلد مفروش
 رجلا فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الراكب أم فادش الجلد أم يؤخذ المهر ^{مطلب} خلف فكسر رجل
 به ام لا يلزم واحد اما ذكر اجاب لا ضمان على فادش الجلد ولا على الراكب ولا يؤخذ ^{مطلب} رجل فلا ضمان على
 المهر به اما الفارش فلما في المتارخانية وضع شيئا على الطريق فقمرت منه دابة فقتلت
 رجلا لا ضمان على الواضع اذ لم يصبه ذلك الشيء واما الراكب فلما افترى به ابو المسعود
 العمادي مفتي الروم انه اذا تحقق عجز الراكب عن منع الدابة المركوبة حتى اطلقت انسانا
 فدمه هدر واما عدم اخذ المهر فعدم قائل به من ائمتنا فان احدا من علما شالم يقل ^{مطلب} اذا اصاب جحراليد
 بدفع الدابة في جنابها وقد جعل الشارع فعل العجاء جبارا اي هدر اقصيت بهذا عدم ^{مطلب} انسانا حال سوق
 ضمان راكب المهر وفارش الجلد وعدم دفع المهر تلك الحجاية فقد اهدر دمه والله ^{مطلب} الدابة فادش
 اعلم سئل في جحرية اصاب صبيبا وضع يده على الزيتون الذي يداس عليه به حال ^{مطلب} على عاقلة السائق

سوق الدابة فمرسها فأت بسبب ذلك هل تجب دية على عاقلة السائق وهو من جملتهم
 أم لا اجاب نعم تجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون
 كاحدهم ومثل حجر البدة عجلة الطاحون وغيرها ووجه ذلك ان سير الدابة يضاهي
 الى السائق قال في الحاوي الزاهدي أصابت العجلة صبيا فكسرت رجله وصاحبها
 راكب عليها وقال كنت نائما فعليه أرض الكسر انتهى وما ضمنه الراكب ضمنه السائق
 غير حل على فرس والله أعلم سئل في صغير حل على فرس في المرمى فاسرعت في العدو وعثر وانكسر
 سرت فهل كنت رقبته وماتت بسبب ذلك هل يضمن أم لا اجاب نعم يضمن كالبالغ والله أعلم
 سبب عثرتها سئل في رجل له حصان اعتاد الكدم فقدم الى صاحبه رجل فلم يذنه وربط بين
 تلك حصان سئل في رجل له حصان اعتاد الكدم فقدم الى صاحبه رجل فلم يذنه وربط بين
 تاد الكدم فما الخيول فقدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما أتلفه بعد التقدم المذكور أم لا
 لمعان كان بعد اجاب نعم يضمن حيث تقدم اليه فيه ففي الحاوي الزاهدي برمز برهان الدين
 يشاهد على مالكه صا ج المحيط ربط كبشا على طريق واشهد عليه بالنقل فلم ينقله حتى نطح صبيا
 الضمما عليه مثله لكيش والثور وكسر ثنيته يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقلا عن السراجية سئل برهان
 لنطوحان والافلا الدين عن عنده ثور نطوح فسيره الى المرمى فنطح ثور غيره فمات قالوا ان اشهد عليه
 يضمن والافلا وفي البرازية ناقلا عن الجنية في مسألة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد
 النفس والمال انتهى وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان كالحائظ المائل اذا حصل
 التقدم الى صاحبه فيه والله أعلم سئل في كلب عقور لرجل عض رجلا فقتله بعد
 الى صاحبه ومطالبته بحفظه ورفع اذاه عن اهل القرية فلم يفعل هل يضمن صاحبه
 دية الرجل أم لا اجاب يضمن صاحبه الدية كما صرحوا به في عامة الكتب وتحتلها
 اذا كسر ثور نطوح العاقلة وهو كاحدهم كما في الحائظ المائل والله تعالى أعلم سئل في رجل له ثور نطوح
 رجل انسان بعد تقدم اليه اهل قريته واشهدوا عليه فنطح رجلا فكسرت يده وعطله عن عمله فاذا
 الاشهاد على مالكه فالواجب عليها حكمه اجاب نعم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي ان يقوم المكسر
 قتل عبدا بلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقدرة التفاوت بينهما من الدية هو الواجب على ما
 عليه الفتوى وقيل هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب وعن الادوية
 الى ان يبرأ وذلك لعدم تيسر النظر الى مقدار هذه من الموضحة لانها ليست في الرأس
 ثور نطح بقرة ولا في الوجه بل هي في اليد والله أعلم سئل في رجل له ثور نطح بقرة فكسرها هل
 رجل فكسرها يضمن صاحب الثور أم لا اجاب هي العجاء التي في الحديث الصحيح الذئد واه الاما
 مالك والامام احمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن الاربعة وهو قوله صلى الله
 دابة كدمت دابة العجاء بجرها جارية يعني هدر والمراد بالعجاء كل حيوان سوى الادنى والمراد بجر حية
 فهل كنت اتلافها سواء كان بجر او غيره فلا يضمن صاحب الثور ما فعل ثوره ولا صاحب

مطلب
غير حل على فرس
سرت فهل كنت
سبب عثرتها
تلك حصان
تاد الكدم فما
لمعان كان بعد
يشاهد على مالكه
الضمما عليه مثله
لكيش والثور
لنطوحان والافلا

مطلب
في كلب عقور قتل
السانا

مطلب
اذا كسر ثور نطوح
رجل انسان بعد
الاشهاد على مالكه
فالواجب عليها حكمه
قتل

مطلب
ثور نطح بقرة
رجل فكسرها

مطلب
دابة كدمت دابة
فهل كنت

مطلب
دابة كدمت
دابة فهلكت

مطلب
رجل عقربقرة
آخر

مطلب
بغير عرض بعير
آخر عضا فاحشا
فدبح مالكة

مطلب
فرسان يلعبون
ضرب واحد منهم
اتروما في يده
فاصاب فرسه
الاكل والشرب
حق مات

مطلب
جمل عاذرة ان بعض
حذر صاحبه اهل
القرية من القرية
فجمل انشا ففضله
مات

مطلب
بضمن من قتل
بغير اصل عليه
بخلاف العتد
والعبد على
تفصيل فيهما

مطلب
لا يضمن من
صاح بعير
فهلك

دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبه عن مالكة او راكمها او ساقها او قاذها
والله اعلم سئل في دابة كدمت دابة في المرمى فهلكت بكدمها هل يضمن الراعي أم رب الدابة أم لا
ولا اجاب لا ولا اما الراعي فلعدم تقصيره وامار رب الدابة فلان حكمها الجعاء وان كان
في تدبيره والله اعلم سئل في رجل عقربقرة آخر فالحكم الشرعي اجاب ان كان
مات من العقر ضمن جميع قيمتها وان ايسر حياتها واذبحها مالكة انسا من حياتها
قيمتها عاقرها ماعدا اللحم والقول قوله ان انكروا ذبحها من الاصل وفي قيمة اللحم ان اختلفا
في قيمته لتقرر الضمان على القاطع بالقطع اي ضمان القيمة به فافهم والله اعلم سئل
في رجلين لكل بعير ربطا هما في موضع لها ولاية الربط فيه فغض احداهما الاخر
عضا فاحشا فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا واذا قلتم يضمن هل
يضمنه سليما او معوضا اجاب يضمن قيمته معوضا اذ فعل البعير هذرو فعل
مالكة معتبر والله اعلم سئل في فرسان يلعبون ضرب واحد منهم آخر بما في يده
فاصاب ضربته فرسه فخرجها ورجع بها الى مربطها وتركها الاكل والشرب هل اذا
مات يلزم ضمانها ضار بها أم لا اجاب هذا السؤال فيه تفصيل ان انكروا الضمان
هلاكمها بسبب ضربته واقام ربتها عليه البرهان بان موتها بسبب الجرح ضمنها والا
لا لانه المدعي والاخر المنكر والبينة على من ادعى واليمين على من انكر والله اعلم
سئل في جمل من عادته ان يعرض حذر صاحبه اهل القرية التي هو بها عن القرب منه
تركه رجل في مربطه وفك دسنة وقاده وحمل عليه زرع او قاده به فعضته في ذكره
واُنشيه فمات من ذلك فهل يلزم صاحبه دينه او يلزمه دفع الجمل لاولياء القليل
أم لا اجاب لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم اليه فيه أم لا لان هذا بمنزلة تعمد
المروء على البئر المحفور تعديا في غير ملك كما قرأنا تعمد المروء بمنع ضمانه فكذلك
التقرب الى البعير المذكور وتحمله وقوده يمنع من ضمان مالكة ولو تقدم اليه فيه كما
هو ظاهر والله اعلم سئل في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا اجاب يضمن
قيمته والقول قوله في ذلك والبينة على المالك ولو كان مكان البعير حر مكلف لاشي فيه
وكذا العبد المكلف ولو كان مكانه مجنون حر يضمن دينه او مجنون عبد ضمن قيمته
وكذلك الصغير يضمن اذا صال حرا او عبدا فاحرقه فيه الدية والعبد تجب قيمته فالحاصل
ان الصغير والمجنون يضمنان مطلقا كالذابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم
والله اعلم سئل في بعير دنا من تقوى قصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهلك
فهل يضمن أم لا اجاب لا يضمن والله اعلم سئل في اخوين جالسين في مخيم واحد في الربيع
ومع أحدهما جمل لرجل دفعه له ليرعاه له بالاجرة مرض الجمل مرضا أقعده عن

تعهده فحل إلى أهله بعد أن وصى أخاه عليه بحفظه مع جملة جماله فمات خفاً أنفه وأبغض
 سائبة في الرعي هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان على واحد منهما أجاب لا ضمان
 عليه ولا على أخيه لعدم تعديهما والحال ما ذكر فيه إذا حصل إن راع ترك الذابة
 مع أخيه لضروته حصلت له ولا ضمان في ذلك بإجماع أئمتنا وقد صرحوا بأن له
 أن يحفظ بأجرائه ولا يضمن والله أعلم سئل في رجل راكب فرساً خرجت بندقته
 الموضوعة بين يديه على سرج فرسه فأصابت فرساً صاحبه الذي يجانبه فقتلته أو كما
 قد قدح زناده فلم يور ولم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ربح حملت من الفتيلة
 نارا فالتفتها على محل الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا أجاب لا يضمن حيث
 جهل السبب لأن كان يحمل الرمح والقائماً لا يضمن وإن كان بفعله ضمن والضمان
 موجب لاستئصال الذمة واستئصال الذمة لا يكون مع الشك وهذا ما يظهر للفقهاء
 بإدراك النظر والله أعلم باب جناية المملوك سئل في رجل راكب عبده
 فرس الغير فاقر العبد أنها هلكت تحته هل تسمع الدعوى على العبد وإذا سمعت هل
 يضمن العبد قيمتها أم سيده أجاب لا ينفذ أقرار العبد على سيده ولا يؤخذ بأقرار
 الأبعد عنه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادته بحضوره سيده وإذا ثبت بالمينة
 الشرعية أن سيده أركبه فهلكت قيمته وجب ضمان قيمتها على السيد لأنه المستعمل
 لها باركا به فعليه قيمتها وقتئذ والله أعلم سئل في زيد قال لعبد المبالغ أقتل فلانا
 فضرته بيارودة عمداً فاستمر صاحب فراش إلى أن مات فما الحكم أجاب يجب القصاص
 على العبد ولا شيء على المولى غير التعزير الشديد لارتكابه المعصية الموجبة لذلك
 وذلك لأن العبد فيما يوجب القصاص كالحرف لا يصح أمر مولاه فيه وإذا أردت
 إيضاح ذلك فانظر ما صرح به شراح الهداية وغيرهم في باب جناية المملوك في مسئله
 من قال لعبد أن قتل فلانا أو رميته إلى آخيه والله أعلم باب القسامة
 سئل في قتل بقرب قرية فادعى ولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط
 دعواهم هذه القسامة والدية عن البقية منهم أم لا أجاب إذا وجد قريباً بحيث
 يسمع الصنوم منه ولم يكن الموضع الذي وجد فيه مملوكاً لغيرهم وجبت القسامة والدية
 فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك دعوى ولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد
 صريح الإبراء البقية والله أعلم سئل في رجل ادعى على ستة أنفاد أنهم ضربوه على
 يده فقتلوا وإنه لا حقه عند غيرهم هل تسمع دعواه على غيرهم إذا ثبت عليه ذلك
 أم لا أجاب لا تسمع كما هو صريح أو كما صرح في كلامهم في فروع متعددة في
 مواضع مختلفة والله أعلم سئل في قتل بندقته وجد بين قري ثلاث وهو بارض

مطلب
لا يضمن الراعي
بدفع الجمل الآخر
إذا كان من غير نقد

مطلب
في راكب خرجت
بندقته فقتلت
فرساً صاحبه ولم
يعلم سبب خروجها

مطلب
إذا الركب جدد
فرس الغير فاقر
العبد بملاكها
تحته فالضمان
عليه ولا يؤخذ
العبد بأقراره حتى
يعتق

مطلب
أمر عبده البالغ
بقتل فلان فضرته
بيارودة عمداً فمات
صاحب فراش حتى
مات

مطلب
قتل وجد بقرب
قرية فدعى أولياء
القتل على معين
يسقط القسامة
والدية عن البقية

مطلب
ادعى على جماعة أن
شكك يده بسبب
منهم وأنه لا حق
له عند غيرهم

مطلب
قتل بندقته وجد
بين قري ثلاث

وأخذ منها وإليها أقرب بعد ان صانوا جميعا على الصواب شي والتقوا بالأسلحة والقتل
من فئة وفي أهل القرى ثلاث بدقات فهل يلزم دية أهل القرى الذين صالوا
جميعا أم أصحاب البندق الثلاث أم القرية التي وجد في أرضها القتل وتقبل شهادة
غيرهم عليهم أم لا أو ضحوا لنا الجواب أجاب المصريح به في كتب علماء قاطبة أنه
إذا استقى قوم بالأسلحة فأنكشفوا عن قتل فعلى أهل الموضع الذي وجد القتل فيه
القسامة والدية لأن القتل وجد بين أظهرهم وفي أرضهم والحفظ عليهم وبه صرح
أصحاب المتون ولا يلزم سواهم إلا أن يدعى عليهم الولي ويثبت ذلك بالبرهان
ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم
ووجوب القسامة والدية على أهل المحلة والقرية التي وجد فيها القتل مقر عند علماءنا
مشهور وأنبأ كتبهم العتمدة مذکور وذلك بسبب أن الحفظ وصيانة الموضع
عن أن يهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتل عليهم فهذا الاعتبار قالوا إذا التقي قور
بالسيف فاجلوا عن قتل فالقسامة والدية على أهل المحلة لا على الملتقين لا باعتبار
أنا نتحكم عليهم بأن القتل منهم بيقين فافهم ذلك وأما شهادة غير أصحاب المحل الذي
وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصا مع دعوى الولي لأنه لا يدفع
عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرحوا به عامة في آداب القسامة والله أعلم
شأن رجل ذي وجد قتل بساحة باب المهد المعروف الكائن بقرية بيت لحم
المفصل عنها بالساحة المذكورة وبه أثر ضربة بندقه من رقة يدعى وليه أنه ربح
بندقين من حاشي المهد القبلية والشرقية ولا يعلم المزهقة منها ولا الضارب له
بعينه والساحة ليست مخصوصة لأحد بل بساحة لسائر الناس فما الحكم في ذلك
هل تجب القسامة والدية على أهل المهد جميعهم أم على أهل القرية المفصلة عنهم بالساحة
المذكورة التي هي أبعد عن القتل من المهد أم على الجهتين أم يهدر بينهما الجواب
رغبة في عظيم الثواب أجاب القسامة والدية على أهل المهد جميعهم إن ادعى
الولي عليهم لا قربتهم فقد صرحوا قاطبة في جنس هذه المسئلة بأن الاعتبار في وجوب
القسامة والدية القرب ولا يهدر دمه وإن كان المكان مباحا لسائر الناس حيث كان
قريبا يسبح منه الصوت وقد صرحوا بأن المحليين والسككين وكل مكان بينهما منفصل
عن الآخر إذا وجد القتل في أحدهما فالقسامة والدية على أهله دون الآخر فإذا علم ذلك
ينظر إلى دعوى الولي فإن ادعى على الأقرب وطلب القسامة من أهله يجاب إلى ذلك
ويمك له بها وبالدية عليهم وعلى عواقلم إن ادعى الخطأ وعليهم خاصة إن ادعى العمد
وإن ادعى على غير الأقرب فلا بد له من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا

طلب
إذا وجد قتل
بساحة مباحة
لسائر الناس
فالقسامة والدية
على أهل أقرب مكان
إليها وعلى عواقلم
إن ادعى الولي الخطأ
وعليهم فقط إن
ادعى العمد وإن ادعى
على غيرهم فلا
بد من البينة

الشان هذا ما صرح به علماء مذهب أبي حنيفة النعمان عليه وعليهم من الله غزير الرحمة
 والرهونان والله أعلم سئل في رجل كشف عليه صوباشي الرملة مع جماعة نذبهم الحاكم
 مرسته وهو متعلق الشرعي صحبة جم غفير من المسلمين فوجد في رقبته مرسة بها عقدة وهو متعلق بالمرسة
 في المرسة في خانوق في خانوق مدقوق في خانط وهو ميت لا روح فيه وسئل من وليه هل له غريم في ذلك
 مدقوق في خانط فأجاب أن غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان لثلاثة نفر سماهم فما الحكم في ذلك
 وهو ميت فأدعى أجاب إذا لم يكن بثر القتل لجرح أو خروج دم من أذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب
 عليه على ثلاثة آيات فلاقسامة ولا دية فيه إذا الظاهر أنه مات حتف أنفه وإن كان بثر القتل بثنى جما
 ذكر وكان في داخل دار المذكورين وأدعى عليهم وليه القتل فعليه القسامة وعلى عاقلتهم
 الدية وإن لم يكن بدارهم وكان في محلهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وإن لم يكن
 في دارهم ولا في محلهم فلا قسامة ولا دية عليهم والبينة على وليه واليمين عليه هذه
 وتسقط القسامة عن أهل المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط
 القسامة عن أهل المحلة والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية
 إذا القياس في الدعاوى جميعها أن البينة على المدعى واليمين على المذكر ونخص
 دعوى القتل بما ذكرنا بالنص على خلاف القياس لحظر الدماء وهذا مما نصت
 عليه العلماء في كتبهم قاطبة والله أعلم سئل في جماعة بواردية وغيره بواردية
 أحد قوابطير خرج من البحر فخرجت بندقية من بندق أحدهم فقتل رجلا منهم ولا يعلم
 من هي وولي القاتل يقول حتى عنده هؤلاء البواردية يعينونه عند أحدهم والأكلم
 غرمائي هل إذا أقاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذي خرجت بندقية فقتلته
 تقبل بينته ويثبت القتل عليه وتنتفي دعوى القتل عنهم أم لا أجاب لا يثبت
 القتل عليه ولا تقبل بينتهم ولا تنتفي الدعوى عنهم إذا ادعوى لا تسمع إلا من صاحب
 الحق والبينة لا تقبل إلا لثبوتها أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى ليدفعوه
 بها وباب الدعوى مفتوح فإن عين المدعى واحد للدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت
 بينته وإن ادعى على واحد غير معين لا تسمع لأن شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه
 وإن ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله بسوايديهم أو غيرها صححت الدعوى ولا بد
 من بيينة تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفاصيل المسئلة
 والحمد لله ذا العالمين والله أعلم سئل في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل بيت من دار
 شخص ويقر به بندقية ولم يعلم قاتله ادعى ولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب
 الدار يقول إنما لعب بالبندة فخرجت عليه فقتلته فما الحكم في ذلك أجاب صاحب
 الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهم مسئلة من وجد

مطلب
 رجل وجد في رقبته
 مرسته وهو متعلق
 الشرعي صحبة جم
 غفير من المسلمين
 فوجد في رقبته
 مرسة بها عقدة
 وهو متعلق بالمرسة
 في المرسة في خانوق
 في خانوق مدقوق
 في خانط وهو ميت
 لا روح فيه وسئل
 من وليه هل له غريم
 في ذلك مدقوق في
 خانط فأجاب أن غريمه
 في ذلك فلان وفلان
 وفلان لثلاثة نفر
 سماهم فما الحكم
 في ذلك وهو ميت
 فأدعى أجاب إذا لم
 يكن بثر القتل لجرح
 أو خروج دم من أذنه
 أو عينه أو أثر خنق
 أو ضرب عليه على
 ثلاثة آيات فلاقسامة
 ولا دية فيه إذا الظاهر
 أنه مات حتف أنفه وإن
 كان بثر القتل بثنى
 جما ذكر وكان في
 داخل دار المذكورين
 وأدعى عليهم وليه
 القتل فعليه القسامة
 وعلى عاقلتهم الدية
 وإن لم يكن بدارهم
 وكان في محلهم فالقسامة
 والدية على جميع أهل
 المحلة وإن لم يكن في
 دارهم ولا في محلهم
 فلا قسامة ولا دية
 عليهم والبينة على
 وليه واليمين عليه
 هذه وتسقط القسامة
 عن أهل المحلة والدار
 إذا دعوى الولي على
 غير أهل المحلة والدار
 تسقط القسامة عن
 أهل المحلة والدار
 وتلحق دعوى الولي
 ببقية الدعاوى الشرعية
 القياسية إذا القياس
 في الدعاوى جميعها
 أن البينة على المدعى
 واليمين على المذكر
 ونخص دعوى القتل
 بما ذكرنا بالنص على
 خلاف القياس لحظر
 الدماء وهذا مما
 نصت عليه العلماء
 في كتبهم قاطبة
 والله أعلم سئل
 في جماعة بواردية
 وغيره بواردية
 أحد قوابطير خرج
 من البحر فخرجت
 بندقية من بندق
 أحدهم فقتل رجلا
 منهم ولا يعلم من
 هي وولي القاتل
 يقول حتى عنده
 هؤلاء البواردية
 يعينونه عند أحدهم
 والأكلم غرمائي
 هل إذا أقاموا على
 واحد منهم بينة
 أنه هو الذي خرجت
 بندقية فقتلته
 تقبل بينته ويثبت
 القتل عليه وتنتفي
 دعوى القتل عنهم
 أم لا أجاب لا يثبت
 القتل عليه ولا
 تقبل بينتهم ولا
 تنتفي الدعوى
 عنهم إذا ادعوى
 لا تسمع إلا من
 صاحب الحق والبينة
 لا تقبل إلا لثبوتها
 أو دفعه ولم يثبت
 عليهم بمجرد
 الدعوى ليدفعوه
 بها وباب الدعوى
 مفتوح فإن عين
 المدعى واحد
 للدعوى عليه
 سمعت دعواه
 وقبلت بينته
 وإن ادعى على
 واحد غير معين
 لا تسمع لأن
 شرط صحة
 الدعوى العلم
 بالمدعى عليه
 وإن ادعى على
 الجميع أنهم
 اشتركوا في
 قتله بسوايديهم
 أو غيرها
 صححت الدعوى
 ولا بد من
 بيينة تشهد
 عليهم طبق
 ما يدعى عليهم
 حتى يثبت
 مدعاه وقد
 علم تفاصيل
 المسئلة والحمد
 لله ذا العالمين
 والله أعلم
 سئل في غلام
 دون البلوغ
 وجد مقتولا
 في داخل بيت
 من دار شخص
 ويقر به بندقية
 ولم يعلم قاتله
 ادعى ولياؤه
 القتل على صاحب
 الدار وصاحب
 الدار يقول
 إنما لعب
 بالبندة فخرجت
 عليه فقتلته
 فما الحكم في
 ذلك أجاب
 صاحب الدار
 القسامة والدية
 ما لم يبرهن
 على ما ادعاه
 من قتله نفسه
 وهم مسئلة
 من وجد

مطلب
 جماعة خرجت
 بندقية من بندق
 أحدهم ولا يعلم
 من هي وولي القاتل
 يقول حتى عنده
 هؤلاء البواردية
 يعينونه عند أحدهم
 والأكلم غرمائي
 هل إذا أقاموا على
 واحد منهم بينة
 أنه هو الذي خرجت
 بندقية فقتلته
 تقبل بينته ويثبت
 القتل عليه وتنتفي
 دعوى القتل عنهم
 أم لا أجاب لا يثبت
 القتل عليه ولا
 تقبل بينتهم ولا
 تنتفي الدعوى
 عنهم إذا ادعوى
 لا تسمع إلا من
 صاحب الحق والبينة
 لا تقبل إلا لثبوتها
 أو دفعه ولم يثبت
 عليهم بمجرد
 الدعوى ليدفعوه
 بها وباب الدعوى
 مفتوح فإن عين
 المدعى واحد
 للدعوى عليه
 سمعت دعواه
 وقبلت بينته
 وإن ادعى على
 واحد غير معين
 لا تسمع لأن
 شرط صحة
 الدعوى العلم
 بالمدعى عليه
 وإن ادعى على
 الجميع أنهم
 اشتركوا في
 قتله بسوايديهم
 أو غيرها
 صححت الدعوى
 ولا بد من
 بيينة تشهد
 عليهم طبق
 ما يدعى عليهم
 حتى يثبت
 مدعاه وقد
 علم تفاصيل
 المسئلة والحمد
 لله ذا العالمين
 والله أعلم
 سئل في غلام
 دون البلوغ
 وجد مقتولا
 في داخل بيت
 من دار شخص
 ويقر به بندقية
 ولم يعلم قاتله
 ادعى ولياؤه
 القتل على صاحب
 الدار وصاحب
 الدار يقول
 إنما لعب
 بالبندة فخرجت
 عليه فقتلته
 فما الحكم في
 ذلك أجاب
 صاحب الدار
 القسامة والدية
 ما لم يبرهن
 على ما ادعاه
 من قتله نفسه
 وهم مسئلة
 من وجد

مقتولا في بيت أودار ولم يعلم قاتله وأجمع علماؤنا على أنه إذا ادعى أولياؤه على المالك
 فعلية القسامة والدية ما لم يثبت القتل على غيره أي على غير المالك والموت والشروع
 والفتاوى مترعة بها والله أعلم سئل في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ماذا
 يلزم فيه أجاب لا قاتل بالقسامة والدية في مثل ذلك حيث تحقق موته بسقوطه أو وقع في ماء
 بنفسه أو هو حاصل بفعل نفسه فكان هدرًا والاجماع منعقد على أن من قتل من وقع من يده
 لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في السارخانية نقلا عن النوارى من لا يورث
 صبي مات في ماء أو سقط من سطح إن كان ممن يحفظ نفسه لا شيء على الأبوين وإن
 كان لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة إن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحدهما فعليه
 الكفارة وذكر عن الفقيه أبي القاسم في الوالدين إذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من
 سطح أو وقع في ماء فمات لا شيء عليهما إلا التوبة والاستغفار واختار الفقيه أبو الليث
 أنه لا كفارة على أحدهما إلا أن يكون سقط من يده وفي الظهيرية الفتوى على ما استأثره
 أبو الليث انتهى والله أعلم سئل في قتل وجد بسط البحر المالح وليس مملوكا لا أحد
 ولا يسمع فيه الموت فما الحكم أجاب هو هدر لا قسامة ولادية فيه والله أعلم
 سئل في امرأة باعت حصةها في دار لقريب لها وأبقاها ساكنة بها فأصبحت محروقة
 بنار في البيت الذي بالدار المبيعة لكونها عاجزة كفيفة صماء فكشف عليها أهل يلزم
 أهل الدار والجيران والمحلة شيء من غرامة أودية أو لا يلزم أحد شيء من ذلك أجاب
 لا يلزم أحد شيء في ذلك لادية ولا غرامة إذا العجاء جاراى فعلها فما بالك بفعل النار
 هذا لا قاتل به من فقهاء لا مضار والله أعلم سئل في أهل قرية يشهد بعضهم بعض
 أنه قاتل لهذا القاتل المدعى قتلهم بجرهم هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا أجاب
 لا تقبل شهادة بعضهم على بعض منهم باتفاق أئمتنا لأن الخصومة قائمة مع الكل
 والشاهد يقطعها عن نفسه فكان مثهما فلا تقبل شهادته وهذا باتفاق أبي حنيفة
 وصاحبيه إلا في رواية ضعيفة عن أبي يوسف لا يعمل بها والله أعلم سئل فيما إذا وجد
 قاتل بئر هي أقرب لقرية من أخرى وقد شوهد تحت شجرة هي أقرب للآخرى دم سائل
 ولم يثبت كون القاتل قتل نفسه تحتها ثم نقل وألقى في البئر ما الحكم فيه أجاب
 أعلم أنه يجب النظر أولا إلى دعوى الولي فإن ادعى على أهل قرية منهم أو ثبت كون البئر
 بأرضها لا بأرض أخرى كالقسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب للآخرى أم لا
 حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا وإن لم تكن ملكا فعلى أقربها للبئر خاصة لأن
 الوجود في البئر كالوجود على ظاهرها والحكم في الوجود كذلك يعتبر الملك أو لا
 فإن لم يوجد فعلى أقرب لقرتين ما لم يدع الولي على الأبعد فإذا أنكر كل من أهل

مطلب

لا شيء في الصغير

إذا سقط من سطح

أو وقع في ماء

سواء الكفار على

من وقع من يده

من لا يورث

صبي مات في ماء

أو سقط من سطح

إن كان ممن يحفظ

نفسه لا شيء

على الأبوين

وإن كان لا يحفظ

نفسه فعليهما

الكفارة

إن كان في حجرهما

وإن كان في حجر

أحدهما فعليه

الكفارة

وذكر عن الفقيه

أبي القاسم في

الوالدين إذا لم

يتعاهدا الصبي

حتى سقط من

سطح أو وقع في

ماء فمات لا شيء

عليهما إلا التوبة

والاستغفار

اختار الفقيه

أبو الليث أنه لا

كفارة على أحدهما

إلا أن يكون سقط

من يده وفي

الظهيرية الفتوى

على ما استأثره

أبو الليث انتهى

والله أعلم

سئل في قتل

وجد بسط البحر

المالح وليس

مملوكا لا أحد

ولا يسمع فيه

الموت فما الحكم

أجاب هو هدر

لا قسامة

ولادية فيه

والله أعلم

سئل في امرأة

باعت حصةها

في دار لقريب

لها وأبقاها

ساكنة بها

فأصبحت

محروقة بنار

في البيت الذي

بالدار المبيعة

لكونها عاجزة

كفيفة صماء

فكشف عليها

أهل يلزم

أهل الدار

والجيران

والمحلة شيء

من غرامة

أودية أو لا

يلزم أحد شيء

من ذلك

أجاب لا يلزم

أحد شيء في

ذلك لادية

ولا غرامة

إذا العجاء

جاراى فعلها

فما بالك بفعل

النار هذا لا

قاتل به من

فقهاء لا

مضار والله

أعلم سئل في

أهل قرية

يشهد بعضهم

بعض أنه قاتل

لهذا القاتل

المدعى قتلهم

بجرهم هل

تقبل شهادة

بعضهم على

بعض أم لا

أجاب لا

تقبل شهادة

بعضهم على

بعض منهم

باتفاق

أئمتنا لأن

الخصومة

قائمة مع

الكل والشاهد

يقطعها عن

نفسه فكان

مثهما فلا

تقبل شهادته

وهذا باتفاق

أبي حنيفة

وصاحبيه إلا

في رواية

ضعيفة عن

أبي يوسف

لا يعمل بها

والله أعلم

سئل فيما إذا

وجد قاتل بئر

هي أقرب

لقرية من أخرى

وقد شوهد تحت

شجرة هي أقرب

للآخرى دم

سائل ولم

يثبت كون

القاتل قتل

نفسه تحتها

ثم نقل وألقى

في البئر ما

الحكم فيه

أجاب أعلم

أنه يجب

النظر أولا

إلى دعوى

الولي فإن

ادعى على

أهل قرية

منهم أو ثبت

كون البئر

بأرضها لا

بأرض أخرى

كالقسامة

والدية عليهم

سواء كانت

البئر أقرب

للآخرى أم

لا حيث كانت

الأرض التي

بها البئر

ملكاً وإن لم

تكن ملكاً

فعلى أقربها

للبيتر خاصة

لأن الوجود

في البيتر

كالوجود على

ظاهرها

والحكم في

الموجود كذلك

يعتبر الملك

أو لا فإن لم

يوجد فعلى

أقرب لقرتين

ما لم يدع

الولي على

الأبعد فإذا

أنكر كل من

أهل

القرية من ملكية الارض التي بها البئر فالقول قوله ونرجع الى اعتبار الاقرب ولا اعتبار
الى مجرى وجود الدم السائل من غير وجود القتل لاحتمال ان دم غيره وبوجود دم سائل
من غير قتل لا يجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر ما لم تقم بينة ممن ادعى عليهم اولى
وهم أصحاب القرب من البئر بأنه نقل من تحت الشجرة وانتهى في هذا الموضوع فان ثبت
ذلك بالبينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم ولزم القرية الاخرى لان الثابت
بالبينه كالثابت عياناً فكأنه قد شهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار الملك ولا شبه
بعده القرب وان ادعى على الابعد ولم يك ما كالا قسامة ولا دية واعتبرنا في ذلك البينة
والاقرار واليمين والنكول كسائر الدعاوى ان برهن الولي على دعواه ثبت مدعاه ولا خلاف في
قول المدعى عليهم باليمين الحاصلة ان ثبت كون البئر ملكاً لاهل القرية فالقسامة والدية عليهم ولا يفي
الاقرب منهما ما لم يثبت تحويله ونقله من الابعد الى الاقرب فلا اعتبار بالقرب وبعده مع ثبوت
الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك الاعتبار بالاقرب مع دعوى الولي على
اهله وقد سأل السائل عن التحالف ولا تخالف عندنا في هذا الباب رأساً واحداً وسأل أيضاً
عن جرم الحاكم السبي وجرمه لكل من اهل الاقرب والابعد ظلم لا يصل له شرعاً وقد علمت الاحكام
قتل وجدي في قلة بهذه الجمل الواضحة من الكلام والله اعلم ^{مطلب} مثل في قتل وجد في قلة لا سالن طوا ووليته
لما لا يهاول ياره يدعون على جماعة انهم نقلوه اليها وهم مقررون بانهم ما قتلوه هل يلزمهم القسامة والدية
ياعون على جماعة مع اعترافهم لهم بانهم ما قتلوه أم لا أجاب حيث ما اقرؤا اعني اولياء القتل بان
انهم نقلوه اليها المدعى عليهم وهم اهل القرية ما قتلوه لا يلزمهم قسامة ولا دية اذا ثبت عليهم الاقرار ان الاقرب
وجهة على المقر فيلزم به شرعاً وقد عرض الفريقان على امرهما ولم يذكر لي اقرار اولياء القتل
بانهم ما قتلوه ولو ذكره ما اجمعتهم يلزمهم القسامة والدية اذا اقرارهم بذلك ينعمهم الدعوى
لان حجة من الحجج الشرعية يمنع الدعوى حيث ثبت ذلك لا وجه لطلبهم معه والله اعلم ^{مطلب}
في حكم القتل ولو سئل في مسجد القرية اذا وجد فيه قتل ما حكمه وما الحكم فيما اذا كانت كبيرة ووطئها
في مسجد القرية او مساجد متعددة ووجد في أحدها قتل أجاب حكم الموجود في مسجد ها كما لو وجد فيها
في أحد مساجدها وهو معلوم الحكم واذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسامة وديته على
مطلب اذا وجد قتل في قرية اهل محله لانهم الاول يتدبير اموره كما اذا وجد في دار رجل منها فاعلى عاقلته لا على
موقوف على مدرسة اهل محله الحاصل انها على عاقله الاخضر الاحق بتدبير الموضوع والله اعلم سئل في رجل
فانقسامه والدية على اهل محله الحاصل انها على عاقله الاخضر الاحق بتدبير الموضوع والله اعلم سئل في رجل
الموقوف عليهم حيث وقف مدرسة على الاطم بالمذهب الفلاني في بلدة كذا او على معبد وعشرين متفقها وعلى
كانوا معلومين واما اهل شعائر ولم يسم احدا منهم وشرط النظر لمدارسها ووقف على ذلك كله قرية ووجد
اذا وجد في وقف اهل شعائر ولم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية السكان الفارسين
المسجد كما في نالدين في قتل ولم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية السكان الفارسين
بنيانها كالموجود الزراع أم على الموقوف عليهم هؤلاء أم لا قسامة والدية في بيت المال قياساً الموقوف مثل
فيه

هذه المدرسة على وقف الجامع أجاب القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا
معلومين قال في التارخانية نقلاً عن البقال إذا وجد القاتل في وقف الجامع المسجد
فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلومين
فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي مخ الفقار بعد نقول كثيرة ذكرها قال فتحرر من كلامهم
أن القاتل إذا وجد في أرض فلا يخلو أمّا أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت
مملوكة فالدية والقسامة على الملاك وإن كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لأن العبرة
للملك والولاية كما قدمناه وإن كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة والدية لأن
تدبيره إليهم والله أعلم وقال قبله وإن كان مباحاً إلا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت
المال ذكر هذا القيد هلال وأكرخى رحمها الله تعالى هو ولا شبهة أن القرية الموقوفة
على معلومين ليس على أهلها قسامة ولا دية لأن الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير
دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعيين الموقوف عليهم بشرط
الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فافهم والله أعلم وأما مسجد المحلة وشارعها
أما وجب على أهل المحلة لأنهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم سئل في قرية ذات
محلات وجد في أحدها قاتل لم يعلم فأتاه هل القسامة والدية على أهل القرية
كلهم وتكون كالمحلة في المصرايم على أهل تلك المحلة وتكون كل حارة محلة على حدة أجاب
القسامة والدية في القاتل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في كل بلدة على
المحلة التي يوجد فيها القاتل بلا شبهة إذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها والقسامة
والدية على من عليه التدبير مطلقاً سواء كان في مصرايم أو قرية لأن عليها التدبير وأهل
كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم سئل في قاتل وجد في دار
إنسان هل عليه القسامة والدية على عاقلته لا على أهل قريته أجاب نعم عليه القسامة
والدية على عاقلته كما طبقت عليه متون المذهب قاطبة وشروطها وفقاً وليس
على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه ما صورته مولانا شيخ الإسلام أفدتم
أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته فما القسامة والدية وما العاقلة وما
مقدار الدية وهل تجب حالا أو مؤجلاً وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما
يفعل إذا لم تتسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب هذا
الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاوي في الحبس
على بيت المال بنحو ذلك مفضل معللاً أجاب القسامة الإيمان التي يقسم بها
مالك الدار مثلاً وسببها وجود القاتل وركبها إجراء اليمين على إسمائه وشرطها بلوغه
وعقله وحرّيته ووجود أثر القتل وتمثيل اليمين خمسين وحكمها القضاء بوجوب

مطلب
إذا وجد قاتل في محلة
فالقسامة والدية
على أهلها دون أهل
القرية

مطلب
إذا وجد قاتل في دار
إنسان فالقسامة
والدية عليه دون
أهل القرية

لوث ما ندية على من من المذكورين يتناول الحكم بشرطه الشرعي أجاب على صاحب الدار القسامة
والدية على عاقلة قال في مجموع النوازل اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان ناذلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة
وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة ام وهذه المسئلة اجتمع فيها قولاهما لوجود الاختلاف
فيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة على قولها بلا شبهة لكن قالوا عندنا
انما كان كذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة فكان ولاية التدبير اليه فلزمه حماية
البقعة عن ان تراق فيها الدماء لا انا نحكم عليه بان القاتل حقيقة حتى لو كان له دار يد مشق
سكنها جماعة باجادة أو عادة مثلا وهو بيت المقدس فوجد فيها قتل فعليه قاتل
في المحيط واذا وجد القاتل فدأربها سكان وأربا بها عيت فالدية والقسامة على أربا الدار
في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على اهل
القرية ولا على من كانا بانيتين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة
وأما اللوث بما ذكره لا يستلزم في القسامة لا تقول به كما نص عليه الشراح قاطبة والله أعلم
سئل في قرية موقوفة على مصالح الحرم من الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا
قسامة ولا دية عليهم فمن وجد بارضا قتيلا أجاب لا قسامة ولا دية على أهلها وقد
سرح علماونا بان القاتل اذا وجد بارض موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على
الموقوف عليهم واذا كان موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة ولا دية على بيت المالك
وقالوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا
من هذا القبيل والحاصل ان لا قسامة ولا دية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفا على معينين
أم على غير معينين وانما يتبع ولي المقتول الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية
وان كانوا غير معينين يتبع بيت المال بالذقة فقط ان طلب لك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم
والحال هذه والله أعلم سئل في نساء وصبيان يستقون من مخرج بقرية سقطت
صغيرة به من بينهم تسقى فماتت غرقا هل يجب لها على عاقلة من يستقى قسامة ودية صغيرة من بينهم
أم لا يجب واذا ادعى عليهم أولياؤها بانهم دفعوها ودفعها أحدهم فسقطت في البئر فماتت غرقا فادعى
بذلك يلزم فيها عليهم بمجرد دعواهم ما يلزم في القاتل اذا وجد في المحلة او القرية اذا ادعى بانهم دفعوها
وليه القتل عليهم من القسامة والدية أم لا أجاب لا يجب لها القسامة ولا الدية لأجل حال
وقوعها بزللة قدمها لا بفعل فاعل مختار ووقوعها بزللة قدمها لا يوجب على أحد شيئا
باجماع العلماء والقتيل الذي تجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يحال على سبب
ظاهر قوي يمنع وجوبها وهذا يحال على سقوطها لانه سبب ظاهري قوي لا يغار عليه
فان ادعى أولياؤها على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من بينة وهي عدلان أو عدل وامرأتان

مطلب
اذا وجد قاتل في قرية
موقوفة فلا قسامة
ولا دية على أهلها ولا
القسامة والدية على
الموقوف عليهم ان
كانوا معينين ولا
فالدية في بيت المال

مطلب
نساء وصبيان
يستقون من
مخرج سقطت
صغيرة من بينهم
فماتت غرقا فادعى
أولياؤها عليهم
بأنهم دفعوها

مؤثوقان بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون البينة او الاقرار من يعتبر اقراره شرعا والله أعلم
 سئل في بناء يبنى للناس بالاجرة بنى لشخص مكانا ورق له بيتا ومعه اجرة يعملون مياونة
 سقطت على رأسه اُحجار من سقف البيت الذي يرقه في حال مرمرته فارقت رأسه فذلك
 هل تجب القسامة والدية على عاقلة مستعملة أم لا وهل اذا كشف عليه فوجد في البيت المذكور بهذه
 الضبعة فادعى اولياؤه القتل على المستعمل وشهدت اجراء المياومة بأنه مات بسبب سقوط
 الاجار عليه من غير فعل المستعمل تقبل شهادة تم ويندفعون أم لا اجاب لا قسامة
 ولا دية فيه حيث علم موته بالسبب المذكور انما القسامة والدية في قتل جمل امره كما في
 سائر تركب الفقه محرر مستطور والذي هلك بسقوط الاجار والحال هذه معلوم الحال
 لامرته فيه ولا اشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعمال اذا لا يجوزون بشهادتهم
 لانفسهم مغنيا ولا يدفعون عنهم مفرها والحق احق ان يتبع وبكلمة الحق يردع ويصدق
 ومن قتله الجرح بغير فعل البشر فهو بالاجماع هدر والله أعلم سئل في قتل وجد بقرية
 اذا وجد قتل بقرية وقد اشهر ان قاتله فلان بن فلان منها هل اذا اقام اهل القرية البينة من غيرهم ان
 واقام اهلها بينة قاتله فلان المذكور تقبل وتندفع اولياؤه عنهم أم لا وهل لاهل القرية اذا لم تكن بينة
 من غيرهم ان قاتله فلان المذكور تقبل وتندفع اولياؤه عنهم أم لا وهل لاهل القرية اذا لم تكن بينة
 فلان تقبل وان لم تخلف الاولياء على ذلك وان نكلوا قضى عليهم اجاب نعم اذا اقاموا على ذلك بينة
 بضموا فلم تخلف تندفع الاولياء عن اهل القرية ولهم اذا لم تكن بينة تخلفهم على نفي العلم بذلك وان نكلوا
 اولياء المدعى عليه فنفى عليهم به والله أعلم سئل في قتل وجد في خيمة رجل نازل بها في مكان ما الحكم الشرع
 اذ اوجد قتل في خيمة فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاصحاب اجاب قال في الهداية ولو وجد
 ان كان في ارض مملوكة فالقسامة قاتل في معسكرا قاموا بفلاة من الارض لملك لاحد فيها فان وجد في خباء او فسطاط
 والدية على مالها فعلى من يملكها القسامة والدية وان كان خارجا من الفسطاط فعلى قرب الاخية
 والا فعلى من يملكها اعتبار الليد عند انعدام الملك وان كان للارض مالك فالعسكرا لسكان فثبت ذلك
 وان وجد خارجا اعتبار الليد عند انعدام الملك وان كان للارض مالك فالعسكرا لسكان فثبت ذلك
 فعلى قرب الاخية عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلا فلا يبي يوسف رحمه الله اه ومثله في كثير من الكتب
 كالولوالجية والظهيرية وتويرا لا بصار وشرح الدرر والغرر وغيرها والنقل في
 فاما آدميا فذفع ذلك مستفيض فعلم بذلك انه ان لم يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من فيها من
 والده الدية باذنه السكا وان كان لها ملاك فهما على الملاك عند الامام والله أعلم كتاب المعاقلة
 ليس لو المذنب يرجع عليه الا بقتل في رجل قصد بندقه صيدا فأصاب آدميا فقتله فذفع والده دية باذنه فهل
 يتخصم وما في لا له الرجوع عليه بجميع ما دفع او بمقدار ما يلزمه من الدية واذا اقلتم انما يرجع بمقدار ما
 يلزمه هل يرجع الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كاشنة من كانت سواء كانت
 من اهل الديوان او القبيلة او ممن يتناصرهم أولا يرجع لتبرعه اجاب القائل لا
 تستقيم مطالبته بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والقاتل كاحدهم واذا علمت ذلك
 لانه متبرع

مطلب
 اذا ماتت له سبب
 سقوط حجر على رأسه
 هو هذر وتقبل
 شهادة الاجراء
 العالمين معه على
 ذلك

مطلب
 اذا وجد قتل بقرية
 واقام اهلها بينة
 من غيرهم ان قاتله
 فلان تقبل وان لم
 تخلف الاولياء على ذلك
 وان نكلوا قضى عليهم
 بضموا فلم تخلف تندفع
 الاولياء عن اهل القرية
 ولهم اذا لم تكن بينة
 تخلفهم على نفي العلم
 بذلك وان نكلوا
 اولياء المدعى عليه
 فنفى عليهم به والله
 أعلم

مطلب
 اذ اوجد قتل في خيمة
 فيه الجواب مع بيان
 النقل في ذلك من كتب
 الاصحاب اجاب قال في
 الهداية ولو وجد
 ان كان في ارض مملوكة
 فالقسامة قاتل في
 معسكرا قاموا بفلاة
 من الارض لملك لاحد
 فيها فان وجد في
 خباء او فسطاط
 والدية على مالها
 فعلى من يملكها
 القسامة والدية
 وان كان خارجا
 من الفسطاط
 فعلى قرب الاخية
 والا فعلى من
 يملكها اعتبار
 الليد عند
 انعدام الملك
 وان كان
 للارض مالك
 فالعسكرا
 لسكان
 فثبت ذلك
 وان وجد
 خارجا
 اعتبار
 الليد
 عند
 انعدام
 الملك
 وان كان
 للارض
 مالك
 فالعسكرا
 لسكان
 فثبت ذلك

مطلب
 فاما آدميا فذفع
 ذلك مستفيض
 فعلم بذلك
 انه ان لم يكن
 للارض مالك
 فالقسامة
 والدية على
 من فيها من
 والده الدية
 باذنه السكا
 وان كان لها
 ملاك فهما
 على الملاك
 عند الامام
 والله أعلم
 كتاب المعاقلة
 ليس لو المذنب
 يرجع عليه
 الا بقتل في
 رجل قصد
 بندقه
 صيدا
 فأصاب
 آدميا
 فقتله
 فذفع
 والده
 دية
 باذنه
 فهل
 يتخصم
 وما في
 لا له
 الرجوع
 عليه
 بجميع
 ما دفع
 او بمقدار
 ما يلزمه
 من الدية
 واذا اقلتم
 انما يرجع
 بمقدار
 ما يلزمه
 هل يرجع
 الاب
 الدافع
 بالباقي
 على بقية
 العاقلة
 كاشنة
 من كانت
 سواء
 كانت
 من اهل
 الديوان
 او القبيلة
 او ممن
 يتناصرهم
 أولا
 يرجع
 لتبرعه
 اجاب
 القائل
 لا
 تستقيم
 مطالبته
 بجميع
 الدية
 لانها
 على
 جميع
 العاقلة
 والقاتل
 كاحدهم
 واذا علمت
 ذلك
 لانه
 متبرع

فذنه لو ابداه أو جب الرجوع عليه بما يخصه فقط فيرجع ابوه عليه بما عليه فقط ويكون
 مستتر عا بما عداه من حصه من لم يأذن من العاقلة فافهم والله أعلم سئل في راعيتين
 تضاربا بالعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يصروا أحدهما أحبا فراش وقضى
 الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي يقول للشئ كن فيكون فادعى
 اولياؤه انه مات بتلك الشجرة وصاحبه يحدكون الموت بسببها ويقربا لضرب هل يلزمه
 وعاقلة دية أم لا ما لم تقم عليه بينة بانه مات من تلك الضربة لاسيما ولم يصرح صاحب
 فراش منها ولم يتعطل عن قضاء مصالحه الخارجية أجاب لا يلزمه ولا عاقلة دية
 له اذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترافا بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا يلزم الدية حتى
 تقوم عليه بينة بانه لزم الفراش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو كأحدهم أو
 يقر بأنه ضربه ومات من ضربته فتلزمه الدية ولا شئ على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب
 باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما ليس كذلك بخواله
 الذي قتل ونحوه والله أعلم سئل في امرأة ضربت أخرى فالتقت جنيها وماتت بعد
 فما الحكم الشرعي في ذلك أجاب يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرة وهي نصف
 عشر الدية للجنين وعاقلتها عصبتها النسبية فلا يدخل الزوج ولا أقارب حيث لم يكونوا
 من عصمتها النسبية والله أعلم سئل في رجل صوب بندقة بخور رجل برميها فضرها
 رجل بعصا يلقيها من يده فوافق ضرب برطها وضعه النار فيها فأماها فأصاب رجله
 غير المصوب بخور وقتله فهل الدية على صاحب البندقة أم على صاحب العصا أجاب الدية
 على صاحب البندقة لا على صاحب العصا اذ صاحب البندقة مباشر وصاحب العصا متسبب
 واذا اجتمعا قدم المباشرو هذه قاعدة لم تختلف العلماء فيها فيما علمت والله أعلم ثم سئل
 بعد عام من طرف صاحب البندقة بما حاصله ان صاحب العصا لما ضربها اصابت النار فالتقاها
 على محل البارود فخرجت البندقة بفعله فأجاب وكان قد اعترض الجواب الاول بعض الخبايلة
 بما صورته ان ثبت ان صاحب العصا لما ضربها اصابت النار فالتقاها على محل البارود فخرجت
 البندقة بفعله فالدية على عاقلة صاحب العصا لانه المباشر والحال هذه والحاصل ان ولي
 المقتول اذا ادعى على واحد معين منها فعليه اثبات المباشرة كما وصفنا فان ادعى على صاحب
 العصا انه هو المباشر على الكيفية المشروحة وأقام بينة على ذلك لزم عاقلة الدية وهو
 كأحدهم وان ادعى على صاحب البندقة انه المباشر على ما شرخنا وأقام بينة على ذلك لزم
 عاقلة الدية وبه وبدون دعواه لا يلزم عاقلة واحد منهما هذا اذا ذكر صاحب البندقة الضرب
 وادعى انها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله أما اذا اعترف بوضع النار على محل البارود
 وادعى ان نحوها الجملة للمقتول بفعل صاحب العصا فقد صار معترفا بالمباشرة لزمه الدية

مطلب
 رجل ضرب آخر
 ولم يصروا أحبا
 فراش ثم ما يدعى
 اولياؤه انه مات
 بالضرب والضرب
 يقربا لضرب ويكفر
 الموت بسببه

مطلب
 امرأة ضربت أخرى
 فالتقت جنيها وماتت
 بعد
 مطلب
 اذ اضرب رجل
 ببندقة فضرها
 رجل بعصا يلقيها
 من يده فوافق
 ضربه وضع النار
 فيها فأصابته
 وقتله
 مطلب
 اذ اضرب رجل
 ببندقة فضره
 رجل بعصا يلقيها
 فخرجت وقتلت
 ادنا نا وفي الحكم
 تفصيل ذكره
 المؤلف

في ماله ولا يلزم عاقلة اذا عاقلة لا تعقل عدا ولا عيدا ولا مالزم بالسليم والاعتراف .
 وعنه المسئلة دقيقة ويتشعب منها شمول تخفي على من يظن انه لم يستيقظ الفهم ويحيط
 فيها بخطط العشواء ويقف فيها رقوق الحمار الموقرة في الجبال ويتغير فيها نية البعير الموقر
 في حزن الجبال ليت شعري لو اقيمت عليه معالطة فقبل له لو اخلعنا فقال صاحب البندقة
 لصاحب العصا انت الذي ضربت فانزلت النثار والقبتهما على محل البارود حتى حزحت فعلى
 عاقلتك الدية وقال صاحب العصا بل انت الذي اقيمت النار على محل البارود حتى حزحت
 فعلى عاقلتك انت الدية ماذا يجب فأجاب جواب اجاب به يبرزه ويرسله لنا فان نظرنا
 من غمذراعته في هذا الفن الى الابطا اعترفنا له بالفضل ولا يفترض على ولاية الامور ان
 يعاملوه بالكف من ان يقبض بيده قلم يمدده الى الفتوى فانما هي نقال الناس بحملها
 المفتي على ما تقه اعادنا الله من شروا نفوسا وسيئات اعمالنا وهذا لنا للصواب
 ونحانا من الوقوع في الدعوى واجارنا بفضل من الاهواء الفاسدة ولقد صدق من قال
 واذا ما خلا البيان بأرمني طلب الطعن وحده والتزالا والله الموفق للصواب
 والله أعلم سئل في ضيف وجده مقتولا في بيت مضيقه وقلتم بوجوب القسامة والدية
 على عاقلة ولم تسع عاقلة واجب الحول المقدر شرعا فعلى من الباقي منه اجاب هو في
 بيت المال كما اشار الى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم حلة الى اخرى في الباقي قائلا فيكون
 جناية شخص لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جناية شخص لا عاقلة له وقد تقر ان جناية
 الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في غيرها من المعتبرات والله أعلم كتاب
 الوصايا سئل في رجل اوصى بأن يدفن في مسكنه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا
 اجاب ليس عليهم مراعاتها والا فضل الدفن في مقابر المسلمين والله أعلم سئل
 في رجل تزوج في رجل نصيبه القاضى وصيا على ايتام اخيه ولليت زوجة وكلت اباه في القاسمة
 مع وصي الايتام والاشهاد والتبارى العام معه ففعل واشهد بالوكالة الثابتة عن ابنته انه قبض جميع ما تستحقه
 من متروكات زوجها ولم يبق لها عنده قليل ولا كثيرا استوفته ماعدا الدين الذي بذمه
 في توصي المذكور أنا من معلومين ثم الآن يدعي الاب المذكور بالوكالة عن ابنته على الوصي المذكور اعيان
 ما بقي من متروكات زوجها غير ما قسم له من متروكات زوجها ويطلب حقه من الوصي المذكور
 الوصي فيما بيده وهل اذا اخنت الايمان بالله راحم وقت القسمة لاجل القسمة يلزم الوصي
 اخذ ما اخنت به أم لا اجاب لا يقبل مجده قوله ولا يعطى بدعواه شيئا مما ادعاه
 فيقول قول الوصي فيما بيده أو لم يذ او من تركه أخيه لو تركه أبيه ما ذكل من كانت له يد
 مدانة على شيء فالقول قوله فيه بيمينه ان طلبها مدعيه وأما لزوم الوصي اخذ ما اخنت
 به لاجل القسمة فلا تأمل به بل شرآ مال اليمين من نفسه لنفسه غير جائز لانه كالوكيل

مطلب
ادام
شعب
المقالة
الدية
المباقي
في
بيت
الحال

مطلب
أوصى
بن يده
في
مسكنه

مطلب
فصل
بر الزوجة

مطلب
في
توصية
الوصي

مطلب
في
توصية
الوصي

مطلب
في
توصية
الوصي

مطلب
في
توصية
الوصي

مطلب
في
توصية
الوصي

مطلب
في
توصية
الوصي

ولا يعقد لنفسه كما صرح به في الاشياء والنظائر عازيا لشرح المجمع من الوصايا فكيف يلزم
 به ان يمتنع لاجل القسمة لينظر به حفظ كل واحد من الورثة وفي البرازية لو ابرأ أحد الورثة الباقي
 له ادعى التركة وانكروا لا تسمع دعواه وان اقرت بالتركة امرها بالرد عليه والله اعلم **سئل**
 في وصية باع دار اليتيم وكتب صك التبايع وفيه ان الوصي باع لوجود مسوغ شرعي باع البيع
 وهو الحاجة للفقرة والكسوة وكون الدار آلت الى الخراب وانه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقمينة
 تشهد انه بمنى المثل وكان المشتري حدم من بناء الدار شيئا وجددها بنائها والآن كبر اليتيم
 واتى غنيا فاحشا هل تسمع دعواه أم لا اجاب نعم تسمع دعوى اليتيم بعد بلوغه وقبل
 بيته على ان البيع كان بالغين الفاحش ولا يمنع من ذلك ما ذكر في صك التبايع فلو اقام المشتري
 بيته ان قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن واقام هو بيته فبيته الغبن اولى قال في البرازية
 في الدعوى ولو برهن على انه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على انه كان بالغين قبل
 بيته المشتري اولى لان ريثبت الزيادة والاكثر على ان مثبت القلة اعنى الغبن اولى وفيه
 الاحكام في الوصية ادعى محمدا في يده ارضا من جهة أبيه فاقام ذو اليد البيته انه اشتراه
 من وصيه بمثل القيمة واقام المدعى بيته ان قيمته زيادة على ما أثبتته ذو اليد فقبل
 البيته المثبتة الزيادة اولى وقال كثير المثبتة لقلة القيمة اولى قفيه وعن سيف السائل
 وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غنيا واقام بيته واقام المشتري بيته ان قيمة
 الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيته الغبن اولى قفيه وما عليه الاكثر هو الذي عليه المعول
 وقد اقتصر عليه الشيخ محمد الغزي في مثله تنوير الابصار في باب الشهادة واذا فسخ البيع
 بحكم الغبن فما جدد المشتري من البناء ان كان بالات هي ملكه لا خفاء ان صاحب الملك
 يملك النقص وان كان ينقص البناء الاول فليس للمشتري رفعه وهو ملك لصاحبه
 فان زاد المشتري في ذلك زيادة اعطى قيمة الزيادة من غير اعطاء اجر العامل وما هدمه
 المشتري من بناء الدار يضمن حصة البناء ونقصه لما لكان ان كان قائما وان كان استهلكه
 يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله اعلم **سئل** في وصي قاض باع كرم المهرزوجة
 الميت وكتب صك التبايع وفيه انه نودي عليه في الاسواق ومحل الرغبات فلم يوجد له
 راغب باز يد من ذلك فبيع للمهر الزوجة اذ لا مال له سواء وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى
 انه بغين فاحش واقام بيته على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقض البيع نظرا لبيتيم
 وهل اذا اقام المشتري ايضاً بيته بانه بالعدل ترحم بيته أم بيته الغبن اجاب نعم
 تقبل البيته على انه كان بالغين واذا افتراضت بيته الغبن وبيته العدل فبيته الغبن
 اولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني ان الوصي الاول كان باعه بغين فاحش او باع
 العقار المتروك لفضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويبطل البيع انتهى ومثله تقديم

مطلب
 اذا ادعى بيتيم
 ان بيع الوصي كذا
 بالغين الفاحش
 والمشتري ان يقبل
 القيمة ببيتيم
 البيت اولى وادعى
 فسخ البيع فما
 حدمه المشتري
 الخ

مطلب
 باع الوصي عقار
 البيت ثم عزل
 غيره فاذا ادعى
 الوصي الثاني ان
 بيع الاول بالغين
 وادعى المشتري انه
 بالعدل نقده
 بيته الوصي الثاني
 وبفسخ البيع

بينة الغبن المذكورة فالبرازية والخلاصة ومشتل الاحكام وغيرها وهو الرابح الذي عليه
 الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوعة للصحيح من الاقوال فكان عليه المصير والله اعلم
 سئل فيما اذا لم يجز بيع دار اليتيم بالغبن الفاضل وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد سنين
 الى اليتيم بعد بلوغه او قبل هل يلزم له اجرة أم لا اجاب ظاهرا الرواية لا تلزم لان مكة
 تباع ويل الملك ومن الحق دار اليتيم بالوقف اوجب اجرة المثل والله اعلم سئل في وصي ايتام
 باع نصف كرم لهم مشتل على شجارتين وعنب وغير ذلك لرجل يبيع كل ربع منه مؤجلا الى سنة
 وتسلمه المشتري وصار ياكل غلته ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى الوصي
 الثمن واستمر المشتري ياكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر الايتام فادعوا على المشتري
 بطلان شرائه لعدم المسوق والرجوع بما استهلكه من ثمرته هل يصح دعواهم ام لا اجاب
 قد تقرر عدم جواز بيع عقار القيمة عند التأخرين الاحتاج الى ثمنه لافضاء لها الا من
 ثمنه كفقة او دين لا يقضى الا منه او وقع في يد متقلب او كانت غلته لا ينفق به ثمنه او
 بيع بضعف قيمته وصرح في القادرية نقلا عن المستقن ان بيعه والحال هذه باطل
 فيحتمل علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع بما اكله المشتري حيث لا مسوغ له مما ذكره
 صحيحة يجب سميها او يقضى بموجبها وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذا سيع الباطل
 حكمه حكم العدم ومال اليتيم معصوم محرم ورد فيه من الآيات والاحاديث ما يوقف
 من قرب اليه على غاية السوء ونهاية الاسف لما فيه من العظم وعلى حرمة اجعت الامم
 سئل في الجذاب الاب هل يملك بيع منقول اولاد ابنه أم لا وهل الشجر الغروس
 في الارض المحركة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم بجواز بيع المنقول اجاب نعم
 يملك ذلك قال في مخ الغفار شرح تنوير الابصار نقلا عن الفصول العبادية اذ امارات
 الرجل ولم يوص الى احد كان لابيه وهو الجديع العروس والشراء انتهى ومثله في اغلب
 بيع الوصي منقول الكتب وذلك بشرط ان لا يكون بما لا يتغابن الناس في مثله كما هو مصرح به في عامة الكتب
 اليتيم لا يحتاج والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار كما صرح به في البحر نقلا عن الائمة الاخبار
 الى مسوغ بخلافه وبطل قول من جعل البناء والختل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين
 سئل في وصي باع
 لا يجوز لوصي الحاكم جعل الختل من العقار وافق به ونبه فلم يرجع كعادته اه والله اعلم سئل في وصي باع
 اذ يشتري شيئا شجر القيمة الموضوع في ارض الوقف المحركة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره له
 من مال اليتيم نفسه أم لا اجاب لا يحتاج الى ذلك لان الشجر من قسم المنقول وبيع الوصي منقول اليتيم
 من نفسه بخلاف ما اذا اشتري من تاجر وليس كالعقار لانه محظوظ بنفسه والشجر ليس كذلك والله اعلم سئل في وصي
 الحاكم اذا اشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز
 كما صرح به في الخلاصة معزيا الى نظم الرندوسى قال لانه وكيل والوكيل لا يملك البيع

مطلب
 تجا لاجرة في دار
 اليتيم لما مضى اذا
 قسغ بها بالغبن
 مطلب
 اذ باع الوصي
 اشجار اليتيم بلا
 مسوغ يجب على
 المشتري ضمان
 ما استهلكه
 مطلب
 في بيان الاشياء
 المسوقة لبيع
 عقار اليتيم

مطلب
 تحديد ذب يملك
 بيع منقول اولاد
 ابنه والبناء منقول
 من قبيل المنقول

مطلب
 بيع الوصي منقول
 الكتب وذلك بشرط
 ان لا يكون بما لا
 يتغابن الناس في
 مثله كما هو مصرح
 به في عامة الكتب

مطلب
 لا يجوز لوصي الحاكم
 جعل الختل من العقار
 وافق به ونبه فلم
 يرجع كعادته اه
 والله اعلم سئل في
 وصي باع اذ يشتري
 شيئا شجر القيمة
 الموضوع في ارض
 الوقف المحركة هل
 يحتاج الى مسوغ
 كما يحتاج عقاره له
 من مال اليتيم نفسه
 أم لا اجاب لا
 يحتاج الى ذلك لان
 الشجر من قسم
 المنقول وبيع الوصي
 منقول اليتيم من
 نفسه بخلاف ما
 اذا اشتري من تاجر
 وليس كالعقار لانه
 محظوظ بنفسه
 والشجر ليس كذلك
 والله اعلم سئل في
 وصي الحاكم اذا
 اشتري لنفسه شيئا
 من مال اليتيم هل
 يجوز ام لا اجاب
 لا يجوز كما صرح
 به في الخلاصة
 معزيا الى نظم
 الرندوسى قال لانه
 وكيل والوكيل لا
 يملك البيع

من نفسه ولا من لا تقبل شهادته له وكذا في الفوائد الزينية نقلا عن شارح المجمع وفي
 البرازية بيع وصي الاب لا وصي القاضى لان وكيل من نفسه ان ينفع ظاهر كبيع ما يساوى
 تسعة بعشرة او يشتري ما يساوى عشرة بتسعة يجوز وهذا مما يحفظ ويربى وقولهم
 من نفسه احتراز عن شرآته من القاضى فافهم والله أعلم سئل في صغيرة ماتت وكان
 لها اسباب جاءت جدتها امها تطلب ادائها منها فذكر ابوها ان يارعاها وانفق ثمنها عليها
 في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث ينفق مثله أم لا أجاب نعم يقبل
 قوله في ذلك بيمينه حيث كان ينفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم
 سئل في وصي قاض على اتمام اقام القاضى اتم ناطرة فانفق عليهم الوصى والا تم
 تنكروهل القول قول الوصى فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خصما ثم لا أجاب
 القول قول الوصى بيمينه فيما صرفه على النفقة ما لم يكذب به الظاهر وللوصى الانفراد
 بالنفقة مع كون الام ناطرة ولا تكون خصما في ذلك والحال هذه والله أعلم سئل
 هل يقبل قول الوصى انه انفق من ماله عليه ليرجع به أم لا أجاب قول الوصى انما
 يعتبر في الانفاق اذ لم يكن فيه رجوع على ماله اما اذا كان فيه رجوع لا يقبل لانه
 دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الاب بالبقية كما في الخلاصة وغيرها والله أعلم
 سئل في رجل دفع لمربعة او حاضنة بنته دراهم من ماله هل يرجع في مالها أم لا اجاب
 لا حيث لم يشهد والله أعلم سئل في رجل اقامه القاضى وصيا على يتيم ولم يفرض له
 اذ ذاك نفقة ثم فرض له اجرا في مقابلة عمله فتناول عن المدة الماضية الخالية عن الفرض
 هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة
 ذوهم سليم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله أعلم سئل في وصية
 على ولدها ادعت ان ماله الذي كان بيدها سرق هل يقبل قولها بيمينها أم لا يقبل
 أجاب نعم القول قول الوصية بيمينها ان المال ضاع او سرق كما في الخلاصة
 والخانية وغيرها والله أعلم سئل في وصي على بنات أخيه كبرن وطلبن حسابه
 لينظرن هل انفق بالمعروف أم لا وطلبن من القاضى ان يحاسبه هل لهن ذلك هل
 القول قوله انه انفق بالمعروف أم لا أجاب للقاضى ولهن محاسبته لكن لا يجبر
 على الحساب لو امتنع والقول قوله في المخرج وفيما أنفق وفيما أنفق بالمعروف ولم
 يسرف لانه أمين من جهة الميت او من جهة القاضى والقول قول الامين مع اليمين فيما
 فعل كذا نقل في مشتمل الاحكام عن فضول الاستروشنى والله أعلم سئل في وصي
 مختار غائب ضيعة منقطعة فضب القاضى وصيلا ثبات حق الصغير وحفظ مالهم
 من الضياع ولا لا نفاق عليهم هل يصح نصبه ويترتب على ذلك موجه أم لا واذا قلتم
 أنفق وفي ان

مطلب
 يقبل قول الاب
 انه باع مال الصغير
 في حياته وانفق
 عليها عند طلب
 ام الام ارشائها

مطلب
 القول قول الوصى
 فيما صرفه على الايتام
 ولا يعتبر انما
 امم التي جعلها
 القاضى ناطرة
 عليهم

مطلب
 لا يقبل قول الوصى
 انه انفق على البنت
 من ماله ليرجع في

مطلب
 لا رجوع للاب
 فيما دفع لمربعة
 ابنته

مطلب
 يستحق الوصى
 الاجر من وقت
 فرض القاضى له
 ذلك

مطلب
 القول قول الوصى
 ان المال قد ضاع

مطلب
 لا يجبر الوصى على
 المحاسبة والقول
 قوله بيمينه فيما
 أنفق وفي ان

لجة من الحضارة بذلك وأما مسئلة الرهن فلا تملك ذلك باجماع العلماء والله أعلم
 سئل في وصية يباع من رجل حصّة للأيتام في عقار ضرورية النفقة والكسوة وقبض الوصية
 الثمن ثم مات واحد من الأيتام فهل لأحد من يرث في مال هذا اليتيم مطالبة للمشتري من
 الوصية أم لا وهل إذا طالبه ودفع له بناء على أنه يلزمه وأن إعطاءه للوصي لم يصادف بحلا
 يستخلص من الأخذ أم لا أجاب قبض الوصية صحيح في محله وليس لأحد من ورثة اليتيم
 مطالبة المشتري والقول قول الوصية في صرفه على اليتيم أن كان حيا وإن كان ميتا لا
 ضمان عليه بموته مجهلا وإذا دفع بناء على لزومه وإن قبض الوصية غير صحيح يستظهر
 من المدفوع اليه والحال هذه والله أعلم سئل فيما يبلغ الصبي رشيدا وثبت كون مبلغ
 رشيدا ثم بعد ذلك طالب وصيته بدفع ماله اليه فأجابه الوصية بأنه دفعت لك ماله
 بعد أن ثبت بلوغك رشيدا فهل يقبل قول الوصية في الدفع بيمينه أم لا بدله من بيعة
 تشهد له بطبق دعواه أجاب القول قول الوصية والحال ما ذكر لأن أمين وقد نصوا على أن كل
 أمين يقبل قوله في النضال الأمانة إلى مستحقها وفي تحليفه خلاف كائنوا عليه في مسئلة
 دعوى الاتفاق هكذا رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الحانوتي أجاب في واقعته وأقول الظاهر
 أنه لم يجد في المسئلة سوى الضابط المذكور وهي اخلة فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من
 نص عليها بخصوصها وقد بادرت الجواب باللسان كذلك أخذ من الضابط المذكور ثم الخ
 بفضل الله رأيتها بخصوصها في كتب تفسير كذلك كالبصناوى والكشاف والرازي والمحقق
 في قوله تعالى فلا نفق اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم وقد صرحوا فيها بأن الوصية مصدق
 في الدفع مع اليمين عند أبي خنيفة خلافا للمالك والشافعي فراجع تلك الكتب إن شئت
 والظاهر من علمائنا أنهم إنما يصرحوا بخصوصها الظهورها من الضابط المذكور
 وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم سئل في وصية منصوب من جانب الحاكم فرض القاضي نفقة
 للأيتام الذين في حجره قدر معلوما كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضت مدة سنين
 فادعى أنه صرف في كسوتهم أيضا من ماله كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله
 فيها ولا يكون تقدير القاضي النفقة المذكورة مانعا من قبول قوله في الكسوة أم يكون
 مانعا لدخول الكسوة في مسمى النفقة أجاب نعم يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر فيه
 ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والحاشية وغالب
 كتب المذهب وعبان الخلاصة في هذا المحل وإذا أخبر الوصية بالدخول والخروج قبل
 قوله فيما يجمل انتهى ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة لأمور منها أن النفقة قد
 يراد بها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر إلى الأذهان الآن وهو كثير الاستعمال في
 كلامهم فعنه قال في أكثر تجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حاجتها ثم قال

مطلب
 قبض الوصية الثمن
 من المشتري صحيح
 وإن مات مجهلا
 فلا ضمان عليه

مطلب
 إذا ادعى الوصية
 دفع المال إلى اليتيم
 بعد بلوغه فهو
 مصدق وفي
 تحليفه خلاف

مطلب
 فرض القاضي نفقة
 معلوما للأيتام
 لا يمنع من قبول
 دعوى الوصية الزيادة
 بيمينه مالم يكذب
 به الظاهر

والسكنى فغطف الكسوة على النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله إلا
دعواه ما لا يحتمل وما يكذبه الظاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم سئل فيما لو اقرض
الوصي باقراض مال اليتيم فاقترض بامره وحضرته هل يضمن أم لا أجاب قال في البحر وكما
الوقف بعد ان قرر سؤالا في القيمة قلت قال في القنية طالب القيمة اهل المحلة ان يقرض من
المال على المستقرض مال المسجد للامام فابي فامر القاضي فاقضه ثم مات مفلسا لا يضمن القيمة انتهى مع ان
القيمة ليس له اقراض مال المسجد انتهى والوصي مثل القيمة لقوله الوصية والوقف اخوات
وقول الزيلعي واغلب شراح الكفر والهداية الفرق بين القاضي والوصي انه باقراض القاضي توسع التوى
بمجرد المستقرض والحال هذه كونه معلوما للقاضي ولا شك انه حيث كان بأمره وحضرته من التوى يجوز الاستقرض
والحال هذه بكونه معلوما للقاضي والله أعلم سئل فيما اذا اقرض الوصي يدين على الميت هل يصح أم لا يصح ويضمن
بالدفع للمقرض وفيما اذا كان يطعم من مرقته وخبره هل له ان يحسبه على اليتيم ويتناول من ماله أم لا يجب
اقرار الوصي على الميت يدين باطل وليس له اذا اطعمه من مرقته وخبره ان يرجع بأخذ ثمنه
من ماله ففي القنية والحاوي الرازهي وصي ينفق على الصبي من مرقته وخبره حتى يبلغ فوضع
ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان نفقة يرجع عليه انتهى فلو اشهد يرجع والا لله والله أعلم
سئل في رجل اشترى بناء قرن مقرر على أرض وقف وعلم بما على الارض لجهة الوقف بطريق الحكم ثم
اوصى في مرض موته اذا اترل به حادث الموت يجمع كل يوم رجلان هما فلا وفلا يقرآن وتس وتبارك
والا خلاص والعودتين ويصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويديان ثوابك لك الحمد وعين
لها كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور واما أحدهما يقرؤه ان كان له
أهلية والا يقرؤه القاضي من له أهلية وما اشترى القرن واستمر الرجلان يقرآن ويتناولان
علوفتهما كما عين لهما من أجرة القرن بمعرفة وارث الموصي عشرين سنة ثم ان أحد القراء ادعى
أن القرن وقف وأنه ناظر عليه واستبدله منه رجل آخر فأبدله بطريق النظر بغير معرفته
وارث الموصي والحال ان القاري ليس له سوى علوفته من أجرة القرن فهل هذه الوصية يصير
القرن وقفا على القاريين ابداسمدا أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل يملك أحد القاريين
التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصي التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا أجب
هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفا ولا يملك أحد القاريين التصرف في القرن ولا استبدال
لواقف منه غير صحيح ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن لانه والحال هذه مما ترك الميت
فيجوز على فرض الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصى لقاري يقرأ القرآن عند قبره بشئ =
فالوصية باطلة وفي التارخانية في الفصل التاسع والعشرين من الوصايا اذا اوصى بأن
يدفع الى انسا كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره فهذه وصية باطلة لا يتجاوز وسوء القاري
معتبا أو غير معين وعلو ذلك بان ذلك يمتزلة الأجرة ولا يجوز أخذ الأجرة على صاعته الله تعالى

مطلب
اذا اقرض الوصي يدين على

مطلب
اقرار الوصي يدين على

مطلب
اذا اوصى بشئ

وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها
على القراءة على قبور الموتى فافهم والله أعلم سـ في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى
الآخر اذ ان لا يخرج من تركه ولحد منهما شئ لغير زوجيه فما الحيلة أجاب الحيلة ان يوصى
كل واحد منهما بالآخر بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندنا لانه غير وارث والله أعلم سئل
في صفار ماتت أمهم عنهم وعن أبيهم فلمن التصرف في مالهم أجاب قد اتفقت كتب الحنفية
على ان التصرف في مال الصغير للأب ثم للأب الاب ثم لوصي الاب ثم لوصي أبي الاب قال في البحر
نقلا عن خزانة المفتين من التبعوع الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصي وصيه
ثم الى اب الاب ثم الى وصيته ثم بعد من ذكر الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي انتهى وفي
الاشياء لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصي اليتيم ولو كان
منصوبه وفي جامع الفصولين الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم وصي وصيه
ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص الولاية الى اب الاب ثم لوصيته ثم الى وصي وصيته فان لم يكن
ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه وجده ووصيتهما التصرف في ماله ثم
وكذا في كثير من الكتب المعبرة والمسئلة في مشاهير كتب الحنفية كالدرر وغيرها والحاصل
ان ولاية القاضي في مال الصغير متأخرة عن ولاية الأب والمجدوع عن وصي كل واحد منهما
وفي الحاوي الزاهدي من كتاب التبعوع في فصل بيع الاب والام والحد والوصي والقاضي
والمسقط والاخ والعلم الصغير وشرائهم وسائر تصرفاتهم له صريح بان القاضي مجبور
عن التصرف في مال الميت عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصيًا عن الميت فراجع ان
شئت اقول فكيف مع الاب وهو اول الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض
القضاة في هذا الامر ارجح العجائب وهو أنهم ينصبون مع الاب الحليم وصيًا ويلزموا الاب
بأخذ مال ابنه مريحة ويكتبون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة الا بالله تعالى العظيم
انا لله وانا اليه راجعون والله أعلم سئل في وصي القاضي على أخويه اليتيمين اذا اشهد
على نفسه وعلى أخويه اليتيمين انه لا يستحق هو وها قبل فلان وفلان حقًا ولا استحقاقًا
ولادعوى من جهة المبلغ الذبي الذي كان بجهة فلان ولا من اجرة عقار مشترك وبيع
وقف ولا من سائر الجهات لما مضى من الزمان والى يوم تاريخه هل يتفاد اشهاد اليتيمين
المذكورين فيما ذكر أم لا أجاب لا يتفاد اشهادهم على اليتيمين المذكورين اذا اشهادوا وبراءه
للمال لزم بغيره باطل ولها الدعوى عليهم بما بذلك شرعًا ولا يمنعان عنها اذا مال
اليتيم والوقف والعائب مستثنى من عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم
سئل في وصي على يتيم أوصى أبوه بوصية لغير وارث لكنه ذورحم محرم هل يسوغ للوصي
أن يتفادها حيث خرجت من الثلث ام لا واذا تفادها أبلغ اليتيم فذكر الوصية وأفت
وبين تفاد

مطلب من

في الحيلة بأحقها

كل من الزوجين

بمال الآخر

مطلب

في بيان من له

ولاية التصرف

في مال الصغير

مطلب

اذا اشهد وصي

القاضي على أخويه

على نفسه وعليهما

أنهم لا يستحقون

قبل فلان وفلان

حقًا ولا يتفاد

عليهما

مطلب

للميتان يتفاد

وصيته للميت وإذا

أنكرها اليتيم جد

أعلم

بلوغه ومكتمها

الحاكم إذا فاق

للميت له شاهد

وبين تفاد

لوصي له بشاهد وبميز وحكم بها الحاكم الشافعي هل يبعد حكمه أم لا أجاب نعم
يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي المحرم يحرم قطعه وهذا
باجتماع من الأئمة وإذا بلغ اليتم وانكرها واتي الوصي له بشاهد مع يمينه عليها حكم له
القاضي الشافعي بما يراه نفذ إذ قد رد في صلة الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد إذ هو خير محض
عليه النواحي بعض والله أعلم سئل في يقيم لها عمام منهم من هو عم لاب وأم ومنهم
من هو عم لاب هل يجوز لأحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا وبالحال أن هناك
قاضي يمكن رفع أمر اليتيم اليه أجاب ليس للعم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية
مطلقا سواء كان عملا بأم وأولاب والله أعلم سئل في الوصي أمانات بعد أن خلط
مال اليتام بماله هل يكون ضامنا له بسبب ذلك ويؤخذ ضمانه من تركته أم لا وهل إذا
كان قد مات مجهلا من غير خلط يضمن أم لا أجاب لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الأولى
قولا واحدا وفي الثانية خلاف وقد قال قاضي خان في الوقف ناقلا عن الأئمة إن الأمانات
تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الافي ثلاث أحداها متولى الوقف الثانية السلطان
إذا خرج إلى الغزو وغنموا وأودع بعض الغنمة عند بعض العائدين ومات ولم يبين عند
من أودع والثالثة القاضي إذا أخذ مال اليتيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من
أودع لا ضمان عليه آو وذكر في التهمة الأمانات تنقلب مضمونة بالموت إذا لم يبين لافي
ثلاث مسائل وذكر مسئلتى قاضي خان في المتولى والسلطان والثالثة إحدى المتفانين
قال الطرسوسي فصل من كلام قاضي خان والتهمة بخلاف في تضمين أحد المتفانين وفي
تضمين لقاضي انتهى ولم يذكر واحد منها الوصي وذكره في جامع الفصولين راما الفوائد
صاحب المحيط بقوله ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن ضمن الالبته
مجهلا قيل لا كوصي أو فأقول والوجه عدم ضمانها لثلاث يمنع الناس منها ولا غنى لهم عنها
فقد علم الحكم في المسئول عنه بأوضح عبادة وأفهمها المراد والله أعلم سئل في وصي اتفق
جميع مال اليتيم بقدر ما فرض القاضي له وأذن له بالانفاق فادى شخص على الميت بدير
فاقر به هل يصح إقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصي ضمانه ووفاءه من ماله بإقراره أم لا
أجاب إقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي بإقراره لأنه إقرار للغير على الغير فكان
باطلا لا عبرة به والله أعلم سئل في رجل مرض فجعل أخاه لأمه وصيًا على أولاده هل
هو أولى بالتصرف في أموالهم من جميع الغصبة حتى الجد لاب والقاضي أم لا أجاب
نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجد لاب ومن القاضي وغيرهما والله أعلم سئل
في الجد أبلا هل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا أجاب الولاية في مال الصغير
الاب ثم وصية ثم وصي ولو بعد ثم إلى اب لاب ثم إلى وصية ثم وصي ثم وصية ثم يكن فالقاضي

مطلب
ليس للم التصرف
في مال اليتيم بغير
وصاية

مطلب
بضم الوصي مال
اليتيم إذا خلط
بماله وأما إذا مات
مجهلا فلا يضمن

مطلب
في بيان مسائل
استدل بها من
قولهم أن الأمانات
تنقلب مضمونة بالموت
عن تجهيل

مطلب
لا يصح إقرار الوصي
على الميت

مطلب
وصي لا يملك في
التصرف من الجسد
وإنما قضى

مطلب
الولاية لاب الأم
في مال الصغير بل مع
الاب ثم الوصية
ولو بعد ثم الجد ثم
لوصيته للقاضي
ثم الوصية

ومن نصية الفاضل كذا صرح به كثير من علماؤنا فاذا كان كل من الاب ووصيته ووصي وصيته
 وان يمد وكذا الاب مقدم في التصرف في مال الصغير على الفاضل ومن نصيب الفاضل فكيف يكون
 له ما معه نظروا تصرف في مال الابنة وهو لا ولاية له أصلا هذا لا قائل به والله أعلم سئل
 فامرأة باع زوجها عقارات في مرض موتها بالمحابة ولا دين عليها وماتت عن زوجها
 وعن بيت مال فهل تنفذ محاباتها وليس لبيت المال ردة محاباتها معه والرجوع الى قيمة
 المثل أم لا تنفذ وله ذلك أجاب نعم تنفذ محاباتها معه بل ووصيتها له وليس لبيت المال
 ردة محاباتها له ليس بوارث وإنما يوضع في بيت المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات
 وذوي الارحام والموصى له بما زاد على الثلث من حيث انه مال ضائع لا من طريق الارث والتوقف
 في توصية للوارث وفي المحابة انما هو بحق الورثة وحيث لا وراثت نفذت محاباتها مع
 زوجها بلا توقف بل ولو أوصت بكل ما لها له نفذت وصيتها له والمحال هذه وقد صرح
 بين المسئلة صاحب الجوهر في الوصايا وجميع اوائل كتب الفرائض باطاعة بذلك
 والله أعلم سئل فيما اذا كان رجل وصيا على اولاد أخيه القاصرين وعلى أبيهم دين
 فوفاه الوصي وصرف مصارف ثم بلغت منهم بنت فاقراها الوصي بالذي لها عنده وكلستحقه
 عنده مقدار معلوم ودفعه لها بحجة شرعية والآن قد بلغ بقيتهم ويطالبون الوصي
 بان يدفع اليهم على حساب ما أقر به لأختهم وهو يتعلل عليهم بما وفاه وبما صرفه قبل بلوغ
 أختهم واقراءه لها بالمبلغ المدفوع لها وبالمصروف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل
 بمقتضى قرآن المذكور ويلزمه ان يدفع لآخوتها الذين بلغوا بعدها على حساب ما أقر لها به
 لانها قضية واحدة تعتمدهم جميعا ولا يحسب عليهم من المصروف الا ما كان بعد الاقرار بالزبور
 والحالة ما ذكر او لا أجاب لا يلزم الوصي ان يدفع لآخوتها على حساب ما أقر به لها بخوار
 عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من الاتفاق في السياق والمحاق اتحاد الزمان أو اختلف
 كما هو الواقع في كل مكان وقد تقررت ان الوصي أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه اذا
 ادعى ضياءه أو أنه أنفق على اليتيم أو أنه أنفق منه كذا ولم يكذب الظاهر صدق يمينه
 في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله فمن الجائز ان يكون اتجر فيه فخر أو زاد
 سعرا ما اشترى لهم من النفقة على سعرا ما اشترى لها فلا يلزم عليه ان يدفع لآخوتها
 على حساب ما أقر لها به وليست قضية واحدة تعتمدهم ولزما مرضوا فاجابوا الى زيادة
 الصرف ولربما أنفق عليهم من ماله في تعليم القرآن والادب بحث صلحو له ويكون مأجورا
 ولا شبهة في جواز دفع الوصي لها ما لها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة
 ان يلوغها جازله المقاسمة معها كما صرح به علماؤنا بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة
 فان لم يكن متعديا فيما فعل وتبقى ما لآخوتها تحت يده أمانة بطريق الوصاية تصرف

مطلب
 فامرأة باع زوجها
 عقارات بالمحابة
 ثم ماتت عنه وعن
 بيت المال

مطلب
 بلغ من القاصرين
 بنت فاقراها الوصي
 بقدر معلوم من مال
 أبيها ودفعه لها ثم
 بلغ البقية ويطالبون
 الوصي أن يدفع
 لهم على حساب ما أقر

مطلب
 الوصي أمين فيصد
 في دعوى الضياع
 والاتفاق ما لم
 يكذب به الظاهر
 وله ولاية التجارة

فيه كل تصرف يسوغ للأوصياء شرعاً فاذا علم جواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فالقول
قوله فيها لهم تحت يده من المال وفي غالب كتب علما اذا بلغ الصبي وطلب ماله من الوصي فقال
الوصي ضاع متى كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفقت مالك عليك يصدق في نفقة
مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب فيه الظاهر والمراد بالظاهر ما يظهر للناس كذب
فيه من غير إيمان وفي الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصي معتبر في الإنفاق ولكن لا يقبل
في الرجوع عليه إلا بالبينة لانه ادعى دينا عليه فلا يقبل إلا ببينة والحاصل ان الزام الوصي
بالدفع على حسنة ما أقرها بعيد عن فهم كل فقيه وبتقريرنا هذا ظهر الوجه فيه والغيب
لا يعلم إلا من تقرر بعلم الغيب ولنا الظاهر وهو يتولى السرائر بلا شك ولا ريب والله
أعلم سئل في رجل جعل أخاه شقيقه وصيا مختاراً على ولاده وأوقع القبض على الوصي
المذكور ناظروا وقف بلد المتوفى وسجنه وتوعد بالضرب وأخذ من مال اليتام مبلغا
عظيما يستغرق غالب مالهم بعد حبس الوصي المذكور وأهانت وتوعد هل للوصي المختار
أن يرفع الأمر إلى ولاية الأمور ليستخلصوا مال اليتام منه ويردوه إليهم أم لا أجاب نعم
على مال اليتيم للوصي المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل إلى الرد على اليتام إلا بالرفع إلى أوليك إذا لم يطلب
ولاية الأمر ولا سبيل إلى ردّها إلا بذلك وقد قال تعالى ولوردوه إلى الرسول وإلى أُولئِهم الـآية
ليستخلصوا منه بل عليه ذلك
وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب أو اليقين القاطع بوصول الحق إلى أهله عند
ردّه إليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يظن بولاية الأمور إلا الانصاف والدفع في وجه الجور
أودفع القاضي أجرة والاغتصاف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأف إلا بالدفع إليهم فهو واجب على الوصي المختار
للوصى تسترد منه ويحرم عليه تركه بلا شبهة ولا أنكار فاذا رفع ذلك إليهم وردت أموال اليتيم إليه فقه
أن لم يقين له قبل العمل
خرج من عهدة الواجب عليه وخصل الثواب الجزيل لهم بمحصل ما توجهت همتهم به
وذهب كل بالأجر الوافر والفوز بالحسنى في اليوم الآخر وخرج كل منه ومنهم من عهدة لولا
وردع كل ظالم يأكل أموال اليتامى ويحب لنفسه بذلك المبالغة والمقاطع وهم وفقه
الله تعالى يفترض عليهم ردع من يتعدى حدود الله تعالى ويأكل أموال اليتامى ظلما ويشغل نفسه
جرما وإنما وكيف لا يفترض على عم اليتام ووصيتهم بنصب الميت أخيه وأبيهم وهو أمور
يحفظ مالهم شرعا وإذا قرط ضمن قطعاً وقد قيل إذا أنت لم تعد طبييتك بالذبح
يسوء أقصيت التوبة عن التسمم وحاشا ثم حاشا أن تسمع ولاية الأمور برجل قد ردت
اليتم إليهم ويدفعهم بالظلم وتناولت مال اليتيم بغير حق ويهملوه ويلقوا حبله على غارب بل يزجرونه
مضايقة وبضاعة لا لنفسه
ويحرقونه ويمرعونونه من جوانبه وهذه الأمة المحمدية كلها خير أولها وآخرها كما جاء
في الحديث أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره وفيه لا تزال من أمة قائمة مرسله
لا يضرمهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى وهم على ذلك والله أعلم سئل

مطلب
في المراد بالظاهر
من قولهم ما لي يكذب
الظاهر

مطلب
للوصى دفع الثقل
على مال اليتيم
لولاية الأمر
ليستخلصوا منه
بل عليه ذلك

مطلب
أودفع القاضي أجرة
للوصى تسترد منه
أن لم يقين له قبل
العمل

مطلب
للوصى أن يخرج مال
اليتم إليهم ويدفعهم
مضايقة وبضاعة
لا لنفسه

في وصي على يتيم عمل في تقاضى ديونته ومراعاة اسبابه نحو ما من اربع سنين وطلب من قاض
 ان يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة اجرة فصرف له قدرًا وعزل ذلك القاضي
 وولى غيره فاسترد هاتمه فهل هي حق الوصي ولا يجوز استردادها منه أم ليست حقه أجا
 ان كان شرع متبرعا فليست حقه فاسترد منه وان عين القاضي له اجرة لعمله حين نصبه
 فعمل فدفع له في حقه ولا يجوز استردادها والله أعلم سئل في الوصي المنصوب من
 جهة القاضي هل له ان يتصرف في مال اليتيم ويبدعه مضاربة وبضاعة ويمتنع من اخراجه
 العشرة مثلا باثني عشر احتياطا أم لا يتنوال الجواب مفضلا أجا ب نعم للوصي ذلك
 كما صرح به في الخانية وشرح من لا خسر وغيرهما من المعتمدين ومن أطلق عدم الجواز
 من أصحاب المتون أراد تجارة الوصي لنفسه كما نبه عليه الشراح والله أعلم سئل في
 تركه فيها صغير هل لبيه أن يصالح على ما خسته من عقار وعروض ومواش وغير ذلك
 بمال معلوم أم لا أجا ب نعم للاب ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكرنا في
 في كتاب الصلح في السادس في صلح الاب والوصي ومسائل التركة والتخارج لكن يشترط جود
 شرائط التخارج ومستوعات بيع عقار الصغير فيه والحال هذه والله أعلم سئل في تركه
 مستغرق بالدين فيها صغيرة ووصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصي لبعض الغرماء
 من غير ايثاء دينًا ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فيهم أخ لأم صغير له اب مقر بالدين المذكور
 هل يضمن الوصي المذكور ما دفعه من غير ايثاء أم لا يضمن ويصح تصديق الاب على ابنة الصغير
 أم لا أجا ب الوصي ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب على ابنة الصغير
 اذ المقر ان اقرار الاب والوصي لا يصح على الصغير صرح به في جامع الفصولين في الخامس عشر
 في التخليف وغيره والله أعلم سئل في الوصي اذا نصبه القاضي على يقيمة فقال عند عقد المراجعة
 ضمانه على معنى المدفوع اليه المال هل يكون ضامنا أم لا أجا ب لا يصح ضمان الوصي لنفسه فروع
 اليه ولا للمال الذي ترتب بمباشرة عليه اذ هو في القبض أصيل والمضارب والوكيل وانظر ما كتبه
 ابن نجيم والكمال عند التكلم على بطاؤون كآله الوكيل والمضارب للوكيل ورب المال ترد الماء الدواء
 وتترك الجدال والمرأ والله أعلم سئل في تركه فيها كبارا واثام عليهم وصي والتركه في يده
 ادعى أحد الكبار عليه كرمًا في يده للورثة أنه ملكه وأثبتته بالبيينة الشرعية وحكم له به فهل
 ينفذ الحكم على الكل أم لا أجا ب ينفذ الحكم على الكل وقد صرحوا في دعوى العين بانها اذا
 كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى وينفذ الحكم عليهم جميعا والله أعلم
 سئل في وصي مختار على يتيم طلب من حاكم الشرع الشريف ان يقر له في مال اليتيم اجرة نظير
 خدمة الوصاية فقرره الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعتين من مال اليتيم
 وقبض ذلك مدة سنين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل ذلك أم لا أجا ب

مطلب
 للوصي ان يتصرف في
 مال اليتيم لليتيم
 ويدفعه مضاربة
 وبضاعة لنفسه
 مطلب
 تركه فيها صغير
 اراد ابوه ان يصالح
 عما يخصه من العقار
 على مال معلوم
 مطلب
 تركه مستغرق بالدين
 وفيها صغير ووصي
 دفع لبعض الغرماء
 دينه بدون ايثاء
 ثم ماتت الصغيرة
 عن ورثة فيهم أخ
 هل يضمن الوصي
 المذكور ما دفعه من
 غير ايثاء لاب
 مقر بالدين
 مطلب
 اذا عقد الوصي
 مراجعة بمال اليتيم
 لا يصح ضمانه للمال
 ولا المدفوع اليه
 المال
 مطلب
 في تركه فيها كبار
 فادعى أحد الكبار
 على الوصي والتركه
 في يده كرمًا فادعى
 ملكه وحكم له به
 ينفذ الحكم على الكل
 مطلب
 ليس اليتيم
 اذا بلغ ان يرجع على
 الوصي فيما قرره له
 القاضي حيث علموا
 قدر اجرة المشل

حيث عمل وكان المجعول له قدراً جرة المثل لعمله ليس لليتيم الرجوع عليه لانه والحال هذا
 يستحقه شرعاً وان لم يعمل لا شيء له ويرجع به عليه وكذا اذا كان المجعول زائداً عن أجر المثل
 يرجع بالزيادة كما حتره العلماء في محله والله أعلم سئل في الوصي المختار اذا اذن له الموصي
 باستئناء مال اليتيم وكان كثيراً ثم عين له القاضي في نظير الاستئناء لحصول المسئلة علوفة
 جزئية فهل له تناوؤها حسبما اذن له القاضي أم لا أجاب هذه المسئلة فيها اختلاف فياس
 واستحسننا في جامع الفصولين في السابع والعشرين رافر الشرح الطحاوي ولا ياكل الوصي ونو
 محتاجا الا اذا كان له أجرة في كل قدر أجرته ومثله في العادية وفي الحانية والبراذيرة وكثير من
 الكتب له ذلك لو محتاجا استحسننا وفي القنية صحيح أنه لا أجر له وقد تقررت أن المأخوذ به الاستحسان
 الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي فبغيره
 أولى وأنت خير بأن نقل القنية لا يعارض نقل قاضي خان فان قاضي خان من أهل الترجيع
 كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله أعلم **كتاب الخنثى** سئل عن خنثى مات
 فادعى نوثته من يستحق في ارثه على تقديرها سماً مقدراً في تركته وأقام على ذلك بينة وإنه كان
 يبول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بينته **الجواب** نعم تقبل فقيل كيف تسمع وتقبل
 وما كتب في الهداية ان الخنثى اذا مات قبل أن يستبين لا يغسل بل يكفن بالتيمة احتياطاً ولا
 ينظر الرجال والنساء فكيف يثبت خصوصاً اذا قال الشهود قطناً انها تبول كالنساء لا تسمع
 لنفسهم فأجاب اقول مستمداً العون من ممد الكون هذه المسئلة وأمثالها من الدعاوى
 الواقعة على الخنثى والاختلاف في الواقع في حاله جعل لها في التارخانية نوعاً مستقلاً على حدة وذكر
 فروعا كثيرة ولا بأس بترادها هو صريح فيما أفتينا به في ذلك قال فوع في الاختلاف في الواقع في
 حالة الخنثى والدعاوى في ذلك واقامة البينة عليها ثم ان قل الخنثى خطأ قبل ان يستبين أمره
 قال القول في ذلك قول القائل انه ذكر أو أنثى وكانت المدينة تجب على القائل بان لم يكن له عاقلة
 فان كان له عاقلة فالقول قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فالقول قولهم ووجب عليهم بدية المرأة وذكر
 وان قالوا انه أنثى وورثته ادعوا انه ذكر فالقول قول العاقلة لانهم يدعون على القائل والعاقلة
 زيادة خمسة آلاف درهم والقائل والعاقلة ينكرون ذلك فيقضى عليهم بدية المرأة ويتوقف
 الفصل الى أن يستبين أمره انه ذكر أو أنثى رجل مات وترك ولدين أحدهما خنثى مات بعد
 موت أبيه فادعت أم الخنثى أنه ذكر وأنه كان ورث من أبيه نصف المال بعد الثمن لانه مات
 وترك ابنين وامرأة ثم مات الخنثى فورثت أم الخنثى نصف لان الخنثى مات وترك أم وأخا
 فترث الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لابل كانت الخنثى جارية وورثت
 الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت الثلث ذلك الثلث فالقول قول أخ الخنثى إلا ان لا يخلف
 على نفي العلم بالله تعالى ما يعلم انه كان ذكر وان اقامت الأم بينة انه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول

مطلب
 للوصي أن يأخذ
 قدر أجر عمله
 من مال اليتيم
 على خلاف فيه

مطلب
 مهم في الدعوى
 الواقعة على الخنثى
 والاختلاف في
 حاله

من مبال النساء فانه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم ترث الام ثلث ذلك الثلث من مبال الخنثى وان اقام أخ الخنثى بينة أنه يتول من مبال النساء ولا يتول من مبال الرجال وانها ورثت الثلث من الاب بعد الثمن ولا تم الخنثى ثلث ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر أن بينة الام أولى وان اقام الرجل بينة أن أبا الخنثى كان زوجها منه على ألف درهم وطلب ميراثها وصدة الابن وكذبته الاقرو لم تقم الام بينة على ما ادعت فانه تقبل بينة الزوج وحمل عليه المهر وورث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخ الخنثى من الصداق الذي قضينا به على الزوج ومما ترك الخنثى ولذا أقامت الام بينة على ما ادعت انه كان يتول من مبال الرجال ولا يتول من مبال النساء وأقام الرفق بينة أنها كانت أنثى ويتول من مبال النساء ولا يتول من مبال الرجال كانت بينة الام أولى بالردة ولو أن هذا الخنثى المشكل الذي مات صغيرا أقامت امرأة بينة أن أباه زوجها أياه في حياته فأمرها ألف درهم وان كان غلاما يتول من حيث يتول الغلام ولم يكن يتول من حيث يتول النساء وصدة امها الام وكذبها الأخ ابن الميت فقال آخذ بينة المرأة وأجعله غلاما وأجعل صداقها في ميراثه من أبيه وأورثها منه الربع وأورث أمه منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام فان اقام الاخ ابن الميت البينة بأنه كان جارية يتول من حيث يتول تجارية قال لا قبل بينته في ذلك وأقضى بينة المرأة وهذا اذا جاءها معا فاذا اقام الزوج البينة أولا وقضى لقاضي بذلك ثم أقامت المرأة البينة فانه لا تقبل بينتها لترجح الأولى بالقضاء وان وقتت احدى البينتين وقتا قبل الأخرى فانه يقضى بأسبقهما تاريخا وان لم يوثقا ذكرهما يبطلان وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم تدع الصداق فانه ترد البينات وان كان هذا الصبي حيا لم يمت قال يبطلان ولا أقضى بشئ من ذلك بل أتوقفه ذلك حتى يستبين حاله متى أدرك وليست حالة الحياة عندي بمنزلة ما بعد الموت ولو ان هذا الخنثى حين مات بعد أبيه وهو مراهق أقام رجل البينة أن أباه زوجة أياها على هذا الوصف وأمره بدفعه اليه وان كان يتول من حيث يتول النساء ولا يتول من حيث يتول الرجال وأنه طلقها في حياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت امرأة بينة أن أباه زوجها في حياته على ألف درهم وان كان يتول من حيث يتول الرجال فهذا على وجهين اما ان جاء البينتان معا وجاءت احدهما أسبق من الاخرى فان لم يوثقا او وقتا على السواء تها ترم البينتان جميعا وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما ادعى النكاح على الخنثى لا غير وباقي المسئلة بما لها ذكر ان بينة المرأة أولى وان وقتا ووقتت احدهما أسبق من وقت الاخرى فان جلت احدهما قبل الاخرى ان جاءت الاخرى قبل القضاء بالاول فالجواب فيه كالجواب فيما لو جاءتا معا ولم يوثقا أو ادخاها وتاريخهما على السواء فانه لا يقضى

بواحدة منهما ولو ان هذا الخنثى المشكل مات قبل ان يظهر امره فأقام رجل البيعة أن أباه زوجها
 إياه بالف درهم برضاها وأهل ولدت منه هذا الولد قال أجزبينته وأجعلها امرأته وأجعل الولد
 ابنها وان لم يتم هذا الرجل البيعة وأقامت المرأة البيعة أن أباه زوجها إياه برضى منه وأنه
 دخل بها وانها ولدت منه هذا الولد قال نقبل بينتها ويقضى بكون الخنثى رجلا والزيمه
 الولد فان اجتمعت الدعوات معا وجاءت البيعتان جميعا فان قامت إحدى هاتين البيعتين
 وقضى القاضي بشهادتها ثم جاءت البيعة الاخرى بعد ذلك قال لا قبل البيعة الثانية
 وان كان هذا الخنثى المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أباه زوجها إياه على مهر سمي
 برضاها وأقام بيعة من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من أهل الكتاب أنه زوجها وأقامت
 على ذلك بيعة من أهل الكتاب قال قضى ببيعة المسلم وأجعلها امرأة وأبطل بيعة المرأة
 وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وبينته من أهل الاسلام يقضى للرجل ولذا المرأة ثم
 قال ولو مات هذا الخنثى فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصي بذلك ويخلف بقية الورثة
 وقال هي جارية قال اذا جاءت الاموال والدعوى علم يصدق الوصي ولا الامة على ما ادعى وان
 كان هذا الخنثى حيا لم يمت فقال أنا غلام وطلب ميراث غلام من أبيه وصدة له الوصي ذلك
 وانكر بقية الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال لا أعطيه ميراث غلام ولا صدقة على ذلك
 الا بيعة الى آخر ما ذكره من المسائل وهي صرائح فيما أفتينا به كما لا يخفى وأما مسألة الهداية
 وغيرها فلا ترد لا مورد منها ان النظر اذا وقع اتفاقا من غير تعبد لا يوجب الفسق باجماع علماءنا
 كما صرحوا به في باب ثبوت النسب وفي باب الشهادة على الزنا اذا كان ممن يشتهى وأما اذا لم
 يكن كذلك بان كان صغيرا يغسله الرجل والمرأة قال الشراح في كتاب الكراهية وفي الجنا مشر
 اذا مات صغيرا أو صغيرة يغسله الرجل والمرأة وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراهق اذا مات
 ففيه خلاف والظاهر أنه يتم قيد المراهق اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكيمة من حكم الصغير
 والصغيرة حيث اجازوا للرجل والمرأة ان يغسلاهما ولا شبهة ان حصل كلام للهداية في المشتهى
 قال ابن الهمام في دليل الامام وقولهما لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه اذا دخلت المرأة
 بمحضرتهم بيتا يعلمون ان ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون انها ولدت موفيا اذا لم يتعد
 النظر بل وقع اتفاقا وهذا يندفع ما قد أورد من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل
 وفي البحر واذا بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الابنية وانهم
 لا يفسقون بالنظر الى عورتها اما لكونه قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعبد أو
 للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزيلعي وغيره والحاصل ان مسألة قبول الشهادة
 على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليست مخالفة لاصل من أصولهم ولا مصادمة لفرع
 من فروعه بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم سئل من قرأها ثم من الشيخ صالح

مفتي غرة ابن صاحب التنوير بما صوره قد وقع في المباحة والمحاورة مسألة وهي زيد له
خنثى وبكر له خنثى وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما كبرا فاذا
الزوج امرأة والزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول بصحة النكاح فان قوله زوجته
يستوى من الجاهلين في جواز النكاح ولقا تل ان يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافي
المملوكية وذيما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا بطلانه حتى يتبين الحال ثم بعد قولي
هذا على طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن القنية والظهيرية ان النكاح صحيح وعل
في القنية بما عللت فأجاب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد الفضلاء وعين النبلاء
لان مولانا حلال المشكلات كشف المضلات لا جرم انتم بقية السلف ومرجع الخلف
فالمرجو منكم في هذا المقام غاية التحرير وافصاح التقرير دمت ودام النفع بعلومكم للعباد
الى يوم التناد والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله اعلم بالمقاصد ونية
كل قاصد اجاب الخنثى اذا زوج بالخنثى فقد صرح في التارخانية والفيض والزيلي
ومخ الغفار وغيرها بأنه موقوف حتى يتبين وكذلك بعض كثير من علمائنا بعدم جوازه حتى
يتبين وعبارة التارخانية لو تزوج خنثى من خنثى وهما مشكلان يتوقف في النكاح
فان ماتا قبل التبيين لم يتوارثا وعبارة الفيض مثلها وعبارة الزيلي فان تزوجا ابوه
او مولاه امرأة او رجلا لا يحكم بصحة حتى يتبين حاله انه رجل او امرأة فلذا اظهر خلاف
ما ذوق به تبين ان العقد كان صحيحا والا فباطلا لعدم مصادفة المحل وكذا اذا زوج
الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر ان احدهما ذكر والاخرى انثى وان ظهر
انهما ذكران او انثيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ماتا قبل التبين لان الامر لا يجري
الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى فقوله احدهما عام فيتناول ما اذا تبين على عكس ما
قدرة الوليان ويؤكد قوله ايضا وان ظهرا انهما ذكران او انثيان بطل فان مفهومه
انه ان ظهرا احدهما ذكر والاخر انثى انه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرية
وقاضى خان والتارخانية وعبارة مخ الغفار وحكمه في النكاح ان لا تزوج من رجل
ولا من امرأة فان تزوج رجلا فوصل اليه بجاذا وامرأة فوصل اليها جازا والا جلا العنين
ثم قال ولو تزوج مشكلا مثله او امرأة او رجلا لم يخرج حتى يتبين فلا يتوارثان ففاد
هذه العبارة جميعها المتوقف في نكاحه مطلقا فاذا تقر هذا فلا شك في صحة النكاح
فيما صورتم من انه بعد كبرها يتبين ان الزوج امرأة والزوجة رجل لمصادفة المحل اذ
بعد تصويره في المشكلين يبطل التبيين هذا وقد صرحوا بان الرجل لو جعل نفسه محلا
للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرية وقاضى خان والتارخانية ما ازال
اللبس الكلية وعبارة الثلاثة خنثيان صغيران قال ابواحدهما لا بالآخر بمحض من

الشهود زوج ابنتي هذه من ابنك هذا فقيل الآخر ثم ظهر ان الجارية كانت غلاما والغلام
كان جارية كان النكاح جائزا زاد في الظهيرية قوله وهو نظير ما ذكرنا اذا جعل الرجل
في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى وقد نقل فيه في النظم الوهباني قولين فقال
ولو زوج الحنفى صغيرا بمثله يصح وفي التغير قد قيل ينكر قال ابن الشحنة في شرحه
ظاهر كلام النهاية عدم الصحة وهو خلاف ما في الظهيرية وموافقا لنس عن ابى الميثاق
وأما قضية ان المالكية تنافي للملوكية فهي مسألة غير ان مسئلتنا ليست فيها ذلك اذ قبل
البيبين المالكية والملوكية في كل منهما بخصوص غير محكوم بها والحكم قبله التوقف بلا شك
وأما قضية رد بما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا بطلانه حتى يبين الحال لا يلائم التصور
مع زوال الاشكال لان بعد التبيين زال التوقف والمسئلة مصورة فيما اذا تبين بعد
كبرها ان الزوج امرأة والزوجة رجل فتعين الحكم وأما قبل التبيين فلا شك في عدم الحكم
بشي من القطع بالصحة والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرح به النقول المذكورة

إذا كان الشخصان هذا ما فتح الله تعالى به والله أعلم سئل في رجل له آلة الرجال وآلة النساء كزارة
الرجال مسدودة لا يخرج منها شيء اذا بال او احتلم بل يخرج بوله ومنية من الثقب وتخرج
من آلة الرجال شيء له شحمة فهل هو ذكر يعامل معاملة الذكور في الاحكام أم أتى فيعامل معاملة الاناث اجاب
هو والحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكور قال في التارخانية وانما يتحقق الاشكال
قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك نزول الاشكال لان بعد البلوغ لا بد من اماره
يعلم بها ان رجل أو امرأة فان جامع بذكره فهو رجل وكذا ان لم يجمع بذكره ولكن خرجت
بحيته فهو رجل وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجال فهو رجل انتهى ولا يقال ان نزول المني
من الثقب وخروج اللحية من تعارض العلامتين لاحتمال ان يكون لا نسداد قضية
الذكر فلا تعارض والله أعلم مسأله شتى سئل في الرجل اذا كان

مطلب
ابتلاع المصلي ما بين
الانسان ان كان دون البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل
للمصلي مكروه وان يتقدم الفاتحة على الوقتية كالصحيح وهل خير اذا كان في الثوب منه مقدار خمسين
قدرها مفسد والقائه في مسجده مكروه أم لا او ينظر فيه للسدى واللحمة وهل يؤذن المصلي ويقيم للفواتح
ولا يتعزله الى ان أم لا وهل لا فسل للمسافر القصر أم الا تمام وهل بالتمام يكون مرة بكثرة أم لا وما
يفرغ ويلبسه في مكانا حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل اذا زاد الماء اذا اتمم صلى صحيحا كان ارضح
باح الفاقوه فيه عذر يقضى اذا وجد الماء أم لا وهل مستأجر لو فظ اذا كان بأجرة اداء العمل عليه بلا تمام
اجاب يكره للمصلي ان يتلع ما بين أسنانه دونه فليلا ون قدر للحصة وان كان كثيرا اراد
على قدر الحصة فيفسد صلاته في الصحيح وكذا اذا كان قد راح في صلاة في الاصح والله في المسجد

مكروه كاللبصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلوة
 فيلقية في محل بياح ولا يأكله وقد ورد كلوا الوغم واطرحوا الفغم وهو ما يتعلق بين الانسان
 منه اى ارموا ما يخرج به الحلال وكذلك ما يتخلل بين الانسان ويخرج بنفسه خصوصا
 ان مكث كثيرا للتعيرة وان أكله مع ذلك كره خارجا ايضا قال بعض المتأخرين من شرح الكثر
 في قوله ولونظر الى مكتوب وفيه او اكل ما بين أسنانه أو قرمات في موضع سجوده لا يفسد
 صلاته وان أثم اى فاعل ذلك أعفاناظر والاكل والمداوات علمت الكراهة في الناظر
 والاكل بل قد مر عن الحلبي انها فيه تحريمية وصاحب المسلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض
 ويصلي بوضوئه فرضا ونظرا ما شاء ويبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يميز
 عليه وقت الا واذن ذلك الحديث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فمحرر بذلك على وجه
 الاختصار ان أصحاب الاعتقاد اذا توضأوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس فحكمهم
 حكم الأصحاء يسحبون في الإقامة يوما وليلة وفي السفر ثلاثة أيام وليا لهما من وقت
 الحدث له على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بان وجد العذر مقارنا
 للوضوء واللبس ولكل منهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ انما يمسح في الوقت
 كلما توضأ لحدث غير ما ابتلى به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب
 الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفائتة على الوقتية حتما بحيث لو عكس لا يصح اذا كان
 صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيخل منه ما سداه حرير
 ولحمته قطن أو خز وعكسه لا يخل الا في الحرب فقط وأما الحرير الخالص فلا يخل عند ابن
 حنيفة لا في الحرب ولا في غيره للرجال ويحل للنساء والحلال منه للرجال قدر أربعة أصابع
 وأما الجنسون درهما فاعتبارها للحرمة لم نره لعلمائنا في كتاب وفي الحاوي الزاهد
 بعلامة جمع التقارب وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالتخز ونحوه لا بأس ويكره
 ما كان ظاهرا القز وكذا ما كان خط منه خز وخط منه قز وهو ظاهر لا خير فيه وفيه بعلامة
 نجد الأئمة الحكمي ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرق الا اذا كان خط منه قز وخط من غيره
 بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كما ذكر في جت فاما اذا كان كل واحد مستبينا كالطراز في الأئمة
 فظاهر المذهب انه لا يجمع ويؤذن للفائتة ويقيم وكذا لاولى الفوائت ويخير في الأذان
 للباقي فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا فاتته صلوات فقتضاها
 في مجلس وان قضاها في مجلس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن مالك نقل عن
 الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم بكون أتما ناصيا لانه عزيمة لا رخصة قال
 علي بن أمية قلت لعمرنا ما قال الله ان خضتم وقد آمن لنا فقال عجبت مما عجبت منه
 و سألت رسولا الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه

مطلب
 في وضوء صاحب
 السلس ومسيحه
 على الخفين والترتيب
 في حقه

مطلب
 في حكم لبس الحرير

مطلب
 في حكم الأذات
 والآفة للفوائت
 وفي حكم القصد
 للمسافر

مصدقته رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر
 الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه لكن
 ذكر في التارخا نية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة إذا لم يعجل بالحكم والقضاء فيها قال
 بعضهم يصلي الغرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الأربعة بنية الظهر
 في بيته أو في المسجد أولاً ثم يسعى ويشعر في الجمعة فإن كانت الجمعة جائزة صارت الظهر
 تطلو عا والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة أولاً ثم يصلي السنة أربعاً وركعتين ثم
 يصلي الظهر فإن كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلاً وإن لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه
 وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الظهر مرة
 والاحتياط في القرى يصلي السنة أربعاً ثم الجمعة ثم ينوي أربعاً سنة الجمعة ثم يصلي الظهر
 لركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فلو كان أداء الجمعة صحيحاً فقد أداها
 وسنتها وإن لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع فيضة وركعتان
 بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الإمام أبا جعفر الهذلي صلى الجمعة
 بريدة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والأربع أعدت صلاة
 الظهر ولم تر الجمعة بريدة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعاً على هذا
 على قول الناس يصلي أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات
 ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف
 السنة بعد هاتين الخ ثم اختلفوا في نية تلك الأربع قيل ينوي السنة والاحسن والأحوط
 في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقتاً
 ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر بهذه النية ثم يصلي أربعاً بنية السنة كذا
 في القنية والمسئلة أفردت بالتصانيف ولشيخ مشايخنا الشيخ على المقدسي رسالة
 نافعة مفيدة فيها وإذا صلى فاقد الماء بالنيمة لا إعادة عليه سواء كان صحيحاً أم مريضاً
 عذراً وأما مسألة الزيادة في الوقف مع كونه بالجرة المثل فهي باجزة المثل فلا تقبل
 صرح به الكل والله أعلم سئل في قول الفقهاء رحمهم الله تعالى هذا قول ضعيف المراد
 بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاة الإسلام الحكم به وعلى المفتين الإفتاء به وهل
 هو قول منسوب للإمام الأعظم لكن في نسبته إليه ضعف أم هو قول بعض علماء المذاهب
 أجاب القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كما أن الرابع ما قابل المرجوح ويعلم ذلك
 من نصيحتهم وترجيحاتهم في الكتب المتداولة المتلقاة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم
 بترجيح دليل إلى حنيفة والأخذ بقوله إلا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على
 قولها أو قول أحد ما وإن كان الآخر مع الإمام كما اختاروا قول أحدهما فيما انصرف فيه للإمام

مطلب
 في حكم صلاة الظهر
 بعد صلاة الجمعة
 وفي صلاة فاقد الماء
 بالنيمة وفي الزيادة
 على مسأله الوقف
 بأجر المثل

مطلب
 في المراد من القول
 الضعيف المرجوح
 وبعض علامات
 الأفتاء

بل اتخذوا قول ذفر في مقابلة قول الكل في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رخصوه وصحّوه
والعمل به كما لو أفتونا به في حياتهم كما نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب التزجيج
والصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن الأئمة قد يكون أقوالا بلا تنحيح وقد يختلفون
في الصحيح قلت نعم بل ما عملوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق
بالناس وما ظهر عليه السامع وما قوي وجهه ولا يخلو الوجود عن يميز هذا حقيقة لا نلنا
بنفسه فيرجع من لم يميز لمن يميز لبراءة ذمته انتهى وفي أقوال المضمهرات أما العلامات
للأئمة فتقوله وعليه الفتوى ويرى في ويراخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه
عمل الأمة وهو الصحيح وهو الاصح وهو الاظهر وهو المختار وفي زماننا وفي قلوبنا
وهو لا شبهة وهو الاوجه وغيرهما من الالفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب محلها
في حاشية البرذوي اه وبعض هذه الالفاظ أكد من بعض فلفظ الفتوى أكد من لفظ
الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظ ويرى في أكد من الفتوى عليه والاصح أكد
من الصحيح والاحوط أكد من الاحتياط ولا شك ان معرفة راجح المختلف فيه من مرجوحه
ومراتبه قوة وضعفا هو نهاية آمال المشمرين في تحصيل العلم فالمفروض على المفتي والقاضي
الثبت في الجواب وعدم المجازفة فيها خوفا من الافتراء على الله تعالى بتجريم حلالا وضده
ويحرم اتباع الهوى والشهوى والميل الى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة
العظمى فان ذلك امر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب
ما ينفع لطالبه وما السيف لا يضار به والله أعلم مثل في شخص قال من لطف الله تعالى
ورحمته بهذه الأمة ان دفع عنهم الاصر وكان في بعض الامم الماضية اذا اصاب البوالة
أحدهم أو ثوبه لا يظهر الا بقطعه فانكر ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وان لا قائل به
فهل الامر كما زعم أم لا أجاب كيف ينكره وزعم عدم صحته وعدم القائل به والنقل
به مستفيض صرح به غالب المفسرين والفقهاء والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العلوم
خلفة عن الخواص وأكثر العلماء من ذكره فيما لهذه الأمة على غيرها من الانفراد والاختصاص
ومن ذكر ذلك الزمخشري في الكشاف في آخر سورة البقرة وفي سورة الاعراف والعنبري
والكواسي والنسفي في المدارك وأكثر الكتب الشرعية مشحونة بنقل ذلك قال السيوطي
في الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت على امرأة
من اليهود فقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بل اني ليقرض منه الجلد
والثوب فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناقل لذلك لا يبعد
ولا يحصى وقد اشتهر في نقلهم ان توبة أحدهم عن المعصية كانت بقتل نفسه وكان
الجزاء فيهم بقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل

مطلب
صح ونقل ان
بعض الامم الماضية
اذا اصاب البول
جلد أحدهم أو ثوبه
لا يظهر

حمده وخطاه القصاص ولم تكن الدينة مشروعة لهم فرفع عنا ذلك ببركة دعاء سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم حتى نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك
 ربك يا محمد والمنكر لمثل ذلك يستدل بانكاره على قلة اطلاعه وقصور همته عن مطالعة
 الكتب مع كثرتها في الوجود وكثرة حاملها والمفتين بها لا أعدم الله الوجود منهم ولا أغل
 الكون من بركتهم آمين والله أعلم ^{سئل} من كان على نهب الشريعة والحقيقة جاري الشيخ
 في الملة بالاتباع ^{طلب} في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم العاروري الانصاري عمادوا البخاري في صحيحه قالت الانصار لكل بني اتاع
 عليه وسلم الانصار ^{بقله} وانا قد اتبعناك فادع الله ان يجعل اتباعنا وعن قوله قالت الانصار ان لكل قوم تباعا
 اتبعهم منهم وفي ^{بقله} وانا قد اتبعناك فادع الله ان يجعل اتباعنا فقل صلى الله عليه وسلم يجيبهم اللهم اجعل
 تخبره صلى الله عليه ^{بقله} من ذريتهم ومن غير ذريتهم ما معنى ذلك وما تأويله وما الذي يجعل عليه وعما نقله عبد الله
 بن قتيبة في كتاب المعارف بقوله روى شعث عن الحسن انه قال كان حذيفة رجلا من عيس
 الانصار هل هذا التحيير مخصوص به فقط أم هو الى الآن ممدود لمن اتعنا ان يكون من عي
 أراد من أحياء العرب أجابك قد فسر شيخ شيوخ مشايخنا خاتمة الحفاظ بالمشرق
 والمغرب أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر في فتح الباري وكذا العلامة الشيخ أحمد بن محمد
 الخطيب القسطلاني في ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري الاتباع بالتحفاء والموالي
 وكذا غيرها فظهر عمومها للذاري والتابع لهم من ذريتهم وحلفائهم ومواليهم ولقظ
 ارشاد الساري ممزوجا بالحديث الشريف باب اتباع الانصار بفتح الهزنة وسكون
 الفوقية وهم حلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لا في ذرويه قال حدثنا محمد بن بشار
 العبدى مولاهم بن دار الحافظ قال حدثنا عذرة محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة بن الحجاج
 عن عمرو بفتح العين بن مرة الجملي أحد الاعلام الثقات روى بالارجاء انه قال سمعت
 أبا حمزة بالحاء المهملة والزاي طححة بن زيد من الزيادة مولى قرظة بن كعب بالقاف المعجمة
 المفتوحة والراء والظاء المشالة عن زيد بن أرقم انه قال قالت الانصار يا رسول الله لكل
 بني اتاع بفتح الهزنة وسكون الفوقية وسقط لغير أبي ذر يا رسول الله وانا قد
 اتبعناك بوصل الهزنة وتسديد الفوقية فادع الله ان يجعل اتباعنا بفتح
 الهزنة وسكون الفوقية فيقال لهم الانصار ليدخلوا في الوصية منا بالاحسا وغير
 فدعا عليه الصلاة والسلام به اي بالذي سألو فقال كما في الرواية اللاحقة اللهم
 اجعل اتباعهم منهم قال عمرو بن مرة فثبت بتحقيق الميم أي نقلت ذلك الى ابن أبي ليلى
 عبد الرحمن الانصاري عالم الكوفة قال ولا في ذر فقال فقد زعم ذلك زيد هو

ابن ارقم و به قال حدثنا آدم بن ابي اسحق قال حدثنا شعبة بن الحجاج قال عمر بن مرة بضم الميم
وتشديد الراء المكى قال سمعت ابا حمزة بالحاء المهملة والزاي رجلا من الانصار بنصب
رجلا بين اوبدل من حمزة قال قالت الانصار يا رسول الله ان لكل قوم اتباعا وانا
قد اتبعناك فادع الله ان يجعل اتباعنا قال الطيبى الفاء تستدعى محذوف اى كل بقى
اتباع ونحن اتباعك فادع الله ان يكون اتباعنا اى حلفاؤنا وموالينا منا اى متبليين
بنا مقتفين آثارنا باحسان ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف قال النبى صلى الله
عليه وسلم اللهم اجعل اتباعهم منهم قال عمرو اى ابن مرة الراوى فذكرته لان ابى
لبنى عبد الرحمن قال قد زعم اى قال ذاك بغير لام زيد قال شعبة بن الحجاج
اطنه زيد بن ارقم وكان احتمل عنده ان يكون ابن ابي ابيلى اذاد بقوله قد زعم ذلك زيد
اى زيد آخر كزيد بن ثابت وظنه صحيح فقد رواه ابو نعيم فى المستخرج من طريق على بن
الحجهد جازما به وفيه التنبيه على شرف صحبة الانبياء وصح المزمع من اجبت وتأمل فى
باب ثبر الصحبة فى كل شئ حتى فواسق الطير بالصحة دفعت على ابدى الملوك حتى فى طبع
بصحبة الجار يعق من التاد فعليك بصحبة الانبياء انتهى كلامه ولا ريب ان الانصاف
وهذا رادتهم ومواليهم عتاقة وموالاة الى الابد وكذلك فى احوال العرب العربا الكرام
على الاستمرار والدوام والفقهاء والعلماء مصنفات فى الفقه يقولون فيها كتاب الولاية
ويذكرون فيه ولاء العتاقة وولاء الموالاة فمن دام احكام ذلك فليرجع الى كتب الفقه لا سيما
كتب الحنفية فان فيها المقنع وبداخلها المشيع وفى نهاية ابن الاثير فى بيعة الانصار والعقبة
على الدم والدم والهدم الهدم اى انكم تطلبون بدى واطلب بدى ودمكم شئ واحد
وذكر فى حرف الهاء والذال فى بيعة العقبة بل الدم الدم والهدم الهدم روى بسكون
الذال وفتحها فالهدم بالتحريك القبر يعنى اى اقر حيث تقبرون وقيل هو المنزل اى منزلكم
منزل لحد يشاء الخيا محباكم والمهمات مما تنكم اى لا افادكم والهدم بالسكون والفتح ايضا
مواهد ادم القتل يقال دماؤهم بينهم هدم اى مهددة والمعنى ان طلبكم فقد طلب
دمى وان اهدردمكم فقد اهدردمى لا استحكام الالفه بيتنا وهو قول معروف للعرب
يقولون دى دمى وهدى هدمى وذلك عند المعاهدة انتهى والكلام يطول على
هذين الحد يثنى لصدورها عن بحر لا تكذره الدلاء ولا ينقص بتوارد الرواى ولا
يسا حل ولا يحا فل اللهم رشحة من مائة العذب اذ من ناهلا لا يظلم قط لا استغناؤه
عن كل صب فنسأل الله سبحانه ان نكون ممن سبق له السجادة الابدية والتسايده
الآخروية انه على كل شئ قدير وبالإجابة جدير يا أيها الحسين الاى باسئله تروى التثنية فى المسرات
انعشتنا بلذيق القول فانشرحت منا الصدور وقرنا بالبركات فلا أبر من الدين التوهم ولا

أشهر لنا من كلام أهل العناية أن ذلك غناه وما لا عداد لها فيما مضى وعساه أنه ياق
والله ما الذهب إلا برزخ جل من الجواهر عندي كالثلوثا وفي السؤال وحسب كل سقم
وفي ما شاء رب السموات من كل نعم وضعف واختلاف هو في الفساد بما فوق العبادات
لولا المشقة في الأفعال قد سبق لك أن ما يرد به بالذات لكن نشاهد ما قطعها بها قرنت
حق عتاه حمل المشقات فيا لله ختام الخير يسأله عبده عبدك خير الدين في الآتي
لنفسه وخيم المسلمين ومن منهم مضى وكذا يارب من ياق والله أعلم سئل في رجل
مصري تزل قرية من قرى فلسطين ومك بها مدة سنين وانتقل من القرية إلى بلد غيرها
بأولاده وتوفاه الله تعالى والآتي مشايخ القرية يريدون جبر أولاده على العود إلى القرية
والسكنى بها هل لهم جبرهم شرعا أم هم مخيرون يسكنون حيث شاؤا أجاب لا قائل
يجبرهم على العود إلى القرية والسكنى بها فإن من تضرط عليه التوفر على التقوى والاحسان
في وطنه فليهاجر إلى حيث يتمكن فيه من ذلك كما هو سنة الأنبياء والصالحين كما نص عليه
الفقهاء وأصحاب التفسير ومنهم أبو السعود العبادي مفتي الديار الرومية والله أعلم
سئل في رجل أوقد ناراً في أرض ليست ملكه والريح تهب إلى جانب قرية فوصلت إلى جرونها
وأحرقت ما فيها من الأكاس هل يضمن أم لا أجاب نعم يضمن حيث أوقد والريح مضطربة
كما هو مصرح به في كثير من المبثوث والشروح والفتاوى واعتمد الناس وأفتوا به
كما قيده السرخسي وأثبتته في تنوير الأبصار وكذا في القنية ونقله في جامع الفصولين
سئل في سفل لرجل وطولاً خربني صاحب العلو السفلى بأذن صاحب ليرج
هل له أن يرج عليه بجميع ما أنفق وإذا امتنع يجبره حتى يدفع ما أنفق بما فيه وكما له
رجع بما أنفق أم لا أجاب نعم له أن يرجع بما أنفق على غمارته وإذا امتنع ذو السفلى عن أدبه يجبر فيه
كما يجبر في سائر الديون والله أعلم سئل في قرية غرم أهلها شرط غرامة فاستدان
جماعة منهم على غائب ما لا ودفعوه للشرطي عنه والآن يطالبونه به فهل يلزمه ذلك
حيث لم يأمرهم بذلك أم لا أجاب لا يلزم الغائب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب
الشرطة بغير أمر فلا يرجعوا عليه والحالة هذه والله أعلم سئل في قوم يقتنون
للخواميس وليس فيهم من يملك نصيباً منها ورعيها الكلاً المباح وجماعة يتعرضون
لهم ويكلفونهم إلى شئ من المال والجبن جبراً عليهم فهل هو حلال شرعي أم حرام لا وجه
لمحله شرعاً فيوصف كله بالفسق ومستحله بالكفر أم لا أجاب تناول ذلك حرام
باجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم لا يظلمه وقال صلى الله عليه وسلم
كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم حاكماً عن ربه إن قال
بإعادي حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ولا خلاف في حرمة مال الغير

مطلب
إذا أوقد ناراً في أرض لا يجبر
على العود إليها

مطلب
إذا أوقد ناراً في أرض لا يجبر
على العود إليها

مطلب
إذا أوقد ناراً في أرض لا يجبر
على العود إليها

مطلب
إذا أوقد ناراً في أرض لا يجبر
على العود إليها

قطعا واختلف في تكفير مسئلة والاصح عدمه لكن مع الاتفاق على انه كبير موجبة للفسق لا يقتضها الا ذوجرأة على الله تعالى في انتهاك محارمه عصمتنا الله والمسلمين من ذلك والله اعلم
 سئل في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى تصرف في التدريس والمصداق وقد جمعه مجلس برجل جاهل يدعى انه قرشي فارتفع عليه وازاحه من موضعه وجلس فوقه متعذرا عليه فقال طالب العلم ليس لك ان تجلس فوق العلماء لانك جاهل وانا اعرفك واعرف اباك وعصب غيرة على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاة العهد فحبس بسبب ذلك وغرم ما لا عظيم فهل يلزمه بسبب ما ذكره تعزير او تغريم لكونه ما تكلم الاحقا ولا نطق الاصدقا واذا اظلم لاهل بعض الرافع له ما غرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من المفترم وهل اذا رفع امره لقادر على استرداد المال الذي غرمه من غرمه يفترض على القادر انتراعه من اخذه لكونه ظلما ام لا اجاب اعلم اولاه ان يحرم على الجاهل التقدم على العالم حيث اشعر تقدمه بنزول درجته عند العامة لمخالفته لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وهذا مجمع عليه فاذا علمت ان المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب المعصية يعزور والتقدم عليه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ يقيم كل احد حال المباشرة ولانه انتصار بعد الظلم وهو ما اذن فيه بقوله تعالى ومن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ولا شك ان الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الالفاظ بل وبما فوقها مما ليس فيه قذف وكونه قرشيا لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كتب العلم طائفة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العالم على الجاهل كحق الاستاذ على التلميذ وانت عليم بجرمة تقدمه على استاذة فاذا علمت هذه المقدمة التي لا تراعى لاحد فيها فاقطع بعدم لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حقية شكوى خصمه ورفعه للمفترم عادة وهو موجب للضمان على ما عليه الفتوى حسب المادة الفساد واما وجوب الاسترداد على القادر فعلم من حديث من رأى منكم منكرا فليغيره الحديث الى الاثر والظلم يجب ادائه ويحرم تقريره ولا شك ان اخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يبحه شرع فالمفروض على ولاة الامور ان يقابلوا فاعله بالزجر والردع والله اعلم
 سئل في رجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ العالم واذا اقل له العالم الانتصاري تعظم قسيسهم من التهمة وخافهم وانا من علماء المسلمين فان لم نكرم مني لاذني فاكرم مني فعلى فاني اكرامه وتقدم عليه

مطلب لا يباح
 للجاهل ولا
 قسما ان تقدم
 على العالم ولو شا
 وذا تقدم عليه
 تغزيره بما دون
 القضاة

طالب العلم
 في شأن الجاهل
 مع العالم والتقدم
 مع الاستاذ
 في حق الطالب

مستقابا من العلم الشريف وبالعالم يكفروا تبين زوجاته ويجري عليه أحكام المرتبة الأولى لا
أجاب ليس للجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماؤنا
بجمعهم الله تعالى للشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل لأنه أفضل منه قال الله تعالى
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يتقدم في الصلاة وهي أحاديث في الإسلام
وهي ثلاثة الأيمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فالمراد
بأولي الأمر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعا مقدّم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة
الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على ملجأت به السنة كذا صرح الزيلعي وغيره وفي البرازية
والشباب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى ورفع الله الذين آمنوا منكم والذين
أوتوا العلم درجات فالمراد لما كان هو الله تعالى بدرجتين أحدهما درجات العلم فترتفع بضعه
الله في جهنم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرين على الختتين
وان كان الختن أقرب نسباً منهم قال الزندي يستحق حق العالم على الجاهل وحق الأستاذ على
التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه
كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والنقل في المسئلة كثير بطول ذكره وأما الاستغناء بالعلم
والعالم ففي النظم الوهباني ولكن به من يستحق مكفر كذا هو لفظ الفقيه يصغر

مطلب
أعلى الأمر العلماء
فأصح الأقوال
٥١

قال العلامة عبد البر مسألة هذا البيت وإن كانت مشهورة عند الخفية إلا أني لم أقف عليها
إلا في الحاوي القدسي قالون من استخف بالنبى أو خفى من الأنبياء يكفر وكذا من استخف
بالعلماء العاملين أئمة الدين والشريعة روى أن من قال لفقيه فقيه بالتصغير على وجه
التخفيف يكفر والكلام في ذلك يطول وفيما كتبنا كتاباً في شأن الله تعالى والله أعلم
في قرية بها شجر زيتون ومغرم القرية يدور عليه أينما دار فهل إذا انتقل من شخص إلى شخص
يلزمه مغرمه ولا يجوز تخيله لمن انتقل عنه أم لا أجاب حيث كانت الغرامة متعلقة
به فهي آثرة معه أينما دار فقد صرحوا بأن الغرامات إن كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على
قدر الملك وإن كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤوس ووقع عليه الولو إلى غير السلطان
أهل قرية فأنها تقسم على هذا والله أعلم سئل فيما يعتقد أرباب الحرف من أن كل من لم
ينسب حرفه إلى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيها ويحرم عليه تناول
الرفق من ذلك الخيل إلى قبر ونحو ذلك ويعتقدون ذلك شيئاً يسمى السند منهم وهو أن تحبب
أصحابها الذي الدين في البلدة فيحدث لهم من يريد المشد طعماً ما وتغيرهم من جفراً الخمس ورياً به
فيما لا يتقدم ذلك وتدين ثمة وشق عليه إلى الغاية ويدفع أي رجل يسمى شجرة السند فله على جاز
له بالعمل إلى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا سنة ولا سنة حيث

مطلب
فيما يعتقد أرباب
الرفق من ذلك الخيل
أصحابها الذي الدين
فيما لا يتقدم ذلك
الطعام وغيره من
شجرة السند

أدعى ذلك إلى تكليف الفقراء من ذوي الحرف يمنع شرعا فوجب منعهم من الجهر على أرباب
الحرف من الفقراء والعاجزين وغيرهم ممن يتضرر أو لا يتضرر وما امتنع عنه لكونه بدعة
أم لا أجابك نعم يمنع شرعا إذا فاعله والمعتقد له كل قد جاء بدعا لأن أكثر أهل الحرف
لا يعلمون من هو أول من بحرفته احترف وفي ذلك ضرر عظيم وجبر ومنع أكثر المحقرين
عن حرفتهم التي بها قيام بنيتهم وتكليف المحترف إلى ما عساه لا يقدر عليه ومن
القواعد المقررة الضرورية أن ما ذكر من البدع وهي ردة وقد وردت عن عائشة
أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا
هذا ما ليس منه فهو ردة روى البخاري ومسلم وأبو داود ولغظه من صنع امرأ على غير أمرنا
فهو ردة وابن ماجه وفي رواية لمسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردة وفي الحديث
وشر الأُمور محدثا ثنائها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وعن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أخشى عليكم شهوات النخى في بطونكم وفروجكم ومضلا
الحوى روى أحمد والبخاري والطبراني في مجاميعه الثلاث وفي الحديث أمنا بعد فان أضد
الحديث كتاب الله وإن أفضل الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثا ثنائها وكل محدثة بدعة
وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار روى أحمد في مسنده ومسلم والنسائي وابن ماجه
عن جابر ومعاذ بن جبل في قوله كل بدعة ضلالة أي كل بدعة أحدثت على خلاف الشرع ضلالة
أي توصف بذلك لا ضلالها والحق فيما جاء به البخاري وماذا بعد الحق إلا الضلال
ولا شك في أن الشارع ما جاء بالشدة المذكور ولا ألزم من أراد الاحتراف لأهله بخلعة
لشيخ صنعة ولا بائنا طعام لعامة أهل حرفته ولا بحفظ نسبة الصنعة
إلى قول من تعاطاها من خلق الله وحاش لله تعالى أن يكلف عبدا ضعيفا بعدد جواز عمله
في حرفته ما بهذه التكاليف الشاقة وأن لا يسوغ له الاحتراف إلا بعد إتيانه بجميع
ذلك وما ذلك إلا ضلال لا يرضاه المهيمين المتعال والله أعلم سئل في امرأة ماتت عن
ابوين وزوج وبنت صغيرة وعن تركة من جملتها مهرها المتأخر بذمة زوجها المذكور
فكتب القاضي جده الصغيرة لأمتها وصيتا مع وجود الأب والجدة الأب فباع خماها
من الأسباب لا يبرها بمن معلوم بذمته العشرة باثني عشر في كل سنة وطلب منه
رهنا على ذلك فقال الجدة الأب دارى الغلانية رهنا به ولم تقبض ومات أبو البنت
لا عن تركة ثم مات أبوه عن ابن ومضى على ذلك مدة سنين والآن الجدة لا تطلب
من ابن الجدة الراهن رأس المال وربحه عن السنين الماضية الخالي عن حيلة الربا ويريد
بيع الدار في الحكم الشرعي أجاب كمن ما ذكر فيه منا بذلتص علما لنا أما نصب
القاضي جده الصغيرة لأمتها فقد صرح علما وانا أن ولاية القاضي متاخرة عن ولاية

وبالصوى يعنونه به وصحا لآب فكيف ينصب وصيا مع وجود الآب الصالح للصرف وأما
 قول الجدل داري الغلا نية رهن ولم تسلم فلانه لا عبرة بالرهن بدون القبض قال غر من
 قائل فرهن مقبوضه فقول الجدل داري الغلا نية رهن به أو هي رهن أو جعلتها رهنا
 ولم يقبض هدر لأعبرة به وأما مطالبة الابن بوفاء دين على أخيه الميت مغلسا فلا
 قائل به اذ لا يلزم احد او فاء دين أحد ولو كان أباً أو ابناً والزامه بريح السنين الماضية
 الخالي عن حيلة شرعية أعجب من جميع ما تقدم فيه والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل مات
 عليه ديون مستغرة لا تفي تركته بها يريد القضاة ان يلزموا أخاه بوفائها جميعا ^{لا يلزم لأحد}
 هل يلزمه ذلك أم لا أجاب حيث ضاقت التركة عن وفاء ديون الميت ليس على
 وارثه الا تسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل
 سكن مع ذو جنت في داراتها وهي خراب تضرها بأذن مالكها ومات المالك فهل ^{من عمر اذن المالك}
 العادة ملكت الباقي أم ملك الآذنة وما الحكم فيما أنفق الباقي على العادة المذكورة أم لا ^{فالعادة للمالك}
 أجاب حيث عمر بأذن المالك فالعادة لها والنفقة دين عليها فيرجع بها في تركتها ويرث ^{مطلب}
 العادة وذمتها والحالة هذه والله أعلم ^{مطلب} سئل في دار مشتركة بين اثنين اذن أحدهما
 للآخر بالاتفاق عليها ومات الآذن هل للنفق الرجوع في تركته بما أنفق على حصته أم لا ^{مطلب}
 أجاب نعم له الرجوع والحالة هذه والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل له على آخر ثلاثة قروش
 اجرة أرض واثنى عشر قرشا ونصف ثم حنطة أقسم بالله ان دفع له ثمن الحنطة يبرئه عن ^{لا يجبر الا على}
 اجرة الأرض فهل للقاضي جبره على ذلك اذا امتنع أم لا أجاب ليس للقاضي ذلك اذا ^{الاجرة اذا اقسّم}
 نصح المدعى فيه لا سيما مع جواز امتداده وعدم الفورية فيه والله أعلم ^{مطلب} سئل
 ان يطرح على اهله في رجل له ولاية على بلد ورد عليه ضيف فتكلفه فطرح على أهل البلد غرامة عوض ^{مطلب}
 غرامة لضيغه ذلك هل له ذلك أم لا لكونه ظالما يجب اعدامه أجاب ليس له ذلك بل هو ظالم محض يجب ^{مطلب}
 اعدامه في طريق اعدامه ويحرم تقريره باجتماع المثل والنخل بل ومن لا ينقل ولا حول ولا قوة الا بالله ^{مطلب}
 الحج وترك أمتعة العلي العظيم والله أعلم ^{مطلب} سئل في رجل مات في طريق الحج وترك أمتعة ولم يكن رفيقه
 فخلها الى مكة وشهد أن يستطلع رأى القاضي خوف الضيعة عليها فخلها الى مكة المشرفة وأشهد أنه ليس ^{مطلب}
 بغير متبرعاً متبرعاً بمؤنة الحبل وبالجباية عليها وباعها ثم باضعاف القيمة وأودع ثمنها لدى ^{مطلب}
 القيمة وأودع ثمنها الرجوع الى بلد الورثة عند نفقة بعدد مجزءه عن الحفظ فخرجت للصوص وأخذوا بعض ^{مطلب}
 فخرجت للصوص الوديعة قهرا فهل هذا الرقيق أمين محض كمن ألقى الرمح ثوب غيره في حجره فمات ^{مطلب}
 وأخذوا بعض الوديعة قهرا فهل هذا الرقيق أمين محض كمن ألقى الرمح ثوب غيره في حجره فمات ^{مطلب}
 القاضي وأشهد أم لا لا وجه له الرجوع بمؤنة الحبل والجباية على الورثة حيث لم يكن استطلاع ^{مطلب}
 ما على الحسين من سبيل فاستقى عنه الضمان بهذا الفعل الجليل وصرح علماؤنا رحمهم الله

قال بان المفقود اذا مات بالبادية فله صاحبه ان يبيع حماده ومساحه ويحمل الدراهم الي
 اهله فترج بر في التارخانية عاذيا للتجنيس الناصري وفي جامع الفصولين في اثار
 والثلاثين في التصرف في الاعيان المشتركة للشريك ان يأخذ حصته ويوقف حصته
 الغائب فيما يار من ثمره الكرم واذا اقدم الغائب ان شاء اجاز بيعه وان شاء عينت قيمته
 والقول قول انبا تيمون فيها ولا يضمن ما اخذته للصوص حيث كان للانداع عذرا وحبسه
 والقول قوله لانرا أمين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو ان الورثة لم يرضوا ببيعه وردوا
 وضمنوه قيمة ما باع يكون القول قوله في قيمته بيمينه فيضمن بقدر ما يقول لانكاره
 الزيادة عليه ولا يشك شك في ان له الرجوع بما لا بد منه من مؤنة الحمل والنجاسة والحالة
 هذه والله اعلم سئل عن آزر هل هو اسم لوالد الخليل على نبينا وعليه صلاة الملك الخليل
 اجاب في القاموس آزر كما جواسم عم ابراهيم واما ابوه فانه تادح وفي تاريخ الخلفاء
 وابراهيم بن تادح وهو آزر وفي تفسير الجلالين في قوله تعالى واذا قال ابراهيم لاني آزر
 قال هو لقبه واسمه تادح وفي شرح الحمزية لابن جبرول لا يرد على الناظم آزر فانه كما فر
 مع ان الله تعالى ذكر في كتابه العزيز انه ابو ابراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك لان اهل الكتاب
 اجمعوا على انه لم يكن اباة حقيقة وانما كان عمه والعرب تسمى العم ابا بل في القرآن ذلك
 قال تعالى والله ابا نك ابراهيم واسماعيل مع انه عم يعقوب بل ولهم يجمعوا على ذلك وجب
 تأويله بذلك جمعا بين الاحاديث واما من اخذ بظاهره كالسبضاوي وغيره فقد ساهل
 انتهى والحاصل ان المسئلة طويلة الاذيال واسعة الدلائل كثيرة الاقوال والله اعلم
 بحقيقة الحال سئل من بيت المقدس من المرحوم الشيخ صالح الدجاني بما صودته الرجو
 من مظيرة العلوم العليم بالمنطوق والمفهوم ان يبين لنا البناء المربوطة التي عندها
 الحبري ها في حالتي الدج والوقف وجعلها هاء في الحاليتين غير معجبة وان كانت منقوطة
 قال في المقامة الخيفة وهي التي امتحن في انشائها وقيل له في حالة الامتحان انشئت
 رسالة حروف احدى كلمتها يعتمها المنقط وحروف الاخرى لم يتجتن قط قال منها والخرج
 ذي الحرمة غي ومحرمه بنى الامال بنى وقال منها بقيت لاماطة شجب واعطاء شجب
 ومداواة شجب ومراعاة بغض فأتى بالحرمة ومحرمه واماطة ومداواة ومراعاة في الكلمة
 التي حروفها غير معجبة في حالة الدج كما يرى وقال في الرسالة الرقطاء وهي التي التزم فيها
 بحرف منقوط وحرف غير منقوط ليس بوواب عند نهزة شربل يعف عفتر وتال
 منها مذرضع ثدي لبانه خص بافاضة تهتانه ومنها اذا جاش لخطبة فلا يوجد قائل
 ومنها منظوما فلا خلاذا بهجة يمد ظل خصبه وقال في خطبته التي التزم
 فيها ميم المنقط في جميع الفاظها منها الام مداومة اللهو ومواصلة السهو والطرح

مطلب
آزر عم ابراهيم

مطلب
في القاموس
العلمي

كلام الحكماء وحلصاة له السأء اما الساعة موعدهم والساهرة موردكم اما أهوال
 الطامة لكم حادثة اما طواغيتا الخطية مفودة الأرحم الله امرأ ملك هواه
 وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام العمر مطاوعا والذهب موادعا والصحة كامله والسلا
 تحمله المأذ قال وأسأله الرحمة لكم ولأهل علة الاسلام وهو أسمع الكرام والمسلم
 والسلام قال الخاتم بن حاتم فلما رأيت الخطية نجيبة بلا سقط وعروشا غير تقط
 دعاني الإجماع بمنظها الجيب الاستواء وجه الخطيب الخ مولانا بعض طلبية العلم
 عارضونا في جعلنا الهاء المرتبطة في التاريخ بنحسه زانحين على انهاء باربعائة
 وصنع بعضهم تاريخا وعدوها باربعائة وزعم انها في الدرج باربعائة وفي حالة
 الوقف بنحسة فقلت هي هاء بنحسة في الحالتين كما قال الجري واوردت عليهم ما ذكر
 لحضرتكم من اقوال الجري في المقامات من انها هاء في الحالتين والمرجوس ذى العلو
 الباهرة بيان ذلك استقيده منكم دمتم بجمدة عليه الصلوة والسلام اجاب قال
 فريد عصره ووحيد دهره جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود الجمان
 التي هي ارجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله
 والوصل والقطع ونقط الأعراف وتركه حذف وبالحذف يعني
 ومثاله الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والبيان بالجميع منملا قول الجري
 الحمد لله المجد والآلاء المذوح الاسماء الواسع العطلا المذعول قسم الآلاء مالك اللهم
 وصنورا الزم واهل السماح والكرم وملك عاد وارم ادرك كل سر علمه ووسع كل
 مصر علمه الخطية بكما لها كل حروفها منملا وعندهم ان التاء التي تكتب هاء في هذا النوع
 حكمها حكم المهملة او كلامه اقول لا ينافيه ما قاله المرادى في الجني الدافع
 وابن هشام في المعنى قال المرادى واما تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعد من حروف
 المعاني ومذهب البصريين فيها انها تاء في الاصل والهاء في الوقف بدل التاء ومذهب
 الكوفيين عكس ذلك وقال في المعنى والخامس التانيث مخورجه في الوقف
 وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك
 البصريون لان الضمير في قوله عندهم راجع للبديع اذ هو في بحث البديع
 كما لا يخفى والتاريخ فن اصطلم عليه بعض متأخري الشعراء وظهر وافية صنيع
 لطيفه على عدد الجمل في المروف كص عليه بعض الفضلاء وهو اى في التاء ومع
 المذكور لا شبهة انه نوع من انواع البديع وقد علم من صرح كلام السيوطي انها منه
 اخلاه في حكم المهملة ولا يشك ذو فهم انها تكتب في الخط هاء وان كتبت في غيره
 المواضع القرآنية في المصحف الشريف فاء مجزورة لان خط المصحف لا يقاس عليه

تخط العروضتين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضتين
 واذا كانت تكتبها تحسب بعددها هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف
 وجواز اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق بكتابة وتعلق بنطقه وقد
 ائتمر علماء البديع كلامهما كما قرروا ذلك في مواضع منها الجناح الخطي واللفظي فلا مانع
 من ذلك فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم ان التاء التي تكتب هاء في هذا النوع
 حكمها حكم الهامة يدل على انها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل لما
 تقر في الأصول ان الحكم على الشيء لا ينافي الحكم عماده ويكتفي من كلامه قوله التاء التي تكتب هاء
 اذ هو المقصود في حيث حكمنا عليهما بانها في الكتابة هاء حسبت بهاء واذا تصدق الطالب الكتب البتعية
 وتامل كلامهم حكم بصحة الاعتبارين اللذين بحثناهما هذا ولم يضع احديهما علت من الاعتبارين
 المحتم كلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد في الرجوع اليه وغاية ما يقال
 هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي الوصل تاء في النطق هاء في الخط
 فما المانع من اعتبار الخط فتحت بحسب خمسة باعتباره ومن اعتبار النطق فتحت بحسب ثمانية باعتباره
 وفيهم المقصود بالقرائن الحالية وهم من مشترك كذلك على ان المسئلة ليس فيها من الاحكام الشرعية
 الخطرة راحة فلا ضرورة في استعمالها في كل من الجهتين مع مستوع تام من كلامهم وعدم نقل صريح
 في التسع من جهة من يعتمد عليه والعلم يسئل من بيت المقدس ايضا من الحرم الشريف بشرى الحرم الشريف
 ايام عندي ابراهيم وفي العلم كما منعا مشيدا ومن صاقر الذكاء باقلا لديه واضحي السيد بليلدا
 يقول ابو الطيب المجتبي واعني الامام المجتبي طلسا رضاه بترك الله رضيته له فتركها التمس
 ومنها له آخر بعدة وجدناه صعبا لذيها كان نوالك بعد القضا فما نعط منه تحديا
 فوضع لنا وجه مغناها بعيت على الدهر صيدا ولا زلت توضح للمشكلا ت مانظ الناظون القصدا
 اجا رضاه السجود لمندو ومندو ليس رضي السجود ومعني السجود الخضوع كما اتى لغة واستغاوروا
 فمن حسن اخلاق مندو خضوع الامام له ابراهيم وعز مقام له مقتصر يكون الخضوع وجوبا كذا
 ولكن رأي تركه الرضي به لا يزال صوابا سدا وبيت النوال جديريان نيل اليه فوادا وفودا
 فمعني الجدود والخطوط تسمى بخوف ونعني السجود فما يعط ليس بحق له ولكن يراه اعتقا جذوبا
 وان القضاء اكل الورع على مقتضى تلك فضلا وقيل العطاء بلا موجب هو الفضل ان تسع منه
 فشا به نفس القضاء فعلة وهذا يلزم فخذ مغدا سئل عن قول سيد عمر بن الغار رضي الله
 ولماله بالاهل عن حكمهم ولم انزل الناس مظهر اجاب بقول سفي في حفي الحقيقة
 مقيم على الحكم الذي في الشريعة فلم اله بالسر الامم عن الذي اتى ظاهر في نص آي وسته والله
كتاب الفرائض سئل في امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقين
 وابن شقيق من احدهما اكل مفقود ما عدا البنت فما القسمة اجاب تعطى البنت نصفها

مطلب
 في قوله
 ابن الغار
 ولم اله

مطلب
 ماتت عن
 وعن شقيقين
 وابن شقيق
 من احدهما
 والكل مفقود

المفروض لها لانه لا شبهة فيه ويوقف الباقي فاذا حكم قاض بموت المفقودين جميعهم اجتهدوا في اوقاف
 مينة على موتهم جميعهم قبلها يرد عليها ان كانت حية وعلى ورثتها ان كانت ميتة واقل عدد تصح على كذا لك
 اربعة فتعطي البنت اثنين ويوقف اثنان فان ظهر الاخوان جيتس دفع لكل واحد منهما سهمه الذي وقفه
 وان ظهر موتها سابقا عليها وحياة ابن الاخ يصرف السهم له وان ظهر حيا تبا بعد موتها ثم موتها
 يصرف الموقوف لورثتها والله اعلم سئل في رجل مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث
 بنات خالة واكمل لام واب فما القسمة الغرضية اجاب مذهب ابي يوسف تقسم التركة على اربعة
 سهم لكل ابن من ابني الخال والخالة بافرادهم سهمان ولكل بنت من بنات الخالين وبنات الخالة
 سهم واحد قسمة ابدان للذكر منهم مثل حظ الانثيين وقفا فتى به بعض مشايخ بخاري تسهلا على
 المفتي والقاضي وهذه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى من خمسين لابن
 الخال عشرة ولكل واحد من بنات خمسة ولكل واحدة من بنات الخال اثني عشرة ولا من الخال اربعة
 ولكل واحد من بناتها اثنان وبالقيراط المشهور على مذهب ابي يوسف لكل ذكر اربعة قيراط واربعة
 اجزاء من احدى عشرة جزءا من قيراط ولكل بنت قيراطان وجزآن من احدى عشرة جزءا من قيراط وعلى مذهب
 لابن الخال اربعة قيراط واربعة اجزاء من قيراط ولكل بنت من بنات قيراطان وخمسة قيراط ولكل
 بنت من بنات الخال الثاني اربعة قيراط واربعة اجزاء من قيراط ولا من الخالة قيراط واربعة اجزاء
 قيراط وثلاثة اجزاء من خمس قيراط والمثون على قول محمد وهو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وقول ابي
 الاول وقد رجع عنه الى ما نقلناه عنه والله اعلم سئل عن تركته جعلتها عشرة قروش وعلى المتوفى دين قد
 مائة وعشرة قروش من داخله مهر الزوجة عشرة قروش فما يخصها من ذلك اجاب لها سبعة وعشرون
 قطعة وجديان وثمانية اجزاء من احدى عشرة جزءا من جديد على ان كل واحد من القروش ثلاثين قطعة
 وكل قطعة بعشرة من الفلوس السما بالجدد كما في اصطلاح اهل فلسطين والله اعلم سئل في رجل
 ملك عن خال هو ابن عمه اب لاب وعن ابن عمه اب لابوين فما الحكم اجاب جميع تركته للخال
 ولا دخل للاخوة بحال كما هو صريح كلام السراجية بقوله في آخر ذوى الارحام ثم ينتقل هذا الحكم
 الى جهة عمومة ابوين وخولتها ثم الى اولادهم ثم الى جهة عمومة ابوين وخولتها ثم الى اولادهم
 كما في العصبية فجعل الانتقال الى عمومة ابوين الميت وخولتها بعد عمومة الميت وخولتها والخال من المصنف
 الرابع وعمومة ابوين الميت وخولتها ما جعلها كثير من المصنفين صنفها خامسا مؤخر عن الرابع ومن
 ادخلها في الرابع صرح بان الارث بجهتها ما تأخر عن الارث بجهة عمومة الميت وخولتها قال المصنف
 في شرحه على السراجية والصنف الخامس وهم عمات الالباء والامهات واخولهم وخالاتهم وبنات الاعمام لا
 واقلاد هؤلاء ثم قال روى ابو يونس وسفيان بن زياد عن ابي حنيفة وابن سماع عن محمد عن ابي حنيفة
 ان اقرب الاصناف الاول يعني اولاد البنات الخ ثم الثاني يعني الاجداد الساقطين الخ ثم الثالث
 يعني اولاد الاخوة وبنات الاخوة الخ ثم الرابع يعني الاعمام لأمهات والاخوال والخال الخ ثم الخامس

مطلب
 مات عن ابن
 وبنتي خال
 وبنتي خال آخر
 وعن ابن
 وثلاث بنات
 خالة واكمل
 الاب واثر

مطلب
 عما يخص
 الزوجة من
 التركة وهي
 عشرة قروش
 وعليه مائة
 وعشرون
 قروشا منها
 عشرين

مطلب
 مات عن خال
 هو ابن عمه
 اب الاب
 وعن ابن
 عمه اب
 لابوين

وفوم من تقدم ترتيب العصبية يعني اولادهم بالميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع
 ثم الخامس وهو المأخوذ به يعني القسمة على هذا القول وروى عن ابي يوسف ومحمدان اولاد الاخوة
 والاخوات اولى من الجدة الفاسدة وهو اب الامروة قبل هذا روى ابو سليمان عن محمد بن الحسن
 عن ابي حنيفة رحمهما الله ان اقرب الاصناف الصنف الثاني يعني اولادهم بالميراث الجدة الفاسدة
 والجدة الفاسدة وان علوا من الاول وان سفلا يعني اولاد البنات واولاد بنات البنات واولاد
 بنات الابن واولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا واما تقديم الرابع على صنف من
 الاصناف فلم نطلع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والحاصل انه لا كلام
 في مسئلتنا التي هي واقعة الحال انه يختص فيها بالارث الحال ولا شيء لابن عمه الاب لابون حال
 والله سئل في امرأة ماتت عن زوج وابن اخت لأب وأمه وبنت اخ لاب وامر فاكل الجارية
 للزوج النصف والباقي لابن الاخت ثلثا وبنت الاخ ثلثه على مذهبي يوسفا اعتبارا للصنف المذكور
 والانثوية فيما ومحمد يعكس الحكم اعتبارا لاصطحابهما وافتي بعض المشايخ بالاول تيسيرا والاكثر
 بالثاني وعليه غالب اصحاب المتون والشرح وعلى كل فالمسئلة تصح من ستة للزوج ثلث والباقي
 اثلا على ما بين اعلاه ولا يخفى ان ابن الاخت مذل بذات فرض وبنت الاخ بعصبته فلم يجز
 الاخر والله اعلم سئل من بيت المقدس عن رجل مات عن اولاد خالة واولاد خاله فما الحكم
 الحكم عند ابي يوسف القسمة على الابن جميعهم من اولاد الخال والحالة حيث كانا لاب وامر اولاد
 فقط اولاد فقط فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لاولاد الخال
 يقسم عليهم للذكر مثل حظ الانثيين والثلث لاولاد الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وان كان احدهما لاب وامر والاخر لاب فقط او لا ثم فقط فلا شيء للاخر مع الاول وعند محمد
 القسمة على الاصول فلا واولاد الخال الثلثان والثلث لاولاد الخالة وقد تقرر عندهم ارجحية قول محمد
 رحمه الله تعالى في جميع مسائل ذوى الارحام والله اعلم سئل في امي ماتت عن امر وعن اخ لام وعن
 ثلث ولها حصبة في كرم اربعة قراريط فهل للعمات شيء مع الام والاخ المذكور امر ليس له شيء وعمات
 الاخ والاخر من ذلك الجواب ليس للعمات شيء والحصبة المذكورة وما خلفه الميعة مقسومة بين الام
 والاخ لايراثا لثلاث فرضا ورثا فلا ثم قيراطان وثلثا قيراطين والاخ قيراط وثلاث قيراط من الحصبة
 المذكورة والله اعلم سئل في امرأة ماتت عن ابني ابن ابن وعن ابن اخت يزعم انه ابن عم للميعة
 فهل ميراثها لابني ابن الابن وليس لابن الاخت المذكور شيء ام لا الجواب الارث لابني ابن
 جميعه بينهما مساوية ولا شيء لابن الاخت ولو كان ابن ابن عم للميعة والله اعلم سئل فيما اذا مات
 عن زوجة حاريل وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن معتق وعن بنت معتق فما
 القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير ان يكون في موضعها ذكره اصح ولم يكن في موضعها
 بينوا الميراث مع بيان المشكل على تقدير الجواب الحكم في المسئلة قبل الوضع ان تعطى الارث
 بنت معتق

مطلب
 ماتت عن
 زوج وابن
 اخت لاب
 وامر وبنت
 لاب وامر

مطلب
 ماتت عن
 اولاد خالة
 واولاد خاله

مطلب
 ماتت عن ام
 وعن اخ لام
 وعن عمات
 ثلاث

مطلب
 ماتت عن
 ابني ابن ابن
 وعن ابن
 يزعم انه ابن
 ابن عم للميعة

مطلب
 ماتت عن زوجة
 حاريل وعن بنت
 منها وبنتين
 من غيرها وعن
 ابن معتق وعن
 بنت معتق

الثنى من غير توقف اذ فرضها لا يتغير على كلا الحالتين وان ابن المعتق لا يعطى شيئاً
 وبنيته الحمل في حق البنات الموجودات انثى وتعطى كل واحدة ما تستحقه وهو اربعة قراريط
 على هذا التقدير معاملة لمن بالاضمة من تقدير الذكورة والانثوية ويوقف الباقي على ما عليه
 الفتوى عندنا وفي المسئلة اقوال آخر موجودة وهذا ان لم يصبروا وطلبوا وبعضهم القسمة
 قبل الوضع وبعد الوضع فان كان الحمل ذكر فلا شيء لابن المعتق والباقي بعد من الزوجة
 للذكر مثل حظ الانثيين وان كان انثى فللزوجة الثمن والبنات الاربع الثلثان والباقي لابن المعتق
 ولا شيء لبنت المعتق مطلقاً وحاصل الامر ان الرابع في مسئلة الحمل انا نقدره واحداً وبنا
 الورثة بالاضمة من تقدير ذكورية وانثوية ونعطي الاقل لمن لا يحجب ولا نعطي من يحجب ولو بغفر
 للتقدير شيئاً فاذا وضع الحمل وانضم الحال زال حيثذا الاشتباه وارتفع الاشكال وهذا اذا
 وضعت الحمل واكثره حياً فاذا وضعت ميتاً او خرج اقله حياً ومات قبل خروج الاكثر عاد
 الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجوداً من غير اعتبار الحمل وهذه
 المسئلة ذات شعب وذكرها يؤدع الى المزيج عن القدر المسؤل فنوكى عنه عقاب القلم والله اعلم
 فيما لك هلك من بنت عم لاب وامرؤا بن خال لاب وامرؤا الحكم اجاب هذه مسئلة
 فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية ان الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذكور في فرائض
 المسترخى وعليه صاحب الهداية ومن الكنز وملقى البحر وغالب شروح الكفر والهداية وجعل بعضهم
 ظاهر الرواية ان لاشئ لابن الخال وان الكل لبنت العم لكونها ولد العصبية وجعل في الضوء عليه
 الفتوى وانه رواية شمس الائمة السرخسي وانه وافق رواية التمرناشي روايته وصححه في المضمرة
 وعليه صاحب الخلا قال في الضوء شرح السرخسي فالخذ الفتوى بروايته يعني شمس الائمة اولى
 من الاخذ بروايته ما يعني صاحب الهداية وصاحب السرخسي اهـ والاصل فيه ان جهة المرأة اذا بن
 اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم ولد العصبية ام لا قيل وقيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه الشرح
 فان لفظ الفتوى كذا من غيره من الفاظ التصحيح كالمختار والصحيح مع اني لم ار من اختصر على
 مقابل ما رواه السرخسي مصرحاً بكونه الصحيح او الامشيه او المختار وغير ذلك من الفاظ التصحيح
 ولما يرسله او يقول في ظاهر الرواية واما ما هو على ما رواه السرخسي فقد صرح جواباً انه الصحيح
 وان الاخذ للفتوى اولى وانه ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله اعلم وسئل عنه ثانياً بما هو
 في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وامرؤا واولاد احوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج
 لبنت العم ولا لاشئ لا واولاد احوال ام لا اجاب قد رفع لي هذا السؤال سابقاً وذكرت في جوابه
 ما حاصله ان الصحيح كما في المضمرة ان لاشئ لولد الخال مع بنت العم وهو اولى بالاخذ للفتوى
 كما في الضوء وفي مجمع الفتاوى وظاهر المذهب ان ولد العصبية اولى سواء اختلفت الجهة
 او اتحد لان ولد العصبية اقرب انصافاً لوارث الميت وكأنه اقرب انصافاً بالميت مبسوط وفي فرائض الخلا

مطلب
هالك عن بنت
عم لاب وامرؤا
ابن خال
لاب وامرؤا

مطلب
هو ما قبله
بصورة
اخرى

بنت عم لاب وإيراف لاب وبنت عم المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال ابنت خالة كذلك
 الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية اولى اتخذ للجهة أو اختلفت وعن ابي يوسف رحمه الله
 ان الترجيح عند اتحاد الجهة اهـ فالخاص ان المسئلة تختلف فيها والصحيح ان ولد العصبية اولى
 بالترجيح فاذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكن ما ولد العصبية ولا شيء
 لا اولاد الاخوان والله علم سئل من بنت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة اولاد
 اخ لا ير ذكر وانثيين فمن الوارث اجاب المال كله لبنتي الاخت لا لبني ولا شيء لا اولاد الاخوان
 عند ابي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب واولاد الاخوان لا يعطى بنتا الاخت
 لاب النصف ويعطى اولاد الاخوان لأم السدس ويرد عليهم الباقي بقدر سهامها فيقسم المال عليهم
 ارباعا الربع لا اولاد الاخوان الثلاثة ارباع لبنتي الاخت لاب وتصع من اربعة وعشرين حاصلة
 من ضرب ستة في اربعة لا اولاد الاخوان الثلاثة ستة لكل اثنان يستوي في ذلك الذكر والانثى
 كاصلهم ولبنتي الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله اعلم سئل في تركه قسمتها فيما
 لشخص دين لم يستغرق هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين ام لا اجاب نعم يأخذ من كل
 منهم حصته من الدين حيث طفر بهم جملة والله اعلم سئل في رجل مات عن ابن وبنتين وزوجة
 اخداها وضعت ذكرا بعد موت ابيه فما تبقىته الورثة يدعون انه مات قبل خروج اكثره فلا ارث
 له واقعة تقول ما بعد خروجه ومكة ساعته ثانيا والورثة يعترفون بانه ابن الميت فهل القول قولها
 فيرث ويورث ام قول بقية الورثة فلا ولا اجاب القول قول الورثة ولا يرث الا اذا اعترفت
 الورثة بانه انفصل حياته في البحر في الجائر نقلا عن المجتبى والبدائع عن ابي حنيفة لا يقبل فيه الا شهادة
 رجلين او رجل وامرأتين ولا يقبل فيه قول النساء الا لأم فلا يقبل قولها وفي الولو الحية امرأة
 حامل فانت والولد يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة وبعض الناس يقولون ان الولد حي
 وبعضهم يقول انه ميت قد دفت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا ميتة على عاتقها وترك
 المرأة زوجها وابوين ان اقرب الورثة بأنها ابنة ورثت الابنة ثم ورثت منها ورثة الميت وان
 جحد الورثة لم يقض لها شيء لانه لا يدرى ما خرجت منها ام لا وفي الفتاوى البخارية حامل مات
 ويتحرك ولدها قدر يوم وليلة فقال بعض مات وقال بعض لم يميت قد دفت ثم نبش القبر فوجد
 معها بنت قاعدة على جانبها ميتة وللميتة زوج وابوان اجاب بعض من شايخ بلخ انه لو اقرس الوارث
 كلام بانها بنتها خرجت حية بعد وفاتها ترث البنت ثم يرث من البنت ورثتها ولو جحدوا لم
 يقض عليهم بارت بهذا القدر الا ان يشهد عدول انها ولدتها حية وانما نسعهم شهادة
 لو لم ينفارقوا قبرها منذ دفنت الى ان نبشت وقد سمعوا صوت ابنت من تحت القبر ووجدت
 ملازمهم القبر ولو لم يكن ثم شهود وانكرت الورثة حلفوا على العلم ولا ميراثا لها اذا جلفوا اهـ والله اعلم
 في عشر ذلك جدا وتعدده وفي التنازعانية نقلا عن المحيط وان وقع الاختلاف في انفضائها

مطلب
 مات عن بنت
 اخت لاب
 وثلاثة اولاد
 اخ لام ذكر
 وانثيين

مطلب
 اذا اقرس الوارث
 وفيها دين لم
 يستغرق
 من كل منهم

مطلب
 وضعف زوجية
 الميت ذكر بعد
 موت ابنة
 مات وبقيته
 الورثة يدعون
 انه مات قبل
 خروج الكوفة
 فلا ارث وله
 تدعى انه مات
 بعد خروجه

أوميتا فشهد القابلة على انغصبا حيا اجمعوا على انها تقبل شهادتها في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال ابو حنيفة لا تقبل ولا تقبل هو ولا شبهة ان عندها تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابلة في حق الارث وكذلك لا شبهة في قبول اخبار امره في الصلاة عليه والله اعلم سئل في رجل مات عن زوجة حامل لها بذمة مهر وعن امر وثلاث بناته فما الحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والدين الذي بذمته وما القسمة الفرضية الجواب اما المهر فهو كسائر الديون فيقضى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة المذكورين ان لم تكن الولاة فبذمة فيقدر الحمل ذكرا وتعطى الام سدسها والزوجة ثمنها وكل بنت ثلث قراريط وخمس قيراط ويوقف الباقي وهو ستة قراريط واربعة اخماس قيراط فان ظهر ذكرا كما قدرنا دفع له وان ظهر انثى رددنا على الام خمس قيراط على ما يدها فيجمع لها اربعة قراريط وخمس قيراط وكل بنت اربع قراريط وخمس قيراط والله اعلم

والسلام عليها الشيخ ابراهيم بن سليمان الرمي تلميذ المؤلف وهذا آخر ما رأيته من مسودة فتاوى شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين عند المحققين زبدة المحققين مولانا شيخنا الشيخ خير الدين الرمي المشايخ بالفتاوى والخبرية لنفع البرية نفع الله به المسلمين وزرقة العباد وحسن الخاتمة آمين ثم قال انه فرغ من كتابتها وتبويبها وترتيبها في آخر جمادى الاولى سنة ١٢٧٦ هـ والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وقت قد تم طبعها بحمد الله تعالى وعونه بمحرونة مطبع القاهرة في غرة جمادى الاولى من شهر رجب سنة ١٢٧٦ هـ بمكة المكرمة

عن بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية

صواب	خطأ	صواب	خطأ	صواب	خطأ
التكاح الاول حرام	١٣	لانه في مجتهد	٩	لانه مجتهد	٤
عند الاصل	٢٣	ولذا	٨	وكذا	٨
بالاشغال الفاعلة	٢	تواطئ	١٢	تواطئ	١٢
اذ لم يوجد	٢٤	بخصه وقبض	١٣	بخصه وقبض	٣
ولا يأخذ	٢٢	او في حق	١٤	وفي حق	٣
تقليد	١٨	تجنس	١٦	تجنس	٣
اولا	٢٣	بشرط ان	١٧	بشرط ان	٣
الكرابيسي	٢٤	العصر	١٧	العصر	٣
متعينة	١٤	علة	٢٣	الغاة	٣
للحكم	١٤	في جهة	٢٦	وجهة	٣
وانزلت كل	٦	والدها	٤٢	والد	٣
الوا اذا	٢١	في المسئلة	٤٤	على المسئلة	٢٣
فقال الوكيل قبضت	٣	ما ل باع	٤٤	مال باع	٢١
الدفع	١٣	هلكت	٤٥	هلكت	٢٥
عليه فلا تقبل والقول	٢٠	ربا للسفر	٤٨	مريد السفر	١١

صحيحة	سطر خطأ	صواب	صحيحة	سطر خطأ	صواب
٤٨	٢٦ عن الوكيل	٤٩	٢٦ في حجة عيبتهم	٤٩	صواب
٥٣	٤ لجهة	٥٥	٢٩ وليكون زيد	٥٥	في غيبتهم
٦٠	٤ من كتاب	٦٨	١٨ الميراث	٦٨	ولكون زيد
٦٨	٢١ واقرانه	٧١	١ فانكره	٧١	الميراث
٧٢	١١ يبرهن	٧٦	٢٤ من اعتبار	٧٦	فانكره
٧٧	١٧ فاب	٧٨	٨ الرمح	٧٨	من عدم اعتبار
٨٠	١٤ الدنف	٨٨	١٤ ذلك فراجع	٨٨	الرمح
٨٨	٢٨ او قول	٨٩	٢ الآت	٨٩	ذلك فراجع
٩٠	٣ ويضعه	٩٠	٨ تسمع	٩٠	الآت
٩٠	١٥ عنه خلافا	٩٠	٢٩ الضيق	٩٠	تسمع
٩١	٣ اذا طلب	٩١	٢١ فيه في مسئلة	٩١	الضيق
٩٢	٧ اقرت	٩٣	٢١ القرض	٩٣	فيه في مسئلة
٩٣	٢٧ لم عليه	٩٣	٢٧ فكيف	٩٣	القرض
٩٤	٥ يستحق	٩٤	٨ فوجب	٩٤	وكيف
٩٤	٩ عن عضمة	٩٤	١٩ بالامانة	٩٤	فوجب
٩٥	١٦ عندى	٩٥	١٩ عندى	٩٥	بالامانة
٩٥	٢٣ الازمنة	٩٦	١ والمدى	٩٦	عندى
٩٦	١١ فحقها	٩٦	٢٩ بقية قماش	٩٦	والمدى
٩٧	١ العشرين	٩٨	٢٥ فى البناء	٩٨	بقية ثمن قماش
٩٩	٢ اقرار	٩٩	١١ ينصر	٩٩	فيه بالبناء
٩٩	١٥ اولى عامه	١٠٠	٤ وهو اديه	١٠٠	ينصره
١٠١	١٨ شراء	١٠١	٢٨ الموروث	١٠١	وهو اديه
١٠٢	٤ الخصوم	١٠٣	٢٥ وليست	١٠٣	الموروث
١٠٤	٤ وكيلها على	١٠٤	٤ لمهرها	١٠٤	وليت
١٠٤	٢٣ لذى	١٠٥	١١ اقامها	١٠٥	بمهرها
١٠٥	١٢ بفساد	١٠٦	٢٤ انت	١٠٥	اقامها
١٠٧	٢٩ لولدى	١٠٨	٢ المقر له	١٠٦	انت
١١٠	٤ به تلجة	١١١	١٢ مستقرض	١٠٨	المقر له
١١٦	٢٠ صلح فاسد	١١٦	٢٥ من المكوس	١١١	مستقرض
١١٦	٢٥ عليها	١١٨	٢٨ اويكون	١١٦	من المكوس
١١٩	٥ لولايت	١٣٣	٩ ام لا اجابا	١١٨	اويكون
١٢٤	٥ لصيق	١٣٥	٣ بطلها	١٣٣	ام لا اجاب
١٢٦	٤ حكم حاكم	١٣١	٢٠ بانه ليس له ذلك	١٣٥	بطلها
				١٣١	بان له ذلك

صحيفه	سطر	خطا	صواب	صحيفه	سطر	خطا	صواب
١٤٢	٨	مهر	اجر	١٣٢	١٤	ولم يعطى	ولم يعط
١٣٣	١٣	اجاب يكون	اجاب نعم يكون	١٣٥	٢٤	والجنسية	والجنسية
١٣٧	١	اليزاريه	اليزازيه	١٣٩	٣	ياخذ ونضمه	ياخذ النقص ونضمه
١٤٤	١٦	رفيقه	لرفيقه	١٤٧	١	الثاني	الثاني
١٥٠	٩	امر	اف	١٥١	٢	كردار	كردارا
١٥١	٢٥	اجز هيمًا	اجز آخريًا	١٥٢	١	بفساد	بفساد
١٥٢	١	مشكًا صحيحًا	مشك صحيحًا	١٥٢	٦	البشايياح	البشايين يا ح
١٥٢	٢٦	بابها	بابا بها	١٥٣	١٥	مدق بعد	مدق قبل جري الماء وحده
١٥٧	١١	المذكورة	المذكور	١٥٧	١٨	وعلى الفاسد	على الفاسد
١٥٩	٧	الارض الوقف	ارض الوقف	١٧٠	٢٣	ثم ردها المشرط عليه فباعها لآخرين	ثم ردها المشرط عليه فباعها لآخرين
١٧١	٢٤	له	ما	١٧٣	١٢	بقية	بقية
١٧٤	٢٣	اداعاه	ادعاه	١٧٥	٢٣	للزراع	للزراع
١٨٤	٩	وعليه	عليه	١٨٢	١٣	ان تاخذ	ان اخذ
١٨٥	١٤	التهايؤ	التهايؤ	١٨٥	٢٦	صحة في الوجه	صحة دعوى الغبن في الو
١٨٧	٩	فسمت	قسمت	١٩١	٤	تستردعواه	تستردعواه
١٩١	١٩	ليس الا هذه	ليس الا هذه	١٩٦	١٢	تيماره قرب	تيمار مقرب
١٩٨	٢٠	الآخر	الآخرين	٢٠١	٢٩	زرعت اجاز	زرعت لانها اجاز
٢٠٥	٨	يصح ام لا	هل يصح ام	٢٠٦	١٠	الاخر	للاخر
٢٠٦	١٣	ثلاثه	ثلاثه	٢٠٨	١٦	من امير داود	من امير ال داه
٢٠٩	٢٥	تفسير	تفسيره	٢١٠	٦	وابتدا عالم يعهد	وابتدا عالم
٢١٢	٢٣	والشيء والوا	والشيء الواحد	٢٢٤	٩	المطر وفة	المطر وفة
٢٢٤	١٥	رحمه والله	رحمه الله	٢٣٤	٢٥	لانه في سعه	لانه ليس وسعه
٢٤٢	١٨	مما صغيرا او و	مما صغيرا او ووسط	٢٥٤	١٨	عليها	علتها
٢٥٥	٧	تنبع	تنقسم	٢٥٥	٢٦	جاء	بات
٢٧١	٥	أذن	أذن	٢٧٩	٩	اطنه	اطنه
٢٨	١٥	الجري	الجري				

تم الخط والصواب بحمد الملك الوهاب

والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا ومولانا

محمد وآله وصحبه وسلم